

الْحَكَا فِي

ثِقَةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلِينِي الرَّازِي

(م ٣٢٩ ق)

الْجُلْدُ الثَّالِثُ

الْأَصُولُ

الْإِيمَانُ وَالْكَفَرُ

الطَّابِعَاتُ ١٤٤٩ - ٢٦١٧

بِتَحْقِيقِ

قِسْمَةِ حَيَاءِ الثَّرَاثِ

مَرْكَزِ بَحْثِ الْإِسْلَامِ وَالْحَدِيثِ

شبكة الفکر



کلینی رازی، محمد بن یعقوب، ح ۲۵۹ - ۳۲۹ ق.

الکافی / ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي؛ باهتمام: محمد حسين الدرايتي . - قم: دار الحديث، ۱۴۲۹ ق = ۱۳۸۷ ش.

ج. - (مرکز بحوث دارالحدیث؛ ۱۸۱).

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ISBN: 978 - 964 - 493 - 347 - 5

فهرست‌نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیبا.

کتاب‌نامه: به صورت زیرنویس.

۱. احادیث شیعه، قرن ۴ ق. الف. کلینی، محمد بن یعقوب، ۳۲۹ ق. الکافی. ب. درایتی، محمد حسین. ۱۳۴۳.

محقق. ج. عنوان.

۲۹۷/۲۱۲

BP ۱۲۹ک۸ک۲۴۰۲ ۱۳۸۷

الْحِكَايَةُ

ثِقَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلِينِيِّ الرَّازِيِّ

(م ٣٢٩ ق)

الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ



الْأَصُولُ

الْإِيمَانُ وَالْكَفَرُ

(الطبعة الأولى ١٤٤٩ - ٢٦١٧)

تَحْقِيقُ

فَیْزِیَّاءُ التَّوَاتُتِ

مَرْكَزُ بَحْثِ بَیِّنَاتِ الْحَدِیْثِ

الكافي / ج ٣

نفة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي

باهتمام : محمد حسين الدرايتي

تقويم نص المتن : نعمة الله الجليلي ، علي الحميداوي

تقويم نص الأسناد وتحقيقتها : السيد علي رضا الحسيني ، بمراجعة : محمد رضا جديدي نژاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي ، حيدر المسجدي

التخريج وذكر المتشابهات : السيد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيد محمد الموسوي ، حميد الكنعاني ،

أحمد رضا شاه جعفري

مقابلة النسخ الخطية : السيد محمد الموسوي ، السيد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكنعاني ، لطيف فرادي ،

جواد فاضل بخشايشي ، حميد الأحمد الجلفاني ، أحمد عالي شاهي

تنظيم الهوامش : حميد الأحمد ، غلامحسين قيصريه

المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، محمود سياسي ، مهدي جوهرجي ، مصطفى أوجي

نقد الحروف : مجيد بابكي رسكي ، علي أكبري

الإخراج : السيد علي موسوي كبا



الناشر : دارالحدیث للطباعة والنشر

الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ ش

المطبعة : دارالحدیث

الكمية : ٥٠٠

ایران: قم المقدسة، شارع معلّم، الرقم، ١٢٥ هاتف: ٠٢٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٣٧٧٤٠٥٤٥

<http://darolhadith.ir>

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 347 - 5

* جميع الحقوق محفوظة للناسر *

(٥)

كتاب الإيمان والكفر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[٥]

كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ

١ - بَابُ طِينَةِ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ١

٢/٢

١٤٤٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

١ . في «ب»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي. كتاب الإيمان والكفر. باب طينة المؤمن والكافر».

وفي «ج»: «بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الكفر والإيمان. باب طينة المؤمن والكافر. أخبرني محمد بن يعقوب، قال: حدّثني».

وفي «د»: «كتاب الإيمان والكفر. بسم الله الرحمن الرحيم. باب طينة المؤمن والكافر. أخبرنا محمد بن يعقوب، قال: حدّثني».

وفي «ز»: «بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الكفر والإيمان. باب طينة المؤمن والكافر».

وفي «ص»: «بسم الله الرحمن الرحيم. باب طينة المؤمن والكافر. حدّثني أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري، قال: حدّثني أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثني».

وفي «ض»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين. كتاب الإيمان والكفر. باب طينة المؤمن والكافر».

وفي «ف»: «الحمد لله ربّ العالمين. بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الكفر والإيمان، والطاعات والمعاصي من المجلّد الثاني من كتاب الكافي. باب طينة المؤمن والكافر. قال أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني: حدّثني».

وفي «هـ»: «بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الإيمان والكفر. باب طينة المؤمن والكافر. حدّثني».

وفي «بر»: «بسم الله الرحمن الرحيم. وبه ثقتي. ربّ يسّر. المجلّد الثاني من المجلّدات السبع من الكتاب الكافي تأليف الشيخ الفقيه الكامل أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني قدس الله سرّه، ونوّر ضريحه. كتاب الإيمان والكفر. باب طينة المؤمن والكافر».

وفي «بس»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي. باب طينة المؤمن والكافر».

رَجُلٍ^١:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ النَّبِيِّينَ مِنْ طِينَةِ عَلِيِّينَ قُلُوبَهُمْ وَأَبْدَانَهُمْ، وَخَلَقَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ تِلْكَ الطِّينَةِ^٢، وَجَعَلَ خَلْقَ أَبْدَانِ الْمُؤْمِنِينَ^٣ مِنْ دُونِ ذَلِكَ^٤، وَخَلَقَ الْكُفَّارَ مِنْ طِينَةِ سَجِينٍ^٥ قُلُوبَهُمْ وَأَبْدَانَهُمْ، فَخَلَطَ

« وفي «بف»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه تقوى. كتاب الإيمان من الكافي، والكفر، والدعاء، وفضل القرآن، والزكاة، والصوم، والاعتكاف. باب طينة المؤمن والكافر.»

وفي شرح المازندراني: «بسم الله الرحمن الرحيم. باب طينة المؤمن والكافر. أخبرنا محمد بن يعقوب، قال: حدّثني.»

وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ١: «كتاب الإيمان والكفر من كتاب الكافي، تصنيف الشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني رضي الله عنه وأرضاه» ثم قال: «أقول: تلك الفقرات لم تكن في بعض النسخ، والظاهر أنه من كلام رواية الكافي.»

١. الخبر رواه الصَّفَّار في بصائر الدرجات، ص ١٥، ح ٥ عن العباس بن معروف، عن حماد بن عيسى، عن ربيعي، عن علي بن الحسين عليه السلام. لكن في بعض نسخ البصائر زيادة: «عن رجل» بعد «ربيعي».

٢. في «ض»: «- وإن».

٣. في الوافي: «الطينة: الخلقة والجبلة. وعليّين، جمع عليّ، أو مفرد ويعرب بالحروف والحركات: يقال للجنة والسماء السابعة والملائكة الحفظة الرافعين لأعمال عباد الله الصالحين إلى الله سبحانه. والمراد به أعلى الأمكنة وأشرف المراتب وأقربها من الله؛ وله درجات كما يدلّ عليه ما ورد في بعض الأخبار الآتية من قولهم: «أعلى عليّين» وكما وقع التنبيه عليه في هذا الخبر بنسبة خلق القلوب والأبدان كليهما إليه، مع اختلافهما في الرتبة».

٤. في «بع» والمحاسن والبصائر والعلل، ص ٨٢ و ١١٦ والاختصاص: «- جعل».

٥. في العلل، ص ٨٢ والاختصاص: «أبدانهم» بدل «أبدان المؤمنين».

٦. في «ز»: «تلك الطينة» بدل «ذلك».

٧. «السجين»: اسم لجهنم بإزاء عليّين. المفردات للراغب، ص ٣٩٩ (سجن). وفي النهاية، ج ٢، ص ٣٤٤: «هو فئيل من السجن: الحبس»، وفي الوافي: «وسجين ... يقال للنار والأرض السفلى، والمراد به أسفل الأمكنة وأخشى المراتب وأبعدها من الله سبحانه، فيشبه أن يراد به حقيقة الدنيا وباطنها التي هي مخبوءة تحت عالم الملك؛ أعني هذا العالم العنصري؛ فإنّ الأرواح مسجونة فيه؛ ولهذا ورد في الحديث: المسجون من سجنته الدنيا عن الآخرة. وخلق أبدان الكفار من هذا العالم ظاهر، وإنما نسب خلق قلوبهم إليه لشدة ركونهم إليه

يَبَيِّنُ^١ الطَّيْنَتَيْنِ، فَمِنْ هَذَا^٢ يَلِدُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ، وَيَلِدُ الْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ، وَمِنْ هَاهُنَا يُصِيبُ
الْمُؤْمِنُ السَّيِّئَةَ، وَمِنْ هَاهُنَا يُصِيبُ الْكَافِرَ الْحَسَنَةَ، فَقُلُوبُ^٣ الْمُؤْمِنِينَ تَجِنُّ^٤ إِلَى مَا
خَلَقُوا مِنْهُ، وَقُلُوبُ الْكَافِرِينَ تَجِنُّ^٤ إِلَى مَا خَلَقُوا مِنْهُ»^٥.

❦ وإخلاصهم إلى الأرض وتناقلهم إليها، فكأنه ليس لهم من الملكوت نصيب لاستغراقهم في الملك. والخلط بين الطينتين إشارة إلى تعلق الأرواح الملكوتية بالأبدان العنصرية، بل نشؤها منها شيئاً فشيئاً، فكل من الشائتين غلبت عليه صار من أهلها، فيصير مؤمناً حقيقياً، أو كافراً حقيقياً، أو بين الأمرين على حسب مراتب الإيمان والكفر»

وقال المحقق الشعراني في تعليقه على الوافي: «ظاهر هذا الكلام [فكل من الشائتين غلبت عليه صار من أهلها] موجب للجبر، وهو لا يوافق المذهب، ويبعد كل البعد أن يكون مراد المصنف ما يظهر من كلامه هذا. فإن قال قائل: إن الخلق من طينتين مختلفتين لا يستلزم سلب القدرة عن الطرف المخالف. قلنا: الخلق من طينة عليين يوجب أقرابية من خلق منها إلى الخير، والسجين بالعكس، وهذا أيضاً ظلم قبيح، ومقتضى العدل واللطف الإلهي أن يخلق جميع الناس من طينة واحدة قريبة إلى الخير، كما يدل عليه الآية الكريمة، وإن خرج من خرج عن فطرته بسوء اختياره. فإن أمكن تأويل ما يخالف ذلك من الأحاديث بحيث يوافق الآية الكريمة والضروري من مذهب الإمامية فهو، وإلا فهي مردودة. ونعم ما قال الفاضل محمد صالح المازندراني: إن الخلق من طينتين تابع للإيمان والكفر ومسبب عنهما، لا العكس؛ لأن الله تعالى علم أن جماعة يؤمنون باختيارهم، سواء كانوا من طينة عليين أو من طينة سجين، فخلقهم من طينة عليين تشريفاً لهم، وعلم أن جماعة يكفرون باختيارهم ولو كانوا من طينة عليين، فخلقهم من طينة سجين توهيناً وازدراءً. هذا محصل كلامه، ثم قال: وبما قررنا تبين فساد توهم أن الإيمان والفضل والكمال وأصداها تابعة لطهارة الطينة وصفائها، وخبائة الطينة وظلمتها؛ انتهى. فهذه الطينة عارضة على الفطرة الأصلية على التوحيد».

١. في الاختصاص: - «بين».

٢. في «ص»: «وقلوب».

٣. «تَجِنُّ»، أي تشتاق؛ من الحنين، وهو الشوق وتوقان النفس، وأصل الحنين: ترجيع الناقة صوتها إثر ولدها. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٤؛ النهاية، ج ١، ص ٤٥٢ (حنن).

٥. بصائر الدرجات، ص ١٥، ح ٥، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربعي، عن علي بن الحسين عليه السلام؛ المحاسن، ص ١٣٢، كتاب الصغرة، ح ٦، إلى قوله: «خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك»؛ علل الشرائع، ص ٨٢، ح ٢، وفيهما بسند آخر عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبدالله الهذلي، عن ذكره، عن علي بن الحسين عليه السلام؛ وفيه، ص ١١٦، ح ١٣، بسنده عن حماد بن عيسى، عن أبي نعيم الهذلي، عن رجل؛ الاختصاص، ص ٢٤، مرسلًا عن ربعي، عن رجل. الوافي، ج ٤، ص ٢٥، ح ١٦٤٣.

٨٨ قال المحقق الشعراني في تعليقه على شرح المازندراني، ج ٨، ص ٤: «ليس في الباب الأول من هذا الكتاب حديث يعتمد على إسناده، بل جميع أخباره ضعيفة بوجه، ولكن في البابين بعده أخباراً توصف بالحسن أو التوثيق ولكن مضامينها مخالفة لأصول المذهب وللروايات الآتية في الباب الرابع؛ أعني باب فطرة الخلق على التوحيد؛ وذلك لأن من أصول مذهبنا العدل واللفظ وإن لم يخلق بعض الناس أقرب إلى قبول الطاعة وبعضهم أبعد، والتبعض في خلق المكلفين مخالف لمقتضى العدل؛ لأنه تعالى سوى التوفيق بين الوضع والشريف، مكن أداء المأمور وسهل اجتنب المحذور. وخلق بعض الناس من طينة خبيثة، إما أن يكون ملزماً باختيار المعصية جبراً، وهو باطل، وإما أن يكون أقرب إلى قبول المعصية ممن خلق من طينة طيبة، وهو تبعض وظلم، وقلنا: إنه مخالف للروايات الآتية في الباب الرابع؛ لأنها صريحة في أن الله تعالى خلق جميع الناس على فطرة التوحيد، وليس في أصل خلقهم تشويه وعيب، وإنما العيب عارض، وهكذا ما نرى من خلق الله تعالى؛ فإنه خلق الماء صافياً، وإنما يكدّرهُ الأرض التربة. وكذلك الإنسان خلق سالماً من الخبائث وأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه.

وأيضاً القرآن يدل على أن جميع الناس قالوا: بلى، في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف (٧): ١٧٢] فالأصل الذي عليه اعتقادنا أن جميع أفراد الناس متساوية في الحلقة بالنسبة إلى قبول الخير والشر، وإنما اختلافهم في غير ذلك، فإن دلت رواية على غير هذا الأصل فهو مطروح، أو مؤول بوجه، سواء علمنا وجهه، أو لم نعلم. ومن التأويلات التي هي في معنى طرح الروايات تأويل الشارح؛ فإن الروايات صريحة في أن الطينة مؤثرة في صيرورة العبد سعيداً أو شقيماً، وأولها الشارح بأنها غير مؤثرة.

وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ٧، ص ١٥: «اعلم أن ما ذكر في هذا الباب وفي بعض الأبواب الآتية من مشابهاة الأخبار ومعضلات الآثار، ومما يوهم الجبر ونفي الاختيار، ولأصحابنا رضوان الله عليهم فيها مسالك:

الأول: ما ذهب إليه الأخباريون، وهو أننا نؤمن بها مجملًا ونعترف بالجهل عن حقيقة معناها وعن آتئها من أي جهة صدرت ونردّ علمها إليهم ﷺ.

الثاني: أنها محمولة على التقية؛ لموافقتها لروايات العامة ومذاهب الأشاعرة الجبرية، وهم جلهم.

الثالث: أنها كناية عن علمه تعالى بما هم إليه صائرون؛ فإنه سبحانه لما خلقهم وكان عند خلقهم عالماً بما يصيرون إليه فكأنه خلقهم من طينات مختلفة.

الرابع: أنها كناية عن اختلاف استعداداتهم وقابليّاتهم، وهذا أمر بين لا يمكن إنكاره؛ فإنه لا يرب عاقل في أن النبي ﷺ وأباجهل لسا في درجة واحدة من الاستعداد والقابلية، وهذا لا يستلزم سقوط التكليف؛ فإن الله تعالى كلف النبي ﷺ بقدر ما أعطاه من الاستعداد والقابلية لتحصيل الكمالات، وكلفه ما لم يكلف أحداً مثله، وكلف أباجهل ما في وسعه وطاقته، ولم يجبره على شيء من الشر والفساد.

١٤٥٠ / ٢. مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^١، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ ٣/٢

الخامس: أنه لما كلف الله تعالى الأرواح أولاً في الذرّ وأخذ ميثاقهم فاختاروا الخير والشرّ باختيارهم في ذلك الوقت، وتفرّع اختلاف الطينة على ما اختاروه باختيارهم، كما دلّت عليه بعض الأخبار فلا فساد في ذلك».

وقال العلامة الطباطبائي في ذيل هذا الحديث: «الأخبار مستفيضة في أنّ الله تعالى خلق السعداء من طينة عليّين من الجنة، وخلق الأشقياء من طينة سجين من النار، وكلّ يرجع إلى حكم طينته من السعادة والشقاء. وقد أورد عليها أولاً بمخالفة الكتاب، وثانياً باستلزام الجبر الباطل.

أما البحث الأول فقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾ [الأنعام (٦): ٢] وقال: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ [السجدة (٣٢): ٧]، فأفاد أنّ الإنسان مخلوق من طين، ثم قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّئُهَا﴾ الآية، [البقرة (٢): ١٤٨] وقال: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِى الْأَرْضِ وَلَا فِى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نُنزِّلَهَا﴾ الآية، [الحديد (٥٧): ٢٢] فأفاد أنّ للإنسان غاية ونهاية من السعادة والشقاء، وهو متوجّه إليها، سائر نحوها، وقال تعالى: ﴿كُنَّا بَدَأُكُمْ تَعْوِدُونَ﴾ قريناً هذينّ وقريناً حقّ عليهما الصّلة الآية، [الأعراف (٧): ٢٩-٣٠] فأفاد أنّ ما ينتهي إليه أمر الإنسان من السعادة والشقاء هو ما كان عليه في بدء خلقه وقد كان في بدء خلقه طيناً، فهذه الطينة طينة سعادة وطينة شقاء. وآخر السعيد إلى الجنة وآخر الشقيّ إلى النار، فهما أولهما؛ لكون الآخر هو الأول، وحينئذ صخّ أنّ السعداء خلقوا من طينة الجنة، والأشقياء خلقوا من طينة النار، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُكْتَبُ الْأَثَارُ لِقَبْرِ عَلَيْهِمْ﴾ وما أدركنا ما عليّون ﴿كُتِبَ مَرْقُومٌ﴾ يشهده المرقومون ﴿المطففين (٨٣): ١٨-٢١﴾، ﴿كَذَٰلِكَ يُكْتَبُ الْقَبَارُ لِقَبْرِ سَجِينٍ﴾ وما أدركنا ما سجين ﴿كُتِبَ مَرْقُومٌ﴾ ويُلى يؤمّسّ للمكذّبين ﴿المطففين (٨٣): ٧-١٠﴾ الآيات، وهي تشعر بأنّ «عليّين» و«سجين»، هما ما ينتهي إليه أمر الأبرار والفجار من النعمة والعذاب، فافهم. وأما البحث الثاني، وهو أنّ أخبار الطينة تستلزم أن تكون السعادة والشقاء لازمين حتميين للإنسان، ومعه لا يكون أحدهما اختيارياً كسبياً للإنسان، وهو الجبر الباطل.

والجواب عنه أنّ اقتضاء الطينة للسعادة أو الشقاء ليس من قبل نفسها، بل من قبل حكمه تعالى وقضائه ما قضى من سعادة وشقاء، فيرجع الإشكال إلى سبق قضاء السعادة والشقاء في حقّ الإنسان قبل أن يخلق وأنّ ذلك يستلزم الجبر. وقد ذكرنا هذا الإشكال مع جوابه في باب المشيئة والإرادة [ذيل ح ٣٨٧] وحاصل الجواب أنّ القضاء متعلّق بصدور الفعل عن اختيار العبد، وهو فعل اختياريّ في عين أنّه حتميّ الوقوع ولم يتعلّق بالفعل، سواء اختاره العبد، أو لم يخره حتى يلزم منه بطلان الاختيار. وأما شرح ما تشتمل عليه هذه الأخبار تفصيلاً فأمر خارج عن مجال هذا البيان المختصر، فليرجع فيه إلى مطوّلات الشروح والتعليق، والله الهادي.

١. هكذا في «ب، جح» وحاشية «جك». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن الحسن». والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى الصّفّار الخبر في بصائر الدرجات، ص ١٦، ح ٧، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن عبد الغفار الجازي. وترجم النجاشي لعبد الغفار بن حبيب الطائي الجازي وقال: «له كتاب يرويه جماعة

عَبْدِ الْغَفَّارِ الْجَازِي^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ الْمُؤْمِنَ مِنْ طِينَةِ الْجَنَّةِ، وَخَلَقَ الْكَافِرَ^٢ مِنْ طِينَةِ النَّارِ».

وَقَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ^٣ - عَزَّ وَجَلَّ - بِعَبْدٍ خَيْرًا، طَيَّبَ رُوحَهُ وَجَسَدَهُ، فَلَا يَسْمَعُ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا عَرَفَهُ، وَلَا يَسْمَعُ شَيْئًا مِنَ الْمُنْكَرِ إِلَّا أَنْكَرَهُ».

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الطِّينَاتُ ثَلَاثٌ^٤: طِينَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمُؤْمِنُ مِنْ تِلْكَ الطِّينَةِ، إِلَّا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ هُمْ^٥ مِنْ^٦ صَفْوَتِهَا هُمْ^٧ الْأَصْلُ وَلَهُمْ فَضْلُهُمْ، وَالْمُؤْمِنُونَ الْفَرْعُ مِنْ طِينِ لَازِبٍ^٨، كَذَلِكَ لَا يَفَرِّقُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شِعْبَتِهِمْ».

وَقَالَ: «طِينَةُ النَّاصِبِ مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ^٩، وَأَمَّا الْمُسْتَضَعْفُونَ^{١٠} فَمِنْ تَرَابٍ؛

« أخبرنا الحسين بن عبيد الله ... عن محمد بن عبد الجبار، قال: حَدَّثَنَا النضر بن شبيب، عن عبد الغفار بكتابه. وطريق الشيخ الطوسي إلى كتاب خالد بن ماد القلانسي أيضاً ينتهي إلى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن النضر بن شبيب. أضف إلى ذلك أن أكثر روايات النضر بن شبيب وردت بواسطة محمد بن الحسين. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٧٤، الرقم ٦٥٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٧٣، الرقم ٢٦٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ١٥٦-١٥٨.

١. في «ه»: «الخازن».

٢. في «ف»: «الله».

٣. في «د»، ص، ض، هـ، والبصائر: «ثلاثة». قال في النحو الوافي: «عند عدم ذكر التميز لا يجب المخالفة».

٤. في «د»، ص، ض، بر، بس: «هم».

٥. في البصائر: «من».

٦. في البصائر: «وهم».

٧. في البصائر: «طينة». و«طين لازب» أي ممتزج متماسك، يلزق بعضه بعضاً. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٦٦. وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٢١٩ (لذب).

٨. في مرة العقول: وفي بعض النسخ: «لذلك».

٩. الخَمَأُ: الطين الأسود، أو المتن منه، والمسنون: المتغير المتش. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٥؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦١ (حمأ)؛ الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣٩ (سنن).

١٠. «المستضعف»: هو الذي لا يستطيع حيلة الكفر فيكفر، ولا يهتدي سبيلاً إلى الإيمان، كالصبيان، ومن كان من الرجال مثل عقول الصبيان مرفوع القلم عنهم. وعن بعض الشارحين: المستضعف: من لا يعتقد الحق ولا

لَا يَتَحَوَّلُ مُؤْمِنٌ عَنْ إِيمَانِهِ، وَلَا نَاصِبٌ عَنْ نَصْبِهِ، وَلِلَّهِ الْمَشِيئَةُ فِيهِمْ^٢.

١٤٥١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - طِينَةَ الْمُؤْمِنِ؟ فَقَالَ: «مِنْ طِينَةِ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَلَمْ تَنْجَسْ^٣ أَبَدًا»^٤.

١٤٥٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، ٤/٢

يعاند أهله، ولا يوالي أحداً من الأئمة عليهم السلام ولا من غيرهم. أو هو - على ما في الوافي - من لا يلزم طريقة أهل الإيمان ولا طريقة أهل الكفر ولم يتقيد بعقيدة، لاحقاً ولا باطل، ليس لهم نور الملكوت ولا ظلمة باطن الملك، بل لهم قبول كل من الأمرين؛ بخلاف الآخرين؛ فإنهما لا يتحولان عما خلقوا له. راجع: مجمع البحرين، ج ٥، ص ٨٦ (ضعف).

١. في «ف»: «فيهم المشيئة». وفي البصائر: «+ جميعاً».

٢. بصائر الدرجات، ص ١٦، ح ٧، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب. وفي الكافي، كتاب التوحيد، باب الهداية أنها من الله عز وجل، ضمن ح ٤٣٠؛ وكتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، ضمن ح ٢٢٢٧؛ والمحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ضمن ح ٣٤، بسند آخر. تحف العقول، ص ٣١٢، ضمن وصيته لأبي جعفر محمد بن النعمان، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «إذا أراد الله عز وجل» إلى قوله: «من المنكر إلا أنكره» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧، ح ١٦٤٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٨٢، ح ٧.

٣. في «ب» والمحاسن: «فلَمْ تَنْجَسْ» بحذف إحدى التاءين. وفي «ص، هـ، بس» والوافي ومرآة العقول والبحار والمحاسن: «فلن تنجس». والمراد بالنجاسة المنفية: نجاسة الكفر والشرك، كما في المرأة؛ أو التعلق بالدنيا تعلق ركون وإخلاص يذهله عن الآخرة، كما في الوافي.

٤. المحاسن، ص ١٣٣، كتاب الصفوة، ح ٧، بسنده عن صالح بن سهل الهمداني. المؤمن، ص ٣٥، ح ٧٤، عن أبي عبد الله عليه السلام: الاختصاص، ص ٢٥، مراسلاً عن محمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٨، ح ١٦٤٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٩٣، ح ١٢.

٥. هكذا في «هـ». وفي سائر النسخ والمطبوع والبحار: «محمد بن خلف». والصواب ما أثبتناه: فقد تقدّم الخبر في الكافي، ح ١٠١٧، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن أبي نهشل. وروى أحمد بن محمد بن خالد البرقي أيضاً صدر الخبر في المحاسن، ص ١٣٢، ح ٥، عن أبيه، عن أبي نهشل، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام. والظاهر من البحار، ج ٥، ص ٢٣٥، ذيل الحديث ١١، أَنَّ أَبَا حمزة يروي الخبر عن أبي جعفر عليه السلام، فلاحظ - وورد الخبر في تأويل الآيات، ص ٧٤٨، نقلاً ممّا نحن فيه، وفيه أيضاً: «محمد بن خالد».

عَنْ أَبِي نَهْشَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الشُّمَالِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَنَا مِنْ أَعْلَى عِلْيَيْنَ، وَخَلَقَ قُلُوبَ شِيعَتِنَا مِمَّا خَلَقْنَا مِنْهُ^١، وَخَلَقَ أَبْدَانَهُمْ مِنْ دُونِ ذَلِكَ، وَقُلُوبَهُمْ تَهْوِي إِلَيْنَا، لِأَنَّهَا خَلِقَتْ مِمَّا خَلَقْنَا^٢، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأُنْزَارِ لَفِي عِلْيَيْنَ ۝ وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلْيُونَ ۝ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ۝ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ»^٣.

«وَخَلَقَ عَدُونَنَا مِنْ سَجِّينَ، وَخَلَقَ قُلُوبَ شِيعَتِهِمْ مِمَّا خَلَقَهُمْ مِنْهُ، وَأَبْدَانَهُمْ مِنْ دُونِ ذَلِكَ، فَقُلُوبُهُمْ تَهْوِي إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهَا خَلِقَتْ مِمَّا خَلَقُوا مِنْهُ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سَجِّينَ ۝ وَمَا أَذْرَاكَ مَا سَجِّينَ ۝ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ۝ وَيَلْزَمُهُ يَوْمَئِذٍ لُكْؤُنَيبِينَ»^٤.

هـ هذا، وقد وردت رواية محمد بن خالد المرادي به البرقي عن أبي نهشل في الكافي، ح ٢٦٦٧ و ٣٧٠٩ و ٦٠٦٩. ثم إنه لا يخفى وجه تصحيح «خالد»؛ «خلف» على العارف بأساليب الخطوط القديمة؛ فقد كان يُكْتَبُ «خالد» في بعض تلك الخطوط من دون «الألف» فيقع في معرض التصحيح؛ «خلف».

١. في الكافي، ح ١٠١٧ - «منه».

٢. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «+ منه».

٣. المطففين (٨٣): ١٨ - ٢١.

٤. المطففين (٨٣): ٧ - ١٠. وفي «هـ» والكافي، ح ١٠١٧ والبصائر: - «وَيَلْزَمُهُ يَوْمَئِذٍ لُكْؤُنَيبِينَ».

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب خلق أبدان الأنمة وأرواحهم وقلوبهم عليهم السلام، ح ١٠١٧، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن أبي نهشل. المحاسن، ص ١٣٢، كتاب الصفوة، ح ٥، عن أبيه، عن أبي نهشل... عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ». علل الشرائع، ص ١١٦، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن أبي نهشل. بصائر الدرجات، ص ١٥، ح ٣، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن أبي نهشل... عن أبي عبد الله عليه السلام؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ٤١١، بسنده عن محمد بن إسماعيل، وفي الأخيرين إلى قوله: «يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ». الكافي، كتاب الحجّة، باب خلق أبدان الأنمة وأرواحهم وقلوبهم عليهم السلام، ح ١٠١٤، إلى قوله: «خَلَقَتْ مِمَّا خَلَقْنَا مِنْهُ»؛ علل الشرائع، ص ١١٧، ح ١٤، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي بصائر الدرجات، ص ١٦، ح ٩؛ وص ١٧، ح ١٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ص ١٨، ح ١٧؛ وص ١٧١، ح ٢، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ص ٢٤، ح ١٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الخمسة الأخيرة مع اختلاف. وراجع: الأمالي للطوسي، ص ١٤٩، المجلس ٥، ح ٥٧. الوافي، ج ٤، ص ٢٩، ح ١٦٤٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٢٧، ح ٣٢.

٥ / ١٤٥٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^١، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَبِيدُ وَاحِدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ^٢ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ يُونُسَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَنَا مَوْلَاكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ.
قَالَ: «أَمَّا النَّسَبُ فَأَغْرِفُهُ، وَأَمَّا أَنْتَ فَلَسْتُ أَغْرِفُكَ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي وَلِدْتُ بِالْجَبَلِ^٤، وَتَشَأْتُ فِي أَرْضِ فَارِسٍ، وَإِنِّي^٥ أَخَالِطُ النَّاسَ فِي التَّجَارَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَأَخَالِطُ الرَّجُلَ، فَأَرَى لَهُ حُسْنَ السَّمَةِ^٥ وَحُسْنَ الْخُلُقِ

١ . في «ص»: «عن أحمد بن محمد» - وقد زيد في حاشيتها تصحيحاً - وهو سهو واضح لا يخفى على من تتبحر أسناد الكافي؛ فقد أكثر الكليني من الرواية عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن سهل بن زياد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٩٣ - ٥٤٠.

٢ . الحسين بن الحسن الراوي عن محمد بن أورمة، هو الحسين بن الحسن بن أبان، روى ابن الوليد عنه جميع كتب محمد بن أورمة، إلا ما كان فيه من تخليط أو غلو. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٠٧، الرقم ٦٢١؛ رجال الطوسي، ص ٤٤٨، الرقم ٦٣٦٢.

هذا، وقد روى الكليني عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن أورمة في الكافي، ح ٢١٤١ و ٢١٥٣ و ٢٢٩٦ و ٢٣٢٤ و ٣٠٠٦ و ٤٤٤٩ و ٤٥٠٥ و ٤٥٤٦. وقد حُذِفَ عِدَّةٌ من أصحابنا من صدر السند تعليقاً. وح ٨١٥٣ و ٨١٥٩. فالظاهر في سندنا هذا أنَّ سهل بن زياد والحسين بن الحسن يرويان معاً عن محمد بن أورمة، تدلُّ على ذلك لفظة «جميعاً».

فعليه في السند تحويل، بعطف «غير واحد، عن الحسين بن الحسن» على «عِدَّةٍ من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٣ . في «ب»: «في الجبل». وفي شرح المازندراني، ج ٨، ص ٩: «قيل: المراد بالجبل: كردستان بين تبريز وبغداد وهمدان، وغير ذلك». وفي القاموس، ج ٢، ص ١٢٨٩ (جبل): «بلادُ الجبل: مُدُنٌ بين آذربيجانَ وعراقِ العرب وخوزستان وفارس وبلاد الديلم». وراجع أيضاً: معجم البلدان، ج ٢، ص ١٠٣ (جبل).

٤ . في «ب»: «وإني».

٥ . «السمت»: هيئة أهل الخير، وهي عبارة عن الحالة التي يكون عليها الإنسان من التُّكِينَةِ والْوَقَارِ، وحسن السيرة والطريقة، واستقامة المنظر والهيئة. راجع: معجم البحرين، ج ٢، ص ٢٠٦ (سمت).

وَكُفْرَةً^١ أَمَانَةٍ^٢، ثُمَّ أَفْتَشْهُ، فَأَتَبَيْتُهُ^٣ عَنْ^٤ عَذَاوَتِكُمْ؛ وَأَخَالِطُ الرَّجُلَ، فَأَرَى مِنْهُ سُوءَ الْخُلُقِ^٥ وَقِلَّةَ أَمَانَةٍ^٦ وَزَعَاظَةٍ^٧، ثُمَّ أَفْتَشْهُ، فَأَتَبَيْتُهُ^٨ عَنْ^٩ وَلَايَتِكُمْ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟

قَالَ^{١٠}: فَقَالَ لِي: «أَمَّا عَلِمْتُ يَا ابْنَ كَيْسَانَ، أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَخَذَ طِينَةً مِنَ الْجَنَّةِ وَطِينَةً مِنَ النَّارِ، فَخَلَطَهُمَا جَمِيعاً، ثُمَّ نَزَعَ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ، وَهَذِهِ مِنْ هَذِهِ^{١١}، فَمَا رَأَيْتَ مِنْ^{١٢} أَوْلِيكَ مِنَ الْأَمَانَةِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ وَحُسْنِ السَّمْتِ، فَمِمَّا مَسَّتْهُمْ^{١٣} مِنْ طِينَةِ^{١٤} الْجَنَّةِ، وَهُمْ يَعُودُونَ إِلَى مَا خَلَقُوا مِنْهُ، وَمَا رَأَيْتَ مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ قِلَّةِ الْأَمَانَةِ وَسُوءِ الْخُلُقِ وَالزَّعَاظَةِ^{١٥}، فَمِمَّا مَسَّتْهُمْ^{١٦} مِنْ طِينَةِ النَّارِ، وَهُمْ يَعُودُونَ^{١٧} إِلَى مَا خَلَقُوا مِنْهُ».

١. في «ب، ج، د، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» والمحاسن: - «كثرة». وفي «جم، جه» وحاشية «ز، بج، بع، جح» والبحار كما في المتن.
٢. في الوافي والمحاسن: «الأمانة».
٣. في «ب، ص، بر، بس، بف» والبحار والمحاسن: «فأفْتَشْهُ».
٤. في «ز»: «على».
٥. في حاشية «ف»: «خلق».
٦. في الوافي: «الأمانة».
٧. يجوز فيه التخفيف. ومعناه: شراسة الخلق. الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٠ (زعر). وفي «د، ص» وحاشية «ب، ز»: «دعارة»، ومعناه: الفسق والفساد.
٨. في «ب، د، ص، بر، بس، بف» والبحار والمحاسن: «فأفْتَشْهُ».
٩. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: - «قال».
١٠. في «ض» والمحاسن: - «وهذه من هذه». وقال في الوافي: «معناه أنه نزع طينة الجنة من طينة النار، وطينة النار من طينة الجنة بعد ما مست إحداهما الأخرى، ثم خلق أهل الجنة من طينة الجنة، وخلق أهل النار من طينة النار».
١١. في «ب، د، ض، هـ، بر، بس، بف» وحاشية «ج» وشرح المازندراني والبحار: «في».
١٢. في «ب، د، ص، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي: «مسهم».
١٣. في «ج، ص»: «طين».
١٤. يجوز فيه التخفيف. وفي «ج، ص»: «الدعارة».
١٥. في «ب، د، ص، ف، هـ، بر» والوافي: «مسهم».
١٦. في البحار: «يعادون».
١٧. المحاسن، ص ١٣٦، كتاب الصفوة، ح ٢٠، عن محمد بن علي الوافي، ج ٤، ص ٣١، ح ١٦٤٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٨٦، ح ٩.

١٤٥٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ^١، عَنْ صَالِحِ بْنِ

سَهْلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمُؤْمِنُونَ^٢ مِنْ طِينَةِ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٣.

١٤٥٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنِ

الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ إِثْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ عليه السلام بَعَثَ جَبْرَائِيلَ عليه السلام فِي أَوَّلِ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقَبِضَ يَمِينَهُ قَبْضَةً بَلَعَتْ^٤ قَبْضَتَهُ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ تَرْتَةً، وَقَبِضَ قَبْضَةً أُخْرَى مِنَ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ الْعُلْيَا إِلَى الْأَرْضِ السَّابِعَةِ الْقُصْوَى، فَأَمَرَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - كَلِمَتَهُ،

١. في «ز، ض، بس»: «أحمد بن محمد بن خالد» بدل «أحمد بن محمد بن محمد بن خالد». وهو سهو؛ فقد روى الخبر أحمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن، ص ١٣٣، ح ٨، عن أبيه، عن صالح بن سهل من أهل همدان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. والظاهر أن الموجب للسقط في النسخ الثلاثة المذكورة، هو جواز النظر من «محمد» في «أحمد بن محمد» إلى «محمد» في «محمد بن خالد».

٢. في «ف» والبصائر: «المؤمن».

٣. المحاسن، ص ١٣٣، كتاب الصفوة، ح ٨. بصائر الدرجات، ص ١٨، ح ١٥، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن صالح بن سهل. الوافي، ج ٤، ص ٢٩، ح ١٦٤٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٩٣، ح ١٣.

٤. في «ف» وحاشية «ص»: «صالح بن سهل بن محمد». لكنه سهو؛ فقد وردت رواية علي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن الحسين بن يزيد في الكافي، ح ٣٠٨ و ٣٥١ و ٦٧١٨ و ١٢٢٢٥ و ١٢٨٦١. والظاهر أن الجميع قطعاً من رواية واحدة.

٥. في «ض، بس، جر» وحاشية «ج، د، ز، ف، بر» والبحار: «الحسين بن زيد». وفي «ف»: «الحسن بن يزيد». والحسين هذا، هو الحسين بن يزيد النوفلي؛ فقد روى علي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة في الكافي، ح ٣٥١، ووردت رواية الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة في الأمالي للصدوق، ص ٩٩، المجلس ٢٤، ح ٢، و ص ١٦٧، المجلس ٣٦، ح ١١، و ص ٣٨٣، المجلس ٧٢، ح ١٠؛ وكمال الدين، ص ٣٢٩، ح ١١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٣١، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٥٩، ح ٢٨.

٦. في البحار: «فبلغت».

فَأَمْسَكَ الْقَبْضَةَ الْأُولَى بِيَمِينِهِ، وَالْقَبْضَةَ الْآخِرَى بِشِمَالِهِ، فَفَلَقَ^٢ الطِّينَ فِلَقَتَيْنِ، فَذَرَا^٣ مِنَ الْأَرْضِ ذَرَوًا، وَمِنَ السَّمَاوَاتِ ذَرَوًا، فَقَالَ لِلَّذِي بِيَمِينِهِ: مِنْكَ الرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوْصِيَاءُ وَالصِّدِّيقُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالسَّعْدَاءُ وَمَنْ أُرِيدُ كَرَامَتَهُ، فَوَجَبَ^٤ لَهُمْ مَا قَالَ كَمَا قَالَ، وَقَالَ لِلَّذِي بِشِمَالِهِ: مِنْكَ الْجَبَّارُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْكَافِرُونَ وَالطَّوَاعِثُ وَمَنْ أُرِيدُ هَوَانَهُ وَشِقْوَتَهُ، فَوَجَبَ لَهُمْ مَا قَالَ كَمَا قَالَ.

ثُمَّ إِنَّ الطِّينَتَيْنِ^٦ خِلَطَتَا جَمِيعًا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى^٧﴾، فَالْحَبُّ طِينَةُ الْمُؤْمِنِينَ^٨ الَّتِي^٩ أَلْقَى اللَّهُ عَلَيْهَا مَحَبَّتَهُ، وَالنَّوَى طِينَةُ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ نَاوَأُوا^{١٠} عَنْ كُلِّ خَيْرٍ، وَإِنَّمَا سَمِيَ النَّوَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَأَى^{١١} عَنْ^{١٢} كُلِّ خَيْرٍ وَتَبَاعَدَ عَنْهُ^{١٣}.

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ^{١٤}﴾، فَالْحَيُّ:

١. في «ص»: «القبضة».

٢. «الفلق»: شق الشيء وإبائه بعضه عن بعض. يقال: فلقتُه فانفلق. والفَلَقَةُ: الْقِطْعَةُ وزناً ومعنى. راجع: المفردات للراغب، ص ٦٤٥؛ المصباح المنير، ص ٤٨١ (فلق).

٣. في «ج، ز، ص، بف»: «فَذَرَا» بالهمزة. وهو بمعنى خلق وكثر وبذر. وأما «ذرا» فهو من الذَرُو بمعنى الإذهاب والتفريق والإطارة، وعليه فالفاعل ضمير راجع إلى الله تعالى أو جبرئيل. واختاره العلامة المجلسي. وبمعنى الذهاب والطيران، والضمير راجع إلى الطين، والمعنى: تحرز وتفرق سريعاً. واختاره العلامة المازندراني. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٨٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٦ (ذرا).

٤. في «ص، ف»: «الأنبياء والرسل».

٥. في «ض، بف»: «فوجب».

٦. في «ه»: «الطينين».

٧. الأنعام (٦): ٩٥.

٨. في «ف، ه»: «المؤمن».

٩. في «و، الي»: «التي».

١٠. في «ج»: «نازوا». وناء ينوء، لغة في نأى ينأى.

١١. في «ب»: «نأ» بصيغة الماضي. وفي «ز»: «نأى» اسم للفاعل.

١٢. في «ه»: «من».

١٣. في «ب، د، ض، ف، ه، بر، بس، بف» والوافي: «منه».

١٤. الأنعام (٦): ٩٥.

الْمُؤْمِنُ الَّذِي تَخْرُجُ^١ طِينَتُهُ مِنْ طِينَةِ الْكَافِرِ، وَالْمَيِّتُ - الَّذِي يَخْرُجُ^٢ مِنَ الْحَيِّ - هُوَ الْكَافِرُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ طِينَةِ الْمُؤْمِنِ^٣، فَالْحَيُّ: الْمُؤْمِنُ، وَالْمَيِّتُ: الْكَافِرُ.

وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِنْتًا فَأَخْيَيْنَاهُ﴾^٤ فَكَانَ مَوْتُهُ اخْتِلَاطَ طِينَتِهِ مَعَ طِينَةِ الْكَافِرِ، وَكَانَ حَيَاتُهُ حِينَ فَرَّقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَيْنَهُمَا بِكَلِمَتِهِ^٥؛ كَذَلِكَ^٦ يَخْرُجُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْمُؤْمِنُ فِي الْبِلَادِ مِنَ الظُّلْمَةِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهَا إِلَى النُّورِ، وَيَخْرُجُ^٧ الْكَافِرُ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلْمَةِ بَعْدَ دُخُولِهِ إِلَى النُّورِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقُّ^٨ ٦/٢ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^٩.

٢ - بَابُ آخِرُ مِنْهُ، وَفِيهِ زِيَادَةُ وَقُوعِ التَّكْلِيفِ الْأَوَّلِ^{١١}

١٤٥٦ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في «ز، بر، بس، يف» والوافي والبحار: «يخرج».
٢. في البحار: «+ هو».
٣. في «ص»: «- فالحي - إلى - المؤمن».
٤. في البحار: «قول الله».
٥. الأنعام (٦): ١٢٢.
٦. في «بر»: «حكمت»، و«بكلمته»، أي بأمره. وفي الوافي: «والمراد بالكلمة جبرئيل؛ إذ هو القابض للقبضتين».
٧. في «ج»: «فكذلك»، وفي «ض، بس»: «فذلك».
٨. في «مرآة العقول»: «يمكن أن يقرأ - أي يخرج - على بناء المجزء المعلوم، أو على بناء المجهول».
٩. يتس (٣٦): ٧٠.
١٠. الوافي، ج ٤، ص ٣٢، ح ١٦٤٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ٨٧، ح ١٠.

١١. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٣: «يفهم من الروايات أنَّ التكليف الأول - وهو ما وقع قبل التكليف في دار الدنيا بإرسال الرسل وإنزال الكتب - متعَدَّد: الأول: كان في عالم الأرواح الصرفة. الثاني: كان وقت تخمير الطينة قبل خلق آدم منها. الثالث: كان بعد خلق آدم منها حين أخرجه من صلبه وهم ذرّ يدبّون يميناً وشمالاً. وكلّ من أطاع في هذه التكاليف الثلاثة فهو يطيع في تكليف الدنيا، وكلّ من عصى فيها فهو يعصي فيه. وهنا تكليف خامس يقع في القيامة، وهو مختص بالأطفال والمجانين والشيخوخ الذين أدركوا النبيّ وهم لا يعقلون،

الْحَكَمَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ عَلِمَ النَّاسُ كَيْفَ^١ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ مَا^٢ اخْتَلَفَ اثْنَانِ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ قَالَ: كُنْ مَاءً عَذْبًا؛ أَخْلُقَ^٣ مِنْكَ جَنَّتِي وَأَهْلَ طَاعَتِي، وَكُنْ مِلْحًا أَجَاأَ؛ أَخْلُقَ مِنْكَ نَارِي^٤ وَأَهْلَ مَعْصِيَتِي، ثُمَّ أَمَرَهُمَا، فَأَمْتَزَجَا، فَمِنْ ذَلِكَ صَارَ يَلِدُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ، وَالْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ^٥.

ثُمَّ أَخَذَ طِينًا^٦ مِنْ أَدِيمِ^٧ الْأَرْضِ، فَعَزَّكَ^٨ عَزْكَأً شَدِيدًا، فَإِذَا هُمْ كَالذَّرِّ^٩

«وغيرهم ممن ذكر في محله. وقال في مرآة العقول، ج ٧، ص ١٦: «إنما أفر ذلك الأخبار باباً لاشتغالها على أمر زائد لم يكن في الأخبار السابقة؛ رعاية لضبط العنوان بحسب الإمكان».

١. في «ه» والمحاسن: «+ كان».

٢. يجوز فيه الرفع. وكذا فيما يأتي.

٣. في مرآة العقول: «منك، أي من أجلك» وكذا فيما يأتي.

٤. في حاشية «ب»: «النار».

٥. في مرآة العقول، ج ٧، ص ١٧: «أقول: لا يبعد أن يكن الماء العذب كناية عما خلق الله في الإنسان من الدواعي إلى الخير والصلاح كالعقل والنفس الملكوتي، والماء الأجاج عما يتنافي ويعارض ذلك ويدعو إلى الشهوات الدنيئة واللذات الجسمانية من البدن وما ركب فيه من الدواعي إلى الشهوات؛ ويكون مزجها كناية عن تركيبها في الإنسان. فقوله: أخلق منك، أي من أجلك جنتي وأهل طاعتي؛ إذ لولا في الإنسان من جهة الخير لم يكن لخلق الجنة فائدة، ولم يكن يستحقها أحد، ولم يصر أحد مطيعاً له تعالى. وكذا قوله: أخلق منك ناري؛ إذ لولا ما في الإنسان من دواعي الشرور لم يكن يعصي الله أحد، ولم يحتج إلى خلق النار للزجر عن الشرور».

٦. في حاشية «ب»: «طينه». وفي البحار: «طينة». وفي المحاسن: «طين آدم».

٧. أديم كل شيء: ظاهر جلده. وأدمة الأرض: وجهها. وفي الوافي: «ولعله كناية عما ينبت منها مما يصلح لأن يصير غذاءاً للإنسان ويحصل منه النطفة، أو تترتب منه». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٧٢؛ معجم مقائيس اللغة، ج ١، ص ٧٢ (أدم)؛ البحار، ج ١١، ص ١٠٠.

٨. عركت الشيء أمرته عزكاً: ذلكته. وفي الوافي: «ولعله كناية عن مزجه بحيث يحصل منه المزاج المستعد للحياة». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٩٩ (عرك).

٩. «الذرة»: صغار النمل. الواحدة: ذرة. وفي الوافي: «ووجه الشبه الحس والحركة وكونهم محل الشعور مع صغر الجنة والخفاء». راجع: المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذرة).

يَدُوتُونَ^١، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: إِلَى الْجَنَّةِ بِسَلَامٍ، وَقَالَ لِأَصْحَابِ الشَّمَالِ: إِلَى النَّارِ وَلَا أَبَالِي.

ثُمَّ أَمَرَ نَارًا، فَأُسْعِرَتْ^٢، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الشَّمَالِ: ادْخُلُوهَا، فَهَابُوهَا، وَقَالَ^٣ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: ادْخُلُوهَا، فَدَخَلُوهَا^٤، فَقَالَ^٥: كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا، فَكَانَتْ بَرْدًا وَسَلَامًا.

فَقَالَ أَصْحَابُ الشَّمَالِ: يَا رَبِّ، أَقْلُنَا^٦، فَقَالَ^٧: قَدْ أَقْلَيْتُكُمْ، فَادْخُلُوهَا، فَذَهَبُوا، ٧/٢ فَهَابُوهَا، فَتَمَّ^٨ تَبَتُّ^٩ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، فَلَا يَسْتَطِيعُ^{١٠} هَوْلًا أَنْ يَكُونُوا مِنْ هَوْلَاءِ، وَلَا هَوْلًا^{١١} مِنْ هَوْلَاءِ.^{١٢}

٥٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ^{١٣}، عَنْ زُرَّارَةَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٤} عَنْ قَوْلِ اللَّهِ^{١٥} جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ^{١٦}﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فَقَالَ - وَأَبُوهُ يَسْمَعُ^{١٧} - : «حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَبَضَ^{١٨} قَبْضَةً مِنْ

١ . دَبَّ الصَّغِيرَ يَدَبُ دَبِييًّا، وَدَبَّ الْجَيْشَ دَبِييًّا أَيْضًا: سَارُوا سَيْرًا لَيْنًا. المصباح المنير، ص ١٨٨ (دَبَّ).

٢ . فِي الْمَحَاسِنِ: «فَاسْتَعِرَتْ».

٣ . هَكَذَا فِي «ب»، ز، ص، ض، هـ، بَر، بَس، يَف، وَالْوَافِي وَالْبَحَارُ وَالْمَحَاسِنُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فَقَالَ».

٤ . فِي «ب»: «وَدَخَلُوهَا». ٥ . فِي «ص»: «وَقَالَ».

٦ . أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ: رَفَعَهُ مِنْ سَقُوطِهِ. وَمِنَ الْإِقَالَةِ فِي الْبَيْعِ: لَأْتَهَا رَفْعُ الْعَقْدِ. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قِيلَ).

٧ . فِي الْبَحَارِ: «وَقَالَ». ٨ . فِي «بَر»: «ثُمَّ».

٩ . فِي «ض، يَف»: «تَبَّتْ». ١٠ . فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ وَالْبَحَارِ: «وَلَا يَسْتَطِيعُ».

١١ . فِي «ض» وَالْمَحَاسِنِ: «وَأَنْ يَكُونُوا».

١٢ . الْمَحَاسِنُ، ص ٢٨٢، كِتَابُ مَصَابِيحِ الظُّلَمِ، ح ٤١٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ. عُلِّي الشَّرَائِعِ، ص ٨٣، ح ٤، بِسَنَدٍ

آخِرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٣}، مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ» إِلَى قَوْلِهِ: «يَلِدُ الْمُؤْمِنَ الْكَافِرَ وَالْكَافِرَ الْمُؤْمِنَ» مَعَ اخْتِلَافٍ

يَسِيرٍ. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ٣٥٨، صَدْرُ ح ١٨، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ

اللَّهِ^{١٤}، مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ» مَعَ اخْتِلَافٍ. «الْوَافِي»، ج ٤، ص ٣٤، ح ١٦٥٠؛ «الْبَحَارِ»، ج ٦٧، ص ٩٣، ح ١٤.

١٣ . فِي الْبَحَارِ: «مُحَمَّدُ بْنُ أُذَيْنَةَ». ١٤ . فِي «ب. ج. ص. ف. هـ، بَر، يَف» وَالْبَحَارِ: «قَوْلُهُ».

١٥ . الْأَعْرَافُ (٧): ١٧٢. ١٦ . فِي الْبَحَارِ: «قَدْ قَبِضَ».

تُرَابِ التُّرْبَةِ الَّتِي خَلَقَ^١ مِنْهَا آدَمَ ﷺ، فَصَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءَ الْعَذْبَ الْفَرَاتَ، ثُمَّ تَرَكَهَا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهَا الْمَاءَ^٢ الْمَالِحَ^٣ الْأَجَاجَ، فَتَرَكَهَا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَلَمَّا اخْتَمَرَتِ الطِّينَةُ أَخَذَهَا، فَعَرَّكَهَا عَرَّكَاً شَدِيداً، فَخَرَجُوا كَالدَّرِّ مِنْ^٤ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، وَأَمَرَهُمْ جَمِيعاً أَنْ يَقْعُوا فِي النَّارِ، فَدَخَلَ^٥ أَصْحَابُ الْيَمِينِ، فَصَارَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَأَبَى أَصْحَابُ الشَّمَالِ أَنْ يَدْخُلُوهَا^٦.

١٤٥٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ^١ - لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ ﷺ، أَرْسَلَ الْمَاءَ عَلَى الطِّينِ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً فَعَرَّكَهَا، ثُمَّ فَرَّقَهَا فِرْقَتَيْنِ بِيَدِهِ، ثُمَّ ذَرَأَهُمْ فَإِذَا هُمْ يَدْبُونَ، ثُمَّ رَفَعَ لَهُمْ نَارًا، فَأَمَرَ أَهْلَ الشَّمَالِ أَنْ يَدْخُلُوهَا، فَذَهَبُوا إِلَيْهَا، فَهَابُوهَا وَلَمْ يَدْخُلُوهَا^٢، ثُمَّ أَمَرَ أَهْلَ الْيَمِينِ أَنْ يَدْخُلُوهَا، فَذَهَبُوا، فَدَخَلُوهَا، فَأَمَرَ اللَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ - النَّارَ فَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ أَهْلَ الشَّمَالِ^٣، قَالُوا: رَبَّنَا، أَقْلَنَّا،

١. في حاشية «ز، بف» والبحار: «الله».

٢. في «بس»: «فلمَّا».

٣. في «ز»: «ماء».

٤. في «ف»: «الملح».

٥. في «د»: «وعن».

٦. في «ه»: «فدخلوا» على لغة أكلوني البراغيث، أو يكون «أصحاب» بدلاً عن ضمير الجمع.

٧. في «ب»: «أهل».

٨. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٧١، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن زرارة، عن أحدهما ﷺ، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٠٩، عن زرارة، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٨، ح ١٦٥٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ١١١، ح ٢٢.

٩. في «ج، د، ز، ض، ه»: «جَلَّ وَعَزَّ». وفي «بر، بس، بف»: «جَلَّ وَعَلَا».

١٠. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، ه، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار. وفي المطبوع:

«فلم يدخلوها».

١١. في «بس»: «أهل الشمال ذلك».

فَأَقَالَهُمُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: ادْخُلُوهَا، فَذَهَبُوا، فَقَامُوا عَلَيْهَا وَلَمْ يَدْخُلُوهَا^١، فَأَعَادَهُمْ طِينًا^٢، وَخَلَقَ مِنْهَا آدَمَ^٣.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٤: «قُلْنَ يَسْتَطِيعُ هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْ هَؤُلَاءِ، وَلَا هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْ هَؤُلَاءِ».

قَالَ^٥: «فَيَرَوْنَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ^٦ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ بَلَدَ النَّارِ، فَلِذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: «قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ»^{٧، ٨}.

٨/٢

٣- بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١٤٥٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - حَيْثُ خَلَقَ الْخَلْقَ، خَلَقَ مَاءً عَذْبًا وَهُوَ مَاءٌ مَالِحٌ أَجَاجًا، فَاْمْتَزَجَ الْمَاءَانِ، فَأَخَذَ^{١٠} طِينًا مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ، فَعَرَكَهُ عَرَكًا شَدِيدًا، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ - وَهُمْ كَالَّذَرِّ يَدْبُونَ - : «إِلَى الْجَنَّةِ بِسَلَامٍ، وَقَالَ لِأَصْحَابِ الشِّمَالِ: «إِلَى النَّارِ وَلَا أَبَالِي، ثُمَّ قَالَ: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ فَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا^{١١} يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ

١. في «ب»: «فلم يدخلوها».

٢. في الوافي: «عبر عن إظهاره إياهم في عالم الخلق مفصلة متفرقة مبسطة متدرجة بالاعادة؛ لأن هذا الوجود مبين لذلك، متعقب له».

٣. في «ض»: «ولم يدخلوها» - إلى - وقال أبو عبد الله^{١٢}.

٤. في «بف»: «وقال».

٥. في «ف»: «قال».

٦. الزخرف (٤٣): ٨١.

٧. الوافي، ج ٤، ص ٤٠، ح ١٦٥٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٩٧، ح ١٥.

٨. في «د»: «+خلق».

٩. في «ف»: «وأخذ».

١٠. في مرة العقول، ج ٧، ص ٢٢: «في أكثر النسخ: أن تقولوا، بصيغة الخطاب، كما في القراءات المشهورة،»

هَذَا غَافِلِينَ^١.

ثُمَّ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى النَّبِيِّينَ، فَقَالَ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، وَأَنْ هَذَا مُحَمَّدٌ رَسُولِي، وَأَنْ هَذَا عَلِيٌّ^٢ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالُوا: بَلَى، فَتَبَّتْ^٣ لَهُمُ النَّبُوءَةُ؛ وَأَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى أُولِي الْعِزْمِ أَنَّنِي رَبُّكُمْ، وَمُحَمَّدٌ رَسُولِي، وَعَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَوْصِيَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ وَلاَءُ أَمْرِي وَخِزَانُ عِلْمِي^٤، وَأَنْ الْمَهْدِيَّ^٥ أُنْتَصِرَ بِهِ لِدِينِي، وَأُظْهِرَ بِهِ^٦ دَوْلَتِي، وَأَنْتَقِمَ بِهِ مِنْ أَغْدَائِي، وَأُعْبَدَ بِهِ طَوْعاً وَكَرْهاً، قَالُوا: أَقْرَئْنَا يَا رَبَّ، وَشَهِدْنَا^٧، وَلَمْ يَجْحَدْ آدَمَ وَلَمْ يَقَرَّ، فَتَبَّتْ^٨ الْعَرِيزَةُ لَهُوَلاءِ الْخُمْسَةِ فِي الْمَهْدِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ لآدَمَ عِزْمٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ نَفسِي وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عِزْماً﴾^٩، قَالَ: «إِنَّمَا هُوَ فَتَرَكَ»^{١٠}.

ثُمَّ أَمَرَ نَاراً، فَأَجْجَتْ، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الشِّمَالِ: ادْخُلُوهَا، فَهَابُوهَا، وَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: ادْخُلُوهَا، فَدَخَلُوهَا، فَكَانَتْ عَلَيْهِمْ^{١١} بَرْدًا وَسَلَامًا، فَقَالَ أَصْحَابُ الشِّمَالِ:

«فَيَكُونُ ذِكْرُ تَنَمُّةِ الآيَةِ اسْتَطْرَاداً. وَالْأَصُوبُ هُنَا: أَنْ يَقُولُوا، بِصِغَةِ الْغَيْبَةِ مُوَافِقاً لِقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو فِي الْآيَةِ.

١. الأعراف (٧): ١٧٢.

٢. فِي «ص»، ض، هـ، بَف: - «عَلِيٌّ».

٣. فِي «ب»، ض، ف، وَالْوَافِي: «فَتَبَّتْ».

٤. فِي «ض»: - «أُظْهِرَ بِهِ».

٥. فِي «ض»: «وَشَهِدُوا».

٦. فِي «ض»: «فَتَبَّتْ».

٧. طه (٢٠): ١١٥.

٨. فِي الْوَافِي: «يَعْنِي: «فَنَسِيَ» هَاهُنَا لَيْسَ إِلَّا «فَتَرَكَ». وَلَعَلَّ السَّرَّ فِي عِزْمِ آدَمَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْمَهْدِيِّ اسْتِعْبَادُهُ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا النُّوعِ الْإِنْسَانِيِّ اتِّفَاقٌ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ.

وَفِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِعِزْمِ الْعِزْمِ عِزْمُ الْإِثْمَانِ بِهِ وَتَذَكُّرُهُ، أَوْ عِزْمُ التَّصَدِيقِ لِللَّسَانِيِّ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجِباً، لَا عِزْمَ التَّصَدِيقِ بِمُطْلَقٍ، فَإِنَّهُ لَا يَنْسَبُ مَنْصِبُ النَّبُوءَةِ، بَلْ مَا هُوَ أَدُونُ مِنْهُ».

وَفِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «لَمْ يَجْحَدْ آدَمَ وَلَمْ يَقَرَّ، أَيُّ لَمْ يَجْحَدْ آدَمَ عَهْدَ الْمَهْدِيِّ ﷺ قَلْباً، وَلَمْ يَقَرَّ بِهِ لِسَاناً، بَلْ أَقَرَّ بِهِ قَلْباً. وَلَمْ يَقَرَّ بِهِ لِسَاناً لِتَوَلَّاهُ وَتَأَسَّفَهُ بِضَلَالَةِ أَكْثَرِ أَوْلَادِهِ ... وَعَلَى هَذَا كَانَتْ لَهُ عِزْمٌ تَامٌّ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ الْعِزْمُ كَمَا كَانَ لِأُولِي الْعِزْمِ مِنَ الرِّسَالِ، لَأَقَرَّ بِهِ كَمَا أَقَرُّوا. أَمَّا قَوْلُهُ: «فَنَسِيَ» مَعْنَاهُ فَتَرَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ لِسَاناً، أَوْ فَتَرَكَ الْعِزْمَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ؛ فَتَأَمَّلْ».

٩. فِي «ف»: - «عَلَيْهِمْ».

يَا رَبِّ^١ أَقْلُنَا، فَقَالَ: قَدْ أَقْلَنْتُكُمْ، اذْهَبُوا، فَادْخُلُوهَا^٢، فَهَاتُوهَا، فَنَمَّ^٣ ثَبَّتَ الطَّاعَةُ وَالْوَلَايَةَ وَالْمَغْصِيَّةَ^٤.

١٤٦٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ،

عَنْ حَبِيبِ السَّجِسْتَانِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا أَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ عليه السلام مِنْ ظَهْرِهِ^٥

لِيَأْخُذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ بِالرَّبُّوبِيَّةِ لَهُ، وَبِالنُّبُوءَةِ لِكُلِّ نَبِيٍّ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ لَهُ عَلَيْهِمُ ٩/٢

الْمِيثَاقَ بِنُبُوءَتِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا^٦، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِآدَمَ: انْظُرْ مَاذَا تَرَى؟^٧.

قَالَ: «فَنَظَرُ آدَمَ عليه السلام إِلَى ذُرِّيَّتِهِ - وَهُمْ ذَرٌّ - قَدْ مَلَأُوا السَّمَاءَ، قَالَ آدَمُ عليه السلام: يَا رَبِّ، مَا

أَكْثَرَ ذُرِّيَّتِي! وَلِأَمْرِ مَا خَلَقْتَهُمْ؟ فَمَا تَرِيدُ مِنْهُمْ بِأَخْذِكَ الْمِيثَاقَ عَلَيْهِمْ؟

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا»^٨ وَيُؤْمِنُونَ^٩ بِرُسُلِي، وَيَتَّبِعُونَهُمْ.

قَالَ آدَمُ عليه السلام: يَا رَبِّ، فَمَا لِي أَرَى بَغْضَ الذَّرِّ أَغْظَمَ مِنْ بَغْضِ، وَبَغْضَهُمْ لَهُ نُورٌ كَثِيرٌ،

١. في «ص»: «رَبَّنَا» بدل «يَا رَبِّ».

٢. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» والبحار والبصائر. وفي المطبوع: «فادخلوها».

٣. في «ض»: «نَمَّ».

٤. في «ض، بس»: «ثَبَّتَ».

٥. بصائر الدرجات، ص ٧٠، ح ٢، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٤، ص ٤١، ح ١٦٥٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ١١٣، ح ٢٣.

٦. في «ب»+: «وَعَنْ». هذا، والعاطف يعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد»، وأحمد بن محمد وإبراهيم بن هاشم والد علي يرويان عن الحسن بن محبوب، فيكون في السند

٧. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «من صلبه».

تحويل.

٨. هكذا في «ب، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بس، بف». وفي قليل من النسخ والمطبوع: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٩. النور (٢٤): ٥٥.

١٠. في «ف»+: «وَبِي وَ».

وَبَغْضَهُمْ لَهُ نُورٌ قَلِيلٌ ، وَبَغْضَهُمْ لَيْسَ لَهُ نُورٌ^١ ؟

فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : كَذَلِكَ^٢ خَلَقْتَهُمْ لِأَبْلَوْهُمْ فِي كُلِّ خَالَاتِهِمْ.

قَالَ آدَمُ ﷺ : يَا رَبِّ ، فَتَأَذَّنُ لِي فِي الْكَلَامِ ؛ فَأَتَكَلَّمُ ؟

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تَكَلَّمْ ؛ فَإِنَّ رُوحَكَ مِنْ رُوحِي ، وَطَبِيعَتَكَ^٣ خِلَافٌ^٤ كُنْتُونَتِي^٥ .

قَالَ آدَمُ : يَا رَبِّ^٦ ، فَلَوْ كُنْتُ خَلَقْتَهُمْ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ ، وَقَدَرِ وَاحِدٍ ، وَطَبِيعَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَجِبَلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَالْوَانِ وَاحِدَةٍ ، وَأَعْمَارٍ وَاحِدَةٍ ، وَأَرْزَاقٍ سَوَاءٍ ، لَمْ يَبْغِ بَغْضَهُمْ عَلَى بَغْضٍ ، وَلَمْ يَكُنْ^٧ بَيْنَهُمْ تَحَاسُدٌ وَلَا تَبَاغُضٌ ، وَلَا اخْتِلَافٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ .

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : يَا آدَمُ ، بِرُوحِي^٨ نَطَقْتَ ، وَبِضَعْفِ طَبِيعَتِكَ^٩ تَكَلَّمْتَ^{١٠} مَا لَا عِلْمَ لَكَ بِهِ ، وَأَنَا الْخَالِقُ الْعَالِمُ^{١١} ، بِلِعْمِي خَالَفْتُ بَيْنَ خَلْقِهِمْ^{١٢} ، وَبِمَشِيتَتِي يَمْضِي^{١٣} فِيهِمْ أَمْرِي ، وَإِلَى تَذْبِيرِي وَتَقْدِيرِي^{١٤} صَائِرُونَ ، لَا^{١٥} تَبْدِيلَ لِخَلْقِي ، إِنَّمَا^{١٦} خَلَقْتُ الْجِنَّ

١ . في «ب» وحاشية «بف» والبحار : + «أصلاً» .

٢ . في «هـ» : «لذلك» . وفي حاشية «ج» : «ولذلك» . وفي مرآة العقول والبحار : «وكذلك» .

٣ . هكذا في جميع النسخ . وفي المطبوع : + «[من]» . و«الطبع» : الجبلة التي خلق الإنسان عليها . و«الطبيعة» : مزاج الإنسان المركب من الأخلاط . المصباح المنير ، ص ٣٦٩ (طبع) .

٤ . في «ف» : «بخلاف» .

٥ . في «ج» ، د ، هـ ، وحاشية «بر» والوافي : «كبتونيتي» .

٦ . في «ب» والبحار : - «يارب» .

٧ . في البحار : «ولم يك» .

٨ . في الاختصاص : «بوحبي» .

٩ . في «ز» وحاشية «بر» : «قوتك» .

١٠ . في «ف» والبحار : «تكلمت» .

١١ . في «ب» ، ج ، ص ، ف ، هـ ، بر ، بس ، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار والعلل والاختصاص : «العليم» .

١٢ . في حاشية «ز» : «بعلمي خلقتهم» بدل «بعلمي خالفت بين خلقهم» .

١٣ . في «ف» : «نمضي» .

١٤ . في «ز» : + «وأمرني» .

١٥ . في «ف» والبحار : «ولا» .

١٦ . في «ص» والوافي والعلل والاختصاص : «وإنما» .

وَالْإِنْسَ لِيَعْبُدُونِ^١، وَخَلَقْتُ الْجَنَّةَ لِمَنْ أَطَاعَنِي وَعَبَدَنِي^٢ مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ رُسُلِي وَلَا أَبَالِي، وَخَلَقْتُ النَّارَ لِمَنْ كَفَرَ بِي وَعَصَانِي وَلَمْ يَتَّبِعْ رُسُلِي وَلَا أَبَالِي، وَخَلَقْتُكَ وَخَلَقْتُ دُرَّتَكَ مِنْ غَيْرِ فَاقَةٍ^٣ بِي إِلَيْكَ وَإِلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا خَلَقْتُكَ وَخَلَقْتُهُمْ لِأَبْلُوكَ وَأَبْلُوهُمْ أَتَيْكُمْ^٤ أَحْسَنُ عَمَلًا فِي دَارِ الدُّنْيَا فِي حَيَاتِكُمْ وَقَبْلَ مَمَاتِكُمْ، فَلِذَلِكَ^٥ خَلَقْتُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ، وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ، وَالطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ، وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَكَذَلِكَ^٦ أَرَدْتُ فِي تَقْدِيرِي وَتَذْيِيرِي.

وَيَعْلَمِي النَّافِذَ فِيهِمْ خَالَفْتُ بَيْنَ صُورِهِمْ وَأَجْسَامِهِمْ وَالْوَانِيهِمْ وَأَعْمَارِهِمْ وَأَرْزَاقِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ وَمَعْصِيَتِهِمْ^٧، فَجَعَلْتُ مِنْهُمْ الشَّقِيَّ وَالسَّعِيدَ، وَالْبَصِيرَ وَالْأَعْمَى، وَالْقَصِيرَ وَالطَّوِيلَ، وَالْجَمِيلَ وَالذَّمِيمَ^٨، وَالْعَالِمَ وَالْجَاهِلَ، وَالْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ، وَالْمُطِيعَ وَالْعَاصِي، وَالصَّحِيحَ وَالسَّقِيمَ، وَمَنْ بِهِ الرِّمَانَةُ^٩ وَمَنْ لَا عَاهَةَ بِهِ، فَيَنْظُرُ الصَّحِيحُ إِلَى الَّذِي^{١٠} بِهِ الْعَاهَةُ، فَيَخْمَدُنِي عَلَى عَافِيَتِهِ^{١١}، وَيَنْظُرُ الَّذِي بِهِ الْعَاهَةُ ١٠/٢ إِلَى الصَّحِيحِ، فَيَدْعُونِي وَيَسْأَلْنِي أَنْ أَعَافِيَهُ، وَيَضْبِرُ عَلَى بَلَائِي، فَأُثْبِتُهُ^{١٢} جَزِيلَ عَطَائِي، وَيَنْظُرُ الْغَنِيُّ إِلَى الْفَقِيرِ، فَيَخْمَدُنِي وَيَشْكُرُنِي، وَيَنْظُرُ الْفَقِيرُ إِلَى الْغَنِيِّ، فَيَدْعُونِي وَيَسْأَلْنِي، وَيَنْظُرُ الْمُؤْمِنُ إِلَى الْكَافِرِ، فَيَخْمَدُنِي عَلَى مَا هَدَيْتُهُ^{١٣}.

١. في «ص، ف، ه، بر، بس، بف» والوافي والبحار والعلل والاختصاص: «ليعبدون».

٢. في «ب، د، ف، ه، بر، بف» وحاشية «ج» والوافي والعلل والاختصاص: «عبدني وأطاعني». وفي «ج، ز، ص، بس» والبحار: «عبدني فأطاعني».

٣. «الفاقة»: الحاجة، ولا فعل لها. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٢٥ (فوق).

٤. في «ز، بس» وحاشية «ب، ف»: «أَيْهِمْ». ٥. في «ب، د، ف، ه، بر»: «ولذلك».

٦. في حاشية «ج»: «ولذلك». ٧. في حاشية «ف»: «وطاعاتهم ومعاصيهم».

٨. في «ب، ج، بر، بس، بف» والمرأة والعلل - ناقلًا عن أكثر النسخ -: «الذميم». وفي شرح المازندراني:

«الدهم». و«الدمامة»: القصر والقيح، ورجل ذميم. النهاية، ج ٢، ص ١٣٤ (دمم).

٩. «الرمانة»: العاهة. رَمَيْنَ رَمْنًا وَرَمْنَةً وَرَمَانَةً فَهُوَ رَمِينٌ وَرَمِيمٌ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٨٢ (زمن).

١٠. في «ج، ه، د، من». ١١. في «ز»: «عافية».

١٢. في «ج، ه، د، من». ١٣. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «ما هديتهم».

فَلِذَلِكَ^١ خَلَقْتَهُمْ^٢ لِأَتْلُوهُمْ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَفِيمَا أَعَابِيهِمْ وَفِيمَا أُنْتَلِيهِمْ وَفِيمَا أُعْطِيَهُمْ وَفِيمَا أُمْنَعُهُمْ.

وَأَنَا اللَّهُ الْمَلِكُ الْقَادِرُ، وَلِي أَنْ أُمْضِيَ^٣ جَمِيعَ مَا قَدَّرْتُ عَلَى مَا دَبَّرْتُ، وَلِي أَنْ أَعْيِّرَ مِنْ ذَلِكَ مَا شِئْتُ إِلَى مَا شِئْتُ، وَأُقَدِّمَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَخَرْتُ، وَأُؤَخِّرَ مِنْ ذَلِكَ مَا قَدَّمْتُ، وَأَنَا اللَّهُ الْفَعَّالُ لِمَا أَرِيدُهُ، لَا أَسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ، وَأَنَا أَسْأَلُ خَلْقِي عَمَّا هُمْ فَاعِلُونَ.^٤

١٤٦١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيِّ وَعُقْبَةَ^٥ جَمِيعاً:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ الْخَلْقَ، فَخَلَقَ مِنْ^٧ أَحَبِّ مِمَّا أَحَبَّ، وَكَانَ^٨ مَا أَحَبَّ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ الْجَنَّةِ، وَخَلَقَ مِنْ^٩ أُنْقَضَ مِمَّا أُبْغِضَ، وَكَانَ^{١٠} مَا أُبْغِضَ أَنْ خَلَقَهُ مِنْ طِينَةِ النَّارِ، ثُمَّ بَعَثَهُمْ فِي الظُّلُمِ.
فَقُلْتُ: وَأَيُّ^{١١} شَيْءٍ الظُّلُمُ؟

١. في «ف»: «فكذلك».
٢. في «هـ»: «كلفتهم».
٣. في «هـ»: «أقضي».
٤. في «ب، د، ز، بر، بس، بف»: «ما قدمت من ذلك».
٥. في «ص، ف»: «يريد».
٦. علل الشرائع، ص ١٠، ح ٤، بطريقين مختلفين عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. الاختصاص، ص ٣٣٢، مراسلاً عن هشام بن سالم، وفيهما مع اختلاف بسير الوافي، ج ٤، ص ٤٢، ح ١٦٥٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ١١٦، ح ٢٤.
٧. تقدم الخبر في الكافي، ح ١١٨١ بنفس الإسناد عن صالح بن عقبة، عن عبد الله بن محمد الجعفي - وفي المطبوع: «الجعفي»، لكن صححناه هناك - عن أبي جعفر^٨، وعن عقبة، عن أبي جعفر^٩.
٨. في الكافي، ح ١١٨١: «ما».
٩. في «ب، ج، هـ، والبحار»: «فكان».
١٠. في البحار والكافي، ح ١١٨١: «ما».
١١. في «ب»: «فكان».
١٢. في «ج، د، هـ، بف»: «وَحَاشِيَةُ بَرٍّ + مِنْ».
١٣. في «هـ»: «وَفَاتِي».

فَقَالَ^١: «أَلَمْ تَرِ إِلَى ظِلِّكَ^٢ فِي الشَّمْسِ شَيْئًا^٣ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ».
 «ثُمَّ بَعَثَ مِنْهُمْ^٤ النَّبِيِّينَ^٥، فَدَعَوْهُمْ^٦ إِلَى الْإِفْرَارِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ:
 «وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»^٧ ثُمَّ دَعَوْهُمْ^٨ إِلَى الْإِفْرَارِ بِالنَّبِيِّينَ فَأَقْرَ بَعْضُهُمْ
 وَأَنْكَرَ بَعْضٌ^٩، ثُمَّ دَعَوْهُمْ^{١٠} إِلَى وَلَايَتِنَا، فَأَقْرَ بِهَا وَاللَّهُ مِنْ أَحَبِّ، وَأَنْكَرَهَا مَنْ أَبْغَضَ، وَهُوَ
 قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَا^{١١} كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ»^{١٢}.
 ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٣}: «كَانَ التَّكْذِيبُ^{١٤} ثُمَّ»^{١٥}.

٤ - بَابُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلُ مَنْ أَجَابَ وَأَقْرَ^{١٦} لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالرُّبُوبِيَّةِ

١٤٦٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

- ١ . في الكافي، ح ١١٨١ والبصائر: «قال».
- ٢ . في البصائر: «إذا ظلَّ» بدل «إلى ظلك».
- ٣ . في «ه» والكافي، ح ١١٨١: «شيء». وقال في مرآة العقول: «و قوله: شيئاً، بتقدير تحسبه، أو الرؤية بمعنى العلم، لكن ينافية تعديتها به إلى». والأظهر: شيء، كما كان فيما مضى».
- ٤ . في الكافي، ح ١١٨١: «+ والله».
- ٥ . في البحار والكافي، ح ١١٨١ والبصائر وتفسير العياشي: «فيهم».
- ٦ . في الكافي، ح ١١٨١ والبصائر وتفسير العياشي: «يدعونهم».
- ٧ . الزخرف (٤٣): ٨٧.
- ٨ . في الكافي، ح ١١٨١ والبصائر: «دعاهم».
- ٩ . في «ج» والبحار والكافي، ح ١١٨١ والبصائر: «بعضهم».
- ١٠ . في الكافي، ح ١١٨١ والبصائر: «دعاهم».
- ١١ . هكذا في القرآن. وفي أكثر النسخ والوافي: «وما». وفي المطبوع: «ما».
- ١٢ . يونس (١٠): ٧٤.
- ١٣ . الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه تنف وجوامع من الرواية في الولاية، ح ١١٨١. بصائر الدرجات، ص ٨٠، ح ١، عن محمد بن الحسين. علل الشرائع، ص ١١٨، ح ٣، بسنده عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٣٧، عن عبد الله بن محمد الجعفي، عن أبي عبد الله^{١٧}، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٥، ح ١٦٥٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٩٨، ح ١٦.
- ١٤ . في «ص، ف»: «أقر وأجاب».

صالح بن سهل:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^١: «أَنَّ بَعْضَ قُرَيْشٍ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: بِأَيِّ شَيْءٍ سَبَقَتْ
الْأَنْبِيَاءُ ^٢ وَأَنْتَ بَعِثْتَ آخِرَهُمْ وَخَاتَمَهُمْ؟
فَقَالَ ^٣: إِنِّي كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِرَبِّي، وَأَوَّلَ مَنْ أَجَابَ حَيْثُ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ
النَّبِيِّينَ، «وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» ^٤ فَكُنْتُ أَنَا أَوَّلَ نَبِيٍّ ^٥ قَالَ: بَلَى، فَسَبَقْتُهُمْ
بِالْإِقْرَارِ ^٦ بِاللَّهِ ^٧ عَزَّ وَجَلَّ ^٨» ^٩.

١١/٢ ١٤٦٣ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ^{١٠}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ سَيَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^{١١}: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي لَأَرَى بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَغْتَرِبُهُ النَّزَقُ ^{١٢}
وَالْجِدَّةُ ^{١٣} وَالطَّيْشُ ^{١٤}، فَأَعْتَمَ لِذَلِكَ غَمًّا شَدِيدًا، وَأَرَى مَنْ خَالَفَنَا، فَأَرَاهُ حَسَنَ

١. في «ف» وتفسير العياشي والعلل: «قال». ٢. في العلل: «وفضلت عليهم».

٣. في البحار والكافي، ح ١١٩٧ والبصائر والعلل: «قال».

٤. في «هـ، بـ» وحاشية «ب» والوافي والكافي، ح ١١٩٧: «حين».

٥. في «ج، هـ»: «الميثاق على».

٦. الأعراف (٧): ١٧٢. وفي «هـ» والكافي، ح ١١٩٧ والبصائر وتفسير العياشي والعلل: «قَالُوا بَلَى».

٧. في «ب، ج، ص، ف، هـ، بـ»: «مَنْ». ٨. في تفسير العياشي والعلل: «إلى الإقرار».

٩. في «ز»: «لله».

١٠. الكافي، كتاب الحجّة، باب مولد النبي ﷺ ووفاته، ح ١١٩٧، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ.

بصائر الدرجات، ص ٨٣، ح ٢، عن الحسن بن محبوب. علل الشرائع، ص ١٢٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن

محبوب. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٠٧، عن صالح بن سهل. الوافي، ج ٤، ص ١٢٦، ح ١٧٢٠: البحار،

ج ١٦، ص ٣٥٣، ح ٣٦.

١١. السند معلق على سابقه، ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

١٢. «النزق»: خفة في كل أمر، وعجلة في جهل وحتم. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٨٠ (نزق).

١٣. «الخدّة» و«الجِدَّة»: ما يعتري الإنسان من الغضب والنزق. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٠٥ (حدد).

١٤. «الطَّيْش»: النَّزَقُ والخفة، والرجل طيَّاش. والنزق والحدّة والطيش متقاربة المعاني من جهة الفساد في

السَّمْتِ؟^١

قَالَ: «لَا تَقُلْ حَسَنَ السَّمْتِ؛ فَإِنَّ^٢ السَّمْتِ سَمْتُ الطَّرِيقِ، وَلَكِنْ قُلْ: حَسَنَ السِّمَاءِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ»^٣.
قَالَ: قُلْتُ: فَأَرَاهُ حَسَنَ السِّمَاءِ، وَهُوَ لَهُ وَقَارٌ، فَأَعْتَمْتُ لِذَلِكَ؟

قَالَ^٤: «لَا تَعْتَمُ لِمَا رَأَيْتَ^٥ مِنْ نَزَقِ أَصْحَابِكَ، وَلِمَا رَأَيْتَ مِنْ حُسْنِ سِيَمَاءِ مَنْ خَالَفَكَ؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ^٦، خَلَقَ تِلْكَ^٧ الطَّيْنَتَيْنِ^٨، ثُمَّ فَرَّقَهُمَا فِرْقَتَيْنِ، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: كُونُوا خَلْقًا بِإِذْنِي، فَكَانُوا خَلْقًا بِمَنْزِلَةِ الذَّرِّ يَسْعَى، وَقَالَ لِأَهْلِ الشَّمَالِ: كُونُوا خَلْقًا بِإِذْنِي، فَكَانُوا خَلْقًا بِمَنْزِلَةِ الذَّرِّ يَذْرُجُ، ثُمَّ رَفَعَ لَهُمْ نَارًا، فَقَالَ: ادْخُلُوهَا بِإِذْنِي^٩، فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ دَخَلَهَا مُحَمَّدًا^{١٠}، ثُمَّ اتَّبَعَهُ^{١١} أُولُو الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ وَأَوْصِيَائِهِمْ وَاتَّبَاعِهِمْ.

ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِ الشَّمَالِ: ادْخُلُوهَا بِإِذْنِي، فَقَالُوا: رَبَّنَا، خَلَقْتَنَا لِتُخْرِقَنَا؟ فَعَصَوْا، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ: اخْرُجُوا بِإِذْنِي مِنَ النَّارِ، فَخَرَجُوا^{١٢} لَمْ

١. القوة الشهوية والغضبية. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٠؛ الصالح، ج ٤، ص ١٦٩١ (خيل).

١. «السَّمْت»: عبارة عن الحالة التي يكون عليها الإنسان من السكينة والوقار، وحسن السيرة والطريقة، واستقامة المنظر والهيئة. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٠٦ (سمت).

٢. في شرح المازندراني: «حسن».

٣. الفتح (٤٨): ٢٩. وفي «ج»، «د»، «ز»، «ص»، «ف»، «بر»، «بس»، «بف»، والوافي والبحار: - «مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ».

٤. في «ب»، «د»، «ز»، «ف»، «هـ»، «بر»، «بس»، «بف»، والوافي والبحار: - «و».

٥. في «ج»، «هـ»، «فقال». ٦. في «هـ»: «لما ترى».

٧. في «ز»، «ص»، «بس»: «ذلك». وفي «ف»: «تبتك».

٨. في «ج»، «هـ»: «الطينتين». ٩. في حاشية «ز» والبحار: «لأصحاب».

١٠. في «ص»، «ف»، والوافي: «+ فدخلوها». ١١. في «ج»، «ص»: «محمدًا».

١٢. في «ب»، «ص»: «أتبعه».

١٣. هكذا في «ب»، «ج»، «د»، «ز»، «ص»، «ف»، «هـ»، «بس»، «بف»، والوافي والبحار. وفي المطبوع وبعض النسخ: - «فخرجوا».

تَكَلِّمُ^١ النَّارَ مِنْهُمْ^٢ كَلَمًا، وَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهِمْ أَثَرًا، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ أَصْحَابُ الشَّمَالِ قَالُوا: رَبَّنَا، نَرَى أَصْحَابَنَا قَدْ سَلِمُوا، فَأَقْلَنَّا^٣ وَمَزْنَا بِالْدُّخُولِ، قَالَ^٤: قَدْ أَقْلَنْتُمْ، فَادْخُلُوهَا، فَلَمَّا دَنَوْا^٥ وَأَصَابَهُمُ الْوَهَجُ^٦ رَجَعُوا، فَقَالُوا: يَا رَبَّنَا، لَا صَبْرَ لَنَا عَلَى الْإِخْتِرَاقِ، فَعَصَوْا، فَأَمَرَهُمْ^٧ بِالْدُّخُولِ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَعْصُونَ وَيَرْجِعُونَ، وَأَمَرَ أَوْلَيْكَ^٨ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُطِيعُونَ وَيَخْرُجُونَ، فَقَالَ لَهُمْ: كُونُوا طِينًا بِأَذْنِي، فَخَلَقَ مِنْهُ آدَمَ^٩.

قَالَ: «فَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَكُونُ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَزَقٍ أَصْحَابِكَ وَخَلْقِهِمْ، فَمِمَّا أَصَابَهُمْ^{١٠} مِنْ لَطَخٍ^{١١} أَصْحَابُ الشَّمَالِ؛ وَمَا رَأَيْتُ مِنْ حُسْنِ سِيَمَاءٍ^{١٢} مَنْ خَالَفَكُمْ وَوَقَّارِهِمْ، فَمِمَّا أَصَابَهُمْ مِنْ لَطَخٍ^{١٣} أَصْحَابُ الْيَمِينِ».

١٢/٢ ١٤٦٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^{١٤}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

١. في «د»: «فلم تكلم». وأصل الكلام: الجرح. النهاية، ج ٤، ص ١٩٩ (كلم).

٢. في «ز»: «والبحار: «منهم النار».

٣. أقال الله عشرته: رفعه من سقوطه، ومنه الإقالة في البيع؛ لأنها رفع العقد. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قيل).

٤. في «ه»: «فقال». ٥. في «ج»، «ه»: «فلما أن دَنَوْا».

٦. «الْوَهَجُ»: حرّ النار. الصحاح، ج ١، ص ٣٤٨ (وهج).

٧. في الوافي: «وأمرهم». ٨. في «ه»: «هؤلاء». وفي «بر»: «ذلك».

٩. في البحار: «أصاب».

١٠. «اللطخ»: التلوّث، والمراد المخالطة. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٨٤ (لطخ)؛ امرأة العقول، ج ٧، ص ٣٥.

١١. في «العلل»: «شيم».

١٢. في «ه»: «خلط».

١٣. علل الشرائع، ص ٨٣، ح ٥، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، عن

عبد الله بن سنان، من قوله: «وما رأيت من نزق أصحابك». الوافي، ج ٤، ص ٣٧، ح ١٦٥٣؛ البحار ج ٦٧، ص ١٢٢، ح ٢٥.

١٤. هكذا في «ه» وحاشية «بر»، «بف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن الحسين». وما أثبتناه هو الصواب؛

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِأَيِّ شَيْءٍ سَبَقَتْ وَلَدُ آدَمَ؟
قَالَ: إِنِّي ^١أَوَّلُ مَنْ أَقْرَأَ ^٢بِرَبِّي ^٣؛ إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ «وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ
الُسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» فَكُنْتُ ^٤أَوَّلَ مَنْ أَجَابَ» ^٥.

٥ - بَابُ كَيْفَ أَجَابُوا وَهُمْ ذَرَّ

١٤٦٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي
بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَيْفَ أَجَابُوا ^٨ وَهُمْ ذَرَّ ^٩؟

قَالَ: «جَعَلَ فِيهِمْ مَا إِذَا سَأَلْتَهُمْ أَجَابُوهُ» ^{١٠}، يَغْنِي فِي الْمِيثَاقِ ^{١١}.

فقد روى محمد بن الحسن الصفار الخبر في بصائر الدرجات، ص ٨٦، ح ١٢، عن علي بن إسماعيل، عن
محمد بن إسماعيل، عن سعدان بن مسلم. وورد الخبر في مختصر البصائر، ص ٣٩٤، ح ٤٤٧ نقلاً من الكافي،
وفيه أيضاً: «محمد بن الحسن».

يؤيد ذلك مضافاً إلى عدم ثبوت رواية محمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب - عن علي بن إسماعيل في
موضع، كثرة رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين الموجبة لسهو القلم من قبل النسخ. راجع: معجم
رجال الحديث، ج ١٨، ص ٧-٨.

١ . في «ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «بأني». وفي البصائر: «أنا».

٢ . في الوافي: «أمن - أقر خ ل».

٣ . في البصائر: «بلى».

٤ . في «ف»+: «أنا».

٥ . بصائر الدرجات، ص ٨٦، ح ١٢، عن علي بن إسماعيل. الوافي، ج ٤، ص ١٢٧، ح ١٧٢١؛ البحار، ج ١٦،
ص ٣٥٣، ح ٣٧.

٦ . في «هـ»: «باب في إجابة الخلق وهم ذر لله جل وعز».

٧ . في الحاشية «د، بر» والعياشي: «أجابوه».

٨ . في البحار: «أجابوا».

٩ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٧، ح ١٠٤، عن أبي بصير. الوافي، ج ٤، ص ٤٠، ح ١٦٥٥؛ البحار، ج ٦٧،

ص ١٠٠، ح ١٧.

٦- بَابُ فِطْرَةِ الْخَلْقِ عَلَى التَّوْحِيدِ

١٤٦٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ^١: «فِطَرْتُ^٢ اللَّهَ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا»^٣؟ قَالَ:
«التَّوْحِيدُ»^٤.

١٤٦٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فِطَرْتُ اللَّهَ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ
عَلَيْهَا»: مَا تِلْكَ الْفِطْرَةُ؟
قَالَ: «هِيَ الْإِسْلَامُ، فَطَرَهُمُ اللَّهُ حِينَ^٥ أَخَذَ مِيثَاقَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ، قَالَ^٦: «أَلَسْتُ
بِرَبِّكُمْ»^٧ وَفِيهِ^٨ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ»^٩.

١٤٦٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١ . في «ج»، «د» والوافي والأمالى: «وله».

٢ . «الفطر»: الابتداء والاختراع، و«الفطرة»: الحالة منه؛ كالجلسة. والمعنى: أَنَّهُ يُخْلَقُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْجِلَّةِ
وَالطَّبَعِ الْمَتَهَيِّئِ لِقَبُولِ التَّوْحِيدِ. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٥٧ (فطر).

٣ . الروم (٣٠): ٣٠. وفي حاشية «ز»: «ما تلك الفطرة».

٤ . التوحيد، ص ٣٢٨، ح ٢، بسنده عن إبراهيم بن هاشم. وفي بصائر الدرجات، ص ٧٨، ح ٧؛ وتفسير فرائد،
ص ٣٢٢، ح ٤٦٦؛ والتوحيد، ص ٣٢٩، ح ٧، بسند آخر، مع زيادة في آخره. التوحيد، ص ٣٢٨، ح ١، بسند
آخر. تفسير القمي، ج ٢، ص ١٥٤، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف وزيادة.
الأمالى للطوسي، ص ٦٦٠، المجلس ٣٥، ح ١٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٥٧،
ح ١٦٦١.

٥ . في «ف»: «حتى».

٦ . في «ج»، «ف»، «ه» والتوحيد: «فقال».

٧ . الأعراف (٧): ١٧٢.

٨ . في «بر»: «ومنهم». وفي «بف» وحاشية «بس»: «وفيه».

٩ . في البحار: «- وقال: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»، وفيه المؤمن والكافر».

١٠ . التوحيد، ص ٣٢٩، ح ٣، بسنده عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٦٦٤؛ البحار، ج ٦٧،
ص ١٣٤، ح ٦.

رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ فِطْرَتَهُمْ عَلَيْهَا».

قَالَ: «فَطَرَهُمْ^١ جَمِيعاً عَلَى التَّوْحِيدِ»^٢.

١٤٦٩ / ٤. عِلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «حَتَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ»^٣.

قَالَ: «الْحَنِيفِيَّةُ مِنَ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ». قَالَ: ١٣/٢:

«فَطَرَهُمْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِهِ»^٤.

قَالَ زُرَّارَةُ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ

ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى»^٥ الْآيَةَ.

قَالَ: «أَخْرَجَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَخَرَجُوا كَالذَّرِّ، فَعَرَفَهُمْ وَأَرَاهُمْ

نَفْسَهُ»^٦، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ رَبَّهُ».

وَقَالَ: «قَالَ^٧ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، يَغْنِي الْمَعْرِفَةُ^٨ بِأَنَّ

اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَالِقُهُ»^٩، كَذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَلَيْنُ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ

١. في «ف»: «+ عليها».

٢. التوحيد، ص ٣٢٩، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب؛ وفي المحاسن، ص ٢٤١،

كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٢؛ والتوحيد، ص ٣٢٩، ح ٤، بسندهما عن زرارة؛ وفيه، ص ٣٣٠، ح ٨، بسنده عن

زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٦٦٣.

٣. الصحيح (٢٢): ٣١.

٤. في «ج»: «والبحار» - «الله».

٥. في «ه»: «وله».

٦. في «ه»: «وقوله».

٧. في «ب»: «ج»، «د»، «ه»، «و».

٨. في «ص»: «خلق».

٩. في «ص»: «خلق».

لَيَقُولَنَّ اللَّهُ^١».

١٤٧٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ^٢، عَنْ مُحَمَّدٍ

الْحَلْبِيِّ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ التِّي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا^٥﴾ قَالَ: «فَطَرَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ»^٦.

٧- بَابُ كَوْنِ الْمُؤْمِنِ فِي صُلْبِ الْكَافِرِ

١٤٧١ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ مُيَسَّرٍ^٧، قَالَ:

١ . لقمان (٣١): ٢٥؛ الزمر (٣٩): ٣٨.

٢ . معاني الأخبار، ص ١٤٩، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم، إلى قوله: «والحنيفية من الفطرة». التوحيد، ص ٣٣٠، ح ٩، بسنده عن إبراهيم بن هاشم؛ المحاسن، ص ٢٤١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢٣، عن محمد بن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن أبي جعفر^٨، إلى قوله: «قال: فطرهم على المعرفة به». وفي بصائر الدرجات، ص ٧١، ح ٦؛ و ص ٧٢، ح ٩، بسند آخر عن أبي عبد الله^٩. تفسير فرائد، ص ١٤٨، ح ١٨٦، عن محمد بن القاسم معنعناً عن أبي عبد الله^{١٠}، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ^{١١}»، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٥٨، ح ١٦٦٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٣٥، ح ٧، إلى قوله: «لم يعرف أحد ربه».

٣ . هكذا في «ب»، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بس، بف، جر، والوافي. وفي «ج» والمطبوع: «ابن أبي جميلة». وهو سهو؛ فقد روى الحسن بن علي بن فضال، عن أبي جميلة المفضل بن صالح كتاب محمد بن علي الحلبي، وورد في بعض الأسناد توسط أبي جميلة بين ابن فضال ومحمد [بن علي] الحلبي. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٨٥، الرقم ٥٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٧٩؛ وج ٢١، ص ٣٦٧.

٤ . في الوافي: «محمد بن علي الحلبي». ٥ . الروم (٣٠): ٣٠.

٦ . التوحيد، ص ٣٢٩، ح ٥، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٦٦٢.

٧ . هكذا في «ز». وفي «ب»، ج، د، ص، بر، بف، جر، والمطبوع: «ميسرة». وفي «ف»: «الميسرة». والصواب ما أثبتناه؛ فقد ذكر الشيخ في رجاله، ص ٣٠٩، الرقم ٤٥٧١: «مُيَسَّرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النخعي». وقال «روى عنهما» (الصادق والباقر^{١٢}) أبناء محمد وعلي^{١٣}. وذكر أيضاً في أصحاب الصادق^{١٤} علي بن ميسر بن عبد الله النخعي، مولا هم

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ نُطْفَةَ الْمُؤْمِنِ لَتَكُونُ^١ فِي صُلْبِ الْمُشْرِكِ، فَلَا يُصِيبُهُ مِنَ الشَّرِّ شَيْءٌ، حَتَّى إِذَا صَارَ^٢ فِي رَجَمِ الْمُشْرِكَةِ، لَمْ يُصِْبْهَا مِنْ الشَّرِّ شَيْءٌ حَتَّى تَضَعَهُ، فَإِذَا وَضَعَتْهُ، لَمْ يُصِْبْهُ مِنَ الشَّرِّ شَيْءٌ حَتَّى يَجْرِيَ عَلَيْهِ الْقَلَمُ»^٣.

١٤٧٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي^٤ قَدْ أَشَقَقْتُ مِنْ دَعْوَةِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَلَى يَقْطِينٍ^٥ وَمَا وَلَدَ.

«كوفي، كما ذكر محمد بن ميسر بن عبدالله وقال: «مولي وأخوه علي». رجال الطوسي، ص ٢٤٥، الرقم ٣٤٠٠:
وص ٢٩٤، الرقم ٤٢٩٩.

هذا، وقد قال ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه، ج ٨، ص ٣٠ بعد ضبط مِيسَر: «علي بن مِيسَر الكوفي،
وأخوه محمد بن مِيسَر، عن جعفر الصادق»، كما قال العسقلاني في تبصير المشتبه بتحريه المشتبه، ج ٤،
ص ١٢٤٨، ذيل لفظة مِيسَر: «علي بن مِيسَر الكوفي وأخوه محمد بن مِيسَر».
ويؤيد ذلك كله أَنَّ البرقي روى في المحاسن، ص ١٣٨، ح ٢٣ - وعنه البحار، ج ٦٤، ص ٧٨، ح ٥ - مضمون
الخبر، عن الحسن بن علي الوشاء، عن علي بن ميسر، عمن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام.
ثم إنه وقع الكلام في اتحاد مِيسَر بن عبدالله ومِيسَر بن عبدالعزيز، والظاهر اتحادهما وَأَنَّ مِيسَر بن عبدالله
محزف، كما ثبت في محله.

١. في «ب»: «لَتَكُونُ». في حاشية «بع، جج، جه»: «من الشرك».

٣. في «ب»: «ز»، «صارت». في «ج»، «د» والوافي: «لم يصبه».

٥. المحاسن، ص ١٣٨، كتاب الصفوة، ح ٢٣، عن الحسن بن علي الوشاء. الوافي، ج ٤، ص ٧٠، ح ١٦٧٤.

٦. في «ب»، «ج»، «ز»، «بس»، «بف»، وحاشية «د» والوافي: «إِنِّي».

٧. في «بس»: «- قد».

٨. قال الشيخ في الفهرست، ص ٩٠، الرقم ٣٧٨: «علي بن يقطين رضي الله عنه ثقة، جليل القدر، له منزلة
عظيمة عند أبي الحسن موسى عليه السلام، عظيم المكان في الطائفة، وكان يقطين من وجوه الدعاة فطلبه مروان
فهرب، وابنه علي بن يقطين هذا ولد بالكوفة سنة أربع وعشرين ومائة وهرب به أمه وبأخيه عبيد بن يقطين
إلى المدينة، فلما ظهرت الدولة الهاشمية ظهر يقطين وعادت أم علي بعلي وعبيد، فلم يزل في خدمة السفاح
والمصور، مع ذلك كان يتشيع ويقول بالإمامة، وكذلك ولده، وكان يحمل الأموال إلى جعفر الصادق عليه السلام، وثُمَّ
خبره إلى المنصور والمهدي فصرفها عنه كيدهما...».

فَقَالَ: «يَا أَبَا الْحَسَنِ، لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ^١، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُ فِي صَلْبِ الْكَافِرِ بِمَنْزِلَةِ
الْحَصَاةِ فِي اللَّبْنَةِ، يَجِيءُ الْمَطَرُ، فَيَغْسِلُ اللَّبْنَةَ، وَلَا^٢ يَضُرُّ الْحَصَاةَ شَيْئاً»^٣.

٨- بَابُ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَخْلُقَ الْمُؤْمِنَ^٤

١٤/٢

١٤٧٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ
الْحُلَوَانِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الصَّنِيعَلِيِّ الرَّازِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً^٥ تُسَمَّى الْمُزَنُ^٦، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ

يُنْزِلَ الْمَطَرَ، فَكَذَا اللَّعْنَةُ تَبْطُلُ مِنْ تَصْيِيهِ وَتَفْتَتِهِ وَتَفَرِّقِهِ. وَنَقْلُهُ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِي فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ، ج ٧، ص ٦٥، ثُمَّ قَالَ: «وَأَقُولُ: هَذَا الْخَبَرُ وَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ كِرَاهِيَةِ
التَّوَقُّعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَقْطِنُ لَمْ يَكُنْ مُشْكُوراً وَكَانَ مُنْحَرِفاً عَنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَهَذَا الْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الصَّادِقَ عليه السلام كَانَ دَعَا عَلَى يَقْطِنٍ وَوَلَدَهُ وَلَعْنَهُمْ، وَكَانَ عَلَيَّ مُشْفَقاً خَائِفاً أَنْ يُصِيبَهُ أَثَرُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ وَاللَّعْنَةِ،
فَأُجَابَ عليه السلام بِأَنَّ اللَّعْنَةَ وَسَائِرَ الشَّرَارِ لَا تَصِيبُ الْمُؤْمِنَ الَّذِي فِي صَلْبِ الْكَافِرِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِالْحَصَاةِ فِي اللَّبْنَةِ؛
فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ الْحَصَاةَ مَا تَقَعُ عَلَى اللَّبْنَةِ مِنَ الْمَطَرِ وَغَيْرِهِ، فَعَلِيَ هَذَا شَبَّهُ عليه السلام اللَّعْنَةَ بِالْمَطَرِ؛ لِأَنَّ الْمَطَرَ يَفْتَتُ اللَّبْنَ
وَيَفْرِقُهَا وَيَبْطِلُهَا، فَكَذَا اللَّعْنَةُ تَبْطُلُ مِنْ تَصْيِيهِ وَتَفْتَتِهِ وَتَفَرِّقِهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَبَّهُ عليه السلام الرَّحْمَةِ وَالْأَلْطَافِ الَّتِي تَشْمَلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْمُؤْمِنَ بِالْمَطَرِ، وَيَكُونُ الْغَرَضُ أَنْ
أَلْطَافَهُ سَبْحَانَهُ وَرَحْمَاتُهُ الَّتِي تَحْفَظُ طِينَةَ الْمُؤْمِنِ تَغْسِلُهُ وَتُطَهِّرُهُ مِنْ لُوثِ الْكُفْرِ وَمَا يُلْزِمُهُ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ
اللَّعْنَاتِ وَالْعُقُوبَاتِ، كَمَا يَغْسِلُ الْمَطَرُ لُوثَ الطِّينِ مِنَ الْحَصَاةِ، وَلَعَلَّهُ أَظْهَرَ.

وَحَاصِلُ الْكَلَامِ عَلَى الْوَجْهِينِ أَنَّ دَعَاءَ عليه السلام كَانَ مُشْرُوطاً بِعَدَمِ إِيْمَانِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ مُطْلَقاً، وَكَانَ غَرَضُهُ عليه السلام اللَّعْنِ
عَلَى مَنْ يَشَبَّهُهُ مِنْ أَوْلَادِهِ. ١. «فِي هَذَا: «ذَهَبَ».

٢. فِي الْبَحَارِ: «فَلَا».

٣. فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «قَوْلُهُ: شَيْئاً، أَيْ مِنَ الضَّرَرِ. وَفِي بَعْضِ النُّسخ: شَيْءٌ، أَيْ مِنَ الْآفَاتِ وَاللَّعْنَاتِ وَالشَّرُورِ».

٤. الْوَاقِي، ج ٤، ص ٧٠، ح ١٦٧٥؛ الْبَحَارُ، ج ٤٨، ص ١٥٨، ح ٣٠.

٥. فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ عَنْ بَعْضِ النُّسخ: «بَابُ كَيْفِيَّةِ خَلْقِ الْمُؤْمِنِ».

٦. فِي الْوَاقِي: «الصَّنِيعَلِيُّ». ٧. فِي الْبَحَارِ، ج ٦٠: «لِثَمَرَةٍ».

٨. فِي الْوَاقِي: «قَدْ مَضَى مَا يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ شَرْحاً وَبَيَاناً مَا لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَالْجَنَّةُ تَشْمَلُ جَنَّاتِ الْجَبَرُوتِ
وَالْمَلَائِكَةِ. وَالْمُزَنُ: السَّحَابُ، وَهُوَ أَيْضاً يَعْصِمُ سَحَابَ مَاءِ الرَّحْمَةِ وَالْجُودِ وَالْكَرَمِ، وَسَحَابَ مَاءِ الْمَطَرِ
وَالْخَصْبِ وَالْدِيمِ. وَكَمَا أَنَّ لِكُلِّ قَطْرَةٍ مِنْ مَاءِ الْمَطَرِ صُورَةً وَسَحَاباً انْفَصَلَتْ مِنْهُ فِي عَالَمِ الْمَلِكِ، كَذَلِكَ لَهُ

صورة وسحاب انفصلت منه في عالمي الملكوت والجبروت. وكما أَنَّ البقلة والثمره تتربى بصورتها الملكية، كذلك تتربى بصورتها الملكوتية والجبروتية المخلوقتين من ذكر الله تعالى اللتين من شجرة المزن الجناني. وكما أنَّهما تتربيان بها قبل الأكل، كذلك تتربيان بها بعد الأكل في بدن الأكل؛ فإنها ما لم تستحل إلى صورة العضو فهي بعد في التربية.

فالإنسان إذا أكل بقلة أو ثمرة وذكر الله عز وجل عندها، وشكر الله تعالى عليها وصرف قوتها في طاعة الله سبحانه والأفكار الإيمانية والخيالات الروحانية، فقد تربت تلك البقلة أو الثمرة في جسده بماء المزن الجناني، فإذا فضلت من مادتها فضلة منوية فهي من شجرة المزن التي أصلها في الجنة، وإذا أكلها على غفلة من الله سبحانه، ولم يشكر الله عليها، وصرف قوتها في معصية الله تعالى والأفكار الموهمة الدنيوية والخيالات الشهوانية، فقد تربت تلك البقلة أو الثمرة في جسده بماء آخر غير صالح لخلق المؤمن إلا أن يكون قد تحقق تربيتها بماء المزن الجناني قبل الأكل. وأما مأكولة الكافر التي يخلق منها المؤمن فإنما يتحقق تربيتها بذلك الماء قبل أكلها غالباً، ولذكر الله عند زرعها أو غرسها مدخل في تلك التربية، وكذلك لحل ثمنها وتقوى زارعها أو غارسها، إلى غير ذلك من الأسباب.

والمحقق الشرعاني بين في هامش شرح المازندراني، ج ٨، ص ٤١ أن في عبارة الوافي تحقيقات شريفة تليق بأن يتعمق فيها، ثم قال كلاماً هو كالشرح لها وهو قوله: «والذي يستفاد من هذا الحديث وأمثاله أن الجنة كما هي معاد وعلّة غائية لأعمال الصالحين، كذلك لها مبدئية ودخل في عليّتها الفاعلية بنحو من الأنحاء؛ إذ لماء هذا المزن تأثير في تربية الصالحين، وهذا لا يوجب الجبر، كما مرّ، وبهذا يعرف معنى وجود الأرواح قبل الأجساد؛ لأنّ الروح قد يطلق على النفوس المتطبعة الحادثة بعد حصول المزاج الخاص واستعداد البدن بأن تصير النطفة علقه والعلقة مضغة إلى أن تصير قابلة لأن ينشئها الله خلقاً آخر، فيحدث هذه النفس بعد حصول الاستعداد ولم تكن قبل ذلك، ثم تتقلب النفس في مراتبها حتى إذا تجرّدت بالفعل وصارت عقلاً، وهو العقل الحادث بعد النفس وبعد تركيب المزاج، وليس هو بيقيد الحدوث قبل البدن، والموجود قبله هو علته المفيضة، ولما لم تكن العلة شيئاً مابياً في عرض المعلول نظير المعدّات، كالأطباق بالنسبة إلى الابن، بل هي أصل المعلول ومقومه والقائم عليه، فإذا كانت العلة موجودة، كان المعلول موجوداً حقيقة وعرفاً.

ألا ترى أنّه يستوى صاحب ملكة العلم القادر على تفصيل المسائل عالماً بها؛ لاندراجها في الملكة، ولقدرة العالم على استخراجها كلّما أراد، كذلك المزن الذي يتقاطر منه الملكات على نفوس الصالحين وتربيتها، يندرج فيه جميع تلك النفوس بتفاصيلها اندراجاً إجمالياً، وإنّما تفضل منه بوجودها الدنيوي ليحصل لها بالفعل ما كان كامناً بالقوة، ولو كانت النفوس على كما لها منفصلة عن علّتها موجودة بالفعل لم يكن حاجة إلى إرسالها إلى الدنيا وإنّما الدنيا مزرعة الآخرة.

وبالجملة كلّ ما في هذا العالم عكس من موجود مثالي أو عقليّ قبله ينطبع على الموادّ مطابقاً لمثاله أو ظلّه

يَخْلُقُ مُؤْمِنًا، أَقْطَرَ مِنْهَا قَطْرَةً، فَلَا تُصِيبُ بَقْلَهُ وَلَا ثَمَرَةً أَكَلَ مِنْهَا مُؤْمِنٌ أَوْ كَافِرٌ إِلَّا أَخْرَجَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ صُلْبِهِ مُؤْمِنًا.^٢

٩- بَابُ فِي أَنَّ الصَّبْغَةَ هِيَ الْإِسْلَامُ

١٤٧٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً»^٤

قَالَ: «الْإِسْلَامُ».

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى»^٥ قَالَ: «هِيَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ

وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»^٦.

١٤٧٥ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

«وشبهه، وما شئت فسمه، وأحسن التعبيرات عنه ما في القرآن، حيث قال: «فَتَقَنَّنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا» [التحريم

(٦٦: ١٢)] و«أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ» [المؤمنون (٢٣): ١٤] ولا يكون الفخ إلا من نفس موجود قبله وإن كان

حصوله في الجسم وأنصاف الجسم بالحياة بسببه حادثاً».

١ . في «ب، ج، هـ»: «المؤمن».

٢ . المحاسن، ص ١٣٨، كتاب الصفوة، ح ٢٢، بسند آخر، مع اختلاف - الوافي، ج ٤، ص ٦٩، ح ١٦٧٣؛ البحار،

ج ٦٠، ص ٣٥٨، ح ٤٤؛ وج ٦٧، ص ٨٤، ح ٨.

٣ . في «د، ز، ص، ف، بر» ومرة العقول -: «وفي».

٤ . البقرة (٢): ١٣٨.

٥ . البقرة (٢): ٢٥٦؛ لقمان (٣١): ٢٢.

٦ . تفسير المياشي، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٥٩، عن زرارة وحمزان ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر

وأبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «في قوله عز وجل: «فَقَدْ اسْتَمْسَكَ»». تفسير القمي، ج ١، ص ٦٢، من دون الإسناد إلى

المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «قال: الإسلام»، وفيهما مع اختلاف يسير - الوافي، ج ٤، ص ٦٥، ح ١٦٦٨؛ البحار،

ج ٦٧، ص ١٣١، ح ١.

دَاوُدُ بْنُ سِرْحَانَ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَرْقَدٍ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً»
قَالَ: «الصَّبْغَةُ هِيَ الْإِسْلَامُ»^٢.

١٤٧٨ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^٤، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ،
عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً» قَالَ:
«الصَّبْغَةُ هِيَ الْإِسْلَامُ»^٦.

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ
بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى»^٨ قَالَ: «هِيَ»..... ←

١. في «ب»: «السرхан». وفي «ز»: «سرجان». وهو سهو؛ فإن داود هذا، هو داود بن سرحان العطار، روى أحمد بن محمد بن أبي نصر كتابه، وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٥٩، الرقم ٤٢٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٨٤ الرقم ٢٨٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٠٢-٤٠٤.

٢. في «ه»: «قوله».

٣. معاني الأخبار، ص ١٨٨، ح ١، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٦٢، ح ١٠٨، عن زيارة عن أبي جعفر عليه السلام، وحمزان عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية فيه: «الصبغة: الإسلام». الوافي، ج ٤، ص ٦٥، ح ١٦٦٦ البحار، ج ٦٧، ص ١٣٢، ح ٢.

٤. في «ز»: «عن الحسن بن محبوب عن محمد بن سماعة». وهو سهو واضح؛ فقد أكثر حميد بن زياد من الرواية عن الحسن بن محمد بن سماعة بمختلف عناوينه في الأسناد، كما روى عنه جميع كتبه ورواياته. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١، الرقم ٨٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٣٣، الرقم ١٩٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٢٨٩.

أضف إلى ذلك أن طبقة حميد بن زياد المتوفى سنة عشر وثلاثمائة تأبى عن الرواية عن ابن محبوب المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٢، الرقم ٣٣٩؛ رجال الكشي، ص ٥٨٤، الرقم ١٠٩٤. ٥. في «ب»: «- وفي قول الله عز وجل».

٦. لم يرد هذا الحديث من أوله إلى «هي الإسلام» في «ه». والمعتنون أن انتقال عين الناسخ من «الصبغة هي الإسلام» في الحديث ٢ إلى «الصبغة هي الإسلام» في الحديث ٣ هو العامل الموجب للسط، كما لا يخفى.

٧. في «ب»، «د»، «ز»، «ه»، «ب»، «بف»: «قول الله». ٨. البقرة (٢): ٢٥٦.

الإيمان^١.

١٥ / ٢

١٠ - بَابُ فِي^٢ أَنَّ السَّكِينَةَ هِيَ الْإِيمَانُ

١٤٧٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ^٣:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ»^٥ قَالَ: «هُوَ الْإِيمَانُ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ»^٦ قَالَ: «هُوَ الْإِيمَانُ»^٧.

١٤٧٨ / ٢ . عَنْهُ^٨، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبَانَ، عَنِ الْقُضَيْلِ^٩، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}: «أَوَلَيْكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ»^{١١}: هَلْ لَهُمْ فِيهَا كَتَبَ فِي

١ . المحاسن، ص ٢٤٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٢١، بسنده عن أبان الأحمر، عن أبي جعفر الأحول، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^{١٢}، وتام الرواية فيه: «عروة الله الوتقى التوحيد والصيغة الإسلام». تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٥٩، عن زرارة وحرمان ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله^{١٣}، وتام الرواية فيه: «في قول الله: ﴿وَالْقُرْآنُ أَلْوَتْقُنْ﴾ قال: هي الإيمان بالله يؤمن بالله وحده». الوافي، ج ٤، ص ٦٥، ح ١٦٦٧.

٢ . في مرآة العقول -: «وفي».

٣ . في مرآة العقول عن بعض النسخ: «عن علي بن أبي حمزة». وهو سهو؛ فإن المراد من علي بن أبي حمزة في أسنادنا، هو البطائي وهو من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن موسى^{١٤}، بقي بعد أبي الحسن^{١٥} وكان أحد عمد الواقفة. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٩، الرقم ٦٥٦؛ رجال الكشي، ص ٤٠٥، الرقم ٧٥٩.

٤ . الفتح (٤٨): ٤. ٥ . المجادلة (٥٨): ٢٢.

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٦٦٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٩، ح ١٨.

٧ . في مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٣؛ «وإنما ذكر هذا - أي الحديث الثاني - مع عدم اشتماله على ما عنوان به الباب؛ لأنه كالنتيجة لما ذكر في آخر الخبر السابق؛ لأنهما في آية واحدة».

٨ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف». وفي المطبوع: «فضيل». وفي «ص»: «الفضل».

٩ . المجادلة (٥٨): ٢٢.

قُلُوبِهِمْ صُنْعٌ؟ قَالَ: «لَا».^٢

١٤٧٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْشُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «السَّكِينَةُ^٣: الْإِيمَانُ».^٤

١٤٨٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَهَشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَغَيْرِهِمَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ»^٥ قَالَ: «هُوَ^٦ الْإِيمَانُ».^٧

١٤٨١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ^٨، عَنْ يُونُسَ^٩، عَنْ

١. في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ: صبح، بالياء الموحدة والغين المعجمة، أي لهذه الكتابة صبح ولون. وهو تصحيف».

٢. المحاسن، ص ١٩٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٧، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبان الأحمر بن عثمان، عن فضل أبي العباس بقباق، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٥٥٦، ح ٤٦٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٠٠، ح ٢٢.

٣. في «ب» والوافي والبحار: «هي».

٤. معاني الأخبار، ص ٢٨٤، ح ١، بسنده عن العلاء. الوافي، ج ٤، ص ٦٨، ح ١٦٧٢؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٠٠، ح ١٩.

٥. في «ب»: «حفص بن البختري». وفي «هـ»: «حفص البختري». وكلاهما سهو؛ فقد روى ابن أبي عمير كتاب حفص بن البختري وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٤، الرقم ٣٤٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٨، الرقم ٢٤٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٢٠؛ وج ٢٢، ص ٢٥٨-٢٦٢. ثم اعلم أن البُخْتَرِيَّ اسم يشبه النسبة. راجع: الأنساب للمسماني، ج ١، ص ٢٩٤. فتأمل.

٦. الفتح (٤٨): ٤.

٧. في «ب»: «هي».

٨. الوافي، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٦٧٠؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٠٠، ح ٢٠.

٩. في «هـ»: «-» «بن عبيد». وفي «ص»: «محمد بن عيسى عن عبيد». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن عيسى بن عبيد جميع كتب يونس بن عبد الرحمن. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥١١، الرقم ٨١٣؛ رجال النجاشي، ص ٤٤٦، الرقم ١٢٠٨.

١٠. في «هـ»: «+» «عن ابن مسكان». وهو زائد؛ فإنه لم يعهد توسط راو بين يونس بن عبد الرحمن وشيخه «»

جَمِيلٌ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِهِ ^١ عَزَّ وَجَلَّ: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السُّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ»
قَالَ: «هُوَ ^٢ الْإِيمَانُ».

قَالَ: قُلْتُ ^٣: «وَأَيُّهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ؟» قَالَ: «هُوَ الْإِيمَانُ».
وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى» ^٤؟ قَالَ: «هُوَ الْإِيمَانُ» ^٥.

١١ - بَابُ الْإِخْلَاصِ

١٤٨٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «حَنِيفًا مُسْلِمًا» ^٦ قَالَ: «خَالِصًا مُخْلِصًا،
لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْتَانِ» ^٧.

١. جميل بن دراج، كما لم نجد - مع الفحص الأكيد - رواية ابن مسكان - وهو عبد الله - عن يسنى بجميل، سواء
أكان هو ابن دراج أو ابن صالح. راجع: الكافي، ج ١٥٠٧؛ المحاسن، ص ٣٢٠، ح ٥٧؛ وص ٣٣٣، ح ١٠٠؛
وعلى الشرائع، ص ٤٣٩، ح ٢.

٢. في «بر» والبحار: «قول الله». ٣. في «ج، د، ز، ص، بس»: «هو».

٤. هكذا في «د، ز، ص، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي «ب، ف»: «قلت». وفي المطبوع: «قال» كلاهما
بدل «قال: قلت».

٥. الفتح (٤٨): ٢٦.

٦. الوافي، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٦٧١؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٠٠، ح ٢١.

٧. في «بس»: «عبد الله». ٨. آل عمران (٣): ٦٧.

٩. في شرح المازندراني: «+ الله».

١٠. المحاسن، ص ٢٥١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٦٩، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، وتامم الرواية فيه:
«في قول الله ... خالصاً مخلصاً لا يشوبه شيء». التهذيب، ج ٢، ص ٤٢، ح ١٣٣، بسنده عن ابن مسكان، عن
أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، ذيل الآية: «وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا». تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٠، عن
أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام، ذيل الآية: «وَأَقِمْ وَجْهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ»، وفيهما مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٦٧٣، ح ٢١٤٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٩، ح ١٢٣.

١٤٨٣ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١:

عَنْ أَبِيهِ^٢ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا هُوَ ١٦/٢
اللَّهُ وَالشَّيْطَانُ، وَالْحَقُّ وَالْبَاطِلُ، وَالْهَدَى وَالضَّلَالَةُ، وَالرُّشْدُ^٤ وَالْعُيُ، وَالْعَاجِلَةُ وَالْآجِلَةُ^٥
وَالْعَاقِبَةُ^٦، وَالْحَسَنَاتُ وَالسَّيِّئَاتُ، فَمَا كَانَ مِنْ حَسَنَاتٍ فَلِلَّهِ، وَمَا كَانَ مِنْ سَيِّئَاتٍ^٧
فَلِلشَّيْطَانِ لَعَنَهُ اللَّهُ^٨».

١٤٨٤ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا^٩: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَانَ يَقُولُ:
طُوبَى لِمَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ الْعِبَادَةَ وَالِدُعَاءَ، وَلَمْ يَشْغَلْ^{١٠} قَلْبَهُ بِمَا تَرَى عَيْنَاهُ، وَلَمْ يَنْسَ ذِكْرَ
اللَّهِ^{١١} بِمَا تَسْمَعُ^{١٢} أَذْنَاهُ، وَلَمْ يَخْزَنْ^{١٣} صَدْرَهُ بِمَا أُعْطِيَ غَيْرُهُ^{١٤}».

١٤٨٥ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُتَّقِرِيِّ، عَنْ

سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٥} فِي قَوْلِ اللَّهِ^{١٦} عَزَّ وَجَلَّ: «لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا»^{١٧} قَالَ:

١ . في «بس»: «أحمد بن محمد أبي عبد الله».

٢ . في «بس»: «عن أبيه».

٣ . في «بر»: «+ واليحيى».

٤ . في المحاسن: «- والآجلة».

٥ . في الوافي: «والعاجلة والآجلة (والعاقبة - خ ل)».

٦ . في المحاسن: «السيئات».

٧ . في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والمحاسن: «- ولعنه الله».

٨ . المحاسن، ص ٢٥١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٦٨، الوافي، ج ٤، ص ٣٧٣، ح ٢١٤٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٧،

ذيل ح ١٤٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٢٨، ح ٤.

٩ . في «ب، بس»: «+ وقال».

١٠ . في «ج»: «ولا يشغل».

١١ . في «ص»: «ذكره». وفي «هـ»: «+ جل ذكره».

١٢ . في «بف»: «يسمع».

١٣ . يجوز فيه التفعيل والإفعال أيضاً.

١٤ . الوافي، ج ٤، ص ٣٧٤، ح ٢١٤٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٩، ح ١٢٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٢٩، ح ٥.

١٥ . في «هـ»: «قوله».

١٦ . هود (١١): ٧؛ الملك (٦٧): ٢.

«لَيْسَ يَغْنِي^١ أَكْثَرُكُمْ^٢ عَمَلًا، وَلَكِنْ أَصْوَبُكُمْ عَمَلًا، وَإِنَّمَا الْإِصَابَةُ خَشْيَةُ اللَّهِ وَالنِّيَّةُ الصَّادِقَةُ وَالْحَسَنَةُ^٣».

ثُمَّ قَالَ: «الْإِبْقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ حَتَّى يَخْلُصَ أَشَدُّ مِنَ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ الْخَالِصُ الَّذِي لَا تُرِيدُ أَنْ يَحْمَدَكَ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَالنِّيَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَلِ، أَلَا وَإِنَّ النِّيَّةَ هِيَ الْعَمَلُ»، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: «قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ^٤»؛ «يَغْنِي عَلَى نِيَّتِهِ^٥».

١٤٨٦ / ٥ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ^٦» قَالَ: «الْقَلْبُ^٧ السَّلِيمُ الَّذِي يَلْقَى رَبَّهُ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ سِوَاهُ». قَالَ^٨: «وَكُلُّ قَلْبٍ فِيهِ شِرْكٌ أَوْ شَكٌّ^٩ فَهَوَّ سَاقِطٌ، إِنَّمَا أَرَادُوا^{١٠} بِالزُّهْدِ^{١١}»..... ←

١ . في «ز»: «يعني ليس».

٢ . هكذا في «ب»، ص، ف، هـ، بس، بف، و «مرأة العقول والبحار». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أكثر».

٣ . في «ب»، ج، د، ز، ص، ف، بس، بف، والوافي و «مرأة العقول والبحار»: «والخشية». وقال في الوافي: «ولفظه: والخشية. بعد قوله: والنية الصادقة، زائدة، ولعلها من طغيان قلم النشاخ، وليست في بعض النسخ الصحيحة، ولو صحّت يكون معناها: خشية أن لا تقبل كما مرّ، وهو غير خشية الله». وفي المرأة: «أو يقال: النية الصادقة، مبتدأ، والخشية، معطوف عليه، والخبر محذوف، أي مقرّ وتنان. أو الخشية، منصوب ليكون مفعولاً معه».

٤ . في «ص»، هـ، بر، و «حاشية بس» والوافي: «هو». وفي «ف»: «من».

٥ . الإسراء (١٧): ٨٤.

٦ . راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب النية، ح ١٦٧٩؛ وباب الرياء، ح ٢٥٠٢؛ والمحاسن، ص ٣٣٠، كتاب العلل، ح ٩٤؛ و على الشرائع، ج ٢، ص ٥٢٣، ح ١. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٥، ح ٢١٤٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٥١، ح ٩٧، من قوله: «والنية أفضل من العمل»؛ وفيه، ص ٦٠، ح ١٢٦، من قوله: «قال: الإبقاء على العمل» إلى قوله: «أن يحمدك عليه أحد إلا الله عز وجل»؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٣٠، ح ٦.

٧ . الشعراء (٢٦): ٨٩. ٨ . في «ز»، هـ، بس، والوسائل: «- القلب».

٩ . في البحار: «و قال».

١٠ . في الوسائل والبحار، ج ٧٣ والكافي، ح ١٨٩٧: «شك أو شرك».

١١ . في «ب»، ج، د، بس، بف، و «حاشية ف، بر»: «أراد».

١٢ . هكذا في «ب»، د، ص، ف، هـ، بر، بس، بف، والوافي والوسائل والكافي، ح ١٨٩٧. وفي المطبوع: «الزهد».

فِي الدُّنْيَا لِنَفَرٍ ١ قُلُوبُهُمْ لِلْآخِرَةِ ٢.

١٤٨٧ / ٦ . وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ السُّدِّيِّ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَخْلَصَ عَبْدٌ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا - أَوْ قَالَ: مَا أَجْمَلَ عَبْدٌ ذَكَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا - إِلَّا زَهَّدَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الدُّنْيَا، وَبَصَّرَهُ ذَاءَهَا وَدَوَاءَهَا، وَأَثَبَتْ ^{١٠} الْحِكْمَةَ فِي قَلْبِهِ، وَأَنْطَقَ بِهَا لِسَانَهُ.

ثُمَّ تَلَا ^{١١}: «إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعَجَلَ سَيِّئًا لَهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ» ^{١٢}؛ فَلَا تَرَى صَاحِبَ بَذْعَةٍ إِلَّا ذَلِيلًا، وَ..... ←

١ . في «ج»: «ليفترغ». وفي «ص»، «ه»: «ليفترغ». ٢ . في «ز»: «في الآخرة». وفي «بس»: «إلى الآخرة».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذم الدنيا والزهدي فيها، ح ١٨٩٧، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه وعلي بن محمد، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المقرئ، عن سفيان بن عيينة، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «وكل قلب فيه شك». تفسير القمي، ج ٢، ص ١٢٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «أحد سواه». الوافي، ج ٤، ص ٣٧٦، ح ٢١٤٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٠، ح ١٢٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٣٩، ح ٧؛ وفيه، ج ٧٣، ص ٥٢، ح ٢٣، من قوله: «وكل قلب فيه شك».

٤ . هكذا في «ب»، «د»، «ز»، «ص»، «ف»، «ه»، «بر»، «بس». وفي «ج» والمطبوع: «-و».

٥ . هكذا في «ص»، «ف»، «ه»، «بر»، «بس»، «بف»، «جر» وحاشية «د» والوافي. وفي «ب»، «ج»، «د» والمطبوع: «السندي». وفي «ز»: «السندي». والصواب ما أثبتناه؛ فإننا لم نجد - حسب تتبعنا - السندي في رواية أبي جعفر الباقر عليه السلام. وأما السُّدِّيُّ، فقد ذكر الشيخ الطوسي إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّيَّ الكوفي - وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، المتوفى سنة سبع وعشرين ومائة، أو تسع وعشرين ومائة - في أصحاب محمد بن علي الباقر عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ١٢٤، الرقم ١٢٤٧؛ تهذيب الكمال، ج ٣، ص ١٣٢، الرقم ٤٦٢.

هذا وقد أورد صدر الخبر في مستدرک الوسائل، ج ٥، ص ٢٩٥، ح ٥٩٠١ نقلًا من الكافي وفيه أيضاً: «السُّدِّيُّ».

٦ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «العبد».

٧ . في «ه»: «ما أخلص». ٨ . في «ض»: «أزهد».

٩ . في شرح المازندراني: «فرَّهده فيها وصرَّف قلبه عنها» بدل «زَهَّدَه» إلى - الدنيا».

١٠ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «فأثبت». وفي شرح المازندراني: «ويجوز أن يقرأ: أنبت، بالنون، فيكون تمثيلاً لزيادتها ونموها بالإخلاص بإنبات الزرع ونموه بالماء؛ لقصد الإيضاح».

١١ . في «بر»: «+ هذه الآية». ١٢ . الأعراف (٧): ١٥٢.

١٣ . في «ف» - «و». وفي مرآة العقول والبحار: «أو».

مُفْتَرِيًا^١ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَعَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - إِلَّا ذَلِيلًا^٢.

١٢ - بَابُ الشَّرَائِعِ

١٧/٢

١٤٨٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ؛
وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ
الثَّقَفِيِّ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ مَرْوَانَ جَمِيعًا، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَغْطَى مُحَمَّدًا عليه السلام شَرَائِعَ
نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى عليهم السلام التَّوْحِيدَ وَالْإِخْلَاصَ وَخَلَعَ الْأَتَادَ، وَالْفِطْرَةَ
الْحَنِيفِيَّةَ السَّمْحَةَ، وَ لَا زَهْبَانِيَّةَ، وَلَا سِيَاخَةَ، أَحَلَّ فِيهَا الطَّيِّبَاتِ، وَحَرَّمَ
فِيهَا الْخَبَائِثَ^٣، وَوَضَعَ عَنْهُمْ إِضْرَهُمْ^٤ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ..... ←

١. في شرح المازندراني: «قوله: ومفترياً، عطف على صاحب بدعة، أي فلا ترى مفترياً على الله، إلى آخره إلا ذليلاً» وَ لِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلِلْمُؤْمِنَاتِ لَا يَقْلُبُونَ [المنافقون (٦٣): ٨].
٢. في «ج، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بس، بف، والبحار» - «على».
٣. في «ب»: «صلى الله عليه وآله». وفي «ج، د، ص، بر، بس، بف» والوافي: «صلى الله عليهم». وفي «ز»: «عليهم السلام». وفي «ف»: «صلى الله عليه وآله وسلم». وفي «هـ»: «صلى الله عليه وعليهم».
٤. في «ص»: - «إلا ذليلاً». وفي الوافي: «لعل الوجه في تلاوته الآية التنبيه على أن من كانت عبادته الله عز وجل واجتهاده فيها على وفق السنة، بصره الله عيوب الدنيا، فزهد فيها، فصار بسبب زهده فيها عزيزاً؛ لأن المدة في الدنيا إنما تكون بسبب الرغبة فيها. ومن كانت عبادته على وفق الهوى، أعمى الله قلبه عن عيوب الدنيا، فصار بسبب رغبته فيها ذليلاً؛ فأصحاب البدع لا يزالون أذلاء صغاراً. ومن هنا قال الله عز وجل في متخذي العجل ما قال».

٥. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٦، ح ٢١٤٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٤٠، ح ٨.

٦. في «ب، ج، د، ف، بر، بس، بف» والوافي والمحاسن: - «و».

٧. في المحاسن: «الخيثات».

٨. أصل الإصر: الضيق والحبس. ويقال للثقل: إصر؛ لأنه يأصر صاحبه من الحركة لثقله. وقوله تعالى: «وَيَضَعُ

عَلَيْهِمْ^١.

ثُمَّ افْتَرَضَ^٢ عَلَيْهِ^٣ فِيهَا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَلَالَ وَالْحَرَامَ^٤ وَالْمَوَارِيثَ وَالْحُدُودَ وَالْفَرَائِضَ^٥ وَالْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَزَادَهُ^٦ الْوُضُوءَ، وَفَضَّلَهُ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَبِخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَالْمُفَصَّلِ^٧، وَأَحَلَّ لَهُ^٨ الْمَنَعَمَ وَالْفَيَّءَ^٩، وَنَصَرَهُ بِالرَّغِبِ^{١٠}، وَجَعَلَ لَهُ الْأَرْضَ^{١١} مَسْجِداً وَطَهوراً، وَأَرْسَلَهُ كَافَّةً إِلَى الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ^{١٢}، وَالْجَنِّ وَالْإِنْسِ^{١٣}، وَأَعْطَاهُ الْجِزْيَةَ وَأَسْرَ الْمُشْرِكِينَ وَفَدَاهُمْ^{١٤}، ثُمَّ كَلَّفَ^{١٥} مَا لَمْ يَكُلَّفْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَ^{١٦} أَنْزَلَ عَلَيْهِ سَيْفٌ^{١٧} مِنَ السَّمَاءِ فِي^{١٨} غَيْرِ غَمْدٍ،

«عَنْهُمْ اضْرَعُهُمْ» [الأعراف (٧): ١٥٧] هو مثل لثقل تكليفهم، نحو قتل الأنفس في التوبة. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٠٨ (أصر).

١. في المحاسن: «+ وفرض فضله بذلك».

٢. في «ه»: «+ والله جل وعز».

٣. في المحاسن: «عليها».

٤. في «ه»: «+ والحلال والحرام».

٥. في «ه»: «- والحلال والحرام».

٦. في الوسائل، ج ١: «- والحلال والحرام - إلى - الفرائض».

٧. في «ه، بر، بف»: «وزيادة».

٨. في الوسائل، ج ١: «- وفضله - إلى - المفضل».

قال الراغب: «والمفضل من القرآن: السبع الأخير، وذلك للفصل بين القصص بالسور القصار» وقال الشيخ الطبرسي: «أما المفضل فما بعد الحواميم من قصار السور

إلى آخر القرآن؛ سُمِّيَتْ مَفْضَلاً لكثرة الفصول بين سورها بسم الله الرحمن الرحيم». وقال العلامة

المجلسي: «وأقول: اختلف في أول المفضل، ف قيل: من سورة ق، وقيل: من سورة محمد ﷺ، وقيل: من

سورة الفتح. وعن النووي: مفضل القرآن من محمد إلى آخر القرآن، وقصاره من الضحى إلى آخره،

ومطولاته إلى عم، ومتوسطاته إلى الضحى، وفي الخبر: المفضل: ثمان وستون سورة». راجع: المفردات

للمراغب، ص ٦٣٨ (فصل): «مجمع البيان، ج ١، ص ٤٢، مقدمة الكتاب: امرأة العقول، ج ١٧، ص ٩٥.

٩. في «ف»: «+ والأفقال».

١٠. في الوسائل، ج ٨: «- ونصره بالرغب».

١١. في شرح المازندراني: «الأرض له».

١٢. في «ص، ف، ه»: «الأسود والأبيض».

١٣. في الوسائل، ج ٨: «- وأرسله - إلى - الإنس».

١٤. في «بر»: «فداهم».

١٥. في المحاسن: «كلفه».

١٦. في «ب، ف، ه، بس، بف» والوافي والمحاسن: «- وه».

١٧. في «ج، ه»: «سيفاً».

١٨. في «ب» والوافي: «من».

وَقِيلَ لَهُ: قَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ^١.

١٤٨٩ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ»^٢؟

فَقَالَ: «نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلَيْهِمْ^٣». قُلْتُ: كَيْفَ صَارُوا أُولِي الْعَزْمِ^٤؟

قَالَ: «لِأَنَّ نُوحًا عليه السلام بَعَثَ بِكِتَابٍ وَشَرِيعَةٍ، وَكُلُّ^٥ مَنْ جَاءَ بَعْدَ نُوحٍ أَخَذَ بِكِتَابِ نُوحٍ^٦ وَشَرِيعَتِهِ وَمِنْهَاجِهِ حَتَّى جَاءَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام بِالصُّحُفِ وَبِعَزِيمَةِ تَرْكِ كِتَابِ نُوحٍ لَا كُفْرًا بِهِ، فَكُلُّ^٨ نَبِيٍّ جَاءَ^٩ بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ أَخَذَ^{١٠} بِشَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ وَمِنْهَاجِهِ وَبِالصُّحُفِ حَتَّى جَاءَ مُوسَى عليه السلام بِالتَّوْرَةِ وَشَرِيعَتِهِ وَمِنْهَاجِهِ وَبِعَزِيمَةِ تَرْكِ الصُّحُفِ، وَكُلُّ^{١١} نَبِيٍّ جَاءَ بَعْدَ

١. إشارة إلى الآية ٨٤ من سورة النساء (٤). وفيه «فَقَاتِلْ» بدل «قاتل». وفي «هـ»: «صَلَّى الله عليه وعلى أهل بيته المستحفظين وسلم تسليمًا». وفي المحاسن: «عبّاس بن عامر. وزاد فيه بعضهم: فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه الرّواية».

٢. المحاسن، ص ٢٨٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٣١، عن أبي إسحاق الثقفي، عن محمد بن مروان. الوافي، ج ٣، ص ٧١٨، ح ١٣٣٣: «الوسائل، ج ١، ص ١٦، ح ٨، إلى قوله: «وأمر المشركين وفداهم»؛ وفيه، ج ٣، ص ٣٤٩، ح ٢٨٢٨: «وج ٥، ص ١١٧، ح ٦٠٨٢، وفيهما إلى قوله: «الأرض مسجدًا وطهورًا».

٣. الأخفاف (٤٦): ٣٥.

٤. في «ج»: «عليهم». وفي «د، ب، ف»: «صَلَّى الله عليه وعليهم». وفي «ف»: «صَلَّى الله عليه وآله وسلم وعليهم السلام». وفي «هـ»: «عليهم السلام أجمعين». وفي المحاسن: «وعلى جميع أنبيائه ورسله».

٥. في «ب»: «من الرسل».

٦. في المحاسن: «فكُلُّ». في المحاسن: «بكتابه» بدل «بكتاب نوح».

٨. في المحاسن: «وكلُّ». في «هـ»: «من».

٩. في «د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف»: «أخذ».

١٠. في «ب، د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف»: «أخذ».

١١. في «ب، د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف»: «فكُلُّ».

مُوسَى أَخَذَ بِالتَّوْرَةِ وَشَرِيعَتِهِ^١ وَمِنْهَاجِهِ حَتَّى جَاءَ الْمَسِيحُ ﷺ بِالْإِنْجِيلِ وَبِعَزِيمَةِ تَرْكِ^٢ شَرِيعَةِ مُوسَى وَمِنْهَاجِهِ، فَكُلُّ نَبِيٍّ جَاءَ بَعْدَ الْمَسِيحِ أَخَذَ بِشَرِيعَتِهِ وَمِنْهَاجِهِ^٣ حَتَّى جَاءَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَجَاءَ بِالْقُرْآنِ وَبَشَرِيعَتِهِ^٤ وَمِنْهَاجِهِ، فَخَلَّاهُ خِلَالًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ١٨/٢ وَخَزَامَتُهُ حَزَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ فَهَؤُلَاءِ أُولُو الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ ﷺ^٥.

١٣ - بَابُ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ

١٤٩٠ / ١. حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّيَّادِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنِ الْقُضَيْلِ^٨، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ^{١٠}، وَالْحَجِّ، وَالْوَلَايَةِ^{١١}؛ وَلَمْ يُنَادَ بِشَيْءٍ.....»

١. في الوافي: «وبشريعة». ٢. في «ف»: «+» «التوراة و».

٣. في المحاسن: «-» «فكلُّ نبيٍّ جاء بعد المسيح أخذ بشريعته ومنهاجه».

٤. في الوافي: «-» «فجاء». ٥. في «هـ» والمحاسن: «وبشريعته».

٦. في البحار: «-» «فهؤلاء أولو العزم من الرسل ﷺ».

٧. المحاسن، ص ٢٦٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥٨، عن عثمان بن عيسى. الكافي، كتاب الحجّة، باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمّة ﷺ، ح ٤٤١، بسند آخر؛ الخصال، ص ٣٠٠، باب الخمسة، ح ٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، وفي الأخيرين إلى قوله: «وعيسى ومحمد ﷺ». وفي علل الشرائع، ص ١٢٢، ح ٢؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٨٠، ح ١٣، بسند آخر عن الرضا ﷺ، وفي كلّها (إلا المحاسن) مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٧١٩، ح ١٣٣٤؛ البحار، ج ١٦، ص ٣٥٣، ح ٣٨.

٨. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «فضيل».

٩. في «ف»: «أبي عبدالله». وهو سهو؛ فقد ورد مضمون الخبر عن أبي حمزة، عن أبي جعفر ﷺ في المحاسن، ص ٢٨٦، ح ٤٢٩؛ والخصال، ص ٢٧٧، ح ٢١؛ والأمالى للمفيد، ص ٣٥٣، ح ٤؛ والأمالى للطوسي، ص ١٢٤، ح ٥.

ثم اعلم أنّ لم نجد رواية الفضيل - وهو ابن يسار - عن أبي حمزة في غير هذا الخبر.

١٠. في «هـ»: «الصيام». وفي «بس»: «على الصلاة والصيام والزكاة».

١١. في الوافي: «الولاية - بالفتح - بمعنى المحبة والمودة، وهي المراد بها في الحديث الآتي، ولهذا لم يكف بها

كَمَا نُودِي بِالْوَلَايَةِ.^٢

١٤٩١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى^٣، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَجَلَانَ^٤ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَوْقِفْنِي عَلَى حُدُودِ الْإِيمَانِ^٥.

فَقَالَ^٦: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَالْإِفْرَازُ بِمَا جَاءَ بِهِ^٧ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَصَلَاةُ الْخُمْسِ، وَأَدَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَجُحُّ النَّبِيِّ، وَوَلَايَةُ وَلِيِّنَا، وَعَدَاوَةُ عَدُوِّنَا، وَالذَّخُولُ مَعَ الصَّادِقِينَ^٨»^٩.

حتى أردفه بقوله: والدخول مع الصادقين. وبالكسر: تولي الأمور ومالكية التصرف فيه؛ وهو المراد بها هاهنا وفيما يأتي. والتداء بالولاية إشارة إلى حديث يوم الغدير. وفي مرآة العقول: ج ٧، ص ١٠٠: «الولاية - بالكسر - الإمارة وكونه أولى بالحكم والتدبير؛ وبالفتح: المحبة والنصرة. وهنا يحتملها».

١. في «د، ف» وحاشية «بر» والوسائل والمحاسن: «ما». وفي حاشية «د»: «مثل ما».

٢. المحاسن، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٤٢٩؛ الخصال، ص ٢٧٧، باب الخمسة، ح ٢١، وفيهما مع زيادة في آخره: «الأمالي للمفيد، ص ٣٥٣، المجلس ٤٢، ح ٤: «الأمالي للطوسي، ص ١٢٤، المجلس ٥، ح ٥، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «والحج والولاية» وفي كلها بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٨٧، ح ١٦٩٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١٧، ح ١٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٢٩، ح ١.

٣. في «ب» وحاشية «ج»، و«بر»: «بن». وهو سهو، كما يظهر من ملاحظة الأسناد وكتب الرجال؛ فقد روى عجلان أبو صالح عن أبي عبد الله عليه السلام في عدد من الأسناد، وذكر البرقي والكشي والشيخ الطوسي عجلان أبا صالح في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ٤٣؛ رجال الكشي، ص ٤١١، الرقم ٧٧٢؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٢، الرقم ٣٧٥١؛ وص ٢٦٣، الرقم ٣٧٥٢ و٣٧٥٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١، ص ١٣٢.

٤. في «ف»: «الإسلام».

٥. في «ه»: «قال».

٦. في «بر، بف» والوافي: «بجميع ما جاء».

٧. في «ف، ه، بر، بس، بف» والوسائل والبحار: «به».

٨. كذا في النسخ والمطبوع والوسائل والبحار، وهو هنا - بقرينة السياق - مصدر، وفي الوافي: «صلوات» عليه

فالأولى هو «الصلوات».

٩. في الوافي: «لعل المراد بالدخول مع الصادقين متابعة أهل بيت العصمة والطهارة في أقوالهم وأفعالهم، وهو ناظر إلى قوله سبحانه: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفَعُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» [التوبة (٩): ١١٩].

١١. المحاسن، ص ١٣، كتاب القرائن، ح ٣٨؛ ثواب الأعمال، ص ٣٠، ح ١؛ الخصال، ص ٤٣٢، باب العشرة، ح

١٤٩٢ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ^٢: عَلَى الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَالصَّوْمِ^٣، وَالْوَلَايَةِ؛ وَلَمْ يَنَدَ بِشَيْءٍ كَمَا نُوْدِي بِالْوَلَايَةِ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِأَرْبَعٍ وَتَرَكُوا هَذِهِ^٤، يَعْنِي الْوَلَايَةَ^٥».

١٤٩٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ^٥ الْعَرَزَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام، قَالَ^٦: «أَتَانِي^٧ الْإِسْلَامُ ثَلَاثَةَ: الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْوَلَايَةِ، لَا تَصِحُّ^٨ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا بِصَاحِبَتَيْهَا^٩».

ح ١٥، وفي كلها بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ح ١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جده عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٥٧، عن هشام بن عجلان، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في أنَّ الإيمان مَبْثُوثٌ لجوارح البدن كلها، ح ١٥٢٣. الوافي، ج ٤، ص ٨٧، ح ١٦٩٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٧، ح ٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٠، ح ٤.

١. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فضيل».

٢. في «ف»: «الخمس».

٣. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «والصوم والحج».

٤. راجع: ح ١ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٤، ص ٨٨، ح ١٦٩٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣، ح ١، إلى قوله:

«والصوم والولاية؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٢٩، ح ٢.

٥. في «ج، د، ز، بس، بف، جر»: «ابن».

٦. هكذا في «ص، بر، بس، بف»، والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقال».

٧. «الْأَتْنِيَّة» بالضم ويكرس: الحجر يوضع عليه القُدْر، وجمعها: أَتَانِيَّةٌ، ويخفف. والتشبيه بالأتافي للتنبيه على أنَّ الإسلام لا يستقيم ولا يثبت بدونها كالقدر بدون الأتافي. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٥٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٥٦ (أنف).

٨. في «ب»: «ولا تصح». وفي «ز»: «لا يصح». وفي «ص، ف»: «لا تصلح». وفي «ه، بر، بف، وحاشية بس»: «لا يصلح». وفي الوافي: «ولا (تصح - خ ل) تصلح».

٩. في «ب، ف»: «بصاحبها». وفي «ج، ص، ه»: «بصاحبيها». وفي «د، بس، والوسائل»: «بصاحبتهما».

١٠. المحاسن، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٨، بسند آخر عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ح ٥٠.

١٤٩٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ جَمِيعاً، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بَنِي الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَالصَّوْمِ^١، وَالْوَلَايَةِ».

قَالَ زُرَّارَةُ: فَقُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ مِنْ^٢ ذَلِكَ أَفْضَلُ؟

فَقَالَ^٤: «الْوَلَايَةُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُهُنَّ، وَالْوَالِي^٥ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِنَّ».

قُلْتُ: ثُمَّ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ فِي الْفَضْلِ؟

١٩/٢

فَقَالَ^٦: «الصَّلَاةُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: الصَّلَاةُ عَمُودُ^٧ دِينِكُمْ».

قَالَ^٨: قُلْتُ: ثُمَّ الَّذِي يَلِيهَا فِي الْفَضْلِ؟

قَالَ: «الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ قَرَنَهَا بِهَا، وَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: الزَّكَاةُ تَذْهَبُ

الدُّنُوبَ^٩».

قُلْتُ: وَالَّذِي يَلِيهَا^{١٠} فِي الْفَضْلِ؟

قَالَ: «الْحَجُّ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا

وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^{١١}؛ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: لِحَجَّةٍ مَقْبُولَةٍ خَيْرٌ مِنْ

١. ج ٤، ص ٩٧، ح ١٧٠٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٦، ح ٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٠، ح ٥.

٢. في «ص»، ف، هـ، بر، بف، والبحار وتفسير العياشي وفضائل الأشهر الثلاثة: «والصوم والحج».

٣. في «هـ» والمحاسن: «فأَيُّ». ٤. في «هـ»، بس، والبحار وتفسير العياشي: «قال».

٥. في «ف»: «فالوالي». ٦. في «ب» والمحاسن وتفسير العياشي: «قال».

٧. في الوافي: «عماد (عمود - خ ل)». ٨. في الوسائل، ح ٢: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -إِلَى- قَالَ».

٩. في «هـ» والمحاسن: «يليه».

١٠. في الوسائل، ح ٢: «وقال رسول الله -إِلَى- الدُّنُوبَ».

١١. في الوسائل، ح ٢ والمحاسن وتفسير العياشي: «فالذي».

١٢. في «هـ» والمحاسن: «يليه». ١٣. آل عمران (٣): ٩٧.

عِشْرِينَ صَلَاةً نَافِلَةً، وَمَنْ طَافَ بِهَذَا النَّبْتِ طَوَافاً أَحْصَى فِيهِ أَسْبُوعَهُ وَأَحْسَنَ رُكْعَتَيْهِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ؛ وَقَالَ فِي يَوْمٍ عَرَفَهُ وَيَوْمِ الْمُرْدَلِفَةِ مَا قَالَ^٢.

قُلْتُ: فَمَاذَا^٣ يَتَّبَعُهُ^٤؟ قَالَ: «الصَّوْمُ».

قُلْتُ: وَمَا بَالُ الصَّوْمِ صَارَ آخِرَ ذَلِكَ أَجْمَعِ؟

قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ^٦: «إِنَّ أَفْضَلَ الْأَشْيَاءِ مَا إِذَا^٧ فَاتَكَ لَمْ تَكُنْ^٨ مِنْهُ تَوْبَةً دُونَ أَنْ تَرْجِعَ^٩

إِلَيْهِ فَتَوُدِّيَةً^{١٠} بِعَيْنَيْهِ، إِنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ وَالْوِلَايَةَ لَيْسَ يَنْفَعُ^{١١} شَيْءٌ^{١٢} مَكَانَهَا^{١٣}

دُونَ أَذَابِهَا، وَإِنَّ الصَّوْمَ إِذَا فَاتَكَ أَوْ قَصَّرْتَ^{١٤} أَوْ سَافَرْتَ فِيهِ، أَذَيْتَ مَكَانَهُ أَيَّاماً

غَيْرَهَا^{١٥}، وَجَزَيْتَ^{١٦} ذَلِكَ الذَّنْبَ بِصَدَقَةٍ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْكَ، وَلَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ

يُخْزِيكَ مَكَانَهُ غَيْرُهُ».

١. في «ب، د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والبحار والمحاسن وتفسير العياشي: «الله».

٢. في الوسائل، ح ٢: «وقال الله عز وجل - إلى ما قال».

٣. في «ج، د، ز، ف، هـ، بر، بس، بف»: «بماذا». وفي حاشية «د، بر، بس» والوسائل، ح ٢: «ماذا».

٤. في «هـ»: «تبعه».

٥. «الجنة»: الدرر. وكل ما وفاق فهو جُتُّكَ. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٤ (جن).

٦. في شرح المازندراني: «قال».

٧. في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والمحاسن: «أنت». قال

المازندراني: «الظاهر أن لفظ «أنت» زائد». ٨. في «ب، ج، ف، هـ، بف» والمحاسن: «لم يكن».

٩. في «ز، بر»: «يرجع». ١٠. في «هـ»: «فيؤديه».

١١. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، هـ، بر، بف» والوافي والبحار وتفسير العياشي. وفي «بس»: «ليس يستفيع».

وفي المطبوع: «ليس يقع». ١٢. في «بس»: «بشيء».

١٣. في «هـ»: «شيء ينفع مكانها» بدل «يقع شيء مكانها».

١٤. يجوز فيه التخفيف أيضاً. وفي تفسير العياشي: «أفطرت».

١٥. في «بف»: «غيره».

١٦. في «د، ز، هـ» والوافي والمحاسن: «وجبرت». وفي تفسير العياشي: «وفديت».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ^١: «ذُرْوَةُ^٢ الْأَمْرِ وَسَنَامُهُ^٣ وَمِفْتَاحُهُ وَبَابُ الْأَشْيَاءِ وَرِضَا الرَّحْمَنِ الطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ^٤، إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا^٥ أَمَا لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَامَ لَيْلَةً وَصَامَ نَهَارَهُ^٦ وَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَحَتَّى جَمِيعِ ذَهْرِهِ وَلَمْ يَعْرِفْ وَلَايَةَ وَلِيِّ اللَّهِ فَيُؤَايِنَهُ وَيَكُونَ^٧ جَمِيعَ أَعْمَالِهِ بِدَلَالَتِهِ إِلَيْهِ^٨، مَا كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ فِي ثَوَابِهِ^٩، وَلَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ». ثُمَّ قَالَ: «أَوَّلِيكَ الْمُحْسِنُ مِنْهُمْ يُدْخِلُهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ^{١٠}»^{١١}.

١. في «بس»: «وإن».

٢. الذُرْوَةُ - بالكسر والضم - من كل شيء: أعلاه. المصباح المنير، ص ٢٠٨ (ذرو).

٣. سَنَامُ كل شيء: أعلاه. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٩٢ (سنم).

٤. في «ج، د، هـ، بر، بس»: «ورضاء». ٥. في الكافي، ح ٤٨٣: «وإن قال».

٦. النساء (٤): ٨٠. وفي الوسائل، ح ٢٩٨: «وإن الله -إلى- حَفِيظًا».

٧. في الوسائل، ح ٣٣١٦٣: «صام نهاره وقام ليله».

٨. في «ب» والوسائل، ح ٣٣١٦٣: «وتكون». وفي «ز»: «فيكون».

٩. في حاشية «د، ز»: «إليها».

١٠. في الوسائل، ح ٣٣١٦٣: «على الله ثواب» بدل «على الله حق في ثوابه».

١١. في حاشية «بف»: «بفضله ورحمته» وفي الوسائل، ح ٣٣١٦٣: «وإن قال -إلى- رحمته».

١٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب فرض طاعة الأئمة، ح ٤٨٣، من قوله: «ذُرْوَةُ الْأَمْرِ وَسَنَامُهُ» إلى قوله: «وَعَلَيْهِمْ حَفِيظًا»؛ وفيه، كتاب الصيام، باب ما جاء في فضل الصوم والصائم، ح ٦٢٥٢، وفيهما عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى. التهذيب، ج ٤، ص ١٥١، ح ٤١٨، معلقاً عن الكليني في ح ٦٢٥٢. فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١١٩، ح ١١٧، بسند آخر عن حماد بن عيسى، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «الحجّ والصوم والولاية» مع قطعة أخرى وهي: «وقال رسول الله ﷺ الصوم جنة من النار». المحاسن، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٣٠، بسند آخر عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة، عن أبي عبدالله ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٧٤، ح ١٨٧٠، مرسلاً عن أبي جعفر ﷺ، إلى قوله: «الحجّ والصوم والولاية»؛ وفيه، ح ١٨٧١، مرسلاً عن رسول الله ﷺ، وتمام الرواية فيه: «الصوم جنة من النار». تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩١، ح ١٠٩، عن أبي جعفر ﷺ، إلى قوله: «ليس من تلك الأربعة شيء يجزيك مكانه غيره». الوافي، ج ٤، ص ٨٩، ح ١٦٩٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١٣، ح ٢، إلى قوله: «قلت: فماذا يتبعه؟ قال: الصوم»؛ وفيه، ص ١١٩، ح ٢٩٨، من قوله:

١٤٩٥ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَيْسَى

بْنِ السَّرِيِّ أَبِي التَّيْسِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي بِدَعَائِمِ الْإِسْلَامِ، الَّتِي لَا يَسَعُ أَحَدًا التَّقْصِيرُ عَنْ مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْهَا، الَّتِي ^١ مَنْ قَصَرَ عَنْ مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْهَا فَسَدَ دِينُهُ وَلَمْ يَقْبَلْ ^٢ مِنْهُ عَمَلُهُ، وَمَنْ عَرَفَهَا وَعَمِلَ بِهَا صَلَحَ لَهُ دِينُهُ وَقَبِلَ ^٣ مِنْهُ عَمَلُهُ، وَلَمْ يَضُقْ بِهِ ^٤ مِمَّا ^٥ هُوَ فِيهِ ^٦ ٢٠/٢ لِيَجْهَلَ ^٧ شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ جَهْلُهُ؟

فَقَالَ ^٨: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَالْإِفْرَازُ بِمَا جَاءَ بِهِ ^٩ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَحَقٌّ ^{١٠} فِي

«قال ذروة الأمر وسنامه»، إلى قوله: «في ثوابه ولا كان من أهل الإيمان»؛ وفيه، ج ٢٧، ص ٦٥، ح ٣٣٢١٣، من قوله: «أما لو أن رجلاً قام ليله وصام نهاره»؛ إلى قوله: «ولا كان من أهل الإيمان»؛ وفيه، ص ٤٢، ح ٣٣١٦٣، من قوله: «أما لو أن رجلاً قام ليله؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٢، ح ١٠.

١. هكذا في «ب»، هـ، بر، بف، والبحار وتفسير العياشي. وفي المطبوع وسائر النسخ: «الذي».

٢. في «ب، ج، د، ز، ف، هـ، بس، بف»، والوافي والبحار وتفسير العياشي: «+ عليه».

٣. هكذا في معظم النسخ. وفي «جم» والمطبوع: «+ والله».

٤. في «ز» - «منه». ٥. في «هـ»؛ «ويقبل».

٦. في «ب، ج، د، ز، هـ، بف»، والوافي: «ولم يضُرْ به».

٧. في «مرأة العقول»: «في بعض النسخ: فيما، مكان ممّا».

٨. في «ب، هـ» وتفسير العياشي: «بجهل».

٩. اتفق المازندراني والمجلسي في كون «جهله» فعلاً ماضياً صفةً «وشي»، واختلفا في فاعل «لم يضُقْ»، فهو عند المازندراني قوله: «جهلُ شيء» جهله من الأمور التي هي ليست من الدعائم. وعند المجلسي قوله: «مما هو فيه»، أو كلمة «شيء» على أنه يقرأ «لجهل» بالتونين، و«شيء» بالرفع. وقال الفيض في الوافي: «لم يضُرْ به» على البناء للمفعول، و«جهله» فعل ماضٍ، و«من» في «مما» صلة الضرر. أو على البناء للفاعل، و«جهله» على المصدر فاعله، و«من» ابتدائية، والجملة معترضة. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٦٤؛ «مرأة العقول، ج ٧، ص ١٠٩؛ الوافي، ج ٤، ص ٩٢.

١٠. في «هـ» وحاشية «بف»: «قال». وفي البحار: «قال، فقال».

١١. في «ز، بر، بس» وتفسير العياشي: «- به».

١٢. يجوز فيه الجز عطفًا على الموصول، والرفع عطفًا على شهادة، أو خبراً للزكاة. والزكاة على الأول

الْأَمْوَالِ^١ الزَّكَاةَ، وَالْوِلَايَةَ^٢ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهَا وَِلَايَةَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَالَ: فَقُلْتُ^٣ لَهُ: هَلْ^٤ فِي الْوِلَايَةِ شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ فَضَّلَ^٥ يُعْرِفُ^٦ لِمَنْ أَخَذَ بِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^٧ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ^٨ إِمَامَهُ، مَاتَ مِيتَةَ جَاهِلِيَّةٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ عَلِيًّا^٩، وَقَالَ الْآخَرُونَ: كَانَ^{١٠} مَعَاوِيَةَ؛ ثُمَّ كَانَ الْحَسَنُ،

«والثاني بدل عنه. واستبعد المجلسي الثاني، ثم قال: «يمكن أن يقرأ حقاً على بناء الماضي المجهول».

١. في «ف»: «الأعمال».

٢. في الوافي: «وأراد ﷺ بالولاية الأمور بها -بالكسر- الإمارة وأولوية التصرف». وفي مرآة العقول: «أقول: بل الولاية -بالفتح- بمعنى المحبة والنصرة والطاعة، واعتقاد الإمامة هنا أنسب كما لا يخفى».

٣. في «ب، ج»: «قلت».

٤. في «ب، د، هـ، س»: «هل».

٥. في «س»: «فصل» بالمهملة. وفي مرآة العقول: «قوله: هل في الولاية شيء، أقول: هذا الكلام يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون المراد: هل في الإمامة شرط مخصوص وفضل معلوم يكون في رجل خاص من آل محمد بعينه يقتضي أن يكون هو ولي الأمر دون غيره يعرف هذا الفضل لمن أخذه به، أي بذلك الفضل وأدعاه وأذعى الإمامة، فيكون من أخذه به الإمام؟ أو يكون معروفاً لمن أخذ وتمسك به وتابع إماماً بسببه، ويكون حجتة على ذلك؟ فالمراد بالموصل الموالي للإمام».

الثاني: أن يكون المراد به: هل في الولاية دليل خاص يدل على وجوبها ولزومها فضل؟ أي فضل بيان وحجة. وربما يقرأ بالصاد المهملة، أي برهان فاصل قاطع، يعرف هذا البرهان لمن أخذه به، أي بذلك البرهان. والأخذ يحتمل الوجهين، ولكل من الوجهين شاهد في ما سيأتي.

و يمكن الجمع بين الوجهين بأن يكون قوله: شيء دون شيء، إشارة إلى الدليل، وقوله: فضل، إشارة إلى شرائط الإمامة وإن كان بعيداً.

وحاصل جوابه أنه لما أمر الله بطاعة أولى الأمر مقرونة بطاعة الرسول وبطاعته فيجب طاعتهم ولا بد من معرفتهم، وقال الرسول ﷺ: من مات ولم يعرف إمام زمانه -أي من يجب أن يقتدي به في زمانه- مات ميتة جاهلية، والميتة بالكسر: مصدر للنوع، أي كموت أهل الجاهلية على الكفر والضلال، فدل على أن لكل زمان إماماً لا بد من معرفته ومتابعته».

٦. في «ف»: «تعرف» أي الإمامة.

٨. في «ب، ج، د، هـ، س، ف»: «بف» والوافي: «و».

٩. النساء (٤): ٥٩.

١٠. في «هـ، بر، بس، بف»: «علي» والخبر محذوف.

١١. في «ص، ف»: «ولم يعرف».

١٢. في البحار: «وكان».

ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنَ، وَقَالَ الْآخَرُونَ: يَزِيدٌ^١ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ^٢؛ وَلَا سَوَاءَ وَلَا سَوَاءَ^٣.

قَالَ^٤: ثُمَّ سَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «أَزِيدُكَ؟» فَقَالَ لَهُ حَكَمُ الْأَعْوَزُ: نَعَمْ، جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: «ثُمَّ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبَا جَعْفَرٍ، وَكَانَتْ الشَّيْعَةُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَبُو جَعْفَرٍ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَنَاسِكَ حَجَّتِهِمْ وَحَلَالَتِهِمْ وَحَرَامَتِهِمْ، حَتَّى كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ، فَفَتَحَ^٥ لَهُمْ، وَبَيَّنَّ لَهُمْ مَنَاسِكَ حَجَّتِهِمْ وَحَلَالَتِهِمْ وَحَرَامَتِهِمْ، حَتَّى صَارَ النَّاسُ يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِمْ مِنْ^٦ بَعْدِ مَا كَانُوا يَخْتَاجُونَ إِلَى النَّاسِ، وَهَكَذَا يَكُونُ الْأَمْرُ^٧، وَالْأَرْضُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِإِمَامٍ، وَمَنْ مَاتَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَأَخَوَجُ مَا تَكُونُ إِلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ إِذَا^٨ بَلَغَتْ نَفْسُكَ^٩ هَذِهِ. وَأَهْوَى^{١٠} بِيَدِهِ إِلَى خَلْقِهِ. وَانْقَطَعَتْ عَنْكَ ٢١/٢ الدُّنْيَا تَقُولُ: لَقَدْ كُنْتُ عَلَى أَمْرِ حَسَنِ^{١١}،^{١٢}.

١. في «ه» + «و». ويجوز فيه وما عطف عليه الرفع والنصب.

٢. احتمل في مرآة العقول: زيادة حسين بن علي من الرواة أو النسخ، واحتمل كونه مبتدأ، وخبره - وهو حي - محذوفاً، وقال: «وقد يقرأ حسين بالتثنية فيكون ابن علي خيراً ... فالمعنى: وقال آخرون: يزيد بن معاوية والحسين متعارضان». ثم ذكر وجوهاً أخرى أيضاً.

٣. في «ص، بر، بف» والوافي - «ولا سواء». وفي «ز» والبحار: + «ولا سواء»، أي مرّة ثالثة. وفي الوافي: «أي لا سواء علي ومعاوية، ولا الحسين ويزيد حتى لا يعرف الفضل ويلتبس الأمر؛ فهو جواب لقول السائل: يعرف لمن أخذه به».

٤. في «ه» - «قال».

٥. في العياشي: «فتح».

٦. في «بف» - «من».

٧. في المرأة: «أي هكذا يكون أمر الإمامة دائماً مردداً بين معصوم من أهل البيت بين فضله وورعه وعصمته، وجاهل فاسق بين الجهالة والفسق من خلفاء الجور».

٨. في «ف» - «ولا».

٩. هكذا في «ب، ج، ز، بر، بس، بف» ومرآة العقول والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذا».

١٠. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: نفسه.

١١. في «ه، بر» وحاشية «بف»: «و أوما».

١٢. في شرح المازندراني: «وهو الإقرار بالولاية ومتابعة ولي الأمر. وفيه إشارة عظيمة ودلالة واضحة على أن المؤمن في جميع أزمنة عمره محتاج إلى الإمام؛ لأنه نور قلبه وسبب هدايته، سيما وقت الاحتضار، فإن احتجاجة إليه حيثما أشد وأقوى».

١٣. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١٧٥، عن يحيى بن السري، إلى قوله: «والأرض لا تكون إلا بالإمام». ٥٥

● أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَيْسَى بْنِ السَّرِيِّ أَبِي النَّسَعِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مِثْلَهُ.

١٤٩٦ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَلَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بَيَّنِّي الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ^٣: الْوَلَايَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ^٤».

١٤٩٧ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ الْقُضَيْلِ^٥:

«تفسير فرات، ص ١٠٩، ح ١١١، وفيه: «حدثني إبراهيم بن سليمان معنعناً عن عيسى بن السري» إلى قوله: «مات ميتة جاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وكان علياً عليه السلام» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٩١، ح ١٧٠٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٧، ح ١١.

١. في البحار: - «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر». وهو سهو؛ فقد روى سهل [بن زياد] عن [أحمد بن محمد] بن أبي نصر عن مثني [الحنطاط] في عِدَّةٍ مِنَ الْأَسْنَادِ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦١٦ - ٦١٧؛ ج ٢٢، ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

٢. في «ص»، هـ، بر، بس، جر: «الخيَاط». وهو سهو؛ فإنَّ مثني هذا هو المثني بن الوليد الحنطاط. فقد وردت رواية الوشاء عن مثني عن عبد الله بن عجلان في الكافي، ح ١١٠٢ و ١١٠٧. ووردت رواية الحسن بن علي الوشاء عن مثني الحنطاط عن عبد الله بن عجلان في الكافي، ح ١١١٦. والحسن بن علي الوشاء هذا هو الحسن بن علي الخزاز الذي روى كتاب مثني بن الوليد الحنطاط عنه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٦٨، الرقم ٧٤٨؛ وص ١٣٨، الرقم ٢٠٢؛ رجال النجاشي، ص ٣٩، الرقم ٨٠.

٣. في «ف»: «+» علي. وفي «ه»: «+» وحاشية «بف» والبحار: «+» دعائم.

٤. الأمالي للصدوق، ص ٢٦٨، المجلس ٤٥، ح ١٤؛ وفضائل الأشهر الثلاثة، ص ٨٦، ح ٦٥؛ وص ١١٢، ح ١٠٦، يسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٨٨، ح ١٦٩٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨، ح ١١؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣١، ح ٧.

٥. هكذا في «ب»، ج، د، ص، ف، هـ، بر، بف، جر، والبحار. وفي المطبوع: «فضيل». وفي «ز»، بس، وحاشية «جر»: «الفضل». وهو سهو؛ فقد تقدّم في الكافي، ح ١٤٩٢ مضمون الخبر عن أبان بن عثمان، عن فضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ^١: الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، وَالْوَلَايَةِ^٢؛ وَلَمْ يُنَادَ بِشَيْءٍ مَا نُودِيَ بِالْوَلَايَةِ يَوْمَ الْغَدِيرِ»^٣.

١٤٩٨ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَيْسَى بْنِ السَّرِيِّ، قَالَ:

«قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: حَدِّثْنِي عَمَّا بَيَّنَّتْ عَلَيْهِ دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ إِذَا أَنَا أَخَذْتُ بِهَا زَكَةً عَمَلِي، وَلَمْ يَضُرَّنِي جَهْلُ مَا جَهِلْتُ بَعْدَهُ».

فَقَالَ^٦: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ^٧ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَحَقُّ فِي الْأَمْوَالِ مِنَ^٨ الزَّكَاةِ، وَالْوَلَايَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَلَايَةُ آلِ مُحَمَّدٍ؛ فَإِنَّ^٩ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: مَنْ مَاتَ وَ^{١٠} لَا يَعْرِفُ^{١١} إِمَامَهُ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^{١٢} فَكَانَ عَلِيٌّ، ثُمَّ صَارَ مِنْ بَعْدِهِ الْخَسَنُ^{١٣}، ثُمَّ^{١٤} مِنْ بَعْدِهِ الْحُسَيْنُ^{١٥}، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، ثُمَّ هَكَذَا يَكُونُ الْأَمْرُ؛ إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِإِمَامٍ، وَمَنْ مَاتَ

١. في «ب»، «د»، «بر»، «بس» وحاشية «ج» والبحار: «الولاية و». وفي «ف»: «+» وفي «علي»: «هـ»: «خمة».

٢. في «ب»، «ج»، «د»، «ز»، «ف»، «هـ»، «بر»، «بس»، «بف»، والوافي والبحار: «والولاية».

٣. راجع: الأمالي للطوسي، ص ٥١٨، المجلس ١٨، ح ٤١. الوافي، ج ٤، ص ٨٨، ح ١٦٩٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨، ذيل ح ١٠؛ البحار، ج ٦٥، ص ٣٣٢، ح ٨.

٤. في «ج»، «د»، «ز»، «ص»، «ف»، «بر»، «بس»: «أنا». ٥. في «هـ»: «بعدها به».

٦. في «هـ»: «قال». ٧. في «د»، «بس»: «به».

٨. في الوافي: «من». ٩. في «هـ»: «وأن».

١٠. في «ب»، «ج»، «د»، «هـ»، «بر»، «بس»، «بف»: «و». ١١. في حاشية «ف»: «ولم يعرف».

١٢. النساء (٤): ٥٩.

١٣. هكذا في «ف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حسن».

١٤. في «ج»: «+» «صار».

١٥. هكذا في «ف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حسين».

لَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَ^١أَخْوَجَ مَا يَكُونُ أَحَدَكُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِذَا بَلَغَتْ نَفْسُهُ^٢ هَاهُنَا - قَالَ^٣: وَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ - يَقُولُ جِينَيْدٌ: لَقَدْ كُنْتُ عَلَى أَمْرِ حَسَنِ^٤.

١٤٩٩ / ١٠ . عَنْهُ^٥، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٦: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ^٧، هَلْ تَعْرِفُ مَوْدَّتِي لَكُمْ، وَانْقِطَاعِي إِلَيْكُمْ،

١ . في «ب»: «+» قال .

٢ . في «هـ»: «+» إلى .

٣ . في «ف»، «هـ» - «قال» .

٤ . المحاسن، ص ٩٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ٤٦، بسنده عن حماد بن عثمان، عن عيسى بن السري أبي اليسع، من قوله: «ومن مات لا يعرف إمامه»: المحاسن، ص ١٥٤، كتاب الصفوة، ح ٧٩، بسنده عن حماد بن عثمان، عن أبي اليسع عيسى بن السري، من قوله: «إِنَّ الْأَرْضَ لَاتَصِلُ إِلَّا بِإِمَامٍ!»؛ ثواب الأعمال، ص ٢٤٤، ح ١، بسنده عن حماد بن عثمان، عن عيسى بن السري السري، من قوله: «ومن مات لا يعرف إمامه». راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى....، ح ٩٧٨. الوافي، ج ٤، ص ٩٣، ح ١٧٠١.

٥ . روى في الكافي، ح ١٢٢٨١، علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن حماد، عن أبي الجارود. فيبدو في بادي النظر رجوع الضمير في ما نحن فيه إلى حماد بن عثمان في السند السابق، لكن الظاهر أنه لا يمكن الاعتماد على الكافي المطبوع؛ فقد ورد في بعض نسخه المعتمدة «الجارود» وفي بعضها الآخر «جارود» بدل «أبي الجارود». ويؤيد ذلك ما ورد في التهذيب، ج ٩، ص ١٠٩، ح ٤٧٦؛ والوسائل، ج ٢٥، ص ٣٣٥، ح ٣٢٠٥٦. نقلاً من الكافي - من «جارود» بدل «أبي الجارود». وجارود هو جارود بن المنذر أبو المنذر الكندي. راجع: رجال التجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤؛ رجال البرقي، ص ١٥؛ و ص ٤٢.

هذا، ولم نجد رواية حماد - وهو ابن عثمان - عن أبي الجارود - وهو زياد بن المنذر - في موضع. ثم إن الظاهر رجوع الضمير إلى عيسى بن السري في السند المتقدم؛ فقد وردت رواية أبي اليسع عن أبي الجارود، عن أبي جعفر^٨ في التوحيد، ص ٤٥٧، ح ١٣. وأبو اليسع هو عيسى بن السري، كما ظهر مما تقدّم آنفاً من الحديث السادس وذيله، وكذا من المحاسن، ص ٩٢، ح ٤٦، وعنه في ثواب الأعمال، ص ٢٤٤، ح ١، و ص ١٥٤، ح ٧٩. وانظر أيضاً: رجال البرقي، ص ٣٠؛ رجال الكشي، ص ٤٢٤، الرقم ٧٩٩؛ والفهرست للطوسي، ص ٣٣٣، الرقم ٥٢٣.

فعليه في السند تعليق، ويكون أصله هكذا: علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن حماد بن عثمان، عن عيسى بن السري، عن أبي الجارود.

٦ . في «هـ»: «+» (عليك السلام).

وَمَوَآلَاتِي إِيَّاكُمْ؟ قَالَ^١: فَقَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ^٢: فَقُلْتُ^٣: فَأَنِّي، أَسْأَلُكَ^٤ مَسْأَلَةً تُجِيبُنِي فِيهَا^٥: فَأَنِّي مَكْفُوفُ الْبَصَرِ، قَلِيلُ ٢٢/٢
الْمَشْيِ، وَلَا أَسْتَطِيعُ^٦ زِيَارَتَكُمْ كُلَّ حِينٍ؟ قَالَ^٨: «هَاتِ^٩ حَاجَتَكَ».

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِدِينِكَ الَّذِي تَدِينُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ أَنْتَ وَأَهْلُ بَيْتِكَ؛ لِأَدِينُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ، قَالَ^{١٠}: «إِنْ كُنْتُ أَقْصَرْتُ^{١١} الْخُطْبَةَ^{١٢} فَقَدْ^{١٣} أَغْظَمْتُ الْمَسْأَلَةَ، وَاللَّهِ لَا أُغْطِيَنَّكَ دِينِي وَدِينَ آبَائِي الَّذِي نَدِينُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ^{١٤}، شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْإِفْرَازَ بِمَا جَاءَ بِهِ^{١٥} مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَالْوَلَايَةَ لِبَوْلَيْتَا، وَالْبِرَاءَةَ مِنْ عَدُوِّنَا، وَالتَّسْلِيمَ لِأَمْرِنَا، وَانْتَظَارَ قَائِمِنَا، وَالِاجْتِهَادَ، وَالْوَرَعَ»^{١٧}.

١٥٠٠ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١ . فِي «ه» :- «قَالَ» .

٢ . فِي «ب» :- «قَالَ» .

٣ . فِي «ج، ز، ف، ه» وَالْوَافِي: «قُلْتُ» .

٤ . فِي «ب، بر» : «إِنِّي» .

٥ . فِي «ص، ف، ه» + «عَنْ» .

٦ . فِي «بِس» وَالْبَحَارُ: «لَا أَسْتَطِيعُ» بِدُونِ الْوَاوِ . وَفِي «ص» : «فَلَا أَسْتَطِيعُ» .

٨ . فِي «ه» : «فَقَالَ» .

٩ . فِي «بِس» : «فَات» .

١٠ . فِي «ه» + «فِي» . وَفِي «بِر» : «قَصُرْتُ» بِالْتَخْفِيفِ . وَفِي «بِف» : «قَصُرْتُ» بِالتَّشْدِيدِ .

١١ . فِي «د» : «الْخُطْبَةُ» بِكسر الخاء . وَفِي «رَأَى الْعُقُول» : «الظَّاهِرُ أَنَّ الْخُطْبَةَ - بِضَمِّ الخاء - أَيُّ مَا يَتَقَدَّمُ مِنَ الْكَلَامِ الْمُنَاسِبِ قَبْلَ إِظْهَارِ الْمَطْلُوبِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَرَأَ: الْخُطْبَةَ، بِالْكَسْرِ، مُسْتَعَارَةً مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ، وَهُوَ تَكْلُفٌ . وَفِي الْوَافِي: «لَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْخُطْبَةِ مَا مَهَّدَهُ قَبْلَ السُّؤَالِ . وَإِقْصَارَهُ إِنَاءً اكْتِفَاؤُهُ بِالِاسْتِفْهَامِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ وَإِعْلَامٍ» .

١٢ . فِي «ج، ف، ب، س» وَحَاشِيَةُ «د» : «قَدْ» .

١٣ . فِي «ج، ف، ب، س» وَحَاشِيَةُ «د» : «قَدْ» .

١٤ . فِي «ج» : «بِهِ» .

١٥ . فِي «د» :- «اللَّهُ» .

١٧ . الْوَافِي ج ٤، ص ٩٣، ح ١٧٠٢؛ الْبَحَارُ ج ٦٩، ص ١٤، ح ١٥ .

سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ ^١ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَخْبِرْنِي ^٢ عَنِ الدِّينِ الَّذِي افْتَرَضَ ^٣ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْعِبَادِ مَا ^٤ لَا يَسْعَهُمْ جَهْلُهُ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ غَيْرُهُ: مَا هُوَ؟ فَقَالَ: «أَعِدْ عَلَيَّ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ ^٥، فَقَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَجِئُ النَّبِيِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ سَكَتَ قَلِيلًا، ثُمَّ قَالَ ^٦: «وَالْوَلَايَةُ مَرَّتَيْنِ. ثُمَّ قَالَ: «هَذَا الَّذِي فَرَضَ ^٧ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، لَا يَسْأَلُ ^٨ الرَّبُّ الْعِبَادَ ^٩ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: أَلَا رَدْتَنِي عَلَى مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْكَ ^{١٠}، وَلَكِنْ مَنْ زَادَ زَادَهُ اللَّهُ ^{١١}؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَنَ سَنَانَا ^{١٢} حَسَنَةً جَمِيلَةً يَنْبَغِي لِلنَّاسِ الْأَخْذُ بِهَا» ^{١٣}.

١٥٠١ / ١٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ^{١٤}، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ ^{١٥} الْحَلَّالِ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ الْأَزْدِيِّ، قَالَ:

١. في حاشية «ف»: «فيقول».

٢. في الوسائل - «فقال له: جعلت فداك، أخبرني».

٣. في «د»: «- له».

٤. بدل، أو عطف بيان للدين، أو مبتدأ.

٥. في «ص»: «+ من».

٦. في الوسائل - «فقال: أعد علي، فأعاد عليه».

٧. في الوسائل - «ثم سكت قليلاً، ثم قال».

٨. في «ه»: «افترض».

٩. هكذا في «ب»، ج، ص، ف، ه، بر، بس، بف، وشرح المازندراني والوافي والبحار. وفي سائر النسخ

١٠. في «ه»: «العبد». وهذا أنسب بقوله: «ألا ردتني».

والمطبوع: «ولا يسأل».

١١. في «ه»: «+ الكريم».

١٢. في البحار: «عليكم».

١٣. في «ج، ف»: «سنّة».

١٤. راجع: تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٥٧. الوافي، ج ٤، ص ٩٤، ح ١٧٠٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٨،

ح ١٢، إلى قوله: «ثم سكت قليلاً، ثم قال: والولاية؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٥، ح ١٦.

١٥. في هامش المطبوع: «في بعض النسخ: الحسين بن علي، وفي بعضها: علي بن محمد». وكلاهما سهو؛ فقد

روى الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد في كثير من الأسناد جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦،

ص ٣٤٣-٣٤٧.

١٦. في حاشية «بف» والوافي: «يزيد»، والرجل مجهول لم نعرفه.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- قَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ خَمْسًا، فَرَحَّضَ فِي أَرْبَعٍ^١، وَلَمْ يَرْحَضْ فِي وَاحِدَةٍ^٢».

١٥٠٢ / ١٣. عَنْهُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَمَعَهُ صَحِيفَةٌ^٣، فَقَالَ لَهُ: «أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هَذِهِ صَحِيفَةٌ مُخَاصِمٌ^٤ يَسْأَلُ^٥ عَنِ الدِّينِ الَّذِي يَقْبَلُ فِيهِ الْعَمَلُ». فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ، هَذَا الَّذِي أُرِيدُ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^٦، وَتَقَرَّرَ بِمَا جَاءَ^٧ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَالْوَلَايَةُ لَنَا أَهْلِ الْبَيْتِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ عَدُوِّنَا، وَالتَّسْلِيمُ لِأَمْرِنَا، وَالْوَرَعُ، وَالتَّوَاضُّعُ، وَانْتِظَارُ قَائِمِنَا؛ فَإِنَّ لَنَا دَوْلَةً إِذَا شَاءَ اللَّهُ جَاءَ بِهَا^٨»^٩.

١٥٠٣ / ١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

١. في الوافي: «لعلَّ الرخصة في الأربع سقوط الصلاة عن فاقد الطهورين، والزكاة عمن لم يبلغ ماله النصاب، والحج عمن لم يستطع، والصوم عن الذين لا يطيقونه».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٨٨، ح ١٦٩٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٣٢، ح ٩.

٣. في الأمالي: «مسائل شبه الخصومة». ٤. في «بس»: «له».

٥. في مرآة العقول: «مخاصم، أي مناظر مجادل سائل. وفي بعض النسخ: سأل، أي فيها. ويحتمل على هذه النسخة أن يكون مخاصم اسم رجل».

٦. في «ب، ج، د، ز، بر، بس، بف» والوافي: «سأل». وفي الوافي: «وفي بعض النسخ: سل، فعل أمر؛ يعني لا تناظرني بل سل من غير تعنت، وهو أوضح». وفي مرآة العقول: «أقول: ما رأيت هذه النسخة وفي وضوحه خفاء».

٧. في «ف»: «رسول الله» بدل «عبد» و«رسوله».

٨. في «ج»: «به».

٩. في «بس»: «الله».

١٠. الأمالي للطوسي، ص ١٧٩، المجلس ٧، ح ١، بسنده عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل الجعفي، مع اختلاف يسير. الغيبة للنعمان، ص ٢٠٠، ح ١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٩٤، ح ١٧٠٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢، ذيل ح ٢.

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ غَمْرٍ وَبْنِ حَزْرَيْثٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَهُوَ فِي مَنْزِلِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ - فَقُلْتُ لَهُ^١:
جَعَلْتَ فِذَاكَ^٢، مَا حَوَّلَكَ إِلَى هَذَا الْمَنْزِلِ؟ قَالَ^٣: «طَلَبْتُ التَّزَهُّةَ»^٤ فَقُلْتُ: جَعَلْتَ فِذَاكَ،
أَلَا أَقْصُ عَلَيْكَ دِينِي؟ فَقَالَ: «بَلَى».

قُلْتُ: أَدِينُ اللَّهِ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ^٥، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ^٦، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ،
وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَحُجِّ الْبَيْتِ، وَالْوَلَايَةِ لِعَلِيِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ
رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَالْوَلَايَةِ لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَالْوَلَايَةِ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَالْوَلَايَةِ
لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَلَكَ مِنْ بَعْدِهِ^٧ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ^٨ - أَجْمَعِينَ - وَأَنْتُمْ أُمَّتِي، عَلَيْهِ
أَخْيَا وَعَلَيْهِ أُمُوتُ، وَأَدِينُ اللَّهَ بِهِ.

١. في «ب» والمحاسن: - «له». ٢. في الرسائل، ح ١٥٢٦١: - «له: جعلت فذاك».

٣. في «ص»، بر، بس، بف، والوافي والمحاسن: «فقال».

٤. التَّزَهُّةُ: اسم من التنزه، بمعنى التباعد، والمراد - على ما قاله العلامة المازندراني - هو البعد عن الخلق، أو
المراد بها بُعْدُ الخاطر عن الهم والحزن؛ لكون مكانه نزهاً فيه سعة وماء وكلا وخضر. أو اسم من التنزه،
بمعنى الخروج إلى البساتين والخضر والرياح، وقال ابن السكيت: هو مما يضعه الناس في غير موضعه،
وقال الفيروز آبادي: هو غلط قبيح، وقال أبو عبيدة: «ذهب أهل العلم في قول الناس: خرجوا يتنزّهون إلى
البساتين، أنه غلط، وهو عندي ليس بغلط؛ لأن البساتين في كل بلد إنما تكون خارج البلد، فإذا أراد أحد أن
يأتيها فقد أراد البعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا حتى استعملت التزهة في الخضر والجنان».

وقال العلامة المجلسي: «وأقول: كفى باستعماله في هذا المعنى ظاهراً، شاهداً على صحته، بل فصاحته ... مع
آتهم عليهم السلام قد كانوا يتكلمون بعرف المخاطبين ومصطلحاتهم تقريباً إلى أفهامهم». راجع: الصلاح، ج ٦،
ص ٢٢٥٣؛ المصباح المنير، ص ٦٠١ (نزه)؛ شرح المازندراني، ج ٨، ص ٦٩؛ مرآة المعقول، ج ٧، ص ١١٨.

٥. في الرسائل، ح ٤: «رسول الله» بدل «عبده ورسوله».

٦. في الرسائل، ح ٤: - «وأن الساعة - إلى - القبور».

٨. في «ب»، ص، ف: «عليكم».

٧. في «بف»: «بعده».

فَقَالَ: يَا عَمْرُو، هَذَا^١ وَاللَّهِ دِينُ اللَّهِ وَدِينُ آبَائِي الَّذِي أُدِينُ اللَّهَ بِهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، فَاتَّقِ اللَّهَ، وَكَفَّ لِسَانَكَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي هَدَيْتُ نَفْسِي، بَلِ اللَّهُ هَذَاكَ، فَأَذْ شُكْرَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ عَلَيْكَ، وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ إِذَا أَقْبَلَ طَعْنٌ فِي غَنِيهِ^٢؛ وَإِذَا أَذْبَرَ طَعْنٌ فِي قَفَاهُ^٣، وَلَا تَحْمِلِ النَّاسَ عَلَى كَاهِلِكَ^٤؛ فَإِنَّكَ أَوْشَكَ -إِنْ هُ حَمَلْتَ النَّاسَ عَلَى كَاهِلِكَ- أَنْ يُصَدَّعُوا^٥ شَعْبَ كَاهِلِكَ^٦.

١٥٠٤ / ١٥٠. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^١: «لَا أُخْبِرُكَ بِالْإِسْلَامِ^٢؛ أَضْلِيهِ^٣ وَفَرَعِيهِ، وَذِرْوَةَ سَنَامِيهِ؟» ٢٤/٢
قُلْتُ^٤: «بَلَى جَعِلْتُ فِذَاكَ، قَالَ^٥: «أَمَّا أَضْلُهُ فَالصَّلَاةُ، وَفَرَعُهُ الرَّكَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِيهِ

١. في «بر، ف»: «هذه».

٢. في «بر»: «عني».

٣. في شرح المازندراني: «هذا في الحقيقة أمر بحسن المعاشرة مع الخلق وبالتقية في موضعها، أي كن بحسن صفاتك ممن يمدحه الناس في حضوره وغيبته، ولا تكن بشاررة ذاتك وقبح صفاتك ممن يذمونه فيها. وفيه دلالة على وجوب التجنب عن المطاعن بقدر الإمكان».

٤. في مرآة العقول: «أي لا تسلط الناس على نفسك بترك التقية، أو لا تحملهم على نفسك بكثرة المداينة والمدارة معهم بحيث تنصّر بذلك». و«الكاهل»: مقدم أعلى الظهر ما يلي العنق، وهو الثلث الأعلى، وفيه ست فقرات. راجع: المصباح المنير، ص ٥٤٣ (كهل).

٥. في «ص، ف»: «إذا».

٦. «الضُّع»: الشَّقُّ. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤١ (صدع).

٧. «الشَّعْب» بالتحريك: يُعَدُّ ما بين المتكئين. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٨٤ (شعب).

٨. المحاسن، ص ٦٢٢، كتاب المرافق، ح ٦٨، إلى قوله: «طلب النزهة»: رجال الكشي، ص ٤١٨، ح ٧٩٢، وفيهما بسند آخر عن صفوان بن يحيى «الوافي»، ج ٤، ص ٩٥، ح ١٧٠٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٥، ح ٤، من قوله: «وَأَلْأَفْصَ عَلَيْكَ دِينِي» إلى قوله: «وَالْوَلَايَةُ لِمُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ»؛ وفيه، ج ٥، ص ٣٣٩، ذيل ح ٦٧٣٣؛ وج ١١، ص ٤٦٠، ح ١٥٢٦١، إلى قوله: «طلب النزهة»: البحار، ج ٦٩، ص ٦٩، ذيل ح ٧.

٩. في المحاسن: «+ وقال».

١٠. في «ج، ز، ص» والمحاسن: «بأصل الإسلام».

١١. في «ج»: «- أصله».

١٢. في المحاسن: «قال: قلت».

١٣. في «ص»: «فقال».

الْجِهَادُ^١.

ثُمَّ^٢ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ بِأَبْوَابِ الْخَيْرِ» قُلْتُ: نَعَمْ جُعِلَتْ فِدَاكَ^٣، قَالَ: «الصَّوْمُ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ»^٤، وَالصَّدَقَةُ تَذْهَبُ بِالْخَطِيئَةِ، وَقِيَامُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ بِذِكْرِ اللَّهِ. ثُمَّ قَرَأَ: «تَتَجَانَفُ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ»^{٥، ٦}.

١٤ - بَابُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُخَفِّنُ فِيهِ الدَّمَ^٨ وَأَنَّ التَّوَابَ عَلَى الْإِيمَانِ

١٥٠٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنِ الْقَاسِمِ^٩ الصَّيْرِفِيِّ شَرِيكَ الْمَفْضَلِ، قَالَ:

١. في الوافي: «إِنَّمَا صَارَتِ الصَّلَاةُ أَصْلَ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ بِدُونِهَا لَا يَثْبِتُ عَلَى سَاقٍ؛ وَإِنَّمَا صَارَتِ الزَّكَاةُ فِرْعَ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّهَُا بِدُونِهِ لَا تَصْلَحُ وَلا تَقْبَلُ؛ وَإِنَّمَا صَارَ الْجِهَادُ ذُرْوَةً سَنَامِهِ، لِأَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ بَرٍّ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ». وفي المرأة: «ذُرْوَةٌ سَنَامِهِ، الْإِضَافَةُ بَيِّنَاتٌ أَوْ لَامِيَةٌ؛ إِذْ لِلْسَّامِ الَّذِي هُوَ ذُرْوَةُ الْبَعِيرِ ذُرْوَةٌ أَيْضًا هِيَ أَرْفَعُ أَجْزَائِهِ». وفي الزهد: «وَأَمَّا ذُرْوَتُهُ وَسَنَامُهُ فَالْجِهَادُ» بدل «وَذُرْوَةٌ سَنَامِهِ الْجِهَادُ».

٢. في المحاسن والزهد: - «ثُمَّ».

٤. في «ج، ز، ص، بس، بف» والوافي والمحاسن: - «مِنَ النَّارِ».

٥. في «ج، ف، بف» والبحار: «يَذْكُرُ».

٦. السجدة (٣٢): ١٦.

٧. المحاسن، ص ٢٨٩، كتاب مصابيح الظلم، ص ٤٣٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ: الزَّهْدُ، ص ٧٣، ح ٢٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، إِلَى قَوْلِهِ: «وَذُرْوَةٌ سَنَامِهِ الْجِهَادُ»؛ الشَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٩٥٨، بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ مَسْكَانٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وفي المحاسن، ص ٢٨٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٣٤؛ والكافي، كتاب الصيام، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ وَالصَّائِمِ، ح ٦٢٥٤؛ وَفَضَائِلُ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ، ص ١٢٢، ح ١٢٦؛ وَالشَّهْذِيبُ، ج ٤، ص ١٥١، ح ٤١٩، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. النُّعْمَانِيُّ، ج ٢، ص ٧٥، ح ١٧٧٥، مَرْسَلًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَفِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ إِلَى قَوْلِهِ: «الصَّوْمُ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ». وَفِي كُلِّ الْمَوَاقِفِ (إِلَّا الْمَحَاسِنَ، ح ٤٣٥ وَالزَّهْدَ) مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَافِي، ج ٤، ص ٩٦، ح ١٧٠٦؛ الْوَاقِعِيُّ، ج ١، ص ١٤، ح ٣، إِلَى قَوْلِهِ: «قَالَ: الصَّوْمُ جَنَّةٌ»؛ الْبَحَارُ، ج ٦٨، ص ٣٣٠، ح ٦؛ وَفِيهِ، ج ٨٧، ص ١٢٤، مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ بِأَبْوَابِ الْخَيْرِ».

٨. هَكَذَا فِي «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس» وَمَرَأَةُ الْعُقُولِ. وَفِي «بف» وَالْمَطْبُوعُ: «وَتَوَدُّهُ بِهَ الْأَمَانَةِ».

٩. فِي «ج» + «بَنَ». وَالْقَاسِمُ هَذَا، هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّيْرِفِيِّ شَرِيكَ الْمَفْضَلِ بْنِ عَمْرِو. رَاجِعْ: رِجَالُ

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْإِسْلَامُ يَحْقَنُ بِهِ الدَّمَ، وَتَوَدَّى بِهِ الْأَمَانَةُ^٢، وَتُسْتَحْلَ^٣ بِهِ الْفُرُوجُ^٤، وَالثَّوَابُ عَلَى الْإِيمَانِ^٥».

١٥٠٦ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «الْإِيمَانُ إِفْرَازٌ وَعَمَلٌ، وَالْإِسْلَامُ إِفْرَازٌ بِلَا عَمَلٍ^٦».

١٥٠٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ جَعْبِلِ بْنِ دَرَّاجٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَالْتِ الْأَغْرَابُ آمَنًا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ^٧» فَقَالَ لِي^٨: «أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِيمَانَ غَيْرُ الْإِسْلَامِ؟^٩».

١. في «ف، بس» والمحاسن: «ويؤدى».

٢. في الوافي: «إن قيل: أداء أمانة الكافر أيضاً واجب، فلم خصّ بالمسلم؟ قلنا: إنما يجب أداء أمانة الكافر إذا صار في حكم المسلم بالذمة». وفي شرح المازندراني، ج ٨، ص ٧١: «وكان المراد أن أداءها إلى أهل الإسلام أوكد، أو أنه مما يحكم به أهل الإسلام، ولأفظاهر الآية والروايات الكثيرة أن أداء أمانة الكافر وإن كان حريئاً واجب أيضاً. واحتمال إرادة أنه يحفظ به ماله كما يحقن به دمه، أو يحفظ به أمانه للحربيّ أظهر». وراجع: مرآة العقول، ج ٧، ص ١٢٤.

٣. في «ب، ز، ص، ض، ف، بر، بس» والوافي والمحاسن: «ويستحل».

٤. في المحاسن: «الفرج».

٥. المحاسن، ص ٢٨٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٣، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن القاسم الصيرفي، عن شريك المفضل الوافي، ج ٤، ص ٨٤، ح ١٦٩٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٥٦، ح ٢٦٣٣٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٣، ذيل ح ٣.

٦. تحف العقول، ص ٢٩٧، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٧٠، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتتمام الرواية في الأخير: «الإيمان إقرار وعمل وتبّة والإسلام إقرار وعمل». الوافي، ج ٤، ص ٧٩، ح ١٦٨٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٥، ح ٤.

٧. المحجرات (٤٩): ١٤.

٨. في البحار: -«ولي».

٩. راجع: الخصال، ص ٤١١، باب الثمانية، ح ١٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٨١، ح ١٠. الوافي، ج ٤، ص ٨٥، ح ١٦٩٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٦، ح ٥.

١٥٠٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ شُعْبَانَ بْنِ

السُّنْطِ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ^١: «مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ التَّقْيَا فِي الطَّرِيقِ^٢ وَ قَدْ أَرَفَ^٣ مِنَ الرَّجُلِ الرَّحِيلُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَأَنَّهُ قَدْ أَرَفَ مِنْكَ رَجِيلًا؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ^٤: «فَالْقَنِي فِي الْبَيْتِ، فَلَقِيَنِي، فَسَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ^٥: «مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟

فَقَالَ: «الْإِسْلَامُ هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ، شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^٦، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^٧، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، وَحُجَّ الْبَيْتِ، وَصِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهَذَا الْإِسْلَامُ».

٢٥/٢ وَ قَالَ^٨: «الْإِيمَانُ مَعْرِفَةُ هَذَا الْأَمْرِ مَعَ هَذَا، فَإِنْ أَقْرَبَهَا وَلَمْ يَعْرِفْ هَذَا الْأَمْرَ، كَانَ مُسْلِمًا وَكَانَ ضَالًّا^٩».

١٥٠٩ / ٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُتَعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ

١ . في «ص»: «الإيمان والإسلام».

٢ . في «ز»: «و» بدل «ما».

٣ . في «بر»: «-».

٤ . «أرف»: دنا وقرب. النهاية، ج ١، ص ٤٥ (أرف).

٥ . في «ب، بر، بف، والوافي»: «قال».

٦ . في «بس»: «الإيمان والإسلام».

٧ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «+ وحده لا شريك له».

٨ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ».

٩ . في «د»: «+» «ألا».

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٨٣، ح ١٦٨٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٦، ح ٦.

قُولُوا أَسْلَمْنَا^١ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ آمَنُوا فَقَدْ كَذَبَ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ لَمْ يُسْلِمُوا فَقَدْ كَذَبَ^٢.

١٥١٠ / ٦. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ^٤، عَنْ قَاسِمِ شَرِيكِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْإِسْلَامُ يُخَفِّنُ بِهِ الدَّمَ، وَتَوَدَّى^٥ بِهِ الْأَمَانَةُ، وَتُسْتَحَلُّ^٦ بِهِ الْفُرُوجُ^٧، وَالثَّوَابُ عَلَى الْإِيمَانِ^٨».

١. «الزعم»: يطلق على الظن، وعلى الاعتقاد، ومنه قوله تعالى: «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْفَرُوا» [التغابن (٦٤)].
[٧]. راجع: المصباح المنير، ص ٢٥٣ (زعم).

٢. الوافي، ج ٤، ص ٨٤، ح ١٦٩١؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٧، ح ٧.

٣. أحمد بن محمد الراوي عن الحسين بن سعيد، مشترك بين أحمد بن محمد بن خالد وأحمد بن محمد بن عيسى، بل في أسناد الكافي متعين في ابن عيسى، كما يعلم من ملاحظة الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤١٦-٤٩٦.

و على أي تقدير أحمد بن محمد هذا ليس من مشايخ الكليني، فعليه في السند تعليق. والظاهر أنه معلق على الحديث الرابع، لا على الطريق الثاني من الحديث الخامس؛ فإن أحمد بن محمد في ذلك السند مشترك بين ابن عيسى وابن خالد، وفي الحديث الرابع منصرف بل متعين في أحمد بن محمد بن عيسى.

٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «حكم بن أعين». وهو سهو؛ فإنه لم يعهد في روايته من يعرف بهذا العنوان. والمذكور في مصادرنا الرجالية هو الحكم بن أيمن. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٠، الرقم ٢٤٦؛ رجال البرقي، ص ٣٨؛ رجال الطوسي، ص ١٨٥، الرقم ٢٢٥٠. ثم إنه ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٣٥٢، ح ١٢٢٥، رواية صفوان - وهو ابن يحيى - عن الحكم بن أعين، لكن المذكور في بعض نسخه المعتبرة هو «الحكم بن أيمن». كما أن ما ورد في البحار، ج ٢٧، ص ٥٦، ح ١٢، نقلاً من المحاسن من حكم بن أعين، قد ورد في المحاسن، ص ١٦٥، ح ١٢٠، حكم بن أيمن على الصواب.

٥. في «ف»: «ويؤذى».

٦. في «ب»: «ز»، «ص»، «ض»، «بر»، «بف»، «الوافي»؛ ويستحل.

٧. في «ب»: «ص»، «بف»: «الفرج».

٨. راجع: ح ١ من هذا الباب - الوافي، ج ٤، ص ٨٤، ح ١٦٩٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٥٥٦، ذيل ح ٢٦٣٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٣، ذيل ح ٣.

١٥- بَابُ أَنَّ الْإِيمَانَ يَشْرَكَ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لَا يَشْرَكَ الْإِيمَانَ

١٥١١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ أَهُمَا مُخْتَلِفَانِ؟

فَقَالَ^١: «إِنَّ الْإِيمَانَ يُشَارِكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لَا يُشَارِكُ الْإِيمَانَ».

فَقُلْتُ: فَصِفْهُمَا^٢ لِي.

فَقَالَ: «الْإِسْلَامُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالتَّصْدِيقُ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، بِهِ حُقِنَتْ

الدِّمَاءُ، وَعَلَيْهِ جَرَبُ الْمَنَائِكِ وَالْمَوَارِيثِ، وَعَلَى طَاهِرِهِ جَمَاعَةُ النَّاسِ، وَ^٣ الْإِيمَانُ

الْهُدَى وَمَا يَنْبُتُ^٤ فِي الْقُلُوبِ مِنْ صِفَةِ الْإِسْلَامِ وَمَا ظَهَرَ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ^٥، وَالْإِيمَانُ أَرْفَعُ

مِنَ الْإِسْلَامِ بِدَرَجَةٍ؛ إِنَّ^٦ الْإِيمَانَ يُشَارِكُ الْإِسْلَامَ فِي الظَّاهِرِ، وَالْإِسْلَامَ لَا يُشَارِكُ

الْإِيمَانَ فِي الْبَاطِنِ، وَإِنْ اجْتَمَعَا فِي الْقَوْلِ وَالصِّفَةِ^٧.

١٥١٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ

مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْإِيمَانُ يُشَارِكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لَا يُشَارِكُ

الْإِيمَانَ»^٨.

٢. في «ب»: «صفهما». وفي «ص»: «فقصهما».

٤. في «ض»: «أثبت».

١. في «ز، بس، بف»: «قال».

٣. في حاشية «ج»: «وأن».

٥. في «ص، ض، ف، بس» ومرة العقول: «-به».

٦. في «ض» ومرة العقول: «-إن».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٧٧، ح ١٦٧٦؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٨، ح ٨.

٨. الوافي، ج ٤، ص ٧٩، ح ١٦٧٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٩، ح ٩.

١٥١٣ / ٣. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ ٢٦/٢
يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْإِيمَانَ يُشَارِكُ الْإِسْلَامَ، وَلَا يُشَارِكُهُ
الْإِسْلَامُ»؛ إِنَّ الْإِيمَانَ مَا وَقَرَّ فِي الْقُلُوبِ، وَالْإِسْلَامُ مَا عَلَيْهِ الْمَنَاحِيخُ وَالْمَوَارِيثُ وَخَفْنُ
الدِّمَاءِ، وَالْإِيمَانُ يُشْرِكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامُ لَا يُشْرِكُ الْإِيمَانَ».^١

١٥١٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،
عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الْإِيمَانُ أَوْ الْإِسْلَامُ؟ فَإِنَّ مَنْ قَبَّلَنَا
يَقُولُونَ: إِنَّ «الْإِسْلَامَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِيمَانِ».^٢

فَقَالَ: «الْإِيمَانُ أَزْغَعَ مِنَ الْإِسْلَامِ».^٣ قُلْتُ: فَأَوْجِدُنِي ذَلِكَ، قَالَ: «مَا» تَقُولُ فِيمَنْ
أَخَذْتُ فِي الْمَسْجِدِ الْخَرَامِ مُتَعَمِّدًا؟ قَالَ: قُلْتُ: يُضْرَبُ ضَرْبًا شَدِيدًا، قَالَ: «أَصَبْتُ».^٤

١. في «ز»:- «إِنَّ».

٢. في «ز» وحاشية «ج»:- «ولا يشركه».

٣. في «ج، ز، بر»:- «وقر» بالتشديد. ووقر في صدره، أي سكن فيه وثبت. النهاية، ج ٥، ص ٢١٣ (وقر).

٤. في «ب، ج» والوافي: «يشارك».

٥. في «ب، ج» والوافي: «لا يشارك».

٦. المحاسن، ص ٢٨٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «الإيمان ما وقر

في القلوب» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٧٩، ح ١٦٧٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٤٩، ح ١٠.

٧. في المحاسن: «أَيُّ شَيْءٍ». وفي الوسائل، ح ٣٤٩٨٧: «أَيُّهَا».

٨. في البحار والمحاسن: «أُم».

٩. في الوسائل، ح ١٧٧٧٢: «الْإِسْلَامُ أَوْ الْإِيمَانُ».

١٠. في «ز» والمحاسن:- «إِنَّ».

١١. في المحاسن:- «من الإيمان».

١٢. في الوسائل، ح ١٧٧٧٢ و ٣٤٩٨٧:- «أَرَفَعَ مِنَ الْإِسْلَامِ».

١٣. في «ب»:- «فَمَا».

١٤. في المحاسن:- «قال: ما تقول فيمن أحدث -إلى- قال: أصبت».

قَالَ^١: «فَمَا^٢ تَقُولُ فِيمَنْ أَخَذْتَ فِي الْكُفْبَةِ مُتَعَمِّدًا؟ قُلْتُ: يَقْتُلُ، قَالَ: «أَصَبْتَ، أَلَا^٣ تَرَى أَنَّ الْكُفْبَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَأَنَّ^٤ الْكُفْبَةَ تَشْرِكُ^٥ الْمَسْجِدَ، وَالْمَسْجِدَ لَا يَشْرِكُ^٦ الْكُفْبَةَ؟ وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ يَشْرِكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لَا يَشْرِكُ الْإِيمَانُ^٧».

٥ / ١٥١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٨، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ مَا اسْتَقَرَّ فِي الْقَلْبِ، وَأَفْضَى بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَصَدَقَهُ الْعَمَلُ بِالطَّاعَةِ لِلَّهِ وَالتَّسْلِيمِ لِأَمْرِهِ^٩؛ وَالْإِسْلَامُ مَا ظَهَرَ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ النَّاسِ مِنَ الْفِرْقِ كُلِّهَا، وَبِهِ حَقِنَتِ الدَّمَاءُ، وَعَلَيْهِ جَرَّتِ الْمَوَارِيثُ، وَجَارَ النَّكَاحُ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ، فَخَرَجُوا بِذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ، وَأُضِيقُوا إِلَى الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامُ لَا يَشْرِكُ الْإِيمَانُ^{١٠}، وَالْإِيمَانُ يَشْرِكُ الْإِسْلَامَ، وَهُمَا فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ يَجْتَمِعَانِ^{١١}، كَمَا صَارَتِ الْكُفْبَةُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَسْجِدُ لَيْسَ فِي الْكُفْبَةِ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ يَشْرِكُ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامَ لَا يَشْرِكُ

١ . في «ض، بر، بس، بف» والوسائل، ح ١٧٧٧٢ و ٣٤٩٨٧ والبحار: - «قال».

٢ . في المحاسن: «ما».

٣ . في «ج»: + «الحرام».

٤ . في «بر»: - «أَنَّ».

٥ . في «ض، بر، بس، بف»: «يشرك».

٦ . في «ض، بر، بس، بف»: «يشرك».

٧ . المحاسن، ص ٢٨٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٥، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي

الصباح الكنتاني. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٦٩، ح ١٦٤٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب، من قوله: «ما تقول

فيما أحدث في المسجد الحرام» إلى قوله: «فيمن أحدث في الكعبة متعمداً؟ قلت: يقتل» مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٤، ص ٨١، ح ١٦٨٦؛ والوسائل، ج ١٣، ص ٢٩٠، ح ١٧٧٧٢؛ وج ٢٨، ص ٣٨، ح ٣٤٩٨٧، وفيهما

إلى قوله: «ألا ترى أنَّ الكعبة أفضل من المسجد»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٥٠، ح ١١.

٩ . في الوافي: «لأمر الله».

١٠ . في «ف»: «مجتمعان».

الْإِيمَانُ؛ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ»^١ فَقَوْلُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- أَصْدَقُ الْقَوْلِ.

قُلْتُ^٢: فَهَلْ لِلْمُؤْمِنِ فَضْلٌ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْأَحْكَامِ وَالْحُدُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؟

فَقَالَ: «لَا، هُمَا يَجْرِيَانِ^٣ فِي ذَلِكَ مَجْرًى وَاحِدٌ^٤، وَلَكِنْ لِلْمُؤْمِنِ فَضْلٌ^٥ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي أَعْمَالِهِمَا وَمَا يَتَقَرَّبَانِ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

٢٧/٢

قُلْتُ: أَلَيْسَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا»^٦ وَزَعَمَتْ أَنَّهُمْ مُجْتَمِعُونَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ^٧ مَعَ الْمُؤْمِنِ؟

قَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ^٨ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فِيضَاعِفُهُ^٩ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً»^{١٠}؟ فَالْمُؤْمِنُونَ هُمُ الَّذِينَ يُضَاعَفُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُمْ^{١١} حَسَنَاتِهِمْ: لِكُلِّ حَسَنَةٍ سَبْعِينَ^{١٢} ضِعْفًا، فَهَذَا^{١٣} فَضْلُ الْمُؤْمِنِ، وَيَزِيدُهُ^{١٤} اللَّهُ فِي حَسَنَاتِهِ عَلَى قَدْرِ صِحَّةِ إِيْمَانِهِ أَضْعَافًا كَثِيرَةً، وَيَفْعَلُ اللَّهُ بِالْمُؤْمِنِينَ مَا يَشَاءُ مِنَ الْخَيْرِ^{١٥}».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ أَلَيْسَ^{١٦} هُوَ دَاخِلًا فِي الْإِيمَانِ؟

١ . الحجرات (٤٩): ١٤ .

٢ . في «ج»: «فقلت».

٣ . في «ز»: «أو».

٤ . في «ض»: «مجريان».

٥ . في «ج، د، ز، ض، والوافي»: «واحد».

٦ . في «ف»: «ولكن المؤمن فُضِّل».

٧ . الأنعام (٦): ١٦٠ .

٨ . في حاشية «ج»: «+» «والجهاد».

٩ . في «ز، ض، بس»: «-» «قد».

١٠ . هكذا في القرآن وجميع النسخ. وفي المطبوع: «يضاعفه».

١١ . البقرة (٢): ٢٤٥ .

١٢ . في «ز»: «-» «لهم».

١٣ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «سبعون».

١٤ . في «بر»: «وهذا».

١٥ . في مرآة العقول والبحار: «ويزيد».

١٦ . في «ب»: «الخيرات».

١٧ . في «ب»: «ليس» بدون الهمزة.

فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ^١ قَدْ أَضِيفَ إِلَى الْإِيمَانِ، وَخَرَجَ^٢ مِنَ الْكُفْرِ وَسَأُضْرِبَ لَكَ مَثَلًا تَعْقِلُ بِهِ فَضْلَ الْإِيمَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ^٣: أَرَأَيْتَ لَوْ أَبْصَرْتُ^٤ رَجُلًا فِي الْمَسْجِدِ، أَكُنْتُ^٥ تَشْهَدُ أَنَّكَ رَأَيْتَهُ فِي الْكُفْبَةِ؟^٦ قُلْتُ: لَا يَجُوزُ لِي ذَلِكَ.

قَالَ: «فَلَوْ أَبْصَرْتُ^٦ رَجُلًا فِي الْكُفْبَةِ، أَكُنْتُ شَاهِدًا^٧ أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ^٨ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ؟^٩ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَوَيْلٌ لِي مِنْ ذَلِكَ^{١٠}؟» قُلْتُ: إِنَّهُ^{١١} لَا يَصِلُ إِلَى^{١٢} دُخُولِ الْكُفْبَةِ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ^{١٣}: «قَدْ^{١٤} أَصْبَتْ وَأَخْسَنْتَ، ثُمَّ قَالَ: «كَذَلِكَ الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ»^{١٥}.

١٦ - بَابُ آخِرِ مَنْهُ وَفِيهِ أَنَّ الْإِسْلَامَ قَبْلَ الْإِيمَانِ

١٥١٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ غُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَعِيرِ، قَالَ:

كَتَبْتُ مَعَ^{١٥} عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الْإِيمَانِ: مَا هُوَ؟

١. في «ب، ف»: «ولكن».
٢. في «ض، ف، بف» والبحار: «به».
٣. في «ف»: «المؤمن على المسلم».
٤. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «لو بصرت».
٥. في «ز»: «لكنت».
٦. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «فلو بصرت».
٧. في «ف»: «تشهد».
٨. في حاشية «بف»: «في».
٩. في «ب، د، ص، ض، والوافي»: «و».
١٠. في حاشية «بف»: «لأنه». وفي البحار: «إنه».
١١. في «ج»: «إلى».
١٢. في «ج» والبحار: «قال».
١٣. في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «قد».
١٤. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٤٦، ح ٤٧٩، عن حمزان عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «قلت: فهل للمؤمن فضل على المسلم» إلى قوله: «وفعل الله بالمؤمنين ما يشاء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٧٧، ح ١٦٧٧، والبحار، ج ٦٨، ص ٢٥٠، ح ١٢.
١٥. في التوحيد: «على يدي» بدل «مع».

فَكَتَبَ إِلَيَّ مَعَ^١ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أُغَيْنَ: «سَأَلْتُ -رَجَعَكَ اللَّهُ- عَنِ الْإِيمَانِ؛
 وَ^٢الْإِيمَانُ هُوَ الْإِفْرَازُ بِاللِّسَانِ، وَعَقْدُ فِي الْقَلْبِ^٣، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَالْإِيمَانُ^٤ بِنُفْضِهِ مِنْ
 بَغْضٍ، وَهُوَ دَارٌ، وَكَذَلِكَ الْإِسْلَامُ دَارٌ، وَالْكَفَرُ دَارٌ، فَقَدْ يَكُونُ الْعَبْدُ مُسْلِمًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ
 مُؤْمِنًا، وَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَكُونَ مُسْلِمًا، فَالْإِسْلَامُ^٥ قَبْلَ الْإِيمَانِ وَهُوَ يُشَارِكُ
 الْإِيمَانُ^٦، فَإِذَا أَتَى الْعَبْدُ كَبِيرَةً^٧ مِنْ كِبَائِرِ^٨ الْمَعَاصِي، أَوْ صَغِيرَةً^٩ مِنْ صَغَائِرِ^{١٠} الْمَعَاصِي
 الَّتِي نَهَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْهَا، كَانَ خَارِجًا مِنَ الْإِيمَانِ، سَاقِطًا^{١١} عَنْهُ اسْمُ الْإِيمَانِ،
 وَثَابِتًا عَلَيْهِ اسْمُ الْإِسْلَامِ^{١٢}، فَإِنْ تَابَ وَاسْتَغْفَرَ، عَادَ إِلَى دَارِ^{١٣} الْإِيمَانِ، وَلَا يُخْرِجُهُ إِلَى^{١٤}
 الْكُفْرِ إِلَّا الْجُحُودُ وَالْإِسْتِحْلَالُ بِأَنْ^{١٥} يَقُولَ لِلْحَلَالِ: هَذَا حَرَامٌ، وَ^{١٦}لِلْحَرَامِ: هَذَا حَلَالٌ، ٢٨/٢
 وَدَانَ بِذَلِكَ، فَعِنْدَهَا يَكُونُ خَارِجًا مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، دَاخِلًا^{١٧} فِي الْكُفْرِ، وَكَانَ
 بِمَنْزِلَةِ مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ ثُمَّ دَخَلَ الْكُعْبَةَ، وَأَخَذَتْ فِي الْكُعْبَةِ حَدَثًا، فَأُخْرِجَ عَنِ الْكُعْبَةِ

١ . في التوحيد: «على يدي» بدل «إلي مع».

٢ . في «بر»: -«و».

٣ . في التوحيد: «بالقلب».

٤ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «والإسلام».

٥ . في الوافي: «وهو يشارك الإيمان، معناه أنه كلما يتحقق الإيمان فهو يشاركه في التحقق. وأما ما مضى في الأخبار أنه لا يشارك الإيمان، فمعناه أنه ليس كلما تحقق تحقق الإيمان؛ فلا منافاة. ويحتمل أن يكون قد سقط من الكلام شيء وكان هكذا: وهو يشارك الإسلام والإسلام لا يشارك الإيمان. فيكون على وتيرة ما سبق». وفي المرأة: «الظاهر هنا المشاركة في الأحكام الظاهرة، وفيما سبق نفي المشاركة في جميع الأحكام».

٦ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣ والتوحيد: «كبيرة».

٧ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

٨ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «كبيرة».

٩ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

١٠ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

١١ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

١٢ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

١٣ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

١٤ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

١٥ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

١٦ . في الوسائل، ح ٣٤٩٥٣: «بصغيرة».

وَعَنِ الْحَرَمِ، فَضَرِبَتْ عُتْقَهُ، وَصَارَ إِلَى النَّارِ.^١

١٥١٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ: قُلْتُ لَهُ: أَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ^٢؟
قَالَ: «فَأَضْرِبْ لَكَ مَثَلَهُ»^٣، قَالَ: قُلْتُ: أَوْرِدْ^٤ ذَلِكَ، قَالَ: «مَثَلُ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ^٥
مَثَلُ الْكُفْبَةِ الْحَرَامِ^٦ مِنَ الْحَرَمِ^٧، قَدْ يَكُونُ^٨ فِي الْحَرَمِ وَلَا يَكُونُ فِي الْكُفْبَةِ، وَلَا يَكُونُ
فِي الْكُفْبَةِ حَتَّى يَكُونَ فِي الْحَرَمِ، وَقَدْ يَكُونُ مُسْلِمًا وَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا، وَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا
حَتَّى يَكُونَ مُسْلِمًا».

قَالَ: قُلْتُ: فَيُخْرِجُ^٩ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَيُصَيِّرُهُ^{١٠} إِلَى مَاذَا؟
قَالَ: «إِلَى الْإِسْلَامِ أَوْ^{١١} الْكُفْرِ». وَقَالَ: «لَوْ^{١٢} أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْكُفْبَةَ، فَأَقْلَتَ مِنْهُ^{١٣} بَوْلُهُ^{١٤}،

١. التوحيد، ص ٢٢٩، ح ٧، بسنده عن العباس بن معروف، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٨٢، ح ١٦٨٧؛
الوسائل، ج ١، ص ٣٧، ذيل ح ٥٧، من قوله: «فالإسلام قبل الإيمان»؛ وفيه، ج ٢٨، ص ٣٥٤، ح ٣٤٩٥٣،
وفيها إلى قوله: «خارجاً من الإسلام والإيمان داخلاً في الكفر»؛ وفيه، ص ٣٦٩، ح ٣٤٩٨٩، من قوله: «وكان
بمثلة من دخل الحرم ثم دخل الكعبة»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٥٦، ح ١٥.

٢. في «ف»: «الإيمان والإسلام».

٣. في «ب، د، ز»: «وحاشية ج، ف»: «مثلاً».

٤. في «بس»: «قد أورد».

٥. في الوسائل والمعاني: «من الإسلام» بدل «والإسلام».

٦. في الوسائل: «- الحرام».

٧. في «ب»: «- الحرام من الحرم».

٨. في «ب»: «قد تكون» وكذا فيما بعد. وفي المعاني: «+ الرجل».

٩. في المعاني: «فيخرجه».

١٠. في «ج، بس»: «فصير» وفي حاشية «د»: «فمصيروه».

١١. في «بس»: «+ إلى».

١٢. في الوسائل: «ولو».

١٣. في «ف»: «فيه».

١٤. «فأقلَّت مِنْهُ بَوْلُهُ»، أي خرج فجأة من الإفلات، وهو التخلص من الشيء فجأة من غير تمكث. راجع:

النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٦٦ (فلت).

أُخْرِجَ^١ مِنَ الْكَعْبَةِ وَلَمْ يُخْرَجْ مِنَ الْخَرَمِ، فَغَسَلَ^٢ ثَوْبَهُ وَتَطَهَّرَ، ثُمَّ لَمْ يُعْنَعْ^٣ أَنْ يَدْخُلَ الْكَعْبَةَ؛ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْكَعْبَةَ^٤، فَبَالَ فِيهَا^٥ مُعَايِدًا، أُخْرِجَ مِنَ الْكَعْبَةِ وَمِنَ الْخَرَمِ، وَضُرِبَتْ عُنُقُهُ^٦.

١٧ - بَابُ^٧

١٥١٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٩، عَنْ أَدَمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مِيمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠}، قَالَ: «إِنَّ أَنْاسًا^{١١} تَكَلَّمُوا فِي هَذَا^{١٢} الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ^{١٣}، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رِيعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ

١. في «ج»: «فخرج». وفي «ص، ف، بس، بف» والوسائل: «خرج».

٢. في «ب، ج، ز»: «غسل» بدون الفاء. وفي «بر»: «فيغسل».

٣. في «ص»: «فلم يمنع».

٤. في «ف»: «ولم يخرج» - إلى - الكعبة.

٥. في «ف»: «- وفيها».

٦. معاني الأخبار، ص ١٨٦، ح ١، بسنده عن عثمان بن عيسى. الفقيه، ج ٢، ص ٢٥١، ح ٢٣٢٦، مرسلًا عن الصادق^{عليه السلام}، من قوله: «ولو أن رجلاً دخل الكعبة فبال». الوافي، ج ٤، ص ٨٣، ح ١٦٨٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩١، ح ١٧٧٣، وفيه: «سألته عن الإيمان والإسلام؟ قال: قال: مثل الإيمان من الإسلام مثل الكعبة من الحرم...».

٧. في مرآة العقول، ج ٧، ص ١٦٤: «إنما لم يعنون الباب لأنه قريب من البابين السابقين في أنه مشتمل على معاني الإسلام والإيمان، لكن لما كان فيه زيادة تفصيل وتوضيح وفوائد كبيرة جعله باباً آخر».

٨. في «ص»: «علي بن إبراهيم».

٩. في «ز، بر»: «أصحابنا».

١٠. في «بس»: «قال».

١١. في «ج، د، ز، ص، ف، بر، بس» وشرح المازندراني: «ناساً».

١٢. في الوسائل، ح ٣٣٥٤٩: «هذا».

١٣. في «بر»: «علمه».

وَمَا يَعْظُمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ^١ الْآيَةُ، فَالْمَنْسُوخَاتُ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ^٢، وَالْمُخَكَّمَاتُ مِنَ النَّاسِخَاتِ^٣.

إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- بَعَثَ نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ: «أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا»^٤ ثُمَّ دَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ، وَأَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، ثُمَّ بَعَثَ الْأَنْبِيَاءَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ بَلَغُوا مُحَمَّدًا ﷺ، فَدَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَقَالَ: «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ»^٥ فَبَعَثَ الْأَنْبِيَاءَ إِلَى قَوْمِهِمْ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْإِقْرَارِ بِمَا جَاءَ بِهِ^٦ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَمَنْ آمَنَ^٧ مُخْلِصاً وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ يُعَذِّبْ عَبْدًا حَتَّى يَغْلُظَ عَلَيْهِ فِي الْقَتْلِ، وَالْمَعَاصِي الَّتِي أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا^٨ النَّارَ لِمَنْ عَمِلَ بِهَا.

فَلَمَّا اسْتَجَابَ لِكُلِّ نَبِيٍّ مَنِ اسْتَجَابَ^٩ لَهُ مِنْ قَوْمِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، جَعَلَ لِكُلِّ نَبِيٍّ

١. آل عمران (٣): ٧. وفي «ج» و «مرآة العقول»: «وَأَلْزِمُوا فِي الْعِلْمِ». وفي «ض»: «وَأَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ» - إلى - «إِلَّا اللَّهُ».

٢. في الوافي: «المحكم ما لا يحتمل غير المعنى المقصود منه، والمتشابه بخلافه. ولما كان بعض المحكمات مقصور الحكم على الأزمنة السابقة منسوخاً بآيات أخرى، ونسخها خافياً على أكثر الناس، فيزعمون بقاء حكمها، صارت متشابهة من هذه الجهة؛ ولهذا قال ﷺ: فالمنسوخات من المتشابهات. وفي بعض النسخ: من المشتبهات. وإنما غيّر الأسلوب في أختها وقال: والمحكمات من الناسخات، دون أن يقول: والناسخات من المحكمات؛ لأنّ المحكم أخصّ من الناسخ من وجه، بخلاف المتشابه، فإنه أعمّ من المنسوخ مطلقاً».

٣. في الوسائل، ح ١٣٥٤٩: «والناسخات من المحكمات».

٤. نوح (٧١): ٣. ٥. الشورى (٤٢): ١٣.

٦. في «ب» ج، د، ص، ض، ف، ي، ح، بس، بف، جل، جم، جه، والوافي: - «به». وفي «ز»، «ج»، «بر»، «بع»، «بك»، «جج»، «جس» كما في المتن. ٧. في «ف»: «+ خالصاً».

٨. في «ج»: «به». ٩. في «ض»: - «لكل نبي من استجاب».

مِنْهُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا، وَالشَّرْعَةُ^١ وَالْمِنْهَاجُ سَبِيلٌ وَسُنَّةٌ، وَقَالَ اللَّهُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ: «إِنَّا أُوحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أُوحِيَنا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ»^٢ وَأَمَرَ كُلَّ نَبِيٍّ بِالْأَخْذِ بِالسَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ^٣، وَكَانَ مِنَ السَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ^٤ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهَا مُوسَى ﷺ أَنْ جَعَلَ^٥ عَلَيْهِمُ السَّبْتَ، وَكَانَ^٦ مَنْ أَغْطَمَ السَّبْتَ وَلَمْ يَسْتَحِلَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ^٧، أَدْخَلَهُ^٨ اللَّهُ^٩ الْجَنَّةَ، وَمَنْ اسْتَخَفَّ بِحَقِّهِ، وَاسْتَحَلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ^{١٠} الَّذِي نَهَا^{١١} اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ^{١٢}، أَدْخَلَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- النَّارَ، وَذَلِكَ حَيْثُ اسْتَخَلُّوا^{١٣} الْحَيَاتَانَ، وَاخْتَبَسُوها، وَأَكَلُوها يَوْمَ السَّبْتِ، غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ^{١٤} مِنْ^{١٥} غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا^{١٦} أَشْرَكُوا بِالرُّخْصَنِ، وَلَا شَكُّوا^{١٧} فِي^{١٨} شَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ^{١٩} مُوسَى ﷺ، قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: «وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ»^{٢٠}.

ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ عِيسَى ﷺ بِشَهَادَةٍ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْإِفْرَازُ بِمَا جَاءَ بِهِ^{٢١} مِنْ عِنْدِ

١. في «ف»: «والشرع».

٢. النساء (٤): ١٦٣.

٣. في البحار، ج ١٤: - «وقال الله لمحمد -إلى- بالسبيل والسنة».

٤. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار، ج ١٤ و ٦٩. وفي المطبوع: «السنة والسبيل».

٥. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي ومرآة العقول والبحار، ج ١٤ و ٦٩. وفي المطبوع: «+ الله».

٦. في «ز، ض، ف، ير، بس، بف»: «فكان».

٧. في البحار، ج ١٤: «+ من قوم ثمود سبقت الحيتان إليهم يوم السبت».

٨. في البحار، ج ١٤: «أدخلها».

٩. في «د، ز، ض، بس»: «- الله».

١٠. هكذا في النسخ التي قبلت وتقتضيه القواعد. وفي المطبوع: «عمل».

١١. في البحار، ج ١٤: «أنهى».

١٢. في «ير»: «فيه».

١٣. في «ير، بف»: «استحل».

١٤. في «ض»: «- عليهم».

١٥. في «ض، بس»: «في».

١٦. في البحار، ج ١٤: «أن يكون».

١٧. في «ص»: «ولا يشكوا».

١٨. في «ض»: «+ وأي».

١٩. في اللوافي: «- به».

٢٠. البقرة (٢): ٦٥.

٢١. في «ب، ض، بس، بف»: «- به».

اللَّهُ، وَجَعَلَ لَهُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاءَ، فَهَذَمْتُ^١ السَّبْتَ الَّذِي أُمِرُوا بِهِ أَنْ يُغْضَمُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَغَامَةً مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ السَّبِيلِ وَالسَّنَةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا^٢ مُوسَى، فَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ سَبِيلَ عِيسَى، أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ وَإِنْ كَانَ^٣ الَّذِي جَاءَ بِهِ النَّبِيُّونَ جَمِيعاً أَنْ لَا يُشْرِكُوا^٤ بِاللَّهِ شَيْئاً. ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ - وَهُوَ بِمَكَّةَ - عَشْرَ سِنِينَ^٥، فَلَمْ يَمُتْ بِمَكَّةَ فِي تِلْكَ الْعَشْرِ سِنِينَ أَحَدٌ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ^٦ الْجَنَّةَ بِإِفْزَارِهِ - وَهُوَ إِيْمَانُ^٧ التَّضَدِيقِ - وَلَمْ يُعَذِّبِ اللَّهُ أَحَدًا مِمَّنْ مَاتَ - وَهُوَ مُتَّبِعٌ لِمُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى ذَلِكَ - إِلَّا مَنْ أَشْرَكَ بِالرَّحْمَنِ.

وَتَضَدِيقُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْزَلَ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَكَّةَ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾^٨ أَدَبٌ وَعِظَةٌ وَتَغْلِيمٌ وَنَهْيٌ خَفِيفٌ، وَلَمْ يَعِدْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَوَاعَذْ عَلَى اجْتِرَاحِ^٩ شَيْءٍ مِمَّا نَهَى عَنْهُ، وَأَنْزَلَ نَهْيًا عَنْ أَشْيَاءَ حَذَّرَ عَلَيْهَا^{١٠}، وَلَمْ يُغْلَظْ فِيهَا، وَلَمْ يَتَوَاعَذْ عَلَيْهَا.

١. في مرآة العقول: «قوله: فهذمت، أي الشرعة والمنهاج أيضاً؛ لكونه بمعنى الطريق، يجوز فيه التأنيث. ويمكن أن يقرأ على بناء المجهول بإضمار السَّة في السبّ».

٢. في «ج»، ص: «به».

٣. «إن» وصلية، و«كان» ناقصة، والموصول اسمها، وخبرها محذوف. أي باقياً لم يتغير، أو معه ما جاء. أو هي تامة، والمعنى: وإن كان منه الإقرار بما جاء به النبيون وهو التوحيد ونفي الشرك. وقوله: «أن لا يشركوا» عطف بيان أو بدل للموصول. واحتمل كونه خبر «كان» على الأول. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٨٧؛ الوافي، ج ٤، ص ١١١؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ١٧٦. ٤. في «ج»، د، ض، بر، بس، بف، والوافي: «لا يشرك».

٥. في مرآة العقول: «قوله: عشرين. أقول: هذا مخالف لما مر في تاريخ النبي ﷺ، ولما هو المشهور من أنه ﷺ أقام بعد البعثة بمكة ثلاث عشرة سنة». ثم ذكر وجوهاً في توجيهه.

٦. في «ض»: «- الله». ٧. في «ص»: «الإيمان و» بدل «إيمان».

٨. الإسراء (١٧): ٢٣ - ٣٠.

٩. «اجترح»: عمل بيده واكتسب. المصباح المنير، ص ٩٥ (جرح).

١٠. في «ف» والوافي: «عنها».

وَقَالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطَاً كَبِيراً﴾ وَلَا تَقْرَبُوا الرِّئْيَانَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْلُبَ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَذْهُورًا﴾^١.

وَأَنْزَلَ فِي ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى^٢ فَهَذَا مُشْرِكٌ.

وَأَنْزَلَ فِي ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَزَاءَ ظَهْرِهِ﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا وَيَصْلَى سَعِيرًا ﴿إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مُسْرِورًا﴾ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴿بَلَى﴾^٣ فَهَذَا مُشْرِكٌ.

وَأَنْزَلَ فِي ﴿تَبَارَكَ﴾: ﴿كَلِمَاتٍ لَقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ^٤ فَهَؤُلَاءِ مُشْرِكُونَ.

وَأَنْزَلَ فِي «الْوَاقِعَةِ»: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكْذِبِينَ الضَّالِّينَ﴾ فَنُزِّلُ مِنْ حَمِيمٍ وَتَصْلِيَةٌ جَجِيمٍ^٥ فَهَؤُلَاءِ مُشْرِكُونَ.

وَأَنْزَلَ فِي «الْحَاقَةِ»: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَّةً﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَّةٍ ﴿يَا لَيْتَنِي كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَّةٌ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ

١. الإسراء (١٧): ٣١-٣٩.

٢. الليل (٩٢): ١٤-١٦.

٣. الانشقاق (٨٤): ١٠-١٥.

٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار، ج ٦٩. وفي المطبوع: + (سورة).

٥. الملك (٦٧): ٨-٩.

٦. الواقعة (٥٦): ٩٢-٩٤.

الْعَظِيمِ»^١ فَهَذَا مُشْرِكٌ.

وَأُنْزِلَ فِي «طسم»: «وَبُرَزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ○ وَقِيلَ لَهُمْ إِنِّي مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ○ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ ○ فَكَبِكُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ○ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أُجْمَعُونَ»^٢ جُنُودُ^٣ إِبْلِيسَ ذُرِّيَّتُهُ مِنَ الشَّيَاطِينِ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَا أَضَلُّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ»^٤ يَغْنِي الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ اقْتَدَوْا بِهِمْ هَؤُلَاءِ، فَاتَّبَعُوهُمْ عَلَى شِرْكِهِمْ، وَهُمْ قَوْمٌ مُحَمَّدٌ ﷺ لَيْسَ فِيهِمْ^٥ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَحَدٌ. وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ»^٦، «كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ»^٧، «كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ»^٨ لَيْسَ فِيهِمْ^٩ الْيَهُودُ الَّذِينَ قَالُوا: «عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ»، وَلَا النَّصَارَى الَّذِينَ قَالُوا: «الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ»^{١٠} سَيَدْخِلُ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى النَّارَ، وَيَدْخِلُ كُلَّ قَوْمٍ بِأَعْمَالِهِمْ.

وَقَوْلُهُمْ: «وَمَا أَضَلُّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ» إِذْ دَعَوْنَا^{١١} إِلَى سَبِيلِهِمْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيهِمْ حِينَ جَمَعَهُمْ إِلَى النَّارِ: «فَالْتَأْخِذْ أُنْحَامُهُمْ لِأُولَاهُمْ»^{١٢} رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَاتَّبِعْهُمْ

١. الحاقة (٦٩): ٢٥-٣٣.

٢. الشعراء (٢٦): ٩١-٩٥.

٣. في «ب»: «وجنود».

٤. الشعراء (٢٦): ٩٩.

٥. في الروافي والبحار، ج ٦٩: «هم».

٦. في مرآة العقول: وقوله: «كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ»، كَأَنَّهُ يَقُلُ بِالْمَعْنَى؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ وَلَيْسَ فِيهَا «قَبْلَهُمْ» وَإِنَّمَا هِيَ فِي «ص» [٣٨: ١٢] وَ«الْمُؤْمِن» [٤٠: ٥].

٧. الحج (٢٢): ٤٢؛ ق (٥٠): ١٢ ومواضع أخرى من القرآن. وفي الشعراء (٢٦): ١٠٥: «كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْتَلِينَ».

٨. الشعراء (٢٦): ١٧٦.

٩. الشعراء (٢٦): ١٦٠؛ القمر (٥٤): ٣٣.

١٠. في «ب»: «فيهم». وفي «د»، «ض»، «ف» ومرآة العقول: «هم».

١١. في «ب»، «ض»، «ف»: «دعوناهم».

١٢. التوبة (٩): ٣٠.

١٣. هكذا في القرآن و«جس» وحاشية «بح» والروافي والبحار، ج ٦٩. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أوليه» لأخراهم. وقال في مرآة العقول بعد ذكر الآيات في سورة الأعراف: «فظهر أن قوله: وقالت أوليه لأخراهم،

عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ» وَقَوْلُهُ: «كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا^١ بَرِئُوا بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَلَعَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، يُرِيدُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَحْجُ^٢ بَعْضًا رَجَاءَ الْفَلَاحِ^٣، فَيَقْبَلُوا^٤ مِنْ عَظِيمٍ مَا نَزَلَ بِهِمْ، وَلَيْسَ بِأَوَانٍ بَلَوَى، وَلَا اخْتِبَارٍ، وَلَا قَبُولٍ مَغْذِرَةٍ، وَلَا تِ^٥ حِينَ نَجَاةٍ، وَالْآيَاتِ^٦ وَأَسْبَاهَهُنَّ مِمَّا نَزَلَ بِهِ^٧ بِمَكَّةَ، وَلَا يُدْخِلُ اللَّهُ النَّارَ إِلَّا مُشْرِكًا.

فَلَمَّا أَذِنَ اللَّهُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ فِي الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، بَنَى الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^٨، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحُجِّ الْبَيْتِ، وَصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْخُذُودَ وَقِسَمَةَ الْفَرَائِضِ، وَأَخْبَرَهُ بِالْمَعَاصِي^٩ الَّتِي أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا وَبِهَا^{١٠} النَّارَ لِمَنْ عَمِلَ بِهَا. وَ أَنْزَلَ فِي بَيَانَ الْقَاتِلِ: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ

من سهر السناخ أو الرواة، وَأَنَّ «كَلَّمَا دَخَلَتْ» مَقْدَمٌ عَلَى السَّابِقِ فِي التَّرْتِيبِ. قَالُوا: «و» فِي قَوْلِهِ: «وَقَوْلُهُ»، بِمَعْنَى «مَعَ»، مَعَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ.

١. الْأَعْرَافُ (٧): ٣٨.

٢. فِي «ب»، «بَس» وَحَاشِيَةِ «ص»، «بَر»، «بَف» وَ«الْبَحَار»، ج ٦٩: «يَحْجُج».

٣. فِي «ف»: «الْفَلَاح». وَفِي حَاشِيَةِ «ف»: «الْفَلَح» بِالْمَهْمَلَةِ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: «الْفَلَاحُ: الظَّفَرُ بِمَنْ تَخَاصَمَهُ»، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْفَلَاحُ: الظَّفَرُ وَالْفَوْز». رَاجِعٌ: تَرْتِيبُ كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ٣، ص ١٤١٣: «الْصَّاح»، ج ١، ص ٣٣٥ (فَلَاح).

٤. فِي «ز»: «فِيخْلَصُوا». وَالْإِفْلَاتُ: التَّخَلُّصُ مِنْ فِجَاءٍ مِنْ غَيْرِ تَمَكُّتٍ. رَاجِعٌ: الْنَهَايَةُ، ج ٣، ص ٤٦٧: «لِسَانِ الْعَرَبِ»، ج ٢، ص ٦٦ (فَلَت).

٥. فِي «ب»، ج ٥، د، ز، ص، ض، ف، «بَر» وَ«مَرَأَةُ الْعُقُولِ وَالْبَحَار»، ج ٦٩: «وَلَا» بِدَلِّ «وَلَات».

٦. قَوْلُهُ: «الْآيَاتِ» مَرْفُوعٌ بِ«نَزَلَتْ» الْمَقْدَرَةِ. وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَدْخُلُ» حَالٌ. قَالَ فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «أَيُّ نَزَلَتْ تِلْكَ الْآيَاتِ فِي حَالٍ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ اللَّهُ النَّارَ إِلَّا مُشْرِكًا».

٧. فِي الْوَافِي: «-بِهِ».

٨. فِي «ب»، ج ٥، ز، ف: «رَسُولُ اللَّهِ» بِدَلِّ «عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ».

٩. فِي «ص»: «الْمَعَاصِي».

١٠. فِي «ف»: «وَعَلَيْهِ بِهَا».

اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَةُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا^١ وَلَا تَلْعَنُ اللَّهُ مُؤْمِنًا؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ۝ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا^٢ وَكَيْفَ يَكُونُ^٣ فِي الْمَشِيتَةِ وَقَدْ أَلْحَقَ بِهِ -حِينَ جَزَاهُ^٤ جَهَنَّمَ- الْغَضَبَ وَاللَّعْنَةَ، وَ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ^٥ مِنَ الْمَلْعُونُونَ فِي كِتَابِهِ.

وَأُنْزِلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ مَنْ أَكَلَهُ ظُلْمًا: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا^٦» وَذَلِكَ أَنَّ أَكَلَ مَالِ الْيَتِيمِ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالتَّارَ تَلْتَهَبُ^٧ فِي بَطْنِهِ حَتَّى يَخْرُجَ لَهَبُ النَّارِ مِنْ فِيهِ يَعْرِفُهُ^٨ أَهْلُ^٩ الْجَمْعِ أَنَّهُ أَكَلَ مَالِ الْيَتِيمِ.

وَأُنْزِلَ فِي الْكَيْلِ: «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّينَ^{١٠}» وَلَمْ يَجْعَلِ الْوَيْلَ لِأَحَدٍ حَتَّى يُسَمِّيَهُ كَافِرًا؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ^{١١}».

وَأُنْزِلَ فِي الْعَهْدِ: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ^{١٢}» وَالْخَلَاقُ

١. النساء (٤): ٩٣. ٢. الأحزاب (٣٣): ٦٤-٦٥.

٣. في الوافي: «يعني كيف يكون أمر القاتل في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، والحال أنه قد ألحق به بعد أن جزاه جهنم الغضب واللعة المختصين بالكفار؟!».

٤. في «ب، ج، س»: «جزاؤه». ٥. في الوافي: «-و».

٦. قوله: «ذلك» فاعل «بين». والمراد به آية الأحزاب المذكورة. راجع: شرح المازندراني ومروءة العقول.

٧. النساء (٤): ١٠.

٨. في «ص»: «يلتهب» والنار قد تذكّر. وفي «ف»: «تلهب».

٩. هكذا في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حتى يعرفه». في البحار، ج ٦٩: «حتى يعرف».

١٠. هكذا في «ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار، ج ٦٩. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كلّ أهل».

١١. المطففين (٨٣): ١.

١٢. مريم (١٩): ٣٧. ١٣. آل عمران (٣): ٧٧.

النَّصِيبِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ فِي الْآخِرَةِ^١، فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟
وَأَنْزَلَ بِالْمَدِينَةِ: «الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ
وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^٢ فَلَمْ يَسْمَعْ اللَّهُ الرَّائِي مُؤْمِنًا وَلَا الزَّانِيَةَ مُؤْمِنَةً، وَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ^٣ يَمْتَرِي^٤ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ قَالَ^٥: لَا يَزْنِي الرَّائِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ
مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ^٦ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، خُلِعَ^٧ عَنْهُ
الْإِيمَانُ كَخُلْعِ الْقَمِيصِ.

وَأَنْزَلَ بِالْمَدِينَةِ: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُخْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَجَازِلُوهُنَّ
ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»^٨ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ
وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^٩ فَبَرَأَهُ^{١٠} اللَّهُ - مَا كَانَ مَقِيمًا عَلَى الْفِرْيَةِ^{١١} - مِنْ أَنْ يَسْمَى
بِالْإِيمَانِ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ»^{١٢} وَجَعَلَهُ اللَّهُ
مَنَافِقًا؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»^{١٣} وَجَعَلَهُ اللَّهُ^{١٤} - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ
أَوْلِيَاءِ إِبْلِيسَ؛ قَالَ^{١٥}: «إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ.....» ←

١. في «ف»: «في الآخرة نصيب». ٢. النور (٢٤): ٣.

٣. في «ز»: «وليس».

٤. الامتراء في الشيء: الشك فيه. وكذلك التماري. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٩١ (مرا).

٥. في مرآة العقول: «الجملة إلى قوله: أنه قال، معترضة... والاعتراض لبيان أن الخبر معلوم متواتر بين
الفریقین». ٦. في «ب، ج، د، ص، ض، بس، بف»: «السارق».

٧. في «د، بر» والوافي: «+ الله».

٨. في «ب، ج، د، ز، ص» والوافي ومرآة العقول والبحار، ج ٦٩: «وأنزل».

٩. النور (٢٤): ٥-٤.

١٠. في «ب، ج، ص»: «برأه». وفي البحار، ج ٦٩: «فبرأه».

١١. «الفرية»: الكذب والقذف. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٣٩٣ (فري).

١٢. السجدة (٣٢): ١٨. ١٣. التوبة (٩): ٦٧.

١٤. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار، ج ٦٩. وفي المطبوع: «- الله».

١٥. في «ص» والبحار، ج ٦٩: «+ الله». وفي «ز»: «+ الله تعالى».

رَبِّهِ^١ وَجَعَلَهُ^٢ مَلْعُونًا، فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُخَصَّنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٥ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ^٣ وَلَيْسَتْ تَشْهَدُ الْجَوَارِحُ عَلَى^٤ مُؤْمِنٍ، إِنَّمَا تَشْهَدُ عَلَى مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَيُعْطَى كِتَابُهُ بِيَمِينِهِ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ﴾^٥ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا^٦»^٧.

٣٣/٢ وَ سُورَةُ النُّورِ أَنْزَلَتْ^٨ بَعْدَ سُورَةِ النَّسَاءِ؛ وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْزَلَ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿وَاللَّائِي^٩ يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا^{١٠}﴾ وَالسَّبِيلُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ٥ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^{١١، ١٢}.

١. الكهف (١٨): ٥٠.

٢. في ج، د، ص: «+ الله». وفي ف: «+ الله عز وجل».

٣. النور (٢٤): ٢٣-٢٤. ٤. في ب: «+ كل».

٥. كذا في النسخ والمطبوع. وفي القرآن والبحار، ج ٦٩: «فَتُنَّ» بدل «فَأَمَّا مَنْ».

٦. قال الراغب: «الفتيل: المقتول، وسُمِّيَ ما يكون في شِقِّ النواة فتيلًا؛ لكونه على هيئته، قال تعالى: ﴿لَا يُظْلَمُونَ فِتِيلًا﴾ وهو ما تفتله بين أصابعك من خيط أو وسخ. ويضرب به المثل في الشيء الحقيقير. راجع: المفردات، ص ٦٧٣ (فتل).

٧. الإسراء (١٧): ٧١. وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٠٣: «وَمَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْمَضْمُونِ وَقَعَ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ -أَيِ الْإِسْرَاءِ (١٧): ٧١؛ الْحَاقَّةِ (٦٩): ١٩؛ الْاِنْشِقَاقِ (٨٤): ٧... وما في الحديث لا يوافق شيئاً منها وإن كان بالأول أنسب، فكأنه من تصحيف النسخ، أو نقل بالمعنى؛ جمعاً بين الآيات».

٨. في ب: «نزلت».

٩. هكذا في القرآن وأكثر النسخ وشرح المازندراني ومرآة العقول. وفي د، هـ والمطبوع: «اللائي».

١٠. النساء (٤): ١٥. ١١. النور (٢٤): ١-٢.

١٢. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح ٢٤٤٨ و ٢٤٦٢، الوسائل، ج ٤، ص ١٠٤، هـ.

١٥١٩ / ٢ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ^٢، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «قِيلَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٤: مَنْ شَهِدَ^٥ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^٦، كَانَ مُؤْمِنًا؟ قَالَ: فَأَيُّ فَرَائِضِ اللَّهِ؟»
قَالَ: وَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: «كَانَ عَلَيَّ^٧ يَقُولُ: لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ كَلَامًا، لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ صَوْمٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ».

قَالَ: وَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٨: إِنْ عِنْدَنَا قَوْمًا يَقُولُونَ: إِذَا شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^٩، فَهَوَّ مُؤْمِنٌ.

قَالَ: «فَلَيْمَ يُضَرَّبُونَ الْحُدُودَ؟ وَلَيْمَ تُقَطَّعَ^{١٠} أَيْدِيهِمْ؟ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- خَلْقًا أَكْزَمَ عَلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ^{١١}- مِنَ الْمُؤْمِنِ^{١٢}؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ خُدَّامُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ جَوَارِ

ح ١٧١٠؛ وفي الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥٣، من قوله: «فلما أذن الله لمحمد^{١٣} في الخروج من مكة» إلى قوله: «الْمُخَضَّنَاتِ الْقَلْبِيَّاتِ اللَّوْثِيَّاتِ لِقُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، مع تقطيع بعض الفقرات وتغيير بعض الكلمات؛ وفيه، ج ٢٧، ص ١٨٢، ح ١٣٥٤٩، إلى قوله: «والمحكّمات من الناسخات»؛ البحار، ج ٧، ص ٣١٨، ح ١٤، من قوله: «ولست تشهد الجوارح على مؤمن»؛ إلى قوله «فأما المؤمن فيعطى كتابه بيمينه»؛ وفيه، ج ١٤، ص ٥٠، ح ٤، من قوله: «فلما استجاب لكل نبي من استجاب له من قومه»؛ إلى قوله: «فَعَلْنَا لَهُمْ كُفُونًا قِرْدَةً خَنِيصِينَ»؛ وج ٦٩، ص ٨٥، ح ٣٠.

١. في «ب»:- «عن محمد». وفي «ز»:- «عن محمد بن إسماعيل». وفي كلتا النسختين تحريف؛ فقد توسط محمد بن إسماعيل [بن بزيع] بين أحمد بن محمد [بن عيسى] ومحمد بن الفضل في كثير من الأسناد. ورواية أحمد بن محمد، عن محمد بن الفضل مباشرة، غير ثابتة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٥٠-٣٥٢؛ و ص ٣٥٩.

٢. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «فضيل».

٣. في شرح الملا ندرتي: «هذا القول يحتمل أن يكون استفهاماً وإخباراً».

٤. في «ز»:- «هو».

٥. في «ز» والبحار: «يقطع». وفي «بر»:- «يقطعون». وفي «بف»:- «تقطعون».

٦. في «ف»:- «وعلى الله عز وجل».

٧. في «ب»، ج ٥، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «من مؤمن».

اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ الْخُورَ الْعَيْنَ لِلْمُؤْمِنِينَ». ثُمَّ قَالَ: «فَمَا بَالُ مَنْ جَحَدَ الْفَرَائِضَ كَانَ كَافِرًا؟»^١

٣ / ١٥٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَلَامِ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ^٢: «الْإِيمَانُ أَنْ يَطَاعَ اللَّهُ، فَلَا يَعْصَى^٣».

١٨ - بَابٌ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنُوثٌ لِجَوَارِحِ الْبَدَنِ كُلِّهَا

١ / ١٥٢١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بَرْزَيْدٍ^٤، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو^٥ الزُّبَيْرِيُّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَيُّهَا الْعَالِمُ، أَخْبِزْنِي أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ؟

١. الوافي، ج ٤، ص ١٠٣، ح ١٧٠٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥٢؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩، ح ٢.

٢. في «ص» بر: «قال».

٣. في «ف»: «ولا يعصى».

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في أَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنُوثٌ لِجَوَارِحِ الْبَدَنِ كُلِّهَا، ضمن ح ١٥٢٥، بسند آخر عن أبي جعفر ع. الأُمالي للطوسي، ص ١٣٩، المجلس ٥، ح ٣٨، بسند آخر، وفيهما مع زيادة في آخره. مع اختلاف الوافي، ج ٤، ص ٩٩، ح ١٧٠٨، وفيه «بيان» مفصل في حقيقة الإيمان ودرجاته وكماله؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٩٢، ح ٥٣.

٥. في «ج»: «باب».

٦. في حاشية «ج»: «مبثوث».

٨. في «ز» والوسائل: «يزيد». وهو سهو. والقاسم، هو القاسم بن بَرْزَيْدٍ بن معاوية العجلي؛ فقد روى النجاشي بسنده عن بكر بن صالح، عن القاسم بن بريد بن معاوية، عن أبي عمرو الزبيري كتاب المفصل بن عمر. والقاسم بن بريد هو المترجم في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٦، الرقم ١١١٢؛ و ص ٣١٣، الرقم ٨٥٧؛ رجال الطوسي، ص ٢٧٣، الرقم ٣٩٤٧؛ و ص ٣٤٢، الرقم ٥٠٩٦.

٩. في «ز»: «عمير». والظاهر من ملاحظة الأسناد عدم صحته. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٦١، الرقم ١٤٦٢٢.

قَالَ: «مَا لَا يَقْبَلُ اللَّهُ^١ شَيْئاً إِلَّا بِهِ».

قُلْتُ: وَمَا هُوَ؟

قَالَ: «الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - أَعْلَى الْأَعْمَالِ دَرَجَةً، وَأَشْرَفُهَا مَنْزِلَةً، ٣٤/٢
وَأَسْنَاهَا حَقْلاً».

قَالَ: قُلْتُ: أَلَا تُخْبِرُنِي عَنِ الْإِيمَانِ: أَقَوْلٌ هُوَ وَعَمَلٌ، أَمْ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ؟

فَقَالَ: «الْإِيمَانُ عَمَلٌ كُلُّهُ، وَالْقَوْلُ بَعْضُ ذَلِكَ الْعَمَلِ بِفَرْضِ^٢ مِنَ اللَّهِ بَيِّنٌ فِي كِتَابِهِ، وَاضِحٌ نُورُهُ، ثَابِتَةٌ حُجَّتُهُ، يَشْهَدُ لَهُ^٣ بِهِ الْكِتَابُ، وَيَدْعُوهُ^٤ إِلَيْهِ».

قَالَ: قُلْتُ: صِفْهُ لِي جَعَلْتُ فِدَاكَ، حَتَّى أَفْهَمَهُ.

قَالَ: «الْإِيمَانُ^٥ خَالَاتٌ وَدَرَجَاتٌ وَطَبَقَاتٌ وَمَنَازِلٌ؛ فَمِنْهُ التَّامُّ^٦ الْمُنْتَهَى تَمَامَهُ، وَمِنْهُ النَّاقِصُ الْبَيِّنُ نَقْصَانُهُ، وَمِنْهُ الرَّاجِحُ الرَّائِدُ^٧ رُجْحَانُهُ».

قُلْتُ: إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَبْتِمُ وَيَنْقُصُ وَيَزِيدُ؟

قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: كَيْفَ^٨ ذَلِكَ^٩؟ قَالَ: «لِأَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فَرَضَ الْإِيمَانَ

عَلَى جَوَارِحِ ابْنِ آدَمَ، وَقَسَمَهُ عَلَيْهَا، وَفَرَّقَهُ فِيهَا؛ فَلَيْسَ مِنْ جَوَارِحِهِ جَارِحَةٌ إِلَّا وَقَدْ

١. في «ف»: - «الله».

٢. في «ب»: «أو».

٣. في «ج»، «ف»: «يفرض».

٤. يجوز فيه كونه مبيئاً للمفعول. وأنا كونه مبيئاً للفاعل فهو مرجوح؛ لاستلزامه حذف المفعول. وصرح المازندراني في شرحه بالتأويلين صفة لقوله: «يفرض»، كما اخترناه.

٥. في «ف»: - «له».

٦. في «ب»: «يدعو». وفي الوافي: «واضح نوره» صفة للفرض، وكذا «ثابتة حجته». «يشهد له» أي لكونه عملاً، أو للعامل «به» أي بذلك الفرض. و«يدعوه إليه» أي يدعو العامل إلى ذلك الفرض.

٧. في «ص»: + «وله».

٨. في حاشية «ج» ومرآة العقول: «للايمان».

٩. في «ف»: «التمام».

١١. في «ز»، «ف»: «وكيف».

١٢. في حاشية «ص»، «ض»، «بس»، «بف»: «ذاك».

وَكَلَّتْ مِنَ الْإِيمَانِ بَغِيرٍ مَا وَكَلَّتْ بِهِ^١ أَخْتَهَا، فَمِنْهَا قَلْبُهُ الَّذِي بِهِ يَغْفُلُ وَيَتَفَقَّهَ وَيَتَفَهَّمُ، وَهُوَ أَمِيرٌ بَدْنِهِ الَّذِي لَا تَرِدُ^٢ الْجَوَارِحُ وَلَا تَضُنُّ^٣ إِلَّا عَنْ رَأْيِهِ وَأَمْرِهِ، وَمِنْهَا عَيْنَاهُ اللَّتَانِ يُنْبِصِرُ بِهِمَا، وَأَذْنَاهُ اللَّتَانِ يَسْمَعُ بِهِمَا، وَيَذَلُّهُ اللَّتَانِ يَنْطِشُ^٤ بِهِمَا، وَرِجْلَاهُ اللَّتَانِ يَمْشِي بِهِمَا، وَفَرْجُهُ الَّذِي الْبَاءُ^٥ مِنْ قَبْلِهِ، وَلِسَانُهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَرَأْسُهُ الَّذِي فِيهِ وَجْهُهُ، فَلَيْسَ مِنْ هَذِهِ جَارِحَةٌ إِلَّا وَ^٦ قَدْ وَكَلَّتْ مِنَ الْإِيمَانِ بَغِيرٍ مَا وَكَلَّتْ بِهِ^٧ أَخْتَهَا بِفَرْضٍ مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ اسْمُهُ يَنْطِقُ بِهِ الْكِتَابُ لَهَا وَيَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهَا.

فَفَرَضَ^٨ عَلَى الْقَلْبِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى السَّمْعِ، وَفَرَضَ عَلَى السَّمْعِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْعَيْنَيْنِ^٩، وَفَرَضَ عَلَى الْعَيْنَيْنِ^{١٠} غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى اللِّسَانِ، وَفَرَضَ عَلَى اللِّسَانِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْيَدَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الْيَدَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الرَّجْلَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الرَّجْلَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْفَرْجِ، وَفَرَضَ عَلَى الْفَرْجِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْوَجْهِ.

فَأَمَّا مَا فَرَضَ عَلَى الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ، فَالْإِقْرَارُ^{١١} وَالْمَعْرِفَةُ وَالْعَقْدُ وَالرِّضَا وَالتَّسْلِيمُ بِأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، إِلَهًا وَاحِدًا لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً

١. في «ف» - «به».

٢. في «ز» - «س» - «لا يرد».

٣. في مرآة العقول: «الورود: حضور الماء للشرب، والصدر والصدور: الانصراف عنه، وهذا مثل في آتائها لا تفعل شيئاً إلا بأمره، كما يقال في الفارسية: لا يشرب الماء إلا بأمره وإذنه». وراجع: المفردات للراغب، ص ٨٦٥ (ورد)، النهاية، ج ٣، ص ١٥ (صدر).

٤. «الْبَطْشُ»: الأخذ القوي الشديد. النهاية، ج ١، ص ١٣٥ (بطش).

٥. في الروافي: «الباء». وفي مرآة العقول: «والباء، في بعض النسخ بدون الهمزة، وفي بعضها بها». وقال الجوهري: «الباء مثال الجاء: لغة في الباءة وهي الجماع». الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢٨ (بوه).

٦. في «ز» - «و».

٧. في «ف» - «بها».

٨. في «ف» - «+» - «الله».

٩. في «ب» - «العين».

١٠. في «ب» - «العين».

١١. في «ف» - «بس» - «والإقرار». وفي حاشية «ز» - «+» - «بالله».

وَلَا وَلَدًا، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ ^١ - وَالْإِفْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مِنْ نَبِيِّ أَوْ كِتَابٍ.

فَذَلِكَ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْقَلْبِ مِنَ الْإِفْرَارِ وَالْمَعْرِفَةِ وَهُوَ عَمَلُهُ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ ٣٥/٢ وَجَلَّ: «الْأَمْنُ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا» ^٢ وَقَالَ: «أَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَطْمِئِنُّ الْقُلُوبُ» ^٣ وَقَالَ: «الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَابِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ» ^٤ وَقَالَ: «وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا يُخَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ» ^٥ فَذَلِكَ مَا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْقَلْبِ مِنَ الْإِفْرَارِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ عَمَلُهُ، وَهُوَ رَأْسُ الْإِيمَانِ.

وَفَرَضَ اللَّهُ عَلَى اللِّسَانِ الْقَوْلَ وَالتَّغْيِيرَ عَنِ الْقَلْبِ بِمَا عَقَدَ عَلَيْهِ ^٦ وَأَقَرَّ بِهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ^{١٠} «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» ^{١١} قَالَ: قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَتَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ» ^{١٢} فَهَذَا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى اللِّسَانِ وَهُوَ عَمَلُهُ.

١. في «ب، ص، بس، بف»: «صلوات الله عليه». وفي «ز، بر»: «صلى الله عليه وآله». وفي «ق»: «صلوات الله وسلامه عليه».

٢. في «ب»: «و».

٣. النحل (١٦): ١٠٦. وفي الوسائل -: «وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا».

٤. الرعد (١٣): ٢٨.

٥. هكذا في القرآن ونسخة الوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الذين آمنوا».

٦. المائدة (٥): ٤١. ٧. البقرة (٢): ٢٨٤.

٨. «العقد»: الجمع بين أطراف الشيء. ويستعمل ذلك في الأجسام الصلبة، كعقد الحبل، وعقد البناء، ثم يستعار ذلك للمعاني نحو: عقد البيع. واعتقدت كذا: عقدت عليه القلب والضمير. المفردات للرافعي، ص ٥٧٦: المصباح المنير، ص ٤٢١ (عقد). ٩. في «ف» + «ولزمه».

١٠. في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بف» وشرح المازندراني: «تبارك اسمه». وفي «ب، بس»: «تبارك وتعالى اسمه». ١١. البقرة (٢): ٨٣.

١٢. في مرآة العقول: «ثم إن الآية الثانية ليست في المصاحف هكذا». ثم ذكر الآية ١٣٦ من البقرة (٢)، والآية ٤٦ من النكبات (٢٩) وقال: «فالظاهر أن التفسير من النسخ، أو نقل الآيتين بالمعنى، وفي النعماني موافق للأولى. ولعله كان في الخبر الآيتان فأسقطوا عجز الأولى وصدر الثانية».

وَفَرَضَ عَلَى السَّمْعِ أَنْ يَتَنَزَّهَ عَنِ الْإِسْتِمَاعِ إِلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَأَنْ يُعْرِضَ عَمَّا لَا يَجِلُّ لَهُ مِمَّا نَهَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْهُ، وَالْإِضْغَاءِ إِلَى مَا أَسْخَطَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فَقَالَ فِي ذَلِكَ: «وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفِّرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَتَعَدُّوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ»^٢ ثُمَّ اسْتَفْتَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- مُوَضِّعَ النَّسِيَانِ، فَقَالَ: «وَإِنَّمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَتَعَدَّ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ»^٣ وَقَالَ: «فَبَشِّرْ عِبَادِ^٤ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ»^٥ وَقَالَ^٦ -عَزَّ وَجَلَّ-: «غَدَا أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ^٧ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ^٨ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ^٩ وَالَّذِينَ هُمْ لِلرَّكَاةِ فَاعِلُونَ»^{١٠} وَقَالَ: «وَإِذَا^{١١} سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ»^{١٢} وَقَالَ: «وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِزَامًا»^{١٣} فَهَذَا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى السَّمْعِ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ لَا يُضْغِي إِلَى مَا لَا يَجِلُّ لَهُ، وَهُوَ عَمَلُهُ، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَفَرَضَ عَلَى الْبَصَرِ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُعْرِضَ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِمَّا لَا يَجِلُّ لَهُ، وَهُوَ عَمَلُهُ، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ، فَقَالَ^{١٤} تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ»، فَتَهَاظُمْ^{١٥} أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى

١. في الوافي: «حرّمه».

٢. النساء (٤): ١٤٠.

٣. الأنعام (٦): ٦٨.

٤. في «ب، ج، د، ض، ف، بر»: «عبادي». وفي مرآة العقول: «عبادي، في النسخ بإثبات الباء موافقا لرواية أبي عمرو برواية موسى؛ حيث قرأ في الوصل بفتح الباء وفي الوقف بإسكانها، وقرأ الباقون بإسقاط الباء والاكتفاء بالكسرة».

٥. الزمر (٣٩): ١٧-١٨.

٦. في «د»: «الله».

٧. المؤمنون (٢٣): ١-٤.

٨. هكذا في «ب، ج، ض، بس، بف» وهو مطابق للقرآن. وفي «د، ز، ص، ف، بر» والمطبوع: «إذا» بدون الواو.

٩. القصص (٢٨): ٥٥. وفي «ج، ز، ض، ف، بس، بف» والوافي والوسائل: «وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَأَعْمَالُكُمْ».

١٠. الفرقان (٢٥): ٧٢.

١١. في «د» وحاشية «ب، ج» والبحار: «الله».

١٢. في «بر، بس، بف» وحاشية «ص» والوافي: «عن». وفي الوسائل: «-فنهاهم». وفي البحار: «من».

عَوْرَاتِهِمْ^١، وَأَنْ يَنْظُرَ الْمَرْءُ إِلَى فَرْجِ أَخِيهِ، وَيَحْفَظَ فَرْجَهُ^٢ أَنْ يَنْظُرَ^٣ إِلَيْهِ، وَكَانَ:

﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ^٤ مِنْ أَنْ تَنْظُرَ^٥ إِحْدَاهُنَّ^٦ إِلَى ٣٦/٢

فَرْجِ أُخْتِهَا، وَتَحْفَظَ فَرْجَهَا مِنْ أَنْ يَنْظُرَ^٨ إِلَيْهَا^٩ - وَقَالَ -: كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ مِنْ حِفْظِ الْفَرْجِ فَهُوَ مِنَ الزَّهْنِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ^{١٠}؛ فَإِنَّهَا مِنَ النَّظَرِ.

ثُمَّ نَظَّمَ مَا فَرَضَ^{١١} عَلَى الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ^{١٢} فِي آيَةٍ أُخْرَى، فَقَالَ:

﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَوِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ^{١٣} يَغْنِي بِالْجُلُودِ

الْفُرُوجَ وَالْأَفْحَادَ، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ

عَنْهُ مُسَوِّدًا^{١٤} فَهَذَا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعَيْنَيْنِ مِنْ غَضِّ الْبَصَرِ عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^{١٥}،

وَهُوَ عَمَلُهُمَا^{١٦}، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَفَرَضَ اللَّهُ^{١٧} عَلَى الْيَدَيْنِ أَنْ لَا يَبْطِشَ بِهِمَا إِلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَأَنْ يَبْطِشَ

١. في «بس»: «عورتهم».

٢. في «ج»: «ينظر».

٣. في «ج»: «و».

٤. في «ب»: «د، ض، بر، بف» والبحار: «أن ينظر».

٥. في «ب»: «أحد منهن».

٦. في «ف»: «أختها».

٧. في «أ»: «عورتهم».

٨. في «ب»: «د، ض، بر، بف» والبحار: «أن ينظر».

٩. في «ب»: «د، ض، بر، بف» والبحار: «أن ينظر».

١٠. في «أ»: «عورتهم».

١١. في «ب»: «د، ض، بر، بف» والبحار: «أن ينظر».

١٢. في «ب»: «د، ض، بر، بف» والبحار: «أن ينظر».

١٣. في «ب»: «د، ض، بر، بف» والبحار: «أن ينظر».

١٤. في «ب»: «د، ض، بر، بف» والبحار: «أن ينظر».

بِهِمَا إِلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَفَرَضَ عَلَيْهِمَا مِنَ الصَّدَقَةِ وَصَلَةِ الرَّجِمِ^١ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالطَّهْرِ لِلصَّلَاةِ^٢، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^٣ وَقَالَ^٤: «فَإِذَا قِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَتْتُمُوهُمْ فَسُدُّوا الرِّقَابَ فَمَا مَتَا بَعْدُ وَإِذَا فِئَاءُ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا»^٥ فَهَذَا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْيَتِيدِينَ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ مِنْ عِلَاجِهِمَا.

وَفَرَضَ عَلَى الرَّجُلَيْنِ أَنْ لَا يَمْشِيَ بِهِمَا إِلَى شَيْءٍ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ، وَفَرَضَ^٦ عَلَيْهِمَا الْمَشْيَ إِلَى مَا يُرْضِي^٧ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ: «وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا»^٨ وَقَالَ^٩: «وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْنَافُ لَصَوْتِ الْخَمِيرِ»^{١٠} - فِيمَا شَهِدَتْ^{١١} الْأَيْدِي^{١٢} وَالْأَرْجُلُ عَلَى^{١٣} أَنْفُسِهِمَا^{١٤}، وَعَلَى أَرْبَابِهِمَا^{١٥} مِنْ تَضْيِيعِهِمَا^{١٦} لِمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، وَفَرَضَهُ عَلَيْهِمَا^{١٧}: «الْيَتِيمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيَهُمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»^{١٨} فَهَذَا أَيْضًا^{١٩} مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْيَتِيدِينَ وَعَلَى الرَّجُلَيْنِ، وَهُوَ عَمَلُهُمَا^{٢٠}، وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ.

١. في حاشية «ص»: «الأرحام».

٢. في «ص»: «ير، يس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «للصلوات».

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. في «ز، ص»: «فقال».

٦. في «ف»: «+» والله.

٥. محمد (٤٧): ٤.

٨. الإسراء (١٧): ٣٧.

٧. يجوز فيه التجريد أيضاً مع رفع الجلالة.

١٠. في «ص»: «فقال».

٩. لقمان (٣١): ١٩.

١٢. في حاشية «ص»: «بف»: «الأيدي».

١١. في الوسائل: «+» «به».

١٤. في الوسائل: «أنفسها».

١٣. في الوافي: «في».

١٦. في الوسائل: «تضييعها».

١٥. في الوسائل: «أربابها».

١٨. يس (٣٦): ٦٥.

١٧. في الوسائل: «عليها».

٢٠. في «ج» والوسائل: «عملها».

١٩. في «ير»: «-» «أيضاً».

وَفَرَضَ^١ عَلَى الْوَجْهِ السُّجُودَ لَهُ^٢ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي مَوَاقِيَتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»^٣ فَهَذِهِ^٤ فَرِيضَةُ ٣٧/٢
جَامِعَةٌ عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا»^٥ وَقَالَ^٦ فِيمَا فَرَضَ^٧ عَلَى الْجَوَارِحِ مِنَ الطَّهُورِ وَالصَّلَاةِ بِهَا وَذَلِكَ أَنَّ

١. في «ز»: + «الله».

٢. في الوافي: - «له».

٣. الحج (٢٢): ٧٧.

٤. الجن (٧٢): ١٨.

٥. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٠٩: «قوله: وقال فيما فرض، إلى آخره، كأن المراد: وقال: هذه الآية - يعني «أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ» - فيما فرض الله على الجوارح السبعة من الطهور والصلاة بها، فهذه أيضاً فريضة جامعة على الوجه واليدين والرجلين كالسابقة، ولعل «ذلك» في قوله: «وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ» إلى آخره، إشارة إلى كون القرآن دليلاً على بث الإيمان على الجوارح، وتفصيل القول فيه أَنَّ الآيات المذكورة إنما دلت على أَنَّهُ تعالى فرض على كُلِّ جارحة شيئاً غير ما فرضه على الأخرى، ولم يثبت بهذا القدر من جهة القرآن ما ذكره أولاً من أَنَّهُ تعالى فرض الإيمان على جوارح ابن آدم وقسمه عليها وفزقه فيها، فأشار هنا إلى إثبات ذلك بالقرآن، وحاصله أَنَّ الآية، وهي قوله عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ» دلت على أَنَّ الصلاة إيماناً، ولأريب في أَنَّ الصلاة مركبة من أفعال جميع الجوارح، فقد ثبت أَنَّ الإيمان مركب منها. هذا ما خطر بالبال على سبيل الاحتمال، والله أعلم».

وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٣٨: «قوله: وقال فيما فرض على الجوارح من الطهور والصلاة بها، أي بالجوارح، وكأنَّ مفعول القول محذوف، أي ما قال، أو «من الطهور» مفعول بزيادة «من»، أو بتقدير «شيئاً» أو «كثيراً»، أو المراد: قال ذلك، أي آية المساجد، فيما فرض الله على هذه الجوارح من الطهور والصلاة؛ لأنَّ الطهور أيضاً يتعلَّق بالمساجد. وعلى التقادير قوله: «وَذَلِكَ» إشارة إلى كون الآيات السابقة دليلاً على كون الإيمان ميثوثاً على الجوارح؛ لأنها إنما دلت على أَنَّ الله تعالى فرض أعمالاً متعلِّقة بتلك الجوارح، ولم تدلَّ على أنها إيمان، فاستدلَّ ﷺ على ذلك بأنَّ الله تعالى سَمَّى الصلاة المتعلِّقة بجميع الجوارح إيماناً، فتمَّ به الاستدلال بالآيات المذكورة على المطلوب».

والظاهر أَنَّ في العبارة سقطاً أو تحريفاً أو اختصاراً مخللاً من الرواة، أو من المصنَّف ... ويحتمل أن يكون مفعول القول «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ»، أو مبهماً يفسره ذلك، حذف لدلالة التعليل عليه، وقوله: «ذلك» تعليل للقول، أي النزول، وقوله: «فأنزل الله» ليس جواباً «لَمَّا»؛ لعدم جواز دخول الفاء عليه، بل الجواب محذوف بتقدير: أنزل وجه الحكمة في الصرف فأنزل».

٧. في «ص»: + «الله».

اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَمَّا صَرَفَ نَبِيَّهٖ ﷺ إِلَى الْكَعْبَةِ عَنْ^١ بَيْتِ الْمَقْدِسِ^٢، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ»^٣ فَسَمِيَ الصَّلَاةَ إِيْمَانًا، فَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَافِظًا لِحَوَارِجِهِ، مُوفِيًا كُلَّ جَارِحَةٍ مِنْ جَوَارِحِهِ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهَا، لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُسْتَكْمِلًا لِإِيْمَانِهِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ وَمَنْ خَانَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ تَعَدَّى مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا، لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَاقِصَ الْإِيْمَانِ.

قُلْتُ: قَدْ فَهِمْتُ نَقْصَانَ الْإِيْمَانِ وَتَمَامَهُ، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَتْ زِيَادَتُهُ؟

فَقَالَ: «قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيْنَمَا زَادَتْ هَذِهِ إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَأَوْهُمْ إِيْمَانًا وَهُمْ يَسْتَنْبِشُونَ﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَرَأَوْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ»^٤ وَقَالَ: «نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْنَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَرِذْنَاهُمْ هُدًى»^٥ وَلَوْ كَانَ كُلُّهُ وَاحِدًا، لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نَقْصَانَ، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ فَضْلٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَا سَتَوَتْ النِّعَمُ فِيهِ، وَلَا سَتَوَى النَّاسُ، وَبَطَلَ التَّفْضِيلُ، وَلَكِنْ^٦ بِتَمَامِ الْإِيْمَانِ دَخَلَ الْمُؤْمِنُونَ الْجَنَّةَ، وَبِالزِّيَادَةِ فِي الْإِيْمَانِ تَفَاضَلَ الْمُؤْمِنُونَ بِالدَّرَجَاتِ عِنْدَ اللَّهِ^٧، وَبِالنَّقْصَانِ دَخَلَ الْمُفَرِّطُونَ النَّارَ^٨.

١. في «ف»: «من».

٢. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «البيت المقدس».

٣. البقرة (٢): ١٤٣.

٤. في الوسائل (٢): «مما».

٥. التوبة (٩): ١٢٤-١٢٥.

٦. في الوسائل: «- ولكن».

٧. الكهف (١٨): ١٣.

٨. في الوسائل: «- وبالإضافة - إلى - عند الله».

٩. تفسير العياشي، ج ١، ص ٦٣، ح ١١٥؛ وص ١٥٧، ح ٥٢٩؛ وص ٢٨٢، ح ٢٩٢؛ وج ٢، ص ٢٩٣، ح ٧٧؛ وص ٣٢٣، ح ١٢، وفي كلها عن أبي عمرو الزبيري، قطعة منه، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢٦، ح ٣٢١٥، مرسلًا عن علي^{عليه السلام} في وصيته لابنه محمد بن الحنفية، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١١٥، ح ١٧١٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٦٤، ح ٢٠٢١٨، من قوله: «قال: لأن الله تبارك وتعالى فرض الإيمان على جوارح»؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٣، ح ٦، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ج ٨٥، ص ١٢٧، قطعة منه.

١٥٢٢ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي
عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ^٢، عَنْ الْحَسَنِ^٣، عَنْ الْحَسَنِ
بْنِ هَارُونَ، قَالَ:

قَالَ لِي^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ»^٥،
قَالَ: «يُسْأَلُ السَّمْعُ عَمَّا سَمِعَ، وَالْبَصَرُ عَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ^٦، وَالْفُؤَادُ عَمَّا عَقَدَ عَلَيْهِ»^٧.

١٥٢٣ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ أَوْ غَيْرِهِ^٨، عَنْ ٣٨/٢
الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ^٩: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^{١٠}،

١ . في السند تحويل كما هو ظاهر من وقوع «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى» بعد العاطف،
والبرقي هذا هو محمد بن خالد البرقي والد أحمد بن محمد بن خالد، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى في
كثير من الأسناد، وروى هو كتاب النضر بن سويد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٩٣ - ٦٩٤؛
وص ٧٠٢ - ٧٠٣؛ والفهرست للطوسي، ص ٤٨١، الرقم ٧٧٢. فالظاهر إما زيادة «عن أبيه» بعد «أحمد بن
محمد بن خالد»، أو زيادة لفظة «جميعاً» في السند، ولعل زيادة الثاني أولى. فتأمل.

هذا، وما ورد في الوافي والوسائل والبحار من عدم ذكر «عن أبيه» بعد «أحمد بن محمد بن خالد»، احتمال
التصحیح الاجتهادي فيه قوي جداً؛ فَإِنَّ جميع النسخ - من التي قبلت وغيرها - متفقة على ثبوت هذه العبارة.

٢ . في «ج، د، ب، س» وحاشية «بر، بف» والبحار: «عبد الله».

٣ . في «ب، س»: «الحسين».

٤ . في «ز»: «ولي».

٥ . الإسراء (١٧): ٣٦.

٦ . في «ب»: «عمن».

٧ . في تفسير العياشي، ح ٧٥: «يطرف» بدل «نظر إليه».

٨ . تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٩٢، ح ٧٥، عن الحسين بن هارون؛ وح ٧٤، عن الحسن، عن أبي عبد الله ﷺ، مع

اختلاف وزيادة في أوله؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٢٨١، مع زيادة في أوله وآخره. تفسير القمي، ج ٢، ص ١٩، من

دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ بزيادة في أوله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٢٠، ح ١٧١٨؛

الوسائل، ج ١٥، ص ١٦٧، ح ٢٠٢١٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٢، ح ٣.

٩ . في «ز»: «و».

١٠ . في «ص، ف»: «قال».

١١ . هكذا في النسخ التي قبلت وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول. وفي المطبوع: «+ [وَأَنَّ مُحَمَّدًا]».

وَالْإِفْرَازُ^١ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَمَا اسْتَقَرَّ فِي الْقُلُوبِ مِنَ التَّضْيِيقِ بِذَلِكَ.

قَالَ: قُلْتُ: الشَّهَادَةُ أَلَيْسَتْ^٢ عَمَلًا؟ قَالَ: «بَلَى». قُلْتُ: الْعَمَلُ^٣ مِنَ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، الْإِيمَانُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَالْعَمَلُ مِنْهُ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِعَمَلٍ»^٤.

١٥٢٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٦: مَا الْإِسْلَامُ؟

فَقَالَ^٧: «دِينُ اللَّهِ اسْمُهُ الْإِسْلَامُ، وَهُوَ دِينُ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَكُونُوا حَيْثُ كُنْتُمْ، وَتَعَدَّ أَنْ تَكُونُوا، فَمَنْ^٨ أَقَرَّ بِدِينِ اللَّهِ فَهُوَ مُسْلِمٌ؛ وَمَنْ عَمِلَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ^٩ فَهُوَ مُؤْمِنٌ»^{١٠}.

١٥٢٥ / ٥. عَنْهُ^{١١}، عَنْ.....

«رسول الله».

١. في «ص»، «ف»؛ «وإقرار».

٣. في «ف»: «فالعَمَل».

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام، ح ١٤٩١، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٥٧، عن هشام بن عجلان، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «وإقرار بما جاء من عند الله» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. «الوافي»، ج ٤، ص ٨١، ح ١٦٨٤؛ «الوسائل»، ج ١٥، ص ١٦٨، ح ٢٠٢٢٠، من قوله: «الإيمان لا يكون إلا بعمل»؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٢، ح ٤.

٥. في حاشية «بف»: «أصحابنا».

٦. في «ص»: «وله».

٧. في «ب» وشرح المازندراني: «قال».

٨. في الوسائل والبحار، ج ٧٥: «من».

٩. في «ب، بر» والبحار، ج ٧٥: «به».

١٠. «الوافي»، ج ٤، ص ٧٩، ح ١٦٨١؛ «الوسائل»، ج ١٥، ص ١٦٨، ح ٢٠٢٢١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٣٦، وفيهما من قوله: «فمن أقَرَّ بدين الله»؛ «وَج ٦٨، ص ٢٥٩، ح ١٦».

١١. ضمير «عنه» راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند المتقدم. فقد روى محمد بن خالد البرقي - والد أحمد - عن النضر بن سويد كتاب يحيى بن عمران الحلبي، وتوسط النضر بن سويد بينه وبين يحيى بن

أَبِيهِ^١، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْخَلْبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ^٢ سَلَامٌ: إِنَّ خَيْمَةَ ابْنِ أَبِي خَيْمَةَ^٣ يُحَدِّثُنَا عَنْكَ^٤ أَنَّهُ سَأَلَكَ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقُلْتَ لَهُ^٥: إِنَّ الْإِسْلَامَ مَنِ اسْتَقْبَلَ^٦ قِبَلْتَنَا، وَشَهِدَ شَهَادَتَنَا، وَتَسَكَ نُسُكَنَا، وَوَالَى وَلِيَّنَا، وَعَادَى عَدُوَّنَا؛ فَهُوَ مُسْلِمٌ؟ فَقَالَ^٧: «صَدَقَ^٨ خَيْمَةُ».

قُلْتُ^٩: وَسَأَلَكَ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقُلْتَ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَنْ لَا يُعْصِيَ اللَّهَ^{١٠}؟ فَقَالَ: «صَدَقَ خَيْمَةُ»^{١١}.

• عمران [الخلبي] في عددٍ من الأسناد، منها سند الحديث الثاني من الباب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٨٧-٣٨٨.

فيظهر ممّا تقدّم وقوع التحريف في ما ورد في «بر» من «علي» بدل «عنه»، وكذا وقوع السهو في ما ورد في «ص» من «عدة من أصحابنا» بدل «عنه عن أبيه».

١. في «د، ز، يس، بف» والوافي: -«عن أبيه». وهو سهو، كما ظهر ممّا تقدّم آنفاً.

٢. في الوافي: -«له».

٣. في «ب، ج» والمحاسن: «خيمة بن أبي خيمة». وهو سهو. والظاهر أنّ خيمة هذا، هو خيمة بن أبي خيمة أبو نصر البصري. راجع: تهذيب الكمال، ج ٨، ص ٣٦٩، الرقم ١٧٤٦.

٤. في المحاسن: «حدّثنا» بدل «يحدّثنا عنك». ٥. في «ج، د، ز، ض، ف، بر» والبحار: -«له».

٦. في «ج»: «لمن استقبل». وفي مرآة العقول: «قوله: من استقبل قبلتنا، أي دين من استقبل، فقوله: فهو مسلم، تفريع وتأكيّد». ٧. في المحاسن: «قال».

٨. في «ف»: «صدّقوا». وفي «ض»: «صدّق». ٩. في المحاسن: -«خيمة قلت».

١٠. في المحاسن: «والتصديق بكتابه وأن أحب في الله وأبغض في الله» بدل «والتصديق بكتاب الله وأن لا يعصى الله». ١١. في المحاسن: «خيمة».

١٢. المحاسن، ص ٢٨٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٢. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان) ح ١٥٢٠، بسند آخر، وتمام الرواية هكذا: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإيمان فقال: الإيمان أن يطاع الله فلا يعصى؛ الأمالي للطوسي، ص ١٣٩، المجلس ٥، ح ٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٨٠، ح ١٦٨٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٩٦، ح ٥٤.

١٥٢٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

قَالَ: قُلْتُ: أَلَيْسَ هَذَا عَمَلٌ؟ قَالَ: «بَلَى». قُلْتُ: فَالْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «لَا يَثْبُتُ لَهُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ مِنْهُ».^٢

١٥٢٧ / ٧. بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُيَسَّرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو النَّصِيبِيِّ^٣، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ الْعَالِمَ عليه السلام، فَقَالَ: أَيُّهَا الْعَالِمُ، أَخْبِرْنِي أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ؟
قَالَ: «مَا لَا يَقْبَلُ^٤ عَمَلٌ^٥ إِلَّا بِهِ» فَقَالَ: وَمَا ذَلِكَ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ بِاللَّهِ الَّذِي

١. كذا في النسخ، ومقتضى القاعدة: «عملاً». قال في مرآة العقول: «كذا في النسخ بالرفع، ولعله من تصحيف النسخ. ويحتمل أن يكون اسم «ليس» ضمير الشأن ويكون مبتدأ على لغة بني تميم؛ حيث ذهبوا إلى أن «ليس» إذا انتقض نفيه يحمل على «ما» في الإهمال، والنفي هنا منتقض بالاستفهام الإنكاري».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٨٠، ح ١٦٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٦٨، ح ٢٠٢٢٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٣، ح ٥.

٣. في «ب» ج، د، ز، ص، بس، بف: «حمّاد بن عثمان النصيبى». وفي «ض»: «حمّاد بن عثمان النصيبى». وفي «ف»: «حمّاد بن عمر النصيبى». وفي «بر»: «حمّاد بن عمرو النصيبى». - بعد تصحيحها من «حمّاد بن عيسى والنصيبى» - كما في المطبوع، وهو الصواب. وحمّاد هذا، هو حمّاد بن عمرو بن سلمة النصيبى. راجع: تاريخ الإسلام، ج ١٢، ص ١٣٣، الرقم ٨٥؛ الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ٢٣٩، الرقم ٤١٥.

ثم إن الظاهر أن منشأ التصحيف في أكثر النسخ أمران مرسومان في الخطوط القديمة: أحدهما: عدم كتابة «الألف» في كثير من العناوين، ومنها «عثمان». والآخر: عدم وضع النقطة إلا في مواضع خاصة، ولذلك كان بعض الألفاظ المتشابهة في الكتابة في معرض التصحيف ببعض، ومنها: «عثمان وعمر»، «عثمان وعيسى». ويؤيد ذلك ما ورد في «ب» ج، د، ز، من «حمّاد بن عثمان والنصيبى»، فتأمل.

٤. في «ز»: «+ والله».

٥. في «ب» ج، د، ز، ض، بس، بف: «عملاً».

٦. في «ص»: «ذاك».

هُوَ أَغْلَى الْأَعْمَالِ دَرَجَةً، وَأَسْنَاهَا^٢ حَطًّا، وَأَشْرَفُهَا مَنْزِلَةً.

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ: أَقَوْلُ^٣ وَعَمَلٌ، أَمْ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ؟

قَالَ: «الْإِيمَانُ عَمَلٌ كُلُّهُ، وَالْقَوْلُ بَعْضُ ذَلِكَ الْعَمَلِ، بِفَرْضِ^٤ مِنَ اللَّهِ، بَيِّنَةٌ^٥ فِي

كِتَابِهِ، وَاضِحٌ نُورُهُ، ثَابِتَةٌ حُجَّتُهُ، يَشْهَدُ بِهِ الْكِتَابُ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ».

قُلْتُ: صِفْ لِي ذَلِكَ حَتَّى أَفْهَمَهُ.

فَقَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ^٦ خَالَاتٌ وَدَرَجَاتٌ وَطَبَقَاتٌ وَمَنَازِلٌ، فَمِنْهُ التَّامُّ الْمُنْتَهِي

تَمَامُهُ، وَمِنْهُ النَّاقِصُ الْمُنْتَهِي نُقْصَانُهُ^٧، وَمِنْهُ الرَّائِدُ الرَّاجِعُ زِيَادَتُهُ».

قُلْتُ: وَإِنَّ^٨ الْإِيمَانَ لَيَتِمُّ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ^٩؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ:

«إِنَّ^{١١} اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- فَرَضَ الْإِيمَانَ عَلَى^{١٢} جَوَارِحِ بَنِي آدَمَ، وَقَسَمَهُ عَلَيْهَا^{١٣}، وَفَرَّقَهُ

عَلَيْهَا^{١٤}؛ فَلَيْسَ مِنْ جَوَارِحِهِمْ جَارِحَةٌ إِلَّا وَهِيَ^{١٥} مُؤَكَّلَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ بِغَيْرِ مَا وَكَّلَتْ بِهِ

أُخْتُهَا، فَمِنْهَا قَلْبُهُ الَّذِي بِهِ يَغْفِلُ وَيَفْقَهُ وَيَفْهَمُ، وَهُوَ أَمِيرُ بَدَنِهِ الَّذِي لَا تُورَدُ^{١٦}

١. في مرآة العقول: «هو -أي هذا الخبر- جزء من الحديث الأول بتغييرات مخلة، منها قوله: بالله الذي هو؛ فإن الصحيح: بالله الذي لا إله إلا هو».

٢. «أسناها»، أي أرفعها، من السناء: الرفع. وأسناه: رَفَعَهُ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠١ (سنى).

٣. في «ف»: «هو». ٤. في «د»: «فرض».

٥. في «ب»: «وحاشية «ف»، بس، بف»: «بَيِّنٌ» مجرور صفة لفرض. قال في مرآة العقول: «وقوله: بَيِّنَةٌ، والأصح: بَيِّنٌ».

٦. في حاشية «ج»: «إِنَّ لِلْإِيمَانِ بِهَا». وفي هامش المطبوع: «في بعض النسخ: إِنَّ لِلْإِيمَانِ».

٧. في مرآة العقول: «وقوله: المنتهي نقصانه، كَأَنَّ الْبَيِّنَ نَقْصَانَهُ أَصَحُّ». وهو الذي مر في الحديث الأول صدر الباب.

٨. في «ص»: «فَإِنَّ».

٩. في «ص»، «ف»: «وَيَنْقُصُ وَيَزِيدُ». ١٠. في «ض»: «و».

١١. في «ف»: «-وَإِنَّ».

١٢. في «ز»: «+ وَجَمِيعَ». ١٣. في «ض»: «فِيهَا».

١٤. في «ب»: «وَفَرَّقَ فِيهَا». ١٥. في «ز»، «ص»، «ض»، «ف»: «- وَهِيَ».

١٦. في «ز»: «لَا يُورَدُ». وفي «د»: «لَا تَرُدُ». وفي مرآة العقول: «وقوله: لَا تُورَدُ، على بناء المجهول، »

الْجَوَارِحَ وَلَا تَصُدُّهُ إِلَّا عَنْ رَأْيِهِ وَأَمْرِهِ، وَمِنْهَا يَدَاهُ اللَّتَانِ يَنْبِطُشُ بِهِمَا، وَرِجْلَاهُ اللَّتَانِ يَمْشِي بِهِمَا، وَفَرْجُهُ الَّذِي الْبَاءُ مِنْ قَبْلِهِ، وَلِسَانُهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ الْكِتَابُ^١، وَيَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهَا، وَعَيْنَاهُ اللَّتَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَأُذُنَاهُ اللَّتَانِ يَسْمَعُ بِهِمَا.

وَفَرَضَ عَلَى الْقَلْبِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى اللِّسَانِ، وَفَرَضَ عَلَى اللِّسَانِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْعَيْنَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الْعَيْنَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى السَّمْعِ، وَفَرَضَ عَلَى السَّمْعِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْيَدَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الْيَدَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الرَّجْلَيْنِ، وَفَرَضَ عَلَى الرَّجْلَيْنِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْفَرْجِ، وَفَرَضَ عَلَى الْفَرْجِ غَيْرَ مَا فَرَضَ عَلَى الْوُجْهِ.

فَأَمَّا^٢ مَا فَرَضَ عَلَى الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ، فَالْإِقْرَارُ وَالْمَعْرِفَةُ وَالتَّصْدِيقُ وَالتَّسْلِيمُ وَالْعَقْدُ وَالرِّضَا بِأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ^٣، أَحَدًا صَمَدًا^٤، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا، وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^٥.

١٥٢٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

٤٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ^٦ بْنِ حَارِجَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ^٧ - وَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ قَوْلِ..... ←

«وَالأصَحُّ: لا ترد، كما في بعض النسخ هنا أيضاً». وهو الذي مرَّ في الحديث الأول.

١. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١١٦: «قراءة الكتاب بضم الكاف وشذَّ التاء وإرادة الحفظه بعيدة». وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٤٧: «قوله: ينطق به الكتاب، يظهر ممَّا مرَّ أنَّه سقط هنا نحو من سطرين من «ينطق به» إلى «ينطق به» - أي في ضمن الحديث الأول من هذا الباب - ويمكن أن يتكلف في تصحيح ما في النسخ بأن يقال: من عمل اللسان أن ما يكتب في الكتب بصير متلفظاً به، فكانَ الكتاب ينطق بسبب اللسان... ويشهد على بناء المفعول». ٢. في «ص»: «وأما».

٣. في «ب، يس»: «إلهاً واحداً». ٤. في «ج، د، ص، ف»: «أحد صمد».

٥. هذا الحديث مذكور في صدر الباب مع اختلاف في السند وتغيير يسير في المتن وحذف في الآخر. راجع الحديث الأول من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٤، ص ١٢٠، ح ١٧١٧.

٦. في «ز»: «منصور».

٧. في مرآة العقول: «ومفعول «يقول» قوله: سبحان الله، إلى آخر الكلام. وإعادة «فقال» للتأكيد؛ لطول الفصل».

الْمَرْجَّةُ^١ فِي الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ يَخْتَجُونَ عَلَيْنَا، وَيَقُولُونَ: كَمَا أَنَّ الْكَافِرَ عِنْدَنَا هُوَ الْكَافِرُ عِنْدَ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ نَجِدُ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَقَرَّ بِإِيمَانِهِ أَنَّهُ عِنْدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ. فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَكَيْفَ^٢ يَسْتَوِي هَذَانِ؟! وَالْكَفَرُ إِفْرَازٌ مِنَ الْعَبْدِ، فَلَا يَكْلَفُ بَعْدَ إِفْرَازِهِ بَيِّنَتُهُ، وَالْإِيمَانُ دَعْوَى لَا يَجُوزُ^٣ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَبَيِّنَتُهُ عَمَلُهُ وَنِيَّتُهُ، فَإِذَا اتَّفَقَا فَالْعَبْدُ عِنْدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ، وَالْكَفَرُ مَوْجُودٌ بِكُلِّ جِهَةٍ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ: مِنْ نِيَّةٍ، أَوْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ، وَالْأَحْكَامُ تَجْرِي عَلَى الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، فَمَا أَكْثَرَ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ بِالْإِيمَانِ، وَيَجْرِي^٤ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُؤْمِنِينَ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ كَافِرٌ، وَقَدْ أَصَابَ مَنْ أُجْرِيَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُؤْمِنِينَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ وَعَمَلِهِ^٥»^٦.

١٩ - بَابُ السَّبْقِ إِلَى الْإِيمَانِ

١٥٢٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو الرُّبَيْرِيُّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ لِلْإِيمَانِ^٧ دَرَجَاتٍ وَمَنَازِلَ

١. اختلف في المرجئة. فقيل: هم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وعن ابن قتيبة أنه قال: هم الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل. وقال بعض أهل المعرفة بالملل: إن المرجئة هم الفرقة الجبرية الذين يقولون: إن العبد لا فعل له. مجمع البحرين، ج ١، ص ١٧٧ (رجأ).

٢. في «ص»: «وكيف».

٣. في «د»، «بس» والبحار: «لا تجوز». وفي «ب»، «ض»، «بف» بالتاء والياء معاً.

٤. في «د»، «ز»، «ف»: «وتجري».

٥. في «ز»: «والحمد لله وحده، وصلى الله على خير خلقه الطيبين الطاهرين. اللهم تَمِّمْ تمامه بالخير والظفر، والعافية والسلامة، إنك على كل شيء قدير. ويتلوه الجزء الثالث إن شاء الله تعالى. بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٨١، ح ١٦٨٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٩٧، ح ٥٥.

٧. في «د»، «بر»: «الإيمان».

يَتَفَاضَلُ^١ الْمُؤْمِنُونَ فِيهَا عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: صِفْهُ لِي -رَحِمَكَ اللَّهُ- حَتَّى أَفْهَمَهُ.

قَالَ^٢: «إِنَّ اللَّهَ سَبَقَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا يُسَبِّقُ بَيْنَ الْخَيْلِ يَوْمَ الرِّهَانِ^٣، ثُمَّ فَضَّلَهُمْ عَلَى دَرَجَاتِهِمْ فِي السَّبْقِ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ كُلَّ امْرِئٍ مِنْهُمْ عَلَى دَرَجَةٍ سَبْقِهِ، لَا يَنْقُصُهُ فِيهَا مِنْ حَقِّهِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَسْبُوقٌ سَابِقاً، وَلَا مَفْضُولٌ فَاضِلاً، تَفَاضَلَ بِذَلِكَ أَوَائِلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَوَاخِرُهَا^٤، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّابِقِ إِلَى الْإِيمَانِ فَضْلٌ عَلَى الْمَسْبُوقِ، إِذَا^٥ لَلْحَقَّ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلُهَا، نَعَمْ^٦، وَلَتَقَدَّمُوهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَنْ سَبَقَ إِلَى الْإِيمَانِ الْفَضْلُ عَلَى مَنْ أُبْطِأَ عَنْهُ، وَلَكِنْ بِدَرَجَاتِ الْإِيمَانِ قَدَّمَ اللَّهُ السَّابِقِينَ، وَبِالْإِنِّطَاءِ عَنِ الْإِيمَانِ أَخَّرَ اللَّهُ الْمُقْصِرِينَ؛ لِأَنَّا نَجِدُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْآخِرِينَ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ عَمَلاً مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَأَكْثَرُهُمْ صَلَاةً وَصَوْماً وَحَجَّاً وَزَكَاةً وَجِهَاداً^٧ وَإِنْفَاقاً^٨، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ^٩ سَوَابِقُ يَفْضَلُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً عِنْدَ اللَّهِ، لَكَانَ الْآخِرُونَ يَكْثُرُ الْعَمَلُ مَقْدَمِينَ^{١٠} عَلَى الْأَوَّلِينَ، وَلَكِنْ أَيْبَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ يُذَرِكَ آخِرَ دَرَجَاتِ الْإِيمَانِ أَوَّلُهَا، وَيَقْدَّمَ فِيهَا مَنْ آخَرَ اللَّهُ^{١١}، أَوْ^{١٢} يُوَخَّرَ فِيهَا مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ^{١٣}».

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَمَّا نَذَبَ^{١٤} اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الْمُؤْمِنِينَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِسْتِيقَاقِ إِلَى الْإِيمَانِ.

١. في «ز»: «يتفاضل». وفي البحار، ج ٦٩: «ويتفاضل».

٢. في «ص»: «فقال».

٣. «الرهن»: معروف. والجمع: رِهَان. وراهنْتُ فلاناً على كذا مُرَاهَنَةً: خَاطَرْتُهُ. والمراهنة والرهان بالكسر:

المسابقة على الخيل. الصحيح، ج ٥، ص ٢١٢٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨٨ (رهن).

٤. في «ز، ض، ب، ف»: «ومرأة العقول والبحار، ج ٢٢: -«و»».

٥. في حاشية «د»: «آخرها».

٦. في «ف»: «نعم».

٧. في «ف»: «نعم».

٨. في حاشية «ب»: «متقدمين».

٩. في «ف»: «و».

١٠. في «ف»: «و».

١١. في «ف»: «و».

١٢. في «ف»: «و».

١٣. «نذب إليه»، أي دعا إليه. يقال: نذبته فانتذب، أي بعثته ودعوته فأجاب. النهاية، ج ٥، ص ٣٤ (نذب).

فَقَالَ: «قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ»^١ وَ^٢ قَالَ: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۝ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ»^٣ وَ^٤ قَالَ: «وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ»^٥ فَبَدَأَ^٦ بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ عَلَى دَرَجَةٍ سَبَقِهِمْ، ثُمَّ ثَنَى بِالْأَنْصَارِ، ثُمَّ ثَلَّثَ بِالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَوَضَعَ كُلَّ قَوْمٍ عَلَى قَدْرِ دَرَجَاتِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ عِنْدَهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ مَا فَضَّلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ أَوْلِيَاءَهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ^٧ عَزَّ وَجَلَّ: «بَلَّغْتُ الرُّسُلَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ (فَوْقَ بَعْضٍ)^٨ دَرَجَاتٍ»^٩ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. وَقَالَ: «وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ»^{١٠} وَقَالَ: «انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا»^{١١} وَقَالَ: «هُمْ دَرَجَاتُ عِنْدَ اللَّهِ»^{١٢} وَقَالَ: «وَيُؤْتِ كُلُّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ»^{١٣} وَقَالَ: «الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ»^{١٤} وَقَالَ: «وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْفَاعِلِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۝ دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةٌ وَرَحْمَةٌ»^{١٥} وَقَالَ: «لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ

١. الحديد (٥٧): ٢١.

٢. في «ف»: - «و».

٣. الواقعة (٥٦): ١٠ - ١١.

٤. في «ج»، ص، ف، بر، والبحار، ج: ٢٢ - «و».

٥. التوبة (٩): ١٠٠.

٦. في «ج»: «بدأ».

٧. في «ص»: «وقال». وفي حاشية «ز»: + «الله».

٨. في مرآة العقول: «وفي المصاحف: «وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ» وليس فيها «فَوْقَ بَعْضٍ» فالزيادة إما من الرواة أو النسخ، أو منه ﷺ زاده للبيان والتفسير، وهذه الزيادة مذكورة في سورة الزخرف (٤٣): [٣٢]، حيث قال: «نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مِيعَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ» فيحتمل أن يكون الزيادة للإشارة إلى الآيتين».

٩. البقرة (٢): ٢٥٣.

١٠. الإسراء (١٧): ٢١.

١١. الإسراء (١٧): ٥٥.

١٢. هود (١١): ٣.

١٣. آل عمران (٣): ١٦٣.

١٤. النساء (٤): ٩٥ - ٩٦.

١٥. التوبة (٩): ٢٠.

أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ اتَّقَوْا مِنْ بَعْدُ وَقَاتِلُوا^١ وَقَالَ: «يَزِقُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ
أَوْتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ»^٢ وَقَالَ: «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا
يَطُؤُنْ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ»^٣ وَقَالَ: «وَمَا
تَقْدُمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ»^٤ وَقَالَ: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ»^٥ وَمَنْ يَعْمَلْ
مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ»^٦ فَهَذَا ذِكْرُ دَرَجَاتِ الْإِيمَانِ وَمَنَازِلِهِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٧.

٢ . المجادلة (٥٨): ١١ .

١ . الحديد (٥٧): ١٠ .

٤ . البقرة (٢): ١١٠؛ المَزَل (٧٣): ٢٠ .

٣ . التوبة (٩): ١٢٠ .

٥ . الزلزلة (٩٩): ٧-٨ .

٦ . في الوافي: «الغرض من هذا الحديث أن يبين أن تفاضل درجات الإيمان بقدر السبق والمبادرة إلى إجابة الدعوة إلى الإيمان، وهذا يحتمل عدة معان:

أحدها: أن يكون المراد بالسبق، السبق في الذرّ وعند الميثاق، كما يدلّ عليه الخبران الآتيان - وهما الخبران: ١٧٢٠ و ١٧٢١ من هذا الكتاب - وعلى هذا يكون المراد بأوائل هذه الأئمة وأواخرها، وأوائلها وأواخرها في الإقرار والإجابة هناك، فالفضل للمتقدّم في قوله: «بلى» والمبادرة إلى ذلك، ثمّ المتقدّم والمبادر.

والمعنى الثاني: أن يكون المراد بالسبق، السبق في الشرك والرتبة والعلم والحكمة وزيادة العقل والبصيرة في الدين ووفور سهام الإيمان الآتي ذكرها، ولا سيّما اليقين، كما يستفاد من أخبار الباب الآتي. وعلى هذا يكون المراد بأوائل هذه الأئمة وأواخرها، وأوائلها وأواخرها في مراتب الشرف والعقل والعلم، فالفضل للأعقل والأعلم والأجمع للكمالات. وهذا المعنى يرجع إلى المعنى الأول؛ لتلازمهما ووحدة مآلهما واتحاد محصلهما. والوجه في أن الفضل للسابق على هذين المعنيين ظاهر لا مرية فيه.

ومما يدلّ على إرادة هذين المعنيين اللذين مرجعهما إلى واحد، قوله ﷺ: «ولو لم تكن سوابق يفاضل بها المؤمنون» إلى قوله: «من قدم الله» ولا سيّما قوله: «أبى الله تعالى أن يدرك آخر درجات الإيمان أولها». ومن تأمل في تمّة الحديث أيضاً حقّ التأمل يظهر له أنّه المراد إن شاء الله تعالى.

والمعنى الثالث: أن يكون المراد بالسبق، السبق الزماني في الدنيا عند دعوة النبي ﷺ إليهم إلى الإيمان. وعلى هذا يكون المراد بأوائل هذه الأئمة وأواخرها، وأوائلها وأواخرها في الإجابة للنبي ﷺ وقبول الإسلام والتسليم بالقلب والالتقياد للتكاليف الشرعية طوعاً، ويعرف الحكم في سائر الأزمنة بالمقايسة. وسبب فضل السابق على هذا المعنى أن السبق في الإجابة للحقّ دليل على زيادة البصيرة والعقل والشرف التي هي الفضيلة والكمال.

والمعنى الرابع: أن يراد بالسبق، السبق الزماني عند بلوغ الدعوة، فيعمّ الأزمنة المتأخّرة عن زمن النبي ﷺ.

٢٠- بَابُ دَرَجَاتِ الْإِيمَانِ

١٥٣٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي الْأَخْوَصِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- وَضَعَ الْإِيمَانَ عَلَى سَبْعَةِ أَشْهُمٍ: عَلَى الْبِرِّ، وَالصَّدَقِ، وَالْيَقِينِ، وَالرِّضَا، وَالْوَفَاءِ، وَالْعِلْمِ، وَالْجَلَمِ، ثُمَّ^١ قَسَمَ^٢ ذَلِكَ بَيْنَ النَّاسِ، فَمَنْ جَعَلَ فِيهِ هَذِهِ^٣ السَّبْعَةَ الْأَشْهُمَ، فَهُوَ كَامِلٌ مُخْتَمِلٌ، وَ^٤ قَسَمَ^٥ لِبَغْضِ النَّاسِ السَّهْمَ، وَلِبَغْضِ^٦ السَّهْمَيْنِ، وَلِبَغْضِ^٧ الثَّلَاثَةِ حَتَّى انْتَهَوْا^٨ إِلَى السَّبْعَةِ^٩». ثُمَّ قَالَ: «لَا تَحْمِلُوا^{١٠} عَلَى صَاحِبِ السَّهْمِ سَهْمَيْنِ، وَلَا عَلَى صَاحِبِ السَّهْمَيْنِ ثَلَاثَةً؛ فَتَبْهُضُوهُمْ^{١١}». ثُمَّ قَالَ كَذَلِكَ حَتَّى

« وهذا المعنى يحتمل وجهين :

أحدهما: أن يكون المراد بالأوائل والأواخر ما ذكرناه أخيراً، وكذا السبب في الفضل .

والآخر: أن يكون المراد بالأوائل من كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وبالأواخر من كان بعد ذلك . ويكون سبب فضل الأوائل صعوبة قبول الإسلام، وترك ما نشأوا عليه في تلك الزمن وسهولته فيما بعد استقرار الأمر وظهور الإسلام وانتشاره في البلاد، مع أن الأوائل سبب لاهتداء الأواخر؛ إذ بهم وينصرتهم استقر ما استقر وقوي ما قوي وبان ما استبان؛ والله المستعان .

٧ . تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٤٧، عن أبي عمرو الزيري، وفيه قطعة مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٤،

ص ١٢٣، ح ١٧١٩؛ البحار، ج ٢٢، ص ٣٠٨، ح ٩؛ وج ٦٩، ص ٢٨، ح ٦ .

١ . في «ف»: «و» . ٢ . يجوز فيه التشديد أيضاً .

٣ . في الوسائل - «هذه» . ٤ . في حاشية «ف»: «ثم» .

٥ . في «ج، ز»: «لقسم» . ٦ . في الوسائل «وليعضهم» .

٧ . في الوسائل «وليعضهم» . ٨ . في «ض، بع»: «انتهى» . وفي حاشية «بع»: «ينتهي» .

٩ . في «ب، ج، د، ز، ض، ف، بع، بس، بك، جح، جل»، والوسائل: «سبعة» بدون الالف واللام . وفي

«ص، جس، جم، جه»، وحاشية «بع» والبحار كما في المتن .

١٠ . في «ز»: «لا يحملوا» . وفي «ص»: «لا تحمّلوا» . وفي «رأه العقول»: «ولا تحملوا» .

١١ . في «ج»: «الوافي والوسائل والبحار: «فتبعضهم» . و«بهضني» و«بهضني» بمعنى، وبالظاء أكثر . بهظه

يَنْتَهِي^١ إِلَى السَّبْعَةِ^٢.

١٥٣١ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ،

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ أَبِي الْيَقْطَانِ^٤، عَنْ يَغْفُوبَ بْنِ الصُّحَّاكِ -: رَجُلٌ^٥ مِنْ أَصْحَابِنَا

٤٣/٢ - سَرَّاجٌ وَكَانَ خَادِماً لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ:

بَعَثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ - وَهُوَ بِالْحِيزَةِ^٦ - أَنَا وَجَمَاعَةٌ مِنْ مَوَالِيهِ،

قَالَ: فَانطَلَقْنَا فِيهَا، ثُمَّ رَجَعْنَا مُغْتَمِينَ^٧، قَالَ: وَكَانَ فِرَاشِي فِي.....←

«الجنل يَنْهَظُهُ بهظاً: أي أثقله وعجز عنه، فهو مبهور. الصحاح، ج ٣، ص ١١٧١ (بهظ).

١. في «ج»، د، ز، ض، بس، «الوسائل والبحار»: «انتهى».

٢. في «ب»، ج، د، ز، ص، ف، يح، يع، بر، بس، بف، بك، جح، جل، «الوسائل: «سبعة» بدون الالف واللام.

وفي «جس»، جم، جه، «البحار كما في المتن.

٣. الخصال، ص ٣٥٤، باب السبعة؛ ضمن الحديث الطويل ٣٥، بسنده عن الحسن بن محبوب، وفيه: «إِنَّ اللَّهَ

تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَضَعَ الْإِسْلَامَ عَلَى سَبْعَةِ أَهْمٍ...» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٢٩، ح ١٧٢٢؛ الوسائل،

ج ١٦، ص ١٥٩، ح ٢١٢٤١؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٥٩، ح ١.

٤. في «ز»: «أَبِي الْيَقْضَانِ». وفي «ص»: «أَبِي الْيَقْطَانِ». وكلاهما سهو كما يُعَلَمُ من ملاحظة الكتب والأستاد.

أُنْظِرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٢٩١، الرِّقْم ٧٨١، وَص ٤٢٩، الرِّقْم ١١٥٢؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ،

ص ٧٠، الرِّقْم ٦٣٩، وَص ٢٥١، الرِّقْم ٣٥٢٧.

٥. هكذا في «د»، ز، بر، بس، بف، جر. وفي «ب»، ج، ص، ض، ف، والمطبوع وحاشية «د»، بر: «عن رجل».

وما أُنْبِتْنَاهُ هُوَ الظَّاهِرُ، فَإِنَّهُ مُؤَيَّدٌ أَوَّلًا: بِالْمَرَاةِ إِلَى نَسْخِ خَطِيئَةٍ أُخْرَى مِنْهَا «بج، بش، بع، بل، جح،

جس، جك، جل وجم»، وثانياً: بِاللِّتَفَاتِ فِي نَفْسِ الْعُنْوَانِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَبْدِعُ جِذًّا عَدَمَ كَوْنِ خَادِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ

مَعْرُوفًا بِالْإِسْمِ وَالْقَبْ عِنْدَ الْأَصْحَابِ حَتَّى يَعْتَبَرُوا عَنْهُ بِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا سَرَّاجٍ.

٦. في «ف»: «فِي الْحِيرَةِ». و«الْحِيرَةُ»: «مَدِينَةٌ كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْكُوفَةِ عَلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: النَّجَفُ،

كَانَتْ مَسْكَنَ مَلُوكِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. معجم البلدان، ج ٢، ص ٣٢٨ (حيرة).

٧. في هامش المطبوع: «فِي بَعْضِ النُّسخ: مَعْتَمَنٌ»، وَقَالَ فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ، ج ٧، ص ٢٧٤: «مَعْتَمَنٌ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ

بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ عَلَى بِنَاءِ الْإِفْعَالِ أَوْ التَّغْفِيلِ... أَيِ رَجَعْنَا دَاخِلِينَ فِي وَقْتِ الْعَتَمَةِ. وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ بِالْعَيْنِ

الْمَعْمَجَةِ مِنَ الْغَمِّ، وَكَأَنَّهُ تَصْحِيفٌ. وَرَبِّمَا يَقْرَأُ: مَغْتَمَمِينَ مِنَ الْغَنِيمةِ وَهُوَ تَحْرِيفٌ». وَفِي هَامِشِهِ: «الظَّاهِرُ أَنَّ

الْحَائِرِ^١ الَّذِي كُنَّا فِيهِ نَزُولًا، فَجِئْتُ - وَأَنَا بِحَالٍ - فَرَمَيْتُ بِنَفْسِي، فَبَيْنَا^٢ أَنَا كَذَلِكَ إِذَا^٣ أَنَا بِأَيِّ عَبْدٍ لِلَّهِ^٤ قَدْ أَقْبَلَ، قَالَ: فَقَالَ: «قَدْ أَتَيْتُكَ»، أَوْ قَالَ: «جِئْتُكَ»، فَاسْتَوَيْتُ جَالِسًا، وَجَلَسَ^٥ عَلَى صَدْرِ فِرَاشِي، فَسَأَلَنِي عَمَّا^٦ بَعَثَنِي لَهُ^٧، فَأَخْبَرْتُهُ، فَحَمِدَ اللَّهَ. ثُمَّ جَرَى ذِكْرُ قَوْمٍ، فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّا نَبِزُ^٨ مِنْهُمْ؛ إِنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ مَا نَقُولُ^٩، قَالَ^{١٠}: فَقَالَ: «يَتَوَلَّوْنَا^{١١} وَلَا يَقُولُونَ مَا نَقُولُونَ، تَبَرَّؤُونَ^{١٢} مِنْهُمْ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهُوَ ذَا عِنْدَنَا مَا لَيْسَ عِنْدَكُمْ، فَتَبْتَغِي لَنَا أَنْ نَبِزَ^{١٣} مِنْكُمْ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَا^{١٤}، جُعِلَتْ فِدَاكَ، قَالَ^{١٥}: «وَهُوَ ذَا عِنْدَ اللَّهِ مَا لَيْسَ عِنْدَنَا، أَفَتَرَاهُ أَطْرَحَنَا^{١٦}؟» قَالَ: قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا نَفْعَلُ^{١٧}؟

قَالَ: «فَتَوَلَّوْهُمْ^{١٨} وَلَا تَبَرَّؤُوا مِنْهُمْ؛ إِنْ مِنْ.....» ←

«ذهابه» من المدينة إلى الحيرة كان بأمر الخليفة، أعني المنصور وهو - عليه اللعنة - يحتال في قتله ^{١٨}، وكانت مواليه مغتصبين لذلك ويتصدون حاله ومآل أمره مع المنصور وينتظرون رجوعه، وقوله: أنا بحال، أي بسوء حال من الغم كما فسره الوافي، وعليه فما في أكثر النسخ هو الأصح.

١. «الحائر»: المكان المظلم الوسط المرتفع الحروف، ومجتمع الماء، وحوض يُسَبَّبُ إليه سيل ماء الأمطار، والبستان. والمراد هنا البستان، على ما يظهر من الوافي. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٢٣؛ القاموس المحيط،

ج ١، ص ٥٤١ (حير).

٢. في «ج، ص، ف، ب»: وحاشية «بر»: «فبينما».

٣. في «ج» والوافي: «إِذَا».

٤. في «ض، ف، ب»: «قد جئتُكَ».

٥. في «ص»: «فجلس».

٦. في «ز»: «+ كان».

٧. في «ص، بر، بف» والوافي: «إليه».

٨. في الوافي: «تَبَرَّأَ». وفي الوسائل: «قال: فقلت له: إِنَّا لَنَبِزُ^٨ بَدَل «فقلت: جعلت فداك إِنَّا نَبِزُ^٨». وفي هامش المطبوع: «في بعض النسخ: أَنَا أَبْرَأُ».

٩. في «ص، بر، وحاشية «ف»: «نقول». وفي «ف»: «تقولون».

١٠. في البحار: «- قال».

١١. في «ج، بر»: «تَبَرَّؤُونَ». وفي الوافي: «وتَبَرَّؤُونَ».

١٢. في «ز»: «+ وقال».

١٣. في «ص، ف، ب»: «+ والله».

١٤. في «ف»: «+ طرَحْنَا».

١٥. في «ز»: «- و».

١٦. في «ب»: «تَوَلَّوْهُمْ».

١٧. في «ص، ف»: «+ ما يفعل».

المُسْلِمِينَ^١ مَنْ لَهُ سَهْمٌ، وَمِنْهُمْ^٢ مَنْ لَهُ سَهْمَانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ^٣ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ خَمْسَةُ أَشْهُمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ سَبْعَةُ أَشْهُمٍ، فَلَيْسَ يَنْبَغِي^٤ أَنْ يُحْمَلَ صَاحِبُ السَّهْمِ عَلَى مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ السَّهْمَيْنِ، وَلَا صَاحِبُ السَّهْمَيْنِ عَلَى مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ الثَّلَاثَةِ، وَلَا صَاحِبُ الثَّلَاثَةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا صَاحِبُ الْأَرْبَعَةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ الْخَمْسَةِ، وَلَا صَاحِبُ الْخَمْسَةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ السَّتَّةِ، وَلَا صَاحِبُ السَّتَّةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ صَاحِبُ السَّبْعَةِ. وَسَاضِرُكَ لَكَ مَثَلًا: إِنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ جَارٌ وَكَانَ نَضْرَانِيًّا، فَدَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَزَيْنَتَهُ لَهُ^٥، فَأَجَابَهُ^٦، فَأَتَاهُ^٧ سَخِيرًا، فَقَرَعَ عَلَيْهِ الْبَابَ، فَقَالَ لَهُ^٨: مَنْ هَذَا؟ قَالَ^٩: أَنَا فَلَانٌ، قَالَ^{١٠}: وَمَا حَاجَتُكَ؟ فَقَالَ^{١١}: تَوْضًا^{١٢}، وَالْبَسْ ثَوْبِيكَ، وَمُرُّ بِنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: فَتَوَضَّأَ، وَلَبَسَ ثَوْبَيْهِ، وَخَرَجَ مَعَهُ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ صَلَّيْنَا الْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَّنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا^{١٣}، فَقَامَ الَّذِي كَانَ نَضْرَانِيًّا يُرِيدُ مَنْزِلَهُ^{١٤}، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَيْنَ تَذْهَبُ؟ النَّهَارُ قَصِيرٌ، وَالَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الظُّهْرِ قَلِيلٌ، قَالَ: فَجَلَسَ مَعَهُ إِلَى أَنْ صَلَّى^{١٥} الظُّهْرَ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَلِيلٌ، فَاخْتَبَسَهُ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، قَالَ: ثُمَّ قَامَ، وَأَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ هَذَا آخِرُ النَّهَارِ، وَأَقْلُ مِنْ أَوَّلِهِ ٤٤/٢

١. في «ج»: «إِنَّ لِلْمُسْلِمِينَ». ٢. في «ص»: «- منهم».

٣. في «ف»: «- ومن له». ٤. في حاشية «ف»، بر: «والبحار: «فلا ينبغي».

٥. في «ض»: «- وله». ٦. في «ف»: «وأجابه».

٧. في «ف»: «وأثابه». ٨. في الوسائل: «- له».

٩. في «ز»، ص: «فقال». ١٠. في «ز»: «فقال».

١١. في «ب»، ض: «+ وله». وفي الوسائل والبحار: «قال».

١٢. في «ب»، ز، ص، بر: «توض» بقلب الهمزة ياءً وحذفها.

١٣. في «ف»: «+ ففقال». ١٤. في «ب» والبحار: «+ قال».

١٥. في «ف»: «+ صلاة». وفي البحار: «إلى صلاة» بدل «إلى أن صلى».

حَتَّى صَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى مَنْزِلِهِ^١، فَقَالَ لَهُ^٢: إِنَّمَا بَقِيَتْ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ: فَمَكَثَ حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ تَفَرَّقَا.

فَلَمَّا كَانَ سَحِيرًا^٣ عَدَا عَلَيْهِ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ الْبَابَ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ^٤: أَنَا فُلَانٌ، قَالَ: وَمَا حَاجَتَكَ؟ قَالَ: تَوَضَّأُ، وَالْبَسَ^٥ ثَوْبِيكَ، وَاخْرُجْ بِنَا^٦، فَضَلَّ، قَالَ: اطْلُبْ لِهَذَا الدِّينِ مَنْ هُوَ أَفْرَعُ مِنِّي، وَأَنَا إِنْسَانٌ مِسْكِينٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٧: «أَدْخَلَهُ فِي شَيْءٍ^٨ أَخْرَجَهُ مِنْهُ، أَوْ قَالَ: «أَدْخَلَهُ مِنْ^٩ مِثْلِ^{١٠} ذِهِ^{١١}، وَأَخْرَجَهُ مِنْ مِثْلِ هَذَا»^{١٢}.

٢١- بَابُ آخِرِ مِنْهُ

١٥٣٢ / ١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ^{١٣}، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبَانَ، عَنْ شِهَابٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٤} يَقُولُ: «لَوْ عَلِمَ النَّاسُ كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -

١. في «ب»: «+ وقال».

٢. في «ب»: «- وله».

٣. اتَّفَقَتِ النسخ على نصب «سحيراً» فهو خبر «كان» واسمه راجع إلى الزمان. ويجوز رفعه وكون «كان» تامة.

٤. في البحار: «فقال».

٥. في «ض»: «- قال: وما حاجتك».

٦. في «ف»: «وألبسك».

٧. في «ز»، بر، بس، والوسائل: «- بنا».

٨. في «ص»، ف، «+ وو». وفي مرآة العقول: «أدخله في شيء» أي من الإسلام صار سبياً لخروجه من الإسلام رأساً. أو المراد بالشيء الكفر، أي أدخله بجهله في الكفر الذي أخرجه منه. «أو قال: أدخله في مثل هذا» أي العمل الشديد. «وأخرجه من مثل هذا» أي هذا الدين القويم.

٩. في «د»: «وحاشية «ف» والمرأة والبحار: «في».

١٠. في «ج»: «مثله».

١١. في «ب»، د، بر، بف، والوافي والمرأة: «هذا». وفي «ف»: «هذه».

١٢. الوافي، ج، ٤، ص ١٣٠، ح ١٧٢٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٠، ح ٢١٢٤٢، من قوله: «ثم جرى ذكر قوم، فقلت: جعلت فداك، إننا نبرأ منهم»؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦١، ح ٢.

١٣. في «ز»، ص: «أحمد بن عمير». وفي «ف»: «أحمد عن ابن أبي عمير».

هَذَا الْخَلْقِ، لَمْ يَلَمْ أَحَدٌ أَحَدًا^١.

فَقُلْتُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ، فَكَيْفَ^٢ ذَلِكَ^٣؟

فَقَالَ^٤: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَلَقَ أَجْزَاءَ بَلَغَ بِهَا تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ جُزْأً، ثُمَّ جَعَلَ الْأَجْزَاءَ أَغْشَارًا، فَجَعَلَ الْجُزْءَ عَشْرَةَ أَغْشَارٍ، ثُمَّ قَسَمَهُ^٥ بَيْنَ الْخَلْقِ، فَجَعَلَ فِي رَجُلٍ عَشْرَ جُزْءٍ، وَفِي آخَرَ عَشْرَيْنِ جُزْءٍ حَتَّى بَلَغَ بِهِ جُزْأً تَامًا، وَفِي آخَرَ جُزْأً وَعَشْرَ جُزْءٍ، وَ^٦ آخَرَ جُزْأً وَعَشْرَيْنِ جُزْءٍ، وَ^٧ آخَرَ جُزْأً وَثَلَاثَةَ أَغْشَارٍ جُزْءٍ، حَتَّى بَلَغَ بِهِ جُزْعَيْنِ تَامَيْنِ، ثُمَّ بِحِسَابِ ذَلِكَ حَتَّى بَلَغَ بِأَرْفَعِهِمْ تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ جُزْأً، فَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ إِلَّا عَشْرَ جُزْءٍ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى^٨ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ صَاحِبِ الْعَشْرَيْنِ، وَكَذَلِكَ^٩ صَاحِبِ الْعُشْرَيْنِ لَا يَكُونُ^{١٠} مِثْلَ صَاحِبِ الثَّلَاثَةِ^{١١} الْأَغْشَارِ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَمَّ^{١٢} لَهُ جُزْءٌ^{١٣} لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِثْلَ صَاحِبِ الْجُزْعَيْنِ، وَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ

١. في مرآة العقول، ج ٧، ص ٢٧٧: «لم يلم أحد أحدًا، أي في عدم فهم الدقائق والقصور عن بعض المعارف، أو في عدم اكتساب الفضائل والأخلاق الحسنة وترك الإتيان بالنوافل والمستحبات، وإلا فكيف يستقيم عدم العلامة على ترك الفرائض والواجبات وفعل الكبائر والمحرمات؟ وقد مرَّ أَنَّ الله تعالى لا يكلف الناس إلا بقدر وسعهم، وليسوا بمجبرين في فعل المعاصي ولا في ترك الواجبات؛ لكن يمكن أن لا يكون في وسع بعضهم معرفة دقائق الأمور وغوامض الأسرار، فلم يكلفوا بها؛ وكذا عن تحصيل بعض مراتب الإخلاص واليقين وغيرها من المكارم، فليسوا بملومين بتركها. فالتكاليف بالنسبة إلى العباد مختلفة بحسب اختلاف قابلياتهم واستعداداتهم».

٢. في «ب» ج، د، ص، ض، بر، بس، بف، والبحار: «وكيف». وفي «ف»: «كيف».

٣. في «ص» والبحار: «ذلك».

٤. يجوز فيه التشديد أيضاً.

٥. في الوافي والبحار: «قال».

٦. في «ف» والبحار: «وفي».

٧. في الوسائل والبحار: «وفي».

٨. في «ص»: «وكذا».

٩. في الوسائل: «- على».

١٠. في «ف»: «لا يقدر على أن يكون بدل «لا يكون».

١١. في الوسائل: «- الثلاثة».

١٢. في «ض»: «أتم».

١٣. في «ب، ض»: «جزءاً». فهو تمييز ل«تم» كقوله تعالى: «فَتَمَّ يَمِينُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» الأعراف (٧): ١٤٢.

هَذَا الْخَلْقَ عَلَى هَذَا، لَمْ يَلَمْ أَحَدٌ أَحَدًا.^١

١٥٣٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَادِ الْخَزَّازِ^٣، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ٤٥/٢ الْقُرَاطِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ، إِنَّ الْإِيمَانَ عَشْرُ ذَرَجَاتٍ، بِمَنْزِلَةِ السَّلَمِ يُصْعَدُ مِنْهُ مِرْقَاةٌ بَعْدَ مِرْقَاةٍ، فَلَا يَقُولَنَّ^٥ صَاحِبُ الْإِثْنَيْنِ لِصَاحِبِ الْوَاحِدِ^٦: لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى^٧ يَنْتَهِيَ^٨ إِلَى الْعَاشِرِ^٩، فَلَا تَسْقِطْ^{١٠} مَنْ هُوَ دُونَكَ؛ فَيَسْقِطَكَ^{١١} مَنْ هُوَ فَوْقَكَ، وَإِذَا رَأَيْتَ مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكَ بِذَرَجَةٍ، فَارْقَعَهُ إِلَيْكَ بِرَفْقٍ، وَلَا تَحْمِلَنَّ عَلَيْهِ مَا لَا يَطِيقُ؛ فَتَكْسِرَهُ^{١٢}؛ فَإِنَّ مَنْ كَسَرَ^{١٣} مُؤْمِنًا فَعَلَيْهِ جَبَرَةٌ^{١٤}».^{١٥}

١٥٣٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

١. الوافي، ج ٤، ص ١٣٢، ح ١٧٢٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦١، ح ٢١٢٤٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦٤، ح ٣.

٢. في «ص، ض، بف» والبحار والخصال، ص ٤٤٧: - «عن محمد بن عثمان».

٣. في «ب، ز، ص»: «الخرزاز».

٤. في «ف»: - «بعد».

٥. في «ص»: «ولا يقول».

٦. في «ص»: «ولا يقول».

٧. في «ص»: «حين».

٨. في «د»: «ينتهي».

٩. في «ج، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «العاشرة».

١٠. في «ف»: «فلا يسقط».

١١. في «ف»: «فيسقط».

١٢. في «ج»: «فتكسره».

١٣. في «ف»: «كسر».

١٤. في «ص»: «وكان المقداد في الثامنة، وأبو ذر في التاسعة، وسلمان في العاشرة».

١٥. الخصال، ص ٤٤٧، باب العشرة، ح ٤٨، بسنده عن محمد بن أحمد، عن أبي عبد الله الرازي، عن الحسن بن علي بن أبي عثمان، عن محمد بن حماد الخزاز. وفيه، ص ٤٤٨، نفس الباب، ح ٤٩، بسنده عن محمد بن حماد الخزاز، مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ٤، ص ١٣١، ح ١٧٢٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٢، ح ٢١٢٤٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦٥، ح ٤.

ابن مُسْكَانَ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي^١ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَنَازِلَ: مِنْهُمْ عَلَى وَاحِدَةٍ، وَمِنْهُمْ عَلَى اثْنَتَيْنِ^٢، وَمِنْهُمْ عَلَى ثَلَاثٍ، وَمِنْهُمْ عَلَى أَرْبَعٍ، وَمِنْهُمْ عَلَى خَمْسٍ، وَمِنْهُمْ عَلَى سِتٍّ، وَمِنْهُمْ عَلَى سَبْعٍ؛ فَلَوْ ذَهَبَتْ تَحْمِلُ عَلَى صَاحِبِ الْوَاحِدَةِ اثْنَتَيْنِ^٣، لَمْ يَقَوْ؛ وَعَلَى صَاحِبِ الثَّانِيَيْنِ ثَلَاثًا، لَمْ يَقَوْ؛ وَعَلَى صَاحِبِ الثَّلَاثِ أَرْبَعًا، لَمْ يَقَوْ؛ وَعَلَى صَاحِبِ الْأَرْبَعِ خَمْسًا، لَمْ يَقَوْ؛ وَعَلَى صَاحِبِ الْخَمْسِ سِتًّا، لَمْ يَقَوْ؛ وَعَلَى صَاحِبِ السِّتِّ سَبْعًا، لَمْ يَقَوْ؛ وَ^٤ عَلَى هَذِهِ الدَّرَجَاتِ».

١٥٣٥ / ٤. عَنْهُ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الصَّبَّاحِ بْنِ سَيَابَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَنْتُمْ وَالْبَرَاءَةُ يَبْرَأُ^٧ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ؟ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرُ صَلَاةٍ مِنْ بَعْضٍ، وَبَعْضُهُمْ أَنْفَذَ بَصْرًا^٨ مِنْ بَعْضٍ، وَهِيَ الدَّرَجَاتُ»^٩.

١. في «ب»، «د»، «ص»، «ف»، «بر»، «بس»، «جر»، «الوسائل»: «ولي».

٢. في الوافي: «اثنتين».

٣. في «ج»، «ف»: «اثنتين».

٤. في «ض»، «بف»: «و».

٥. الوافي، ج ٤، ص ١٣٢، ح ١٧٢٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٣، ح ٢١٢٤٥؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦٧، ح ٦.

٦. ضمير «عنه» راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند المتقدم. وأحمد بن محمد بن عيسى وإن أكثر الرواية عن محمد بن سنان (معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٩٥-٦٩٦) لكن قد توسط بينهما بعض الأصحاب كعلي بن الحكم، كما في الكافي، ح ١٥٤٠٠؛ والحسين بن سعيد كما في الكافي، ح ٧٥٦٢.

٧. في «ص»: «يَبْرَأُ». وفي «ف»: «تَبْرَأُ».

٨. في حاشية «بر» والبحار: «بصيرة».

٩. في مرآة العقول: «وهي الدرجات، أي درجات الإيمان... أو هي الدرجات التي ذكرها في قوله: «هُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ اللَّهِ» [آل عمران (٣): ١٦٣] وغيره».

١٠. الوافي، ج ٤، ص ١٣٢، ح ١٧٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٣، ح ٢١٢٤٦؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٦٨، ح ٧.

٢٢- بَابُ نِسْبَةِ الْإِسْلَامِ

١٥٣٦ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ،

قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا تُنْسَبُ^١ الْإِسْلَامَ نِسْبَةً لَمْ يَنْسَبْهُ^٢ أَحَدٌ قَبْلِي وَلَا يَنْسَبُهُ أَحَدٌ بَعْدِي إِلَّا بِمِثْلِ^٣ ذَلِكَ، إِنَّ^٤ الْإِسْلَامَ هُوَ التَّسْلِيمُ، وَالتَّسْلِيمُ هُوَ الْيَقِينُ، وَاليَقِينُ هُوَ التَّصَدِيقُ، وَالتَّصَدِيقُ هُوَ الْإِقْرَارُ، وَالْإِقْرَارُ هُوَ الْعَمَلُ، وَالْعَمَلُ هُوَ الْأَدَاءُ، إِنَّ^٥ ٤٦/٢ الْمُؤْمِنَ لَمْ يَأْخُذْ دِينَهُ عَنْ رَأْيِهِ، وَلَكِنْ أَتَاهُ مِنْ^٦ رَبِّهِ، فَأَخَذَهُ^٧؛ إِنَّ^٨ الْمُؤْمِنَ^٩ يَرَى^{١٠} يَقِينَتَهُ فِي عَمَلِهِ، وَالكَاذِبَ يَرَى^{١١} إِنْكَارَهُ فِي عَمَلِهِ، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا عَزَفُوا أَمْرَهُمْ^{١٢}، فَاعْتَبِرُوا إِنْكَارَ الْكَافِرِينَ وَالْمَنَافِقِينَ بِأَعْمَالِهِمْ الْخَبِيثَةِ^{١٣}».

١ . في المحاسن: «اليوم». يقال: نسب الرجل كنعرت أو كضربت، أي ذكرت نسبته، والمراد بيان الإسلام والكشف التام عن معناه، ولما كان نسبة شيء إلى شيء يوضح أمره وحاله وما يؤول هو إليه أطلق هنا على الإيضاح، من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم. راجع: المصباح المنير، ص ٦٠٢ (نسب)؛ شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٣٥؛ امرأة العقول، ج ٧، ص ٢٨٢.

٢ . هكذا في النسخ التي بأيدينا والوافي والوسائل والمحاسن. وفي المطبوع: «ولا ينسبه».

٣ . في «بر»: «مثل». ٤ . في المحاسن: «- وإن».

٥ . في المحاسن: «عن». ٦ . في الوسائل والمحاسن: «فأخذ به».

٧ . في «مرأة العقول»: «فالمؤمن» بدل «إن المؤمن».

٨ . في شرح المازندراني: «يرى، إما مجهول من الرؤية، أو معلوم من الإراءة. وما بعده على الأول مرفوع، وعلى الثاني منصوب». ٩ . في المحاسن: «أمر ربهم».

١٠ . المحاسن، ص ٢٢٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٥. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٥١، المجلس ٥٦، ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ١٨٥، ح ١، يستدهما آخر عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أحمد بن [في المعاني: - «أحمد بن»] محمد بن يحيى الخزّاز [في المعاني: - «الخزّاز»]، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق، عن أبياته، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. تفسير القمي، ج ١، ص ٩٩، عن محمد بن يحيى البغدادي، رفع الحديث إلى أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. نهج البلاغة، ص ٤٩١، الحكمة ١٢٥؛ خصائص

١٥٣٧ / ٢ . عَنْهُ^١، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُدْرِكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^ﷺ:^٣: الْإِسْلَامُ غُرَبَانِ، فَلْيَنَاسُهُ الْخَيَاءُ،
وَزِينَتُهُ الْوَفَاءُ^٤، وَمُرُوءَتُهُ الْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَعِمَادَةُ الْوَرَعِ، وَهُ لِكُلِّ شَيْءٍ أَسَاسٌ^٥، وَأَسَاسُ
الْإِسْلَامِ حُبُّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ^٦».

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُدْرِكِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، مِثْلَهُ^٨.

١٥٣٨ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْحَسَنِيِّ:

«الْأُتَمَّةُ^١، ص ١٠٠، مرسلاً، وفيهما إلى قوله: «والعمل هو الأداء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٤١،
ح ١٧٣٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٣، ح ٢٠٢٣١، إلى قوله: «ولكن أتاه من ربه فأخذه».

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق، كما يعلم بأدنى التفات.

٢ . في «ف»:- «عن أبيه». وهو سهو؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد الله - وهو أحمد بن محمد بن خالد - عن أبيه
كتاب عبد الله بن القاسم صاحب معاوية بن عمار. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٠٣، الرقم ٤٦٣؛ ورجال
النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٣.

٤ . هكذا في النسخ التي بأيدينا وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار والمحاسن والفقهاء
والأمالي. وفي المطبوع: «الوقار».

٥ . في «بر»:- «و».

٦ . في شرح المازندراني: «قوله: ولكل شيء أساس، الظاهر أنه كلام أبي عبد الله^{عليه السلام}». واستبعده المجلسي؛
حيث قال في مرآة العقول: «ويحتمل كون الفقرة الأخيرة كلام الصادق^{عليه السلام}، لكنه بعيد».

٧ . المحاسن، ص ١٥٠، كتاب الصفوة، ح ٦٦، من قوله: «لكل شيء أساس»؛ وفيه، ص ٢٨٦، كتاب مصابيح
الظلم، ح ٤٢٧. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه^{عليه السلام}
عن النبي^ﷺ: «الأمالي للطوسي، ص ٨٤، المجلس ٣، ح ٣٥، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه^{عليه السلام} عن
النبي^ﷺ، مع اختلاف وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ١٤٢، ح ١٧٣٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ح ٢٠٢٣٢؛
البحار، ج ٦٨، ص ٣٤٣، ح ١٥.

٨ . الأمالي للصدوق، ص ٢٦٨، المجلس ٤٥، ح ١٦، بسنده عن علي بن معبد، عن عبد الله بن القاسم، عن مبارك
بن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله، عن أبيه^{عليه السلام} عن رسول الله^ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ١٤٢، ح ١٧٣٣؛ الوسائل،
ج ١٥، ص ١٨٤، ذيل ح ٢٠٢٣٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٤٣، ذيل ح ١٥.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْإِسْلَامَ، فَجَعَلَ لَهُ^١ عَرْصَةً^٢، وَجَعَلَ لَهُ نُورًا، وَجَعَلَ لَهُ حِصْنًا، وَجَعَلَ لَهُ نَاصِرًا؛ فَأَمَّا عَرْصَتُهُ فَالْقُرْآنُ، وَأَمَّا نُورُهُ فَالْحِكْمَةُ، وَأَمَّا حِصْنُهُ فَالْمَغْرُوفُ، وَأَمَّا أَنْصَارُهُ فَأَنَا وَأَهْلُ بَيْتِي وَشِيعَتُنَا؛ فَاجْتَبُوا أَهْلَ بَيْتِي وَشِيعَتَهُمْ وَأَنْصَارَهُمْ؛ فَإِنَّهُ^٣ لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَتَنَسَّبَنِي^٤ جَبْرِئِيلُ عليه السلام لِأَهْلِ السَّمَاءِ، اسْتَوْدَعَ اللَّهُ حُبِّي وَحَبَّ أَهْلِ بَيْتِي وَشِيعَتِهِمْ فِي قُلُوبِ الْمَلَائِكَةِ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ وَدِيعَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ هَبَطَ بِي إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَتَنَسَّبَنِي لِأَهْلِ^٥ الْأَرْضِ، فَاسْتَوْدَعَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- حُبِّي وَحَبَّ أَهْلِ بَيْتِي وَشِيعَتِهِمْ فِي قُلُوبِ مُؤْمِنِي أُمَّتِي، فَمُؤْمِنُو أُمَّتِي يَحْفَظُونُ وَدِيعَتِي فِي أَهْلِ بَيْتِي^٦ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، أَلَا قُلُوا أَنَّ الرَّجُلَ^٧ مِنْ أُمَّتِي عَبْدُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عُمَرُهُ أَيَّامَ الدُّنْيَا، ثُمَّ لَقِيَ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- مُبْنِضًا لِأَهْلِ بَيْتِي وَشِيعَتِي^٨، مَا فَتَرَ^٩ اللَّهُ صَدْرَهُ إِلَّا عَنِ النَّفَاقِ^{١٠}»^{١١}.

١. في «ف»: «فجعله».

٢. «العَرْصَةُ»: كُلُّ بَقْعَةٍ بَيْنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ. والجمع: العِرَاصُ والعِرَاصَاتُ. الصحيح، ج ٣، ص ١٠٤٤ (عرص).

٣. في حاشية «ج»: «فأنى».

٤. في مرآة العقول: «فتنسبني، أي ذكرني أو وصفني وذكر نبوتي ومناقبتي. وأما ذكر نسبه لأهل الأرض فبالآيات التي أنزلها فيه وفي أهل بيته وبقروها الناس إلى يوم القيامة، أو ذكر فضله ونادى به بحيث سمع من في أصلاّب الرجال وأرحام النساء كنداء إبراهيم عليه السلام بالحق. وقيل: لما وجبت الصلوات الخمس في المعراج، فلما هبط ﷺ علمها الناس، وكان من أفعالها الصلاة على محمد وآله في الشهد؛ فدلهم بذلك على أنهم أفضل الخلق؛ لأنه لو كان غيرهم أفضل لكانت الصلاة عليه أوجب. والأول أظهر». وقيل غير ذلك. وللمزيد راجع: شرح المازندراني.

٥. هكذا في «ب»، ج ٤، ص ١١٠، بر، بف، وشرح المازندراني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى أهل».

٦. في «د»، «ب»: «- وفي أهل بيتي».

٧. في «ض»، «ب»: «وجلاء».

٨. في «ب» وحاشية «بف»: «ووشيعتهم».

٩. في «ف»: «فرح». وفي حاشية «ف»: «شرح».

١٠. في «د»، «ز»، «ف»، «ب»، «بف»، والوافي والبحار: «نفاق».

١١. الوافي، ج ٤، ص ١٤٢، ح ١٧٢٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ح ٢٠٢٣٣، إلى قوله: «وأما أنصاره فأنا».

٢٣- بَابُ ١

١ / ١٥٣٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،
عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ غَالِبٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَنْتَبِغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ثَمَانِي خِصَالٍ: وَقُوراً»

« وأهل بيتي وشيعتنا » البحار، ج ٦٨، ص ٣٤١، ح ١٣.

١ . هكذا في النسخ التي بأيدينا ومرة العقول. وفي المطبوع: «باب [خصال المؤمن]». وفي مرة العقول، ج ٧، ص ٢٩١: «لَمَّا كَانَتْ أَخْبَارُ هَذَا الْبَابِ مُتَقَارِبَةً الْمَضْمُونِ مَعَ الْبَابِ السَّابِقِ لَمْ يَعْنُوهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ نَسْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَفِي هَذَا الْبَابِ نَسْبَةُ الْإِيمَانِ».

٢ . سيأتي الخبر - باختلاف يسير جداً - في نفس المجلد، ح ٢٢٨١، بسند آخر عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن عبد الله بن غالب. ورواه الصدوق في الأمالي، ص ٤٧٤، المجلس ٨٦، ح ١٧؛ والخصال، ص ٤٠٦، ح ١. وفيهما أيضاً «عبد الله بن غالب».

والظاهر - في بادئ الرأي - وقوع التحريف في أحد العنوانين، وبما أن عبد الملك بن غالب لم نجد له ذكراً في كتب الرجال والأسناد - في غير سند هذا الخبر - تميل النفس إلى القول بصحة عبد الله بن غالب، كما قال به في معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٦٠؛ لأنه هو المترجم في الكتب والمذكور في الأسناد.

لكن هذا القول أيضاً يواجه إشكالاً، وهو أن عبد الله بن غالب روى الحسن بن محبوب كتابه، وأكثر رواياته أيضاً قد وردت عن ابن محبوب بلا واسطة. فيستبعد جداً رواية ابن محبوب عنه بالتوسط، أضف إلى ذلك أننا لم نجد رواية جميل بن صالح عن عبد الله بن غالب في غير سند هذا الخبر. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٢، الرقم ٥٨٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٨٧-٤٨٨.

هذا، وقد ذكر الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في تعليقه على السند، احتمالاً آخر؛ وهو كون الصواب عبد الملك بن عمرو - بدل عبد الملك بن غالب - فصُحِّفَ عمرو بـ «غالب» ثم صحَّحوه عبد الملك بن غالب، بعد الله بن غالب. ثم انتشرت نسخة عبد الله بن غالب في كتب الصدوق وموضع من الكافي. يؤيد ذلك رواية جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤١١-٤١٢.

ثم اعلم أنه قد ورد الخبر في أعلام الدين، ص ١٠٩، نقلاً من كتاب المجالس للبرقي، عن عبد الله بن يونس، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٣ . في الوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ٢٢٨١ والأمالي والخصال وتحف العقول: ثمان.

٤ . «الوقار»: السكون والجلم. يقال: هو وقور ووقار ومتوقّر. وقال العلامة المجلسي: «أي لا يعرض له»

عِنْدَ الْهَزَاهِرِ^١، صَبُوراً عِنْدَ الْبَلَاءِ، شُكُوراً عِنْدَ الرِّخَاءِ، قَانِعاً بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ، لَا يَظْلِمُ
الْأَعْدَاءَ، وَلَا يَتَحَامَلُ^٢ لِلْأَصْدِقَاءِ^٣، بِدَنَّةٍ مِنْهُ فِي تَعَبٍ، وَالنَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ.
إِنَّ الْعِلْمَ خَلِيلُ الْمُؤْمِنِ، وَالْجَلْمَ وَزِيرُهُ، وَالْعَقْلُ أَمِيرُ جُنُودِهِ، وَالرَّفْقُ أَخُوهُ، وَالْبِرُّ^٤
وَالِدُهُ^٥.

١٥٤٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام^٦، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ:
الْإِيمَانُ^٧ لَهُ أَرْكَانٌ أَرْبَعَةٌ^٨: التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ، وَتَفْوِيضُ الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ

«شك عند الفتن التي تصير سبباً لشك الناس وكفرهم». المفردات للراغب، ص ٨٨٠ (وقر).

١. «الهازه»: الفتن يهتز فيها الناس. المصباح المنيّر، ص ٦٣٧ (هز ز).

٢. تحامل في الأمر، وبه: تكلفه على مشقة، وعليه: كلفه ما لا يطيق. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٠٦ (حمل).
وتحامل عليه: أي مال. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٧ (حمل). والمعنى على الأول: أنه لا يتحمل الوزر لأجل
الأصدقاء، أو لا يتكلف لهم. وقيل غير ذلك. وعلى الأخير يكون المعنى: لا يعمل على الناس لأجلهم، كأن
يشهد لهم بالزور، أو يكتم الشهادة لرعايتهم، أو يسعى لهم في حرام. راجع: شرح المازندراني، ج ٨،
ص ١٤٠؛ الوافي، ج ٤، ص ١٥٨؛ امرأة العقول، ج ٧، ص ٢٩٢.

٣. في «بر»: «و». وفي تحف العقول: «لا يتحمل الأصدقاء».

٤. في الوافي والكافي، ح ٢٢٨١ والأمالى والخصال وتحف العقول: «الصبر».

٥. في الكافي، ح ٢٢٨١ والأمالى والخصال وتحف العقول: «اللين». وفي الوافي: «البر - خ ل - اللين».

٦. الأمالى للصدوق، ص ٥٩٢، المجلس ٨٦، ح ١٧؛ والخصال، ص ٤٠٦، باب الثمانية، ح ١، بسندهما عن
أحمد بن محمد بن عيسى [في الأمالى: - «بن عيسى»]، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن
عبدالله بن غالب، عن أبي عبدالله عليه السلام. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح ٢٢٨١،
بسند عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن عبدالله بن غالب، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي الفقيه،
ج ٤، ص ٣٥٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٤٠٦، باب الثمانية، ح ٢، بسند آخر عن
أبي عبدالله، عن أبياته عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «والناس منه في راحة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤،
ص ١٥٨، ح ١٧٤٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٥، ح ٢٠٢٣٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٦٨، ح ١.

٧. في الكافي، ح ١٥٦٤ والوسائل: - «عن أبيه عليه السلام».

٨. في الوسائل: «الإسلام».

٩. في الكافي ح ١٥٦٤: «أربعة أركان».

اللَّهُ^١، وَالتَّسْلِيمَ لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٢.

١٥٤١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَكُونُونَ صَالِحِينَ حَتَّى تَعْرِفُوا، وَلَا تَعْرِفُونَ حَتَّى تُصَدِّقُوا، وَلَا تُصَدِّقُونَ حَتَّى تُسَلِّمُوا أَبْوَابَ أَرْبَعَةٍ لَا يَصْلُحُ أُولُهَا إِلَّا بِآخِرِهَا^٥، ضَلَّ أَصْحَابُ الثَّلَاثَةِ وَتَاهُوا تَبْهًا بَعِيدًا، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَلَا يَقْبَلُ^٨ اللَّهُ^٩ إِلَّا بِإِلْفَاءٍ^{١٠} بِالشَّرْطِ وَالْعَهْدِ، وَمَنْ^{١١} وَفَى اللَّهُ^{١٢}

١. في الكافي، ح ١٥٦٤: «الرضا بقضاء الله، والتوكل على الله، وتفويض الأمر إلى الله».

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المكارم، ح ١٥٦٤. الجعفریات، ص ٢٢٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٨، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام؛ وتحف العقول، ص ٢٣٢، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلهما مع اختلاف يسير، وفي غير «الكافي» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ١٣٥، ح ١٧٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٥، ح ٢٠٢٣٦؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٤٠، ح ١٢.

٣. في «ص»، ف: «محمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى». وهو سهو، فقد تكررت رواية أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن ذكره، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. راجع: الكافي، ح ١١٦ و ٤٧٤ - نفس الخير -؛ وح ١٨٤٧ و ٢٦٨٦.

٤. في «بف» وشرح المازندراني: «لا تكونوا». وقال في النحو الوافي، ج ١، ص ١٦٣: «هنا لغة تحذف نون الرفع بدون الناصب والجازم».

٥. في «ص»، ف، «بف» والكافي، ح ٤٧٤: «ولا تعرفوا».

٦. في «ف، بر، بف» والكافي، ح ٤٧٤: «ولا تصدقوا».

٧. في الوافي: «يعني أَنَّ الصلاح موقوف على المعرفة، والمعرفة موقوفة على التصديق، والتصديق موقوف على تسليم أبواب أربعة، لا يتم بعضها بدون بعض؛ وهي التوبة عن الشرك، والإيمان بالتوحيد، والعمل الصالح، والاهتداء بالإمام؛ فصاحب الثلاثة الأول من دون الاهتداء بالإمام ضالٌّ تائه لا تقبل توبته ولا توحده ولا عمله؛ لعدم وفائه بجميع الشروط والعهود. أجمل عليه السلام هذا المعنى أولاً، ثم فصل بقوله: إِنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ الْعِبَادَ بطرق الهدى إلى آخر ما قال».

٨. في الكافي، ح ٤٧٤: «ولا يقبل».

٩. في «د، بر، بف» والوافي والبحار: - «الله».

١٠. في الكافي، ح ٤٧٤: «الوفاء».

١١. في «ض» والكافي، ح ٤٧٤: «فمن».

١٢. في «ب، بس» والوافي والبحار والكافي، ح ٤٧٤: «الله».

بَشُرُوطِهِ^١ وَاسْتَكْمَلَ^٢ مَا وَصَفَ فِي عَهْدِهِ، نَالَ مَا^٣ عِنْدَهُ وَاسْتَكْمَلَ وَغَدَهُ^٤.

إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَخْبَرَ الْعِبَادَ بِطَرِيقِ^٥ الْهَدْيِ، وَشَرَعَ لَهُمْ فِيهَا الْمَنَارَ^٦، وَأَخْبَرَهُمْ كَيْفَ يَسْلُكُونَ، فَقَالَ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾^٧ وَقَالَ: «إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ»^٨ فَمَنِ اتَّقَى اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيمَا أَمَرَهُ، لَقِيَ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ؛ هَيِّهَاتَ هَيِّهَاتَ، فَاتَ^٩ قَوْمٌ وَمَاتُوا قَبْلَ أَنْ يَهْتَدُوا، وَظَنُّوا^{١٠} أَنَّهُمْ آمَنُوا، وَأَشْرَكُوا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ؛ إِنَّهُ مَنْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا اهْتَدَى، وَمَنْ أَخَذَ فِي غَيْرِهَا سَلَكَ طَرِيقَ^{١١} الرَّدَى.

وَصَلَ اللَّهُ طَاعَةً وَلِيَّ أَمْرِهِ بِطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ بِطَاعَتِهِ^{١٢}؛ فَمَنْ^{١٣} تَرَكَ^{١٤} ٤٨/٢ طَاعَةَ وَلَاةِ الْأَمْرِ، لَمْ يُطِيعِ اللَّهَ وَلَا رَسُولَهُ، وَهُوَ الْإِقْرَارُ بِمَا نَزَلَ^{١٥} مِنْ عِنْدِ اللَّهِ^{١٦}.

١. في «ص» بر، «بف» والوافي والكافي، ح ٤٧٤: «بشرطه».

٢. في الكافي، ح ٤٧٤: «واستعمل».

٣. في البحار: «مما».

٤. في الكافي، ح ٤٧٤: «وما وعده».

٥. هكذا في «ب» ج، ز، ض، ف، بر، بس، «بف» وحاشية «د» وشرح المازندراني والوافي والبحار والكافي ح ٤٧٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بطريق».

٦. في الوافي: «كُنِيَ بِالْمَنَارِ عَنْ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهَا صِيغَةُ جَمْعٍ، وَيَتَقَوَّى اللَّهُ فِيهَا أَمْرُهُ عَنِ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى الْإِمَامِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِهِ، وَيَأْتِيَانِ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا عَنِ الدُّخُولِ فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ» و«المنار»: جمع منارة، وهي العلامة تجعل بين الحدين، ومَنَارُ الْحَرَمِ: أَعْلَامُهُ الَّتِي ضَرَبَهَا إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ -عَلَيْ نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- عَلَى أَنْظَارِ الْحَرَمِ وَنَوَاحِيهِ، وَبِهَا تَعْرِفُ حُدُودَ الْحَرَمِ مِنْ حُدُودِ الْحُلِّ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ. الشَّهَادَةُ، ج ٥، ص ١٢٧ (نور).

٧. طه (٢٠): ٨٢.

٨. المائدة (٥): ٢٧.

٩. في «ص» و«مرأة العقول: مات». وقال في المرأة: «فيما مضى: فات قروم، وهو أظهر، أي فاتوا عنا ولم يبايعونا، أو ماتوا. فالثاني تأكيد».

١٠. في «ج» ض، ف، «بف» والبحار: «فطنوا».

١١. في «ب»: «طرائق».

١٢. إشارة إلى الآية ٥٩ من سورة النساء (٤): «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطْيَعُوا اللَّهَ وَأَطْيَعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ».

١٣. في «ص»: «ومن».

١٤. في الكافي، ح ٤٧٤: «بما أنزل».

١٥. في «ب»: «بما نزل الله من عنده». وفي «ف»: «بما نزل من عند الله»، بالتشديد.

﴿خُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^١، وَالتَّمَسُّوا^٢ الْبُيُوتَ الَّتِي أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ^٣؛ فَإِنَّهُ قَدْ خَبَرَكُمْ^٤، أَنَّهُمْ ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾^٥.

إِنَّ اللَّهَ قَدْ اسْتَخْلَصَ الرُّسُلَ^٦ لِأَمْرِهِ، ثُمَّ^٧ اسْتَخْلَصَهُمْ مُصَدِّقِينَ لِذَلِكَ^٨ فِي نَذَرِهِ، فَقَالَ: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾^٩ تَأَهُ مِنْ جَهْلٍ، وَاهْتَدَى مَنْ أَبْصَرَ وَعَقَلَ؛ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ^{١٠} الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^{١١} وَكَيْفَ^{١٢} يَهْتَدِي مَنْ لَمْ يُبْصِرْ^{١٣}؟ وَكَيْفَ يُبْصِرُ مَنْ لَمْ يُنْذَرْ^{١٤}؟ اتَّبِعُوا^{١٥}

١ . الأعراف (٧): ٣١.

٢ . في «ف»: «وَأَتُوا».

٣ . اقتباس من الآية ٣٦ من سورة النور (٢٤): ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْأَلْفِ وَالأَلْفِ».

٤ . في الكافي، ح ٤٧٤: «أخبركم» بدل «قد خبركم».

٥ . النور (٢٤): ٣٧. وفي الوافي: «وَأَوَّلُ الزينة بمعرفة الإمام، والمسجد بمطلق العبادة، والبيوت ببيوت أهل العصمة سلام الله عليهم، والرجال بهم عليهم السلام». والمراد بعدم إلهانهم البيع والتجارة عن الذكر أنهم يجمعون بين دين وذا، لا أنهم يتركونها رأساً، كما ورد النص عليه في خبر آخر».

٦ . في «ف»: «الرسول».

٧ . في «ف»: «و».

٨ . في الكافي، ح ٤٧٤: «وبذلك».

٩ . فاطر (٣٥): ٢٤.

١٠ . «القلب»: هو الفؤاد. وقيل: هو أخص منه. وقيل: هما سواء. والجمع: قلوب. وعن بعض أهل التحقيق: إن القلب يطلق على معنيين: أحدهما: اللحم الصنوبري الشكل المودع في الجانب الأيسر من الصدر، وهو لحم مخصوص، وفي باطنه تجويف وفي ذلك التجويف دم أسود، وهو منبع الروح ومعدنه. وهذا المعنى من القلب موجود للبهائم، بل للميت. والمعنى الثاني: لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب تعلق، وتلك اللطيفة هي المعبر عنها بالقلب تارة، وبالنفس أخرى، وبالروح أخرى، وبالإنسان أيضاً. وهو المذرك العالم العارف، وهو المخاطب والمطالب والمُعاقب. وله علاقة مع القلب الجسماني، وقد تحير أكثر الخلق في إدراك وجه علاقته. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٤٧ (قلب).

١١ . الصحيح (٢٢): ٤٦.

١٢ . في «ف»: «فكيف».

١٣ . في «بر»، بفتح: «لا يبصر».

١٤ . في «بس» والكافي، ح ٤٧٤: «لم يتدبر».

١٥ . في كمال الدين: «+ قول».

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^٢، وَأَقْرَأُوا بِمَا نَزَلَ^٣ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَاتَّبِعُوا^٤ آثَارَ الْهُدَى؛ فَإِنَّهُمْ^٥ عَلَامَاتُ
الْأَمَانَةِ وَالْتَّقَى.

وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ رَجُلٌ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ^٦، وَأَقَرَّ بِمَنْ سِوَاهُ مِنَ الرُّسُلِ، لَمْ
يُؤْمِنْ؛ افْتَضُوا^٧ الطَّرِيقَ بِالْتِمَاسِ الْمَنَارِ^٨، وَالتَّمِسُوا مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ الْآثَارَ؛ تَسْتَكْمِلُوا
أَمْرَ دِينِكُمْ، وَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ^٩.

١٥٤٢ / ٤. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ^{١١}، قَالَ: «رَفَعَ^{١٢} إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ فِي
بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، فَقَالَ: مَنِ الْقَوْمُ؟^{١٣} فَقَالُوا: مُؤْمِنُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ^{١٤}، قَالَ^{١٥}: وَمَا بَلَغَ مِنْ

١. في «ج»: «رسوله».

٢. في الكافي، ح ٤٧٤: «وأهل بيته».

٣. في البحار: «أنزل».

٤. في البحار: «من عند».

٥. في الوافي ومرآة العقول وهامش المطبوع: «في بعض النسخ: وابتغوا».

٦. في البحار: «فإنها».

٧. في «ص»: «افتضوا». وفي كمال الدين: «اقصدوا». وقص أثره: تتبعه. وكذلك اقتص أثره وتقصص أثره.

٨. في «ض، ف»: «النار».

٩. الصحيح، ج ٣، ص ١٠٥١ (قصص).

١٠. الكافي، كتاب الحجّة، باب معرفة الإمام والردّ إليه، ح ٤٧٤. وفي كمال الدين، ص ٤١١، ح ٧، بسنده عن

أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، من قوله: «كيف

يهتدي من لم يبصر». الوافي، ج ٤، ص ١٣٥، ح ١٧٢٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٤، ح ٢٠٢٣٤، إلى قوله: «ولا

يصلح أولها إلّا بآخرها»؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٠، ح ١٢.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد بن محمد بن خالد،

عن أبيه، عن سليمان الجعفري في عددٍ من الأسناد. أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٣٧١، ح ١٣٠؛

وص ٤٠٦، ح ١١٧؛ وص ٤٤١، ح ٣٠٣؛ وص ٥٣٧، ح ٨١٨؛ وص ٦٤٠، ح ١٥٤؛ وص ٦٤٢، ح ١٦٠ و ١٦١.

١٢. في مرآة العقول: «رفع إلى رسول الله، كمنع على البناء المعلوم، أي أسرعوا إليه. أو على بناء المجهول [كما في

«بر»] أي ظهروا؛ فإنّ الرفع ملزوم للظهور... ويمكن أن يقرأ بالبدال. ولكن قد عرفت أنّه لا حاجة إليه. قال في

المصباح: «دُفِعَتْ إلى كذا، بالياء للمفعول: انتهيت إليه». وراجع: المصباح المنير، ص ١٩٦ (دفع).

١٣. في حاشية «د»، ج: «من أنتم».

١٤. في «ض»: «عليك السلام».

١٥. في الوافي: «فقال».

إِيمَانِكُمْ؟ قَالُوا: الصَّبْرُ عِنْدَ الْبَلَاءِ، وَالشُّكْرُ عِنْدَ الرِّخَاءِ، وَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُلَمَاءُ^٢، غُلَمَاءُ، كَادُوا مِنَ الْفِقْهِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ^٣، إِنْ كُنْتُمْ
كَمَا تَصِفُونَ فَلَا تَبْنُوا مَا لَا تَسْكُنُونَ، وَلَا تَجْمَعُوا مَا لَا تَأْكُلُونَ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ
تَرْجِعُونَ^٤.

٢٤- بَابُ ٧

٤٩/٢

١٥٤٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛
وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً^٥، عَنِ
الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ يَغْقُوبَ السَّرَّاجِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦؛
وَبِإِسْنَادٍ مُخْتَلَفٍ، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ:
خَطَبَنَا^٧ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٨ فِي دَارِهِ. أَوْ قَالَ: فِي الْقَصْرِ. وَنَحْنُ مُجْتَمِعُونَ، ثُمَّ أَمَرَ
- صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَكُتِبَ فِي كِتَابٍ، وَقُرِئَ^٩ عَلَى النَّاسِ.

١. في «ض»: «على».

٢. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «حكما».

٣. في «ف»: «من الأنبياء».

٤. في «ف»: «وما لا».

٥. في «ض»: «تحشرون».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حقيقة الإيمان واليقين، ح ١٥١٥؛ والمحاسن، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح
الظلم، ح ١٥١؛ والتوحيد، ص ٣٧١، ح ١٢؛ والخصال، ص ١٤٦، باب الثلاثة، ح ١٧٥؛ ومعاني الأخبار،
ص ١٨٧، ح ٦، بسند آخر عن أبي جعفر^٦ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٤٨،
ح ١٧٤٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٨٤، ح ٧.

٧. في «رواة العقول»، ج ٧، ص ٢٩٨: «وإنما لم يعنون لأنه من تنمة البابين السابقين، وإنما أفردته لأن فيه نسبة
الإيمان والإسلام معاً، أو لأن فيه مدح الإسلام وفضله، لا صفاته».

٨. للمصنف إلى أبي جعفر^٨ ثلاثة طرق، وتنضم هذه الطرق إلى طريق الأصبغ بن نباتة الذي لم يذكر المصنف
أسانيده إليه.

٩. في «ص»، «ف»: «أبي عبد الله».

١٠. في «ب»: «خطب».

١١. في «ب»: «فقرئ».

وَرَوَى غَيْرُهُ^١ أَنَّ ابْنَ الْكَوَّاءِ سَأَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَنْ صِفَةِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَالنِّفَاقِ، فَقَالَ:

«أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - شَرَعَ الْإِسْلَامَ، وَسَهَّلَ شَرَائِعَهُ^٢ لِمَنْ وَرَدَهُ، وَأَعَزَّ أَرْكَانَهُ لِمَنْ حَارَبَهُ^٣، وَجَعَلَ عِزًّا لِمَنْ تَوَلَّاهُ، وَسَلَامًا لِمَنْ دَخَلَهُ، وَهُدًى لِمَنْ اتَّبَعَهُ بِهِ، وَزِينَةً لِمَنْ تَجَلَّلَهُ^٤، وَعَذْرًا لِمَنْ انْتَحَلَهُ^٥، وَعَزُوءًا لِمَنْ اغْتَصَمَ بِهِ، وَحَبْلًا لِمَنْ اسْتَمْسَكَ بِهِ، وَبَرْهَانًا لِمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ، وَتَوْرًا لِمَنْ اسْتَضَاءَ بِهِ، وَعَوْنًا لِمَنْ اسْتَعَاثَ بِهِ^٦، وَشَاهِدًا لِمَنْ خَاصَمَ^٧ بِهِ، وَقُلُوبًا^٨ لِمَنْ حَاجَّ بِهِ، وَعِلْمًا لِمَنْ وَعَاهُ^٩، وَحَدِيثًا لِمَنْ

١. ضمير «غيره» راجع إلى الأصم بن نباتة، فيكون للخبر طريق خامس مُرسل.

٢. «الشرع والشرعية» هو ما شرع الله لعباده من الدين، أي سنَّه لهم وافترضه عليهم. وقد شرع الله الدينَ شرعاً: إذا أظهره وبينه. والشرعية: مورد الأبل على الماء الجاري. وتقال لما شرع الله تعالى لعباده إذ به حياة الأرواح، كما بالماء حياة الأبدان. راجع: الوافي، ج ٤، ص ١٣٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٦٠ (شرع).

٣. في الوافي: «محاربة الإسلام، إما كناية عن محاربة أهله، وإما على حقيقته، بمعنى أنه حاربه في نفسه ببغضه له وشتائه إياه». وفي البحار: «جأ به». وفي مرآة العقول: «وفي بعض النسخ: جأ به - كسأل بالجيم والهمز - أي استغاث به ولجأ إليه». وفي النهج: «وأعزَّ أركانه على من غلبه». وفي التحف: «وأعزَّ أركانه على من جأ به».

٤. في «ص، بر» والوافي: «تجلَّله». و«جلَّله»: غطَّاه. وتجلَّل بثوبه: تغطَّى به. أساس البلاغة، ص ٦٢ (جلل). ويتجلَّل الصبح السماء: أي يعلوها بضوءه ويعتمها، من قولهم: تجلَّل: أي علاه. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٤٠ (جلل). وفي شرح المازندراني: «أي جعله برداً ولباساً من قولهم: جلَّل فرساً له فتجلَّل، ولا ريب في أن أحكام الإسلام بعضها يتعلَّق بالظاهر وبعضها يتعلَّق بالباطن، ومن تلبس بها يتزيَّن ظاهره وباطنه، فيصير إنساناً كاملاً له صورة مزينة ظاهرة وباطنة».

٥. في الغارات: «وزينة لمن تحلَّى به وعدلاً».

٦. فلان يتجلل مذهب كذا وقبيلة كذا: إذا انتسب إليه وأدَّعاه كاذباً. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٢٧ (نحل).

٧. في «ب، بر»: «وغوثاً».

٨. في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بس، يف» والوافي والبحار والغارات: - «وعوناً لمن استغاث به».

٩. في «ف»: «تخاصم».

١٠. في «ج، ف»: «وفلحاً». والفلج: الظفر بمن تخاصمه. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤١٣ (فلج).

١١. في «ج»: «دعاه».

رَوَى، وَحُكْمًا لِمَنْ قَضَى، وَحِلْمًا لِمَنْ جَرَّبَ^١، وَلِبَاسًا لِمَنْ تَدَبَّرَ^٢، وَفَهْمًا لِمَنْ تَقَطَّنَ، وَتَقِينًا لِمَنْ عَقَلَ^٣، وَبَصِيرَةً لِمَنْ عَزَمَ، وَأَيَّةً لِمَنْ تَوَسَّمَ^٤، وَعِبْرَةً لِمَنْ انْتَعَضَ، وَنَجَاةً لِمَنْ صَدَّقَ^٥، وَتَوَدُّةً^٦ لِمَنْ أَصْلَحَ، وَزُلْفَى لِمَنْ اقْتَرَبَ^٧، وَثِقَةً لِمَنْ تَوَكَّلَ، وَرِجَاءً^٨ لِمَنْ فَوَّضَ، وَسَبْقَةً^٩ لِمَنْ أَحْسَنَ، وَخَيْرًا لِمَنْ سَارَعَ، وَجَنَّةً^{١٠} لِمَنْ صَبَرَ، وَلِبَاسًا لِمَنْ اتَّقَى، وَظَهِيرًا^{١١} لِمَنْ رَشَدَ، وَكَهْفًا^{١٢} لِمَنْ آمَنَ، وَأَمْنَةً لِمَنْ أَسْلَمَ، وَرِجَاءً^{١٣} لِمَنْ صَدَّقَ^{١٤}، وَغُنًى لِمَنْ قَنَعَ.

١. في الغارات: «حرب».

٢. في الروافي: «تدبَّر». وقال: «التدبَّر - بالمثلثة بين المهملتين -: الاشتغال بالثوب». وفي مرآة العقول: «أي لباس عافية لمن تدبَّر في العواقب، أو في أوامره ونواهيه. أو لباس زينة. والأوّل أظهر. وقد يقرأ «تدبَّر» بالثاء المثلثة، أي لبسه وجعله مشتملاً على نفسه كالدار، وهو تصحيف لطيف». وفي نهج البلاغة وكتاب سليم والغارات وأمالى المفيد والطوسي والتحفة: «ولبَّأ لمن تدبَّر». وقال المجلسي في المرأة: «وفي النهج والكتابين: ولبَّأ لمن تدبَّر. واللبّ: العقل؛ وهو أصوب».

٣. في الغارات: «علم».

٤. تَوَسَّمَت فيه الخير: أي تفرّست. والمتوسَّم: المتفرّس المتأمل المثبت في نظره حتّى يعرف حقيقة سَمَت الشيء. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥٢؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ١٨٣ (وسم).

٥. يجوز فيه التخفيف أيضاً، كما احتمله المجلسي في مرآة العقول.

٦. في «ص»: «مودّة». و«التودّة»: التآني. يقال: آتأد في فعله وقوله، وتوآد: إذا تآنى وتثبت ولم يعجل. النهاية، ج ١، ص ١٧٨ (تند). وهو ظاهر؛ لأنّ من أصلح بقواعد الإسلام وتبع حكمه كان الإسلام سبباً لتأنيّه ورزاقته.

راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٥٤.

٧. في «بر، بف»: «اقترن». وقال المجلسي في مرآة العقول: «كأنّه تصحيف».

٨. في «ز، ص، بر، بف»: «والوافي ومرآة العقول والبحار: «و رجاء».

٩. في «ض»: «سابقة». وفي الغارات: «صبغة».

١٠. «الجَنَّة»: الدرع، وكلّ ما وفاق فهو جَنَّتْ. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٣٢٤ (جن).

١١. في الغارات: «وطهراً».

١٢. في «ب» وحاشية «بر، بس»: «والوافي والغارات: «و روحاً».

١٤. في «ب، ج، د»: «وشرح المازندراني ومرآة العقول: «صدّق» بالتشديد. وأيد المجلسي التخفيف بما في تحف العقول: «وروحاً للصادقين».

فَذَلِكَ الْحَقُّ سَبِيلُهُ الْهُدَى، وَمَأْتَرَتُهُ^١ الْمَجْدُ، وَصِفَتُهُ الْحُسْنَى؛ فَهُوَ أَبْلَجُ^٢ الْمُنْهَاجِ^٣، مُشْرِقُ^٤ الْمَنَارِ، ذَاكِي^٥ الْمِضْبَاحِ، رَفِيعُ الْغَايَةِ، يَسِيرُ^٦ الْمِضْمَارِ^٧، جَامِعُ الْخَلْبَةِ^٨، سَرِيعُ السَّبْقَةِ^٩، أَلِيمُ النَّقِمَةِ^{١٠}، كَامِلُ^{١١} الْعُدَّةِ، كَرِيمُ الْفُرْسَانِ؛ فَلَا إِيْمَانُ^{١٢} مِنْهَاجَهُ، وَالصَّالِحَاتِ مَنَارَهُ، وَالْفَقَهُ^{١٣} مَصَابِيحُهُ، وَالذَّنِيَا مِضْمَارَهُ، وَالْمَوْتُ غَايَتُهُ، وَالْقِيَامَةُ خَلْبَتُهُ^{١٤}، وَالْجَنَّةُ سَبْقَتُهُ، وَالنَّارُ نَقِمَتُهُ، وَالتَّقْوَى عُدَّتُهُ، وَالْمُحْسِنُونَ^{١٥} فُرْسَانُهُ.

فَبِالْإِيْمَانِ^{١٦} يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحَاتِ، وَبِالصَّالِحَاتِ^{١٧} يُعَمَّرُ الْفَقَهُ، وَبِالْفَقِهِ يُزْهَبُ

١. «المأثرة»: المكرومة. ومآثر العرب: مكارمها ومفاخرها التي تؤثر عنها، أي تروى وتذكر. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٦٦: النهاية، ج ١، ص ٢٢ (أنر).
٢. في «ج، ز، ف، وحاشية «ص»: «أبلغ». وفي «ص»: «أبلج». وبلج الصُّبْحُ بُلُوجاً: أسفر وأنار، ومنه قيل: بلج الحق إذا وضح وظهر. وأبلج، بالآلف كذلك. المصباح المنير، ص ٦٠ (بلج).
٣. في «ص»: «المنهاج».
٤. في «بر، بف، ص»: «مشف» بالفاء.
٥. ذكت النار ذكواً وذكاً، واستذكت: اشتدَّ لَهْبُهَا، وهي ذَكِيَّةُ الْقَامُوسِ المحيط، ج ٢، ص ١٦٨ (ذكو).
٦. في شرح المازندراني: «وفي بعض النسخ: بشير، بالشين المعجمة، فكأنها تبشِّرُ للسابق بما عند الله تعالى».
٧. «المضمار»: الموضع الذي تَضَمَّرُ فيه الْخَيْلُ، ويكون وقتاً لِلْأَيَّامِ التي تَضَمَّرُ فيها. وَالتَّضَمَّرُ: الذي يُضَمَّرُ خيله لغزو أو سباق. وتضمير الخيل: هو أن يظاھر عليها بالعلف حتّى تسمن، ثم لا تعلق إلا قوتاً لتخف. النهاية، ج ٣، ص ٩٩ (ضمّر). قال المازندراني: «مضمار الإسلام الدنيا، وهي يسير قليل يسهل السبق فيها إلى الله تعالى»، وقال المجلسي: «... المراد بقوله: يسير المضمار، قلّة مدّته وسرعة ظهور السبق وعدمه، أو سهولة قطعه وعدم وعورته، أو سهولة التضمير فيه وعدم صعوبته لقصر المدّة، وتهيؤ الأسباب من الله تعالى». راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٥٣؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٠٨.
٨. في «ب، ز، بر، بف، ص»: «الحلية». وفي «ص، ف»: «حليته». و«الخلبة»: خيلٌ تُجْمَعُ للسياق من كلّ أوب. لسان العرب، ج ١، ص ٣٢٨ (حلب).
٩. يجوز فيه الضم أيضاً، كما احتمله المجلسي في مرآة العقول.
١٠. في الغارات: «قديم».
١١. في «ص»: «والإيمان».
١٢. في الغارات: «والعفة».
١٣. في «بر، بف، ص»: «حليته».
١٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «والمؤمنون».
١٥. في الغارات: «فبالإسلام».
١٦. في «ز»: «والصالحات».

الْمَوْتُ، وَبِالْمَوْتِ تُخْتَمُ الدُّنْيَا، وَبِالدُّنْيَا تَجُوزُ الْقِيَامَةُ، وَبِالْقِيَامَةِ تُزَلَّفُ الْجَنَّةُ،
وَالْجَنَّةُ خَسْرَةٌ أَهْلِ النَّارِ، وَالنَّارُ مَوْعِظَةٌ الْمُتَّقِينَ^١، وَالتَّقْوَى سِنٌّ الْإِيمَانِ^٢.

٢٥- بَابُ صِفَةِ الْإِيمَانِ

١٥٤٤ / ١. بِالإِسْنَادِ^٣ الْأَوَّلِ^٤، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ يَعْقُوبَ السَّرَّاجِ، عَنْ جَابِرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ
وَجَلَّ- جَعَلَ الْإِيمَانَ عَلَى أَرْبَعِ دَعَائِمٍ: عَلَى الصَّبْرِ، وَالْيَقِينِ، وَالْعَدْلِ، وَالْجِهَادِ.
فَالصَّبْرُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعِ شَعَبٍ: عَلَى الشَّوْقِ، وَالْإِسْفَاقِ^٧، وَالرَّهْدِ، وَالتَّرَقُّبِ؛
فَمَنْ اشْتَاقَ إِلَى الْجَنَّةِ، سَلَا^٨ عَنِ الشَّهَوَاتِ؛ وَمَنْ أَشْفَقَ مِنْ النَّارِ، رَجَعَ

١. في «ز» والبحار: «يختم».

٢. في «ص»، ف، بر: «تحوز». وقال الفيض: «وفي بعض النسخ: تُجَاز، بالبناء للمفعول ولعله الأصح. وربما يوجد في بعضها بالمهمله -أي تُحَاز- من الحياة. وعلى التقادير فالوجه فيه أَنْ كُلَّ مَا يَلْقَاهُ الْعَبْدُ فِي الْقِيَامَةِ فَإِنَّمَا هُوَ نَتَائِجُ أَعْمَالِهِ وَأَخْلَاقِهِ وَعَقَائِدِهِ الْمَكْتَسَبَةِ فِي الدُّنْيَا؛ فَبِالدُّنْيَا تُجَازُ الْقِيَامَةُ أَوْ تُحَازُ». وقرأ المازندراني: يجوز، وهو الذي نقله المجلسي عن بعض النسخ، ثم قال: «أي يجوز المؤمن أو الإنسان. وفي بعضها: يجاز على بناء المجهول وهو أظهر، وفي بعضها: يحاز، بالحاء المهمله من الحياة... ومنهم من قرأ: تحوز بالحاء المهمله... وفي التحف: تحذر القِيَامَةُ، وكأنه أظهر». ولكن في التحف المطبوع: «وبالدنيا تحذو الآخرة».

٣. في «بس»: «فالتار». ٤. في «ج»، ف، بر، بس: «ووافي والبحار: «للمتقين».

٥. في «ص»: «نهج».

٦. كتاب سليم بن قيس، ص ٦١٨، ح ٩؛ والغارات، ص ٨٢؛ والأمالى للمفيد، ص ٢٧٥، المجلس ٣٣، ح ٣؛ والأمالى للطوسي، ص ٣٧، المجلس ٢، ح ٩، بسند آخر عن أمير المؤمنين^٦. تحف العقول، ص ١٦٢، وفي كلها مع اختلاف يسير وزيادة في آخره: نهج البلاغة، ص ١٥٣، الخطبة ١٠٦، إلى قوله: «والقيامة حلبته والجنة سبقت» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١٣٨، ح ١٧٣٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٤٩، ح ١٨.

٧. في «ج»، ض: «وبالإسناد». ٨. المراد به: «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

٩. «الإشفاق»: الخوف. لسان العرب، ج ١٠، ص ١٧٩ (شفق).

١٠. سلوت عنه سَلَوًا: صبرت، وسلاه وعنه: نسيه. والاسم: السُّلُو، وبضم: المصباح المنير، ص ٢٨٧؛ القاموس

المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٠ (سلو). ١١. في «ز» والبحار: «عن».

عَنِ^١ الْمَحَرَّمَاتِ^٢؛ وَمَنْ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا، هَانَتْ^٣ عَلَيْهِ الْمُصِيبَاتُ^٤؛ وَمَنْ رَاقَبَ الْمَوْتَ، سَارَعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ.

وَالْيَقِينُ عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ: تَبَصُّرَةُ الْفِطْنَةِ^٥، وَتَأَوُّلُ الْحِكْمَةِ^٦، وَمَعْرِفَةُ الْعِزَّةِ^٧، وَنَسْنَةُ الْأَوَّلِينَ^٨؛ فَمَنْ أَبْصَرَ الْفِطْنَةَ، عَرَفَ الْحِكْمَةَ^٩؛ وَمَنْ تَأَوَّلَ الْحِكْمَةَ، عَرَفَ الْعِزَّةَ^{١٠}؛ وَمَنْ عَرَفَ الْعِزَّةَ، عَرَفَ السُّنَّةَ^{١١}؛ وَمَنْ عَرَفَ السُّنَّةَ، فَكُنَّا مَعَ الْأَوَّلِينَ، وَاهْتَدَى^{١٢} إِلَى الْآتِي^{١٣} هِيَ أَقْوَمُ، وَنَظَرَ إِلَى مَنْ نَجَا بِمَا نَجَا، وَمَنْ هَلَكَ بِمَا هَلَكَ، وَإِنَّمَا^{١٤} أَهْلَكَ اللَّهُ مَنْ أَهْلَكَ^{١٥} بِمَغْصِيَّتِهِ، وَأَنْجَى مَنْ أَنْجَى بِطَاعَتِهِ^{١٦}.

وَالْعِزَّةُ عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ: غَامِضُ^{١٧} الْفَهْمِ، وَغَمْرُ^{١٨} الْعِلْمِ، وَزَهْرَةُ.....

١. في نهج البلاغة: «اجتنب» بدل «رجع عن».

٢. في «ب» ج، ص، ض، بـ: «الحرمان».

٣. في «بر»: «هان».

٤. في «ج» ز، وحاشية «د» ض، بـ: «مرآة العقول»: «المصائب».

٥. «الْفِطْنَةُ»: الْحِذْقُ، وَضَدُّهُ: الْغَبَاوَةُ. وَقِيلَ: الْفِطْنَةُ: الْفَهْمُ. فَطِنَ بِهِ وَإِلَيْهِ قَطْنَا، فَهُوَ فَاطِنٌ وَفَاطِنٌ وَقَطِنٌ. وَقِيلَ:

الْفِطْنَةُ: جُودَةُ اسْتِعْدَادِ الذَّهْنِ لِإِدْرَاكِ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْغَيْرِ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٨، ص ٤٣٤ (فطن).

٦. في الوسائل: «وتأويل».

٧. في الوافي: «تبصرة الفطنة: جعلها بصيرة بالشيء». وتأول الحكمة، تأويلها أي جعلها مكشوفة بالتدبر فيها.

ومعرفة العبرة، أي المعرفة بأنه كيف ينبغي أن يعتبر من الشيء، أي يتعظ به ويستقل منه إلى ما يناسبه.

٨. في «ف» - «وتأول الحكمة» - إلى - عرف الحكمة.

٩. في «ب» - «فمن أبصر» - إلى - العبرة.

١٠. في «ض» - «فاهتدى».

١١. في «بر» بـ، «بف» والوافي: «ولتي».

١٢. في «ز» ض، «فإنما».

١٣. في البحار: «هلك».

١٤. في الوسائل: - «فمن أبصر» - إلى - بطاعته.

١٥. في الخصال والغارات ونهج البلاغة وتحف العقول: «غائص» - «والغامض»: المغمض من الأرض.

وَالْغَمُوضُ: بَطُونُ الْأَوْدِيَةِ. وَأَغْمَضَ حَدَّ السِّيفِ: رَفَعَهُ. تَرْتِيبُ كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ٢، ص ١٣٥٦؛ الْقَامُوسُ

الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٨٧٨ (غمض). والمراد: عمق الفهم، أو دقته، كما قال المازندراني: «أي الفهم الغامض

الذي ينفذ في بواطن الأشياء»، أو المراد فهم الغوامض، كما احتمله أيضاً المجلسي. راجع: شرح المازندراني،

ج ٨، ص ١٨٥؛ مرآة العقول، ج ٧، ص ٣١٨.

١٦. في نهج البلاغة: «غوره». و«الغمر»: الكثير. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٣ (غمر). وفي شرح المازندراني: «

الْحُكْمُ^١، وَرَوْضَةُ^٢ الْجَلْمِ؛ فَمَنْ فَهِمَ، فَسَرَ جَمِيعَ الْعِلْمِ؛ وَمَنْ عَلِمَ، عَرَفَ شَرَائِعَ^٣ الْحُكْمِ؛ وَمَنْ حَلَّمَ، لَمْ يَقْرَظْ^٤ فِي أَمْرِهِ، وَعَاشَ فِي النَّاسِ حَمِيداً.
وَالْجِهَادُ عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ: عَلَى^٥ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالصَّدَقِ فِي الْمَوَاطِنِ، وَشَتَائِ^٦ الْفَاسِقِينَ؛ فَمَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ، شَدَّ ظَهَرَ الْمُؤْمِنِ^٧؛ وَمَنْ نَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، أَرْغَمَ^٨ أَنْفَ^٩ الْمُنَافِقِ^{١٠}؛ وَأَمِنْ كَيْدِهِ؛ وَمَنْ صَدَقَ فِي الْمَوَاطِنِ، قَضَى^{١١} الَّذِي عَلَيْهِ؛ وَمَنْ شَتَّى^{١٢} الْفَاسِقِينَ، غَضِبَ^{١٣} لِلَّهِ؛ وَمَنْ غَضِبَ لِلَّهِ، غَضِبَ اللَّهُ لَهُ؛ فَذَلِكَ الْإِيمَانُ^{١٤} وَالدَّعَائِمَةُ^{١٥} وَشُعْبَتُهُ^{١٦}.

«الغامر، أي الغائر الذي يطالع عليه أذهان الأذكاء».

١. في «ف»: «الحكمة».

٢. في نهج البلاغة: «ورساخته».

٣. في الغارات، ص ٨٠: «شعائره» وفيه، ص ٨٢: «غرائب».

٤. في نهج البلاغة: «فمن فهم علم غور العلم، ومن علم غور العلم صدر عن شرائع الحكم» بدل «فمن فهم فسر جميع العلم، ومن علم عرف شرائع الحكم».

٥. في «ج»: «لا يقرظ». وفي مرآة العقول: «ولم يقرظ، على بناء التفعيل... وفي بعض نسخ النهج على بناء الإفعال». وجواز الوجهين هو الظاهر من شرح المازندراني.

٦. في شرح المازندراني: «-على».

٧. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «شئ».

٨. في نهج البلاغة: «شَدَّ ظَهْرَ الْمُؤْمِنِينَ».

٩. في نهج البلاغة: «أنوف».

١٠. في نهج البلاغة: «أرغم أنوف الكافرين».

١١. في «ز»، ص، بر: «-و».

١٢. كتاب سليم بن قيس، ص ٦١٣، ضمن ح ٨؛ والغارات، ص ٨٠؛ و ص ٨٢، ضمن الحديث؛ والخصال، ص ٢٣١، باب الأربعة، صدر ح ٧٤؛ والأُمالي للمفيد، ص ٢٧٥، المجلس ٣٣، ذيل ح ٣؛ والأُمالي للطوسي، ص ٣٧، المجلس ٢، ذيل ح ٩، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي تحف العقول، ص ١٦٢، ضمن الحديث؛ ونهج البلاغة، ص ٤٧٣، صدر الحكمة ٣١، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٤٠، ح ١٧٣١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٦، ح ٢٠٢٣٧، إلى قوله: «والصدق في المواطن وشَتَائِ الْفَاسِقِينَ»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٣٥٠، ح ١٩.

٢٦- بَابُ فَضْلِ الْإِيمَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْيَقِينِ عَلَى الْإِيمَانِ

١٥٤٥ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

شَيْمِرٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَخَا جُعْفٍ، إِنَّ الْإِيمَانَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّ^٢ الْيَقِينَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَغْزَى^٣ مِنَ الْيَقِينِ»^٤.

١٥٤٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوُشَاءِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْإِيمَانُ فَوْقَ الْإِسْلَامِ بِدَرَجَةٍ، وَالتَّقْوَى فَوْقَ الْإِيمَانِ بِدَرَجَةٍ، وَالْيَقِينُ فَوْقَ التَّقْوَى بِدَرَجَةٍ، وَمَا قَسِمَ^٦ فِي النَّاسِ^٧ شَيْءٌ أَقْلُ^٨ مِنَ الْيَقِينِ»^٩.

١٥٤٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، ٥٢/٢

عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

١. في «ز»: «ولي».

٢. في «ص»: «وإن».

٣. يجوز فيه الرفع أيضاً باعتبار محل «شيء». وعز الشئ: قل، فلا يكاد يوجد، فهو عزيز. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٢ (عزز).

٤. التمهيد، ص ٦٢، ح ١٣٨، عن جابر الجعفي، من قوله: «إن اليقين». راجع: فقه الرضا ﷺ، ص ٣٦٨. الوافي، ج ٤، ص ١٤٦، ح ١٧٣٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٥، ح ١.

٥. في «ج»: «المعلّى».

٦. يجوز فيه التشديد أيضاً.

٧. في «ج»: «لنّاس».

٨. في «ج»: «أشد».

٩. قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٩، بسند آخر عن الرضا ﷺ، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٣٧٢، عن الصادق ﷺ، مع اختلاف وزيادة؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٣٨١، وتام الرواية فيه: «ما قسم بين الناس أقل من

اليقين» الوافي، ج ٤، ص ١٤٥، ح ١٧٣٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٦، ح ٢.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَ الْإِيمَانَ عَلَى الْإِسْلَامِ بِدَرَجَةٍ، كَمَا فَضَّلَ الْكُفْبَةَ عَلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^١.

٤ / ١٥٤٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ الْكَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، الْإِسْلَامُ دَرَجَةٌ»^٢، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَالْإِيمَانُ عَلَى الْإِسْلَامِ دَرَجَةٌ»^٣، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَالْتَقْوَى عَلَى الْإِيمَانِ دَرَجَةٌ»^٤، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَالْيَقِينُ عَلَى التَّقْوَى دَرَجَةٌ»^٥، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَمَا أُوتِيَ النَّاسُ أَقْلٌ مِنَ الْيَقِينِ، وَإِنَّمَا تَمَسَّكْتُمْ بِأَذْنَى الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّا كُمْ»^٦ أَنْ يَنْفَلِتَ^٧ مِنْ أَيْدِيكُمْ^٨»^٩.

٥ / ١٥٤٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ.

- ١ . في تفسير القمي: «بدرجة».
- ٢ . تفسير القمي، ج ١، ص ٩٩، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٤، ص ١٤٦، ح ١٧٤٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٦٠، ح ١٧.
- ٣ . هكذا في النسخ التي بأيدينا والوافي والبحار. وفي المطبوع: «وقال». وفي مرآة العقول: «الإسلام درجة، أي درجة من الدرجات، أو أول درجة. وهو استفهام أو خبر. ونعم» يقع في جوابهما.
- ٤ . في «ص»: «+ وقال».
- ٥ . في البحار: «- وقال».
- ٦ . في «ب، بس»: «- وقال».
- ٧ . في «ب، ج، ز، ص، ض، بر، بس» والبحار: «- وقال».
- ٨ . في «ب»: «وإناكم».
- ٩ . في «ب»: «وإناكم».
- ١٠ . في «ص، بس» وحاشية «ض، بر»: «يتفَلَّت». وفي «بف» والوافي: «يُفَلَّت». والإفلات والتفَلَّت والانفلات بمعنى التخلص من الشيء فجأة. وفيه ترغيب في إمساك ما لهم من أدنى الإسلام وحفظه، وتحذير من الغفلة عنه وتفَلَّتْ، فإنَّ تَفَلَّتْ يوجب الدخول في الكفر. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٦١؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٦٦ (فلت).
- ١١ . في «ب»: «أيدكم».
- ١٢ . تحف العقول، ص ٣٥٨، إلى قوله: «فما أُوتِيَ النَّاسُ أَقْلٌ مِنَ الْيَقِينِ» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١٤٥، ح ١٧٣٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٧، ح ٣.

فَقَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّمَا هُوَ الْإِسْلَامُ، وَالْإِيمَانُ فَوْقَهُ بِدَرَجَةٍ، وَالتَّقْوَى فَوْقَ الْإِيمَانِ بِدَرَجَةٍ، وَالْيَقِينُ فَوْقَ التَّقْوَى بِدَرَجَةٍ، وَلَمْ يَفْسَمْ بَيْنَ النَّاسِ شَيْءٌ أَقْلُ مِنَ الْيَقِينِ».

قَالَ: قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ الْيَقِينُ؟

قَالَ: «التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ، وَالتَّسْلِيمُ لِلَّهِ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالتَّقْوِيضُ إِلَى اللَّهِ».

قُلْتُ: فَمَا تَفْسِيرُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «هَكَذَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام».

١٥٥٠ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

أَبِي نَصْرِ:

عَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «الْإِيمَانُ فَوْقَ الْإِسْلَامِ بِدَرَجَةٍ، وَالتَّقْوَى فَوْقَ الْإِيمَانِ بِدَرَجَةٍ،

وَالْيَقِينُ فَوْقَ التَّقْوَى بِدَرَجَةٍ^٢، وَلَمْ يَفْسَمْ^٤ بَيْنَ الْعِبَادِ^٥ شَيْءٌ أَقْلُ مِنَ الْيَقِينِ».

٢٧ - بَابُ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَالْيَقِينِ

١٥٥١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَّافٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ إِذْ لَقِيَهُ رَكْبٌ،

١. في «ف»: «+ قال».

٢. التمهيد، ص ٦٣، ح ١٤٥، عن يونس. الوافي، ج ٤، ص ١٤٥ ح ١٧٣٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٨، ح ٤، إلى قوله: «والتقوى فوق الإيمان بدرجة».

٣. في «ب»: «-» «واليقين فوق التقوى بدرجة».

٤. في «ف»: «فلم يقسم». وفي الوافي: «ما قسم».

٥. في الوافي: «في». في «د، بر» والوافي: «الناس».

٧. الوافي، ج ٤، ص ١٤٥، ح ١٧٣٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٣٩، ح ٥.

٨. في المحاسن: «إذا».

فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ^١: مَا أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا^٢: نَحْنُ^٣ مُؤْمِنُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ^٤: فَمَا حَقِيقَةُ إِيمَانِكُمْ؟ قَالُوا: الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ^٥، وَالتَّفْوِيزُ إِلَى اللَّهِ، وَالتَّسْلِيمُ^٦ لِأَمْرِ اللَّهِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: غُلَمَاءُ، حُكَمَاءُ^٧، كَادُوا أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْبِيَاءَ، فَإِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَلَا تَبْنُوا مَا لَا تَسْكُنُونَ، وَلَا تَجْمَعُوا مَا لَا تَأْكُلُونَ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ^٨.

١٥٥٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ

الْوَائِشِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزَمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، فَنَظَرَ إِلَى

شَابٍّ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ^{١٠} يَخْفِقُ وَيَهْوِي بِرَأْسِهِ^{١١} مُضْطَرّاً لَوْنَهُ، قَدْ^{١٢} نَحِفَ جِسْمُهُ،

وَعَارَتْ عَيْنَاهُ فِي رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ أَضْبَحْتَ يَا قُلَانُ؟ قَالَ^{١٣}:

١. في «ض»: «قال».

٢. في «ض، ف، ب»: «المحاسن والخصال والمعاني: «قالوا».

٣. في «ب» والوافي: «+ قوم».

٤. في «ج»: «قال».

٥. في «ف»: «بالقضاء» بدون الله.

٦. في «ص، ز، ب، ف»: «والوافي: «حلماء».

٧. في «ص»: «حشرون».

٨. المحاسن، ص ٢٢٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٥١. وفي التوحيد، ص ٣٧١، ح ١٢؛ والخصال، ص ١٤٦، باب

الثلاثة، ح ١٧٥؛ ومعاني الأخبار، ص ١٨٧، ح ٦، بسند آخر عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. الكافي، كتاب الإيمان

والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٤٢، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا، عن أبيه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٤٧، ح ١٧٤٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٨٦، ح ٨.

٩. في المحاسن: «شاب من الأنصار وهو في المسجد» بدل «شاب في المسجد وهو».

١٠. في «ز»: «رأسه».

١١. في حاشية «ص»: «وقد».

١٢. في «ض» والمحاسن: «فقال».

أُضْبَحْتُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - مَوْقِنًا.

فَتَعَجِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ: ^١ إِنَّ لِكُلِّ يَقِينٍ ^٢ حَقِيقَةً، فَمَا حَقِيقَةُ يَقِينِكَ؟
فَقَالَ: إِنَّ يَقِينِي - يَا رَسُولَ اللَّهِ - هُوَ الَّذِي أَحْزَنَنِي، وَأَشْهَرَ لَيْلِي، وَأَظْلَمًا
هُوَ أَجْرِي ^٣، فَعَزَفْتُ ^٤ نَفْسِي عَنِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا حَتَّى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى عَرْشِ رَبِّي وَقَدْ نُسِبَ
لِلْحِسَابِ ^٥، وَخَشِرَ الْخَلَائِقُ لِذَلِكَ وَأَنَا فِيهِمْ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ يَتَنَعَّمُونَ ^٦ فِي
الْجَنَّةِ وَيَتَعَارَفُونَ، وَ^٧ عَلَى الْأَرَاكِ مُتَكَبِّتُونَ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ النَّارِ وَهُمْ فِيهَا
مُعَذِّبُونَ ^٨ مُصْطَرِحُونَ ^٩، وَكَأَنِّي ^{١٠} الْآنَ أَسْمَعُ زَفِيرَ النَّارِ يَدُورُ ^{١١} فِي مَسَامِعِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ ^{١٢}: هَذَا عَبْدٌ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ بِالْإِيمَانِ ^{١٣}، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَلَزِمَ
مَا أَنْتَ عَلَيْهِ.

فَقَالَ الشَّابُّ: ادْعُ اللَّهَ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ أَرْزُقَ الشَّهَادَةَ ^{١٤} مَعَكَ.

١. في «ض» والوافي والبحار والمحاسن: «+له».

٢. في المحاسن: «شيء».

٣. أي في هواجري. و«الهواجر»: جمع الهاجرة، نصف النهار عند اشتداد الحر، أو من عند الزوال إلى العصر؛ لأن الناس يسكنون في بيوتهم كأنهم قد تهاجروا من شدة الحر. مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٨٦٠ (هجر).

٤. في «ف»: «عزفت» بضم التاء. وفي شرح المازندراني: «وعزفت، بسكون التاء، أي عاقبتها وكرهتها نفسي وانصرفت عنها. وبضم التاء محتمل، أي منعت نفسي وصرفت عنها».

٥. في «ج»: «الحساب». ٦. في «ض»: «يَتَنَعَّمُونَ».

٧. في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف» والوافي والبحار والمحاسن: «و».

٨. في «ض»: «يُعَذِّبُونَ».

٩. اصطرخ: استغاث. لسان العرب، ج ٣، ص ٣٣ (صرخ).

١٠. في «ج»: «وكان». وفي «ف»: «فكأنني».

١١. في المحاسن: «يقرون».

١٢. في شرح المازندراني والبحار: «ولأصحابه».

١٣. في المحاسن: «للإيمان».

١٤. في «ف»: «يا رسول الله ﷺ، ادع الله لي أن أرزقني الشهادة بين يديك و» بدل «ادع» إلى - الشهادة».

فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ فِي بَغْضٍ غَرَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَشْهَدَ
بَعْدَ تِسْعَةِ نَفَرٍ، وَكَانَ هُوَ الْعَاشِرُ^٢.

٥٤/٢ ٣/١٥٥٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ^٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ مُسْكَانٍ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَارِثَةَ بْنَ مَالِكِ بْنِ النُّعْمَانِ
الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ أَنْتَ يَا حَارِثَةُ بْنُ مَالِكٍ؟^٦
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٧، مُؤْمِنٌ^٨ حَقًّا.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةٌ، فَمَا حَقِيقَةُ قَوْلِكَ؟

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَزَفْتُ نَفْسِي عَنِ الدُّنْيَا، فَأَسْهَرْتُ^٩ لَيْلِي، وَأَطْمَأَنْتُ هَوَاجِرِي،
وَكَأَنِّي^{١٠} أَنْظُرُ إِلَى عَرْشِ رَبِّي^{١١} وَقَدْ وَضِعَ لِلْحِسَابِ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ يَتَزَاوَرُونَ

١. في «ف»: «أَخْصَ». ٢. في «بر»: «+» «رحمه الله».

٣. المحاسن، ص ٢٥٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٦٥، عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٤٨، ح ١٧٤٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٩، ح ١٧.

٤. في «ف»: «-» «عن محمد». ولا يخفى ما فيها من وقوع التحريف بجواز النظر من «محمد» في «أحمد بن محمد» إلى «محمد» في «محمد بن سنان».

٥. في الوافي: «+» «عن عبدالله بن سنان» وهو سهو؛ فقد روى محمد بن سنان كتب عبدالله بن مسكان، وتوسط [عبدالله] بن مسكان بين [محمد] بن سنان وبين أبي بصير في أسناد عديدة. ولم نجد في شيء من الأسناد توسط عبدالله بن سنان بين محمد بن سنان وشيخه ابن مسكان. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٤، الرقم ٥٥٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٩٩-٥٠١؛ ج ١، ص ٤٩٩-٥٠١؛ ج ٢٣، ص ٢٨٦-٢٨٩.

وأما احتمال عطف عبدالله بن مسكان على عبدالله بن سنان، فضعيف جداً؛ لعدم توسط عبدالله بن سنان بين محمد بن سنان وبين أبي بصير في الأسناد. ٦. في البحار: «+» «النعمان».

٧. في المحاسن: «+» «أصبحت». ٨. في «ف»: «مؤمن».

٩. في «د»، «ف»: «فأسهرت» بصيغة التكلم. وكذا «أطمأنت». وفي «مراة العقول»: «فأسهرت ليلي، على صيغة الغيبة بإرجاع الضمير إلى النفس، أو على صيغة التكلم. وكذا الفقرة التالية تحتل الوجهن».

١٠. في الوافي: «فكأنني». ١١. في «ب»، «ز»، «بس»، «بف»: «-» «و».

فِي الْجَنَّةِ، وَكَأَنِّي أَسْمَعُ عَوَاءَ^١ أَهْلِ النَّارِ فِي النَّارِ.

فَقَالَ^٢ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَبْدُ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ^٣؛ أَبْصَرْتُ^٤، فَأَنْبِثُ.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ لِي^٥ أَنْ يَرْزُقَنِي^٦ الشَّهَادَةَ مَعَكَ^٧، فَقَالَ^٨: اللَّهُمَّ ارْزُقْ حَارِثَةَ الشَّهَادَةِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا أَيَّامًا حَتَّى بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً^٩، فَبَعَثَهُ فِيهَا، فَقَاتَلَ، فَقُتِلَ تِسْعَةً^{١٠} أَوْ ثَمَانِيَّةً، ثُمَّ قُتِلَ^{١١}.

● وَفِي رِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ بَرِيدٍ^{١٢}، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: «اسْتَشْهِدَ مَعَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بَعْدَ تِسْعَةِ نَفَرٍ، وَكَانَ هُوَ^{١٣} الْعَاشِرَ^{١٤}».

١. «العواء»: الصياح، وكأنه بالذنب والكلب أخَصَّ. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٧ (عوى).

٢. هكذا في النسخ التي قولت والوافي والمحاسن والمعاني والجعفریات. وفي المطبوع: «وله».

٣. في «ز» والمحاسن: «+ للإيمان».

٤. في المحاسن: «- أبصرت».

٥. في «ز»+: «رَبِّي».

٦. في «ف»: «أَرْزُقَنِي».

٧. في المحاسن: «- معك».

٨. في حاشية «ج»، ض، بر، بس، والبحار: «بسريرة».

٩. في المحاسن: «سبعة».

١٠. المحاسن، ص ٢٤٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٤٧، عن أبيه، عن ابن سنان، مع اختلاف يسير. معاني الأخبار، ص ١٨٧، ح ٥، بسند آخر، إلى قوله: «عبد نَوَّرَ الله قلبه أبصرت فائت»، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الجعفریات، ص ٧٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٥٠، ح ١٧٤٥؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٦، ح ٩٨؛ وج ٦٧، ص ٢٨٧، ح ٩.

١١. في «ز»، ص، بس، بف، وحاشية «ج»: «يزيد».

١٢. ولم يُعَدَّ في روايته من يسمّى بالقاسم بن يزيد، وما ورد في بعض الأسناد القليلة محرّف من «القاسم بن بريد». وهو القاسم بن بريد بن معاوية العجلي، روى كتابه فضالة بن أيوب وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٣، الرقم ٨٥٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٣٩-٤٤٠، و ص ٤٥٠.

هذا، وقد روى محمد بن سنان عن القاسم بن بريد في طريق الشيخ الصدوق إلى القاسم، فاحتمال وقوع التعليق في السند بأن يكون محمد بن سنان راوياً عن القاسم بن بريد، غير منفي. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٥١٦.

١٣. في «بس»، بف، «- هو».

١٤. الوافي، ج ٤، ص ١٥١، ح ١٧٤٦؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٦، ح ٩٨؛ وج ٦٧، ص ٢٨٧، ح ٩.

١٥٥٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ^١: إِنَّ عَلَى كُلِّ
حَقٍّ حَقِيقَةً، وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ^٢ نُورًا^٣».

٢٨- بَابُ التَّفَكُّرِ

١٥٥٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: نَبَهُ بِالتَّفَكُّرِ قَلْبُكَ،
وَجَافٍ^٤ عَنِ اللَّيْلِ^٥ جَنَبُكَ، وَاتَّقِ اللَّهَ رَبَّكَ^٦».

١٥٥٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنِ الْحَسَنِ
الصَّنْعَلِيِّ، قَالَ:

١ . في الكافي، ح ٢٠٣: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام» بدل «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

٢ . في تفسير العياشي: «ثواب».

٣ . الكافي، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، ح ٢٠٣. وفي المحاسن، ص ٢٢٦، كتاب
مصابيح الظلم، ح ١٥٠، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبياته، عن علي عليه السلام: «الأمالي
للصدوق، ص ٣٦٧، المجلس ٥٨، ح ١٦، بسنده عن علي بن إبراهيم، وفي كلها مع زيادة في آخره. الغيبة
للنعماني، ص ١٤١، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. تفسير
العياشي، ج ١، ص ٩، ح ٢، عن السكوني؛ وج ٢، ص ١١٥، ح ١٥٠، عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الله عليه السلام،
وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ١٤٧، ح ١٧٤١».

٤ . في الوسائل: «بالفكر».

٥ . جفا الشيء يجفو جفأ، كالسرج يجفو عن الظهر، وكالجنب يجفو عن الفراش. وتجافى مثله. وقوله
تعالى: «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ» [السجدة (٣٢): ١٦] أي ترتفع وتنوب عن الفراش. يقال: تجافى جنبه عن
الفراش إذا لم يستقر عليه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٠١؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٨٨ (جفو).

٦ . في الأمالي: «النوم».

٧ . الأمالي للمفيد، ص ٢٠٨، المجلس ٢٣، ح ٤٢، بسنده عن إسماعيل، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير.
الوافي، ج ٤، ص ٣٨٤، ح ٢١٦٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٥، ح ٢٠٢٥٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٣١٨، ح ١.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا يَزِي¹ النَّاسُ أَنْ² تَفَكَّرَ³ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ: قُلْتُ:

كَيْفَ يَتَفَكَّرُ؟

قَالَ: «يَمُزُّ بِالْخَبْرَةِ⁴ أَوْ بِالذَّارِ⁵، فَيَقُولُ: أَيْنَ سَاكِنُوكَ؟ أَيْنَ⁶ بَانُوكَ؟ مَا لَكَ⁷ ٥٥/٢

لَا تَتَكَلَّمِينَ؟⁸»

١٥٥٧ / ٣. عُدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

أَبِي نَصْرِ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، قَالَ: «أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ إِذْمَانُ التَّفَكُّرِ فِي اللَّهِ¹⁰ وَفِي قُدْرَتِهِ¹¹.

١٥٥٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا ع يَقُولُ: «لَيْسَ¹² الْعِبَادَةُ كَثْرَةُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ¹³، إِنَّمَا

١. في «ز»: «يروون». ٢. في «ج، د، ض، بس» والوسائل: «- وَأَنْ».

٣. في «بر»: «فكر». ٤. في مرآة العقول: «بخرية».

٥. في حاشية «ف»: «الدور». وفي الزهد: «+ فيتفكر».

٦. في البحار والزهد: «وَأَيْن».

٧. هكذا في «ب، ج، ز، ض، بر، بس، بف» ومرآة العقول والوسائل والبحار والزهد والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما بالك».

٨. الزهد، ص ٧٥، ح ٢٩، عن القاسم وفضالة، عن أبان: المحاسن، ص ٢٦، كتاب ثواب الأعمال، ح ٥، بسنده عن جعفر بن أبان، عن الحسن الصيقل، وفيهما مع اختلاف يسير. فقه الرضا ع، ص ٣٨٠، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٥، ح ٢١٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٥، ح ٢٠٢٥٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٠، ح ٢. ٩. في «ف»: «- وبعض».

١٠. في الوافي: «ليس المراد بالتفكر في الله التفكر في ذات الله سبحانه، فإنه ممنوع منه؛ لأنه يورث الحيرة والدهش واضطراب العقل، كما مر في أبواب التوحيد؛ بل المراد منه النظر إلى أفعاله وعجائب صنعه وبدائع أمره في خلقه، فإنها تدل على جلاله وكبريائه وتقذسه وتعالیه، وتدل على كمال علمه وحكمته وعلى نفاذ مشيئته وقدرته وإحاطته بالأشياء ومعيته لها؛ وهذا تفكر أولي الألباب».

١١. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٣، ح ٢١٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٦، ح ٢٠٢٦٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢١، ح ٣.

١٢. في «ض» وفقه الرضا: «وليست». ١٣. في «ز»: «الصوم والصلاة».

الْعِبَادَةُ التَّفَكُّرُ فِي أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.^١

٥ / ١٥٥٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ رَبِيعٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ^٣: التَّفَكُّرُ يَدْعُو إِلَى الْبِرِّ وَالْعَمَلِ بِهِ^٤».

٢٩- بَابُ الْمَكَارِمِ

١ / ١٥٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعِيرٍ، عَنْ الْحَسَنِ^٥ بْنِ عَطِيَّةٍ:

١. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٠، مع زيادة في أوله؛ تحف العقول، ص ٤٤٢، عن الرضا عليه السلام؛ وفيه، ص ٤٨٨، عن الهادي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٤، ح ٢١٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٦، ح ٢٠٢٦١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٢، ح ٤.

٢. في البحار: «عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد، بدل «عن أحمد بن محمد». وهو سهو ظاهر؛ فقد روى محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى - وهو المراد من أحمد بن محمد بن محمد بن سندنا هذا - عن إسماعيل بن سهل، في الكافي، ح ٢٩٥٣، ووردت رواية عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن إسماعيل بن سهل، في الكافي، ح ٣٤٣٨، ووردت أحمد بن محمد بن عيسى عن إسماعيل بن سهل في كامل الزيارات، ص ٢٨٨، ح ٦.

٣. هكذا في النسخ التي بأيدينا وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي المطبوع: «وإن».

وفي الوسائل -: «قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه».

٤. في مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٤٢: «كَأَنَّ التَّفَكُّرَ الْوَارد فِي هَذَا الْخَبَرِ شَامِلٌ لَجَمِيعِ التَّفَكُّرَاتِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا، كَالْتَّفَكُّرِ فِي عِظَمَةِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى خَشْيَتِهِ وَطَاعَتِهِ، وَالتَّفَكُّرِ فِي فَنَاءِ الدُّنْيَا وَلَذَاتِهَا، فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى تَرْكِهَا، وَالتَّفَكُّرِ فِي عَوَاقِبِ مَنْ مَضَى مِنَ الصَّالِحِينَ، فَيَدْعُو إِلَى اقْتِضَاءِ آثَارِهِمْ وَ...».

٥. في «ف» -: «به».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٤، ح ٢١٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٦، ح ٢٠٢٦٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٢، ح ٥.

٧. هكذا في «ح». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الحسين». لكن في حاشيتها: عن بعض النسخ: «الحسن بن

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَكَارِمُ عَشْرٌ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ فِيكَ فَلْتَكُنْ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ فِي الرَّجُلِ وَلَا تَكُونُ فِي وَلَدِهِ^١، وَتَكُونُ فِي الْوَلَدِ وَلَا تَكُونُ فِي أَبِيهِ، وَتَكُونُ فِي الْعَبْدِ وَلَا تَكُونُ فِي الْحُرِّ».

قِيلَ: وَمَا هُنَّ؟

قَالَ: «صِدْقُ النَّاسِ^٢، وَصِدْقُ اللِّسَانِ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ، وَصِلَةُ الرَّجِمِ،

«عطية». والصواب ما أثبتناه، فقد روى يزيد بن إسحاق عن الحسن بن عطية في كامل الزيارات، ص ٥٥، ح ٣؛ وص ٢١٣، ح ١٠؛ وص ٢٤٥، ح ٣.

ثم إن هذا الخبر رواه الصدوق في الخصال، ص ٤٣١، ح ١١، والشيخ الطوسي في الأمالي، ص ١٠، المجلس ١، ح ١٢، بسنديهما عن يزيد بن إسحاق عن الحسن بن عطية. وأما الأمالي للمفيد، ص ٢٢٦، المجلس ٢٦، ح ٤، فقد ورد الخبر فيه عن يزيد بن إسحاق عن الحسين بن عطية، ولكن المذكور في حاشية الكتاب نقلاً من بعض النسخ هو «الحسن بن عطية».

هذا، ولم نجد رواية يزيد بن إسحاق عن الحسين بن عطية - مع الفحص الأكيد - في غير سند هذا الخبر.

١. في «ج»: «الولد».

٢. في «ص»، «ف»، وحاشية «ج»، «بس» وشرح المازندراني والوافي والخصال والأمالي للمفيد والأمالي للطوسي، ص ١٠: «البأس». وفي «بس»، «بف» والجعفرات والأمالي للطوسي، ص ٣٠١: «الناس». وقال في الوافي: «أريد بصدق البأس موافقة خشوع ظاهره وإخباته لخشوع باطنه وإخباته، لا يرى التخضع في الظاهر أكثر مما في باطنه». وقال في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٧٣: «صدق البأس، أي الخوف، أو الخضوع، أو الشدة والفقر، ومنه البائس الفقير، أو القوة». وصدق الخوف عن المعصية بأن يتركها، ومن التقصير في العمل بأن يسعى في كماله، ومن عدم الوصول إلى درجة الأبرار بأن يسعى في اكتساب الخيرات... وصدق الخضوع بأن يخضع لله تعالى، لا لغيره... وصدق الفقر بأن يترك عن نفسه هواها ومتيناتها وآمالها وإلا فهو ليس بفقر، وصدق القوة أن يصرفها في الطاعات فمع صرفها في المعاصي فهو ضعيف عاجز».

ونقل العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٤٤ عن بعض النسخ: «البأس» وعن بعضها: «البأس»، ثم قال: «فعلى الأول المراد به البأس عمّا في أيدي الناس وقصر النظر على فضله تعالى ولطفه، والمراد بصدقه عدم كونه بمحض الدعوى من غير ظهور آثاره... وعلى الثاني المراد بالبأس إمّا الشجاعة والشدة في الحرب وغيره، أي الشجاعة الحسنة الصادقة في الجهاد في سبيل الله وإظهار الحق والنهي عن المنكر، أو من البؤس والفقر، كما قيل: أريد بصدق البأس موافقة خشوع ظاهره وإخباته لخشوع باطنه وإخباته، لا يرى التخضع في الظاهر أكثر مما في باطنه. انتهى، وهو بعيد عن اللفظ؛ إذ الظاهر حينئذ البؤس، بالضم، وهو خلاف المضبوط من الرسم»، ثم نقل كلام المازندراني أيضاً وقال: «وفي أكثرها تكلف مستغنى عنه».

٥٦/٢ وإِقْرَاءُ الضَّيْفِ، وإِطْعَامُ السَّائِلِ، وَالْمُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنَائِعِ، وَالتَّذْمُّمُ^٢ لِلْجَارِ، وَالتَّذْمُّمُ لِلصَّاحِبِ، وَرَأْسُهُنَّ الْحَيَاءُ^٣.

١٥٦١/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَصَّ رُسُلَهُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ؛ فَامْتَحِنُوا أَنْفُسَكُمْ، فَإِنْ كَانَتْ فِيكُمْ، فَاحْمَدُوا اللَّهَ، وَاعْلَمُوا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَيْرٍ؛ وَإِنْ لَا تَكُنْ فِيكُمْ، فَاسْأَلُوا اللَّهَ، وَارْغَبُوا إِلَيْهِ فِيهَا».

قال: فَذَكَرَهَا^٤ عَشْرَةً: «الْيَقِينُ»^١، وَالْقَنَاعَةُ، وَالصَّبْرُ^{١١}، وَالشُّكْرُ،.....←

١. في الأمالي للطوسي، ص ٣٠١: «قرى». وفي شرح المازندراني: «الظاهر أَنَّ الإقراء بمعنى القِرَى المجزء، يقال: قَرَيْتُ الضَّيْفَ». أي أَصَفْتُهُ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «كذا في نسخ الكتاب وغيره إلا في رواية أخرى رواها الشيخ في المجالس موافقة المضامين لهذه الرواية؛ فَإِنَّ فِيهَا: قرى الضيف، وهو أظهر وأوفق لما في كتب اللغة ... لكن قد نرى كثيراً من الأبنية مستعملة في الأخبار والعرف العام والخاص لم يتعرّض لها اللغويون».

٢. «التذمّم»: هو أن يحفظ زمامه ويطرح عن نفسه ذمّ الناس له إن لم يحفظه، والمراد دفع الضرر عنّ يصاحبه سرفراً أو حضراً وعمن يجاوره في البيت أو في المجلس. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٦٩ (ذم).

٣. الخصال، ص ٤٣١، باب العشرة، ح ١١، بسنده عن يزيد بن إسحاق؛ وفي الأمالي للمفيد، ص ٢٢٦، المجلس ٢٦، ح ٤؛ والأمالي للطوسي، ص ١٠، المجلس ١، ح ١٢، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى. وفيه، ص ٣٠١، المجلس ١١، ح ٤٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ الجعفریات، ص ١٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف الوافي، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ١٩١٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٣، ذيل ح ٢٠٢٣٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٧، ح ١٧.

٤. في «ب» ج، والفقيه وفقه الرضا والخصال: «رسوله». وفي صفات الشيعة والمعاني: «رسول الله صلى الله عليه وآله».

٥. في «بف»: «لا يكن». ٦. في «ض»: «فلاوا».

٧. رغب إليه رغباً: ابتهل، أو هو الضراعة والمسالمة. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٦٩ (رغب).

٨. في الفقيه والأمالي والخصال وصفات الشيعة والمعاني: «وارغبوا في الزيادة منها» بدل «واعلموا أَنَّ -إلى -

فيها». ٩. في «ز، بس» والبحار: «فذكر».

١٠. يجوز فيه وما عطف عليه الرفع أيضاً. ١١. في فقه الرضا: «والبصيرة».

وَالْجَلْمُ^١، وَحَسَنَ الْخُلُقِ، وَالسَّخَاءُ، وَالْغَيْرَةُ، وَالشَّجَاعَةُ، وَالْمَرْوَةُ.

قَالَ: وَرَوَى بَعْضُهُمْ بَعْدَ هَذِهِ الْخِصَالِ الْعَشْرَةَ^٢ وَزَادَ فِيهَا: «الْصَّدْقُ»^٣، وَأَذَاءُ الْأَمَانَةِ»^٤.

١٥٦٢ / ٣. عَنْهُ^٥، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبَّادٍ - قَالَ بَكْرٌ^٦: وَأُظُنِّي^٧ قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّا لَنَجِبُ^٨ مَنْ كَانَ عَاقِلًا^٩ فَهِمًا^{١٠} فَقِيهَا حَلِيمًا مَذَارِيًا صَبُورًا صَدُوقًا وَفِيًّا؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَصَّ الْأَنْبِيَاءَ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ؛ فَمَنْ

١. في الخصال والمعاني: «والرضا».

٢. في «ض، بر، بس، بف»: «العشرة».

٣. في فقه الرضا: + «والحياء». و«الصدق» مفعول «روى»، أو «زاد» على سبيل التنازع. وفي شرح المازندراني: «وإن توهم زيادة لفظ بعد، أو زاد». وفي مرآة العقول: «فقوله: وزاد فيها، تأكيد للكلام السابق؛ لئلا يتوهم أنه أتى بها بدلاً من خصلتين من العشر تركهما، فلا بد من سقوط «عشرة» من الرواية الأخيرة، كما في الرواية الآتية، أو إبدالها بالتني عشرة. ويحتمل أن يكون المراد بقوله: وزاد فيها، أنه زاد في أصل العدد أيضاً بما ذكرنا من الإبدال. والله أعلم بحقيقة الحال».

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٤، ح ٤٩٠١؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٢١، المجلس ٣٩، ح ٨؛ الخصال، ص ٤٣١، باب العشرة، ح ١٢؛ صفات الشيعة، ص ٤٧، ح ٦٧؛ معاني الأخبار، ص ١٩١، ح ٣، وفي كلها بسند آخر عن أحمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، إلى قوله: «والسقاء والغيرة والشجاعة والمرءة» مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ١٩٠٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٠، ذيل ح ٢٠٢٢٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٧١، ح ١٨.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد عن بكر بن صالح في عدة من الأستاذ. أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٦٠، ح ١٠١؛ و ص ٣٤٨، ح ٢١؛ و ص ٣٥٥، ح ٥٣؛ و ص ٣٥٦، ح ٥٨؛ و ص ٣٧٠، ح ١٢٢؛ و ص ٤٤٦، ح ٣٣٨. وقد روى فيه بكر بن صالح، عن جعفر بن محمد الهاشمي؛ - ومعجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٣٤٧-٣٤٨.

٦. هو بكر بن صالح المذكور في نفس السند، والمراد أن بكرًا كما سمع الخبر من جعفر بن محمد الهاشمي عن إسماعيل بن عباد، سمعه أيضاً من إسماعيل بن عباد مباشرة، فللمصنف إلى عبد الله بن بكير طريقان.

٧. في «ص» وحاشية «بف»: «وأظن».

٨. في الأمالي: + «من شيعتنا».

٩. في تحف العقول: + «عالماً».

١٠. في «ف»: «فهيماً».

كَانَتْ فِيهِ، فَلْيَحْمَدِ^١ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ؛ وَمَنْ لَمْ تَكُنْ^٢ فِيهِ، فَلْيَتَضَرَّعْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلْيَسْأَلْهُ إِنَّا هَاهُنَا^٣.

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، وَمَا هُنَّ؟

قَالَ: «هُنَّ^٤: الْوَرَعُ، وَالْقَنَاعَةُ^٥، وَالصَّبْرُ، وَالشُّكْرُ، وَالْجَلْمُ، وَالْحَيَاءُ، وَالشَّجَاعَةُ، وَالشَّجَاعَةُ، وَالْفِيزَةُ، وَالْبِرُّ، وَصِدْقُ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ^٦».

١٥٦٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُورٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- ارْتَضَى لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا^٨؛ فَأَحْسِنُوا صُحْبَتَهُ بِالسَّخَاءِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ^٩».

١٥٦٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^{١٠}، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: الْإِيمَانُ

١. في «ف»: «فليحمدوا».

٢. في «ف»: «لم يكن».

٣. في الأمالي: «إنا».

٤. في الأمالي: «والقنوع».

٥. في تحف العقول: «واليقين وحسن الخلق والبرورة».

٦. الأمالي للمفيد، ص ١٩٢، المجلس ٢٣، ح ٢٢، بسنده عن جعفر بن محمد، عن إسماعيل بن عباد، عن

بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام. تحف العقول، ص ٣٦٢، الوافي، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ١٩٠٩؛ الوسائل، ج ١٥،

ص ١٩٨، ح ٢٠٢٦٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٧٤، ح ١٩.

٧. في «ض»: «عن بعض رجاله».

٨. في الكافي، ح ١٨٠٥: «اصطفى الإسلام واختاره بدل ما رضى لكم الإسلام ديناً».

٩. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب كظم الغيظ، ح ١٨٠٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الأمالي

للصدوق، ص ٢٧٠، المجلس ٤٦، ح ٣، بسند آخر؛ الزهد، ص ٨٧، ح ٥٨، بسند آخر، وفيه: «إن الله ارتضى الإسلام

لنفسه ديناً، فأحسنوا...» الوافي، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ١٩١١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٨، ح ٢٠٢٦٩.

١٠. في الكافي، ح ١٥٣٧: «أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام».

أَرْزَعَهُ أَرْكَانٌ^١: الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالتَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ، وَتَفْوِيضُ^٢ الْأَمْرِ^٣ إِلَى اللَّهِ،
وَالْتَسْلِيمُ لِأَمْرِ اللَّهِ^٤.

١٥٦٥ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

٥٧/٢

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ^٥:

«أَرْزَعَ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَمَلُ إِسْلَامِهِ^٦ وَلَوْ كَانَ مِنْ قَزَنِهِ^٧ إِلَى قَدَمِهِ خَطَايَا، لَمْ تَنْقُصْهُ^٨:

الصَّدْقُ، وَالْحَيَاءُ، وَحَسَنُ الْخُلُقِ، وَالشُّكْرُ»^٩.

١. في الكافي، ح ١٥٣٧: «له أركان أربعة» بدل «أربعة أركان».

٢. في «بر»: «التفويض». ٣. في «بر»: «- الأمر».

٤. في الكافي، ح ١٥٣٧: «التوكل على الله، وتفويض الأمر إلى الله، والرضا بقضاء الله».

٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٣٧. وفي الجعفریات، ص ٢٣٢، بسند آخر عن

أبي عبد الله، عن أبياته، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «قرب الإسناد، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٨، بسند آخر عن الرضا عليه السلام.

تحف العقول، ص ٤٤٥، عن الرضا عليه السلام، وفيهما من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٣٢، عن

أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير، وفي غير الكافي مع زيادة في آخره. «الوافي، ج ٤، ص ١٣٥،

ح ١٧٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٩، ح ٢٠٢٧٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٣، ح ١٧.

٦. في الزهد: «سمعته يقول». ٧. في «ب»: «الإسلام».

٨. في الوسائل: «وإن».

٩. «القرن»: الجانب الأعلى من الرأس، وجمعه: قرون. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٠٦ (قرن).

١٠. في «ف»: «لم ينقصه شيء». وفي الزهد: «لم ينقصه ذلك». وفي الوسائل: «لم ينقصه».

١١. الزهد، ص ٨٨، ح ٦١، عن النضر بن سويد، عن عبد الله بن سنان. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الحياء،

ح ١٧٨٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وفيه، باب حسن الخلق، ح ١٧٤٧؛ والأُمالي

للطوسي، ص ٤٤، المجلس ٢، ح ٥١، بسند آخر؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٠، ح ٩٩٠، بسند آخر عن

أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. وفي المحاسن، ص ٨، كتاب القرائن،

ح ٢١؛ والخصال، ص ٢٢٢، باب الأربعة، ح ٥٠؛ والأُمالي للمفيد، ص ٢٩٩، المجلس ٣٥، ح ٩؛ والأُمالي

للطوسي، ص ٧٣، المجلس ٣، ح ١٠٦، بسند آخر عن الباقر، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف. وفي الأُمالي للمفيد،

ص ١٦٦، المجلس ٢١، ح ١؛ والأُمالي للطوسي، ص ١٨٩، المجلس ٧، ح ٣١٩، بسند آخر عن الباقر عليه السلام، مع

اختلاف وزيادة في آخره. «الوافي، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ١٩١٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٩، ح ٢٠٢٧١؛ البحار،

ج ٧٠، ص ٣٧٦، ح ٢١.

١٥٦٦ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ رَجَالِكُمْ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ خَيْرِ رَجَالِكُمْ^٢ النَّقِيُّ، النَّقِيُّ، السَّمُحُ الْكَفَّيْنِ، النَّقِيُّ الطَّرْفَيْنِ^٣، النَّبَزُ بِوَالِدَيْهِ، وَلَا يُلْجِئُ عِيَالَهُ إِلَى غَيْرِهِ»^٤.

٣٠- بَابُ فَضْلِ الْيَقِينِ

١٥٦٧ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

«عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَلَهُ حَدٌّ. قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَمَا حَدُّ التَّوَكُّلِ؟ قَالَ: «الْيَقِينُ». قُلْتُ: فَمَا حَدُّ الْيَقِينِ؟ قَالَ: «أَلَّا تَخَافَ مَعَ اللَّهِ شَيْئاً»^٥.

١. في الوسائل: «من».

٢. ذكر المازندراني هاهنا إشكالاً بأنه لا يقال: قوله: بخير رجالكم، ينافي قوله: من خير رجالكم؛ لأن الأول يفيد أنه الخير مطلقاً، والثاني يفيد أنه من جملة خير الرجال وبعضهم. ثم أجاب بأن المراد بالأول الصف، وبالثاني كل فرد من هذا الصف، أو الخير في الأول إضافي بالنسبة إلى من توجد فيه الصفات المذكورة دون الخير الحقيقي وعلى الإطلاق. وقال المجلسي: «وأقول: يحتمل أن يكون ﷺ أراد ذكر الكل ثم اكتفى بذكر البعض. أو المراد أن المتصف بكل من الصفات المذكورة من جملة الخير، أو المراد بقوله: بخير رجالكم، ببعضهم، بقريئة الأخير، ومرجعه إلى بعض الوجوه المتقدمة». راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٧٩؛ امرأة العقول، ج ٧، ص ٣٥٢.

٣. طرفا الإنسان: ذكره ولسانه. كذا في الوافي والصحيح، ج ٤، ص ١٣٩٤ (طرف). واحتمل وجوه آخر هي: الفرجان، أو الفرج والقم والبطن، أو والودان.

٤. التهذيب، ج ٧، ص ٤٠٠، ضمن الحديث الطويل ١٥٩٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب. الوافي، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ١٩١٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٨، ح ٢٠٣٦٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٧٥، ح ٢٠.

٥. الأمالي للصدوق، ص ٢٤٠، المجلس ٤٢، ح ٨؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٩، ح ٩٢، بسند آخر.

١٥٦٨ / ٢ . عَنْهُ ، عَنْ مُعَلَّى ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَائِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي وَلاَدٍ ^١ الْحَنَاطِيِّ ^٢ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « مِنْ صِحَّةِ يَقِينِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ أَنْ لَا يَرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ ، وَلَا يَلُومَهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِهِ اللَّهُ ^٣ ؛ فَإِنَّ الرِّزْقَ لَا يَسُوقُهُ جِرْصُ حَرِيصٍ ^٤ ، وَلَا يَزِدُّهُ كَرَاهِيَةً ^٥ كَارِهِ ، وَلَوْ أَنْ أَحَدَكُمْ فَرَّ مِنْ رِزْقِهِ كَمَا يَقِفُّ مِنَ الْمَوْتِ ، لِأَذْرَكَ رِزْقَهُ كَمَا يَذْرِكُهُ الْمَوْتُ » .

ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ يَعْذِلُهُ وَيَسْطِطُهُ جَعَلَ الرِّوْحَ وَالرَّاحَةَ فِي الْيَقِينِ وَالرِّضَا ، وَجَعَلَ الْهَمَّ وَالْخَزَنَ فِي الشَّكِّ وَالسَّخَطِ ^٦ . »

١ . عن الرضا عليه السلام ، هكذا : « سألت الرضا عليه السلام فقلت له : جعلت فداك ما حد التوكل ؟ فقال لي : أن لا تخاف مع الله أحداً . مع زيادة في آخره . فقه الرضا عليه السلام ، ص ٣٥٨ ؛ تحف العقول ، ص ٤٤٥ ، عن الرضا عليه السلام ، وفيهما مع اختلاف الوافي ، ج ٤ ، ص ٢٦٩ ، ح ١٩٢٢ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٠٢ ، ح ٢٠٢٧٩ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ١٤٢ ، ح ٦ .

٢ . في « ف » : « عن » . وهو سهو ؛ فإن أبا ولاد الحنطاط وعبد الله بن سنان كليهما من مشايخ الحسن بن محبوب ، وروى عنهما في كثير من الأستاذ ، كما أن كتاب أبي ولاد رواه الحسن بن محبوب عنه . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ٥ ، ص ٣٣٧ - ٣٣٩ ، و ص ٣٥٥ - ٣٥٦ ؛ وج ٢٣ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ، و ص ٢٦٤ - ٢٦٦ ؛ رجال النجاشي ، ص ١٣٥ ، الرقم ٣٤٧ ؛ والفهرست للطوسي ، ص ١٥٩ ، الرقم ٢٤٥ .

٣ . في الوافي : « لعل المراد بقوله : ولا يلومهم على ما لم يؤت الله » أن لا يشكروهم على ترك صلتهم إياه بالمال ونحوه ويحتمل أن يكون المراد أن لا يلومهم على ما لم يؤت الله إياهم .

٤ . في « ف » : « الحريص » . ٥ . في مرآة العقول : « كراهة » .

٦ . الأمالي لمفيد ، ص ٢٨٤ ، المجلس ٣٤ ، ح ٢ ؛ والأمالي للطوسي ، ص ٦١ ، المجلس ٢ ، ح ٦٠ ، بسند آخر ، إلى قوله : « كما يدركه الموت » ؛ وفي المحاسن ، ص ١٦ ، كتاب القران ، ح ٤٧ ، والتوحيد ، ص ٣٧٥ ، ح ٢٠ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وآله ، مع زيادة في آخره . تحف العقول ، ص ٣٧٧ ، إلى قوله : « كما يدركه الموت » ؛ وفيه ، ص ٦ ، عن النبي صلى الله عليه وآله في وصيته لأمر المؤمنين عليهم السلام ، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٤ ، ص ٢٦٩ ، ح ١٩٢٣ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٠٢ ، ح ٢٠٢٨٠ ، ح ٥ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ١٤٣ ، ح ٧ .

١٥٦٩ / ٣. ابْنُ مَخْبُوبٍ^١، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ^٢: «إِنَّ الْعَمَلَ الدَّائِمَ الْقَلِيلُ^٣ عَلَى الْيَقِينِ^٤ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ^٥».

١٥٧٠ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الرَّشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى الْمُنْبَرِ: لَا يَجِدُ أَحَدَكُمْ^٦ طَعْمَ الْإِيمَانِ^٧ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ^٨».

١٥٧١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ^٩: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ جَلَسَ إِلَى خَائِطٍ مَائِلٍ^{١٠} يَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَقْعُدْ تَحْتَ هَذَا الْخَائِطِ، فَإِنَّهُ مُغَوَّرٌ^{١١}،

١. السند معلق على السند الثاني من الخبر المتقدم. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

٢. في الكافي، ح ١٥١٥٣ والعلل والاختصاص: «ولحمران بن أعين: يا حمران، واعلم».

٣. في الوسائل: «القليل الدائم». ٤. في فقه الرضا: «والبصيرة».

٥. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٥٣؛ وعلل الشرائع، ص ٥٥٩، ح ١، بسندهما عن ابن محبوب. الاختصاص، ص ٢٢٧، مرسلاً عن هشام بن سالم؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٦؛ تحف العقول، ص ٣٦٠، وفي كلها مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ١٩٢٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٢، ح ٢٠٢٨١؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٤٧، ح ٨.

٦. في «ب» ص، بر، يس، بف: «أحد». وفي «ض» وتحف العقول، ص ٢١٨: «عبد».

٧. في فقه الرضا: «لا يكون المؤمن مؤمناً حقاً، ولا يجد أحداً طعم الإيمان».

٨. التمهيد، ص ٦٣، ح ١٣٩؛ تحف العقول، ص ٢٠٧ و ٢١٨؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٤٨؛ التوحيد، ص ٣٧٤، ح ١٩؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٦٠، ح ١. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ١٩٢٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٤٧، ح ٩٠.

٩. هكذا في «ج». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

١٠. في «ج»: «مال».

١١. في «ب» ج، ص، بر: «مغور». وفي مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٦١: «فإنه مغور، على بناء الفاعل من».

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: حَزَسَ امْرَأُ أَجَلُهُ^١، فَلَمَّا قَامَ^٢ سَقَطَ الْخَائِطُ.

قَالَ^٣: «وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٤ مِمَّا يَفْعَلُ هَذَا وَأَشْبَاهَهُ، وَهَذَا الْيَقِينُ^٥».

١٥٧٢ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٦ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَمَّا^٧ الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي

النَّدْبَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا^٨» فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ مَا كَانَ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، وَإِنَّمَا كَانَ أَرْبَعِ

كَلِمَاتٍ^٩: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا^{١٠}؛ مَنْ أَيْقَنَ بِالْمَوْتِ لَمْ يَضْحَكْ سِنَّهُ^{١١}، وَمَنْ أَيْقَنَ^{١٢} بِالْجِسَابِ لَمْ

«باب الإفعال، أي ذو شئٍ واخلل يخاف منه. أو على بناء المفعول من التفعيل أو الإفعال، أي ذو عيب». من الغوار، وهو العيب، والضم لغة. راجع: المصباح المنير، ص ٤٣٧ (عور).

١. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٨٤: «امراً، مرفوع على الفاعلية. وأجله، منصوب على المفعولية، والعكس محتمل. والمقصود الإنكار؛ لأنَّ أجل المرأة ليس بيده حتى يحرسه. وتعجب منه المجلسي في مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٦٢، ثم قال: «ويشكل هذا بأنه يدلُّ على جواز إلقاء النفس إلى التهلكة وعدم وجوب الفرار عما يظنُّ عنده الهلاك، والمشهور عند الأصحاب خلافه» ثم أجاب عنه بوجوه. وفي الوافي: «يعني إنَّ أجل المرأة حارسه عن الآفات حتى يدركه».

٢. في البحار، ج ٤١: «أمر أمير المؤمنين^٦».

٣. في البحار، ج ٥: «مما».

٤. في الوسائل: «قال».

٥. في المرأة: «وهذا اليقين، أي من ثمرات اليقين بقضاء الله وقدره وقدرته وحكمته ولطفه ورأفته وصدق أنبيائه ورسله».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ١٩٢٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠١، ح ٢٠٢٧٨؛ البحار، ج ٥، ص ١٠٤، ح ٣٠؛ وج ٤١، ص ٦، ح ٦٦؛ وج ٧٠، ص ١٤٩، ح ١٠.

٧. في «ف»: «فأنا».

٨. الكهف (١٨): ٨٢. وفي «ص»: «وَكَانَ أَبُوهُمَا صَنِيعًا».

٩. في فقه الرضا: «والله بدل «أما إنَّه»».

١٠. في فقه الرضا: «لكنه كان لوحاً مكتوباً عليه أربعة أحرف: أنا الله بدل «إنَّما كان أربع كلمات»».

١١. في شرح المازندراني: «والله».

١٢. في «ض»: «سنه». واحتمل المازندراني كون لفظ «سنه» منصوباً؛ حيث قال: «يحتمل أن يراد به -أي السن-

العمر، أي لم يضحك في مدة عمره». واستبعده المجلسي.

١٣. في تفسير العتاشي: «أقر».

يَفْرَحَ قَلْبُهُ، وَمَنْ أَيْقَنَ^١ بِالْقَدَرِ^٢ لَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ^٣.

١٥٧٣ / ٧. عَنْهُ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ يَقُولُ: لَا يَجِدُ عَبْدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَأَنَّ الضَّارَّ النَّافِعَ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٧».

١٥٧٤ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ بَحْيٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ

٥٩/٢ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَيْسٍ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ:

نَظَرْتُ يَوْمًا فِي الْحَزْبِ إِلَى رَجُلٍ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ، فَحَزَّكَتُ فَرَسِي، فَإِذَا هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٨، فَقُلْتُ: يَا^٩ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ؟

فَقَالَ^{١٠}: «نَعَمْ، يَا سَعِيدُ بْنُ قَيْسٍ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدِ إِلَّا وَلَهُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَافِظٌ^{١١} وَوَاقِيَةٌ^{١٢}، مَعَهُ مَلَكَانِ يَحْفَظَانِيهِ مِنْ أَنْ يَسْقُطَ مِنْ رَأْسِ جَبَلٍ، أَوْ يَقَعَ فِي بُحْرِ،

١. في تفسير العياشي: «أمن».

٢. في البحار: «بالقدرة».

٣. في فقه الرضا: «علم أنه لا يصيبه إلا ما قدر عليه» بدل «لم يخش إلا الله».

٤. الخصال، ص ٢٣٦، باب الأربعة، ح ٧٩، بسند آخر عن أبي جعفر^٥، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢،

ص ٣٣٨، ح ٦٦، عن صفوان الجمال، مع اختلاف يسير؛ فقه الرضا^٦، ص ٣٧٠. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٢،

ح ١٩٣١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠١، ح ٢٧٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٢، ح ١١.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٦. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ١٩٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠١، ح ٢٧٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٤، ح ١٢.

٧. في «ف» - «يا».

٨. في «بس»: «قال».

٩. في «ف»: «حافضة».

١٠. في الوافي: «واقية، أي جنة واقية، كأنها من الصفات الغالبة. أو التاء للمبالغة عطف تفسيري للحافظ». وفي

مرآة العقول: «ملانكة واقية ... وقيل: التاء في قوله: واقية، للنقل إلى الاسمية؛ إذ المراد: الواقية من خصوص

الموت».

فَإِذَا نَزَلَ الْقَضَاءُ خَلَيْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ»^٢.

١٥٧٥ / ٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ فِي الْكَزْرِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزُ لَهُمَا﴾^٣ كَانَ^٤ فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، عَجِبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْمَوْتِ كَيْفَ يَفْرَحُ، وَعَجِبْتُ لِمَنْ أَيْقَنَ بِالْقَدَرِ كَيْفَ يَحْزَنُ، عَجِبْتُ لِمَنْ رَأَى الدُّنْيَا وَتَقَلَّبَهَا بِأَهْلِهَا كَيْفَ يَزْكُرُ إِلَيْهَا، وَيَتَّبِعِي^٥ لِمَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ أَنْ لَا يَتَّهِمَ اللَّهَ فِي قَضَائِهِ، وَلَا يَسْتَبْطِئَهُ فِي رِزْقِهِ».

فَقُلْتُ^٦: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أُرِيدُ أَنْ أَكْتُبَهُ، قَالَ: فَضْرَبَ وَاللَّهِ يَدَهُ^٧ إِلَى^٨ الدَّوَاةِ لِيَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيَّ، فَتَنَاوَلْتُ يَدَهُ، فَقَبَّلْتُهَا، وَأَخَذْتُ الدَّوَاةَ، فَكَتَبْتُهُ^٩.

١ . في «ب»: «أُنزل».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٢٧١، ح ١٩٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٣، ح ٢٠٢٨٢؛ البحار، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٣١؛ ج ٤١، ص ٦، ج ٧؛ ج ٧٠، ص ١٥٤، ح ١٣.

٣ . الكهف (١٨) : ٨٢.

٤ . في تفسير العياشي: «لوح من ذهب» بدل «كان».

٥ . في الوافي: «لعل قوله: «وينبغي» إلى آخره، من كلام الرضا عليه السلام، دون أن يكون من جملة ما في الكنز».

٦ . في «ج، ز، ف، ب»، والبحار: «+» «له». وفي «ص»: «قلت». وفي الوسائل: «قال: قلت له».

٧ . في الوسائل: «فضرب يده والله».

٨ . في «ص»: «على».

٩ . التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٦، ح ١٠٠١، بسنده عن علي بن أصباط. قرب الإسناد، ص ٣٧٤، ضمن ح ١٣٣٠، بسند آخر، وفيهما إلى قوله: «ولا يستبطه في رزقه»؛ الجعفریات، ص ٢٣٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف؛ علل الشرائع، ص ٦١، ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد عليه السلام، مع زيادة في أوله وآخره؛ معاني الأخبار، ص ٢٠٠، ح ١، بسند آخر عن علي عليه السلام، مع اختلاف؛ الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرضا بالقضاء، ح ١٥٨٢، بسند آخر عن أبي الحسن الأول عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٠٨، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وتتمام الرواية فيهما: «ينبغي لمن عقل عن الله أن لا يستبطه في رزقه ولا يتهمه في قضائه»؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ٦٧، عن علي بن أصباط، إلى قوله: «ولا يستبطه في رزقه». الوافي، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٩٢٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٣، ح ٢٠٢٨٣، إلى قوله: «كيف يحزن»؛ ج ٢٧، ص ٨٣، ح ٢٣٢٦٩، من قوله: «وجعلت فداك أريد أن أكتبه»؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٦، ح ١٤.

١٥٧٦ / ١٠. مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَرْزَمِيِّ^١، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ قَنْبَرٌ غُلَامٌ عَلِيٌّ^٢ يُحِبُّ عَلِيًّا عليه السلام حُبًّا شَدِيدًا، فَإِذَا خَرَجَ عَلَيَّ عليه السلام خَرَجَ عَلَى أَثَرِهِ بِالسَّيْفِ، فَرَأَاهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ^٣، فَقَالَ: يَا قَنْبَرُ، مَا لَكَ؟ فَقَالَ: جِئْتُ لِأُمِّسِّي خَلْفَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٤، قَالَ: وَنَحْكَ، أَمْ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ تَخْرُسُنِي، أَوْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: لَا^٥، بَلْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: إِنَّ^٦ أَهْلَ الْأَرْضِ لَا يَسْتَطِيعُونَ لِي شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ مِنَ السَّمَاءِ، فَارْجِعْ، فَارْجِعْ^٧».

١٥٧٧ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، قَالَ:

قِيلَ لِلرَّضَا عليه السلام: إِنَّكَ تَتَكَلَّمُ^٨ بِهَذَا الْكَلَامِ^٩ وَالسَّيْفُ يَقْطُرُ دَمًا^{١٠}.

فَقَالَ: إِنَّ لِلَّهِ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ حَمَاهُ بِأَضْعَفِ خَلْقِهِ^{١١} التَّمَلِّ، فَلَوْ رَامَهُ^{١٢} الْبَخَائِيُّ^{١٣}

١. في «ب، بس»: «العزرمي». وفي «ض»: «العزرفي» والصواب هو «العَرْزَمِيُّ» بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي المعجمة. راجع: الأنساب للسماعاني، ج ٤، ص ١٧٨.

٢. في «ب، بر»: «وكان». وفي «ض»: «وأمير المؤمنين عليه السلام وكان».

٣. في «ض»: «أمير المؤمنين». ٤. في «ض»: «وأمير المؤمنين».

٥. في «ف»: «يوم». ٦. في «ب، ف، بف»: «قال».

٧. في التوحيد: «خلفك، فَإِنَّ النَّاسَ كَمَا تَرَاهُمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَخَفْتُ عَلَيْكَ بِدَلِّ خَلْفِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ».

٨. في «ز، ص، ض، بس» والتوحيد: «أم». ٩. في «ف»: «- ولا».

١٠. في «ب»: «- وإن».

١١. التوحيد، ص ٣٣٨، ح ٧، بسنده عن العزرمي، عن أبيه، مع اختلاف يسير الوافي، ج ٤، ص ٢٧١، ح ١٩٢٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٥٨، ح ١٥. ١٢. في البحار: «متكلم».

١٣. «بهذا الكلام» أي بدعوى الإمامة. و«السيف» أي سيف السلطان. راجع: مرآة العقول، ج ٧، ص ٣٧١.

١٤. في البحار: «الدم». ١٥. في حاشية «ج»: «وهو».

١٦. «رامه»، أي طلبه؛ من الرَّمَم، وهو الطلب. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٣٨؛ المصباح المنير، ص ٢٤٦ (روم). في البحار، ج ٤٩ و ٦٠: «رامته». وفي البحار، ج ٧٠: «رامت».

١٧. الْبَخَائِيُّ: جمع الْبُخْت، وهي جمال طوال الأعناق، وهو معرَب، وقيل: هو عربي. راجع: الصحاح، ج ٥.

لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ»^٢.

٣١- بَابُ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ

٦٠/٢

١٥٧٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ بَعْضِ أَشْيَاحِ بَنِي النَّجَاشِيِّ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «رَأْسُ طَاعَةِ اللَّهِ^٤ الصَّبْرُ وَالرِّضَا عَنِ اللَّهِ فِيمَا أَحَبَّ الْعَبْدُ أَوْ كَرِهَ، وَلَا يَرْضَى عَبْدٌ عَنِ اللَّهِ فِيمَا أَحَبَّ^٥ أَوْ كَرِهَ إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ فِيمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ»^٦.

١٥٧٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِاللَّهِ^٧ أَرْضَاهُمْ بِقَضَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٨.

١. ج ١، ص ٢٤٣؛ النهاية، ج ١، ص ١٠١ (بخت).

٢. في «ض، ف، بر»: «لم يصل».

٣. تفسير القمي، ج ٢، ص ١٢٦، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ وَادِيَّاهُ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٩٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠٣، ح ٢٠٢٨٤؛ البحار، ج ٤٩، ص ١١٦، ح ٨؛ وج ٦٠، ص ١٨٦، ح ١٧؛ وج ٧٠، ص ١٥٨، ح ١٦.

٤. في الوسائل: «عن رجل» بدل «عن بعض أشياع بني النجاشي».

٥. في مرآة العقول، ج ٨، ص ١: «وفي بعض نسخ الحديث: كُلُّ طَاعَةِ اللَّهِ».

٦. في «ج»: «والعبد».

٧. الأملاني للطوسي، ص ١٩٦، المجلس ٧، ح ٣٧، بسنده عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. المؤمن، ص ٢٠، ح ١٥، عن إسحاق بن عمار، مع اختلاف. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٩، وتام الرواية فيه: «رَأْسُ طَاعَةِ اللَّهِ الصَّبْرُ وَالرِّضَا» الوافي، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ١٩٣٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٣، ح ٣٥٥٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٣، ح ١٨.

٨. في «ص»: «- والله».

٩. التمهيد، ص ٦٠، ح ١٣٠، عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام، فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٩، الوافي، ج ٤.

وَالسَّقْمُ فِي أَيْدَانِهِمْ، فَأَبْلَوْهُمْ بِالْفَاقَةِ وَالْمَسْكَنَةِ وَالسَّقْمِ^١، فَيُضْلِحُ عَلَيْهِمْ^٢ أَمْرَ دِينِهِمْ،
وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا يَضْلِحُ عَلَيْهِ أَمْرَ دِينِ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ.

وَإِنْ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ لَمَنْ يَجْتَهِدُ فِي عِبَادَتِي، فَيَقُومُ^٣ مِنْ رُقَادِهِ وَلَذِيذِ
وَسَادِهِ^٤، فَيَتَهَجَّدُ^٥ لِي^٦ اللَّيَالِي^٧، فَيَنْتَبِئُ نَفْسَهُ فِي عِبَادَتِي، فَأَضْرِبُهُ بِالنَّعَاسِ اللَّيْلَةَ
وَاللَّيْلَتَيْنِ؛ نَظْرًا^٨ مِنِّي لَهُ^٩، وَإِقَاءً عَلَيْهِ، فَيَنَامُ حَتَّى يُضِيحَ، فَيَقُومُ وَهُوَ مَاقَتْ لِنَفْسِهِ،
زَارِي^{١٠} عَلَيْهَا، وَلَوْ أُخْلِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَرِيدُ مِنْ عِبَادَتِي لَدَخَلَهُ الْعُجْبُ مِنْ ذَلِكَ،
فَيُصَيِّرُهُ الْعُجْبُ^{١١} إِلَى الْفِتْنَةِ بِأَعْمَالِهِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ هَلَاكُهُ؛ لِعُجْبِهِ بِأَعْمَالِهِ،
وَرِضَاةٍ عَنْ نَفْسِهِ، حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهُ قَدْ فَاقَ الْعَابِدِينَ، وَجَازَ فِي عِبَادَتِهِ حَدَّ التَّقْصِيرِ،
فَيَتَبَاعَدُ مِنِّي عِنْدَ ذَلِكَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ، فَلَا يَتَكَلَّمُ^{١٢} الْعَامِلُونَ^{١٣} عَلَى أَعْمَالِهِمْ
الَّتِي يَعْمَلُونَهَا^{١٤} لِثَوَابِي؛ فَإِنَّهُمْ لَوْ اجْتَهِدُوا وَاتَّبَعُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَفْنَوْا^{١٥} أَعْمَارَهُمْ فِي
عِبَادَتِي كَانُوا مُقْصِرِينَ، غَيْرَ بِالْغَيْنِ فِي عِبَادَتِهِمْ كُنَّةَ عِبَادَتِي فِيمَا يَطْلُبُونَ عِنْدِي^{١٦}

«السَّيِّئَةُ» وَ«الْمَسْكِينُ»: هُوَ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ. وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَهُ بَعْضُ الشَّيْءِ. وَقَدْ تَقَعَّ الْمَسْكَنَةُ عَلَى الضَّعْفِ.
النهاية، ج ٢، ص ٣٨٥ (سكن).

١. فِي الْبَحَارِ: «فِي أَيْدَانِهِمْ».

٢. فِي «ض» بَر: «عَلَيْهِ».

٣. فِي «ص»: «يَقُومُ».

٤. فِي «ف»: «وَسَادَتِهِ».

٥. فِي «ج» وَحَاشِيَةِ «ب» ز، ص، ف، بَس، بَف، وَالْوَسَائِلُ، ح ٢٣٤ وَالْبَحَارُ وَفَقَهُ الرُّضَا: «فَيَجْتَهِدُ».

٦. فِي التَّوْحِيدِ: «فِي».

٧. فِي «ب» ز، ص: «بِالْلَّيَالِي».

٨. أَيُّ عَطْفًا مِنِّي عَلَيْهِ وَرَحْمَةً مِنِّي لَهُ. تَقُولُ الْعَرَبُ: نَظَرْتُ لَكَ: أَيُّ عَطَفْتُ عَلَيْكَ بِمَا عِنْدِي. رَاجِعْ: تَرْتِيبُ

كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ٣، ص ١٨٠٨ (نظر).

٩. فِي حَاشِيَةِ «بَس» وَالْبَحَارُ: «إِلَيْهِ».

١٠. فِي «ض» وَالْبَحَارُ وَالتَّوْحِيدُ: «زَارَ» بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً، ثُمَّ حَذَفَهَا. وَفِي الْوَاقِعِ: «زَارَ عَلَيْهَا، بِالزَّايِ أَوَّلًا وَالرَّاءِ

أَخِيرًا، أَيُّ عَاتَبَ سَاحِطًا غَيْرَ رَاضٍ».

١١. فِي «ض»: «-» مِنْ ذَلِكَ فَيُصَيِّرُهُ الْعُجْبُ».

١٢. فِي الْوَسَائِلِ، ح ٢٣١ وَالْكَافِي، ح ١٦١٢ وَالْأَمَالِي: «لَا يَتَكَلَّمُ».

١٣. فِي «بَر» وَالْوَسَائِلِ، ح ٢٣١: «وَلِي».

١٤. فِي الْأَمَالِي: «يَعْمَلُونَ بِهَا».

١٥. فِي الْوَسَائِلِ، ح ٢٣١ وَالْبَحَارُ وَالْكَافِي، ح ١٦١٢ وَالْأَمَالِي: «-» وَأَفْنَوْا».

١٦. فِي الْأَمَالِي: «-» وَعِنْدِي».

مِنْ كَرَامَتِي وَالتَّعِيمِ فِي جَنَّتِي وَزَفِيعِ دَرَجَاتِي^١ الْعُلَى^٢ فِي جَوَارِي، وَلَكِنْ^٣ قَبِرَ خَمَتِي^٤
فَلْيَتَّقُوا، وَبِفَضْلِي^٥ فَلْيَفْرَحُوا^٦، وَإِلَى حَسَنِ الظَّنِّ بِي فَلْيَطْمَئِنُّوا؛ فَإِنَّ رَحْمَتِي عِنْدَ ذَلِكَ
تَذَارِكُهُمْ^٧، وَمَنْنِي يَبْلُغُهُمْ رِضْوَانِي، وَمَغْفِرَتِي تُلِيسُهُمْ^٨ عَفْوِي؛ فَإِنِّي أَنَا اللَّهُ الرَّحْمَنُ
الرَّحِيمُ، وَ^٩ بِذَلِكَ تَسَمَّيْتُ^{١٠}.

٥ / ١٥٨٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
صَفْوَانَ الْجَمَالِ:

١. في «ب، ز، ص، بس، بف» وحاشية «ف» والبحار: «درجات» بكون كسرة التاء بدلاً من الياء. وفي الوسائل، ح ٢٣١ والكافي، ح ١٦١٢ والأمال: «الدرجات».
٢. في الأمالي: - «العلی».
٣. في «بر»: «ولكني».
٤. في الوسائل، ح ٢٣١ والكافي، ح ١٦١٢ والتمحيص والأمالي: «برحمتي».
٥. في الوسائل، ح ٢٣١ والكافي، ح ١٦١٢ والأمالي: «فضلي».
٦. في «بر» والوسائل، ح ٢٣١ والكافي، ح ١٦١٢ والتمحيص والأمالي: «فليرجوا».
٧. أصله: تداركهم، حذف إحدى التاءين كما نص عليه في مرآة العقول. ويجوز كونه من المفاعلة. وفي الكافي، ح ١٦١٢ والأمالي: «تدركهم».
٨. في الأمالي: «بمَنِّي أَبْلُغُهُمْ رِضْوَانِي وَأَبْسُهُمْ» بدل «مَنِّي - إلى - تلبسهم».
٩. في التمهيد والأمالي: - «و».
١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حسن الظن بالله عز وجل، ح ١٦١٢، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى. الأمالي للطوسي، ص ٢١١، المجلس ٨، ح ١٨، بسنده عن الكليني، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، وَفِيهِمَا مِنْ قَوْلِهِ: «فَلَا يَتَكَلَّمُ الْعَامِلُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ» مع اختلاف يسير. التوحيد، ص ٤٠٤، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، إلى قوله: «وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ» مع اختلاف يسير؛ الأمالي للطوسي، ص ١٦٦، المجلس ٦، ح ٣٠، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف. المؤمن، ص ٢٤، ح ٣٧، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وَأَبْلُوهُمْ بِالْفَاقَةِ وَالْمُسْكَنَةِ وَالسَّقَمِ فَيُصْلِحْ عَلَيْهِمْ أَمْرَ دِينِهِمْ»؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٧، عن رسول الله ﷺ، من قوله: «أَنَا أَعْلَمُ بِمَا يَصْلِحُ عَلَيْهِ» مع اختلاف؛ وفيه، ص ٣٦١، من قوله: «فَلَا يَتَكَلَّمُ الْعَامِلُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٦، ح ١٩٣٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٣١، من قوله: «فَلَا يَتَكَلَّمُ الْعَامِلُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ» إلى قوله: «وَإِلَى حَسَنِ الظَّنِّ بِي فَلْيَطْمَئِنُّوا»؛ وفيه، ص ٩٨، ح ٢٣٤، من قوله: «وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ لَمَنْ يَجْتَهِدُ فِي عِبَادَتِي» إلى قوله: «وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ»؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٢٧، ح ١١.

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: «يَنْبَغِي لِمَنْ عَقَلَ^١ عَنِ اللَّهِ أَنْ لَا يَسْتَبْطِنَهُ^٢ فِي رِزْقِهِ، وَلَا يَتَّهِمَهُ فِي قَضَائِهِ^٣».

١٥٨٣ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ نَهْثَيْكٍ بَيَّاعِ الْهَرَوِيِّ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: عَبْدِي الْمُؤْمِنُ لَا أَضِرُّهُ فِي شَيْءٍ إِلَّا جَعَلْتُهُ خَيْرًا لَهُ؛ فَلْيَرْضَ بِقَضَائِي، وَلْيَضْضِرْ عَلَى بَلَائِي^٤، وَلْيَشْكُرْ نِعْمَائِي^٥؛ أَكْتُبُهُ - يَا مُحَمَّدٌ - مِنْ^٦ الصَّادِقِينَ عِنْدِي^٧».

١٥٨٤ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،

١. «العقل»: يقال للقوة المتهتة لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفاده الإنسان بترك القوة. وأصل العقل: الإِساك والاستمساك، كعقل البعير بالعقال، وعقل الدواء البُطْن. وعَقْل لسانه: كَفَه. المفردات للراغب، ص ٥٧٨ (عقل).

وفي مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٢٦ (عقل): «عقل عن الله، أي عرف عنه، كأن أخذ العلم من كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام»، وقال في شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٩٢: «المجروح في رزقه» يعود إلى الله، أو إلى «مَنْ»، أي من عرفه ينبغي أن لا ينسب البطء والبخل في إيصال الرزق، كاليهود قالوا: يدا الله مغلولة.

٢. في «بس، بف»: «لا يستبطيه» بقلب الهمزة ياءً.

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب فضل اليقين، ح ١٥٧٥؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٧٦، ح ١٠٠١؛ وقرب الإسناد، ص ٣٧٥، ضمن الحديث الطويل ١٣٣٠، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف سير وزيادة في أوله وآخره. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ٦٧، عن علي بن أسباط، عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف سير وزيادة في أوله. تحف العقول، ص ٤٠٨. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٩٣٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٣٥٤٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٤، ح ٢١.

٤. في «بر»: «لا أصرفه». وفي «بس»: «أحترمه». وفي «مرأة العقول»: «لا أصرفه في شيء، بالتخفيف، وكأن «في» بمعنى إلى... أو على بناء التفعيل. يقال: صرفته في الأمر تصرفاً فتصرف: قلبته فتقلب.

٥. في «بس»: «بلاي» بحذف الهمزة تخفيفاً. ٦. في «ز، ص»: «المؤمن: + «على».

٧. في «بس»: «ونعمائي» بحذف الهمزة تخفيفاً. ٨. في شرح المازندراني: «في».

٩. المؤمن، ص ٢٧، ح ٤٨، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف سير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٩٣٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٠، ح ٣٥٤٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٠، ح ١٣.

عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ^١: «إِنَّ فِيْمَا أَوْحَى^٢ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام: يَا مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ^٣، مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنِّي^٤ إِنَّمَا أَبْتَلِيهِ^٥ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأُعَافِيهِ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ^٦، وَأُزَوِّي عَنْهُ^٧ مَا^٨ هُوَ شَرٌّ لَهُ^٩ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ^{١٠}، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ^{١١} عَبْدِي، فَلْيَضْبِرْ عَلَى بَلَائِي^{١٢}، وَلْيَشْكُرْ^{١٣} نِعْمَائِي^{١٤}، وَلْيَنْزِصْ بِقَضَائِي^{١٥}؛ أَكْتُبْهُ فِي^{١٦} الصَّدِّيقِينَ عِنْدِي إِذَا عَمِلَ بِرِضَائِي^{١٧}، وَأَطَاعَ أَمْرِي^{١٨}».

١. هكذا في «ب» وحاشية «ز»، بر، بس، والوافي والوسائل والبحار والتوحيد والأمال. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».
٢. في الأمالي للمفيد: «ناجى».
٣. في الوسائل والأمال للطوسي: «- بن عمران».
٤. في «د»، ز، ص، ض، بر، بس، بف، والوافي والوسائل والأمال للمفيد والطوسي: «وإني».
٥. في «ز» والأمال للطوسي: «ابتليته».
٦. في «د»، بف، والوافي والوسائل والأمال للمفيد: «- وأعافيه لما هو خير له».
٧. «أزوي عنه»، أي أصرف عنه وأجمع، يقال: زويت الشيء، أي جمعته وطويته وصرفته وقبضته. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٢٠ (زوى).
٨. في «ب»، د، «لما».
٩. في «د»، ز، ض، ف، بر، بس، بف، والوافي والوسائل والبحار: «- ما هو شر له». وفي الأمالي للمفيد: «ما يشبهه» بدل «ما هو شر له».
١٠. في الأمالي للمفيد: «+ وأعطيته لما هو خير له».
١١. في الأمالي للمفيد: «- عليه». وفي التوحيد: «+ وأمر».
١٢. في «بس»: «بلأي».
١٣. في «ص»: «+ وعلى».
١٤. في «بس»: «نعمائي».
١٥. في «بس»: «بقضائي».
١٦. في «بر»: «من».
١٧. في «ض، بس» والوافي: «برضائي» بتخفيف الهمزة. وفي الأمالي للمفيد: «بما يرضيني» بدل «برضائي».
١٨. الأمالي للمفيد، ص ٩٣، المجلس ١٠١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ التوحيد، ص ٤٠٥، ح ١٣، بسنده عن الحسن بن محبوب: الأمالي للطوسي، ص ٢٣٨، المجلس ٩، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن بن محبوب. المؤمن، ص ١٧، ح ٩، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٩، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٩٣٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣١، ح ١٤.

١٥٨٥ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَثَمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عَجِبْتُ لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ ^١؛ لَا يَقْضِي ^٢ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ؛ وَهُوَ إِنْ قَرَضَ ^٣ بِالْمَقَارِبِ كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ مَلَكَ ^٤ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَتَارِبَهَا كَانَ خَيْرًا لَهُ ^٥».

١٥٨٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَحَقُّ خَلْقِ اللَّهِ أَنْ يُسَلَّمَ ^١ لِمَا ^٢ قَضَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- مِنْ عَزَفِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَمَنْ رَضِيَ بِالْقَضَاءِ، أَتَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَعَظَّمَ ^٣ اللَّهُ أَجْرَهُ ^٤؛ وَمَنْ

١. في «ص»، بف: «فضل». وهذا أيضاً صحيح. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٦٨، الرقم ٣٨٥٤؛ و ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٧.

٢. في مرآة العقول: «كَانَ المراد المسلم بالمعنى الأخَصَّ، أي المؤمن المتقاد الله. وربما يقرأ بالتشديد من التسليم».

٣. في «ف»: «أن لا يقضي».

٤. في «ب»، بر، بف: «عليه».

٥. في «ب»، د، ص، ض، ف: «-و».

٦. في مرآة العقول: «وإن قرض، على بناء المجهول، من باب ضرب. أو على بناء التفعيل، للكثير والمبالغة».

٧. في مرآة العقول: «وإن ملك، على بناء المجزء المعلوم، أو على بناء المفعول من التفعيل».

٨. الكافي، كتاب المعيشة، باب دخول الصوفية على أبي عبد الله عليه السلام، ح ٨٣٥٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. وفي التوحيد، ص ٤٠١، ح ٥؛ والأمال للصدوق، ص ٥٤٦، المجلس ٨١، ح ١٥، بسندهما عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله عليه السلام. المؤمن، ص ٢٧، ح ٤٩، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة: «عجبت للمرأة المسلم أنه ليس من قضاء يقضيه الله عز وجل إلا كان خيراً له في عاقبة أمره» مع زيادة في أوله. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٩٤٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٠، ح ٣٥٤٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣١، ح ١٥.

٩. في مرآة العقول: «أن يسلم، بفتح الهمزة بتقدير الباء، أي بأن يسلم، على بناء التفعيل، ويحتمل الإفعال».

١٠. في مرآة العقول: «بما».

١١. في الوسائل: «وأعظم».

١٢. في الخصال: «وهو مأجور» بدل «وعظم الله أجره».

سَخِطَ الْقَضَاءُ، مَضَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَأَخْبِطَ اللَّهُ أَجْرَهُ.^١

١٥٨٧/١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ^٢ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا: «الرُّهْدُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ؛ أَعْلَى دَرَجَةِ الرُّهْدِ أَذْنَى دَرَجَةِ النُّورِ، وَأَعْلَى دَرَجَةِ النُّورِ أَذْنَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ، وَأَعْلَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ أَذْنَى دَرَجَةِ الرِّضَا».^٣

١٥٨٨/١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَقِيَ الْحَسَنُ^٤ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام عِنْدَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ^٥، كَيْفَ يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنًا وَهُوَ يَسْخَطُ قِسْمَهُ^٦، وَيَحَقِّرُ مَنْزِلَتَهُ،

١. الخصال، ص ٢٣، باب الواحد، ح ٨٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «ومن رضي بالقضاء أتى عليه القضاء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ١٩٤١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٣، ح ٣٥٥٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٣٢، ح ١٦.

٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٣٥٥٦ والبحار، ج ٧٢. وفي المطبوع والوسائل، ح ٢٠٨٣٢ والبحار، ج ٧٣: «ولي».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذم الدنيا والزهد فيها، ح ١٨٩٦، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه وعلي بن محمد، عن القاسم بن محمد. وفي الخصال، ص ٤٣٧، باب العشرة، ح ٢٦؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٥٢، ح ٤، بسندهما عن القاسم بن محمد الإصبهاني، وفي كلها مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وراجع: تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٥٩. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ١٩٤٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٣، ح ٣٥٥٦؛ وج ١٦، ص ١٢، ح ٢٠٨٣٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٠، ح ٢٢؛ وج ٧٢، ص ٣٣٤، ح ٢٢.

٤. في «ز»: «الحسين». ٥. في الوسائل: «وله».

٦. في «ض»: «بن جعفر».

٧. في «ص»، «ف» وحاشية «بر»: «قسمته». وفي مرآة العقول: «القسم، بالكسر وهو النصيب، أو بالفتح مصدر قسمه كضربه، أو بكسر القاف وفتح السين جمع قسمه بالكسر مصدراً أيضاً. وعلى الأول الضمير البارز راجع إلى المؤمن، وعلى الأخيرين إنما راجع إليه أيضاً بالإضافة إلى المفعول، أو إلى الله».

وَالْحَاكِمُ عَلَيْهِ اللَّهُ؟ وَأَنَا الضَّامِنُ لِمَنْ لَمْ يَهْجُسْ^٢ فِي قَلْبِهِ إِلَّا الرِّضَا أَنْ يَدْعُو اللَّهَ،
فَيُسْتَجَابَ لَهُ^٣.

١٥٨٩ / ١٢ . عَنْهُ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِأَنَّهُ^٥ مُؤْمِنٌ؟
قَالَ: «بِالتَّسْلِيمِ لِلَّهِ، وَالرِّضَا فِيمَا^٦ وَرَدَ عَلَيْهِ مِنْ سُرُورٍ أَوْ سَخَطٍ^٧».

٦٣/٢

١٥٩٠ / ١٣ . عَنْهُ^٨، عَنْ أَبِيهِ^٩، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم يَقُولُ لِبَشِيٍّ قَدْ مَضَى: لَوْ كَانَ

١ . في شرح المازندراني: «والحاكم ... عطف على «منزلته» والله بدل عن الحاكم، أي ويحقّر الحاكم عليه وهو

الله؛ لِأَنَّ تحقير حكم الحاكم تحقير له»، واستبعده المجلسي في مرآة العقول.

٢ . يهجس في القلب، أي ما يخطر به ويدور فيه من الأحاديث والأفكار. النهاية، ج ٥، ص ٢٤٧ (هجس).

٣ . الوافسي، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ١٩٤٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٣٥٤٩؛ البحار، ج ٤٣، ص ٣٥١، ح ٢٥؛
وج ٧٢، ص ٣٣٥، ح ٢٣.

٤ . الضمير راجع إلى «أحمد بن محمد بن خالد» المذكور في السند السابق؛ فقد روى الخبر في المحاسن،
ص ٣٢٨، ح ٨٥، عن أبيه، عن محمد بن سنان.

٥ . في المحاسن: «له».

٦ . في «ج، ص، ف» وحاشية «د، ز، بس، بف» والوسائل والمحاسن: «علم». وفي «بر»: «أعلم».

٧ . في «ب، ج، د، ص، ض، ف، بف» والوسائل والمحاسن: «آته».

٨ . في المحاسن: «بما».

٩ . في المحاسن: «و».

١٠ . المحاسن، ص ٣٢٨، كتاب العلل، ح ٨٥، مع زيادة في أوله. وفي بصائر الدرجات، ص ٥٢٢، ح ١٥، بسند
آخر، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٩٤٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥٠؛ البحار، ج ٧٢،
ص ٣٣٦، ح ٢٤.

١١ . في «ز، ص، ض، بس، بف»: «عن أبيه». هذا، وعلى فرض صحة هذه النسخ ضمير «عنه» في صدر السند
راجع إلى «أبيه». والمراد منه محمد بن خالد. في السند السابق؛ فإنما لم نجد سنداً روى فيه أحمد بن محمد بن
خالد، عن محمد بن سنان، وهو المراد من ابن سنان. عن الحسين بن المختار، إلا أن توشط والد أحمد بينه
وبين ابن سنان. راجع: المحاسن، ص ٢٤٩، ح ٢٦١؛ و ص ٢٥٥، ح ٢٨٥؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٥٥، ح ١.

غَيْرُهُ^١.

٣٢- بَابُ التَّقْوِيضِ إِلَى اللَّهِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ

١ / ١٥٩١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى دَاوُدَ عليه السلام: مَا اغْتَصَمَ بِي عَبْدٌ
مِنْ عِبَادِي دُونَ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِي عَرَفْتُ ذَلِكَ^٢ مِنْ نَبِيِّهِ، ثُمَّ تَكِيدُهُ^٣ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ
وَمَنْ فِيهِنَّ^٤، إِلَّا جَعَلْتُ لَهُ الْمَخْرَجَ مِنْ بَيْنَهُنَّ؛ وَمَا اغْتَصَمَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي^٥ بِأَحَدٍ مِنْ
خَلْقِي^٦ عَرَفْتُ ذَلِكَ^٧ مِنْ نَبِيِّهِ، إِلَّا قَطَعْتُ^٨ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ^٩ مِنْ يَدَيْهِ، وَأَسَخْتُ^{١٠}
الْأَرْضَ مِنْ تَحْتِهِ، وَلَمْ أَتَالِ بِأَيِّ وَادٍ هَلَكَ^{١١}»^{١٢}.

١٥٩٢ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي

- ١ . فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٩، وفيه: «ولا تقل لشيء قد مضى: لو كان غيره». الوافي، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٩٤٥؛
الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥١.
- ٢ . في «ف»+: «منه».
- ٣ . في الوسائل: «يكيد». وفي فقه الرضا: «يكيد. أهل».
- ٤ . في فقه الرضا: «وما».
- ٥ . في حاشية «ص»: «المؤمنين».
- ٦ . في فقه الرضا: «+ دوني».
- ٧ . في «ف»+: «منه».
- ٨ . في «ج»: «فقطعت».
- ٩ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف». وفي «ف» والمطبوع: «+ والأرض».
- ١٠ . ساخت بهم الأرض: خسفت. ويعدّى بالهمزة، فيقال: أساخه الله. المصباح المنير، ص ٢٩٤ (سوخ). وقال
في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٦: «وأسخت، بالخاء المعجمة وتشديد الناء، من السَّخَتْ وهو الشديد. وهو من
اللغات المشتركة بين العرب والعجم. أي لا ينبت له زرع ولا يخرج له خير من الأرض. أو من السوخ، وهو
الانخساف، على بناء الإفعال، أي خسفت الأرض به. وربما يقرأ بالخاء المعجمة من السياحة، كناية عن
الزلزلة». والوجه الأول هو الظاهر من شرح المازندراني، ج ٨، ص ١٩٨.
- ١١ . في «ج، د، ز، ص، ض، بس، والبحار، ج ١٤: «تهالك». وفي الوسائل: «يهلك».
- ١٢ . فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٨١، ح ١٩٤٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١١،
ح ٢٠٣٠٤؛ البحار، ج ١٤، ص ٤١، ح ٢٩؛ ج ٧١، ص ١٢٥، ح ٢.

حَفْصُ^١ الْأَعْشى، عَنْ عَمْرِو^٢ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «خَرَجْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى هَذَا الْخَائِطِ، فَاتَّكَأْتُ^٣ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَجُلٌ^٤ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَبْيَضَانِ، يَنْظُرُ فِي تَجَاهِ وَجْهِ، ثُمَّ قَالَ^٥: يَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، مَا لِي أَرَاكَ كَثِيباً حَزِيناً؟ أَعَلَى الدُّنْيَا؟ فَرَزَقَ اللَّهُ حَاضِرَ لَيْلٍ^٦ وَالْفَاجِرِ. قُلْتُ: مَا عَلَى هَذَا أَخْزَنُ، وَإِنَّهُ لَكَمَا تَقُولُ. قَالَ^٧: فَعَلَى الْآخِرَةِ؟ فَوَعَدَ صَادِقٌ يَحْكُمُ فِيهِ مَلِكٌ قَاهِرٌ - أَوْ قَالَ: قَادِرٌ^٨ - قُلْتُ: مَا عَلَى هَذَا أَخْزَنُ، وَإِنَّهُ لَكَمَا تَقُولُ. فَقَالَ^٩: مِمَّ^{١٠} حُزْنُكَ؟ قُلْتُ^{١١}: مِمَّا^{١٢}»

٦٤/٢ ←

١. في «ض، بر»: «حفص». وهو سهو؛ فقد ورد الخبر في التوحيد للصدوق، ص ٣٧٣، ح ١، بسنده عن أبي حفص الأعشى، عن أبي حمزة؛ وورد في الإرشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٤٨، بسنده عن أبي جعفر الأعشى، عن أبي حمزة الثمالي. والمذكور في البحار، ج ٧١، ص ١٤٨، ح ٤٣. نقلاً عن الإرشاد. أبي حفص الأعشى؛ وورد الخبر في الأمالي للمفيد، ص ٢٠٤، المجلس ٢٣، ح ٣٤، بسنده عن أبي حفص الأعشى ومحمد بن سنان، عن رجل من بني أسد، جميعاً عن أبي حمزة الثمالي. ولا يخفى ما في سند الأمالي من التحويل، ورواية أبي حفص الأعشى، عن أبي حمزة الثمالي في الطريق الأول.

هذا. وأبو حفص الأعشى هو عمرو بن خالد، ترجم له في تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٦٠٧، الرقم ٤٣٥٨، وعد من مشايخه أبا حمزة الثمالي. أنظر أيضاً: الفهرست للطوسي، ص ٣١٨، ح ٤٩١؛ ورجال الطوسي، ص ٢٥٠، الرقم ٣٤٥٩.

فعليه، الظاهر وقوع التحريف في السند. والصواب أبي حفص الأعشى عمرو بن خالد.

٢. في «د، ز، ص، ي، ف» والوسائل والبحار: «عمر». وهو سهو، كما ظهر مما تقدم أنفاً.

٣. في «ض»: «فأتكأت». وفي «ف» والتوحيد: «فاتكأت» بقلب الهمزة ياءً.

٤. في الوافي: «لعل الرجل كان هو الخضر على نبينا وآله وعليه السلام».

٥. في «ب» وحاشية «ز، بس» والتوحيد: «ولي».

٦. في «بس»: «حزيناً كثيباً».

٧. في التوحيد والإرشاد: «حزنك».

٨. في حاشية «ف»: «للباز».

٩. في التوحيد والإرشاد والأمالي: «أو قال قادر».

١٠. في «ج، ص، ف»: «قال».

١١. في «ج، بر» وحاشية «ز، بر»: «مما».

١٢. في «د»: «فقلت».

١٣. في «د»: «فقلت».

نَتَخَوَّفُ^١ مِنْ فِتْنَةِ ابْنِ الزَّيْبِرِ^٢ وَمَا فِيهِ.....

١. في البحار: «يتخوف».

٢. في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٨-٢٠: «ابن الزبير هو عبدالله، وكان أعدى عدو أهل البيت عليه السلام، وهو صار سبباً لعدول الزبير عن ناحية أمير المؤمنين عليه السلام؛ حيث قال عليه السلام: لا زال الزبير معنا حتى أدرك فرخه.

والمشهور أنه بويح له بالخلافة بعد شهادة الحسين عليه السلام لسبع بقين من رجب سنة أربع وستين في أيام يزيد، وقيل: لما استشهد الحسين عليه السلام في سنة ستين من الهجرة دعا ابن الزبير بمكة إلى نفسه وعاب يزيد بالفسوق والمعاصي وشرب الخمر، فبايعه أهل تهامة والحجاز، فلما بلغ يزيد ذلك ندب له الحصين بن نمير وروح بن زنياع، وضم إلى كل واحد جيشاً، واستعمل على الجميع مسلم بن عقبة، وجعله أمير الأمراء، ولما ودعهم قال: يا مسلم لا ترد أهل الشام عن شيء يريدونه لعدوهم، واجعل طريقك على المدينة، فإن حاربوك فحاربهم، فإن ظفرت بهم فأبجهم ثلاثاً، فصار مسلم حتى نزل الحرة، فخرج أهل المدينة فعسكروا بها وأميرهم عبدالله بن حنظلة الراهب غسيل الملائكة، فدعاهم مسلم ثلاثاً فلم يجيبوا، فقاتلهم فغلب أهل الشام وقتل عبدالله وسبعمائة من المهاجرين والأنصار، ودخل مسلم المدينة وأباحها ثلاثة أيام.

ثم شخص بالجيش إلى مكة وكتب إلى يزيد بما صنع بالمدينة، ومات مسلم لعنه الله في الطريق، فتولّى أمر الجيش الحصين بن نمر حتى وافى مكة، فتحصن منه ابن الزبير في المسجد الحرام في جميع من كان معه، ونصب الحصين المنجنيق على أبي قبيس ورمى به الكعبة، فبينما هم كذلك إذ ورد الخبر على الحصين بموت يزيد لعنه الله عليهما، فأرسل إلى ابن الزبير يسأله الموادة، فأجابه إلى ذلك، وفتح الأبواب واختلط العسكران يطوفون بالبيت، فبينما الحصين يطوف ليلة بعد العشاء إذ استقبله ابن الزبير، فأخذ الحصين بيده وقال له سراً: هل لك في الخروج معي إلى الشام، فأدعو الناس إلى بيعتك؛ فإن أمرهم قد مرج، ولا أدري أحداً أحق بها اليوم منك، ولست أعصى هناك، فاجتذب ابن الزبير يده من يده وهو يجهر: دون أن أقتل بكل واحد من أهل الحجاز عشرة من الشام، فقال الحصين: لقد كذب الذي زعم أنك من دهاة العرب، أكلمك سراً وتكلمني علانية، وأدعوك إلى الخلافة وتدعوني إلى الحرب.

ثم انصرف بمن معه إلى الشام وقالوا: بايعه أهل العراق وأهل مصر وبعض أهل الشام إلى أن بايعوا المروان بعد حروب، واستمر له العراق إلى سنة إحدى وسبعين، وهي التي قتل فيها عبدالملك بن مروان أخاه مصعب بن الزبير، وهدم قصر الإمارة بالكوفة.

ولما قتل مصعب انهمز أصحابه، فاستدعى بهم عبدالملك، فبايعوه وسار إلى الكوفة ودخلها واستقر له الأمر بالعراق والشام ومصر، ثم جهز الحجاج في سنة ثلاث وسبعين إلى عبدالله بن الزبير، فحصره بمكة، ورمى البيت بالمنجنيق، ثم ظفر به وقتله واجترأ الحجاج رأسه وصلبه نكساً، ثم أنزله ودفنه في مقابر اليهود.

وكانت خلافته بالحجاز والعراق تسع سنين واثنين وعشرين يوماً، وله من العمر ثلاث وسبعون سنة، وقيل: اثنتان وسبعون سنة، وكانت أمه أسماء بنت أبي بكر.

النَّاسُ^١.

قَالَ: «فَضَحَكَ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، هَلْ^٢ رَأَيْتَ^٣ أَحَدًا دَعَا اللَّهَ فَلَمْ
يُجِبْهُ؟^٤ قُلْتُ: لَا. قَالَ^٥: فَهَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ فَلَمْ يَكْفِهِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ
رَأَيْتَ أَحَدًا سَأَلَ اللَّهَ فَلَمْ يُعْطِهِ؟ قُلْتُ: لَا، ثُمَّ غَابَ عَنِّي^٦».

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، مِثْلَهُ.

١٥٩٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَمِّهِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «إِنَّ الْغِنَى وَالْعِزَّ يَجُولَانِ، فَإِذَا ظَفِرَا بِمَوْضِعِ التَّوَكُّلِ
أَوْطَنَا^٨».

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

● وأقول: الظاهر أنَّ خوفه^٩ كان من ابن الزبير عليه وعلى شيعته، ويحتمل أن يكون من الحجاج وغيره ممن
حاربه. وكان الفرق بين الدعاء والسؤال أنَّ الدعاء لدفع الضرر، والسؤال لجلب النفع.

١. في التوحيد والإرشاد والأماشي: - «وما فيه الناس».

٢. في «ب»: «فهل».

٣. في الأماشي: «قط».

٤. في التوحيد والأماشي: «خاف».

٥. في «ف»: - «الله».

٦. في التوحيد: «فلم ينجه».

٧. في «ب»: - «قال». وفي «ص»: «فقال».

٨. في التوحيد والإرشاد والأماشي: «ثم نظرت فإذا ليس قدامي أحد» بدل «ثم غاب عني».

٩. التوحيد، ص ٣٧٣، ح ١٧؛ والإرشاد، ج ٢، ص ١٤٨، بسندهما عن أبي حفص الأعشى، عن أبي حمزة

الثمالي، مع اختلاف يسير؛ الأماشي للنفيد، ص ٢٠٤، المجلس ٢٣، ح ٣٤، بسنده عن أبي حفص الأعشى

ومحمد بن ستان، عن رجل من بني أسد، جميعاً عن أبي حمزة الثمالي، مع اختلاف يسير. كمال الدين،

ص ٣٨٦، ح ٢، بسند آخر عن الصادق^{١٠}، وفيه: «خرج أبو جعفر محمد بن علي الباقر^{١١} بالمدينة فتضجر

واتكأ على جدار... مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٢٨١، ح ١٩٤٧؛ الوسائل، ج ١٥،

ص ٢١٢، ح ٢٠٣٠٥؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢٢، ح ١.

١٠. في «ص» وتحف العقول: «أوطناه».

١١. فقه الرضا^{١٢}، ص ٣٥٨؛ تحف العقول، ص ٣٧٣. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ١٩٤٨؛ الوسائل، ج ١٥،

ص ٢١٢، ح ٢٠٣٠٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٩٢٦، ح ٣.

حَسَانَ، مِثْلَهُ.

١٥٩٤ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَقْبَلَ قَبْلَ^١ مَا يُحِبُّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَقْبَلَ اللَّهُ قَبْلَ مَا يُحِبُّ؛ وَمَنْ اغْتَصَمَ بِاللَّهِ عَصَمَهُ اللَّهُ^٢؛ وَمَنْ أَقْبَلَ اللَّهُ قَبْلَهُ^٣ وَعَصَمَهُ لَمْ يَبَالِ لَوْ سَقَطَتِ السَّمَاءُ عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ كَانَتْ نَارُهَا نَزَلَتْ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَشَمِلَتْهُمْ بَلِيَّةٌ^٤، كَانَ فِي جِزْبِ اللَّهِ بِالتَّقْوَى مِنْ كُلِّ بَلِيَّةٍ، أَلَيْسَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ»^٥؟»

١٥٩٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو الْحَلَالِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ»^٦ فَقَالَ: «التَّوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ دَرَجَاتٌ مِنْهَا أَنْ تَتَوَكَّلَ^٧ عَلَى اللَّهِ فِي أُمُورِكَ كُلِّهَا، فَمَا فَعَلَ بِكَ كُنْتَ عَنْهُ رَاضِيًا، تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَأْلُوكَ خَيْرًا وَفَضْلًا، وَتَعْلَمُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ لَهُ؛ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ بِتَقْوِيضِ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَثِقْ^٨ بِهِ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا»^٩.

١ . «قيل: إما بكرة القاف وفتح الباء، وإما بضم الكاف وسكون الباء. والنسخ مختلفة.

٢ . في «بس»: «- والله».

٣ . في «بر، بف»: «+ ومن».

٤ . في «ب»: «وكانت». وفي حاشية «ض»: «ولو كان» كلاهما بدل «أو كانت».

٥ . في «مرأة العقول»: «فشمِلَتْهُمْ بَلِيَّةٌ، بالنصب على التميز. أو بالرفع، أي شملتهم بليّة بسبب النازلة. أو يكون من

قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة». ٦ . الدخان (٤٤): ٥١.

٧ . الوافي، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ١٩٤٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١١، ح ٢٠٣٠٣؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢٧، ح ٤.

٨ . الطلاق (٦٥): ٣. وفي «ص، ف، بس»: «+ (إِنَّ اللَّهَ يَسْلُكُ أُمُورَهُ».

٩ . في «ب، د»: «أن يتوكل». ١٠ . في «ب»: «ووثق». وفي «د، ص، ض، بر، بف» وحاشية «ج، ز»: «ووثقت».

١١ . تحف العقول، ص ٤٤٣، عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره: «فقه الرضا عليه السلام»، ص ٣٥٨، فيه

١٥٩٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «مَنْ أُعْطِيَ ثَلَاثًا لَمْ يَمْنَعْ^٢ ثَلَاثًا: مَنْ أُعْطِيَ الدُّعَاءَ

أُعْطِيَ^٣ الْإِجَابَةَ، وَمَنْ أُعْطِيَ الشُّكْرَ أُعْطِيَ الزِّيَادَةَ، وَمَنْ أُعْطِيَ التَّوَكُّلَ أُعْطِيَ الْكِفَايَةَ.

ثُمَّ قَالَ: «أَتَلَوْتُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» وَقَالَ: «لَنْ يُنْ

شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ»^٤ وَقَالَ: «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ»^٥».

١٥٩٧ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٦٦/٢

الْحَسَنِ^٦، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ.....

هكذا: «التوكل على الله عز وجل درجات: منها أن تثق في أمورك كلها فما فعله بك كنت عليه راضياً». الوافي،

ج ٣، ص ٢٨٣، ح ١٩٥٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٣، ح ٢٠٣٠٧؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢٩، ح ٥.

١. في المحاسن والخصال، ص ١٠١: «يا معاوية».

٢. في المحاسن والخصال، ص ١٠١: «لم يحرّم».

٣. في «ب» وحاشية «د»: «لم يمنعه».

٤. إبراهيم (١٤): ٧.

٥. غافر (٤٠): ٦٠.

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الشكر، ح ١٧٢٢، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَبَارَكٍ،

وتمامه فيه هكذا: «مَنْ أُعْطِيَ الشُّكْرَ أُعْطِيَ الزِّيَادَةَ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «لَنْ يُنْشَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ»». وفي المحاسن،

ص ٣، كتاب القرائن، ح ١؛ والخصال، ص ١٠١، باب الثلاثة، ح ٥٦، بسندهما عن معاوية بن وهب. راجع: معاني

الأخبار، ص ٣٢٣، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٥٢، المجلس ١٦، ح ١٤؛ وص ٦٩٣، المجلس ٣٩، ح ١٦؛

وخصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١٠٣؛ ونهج البلاغة، ص ٤٩٤، الحكمة ١٣٥؛ وتحف العقول، ص ٤١. الوافي، ج ٤،

ص ٢٨٣، ح ١٩٥١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٣، ح ٢٠٣٠٨؛ البحار، ج ٧١، ص ١٢٩، ح ٦.

٧. في «ب»: «عن أبي الحسن». وفي «بر، بف»: «عن محمد بن الحسين». والرجل مجهول لم نعرفه.

٨. الظاهر وقوع التحريف في العنوان، وأن الصواب هو «الحسن». فقد وردت في المحاسن، ص ١٤١، ح ٣٤،

رواية القاسم بن يحيى، عن الحسن بن راشد، عن الحسين بن علوان.

والقاسم بن يحيى، هو القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد، روى كتاب جدّه الحسن. وتكررت روايته عنه

رَاشِدٍ^١، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلَوَانَ، قَالَ:

كُنَّا فِي مَجْلِسٍ نَطْلُبُ^٢ فِيهِ الْعِلْمَ، وَقَدْ نَفِذْتُ^٣ نَفَقَتِي فِي بَغْضِ الْأَسْفَارِ^٤، فَقَالَ لِي
بَغْضُ أَصْحَابِنَا: مَنْ^٥ تَوَمَّلَ لِمَا قَدْ نَزَلَ بِكَ؟ فَقُلْتُ: فَلَانًا، فَقَالَ: إِذَا وَاللَّهِ لَا تُسَعِّفُ^٦
حَاجَتَكَ، وَلَا يَبْلُغُكَ^٧ أَمْلُكَ، وَلَا تَنْجَحُ^٨ طَلِبَتَكَ، قُلْتُ: وَمَا عَلَّمَكَ^٩ رَحِمَكَ اللَّهُ؟
قَالَ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام حَدَّثَنِي أَنَّهُ قَرَأَ^{١٠} فِي بَغْضِ الْكِتَابِ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -
يَقُولُ: «وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَمَجْدِي وَازْتِفَاعِي عَلَى غَرْشِي، لَأَقْطَعَنَّ أَمْلَ^{١١} كُلِّ مُوَمِّلٍ^{١٢}
مِنَ النَّاسِ^{١٣} غَيْرِي بِالْيَاسِ^{١٤}، وَلَأَكْثُوْتُهُ ثَوْبَ الْمَذَلَّةِ^{١٥} عِنْدَ^{١٦} النَّاسِ، وَلَأَتَحَيَّنَّهُ مِنْ

في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٦، الرقم ٨٦٦؛ الفهرست للطوسي، ص ١٣٧، الرقم ٢٠٠؛ معجم

رجال الحديث، ج ١٤، ص ٦٦.

١. في «ج» وحاشية «د»، ز، ف، والوسائل: «أسد».

٢. في الوسائل: «يطلب».

٣. في «بس» وحاشية «ض»، ف، «نفقت». وفي حاشية «ز»: «تفقدت».

٤. في «د»: «أسفاري».

٥. في «ض»: «ومن».

٦. في «ص»، ف، «لا يقضى». وفي حاشية «ف»: «لا تسبخ». وفي مرآة العقول: «في أكثر النسخ: لا نعسف، ولا

تنجح، بالتاء، فهما على بناء المفعول. وفي بعضها بالياء، فهما على بناء الفاعل. وحيث لا يبلغك» على
التفعيل أو الإفعال، والضمائر المستمرة لفلان».

٧. في «ب»، ص، ف، «ولا تبلغ». وفي «ج»: «ولا يبلغك». وفي «ض»: «ولا تبغك». وفي حاشية «ز»: «ولا
يبلغ». وفي حاشية «ف»: «ولا يبالغ».

٨. في «ب»، بر، «ولا ينجح».

٩. في «ف»: «علمك».

١٠. في «بر»: «أنه قرأ».

١١. في الوسائل: «أمل».

١٢. في «ب»: «ومؤمل».

١٣. في «ب»: «وعند الناس أمل» بدل «من الناس». وفي «ض»: «- من الناس». وفي «ف»: «+ يؤمل» بالتشديد.

وفي «بس»: «والبحار: + أمل».

١٤. في «ض»: «+ من الناس».

١٥. في «الذلة».

١٦. في «ج»: «عن».

قُرْبِي^١، وَلَأُبْعِدَنَّكَ مِنْ فَضْلِي^٢، أَوْ يُؤْمَلُ^٣ غَيْرِي فِي الشَّدَائِدِ وَالشَّدَائِدُ بِيَدِي، وَيَزْجُو غَيْرِي، وَيَقْرَعُ بِالْفِكْرِ بَابَ غَيْرِي^٤ وَبِيَدِي مَفَاتِيحَ الْأَبْوَابِ، وَهِيَ مُغْلَقَةٌ^٥، وَبَابِي مَفْتُوحٌ لِمَنْ دَعَانِي^٦؟

فَمَنْ ذَا الَّذِي أُمْلِي لِنَوَائِبِهِ^٧، فَقَطَعْتَهُ دُونَهَا؟ وَمَنْ ذَا^٨ الَّذِي رَجَانِي لِعَظِيمَةٍ، فَقَطَعْتُ رَجَاءَهُ مِنِّي؟ جَعَلْتُ آمَالَ عِبَادِي عِنْدِي مَحْفُوظَةً، فَلَمْ يَرْضَوْا بِحِفْظِي، وَمَلَأْتُ سَمَاوَاتِي مِمَّنْ لَا يَمَلُ مِنْ تَسْبِيحِي^٩، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ لَا يَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ^{١٠} بَيْنِي وَبَيْنَ عِبَادِي، فَلَمْ يَتَّقُوا بِقَوْلِي، أَلَمْ يَعْلَمْ^{١١} مَنْ^{١٢} طَرَفَتُهُ نَائِبَةٌ مِنْ نَوَائِبِي أَنَّهُ^{١٣} لَا يَمْلِكُ كَشْفَهَا أَحَدٌ غَيْرِي إِلَّا مِنْ^{١٤} بَعْدِ إِذْنِي؟ فَمَا لِي أَرَاهُ لَاهِيًا عَنِّي؟

أَعْطَيْتُهُ بِجُودِي مَا لَمْ يَسْأَلْنِي، ثُمَّ انْتَزَعْتَهُ عَنْهُ^{١٥}، فَلَمْ يَسْأَلْنِي رَدَّهُ وَسَأَلَ^{١٦} غَيْرِي، أَفَيُتْرَانِي^{١٧} أَبْدًا^{١٨} بِالْعَطَاءِ^{١٩} قَبْلَ الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ أَسْأَلُ فَلَا.....←

١. في «ز»: «عن قربي». وفي حاشية «ف»: «عن بعدي». ولأن خيته أي لأبعدته وأزيلته. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣١٠ (نحا).
٢. في «ب، ز، ض، ف، بر، بف»: حاشية «بس» والبحار: «من وصلي». وفي «ز»: «عن فضلي».
٣. في «ف»: «يؤمل» بدون همزة الاستفهام.
٤. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٠٢: «تشبيه الفكر باليد مكتبة، وإثبات القرع لها تخيلية، وذكر الباب ترشح. والمقصود منه بصرف قلبه وفكره عند الحاجة إلى غيره تعالى».
٥. في «ز، بر»: «مغلقة» بالتشديد.
٦. في الوسائل: «لنائبه». و«النواب»: جمع نائبة، وهي ما ينوب الإنسان، أي ينزل به من المهمات والحوادث.
٧. النهاية، ج ٥، ص ١٢٣ (نوب).
٨. في «بس»: «من». وفي شرح المازندراني: «بتسبيحي».
٩. في «ب»: «+ التي».
١٠. في «ج»: «لم يعلم» بدون الهمزة.
١١. هكذا في النسخ التي قبلت وشرح المازندراني والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «[أن] من».
١٢. في «ز»: «أن».
١٣. في شرح المازندراني: «من».
١٤. في «ج»: «- عنه». وفي «ض»: «منه».
١٥. في «ص، ف»: «ويأل».
١٦. في «ج، ز، ض، ف، بر، بس، بف»: «أفتراني».
١٧. في «ب»: «أبدؤ».
١٨. في حاشية «ز»: «بالعطايا - بالعطية». وفي البحار: «بالعطايا».

أَجِيبُ^١ سَائِلِي؟ أَبَخِيلُ أَنَا؛ فَيَبْخَلْنِي عَبْدِي؟ أَوَلَيْسَ الْجُودُ وَالْكَرَمُ^٢ لِي؟ أَوَلَيْسَ
 الْعَفْوُ وَالرَّحْمَةُ بِيَدِي؟ أَوَلَيْسَ أَنَا مَحَلُّ الْأَمَالِ؟ فَمَنْ يَقْطَعُهَا دُونِي؟ أَوْ فَلَا يَخْشَى
 الْمُؤْمِنُونَ أَنْ يُؤْمَلُوا غَيْرِي؟ فَلَوْ أَنَّ أَهْلَ سَمَاوَاتِي وَأَهْلَ أَرْضِي أَتَمَلُّوا جَمِيعاً، ثُمَّ أُعْطِيتُ
 ٦٧/٢ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِثْلَ مَا أَمَلَّ الْجَمِيعُ، مَا انْتَقَصَ^٤ مِنْ مُلْكِي مِثْلُ عُضْوِ ذَرَّةٍ^٥، وَكَيْفَ
 يَنْقُصُ مُلْكُ أَنَا قِيَمَةُ^٦؟

فَيَا بُؤْساً^٧ لِلْقَانِطِينَ مِنْ رَحْمَتِي! وَيَا بُؤْساً لِمَنْ عَصَانِي وَلَمْ يُرَاقِبْنِي^٨.

١٥٩٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^٩، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ بْنِ
 يَغْفُوبَ الرُّوَاجِينِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِبَيْتِ^{١٠}، وَقَدْ نَفِذْتُ فِي بَعْضِ الْأَسْفَارِ، فَقَالَ
 لِي بَعْضُ وَلَدِ الْحُسَيْنِ^{١١}: مَنْ تَوَمَّلُ^{١٢} لِمَا قَدْ نَزَلَ بِكَ؟ فَقُلْتُ: مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،
 فَقَالَ: إِذَا لَا تُقْضَى^{١٣} حَاجَتُكَ، ثُمَّ لَا تَنْجَحَ طَلِبَتُكَ، قُلْتُ: وَلِمَ ذَلِكَ^{١٤}؟ قَالَ: لِأَنِّي

١. في «ز»: «فلم أجب».
٢. في «ف»: «الكرم والجود».
٣. في «ص»: «بف»: «فلا» بدون الهمزة.
٤. في «ض»: «ما يتنقص».
٥. «الذر»: صغار النمل. الواحدة: ذرة. المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذر).
٦. في «ف»: «ويا بؤساً». والبؤس والبأس والبأساء: الشدة والفقر والحزن. وكأنه كان غير متعين وقت ندائه لعظمته. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٠ (بأس).
٧. الأمالي للطوسي، ص ٥٨٤، المجلس ٢٤، ح ١٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{١٥} عن رسول الله^{١٦}، مع اختلاف. وراجع: صحيفة الرضا^{١٧}، ص ٩٣، ح ٢٨، الوافي، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ١٩٥٢، الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٤، ح ٢٠٣٩، من قوله: «أنه قرأ في بعض الكتب أن الله تبارك وتعالى»: البحار، ج ٧، ص ١٣٠، ح ٧.
٨. في «ض»: «الوسائل والبحار»: «محمد بن الحسين».
٩. «ينبع» على ما قال عزام بن الأصبح السلمي: قرية غناء عن يمين رضوى لمن كان منحدراً من المدينة إلى البحر، على ليلة من رضوى من المدينة على سبع مراحل. وقال غيره: ينبع: حصن به نخيل وماء وزرع، وبها وقوف لعلي بن أبي طالب^{١٨}. راجع: معجم البلدان، ج ٥، ص ٤٥٠ (ينبع).
١٠. في «ف»: «نفقت».
١١. في «ز»: «لمن تأمل».
١٢. في «ف»: «لا يقضى».
١٣. في «ز، ص»: «ذلك».

وَجَدْتُ^١ فِي بَعْضِ كُتُبِ آبَائِي: أَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.
فَقُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أُمِّلِ^٢ عَلَيَّ، فَأَمْلَأَهُ^٣ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، مَا أَسْأَلُهُ
خَاجَةً^٤ بَعْدَهَا^٥.

٣٣- بَابُ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ

١ / ١٥٩٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ
يُونُسَ، عَنِ الْخَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَوْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا كَانَ فِي وَصِيَّةِ لُقْمَانَ؟
قَالَ: «كَانَ فِيهَا الْأَعَاجِيبُ، وَكَانَ^٦ أَعْجَبَ مَا كَانَ^٧ فِيهَا أَنْ قَالَ لِابْنِهِ: خَفِ اللَّهَ -عَزَّ
وَجَلَّ- خِيفَةً لَوْ جِئْتَهُ بِبِرِّ الثَّقَلَيْنِ لَعَذَّبَكَ، وَارْجُ اللَّهَ رَجَاءً لَوْ جِئْتَهُ بِذُنُوبِ الثَّقَلَيْنِ
لَرْجَمَكَ^٨».

١ . هكذا في ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، يف، والرافي والبحار. وفي ب، «المطبوع والرسائل: «قد وجدت».

٢ . في ز، ض، ف، بر: «أُمِّلِي» على لغة من لا يحذف الياء في حالة الجزم، أو بقلب اللام الثانية من «أُمِّلِ» ياء. ويمكن قراءته بتشديد اللام بصيغة الأمر من أَمَلَّ.

٣ . في ز: «فأملئ». ٤ . في ب، ض، +: «أبدأ».

٥ . الوافي، ج، ٤، ص ٢٨٥، ح ١٩٥٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٤، ذيل ح ٢٠٣٠٩؛ البحار، ج ٧١، ص ١٣٣، ح ٨.

٦ . في «ص»: «وقال». وفي تحف العقول: «من».

٧ . في «ف»: «- وكان».

٨ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٩: «يدلُّ على أنه ينبغي أن يكون الخوف والرجاء كلاهما كامليين في النفس، ولا تنافي بينهما، فإنَّ ملاحظة سعة رحمة الله وغطائه وجوده ولطفه على عباده سبب للرجاء، والنظر إلى شدة بأس الله وبطشه وما أوعده العاصين من عبادته موجب للخوف، مع أنَّ أسباب الخوف ترجع إلى نقص العبد وتقصيره وسوء أعماله وقصوره عن الوصول إلى مراتب القرب والوصال وانهماكه فيما يوجب الخسران والوبال، وأسباب الرجاء تؤول إلى لطف الله ورحمته وعفوه وغفرانه ووفوره إحسانه، وكلُّ منهما في أعلى مدارج الكمال».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَفِي قَلْبِهِ نُورَانِ: نُورٌ خَفِيفٌ، وَنُورٌ رَجَاءٌ، لَوْ وَزِنَ^٢ هَذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا، وَلَوْ وَزِنَ^٣ هَذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا»^٤.

١٦٠٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ

٦٨/٢ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا إِسْحَاقُ، خَفِ اللَّهُ كَأَنَّكَ تَرَاهُ؛ وَإِنْ كُنْتَ لَا تَرَاهُ^٥

فَأِنَّهُ يَرَاكَ^٦».....←

١ . في الوسائل :- «إنه» . ٢ . في «ب، د، بس» :- «و» .

٣ . في «بر» : «ولو وزن» . وفي «ز» : «وزنت» . ٤ . في «ز» : «وزنت» .

٥ . الأُمَامِي لِلصَّدُوقِ، ص ٦٦٨، المجلد ٩٥، ح ٥، بسند آخر، وفيه: «يا بني خف الله خوفاً لو وافيته ببرّ الثقلين خفت أن يعذبك الله، وأرج الله رجاءاً لو وافيته بذنوب الثقلين رجوت أن يغفر الله لك» مع زيادة في أوله وآخره. تحف العقول، ص ٣٧٥. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ١٩٥٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٦، ح ٢٠٣١١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٢، ح ١.

٦ . في مرآة العقول: «فإن لم تكن تراه» بدل «وإن كنت لا تراه».

٧ . في «ب» :- «وإن كنت لا تراه فإنه يراك». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٢-٣٣: «واعلم أنّ الرؤية تطلق على الرؤية بالبصر وعلى الرؤية القلبية، وهي كناية عن غاية الانكشاف والظهور، والمعنى الأول هنا أنسب، أي خف الله خوف من يشاهده بعينه وإن كان محالاً. ويحتمل الثاني أيضاً؛ فإنّ المخاطب لما لم يكن من أهل الرؤية القلبية ولم يرتق إلى تلك الدرجة العلية - فإنّها مخصوصة بالأنبياء والأوصياء عليهم السلام - قال: «كأنك تراه»، وهذه مرتبة عين اليقين وأعلى مراتب السالكين.

وقوله: «فإن لم تكن تراه»، أي إن لم تحصل لك هذه المرتبة من الانكشاف والعيان، فكن بحيث تتذكر دائماً أنه يراك، وهذه مقام المراقبة، كما قال تعالى: «أَفَقَدْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ» [الرعد (١٣): ٣٣]؛ «إِنَّ أَلَّهَ كَانَ عَلِيمٌ وَبِصِيرٌ» [النساء (٤): ١]، والمراقبة: مراعاة القلب للرقيب واشتغاله به، والمثمر لها هو تذكر أن الله تعالى مطلع على كلّ نفس بما كسبت، وأنه سبحانه عالم بسرائر القلوب وخطراتها، فإذا استقرّ هذا العلم في القلب جذب به إلى مراقبة الله سبحانه دائماً وترك معاصيه خوفاً وحياءاً، والمواظبة على طاعته وخدمته دائماً.

وقوله: «وإن كنت ترى» تعليم لطريق جعل المراقبة ملكة للنفس، فتصير سبباً لترك المعاصي. والحقّ أنّ هذه شبهة عظيمة للحكم بكفر أرباب المعاصي، ولا يمكن التفتي عنها إلا بالانكشاف على عفوه وكرمه سبحانه، ومن هنا يظهر أنه لا يجتمع الإيمان الحقيقي مع الإصرار على المعاصي، كما مرّت الإشارة إليه.

فَإِنْ كُنْتُ تَرَى أَنَّهُ لَا يَزَالُ فَقَدْ كَفَرْتَ، وَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّهُ يَزَالُ ثُمَّ بَرَزْتُ^٢ لَهُ بِالْمَعْصِيَةِ^٣، فَقَدْ جَعَلْتَهُ مِنْ^٤ أَهْوَنِ النَّاطِرِينَ عَلَيْكَ^٥.

١٦٠١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ^٦ بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ خَافَ اللَّهَ، أَخَافَ اللَّهُ مِنْهُ كُلَّ شَيْءٍ؛ وَمَنْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ، أَخَافَهُ اللَّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»^٨.

١٦٠٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ^٩، قَالَ:

١. في «ب، ف، ير، بس، بف» ومروءة العقول والوسائل والبحار وفقه الرضا: «وإن».

٢. في «ض»: «برزت».

٣. في فقه الرضا وثواب الأعمال: «ثم استترت عن المخلوقين بالمعاصي وبرزت له بها» بدل «ثم برزت له بالمعصية».

٤. في «فقه الرضا»: «من». وفي ثواب الأعمال: «في حد» بدل «من».

٥. في «بر» وحاشية «ج، د، بف» وفقه الرضا وثواب الأعمال: «إليك».

٦. ثواب الأعمال، ص ١٧٦، ذيل الحديث الطويل ١، بسنده عن إسحاق بن عمار. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٢، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٣، ص ٢٨٨، ح ١٩٥٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٢٠، ح ٢٠٣٢٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٥، ح ٢.

٧. في «بر»: «الهيثم». وهو سهو. والهيثم هذا، هو الهيثم بن واقد الجزري. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٧١؛ رجال البرقي، ص ٤٠.

٨. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٥٨٩٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في أوله وآخره. وفيه، ص ٣٥٧، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير؛ الأمالي للطوسي، ص ١٤٠، المجلس ٥، ح ٤١؛ وص ٢٠١، المجلس ٧، ح ٤٦، بسند آخر، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ص ٧٢١، المجلس ٤٣، ح ٥، بسند آخر. تحف العقول، ص ٥٧، عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ١٩٥٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٩، ح ٢٠٣٢٢.

٩. في «ف»: «+ الشمالي».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ عَزَفَ اللَّهَ خَافَ اللَّهَ، وَمَنْ خَافَ اللَّهَ سَخَتْ^١ نَفْسُهُ عَنِ

الدُّنْيَا»^٢.

عَنْهُ ٥ / ١٦٠٣. عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: قَوْمٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي^٤، وَيَقُولُونَ: نَزَجُو، فَلَا

يَزَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَهُمُ الْمَوْتُ^٥؟

فَقَالَ: «هُؤُلَاءِ قَوْمٌ يَتَرَجَّحُونَ^٦ فِي الْأَمَانِيِّ، كَذَبُوا، لَيْسُوا بِرَاجِحِينَ؛

١. «سَخَتْ»، أي تركت، يقال: سَخَتْ نَفْسِي عَنْ الشَّيْءِ وَسَخَيْتُ، إِذَا تَرَكْتَهُ. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٣؛ المصباح المنير، ص ٢٧٠ (سخا).

٢. تحف العقول، ص ٣٦٢؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨١، وفيه هكذا: «مَنْ خَافَ اللَّهَ سَخَتْ نَفْسُهُ عَنِ الدُّنْيَا». الوافي، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ١٩٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٢٠، ح ٢٠٣٢٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٦، ح ٣.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد - بعناوينه المختلفة - عن [عبد الرحمن] بن أبي نجران. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٠١-٣٠٢؛ و ج ٢٢، ص ١٤١-١٤٢.

وأما ما ورد في المحاسن، ص ٣١، ح ١٩، من رواية البرقي عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عبد العزيز العبدى، فالظاهر وقوع التحريف فيه. والصواب «وابن أبي نجران»؛ فقد وردت في المحاسن، ص ١٣٣، ح ٩، و ص ١٤٧، ح ٥٥، رواية البرقي، عن أبيه وابن أبي نجران، متعاطفين.

و يؤيد ما استظهرناه من وقوع التحريف ما وردت في المحاسن، ص ٤٩٥، ح ٥٩٥؛ و ص ٤٩٧، ح ٦٠٤؛ و ص ٥٠٠، ح ٦٢٢؛ و ص ٥٤٠، ح ٨٢٤، من رواية البرقي عن عبد العزيز العبدى بواسطة واحدة.

٤. في «ب»: «المعاصي». ٥. في «ز»: «أجلهم».

٦. في «ب»: «يترجحون» بالجمعين. والترجح: الميل، وتذبذب الشيء المعلق في الهواء والتميل من جانب إلى جانب. ومنه الأرجوحة، وهو حبل يشد طرفاه في موضع عال، ثم يركبه الإنسان ويحرك، وهو فيه؛ سمي به لتحركه ومجيئه وذهابه. أو هي التي يلعب بها، وهي خشبة تؤخذ فيوضع وسطها على تلٍّ، ثم يجلس غلام على أحد طرفيها وغلام آخر على الطرف الآخر فترجح الخشبة بهما ويتحرك كان فيميل أحدهما بصاحبه الآخر. وفي «ل» للبيئية، أو للظرفية، أو بمعنى على؛ يعني مالت بهم عن الاستقامة أمانيتهم الكاذبة، وبعبارة أخرى: يميلون عن الحق بسبب الأمانى، أو فيها، أو عليها باعتبار أنها تميل بهم، كما تميل الأرجوحة بمن فيها، أو عليها. فكانت عليه السلام شبه أمانيتهم بأرجوحة يركبه الصبيان، يتحرك بأدنى نسيم وحرارة، فكذا هؤلاء يميلون بسبب الأمانى من الخوف إلى الرجاء بأدنى وهم. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٩٨؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٤٦ (رجح)؛ شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٠٩؛ الوافي، ج ٤، ص ٢٨٩.

إِنَّ^١ مَنْ رَجَا شَيْئاً طَلَبَهُ، وَمَنْ خَافَ مِنْ شَيْءٍ^٢ هَرَبَ مِنْهُ.^٣

١٦٠٤ / ٦. وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قُلْتُ: لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤: إِنَّ قَوْماً مِنْ مَوَالِيكَ يَلْمُونَ بِالْمَعَاصِي، وَيَقُولُونَ: نَزَجُوا؟

فَقَالَ: «كَذَبُوا لَيْسُوا لَنَا بِمَوَالٍ، أُولَئِكَ قَوْمٌ تَرَجَّحَتْ بِهِمُ^٥ الْأَمَانِيُّ؛ مَنْ رَجَا شَيْئاً^٦ ٦٩/٢

عَمِلَ لَهُ، وَمَنْ خَافَ مِنْ شَيْءٍ^٧ هَرَبَ مِنْهُ.^٨

١٦٠٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ

صَالِحِ بْنِ حَمْزَةَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩: «إِنَّ مِنَ الْعِبَادَةِ شِدَّةَ الْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ

وَجَلَّ: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»^{١٠} وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: «فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِي»^{١١}

وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً»^{١٢} قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٣}: «إِنَّ

١. في «د، ز، ص، ف» والوسائل: - «إِنَّ».

٢. في «بر»: «شيئاً» بدل «من شيء».

٣. تحف العقول، ص ٣٦٢. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ١٩٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٦، ح ٢٠٣١٢؛ البحار،

ج ٧٠، ص ٣٥٧، ح ٤.

٤. في «ص»: «قال».

٥. في «ب»: «أقوام».

٦. في «ز»: «لهم».

٧. في «د، ز، ص، بس، بف» وحاشية «ض»: «شيئاً» بدل «من شيء». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٦:

«الآحاديث الواردة في سعة عفو الله سبحانه وجزيل رحمته ووفور مغفرته كثيرة جداً، ولكن لا بد لمن يرجوها ويتوقعها من العمل الخالص المعد لحصولها، وترك الانهماك في المعاصي المغفوت لهذا الاستعداد، فاحذر أن يغتر الشيطان ويبتطك عن العمل ويقتنعك بمحض الرجاء والأمل، وانظر إلى حال الأنبياء والأولياء واجتهادهم في الطاعات وصرفهم العمر في العبادات ليلاً ونهاراً، أما كانوا يرجون عفو الله ورحمته؟ بلى والله، إنهم كانوا أعلم بسعة رحمته، وأرجى لها منك ومن كل أحد، ولكن علموا أن رجاء الرحمة من دون العمل غرورٌ محض وسفةٌ بحث؛ فصرفوا في العبادات أعمارهم، وقصروا على الطاعات ليلاً ونهارهم».

٨. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ١٩٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٦، ح ٢٠٣١٣؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٧، ذيل ح ٤.

٩. فاطر (٣٥): ٢٨.

١٠. المائدة (٥): ٤٤.

١١. الطلاق (٦٥): ٢. وفي «ج»: «وَيُزَوِّجُهُ مِنْ خَيْرٍ لَا يَخْتِيبُ».

حُبِّ الشَّرَفِ وَالذِّكْرِ لَا يَكُونَانِ فِي قَلْبِ الْخَائِفِ الرَّاهِبِ»^١.

١٦٠٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِيِّ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ^٢: «إِنَّ رَجُلًا رَكِبَ الْبَحْرَ بِأَهْلِهِ، فَكَسِرَ بِهِمْ، فَلَمْ يَنْجُ مِمَّنْ كَانَ فِي السَّفِينَةِ إِلَّا امْرَأَةُ الرَّجُلِ؛ فَإِنَّهَا نَجَتْ عَلَى لُوحٍ مِنَ الْأَوَاجِ السَّفِينَةِ حَتَّى أَلْبَأَتْ^٣ عَلَى^٤ جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، وَكَانَ فِي تِلْكَ الْجَزِيرَةِ رَجُلٌ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ، وَلَمْ يَدْعُ لِلَّهِ حَزْمَةً إِلَّا أَنْتَهَكَهَا، فَلَمْ يَعْلَمْ إِلَّا وَالْمَرْأَةُ قَائِمَةٌ عَلَى رَأْسِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَ^٥: إِنْ سَيِّئَةٌ أَمْ جَنِيَّةٌ؟ فَقَالَتْ: إِنْ سَيِّئَةٌ، فَلَمْ يَكْلَمْهَا كَلِمَةً^٦ حَتَّى جَلَسَ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ، فَلَمَّا أُنْ هَمَّ بِهَا اضْطَرَبَتْ، فَقَالَ لَهَا: مَا لَكَ تَضْطَرِبِينَ؟ فَقَالَتْ: أَفَرَّقُ^٧ مِنْ هَذَا، وَأَوْمَأْتُ بِيَدِهَا إِلَى السَّمَاءِ.

٧٠ / ٢ قَالَ^٨: فَصَنَعْتَ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ قَالَتْ^٩: لَا وَعِزَّتِي، قَالَ: فَأَنْتِ تَفَرِّقِينَ مِنْهُ^{١٠} هَذَا الْفَرَقَ وَلَمْ تَصْنَعِي مِنْ هَذَا شَيْئًا وَإِنَّمَا اسْتَكْرَهْتَكَ^{١١} اسْتِكْرَاهًا، فَأَنَا وَاللَّهِ أَوْلَى بِهِذَا الْفَرَقِ وَالْخَوْفِ وَأَحَقُّ مِنْكَ.

١. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٢، ح ١٩٦٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٢٠، ح ٢٠٣٢٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٥٩، ح ٥.

٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «[قال]».

٣. في «ص، بر»: «أَلْبَأَتْ» مبتأً للمفعول.

٤. في «ب، ج، د، ز، ف، بر» والبحار: «إلى».

٥. في «بس»: «- بالله».

٦. في «ب، ج، د، ز، ف، بر» والبحار: «إلى».

٧. في حاشية «ز»: «بكلمة».

٨. «الْفَرَقُ»: الخوف والفرع. يقال: فَرَّقَ يَفْرُقُ فَرَقًا. النهاية، ج ٣، ص ٤٣٨ (فرق).

٩. في «ب»: «فقال».

١٠. في «ب، ج، د، ز، ف، بر»: «- منه».

١١. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «أستكرهك».

قَالَ: فَقَامَ وَلَمْ يُخَدِّثْ شَيْئاً، وَرَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَلَيْسَتْ لَهُ هِمَّةٌ إِلَّا التَّوْبَةُ
وَالْمُرَاجَعَةُ، فَبَيْنَا^٢ هُوَ يَمْشِي إِذْ صَادَفَهُ^٣ رَاهِبٌ يَمْشِي فِي الطَّرِيقِ، فَحَمِيتَ عَلَيْهِمَا
الشَّمْسُ، فَقَالَ الرَّاهِبُ لِلشَّابِّ: ادْعُ اللَّهَ يُظِلَّنَا^٤ بِعِمَامَةٍ، فَقَدْ حَمِيتَ^٥ عَلَيْنَا الشَّمْسُ،
فَقَالَ الشَّابُّ: مَا أَعْلَمُ أَنْ^٦ لِي عِنْدَ رَبِّي حَسَنَةٌ فَأَتَجَاسَّرَ عَلَى أَنْ أَسْأَلَهُ شَيْئاً، قَالَ:
فَادْعُوا أَنَا وَتَوَمَّنْ أَنْتَ، قَالَ: نَعَمْ^٧، فَأَقْبَلَ الرَّاهِبُ يَدْعُو^٨ وَالشَّابُّ يُؤْمِنُ، فَمَا كَانَ بِأَسْرَعَ
مِنْ أَنْ^٩ أَظْلَتَهُمَا عِمَامَةٌ، فَمَشَىا تَحْتَهَا مَلِيئاً^{١٠} مِنَ النَّهَارِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ^{١١} الْجَادَّةُ جَادَّتَيْنِ،
فَأَخَذَ الشَّابُّ فِي وَاحِدَةٍ، وَأَخَذَ^{١٢} الرَّاهِبُ فِي وَاحِدَةٍ، فَإِذَا السَّحَابَةُ^{١٣} مَعَ الشَّابِّ.
فَقَالَ الرَّاهِبُ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي، لَكَ اسْتَجِيبَ^{١٤} وَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي، فَخَبَّرَنِي^{١٥} مَا
قِصَّتْكَ؟^{١٦} فَأَخْبَرَهُ بِخَبْرِ الْمَرَاةِ، فَقَالَ: غُفِرَ^{١٧} لَكَ مَا مَضَى حَيْثُ دَخَلَكَ الْخَوْفُ، فَاَنْظُرْ
كَيْفَ تَكُونُ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ^{١٨، ١٩}.

١. في البحار: «وليس».

٢. في «ج، بس» وحاشية «ز، ض»: «إذ جاء». وفي «د» وحاشية «ز»: «إذ ضامه».

٣. في «ص»: «يظللنا».

٤. في «ب، ج، د، ز، بس»: «وَأَنْ».

٥. في «ب»: «ويدعو».

٦. في «ب»: «ويدعو».

٧. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

٨. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

٩. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٠. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١١. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٢. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٣. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٤. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٥. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٦. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٧. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٨. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٩. في «ب، ج، د، ز، بس، ب، ف»: «وَأَنْ».

١٦٠٧/٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الثُّعْمَانِ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِمَّا حَفِظَ مِنْ خُطْبِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ: أُيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ لَكُمْ مَعَالِمَ، فَانْتَهَوْا إِلَى مَعَالِمِكُمْ، وَإِنَّ لَكُمْ نَهْيَةً، فَانْتَهَوْا إِلَى نَهْيَاتِكُمْ^٢، أَلَا إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَعْمَلُ^٤ بَيْنَ مَخَافَتَيْنِ: بَيْنَ أَجَلٍ^٥ قَدْ مَضَى لَا يَذَرِي مَا اللَّهُ صَانِعٌ فِيهِ، وَبَيْنَ أَجَلٍ قَدْ بَقِيَ^٦ لَا يَذَرِي^٧ مَا اللَّهُ قَاضٍ فِيهِ^٨، فَلْيَأْخُذِ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ^٩ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَمِنْ ذُنْيَاهُ لِأَجْرَتِهِ، وَفِي^{١٠} الشَّيْبَةِ^{١١} قَبْلَ الْكِبَرِ، وَفِي^{١٢} الْحَيَاةِ قَبْلَ الْمَمَاتِ^{١٣}، فَوَالَّذِي^{١٤} نَفْسُ مُحَمَّدٍ^{١٥} بِيَدِهِ، مَا بَعْدَ الدُّنْيَا مِنْ مُسْتَعْتَبٍ^{١٦}، وَمَا بَعْدَهَا مِنْ^{١٧} دَارٍ إِلَّا الْجَنَّةُ أَوْ النَّارُ^{١٨}»^{١٩}.

١. في الوسائل: «رسول الله».

٢. هكذا في النسخ التي قبلت وشرح المازندراني والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «يا أيُّها».

٣. في حاشية «بر»: «نهاياتكم».

٤. في تحف العقول: «يعمل».

٥. في «ص»: «أجله».

٦. في «ب، ز»: «ما يذري».

٧. في «د، ض، بس»: «وشرح المازندراني والوسائل والبحار والمحاسن، وجعله في مرآة العقول أظهر».

٨. في «ز»: «أت»، وفي «بف»: «قد بقي».

٩. في «ض»: «به».

١٠. في «بر» وتحف العقول: «ومن».

١١. هكذا في «د، ض، بس» وشرح المازندراني والوسائل والبحار والمحاسن، وجعله في مرآة العقول أظهر.

١٢. في سائر النسخ والمطبوع وتحف العقول: «الشيبة».

١٣. في «ز، ص»: «الموت».

١٤. في «بر»: «والذي».

١٥. في «ص، ف»: «نفس».

١٦. «المستعتب» إما مصدر على زنة المفعول، بمعنى طلب الرضا، أو اسم مكان، أو اسم فاعل على احتمال

١٧. في «ص»: «من».

١٨. في «بر» والبحار وتحف العقول: «والنار».

١٩. المحاسن، ص ٢٧٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٦، بسند آخر، وتماه فيه هكذا: «إِنَّ لَكُمْ مَعَالِمَ فَاتَّبِعُوا

ونهاية فانتهوا إليها». تحف العقول، ص ٢٧، ذيل الحديث الطويل، عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٤، ح ١٩٦٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٨، ح ٢٠٣١٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٢، ح ٧.

١٦٠٨ / ١٠ . عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ دَاوُدَ الرُّقْيِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ»^١ قَالَ : «مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ يَرَاهُ وَيَسْمَعُ مَا يَقُولُ^٢ وَيَعْلَمُ مَا يَعْمَلُهُ^٣ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ ، فَيَخْجِزُهُ ذَلِكَ عَنِ الْقَبِيحِ مِنَ الْأَعْمَالِ ، فَذَلِكَ الَّذِي ، خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَتَهَيَّ النَّفْسُ عَنِ الْهَوَىٰ»^٤ . ٧١ / ٢

١٦٠٩ / ١١ . عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي سَارَةَ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَكُونَ خَائِفًا رَاجِيًا ، وَلَا يَكُونُ خَائِفًا رَاجِيًا حَتَّى يَكُونَ غَامِلًا^٥ لِمَا^٦ يَخَافُ وَيَرْجُو»^٧ .

١٦١٠ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «الْمُؤْمِنُ بَيْنَ مَخَافَتَيْنِ : ذَنْبٍ قَدْ مَضَى لَا يَذْهَبُ

١ . الرحمن (٥٥) : ٤٦ . ٢ . في «بف» والبحار : «+ ويفعله» .

٣ . في الكافي ، ح ١٦٥١ : «ويسمع ما يقوله ويفعله» .

٤ . إشارة إلى الآية ٤٠ من سورة النازعات (٧٩) .

٥ . الكافي ، كتاب الإيمان والكفر ، باب اجتناب المحارم ، ح ١٦٥١ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٢٩١ ، ح ١٩٦٣ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢١٩ ، ح ٢٠٣٢١ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ٣٦٤ ، ح ٨ .

٦ . في «ب» : «الحنين» . وفي «د» ، «ص» ، «ض» ، «ف» ، «يس» ، «بف» ، «الوسائل» ، «الحسين» ، «وكلاهما سهو» . والحسن هذا هو الحسن بن أبي سارة النيلي . راجع : رجال النجاشي ، ص ٣٢٤ ، الرقم ٨٨٣ ؛ رجال الطوسي ، ص ١٣٠ ، الرقم ١٣٣٣ ؛ و ص ١٨١ ، الرقم ٢١٧٩ .

٧ . في «ب» وحاشية «ف» : «وعالمًا» .

٨ . في «بر» : «بما» .

٩ . الأملالي للمفيد ، ص ١٩٥ ، المجلس ٢٣ ، ح ٢٧ ، بسنده عن محمد بن سنان ، عن الحسن بن أبي سارة . تحف العقول ، ص ٣٦٩ ، وفيه ، ص ٣٩٥ ، ضمن الحديث الطويل ، عن الكاظم عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٤ ، ص ٢٩١ ، ح ١٩٦٢ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢١٧ ، ح ٢٠٣١٥ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ٣٦٥ ، ح ٩ .

مَا صَنَعَ اللَّهُ فِيهِ، وَعُمَرُ قَدْ بَقِيَ لَا يَذَرِي مَا يَكْتَسِبُ فِيهِ مِنَ الْمَهَالِكِ، فَهُوَ لَا يُصْبِحُ^١ إِلَّا خَائِفًا^٢، وَلَا يُصْلِحُهُ إِلَّا الْخَوْفُ^٣.

١٦١١ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٤ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «كَانَ أَبِي^٦ يَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَ^٧ فِي
قَلْبِهِ نُورَانِ: نُورٌ خِيفَةٍ، وَنُورٌ رَجَاءٍ، لَوْ وَزَنَ هَذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا، وَلَوْ وَزَنَ هَذَا لَمْ يَزِدْ
عَلَى هَذَا»^٨.

٣٤- بَابُ حُسْنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

١٦١٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ
كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ^٩:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: لَا يَتَكَلَّمُ
الْعَامِلُونَ^{١١} عَلَى أَعْمَالِهِمْ الَّتِي يَغْمَلُونَهَا لِتَوَابِي، فَإِنَّهُمْ لَوْ اجْتَهَدُوا^{١٢} وَأَتَعَبُوا أَنْفُسَهُمْ^{١٣}
أَغْمَارَهُمْ فِي عِبَادَتِي كَانُوا مَقْصَرِينَ، غَيْرَ بَالِغِينَ فِي عِبَادَتِهِمْ كُنْهَ عِبَادَتِي فِيمَا

١. في «ج، بر»: «لا يصلح». وفي الوسائل: «فلا يصبح» بدل «فهو لا يصبح».

٢. في تحف العقول: «ولا يسمي إلا خائفاً».

٣. في «ف»: «الحزن».

٤. تحف العقول، ص ٣٧٧، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٣، ح ١٩٦٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٩،

ح ٢٠٣٢٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٥، ح ١٠.

٥. في «ز»: «أصحابنا».

٦. في «ب، ج، د، ص، ف، بس، بف»: «و».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ١٩٥٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢١٧، ح ٢٠٣١٤.

٨. في «ب، ج، د، ص، ف، بس» وشرح المازندراني والوسائل: «ولي».

٩. في حاشية «ض»: «أجهدوا».

١٠. في «ص»: «+ وفي». وفي «ف» والكافي، ح ١٥٨١: «وأفوا».

يَطْلُبُونَ^١ عِنْدِي مِنْ كَرَامَتِي وَالنَّعِيمِ فِي جَنَاتِي^٢ وَزَفِيعِ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي جَوَارِي،
وَلَكِنْ بِرَحْمَتِي^٣ فَلْيَبْتَغُوا، وَفَضْلِي^٤ فَلْيَرْجُوا^٥، وَإِلَى حُسْنِ الظَّنِّ بِي فَلْيَطْمَئِنُّوا؛ فَإِنَّ
رَحْمَتِي عِنْدَ ذَلِكَ تَذَرِكُهُمْ^٦، وَمَنِّي^٧ يَبْلُغُهُمْ رِضَاوِي، وَمَغْفِرَتِي تَلْبِسُهُمْ^٨ عَفْوِي؛ فَإِنِّي
أَنَا اللَّهُ الرَّخْمَنُ الرَّحِيمُ، وَبِذَلِكَ تَسْمِيَّتِي^٩».

١٦١٣ / ٢. ابْنُ مَحْبُوبٍ^{١١}، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٢}، قَالَ: «وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ^{١٣} أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ^{١٤}
عَلَى مِنْبَرِهِ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا أُعْطِيَ مُؤْمِنٌ قَطُّ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا بِحُسْنِ
ظَنِّهِ^{١٥} بِاللَّهِ، وَرَجَائِهِ لَهُ، وَحُسْنِ خُلُقِهِ، وَالْكَفِّ عَنِ اغْتِيَابِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَالَّذِي لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ، لَا يَعَذِّبُ اللَّهُ مُؤْمِنًا بَعْدَ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ إِلَّا بِسُوءِ ظَنِّهِ بِاللَّهِ، وَتَقْصِيرِهِ^{١٦}

١. في فقه الرضا، ص ٣٦١: «فيما يظنونه». ٢. في (د): «جنانتي».

٣. في الكافي، ح ١٥٨١: «فبرحمتي».

٤. في «ج، ز، ض» والكافي، ح ١٥٨١: «وبفضلي». وفي فقه الرضا، ص ٣٦١: «ومن فضلي».

٥. في الكافي، ح ١٥٨١: «فليفرحوا». ٦. في الكافي، ح ١٥٨١: «تداركهم».

٧. في «ص»: «وهي مني».

٨. في الأمالي: «وبمَنِّي أبلغهم رضواني وألبسهم بدل ومَنِّي يبلغهم رضواني ومغفرتي تلبسهم».

٩. في حاشية «ز»: «سميت».

١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرضا بالقضاء، ح ١٥٨١، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، مع زيادة في أوله. وفي الأمالي للطوسي، ص ٢١١، المجلس ٨، ح ١٨، بسنده عن الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، التميمي، ص ٥٧، ح ١١٥، عن أبي عبيدة الحذاء. وفي الأمالي للطوسي، ص ١٦٧، المجلس ٦، ح ٣٠، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته^{١١} عن النبي ﷺ، مع اختلاف وزيادة في أوله. فقه الرضا^{١٢}، ص ٣٦١، ذيل الحديث الطويل، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٣٨٧، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٥، ح ١٩٦٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٣١، إلى قوله: «وإلى حسن الظن بي فليطمئنوا».

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد.

١٢. في الوسائل: «وهو». ١٣. في «ز»: «والله».

١٤. في «ز، ص، ف»: «الظن». ١٥. في «ب، ج، ز، ض» والوسائل والبحار: «تقصير».

مِنْ رَجَائِهِ^١، وَسُوءَ خَلْقِهِ، وَاغْتِيَابِهِ^٢ لِلْمُؤْمِنِينَ؛ وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَا يَخْسُنُ ظَنًّا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ إِلَّا كَانَ اللَّهُ عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ، بِيَدِهِ الْخَيْرَاتُ^٣، يَسْتَخِييَ أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ الْمُؤْمِنُ قَدْ أَحْسَنَ بِهِ الظَّنَّ، ثُمَّ يُخْلِفَ ظَنَّهُ وَرَجَاءَهُ؛ فَأَحْسِنُوا بِاللَّهِ الظَّنَّ، وَارْغَبُوا إِلَيْهِ^٤.

١٦١٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «أَحْسِنِ الظَّنَّ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ^٥ بِِي^٦، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا^٧، وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا^٨».

١٦١٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «حَسُنَ الظَّنُّ بِاللَّهِ أَنْ لَا تَرْجُوهُ إِلَّا اللَّهَ، وَلَا تَخَافُ إِلَّا

١. في الوسائل: «+له».

٢. في الوسائل: «واغتيال».

٣. في الوسائل: «والخير».

٤. الاختصاص، ص ٢٢٧، مرسلاً عن الباقر عليه السلام، إلى قوله: «وسوء خلقه واغتيال المؤمنين»؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٠، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٧، ح ١٩٦٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٠، ح ٢٠٣٥٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٥، ح ١٤.

٥. في شرح المازندراني: «أحسنوا».

٦. في شرح البحار: «+حسن».

٧. في الوسائل والعيون: «-المؤمن».

٨. في الوسائل والعيون: «-بي».

٩. في الوسائل: «فخير».

١٠. في الوسائل: «فشر».

١١. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٠، ضمن الحديث الطويل ٤٤، بسنده عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٧٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه: «وإن الله عز وجل عند ظن عبده، إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشرّاً» مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ١٩٧٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٢٩، ح ٢٠٣٤٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٦، ح ١٥.

ذَنْبِكَ ١.

٣٥- بَابُ الْإِعْتِرَافِ بِالتَّقْصِيرِ

١ / ١٦١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام ، قَالَ : قَالَ لِبَغِيضٍ وَلَدِهِ : « يَا بُنَيَّ ^٢ ، عَلَيْكَ بِالْجِدِّ ، لَا تُخْرِجَنَّ ^٣ نَفْسَكَ مِنْ ^٤ حَدِّ التَّقْصِيرِ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَطَاعَتِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُعْبَدُ حَقًّا عِبَادَتِهِ ^٥ . »

٢ / ١٦١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ بَغِيضِ الْعِرَاقِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى الْحَضَرَمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ :

قَالَ لِي ^٦ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : « يَا جَابِرُ ، لَا أَخْرِجَكَ اللَّهُ مِنَ النَّقْصِ وَلَا ^٧ التَّقْصِيرِ ^٨ . » ٧٣ / ٢

١ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٤٥: «فيه إشارة إلى أن حسن الظن بالله ليس معناه ومقتضاه ترك العمل والاجترار على المعاصي اتكالا على رحمة الله، بل معناه أنه مع العمل لا يتكل على عمله، وإنما يرجو قبوله من فضله وكرمه، ويكون خوفه من ذنبه وقصور عمله، لا من ربه؛ فحسن الظن لا ينافي الخوف، بل لابد من الخوف وضمه مع الرجاء وحسن الظن».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ١٩٧١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٠، ح ٢٠٣١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٧، ح ١٦.

٣ . في الأمالي: «أنه قال: بدل» قال لبعض ولده: يا بني».

٤ . في الأمالي: «ولا تخرجن».

٥ . في «ف» والبحار: «عن».

٦ . الأمالي للطوسي، ص ٢١١، المجلس ٨، ح ١٧، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٨، ح ٥٨٨٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. تحف العقول، ص ٤٠٩، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٢٩٩، ح ١٩٧٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٢٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٣٥، ح ١٦.

٧ . في «ف»: «+ محمد».

٨ . في «بس» والوسائل: «- لي».

٩ . في «ج، ز، ص، ض، ف، بس» والوسائل: «- ولا». وفي المرأة: «أي وفكك الله لأن تعد عبادتك ناقصة ونفسك مقصرة أبداً».

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٣٠٠، ح ١٩٧٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٣٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٣٥، ح ١٧.

١٦١٨ / ٣. عَنْهُ^١، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ^٢، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ عَبْدَ اللَّهِ أَزْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ قَرَّبَ قُرْبَانًا، فَلَمْ يَقْبَلْ^٤ مِنْهُ، فَقَالَ لِنَفْسِهِ: مَا أَتَيْتُ^٥ إِلَّا مِنْكَ، وَمَا الذَّنْبُ إِلَّا لَكَ». قَالَ: «فَأَوْحَى اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - إِلَيْهِ: ذَمُّكَ لِنَفْسِكَ^٦ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَتِكَ^٧ أَزْبَعِينَ سَنَةً». ^٨

١٦١٩ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ

الْقُضَلِيِّ بْنِ يُونُسَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٩: «أَكْثَرُ مِنْ^{١٠} أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِنَ الْمَعَارِينِ^{١١}، وَلَا تُخْرِجْنِي مِنَ^{١٢} التَّقْصِيرِ».

قَالَ^{١٣}: قُلْتُ: أَمَّا الْمَعَارُونَ، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الرَّجُلَ يَغَارُ الدِّينَ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ،

١. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فإن ابن فضال الراوي عن الحسن بن الجهم، هو الحسن بن علي بن فضال، روى عنه أحمد بن أبي عبد الله، بعنوان أحمد بن محمد بن خالد، وأحمد بن أبي عبد الله البرقي. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١٠٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٦٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٥٠-٥١.

٢. في «ب، ج، ص، بف»: «جهم».

٣. في «ب»: «من».

٤. في «هـ»: «فلم يتقبل».

٥. في «ز، ف» والوافي والبحار، ج ١٤: «وأوتيت». وفي الوافي: «ما أتيت إلا منك، على البناء للمفعول، أي ما دخل عليّ البلاء إلا من جهتك». وفي حاشية «بر»: «أُتِب».

٦. في البحار: «نفسك».

٧. في «ص، ف، هـ، بر، بف»: «عبادة».

٨. الوافي، ج ٤، ص ٣٠٠، ح ١٩٧٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٢، ح ٢٠٣٥٧؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠٠، ح ٢٣؛

٩. في الوسائل: «قال».

١٠. في «ز، ص، ف»: «من».

١١. في الوافي: «المعاراة على البناء للمفعول - من الإعارة، يعني بهم الذين يكون الإيمان عارية عندهم غير مستقر في قلوبهم ولا ثابت في صدورهم، كما فسره الراوي».

١٢. في «بر» وحاشية «بس»: «+ حد».

١٣. في «ج، ف، والبحار»: «قال».

فَمَا مَعْنَى «لَا تُخْرِجْنِي مِنَ التَّقْصِيرِ»؟

فَقَالَ: «كُلُّ عَمَلٍ^٢ تَرِيدُ بِهِ^٣ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - فَكُنْ فِيهِ مُقْصِرًا عِنْدَ نَفْسِكَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ فِي أَعْمَالِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ مُقْصِرُونَ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^٤.

٣٦- بَابُ الطَّاعَةِ وَالتَّقْوَى

١٦٢٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ أَخِي غَرَامٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «لَا تَذْهَبْ^٨ بِكُمْ الْمَذَاهِبُ، فَوَاللَّهِ مَا شِيعَتُنَا إِلَّا مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»^٩.

١٦٢١ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ٧٤/٢

١. في حاشية «بر»: «+» «حذ».

٢. في الكافي، ح ٣٤٤٤: «+» «وجه».

٣. الكافي، كتاب الدعاء، باب دعوات موجزات ...، ح ٣٤٤٤، بسنده عن الفضل بن يونس، إلى قوله:

«مُقْصِرُونَ». الوافي، ج ٤، ص ٢٩٩، ح ١٩٧٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٢٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٣٣،

ح ١٤. في «ف»: «+» «بن».

٤. في «ب»، ج، ص، ف، هـ، ير، بس، «والبهار: «غرام».

٥. في «هـ» و «مرأة العقول والبحار: «ولا يذهب». وقال في المرأة: «ولا يذهب بكم المذاهب، على بناء المعلوم، والباء للتعدية - وإسناد الإذهاب إلى المذاهب على المجاز، فإن فاعله النفس أو الشيطان - أي لا يذهب بكم المذاهب الباطلة إلى الضلال والويل. أو على بناء المجهول، أي لا يذهب بكم الشيطان في المذاهب الباطلة من الأماني الكاذبة والعقائد الفاسدة بأن تجتزوا على المعاصي اتكالا على دعوى التشيع والمجبة والولاية من غير حقيقة، فإنه ليس شيعتهم إلا من شايهم في الأقوال والأفعال، لا من ادعى التشيع بمحض المقال».

٦. الأمالي للطوسي، ص ٢٧٣، المجلس ١٠، ح ٥٤، بسند آخر عن أبي جعفر^٧، وتام الرواية فيه: «إنما شيعتنا من أطاع الله عز وجل». الوافي، ج ٤، ص ٣٠١، ح ١٩٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٣، ح ٢٠٣٦٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٩٥، ح ٢.

حَمِيد، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الشُّمَالِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، وَاللَّهِ مَا مِنْ شَيْءٍ يَقْرَبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ يَقْرَبُكُمْ مِنَ النَّارِ وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، أَلَا وَإِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ نَفَثَ^١ فِي رُوعِي^٢ أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ^٣ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَأَجْمِلُوا^٤ فِي الطَّلَبِ، وَلَا يَحْمِلُ أَحَدُكُمْ اسْتِبْطَاءَ شَيْءٍ مِنَ الرِّزْقِ أَنْ يَطْلُبَهُ^٥ بِغَيْرِ جَلِهِ^٦؛ فَإِنَّهُ لَا يَذَرُكَ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِطَاعَتِهِ»^٧.

١٦٢٢ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ؛

١. في الوسائل: - «والله».

٢. في البحار: «عن».

٣. أي أوحى وألقى؛ من التَّثْقُ بالفم، وهو شبيه بالنفخ، وهو أقل من التَّغْل؛ لأنَّ التَّغْل لا يكون إلَّا ومعه شيء من الرِّيق. النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (نفث).

٤. «في روعي»، أي في نفسي وخُلْدِي. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٧٧ (روح).

٥. في «ص»: «لن يموت». ٦. في «ض»: «يستكمل».

٧. أجمل في الطلب: إذا لم يحرص. أساس البلاغة، ص ٦٤ (جمل).

٨. في «ف»: «أن يطلب». وفي الوسائل: «أن تطلبوه».

٩. في الوسائل: «من غير». ١٠. في «ف»: «جده».

١١. المحاسن، ص ٢٧٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٩٩، بسنده عن عاصم بن حميد، إلى قوله: «إلَّا وقد نهيتكم عنه» مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب المعيشة، باب الإجمال في الطلب، ح ٨٤٠٠؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٣٢١، ح ٨٨٠، بسندهما عن أبي حمزة الشُّمَالِيِّ، من قوله: «أَلَا وَإِنَّ الرُّوحَ الْقُدُسَ نَفَثَ» إلى قوله: «وَأَنْ يَطْلُبَهُ بِغَيْرِ حَلَةٍ» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره: «التمحيص»، ص ٥٢، ح ١٠٠، عن أبي حمزة الشُّمَالِيِّ، مع اختلاف يسير وزيادة. وفي الكافي، كتاب المعيشة، باب الإجمال في الطلب، ح ٨٤١٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ وفيه، نفس الباب، ح ٨٤٠٢، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام؛ بصائر الدرجات، ص ٤٥٣، ح ١١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما من قوله: «أَلَا وَإِنَّ الرُّوحَ الْقُدُسَ نَفَثَ». وفي الأمالي للصديق، ص ٢٩٣، المجلس ٤٩، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره. المقنعة، ص ٥٨٦، مرسلاً عن رسول الله ﷺ، وفيهما من قوله: «أَلَا وَإِنَّ الرُّوحَ الْقُدُسَ نَفَثَ» إلى قوله: «وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٧، ص ٥٢، ح ١٦٨٤٢؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٤٥، ح ٢١٩٣٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٩٦، ح ٣.

وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي^٢: يَا جَابِرُ، أَيْكُفِي^٣ مَنْ يَنْتَجِلُ^٤ التَّشْيِيعُ أَنْ يَقُولَ بِحُبِّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَوَاللَّهِ مَا شِيعَتُنَا إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَأَطَاعَهُ، وَمَا كَانُوا يُعْرِفُونَ يَا جَابِرُ إِلَّا بِالتَّوَّاضِعِ، وَالتَّخَشُّعِ، وَالْأَمَانَةِ^٥، وَكَثْرَةِ ذِكْرِ اللَّهِ، وَالصَّوْمِ^٦، وَالصَّلَاةِ، وَالْبِرِّ بِالْوَالِدَيْنِ^٧، وَالتَّعَاهُدِ^٨ لِلْجِيرَانِ^٩، مِنَ الْفُقَرَاءِ وَأَهْلِ الْمَسْكَنَةِ وَالْغَارِمِينَ وَالْأَيَّامِ، وَصَدَقَ الْحَدِيثُ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ، وَكَفَّ الْأَكْسَنِ عَنِ^{١٠} النَّاسِ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ، وَكَانُوا أَمَنَاءَ عَشَائِرِهِمْ فِي الْأَشْيَاءِ.

قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، مَا نَعْرِفُ الْيَوْمَ أَحَدًا بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

فَقَالَ: «يَا جَابِرُ، لَا تَذْهَبَنَّ^{١١} بِكَ^{١٢} الْمَذَاهِبُ، حَسْبُ^{١٣} الرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ^{١٤}:

١. في السند تحويل يعطف «أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه» على «محمد بن سالم» - عطف طبقتين على طبقة واحدة - فإن أحمد بن النضر، هو الخزّاز، له كتاب رواه عنه محمد بن خالد البرقي ومحمد بن سالم، كما وردت روايتهما عنه في عدد من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٨٠، الرقم ١٠١؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٧١٠-٧١٢.

٢. في «ه»+: «أبو جعفر عليه السلام».

٣. في «ف» والوافي: «أيكفي».

٤. في «بر»، «ف»، والوافي: «انتحل». وفي صفات الشيعة: «اتخذ». واتحال الشيء: ادعاؤه. لسان العرب، ج ١١، ص ٦٥٠ (نحل).

٥. في الأمالي للصدوق: - «والأمانة».

٦. في «ف»: - «والصوم».

٧. في الأمالي للصدوق: - «والبرّ بالوالدين».

٨. في «ج»، «د»، «ز»، «ف»، «بر» امرأة العقول والبحار والأمالي للصدوق وصفات الشيعة: «والتعهد».

٩. في حاشية «ج»، «ز»: «بالجيران».

١٠. في «ص»: «من».

١١. في «ه» والأمالي للصدوق: «لا يذهبن».

١٢. في «ه»: «بكم».

١٣. في الأمالي للصدوق: «أحسب».

١٤. «حسب الرجل أن يقول»: التركيب مثل: حسبك درهم، أي كافيك. وهو خير لفظاً واستفهام معنى، أو حرف الاستفهام مقدّر، أي لا يكفيك ذلك ولا ينجي من العقوبة بدون أن يكون فعلاً. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٢٨؛ امرأة العقول، ج ٨، ص ٥١.

أَحِبُّ عَلِيًّا وَأَتَوَلَّاهُ، ثُمَّ لَا يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ فَعَالًا؟^١ فَلَوْ قَالَ: إِنِّي أَحِبُّ رَسُولَ اللَّهِ،
فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ عليه السلام، ثُمَّ لَا يَتَّبِعُ سِيرَتَهُ، وَلَا يَفْعَلُ بِسُنَّتِهِ، مَا نَفَعَهُ حُبُّهُ
إِيَّاهُ شَيْئًا؛ فَاتَّقُوا اللَّهَ^٢، وَاعْمَلُوا لِمَا عِنْدَ اللَّهِ، لَيْسَ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ أَحَدٍ قَرَابَةٌ، أَحَبُّ
الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَأَكْرَمُهُمْ عَلَيْهِ^٣ أَتْقَاهُمْ^٤، وَاعْمَلْهُمْ بِطَاعَتِهِ.

يَا جَابِرُ، وَاللَّهِ مَا يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِلَّا بِالطَّاعَةِ^٥، وَمَا مَعَنَا
بِرَأَاةٍ مِنَ النَّارِ، وَلَا^٦ عَلَى اللَّهِ لِأَحَدٍ مِنْ^٧ حُجَّةٍ^٨؛ مَنْ كَانَ لِلَّهِ مُطِيعًا، فَهُوَ لَنَا
وَلِيِّ؛ وَمَنْ كَانَ لِلَّهِ عَاصِيًا، فَهُوَ لَنَا عَدُوٌّ؛ وَ^٩ مَا تَنَالُ^{١٠} وَلَا يَتَنَا إِلَّا بِالْعَمَلِ

١. في الأمالي للصدوق وصفات الشيعة: -«ثم لا يكون مع ذلك فعالاً».

٢. في الأمالي للصدوق وصفات الشيعة والأمالي للطوسي: «ورسول».

٣. في البحار: -«الله».

٤. في «ف»: «من قرابة». وفي مرآة العقول: «أي ليس بين الله وبين الشيعة قرابة حتى يسامحكم ولا يسامح مخالفكم مع كونكم مشتركين معهم في مخالفته تعالى، أو ليس بينه وبين علي عليه السلام قرابة، حتى يسامح شيعة علي عليه السلام ولا يسامح شيعة الرسول. والحاصل أن جهة القرب بين العبد وبين الله إنما هي بالطاعة والتقوى، ولذا صار أنتمكم أحب الخلق إلى الله؛ فلو لم تكن هذه الجهة فيكم لم ينفعكم شيء».

٥. في «ب، ج، د، ز، ض» والوسائل: -«وأكرمهم عليه». وفي حاشية «ف»: «أكرمهم عنده».

٦. في الأمالي للصدوق وصفات الشيعة والأمالي للطوسي: +«له».

٧. وفي البحار: «فوالله».

٨. في «ص، هـ» والوافي: -«و».

٩. في صفات الشيعة: «منكم».

١٠. في المرأة: «وما معناه براءة من النار، أي ليس معنا صكّ وحكم ببراءتنا وبرأاة شيعتنا من النار وإن عملوا بعمل الفجار». «ولا على الله لأحد من حجة» أي ليس لأحد على الله حجة إذا لم يغفر له بأن يقول: كنت من شيعة علي، فلم لم تغفر لي؛ لأن الله لم يحتم بغفران من ادّعى التشيع بلا عمل. أو المعنى: ليس لنا على الله حجة في إنقاذ من ادّعى التشيع من العذاب. ويؤيده أن في المجالس: «وما لنا على الله حجة. ومن كان لله مطيعاً كأنه جواب عما يتوهم في هذا المقام أنهم عليه السلام حكموا بأن شيعتهم وأولياءهم لا يدخلون النار، فأجاب عليه السلام بأن العاصي لله ليس بولي لنا، ولا تدرك ولا يتنا إلا بالعمل بالطاعات والورع عن المعاصي».

١١. في «بف»: -«و».

١٢. في البحار والأمالي للصدوق وصفات الشيعة: «ولا تنال». وفي الأمالي للطوسي: «والله لا تنال».

وَالْوَرَعُ^٢.

١٦٢٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، يَقُومُ^٣ عُنُقُ^٤ مِنَ النَّاسِ، فَيَأْتُونَ
بَابَ الْجَنَّةِ، فَيَضْرِبُونَهُ^٥، فَيَقَالُ لَهُمْ^٦: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ أَهْلُ الصَّبْرِ، فَيَقَالُ
لَهُمْ^٧: عَلَى مَا صَبَرْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَصْبِرُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَنَضِيرُ عَنْ^٨ مَعَاصِي اللَّهِ،
فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: صَدَقُوا، أَذْخَلُوهُمْ الْجَنَّةَ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا يُؤَفِّ
الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ»^٩».

١٦٢٤ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

فَضِيلِ^{١١} بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

١ . في الأمالي للطوسي: - «والورع».

٢ . الأمالي للمصدوق، ح ٧٢٤، المجلس ٩١، ح ٣، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي؛ الأمالي للطوسي،
ص ٧٣٥، المجلس ٤٦، ح ١، بسنده عن عمرو بن شمر؛ صفات الشيعة، ص ١١، ح ٢٢، بسنده عن جابر، وفي
كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٧٨٣، ح ١٧٨٣؛ وص ٣٠١، ح ١٩٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٤،
ح ٢٠٣٦٢؛ البحار، ج ٧٠، ص ٩٧، ح ٤.

٣ . في «ف» والبحار، ج ٧٠: «تقوم».

٤ . «العنق»: الجماعة الكثيرة من الناس، والرؤساء والكبراء. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٧٣؛ القاموس
المحيط، ج ٢، ص ١٢١٠ (عنق).

٥ . في «ه»: «فيدقونه». وفي الوسائل: - «فيضربونه».

٦ . في الوسائل: - «لهم».

٧ . في «ف»: - «لهم».

٨ . في «ز»، وشرح المازندراني: «على».

٩ . الزمر (٣٩): ١٠.

١٠ . الزهد، ص ١٧٠، ح ٢٥٣، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في أوله. فقه الرضا عليه السلام،
ص ٣٨، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٤، ح ٢٠٥٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٦، ح ٢٠٣٨؛ البحار، ج ٧٠،
ص ١٠١، ح ٥٠؛ وج ٦٩، ص ٣٦٢.

١١ . في «ص»، ف، وحاشية «بر»، بس: «فضل». وهذا أيضاً صحيح، كما تقدم في الكافي، ذيل ح ١٥٨٥.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: لَا يَقِلُّ عَمَلٌ مَعَ تَقْوَى^١، وَكَيْفَ يَقِلُّ مَا يُتَّقَلُ^٢؟»^٣.

١٦٢٥ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يَا مَغْشَرُ الشَّيْعَةِ - شَيْعَةِ آلِ مُحَمَّدٍ - كُونُوا النَّمْرَقَةَ^٤ الْوُسْطَى، يَرْجِعْ إِلَيْكُمْ الْغَالِي، وَيَلْحَقْ بِكُمْ التَّالِي».

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ - يَقَالُ لَهُ: سَعْدٌ -: جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا الْغَالِي؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَقُولُونَ فِينَا مَا لَا نَقُولُهُ فِي أَنْفُسِنَا، فَلَيْسَ أَوْلَيْكَ مِنَّا، وَلَسْنَا مِنْهُمْ».

١. في نهج البلاغة والأُمالي للمفيد، ص ١٩٤: «التقوى».

٢. إشارة إلى الآية ٢٧ من سورة المائدة (٥): «إِنَّمَا يُتَّقَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ».

٣. الأُمالي للمفيد، ص ١٩٤، المجلس ٢٣، ح ٢٤، بسنده عن محمد بن ستان. وفيه، ص ٢٩، المجلس ٤، ح ٢؛ و ص ٢٨٤، المجلس ٣٤، ح ١؛ والأُمالي للطوسي، ص ٦٠، المجلس ٢، ح ٥٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. نهج البلاغة، ص ٤٨٤، الحكمة ٩٥. الوافي، ج ٤، ص ٣٠٦، ح ١٩٨٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٠، ح ٢٠٣٨٣؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٣، ذيل ح ٣٣.

٤. في «ج»، د، ز، ص، ف، بر، بف، جر: «عمر». لكن الظاهر صحة «عمر»؛ فقد روى الكليني عليه السلام في الكافي، ح ١٢٩٤١، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام. وروى أيضاً في الكافي، ح ٥٣٣٢، بسنده عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبان، عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام.

ثم إن عمرو بن خالد هذا، هو عمرو بن خالد الواسطي الذي عُذَّ من رواية أبي جعفر عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ١٤٢، الرقم ١٥٣٤؛ تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٦٠٣، الرقم ٤٣٥٧.

٥. في حاشية «ج»، د، بر: «معاشر».

٦. «النمرقة» بضم النون والراء وبفتح النون وبغير هاء: الوسادة الصغيرة، فاستعار عليه السلام لفظ النمرقة بصفة الوسطى باعتبار أن التالي، أي المفزط المقصر في الدين يلحق بهم، والغالي، أي المفزط المتجاوز يرجع إليهم، كما يستند إلى النمرقة المتوسطة من على جانبيها. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٦١؛ النهاية، ج ٥، ص ١١٨؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٤٢ (نمرق).

قَالَ: فَمَا التَّالِي؟ قَالَ: «الْمَرْتَادُ، يُرِيدُ الْخَيْرَ يُبَلِّغُهُ الْخَيْرَ يُؤْجِرُ عَلَيْهِ»^١.

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «وَإِلَهُ، مَا مَعَنَا مِنَ اللَّهِ بَرَاءة»^٢، وَلَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ اللَّهِ قَرَابَةٌ، وَلَا لَنَا عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ، وَلَا نَتَقَرَّبُ^٣ إِلَى اللَّهِ إِلَّا بِالطَّاعَةِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُطِيعاً لِلَّهِ، تَنَفَّعَهُ^٤ وَلَا يَتَنَّا؛ وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ غَاصِياً لِلَّهِ، لَمْ تَنَفَّعْهُ^٥ وَلَا يَتَنَّا، وَيَحْكُمُ لَا تَغْتَرَّوْا، ٧٦/٢ وَيَحْكُمُ لَا تَغْتَرَّوْا^٦.

١. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٣١: «قال: المرتاد يريد الخير، فسر التالي بأنه المرتاد، أي الطالب؛ من ارتاد الرجل الشيء: إذا طلبه، والمطلوب أعم من الخير والشر، فقوله: يريد الخير تخصيص، وبيان للمعنى المراد هنا. يبلغه الخير يؤجر عليه، من الإبلان والتبليغ، وهو الإيصال، وفاعله معلوم بقرينة المقام، أي من يوصله إلى الخير المطلوب له يوجر عليه؛ لهدايته وإرشاده».

وقال في مرآة العقول، ج ٨، ص ٥٥: «المرتاد يريد الخير يبلغه الخير، كأنه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمّر، أي يريد الأعمال الصالحة التي تبلغه أن يعملها، ولكن لا يعمل بها، ويؤجر عليه بمحض هذه النية؛ أو المعنى أنه المرتاد الطالب لدين الحق وكماله. وقوله: يبلغه الخير، جملة أخرى لبيان أن طالب الخير سيجده ويوفقه الله لذلك، كما قال تعالى: «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» [العنكبوت (٢٩): ٦٩]، وقوله: يؤجر عليه: لبيان أنه بمحض الطلب مأجور. وقيل: المرتاد: الطالب للاعتناء الذي لا يعرف الإمام ومراسم الدين، بعد يريد التعلم ونيل الحق، يبلغه الخير، بدل من الخير؛ يعني يريد أن يبلغه الخير ليؤجر عليه، ثم نقل ما نقلناه عن العلامة المازندراني وقال: «وأقول: على هذا يمكن أن يكون فاعله - أي فاعل يبلغه - الضمير الراجع إلى النمرقة؛ لما فهم سابقاً أنه يلحق التالي بنفسه. وقيل: جملة «يريد الخير» صفة المرتاد؛ إذ اللام للعهد الذهني، وهو في حكم النكرة، وجملة «يلبّغه» إما على المجزء من باب نصر، أو على بناء الإفعال أو التفعيل استئناف بياني، وعلى الأول الخير مرفوع بالفاعلية إشارة إلى أن الدين الحق لو ضوح براهينه كأنه يطلبه ويصل إليه، وعلى الثاني والثالث الضمير راجع إلى مصدر يريد، والخير منصوب، ويؤجر عليه، استئناف للاستئناف الأول؛ لدفع توهم أن لا يؤجر؛ لشدة وضوح الأمر، فكأنه اضطر إليه. وأكثر الوجوه لا تخلو من تكلف، وكان فيه تصحيفاً وتحريفًا».

٢. في «ص، ض، ف» + «من النار».

٣. في «ب، ج، ز، ص، ض، ه، ف، بر» والبحار: «ولا يتقرب». وفي مرآة العقول: «ولا نتقرب، بصيغة المتكلم أو الغائب المجهول».

٤. في «ج، ه، ه» ينفعه».

٥. في «ه» لم ينفعه».

٦. في «ف» ولا تغترروا. واحتمل المازندراني في شرحه كون الفعلين بالفاء، من الفتور في العمل.

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٠٢، ح ١٩٧٨؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٠١، ح ٦.

١٦٢٦ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُقْصِلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَذَكَّرْنَا الْأَعْمَالَ، فَقُلْتُ أَنَا: مَا أضعفُ^١ عَمَلِي! فَقَالَ: «مَهْ، اسْتَغْفِرِ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ لِي: «إِنَّ قَلِيلَ الْعَمَلِ مَعَ التَّقْوَى خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الْعَمَلِ^٢ بِلَا تَقْوَى».

قُلْتُ^٣: كَيْفَ يَكُونُ كَثِيرٌ بِلَا تَقْوَى!^٤

قَالَ: «نَعَمْ، مِثْلُ الرَّجُلِ يُطْعِمُ طَعَامَهُ، وَيَرْفُقُ جِيزَانَهُ، وَيُوَطِّي^٥ رَحْلَهُ، فَإِذَا ارْتَفَعَ لَهُ الْبَابُ مِنَ الْحَرَامِ دَخَلَ فِيهِ، فَهَذَا الْعَمَلُ بِلَا تَقْوَى، وَيَكُونُ الْآخِرُ لَيْسَ عِنْدَهُ، فَإِذَا ارْتَفَعَ لَهُ الْبَابُ مِنَ الْحَرَامِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ»^٦.

١٦٢٧ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرْقِ، عَنْ مُحَسِّنِ الْمِيثَمِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا نَقَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَبْدًا مِنْ ذُلِّ الْمَعَاصِي إِلَى عِزِّ التَّقْوَى إِلَّا أَغْنَاهُ^٧ مِنْ غَيْرِ مَالٍ، وَأَعَزَّهُ مِنْ غَيْرِ عَشِيرَةٍ، وَأَنَسَهُ مِنْ غَيْرِ بَشَرٍ»^٨.

١. في مرآة العقول: «ما أضعف، على صيغة تعجب كما هو الظاهر. أو «ما» نافية، و«أضعف» بصيغة المتكلم، أي

٢. في «ج، ض، هـ، بر» والوسائل والبحار: «العمل».

٣. في «هـ»: «وقلت». ٤. في «بر»: «كثيراً»، أي كيف يكون العمل كثيراً.

٥. يجوز فيه الإفعال والتفعيل، والنسخ أيضاً مختلفة. و«التوطئة»: التمهيد والتذليل. ورجل مُوطأً الأكناف:

سهل ديث كريم مضيا، أو يتمكّن في ناحيته صاحبه. و«الرحل»: مسكنك وما تستصحبه من الأساس. وهو هنا كناية عن كثرة الضيافة وقضاء حوائج المؤمنين بكثرة الواردين على منزله، أو كناية عن التواضع والتذلل، يقال: فرش وطئ لا يؤذي جنب النائم؛ يعني رحله مهتد يتمكّن منه من يصاحبه ولا يتأذى. راجع: النهاية،

ج ٥، ص ٢٠١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٤ (وطأ)؛ وج ٣، ص ٣٨٣ (رحل).

٦. الوافي، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ١٩٨٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤١، ح ٢٠٣٨٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٠٤، ح ٧.

٧. في «ص، ف، هـ»: «+ والله». ٨. في حاشية «ف»: «إنسان».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٥٨٩٠؛ والأمثالي للطوسي، ص ٧٢١، المجلس ٤٣، ح ٥، بسند آخر، مع

٣٧ - بَابُ الْوَرَعِ

١٦٢٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ^١، عَنْ زَيْدِ الشُّحَامِ، عَنْ غَمْرٍ وَبْنِ سَعِيدٍ بْنِ هِلَالٍ التَّقْفِيّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي لَا أَلْقَاكَ إِلَّا فِي السَّنِينَ، فَأَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَخَذَ بِهِ^٢.

فَقَالَ: «أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ^٣ وَالْوَرَعِ وَالْاجْتِهَادِ^٤، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ اجْتِهَادٌ لَا وَرَعَ فِيهِ^٥».

١٦٢٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ حَلِيدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:

«اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفيه، ص ١٤٠، المجلس ٥، ح ٤١؛ وص ٢٠١، المجلس ٧، ح ٤٦، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. تحف العقول، ص ٥٧، عن النبي صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ١٩٨٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤١، ح ٢٠٣٨٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٨٢، ح ١. ١. في «ز»: «أَبِي الْمُعْزَاءِ». وفي «هـ»: «أَبِي الْمَعْرَاءِ». وكلاهما سهو. وأبو المغراء هو حميد بن الْمُثَنَّى، روى ابن أبي عمير عنه كتابه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٥٤، الرقم ٢٣٦.

٢. في «ص، بس»: «عمر». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٣٥؛ رجال الطوسي، ص ١٤٠، الرقم ١٤٨٨؛ وص ٢٤٩، الرقم ٣٤٧٨.

٣. في «ج»: «- به». وفي «بس»: «أَحَدْتُهُ» بدل «أَخَذَ بِهِ».

٤. في الكافي، ج ٤: ١٥٠٠٤: «+ وصدق الحديث».

٥. في الوافي: «الورع: كَفَّ النفس عن المعاصي ومنعها عما لا ينبغي، والاجتهاد: تحمّل المشقة في العبادة».

٦. في «ب»: «- اعلم».

٧. في «ب»: «لا ينفع ورع لا اجتهاد فيه». وفي الكافي، ح ١٥٠٠٤: «معه» بدل «فيه».

٨. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٠٤؛ والزهد، ص ٧٢، ح ٢٤، [فيه إلى قوله: «الورع والاجتهاد»] بسندهما عن

أبي المغراء، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٢٠٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٣، ح ٢٠٣٩٢، من قوله: «أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالْوَرَعِ وَالْاجْتِهَادِ؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٦، ح ١.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَصُونُوا دِينَكُمْ بِالْوَرَعِ»^١.

١٦٣٠ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَلِيفَةَ، قَالَ:

وَعَظَّنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَمَرَ وَزَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْوَرَعِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَالُ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِالْوَرَعِ»^٢.

١٦٣١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْفَعُ اجْتِهَادٌ لَا وَرَعَ فِيهِ»^٣.

١٦٣٢ / ٥. عَنْهُ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الصَّنِيعِلِيِّ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ أَشَدَّ الْعِبَادَةِ الْوَرَعَ»^٥.

١٦٣٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. ثواب الأعمال، ص ٢٩٤، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد، من قوله: «صونوا»؛ الأمالي للمفيد، ص ٩٩، المجلس ١٢، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب؛ الكافي، كتاب المعيشة، باب عمل السلطان وجوازهم، ح ٨٥٠٨، بسنده عن الحسن بن محبوب؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٣٠، ح ٩١٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٢٠٢٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٧، ح ٢.

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٢٠٣٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٧، ح ٣.

٣. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٢٠٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٥.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد عن أبيه عن فضالة بن أيوب في كثير من الأسناد. أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ١٣٣، ح ١٠؛ وص ١٣٥، ح ١٤؛ وص ١٨٤، ح ١٨٩؛ وص ٢٠٢، ح ٤١؛ وص ٣٢١، ح ٦٢؛ وص ٣٣٦، ح ١١١؛ الكافي، ح ٩٤ و ٣٨٥ و ٣٩٤.

٥. في «ف»؛ «أبو عبد الله».

٦. في حاشية بيس: «أسد».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٢٠٣١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٧، ح ٥.

إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الصَّبَّاحِ الْكِتَابِيُّ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا نَلَقَى مِنَ النَّاسِ فِيكَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَمَا الَّذِي تَلَقَى مِنَ النَّاسِ فِيَّ؟» فَقَالَ: لَا يَزَالُ يَكُونُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الرَّجُلِ الْكَلَامُ، فَيَقُولُ: جَعْفَرِي خَبِيثٌ، فَقَالَ: «يَعْتَزُّكُمْ النَّاسُ بِي؟» فَقَالَ لَهُ أَبُو الصَّبَّاحِ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالَ ^١: «فَمَا أَقْلُ وَاللَّهِ مَنْ يَتَّبِعْ جَعْفَرًا مِنْكُمْ! إِنَّمَا أَصْحَابِي مَنْ اشْتَدَّ وَرَعُهُ، وَعَمِلَ لِخَالِقِهِ، وَرَجَا ثَوَابَهُ ^٢؛ هُوَ لَا ^٣ أَصْحَابِي ^٤».

١٦٣٤ / ٧. حَنَانُ بْنُ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِي سَارَةَ ^٥ الْغَزَالِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ابْنُ آدَمَ ^٦، اجْتَنِبْ مَا حَرَّمْتُ عَلَيْكَ؛

١. في «ج، ص، ض، ف، ه، بر» والوافي والبحار: - «فقال».

٢. هكذا في «ج، ز، ص، ض، ف، ه، بر، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما».

٣. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٣٩: «في ذكر الرجاء بعد العمل والورع تنبيه على أنهما سبب لرجاء الثواب، لا الثواب؛ وعلى أنه لا ينبغي لأحد أن يتكل على عمله، غاية ما في الباب له أن يجعله وسيلة للرجاء. وقد مر أن الرجاء بدونها غرور وحمق. وفيه دلالة على أنه عليه السلام كره ما قاله أبو الصَّبَّاح؛ لما فيه من الخشونة وسوء الأدب».

٤. هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، ه، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار. وفي «ب» والمطبوع: «فهؤلاء».

٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح ٢٢٨٨، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بزرج، عن مفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. وفيه، نفس الباب، ح ٢٣٠٢؛ والخصال، ص ٢٩٥، باب الخمسة، ح ٦٣؛ وصفات الشيعة، ص ٧، ح ١٢؛ وص ١١، ح ٢١، بسند آخر، وفي كل المصادر من قوله: «إِنَّمَا أَصْحَابِي مَنْ اشْتَدَّ» مع اختلاف «الوافي»، ج ٤، ص ٣٦٦، ح ٢٠٣٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٨، من قوله: «إِنَّمَا أَصْحَابِي مَنْ اشْتَدَّ»؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٨، ح ٦.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن حنان، محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع.

٧. في «ز»: «فاني إشارة». وفي «ص» وفي حاشية «بف»: «أبي سامرة».

٨. في «ف»: «يا ابن آدم».

تَكُنْ مِنَ أَوْرَعِ النَّاسِ»^١.

١٦٣٥ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْوَرَعِ مِنَ النَّاسِ^٣، فَقَالَ: «الَّذِي يَتَوَرَّعُ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ غَرًّا وَجَلًّا»^٤.

١٦٣٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالْوَرَعِ، وَالِاجْتِهَادِ، وَصِدْقِ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَحُسْنِ الْجَوَارِ؛ وَكُونُوا دُعَاءَ إِلَى أَنْفُسِكُمْ

١. الأُمَلِي لِلصَّدُوقِ، ص ٢٠١، المجلد ٣٦، ح ١٣؛ والأُمَلِي لِلْمَعْنِي، ص ٣٥٠، المجلد ٤٢، ح ١؛ والأُمَلِي لِلطُّوسِي، ص ١٢٠، المجلد ٤، ح ٤١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلها: «كَفَّ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ تَكُنْ أَوْرَعِ النَّاسِ» مع زيادة في أوله وآخره. تحف العقول، ص ٢٩٦؛ وفيه، ص ٢٨١، عن علي بن الحسين عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٦، ح ٢٠٣٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٥، ح ٢٠٣٩٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٨، ح ٧.

٢. في الكافي، ح ٨٥١٦: «القاساني».

٣. في تفسير القمي: «من الناس».

٤. في «ب» وتفسير العياشي والمعاني: «من».

٥. الكافي، كتاب المعيشة، باب عمل السلطان وجوائزهم، ح ٨٥١٦، عن علي بن إبراهيم...، عن سليمان المنقري، عن فضيل بن عياض، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله وآخره. تفسير القمي، ج ١، ص ٢٠٠، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المنقري، عن فضيل بن عياض، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ٢٥٢، ح ١، بسنده عن القاسم بن محمد الإصبهاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن فضيل بن عياض، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره. تفسير المعياشي، ج ١، ص ٣٦٠، ح ٢٥، عن فضيل بن عياض، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٩، ح ٢٠٤٠؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٩، ح ٨.

٦. هكذا في «ب»، د، ض، هـ، بر، ف، وحاشية «ج» والمحاسن، ويقضيه السياق. وفي «ج»، ز، ص، ف، بس، والطبوع والوسائل، ح ٢٠١ و ٢٠٤٠٠ والبحار: «عليك».

بَغَيْرِ أَلْسِنَتِكُمْ، وَكُونُوا زِينًا، وَلَا تَكُونُوا شَيْنًا^١؛ وَعَلَيْكُمْ^٢ بِطَوْلِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَطَالَ^٣ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، هَتَفَ إِبْلِيسُ مِنْ خَلْفِهِ، وَقَالَ: يَا وَيْلَهُ^٤، أَطَاعَ^٥ وَعَصَيْتُ، وَسَجَدَ^٦ وَأَبَيْتُ^٧.

١٦٣٧ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي زَيْدٍ^٨، ٧٨/٢

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلَ^٩ عِيسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّيُّ، فَزَحَبَ بِهِ، وَقَرَّبَ مِنْ^{١٠} مَجْلِسِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا عِيسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لَيْسَ مِنَّا وَلَا كِرَامَةً مَن كَانَ فِي مِضِرٍ - فِيهِ مِائَةُ أَلْفٍ^{١١} أَوْ يَزِيدُونَ - وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْمِضِرِّ أَحَدٌ أَوْزَعُ

١. «الشَّيْنُ»: خلاف الزين. والثَّيْنُ: العيب. الصحيح، ج ٥، ص ٢١٤٧؛ النهاية، ج ٢، ص ٥٢١ (شين).

٢. في المحاسن: - «وكونوا زِينًا - إلى - عليكم».

٣. هكذا في «ب»، د، ز، ض، هـ، بف، والوسائل، ح ٢٠٤٠٠ والبحار والمحاسن. وفي «ج»، ص، ف، بس،

والمطبوع: «طال». ٤. في المحاسن: «يا ويلناه».

٥. في حاشية «ج»، هـ، بر، بف، والمحاسن: «أطاعوا».

٦. في حاشية «ج»، هـ، بر، بف، والمحاسن: «وسجدوا».

٧. المحاسن، ص ١٨، كتاب القرائن، ح ٥٠، عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن أبي أسامة، مع

اختلاف يسير. الكافي، كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة، ح ٤٧٨٧، مع زيادة في أوله: «ثواب الأعمال»، ص ٥٦،

ح ١، وفيهما بسند آخر، من قوله: «فإن أحدكم إذا أطال الركوع» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٢١٠،

ح ٦٣٨، مرسلاً، من قوله: «فإن أحدكم إذا أطاع الركوع» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله: «فقه الرضا عليه السلام»،

ص ٣٥٦؛ تحف العقول، ص ٤٨٧، عن العسكري عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «وحسن الجوار» مع اختلاف «الوافي»،

ج ٤، ص ٣٠٨، ح ١٩٩٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٥، ح ٢٠٤٠٠؛ وفيه، ج ١، ص ٧٦، ح ١٧٠، من قوله: «كونوا

دعاة» إلى قوله: «ولا تكونوا شيناً»؛ وفيه، ص ٨٦، ح ٢٠١، وتمام الرواية: «عليك بتقوى الله والورع

والاجتهاد»؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٩٩، ح ٩.

٨. في «ز»، ص، ف: «علي بن أبي يزيد»، لكن استظهر في حاشية «ف» صحة «علي بن أبي زيد». وفي «هـ»:

«علي بن الوليد». ٩. في الوسائل: «+ عليه».

١٠. في «ب»، ج، ز، ص، ض، ف، بس: - «من».

١١. في الوسائل: - «ألف».

مِثْلُهُ ٢.١

١١ / ١٦٣٨ . عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ ٣ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بْنِ هِلَالٍ ٤ ، قَالَ :
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ : أَوْصِنِي ، قَالَ ٥ : «أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالْوَرَعِ وَالْاجْتِهَادِ ،
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ اجْتِهَادٌ لَا وَرَعَ فِيهِ» ٦ .

١٢ / ١٦٣٩ . عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ ، عَنْ
 أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ ، قَالَ : «أَعِينُونَا بِالْوَرَعِ ؛ فَإِنَّهُ ٧ مَنْ لَقِيَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْكُمْ
 بِالْوَرَعِ ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ فَرْجًا ٨ ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ : «مَنْ ٩ يُطِيعِ اللَّهَ وَ(رَسُولَهُ) ١١

١ . في الوافي : «لعل المراد أن يكون في المخالفين أروع منه ، وذلك لأن أصحابنا بعضهم أروع من بعض ، فيلزم أن لا يكون منهم إلا العرد الأعلى خاصة» .

٢ . الوافي ، ج ٣ ، ص ٣٢٧ ، ح ٢٠٣٧ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٤٥ ، ح ٢٠٤٠١ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ٣٠٠ ، ح ٩ .

٣ . في «ز» : «كهش ، كهيس» . وفي «بر ، بس ، بف» والبحار : «كهش» . هذا ، والظاهر من التتبع في الأسناد والكتب صحة «كهش» ، وأبو كهش هو الهيثم . راجع : رجال النجاشي ، ص ٤٣٦ ، الرقم ١١٧٠ ؛ رجال البرقي ، ص ٤٣ ؛ الفهرست للطوسي ، ص ٥٤١ ، الرقم ٨٨٨ .

٤ . في «ز» : «عمر بن سعيد الهاللي» . وابن سعيد هذا ، هو عمرو بن سعيد بن هلال الثقفى . راجع : رجال البرقي ، ص ٣٥ ؛ رجال الطوسي ، ص ١٤٠ ، الرقم ١٤٨٨ ؛ و ص ٢٤٩ ، الرقم ٣٤٧٨ .

٥ . في «ه» : «وقال» .

٦ . الأمالي للمفيد ، ص ١٩٤ ، المجلس ٢٣ ، ح ٢٥ ، بسنده عن الحسن ، عن علي بن عقبة ؛ الأمالي للطوسي ، ص ٦٨١ ، المجلس ٣٨ ، ح ١ ، بسنده عن حسن بن علي بن فضال ، عن علي بن عقبة ، وفيهما مع زيادة في آخره . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٢٥ ، ح ٢٠٢٧ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٤٣ ، ذيل ح ٢٠٣٩٢ ؛ البحار ، ج ٧٠ ، ص ٣٠٠ ، ح ١٠ . في «ف» : «فإن» .

٨ . كون الكلمة بالحاء محتمل ، وهو خبر كان ، واسمه ضمير يعود إلى اللقاء أو الورع . راجع : شرح المازندراني ، ج ٨ ، ص ٢٣٨ ؛ مرآة العقول ، ج ٨ ، ص ٦٣ . ٩ . هكذا في النسخ التي قبلت . وفي المطبوع : «وإن» .

١٠ . في «ص» : «بر» ؛ «ومن» .

١١ . كذا . وفي القرآن : «وَالرَّسُولُ» . قال في مرآة العقول : «كأنه نقل بالمعنى مع الإشارة إلى ما في سورة ٥٥

قَالُوا لَكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رِيفًا^١ فَمِمَّا النَّبِيُّ، وَمِمَّا الصَّدِيقُ^٢ وَالشُّهَدَاءُ وَالصَّالِحُونَ^٣.

١٦٤٠ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّا لَا نَعُدُّ الرَّجُلَ مُؤْمِنًا حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّهِ أَمْرًا مَتَّبِعًا^٤
مُرِيدًا، أَلَا وَ^٥ إِنْ مِنْ اتِّبَاعِ أَمْرِنَا وَإِرَادَتِهِ^٦ الْوَرَعُ، فَتَرَيْتُمُوهُ بِهِ يَرْحَمُكُمْ^٧ اللَّهُ، وَكَبَدُوا^٨
أَعْدَاءَنَا^٩ بِهِ^{١٠} يَنْعَشُكُمْ^{١١} اللَّهُ^{١٢}».

١٦٤١ / ١٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنِ ابْنِ

النور [٢٤] الآية ٥٤ و ٥٦].

١ . النساء (٤): ٦٩ .

٢ . في «ز، ص»: «الصديقين». وفي «ف»: «الصديقون».

٣ . في «ز»: «والصالحين».

٤ . الوافي، ج ٤، ص ٣٢٨، ح ٢٠٣٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٥، ح ٢٠٤٠٢، إلى قوله: «كان له عند الله فرجاً»؛

البحار، ج ٧٠، ص ٣٠١، ح ١١ .

٥ . في «ف»: «مطيعاً».

٦ . في «ب»: «و».

٧ . في البحار: «وإرادته».

٨ . في «ف»: «رحمكم». وفي «بر، بف، وحاشية ف»: «رحمكم».

٩ . في «ب، د، ف، ه، بر»، وشرح المازندراني والوسائل والبحار، ج ٧٠: «وكيدوا». وقوله: «وكيدوا» من كبدت

الرجل: أصبت كبدته. والكبد: الشدة. الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٠ (كبد). وفي مرآة العقول: «وكيدوا به، في أكثر

النسخ بالياء المشددة، أي حاربوهم بالورع لتغلبوا، أو ادفعوا به كيدهم ... أو احتالوا بالورع ليرغبوا في دينكم،

كما مر في قوله عليه السلام: «كونوا دعاة الناس» وكأنه أظهر؛ وفي بعض النسخ بالياء الموحدة المشددة من الكبد

بمعنى الشدة والمشقة، أي أوقعوهم في الألم والمشقة؛ لأنه يصعب عليهم ورعكم، والأول أكثر وأظهر».

١٠ . في «ض»: «أعدائنا».

١١ . في «ص»: «وكيدوا أعداءنا به». وفي البحار، ج ٧٥: «به».

١٢ . يقال: نعشه الله ينعشه نعشاً، إذا رفعه. وانتعش العاثر، إذا نهض من عثرته. والمعنى: حاربوا أعداءنا بالورع

لتغلبوا عليهم يرفعكم الله. وجوزوا في «ينعشكم» كون الفعل من باب الإفعال والتفعيل أيضاً؛ استناداً إلى ما

في المصباح والقاموس. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٣٩؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٦٤؛ النهاية، ج ٥،

ص ٨١ (نعش).

١٣ . الوافي، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ٢٠٣٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٣، ح ٢٠٣٩١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٠٢، ح ١٢؛

وج ٧٥، ص ٢٣٥، ذيل ح ١ .

أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «كُونُوا دُعَاةَ لِلنَّاسِ بِغَيْرِ أَلْسِنَتِكُمْ؛ لِيَبْرُوا مِنْكُمْ الْوَرَعُ
وَالِاجْتِهَادَ وَالصَّلَاةَ وَالْخَيْرَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ دَاعِيَةٌ»^١.

٧٩/٢ ١٥ / ١٦٤٢ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ^٣،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَزَةَ الْعَلَوِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ:

١ . في الكافي، ح ١٧٧٨: «بالخير».

٢ . في الكافي، ح ١٧٧٨: «الاجتهاد والصدق والورع» بدل «الورع» - إلى - داعية».

٣ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصدق وأداء الأمانة، ح ١٧٧٨، بسنده عن العلامة الوافي، ج ٤، ص ٣٢٧،

ح ٢٠٣٥: «الوسائل»، ج ١، ص ٧٦، ح ١٧١؛ و ج ١٥، ص ٢٤٦، ح ٢٠٤٠٣: «البحار»، ج ٧٠، ص ٣٠٣، ح ١٣.

٤ . هكذا في «ج»، ز، ص، ض، ف، بس، بف، والوسائل والبحار. وفي «ب»، د، هـ، بر، جر، والمطبوع: «سعيد».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد وردت رواية الحسين بن محمد ومحمد بن يحيى عن علي بن محمد بن سعد في الكافي، ح ٢٢٧٩ و ٢٤١٠ و ٢٨٤٠ و ١٢٨٠١. وعلي بن محمد في مشايخ محمد بن يحيى، ترجم له النجاشي بعنوان علي بن محمد بن علي بن سعد الأشعري القمي القزداني، وقال: «يعرف بابن متويه، له كتاب نوادر كبير ... حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه». راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥٧، الرقم ٦٧٣. وانظر أيضاً: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٧، الرقم ٣٨١.

هذا، والظاهر أن علي بن محمد بن سعد المذكور قد اختصر في نسبه كما هو المعهود في كثير من العناوين. ثم إن النجاشي ترجم في كتابه، ص ٣٢٢، الرقم ٨٧٧ لمحمد بن سالم بن أبي سلمة الكندي السجستاني، وجعل راويه علويه بن متويه بن علي بن سعد، أخي أبي الآثار القزداني. وعلويه بن متويه، هو نفس علي بن محمد الأشعري المذكور الذي قال النجاشي: «إنه يعرف بابن متويه، يعلم ذلك بمقايضة هذه الترجمة مع ما ورد في ترجمة محمد بن سالم بن أبي سلمة في الفهرست للطوسي، ص ٤٠١، الرقم ٦٠٩؛ فقد ذكر الشيخ ﷺ علي بن محمد بن سعيد القبرواني (القزداني - خ ل) راوياً لكتابه. وبذلك كله يعلم أن الصواب في العنوان الآتي بعد هذا العنوان هو «محمد بن سالم» كما أثبتناه، لا «محمد بن مسلم» كما في أكثر النسخ والمطبوع.

و يؤيد ذلك ما ورد في الكافي، ح ١٥١٣٠ من رواية الحسين بن محمد الأشعري عن علي بن محمد بن سعيد، عن محمد بن سالم بن أبي سلمة، وفي الكافي، ح ١٥١٠٥ من رواية الحسين بن محمد الأشعري، عن علي بن محمد بن سعد، عن محمد بن سالم بن أبي سلمة.

هذا، ولم نجد في هذه الطبقة من يسمى بمحمد بن مسلم.

٥ . هكذا في «هـ». وفي «ج»، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، والمطبوع والوسائل والبحار: «مسلم». وفي

«ب»: «- عن محمد بن مسلم (سالم)». ٦ . في «ض» وحاشية «ف»، بر: «عبد الله».

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: «كَثِيرًا مَا كُنْتُ أَسْمَعُ أَبِي يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ شِيعَتِنَا مَنْ لَا تَتَحَدَّثُ الْمَحَدَّرَاتُ بِوَرَعِهِ فِي خُدُورِهِنَّ»^٢، وَلَيْسَ مِنْ أَوْلِيَانِنَا مَنْ هُوَ فِي قُرْبَةٍ فِيهَا عَشْرَةُ آلَافٍ رَجُلٍ - فِيهِمْ مِنْ^٣ خَلَقَ اللَّهُ أَوْرَعُ مِنْهُ»^٤.

٣٨ - بَابُ الْعِفَّةِ

١٦٤٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا عَيْدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ عِفَّةٍ لِبَطْنٍ وَفَرْجٍ»^٥.

١٦٤٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ أَفْضَلَ الْعِبَادَةِ عِفَّةُ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ»^٦.

-
١. في «بس» والبحار: «لا يتحدث».
 ٢. في «مرأة العقول»: «المعنى: اشتهر ورعه بحيث تتحدث النساء المستورات غير البارزات بورعه في بيوتهن. وقيل: إنه يدل على أن إظهار الصلاح ليشتهر أمر مطلوب، ولكن بشرط أن لا يكون لقصده الرياء والسمعة، بل لغرض صحيح مثل الاقتداء به والتحفُّظ من نسبة الفسق إليه ونحوهما. وفيه نظر».
 ٣. في الوسائل: «من».
 ٤. في «ج»: «فيهم من خلق الله أروع منه». وفي «ص»: «بر»: «فيهم خلق الله أروع منه». وفي «ض»: «فيهم لله جل وعز خلق أروع منه». وفي «ف»: «فيهم لله جل وعز خلق أروع منه». وفي «ه»: «فيهم من خلق الله جل وعز خلق أروع منه». وفي حاشية «ف»: «فيهم خلق الله جل وعز أروع منه».
 ٥. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ٢٠٣٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٦، ح ٢٠٤٠٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٠٣، ح ١٤.
 ٦. عَفَ عن الحرام يَعْفُ عَفَاً وَعِفَّةً وَعَفَافاً وَعِفَافَةً، أي كَفَ. الصحيح، ج ٤، ص ١٤٠٥ (عفف).
 ٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٢٠٤١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ٢٠٤١٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٨، ح ١.
 ٨. في المحاسن: «بطن وفرج».
 ٩. المحاسن، ص ٢٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤٧، بسند آخر، مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص ٢٩٦؛ الاختصاص، ص ٢٢٨، مرسلًا عن أبي جعفر وعلي بن الحسين عليهما السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٢٠٤٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ٢٠٤١٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٩، ح ٢.

١٦٤٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ^١: أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ الْعَفَافُ^٢».

١٦٤٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلْبِيِّ، عَنْ مُعَلَّى أَبِي عَثْمَانَ^٤، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنِّي^٥ ضَعِيفُ الْعَمَلِ، قَلِيلُ الصَّيَامِ، وَلَكِنِّي^٦ أَزْجُو أَنْ لَا أَكُلَ إِلَّا حَلَالًا^٧».

قَالَ: فَقَالَ لَهُ: «أَيُّ^٨ الْإِجْتِهَادِ^٩ أَفْضَلُ مِنْ عِقَّةٍ بَطْنٍ وَفَرْجٍ^{١٠}».

١. في «ب»: «وَأَنَّ».

٢. الكافي، كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء والحث عليه، ح ٣٠٦٩، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٢٠٤٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٩، ح ٣.

٣. في «ب»، ف، ه، ير، بف، جر: «أحمد بن محمد بن أبي عبد الله». وفي «ض»: «أحمد بن محمد، عن أبي عبد الله». وفي حاشية المطبوع عن بعض النسخ: «أحمد بن محمد» و«أحمد بن محمد بن أبي عبد الله». هذا، وأحمد بن أبي عبد الله هو أحمد بن محمد بن خالد، روى عن أبيه عن النضر بن سويد في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٣؛ وج ٢١، ص ٤١٠.

٤. في «ز»، ص، ض، ه، بف، وحاشية المطبوع: «معلّى بن عثمان». وفي «بر»: «معلّى بن أبي عثمان». وهو سهر. ومعلّى هذا، هو معلّى بن عثمان - أو معلّى بن زيد - أبو عثمان الأحول. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقم ١١١٥؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٤، الرقم ٤٤٧٦.

٥. في «ب»: «+ ورجل».

٦. في «ف»: «ف: «ولكن».

٧. في «ص»: «وَالْأَحْلَالَ». وفي «ف»: «وَلَا أَكُلُ الْحَرَامَ». وفي المحاسن: «وَلَا أَنْكَحُ إِلَّا حَلَالًا».

٨. في «ف»: «فَأَيَّ». وفي البحار: «وَأَيَّ».

٩. في المحاسن: «فَقَالَ: وَأَيَّ جِهَادٍ بَدَلَ وَقَالَ، فَقَالَ لَهُ: أَيُّ الْإِجْتِهَادِ».

١٠. المحاسن، ص ٢٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤٨. الوافي، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٢٠٤٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٠، ح ٢٠٤١٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٩، ح ٤.

١٦٤٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوْلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكْثَرُ مَا تَلَجُ بِهِ أُمَّتِي النَّارَ الْأَجُوفَانِ: الْبَطْنُ، وَالْفَرْجُ»^٢.

١٦٤٨ / ٦ . وَيَأْتِيَانِيهِ، قَالَ^٤:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ أَحَاقَهُنَّ عَلَى أُمَّتِي مِنْ بَغْدِي^٦: الضَّلَالَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ^٧، وَمَضَلَّتِ الْفِتْنِ^٨، وَشَهْوَةُ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ»^٩.

١٦٤٩ / ٧ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^{١٠}، عَنْ ٨٠ / ٢ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ، قَالَ:

١ . في «ز، ف»: «يلج». ٢ . في الجعفرينات: «+ في».

٣ . الجعفرينات، ص ١٥٠، بسند آخر. وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٨، ح ١٠٧؛ وصحيفة الرضا عليه السلام، ص ٦٧، ح ١٢٣، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، وفي كلها مع اختلاف يسير وزيادة؛ الخصال، ص ٧٨، باب الانئين، ح ١٢٦، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف وزيادة. الاختصاص، ص ٢٢٨، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٢٠٤٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ٢٠٤١٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٩، ح ٥.

٤ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام. والمراد من «بإسناده» هو الطريق المتقدم إليه عليه السلام في السند السابق.

٥ . في صحيفة الرضا والعيون والأمالى للمفيد والطوسي: «ثلاثة».

٦ . في «ف» والوسائل والبحار: «بعدي على أمتي» بدل «على أمتي من بعدي». وفي الأمالى للمفيد والطوسي: - «من بعدي». ٧ . في الفقيه: «الهدى».

٨ . في الوافي: «أريد بمضلات الفتن الامتحانات التي تصير سبباً للضلالة».

٩ . المحاسن، ص ٢٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٢، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٧، ح ٥٨٨١، بسند آخر. وفي عيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٩، ح ٢٨؛ وصحيفة الرضا عليه السلام، ص ٤٤، ح ١٦؛ والأمالى للمفيد، ص ١١١، المجلس ١٣، ح ١؛ والأمالى للطوسي، ص ١٥٧، المجلس ٦، ح ٢٦٣، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٢٠٤٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ٢٠٤١٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٦٩، ذيل ح ٥.

١٠ . في «ه»: «أصحابنا».

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام : «يَقُولُ مَا مِنْ عِبَادَةٍ أَفْضَلَ مِنْ عِقَّةِ بَطْنٍ وَفَرْجٍ»^١.

١٦٥٠ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

غَمِيرَةَ ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَارِثٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «مَا مِنْ عِبَادَةٍ أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ عِقَّةِ بَطْنٍ وَفَرْجٍ»^٢.

٣٩- بَابُ اجْتِنَابِ الْمَحَارِمِ

١٦٥١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ

مَخْبُوبٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرٍ الرَّقُوعِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ»^٣ قَالَ :

«مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَرَاهُ ، وَيَسْمَعُ مَا يَقُولُهُ ، وَيَفْعَلُهُ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ ، فَيَخْجُزُهُ

ذَلِكَ عَنِ الْقَبِيحِ مِنَ الْأَعْمَالِ»^٤ ، فَذَلِكَ الَّذِي خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى»^٥ .

١٦٥٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ

الْيَمَانِيِّ :

١ . الكافي، كتاب النكاح، باب أن من عَفَّ عن حرم الناس عَفَّ عن حرمه، ح ١٠٣٤٩، بسنده عن معاوية بن

وهب، عن ميمون القداح. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٢٠٤٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٠، ح ٢٠٤٢٠؛ البحار،

ج ٧١، ص ٢٧٠، ح ٦.

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٢٠٤٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ٢٠٤١٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٧٠، ح ٧.

٣ . في «ب» بس: «يقول».

٤ . الرحمن (٥٥): ٤٦.

٥ . في «ف» «يعقله». وفي الوسائل والكافي، ح ١٦٠٨: «يقول ويعلم ما يعمل». وفي البحار: «يقول ويفعله

ويعلم ما يعمل» كلاهما بدل «يقوله ويفعله». ٦ . في «ز» ص: «و».

٨ . إشارة إلى الآية ٤٠ من سورة النازعات (٧٩).

٩ . في «هـ» -: «من الأعمال».

٩ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الخوف والرجاء، ح ١٦٠٨. الوافي، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١٩٦٣؛ الوسائل،

ج ١٥، ص ٢١٩، ح ٢٠٣٢١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٣٦٤، ح ٨.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كُلَّ عَيْنٍ بَاكِئَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَيْرُ ثَلَاثٍ: عَيْنٌ سَهَرَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ فَاضَتْ^١ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ غَضَّتْ^٢ عَنْ^٣ مَحَارِمِ اللَّهِ^٤».

١٦٥٣ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِيمَا نَاجَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ^٥ مُوسَى عليه السلام: يَا مُوسَى، مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْمُتَقَرَّبُونَ بِمِثْلِ الْوَرَعِ عَنْ مَحَارِمِي؛ فَإِنِّي أُبَيِّحُهُمْ جَنَابَ^٦ عَذْبٍ لَا أَشْرَكَ مَعَهُمْ أَحَدًا^٧».

١٦٥٤ / ٤. عَلِيُّ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^٩: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ أَشَدِّ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ ذِكْرُ اللَّهِ كَثِيرًا^{١٠}» ثُمَّ قَالَ: «لَا أَغْنِي سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ؛ وَلَكِنْ^{١١} ذِكْرُ اللَّهِ^{١٢} عِنْدَ مَا أَحَلَّ^{١٣} وَحَرَّمَ، فَإِنْ كَانَ طَاعَةً عَمِلَ بِهَا، وَإِنْ كَانَ مَعْصِيَةً

١. في المرأة: «إِسْنَادُ الْفَيْضِ إِلَى الْعَيْنِ مَجَازٌ، وَفَاضَ الْمَاءُ وَالِدَمُ فَيْضًا: كَثُرَ حَتَّى سَالَ».

٢. في المرأة: «غَضَّتْ، عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، يُقَالُ: غَضَّ طَرَفَهُ، أَيَّ كَسَرَهُ وَأَطْرَقَ وَلَمْ يَفْتَحْ عَيْنَهُ».

٣. في «ف»: «مِنْ».

٤. الكافي، كتاب الدعاء، باب البكاء، ح ٣١٣٣؛ والزهد، ص ١٤٧، ح ٢١٠، بسند آخر عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. وفي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ، ص ٢١١، ح ١، والخصال، ص ٩٨، باب الثلاثة، ح ٤٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أَبِيهِ عليه السلام عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ٣١٨، ح ٩٤٢، مرسلاً؛ تحف العقول، ص ٨، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وفي كُلِّهَا مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٢٠٢٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٢، ح ٢٠٤٢٧؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٥، ح ٦٢؛ وج ٧١، ص ٢٠٤، ح ٧.

٥. في «ه»: «بِهِ».

٦. في «بس»: «جَنَانٌ».

٧. راجع: ثَوَابِ الْأَعْمَالِ، ص ٢٠٥، ح ١. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٢٠٢٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٠٤، ح ٨.

٨. هكذا في «ب»، ج، د، ض، هـ، بر، بس، بف». وفي «ز»، ص، ف، والمطبوع: «+» بن إبراهيم». وفي «جر»: «عنه».

٩. في «ه»: «+» «الْحَذَاءُ».

١٠. في «ج»: «ذَكَرَهُ».

١١. في «ص»: «وَلَكِنْ».

١٢. في «ف»: «+» «اللَّهُ».

تَرْكُهَا.^١

٨١/٢

٥ / ١٦٥٥ . ابنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٢، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا»^٣ قَالَ^٤: «أَمَّا وَاللَّهِ، إِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ أَشَدَّ بَيَاضًا مِنَ الْقَبَاطِيِّ^٥، وَلَكِنْ كَانُوا إِذَا عَرَضَ لَهُمُ الْحَرَامُ^٦ لَمْ يَدْعُوهُ»^٧.

٦ / ١٦٥٦ . عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَرَكَ مَغْصِبَةً لِلَّهِ^٨ مَخَافَةَ اللَّهِ^٩ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَرْضَاهُ اللَّهُ^{١٠} يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^{١١}.

١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإنصاف والعدل، ح ١٩٥٤ و ١٩٥٥؛ الخصال، ص ١٢٨، باب الثلاثة، ح ١٣٠؛ معاني الأخبار، ص ١٩٢، ح ١؛ الأمالي للمفيد، ص ٨٨، المجلس ١٠، ح ٤؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٦٥، المجلس ٣٥، ح ٣٧، وفي كلها بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠٢١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٢، ح ٢٠٤٢٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٠٤، ح ٩.

٢ . السند معلق على سابقه. ويروى عن ابن أبي عمير، علي [بن إبراهيم] عن أبيه.

٣ . الفرقان (٢٥): ٢٣. وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٧٠: «وَقَدِمْنَا» أي عمدنا وقصدنا «إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ» كقرى الضيف وصله الرحم وإغاثة الملهوف وغيرها. «فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا» فلم يبق له أثر. والهباء غبار في شعاع الشمس الطالع من الكوة من الهبة، وهو الغبار.

٤ . في «ض»، هـ: «فقال».

٥ . «القباطي»: ثياب بيض من كتان يتخذ بمصر. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٣٤ (قط).

٦ . في «ج»، ص، ف: «حرام».

٧ . الكافي، كتاب المعيشة، باب المكاسب الحرام، ح ٨٥٨٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ٢، ص ١١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٥٦، وفيهما مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠٢٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٢، ح ٢٠٤٢٩؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٦، ح ٦.

٨ . في «ز» والبحار: «الله». وفي الاختصاص: - «الله».

٩ . في «ف»: «الله».

١٠ . وفي الوسائل: - «الله».

١١ . صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٩٠، ح ١٨، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الاختصاص،

٤٠ - بَابُ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ

١٦٥٧ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ

النُّمَائِيِّ، قَالَ:

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا: «مَنْ عَمِلَ بِمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ

مِنْ خَيْرِ النَّاسِ».^١

١٦٥٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ

الْمُخْتَارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اضْبِرُوا وَضَابِرُوا وَزَابِطُوا»^٢ قَالَ:

«اضْبِرُوا عَلَى الْفَرَائِضِ».^٣

١٦٥٩ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي السَّفَاتِيحِ:

١. ص ٢٤٩، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف بسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٢٠٢٣؛ الوسائل،

ج ١٥، ص ٢٥٣، ح ٢٠٤٣٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٠٥، ح ١٠.

١. في «ز»: «الله».

٢. في الكافي، ح ١٦٧٤: «أعبد».

٣. الزهد، ص ٧٩، ح ٤١، عن الحسن بن محبوب؛ الأمالي للمفيد، ص ١٨٤، المجلس ٢٣، ح ٩، بسنده عن

الحسن بن محبوب، وفيهما مع زيادة في آخره. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العبادة، ح ١٦٧٤،

بسنده عن أبي حمزة. وراجع: المصادر التي ذكرناها ذيله. الوافي، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٢٠١٤؛ الوسائل، ج ١٥،

ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٥؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٥، ح ١.

٤. في «بس»: «عنه».

٥. آل عمران (٣): ٢٠٠. وفي «ج، ز، ه، بس، بف»: «وَزَابِطُوا».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٢٠١٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٩؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٥، ح ٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اضْبِرُوا وَضَابِرُوا وَزَابِطُوا» قَالَ:
«اضْبِرُوا عَلَى الْفَرَائِضِ، وَضَابِرُوا عَلَى الْمَصَائِبِ، وَزَابِطُوا عَلَى الْأَيْمَةِ عليه السلام»^١.

● وَفِي رَوَايَةٍ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي السَّفَاتِيجِ، وَزَادَ فِيهِ^٢:

«وَأَتَّقُوا^٣ اللَّهَ رَبَّكُمْ فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ»^٤.

٨٢/٢

١٦٦٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: اَعْمَلْ بِفَرَائِضِ اللَّهِ؛ تَكُنْ أَنْتَقَى

النَّاسِ»^٦.

١٦٦١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ،

عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ:

١. تفسير القمي، ج ١، ص ١٢٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الغيبة للنعمان، ص ٢٦؛ و ص ١٩٩، ح ١٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصبر، ح ١٧٠٨؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٦٩، ح ١؛ وبصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ١٦، بسند آخر، مع اختلاف وفي الأخير مع زيادة في أوله وآخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٨٠، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ح ١٨١، عن يعقوب السراج، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره؛ الاختصاص، ص ١٤٢، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٢٠١٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٦؛ البحار، ج ٢٤، ص ٢٢١، ح ٢٢؛ وج ٧١، ص ١٩٥، ح ٣.

٢. في «ب، ج، ز، ص، ف، بس» والوسائل: - «وزاد فيه».

٣. هكذا في النسخ التي قبلت وشرح المازندراني والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «فأتقوا».

٤. بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ١٦، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٨١، عن يعقوب السراج، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٢٠١٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٧؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٥، ح ٣.

٥. في الأمالي للمفيد والطوسي: «من».

٦. الأمالي للصدوق، ص ٢٠١، المجلس ٣٦، ح ١٣؛ والأمالي للمفيد، ص ٣٥٠، المجلس ٤٢، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٢٠، المجلس ٤، ح ١٨٧، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠١٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٠، ح ٢٠٤٥٠؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٦، ح ٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: مَا تَحَبَّبَ^٢ إِلَيَّ عَبْدِي بِأَحَبِّ^٣ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ^٤».

٤١ - بَابُ اسْتِوَاءِ الْعَمَلِ وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَيْهِ

١ / ١٦٦٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ عَلَى عَمَلٍ، فَلْيَدُمَّ عَلَيْهِ^٦ سَنَةً، ثُمَّ يَتَحَوَّلْ عَنْهُ إِنْ شَاءَ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ يَكُونُ فِيهَا فِي غَايَةِ^٧ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ^٨».

١ . في «ز، ص، ف»: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم».

٢ . في «ز»: «يحبب». وفي «ف»: «يحب». وفي «بس»: «تحيب». والتحبيب: إظهار المحبة والوداد، والتودد، هذا في اللغة، وأما العلامة المجلسي فإنه قال: «التحبيب، جلب المحبة وإظهارها، والأول أنسب، ولو لم تكن الفرائض أحب إليه تعالى لما افترضه». راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٠٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٩٢ (حب).
٣ . في المحاسن: «بشيء أحب إلي» بدل «أحب».

٤ . المحاسن، ص ٢٩١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠٢٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠٤٤٨؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٦، ح ٥.

٥ . في «ج»: «إذ». ٦ . في «ف»: «- عليه».

٧ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٨١: «يكون، خير وأن» وفيها: خبر «يكون» والضمير راجع إلى الليلة، وقوله: «ما شاء الله أن يكون» اسم «يكون» وقوله: «في عامه» متعلق بيكون، أو حال عن الليلة. والحاصل أنه إذا دام سنة يصادف ليلة القدر التي يكون فيها ما شاء الله كونه من البركات والخيرات والمضاعفات، فيصير له هذا العمل مضاعفاً مقبولاً. ويحتمل أن يكون الكون بمعنى التقدير، أو يقدر مضاف في «ما شاء الله» فالمعنى: لَمَّا كَانَ تقدير الأمور في ليلة القدر، فإذا صادفها يصير سبباً لتقدير الأمور العظيمة له ... وقيل: «وفي عامة» بتشديد الميم متعلق ب«تكون»، أو بقوله: «فيها». والمراد بالعامة المجموع ... والحاصل أنه يكون فيه ليلة القدر، سواء وقع أوله أو وسطه أو آخره. وما ذكرنا - أي تخفيف الميم - أظهر. وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «عامة».

٨ . دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢١٤، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «سنة». الوافي، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٢١٢٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٢٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٨، ح ٢٤.

- ١٦٦٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^١، قَالَ^٢: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ
الْعَبْدُ وَإِنْ قَلَّ»^٣.
- ١٦٦٤ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارَ، عَنْ
فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ نَجِيَّةَ^٤:

- ١ . في «ه» - «عن أبي جعفر»^٥.
٢ . في البحار: - «قال»^٦.
٣ . في «ه» بر، بف، جر: + «أبو جعفر»^٧.
٤ . في «ف» والتهذيب: «ما دام»^٨.
٥ . الكافي، كتاب الصلاة، باب المواقيت أولها وآخرها وأفضلها، ح ٤٨٣١؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٤١، ح ١٣٠،
بسندهما عن حماد بن عيسى، مع زيادة في أوله. تنزيه الأنبياء^٩، ص ١٣٠، مرسلًا عن أبي هريرة، عن
النبي^{١٠}، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٧، ح ٢١١٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤،
ح ٢٢٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٩، ح ٢٥.
- ٦ . هكذا في «ب»، ج، د، هـ، بر، والوسائل. وفي «ص»، ف، بس، بف: «نجية» من دون تشديد. وفي «ز»:
«نجية». وفي «ص»: «نجبه». وفي المطبوع والبحار: «نجبة»^{١١}.
- والظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه، وأنَّ نجية هذا، هو نجية العطار المذكور في رجال البرقي، ص ٣٤، في أصحاب
الصادق^{١٢}. وهو متحد مع نجية بن الحارث المذكور في رجال الطوسي، ص ٣١٦، الرقم ٤٧٠٥، و ص ٣٤٥،
الرقم ٥١٤٩ في أصحاب الصادق وموسى بن جعفر^{١٣}، فقد وردت رواية نجية بعناوينه المختلفة - نجية،
نجية العطار، نجية بن الحارث، ونجية بن الحارث العطار - عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن^{١٤}.
راجع: الكافي، ح ١٤٧٩٨؛ التهذيب، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٤٤١؛ وج ٤، ص ٣٠١، ح ٩١٠ - وقد ورد هذا الخبر
في الكافي، ح ٦٥٨١. وفيه: «نجبة». لكن في نسختين عتيقتين منه: «نجية» - الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ٣؛
التهذيب، ج ٤، ص ٤٣٤، ح ١٥٠٥.
- هذا، وقد ورد في رجال الكشي، ص ٤٥٢، الرقم ٨٥٢. عنوان «نجية بن الحارث» ونقله ابن داود في رجاله،
ص ٣٥٨، الرقم ١٥٩٨ وقال: «نَجِيَّةٌ: بالنون والجيم المفتوحتين والياء المفردة»، لكن لا يمكن الاعتماد على
هذين الأمرين. أمَّا رجال الكشي، فقد ورد في حاشيته هكذا: «في أغلب النسخ: نجية». وأمَّا رجال ابن داود
فهو ليس إلا نسخة ولا يمكن الاعتماد على ضبطه، سيما إذا تفرد هو بالضبط، وهذا واضح لمن مارس هذا
الكتاب.
- وأمَّا الضبط الصحيح للكلمة فهو «نَجِيَّةٌ»، بالنون المفتوحة والجيم المكسورة والياء تحتها نقطتان. راجع:
توضيح المشتبه، ج ٢، ص ٣٣.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- مِنْ عَمَلٍ يُدَاوَمُ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ»^٢.

١٦٦٥ / ٤. عَنْهُ^٣، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عُمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا- يَقُولُ: إِنِّي لِأَحِبُّ أَنْ أُدَاوِمَ عَلَى الْعَمَلِ وَإِنْ قَلَّ»^٤.

١٦٦٦ / ٥. عَنْهُ^٥، عَنْ فَصَّالَةَ^٦، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا- يَقُولُ: إِنِّي لِأَحِبُّ أَنْ أَقْدِمَ عَلَى رَبِّي وَعَمَلِي مُسْتَوٍ»^٧.

١٦٦٧ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّا أَنْ^٨ تَقَرَّضَ عَلَى نَفْسِكَ فَرِيضَةً، فَتَقَارَفَهَا اثْنَيْ عَشَرَ

١. في «ف»: «يدام».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٧، ح ٢١١٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٢٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٩، ح ٢٦.

٣. الضمير راجع إلى علي بن مهزيار المذكور في السند السابق.

٤. في «بس»: «لأنِّي».

٥. في «بس» وحاشية «ض» والتعذيب: «أدوم». وفي بحار الأنوار، ج ٤٦: «أقدم».

٦. التعذيب، ج ٢، ص ١٥، ح ٤٠، بسنده عن معاوية بن عمار، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٧، ح ٢١١٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٢١؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٢، ح ٩٠؛ وج ٧١، ص ٢٢٠، ح ٢٧.

٧. الضمير راجع إلى «علي بن مهزيار»، كما هو الظاهر.

٨. هكذا في «ج»، ص ٥، ض، ف، هـ، بر، بس، بف، جر. وفي «ب» والمطبوع: «+ بن أيوب».

٩. في «د»: «لا أحب».

١٠. في الوافي: «يعني لا يزيد ولا ينقص على حسب الأزمنة بإفراط وتفریط». في «ف»: «مستور».

١١. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٧، ح ٢١٢٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٢٠؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٢، ذيل ح ٩٠؛ وج ٧١، ص ٢٢٠، ح ٢٨.

١٢. في «ج»: «بأن».

هَلَالًا^٢.

٤٢ - بَابُ الْعِبَادَةِ

١ / ١٦٦٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

بَزِيدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي التَّوَرَةِ مَكْتُوبٌ: يَا ابْنُ آدَمَ، تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي؛ أَمَلًا قَلْبَكَ غِنَى^٣، وَلَا أَكِلَكَ إِلَيَّ طَلَبِكَ، وَعَلَيَّ أَنْ أَسُدَّ فَاغَتَكَ^٤، وَأَمَلًا قَلْبَكَ خَوْفًا مِنِّي، وَإِنْ لَا تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي، أَمَلًا قَلْبَكَ شُغْلًا بِالدُّنْيَا، ثُمَّ لَا أَسُدَّ فَاغَتَكَ، وَأَكِلَكَ إِلَيَّ طَلَبِكَ^٥».

٢ / ١٦٦٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ:

١ . في «ز، ص، ف»: «شهرًا».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٢١٢٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٢٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٠، ح ٢٩.

٣ . في «ه»: «غناء».

٤ . في «م» العقول، ج ٨، ص ٨٣؛ «وعلني» بتشديد الياء، والجملة حالية. وربما قرأ بالتخفيف عطفًا على «أَمَلًا» بحسب المعنى؛ لآفته في قوة: علي أن أَمَلًا، والأول أظهر.

٥ . «الفاقة»: الحاجة. ولا فعل لها. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٢٥ (فوق).

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٥، ح ٢١١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٢، ح ١٩١؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٥٢، ح ٨.

٧ . في «ج»: «+» عن يونس، عن عمرو بن جميع. وهو سهو؛ فإنَّ لم نجد - مع الفحص الأكيد - رواية عمرو بن جميع عن أبي جميلة - وهو المفصل بن صالح - في موضع. يؤكد وقوع السهو وقوع هذه العبارة بعينها بعد «محمد بن عيسى» في السند الآتي.

ثم إنَّ لم نجد رواية محمد بن عيسى - وهو ابن عبيد - عن أبي جميلة، بلا واسطة، إلَّا في هذا الخبر وما يأتي في الكافي، ح ٢٢٣٨، والمتوسط بينهما في هذا الطريق، أي طريق علي بن إبراهيم، هو يونس [بن عبد الرحمن]، والظاهر سقوطه من السند؛ فقد روى الخبر الصدوق عليه السلام في «الأمالي»، ص ٢٤٧، المجلس ٥٠، ح ٢ بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي جميلة، عن الصادق جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله. وكذا الخبر الآتي في ح ٢٢٣٨، روى الكليني عليه السلام صدره في ح ٣٤٧٨، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي جميلة.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا عِبَادِيَ الصَّادِقِينَ^١، تَنَعَّمُوا بِعِبَادَتِي^٢ فِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّكُمْ تَتَنَعَّمُونَ^٣ بِهَا فِي الْآخِرَةِ^٤».

١٦٧٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: أَفْضَلُ^٥ النَّاسِ مَنْ عَشِقَ الْعِبَادَةَ فَعَانَقَهَا، وَأَحَبَّهَا بِقَلْبِهِ، وَبَاشَرَهَا بِجَسَدِهِ، وَتَفَرَّغَ لَهَا، فَهُوَ لَا يُبَالِي عَلَى مَا أَصْبَحَ مِنَ الدُّنْيَا، عَلَى عُسْرِ أَمْ عَلَى يُسْرٍ^٦».

١٦٧١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شَاذَانَ بْنِ الْخَلِيلِ، قَالَ: وَكَتَبْتُ^٨ مِنْ كِتَابِهِ بِإِسْنَادٍ لَهُ^{١٠} يَرْفَعُهُ^{١١} إِلَى عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ عِيسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا الْعِبَادَةُ؟ قَالَ: «حُسْنُ النِّيَّةِ بِالطَّاعَةِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي يَطَاعُ اللَّهُ مِنْهَا، أَمَا إِنَّكَ يَا عِيسَى لَا تَكُونُ مُؤْمِنًا حَتَّى تَعْرِفَ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ».

١. في «ب، هـ»: «الصادقين». وفي «بر»: «السابقين».

٢. في «أ، ب، هـ»: «الظاهر أن الباء صلة، فإنَّ الصَّادِقِينَ والمُقَرَّبِينَ يلتذُّون بعبادة ربِّهم ويتقَوُّون بها، وهي عندهم أعظم اللذات الروحانية. وقيل: الباء سببية، فإنَّ العبادة سبب الرزق كما قال تعالى: «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا» [الطلاق (٦٥): ٢]. وهو بعيد».

٣. في «بر»: «تَنَعَّمُونَ» بحذف إحدى التاءين. وفي حاشية «ف»: «متنعمون».

٤. الأمالي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ح ٢، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن أبي جميلة. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٥، ح ٢١١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٣، ح ١٩٣؛ البحار، ج ٨، ص ١٥٥، ح ٩٣؛ وج ٧٠، ص ٢٥٣، ح ٩.

٥. في «ز، ص، هـ»: «بن». وهو سهو؛ فقد روى يونس بن عبد الرحمن، عن عمرو بن جميع كتابه. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٨٩.

٦. في «ف»: «إنَّ أَفْضَلَ».

٧. الجعفریات، ص ٢٣٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٥، ح ٢١١٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٣، ح ١٩٢؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٥٣، ح ١٠.

٨. في «ص، ف»: «وكتب».

٩. في «ز، ص»: «وفي».

١٠. في الوسائل: «بإسناده».

١١. في «هـ»: «رفعه».

قَالَ^١: قُلْتُ^٢: جَعَلْتَ فِذَاكَ، وَمَا مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «أَلَيْسَ تَكُونُ مَعَ الْإِمَامِ مَوْطِنًا نَفْسَكَ عَلَى حُسْنِ النِّيَّةِ فِي طَاعَتِهِ، فَيَغْضِي ذَلِكَ الْإِمَامَ، وَيَأْتِي إِمَامًا آخَرَ، فَتَوَطَّنَ نَفْسَكَ عَلَى حُسْنِ النِّيَّةِ فِي طَاعَتِهِ؟»
قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا^٣ مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ»^٤.

١٦٧٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ

خَارِجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «إِنَّ^٦ الْعِبَادَةَ^٧ ثَلَاثَةٌ^٨: قَوْمٌ عَبَدُوا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَوْفًا،
فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْعَبِيدِ؛ وَقَوْمٌ عَبَدُوا اللَّهَ^٩ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - طَلَبَ الثَّوَابِ^{١٠}، فِتْلِكَ عِبَادَةُ
الْأَجْرَاءِ^{١١}؛ وَقَوْمٌ عَبَدُوا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حُبًّا لَهُ، فِتْلِكَ عِبَادَةُ الْأَخْرَارِ، وَهِيَ أَفْضَلُ^{١٢}
الْعِبَادَةِ^{١٣}».

١. في «ز، ص»: «فقال».

٢. في «ب»: «فقلت». وفي «ز»: «قلت».

٣. في «ب، بر، بف»: «هذه».

٤. المحاسن، ص ٢٦١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢١؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٤٠، ح ١، بسندهما عن عيسى بن عبد الله، إلى قوله: «والوجه التي يطاع الله منها» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٩، ح ٢١٣٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٢، ذيل ح ١٠٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٥٤، ح ١١.

٥. في «د، ز، ص، ض، ف، بس، والوسائل والبحار، ج ٧٠، ص ٢٣٦»: «إن».

٦. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوسائل، وهو الأنسب؛ لأن التقسيم يرد بالأصالة على العبادة والوصف؛ وبقريته قوله في آخر الحديث: «وهي أفضل العبادة». وفي «ف» والمطبوع: «العبادة».

٧. في «ف»: «+ أقوام». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «ثلاث».

٨. في «بف»: «- والله».

٩. في «ف» والبحار، ج ٧٠، ص ٢٣٦: «طلباً للثواب».

١٠. في «ص»: «الأبرار». وفي «هـ»: «الأجير».

١١. في حاشية «ف»: «أعبد».

١٢. في حاشية «ف»: «هو أفضل العبادة».

١٣. الأمالي للصدوق، ص ٣٨، المجلس ١٠، ح ٤؛ والخصال، ص ١٨٨، باب الثلاثة، ح ٢٥٩؛ وعلل الشرائع،

١٦٧٣ / ٦ . عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ التَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَقْبَحَ الْفَقْرَ بَعْدَ الْغِنَى وَأَقْبَحَ^٣

الْخَطِيئَةَ بَعْدَ الْمَسْكِنَةِ^٤ وَأَقْبَحَ مِنْ ذَلِكَ الْعَابِدُ لِلَّهِ، ثُمَّ يَدْعُو عِبَادَتَهُ»^٥.

١٦٧٤ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ

حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٦، قَالَ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ^٧، فَهُوَ مِنْ^٨ أَغْبَدِ

النَّاسِ»^٩.

١. ص ١٢، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. تحف العقول، ص ٢٤٦، عن الحسين بن علي^١؛ نهج

البلاغة، ص ٥١٠، الحكمة ٣٢٧، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٦، ح ٢١٣٤؛ الوسائل، ج ١،

ص ٦٢، ح ١٣٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٣٦؛ وص ٢٥٥، ح ١٢.

١. في «ض، هـ» + «بن إبراهيم». ٢. في «ف»: «وما أقيح».

٣. في «ف»: «+ والتوبة و». وفي حاشية «ج، ب، ف»: «مع».

٤. في تحف العقول: «النسك». ٥. في تحف العقول: «يترك».

٦. تحف العقول، ص ٣٩٧، عن الكاظم^٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٢١٢١؛ الوسائل، ج ١،

ص ٩٥، ح ٢٢٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٥٦، ح ١٣.

٧. في البحار: «- عليه». ٨. في شرح المازندراني: «- من».

٩. في الكافي، ح ١٦٥٧ والزهد والأمال للنفيد: «خير».

١٠. الزهد، ص ٧٩، ح ٤١؛ والكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب أداء الفرائض، ح ١٦٥٧، والأمال للنفيد،

ص ١٨٤، المجلس ٢٣، ح ٩، بسند آخر عن أبي حمزة. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل

٥٧٦٥؛ والخصال، ص ١٢٥، باب الثلاثة، ضمن الحديث الطويل ١٢٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن

أبيه^٦ عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٧، ضمن الحديث الطويل، عن النبي ﷺ. وورد: «أعبد الناس

من أقام الفرائض» في هذه المصادر: الخصال، ص ١٦، باب الواحد، ح ٥٦، بسند آخر، مع زيادة في أوله

وأخره؛ وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٤، صدر الحديث الطويل ٥٨٤٠؛ والأمال للصدوق، ص ٢٠، المجلس ٦،

صدر الحديث الطويل ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٥، صدر الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن

أبيه^٦ عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠١٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٠، ح ٢٠٤٥١؛ البحار،

ج ٧٠، ص ٢٥٧، ح ١٤.

٤٣ - بَابُ النِّيَّةِ

١٦٧٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي

حَمَزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ»^٢.

١٦٧٦ / ٢ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ التُّوفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ^٣ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ، وَنِيَّةُ

الْكَافِرِ^٤ شَرٌّ مِنْ عَمَلِهِ، وَكُلُّ^٥ عَامِلٍ^٦ يَفْعَلُ عَلَى

١ . في الكافي، ح ١٥١٢٨: «بالنية». وفي الوافي: «يعني لا عمل يحسب من عبادة الله تعالى ويُعَدَّ من طاعته بحيث يصح أن يترتب عليه الأجر في الآخرة إلا ما يراد به التقرب إلى الله تعالى والدار الآخرة، أعني يقصد به وجه الله سبحانه، أو التوصل إلى ثوابه، أو الخلاص من عقابه، وبالجملة امتثال أمر الله تعالى في ما ندب عباده إليه ووعدهم الأجر عليه، وإنما يأجرهم على حسب أقدارهم ومنازلهم وتبائنهم». ولل كلام تنمّة، ومن أراد التفصيل فليراجع.

٢ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٢٨. وفي الخصال، ص ١٨، باب الواحد، ح ٦٢، بسنده عن الحسن بن محبوب. تحف العقول، ص ٢٨٠، وفي كلها مع زيادة في أوله وآخره. راجع: الكافي، كتاب فضل العلم، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، ح ٢١١؛ والمحاسن، ص ٢٢١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٣٤؛ ويصانير الدرجات، ص ١١، ح ٤؛ والجعفریات، ص ١٥٠؛ والمقنعة، ص ٣٠١؛ والتذهيب، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥٢٠؛ والأُمالي للطوسي، ص ٣٨٥، المجلس ١٣، ح ٩٠؛ وتحف العقول، ص ٤٣؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٨. الوافي، ج ٤، ص ٣٦١، ح ٢١٣١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٦، ح ٨٣؛ وج ٦، ص ٥، ح ٧١٩٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٨٥، ح ١.

٣ . في المحاسن: «المرء».

٤ . في «ه» والمحاسن: «الفاجر».

٥ . في «ص»: «فكل».

٦ . في الجعفریات: «وعامل».

تَيَّتُهُ ٢.

١٦٧٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ ٨٥/٢

١. في الوافي: «قد ذكر في معنى هذا الحديث وجوه أكثرها مدخول لا فائدة في إيراده، فلنقتصر منها على ما هو أقرب إلى الصواب، وهو أربعة:

أحدها: ما ذكره الغزالي في إحيائه، وهو أن كل طاعة يتنظم بتيّة وعمل، وكل منهما من جملة الخيرات إلا أن التَّيَّةَ من الطاعتين خير من العمل؛ لأن أثر التَّيَّةِ في المقصود أكثر من أثر العمل؛ لأن صلاح القلب هو المقصود من التكليف، والأعضاء آلات موصلة إلى المقصود، والغرض من حركات الجوارح أن يعتاد القلب إرادة الخير ويؤكد فيه الميل إليه؛ ليتفرغ عن شهوات الدنيا، ويقبل على الذكر والفكر، فبالضرورة يكون خيراً بالإضافه إلى الغرض؛ قال الله تعالى: «لَنْ يَنَالَهُ اللَّهُ لُغُومَهَا وَلَا يَمُوتُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنكُمْ» [الحج (٢٢): ٣٧] والتقوى صفة القلب. وفي الحديث: «إن في الجسد لمضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد».

والثاني: ما نقل عن ابن دريد، وهو أن المؤمن ينوي خيرات كثيرة لا يساعده الزمان على عملها، فكان الثواب المترتب على تَيَّتاته أكثر من الثواب المترتب على أعماله. وهذا بعينه معنى الحديث الآتي.

والثالث: ما خطر ببالي، وهو أن المؤمن ينوي أن يقع عباداته على أحسن الوجوه؛ لأن إيمانه يقتضي ذلك، ثم إذا كان يشتغل بها لا يتيسر له ذلك ولا يتأتى كما يريد، فلا يأتي بها كما ينبغي، فالذي ينوي دائماً خيراً من الذي يعمل في كل عبادة.

والرابع: أن يكون المراد بالحديث مجموع المعنيين الأخيرين؛ لاشتراكهما في أمر واحد، وهو تَيَّةُ الخير الذي لا يتأتى له كما يريد. ويؤيده الأخبار الآتية.

ومما يدل عليه صريحاً ما أطلعت عليه بعد شرحي لهذا الحديث في كتاب علل الشرائع للصدوق رحمه الله، وهو ما رواه بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام أنه كان يقول: «تَيَّةُ المؤمن خير من عمله؛ وذلك لأنه ينوي من الخير ما لا يدره؛ وتَيَّةُ الكافر شر من عمله؛ وذلك لأن الكافر ينوي الشر ويأمل من الشر ما لا يدره».

وبإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال له زيد الشحام: «إني سمعتك تقول: «تَيَّةُ المؤمن خير من عمله»، فكيف تكون التَّيَّةُ خيراً من العمل؟ قال: «لأن العمل إنما كان رياء المخلوقين، والتَّيَّةُ خالصة لرب العالمين، فيعطي عز وجل على التَّيَّةِ ما لا يعطي على العمل». قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن العبد لينوي من نهاره أن يصلي بالليل، فتغلبه عينه فينام، فيثبت الله له صلاته، ويكتب نفسه تسيحاً، ويجعل نومه صدقة».

ومن أراد التفصيل فليراجع إلى امرأة العقول، ج ٨، ص ٩٢-١٠٢.

٢. المحاسن، ص ٢٦٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣١٥، عن حسين بن يزيد النوفلي. الجعفريات، ص ١٦٩، بسند آخر؛ علل الشرائع، ص ٥٢٤، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٥٤، المجلس ١٦، ح ١٠١٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه: «تَيَّةُ المؤمن أبْلغ من عمله، وكذلك الفاجر». فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٨، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٦، ح ٢١٣٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٠، ح ٩٥؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٨٩، ح ٢.

سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْفَقِيرَ لَيَقُولُ: يَا رَبِّ ارْزُقْنِي حَتَّى أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْبِرِّ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ، فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- ذَلِكَ مِنْهُ بِصَدْقِ نِيَّةٍ^١، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَا يَكْتُبُ لَهُ لَوْ عَمِلَهُ؛ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ كَرِيمٌ»^٢.

١٦٧٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ^٣ الْحُسَيْنِ بْنِ^٤ عَمْرٍو، عَنْ^٥ حَسَنِ بْنِ^٦ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ حَدِّ الْعِبَادَةِ الَّتِي إِذَا فَعَلَهَا فَاعِلُهَا كَانَ مُؤَدِّيًا، فَقَالَ: «حَسَنُ النِّيَّةِ بِالطَّاعَةِ»^٧.

١٦٧٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا خُلِدَ أَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ لِأَنَّ نِيَّاتِهِمْ كَانَتْ فِي الدُّنْيَا أَنْ^٨ لَوْ خُلِدُوا فِيهَا أَنْ يَغْضُوا اللَّهَ أَبَدًا، وَإِنَّمَا خُلِدَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ^٩ لِأَنَّ نِيَّاتِهِمْ كَانَتْ فِي الدُّنْيَا أَنْ^{١٠} لَوْ بَقُوا فِيهَا أَنْ يُطِيعُوا اللَّهَ أَبَدًا^{١١}؛ فَبِالنِّيَّاتِ^{١٢} خُلِدَ^{١٣} هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ ثُمَّ

١. في «ف» والمحاسن: «نِيَّتِهِ».

٢. المحاسن، ص ٢٦١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢٠، عن ابن محبوب، عن أبي بصير. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٨، ح ٢١٣٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٩، ح ٩٣؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٩٩، ح ٤.

٣. في «ز»: «عَنْ».

٤. هكذا في «د، ز، ص، ض، ف، هـ، ب»، وحاشية «بر، بس». وفي «ألف، ب، بر، بس» والمطبوع: «عَنْ».

٥. في حاشية «ج»: «وَبِنَ». ٦. في «ب، ف، هـ»: «الْحَسَنَ».

٧. في «هـ»: «عَنْ». ٨. في «ز»: «حَسَنَ».

٩. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٨، ح ٢١٣٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٩، ح ٩٤؛ البحار، ج ٧٠، ص ١٩٩، ح ٣.

١٠. في «ض» والعلل: «- وَأَنْ». ١١. في «ز»: «- فِي الْجَنَّةِ».

١٢. في «بر» والعلل: «- وَأَنْ». ١٣. في العلل: «+ مَا بَقُوا».

١٤. في «هـ»: «فَالنِّيَّاتِ». ١٥. في العلل: «وَتَخْلَدُ».

تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كُلُّ يَفْعَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾^١ قَالَ^٢: «وَعَلَى نَبِيِّهِ»^٣.

٤٤ - بَابُ

١٦٨٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْأَخْوَلِ، عَنْ سَلَامِ بْنِ الْمُسْتَنِيرِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّهُ لِكُلِّ عِبَادَةٍ شِرَّةٌ^٥، ثُمَّ تَصِيرُ إِلَى فِتْرَةٍ، فَمَنْ صَارَتْ شِرَّةُ عِبَادَتِهِ إِلَى سُنَّتِي فَقَدْ اهْتَدَى؛ وَمَنْ خَالَفَ سُنَّتِي فَقَدْ ضَلَّ، وَكَانَ عَمَلُهُ فِي تَبَابٍ^٦، أَمَا إِنِّي أَصْلِي، وَأَنَا، وَأَصُومُ، وَأُفْطِرُ، وَأُضْحِكُ، وَأُبْكِي؛ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ^٧ مِنْهَا جِي وَسُنَّتِي^٨ فَلَيْسَ مِنِّي، وَقَالَ: كَفَى^٩ بِالْمَوْتِ مَوْعِظَةً، وَكَفَى

١. الإسراء (١٧): ٨٤. ٢. في المحاسن: «أَي».

٣. في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٠٤: «وَكَانَ الْإِسْتِشْهَادُ بِالْآيَةِ مَبْنِيًّا عَلَى مَا حَقَّقْنَا سَابِقًا أَنَّ الْمَدَارَ فِي الْأَعْمَالِ عَلَى الْبَيْتَةِ النَّاطِقَةِ لِلْحَالَةِ الَّتِي أَنْصَفَتِ النَّفْسَ بِهَا مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ، فَإِذَا كَانَتِ النَّفْسُ عَلَى الْعَقَائِدِ الثَّابِتَةِ وَالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ الرَّاسِخَةِ الَّتِي لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ الْكَامِلَةُ لَوْ بَقِيَ فِي الدُّنْيَا أَبَدًا، فَبِتِلْكَ الشَّكْلَةِ وَالْحَالَةِ اسْتَحَقَّ الْخُلُودُ فِي الْجَنَّةِ، وَإِذَا كَانَتِ عَلَى الْعَقَائِدِ الْبَاطِلَةِ وَالْأَخْلَاقِ الرَّدِيَّةِ الَّتِي عَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ فِي الدُّنْيَا أَبَدًا لَعَصَى اللَّهُ تَعَالَى دَائِمًا؛ فَبِتِلْكَ الشَّكْلَةِ اسْتَحَقَّ الْخُلُودُ فِي النَّارِ، لَا بِالْأَعْمَالِ الَّتِي لَمْ يَعْمَلْهَا».

٤. المحاسن، ص ٣٣٠، كتاب العلل، ح ٩٤؛ وعلل الشرائع، ص ٥٢٣، ح ١، بسندهما عن القاسم بن محمد. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١٥٨، عن أبي هاشم. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإخلاص، ح ١٤٨٥. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٩، ح ٢١٣٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٥٠، ح ٩٦؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٠١، ح ٥.

٥. في «ب» -: «إِنَّ». وفي «ف» -: «وَأَنَّ».

٦. «الشَّرَّةُ»: الشَّطَاوُ وَالرَّغْبَةُ الْتَهَابِيَّةُ، ج ٢، ص ٤٥٨ (شرر).

٧. في «ص» ف، «ب» س، وحاشية «ب» ج، د، هـ، بر، بف، والوسائل، ح ٢٦٨: «تَبَارَ». و«التَّبَابُ»: الْهَلَاكُ وَالْخُسْرَانُ. الصَّحاح، ج ١، ص ٩٠ (تب).

٨. «رَغِبَ عَنْهُ»: لَمْ يَرُدَّهُ. الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ١، ص ١٦٩ (رغب).

٩. في «ز» ص: «عَنْ بَابِ سُنَّتِي وَمِنْهَا جِي». ١٠. في «ز»: «وَكَفَى».

بِالْيَقِينِ غَنَى، وَكَفَى بِالْعِبَادَةِ شُغْلًا.^١

٨٦/٢ ١٦٨١ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ نَعْلَبَةَ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ أَحَدٍ شِرَّةٌ، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فِتْرَةٌ، فَطُوبَى لِمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى
خَيْرٍ».^٢

٤٥- بَابُ الْإِقْتِصَادِ فِي الْعِبَادَةِ

١٦٨٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ،
عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ؛ فَأَوْغِلُوا فِيهِ
بِرَفْقٍ، وَلَا تَكْرَهُوا عِبَادَةَ اللَّهِ إِلَى عِبَادِ اللَّهِ^٣؛ فَتَكُونُوا كَالزَّاكِبِ الْمُنْتَبِتِ^٤ الَّذِي لَا سَفْرًا
قَطَعَ، وَلَا ظَهْرًا^٥ أَبْقَى».^٦

١. المحاسن، ص ٢٤٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، وتام الرواية هكذا: «كفى
باليقين غنى وبالعبادة شغلاً». راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ح ٢٤٣٨؛ والأُمالي
للطوسي، ص ٢٧، المجلس ١، ح ٣١؛ والفرائد، ج ١، ص ١٤٨؛ وفتح الرضا ﷺ ص ٣٨١؛ ونتحف العقول،
ص ٣٥؛ ومصباح الشريعة، ص ١١٣، الباب ٥٣. الوافي، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٢٤٣؛ وج ٤، ص ٣٥٦، ح ٢١١٦؛
الوسائل، ج ١، ص ٨٣، ح ١٩٤، وفي الأخيرين من قوله: «كفى بالموت»؛ و ص ١٠٩، ح ٢٦٨؛ البحار، ج ٧١،
ص ٢٠٩، ح ١.

٢. الكافي، كتاب التوحيد، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، ح ٢١٢، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، مع
اختلاف. الوافي، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٢٤٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١١، ح ٢.

٣. في «ف»: «عباد الله إلى عبادته».

٤. «النبت»: القطع المستأصل. و«المنتبت»: الذي أتعب دابته حتى عطب ظهره وبقي مقطوعاً به. لسان العرب،
ج ٢، ص ٧ (بنت).

٥. في الوافي: «الظهر: المركب؛ يريد أنه بقي في طريقه عاجزاً عن مقصده لم يقض طوره وقد أعطب مركبه».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٩، ح ٢١٢٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١١، ح ٣.

● مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ^١، عَنْ مُقَرَّرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مِثْلَهُ^٢.

١٦٨٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ حَنْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تُكْرَهُوا إِلَى أَنْفُسِكُمْ الْعِبَادَةَ»^٣.

١٦٨٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا، فَعَمِلَ عَمَلًا

قَلِيلاً، جَزَاهُ بِالْقَلِيلِ الْكَثِيرَ، وَلَمْ يَتَغَاطَمْهُ أَنْ يَجْزِيَ بِالْقَلِيلِ الْكَثِيرَ لَهُ»^٤.

١٦٨٥ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ

الْجَهْمِ^٥، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ بِي أَبِي وَأَنَا بِالطَّوْافِ وَأَنَا حَدَّثْتُ^٦، وَقَدْ

اجْتَهَدْتُ فِي الْعِبَادَةِ، فَرَأَانِي وَأَنَا أَتَصَابُ عَرَقًا، فَقَالَ لِي: يَا جَعْفَرُ، يَا بُنَيَّ، إِنَّ

اللَّهُ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا أَذْخَلَهُ الْجَنَّةَ، وَرَزَى عَنْهُ»^٧..... ←

١. في السند تعليق. ويروي عن محمد بن سنان، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى.

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٩، ح ٢١٢٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٠، ذيل ح ٢٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٢، ذيل ح ٣.

٣. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٢٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٦٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٣، ح ٤.

٤. في «ف»: «فيعمل».

٥. في «ف»: «ف».

٦. في «ه»: «له».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٢٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٦٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٣، ح ٥.

٨. في «ب»: «ز»، «ص»، «ه»، «س» وحاشية «ف»: «وجه».

٩. رجل حدث، أي شاب، فإن ذكرت السن قلت: حديث السن. الصحيح، ج ١، ص ٢٧٨ (حدث).

١٠. في «ه»: «و» وحاشية «ض»: «البحار» و«منه».

بِالْيَسِيرِ^١.

٨٧/٢ ١٦٨٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خَفِصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اجْتَهِدْتُ فِي الْعِبَادَةِ^٢ وَأَنَا شَابٌّ، فَقَالَ لِي أَبِي: يَا بَنِي، دُونَ مَا أَرَاكَ تَصْنَعُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا رَضِيَ عَنْهُ^٣ بِالْيَسِيرِ^٤».

١٦٨٧ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَشَابِ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ^٥، عَنْ مُعَاذِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفْقٍ، وَلَا تَبْغُضْ^٦ إِلَى نَفْسِكَ عِبَادَةَ رَبِّكَ؛ فَإِنَّ^٧ الْمُنْبَتَّ -يَغْنِي الْمُقْرِطَ- لَا ظَهْرًا^٨ أَبْقَى، وَلَا أَرْضًا قَطَعَ؛ فَاغْمَلْ عَمَلٌ مَنْ يَزْجُو أَنْ يَمُوتَ هَرِمًا، وَاخْذَرْ خَذَرَ مَنْ يَتَخَوَّفُ أَنْ يَمُوتَ غَدًا^٩».

١. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٢٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٦٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٥، ح ٩٤؛ وج ٧١، ص ٢١٣، ح ٦.

٢. في «ز، ص، ف»: «بالعبادة».

٣. في «ج، ض، ه، بس» وحاشية «بر» والبحار: «منه».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٣٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٦٤؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٥، ح ٩٥؛ وج ٧١، ص ٢١٣، ح ٧.

٥. في «ه»: «ابن التفاح». وهو سهو؛ فقد روى الحسن بن علي بن يوسف المعروف بابن بَقَّاحٍ عن معاذ بن ثابت الجوهري كتابه. راجع: القهرست للطوسي، ص ٤٧٢، الرقم ٧٥٧.

٦. في «ج، ص، ض، ه، بس»: «معاد».

٧. يجوز في الكلمة الإفعال والتفعيل.

٨. في «ج، د، ز، ض، ف، ه، بس» والوسائل والبحار: «إن».

٩. في «بس»: «أظهره».

١٠. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٠، ح ٢١٢٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٧٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢١٣، ح ٨.

٤٦ - بَابُ مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابُ مِنَ اللَّهِ عَلَى عَمَلٍ

١٦٨٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ سَمِعَ شَيْئاً مِنَ الثَّوَابِ عَلَى شَيْءٍ، فَصَنَعَهُ، كَانَ لَهُ
أَجْرُهُ^١ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا بَلَغَهُ^٢».

١٦٨٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ عِمْرَانَ
الرُّعَفَرَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى عَمَلٍ، فَعَمِلَ ذَلِكَ الْعَمَلَ
الْتِمَاسَ ذَلِكَ الثَّوَابِ، أَوْتِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ كَمَا بَلَغَهُ^٣».

٤٧ - بَابُ الصَّبْرِ

١٦٩٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوطٍ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ:

١ . هكذا في «ب»، ج، د، هـ، ض، هـ، بس، بف. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- وأجره».

٢ . المحاسن، ص ٢٥، كتاب ثواب الأعمال، ح ٢، عن أبيه، عن علي بن حكم، عن هشام بن سالم. ثواب
الأعمال، ص ١٦٠، ح ١، بسند آخر، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٦٩، ح ٢١٤٠؛ الوسائل،
ج ١، ص ٨١، ح ١٨٧. ٣ . في «هـ» - «من».

٤ . في الوافي: «وذلك لأن الأعمال الجسمانية لا قدر لها عند الله إلا بالتيات القلبية، ومن يعمل بما سمع أنه عبادة
فإنما يعمل به طاعة لله واتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وآله، فيكون عمله مشتملاً على نية التقرب وهيئة التسلم وإن كان
نسبته إلى الرسول خطأ؛ وذلك لأن الخطأ لم يصدر منه باجتهاده، وإنها صدر من غيره، وهو إنما تبع ما سمع.
فلا ينافي هذا ما مضى... أنه لا نية إلا بإصابة السنة».

٥ . المحاسن، ص ٢٥، كتاب ثواب الأعمال، ح ١، بسنده عن محمد بن مروان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤،
ص ٣٦٩، ح ٢١٤١؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٢، ح ١٨٨.

٦ . في «ب» - «الحسن».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الصَّبْرُ رَأْسُ الْإِيمَانِ»^١.

١٦٩١ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ^٢ الْفَضْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، فَإِذَا ذَهَبَ الرَّأْسُ ذَهَبَ الْجَسَدُ، كَذَلِكَ إِذَا ذَهَبَ الصَّبْرُ ذَهَبَ الْإِيمَانُ»^٣.

١٦٩٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٤ جَمِيعاً^٥، عَنِ الْقَاسِمِ

بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ^٦، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا حَفْصُ، إِنَّ مَنْ صَبَرَ، صَبَرَ قَلِيلاً، وَإِنْ^٧ مَنْ جَزَعَ، جَزَعَ قَلِيلاً».

١. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٤٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٣٥٦٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٦٧، ح ٢.

٢. في «ص»: «عن». وهو سهو، فقد روى أحمد بن إدريس، -وهو أبو علي الأشعري- عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان كتاب العلاء بن الفضل بن يسار، وتكررت رواية محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضل في الأستاذ. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٩٨، الرقم ٨١٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٠١-٤٠٢.

٣. هكذا في «ج»، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، والوسائل والبحار. وفي «ه»: «الفصل». وفي «ب»، «بف» والطبعة الأخيرة من الكافي: «فضل»، أما الطبعة السابقة عليها، ففيها أيضاً: «الفضل».

٤. في «ف»: «وكذلك».

٥. قرب الإسناد، ص ١٥٥، ح ٥٧٢؛ والجعفریات، ص ٢٣٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام: «الخصال»، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٦، بسند آخر عن علي عليه السلام، مع زيادة في آخره، في كلها إلى قوله: «بمنزلة الرأس من الجسد» مع زيادة في أوله. مصباح الشريعة، ص ١٨٤، الباب ٨٧، عن الصادق، عن علي عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «الصبر من الإيمان كالرأس من الجسد». الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٥٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٨١، ح ١٧.

٦. في «ه»: «القاساني».

٧. في الوسائل: «-جميعاً».

٨. في «ز»، «ص»: «الإصفهاني».

٩. في «ب» وحاشية «د»: «ولي».

١٠. في شرح المازندراني: «-إن».

ثُمَّ قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّبْرِ فِي جَمِيعِ أُمُورِكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَأَمَرَهُ^١ بِالصَّبْرِ وَالرَّفْقِ، فَقَالَ^٢: «وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَافْجُرْهُمْ فَجْرًا جَمِيلًا»^٣ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولَى النَّعْمَةِ»^٤ وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ»^٥ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ»^٦.

فَصَبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَالُوهُ بِالْعَظَائِمِ، وَرَمَوْهُ بِهَا، فَصَاقَ صَدْرَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَصِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ»^٧ فَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ»^٨.

ثُمَّ كَذَّبُوهُ وَرَمَوْهُ^٩، فَحَزَنَ لِذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكَذُّونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ»^{١٠} وَلَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا»^{١١}.

فَالزَّمَ^{١٢} النَّبِيَّ ﷺ نَفْسَهُ الصَّبْرَ^{١٣}، فَتَعَدَّوْا، فَذَكَّرُوا^{١٤} اللَّهَ -تَبَارَكَ

١. في تفسير القمي: «وأمره».

٢. في حاشية «ف»: «+ «قَاصِرٌ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ». وقال».

٣. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٦٣: «الهجر الجميل هو أن يجانبهم ويداريهم ولا يكافهم ويكل أمرهم إلى الله».

٤. المَزَّل (٧٣): ١٠-١١. وفي تفسير القمي: «- وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولَى النَّعْمَةِ».

٥. هكذا في القرآن و«ه» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ التي بأيدينا والمطبوع: «+ السَّيِّئَةِ».

٦. في «ف»: «+ وقال».

٧. فصلت (٤١): ٣٤-٣٥. وفي تفسير القمي: «- وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ» - إلى - «عَظِيم».

٨. في «د»، ز، ص، ض، ه، ير، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «- رسول الله».

٩. في تفسير القمي: «قابلوه». وبلغت أنياله وأتاله نيلاً: أصبته. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٧ (نيل). وفي الوافي: «نالوه بالعظائم ورموه بها» يعني نسبه إلى الكذب والجنون والسحر وغير ذلك واقتروا عليه».

١٠. الحجر (١٥): ٩٧-٩٨. وفي تفسير القمي: «- فَتَسَبَّحْ - إلى - أَلَسَّاجِدِينَ».

١١. في «ز»، ص، ف: «فرموه». ١٢. الأنعام (٦): ٣٣-٣٤.

١٣. في «ه»، بف: «+ والله». ١٤. في تفسير القمي: «- النبي ﷺ».

١٥. في «بر»: «بالصبر».

١٦. في «ف»، بس: «فذكر». وفي حاشية «ف»: «وذكر». وفي تفسير القمي: «فقدعوا وذكروا».

وَتَعَالَى^١ - وَكَذَّبُوهُ^٢، فَقَالَ^٣: قَدْ صَبَرْتُ فِي نَفْسِي وَأَهْلِي^٤ وَعِزِّي، وَلَا صَبْرَ لِي عَلَى ذِكْرِ^٥ إِلَهِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ^٦» فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ^٧، فَصَبَرَ النَّبِيُّ^٨ ﷺ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ.

ثُمَّ بَشَّرَ فِي عَثْرَتِهِ بِالْأَيْمَةِ^٩، وَوَصَفُوا بِالصَّبْرِ، فَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ^{١٠} إِيمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ^{١١}» فَعِنْدَ ذَلِكَ قَالَ ﷺ: «الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ كَالرَّأْسِ^{١٢} مِنَ الْجَسَدِ^{١٣}، فَشَكَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^{١٤}: «وَتَتَذَكَّرُ لَكَ^{١٥} الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَفْرُسُونَ^{١٦}» فَقَالَ ﷺ: إِنَّهُ^{١٧} بَشَّرَ وَأَنْتِقَامَ، فَأَبَاحَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ^{١٨} قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ^{١٩}: «فَاقْتُلُوا^{٢٠} الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ

١. في تفسير القمي: «بالسوء». ٢. في حاشية (ف): «فكذبوه».

٣. في تفسير القمي: «رسول الله ﷺ». ٤. في (ب): «- وقد».

٥. في حاشية (ب): «ومالي». ٦. في تفسير القمي: «ذكرهم».

٧. في تفسير القمي: «- وَلَقَدْ خَلَقْنَا - إِلَى - مِنْ لُغُوبٍ». واللغوب: التعب والإعياء. لسان العرب، ج ١، ص ٧٤٢

٨. ق (٥٠): ٣٨-٣٩. (لغ).

٩. في (ب)، ص، ض، ف، هـ، بس، بف، والوافي والوسائل والبحار: «- النبي».

١٠. في حاشية (ف): «بالإمامة». وفي تفسير القمي: «الأئمة من عثرته بدل عثرته بالأئمة».

١١. هكذا في القرآن و(ص، ف، هـ) وشرح المازندراني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جعلناهم».

١٢. السجدة (٣٢): ٢٤. ١٣. في (هـ، بف، والوافي والوسائل): «- النبي».

١٤. في (ز): «بمنزلة الرأس». ١٥. في تفسير القمي: «من البدن».

١٦. في تفسير القمي: «له ذلك فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ». ١٧. الأعراف (٧): ١٣٧.

١٨. في (ف، هـ): «- النبي». وفي تفسير القمي: «رسول الله».

١٩. في تفسير القمي: «آية». ٢٠. في (ب، ف، هـ): «- وله».

٢١. في (ب، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف، والوافي): «- الله». وفي (ج): «- فَأَنْزَلَ اللَّهُ».

٢٢. هكذا في القرآن و(و، جل). وفي سائر النسخ والمطبوع: «اقتلوا».

وَأَفْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ^١ «وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ»^٢ «فَقَتَلَهُمُ اللَّهُ» عَلَى يَدَيِّهِ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَأَجَابْتَاهُ»^٣ وَجَعَلَ^٤ لَهُ^٥ ثَوَابَ صَبْرِهِ مَعَ مَا أَدَّخَرَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، فَمَنْ صَبَرَ
وَاحْتَسَبَ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَبْقَرَ اللَّهُ لَهُ^٦ عَيْنَهُ^٧ فِي أَغْذَائِهِ مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي
الْآخِرَةِ^{٨، ٩، ١٠}.

١٦٩٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ السَّرَّاجِ:
رَفَعَهُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (ع)، قَالَ: «الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ
الْجَسَدِ، وَلَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ»^{١٤}.

١ . التوبة (٩): ٥.

٢ . «تَقْتُلُوهُمْ»، أي أدركتموهم، يقال: ثقفه، كسمعه، أي صادفه، أو أخذه، أو ظفر به، أو أدركه. قال الراغب:
«الثقف: الجذوق في إدراك الشيء وفعله ... ثم يتجاوز به فيستعمل في الإدراك وإن لم تكن معه ثقافة. راجع:
المفردات للراغب، ص ١٧٣؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٣٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦١ (ثقف).

٣ . البقرة (٢): ١٩١؛ النساء (٤): ٩١.

٤ . في «ف» - «الله». وفي تفسير القمي: «فأباح الله قتل المشركين حيث وجدوا، فقتلهم» بدل «فأباح الله
عز وجل له - إلى - فقتلهم الله».

٥ . في «ص»، هـ، «بف» والوافي والبحار: «أيدي».

٦ . في «ه» - «وأهله».

٧ . في «ز»، ص، ض، هـ، «رسوله».

٨ . في «ب»، ف، هـ، بر، «وحاشية فز، ض» والوافي ومرآة العقول: «وعجل». وفي تفسير القمي: «وعجل الله».

٩ . في «ب»، هـ، بر، «الوافي ومرآة العقول: «+ الثواب». وفي «بف» - «له».

١٠ . في «د»، ض، هـ، بر، «بف» والوافي والبحار: «- له».

١١ . في «ز»، ص، بس، «يقر له عينه». وفي «ض»، هـ، «يقر الله جل وعز عينه». وفي حاشية «ض»: «يقر له الله
عينه».

١٢ . في تفسير القمي: «- فمن صبر - إلى - في الآخرة».

١٣ . تفسير القمي، ج ١، ص ١٩٦، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود - الوافي، ج ٤، ص ٣٤١،
ح ٢٠٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦١، ح ٢٠٤٥٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٦٠، ح ١.

١٤ . الخصال، ص ٣١٥، باب الخمسة، ح ٩٥؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ح ٤٤، ح ١٥٥؛ وصحيفة الرضا (ع)، ص ٨١،
ح ١٧٧، بسند آخر عن الرضا، عن أبيه، عن علي (ع). تحف العقول، ص ٢٨١؛ الإرشاد، ج ١، ص ٢٩٧.

١٦٩٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، فَإِذَا ذَهَبَ الرَّأْسُ، ذَهَبَ الْجَسَدُ^٢؛ كَذَلِكَ^٣ إِذَا ذَهَبَ الصَّبْرُ، ذَهَبَ الْإِيمَانُ^٤».

١٦٩٥ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْخَرَّ خَرٌّ عَلَى جَمِيعِ أَخْوَالِهِ، إِنْ نَابَتْهُ نَائِبَتُهُ^٥ صَبَرَ لَهَا؛ وَإِنْ تَدَاكَتْ^٦ عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ لَمْ تَكْسِرْهُ؛ وَإِنْ أَسِرَ وَقَهَرَ وَاسْتَبْدَلَ بِالْيَسْرِ عُسْرًا^٧ - كَمَا كَانَ يُوسُفُ الصَّدِيقُ الْأَمِينُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - لَمْ يَضْرُرْ خَرَّتَتُهُ أَنْ اسْتَعِيدَ^٨ وَقَهَرَ وَأَسِرَ، وَلَمْ تَضْرُوهُ^٩ ظُلْمَةُ الْجَبِّ^{١٠} وَوَحْشَتُهُ وَمَا نَالَهُ أَنْ مَنْ اللَّهَ

«مرسلًا عن علي عليه السلام، وفي كلها مع زيادة في أوله؛ تحف العقول، ص ٢٠٢، عن علي عليه السلام؛ وفيه، ص ٢١١، عن علي عليه السلام، إلى قوله: «بمنزلة الرأس من الجسد» مع زيادة في أوله؛ نهج البلاغة، ص ٤٨٢، الحكمة ٨٢؛ خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٩٤، عن علي عليه السلام، وفيهما مع زيادة واختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٥٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٨١، ح ١٧.

١. في «ه»؛ «وفي».

٢. في «ز»، ض، ه، بر: «وكذلك»، وفي «ف»: «فكذلك».

٣. راجع المصادر التي ذكرنا ذيل ح ١٦٩١. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٥١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٣٥٦٧.

٤. ناب الأمر: نزل، والنائبة: المصيبة، أي أصابته مصيبة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٧٤ (نوب).

٥. في «ف»: «وإن تواتت». وتداكت، أي ازدحمت. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٢٨؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٢٦ (ذكك).

٦. في الوسائل: «أو».

٧. في «د، ز، ض، ف، بر، يس» الوافي والبحار: «لم يضره».

٨. قال الخليل: «الجَبُّ: بشر غير بعيدة الغور»، وقال الجوهري: «الجَبُّ: البشر التي لم تُطَوَّ». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٧؛ الصحاح، ج ١، ص ٩٦ (جب).

عَلَيْهِ^١؛ فَجَعَلَ الْجَنَّةَ الْغَايَةَ لَهُ عَبْدًا بَعْدَ إِذْ كَانَ لَهُ^٢ مَالِكًا، فَأَرْسَلَهُ وَرَّجِمَ بِهِ أُمَّةً، وَكَذَلِكَ^٣ الصَّبْرُ يَقْبَضُ خَيْرًا؛ فَاصْبِرُوا وَوَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ عَلَى الصَّبْرِ تَوْجَرُوا^٤؛

١٦٩٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمَرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «الْجَنَّةُ مَخْفُوفَةٌ بِالْمَكَارِهِ وَالصَّبْرِ، فَمَنْ صَبَرَ عَلَى الْمَكَارِهِ فِي الدُّنْيَا، دَخَلَ الْجَنَّةَ؛ وَجَهَنَّمَ مَخْفُوفَةٌ بِاللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ، فَمَنْ أَغْطَى نَفْسَهُ ٩٠/٢ لَذَّتْهَا وَشَهَوَاتُهَا، دَخَلَ النَّارَ^٦».

١. في «ف» ومرآة العقول: - «عليه». ٢. في «ج، د، ز، ص، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار: - «له».

٣. في «ف»: «فَكَذَلِكَ».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٢٠٥٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٣٥٦٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٦٩، ح ٣.

٥. هكذا في «ض، هـ». وفي «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف، جر» والمطبوع: «أبي جعفر».

والصواب ما أثبتناه؛ فإنه لم يثبت رواية حمزة بن حمران عن أبي جعفر^٥، وما ورد في بعض الأسناد ففيه خلل لا محالة.

فقد وردت في الاختصار، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٩٢٣، رواية أبي ولاد عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر^٥. لكن الشيخ روى الخبر في التهذيب، ج ٨، ص ١٠، ح ٢٣. وفيه «حمران» بدل «حمزة بن حمران»، وكذا الكليني روى الخبر في ضمن خبر طويل في الكافي، ح ١١٠٤٠، وفيه أيضاً «حمران».

وورد في مستطرفات السرائر، ص ٨٦، ح ٣٤، حمزة بن حمران، قال: سألت أبا جعفر^٥. والخبر رواه الكليني في الكافي، ح ١٣٧٥١، وفيه «حمزة بن حمران، عن حمران، قال: سألت أبا جعفر^٥».

وورد في الكافي، ح ١١٣٨١، حمزة بن حمران، قال: شكنا رجل إلى أبي جعفر^٥. والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٦٠٩، ح ١٤، بسنده عن حمزة بن حمران، عن رجل، قال: شكنا رجل إلى أبي جعفر^٥.

هذا، وأما ما ورد في رجال الطوسي، ص ١٣٢، الرقم ١٣٦٧، من عد حمزة بن حمران بن أعين من أصحاب أبي جعفر^٥، فلا يمكن الاعتماد عليه؛ لتفرد به هذا الأمر، مع أن النجاشي والبرقي ذكراه في أصحاب أبي عبد الله^٥ ولم يشر إلى روايته عن أبي جعفر^٥. وأبو غالب الزراري أيضاً - في رسالته التي كتبها إلى ابن ابنه وعزف فيها آل أعين بالتفصيل - عدّه ممن لقي أبا عبد الله^٥ وروى عنه. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٠، الرقم ٣٦٥؛ رجال البرقي، ص ٣٩؛ رسالة أبي غالب الزراري، ص ١١٤.

٦. في «ب»: «بِإِنْ». ٧. في «بر»: «جَهَنَّمَ».

٨. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٤، ح ٢٠٥٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٩، ح ٢٠٦٠٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٢، ح ٤.

١٦٩٧ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْحُومٍ^١، عَنْ أَبِي سَيَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْمُؤْمِنُ قَبْرَهُ^٢، كَانَتْ الصَّلَاةُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالزَّكَاةُ عَنْ يَسَارِهِ، وَالْبِرُّ مِثْلُ^٣ عَلَيْهِ، وَتَتَحَيَّ الصَّبْرُ نَاجِيَةً^٤، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْمَلَكَانِ اللَّذَانِ يَلْتَمِسانِ مَسَاءَ لَتْنَهُ، قَالَ الصَّبْرُ لِلصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْبِرِّ: دُونَكُمْ^٥ صَاحِبَكُمْ، فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْهُ فَأَنَا دُونُهُ»^٦.

١٦٩٨ / ٩ . عَلِيُّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا هُوَ يَرْجُلُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ^٢ كَتِيبٌ^٣ حَزِينٌ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:^٤ مَا لَكَ؟

١ . ورد الخبر في الكافي، ح ٤٧٠٧ بنفس السند عن عبد الله بن كولوم، عن أبي سعيد. والظاهر عدم صحة «كولوم»؛ فإننا لم نجد في الكتب والأسناد من يسمى «كولوم» أو يلقب به. وعبد الله بن مرحوم ذكره الشيخ في أصحاب الصادق وأبي الحسن عليهما السلام. رجال الطوسي، ص ٢٣٢، الرقم ٣١٤٩؛ وص ٣٤١، الرقم ٥٠٧٥.

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار والكافي، ح ٤٧٠٧. وفي المطبوع: «في قبره». وفي ثواب الأعمال: «من قبره».

٣ . في حاشية «د» ومراة العقول والبحار: «مطل» بالمهملة أي مشرف. وفي الكافي، ح ٤٧٠٧: «يطل».

٤ . في «ب»: «و يتحي».

٥ . في الكافي، ح ٤٧٠٧: «وإذا».

٦ . في الكافي، ح ٤٧٠٧: «- والبر».

٧ . في الكافي، ح ٤٧٠٧: «ودونكما».

٨ . الكافي، كتاب الجنائز، باب المسألة في القبر...، ح ٤٧٠٧، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن كولوم، عن أبي سعيد، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٠٣، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن مرحوم، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٤، ح ٢٥٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٥، ح ٣٥٦٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٢، ح ٥.

٩ . في «ص»، ض، ف، +: «بن إبراهيم».

١٠ . في الوسائل: «مكتتب».

١١ . في «هـ، بر، ب»، حاشية «ف» والوسائل: «مكتتب».

١٢ . في الوسائل: «- وأمير المؤمنين عليه السلام».

قَالَ^١: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٢، أَصَبْتُ^٣ بِأَبِي وَأَخِي، وَأَخْشَى^٤ أَنْ أَكُونَ قَدْ ذَوَّجْتُ^٥، فَقَالَ لَهُ^٦ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٧: عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالصَّبْرِ؛ تَقَدَّمْ^٨ عَلَيْهِ غَدًا، وَالصَّبْرُ^٩ فِي الْأُمُورِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، فَإِذَا فَارَقَ الرَّأْسَ الْجَسَدُ، فَسَدَ الْجَسَدُ، وَإِذَا فَارَقَ الصَّبْرَ الْأُمُورَ، فَسَدَتِ الْأُمُورُ^{١٠}.

١٠ / ١٦٩٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^{١١}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^{١٢}، قَالَ: قَالَ لِي: «مَا حَبَسَكَ عَنِ الْحَجِّ؟» قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَقَعَ عَلَيَّ دَيْنٌ كَثِيرٌ، وَذَهَبَ مَالِي، وَذَيْنِي^{١٣} الَّذِي قَدْ لَزِمَنِي هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَهَابِ مَالِي، فَلَوْ^{١٤} لَا أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا أَخْرَجَنِي مَا قَدَرْتُ أَنْ أَخْرُجَ، فَقَالَ لِي^{١٥}:

١. في «ض» وحاشية «بر»: «فقال». وفي «هـ»: «+» «فقال».

٢. في الوسائل: «-» «يا أمير المؤمنين».

٣. في حاشية «ج»: «قد أصبت».

٤. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «+» «وأني».

٥. في «ف»: «وأخشي».

٦. في الوسائل: «-» «قد».

٧. في حاشية «ص»: «قد دخلت». ولعل المراد بخشية الرجل خوفه أن يكون قد انشَقَّ مرارته من شدة ما أصابه من الألم، أو المعنى: أخشى أن يكون حزني بلغ حدًّا مذمومًا شرعًا، فعُتِرَ عنه بالوجل. راجع: الوافي، ج ٤، ص ٣٤١؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ١٣٤.

٨. في «هـ»: «-» «له».

٩. في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٣٤: «تقدم» على بناء المعلوم من باب علم، بالجزم جزء للأمر في «عليك». أو بالرفع استينافاً ببياتنا.

١٠. في «هـ»: «فالصبر».

١١. نهج البلاغة، ص ٤٨٢، الحكمة ٨٢؛ خصائص الأئمة^{١٢}، ص ٩٤، مراسلاً عن علي^{١٣}، وفيهما هكذا: «عليكم بالصبر، فإن الصبر من الإيمان كالرأس من الجسد، ولا خير في جسد لا رأس معه» مع زيادة في أوله وآخره.

الوافي، ج ٤، ص ٣٤٠، ح ٢٠٧٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٥، ح ٣٥٦١؛ البحار، ج ٤٢، ص ١٨٨، ح ٦؛ وج ٧١، ص ٧٣، ح ٦.

١٢. في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، بف»: «-» «بن عيسى».

١٣. في «هـ»: «ولو».

١٤. في «ج» وحاشية «بر»: «والدين».

١٥. في «د، بس»: «-» «أن».

١٦. في «هـ» والوسائل: «-» «ولي».

«إِنْ تَصْبِرْ تُغْتَبِطَ^١، وَإِلَّا تَصْبِرْ يُنْفِذِ اللَّهُ مَقَادِيرَهُ، رَاضِيًا كُنْتَ^٢ أَمْ كَارِهًا^٣».

١٧٠٠ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ،

عَنِ الْأَصْبَغِ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «الصَّبْرُ صَبْرَانِ: صَبْرٌ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ حَسَنٌ جَمِيلٌ، وَأَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ الصَّبْرُ عِنْدَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَيْكَ؛ وَالذَّكْرُ ذِكْرَانِ: ذِكْرُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، وَأَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ذِكْرُ اللَّهِ عِنْدَ مَا حَرَّمَ عَلَيْكَ، فَيَكُونُ^٤ خَاجِزًا^٥».

١٧٠١ / ١٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ غَامِرٍ، عَنِ الْعِزْزَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُنَالُ الْمُلْكُ فِيهِ^٦ إِلَّا بِالْقَتْلِ وَالتَّجْبِرِ^٧، وَلَا الْغِنَى إِلَّا بِالْغَضَبِ وَالْبُخْلِ، وَلَا الْمَحَبَّةَ إِلَّا بِاسْتِخْرَاجِ^٨ الدِّينِ وَاتِّبَاعِ الْهَوَى، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ الزَّمَانَ، فَصَبَرَ عَلَى الْفَقْرِ وَهُوَ

١. في «ف»: «تغبط». و«الغبطة»: أن تتمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه، وليس بحسد. الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٦ (غبط).

٢. في «هـ»: «أنت».

٣. الوافي، ج ٤، ص ٣٤١، ح ٢٠٧٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧١، من قوله: «فقال لي: إن تصبر تغتبط»؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٤، ح ٧.

٤. في «ج، ز، ص، ض، ف» والوسائل: «+ والله».

٥. في حاشية «بر»: «+ والله». وفي تحف العقول: «وذلك».

٦. تحف العقول، ص ٢١٦؛ والاختصاص، ص ٢١٨، مرسلاً؛ الفقيه، ج ١، ص ١٨٧، ح ٥٦٥، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٥، ح ٢٠٥٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٦، ح ٢٠٣٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٥، ح ٨.

٧. في الوسائل: «فيه الملك».

٨. في حاشية «بر»: «والتجزي».

٩. في «بس»: «باستخراج». وفي المرأة: «إلا باستخراج الدين، أي طلب خروج الدين من القلب، أي [أو -خ ل] بطلب خروجهم من الدين».

يَقْدِرُ عَلَى الْغِنَى، وَصَبَرَ عَلَى الْبَغْضَةِ^١ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْمَحَبَّةِ، وَصَبَرَ عَلَى الدُّلِّ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْعِزِّ^٢، آتَاهُ^٣ اللَّهُ ثَوَابَ خَمْسِينَ صَدِيقًا مِمَّنْ صَدَّقَ بِي^٤.

١٣ / ١٧٠٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عِيْسَى بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٥: «لَمَّا حَضَرَتْ^٦ أَبِي عَلِيٍّ^٦ بْنِ الْحُسَيْنِ^٧ الْوَفَاةُ ضَمَّنِي إِلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ^٧: يَا بَنِيَّ، أَوْصِيكَ بِمَا أَوْصَانِي بِهِ أَبِي حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، وَبِمَا ذَكَرْتُ أَنْ أَبَاهُ أَوْصَاهُ بِهِ^٨: يَا بَنِيَّ، اصْبِرْ عَلَى الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ مَرًّا^٩.

١٤ / ١٧٠٣ . عَنهُ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ^{١١} رَفَعَهُ:

عَنْ^{١٢} أَبِي جَعْفَرٍ^{١٣}، قَالَ: «الصَّبْرُ صَبْرَانِ: صَبْرٌ عَلَى^{١٤} الْبَلَاءِ حَسَنٌ جَمِيلٌ،

١ . في المرأة: «أي بغضة الناس له؛ لعدم اتباعه أهواءهم».

٢ . في «بر»: «العرّة».

٣ . في حاشية «بر»: «أناله».

٤ . تحف العقول، ص ٥٩، عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٩،

ح ٢٠٧١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٣، ح ٢٠٤٥٥؛ البحار، ج ١٨، ص ١٤٦، ح ٨؛ وج ٧١، ص ٧٥، ح ٩.

٥ . في الكافي، ح ٢٦٥٤؛ وحضر».

٦ . في الوسائل -: «أبي».

٧ . في «ز»، ص، ف، هـ، بر، والوافي والفتية: «ثم قال».

٨ . في البحار -: «به».

٩ . الفتية، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٥٨٩١، معلقاً عن أبي حمزة الثمالي، مع اختلاف يسير وزيادة. وراجع: الكافي،

كتاب الإيمان والكفر، باب الظلم، ح ٢٦٥٤؛ والأمالى للصدوق، ص ١٨٢، المجلس ٣٤، ح ١٠؛ والخصال،

ص ١٦، باب الواحد، ح ٥٩. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٠، ح ٢٠٧٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٧، ح ٢٠٣٧٠؛ البحار،

ج ٧١، ص ٧٦، ح ١٠.

١٠ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

١١ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والطبعة الحجرية من الكتاب والوسائل والبحار. وفي

«هـ، جر» وحاشية «ز، بف» والمطبوع: «عن يونس بن عبد الرحمن».

١٢ . في «ض»: «على». وفي «هـ، بر» وحاشية «ص»: «إلى».

١٣ . في «ج» وحاشية «ف، بر، بس»: «عند».

وَأَفْضَلُ الصَّبْرَيْنِ^١ الْوَزْعُ عَنِ الْمَحَارِمِ^٢.

١٥ / ١٧٠٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ

سُلَيْمٍ^٣ الطَّائِفِيُّ^٤:

قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ شِمْرِ اليماني^٥ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى عَلِيِّ^٦، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّبْرُ ثَلَاثَةٌ: صَبْرٌ عِنْدَ^٧ الْمُصِيبَةِ، وَصَبْرٌ عَلَى^٨ الطَّاعَةِ، وَصَبْرٌ عَنِ^٩ الْمَعْصِيَةِ، فَمَنْ صَبَرَ عَلَى الْمُصِيبَةِ حَتَّى يَرُدَّهَا بِحُسْنِ عَزَائِفِهَا، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ثَلَاثِمِائَةَ دَرَجَةٍ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَةِ إِلَى الدَّرَجَةِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى^{١٠} الْأَرْضِ، وَمَنْ صَبَرَ عَلَى الطَّاعَةِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ سِتْمِائَةَ دَرَجَةٍ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَةِ إِلَى الدَّرَجَةِ كَمَا^{١١} بَيْنَ تَحُومِ^{١٢} الْأَرْضِ إِلَى^{١٣} الْعَرْشِ، وَمَنْ صَبَرَ عَنِ^{١٤} الْمَعْصِيَةِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ تِسْعِمِائَةَ دَرَجَةٍ،

١. في «هـ»: «الصبر».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٥، ح ٢٠٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٣٧، ح ٢٠٣٧١؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٧، ح ١١.

٣. في «بس»: «سليمان»، ويحيى بن سليم الطائفي ترجم له في تهذيب الكمال، ج ٣١، ص ٣٦٥، الرقم ٦٨٤١، وذكر أنه مات سنة خمس وتسعين ومائة. والشيخ الطوسي أيضاً ذكر في رجاله، ص ٣٢٣، الرقم ٤٨٢١، يحيى بن سليم الطائفي في أصحاب أبي عبد الله ﷺ. والظاهر كونه معتمراً كما يظهر من ملاحظة ترجمته في تهذيب الكمال، فلاحظ.

٤. في «هـ»: «- قال: أخبرني يحيى بن سليم الطائفي».

٥. في «ز»: «عمر».

٦. في «بر، ف»: «اليمامي»، والرجل مجهول لم نعرفه.

٧. في البحار: «على».

٨. في «ز، ص، ف، والبحار»: «على».

٩. في «ز، ص، بر»، وحاشية «ف» والوافي والوسائل: «و».

١٠. في «ز»: «ما».

١١. «التَّحُومُ»: حَدُّ الْأَرْضِ. والجمع: تَحُومٌ. والتَّحُومُ: الفصل بين الأرضين. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٢١ (تنخم).

١٢. في حاشية «ز» وشرح المازندراني والوسائل: «+ متتهى».

١٣. في «ز، ف، بر»، وحاشية «ج» والبحار: «على». وفي «بس»: «عند».

مَا بَيْنَ الدَّرَجَةِ^١ إِلَى الدَّرَجَةِ كَمَا بَيْنَ تَخُومِ الْأَرْضِ إِلَى مُنْتَهَى الْعَرْشِ^٢.

٩٢/٢

١٦ / ١٧٠٥ . عَنْهُ^٣، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

أَمَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنْ آتِيَ الْمُفْضَلَ، وَأَعَزَّيَهُ بِإِسْمَاعِيلَ^٤، وَقَالَ: «أَقْرَبِي الْمُفْضَلَ السَّلَامَ، وَهُ قُلْ لَهُ: إِنَّا قَدْ أَصْبَنَّا بِإِسْمَاعِيلَ، فَصَبَرْنَا، فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا؛ إِنَّا أَرَدْنَا أَمْرًا وَأَرَادَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَمْرًا، فَسَلَّمْنَا لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٥».

١٧ / ١٧٠٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَلِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِبَلَاءٍ فَصَبَرَ عَلَيْهِ، كَانَ لَهُ^٦ مِثْلُ أُخْرَى أَلْفِ شَهِيدٍ^٧».

١٨ / ١٧٠٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عُمَارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

١ . في الوسائل: «درجة».

٢ . تحف العقول، ص ٢٠٦، عن عليّ ﷺ، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وتماثل الرواية: «الصبر ثلاثة: الصبر على المصيبة، والصبر على الطاعة، والصبر عن المعصية». الوافي، ج ٤، ص ٣٣٦، ح ٢٠٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٧، ح ٢٠٣٧٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٧، ح ١٢.

٣ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٤ . في الوسائل: «أَنْ أَعَزَّيَ الْمُفْضَلَ» بدل «أَنْ آتِيَ الْمُفْضَلَ» وأعزَّيه بإسماعيل. وفي الوافي: «كَأَنَّ الْمَرَادَ بِإِسْمَاعِيلَ ابْنَهُ ﷺ وَلَعَلَّ الْمُفْضَلَ كَانَ مَعَهُ أَحَبُّهُ وَأَنْسَ بِهِ».

٥ . في الوسائل: «وَأَقْرَبِي الْمُفْضَلَ السَّلَامَ».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ٢٠٦٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٨، ح ١٣.

٧ . في «ف» و«أجر».

٨ . الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة، ح ٩٣١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٣٩، بسند آخر عن الرضا ﷺ، مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. المؤمن، ص ١٦، ح ٧، عن أحدهما ﷺ، وفيه، ح ٨، عن أبي الحسن ﷺ، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٢٧، ح ٢٠٦٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٥، ح ٣٥٦٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٧٨، ح ١٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْعَمَ عَلَى قَوْمٍ^١، فَلَمْ يَشْكُرُوا، فَصَارَتْ عَلَيْهِمْ وَتَالًا، وَابْتُلِيَ قَوْمًا^٢ بِالْمَصَائِبِ، فَصَبَرُوا، فَصَارَتْ عَلَيْهِمْ^٣ نِعْمَةً^٤».

١٧٠٨ / ١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي مُسَافِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي^٥ قَوْلِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا»^٦،

قَالَ: «اصْبِرُوا عَلَى الْمَصَائِبِ»^٧.

● وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صَابِرُوا^٨ عَلَى

الْمَصَائِبِ»^٩.

١٧٠٩ / ٢٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى،

١. في الأمالي وتحف العقول والتهذيب: «+بالمواهب».

٢. في «ف»: «وابتلاهم» بدل «وابتلى قوماً».

٣. في «ف»: «-عليهم».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٣٧٧، ح ١١٠١؛ والأمالي للصدوق، ص ٣٠٢، المجلس ٥٠، ح ٤، بسند آخر عن محمد بن سنان. تحف العقول، ص ٣٥٩. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٣٥٧٧؛

البحار، ج ٧١، ص ٨١، ح ١٨. ٥. في «ز، ص»: «عن».

٦. آل عمران (٣): ٢٠٠. وفي «ف»: «+وَوَاصِرُوا».

٧. معاني الأخبار، ص ٣٦٩، ح ١، بسند آخر. الاختصاص، ص ١٤٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٨، ح ٢٠٦٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٦، ح ٣٥٦٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٢، ح ١٩.

٨. في «ج، د، ص، ض، ف، بس» والكافي، ح ١٦٥٨ و ١٦٥٩؛ «اصبروا».

٩. في «ف» والكافي، ح ١٦٥٨ و ١٦٥٩؛ «الفرائض». وفي حاشية «ف»: «مصائب».

١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب أداء الفرائض، ح ١٥٦٨ و ١٦٥٩، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢١٢، ح ١٨٠، عن ابن أبي يعفور، وفيهما مع زيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٨، ح ٢٠٦٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٦، ح ٣٥٦٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٢، ذيل ح ١٩.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ^١، عَنْ جَدِّهِ أَبِي جَمِيلَةَ^٢، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٣، قَالَ:

«لَوْ لَا أَنَّ الصَّبْرَ خَلَقَ قَبْلَ الْبَلَاءِ، لَتَفَطَّرَ^٤ الْمُؤْمِنُ كَمَا تَتَفَطَّرُ الْبَيْضَةُ عَلَى الصَّفَا^٥».

١٧١٠ / ٢١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنِّي جَعَلْتُ^٨

الدُّنْيَا بَيْنَ عِبَادِي قَرْضًا، فَمَنْ أَقْرَضَنِي مِنْهَا قَرْضًا^٩، أُعْطِيَتْهُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَشْرًا إِلَى ٩٣/٢ سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، وَمَا بَشْتُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ لَمْ يَقْرَضْنِي مِنْهَا قَرْضًا^{١٠}، فَأَخَذْتُ مِنْهُ شَيْئًا^{١١} قَسْرًا، فَصَبَرَ^{١٢}، أُعْطِيَتْهُ ثَلَاثَ خِصَالٍ، لَوْ أُعْطِيَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ مَلَائِكَتِي لَرَضُوا بِهَا مِنِّي».

١. في «ص»: «أبي جميل».

٢. في «ب»: - «عن جدِّه أبي جميلة». وفي «ص»: «أبي جميل».

٣. في الوسائل: «عن رجل» بدل «عن بعض أصحابه».

٤. فَطَّرَ الشَّيْءَ يَفْطَرُهُ فَطْرًا فَإِنْفَطَرُ فَطْرُهُ: شَقَّهُ. لسان العرب، ج ٥، ص ٥٥ (فطر).

٥. «الصفاء»: حجر صُلْب أَمْلَس. الواحدة: صفاء. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٩٨؛ المصباح المنير، ص ٣٤٤ (صفو).

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٧٥، ح ٥١٣، مرسلاً عن الصادق عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٨، ح ٢٠٦٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٣٥٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٢، ح ٢٠.

٧. ورد الخبر - مع اختلاف يسير - في الخصال، ص ١٣٠، ح ١٣٥، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن عمار، عن عبد الله بن سنان. وهو سهو ظاهر؛ فإنه تَكَزَّرَتْ رواية [الحسن] بن محبوب عن [عبد الله] بن سنان مباشرة في كثير من الأسناد، ولم يثبت رواية إسحاق بن عمار عن عبد الله بن سنان في موضع، بل وردت في الكافي، ح ٢٨٦٠ و ١٤٩٩٧، رواية ابن سنان معطوفاً على إسحاق بن عمار.

٨. في الخصال: «أُعْطِيَتْ».

٩. في حاشية «ف»: «+ حسنًا».

١٠. في «ف»: «+ حسنًا». وفي البحار: - «قرضاً».

١١. في «ف» والخصال: - «شيئاً». ١٢. في «د، ز، ب»، وفي البحار والخصال: - «فصبر».

قَالَ^١: ثُمَّ تَلَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ» وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ، فَهَذِهِ وَاحِدَةٌ مِنْ ثَلَاثٍ خِصَالٍ «وَرَحْمَةٌ» اثْنَتَانِ^٢ «وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ»^٣ ثَلَاثٌ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا لِمَنْ أَخَذَ اللَّهَ مِنْهُ شَيْئًا قَسْرًا»^٤.

١٧١١ / ٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٥، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ

مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنْ سُرَيْكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ^٦:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «مُرُوءَةُ^٧ الصَّبْرِ فِي خَالِ الْحَاجَةِ وَالْفَاقَةِ^٨ وَالتَّعَفُّفِ وَالْغِنَى^٩

أَكْثَرُ مِنْ مُرُوءَةِ^{١٠} الْإِعْطَاءِ»^{١١}.

١. في البحار: - «قال».

٢. في «بر»: «ثنتان».

٤. الخصال، ص ١٣٠، باب الثلاثة، ح ١٣٥، بسنده عن إسحاق بن عمار، عن عبد الله بن سنان. تفسير العياشي،

ج ١، ص ٦٨، ح ١٢٦، عن إسحاق بن عمار، مع اختلاف وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٨، ح ٢٠٧٠؛

البحار، ج ٧١، ص ٧٨، ح ١٥؛ وج ٨٢، ص ١٢٦.

٥. في «بس»: «القاساني».

٦. في «ب»، ر، ض، ير، بف، وحاشية «ح»، ز: + «الجعفي».

٧. في «ب» وحاشية «د»، بف، «مرارة». و«المروءة»: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند

محاسن الأخلاق وجميل العادات، وقد يتحقق بمجانبة ما يؤذن بخسة النفس من المباحات. مجمع البحرين،

ج ٣، ص ١٦٨٣ (مرأ).

٨. في الوافي: «الفاقة والحاجة».

٩. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٧٥: «ونقل عن بعض الأفاضل أنه حك نقطة الغنى، وهو المضبوط في

جميع النسخ وجعله العناية بالعين المهمة». وقال المجلسي في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٤٣: «وفي بعض

النسخ بالمهمل، بمعنى التعب. فعطفه على «الحاجة» حيثئذ أنسب، وتخلل التعطف في البين مما يبتدء،

فالأظهر على تقديره عطفه على الصبر أيضاً».

١٠. في «ب» وحاشية «د»، بف، «مرارة».

١١. التهذيب، ج ٦، ص ٣٨٧، ح ١١٥٢، بسنده عن علي بن محمد، عن القاسم بن محمد، مع زيادة في أوله

وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٢٠٧٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٢، ح ٢١.

١٧١٢ / ٢٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ^١، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٢: يَزَحْمُكَ اللَّهُ، مَا الصَّبْرُ الْجَمِيلُ؟

قَالَ: «ذَلِكَ^٣ صَبْرٌ لَيْسَ فِيهِ شَكْوَى إِلَى النَّاسِ»^٤.

١٧١٣ / ٢٤. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ، عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «مَنْ لَا يُعِدُّ الصَّبْرَ لِنَوَائِبِ^٦ الدَّهْرِ يَفْجِزُ^٧».

١٧١٤ / ٢٥. أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيُّ^٨، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ:

١. في «ص»: «النصر». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٩٨، الرقم ٢٤٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٨٠، الرقم ١٠١.

٢. في «بر» والوافي وتفسير العياشي: «ذاك».

٣. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٨٨، ح ٥٧، عن جابر، مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص ٣٦٩، عن أبي عبد الله^٩، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٣٤١، ح ٢٠٧٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٠٧، ح ٢٤٨٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٣، ح ٢٢.

٤. في «ف»: «+ عن». وفي «ف»: «و». ٥. في الأمالي: «لفواجع».

٦. في «ف»، «بر»، وحاشية «بس»: «لعجز».

٧. الأمالي للمفيد، ص ١٨٥، المجلس ٢٣، ح ١١، بسنده عن أبان، عن عبد الرحمن بن سيابة، عن النعمان، عن أبي جعفر^{١٠}. الكافي، كتاب الروضة، ج ٢، ١٤٨٦، بسند آخر عن أبي جعفر^{١١} عن رسول الله^{١٢}. تحف العقول، ص ٤٤، عن رسول الله^{١٣}، وفي كلها مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٢٠٧٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٣٥٧٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٣، ح ٢٣.

٨. هكذا في «ب»، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف. وفي «ج»، «ف» والمطبوع: «أبو علي الأشعري». والصواب ما أئنتناه؛ فإن أبا عبد الله الأشعري، هو الحسين بن محمد من مشايخ الكليني، وقد أكثر الرواية عن معلّى بن محمد، ويأتي في الكافي، ج ٢، ٣٧٢، رواية أبي عبد الله الأشعري، عن معلّى بن محمد، عن الوشاء. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٤٣-٣٥٠؛ رجال النجاشي، ص ٦٦، الرقم ١٥٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّا صَبَرْنَا وَشِيعَتُنَا أَصْبَرْنَا مِثْلًا. قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، كَيْفَ صَارَ شِيعَتُكُمْ أَصْبَرَ مِنْكُمْ؟ قَالَ: «لِأَنَّ نَصِيرَ عَلِيٍّ مَا نَعْلَمُ، وَشِيعَتُنَا يَصْبِرُونَ عَلَى مَا لَا يَعْلَمُونَ».^٢

٤٨ - بَابُ الشُّكْرِ

٩٤ / ٢

١٧١٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَأَجْرِ الصَّائِمِ الْمُحْتَسِبِ، وَالْمُعَافَى الشَّاكِرِ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَأَجْرِ الْمُتَبَتَّلِي الصَّابِرِ، وَالْمُعْطَى الشَّاكِرِ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَأَجْرِ الْمَحْرُومِ الْقَانِعِ».^٤

١٧١٦ / ٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى عَبْدِ بَابِ شُكْرٍ، فَخَزَنَ^٥ عَنْهُ^٦ بَابُ الزِّيَادَةِ».^٧

١. يجوز في الكلمة ضم الباء مخففة.

٢. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٦٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ج ٢، ص ١٤١، مرسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحجة، باب مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، ح ١٢٨١. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٠، ح ٢٠٧٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٨٠، ح ١٦.

٣. في «ف»: «والمعاطى».

٤. قرب الإسناد، ص ٧٤، ح ٢٣٧، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه يرفعه، قال: «الطاعم...؛ ثواب الأعمال، ص ٢١٦، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. تحف العقول، ص ٣٦٤، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ، إلى قوله: «كأجر المبتلى الصابر». وراجع: المحاسن، ص ٤٣٥، كتاب المأكّل، ح ٢٧١. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٥، ح ٢٠٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٠، ح ٢١٦٢٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢، ح ١.

٥. في «ف»: «فخرج». وخزّن المال: غيبه. مجمع البحرين، ج ١، ص ٥٠٩ (خزن).

٦. في حاشية «بر»، بـ، «عليه».

٧. الجعفریات، ص ٢٢٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٥، ح ٢٠٨٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١١، ح ٢١٦٢٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٣، ح ٢.

١٧١٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: اشْكُرْ^١ مَنْ أَنْعَمَ عَلَيْكَ، وَأَنْعِمَ
عَلَيْ^٢ مَنْ شَكَرَكَ؛ فَإِنَّهُ لَا زَوَالَ لِلنِّعْمَاءِ^٣ إِذَا شُكِرَتْ، وَلَا بَقَاءَ لَهَا إِذَا كُفِرَتْ؛ الشُّكْرُ
زِيَادَةٌ فِي النِّعَمِ، وَأَمَانٌ مِنَ الْفِتْرِ^٤».

١٧١٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ^٥ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُعَافَى الشَّاكِرُ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مَا
لِلْمُبْتَلَى الصَّابِرِ، وَالْمُعْطَى^٦ الشَّاكِرُ، لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَالْمَخْرُومِ الْقَانِعِ^٧».

١٧١٩ / ٥. عَنْهُ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ فَضْلِ

١. في «ف»: «+ على».

٢. في «ف»: «- على».

٣. في حاشية «ج»، «د»: «من نعمائي».

٤. في البحار: «والشكر».

٥. «الْفِتْرُ»: تَغْيِيرُ الْحَالِ وَانْتِقَالُهَا عَنْ الصَّلَاحِ إِلَى الْفَسَادِ. وَ«الْفِتْرُ»: الْأَسْمُ مِنْ قَوْلِكَ: غَيَّرْتُ الشَّيْءَ فَتَغَيَّرَ.
الْنِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٤٠١ (غير). وَقَالَ الْمَجْلِسِيُّ فِي مِرْآةِ الْعُقُولِ، ج ٨، ص ١٤٧: «وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِأَلْبَاءِ
الْمَوْحَدَةِ، وَهُوَ مُحَرَّكَ دَاهِيَةٌ لَا يَهْتَدِي لِمَثَلِهَا. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ».

٦. كَفَايَةُ الْأَثَرِ، ص ٢٤٠؛ وَالْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٥٠١، الْمَجْلِسِيُّ، ج ١٨، ص ٣، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام،
فِي وَصِيَّتِهِ لِبَعْضِ وَلَدِهِ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ. تَحْفُ الْعُقُولِ، ص ٣٥٩، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَافِي، ج ٤،
ص ٣٤٦، ح ٢٠٨٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٥، ص ٣١٥، ح ٢٠٦١٨؛ وَج ١٦، ص ٣١١، ح ٢١٦٢٩؛ الْبَحَارُ، ج ١٣،
ص ٣٦٠، ح ٧٢؛ وَج ٧١، ص ٢٧، ح ٤.

٧. فِي «ج»، ز، ص، ض، ف، يَس، «وَالوَافِي»: «أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ».

٨. فِي «ص»، ف: «وَالْمُعَافَى».

٩. الْوَافِيُّ، ج ٤، ص ٣٤٥، ح ٢٠٨٤؛ الْبَحَارُ، ج ٧١، ص ٢٨، ح ٥.

١٠. الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ؛ فَقَدْ تَكَرَّرَتْ رَوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
بِهَذَا الْعُنْوَانِ وَبِعُنْوَانِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ فِي الْأَسْنَادِ. رَاجِعُ: مُعْجَمُ
رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٢، ص ٣٩٦؛ وَج ٦٣٢.

الْبَقْبَاقِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَمَّا يَنْفَعُ رَبِّكَ فَحَدِّثْ»^١ قَالَ: «الَّذِي أَنْعَمَ^٢ عَلَيْكَ بِمَا فَضَّلَكَ وَأَعْطَاكَ وَأَحْسَنَ إِلَيْكَ». ثُمَّ قَالَ: «فَحَدِّثْ بِدِينِهِ وَمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ وَمَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ»^٣.

٩٥/٢ ٦ / ١٧٢٠. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عِنْدَ عَائِشَةَ لَيْلَتَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ تُتَعِبُ نَفْسَكَ وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، أَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟».

قَالَ: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام يَقُومُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^٧: «طه ٥ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى»^٨.

١٧٢١ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ

١. الضحى (٩٣): ١١. ٢. في «ز، ص، ف»: «الله».

٣. المحاسن، ص ٢١٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٥، بسند آخر عن الحسين بن علي عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٤٦، عن الحسين بن علي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٢٠٨٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٨، ح ٦.

٤. في «ب»: «وهب». وهو سهو؛ فقد روى الحسن بن سماعة - وهو الحسن بن محمد بن سماعة - عن وهيب بن حفص كتابه. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣١، الرقم ١١٥٩.

٥. في «ف»: «أبي عبد الله». ٦. في «ج، د، ز، ف»: «الله».

٧. في «ب، ج، د، بر»: «سبحانه وتعالى». وفي الوافي: «سبحانه عليه».

٨. طه (٢٠): ١-٢.

٩. الأمالي للطوسي، ص ٤٠٣، المجلس ١٤، ح ٩٠٣، بسند آخر عن رسول الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٧، ح ٢٠٩٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٩٠، ح ٧١٣٩؛ البحار، ج ١٦، ص ٨٥، ح ٣، وفيهما من قوله: «وكان رسول الله عليه السلام يقوم على أطراف»؛ وص ٢٦٣، ح ٥٩؛ وج ٧١، ص ٢٤، ح ٣.

جَهْم، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ثَلَاثٌ لَا يَصُرُّ مَعَهُنَّ شَيْءٌ: الدُّعَاءُ عِنْدَ الْكَرْبِ، وَالِاسْتِغْفَارُ عِنْدَ الذَّنْبِ، وَالشُّكْرُ عِنْدَ النِّعْمَةِ»^١.

١٧٢٢ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أُعْطِيَ الشُّكْرَ أُعْطِيَ الزِّيَادَةَ؛ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾»^٢.

١٧٢٣ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ

بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا سَمِعَاهُ:

عَنْ^٣ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ مِنْ نِعْمَةٍ، فَعَرَفَهَا بِقَلْبِهِ، وَحَمِدَ اللَّهَ ظَاهِرًا^٤ بِلِسَانِهِ فَتَمَّ كَلَامُهُ، حَتَّى يُؤْمَرَ لَهُ.....» ←

١. الأُمالي للطوسي، ص ٢٠٤، المجلس ٧، ح ٣٤٩، بسنده عن أحمد بن عبد الله، عن جده أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن الحسن بن فضال. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٧، ح ٢٠٩١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٩، ح ٢٦.

٢. إبراهيم (١٤): ٧.

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التفويض إلى الله والتوكل عليه، ح ١٥٩٦، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ. وفي المحاسن، ص ٣، كتاب القرائن، ح ١؛ والخصال، ص ١٠١، باب الثلاثة، ح ٥٦، بسندهما عن معاوية بن وهب، وفي كلها مع زيادة. وفي الخصال، ص ٢٠٢، باب الأربعة، ح ١٦؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٢٣، ح ١، بسند آخر هكذا: «مَنْ أُعْطِيَ الشُّكْرَ لَمْ يَحِرْمِ الزِّيَادَةَ» مع زيادة في أوله وآخره. وفي الأُمالي للطوسي، ص ٤٥٢، المجلس ١٦، ح ١٤، بسند آخر عن أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ؛ وفيه، ص ٦٩٣، المجلس ٣٩، ح ١٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. نهج البلاغة، ص ٤٩٤، الحكمة ١٣٥، مع زيادة في أوله؛ تحف العقول، ص ٤١، عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله وآخره، وفيهما هكذا: «مَنْ أُعْطِيَ الشُّكْرَ لَمْ يَحِرْمِ الزِّيَادَةَ؛ خُصَائِصُ الْأَئِمَّةِ ﷺ»، ص ١٠٣، مرسلاً عن عليٍّ ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٢٠٨٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠، ح ٢٧.

٤. في «د، بس»: «مَنْ أَصْحَابِنَا».

٥. في «د، ص، بس» وحاشية «ض»: «مَنْ».

٦. في حاشية «بف»: «+ (عليها)».

بِالْمَزِيدِ.^١

١٠ / ١٧٢٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ^٢، عَنْ مُسِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «شَكَرُ النِّعْمَةِ^٤ اجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ^٥، وَتَمَامُ الشُّكْرِ قَوْلُ الرَّجُلِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^٦.

١١ / ١٧٢٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ^٧، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ يَقُولُ: «شَكَرُ كُلِّ نِعْمَةٍ -وَإِنْ عَظُمَتْ- أَنْ تَحْمَدَ^٩ اللَّهَ -عَزَّ

١ . الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٩١٣، بسند آخر، مع اختلاف؛ ثواب الأعمال، ص ٢٢٣.

ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الأُمالي للطوسي، المجلس ٢٤، ح ٢، بسنده آخر عن أبي عبد الله، عن علي^{١٠}، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٣، عن أبي عمر المدائني، عن أبي عبد الله^{١١}؛ تفسير القفطي، ج ١، ص ٣٦٧، مراسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٣٥٧ ضمن الحديث الطويل، عن علي^{١٢}، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٢٠٨٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠، ح ٢٨.

٢ . في «ب»: «هاشم».

٣ . في «ب»، بر، بف: «النعيم».

٤ . في «ب»: «المعاصي».

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠، ح ٢٩.

٦ . هكذا في «ب»، ض، بر، بف، جر، وحاشية «بس» والبحار. وفي «ج»، د، ز، ص، ف، بس، والمطبوع: «عينة».

وما أثبتناه هو الصواب؛ فإنما لم نجد لعلّي بن عيينة ذكراً في الكتب والأسناد في غير هذا المورد، أما علي بن عقبة، فقد ورد في كثير من الأسناد، ويأتي رواية ابن أبي عمير عنه في الكافي، ح ٥٠٢٣ و ١٤٠٩٩، وهو المذكور في كتب الرجال، روى كتابه الحسن بن علي بن فضال المتوفى سنة إحدى وعشرين أو أربع وعشرين ومائتين، فيكون ابن فضال في طبقة محمد بن أبي عمير المتوفى سنة سبع عشرة ومائتين. راجع: القهرست للطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٥؛ رجال النجاشي، ص ٣٤، الرقم ٧٢؛ و ص ٧٥، الرقم ١٨٠؛ و ص ٢٩٩، الرقم ٨١٤؛ و ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٩٥، الرقم ٨٣٢٠.

٧ . في «ب»، ف: «أن يحمد».

وَجَلَّ - عَلَيْهَا^٢.

١٢ / ١٧٢٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ،

عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ لِلشُّكْرِ حَدٌّ إِذَا فَعَلَهُ الْعَبْدُ كَانَ شَاكِراً؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «يَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ نِعْمَةٍ عَلَيْهِ فِي أَهْلِ وَمَالٍ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا

أَنْعَمَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ حَتَّى أَدَاهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^٦ جَلَّ وَعَزَّ: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ

مُفْرِقِينَ»^٧ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى^٨: «رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ»^٩ وَقَوْلُهُ: «رَبِّ

أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَاناً نَصِيراً»^{١٠}.

١٣ / ١٧٢٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ- يَقُولُ: «مَنْ حَمِدَ اللَّهَ عَلَى النِّعْمَةِ فَقَدْ

١ . في «ج، ز، ص، ض، بر، بس» والخصال: «عليها».

٢ . الخصال، ص ٢١، باب الواحد، ح ٧٣، بسنده عن عمر بن يزيد الوافى، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠، ح ٣٠.

٣ . في «ج، ف»: «وما».

٤ . في «ف»: «+» «أنعم».

٥ . في «ف» وحاشية «بف»: «+» «الله».

٦ . في البحار: «قول الله».

٧ . الزخرف (٤٣): ١٣.

٨ . في «ض» و«مرأة العقول والبحار»: «+» «رَبِّ إِنِّي لَنَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ قَبِيرٍ» ومنه قوله.

٩ . المؤمنون (٢٣): ٢٩.

١٠ . الإسراء (١٧): ٨٠. وفي الوافى: «يعني ومن الحق الذي يجب أدائه فيما أنعم الله عليه أن يقول عند ركوب الفلك أو الدابة اللتين أنعم الله بهما عليه ما قاله سبحانه تعليماً لعباده وإرشاداً لهم حيث قال عز وجل: «وَجَلَّ لَكُمْ مِنَ الظَّالِمِينَ أَنْ أَنْعَمَ مَا تَرْكَبُونَ» لِيَسْتَعْمُوا عَلَى ظُهُورِهِمْ تَذَكُّرُوا نِعْمَةً رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُفْرِقِينَ» [الزخرف (٤٣): ١٢-١٣]. وأن يقول عند نزوله من إحداهما: «رَبِّ أَنْزِلْنِي» الآية. وأن يقول عند دخوله الدار أو البيت: «رَبِّ أَدْخِلْنِي» الآية.

١١ . تفسير العياشي، ج ١، ص ٦٧، ح ١٢٠، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير الوافى، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩، ح ٧.

شَكَرَهُ، وَكَانَ الْحَمْدُ أَفْضَلَ مِنْ تِلْكَ النِّعْمَةِ.^١

١٤ / ١٧٢٨ . مُحَمَّدٌ^٢، عَنْ أَحْمَدَ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: قَالَ لِي: «مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدِ بِنِعْمَةٍ - صَغُرَتْ أَوْ كَبُرَتْ - فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ إِلَّا أَدَّى شُكْرَهَا»^٥.

١٥ / ١٧٢٩ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِنِعْمَةٍ، فَعَرَفَهَا بِقَلْبِهِ^٧، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَهَا»^٨.

١٦ / ١٧٣٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩: «إِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَشْرَبُ^{١٠} الشَّرْبَةَ مِنَ الْمَاءِ، فَيُوجِبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا الْجَنَّةَ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَيَأْخُذُ الْإِنَاءَ، فَيَضَعُهُ عَلَى فِيهِ فَيَسْمِي^{١١}، ثُمَّ يَشْرَبُ، فَيُنَحِّيهِ وَهُوَ ٩٧/٢

١ . ثواب الأعمال، ص ٢١٦، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٢}، مع اختلاف الوافي، ج ٤، ص ٣٤٩، ح ٢٠٩٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٣١، ح ٨.

٢ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع وحاشية «بف»: «بن يحيى».

٣ . في حاشية «بف»: «بن محمد». وفي البحار: «محمد بن أحمد» بدل «محمد عن أحمد». وهو سهو واضح.

٤ . الخصال، ص ٢٩٩، باب الخمسة، ح ٧٢، بسند آخر عن علي بن الحسين^{١٣}، وفيه: «ومن قال: الحمد لله، فقد أَدَّى شكر كلِّ نعمة لله عزَّ وجلَّ عليه» مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٩، ح ٢٠٩٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢، ح ٩.

٥ . في «ز»: «وَعَرَفَهَا».

٦ . في تحف العقول: «وَعَلِمَ أَنَّ النِّعْمَ عَلَيْهِ اللَّهُ».

٧ . تحف العقول، ص ٣٦٩، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٠، ح ٢٠٩٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢، ح ١٠.

٨ . في «ف»: «يَشْرَبُ».

٩ . في الوسائل: «وَيَسْمِي». والتسمية أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم.

يَسْتَهِيهِ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ^١، ثُمَّ يَعُودُ فَيَشْرَبُ^٢، ثُمَّ يَنْحِيهِ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَشْرَبُ، ثُمَّ يَنْحِيهِ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ، فَيُوجِبُ^٣ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهَا لَهُ الْجَنَّةَ^٤.

١٧٣١ / ١٧. ابنُ أَبِي عَمِيرٍ^٦، عَنِ الْحَسَنِ^٧ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَرْزُقَنِي مَالًا، فَرَزَقَنِي^٨، وَإِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي وَلَدًا^٩، فَرَزَقَنِي وَلَدًا^{١٠}، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يَرْزُقَنِي ذَارًا، فَرَزَقَنِي^{١١}، وَقَدْ خِفْتُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ^{١٢} اسْتِذْجَارًا^{١٣}؟

فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، مَعَ الْحَمْدِ^{١٤} فَلَا»^{١٥}.

١٧٣٢ / ١٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عُثْمَانَ، قَالَ:

خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنَ الْمَسْجِدِ، وَقَدْ ضَاعَتْ دَابَّتُهُ، فَقَالَ: «لَيْنَ رَدَّهَا اللَّهُ

١. في البحار: - «الله».

٣. في «ز»: «فيوهب».

٤. في «ب»، «د»، «ف»، «ب»، «و» الوافي والوسائل والبحار: «له بها».

٥. المحاسن، ص ٥٧٨، كتاب الماء، ذيل ح ٤٤، بسنده عن منصور بن يونس. وفي الكافي، كتاب الأشربة، باب القول على شرب الماء، ح ١٢١٨٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٨٥، ح ١٧، بسند آخر، وفي كلها مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٢٠، ص ٥٧١، ح ٢٠٠٣؛ الوسائل، ج ٢٥، ص ٢٥١، ح ٣١٨٣٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢، ح ١١.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٧. في «ز»، «ص»: «الحسين». وقد توسط الحسن بن عطية بين ابن أبي عمير وعمر بن يزيد في عدد من الأسناد.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٥٢٤. ٨. في «ب»: «ومالاً».

٩. في «ز»، «ف»: - «ولداً».

١٠. في الوافي والبحار: - «ولداً».

١١. في «بر»، «بف»: + «داراً».

١٢. في الوافي: - «ذلك».

١٣. استدرجه: خذعه وأذناه، كدُرَجِه. واستدراج الله تعالى العبد: أنه كلما جدّد خطيئةً جدّد له نعمة وأنساه الاستغفار، أو أن يأخذها قليلاً قليلاً ولا يباغته. والبغته: الفجأة. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٨٨ (درج).

١٤. في «ض»: + «الله».

١٥. الوافي، ج ٥، ص ١٠٤٤، ح ٣٥٥٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢، ح ١٢.

عَلَيَّ، لِأَشْكُرَنَّ اللَّهَ حَقَّ شُكْرِهِ. قَالَ: فَمَا لَبِثَ أَنْ أُتِيَ بِهَا، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ». فَقَالَ قَائِلٌ لَهُ^١: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَلَيْسَ^٢ قُلْتَ: لِأَشْكُرَنَّ اللَّهَ حَقَّ شُكْرِهِ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَلَمْ تَسْمَعْني قُلْتَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ؟»^٣

١٧٣٣ / ١٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الْمُثَنَّى^٤ الْخَنَاطِ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَمْرٌ يَسْرُهُ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ، وَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَمْرٌ يَغْتَمُّ بِهِ^٦، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ خَالٍ^٧».

١٧٣٤ / ٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٨، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «تَقُولُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى الْمُبْتَلَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تُسْمِعَهُ^٩: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَلَوْ شَاءَ^{١٠} فَعَلَ^{١١}» قَالَ: «مَنْ قَالَ

١. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «له قائل».

٢. في حاشية «ف»: «أَلَيْسَ». وهو الظاهر. وفي البحار: «أَلَيْسَ».

٣. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣، ح ١٣.

٤. في «ز»، ص، ض، ف: «مثنى».

٥. في «ف، بر»: «الخنَاط»، وتقدم في الكافي، ح ١٤٩٦، أنه سهو.

٦. في حاشية «ض»: «يغتم له». وفي مرآة العقول: «يغتم به، على بناء المعلوم. وقد يقرأ على المجهول».

٧. الأمالي للطوسي، ص ٤٩، المجلس ٢، ح ٣٣، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢٠٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٧، ح ٣٥٣٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣،

ح ١٤.

٨. هكذا في «د، ز، ص، جر». وفي «ب، ج، ض، ف، بس، بف» والمطبوع: «الخرّاز». وفي «بر»: «الخرّاز».

والمصواب ما أثبتناه، كما تقدم في الكافي، ح ٧٥.

٩. في «بر»: «تسمعه» بالتحديد.

١٠. في حاشية «ص»: «+ الله».

١١. في «ب، ز، بف»: «الفعّل».

ذَلِكَ، لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ أَبَدًا.^١

١٧٣٥ / ٢١. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ حَفْصِ الْكُنَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَرَى^٢ مُبْتَلًى، فَيَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي غَدَلَ عَنِّي مَا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَيْكَ بِالْعَافِيَةِ، اللَّهُمَّ غَافِبِي مِمَّا ابْتَلَيْتَهُ^٣ بِهِ، إِلَّا لَمْ يُبْتَلَلْ بِذَلِكَ الْبَلَاءِ»^٤.

١٧٣٦ / ٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ٩٨/٢ خَالِدِ بْنِ نَجِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ وَ^٥ قَدْ ابْتُلِيَ وَ^٦ أَنْعَمَ اللَّهُ^٧ عَلَيْكَ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَسْخَرُ وَلَا أَفْخَرُ^٨، وَلَكِنْ^٩ أَحْمَدُكَ عَلَى عَظِيمِ نِعْمَاتِكَ عَلَيَّ»^{١٠}.
١٧٣٧ / ٢٣. عَنْهُ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَمْرٍ:

١. الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء للعلل والأمراض، ح ٣٤٠٦، بسند آخر، وفيه: «وفضّلني عليك وعلى كثير من خلق» بدل «ولو شاء فعل»؛ الأهمالي للصدوق، ص ٢٦٧، المجلس ٤٥، ح ١٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٩٩، ضمن الحديث الطويل، وفي كلّها مع اختلاف يسير. وراجع: الجعفریات، ص ٢٢٠، الوافي، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٢١٠٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٤، ح ١٥.
٢. في البحار: «رأى».

٣. في حاشية «بر» والوافي والبحار: «+ وأبدأ».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٢١٠٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٤، ح ١٦.

٥. في «ب، ج، ف، بر، بس» والوافي والبحار: «- و».

٦. في «بر» وحاشية «بس»: «وقد».

٧. في الوافي: «يعني لا أسخر من هذا المبتلى بابتلائه بذلك، ولا أفخر عليه ببراءتي منه».

٨. في «بر، بف» والوافي: «ولكنّي».

٩. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٢١٠٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٤، ح ١٧.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَ الْبَلَاءِ، فَاحْمَدُوا اللَّهَ، وَلَا تُسَمِعُوهُمْ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَخْزَنُهُمْ».^١

١٧٣٨ / ٢٤. عَنْهُ^٢، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٣: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ يَسِيرُ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ إِذَا نَزَلَ فَسَجَدَ خَمْسَ سَجَدَاتٍ، فَلَمَّا أَنْ رَكِبَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا رَأَيْنَاكَ صَنَعْتَ شَيْئًا لَمْ تَصْنَعْهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، اسْتَقْبَلَنِي جَبْرَائِيلُ عليه السلام، فَتَبَشَّرَنِي بِبَشَارَاتٍ^٤ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا^٥، لِكُلِّ بَشْرٍ سَجْدَةٌ».^٦

١٧٣٩ / ٢٥. عَنْهُ^٧، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا ذَكَرَ أَحَدُكُمْ نِعْمَةً^٨ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلْيَضَعْ خَدَّهُ عَلَى التُّرَابِ شُكْرًا لِلَّهِ، فَإِنْ كَانَ زَاكِبًا، فَلْيَنْزِلْ فَلْيَضَعْ^٩ خَدَّهُ عَلَى التُّرَابِ^{١٠}، وَإِنْ^{١١} لَمْ

١. كتاب هارون بن الجهم، وتكررت روايته عنه بتوسط أبيه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٩٦،

الرقم ٧٨٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٨-٣٩٩.

١. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٣، ح ٢١٠٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٤، ح ١٨.

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

٣. في «ج، ز، ص، ف، بر، بف» والوسائل والبحار: - «قال».

٤. في «ب، د، ص، ف، بر» والوافي والوسائل والبحار: «إذ».

٥. في «د، ص، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «أن».

٦. في «ز»: «بشارة». ٧. في الوسائل: «شكر الله».

٨. الأمالي للمفيد، ص ٢١، المجلس ٣، ح ٢، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن أبي عبد الرحمن، عن جعفر بن

محمد عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. الأمالي للصدوق، ص ٥٠٩، المجلس ٧٦، ح ٦، بسند آخر، مع اختلاف

وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٣، ح ٢١٠٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٨، ح ٨٥٩٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٤، ح ٦٠؛

وج ٧١، ص ٣٥، ح ١٩.

٩. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

١٠. في «ف»: «نعم».

١١. في «بر»: «وليضع».

١٢. في الوافي: «+ شكر الله».

١٣. في «ب»: «فإن». وفي «ف»: «+ كان».

يَكُنْ يَقْدِرُ عَلَى التَّزْوِيلِ لِلشُّهْرَةِ، فَلْيَضَعْ خَدَّهُ عَلَى قَرْبُوسِهِ^١، فَإِنْ^٢ لَمْ^٣ يَقْدِرْ، فَلْيَضَعْ خَدَّهُ عَلَى كَفِّهِ^٤، ثُمَّ لِيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَى مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ^٥.

٢٦ / ١٧٤٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَخْمَرَ، قَالَ:

كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي بَغْضِ اطَّرَافِ^٦ الْمَدِينَةِ إِذْ ثَنَى رِجْلَهُ عَنْ دَابَّتَيْهِ^٧، فَخَرَّ سَاجِدًا، فَأَطَالَ وَأَطَالَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَرَكِبَ دَابَّتَهُ، فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، قَدْ أَطَلْتَ السُّجُودَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي^٨ ذَكَرْتُ نِعْمَةَ اللَّهِ بِهَا^٩ عَلَيَّ^{١٠}، فَأَخْبَبْتُ أَنْ أَشْكُرَ رَبِّي^{١١}».

٢٧ / ١٧٤١. عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ -صَاحِبِ السَّابِرِيِّ فِيْمَا أَعْلَمَ أَوْ غَيْرِهِ-:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^{١٢}: «أَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى.....»

١. «القربوس» - كحلزون، ولا يسكن إلا في الشعر -: جئو السرج. وهما قربوسان. وجمعه: فرايس. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٤ (قربس).

٢. هكذا في «ب، ج، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وان».

٣. في «بس» وحاشية «د، ص، بف»: «كفّه على خدّه».

٤. في «ب، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف» والوافي -: «الله».

٥. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٣، ح ٢١٠٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩، ح ٨٥٩٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٥، ح ٢٠.

٦. في «بف» وحاشية «ج، ض»: «طرق».

٧. «ثنى رجله عن دابته»: ضمّ ساقه إلى فخذه فنزل عن دابته. ثوب كسب العين، ج ١، ص ٢٥١ (ثنى).

٨. في حاشية «بف»: «السجدة».

٩. في «ب» والوسائل: «إني».

١٠. في «ض، بف» -: «علي».

١١. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٣، ح ٢١١٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٩، ح ٨٥٩٣؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١٦، ح ٢٩.

١٢. ج ٧١، ص ٣٥، ح ٢١.

١٣. هكذا في النسخ التي قبلت والبحار. وفي المطبوع: «فيما».

مُوسَى^١ : يَا مُوسَى اشْكُرْنِي حَقَّ شُكْرِي، فَقَالَ: يَا رَبِّ^٢، وَكَيْفَ^٣ أَشْكُرُكَ حَقَّ شُكْرِكَ،
وَلَيْسَ مِنْ شُكْرٍ أَشْكُرُكَ بِهِ إِلَّا وَأَنْتَ أَنْعَمْتَ^٤ بِهِ عَلَيَّ؟ قَالَ: يَا مُوسَى، الْآنَ^٥ شَكَرْتَنِي
حِينَ^٦ عَلِمْتَ أَنَّ ذَلِكَ مِنِّي^٧.^٨

٩٩/٢ ١٧٤٢ / ٢٨ . ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ^٩، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} : «إِذَا أَضْبَحْتَ وَأُمْسَيْتَ، فَقُلْ عَشْرَ مَرَّاتٍ: «اللَّهُمَّ مَا أَضْبَحْتَ
بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ غَافِيَةٍ فِي^{١١} دِينٍ أَوْ دُنْيَا، فَمِنْكَ^{١٢} وَخَذَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، لَكَ الْحَمْدُ، وَلَكَ
الشُّكْرُ بِهَا عَلَيَّ يَا رَبِّ حَتَّى تَرْضَى، وَتَعُدَّ الرِّضَا فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ، كُنْتَ قَدْ^{١٣} أَذَيْتَ
شُكْرَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ^{١٤} عَلَيْكَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَفِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ^{١٥}».

١٧٤٣ / ٢٩ . ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ^{١٦}، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٧}، قَالَ: «كَانَ نُوْحٌ^{١٨} يَقُولُ ذَلِكَ^{١٩} إِذَا أَضْبَحَ، فَسَمِّيَ بِذَلِكَ عَبْدًا
شُكُورًا^{٢٠}».

١ . في «ض»: «+ ابن عمران».

٢ . في «ف»: «- يا رب».

٣ . في «ز»: «أنعمتني». وفي حاشية «ف»: «أنعمته».

٤ . في البحار: «فكيف».

٥ . في «ف»: «- به».

٦ . في حاشية «ف»: «حيث».

٧ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥٠، ح ٢١٠٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٦، ح ٢٢.

٨ . السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٩ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «من».

١٠ . في «ف»: «عبد الله» بدل «قد».

١١ . في «ف»: «عبد الله» بدل «قد».

١٢ . في البحار، ج ٧١: «- به».

١٣ . الوافي، ج ٤، ص ٣٥١، ح ٢١٠٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٢٩، ح ٩١٩٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٦، ح ٢٣؛ وج ٨٣،

ص ١٢٥، ح ٧٣.

١٤ . السند معلق، كتابه.

١٥ . يعني الدعاء المذكور في الحديث السابق.

وَقَالَ^١: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَدَقَ^٢ اللَّهَ نَجَا»^٣.

١٧٤٤ / ٣٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمَارِ الدُّهْنِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ كُلَّ قَلْبٍ حَزِينٍ، وَيُحِبُّ كُلَّ عَبْدٍ شَكُورٍ، يَقُولُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لِعَبْدٍ مِنْ عِبِيدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَشْكُرْتَ فَلَنَأْ؟ فَيَقُولُ: بَلْ شَكَرْتُكَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: لَمْ تَشْكُرْنِي إِذْ لَمْ تَشْكُرْهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَشْكُرْكُمْ لِلَّهِ أَشْكُرْكُمْ لِلنَّاسِ»^٦.

٤٩- بَابُ حُسْنِ الْخُلُقِ

١٧٤٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١. في «ض، بر» والوافي: «قال و».

٢. في «ب، ز، ف، بر» وشرح المازندراني والوافي: «صَدَقَ» بالتشديد. وفي الوافي: «لَعَلَّهُ ﷺ أَشَارَ بِأَخِرِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ تَصْدِيقُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِيَمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَشَهِدَ بِهِ مِنَ التَّوْحِيدِ».

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٣٥، ح ٩٨١، معلقاً عن حفص البخري، مع اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ٢، ص ١٣، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١٧، عن حفص البخري، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ح ١٩، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير، وفي كلها إلى قوله: «فَسَمِّيَ بِذَلِكَ عَبْدًا شَكُورًا». وفيه، ح ١٦، عن حفص بن البخري؛ وفيه، ح ١٨، عن جابر، عن أبي جعفر ﷺ وفيهما إلى قوله: «إِذَا أَصْبَحَ» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٢١٠٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٢٩، ح ٩١٩٣-٩١٩٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧، ح ٢٤.

٤. في «ف» والوافي: «إذا». ٥. في «بر، بف»:- «ثم».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٣٥٤، ح ٢١١١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٠، ح ٢١٦٦٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٨، ح ٢٥.

٧. هكذا في «ج، ز، ص، ف» وحاشية «د»، ض، بر، بف. وفي «ب، د، ض، بر، بس، بف، جر» والمطبوع والوسائل والبحار: «جميل بن صالح».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا»^١.

١٧٤٦ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ^٢:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا^٣ يَوْضَعُ فِي مِيزَانٍ أَمْرِي

والظاهر صحة ما أثبتناه؛ فإننا لم نجد رواية جميل بن صالح عن محمد بن مسلم إلا في الكافي، ح ٦٢؛ والأماشي للصدوق، ص ٢٥٣، المجلس ٥١، ح ١، وفي ما نحن فيه.

والخبر الأول أورده ابن إدريس في مستطوفات السرائر، ص ٨٤، ح ٣١، نقلًا من كتاب المشيخة تصنيف الحسن بن محبوب، عن جميل بن درّاج، عن محمد بن مسلم والمذكور في بعض نسخ الكافي أيضاً هو «جميل بن درّاج». وما نحن فيه قد ورد في بعض النسخ «جميل بن درّاج»، كما أشرنا إليه، فلم يبق في البين إلا ما رواه الصدوق في الأماشي، وبه لا يثبت رواية جميل بن صالح، عن محمد بن مسلم - مع أن كلا منهما كثير الرواية جداً -؛ فإن الخبر رواه الصدوق بسنده عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن محمد بن مسلم. واحتمال كون الأصل في العنوان هو جميل وتفسيره بجميل بن صالح - لما ورد في كثير من الأسناد من الرواية [الحسن] بن محبوب، عن جميل بن صالح - قوي جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ١٥٩؛ وج ٥، ص ٣٤٤-٣٤٣؛ وج ١٧، ص ٢٣٣؛ وج ٢٣، ص ٢٥١-٢٥٣.

هذا، وقد أكثر جميل بن درّاج من الرواية عن محمد بن مسلم في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٥٢-٤٥٣.

١. الأماشي للطوسي، ص ١٣٩، المجلس ٥، ح ٤٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ؛ وفيه، ص ٣٩٢، المجلس ١٤، ح ١٢، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره: «الزهد»، ص ٩١، ح ٦٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ؛ كناية الآخر، ص ٢٥٠، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر، وفيها مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٧، عن النبي ﷺ، مع زيادة في آخره: وفيه، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر عليه السلام. وورد مع اختلاف في هذه المصادر: الأماشي للصدوق، ص ٢٠، المجلس ٦، ضمن الحديث الطويل ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٥، ضمن الحديث الطويل ١، وفيها بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٨، ح ١٠٩، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ؛ صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٦٧، ح ١٢٥، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، وفيها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤١٩، ح ٢٢٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٨، ح ١٥٩٠٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٢، ح ١.

٢. في الوسائل: - «من أهل المدينة».

٣. في البحار، ج ٧، ص ٣٠٣: + «من عمل».

يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ مِنْ حُسْنِ الْخَلْقِ.^١

١٧٤٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلاَدٍ

الْحَنَاطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَزْنَعُ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَمَلُ إِيمَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَرْبِهِ^٢ إِلَى

قَدَمِهِ^٣ ذُنُوبًا^٤ لَمْ يَنْقُضْ ذَلِكَ، قَالَ: «وَهُوَ: الصَّدَقُ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ، وَالْحَيَاءُ، وَحُسْنُ ١٠٠/٢

الْخَلْقِ»^٥.

١. قرب الإمام، ص ٤٦، ح ١٤٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتتمام

الرواية: «أول ما يوضع في ميزان العبد يوم القيامة حسن خلقه». الوافي، ج ٤، ص ٤١٩، ح ٢٢٣١؛ الوسائل،

ج ١٢، ص ١٥١، ح ١٥٩١٦؛ البحار، ج ٧، ص ٢٤٩، ح ٧؛ وص ٣٠٣، ح ٦٣؛ وج ٧١، ص ٣٧٤، ح ٢.

٢. «القرن: الجانب الأعلى من الرأس. وجمعه: قرون. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٠٦ (قرن).

٣. في «ف»: «قديم».

٤. في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٦٨: «يمكن حملها على الصغائر، فإن صاحب هذه الخصال لا يجترئ على

الإصرار على الكبائر، أو أنه يوفق للتوبة وهذه الخصال تدعوه إليها؛ مع أن الصدق يخرج كثيراً من الذنوب

كالكذب وما يشاكله، وكذا أداء الأمانة يخرج كثيراً من الذنوب كالخيانة في أموال الناس ومنع الزكوات

والأخماس وسائر حقوق الله، وكذا الحياء من الخلق يمنعه من التظاهر بأكثر المعاصي، والحياء من الله يمنعه

من تعمد المعاصي والإصرار عليها ويدعوه إلى التوبة سريعاً، وكذا حسن الخلق يمنعه عن المعاصي المتعلقة

بإيذاء الخلق كعمقق الوالدين وقطع الأرحام والإضرار بالمسلمين؛ فلا يبقى من الذنوب إلا قليل لا يضّر في

إيمانه، مع أنه موفّق للتوبة؛ والله الموفق».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٠، ح ٩٩٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد، عن أبي عبد الله، عن

أبيه عليه السلام؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٤، المجلس ٢، ح ٢٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن

محبوب. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المكارم، ح ١٥٦٥؛ والزهد، ص ٨٨، ح ٦١، بسند آخر، من

دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي المحاسن، ص ٨، كتاب القرائن، ح ٢١؛ والخصال،

ص ٢٢٢، باب الأربعة، ح ٥٠؛ والأمالي للمفيد، ص ٢٩٩، المجلس ٣٥، ح ٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٧٣،

المجلس ٣، ح ١٥، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف وزيادة. وفي الأمالي

للمفيد، ص ١٦٦، المجلس ٢١، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٨٩، المجلس ٧، ح ٢١، بسند آخر عن أبي

جعفر عليه السلام، مع اختلاف وزيادة. تحف العقول، ص ٣٦٩، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان

١٧٤٨ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ غَنَبَةَ الْعَادِي، قَالَ:

قَالَ لِي^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا يَفْقَدُ الْمُؤْمِنُ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - بِعَمَلٍ^٢ بَعْدَ الْفَرَائِضِ^٣ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَسَعَ النَّاسَ بِخَلْقِهِ^٤».

١٧٤٩ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ذَرِيحٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ صَاحِبَ الْخُلُقِ الْحَسَنِ، لَهُ مِثْلُ أَجْرِ^٦ الصَّائِمِ الْقَائِمِ^٧».

١٧٥٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوَالِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: أَكْثَرُ مَا تَلَجُ^٨ بِهِ أُمَّتِي الْجَنَّةَ^٩ تَقْوَى اللَّهِ وَحَسَنُ الْخُلُقِ^{١٠}».

١. والكفر، باب الحياة، ح ١٧٨٧، الوافي، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ١٩١٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٨، ح ١٥٩٠٥؛ البحار،

ج ٧١، ص ٣٧٤، ح ٣.

٢. في «د»، بر: «لي».

٣. في الوسائل: «بشيء».

٤. في «بر»: «فرائض الله».

٥. في المرأة: «أَيُّ يَكُونُ خَلْقُهُ الْحَسَنَ وَسَيَعَا بِحَيْثُ يَشْمَلُ جَمِيعَ النَّاسِ».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٤١٩، ح ٢٢٣٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٥، ح ٤.

٧. في «ب»، بر: «أجر مثل».

٨. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧١، ح ٣٢٨، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير

وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٤١٩، ح ٢٢٣٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٩، ح ١٥٩٠٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٥، ح ٥.

٩. في «ب»، ز، بس: «يلج».

١٠. في الجعفریات: «في الجنة».

١١. الجعفریات، ص ١٥٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الاختصاص، ص ٢٢٨،

مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٠، ح ٢٢٣٥؛ الوسائل، ج ١٢،

ص ١٥٠، ح ١٥٩١١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٥، ح ٦.

١٧٥١ / ٧. عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ^١

وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْخُلُقَ الْحَسَنَ يَمِيتُ^٢ الْخَطِيئَةَ، كَمَا تَمِيتُ^٣

الشَّمْسُ الْجَلِيدَ^٤».

١٧٥٢ / ٨. عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «النِّبْرُ وَحُسْنُ الْخُلُقِ يَغْمُرَانِ الدِّيَارَ، وَيَزِيدَانِ فِي

١. في «ز، ف»: «الحسين الأحمسي». وفي «ص»: «الحسين بن الأحمسي». وفي «بس»: «حسين الأحمسي».

هذا، وقد ورد الخبر - مع اختلاف وزيادة في آخره - في الزهد، ص ٩٣، ح ٧٥، عن محمد بن أبي عمير عن علي الأحمسي. وعلي الأحمسي ذكره الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٢٤٦، الرقم ٣٤٢٠، وروى عنه ابن أبي عمير في الكافي، ح ٢٩٤٧ و ٣٠٠٤. ثم إن المظنون اتحاد علي الأحمسي مع أبي الحسن الأحمسي الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام في الكافي، ح ٧٢٣٥ و ١٢٥١٣، كما أن المظنون وقوع التحريف في عنوان أبي الحسين الأحمسي المذكور في رجال البرقي، ص ٤٣ والراوي عن أبي عبد الله عليه السلام في المحاسن، ص ٤٠٨، ح ١٢٥؛ و ص ٥٣١، ح ٧٨٦، وأن الصواب فيه هو أبو الحسن الأحمسي.

إذا تبين هذا فنقول: روى ابن أبي عمير كتاب الحسين بن عثمان الأحمسي أيضاً، وتكررت روايته عنه بعنوان الحسين بن عثمان في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٤، الرقم ١٢٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٣٠-٣٣٤.

فعليه لا يبعد أن يكون الراوي لخبرنا هذا ما ورد في الزهد أحد هذين الأحمسين إلا أنه قد وقع التحريف في أحد الموضعين.

٢. في «ج، د، ز، ب، ف»: «يميت». وفي الزهد: «حسن الخلق يذيب». ومات الشيء مؤثلاً، ويميت ميثاً - لغة -: ذاب في الماء، فامتات هو فيه انمياً، ومات غير، يتعدى ولا يتعدى، والمعنى: يذيبها ويذهبها، كإذابة الشمس الجليد. المصباح المنير، ص ٥٨٤؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٦٥ (موث).

٣. في «ب، ج»: «يميت». وفي «ز، بس»: «تميت». وفي الزهد: «تذيب».

٤. قال الجوهرى: «الجليد: الضريب والسقيط، وهو ندى يسقط من السماء فيجمد على الأرض»، وقال ابن الأثير: «الجليد هو الماء الجامد من البرد». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٩؛ النهاية، ج ١، ص ٢٨٥ (جلد).

٥. الزهد، ص ٩٣، ح ٧٥، عن محمد بن أبي عمير، عن علي الأحمسي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره.. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٠، ح ٢٢٣٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٩، ح ١٥٩٠٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٥، ح ٧.

الأغمار^١.

٩ / ١٧٥٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ:
 حَدَّثَنِي^٢ يَحْيَى بْنُ عَمْرٍو^٣، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَوْحَى اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِلَى بَعْضِ أَنْبِيَائِهِ ﷺ: الْخُلُقُ
 الْحَسَنُ^٤ يَمِيتُ^٥ الْخَطِيئَةَ، كَمَا تَمِيتُ^٦ الشَّمْسُ الْجَلِيدَ»^٧.

١٠١ / ١٧٥٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ
 الْوُشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «هَلَكَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَى^٨
 الْحَفَّارِينَ، فَإِذَا هُمْ^٩ لَمْ يَخْفِرُوا شَيْئاً، وَشَكُّوا ذَلِكَ^{١٠} إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا:
 يَا رَسُولَ اللَّهِ^{١١}، مَا يَعْمَلُ حَدِيدُنَا فِي الْأَرْضِ، فَكَأَنَّمَا^{١٢} نَضْرِبُ بِهِ فِي.....»

١ . الزهد، ص ٩٣، ح ٧٤، عن ابن أبي عمير . تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر ﷺ، وفيه: «إِنَّ الرِّفْقَ وَالْبَرَ وَحَسَنَ الْخُلُقِ يَعْمَرُ الدِّيارَ وَيَزِيدُ فِي الرِّزْقِ». الوافي، ج ٤، ص ٤٢١، ح ٢٢٣٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٩، ح ١٥٩٠٨.

٢ . في «ز»: «+ عبد الله بن».

٣ . في «ز»: «+ عبد الله بن».

٤ . في «ز»: «+ وحسن الخلق».

٥ . في «ز»: «+ يميت».

٦ . في «ز»: «+ يميت».

٧ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٠، ح ٢٢٣٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١٥؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦٤، ح ٣٥.

٨ . في «ز»: «+ وحسن الخلق».

٩ . الضمير المستتر في الفعل للنبي ﷺ. وقال المجلسي في مرآة العقول: «ومنه من قرأ: آتي، على بناء المفعول من باب التفعيل، فالتائب للمفاعل الضمير المستتر الراجع إلى الرجل. والحفارين، مفعوله الثاني. ولا يخفى ما فيه». وراجع أيضاً الوافي.

١٠ . هكذا في «ز، ص» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإذا بهم».

١١ . في «د، ب، س»: «- ذلك».

١٢ . في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، ب، ب»، والبحار: «- يا رسول الله».

١٣ . في «ض»: «كأنما».

الصَّافِ^١، فَقَالَ: وَلَيْمَ؟ إِنْ^٢ كَانَ صَاحِبَكُمْ لَحَسَنَ الْخَلْقِ، اثْنُونِي^٣ بِقَدْحٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَوْهُ بِهِ، فَأَدْخَلَ^٤ يَدَهُ فِيهِ، ثُمَّ رَشَهُ عَلَى الْأَرْضِ رَشًا^٥، ثُمَّ قَالَ: اخْفِزُوا^٦، قَالَ: «فَحَفَزُوا^٧ الْحَفَّارُونَ، فَكَانَتْ مَاءً زَمْلاً يَنْهَائِلُ^٨ عَلَيْهِمْ»^٩.

١٧٥٥ / ١١. عَنْهُ،^{١٠} عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «إِنَّ الْخُلُقَ مَنِيحَةٌ^{١٢} يَمْنَحُهَا اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- خَلْقَهُ،

١. «الصفا»: حجر صُلب أَمْلَس. الواحدة: صفاة. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٩٨؛ المصباح المنير، ص ٣٣٤ (صلب).

٢. «إن» مخففة عن المثقلة؛ بدليل اللام في خبر كان، لا للشرط و«اثنوني» جزاءه، بل هو ابتداء الكلام. وقال المجلسي في مرآة العقول: «وتعجبني» من أنه لم اشتد الأرض عليهم مع كون صاحبهم حسن الخلق، فإنه يوجب بسر الأمر في الحياة وبعد الوفاة، بخلاف سوء الخلق، فإنه يوجب اشتداد الأمر فيهما. والحاصل: أنه لما كان حسن الخلق فليس هذا الاشتداد من قبله، فهو من صلاية الأرض، فصب الماء المتبرك بيده المباركة على الموضع، فصار بإعجازه في غاية الرخاوة. وقيل: إن، للشرط، ولم، قائم مقام جزاء الشرط. فحاصله: أنه لو كان حسن الخلق لم يشتد الحفر على الحفارين فرش صاحب الخلق الحسن الماء الذي أدخل يده المباركة فيه لرفع تأثير خلقه السيء. ولا يخفى بعده.

٣. في «ب، ف، يس»: «أثوني».

٤. في «ز»: «من الماء».

٥. في «ف»: «+ به».

٦. في «ف»: «- رشًا».

٧. في «ف»: «فحزوا» بناء على كون «الحفارون» بدلاً، أو على لغة أكلوني البراغيث.

٨. «ينهايل»، من الهَيْل، وهو الصب، يقال: هَيْلُ الماء وأهلته، إذا صببته وأرسلته. وكل شيء أرسلته إرسالاً من رمل أو تراب أو طعام ونحوه، قلت: هلته فانهاه، أي صببته فانصب وجري. بقي شيء، وهو أن تفاعل لم ينجى في كتب اللغة من هذه المادة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٥٥؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٨٨؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٧١٤ (هيل).

٩. الوافي، ج ٤، ص ٤٢١، ح ٢٢٣٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٦، ح ٨.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق؛ فقد أكثر هو بهذا العنوان من الرواية عن محمد بن سنان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٩٥-٦٩٦.

١١. في «بر، بف»: «المنحة» وفي الوسائل والزهد: «منحة». «والمنح»: العطاء. مَنَحَهُ يَمْنَحُهُ وَيَمْنَحُهُ. والاسم: المنحة والمنيحة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٠٨؛ المصباح المنير، ص ٥٨٠ (منح).

فَعِمْنَهُ سَجِيَّةً، وَمِنْهُ نَبِيَّةٌ^١. فَقُلْتُ^٢: فَأَيَّتَهُمَا^٣ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ^٤: «صَاحِبُ السَّجِيَّةِ هُوَ مَجْبُودٌ لَا يَسْتَطِيعُ غَيْرُهُ، وَصَاحِبُ النَّبِيِّ يَضِيرُهُ عَلَى الطَّاعَةِ تَصْبَرًا؛ فَهُوَ أَفْضَلُهُمَا^٥».

١٢ / ١٧٥٦. وَعَنْهُ^٨، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ اللَّهُمَّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لَيُعْطِي الْعَبْدَ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى حُسْنِ الْخُلُقِ، كَمَا يُعْطِي الْمُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَغْدُو عَلَيْهِ وَيَرَوْحُ^٩».

١٣ / ١٧٥٧. عَنْهُ^{١١}، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَجَّالِ^{١٢}، عَنْ أَبِي^{١٣} عُثْمَانَ الْقَابُوسِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

١. في الوافي: «فمنه سجيّة، أي جيلة وطبيعة وخلق. ومنه نبية، أي يكون عن قصد واكتساب وتعمّد».

٢. في «بر، بف» والوافي والوسائل: «قلت».

٣. في «ب، ص، ف»: «أيهما». وفي «ز»: «وأيهما». وفي «ض، بر» والوافي والوسائل: «فأيهما».

٤. في الوسائل والزهد: «قال». ٥. في الوافي: «تصبر».

٦. في البحار: «أفضلها».

٧. الزهد، ص ٩٢، ح ٧١، عن محمد بن سنان. تحف العقول، ص ٣٧٣، وفيهما مع اختلاف سير. الوافي، ج ٤،

ص ٤٢١، ح ٢٢٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥١، ح ١٥٩١٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٧، ح ٩.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٩. «الغدوّ»: سَير أوّل النهار، نقيض الرواح. «والرواح»: الغشي، أو من الزوال إلى الليل. وروّحنا رواحاً: سرنا

فيه أو غمّلنا. النهاية، ج ٣، ص ٣٤٦ (غدا)؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٦ (روح). والمراد أن ثواب العبد في

حسن خلقه مثل ثواب هذا المجاهد الساعي في الجهاد المستمرّ فيه، أو المراد أن الثواب يغدو على حسن

خلقه ويروح؛ يعني إنّه ملازم له كملازمة حسن خلقه، أو المراد أن المجاهد يغدو على الجهاد ويروح؛ راجع:

شرح المازندراني، ج ٨، ص ٢٩١؛ الوافي، ج ٤، ص ٤٢٢؛ امرأة العقول، ج ٨، ص ١٧١.

١٠. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٢، ح ٢٢٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥١، ح ١٥٩١٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٧، ح ١٠.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

١٢. في «ز، ص»: «الحجّال». وهو سهو؛ فإنّ عبد الله هذا، هو عبد الله بن محمد أبو محمد الحجّال، روى عنه

أحمد بن محمد بن عيسى، بعنوانه: الحجّال وأبي محمد الحجّال وعبد الله الحجّال. راجع: رجال النجاشي،

ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٩٣، الرقم ٤٣٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٠١-٣٠٣.

١٣. في «ز»: «ابن».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- أَغَارَ أَعْدَاءَهُ^١ أَخْلَقَ مِنْ أَخْلَاقِ
أَوْلِيَائِهِ لِيَتَعَيشَ أَوْلِيَائُهُ مَعَ أَعْدَائِهِ^٢ فِي دَوْلَاتِهِمْ^٣».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «وَأَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمَا تَرَكُوا وَلِيَاءَ اللَّهِ^٤ إِلَّا قَتَلُوهُ^٥».

١٤ / ١٧٥٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ،

١٠٢/٢

عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ كَامِلٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا خَالَطَ النَّاسَ، فَإِنْ اسْتَقَطَّتْ أَنْ لَا تُخَالِطَ أَحَدًا مِنْ
النَّاسِ إِلَّا كَانَتْ^٦ يَدُكَ الْعُلَيَّا^٧ عَلَيْهِ، فَأَفْعَلْ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ فِيهِ بَعْضُ التَّقْصِيرِ مِنَ
الْعِبَادَةِ، وَيَكُونُ لَهُ خَلْقٌ حَسَنٌ^٨، فَيَبْلُغُهُ^٩ اللَّهُ بِحُسْنِ خَلْقِهِ^{١٠} دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ^{١١}».

١ . في «ض، بس»: «أعداءه» . ٢ . في «بس»: «أعدائهم» .

٣ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٢، ح ٢٢٤٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٨، ح ١١ .

٤ . في «بر» والوافي: - «و» . ٥ . في «ز»: «أولياء الله» .

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٢، ح ٢٢٤٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٨، ذيل ح ١١ .

٧ . في الوسائل: «كان» .

٨ . اليد العليا: المعطية. النهاية، ج ٥، ص ٢٩٣ (يد). وفي الوافي: «أي كنت نقاعاً له يصل نفعلك إليه». وفي مرآة

العقول: «العليا بالضم مؤنث الأعلى، وهي خبر «كانت» و«عليه» متعلقٌ بالعليا، والتعريف يفيد الحصر،

«فافعل» أي الإحسان أو المخالطة، والأول أظهر، أي كن أنت المحسن عليه أو أكثر إحساناً لا بالعكس.

ويحتمل كون العليا صفة لليد، و«عليه» خبر «كانت»، أي يدك المعطية ثابتة أو مفضضة أو مشرفة عليه».

٩ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «حسن خلق» .

١٠ . في «ص»: «يبلغه» .

١١ . في «ج، ز، ص، ف، وحاشية د» والوسائل والبحار والزهد: «بخلقه» بدل «بحسن خلقه» .

١٢ . الزهد، ص ٩٠، ح ٦٥، عن حماد بن عيسى. وفي الكافي، كتاب العشرة، باب حسن المعاشرة، ح ٣٦٠٣؛

وباب حسن الصحابة وحقن صاحب...، ح ٣٧٧٥؛ والمحاسن، ص ٣٥٨، كتاب السفر، ح ٦٩؛ والفتية، ج ٢،

ص ٢٧٥، ح ٢٤٢٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن وصية الإمام

موسى بن جعفر عليه السلام لهشام، مع اختلاف يسير، وفي كل المصادر إلا الزهد إلى قوله: «كانت يدك العليا عليه

فافعل» . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٣، ح ٢٢٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٩، ح ١٥٩١٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٧٨،

ح ١٢ .

١٥ / ١٧٥٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَخْرِ السَّقَاءِ^١، قَالَ:

قَالَ لِي^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَخْرُ، حَسَنُ الْخَلْقِ يَسْرُ^٣».

ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِخَدِيثٍ مَا هُوَ فِي يَدَيَّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «بَيْنَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَتْ جَارِيَةٌ لِبَغْضِ الْأَنْصَارِ وَهُوَ قَائِمٌ، فَأَخَذَتْ بِطَرْفِ ثَوْبِهِ، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ تَقُلْ شَيْئاً، وَلَمْ يَقُلْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً حَتَّى فَعَلْتُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^٤، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الرَّابِعَةِ - وَهِيَ خَلْفَةٌ - فَأَخَذَتْ هَذْبَهُ^٥ مِنْ ثَوْبِهِ، ثُمَّ رَجَعَتْ.

فَقَالَ لَهَا النَّاسُ: فَعَلَ اللَّهُ بِكَ وَفَعَلَ، حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَا تَقُولِينَ لَهُ شَيْئاً، وَلَا هُوَ يَقُولُ لِكَ شَيْئاً، مَا^٦ كَانَتْ^٧ حَاجَتِكَ إِلَيْهِ؟ قَالَتْ^٨: إِنَّ لَنَا مَرِيضاً، فَأَرْسَلَنِي أَهْلِي لِأَخْذِ هَذْبَةٍ مِنْ ثَوْبِهِ لِيَسْتَشْفِيَ^٩ بِهَا، فَلَمَّا أَرَدْتُ

١ . روى الحسين بن سعيد في الزهد، ص ٨٩، ح ٦٣، عن حماد بن عيسى بن ربعي، قال قال أبو عبد الله ﷺ ليحيى السقاء: «يا يحيى إِنَّ الْخَلْقَ الْحَسَنَ يَسِرُ وَإِنَّ الْخَلْقَ السَّيِّئَ نَكَدَ».

والظاهر أَنَّ يحيى السقاء في سند الزهد محذوف من بحر السقاء؛ فإننا لم نجد ليحيى السقاء ذكراً في ما تتبعنا من الأسناد وكتب الرجال. وأما بحر السقاء، فهو مذكور في مصادرنا ومصادر العامة الرجالية. راجع: رجال البرقي، ص ٤٠؛ رجال الطوسي، ص ١٧٢، الرقم ٢٠١٢؛ الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٣٣٩، الرقم ١٦٥٥؛ الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ٥٠، الرقم ٢٨٧؛ تهذيب الكمال، ج ٢، ص ١٢، الرقم ٦٣٩.

٢ . في «ص» والوافي: - «لي».

٣ . في «بر» والوافي: «يمكن أن يقرأ يسر بصيغة المضارع، أي يصير سبباً لمرور صاحبه، أو الناس، أو الأعم».

٤ . في «بر» والوافي: «بينما».

٥ . في «بر» والوافي: «ولا تقول له شيئاً ولا يقول لها شيئاً».

٦ . هَذْبُ الثَّوبِ وَهَذَابُ الثَّوبِ: مَا عَلَى أَطْرَافِهِ. الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٢٣٧ (هذب).

٧ . في «بر» والوافي: «فما».

٨ . في «بر» والوافي: «فما».

٩ . في «بر» والوافي: «يستشفى».

١٠ . في «ب» والوافي: «يستشفى».

١١ . في «ب» والوافي: «يستشفى».

أَخَذَهَا^١ رَأَيْي، فَقَامَ، فَاسْتَحْيَيْتُ^٢ أَنْ أَخَذَهَا وَهُوَ يَزَانِي، وَأَكْزَرَهُ أَنْ أَسْتَأْمِرَهُ فِي أَخْذِهَا،
فَأَخَذْتُهَا^٣.

١٧٦٠ / ١٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَبِيبِ الْخُثْعَمِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْاضِلُكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا،
الْمُؤَطَّوْنُ أَكْثَفًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، وَتَوَطَّأَ رِجَالُهُمْ»^٤.
١٧٦١ / ١٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:^٥ الْمُؤْمِنُ مَأْلُوفٌ، وَلَا خَيْرَ

«لنستشفي». وفي «ض، جم»: «نستشفي» وفي المطبوع: «[ل] يستشفي». وفي «بع، جس، جه» و «البحار كما في المتن».

١. في «بر، بف» والوافي: «أَنْ أَخَذَهَا».

٢. هكذا في «ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ منه». وفي «ب، ز، ص، ض، بر، بس، بف»: «استحييت». وفي «د» وحاشية «ض»: «استحييت».

٣. الزهد، ص ٨٩، ح ٦٣، عن حماد بن عيسى، عن ربعي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام، ليحيى السقاء، وتمام الرواية فيه: «يا يحيى، إِنَّ الْخَلْقَ الْحَسَنَ يَسِرُ، وَإِنَّ الْخَلْقَ السَّيِّئَ يَكْذِبُ». والوافي، ج ٤، ص ٤٢٣، ح ٢٢٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٠، ح ١٥٩١٤، ملخصاً: البحار، ج ١٦، ص ٢٦٤، ح ٦١؛ وج ٧١، ص ٣٧٩، ح ١٣.

٤. في «ز، ص» وحاشية «بس»: «أَكْثَفًا». قال في مرآة العقول: «وفي بعض النسخ بالتاء، كناية عن غاية حسن الخلق، كأنهم يحملون الناس على أكفأهم ورقابهم، وكأنه تصحيف». ورجل موطأ الأكناف: سهل ذي كثر كريم مضياف، وهو مثل. وحقيقته من التوطئة، وهي التمهيد والتذليل. وفراس وطىء، لا يؤذي جنب النائم. والأكناف: الجوانب. أراد الذين جوانبهم وطية يتمكن فيها من يصاحبهم ولا يتأذى. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٤؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٠١ (وطأ).

٥. الزهد، ص ٩٣، ح ٧٧، عن ابن أبي عمير، عن حبيب الخثعمي، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٤٥، عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٤، ح ٢٢٤٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٧، ح ١٥٩٤٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٨٠، ح ١٤.

٦. في «ز» والوسائل: - «قال أمير المؤمنين عليه السلام». وفي «ص، ف»: - «أمير المؤمنين عليه السلام».

فِيَمَنْ لَا يَأْلَفَ وَلَا يُؤْلَفُ.^٢

١٠٣/٢

١٨ / ١٧٦٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ حُسْنَ الْخُلُقِ يَبْلُغُ بِصَاحِبِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ».^٣

٥٠- بَابُ حُسْنِ الْبُشْرِ

١ / ١٧٦٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ الْحَسَنِ

بْنِ الْحُسَيْنِ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، إِنَّكُمْ لَنْ

تَسْعُوا النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ ، فَالْقُوْهُمْ بِطَلَاقَةِ الْوَجْهِ وَحُسْنِ الْبُشْرِ».^٤

١ . في «ف» :- «ولا» .

٢ . الأمالي للطوسي ، ص ٤٦٢ ، المجلس ١٦ ، ح ٣٦ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله ،

مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٢٤ ، ح ٢٢٤٧ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ١٥٨ ،

ح ١٥٩٤١ ؛ البحار ، ج ٧١ ، ص ٣٨١ ، ح ١٥ .

٣ . الزهد ، ص ٩٠ ، ح ٦٥ ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله ؛ الأمالي للصدوق ، ص ٣٥٩ ،

المجلس ٥٧ ، ح ١٠ ، بسند آخر ، مع زيادة في أوله وآخره ؛ الخصال ، ص ٦٢٠ ، باب الثمانين وما فوقه ،

ضمن الحديث الطويل ١٠ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام . وفي عيون الأخبار ، ج ٢ ،

ص ٣٧ ، ح ٩٧ ؛ وص ٧١ ، ح ٣٢٨ ؛ وصحيفة الرضا عليه السلام ، ص ٦٤ ، ح ١١٠ ، بسندها عن الرضا ، عن آبائه عليهم السلام عن

رسول الله صلى الله عليه وآله ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله . تحف العقول ، ص ٤٥ ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، مع اختلاف

يسير وزيادة في آخره . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٢٠ ، ح ٢٢٣٤ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ١٤٩ ، ح ١٥٩٠٧ ؛ البحار ، ج ٧١ ،

ص ٣٨١ ، ح ١٦ .

٤ . في «ف» :- «والذكر» .

٥ . الأمالي للصدوق ، ص ٤٤٦ ، المجلس ٦٨ ، ضمن الحديث الطويل ٩ ؛ وعيون الأخبار ، ج ٢ ، ص ٥٣ ، ضمن

الحديث الطويل ٢٠٤ ، بسند آخر عن الإمام الجواد ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن آبائه ، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن

رسول الله صلى الله عليه وآله ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ ، ح ٢٢٥٠ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ١٦٠ ، ح ١٥٩٥٠ ؛

البحار ، ج ٧٤ ، ص ١٦٩ ، ح ٣٦ .

● وَرَوَاهُ^١ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ زَائِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «يَا بَنِي هَاشِمٍ».^٢

١٧٦٤ / ٢. عَنْهُ^٣، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ:
الْإِنْفَاقُ^٤ مِنْ إِقْتَارٍ^٥، وَالْبِشْرُ لِجَمِيعِ^٦ الْعَالَمِ، وَالْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِهِ».^٧
١٧٦٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي
بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِنِي^٨،
فَكَانَ فِيمَا أَوْصَاهُ^٩ أَنْ قَالَ^{١٠}: «الْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ مُنْتَبِطٍ».^{١١}
١٧٦٦ / ٤. عَنْهُ^{١٢}، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

١. الضمير المستتر في «رواه» راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق؛ فَإِنَّ الْقَاسِمَ بْنَ يَحْيَى هَذَا، رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى. وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي مَشَائِخِ الْعَدَّةِ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا. رَاجِعْ: مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ١٤، ص ٣٦٨-٣٧٠.
٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٧، ح ٢٢٥١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٠، ح ١٥٩٥١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٦٩، ذيل ح ٣٦.
٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد.
٤. في «ز»: «+» وفي سبيل الله.
٥. في حاشية «ز»: «افتقار». وفي الوسائل: «الإقتار».
٦. في «ب، بر، بف» ومرآة العقول والوسائل والبحار: «بجميع».
٧. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٧، ح ٢٢٥٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦١، ح ١٥٩٥٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٦٩، ح ٣٧.
٨. في «ص»: «+» فأوصاه.
٩. في «ف»: «+» فأوصاه بدل «فكان فيما أوصاه».
١٠. في «بر»: «-» قال.

١١. الزهد، ص ٨١، ح ٤٥، بسند آخر عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام. تحف العقول، ص ٤١، عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٧، ح ٢٢٥٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٠، ح ١٥٩٤٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٧١، ح ٣٨.
١٢. رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ [الحسن] بن محبوب في كثير من الأسناد. والظاهر البدوي من السند

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ^١ مَا حَدَّثَ حُسْنِ الْخُلُقِ؟
 قَالَ: «تَلِينُ ^٢ جَنَاحَكَ ^٣، وَتَطْيِيبُ ^٤ كَلَامِكَ، وَتَلْقَى أَخَاكَ بِبِشْرِ حَسَنِ». ^٥
 ١٧٦٧ / ٥. عَنْهُ ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ رِيعِيِّ، عَنْ فَضِيلٍ ^٧، قَالَ: ^٨
 صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ وَحُسْنُ الْبِشْرِ يَكْسِبَانِ الْمَخَبَّةَ، وَيُدْخِلَانِ الْجَنَّةَ؛ وَالْبُخْلُ
 وَعُيُوسُ الْوَجْهِ يَبْعِدَانِ مِنَ اللَّهِ، وَيُدْخِلَانِ النَّارَ. ^٩

رجوع ضمير «عنه» إلى لفظة «أبيه» في السند السابق، وبه أخذ الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ١٢، ح ١٥٩٤٩. لكن يأتي في نفس المجلّد، ذيل ح ٣٣٨٩، عدم ثبوت رجوع الضمير إلى إبراهيم بن هاشم المعبر عنه بـ «أبيه» في شيء من أسناد الكافي.

والظاهر من ملاحظة الأسناد السابقة في الباب، رجوع الضمير إلى أحمد بن محمد المشترك بين ابن عيسى وابن خالد البرقي.

ويؤكد ذلك ورد الخبر في معاني الأخبار، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. عن الحسن بن محبوب، عن بعض أصحابنا قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام.

١. في الوسائل والبحار: - «له».

٢. يجوز في الكلمة الإفعال والتفعيل.

٣. في الفقيه والمعاني: «جانبك». و«الجناح»: جناح الطائر. وسُمّي جانباً الشيء جَنَاحِهِ، فقيل: جناح الإنسان لجانبه. والمراد أن تتواضع، نظير قوله تعالى: «وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِئَلَّا تُؤْيِسَ» [الحجر (١٥): ٨٨]. راجع: المفردات للراغب، ص ٢٠٦ (جنع)؛ أساس البلاغة، ص ٤١٩ (لين).

٤. يجوز في الكلمة الإفعال والتفعيل.

٥. معاني الأخبار، ص ٢٥٣، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن بعض أصحابه. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٥٨٩٧، مرسلاً. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٧، ح ٢٢٥٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٠، ح ١٥٩٤٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٧١، ح ٣٩.

٦. في «ض»، ف: «وعنه». والضمير راجع إلى عليّ بن إبراهيم المذكور في سند ح ١٧٦٥؛ فقد روى هو عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ريعيّ بن عبد الله، عن الفضيل بن يسار في عدّة من الأسناد. أنظر على سبيل المثال ما تقدّم في ح ١٦٩٤، وما يأتي في ح ٢٢٣٩.

٧. في «ب»، ج، ض، ف، بر: «الفضل». وفي «د»، بس، بف، جبر: «الوسائل والبحار: «الفضيل».

٨. في البحار: «قال». وفي مرآة المعقول: «والضمير في «قال» راجع إلى الباقر أو الصادق عليهما السلام، وكأنّه سقط من النسخ أو الرواة.

٩. تحف العقول، ص ٢٩٦، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٨، ح ٢٢٥٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٠، ح ١٥٩٤٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٧٢، ح ٤٠.

١٧٨ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حُسْنُ الْبَشْرِ يَذْهَبُ ١٠٤/٢ بِالسَّخِيمَةِ»^١.

٥١- بَابُ الصَّدْقِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ

١٧٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا إِلَّا بِصِدْقِ الْحَدِيثِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ إِلَى النَّبْرِ وَالْفَاجِرِ»^٢.

١٨٠ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَغْتَرُّوا بِصَلَاتِهِمْ^٣ وَلَا بِصِيَامِهِمْ^٤؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا لَهَجَ^٥ بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ حَتَّى لَوْ تَرَكَهُ اسْتَوْحَشَ، وَلَكِنْ اخْتَبَرُوهُمْ عِنْدَ صِدْقِ الْحَدِيثِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ»^٦.

١ . «السخيمة»: الجفد في النفس. الصحاح، ج ٢، ص ٣٥١ (سخم).

٢ . تحف العقول، ص ٤٥، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٨، ح ٢٢٥٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦١، ح ١٥٩٥٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٧٢، ح ٤١.

٣ . الاختصاص، ص ٢٦٣، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في أوله وآخره. الأمالي للطوسي، ص ٦٧٦، المجلس ٣٧، ح ٨، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٢٩، ح ٢٢٥٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٧٣، ح ٢٤١٨٢؛ البحار، ج ١١، ص ٦٧، ح ٢١؛ وج ٧١، ص ٢، ح ١.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٥ . في الوسائل: «بكثرة صلاتهم» بدل «بصلاتهم».

٦ . اللَّهَجُّ بالشياء: الولوع به. الصحاح، ج ١، ص ٣٣٩ (لهج).

٧ . الأمالي للصدوق، ص ٣٠٣، المجلس ٥٠، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥١، ح ١٩٧، بسند آخر «

١٧٧١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُنْتَنَى الْحَنَاطِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ صَدَّقَ لِسَانَهُ زَكَى^٢ عَمَلُهُ^٣».

١٧٧٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فِي أَوَّلِ دَخَلَةٍ دَخَلْتُ عَلَيْهِ: «تَعَلَّمُوا الصَّدَقَ قَبْلَ الْخَبِيثِ»^٤.

١٧٧٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ^٥ أَبِي كَهْمَسٍ^٦، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَغْفُورٍ يَفْرِيكَ السَّلَامَ.

قَالَ: «عَلَيْكَ^٧ وَعَلَيْهِ^٨ السَّلَامُ، إِذَا أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ فَأَقْرِئَهُ السَّلَامَ، وَقُلْ لَهُ: إِنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ لَكَ: انْظُرْ^٩ مَا بَلَغَ بِهِ عَلِيُّ عليه السلام عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، فَالْزِمْهُ؛ فَإِنَّ

١. عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. الاختصاص، ص ٢٢٩، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله، وفي كلها مع اختلاف.

الوافي، ج ٤، ص ٤٢٩، ح ٢٢٥٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٦٧، ح ٢٤١٦٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢، ح ٢.

١. في «ج»، ص، بر: «الحنيط». وتقدم في الكافي، ذيل ح ١٤٩٦، أنه سهو.

٢. في «ج»: «زكى» بالشديد. وقال في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٨٢: «وفي بعض النسخ: زكى على المجهول من بناء التفعيل بمعنى القبول، أي يمدح الله عمله ويقبله».

٣. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٢، ح ٢٢٦٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١٥٩٥٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣، ح ٣.

٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٢، ح ٢٢٦٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١٥٩٥٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣، ح ٤.

٥. في «ص» والوافي: «+ ابن». والظاهر أن أبا كهمس هذا، هو هيثم أبو كهمس. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٧٠؛ رجال البرقي، ص ٤٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٤١، الرقم ٨٨٨.

٦. في «د، ز»: «كهمش»، وتقدم ذيل ح ١٦٣٨ عدم صحته.

٧. في «ب، ز، ص، ف، بس، ي»، والوسائل: «وعليك».

٨. في «ف» وحاشية «ض»: «عليه وعليك».

٩. في «ف»: «+ إلى».

عَلَيْتًا ١. إِنَّمَا بَلَغَ مَا بَلَغَ بِهِ ١ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقِ الْحَدِيثِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ ٢.

١٧٧٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْبُضْرِيِّ، عَنْ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا قُضَيْلُ، إِنَّ الصَّادِقَ أَوَّلُ مَنْ يُصَدِّقُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، يَعْلَمُ أَنَّهُ صَادِقٌ، وَتُصَدِّقُهُ نَفْسُهُ، تَعْلَمُ أَنَّهُ صَادِقٌ» ٦.

١٠٥/٢

١٧٧٥ / ٧ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ ٧، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّمَا سَمِّيَ إِسْمَاعِيلُ صَادِقَ الْوَعْدِ لِأَنَّهُ وَعَدَ رَجُلًا فِي مَكَانٍ، فَانْتَظَرَهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ ٨ سَنَةً، فَسَمَّاهُ ٩ اللَّهُ ١٠ عَزَّ وَجَلَّ ١١ «صَادِقَ الْوَعْدِ» ١٢ ثُمَّ ١٣: إِنَّ الرَّجُلَ أَتَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ: مَا زِلْتُ مُنْتَظِرًا لَكَ» ١٤.

١ . في «ص» - «به». وقال في مرآة العقول: «كَانَتْ زِيدَتْ كَلِمَةُ «بِهِ» مِنَ النَّسَاجِ، وَلَيْسَتْ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَعَلَى تَقْدِيرِهَا كَأَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ ... فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْبَاءُ بِمَعْنَى إِلَى. وَيَحْتَمِلُ عَلَى بُعْدِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «فَإِنْ عَلِيًّا» تَعْلِيلًا لِلزُّومِ، وَضَمِيرِ «بِهِ» رَاجِعًا إِلَى الْمَوْصُولِ فِي «مَا بَلَغَ بِهِ» أَوَّلًا، وَقَوْلُهُ: «بِصَدَقِ الْحَدِيثِ» كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا مُتَعَلِّقًا بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ بَلَغَ ذَلِكَ بِصَدَقِ الصَّدِيقِ».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٤٣٠، ح ٢٢٦٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٦٧، ح ٢٤١٦٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٤، ح ٥.

٣ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «فضيل». ٤ . في «ز»: «وَيُصَدِّقُهُ». وفي الوافي: «تُصَدِّقُهُ».

٥ . في «ب، ج، ز»: «يعلم».

٦ . ثواب الأعمال، ص ٢١٣، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٠،

ح ٢٢٦١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١٥٩٦٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٥، ح ٦.

٧ . السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٨ . في «ز، ج، ص، ض، ف، بس» والوسائل - «في ذلك المكان».

٩ . في «ف»: «فَسَمِيَّ». ١٠ . في «بس»: «- الله».

١١ . في «ف»: «- الله عَزَّ وَجَلَّ». ١٢ . مريم (١٩)، ص ٥٤.

١٣ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «+ [قال]».

١٤ . علل الشرائع، ص ٧٧، ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٧٩، ح ٩، بسند آخر عن الرضا ﷺ. تفسير القمي، ج ٢،

ص ٥٠، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. وفي كلها مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٠، ح ٢٢٦٢؛ الوسائل،

ج ١٢، ص ١٦٤، ح ١٥٩٦٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٥، ح ٧.

١٧٧٦ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الْخَزَائِ، عَنْ جَدِّهِ الرَّبِيعِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا رَبِيعُ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكْتُتَهُ اللَّهُ صَدِيقًا»^١.

١٧٧٧ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكْتُتَبَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الصَّادِقِينَ، وَيَكْذِبُ حَتَّى يَكْتُتَبَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَإِذَا صَدَقَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: صَدَقَ وَبَرٌّ، وَإِذَا كَذَبَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: كَذَبَ وَفَجَرٌ»^٣.

١٧٧٨ / ١٠. عَنْهُ^٤، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُونُوا دُعَاةً لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ بَغَيْرِ السِّنَتِكُمْ؛ لِيَزَوَّاهُ مِنْكُمْ

١. في «ص»، ض، بف، جر، والوسائل: «الخرزاز». والظاهر أن الصواب في لقب العنوان هو «الخرزاز». راجع: رجال النجاشي، ص ٩٨، الرقم ٢٤٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٨٠، الرقم ١٠١؛ الرجال لابن داود، ص ٤٧، الرقم ١٣٩.

٢. في الوافي: «- لي».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكذب، ح ٢٦٨٤، بسند آخر عن أبي جعفر، عن علي بن الحسين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣١، ح ٢٢٦٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٣، ح ١٥٩٦١؛ البحار، ج ٧١، ص ٦، ح ٨.

٤. في «ج»: «+ بن محمد».

٥. البر: التوسع في فعل الخير، ويستعمل في الصدق لكونه بعض الخيرات المتوسع فيه، وبر: العبد ربه: توسع في طاعته. وسُمي الكاذب فاجراً لكون الكذب بعض الفجور. راجع: المغردات للراغب، ص ١١٤ (برر)، و ص ٦٢٦ (فجر).

٦. المحاسن، ص ١١٧، كتاب الصفوة، ذيل ح ١٢٥، مرسلاً عن أبي بصير، وفيه: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يَكْتُتَبَ مِنَ الْكَذَّابِينَ، فَإِذَا كَذَبَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: كَذَبَ وَفَجَرٌ». وراجع: الأمالي للصدوق، ص ٤١٩، المجلس ٦٥، ح ٩. الوافي، ج ٤، ص ٤٣١، ح ٢٢٦٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١٥٩٥٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٧، ح ٧.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

الِاجْتِهَادَ وَالصَّدْقَ وَالْوَرَعَ.^١

١١ / ١٧٧٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ أَبُو النَّوْلِيدِ حَسَنُ بْنُ زِيَادٍ الصَّنِقَلُ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَدَّقَ لِسَانَهُ زَكَّى عَمَلَهُ، وَمَنْ حَسَنَتْ نِيَّتُهُ زِيدَ فِي رِزْقِهِ، وَمَنْ حَسَنَ بِرُهُ^٢ بِأَهْلِ^٣ بَيْتِهِ مَدَّ لَهُ^٤ فِي عَمْرِهِ^٥».

١٢ / ١٧٨٠ . عَنْهُ^٦، عَنْ أَبِي طَالِبٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْظُرُوا إِلَى طُولِ رُكُوعِ الرَّجُلِ وَسُجُودِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ^٧ اغْتَادَهُ، فَلَوْ تَرَكَهُ اسْتَوْحَشَ لِذَلِكَ، وَلَكِنْ انظُرُوا^٨ إِلَى صِدْقِ حَدِيثِهِ، وَأَدَاءِ أَمَانَتِهِ^٩».

١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الورع، ح ١٦٤١، بسند آخر عن العلاء، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٤،

ص ٤٣١، ح ٢٢٦٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٤، ح ١٥٩٥٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٧، ح ٨.

٢ . «البر»: الصلة والانتفاع في الإحسان. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩٨ (بر).

٣ . في «ز»، ص: «وفي أهل».

٤ . في الكافي، ح ١٥٠٨٥: «بأهله زاد الله» بدل «بأهل بيته مد له». وفي الأمالي وتحف العقول: «زيد» بدل «مد له».

٥ . الأمالي للطوسي، ص ٢٤٥، المجلس ٩، ح ١٧، بسنده عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي وليد، عن الحسن بن زياد الصيقل. وفي الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٠٨٥؛ والخصال، ص ٨٧، باب الثلاثة، ح ٢١، بسند آخر. تحف العقول، ص ٣٨٧، عن موسى بن جعفر ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٢٦١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣١٨؛ فقه الرضا، ص ٣٧٨؛ تحف العقول، ص ٢٩٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٣١، ح ٢٢٦٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٢، ح ١٥٩٥٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٨، ح ٩.

٦ . الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن محمد بن عيسى، وأن المراد بأبي طالب هو أبو طالب عبد الله بن الصلت الذي روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى في عدد من الأسناد. أنظر على سبيل المثال: الأمالي للصدوق، ص ٧٤، المجلس ١٨، ح ١١؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢٥، ح ٧٠؛ وص ٣٠، ح ٩١؛ وص ١١٦، ح ٤٣٣. يؤيد ذلك كثرة رجوع الضمير إلى أحمد بن محمد [بن عيسى] في أسناد الكافي، كما لا يخفى على المتتبع.

٧ . في «ج»، «ز» والبحار: «وقد».

٨ . في «ز»: «انظر».

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٢٩، ح ٢٢٥٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٦٨، ح ٢٤١٦٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٨، ح ١٠.

٥٢- بَابُ الْحَيَاءِ

١٠٦/٢

١٧٨١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ^١، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ فِي الْبَخْتَةِ»^٢.

١٧٨٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حَسَنِ^٣ الصَّيْقَلِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْحَيَاءُ وَالْعَفَافُ وَالْعِيَّةُ - أَغْنِي عَنِ اللِّسَانِ^٤ لَا عِيَّةَ الْقَلْبِ - مِنَ الْإِيمَانِ»^٥.

١٧٨٣ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ^٦، عَنْ.....

١. في «ص»: «زياد». وهو سهو؛ فقد روى علي بن رثاب كتاب أبي عبيدة الحذاء، وتوسط بينه وبين الحسن بن محبوب في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٠، ح ٤٤٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٢٨٧-٢٨٨.

٢. الزهد، ص ٦٦، ح ١٠، عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص ٣٩٢، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر عليه السلام. وورد: «الحياء من الإيمان» في هذه المصادر: عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٢٣، بسند آخر عن الرضا عليه السلام؛ الغيبة للطوسي، ص ٣٩٠، ح ٣٥٦، مع زيادة في آخره؛ مصباح الشريعة، ص ١٨٩، الباب ٩٠، مع زيادة في آخره؛ تحف العقول، ص ٥٦، عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٥، ح ٢٢٧٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٦، ح ١٥٩٧٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٩، ح ١.

٣. هكذا في النسخ التي قبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع والزهد: «الحسن».

٤. والمراد بعِيَّة اللسان ترك الكلام فيما لا فائدة فيه، وعدم الاجترار على الفتوى بغير علم وعلى إيذاء الناس وأمثاله؛ وهذا ممدوح. وعِيَّة القلب: عجزه عن إدراك دقائق المسائل وحقائق الأمور؛ وهو مذموم. راجع: مرآة العقول، ج ٨، ص ١٨٨.

٥. الزهد، ص ٧٠، ح ٢١، عن محمد بن سنان، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٥، ح ٢٢٧٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٧، ح ١٥٩٧٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٢٩، ح ٢.

٦. محمد بن أحمد النهدي هو أبو جعفر القلانسي المعروف بحمدان، وقد ورد في ترجمة مُصَتَب بن يزيد

مُضْعَبُ^١ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَوَّامِ^٢ بْنِ الرُّبَيْرِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ، رَقَّ عِلْمُهُ»^٣.

١٧٨٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ يَحْيَى - أَخِي دَارِمٍ -

عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: «الْحَيَاءُ وَالْإِيمَانُ مَقْرُونَانِ فِي قَرْنٍ^٤، فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُهُمَا

تَبِعَهُ صَاحِبُهُ»^٥.

١٧٨٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحَسَنِ

بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَظْطِينٍ، عَنِ الْفَضْلِ^٦ بْنِ كَثِيرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

«أنه روى محمد بن أحمد القلانسي عن علي بن الحسن الطويل كتاب مُضْعَبِ بن يزيد، فيحتمل سقوط الواسطة بينهما في السند. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤١، الرقم ٩١٤؛ و ص ٤١٩، الرقم ١١٢٢.

تبه على ذلك الأستاذ السيد محمد جواد الشيبيري - دام توفيقه - في تعليقه على السند.

١. في «بس»: «مصعبة».

٢. في «ب»: «عوام». وفي «ز»، «بر»: «القوام». وهو سهو غير مذكور في ما يُتْرَقُّبُ ذكره.

٣. في «ص»، «بف»، وحاشية «ج»: «عمله». وفي المرأة: «والمراد برقة الوجه الاستحياء عن السؤال وطلب العلم، وهو مذموم، فإنه لأحياء في طلب العلم ولا في إظهار الحق، وإنما الحياء عن الأمر القبيح، قال الله تعالى: «وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَيْرِ» [الأحزاب (٣٣): ٥٣]. ورقة العلم كناية عن قلته. وما قيل: إن المراد برقة الوجه قلّة الحياء، فضعفه ظاهر».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٦؛ ٢٢٧٩: الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١٥٩٨١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣٠، ح ٣.

٥. في «ز»، «بس»، «بف»: «معاده». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٤٦؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٦، الرقم ٤٥١٨.

٦. في «ج»: «القرن». و«القرآن»: الحبل. و«القرن» بفتحين، لغة فيه. المصباح المنير، ص ٥٠٠ (قرن).

٧. تحف العقول، ص ٢٩٧، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٥، ح ٢٢٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٦،

ح ١٥٩٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣١، ح ٤.

٨. هكذا في جميع النسخ والطبعة الحجرية من الكتاب والوافي والبحار. وفي المطبوع: «الفضل». والخبر يأتي

في الكافي، ح ٩٤١١ و ١٢٥٣٦، مع زيادة، وقد رواه المصنف عليه السلام بنفس السند، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن الفضل بن كثير المدائني. والرجل لم نعرفه حتى يمكن لنا تمييز الصواب منهما.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ»^١.

١٧٨٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ،

قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ حَيَاءَانِ: حَيَاءُ عَقْلِ، وَحَيَاءُ حُمْقٍ، فَحَيَاءُ الْعَقْلِ هُوَ

الْعِلْمُ، وَحَيَاءُ الْحُمْقِ هُوَ الْجَهْلُ»^٢.

١٧٨٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ

١٠٧/٢

عَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ عليه السلام:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَكَانَ مِنْ قُرْنِهِ^٣

إِلَى قَدَمَيْهِ^٤ ذُنُوبًا، بَدَّلَهَا اللَّهُ حَسَنَاتٍ^٥: الصَّدْقُ، وَالْحَيَاءُ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ، وَالشُّكْرُ»^٦.

« ثُمَّ إِنَّ الْفَضْلَ أَوْ الْفَضِيلَ بِنَ كَثِيرٍ هَذَا، غَيْرَ الْفَضْلِ بِنَ كَثِيرٍ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي رِجَالِهِ، ص ٣٩٠، الرِّقْم ٥٧٤٣ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَادِي عليه السلام؛ فَإِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ يَرْوِي عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ وَالرَّضَا عليه السلام. رَاجِعْ: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٤٥، الرِّقْم ٩١؛ رِجَالُ الْبَرْقِيِّ، ص ٥١؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٣٥٤، الرِّقْم ٥٢٤٦.

١. الكافي، كتاب المعيشة، باب النوادر من كتاب المعيشة، ح ٩٤١١؛ وكتاب الزِّيِّ والتجمل، باب لبس الخلقان، ح ١٢٥٣٦، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٦، ح ٢٢٧٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٦، ح ١٥٩٧١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣١، ح ٥.

٢. تحف العقول، ص ٤٥، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٦، ح ٢٢٧٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١٥٩٨٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٣١، ح ٦.

٣. «الْقُرْنُ»: الْجَانِبُ الْأَعْلَى مِنَ الرَّأْسِ. وَجَمْعُهُ: قُرُونٌ. الْقَامُوسُ الْمَحِيظُ، ج ٢، ص ١٦٠٦ (قرن).

٤. فِي «ف»؛ «قَدَمَيْهِ».

٥. إِشَارَةٌ إِلَى الْآيَةِ ٧٠ مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ (٢٥): «إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المكارم، ح ١٥٦٥؛ والزهد، ص ٨٨، ح ٦١، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي الكافي، نفس الكتاب، باب حسن الخلق، ح ١٧٤٧؛ والتهديب، ج ٦، ص ٢٥٠، ح ٩٩٠؛ والأُمالي للطوسي، ص ٤٤، المجلس ٢، ح ٢٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. تحف

٥٣- بَابُ الْعَفْوِ

- ١٧٨٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ^١: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ
خَلْقِي^٢ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟: الْعَفْوُ عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وَتَصِلُ^٣ مَنْ قَطَعَكَ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى مَنْ
أَسَاءَ إِلَيْكَ، وَإِعْطَاءُ مَنْ حَزَمَكَ^٤».
- ١٧٨٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ
يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ غُرَّةٍ^٥ بْنِ دِينَارٍ الرُّقْمِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَدْلِكُكُمْ عَلَى خَيْرِ أَخْلَاقِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟: تَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ،
وَتُعْطِي مَنْ حَزَمَكَ، وَتَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ^٦».

١. العقول، ص ٣٦٩، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. وورد مع اختلاف وزيادة في هذه المصادر:
المحاسن، ص ٨، كتاب القرائن، ح ٢١؛ الخصال، ص ٢٢٢، باب الأربعة، ح ٥٠؛ الأمالي للمفيد، ص ٢٩٩،
المجلس ٣٥، ح ٩؛ الأمالي للطوسي، ص ٧٣، المجلس ٣، ح ١٥، وفي كلها بسند آخر عن أبي جعفر، عن
أبيه عليه السلام. وفي الأمالي للمفيد، ص ١٦٦، المجلس ٢١، ح ١؛ والأمالي للطوسي، ص ١٨٩، المجلس ٧، ح ٢١،
بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. والوافي، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ١٩١٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٧، ح ١٥٩٧٣.

٢. في الوافي والزهد: «خطبة». وفي الوسائل: «خطبه».

٣. في (ص، ف، و) حاشية (ض، بر، بس) والوافي: «أخلاق». و«الخلافت» جمع الخليفة، وهي الطبيعة. والمراد
هنا الملكات النفسانية الراضخة. مرآة العقول، ج ٨، ص ١٩٢.

٤. في (ف، و) «والصلة». وفي الأمالي: «وأن تصل».

٥. الأمالي للمفيد، ص ١٨٠، المجلس ٢٣، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن النضر بن سويد، عن ابن سنان؛
الزهد، ص ١٧٥، ح ٣٠، عن محمد بن أبي عمير، عن أبي سيار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره «الوافي»،
ج ٤، ص ٤٣٧، ح ٢٢٨٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٢، ح ١٥٩٩٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٩٩، ح ١.

٦. في (ز، ص، و) «عزة». وفي (بس، بف، و) «عزة». وفي البحار: «ضمرة». ويحتمل كون الصواب: «عزرة».

راجع: الإكمال لابن ماکولا، ج ٦، ص ٢٠١؛ الثقات لابن حبان، ج ٧، ص ٣٠٠.

٦. الزهد، ص ١٠٥، ح ١٠٧، عن ابن أبي البلاد، عن أبيه رفعه، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. ٥

١٧٩٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ نُسَيْبٍ^١ اللَّفَّافِيِّ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغَيْنَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ثَلَاثٌ مِنْ مَكَارِمِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: تَعْفُو^٢ عَنْ ظُلْمِكَ، وَتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وَتَحْلُمَ^٣ إِذَا جَهِلَ عَلَيْكَ^٤».

١٧٩١ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ:

«تحف العقول، ص ٤٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٧، ح ٢٢٨١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٩٩، ح ٢.

١. هكذا في «بف» وحاشية «د». وفي «ب» ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، جر» والمطبوع: «نُسَيْب».

والظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه، فإنَّنا لم نجد - مع الفحص الأكيد - في الكتب والأنساب «نُسَيْب» في غير هذا الخبر. والمذكور في كتب الضبط هو «نُسَيْب» بضم النون وفتح السين المهملة، ثمَّ الباء المثناة تحتها، ثمَّ المرخدة، كأحد الأعلام، راجع: توضيح المشبهة، ج ٥، ص ٢٩١؛ وج ٩، ص ٧٧.

هذا، واحتمل العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي - مدَّ ظله - في تعليقه على السند صحة «نُسَيْب» بمعنى «قريب»، وقد أضيف اللفظ إلى اللغافني، بمعنى «من أقرباء اللغافني».

وأما قد ذكر «نُسَب» أيضاً في الأعلام، كما في توضيح المشبهة، ج ٩، ص ٧٦، فلا يضرُّ باستظهار صحة «نُسَيْب» أو «نُسَب»؛ فقد أجمعت النسخ إجماعاً مركباً على عدم صحة «نُسَب» لاجتماعها في ثلاثة حروف وهي «النون، والياء، والباء»، واختلافها في «السين والشين». فلا بدَّ من اختيار اللفظ الصحيح ممَّا ورد في النسخ مؤيداً بالقرائن الخارجية؛ فتأمل.

٢. في الفقيه: «وَأَنْ تَعْفُو».

٣. في «ف» + «من». وحلَّم حلماً: صفح وستر، فهو حليم. المصباح المئير، ص ١٤٨ (حلم).

٤. في الفقيه: «عَمَّنْ» بدل «إِذَا».

٥. هو يجهل على قومه: يتساهل عليهم. أساس البلاغة، ص ٦٧ (جهل).

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٦، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. الأمالي للطوسي، ص ٦٤٤، المجلس ٢، ح ٢٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله: «الأمالي للصديق»، ص ٢٨٠، المجلس ٤٧، ح ١٠؛ معاني الأخبار، ص ١٩١، ح ١، وفيهما بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٨، ح ٢٢٨٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٣، ح ١٥٩٩٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٩٩، ح ٣.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، جَمَعَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الْأَوَّلِينَ وَ الْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: أَيُّنَ أَهْلِ ١٠٨/٢ الْفَضْلِ؟» قَالَ: «فَيَقُومُ عُنُقُ^١ مِنَ النَّاسِ، فَتَلْقَاهُمْ^٢ الْمَلَائِكَةُ، فَيَقُولُونَ: وَمَا كَانَ فَضْلُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَصِلُ مَنْ قَطَعْنَا، وَنُعْطِي مَنْ حَرَمْنَا، وَنَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمْنَا» قَالَ: «فَيَقَالَ لَهُمْ: صَدَقْتُمْ، ادْخُلُوا الْجَنَّةَ^٣»^٤.

١٧٩٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ جَهْمِ بْنِ الْحَكَمِ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ السُّكُونِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِالْعَفْوِ؛ فَإِنَّ الْعَفْوَ لَا يَزِيدُ الْعَبْدَ إِلَّا عِزًّا، فَتَعَاَفَوْا يُعِزَّكُمْ اللَّهُ»^٥.

١٧٩٣ / ٦. مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، عَنْ حُمْرَانَ:

١. «الْعُنُقُ»: الجماعة من الناس، والرؤساء. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٠ (عق).

٢. في حاشية «بف» والوسائل والزهد: «فَتَلْقَاهُمْ».

٣. في الوافي: «هذه الخصال فضيلة وأية فضيلة، ومكرمة وأية مكرمة، لا يدرك كنه شرفها وفضلها؛ إذ العامل بها يثبت بها لنفسه الفضيلة، ويرفع بها عن صاحبه الرذيلة، ويغلب على صاحبه بقوة قلبه، يكرس بها عدو نفسه ونفس عدوه. وإلى هذا أشير في القرآن المجيد بقوله: «أَدْفَعْ بِأَلْيَدِي إِلَى أَحْسَنُ» يعني السيئة «فَإِذَا أَلْزَمْتَنِيكَ وَبَيَّنَّتْ عَدُوَّةَ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ» ثم أشير إلى فضلها العالي وشرفها الرفيع بقوله عز وجل: «وَمَا يُقْلَسْنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُقْلَسْنَهَا إِلَّا دُونُ حِطِّ عَظِيمٍ» [فصلت (٤١): ٣٤-٣٥] يعني من الإيمان والمعرفة.

٤. الزهد، ص ١٧٠، ح ٢٥٣، عن محمد بن أبي عمير، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٣٨، ح ٢٢٨٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٢، ح ١٥٩٩٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٠، ح ٤.

٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التواضع، ح ١٨٦٣؛ والأُمالي للمفيد، ص ٢٣٨، المجلس ٢٨، ح ٢؛ والأُمالي للطوسي، ص ١٤، المجلس ١، ح ١٨، بسند آخر، من قوله: «فَإِنَّ الْعَفْوَ لَا يَزِيدُ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٤٤١، ح ٢٢٨٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١٥٩٨٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠١، ح ٥.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «التَّدَامَةُ عَلَى الْعَفْوِ أَفْضَلُ وَأَيْسَرُ مِنَ التَّدَامَةِ عَلَى الْعُقُوبَةِ»^١.

١٧٩٤ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ مُعْتَبٍ، قَالَ:

كَانَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام فِي حَائِطٍ لَهُ يَضْرُمُ^٣، فَتَنْظَرْتُ إِلَى عَلَامٍ لَهُ قَدْ أَخَذَ كَارَةً^٤ مِنْ تَمَرٍ، فَرَمَى بِهَا وَرَاءَ الْخَائِطِ، فَأَتَيْنَتْهُ وَأَخَذَتْهُ^٥، وَذَهَبَتْ بِهِ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ^٦: جَعَلْتُ فِذَاكَ، إِنِّي وَجَدْتُ هَذَا وَهَذِهِ الْكَارَةَ، فَقَالَ لِلْعَلَامِ: «يَا^٧ فَلَانْ، قَالَ لَبَّيْكَ، قَالَ: «أَتَجُوعُ؟»^٨، قَالَ: لَا يَا سَيِّدِي، قَالَ: «فَتَعْرَى؟»^٩، قَالَ:.....←

١. الوافي، ج ٤، ص ٤٤١، ح ٢٢٨٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٠، ح ١٥٩٨٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠١، ح ٦.

٢. هكذا في «ص». وفي «ب، ج، د، ز، ض، ف، بر، بس، بف، جر» والمطبوع والبحار: «عن أبيه».

والصواب ما أثبتناه، فقد أكثر أحمد بن أبي عبد الله من الرواية عن سعدان [بن مسلم] بتوسط أبيه في كتابه المحاسن، كما توسط والد أحمد بينهما في غيره من الكتب، ولم يثبت رواية أحمد عن سعدان مباشرة، وما يبدو منه رواية أحمد عن سعدان بلا واسطة مما ورد في المحاسن، ص ٩٩، ح ٦٩؛ و ص ٤٠٣، ح ٩٩؛ و ص ٤٠٩، ح ١٣٢، ففيه خلل لا محالة؛ فإن الأول رواه الكليني عليه السلام في الكافي، ح ٢٧٨٨، وقد توسط محمد بن علي بينهما. والثاني رواه في الكافي، ح ١١٨٢١، والمتوسط بينهما والد أحمد. وأما الثالث، فقد ورد في المحاسن هكذا: «عنه، عن سعدان» إلخ. وقد سبقه خبر بهذا السند: «عنه، عن أبيه، عن سعدان» إلخ. والمحمّل قوياً أن السند كان في أصل الكتاب معلقاً على سابقه ولم يلتفت إلى هذا الأمر راوي الكتاب وأضاف لفظة «عنه» في صدر كلا السنتين. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٧-٣٥٨؛ و ج ٢١، ص ٤٠٧.

٣. «الحائط»: البستان. وجمعه: حوائط. المصباح المثير، ص ١٥٧ (حوط).

٤. «بصرم»، أي يقطع الثمرة من النخلة؛ من البَصْرَم، وهو القطع والجَذْ. والْصَّرَام، وهو قطع الشجرة واجتناؤها من النخلة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٦٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٦ (صرم).

٥. «الكاراة»: مقدار معلوم من الطعام. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٦ (كور).

٦. في «ف» ومن وراءه.

٧. في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «وله».

٨. في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر» والبحار: «يا».

٩. في «ص»: «أَتَجُوعُ» بحذف إحدى التاءين. ١١. في «ف»: «أَتَعْرَى».

لَا يَا سَيِّدِي^٢، قَالَ: «فَلَايَ شَيْءٍ أَخَذْتُ هَذِهِ^٣؟» قَالَ: اسْتَهْنَيْتَ ذَلِكَ، قَالَ: «أَذْهَبَ، فَهِيَ لَكَ، وَقَالَ: «خَلُّوا عَنْهُ»^٤.

١٧٩٥ / ٨. عَنْهُ^٥، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٦ يَقُولُ: «مَا التَّقَتَ^٦ فِتْنَانٍ قَطُّ إِلَّا نَصِرَ^٧ أَعْظَمَهُمَا عَفْوًا»^٨.

١٧٩٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ

بَكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِالْيَهُودِيَّةِ الَّتِي سَمَّيْتُ الشَّاةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَتْ: قُلْتُ: إِنْ كَانَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّهُ، وَإِنْ كَانَ مَلِكًا أَرَحْتُ النَّاسَ مِنْهُ» قَالَ: «فَعَفَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا»^٩.

١٧٩٧ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ،

عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠}، قَالَ: «ثَلَاثٌ لَا يَزِيدُ اللَّهُ بِهِنَّ الْمَرْءَ الْمُسْلِمَ إِلَّا عِزًّا: الصَّفْحُ عَمَّنْ

١. في «ج»: «- يا».

٢. في البحار، ج ٧١: «قال: فتعري، قال: لا، يا سيدي».

٣. في «ب»، «ز»، «ض»، «ف»، «س»، «بف» والوافي: «هذه».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٤١، ح ٢٢٨٧؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١٥، ح ٢٦؛ وج ٧١، ص ٤٠٢، ح ٧.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٦. في «ز»: «أتصلت».

٧. في الأمالي: «+ والله».

٨. الأمالي للمفيد، ص ٢٠٩، المجلس ٢٣، ح ٤٥، بسند آخر عن الحسن بن علي بن فضال. تحف العقول، ص ٤٤٦، عن الرضا^{١١} الوافي، ج ٤، ص ٤٤١، ح ٢٢٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١٥٩٨٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٢، ح ٨.

٩. الأمالي للصدوق، ص ٢٢٤، المجلس ٤٠، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن علي^{١٢}، من دون الإشارة إلى عفو رسول الله ﷺ عنها، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٢، ح ٢٢٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٠، ح ١٥٩٨٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٥، ح ٦٢؛ وج ٧١، ص ٤٠٢، ح ٩.

ظَلَمَهُ، وَإِغْطَاءَ مَنْ حَزَمَهُ، وَالصَّلَةَ لِمَنْ قَطَعَهُ.^١

٥٤- بَابُ كَظْمِ الْغَيْظِ

١٧٩٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَقُولُ: مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِذُلِّ
نَفْسِي^٢ حُمْزُ النَّعَمِ^٣، وَمَا تَجَرَّعْتُ جُرْعَةً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ جُرْعَةِ غَيْظٍ لَا أَكْفِي بِهَا،
صَاحِبَتَهَا».^٤

١٧٩٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ
وَعَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ^٦، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نِعْمَ الْجُرْعَةُ الْغَيْظُ لِمَنْ صَبَرَ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ^٧ عَظِيمَ

- ١ . الوافي، ج ٤، ص ٤٣٨، ح ٢٢٨٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٣، ح ١٥٩٩٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٣، ح ١٠.
- ٢ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ١٩٧: «ذُلُّ النَّفْسِ - بالكسر - سهولتها وانقيادها وهو ذلول، وبالضمّ مذلتها وضعفها وهي ذليل ... فالخبر يحتمل وجهين: الأول: أن يكون الذُّلُّ بالضمّ والباء للسيِّئة أو المصاحبة، أي لا أحبُّ أن يكون لي مع ذُلِّ نفسي أو بسببه نفائس أموال الدنيا أقتنيها أو أتصدق بها؛ لأنّه لم يكن للمال عنده عليه السلام قدر ومنزلة. وقال الطيبي: هو كناية عن خير الدنيا كلّها. والحاصل: أنّي ما أرضى أن أذلّ نفسي ولي بذلك كرائم الدنيا ... الثاني: أن يكون الذُّلُّ بالكسر والباء للعوض، أي لا أرضى أن يكون لي عوض انقياد نفسي وسهولتها وتواضعها. أو بالضمّ أيضاً، أي المذلة الحاصلة عند إطاعة أمر الله بكظم الغيظ والعفو - نفائس الأموال».
- ٣ . قال في مرآة العقول: «وربّما يقرأ النِّعَمُ بالكسر جمع نعمة. والحرمة كناية عن الحسن، أي محاسن النعم. والأول - أي الفتح - أشهر وأظهر». والثَّعْمُ بالفتح، المال الراعي، وأكثر ما يقع على الإبل، أو الإبل خاصة، والإبل الحمر أنفس أموال العرب. وفي المغرب: حمر النعم: كرائمها، وهي مثل في كلّ نفس.
- ٤ . في حاشية «بر»: «عليها».

٥ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٣، ح ٢٢٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١٦٠٠٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٦، ح ٢٠.

٦ . في الكافي، ح ٢٣٥٤: «وعلي بن النعمان».

٧ . في الكافي، ح ٢٣٥٤: «إن».

الْأَجْرِ لِمَنْ^١ عَظِيمٍ^٢ النَّبَلَاءِ، وَمَا أَحَبَّ اللَّهُ قَوْمًا إِلَّا ابْتَلَاهُمْ^٣.

١٨٠٠ / ٣. عَنْهُ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ^٥، قَالَ: «اضْبِرْ عَلَى أَغْدَاءِ النِّعَمِ^٦؛ فَإِنَّكَ لَنْ تُكَافِيَ مَنْ عَصَى اللَّهَ فِيكَ بِأَفْضَلٍ مِنْ أَنْ تُطِيعَ اللَّهَ فِيهِ»^٧.

١٨٠١ / ٤. عَنْهُ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ^٩، عَنْ ثَابِتِ مَوْلَى آلِ جَرِيرٍ^{١٠}:

١. في الكافي، ح ٢٣٥٤: «ولمع».

٢. في «ز» والوافي: «عظم». وفي «ف»: «لعظيم» بدل «لمن عظيم».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدة ابتلاء المؤمن، ح ٢٣٥٤. وفيه، نفس الباب، ح ٢٣٥٩، بسند آخر عن زيد الزراد، عن أبي عبد الله^{عليه السلام} عن رسول الله^ﷺ؛ الخصال، ص ١٨، باب الواحد، ح ٦٤، بسند آخر عن محمد بن سنان، عن زيد أبي أسامة الشحام، عن أبي عبد الله^{عليه السلام} عن رسول الله^ﷺ. تحف العقول، ص ٤١، عن رسول الله^ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير وزيادة في آخره، وفي كلها من قوله: «فإن عظيم الأجر». المؤمن، ص ٢٤، ح ٣٦، عن أبي عبد الله^{عليه السلام} الوافي، ج ٤، ص ٤٤٤، ح ٢٢٩٤.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق، كما هو الظاهر.

٥. في الوافي: «أريد بأعداء النعم الحساد، وبالعصيان الحسد وما يترقب عليه، وباطاعة الصبر على أذى الحاسد وما يقتضيه».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٤، ح ٢٢٩٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨١، ح ١٦٠٢١؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٨، ح ٢٢.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٨. روى أحمد بن أبي عبد الله البرقي في المحاسن، ص ٢٥٩، ح ٣١٢، صدر الخبر عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن ثابت مولى آل جرير، وكذا نقله عنه المجلسي^{رحمته الله} في البحار، ج ٧٥، ص ٣٩٩، ح ٣٨، والظاهر وقوع السقط في ما نحن فيه.

٩. هكذا في «ف». وفي «ب» ج، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف، جر، والمطبوع: «آل حريز». والظاهر أن ما أثبتناه هو الصواب؛ فقد ورد في رجال البرقي، ص ٤١ ثابت مولى بني جرير في ذيل أصحاب الصادق^{عليه السلام}، وفي رجال الطوسي، ص ١٧٤، الرقم ٢٠٦٢، ثابت مولى جرير. ونقل ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان، ج ٢، ص ١٤٣، الرقم ١٨٥٨ عن الكشي، ثابت مولى جرير، وقال: «ذكره الكشي في رجال الشيعة. وقال علي بن الحكم: كان كوفياً دخل على جعفر وأسند عنه».

ثم إن الظاهر من جامع الرواة، ج ١، ص ١٣٩ نقلاً من الكافي، ثبوت «جرير».

يؤيد ما أثبتناه شبهة اللفظين «جرير» و«حريز» في الكتابة شبهة تامة، وكون «حريز» أكثر تكراراً في الأسناد، بحيث يوجب تحريف «جرير» بـ «حريز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَظُمَ الْغَيْظُ عَنِ الْعَدُوِّ فِي ذَوْلَاتِهِمْ تَقِيَّةَ حَزْمٍ^٢ لِمَنْ أَخَذَ بِهِ^٣، وَتَحَرَّزَ مِنْ^٤ التَّعَرُّضِ لِلْبَلَاءِ فِي الدُّنْيَا؛ وَمُعَانَدَةَ الْأَعْدَاءِ فِي ذَوْلَاتِهِمْ وَمُطَاقَتَهُمْ فِي غَيْرِ تَقِيَّةٍ تَرَكَ أَمْرَ اللَّهِ؛ فَجَابِلُوا النَّاسَ يَسْمَنُ^٥ ذَلِكَ لَكُمْ^٦ عِنْدَهُمْ، وَلَا تَعَادَوْهُمْ فَتَحْمِلُوهُمْ عَلَى رِقَابِكُمْ، فَتَذَلُّوا^٧».

١١٠/٢ ١٨٠٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ،^{١٠} عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ حُصَيْنٍ^{١١} السَّكُونِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ عَبْدٍ كَظُمَ غَيْظاً إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عِزّاً فِي الدُّنْيَا

١. في البحار: «من».

٢. في الوافي: «تَقِيَّةَ حَزْمٍ، إِمَّا بَرَفَع «تَقِيَّةً» عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى الْحَزْمِ؛ وَإِمَّا بِنَصْبِهَا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ حَزْمٌ».

٣. في المحاسن: «بِهَا».

٤. في البحار: «عَنْ».

٥. «الْمُطَاقَةُ»: شِدَّةُ الْمُنَازَعَةِ وَالْمُخَاصَمَةِ مَعَ طُولِ الزَّوْمِ. التَّهْلِيَّةُ، ج ٤، ص ٣٤٠ (مفظ).

٦. في «ف»: «يَسْمَنُ». وفي «بس»: «تَسْمَنُ». وفي «بف»: «يَسْمَى». وفي الوافي: «يَسْمَا». وقال في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٠٦: «وفي بعض النسخ: يَسْمَنُ اللَّهُ ذَلِكَ، إِلَى آخِرِهِ، وَيَسْمَنُ حَيْثُ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ أَوْ التَّفْعِيلِ، أَيْ يَجْعَلُ اللَّهُ ذَلِكَ عَنْدهُمْ شَرِيفاً عَظِيماً تَوَرَّثَ الْمُحِبَّةُ لَكُمْ». وقال في مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٠٠: «قوله: يَسْمَنُ ذَلِكَ عَنْدهُمْ، كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ... وَيُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِفْعَالِ أَوْ التَّفْعِيلِ، أَيْ يَفْعَلُ اللَّهُ ذَلِكَ مَرْضِئاً مُجَوِّباً عَنْدهُمْ. وفي بعض النسخ: يَسْمَى عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّسْمِيَةِ، أَيْ يَذْكُرُهُمْ عَنْدهُمْ وَيَحْمَدُونَهُمْ بِذَلِكَ، فَيَكُونُ مَرْفُوعاً بِالِاسْتِيفَاءِ الْبَيَانِي».

وَسَمِنَ يَسْمَنُ: إِذَا كَثُرَ لَحْمُهُ وَشَحْمُهُ. وَمِنَ الْمَجَازِ دَارُ سَمِينَةٍ: كَثِيرَةُ الْأَهْلِ. وَسَمِنُوا الْفُلَانُ: أَعْطَوْهُ عَطَاءً كَثِيراً. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٩٠؛ أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ص ٢٢١ (سمن). وَهُوَ هُنَا كِتَابَةٌ عَنِ الْعِزَّةِ وَالرَّاحَةِ، وَالَّذِي يَلَازِمُ الْإِتْسَاعَ فِي الْمَالِ وَالْعَدَدِ.

٧. في مرآة العقول: «لَكُمْ».

٨. في «ج»: «فَتَذَلُّوا» مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْإِفْعَالِ.

٩. المحاسن، ص ٢٥٩، كِتَابُ مَصَابِيحِ الظُّلَمِ، ح ٣١٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْكَانَ، عَنْ ثَابِتِ مَوْلَى آلِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «التَّعَرُّضُ لِلْبَلَاءِ فِي الدُّنْيَا». الْوَافِي، ج ٥، ص ٥٢٥، ح ٢٥٠١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ١٧٩، ح ١٦٠١٧؛ الْبَحَارُ، ج ٧١، ص ٤٠٩، ح ٢٣.

١٠. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَالطَّبْعَةِ الْمَجْرِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالْوَسَائِلِ وَالْبَحَارِ. فِي الْمَطْبُوعِ: «-عَنْ أَبِيهِ».

١١. في «ز»: «حَسِين». وَالْمَذْكُورُ فِي رِجَالِ الشَّيْخِ، ص ٣٠٢، الرَّقْمُ ٤٤٣٧ هُوَ مَالِكُ بْنُ حُصَيْنِ السَّكُونِيِّ.

وَالْآخِرَةَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْغَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^١ وَأَتَابَهُ اللَّهُ مَكَانَ غَيْظِهِ ذَلِكَ^٢.

١٨٠٣ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا - وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُمَضِّيه أَمْضَاهُ - مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رِضَاهُ»^٣.

١٨٠٤ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ غَالِبِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنْذِرٍ، عَنِ الرِّصَافِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا - وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى إِمْضَائِهِ - حَسَا اللَّهُ قَلْبَهُ أَمْنًا وَإِيمَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٤.

١٨٠٥ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي أَسَامَةَ زَيْدٍ الشُّحَّامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا زَيْدُ، اضْبِرْ عَلَى أَعْدَاءِ النَّعَمِ، فَإِنَّكَ لَنْ تَكْفَيْ مِنْ عَصَى اللَّهِ فِيكَ بِأَفْضَلٍ مِنْ أَنْ تُطِيعَ اللَّهَ فِيهِ؛ يَا زَيْدُ، إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَى

١. آل عمران (٣): ١٣٤.

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٦، ح ٢٢٩٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١٦٠٠٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٩، ح ٢٤.

٣. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع وشرح المازندراني ومرآة العقول: «وأما».

٤. في «ف»: «رضاه».

٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٦، ح ٢٣٠٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٧، ح ١٦٠٠٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١١، ح ٢٥.

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن

رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٧٧، مرسلاً، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤،

ص ٤٤٦، ح ٢٣٠١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٧، ح ١٦٠١٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١١، ذيل ح ٢٥.

الإِسْلَامَ وَاخْتَارَهُ، فَأَخْسِنُوا صُخْبَتَهُ بِالسَّخَاءِ وَحَسَنِ الْخُلُقِ،^١

١٨٠٦ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ بِيَّاعٍ السَّابِرِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ أَحَبِّ السَّبِيلِ^٢ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - جُرْعَتَانِ: جُرْعَةٌ غَيْظٍ تَرُدُّهَا بِلْهَمٍ، وَجُرْعَةٌ مُصِيبَةٍ تَرُدُّهَا بِصَبْرٍ»^٣.

١٨٠٧ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ لِي أَبِي: يَا بَنِيَّ^٤، مَا مِنْ شَيْءٍ أَقْرَ لِعَيْنِ أَبِيكَ مِنْ جُرْعَةٍ غَيْظٍ عَاقِبَتَهَا صَبْرٌ، وَمَا يَسْرُنِي أَنْ لِي^٥ بِذَلِكَ نَفْسِي حُمْرَ النَّعَمِ»^٦.

١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المكارم، ح ١٥٦٣؛ والزهد، ص ٨٧، ح ٥٨؛ والأُمالي للصدوق، ص ٢٧٠، المجلس ٤٦، ح ٣، بسند آخر، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى الْإِسْلَامَ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٥، ح ٢٢٩٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨١، ح ١٦٠٢٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١١، ح ٢٦.

٢ . في «ب، ف، بر»:- «حفص». وفي «ض»:- «حفظ». هذا ولم نثر على هذين اللفظين كالعنوان في موضع.

٣ . في تحف العقول: «السبل».

٤ . في «ب، ج، ز، ف، بر، بس، بف» والبحار: «يردّها».

٥ . في «ب»:- «معصية». وفي تحف العقول: «حزن».

٦ . في «ب، ج، ز، ف، بر، بس، بف» والبحار: «يردّها».

٧ . الخصال، ص ٥٠، باب الاثنين، ح ٦٠؛ والأُمالي للمفيد، ص ١١١، المجلس ١، ح ٨، بسند آخر عن زين العابدين عليه السلام، من دون الإسناد إلى الرسول ﷺ؛ الزهد، ص ١٤٦، ح ٢٠٨، بسند آخر عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، من دون الإسناد إلى الرسول ﷺ، وفي كلّها مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٢١٩، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلّها مع زيادة الوافي، ج ٤، ص ٤٤٦، ح ٢٣٠٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١٦٠٠٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١١، ح ٢٧.

٨ . في الوسائل: «يا بني».

٩ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وما من

شيء».

١١ . الأُمالي للطوسي، ص ٦٧٣، المجلس ٣٦، ح ٢٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٣، ح ٢٢٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٧٦، ح ١٦٠٠٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١٢، ح ٢٨.

١٨٠٨ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ

مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اضْبِرُوا^٢ عَلَى أَغْدَاءِ النَّعَمِ؛ فَإِنَّكَ لَنْ تُكَافِيَ مَنْ عَصَى اللَّهَ فِيكَ بِأَفْضَلٍ مِنْ أَنْ تُطِيعَ اللَّهَ فِيهِ»^٣.

١٨٠٩ / ١٢ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خَلَادٍ، عَنِ الثَّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: قَالَ: «مَا أَحْبَبُّ أَنْ لِي بِذُلِّ نَفْسِي حُمْرُ النَّعَمِ، وَمَا تَجَزَّعْتُ مِنْ^٦ جُرْعَةٍ^٧ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ جُرْعَةٍ غَيْظٍ لَا أَكْفِي بِهَا صَاحِبَهَا»^٨.
١٨١٠ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ مُثْنَى الْحَنَاطِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

١ . في «بس»: «معاد». ومُعَاذُ هَذَا، هُوَ مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ النَّحْوِيُّ الْهَزَائِي. رَاجِع: رِجَالُ الْكُتُبِ، ص ٢٥٣، الرِّقْم ٤٧٠؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ١٤٦ الرِّقْم ١٦١٢؛ وَص ١٨٣، الرِّقْم ٢٢٠٩؛ وَص ٣٠٦، الرِّقْم ٥١٧.

٢ . فِي الْفَقِيهِ وَالْأَمَالِيِّ وَالْخَصَالِ: «أَصْبِر».

٣ . الْفَقِيهِ، ج ٤، ص ٣٩٨، ح ٥٨٥٢، بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. وَفِي الْأَمَالِيِّ لِلصَّدُوقِ، ص ٩٨، الْمَجْلِس ٢١، ح ٥؛ وَالْخَصَالِ، ص ٢٠، بَابُ الْوَاحِدِ، ح ٧١، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ. الْوَافِي، ج ٤، ص ٤٤٥، ح ٢٢٩٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ١٨٠، ذَيْلُ ح ١٦٠١٨.

٤ . فِي «بس»: «عن». وَهُوَ سَهْوٌ فَقَدْ رَوَى الصَّدُوقُ عليه السلام الْخَبَرَ فِي الْخَصَالِ، ص ٢٣، ح ٨١ بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خَلَادٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ. وَخَلَادُ هَذَا، هُوَ خَلَادُ السَّيِّدِ الْبَرَّازِ، رَوَى ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ كِتَابَهُ؛ فَقَدْ وَرَدَ الْخَبَرُ بِإِخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي مُسْتَدْرَكِ الْوَسَائِلِ، ج ٩، ص ١٣، ح ١٠٠٦٧، نَقْلًا مِنْ كِتَابِ خَلَادِ السَّنَدِيِّ - وَالصُّوَابِ السَّيِّدِيِّ كَمَا يَأْتِي فِي الْكَافِي، ح ١٣٦٣٢ - الْبَرَّازِ الْكُوفِيِّ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام. رَاجِع: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ١٥٤، الرِّقْم ٤٠٥؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ١٩٩، الرِّقْم ٢٥١٧.

٥ . فِي الْخَصَالِ: «- قَالَ».

٦ . فِي حَاشِيَةِ «بِف»: «بِجُرْعَةٍ» بِدَلِّ «مِنْ جُرْعَةٍ».

٨ . الْخَصَالِ، ص ٢٣، بَابُ الْوَاحِدِ، ح ٨١، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛ الزَّهْدِ، ص ١٣٠، ح ١٦٨، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَمَنْصُورٍ، عَنِ الثَّمَالِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَقُولُ: مَا أَحَبُّ ... الْوَافِي، ج ٤، ص ٤٤٣، ح ٢٢٩١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ١٥٧، ح ٢١٢٣٥؛ الْبَحَارُ، ج ٤٦، ص ١٠٢، ح ٩١.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ جُزْءَةٍ يَتَجَرَّعُهَا الْعَبْدُ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ جُزْءَةٍ غَنِظَ يَتَجَرَّعُهَا عِنْدَ تَرَدُّدِهَا^٢ فِي قَلْبِهِ: إِمَّا بِصَبْرٍ، وَإِمَّا بِحِلْمٍ^٣».

٥٥- بَابُ الْحِلْمِ

١٨١١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَكُونُ الرَّجُلُ عَابِدًا حَتَّى يَكُونَ حَلِيمًا، وَإِنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا تَعَبَّدَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَعُدَّ عَابِدًا حَتَّى يَصُمْتَ^٥ قَبْلَ ذَلِكَ عَشْرَ سِنِينَ^٦».

١. في المحاسن: «عبد».

٢. في «ج، ض، ف» وحاشية «بر»: «أو».

٣. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «أما يصبر وأما يحلم».

٤. المحاسن، ص ٢٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٥٠، عن الوشاء. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٤، ح ٢٢٩٣؛ الوسائل،

ج ١٢، ص ١٧٧، ح ١٦٠٠٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٤١٣، ح ٢٩.

٥. هكذا في «ر، ز، ص، ف، بر، جر». وفي «ب، ج، ض، بس، بف» والمطبوع: «محمد بن عبيد الله».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد توسط محمد بن عبد الله ومحمد بن عبد الله الأشعري ومحمد بن عبد الله القمي بين

أحمد بن محمد بن أبي نصر وأبي الحسن الرضا عليه السلام في عدد من الأسناد. وقد ذكر الشيخ الطوسي محمد بن

عبد الله الأشعري ومحمد بن عبد الله بن عيسى الأشعري - والظاهر اتحادهما - في أصحاب علي بن موسى

الرضا عليه السلام. رجال الطوسي، ص ٣٦٥، الرقم ٥٤١١ و ٥٤١٩؛ وص ٣٦٧، الرقم ٥٤٦٨. راجع: معجم رجال

الحديث، ج ١٦، ص ٢٣١، الرقم ١١٠٧٢؛ وص ٢٥٧، الرقم ١١١٥٢؛ وص ٤٢٨.

ثم إن ما ورد في التهذيب، ج ١، ص ١١١، ح ٢٩٢، من توسط محمد بن عبيد الله بين ابن أبي نصر والرضا عليه السلام،

فإنه مضافاً إلى وجود نسخة «عبد الله» في بعض نسخ التهذيب، روى الكليني الخبر في الكافي، ح ٣٩٩٩، وكذا

الشيخ الطوسي في الاستبصار، ج ١، ص ١٠٣، ح ٣٣٧ بسنديهما عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد

بن عبد الله. في «ب» «يصمت» بالتحديد.

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصمت وحفظ اللسان، ح ١٨٣٧؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٨،

بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٨، ح ٢٣١٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٥، ح ٢٠٤٦٣؛

البحار، ج ١٤، ص ٥٠٨، ح ٣٣؛ وج ٧١، ص ٤٠٣، ح ١٢.

١٨١٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ^١ :

«الْمُؤْمِنُ مِنْ^٢ خَلَطَ عَمَلَهُ^٣ بِالْجُلْمِ، يَجْلِسُ لِيَعْلَمَ^٤، وَيَنْطِقُ لِيَفْهَمَ^٥، لَا يُحَدِّثُ^٦ أَمَانَتَهُ الْأَصْدِقَاءَ، وَلَا يَكْتُمُ شَهَادَتَهُ الْأَعْدَاءَ^٧، وَلَا يَفْعَلُ شَيْئاً مِنَ الْحَقِّ رِيَاءً، وَلَا يَتْرُكُهُ حِيَاءً، إِنْ زَكِّيَ خَافَ مِمَّا^٨ يَقُولُونَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ مِمَّا لَا يَعْلَمُونَ، لَا يَغَرُّهُ قَوْلُ مَنْ جَهَلَهُ، وَيَخْشَى^٩ إِخْصَاءَ مَا قَدْ عَمِلَهُ^{١٠}».

١٨١٣ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ١١٢/٢

١ . كذا في النسخ والمطبوع موقوفاً، لكنّ الخير رواه الشيخ الصدوق^١ - مع زيادة - في الأمالي، ص ٣٩٩، المجلس ٧٤، ح ١٢، بسنده عن مالك بن عطية، عن أبي حمزة الثمالي، عن سيّد العابدين عليّ بن أبي طالب. والظاهر وقوع السقط في سند الأمالي، والصواب: سيّد العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب. يؤيد ذلك، مضافاً إلى لقب سيّد العابدين في الأمالي، ما ورد في البحار، ج ٦٤، ص ٢٩١، ح ١٤، نقلاً من الأمالي للصدوق، وفيه: «عليّ بن الحسين». فعليه، الظاهر سقوط عنوان المعصوم^٢ في ما نحن فيه.

٢ . هكذا في «ج، د، ف، يس» وحاشية «بر». وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: «-من».

٣ . في «بف» والوافي والأمالي، ص ٤٩٣: «علمه». وقال العلامة المجلسي في المرأة: «وهو أظهر وأوفق بسائر الأخبار؛ إذ العلم بدون العمل يصير غالباً سبباً للتكبر والترفع والسفاهة».

٤ . في الأمالي، ص ٤٩٣: «+ وينصت ليلسم».

٥ . في «د، ص، ف» والوافي: «ولا يحدث». ٦ . في الوافي: «للأعداء».

٧ . في «ف، ض» وحاشية «بف»: «ما».

٨ . في «ص»: «ولا يخشى». وله معنى صحيح.

٩ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح ٢٢٨٢، بسند آخر عن أبي حمزة، عن عليّ بن الحسين^١، مع اختلاف يسير؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٩٣، المجلس ٧٤، ح ١٢، بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي، عن سيّد العابدين عليّ بن أبي طالب^٢، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٥٧٢، المجلس ٨٤، ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين^٣، مع زيادة في أوله وآخره. تحف العقول، ص ٢٨٠، عن عليّ بن الحسين^٤، مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ٣، ص ٧٢، ذيل ح ٣٣٦٣، قطعة منه، من دون الإسناد إلى المعصوم^٥، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٥٨، ح ١٧٥٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٦، ذيل ح ٢٠٢٣٨.

ابن بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي الرَّجُلُ أَنْ يَذْكُرَهُ حِلْمُهُ عِنْدَ غَضَبِهِ»^٢.

١٨١٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^٣: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يُحِبُّ الْخَيَّ الْخَلِيمَ»^٤.

١٨١٥ / ٥. عَنْهُ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ الْعُوسِيِّ^٦ الْكُوفِيِّ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَغْزَى اللَّهُ بَجْهَلٍ قَطُّ، وَلَا أَذَلَّ بِحِلْمٍ قَطُّ»^٧.

١. في «ج، ص»:- «ابن»- وهو سهو؛ فقد روى الحسن بن علي بن فضال كتاب عبد الله بن بكير، وتوسط ابن بكير بينه وبين زرارة في كثير من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٠٤، الرقم ٤٦٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٢٤-٤٢٥؛ وج ٢٢، ص ٣٧٠-٣٧١.

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٢٣٠٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٥، ح ٢٠٤٦٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٤، ح ١٣.

٣. في حاشية «ز»:- «قال رسول الله».

٤. في «ب»:- «والخلق».

٥. في «ج»:- «والعليم».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٢٣٠٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٤، ح ١٤.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو في كتابه المحاسن، ص ١٩٥، ح ١٨، عن العوسي، ووردت في الكافي، ح ١٢٥٧٢، رواية أحمد بن أبي عبد الله -وهو أحمد بن محمد بن خالد- عن العوسي. ويأتي في الكافي، ح ٢٩٥٩ سند هكذا: «عنه، عن علي بن حفص العوسي». والظاهر فيه أيضاً رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند المتقدم عليه.

٨. في البحار: «القرشي». وفي هامش المطبوع: «في بعض النسخ: العويسي، وفي بعضها: الأوسي. وفي بعضها: القرشي».

٩. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٢٣٠٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٤، ح ١٥.

١٨١٦ / ٦. عَنْهُ^١، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ^٢ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَفَى بِالْحَلِيمِ نَاصِرًا». وَقَالَ: «إِذَا لَمْ تَكُنْ حَلِيمًا، فَتَحَلَّمْ»^٣.

١٨١٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَجَّالِ،

عَنْ حَفْصِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، قَالَ:

بَعَثَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَلَامًا لَهُ فِي حَاجَةٍ، فَأَبْطَأَ، فَخَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَلَى أَثَرِهِ لَمَّا أَبْطَأَ، فَوَجَدَهُ نَائِمًا، فَجَلَسَ عِنْدَ رَأْسِهِ يَرْوُحُهُ^٤ حَتَّى انْتَبَهَ، فَلَمَّا تَنَبَّهَ^٥، قَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا فَلَانُ، وَاللَّهِ مَا ذُكِّكَ^٦ لَكَ، تَنَامُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ؛ لَكَ اللَّيْلُ، وَلَنَا مِنْكَ النَّهَارُ»^٧.

١٨١٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَمْرِو

بْنِ شَيْمِرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْحَيَّيَّ الْحَلِيمَ، الْعَفِيفَ»^٨

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

٢. في «ص»: «أصحابنا».

٣. نهج البلاغة، ص ٥٠٦، الحكمة ٢٠٧، مع زيادة في آخره؛ خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ١١٥، مع زيادة في أوله وآخره، وفيهما مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، من قوله: «إِذَا لَمْ تَكُنْ حَلِيمًا فَتَحَلَّمْ»، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٢٣٠٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٤، ح ١٦.

٤. في الوسائل: «أبو عبد الله عليه السلام».

٥. في «ز»: «لَمَّا أَبْطَأَ». وفي الكافي، ح ١٤٨٦٥: «لَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ». وفي الرسائل: «لَمَّا أَبْطَأَ».

٦. أي يروحه من الحر باليروحة. النهاية، ج ٢، ص ٢٧٣ (روح).

٧. في «ب، ز، ض، ف، بر، بس، بف» والبحار والكافي، ح ١٤٨٦٥: «انتهه». وفي الوسائل: «فَلَمَّا تَنَبَّهَ».

٨. في الوسائل: «فَقَالَ».

٩. في الوسائل: «ذَاكَ».

١٠. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٦٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٨، ح ٢٣٠٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٦؛

البحار، ج ٤٧، ص ٥٦، ح ٩٧؛ وج ٧١، ص ٤٠٥، ح ١٧.

١١. في الزهد: «الغني».

الْمُتَعَفِّفُ^١.

١٨١٩ / ٩ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسَلِّيِّ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ^٣ عِمْرَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وَقَعَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مُنَازَعَةٌ نَزَلَ مَلَكَانِ، فَيَقُولَانِ لِلسَّفِيهِ مِنْهُمَا: قُلْتَ وَقُلْتَ^٤ وَأَنْتَ أَهْلُ لِمَا قُلْتَ، سَتَجْزِي^٥ بِمَا قُلْتَ، وَيَقُولَانِ لِلْحَلِيمِ مِنْهُمَا: صَبَرْتَ وَخَلَمْتَ، سَيَغْفِرُ اللَّهُ^٦ لَكَ إِنْ أَتَمَمْتَ ذَلِكَ، قَالَ^٧: «فَإِنْ^٨ رَدَّ الْحَلِيمُ عَلَيْهِ ارْتَفَعَ الْمَلَكَانِ»^٩.

٥٦- بَابُ الصَّمْتِ وَحِفْظِ اللِّسَانِ

١٨٢٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

١ . في تفسير العياشي: «الضعيف».

٢ . الزهد، ص ٧٠، ح ٢٠، عن علي بن النعمان، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره: «الأمالي للصدوق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، ح ٤، بسند آخر عن جابر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٤٨، ح ٦٣، عن جابر؛ تحف العقول، ص ٣٠٠، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، ومع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٨، ح ٢٣٠٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ٢٠٤٦٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٥، ح ١٨.

٣ . في «ز»: «عن أبي عمران».

٤ . تكرار الفعل لبيان كثرة الشتم وقول الباطل. وربما يقرأ الثاني بالفاء، كما هو في بعض النسخ: يقال: قال الرجل في رأيه وفيل، إذا لم يصب فيه، ورجل فايل الرأي. وقال المجلسي: «والظاهر أنه تصحيف».

٥ . في «بر» والوسائل: «وستجزي». ٦ . في «بس» وحاشية «ج» والوسائل: «- والله».

٧ . في «د» والوسائل: «- وقال». ٨ . في الوسائل: «وإن».

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٤٨، ح ٢٣٠٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٧، ح ٢٠٤٧٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٤٠٦، ح ١٩.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «مِنْ عَلَامَاتِ الْفَقْهِ: الْجِلْمُ، وَالْعِلْمُ^٢، وَالصَّمْتُ؛ إِنَّ الصَّمْتَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْحِكْمَةِ؛ إِنَّ^٤ الصَّمْتَ يَكْسِبُ الْمَحَبَّةَ^٥؛ إِنَّهُ^٦ ذَلِيلٌ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ^٧».

١٨٢١ / ٢. عَنْهُ^٨، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّمَا^٩ شِيعَتُنَا الْخُرُسُ^{١٠}»^{١١}.

١٨٢٢ / ٣. عَنْهُ^{١٢}، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ^{١٣}، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ..... ←

١. في «ج، ز، ص، ف، بر، بف، جر» والوسائل والعيون والخصال: - «الرضا».

٢. في «ز» والعيون: «الفتية».

٣. في الوسائل: «العلم والحلم». أورد هاهنا بأن العلم هو الفقه، ولا يصح أن يكون الشيء علامة لنفسه. وأجيب بوجوده: منها: أن المراد بالعلم آثاره، كإثبات الحق وغيره، وهو بهذا الاعتبار من آثار الفقه وعلاماته الدالة عليه.

راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣١٣؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٢١٠.

٤. في الخصال: «وإن».

٥. في حاشية «بر»: «الجنة».

٦. في الخصال: «وإنه». وفي قرب الإسناد: «وهو» بدل «إنه».

٧. قرب الإسناد، ص ٣٦٩، ح ١٣٢١؛ والخصال، ص ١٥٨، باب الثلاثة، ح ٢٠٢؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٨،

ح ١٤، بسند آخر عن أحمد بن محمد بن عيسى. الكافي، كتاب فضل العلم، باب صفة العلماء، ح ٧٠، بسند

آخر عن الرضا عليه السلام، وتمايم الرواية فيه: «إن من علامات الفقه الحلم والصمت». تحف العقول، ص ٤٤٥؛ وفيه،

ص ٤٤٢، من قوله: «إن الصمت باب من»: الاختصاص، ص ٢٣٢، مرسلًا، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي،

كتاب فضل العلم، باب صفة العلماء، ح ٧٣. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ٢٣١١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٢،

ح ١٦٠٢٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٤، ح ٦٥.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٩. في «ض» وحاشية «بر»: «وإن».

١٠. خرس الإنسان خرساً: مُنع من الكلام خِلْقَةً، فهو أخرس، والأنثى: خرساء، والجمع: خُرُس. وهو هنا كناية

عن قلة الكلام، من قولهم: هو من خُرُس المجلس، إذا لم يتكلم. راجع: المصباح المنير، ص ١٦٦؛ أساس

البلاغة، ص ١٠٧ (خرس).

١١. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ٢٣١٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٢، ح ١٦٠٢٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٥، ح ٦٦.

١٢. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

١٣. هكذا في النسخ والطبعة الحجرية من الكتاب. وفي المطبوع: «الحسن بن محبوب».

الْجَوَائِزِ^١، قَالَ:

شَهِدْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ يَقُولُ لِمَوْلَى لَهُ - يَقَالَ لَهُ: سَالِمٌ - وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى شَفَتَيْهِ^٢، وَقَالَ: يَا سَالِمُ، اخْفِظْ لِسَانَكَ تَسْلَمَ، وَلَا تَحْمِلِ النَّاسَ عَلَى رِقَابِنَا^٣.

١٨٢٣ / ٤. عَنْهُ^٤، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، قَالَ:

حَضَرْتُ أَبَا الْحَسَنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَوْصِنِي، فَقَالَ^٥ لَهُ: «اخْفِظْ لِسَانَكَ تَعِزَّ^٦، وَلَا تُمَكِّنِ النَّاسَ مِنْ قِيَادِكَ فَتَذِلَّ رَقَبَتُكَ^٧».

١٨٢٤ / ٥. عَنْهُ^٨، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لِرَجُلٍ أَتَاهُ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَمْرٍ يُدْخِلُكَ اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أُنِزَّ مِمَّا أَنْتَ^٩، اللَّهُ، قَالَ: فَإِنْ

١. في «بف»: «الخزائر». ٢. في الوسائل: «شفته».

٣. الوافي، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ٢٣١٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٩، ح ١٦٠٤٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٥، ح ٦٧.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٥. في «ز»: «قال».

٦. في «ب، ج، د، ز، ض، بر، بس، بف» والوسائل والبحار: «له».

٧. يجوز قراءته مبتدأ للمفعول من الإفعال.

٨. في الكافي، ح ٢٢٧٧: «من قياد رقتك فتذل». وفي مرآة العقول: «القياد - ككتاب -: حيل تقاد به الدابة. وتمكين الناس من القياد كناية عن تسلطهم وإعطاء الحجة لهم على إيذائه وإهانتته بترك التفتة. ونسبة الإذلال إلى الرقة لظهور الذل فيها أكثر من سائر الأعضاء. وفيه ترشيح للاستعارة السابقة: لأن القياد يشذ على الرقة».

٩. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، ح ٢٢٧٧، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، مع زيادة في أوله: «قرب الإسناد، ص ٣٠٩، ح ١٢٠٤، عن محمد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، وتام الرواية فيه: «ولا تمكّن الناس من قيادك فتذل»». الوافي، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ٢٣١٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٠، ح ١٦٠٤٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٦، ح ٦٨.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى؛ فقد وردت رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن الهيثم بن أبي مسروق [التهدي] في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٢٨ - ٤٣٠.

١١. في «ب»: «أتاك». وفي «ض»: «أنال». أي أعط المحتاجين ممّا أعطاك الله تعالى.

كُنْتُ أَخُوَجَ مِمَّنْ^١ أُبَيِّلُهُ؟ قَالَ: فَانْصِرِ الْمَظْلُومَ، قَالَ: فَإِنْ كُنْتُ أضعَفَ مِمَّنْ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: فَاصْنَعِ لِلْأَخْرَقِ^٢ - يَعْنِي^٣ أَشْرَ عَلَيْهِ - قَالَ: فَإِنْ كُنْتُ أَخْرَقَ مِمَّنْ أَصْنَعُ لَهُ؟ قَالَ: ١١٤/٢ فَاضْمِتْ^٤ لِسَانَكَ^٥ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ، أَمَا يَسْرُكَ أَنْ تَكُونَ^٦ فِيكَ خَصْلَةٌ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ تَجْرُكَ إِلَى الْجَنَّةِ^٧؟^٨

١٨٢٥ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: يَا بَنِيَّ، إِنْ كُنْتُ زَعَمْتُ أَنَّ الْكَلَامَ مِنْ فَضَّةٍ، فَإِنَّ السُّكُوتَ مِنْ ذَهَبٍ»^٩.

١٨٢٦ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ^{١٠} رَفَعَهُ،

١ . في «بس»: «متأه».

٢ . هكذا في «ب، د، ز، ص، ض، ف، بر» والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإن».

٣ . «الخرق»: الجهل والحمق. وقد خَرِقَ يَخْرُقُ فهو أخرق. وفي الوافي: «والأخرق: الجاهل بما يجب أن يعلمه، ومن لا يحسن التصرف في الأمور، ولم يكن في يديه صنعة يكتسب بها، ومنه الحديث: تعين صانعاً أو تصنع للأخرق». وراجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٦ (خرق).

٤ . في مرآة العقول: «والظاهر أَنَّ «يعني» من كلام الصادق عليه السلام. ويحتمل كونه كلام بعض الرواة، أي ليس المراد نفعه بمال أو نحوه، بل برأي ومشورة ينفعه».

٥ . قال في المرأة: «فاصمت، على بناء المجزء أو الإفعال. وفي القاموس: الصمت والصموت والصمات: السكوت، كالإصمات والتصميت، وأصمته وصمته: أسكته، لازمان متعديان». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥١ (صمت).

٦ . في «ج»: «بلسانك».

٧ . في «ب، د، ز، ص، ض، بس، بف»: «وأن يكون».

٨ . الوافي، ج ٤، ص ٤٥٠، ح ٢٣١٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٢، ح ١٦٠٢٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٦، ح ٦٩.

٩ . قرب الإسناد، ص ٦٩، ح ٢٢١، بسنده عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، وفيه: «وَأَنَّ دَاوُدَ قَالَ لِسُلَيْمَانَ عليه السلام...» مع اختلاف وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٠، ح ٢٣١٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٣، ح ١٦٠٢٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٧، ح ٧٠.

١٠ . في «ب»: «يونس بن علي الحلبي». وهو سهو؛ فقد وردت في عدد من الأسناد رواية علي بن إبراهيم، عن

قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ لِسَانَكَ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَ لَا يَغْرِثُ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَخْزَنَ^١ مِنْ^٢ لِسَانِهِ^٣».

١٨٢٧ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ^٤» قَالَ: «يَغْنِي كُفُّوا أَلْسِنَتَكُمْ»^٥.

١٨٢٨ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَلَبِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَجَاةُ الْمُؤْمِنِ فِي حِفْظِ لِسَانِهِ»^٦.

«محمد بن عيسى، عن يونس، عن يحيى الحلبي. ويونس هذا، هو يونس بن عبد الرحمن. راجع: الكافي، ح ٢٠٩٧ و ١٣٣٤٠ و ١٣٤٦٠ و ١٣٤٧٨ و ١٣٩٩٢.

١. في الوسائل: «تَصَدَّقْ».

٢. في «ب»: «أَحَدٌ».

٣. خزن المال في الخزانة: أحرزه. ومن المجاز: أَخْزَنَ لِسَانَكَ. أساس البلاغة، ص ١١٠ (خزن).

٤. في الوسائل: «- مِنْ».

٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٠، ح ٢٣١٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٤، ح ١٦٠٣٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٨، ح ٧١.

٦. في البحار: «وقوله». ٧. النساء (٤): ٧٧.

٨. تفسير الميثاق، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٩٧، عن الحلبي، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤،

ص ٤٥١، ح ٢٣١٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٠، ح ١٦٠٤٩؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٩٩، ح ٧٢.

٩. في «ب»، ز، ص، ض، بس، والبحار: «من». وفي «د»، بر، يف، وشرح المازندراني والوافي ومراة العقول

والوسائل: «- وفي».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢١٧، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا، عن أبيه ﷺ، قال: «قال أبو عبد الله ﷺ: نَجَاةُ

المؤمن...». الوافي، ج ٤، ص ٤٥١، ح ٢٣١٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٠، ح ١٦٠٥١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٠،

١٨٢٩ / ١٠ . يُونُسُ^١، عَنْ مُثْنَى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ يَقُولُ: «كَانَ أَبُو ذَرٍّ -رَحِمَهُ اللَّهُ^٣- يَقُولُ: يَا مُبْتَغِي^٤ الْعِلْمِ، إِنَّ هَذَا اللِّسَانَ مِفْتَاحُ خَيْرٍ، وَمِفْتَاحُ شَرٍّ، فَاخْتِمْ عَلَى لِسَانِكَ^٥ كَمَا تَخْتِمْ عَلَى ذَهَبِكَ وَوَرَقِكَ^٦».

١٨٣٠ / ١١ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْخُشَابِ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ نَابِثٍ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ جَمَيْعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «كَانَ الْمَسِيحُ^٨ يَقُولُ: لَا تُكْثِرُوا^٩ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ الَّذِينَ يُكْثِرُونَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ^{١٠} قَاسِيَتَهُ قُلُوبُهُمْ، وَلَكِنْ

١ . السند معلق على سابقه، ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى . ويؤيد ذلك ما ورد في تأويل الآيات، ص ٣٣٤، من رواية محمد بن عيسى عن يونس عن المثني الحنطاط .

٢ . في «ب، ج»، والوافي والبحار: -«رحمه الله». وفي «د، ص، بس، بف»: «عليه السلام». وفي «ف»: «الرحيم». وفي «بر»: «عليه الرحمة». ٣ . في الأمالي للطوسي: «يا باغي». ومبتغي العلم: طالبه .

٤ . في تحف العقول والأمالي للمفيد والطوسي: «فمك» .

٥ . «الورق»: الدراهم المضروبة . ومنهم من يقول: الفضة، مضروبة كانت أو غير مضروبة . وفيه ثلاث لغات: ورق، وورق، وورق . الصحيح، ج ٤، ص ١٥٦٤، وراجع: المصباح المنير، ص ٦٥٥ (ورق) .

٦ . الأمالي للمفيد، ص ١٧٩، المجلس ٢٣، ضمن الحديث الطويل ١؛ والأمالي للطوسي، ص ٥٤٣، المجلس ٢٠، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر^١ . تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر^٢، في وصيته لهشام . وورد: «فاخزن لسانك كما تخزن ذهبك وورقك» في هذه المصادر: الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٨، ضمن الحديث الطويل ٥٨٣٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين^٣؛ والاختصاص، ص ٢٢٩، مرسلًا عن علي^٤، مع زيادة في أوله: نهج البلاغة، ص ٥٤٣، الحكمة ٣٨١، مع زيادة في أوله وآخره . الوافي، ج ٤، ص ٤٥١، ح ٢٣٢٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩١، ح ١٦٠٥٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠١، ح ٧٤ .

٧ . في «ز، بس»: «معاده». ومُعَاذُ هَذَا، هو مُعَاذُ بْنُ ثَابِتٍ الْجَوْهَرِيُّ، روى كتابه الحسن بن علي بن يوسف المعروف بابن بَقَّاحٍ . راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٢، الرقم ٧٥٧ .

٨ . في «ض»: «لا تكثروا» بالتشديد .

٩ . في «ز، ض، بف»، والوافي والبحار، ج ١٤: -«في غير ذكر الله». وفي المرأة: «فيه دلالة على أن كثرة الكلام» .

لَا يَعْلَمُونَ^١.

١٢/١٨٣١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ،

عَمَّنْ ذَكَرَهُ: ١١٥/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَكُلُّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْجَسَدِ^٢ يَكْفُرُ
اللِّسَانُ^٣ يَقُولُ: نَشَدْتُكَ اللَّهُ أَنْ تُعَذِّبَ فِيكَ^٤».

١٣/١٨٣٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْرَمٍ الْأَسَدِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام^٥، قَالَ: «إِنَّ لِسَانَ ابْنِ آدَمَ يَشْرِفُ^٦ عَلَى جَمِيعِ جَوَارِحِهِ
كُلَّ صَبَاحٍ، فَيَقُولُ: كَيْفَ أَصْبَحْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: بِخَيْرٍ إِنْ تَرَكْتَنَا، وَ^٨ يَقُولُونَ: اللَّهُ اللَّهُ
فِينَا، وَيُنَاشِدُونَهُ وَيَقُولُونَ: إِنَّمَا نَتَابُ وَتَعَاقَبَ بِكَ^{١٠}».

هـ في الأمور المباحة يوجب قساوة القلب، وأما الكلام في الأمور الباطلة فقليله كالكثير في إيجاب القساوة والنهي عنه.

١. الأمالي للمفيد، ص ٢٠٨، المجلس ٢٣، ضمن الحديث الطويل ٤٣، بسنده عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام.الأمالي للطوسي، ص ٣، المجلس ١، ح ١، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره.

الوافي، ج ٤، ص ٤٥١، ح ٢٣٢١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٦، ح ١٦٠٧٠؛ البحار، ج ١٤، ص ٣٣١، ح ٧٣؛

وج ٧١، ص ٣٠١، ح ٧٥.

٢. في «ض»: «البدن».

٣. في الوافي: «اللسان» وقال: «يكفر للسان، أي يذلل ويخضع. والتكفير هو أن ينحني الإنسان ويطأطن رأسه قريبا من الركوع. ونشدتك الله، أي سألتك بالله وأقسمت عليك».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٥١، ح ٢٣٢٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩١، ح ١٦٠٥٥؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٢، ح ٧٦.

٥. في «ب»، «د»، «ص»، «بس»، «بف»: «صلوات الله عليهما». وفي «ف»: «صلوات الله وسلامه عليهما». وفي «بر»: «عليه السلام».

٦. في الوسائل: «+ كل يوم».

٨. في «بر»: «-».

٧. في الوسائل: «- جميع».

٩. في «د»، «ز»، «ص»، «بر»: «فيك».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢٨٢، ح ١؛ والخصال، ص ٥، باب الواحد، ح ١٥، بسند آخر عن علي بن الحكم.

١٨٣٣ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ قَيْسِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ^١ - وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا -
رَفَعَهُ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِنِي، فَقَالَ^٢: «اخْفِظْ لِسَانَكَ».
قَالَ^٣: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِنِي، قَالَ: «اخْفِظْ لِسَانَكَ».
قَالَ: «اخْفِظْ لِسَانَكَ^٤، وَنَحَكَ، وَهَلْ يَكْبُ^٥ النَّاسُ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ^٦ فِي النَّارِ إِلَّا خَصَائِدُ^٧
السِّنْتِهِمْ؟^٨».

١٨٣٤ / ١٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَمْ يَخْشَبْ^١ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ،

«الاختصاص، ص ٢٣٠، مرسلاً عن أبي حمزة الثمالي. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٢، ح ٢٣٢٣؛ الوسائل، ج ١٢،
ص ١٨٩، ح ١٦٠٤٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٢، ح ٧٧.

١. في «ز»: «قيس ابن أبي إسماعيل». وفي «ص»، بر، بف: «قيس بن إسماعيل». والظاهر أنَّ قيساً هذا، هو قيس
أبو إسماعيل الكوفي، الذي ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٧٢،
الرقم ٣٩٢٣.
٢. في «ز»، ص، ف: «قال».

٣. في «د»، ز: «فقال».

٤. في «ص»: «قال: يا رسول الله أوصني. قال: احفظ لسانك».

٥. في «ض»: «يَكْبُ» من الإفعال.

٦. المتخثر والمتخثران: ثَقْبًا الأنف. النهاية، ج ٥، ص ٣٢ (نخر).

٧. «حصائد أَلَسْتَهُمْ»، أي ما يقطعونه من الكلام الذي لا خير فيه. واحدها: حصيدة؛ تشبيهاً بما يُحصد من
الزرع، وتشبيهاً للسان وما يقطعه من القول بحَدِّ المنجل الذي يحصد به. النهاية، ج ١، ص ٣٩٤ (حصد).

٨. الزهد، ص ٦٩، ح ١٨، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه رفعه، عن رسول الله ﷺ: «الأمالي للطوسي،
ص ٥٣٦، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي ذرٍّ، عن رسول الله ﷺ، وفيهما من قوله:

«وهل يكب الناس». تحف العقول، ص ٥٦، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٢، ح ٢٣٢٤؛ الوسائل،

ج ١٢، ص ١٩١، ح ١٦٠٥٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٣، ح ٧٨.

٩. في «ف»: «لم يحتسب». وفي حاشية «ض»، بر: «ولا يحسب».

كَثُرَتْ خَطَايَاةَ، وَخَضَرَ عَذَابُهُ^١.

١٦ / ١٨٣٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُعَذَّبُ اللَّهُ اللِّسَانَ بِعَذَابٍ لَا يُعَذَّبُ
بِهِ شَيْئاً مِنَ الْجَوَارِحِ، فَيَقُولُ^٢: أَيُّ رَبِّ عَذَّبْتَنِي بِعَذَابٍ لَمْ تُعَذَّبْ بِهِ شَيْئاً؟^٣ فَيَقَالُ لَهُ:
خَرَجْتَ مِنْكَ^٤ كَلِمَةً، فَلَبَقْتَ^٥ مَسَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَسَفِكَ بِهَا الدَّمَ الْخَرَامَ،
وَأَنْتَهَبَ^٦ بِهَا الْمَالَ الْخَرَامَ، وَأَنْتَهَكَ بِهَا الْفَرْجَ^٧ الْخَرَامَ، وَعِزَّتِي وَجَلَالِي^٨ لِأَعَذَّبَنَّكَ
بِعَذَابٍ لَا أَعَذَّبُ^٩ بِهِ شَيْئاً مِنَ جَوَارِحِكَ^{١٠}».

١١٦ / ٢ ١٧ / ١٨٣٦ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ شَوْمٌ^{١١}، فَفِي اللِّسَانِ^{١٢}».

١٨ / ١٨٣٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الزُّشَاءِ، قَالَ:

١ . في الوافي: «إِنَّمَا خَضَرَ عَذَابُهُ لِأَنَّهُ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ يَنْدَمُ عَلَى بَعْضِ مَا قَالَهُ وَلَا يَبْغِيهِ الدَّمُ، وَلِأَنَّهُ قَلَّمَا يَكُونُ كَلَامٌ لَا يَكُونُ مُرَوِّدًا لِلْإِعْتِرَاضِ وَلَا يَسِيمًا إِذَا كَثُرَ».

٢ . الوافي، ج ٤، ص ٤٥٣، ح ٢٣٢٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٦٩، ح ١٦٠٧١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٤، ح ٧٩.

٣ . في «بر»: «+ وله».

٤ . في «ب»: «د، بر»، والجعفریات: «+ من الجوارح».

٥ . في «بر»: «عنتك».

٦ . في «ف»: «الفرج».

٧ . في الجعفریات: «وأخذ».

٨ . في «ج»: «ص، ض، ف، بر، بس، بف»، والوافي والوسائل والجعفریات: «- وجلالي».

٩ . في «ج»: «وحاشية ض، بر»: «ولم أعذب».

١٠ . الجعفریات، ص ١٤٧، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٣، ح ٢٣٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١، ح ٣٣١٠٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٤، ح ٨٠.

١١ . في شرح المازندراني: «الشُّومُ: الشرُّ، وشيءٌ مشومٌ، أي غير مبارك، وفيه تنبيه على كثرة شومه؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَعْلَقْ بِكُلِّ خَيْرٍ وَشَرٍّ، فَمِيدَانُ شَرِّهِ أَوْسَعُ مِنْ مِيدَانِ شَرِّ جَمِيعِ الْجَوَارِحِ، فَمَنْ أَطْلَقَ عَنَانَهُ فِي مِيدَانِهِ أَوْرَدَهُ فِي مَهَاوِي الْهَلَاكِ، وَلَا شَوْمٌ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ». وفي مرآة العقول: «كثرة شُومِ اللِّسَانِ لكثرة المضمرات والمفاسد المترتبة».

١٢ . الوافي، ج ٤، ص ٤٥٣، ح ٢٣٢٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٢، ح ١٦٠٥٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٥، ح ٨١.

سَمِعْتُ الرُّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ الرَّجُلُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذَا أَرَادَ الْعِبَادَةَ، صَمَّتْ قَبْلَ ذَلِكَ عَشْرَ سِنِينَ».^٢

١٨٣٨ / ١٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْغُبَّارِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ^٣: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ رَأَى مَوْضِعَ كَلَامِهِ مِنْ عَمَلِهِ^٤، قَلَّ كَلَامُهُ إِلَّا فِيمَا يَغْنِيهِ».^٥

١٨٣٩ / ٢٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ:

١. في حاشية «بر»: «في».

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الحلم، ح ١٨١١، مع زيادة في أوله؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٨، وفيهما بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٣، ح ٢٣٢٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٣، ح ١٦٠٢٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٦، ح ٨٢.

٣. في «ج»: «قال».

٤. في نهج البلاغة وتحف العقول: «من علم أن كلامه» بدل «من رأى موضع كلامه».

٥. في الزهد: «عقله». وفي شرح المازندراني: «وفيه تنبيه على أن المتكلم ينبغي أن يعد كلامه من عمله ويتدبر في صحته وفساده وضربه ونفعه، فإن رآه صحيحاً لا يترتب عليه شيء من المفساد أجلاً وعاجلاً، تكلم به، وإن رأى خلاف ذلك، أمسك عنه».

٦. في تحف العقول: «فيما ينفعه». وفي شرح المازندراني: «فيما يعنيه، أي يهتف، أو يقصده؛ من عنيت به، أي اهتمت واشتغلت به؛ أو من عنيت فلاناً، أي قصدته». وراجع أيضاً: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٥؛ المصباح المنير، ص ٤٣٤.

٧. الزهد، ص ٦٤، ح ٤، عن محمد بن سنان، عن جعفر بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. وفي النخال، ص ٥٢٥، أبواب العشرين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٢، ضمن الحديث الطويل ١؛ والأُمالي للطوسي، ص ٥٤٠، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن أبي ذر، عن رسول الله ﷺ. نهج البلاغة، ص ٥٣٦، الحكمة ٣٤٩، مع زيادة في أوله؛ تحف العقول، ص ٨٩، ضمن الحديث الطويل؛ وفيه، ص ١٠٠، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٤، ح ٢٣٢٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩٦، ح ١٦٠٧٢؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٦، ح ٨٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ: عَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِزَمَانِهِ^٢، مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ، حَافِظًا لِّلْسَانِهِ^٣.

١٨٤٠ / ٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يُكْتَبُ مُحْسِنًا مَا دَامَ سَاكِتًا، فَإِذَا تَكَلَّمَ كُتِبَ^٤ مُحْسِنًا أَوْ مُسِيئًا^٥.

٥٧- بَابُ الْمُدَارَاةِ

١٨٤١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. في مرآة العقول والبحار: «حكم».
٢. في الوسائل والفقهاء: «بأهل زمانه».
٣. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٥٩٠٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، ح ٢٢٧٣، بسند آخر عن الرضا، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه: «فِي حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ: يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِنَفْسِهِ، مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ، عَارِفًا بِأَهْلِ زَمَانِهِ»، مع زيادة في أوله وآخره. وفي الخصال، ص ٥٢٥، أبواب العشرين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٢، ضمن الحديث الطويل ١؛ والأُمالي للطوسي، ص ٥٤٠، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ٢، بسند آخر عن أبي ذرٍّ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، حكاية عن صفح إبراهيم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٤، ح ٢٣٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٩١، ح ١٦٠٥٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٧، ح ٨٤.
٤. في الفقيه وثواب الأعمال، ص ١٧٨: «الرجل المسلم» بدل «العبد المؤمن».
٥. في «ف»: «يكتب». وفي ثواب الأعمال، ص ١٧٨: «إياه».
٦. ثواب الأعمال، ص ١٩٦، ح ١؛ وفيه، ص ١٧٨، ح ٣؛ والخصال، ص ١٥، باب الواحد، ح ٥٣، بسند آخر عن علي بن الحسين بن رباط، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٦، ح ٥٨٤٢؛ والاختصاص، ص ٢٣٢، مرسلاً. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٤، ح ٢٣٣٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨٤، ح ١٦٠٣١؛ البحار، ج ٧١، ص ٣٠٧، ح ٨٥.
٧. في الوافي: «المداراة - غير مهموزة -: ملاينة الناس وحسن صحبتهم واحتمال أذاهم لئلا ينفروا عنك. وقد تهمز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَمْ يَتِمَّ لَهُ عَمَلٌ: وَزَعٌ يَخْجَرُهُ عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ، وَخُلُقٌ يُدَارِي بِهِ النَّاسَ، وَجِلْمٌ يَزُدُّ بِهِ جَهْلُ الْجَاهِلِ»^٢.

١٨٤٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ:

«سَمِعْتُ جَعْفَرًا عليه السلام يَقُولُ: «جَاءَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، رَبُّكَ ١١٧/٢ يَقْرُئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكَ: دَارِ خَلْقِي»^٤.

١٨٤٣ / ٣. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ حَبِيبِ السَّجِسْتَانِيِّ:

«عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «فِي التَّوَارَةِ مَكْتُوبٌ -فِيمَا نَاجَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ^٥ -: يَا مُوسَى، اكْتُمُ مَكْتُومًا^٦ سِرِّي فِي سَرِيرَتِكَ، وَأَظْهِرْ فِي غَلَائِيَّتِكَ الْمَدَارَةَ عَنِّي^٧ لِعَدَوِّي وَعَدُوِّكَ مِنْ خَلْقِي،.....» ←

١. في المحاسن والخصال، ص ١٢٤: «لم يقم».

٢. في «ب»: «الجهل» بدل «جهل الجاهل».

٣. المحاسن، ص ٦، كتاب القرائن، ح ١٣، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الخصال، ص ١٢٤، باب الثلاثة، ح ١٢١، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. وورد مع اختلاف في هذه المصادر: الخصال، ص ١٤٥، باب الثلاثة، ح ١٧٢؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٥، ح ١٥٤٩، وفيهما بسند آخر؛ الكافي، كتاب الحج، باب الوصية، ح ٦٩٩٦؛ الخصال، ص ١٤٨، باب الثلاثة، ح ١٨٠، وفيهما بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٧، ح ٢٣٤٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٠، ح ١٦٠٨٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٧، ح ١٠٤.

٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٧، ح ٢٣٤١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٠، ح ١٦٠٨٣؛ البحار، ج ١٨، ص ٢١٣، ح ٤٢؛

وج ٧٥، ص ٤٣٨، ح ١٠٥.

٥. في «ص، ف، ب»، «الوافي» - «بن عمران».

٦. في الأمالي للصدوق والمفيد: «مكتون».

٧. في الوافي: «ولما كان أصل الدرء الدفع وهو مأخوذ في المدارة عُذِّيت بمن».

وَلَا تَسْتَسِيبْ^١ لِي عِنْدَهُمْ بِإِظْهَارِ مَكْتُومٍ^٢ سِرِّي: فَتَشْرَكَ^٣ عَدُوَّكَ وَعَدُوِّي^٤ فِي سَبْيِي^٥.

١٨٤٤ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

بَزِيعٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ بَزِيعٍ^٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَرَنِي رَبِّي بِمَدَارَاةِ النَّاسِ، كَمَا

أَمَرَنِي بِأَذَاءِ^٨ الْفَرَايِضِ^٩».

١٨٤٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ^{١٠} مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَدَارَاةُ النَّاسِ نِصْفُ الْإِيمَانِ،

١. في الأمالي للصدوق: «ولا تستب»، وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «ولا تسب». ولا تستب له، أي لا تعرضه للثب والتجرؤ إليه. والمراد: لا تطلب سبّي، فإن من لم يفهم السرّ يسب من تكلم به. فتشرك، أي تكون شريكاً له؛ لأنك أنت الباعث له عليه. راجع: الوافي، ج ٤، ص ٤٥٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٣٠ (سب).

٢. في الأمالي للصدوق والمفيد: «بإظهارك مكنون».

٣. يجوز في الكلمة هيئة الإفعال على بُعد. ٤. في «بر»، بفتح: «عدوِّي وعدوك».

٥. في «ص»: «سري».

٦. الأمالي للصدوق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، ح ٦، بسنده عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب: الأمالي للمفيد، ص ٢١٠، المجلس ٢٣، ح ٦٤، بسنده عن الحسن بن محبوب، وفيهما مع زيادة الوافي، ج ٤، ص ٤٥٧، ح ٢٣٤٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٠، ح ١٦٠٨٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٨، ح ١٠٦.

٧. في «بر» والوسائل: - «عن حمزة بن بزيّع». ولعله ناشئ من جواز النظر من «بزيّع» الأوّل إلى «بزيّع» الثاني المتبع للقط.

٨. في الأمالي: «بإقامة».

٩. معاني الأخبار، ص ٣٨٥، ضمن الحديث الطويل ٢٠، بسند آخر. الأمالي للطوسي، ص ٤٨١، المجلس ١٧، ذيل ح ١٩؛ وفيه، ص ٥٢١، المجلس ١٨، ح ٥٧، وتماثل الرواية فيه: «إنّا أمرنا معاشر الأنبياء بمداواة الناس كما أمرنا بإقامة الفرائض»، وفيهما بسند آخر عن الرضا، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٤٨؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٣٦٨، وفيهما مع اختلاف الوافي، ج ٤، ص ٤٥٨، ح ٢٣٤٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٠، ح ١٦٠٨١؛ البحار، ج ١٨، ص ٢١٣، ح ٤٣؛ وج ٧٥، ص ٤٤٠، ح ١٠٧.

١٠. في «ز»: «بن». وهو سهو؛ فقد روى هارون بن مسلم كتب مسعدة بن صدقة وروايته عنه في الأسناد كثيرة جداً. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٥، الرقم ١١٠٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٠٥-٤٠٧.

١١. من قوله: «قال رسول الله ﷺ في الحديث السابق إلى هنا لم يرد في «ب». ولعله سقط من الناسخ.

وَالرَّفَقُ بِهِمْ نِصْفُ الْعَيْشِ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «خَالِطُوا الْأُبْرَارَ سِرًّا، وَخَالِطُوا الْفَجَّارَ جَهْرًا^١، وَلَا تَمِيلُوا عَلَيْهِمْ^٢ فَيَظْلِمُوكُمْ؛ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ لَا يَنْجُو فِيهِ^٣ مِنْ ذَوِي الدِّينِ إِلَّا مَنْ ظَنُّوا أَنَّهُ أَبْلَهُ^٤، وَصَبَّرَ^٥ نَفْسَهُ عَلَى أَنْ يُقَالَ^٦: إِنَّهُ أَبْلَهُ لَا عَقْلَ لَهُ^٧».

١٨٤٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٨ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنصُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنْ قَوْمًا مِنَ النَّاسِ^٩ قَلَّتْ مَدَارَاتُهُمْ لِلنَّاسِ، فَأَيْفُوا^{١٠}

١. في «ز، ص، ف، والوافي: «جهراً».

٢. قال في مرآة العقول: «لا تميلوا عليهم، على بناء المجزء، والتعديعية بعلی للضرر، أي لاتعارضوهم إرادة للغلبة... وقيل: هو على بناء الإفعال والتفعيل، أي لا تعارضوهم لتيلوهم من مذهب إلى مذهب آخر، وهو تكلف وإن كان أنسب بما بعده».

٣. في شرح المازندراني: - «فيه».

٤. بِلَهْ بَلْهًا: ضَعُفَ عقله فهو أبْلَه. المصباح المنير، ص ٦١ (بله).

٥. يجوز في «صبر» التجريد والتثقل؛ فَإِنَّ المجزء منه يستعمل لازماً ومتعدياً. يقال: صَبَرْتُ، أي حبسْتُ النفس عن الجزع، وَصَبَرْتُ زَيْدًا وَصَبَرْتَهُ، أي حملته على الصبر بوعده الأجر، أو قلت له: اصبر. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٢٣؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٣٠.

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «+ [له]».

٧. تحف العقول، ص ٤٢، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «الرفق بهم نصف العيش». وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرفق، ح ١٨٥٧، ومصادره. والوافي، ج ٤، ص ٤٥٨، ح ٢٣٤٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠١، ح ١٦٠٨٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٤٠، ح ١٠٨. ٨. في الوسائل: «أصحابنا».

٩. في الوسائل: - «من الناس». وفي الخصال: «قرش».

١٠. في «ب، ج، د، ز، ض» وشرح المازندراني والوسائل: «فألفوا». وفي الخصال: «فنفوا». وقال في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فأنفوا من قرش، كذا في أكثر النسخ، وكأنه على بناء الإفعال مشتقاً من النفي بمعنى الانتفاء؛ فَإِنَّ النفي يكون لازماً ومتعدياً، لكن هذا البناء لم يأت في اللغة. أو هو على بناء المفعول من أنف، من قولهم: أَنْفَهُ يَأْنِفُهُ وَيَأْنِفُهُ: ضرب أنفه، فیدل على النفي مع مبالغة فيه، وهو أظهر وأبلغ. وقيل: كأنه صيغة مجهول من الأنفة بمعنى الاستنكاف؛ إذ لم يأت الإنفاء بمعنى النفي؛ انتهى. وأقول: هذا أيضاً لا يستقيم؛ لأن الفساد مشترك؛ إذ لم يأت أنف بهذا المعنى على بناء المجهول فإنه يقال: أنف منه كفرح أنفاً وأنفة: استنكف. وفي كثير من النسخ: فألقوا، أي أخرجوا وأطرحوا منهم. وفي الخصال: فنفوا. وهو أظهر».

مِنْ قُرَيْشٍ، وَإِنَّمَا اللَّهُ مَا كَانَ بِأَحْسَابِهِمْ بَأْسٌ، وَإِنَّ قَوْمًا مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ^٢ حَسَنَتْ
 ١١٨/٢ مَذَارِئَهُمْ، فَأَلْجَفُوا بِالْبَيْتِ الرَّفِيعِ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَفَّ يَدَهُ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّمَا يَكْفُ
 عَنْهُمْ يَدًا وَاحِدَةً، وَيَكْفُونَ عَنْهُ أَيْدِي^٣ كَثِيرَةً».

٥٨- بَابُ الرَّفْقِ

١٨٤٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنْ
 مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَفْلًا، وَقَفْلُ الْإِيمَانِ الرَّفْقُ»^٥.
 ١٨٤٨ / ٢. وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «مَنْ قَسِمَ لَهُ الرَّفْقُ، قُسِمَ لَهُ الْإِيمَانُ»^٧.

١. في «ف» وشرح المازندراني والوافي: -«غير».

٢. في الخصال: «غيرهم» بدل «غير قریش».

٣. كذا في النسخ والمطبوع. وفي الكافي، ح ٣٦٣٠: «أيدياً» وهو الصحيح. وفي الخصال: «أيدى».

٤. الكافي، كتاب العشرة، باب التجنب إلى الناس والتودد إليهم، ح ٣٦٣٠، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، من قوله: «مَنْ كَفَّ يَدَهُ عَنِ النَّاسِ»؛ الخصال، ص ١٧، باب الواحد، ح ٦٠، بسنده عن محمد بن سنان. وفي الزهد، ص ١٠٣، ضمن ح ١٠١؛ والكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب صلة الرحم، ضمن ح ١٩٩٢؛ والأُمالي للطوسي، ص ٣٤٧، المجلس ١٢، ضمن ح ٥٧، بسند آخر عن أمير المؤمنين^٨، من قوله: «مَنْ كَفَّ يَدَهُ عَنِ النَّاسِ»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٥٨، ح ٢٣٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠١، ح ١٦٠٨٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٤١، ح ١٠٩.

٥. في مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٣٣: «الرفق»، وهو لين الجانب والرأفة وترك العنف والغلظة في الأفعال والأقوال على الخلق في جميع الأحوال، سواء صدر عنهم بالنسبة إليه خلاف الآداب أو لم يصدر. ففيه تشبيه الإيمان بالجواهر النفيس الذي يعتنى بحفظه، والقلب بخزائنه، والرفق بالقفل؛ لأنّه يحفظه عن خروجه وطريان الفساد عليه، فإنّ الشيطان سارق الإيمان، ومع فتح القفل وترك الرفق يبعث الإنسان على أمور من الخسونة والفحش والقهر والضرب، وأنواع الفساد وغيرها من الأمور التي توجب نقص الإيمان أو زواله.

٦. الوافي، ج ٤، ص ٤٦١، ح ٢٣٤٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٩، ح ٢٠٤٧٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٥٥، ح ٢٠.

٧. الوافي، ج ٤، ص ٤٦١، ح ٢٣٤٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٩، ح ٢٠٤٨٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٥٦، ح ٢١.

١٨٤٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ بَشِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، فَمِنْ رَفِيقِهِ بَعْبَادُهُ تَسْلِيلُهُ^٢ أَضْغَانَهُمْ وَمُضَادَّتُهُمْ^٣ لِهَوَاهُمْ^٤ وَقُلُوبِهِمْ^٥، وَمِنْ رَفِيقِهِ بِهِمْ أَنَّهُ يَدْعُهُمْ عَلَى الْأَمْرِ يُرِيدُ إِزَالَتَهُمْ عَنْهُ رَفْقاً بِهِمْ لِكَيْلَا يُلْقِي^٦ عَلَيْهِمْ عَزَى الْإِيمَانِ^٧ وَمُنَاقَلَتَهُ جُمْلَتَهُ وَاجِدَةً، فَيَضَعُفُوا، فَإِذَا أَرَادَ ذَلِكَ^٨، نَسَخَ الْأَمْرَ بِالْآخِرِ^٩، فَصَارَ مَنْسُوخاً^{١٠}.

١٨٥٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ إِبْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ١١٩/٢

١. في «ب»:- «عن يحيى»، ووجه سقوطه ظاهر بعد ما أشرنا إليه غير مرة من جواز النظر من لفظ إلى لفظ مشابه آخر.

٢. «الشل»: انتزاعك الشيء وإخراجه بالرفق. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٨٦٨ (سل).

٣. في «ض، ب، ف»: «ومضاداتهم». وفي «بر»: «ومضاداته». وفي حاشية «ز» والوافي: «ومضاداته».

٤. في «ب»: «أهواءهم».

٥. ذكر في مرآة العقول في قوله عليه السلام: «ومضاداتهم لهوهم وقلوبهم» وجوهاً: منها: كونه عطفاً على «تسليله». والمعنى: من لطفه بعباده المؤمنين أن جعل أهوية المخالفين والكافرين متضادةً مختلفة، فلو كانوا مجتمعين متفقين في الأهواء لأنفوا المؤمنين واستأصلوهم. أو المعنى: أنه من لطفه جعل المضادة بين هوى كل امرء وقلبه، أي روحه وعقله، فلو لم يكن القلب معارضاً للهوى لم يختار أحد الآخرة على الدنيا. ومنها: أن يكون المعنى: من رفقته أنه أوجب عليهم التكالييف المضادة لهوهم وقلوبهم، لكن برفق ولين بحيث لم يشق عليهم، بل إنما كلف عباده بالأوامر والنواهي متدرجاً كيلا ينفروا، كما أنهم لما كانوا اعتادوا بشرب الخمر نزلت أولاً آية تدل على مفسادها، ثم نهوا عن شربها قريباً من وقت الصلاة، ثم عثم وشدد. وفي لفظ «المضادة» إيماء إلى ذلك.

٦. في «ب»: «تلقى».

٧. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «عزى الإسلام».

٨. في «ب، د، ب، ف»: وحاشية «ج، ض»، والوافي: «+ الأمر».

٩. في «ب، ب، ف»: وحاشية «ج»: «الآخر». وفي الوافي: «نسخ الآخر». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «فإذا أراد ذلك الأمر نسخ بالآخر».

١٠. الوافي، ج ٤، ص ٤٦١، ح ٢٣٤٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٥٦، ح ٢٢.

مَعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الرِّفْقُ يُمْنُ^٢، وَالْخَرْقُ سُوءٌ^٤».

١٨٥١ / ٥. عَنْهُ^٥، عَنِ ابْنِ مَجْشُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^٦: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَ^٧ يَعْطِي عَلَى

الرِّفْقِ مَا لَا يَعْطِي عَلَى الْعُنْفِ^٨».

١٨٥٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الرِّفْقَ لَمْ يَوْضَعْ عَلَى شَيْءٍ^٩، إِلَّا

١. في «ص»: «معاوية»، وقد تقدّمت في الكافي، ح ١٨٠٨ رواية معاوية بن وهب عن معاذ بن مسلم. ولا نعرف راوياً بعنوان معاوية بن مسلم مذكوراً في مصادرنا.

٢. «اليمين»: البركة، وضده الشؤم. النهاية، ج ٥، ص ٣٠٢ (يمن).

٣. «الخرق» بالتحريك: ضدّ الرفق، وأن لا يحسن الرجل العمل والتصرف في الأمور، والاسم: الخرق، بضمّ الخاء وسكون الراء. وقال ابن الأثير: «الخرق - بالضم -: الجهل والخمق». النهاية، ج ٢، ص ٢٦؛ المصباح المنير، ص ١٦٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٦٨ (خرق).

٤. الزهد، ص ٩٢، ح ٧٢، بسنده عن معاذ بن مسلم. الغارات، ص ١٢١، عن سهل بن سعد، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه: «وارفق بالخاصة والعامة، فإن الرفق يمن»، مع زيادة في أوله وآخره. تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٢، ح ٢٣٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٩٨، ح ٢٧٤٢؛ وج ١٥، ص ٢٦٩، ح ٢٠٤٧٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٥٩، ح ٢٣.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد عيسى المذكور في السند السابق.

٦. في «ص»: «+ قال رسول الله ﷺ».

٧. في «ف»: «- و».

٨. الزهد، ص ٩١، ح ٦٩، عن عليّ بن النعمان، عن عمرو بن شجر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وتام الرواية فيه: «إن الله رفيق يعطي الثواب ويحبّ كلّ رفيق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف». الوافي، ج ٤، ص ٤٦٢، ح ٢٣٥١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٦٩، ح ٢٠٤٧٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٤.

٩. في الكافي، ح ٣٦٥٨: «+ وقط».

زَانَةٌ^١، وَلَا نَزْعَ^٢ مِنْ شَيْءٍ^٣ إِلَّا شَانَهُ^٤.

١٨٥٣ / ٧. عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمَقْدَامِ:

رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ فِي^٥ الرَّفْقِ الزِّيَادَةَ وَالْبَرَكَهَ، وَمَنْ يُخَرِّمِ الرَّفْقَ يُخَرِّمِ الْخَيْرَ»^٨.

١٨٥٤ / ٨. عَنْهُ^٩، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ زَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ^{١٠}، قَالَ: «مَا زَوْيَ الرَّفْقِ عَنْ أَهْلِ بَيْتٍ إِلَّا زَوْيَ عَنْهُمْ الْخَيْرَ»^{١١}.

١٨٥٥ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ

الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلَّى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَرْقَمَ الْكُوفِيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَيُّمَا أَهْلٍ بَيْتٍ^{١٢} أُغْطُوا حَظَّهُمْ مِنَ الرَّفْقِ، فَقَدْ وَسَّعَ

١. زان الشيء صاحبه زياناً، وأزانه إزانة. والاسم: الزينة. المصباح المنير، ص ٢٦١ (زين).

٢. في «د»: «ولا ينزع».

٣. في الكافي، ح ٣٦٥٨: «ولم يرتع عنه قط» بدل «ولا نزع من شيء».

٤. «الثَّيْنُ»: العيب، وقد شانه يشينه. النهاية، ج ٢، ص ٥٢١ (شين).

٥. الكافي، كتاب العشرة، باب التسليم على أهل الملل، ح ٣٦٥٨، مع زيادة في أوله وآخره. وفي الجعفریات،

ص ١٤٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره. تحف العقول،

ص ٤٧، عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير الوافي، ج ٤، ص ٤٦٣، ح ٢٣٥٢؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٤٩٨، ح ٢٧٤١؛ وج ١٥، ص ٢٧٠، ح ٢٠٤٨٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٥.

٦. في الوسائل: «عن». ٧. في «ز»: «- وفي».

٨. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٣، ح ٢٣٥٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧١، ح ٢٠٤٨٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٦.

٩. الظاهر البدوي من السند رجوع التفسير إلى إبراهيم بن هاشم، والد علي المذكور في السند السابق، لكنّه

يأتي في الكافي، ح ٣٥٣٠، عدم ثبوت هذه الظاهرة في أسناد الكافي. فلا يبعد سقوط «عن أبيه» من سندنا هذا.

١٠. في الوافي: «عنه»، عن عمرو بن أبي المقدم رفعه إلى النبي ﷺ بدل «عنه» - إلى أبي عبد الله عليه السلام.

١١. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٣، ح ٢٣٥٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧١، ح ٢٠٤٨٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٧.

١٢. في «ص»: «البيت».

اللَّهُ عَلَيْهِمُ فِي الرِّزْقِ، وَالرَّفْقُ فِي تَقْدِيرِ الْمَعِيشَةِ خَيْرٌ مِنَ السَّعَةِ فِي الْمَالِ، وَالرَّفْقُ لَا يَنْجِزُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَالتَّبَذِيرُ لَا يَنْقُصُ مَعَهُ شَيْءٌ؛ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ^١،^٢.

١٨٥٦ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَفَعَهُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي -وَجَرِي بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ كَلَامٌ فَقَالَ

١٢٠ / ٢ لِي -: «ارْفُقْ بِهِمْ؛ فَإِنَّ^٣ كُفْرَ أَحَدِهِمْ^٤ فِي غَضَبِهِ، وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ كَانَ كُفْرُهُ فِي غَضَبِهِ»^٥.

١٨٥٧ / ١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام^٦، قَالَ: «الرَّفْقُ نِصْفُ الْغَيْثِ»^٧.

١٨٥٨ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفْقَ وَيُعِينُ عَلَيْهِ،

١. في الوافي: «لعل المراد بهذه الأخبار أن الرفق يصير سبباً للتوسع في الرزق والزيادة فيه، وفي الرفق الخير والبركة، وأن الرفق مع التقدير في المعيشة خيرٌ من الخرق في سعة من المال، والرفق يقدر على كل ما يريد، بخلاف الأخرق. والسّر فيه أن الناس إذا رأوا من أحد الرفق أحبوه وأعانوه، وألقى الله له في قلوبهم العطف والود، فلم يدعوه يتعب أو يتعسر عليه أمره».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٣، ح ٢٣٥٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٠، ح ٢٠٤٨١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٠، ح ٢٨.

٣. في «ج»: «إِنَّ».

٤. في «ب» وحاشية «بف» والوافي: «أحذكم». وفي «ج»: «أحد».

٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٤، ح ٢٣٥٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧١، ح ٢٠٤٨٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦١، ح ٢٩.

٦. في «ب»، ج، ز، ص، ف، ب، ج، ر: -«موسى».

٧. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل القصد، ح ٦٢١٩، مع زيادة في آخره. وفيه، كتاب الإيمان والكفر، باب المدارة، ضمن ح ١٨٤٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ؛ الجعفرات، ص ١٤٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله وآخره. وفي تحف العقول، ص ٤٢؛ وص ٥٦، عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٤، ح ٢٣٥٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٠، ح ٢٠٤٨٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٢، ح ٣٠.

فَإِذَا رَكِبْتُمُ الدَّوَابَّ^١ الْعَجْفَ^٢ فَانْزِلُوهَا مَنَازِلَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ مُجْدِبَةً^٣ فَانْجُوا^٤ عَنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُخَصَّبَةً^٥ فَانْزِلُوهَا مَنَازِلَهَا^٦.

١٨٥٩ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ كَانَ الرَّفْقُ خَلْقًا يَرَى، مَا كَانَ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ شَيْءًا أَحْسَنَ مِنْهُ »^{١٠}.

١٨٦٠ / ١٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ

١ . في البحار : « الدابة » . والتفريع بقوله : فإذا ركبتم ، للتنبيه على أن الرفق مطلوب حتى مع الحيوانات .

٢ . في الفقيه : « العجاف » . و « العَجْف » : الهزال . والأعْجَف : المهزول ، وقد عَجِفَ . والأنثى : عجفاء . والجمع : عجاف ، على غير قياس ، وعَجِفَ . الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٣٩٩ ؛ المعجم الوسيط ، ج ٢ ، ص ٥٨٥ (عجف) .

٣ . في «ض» : « وإن » .

٤ . « الأرض المُجْدِبَة » : هي التي تمسك الماء فلا تشربه سريعاً . وقيل : هي الأرض التي ليس بها قليل ولا كثير ولا مرتع ولا كَلَأ ، وقيل : هي الأرض التي لا نبات بها ، مأخوذ من الجَذْب ، وهو القحط . راجع : النهاية ، ج ١ ، ص ٢٤٢ ؛ لسان العرب ، ج ١ ، ص ٢٥٧ (جذب) .

٥ . الثَّجَاءُ : السرعة في السير ، والخلاص عن الشيء ، يقال : نجا ينجو نَجَاءً ، إذا أسرع ، ونجا من الأمر ، إذا خلاص ، وأنجاه غيره . والمعنى : أسرعوا في السير ؛ لتخلصوا منها . راجع : النهاية ، ج ٥ ، ص ٢٥ ؛ لسان العرب ، ج ١٥ ، ص ٣٠٦ (نجا) ؛ شرح المازندراني ، ج ٨ ، ص ٣٢٩ .

٦ . في المحاسن : « فألحوا عليها » بدل « فانجوا عنها » . وفي البحار والفقيه : « عليها » بدل « عنها » .

٧ . « المخصصة » : تقيض المجلبة ، وقد مضى معناها ، من الخُصْب ، وهو تقيض الجَذْب ، وهو كثرة العُشْب ورفاعة العيش . وللمزيد راجع : النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٦ ؛ لسان العرب ، ج ١ ، ص ٣٥٥ (خصب) .

٨ . المحاسن ، ص ٣٦١ ، كتاب السفر ، ح ٨٧ ، عن النوفلي . الفقيه ، ج ٢ ، ص ٢٨٩ ، ح ٢٤٨٠ ، بسنده عن السكوني . الجعفریات ، ص ١٥٩ ، مع زيادة في آخره ؛ وفيه ، ص ١٥٠ ، وتام الرواية فيه : « إن الله يحب الرفق ويعين عليه ، وذكر الحديث بطوله » ، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ « الوافي » ، ج ٤ ، ص ٤٦٤ ، ح ٢٣٥٨ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٤٥١ ، ذيل ح ١٥٢٣٤ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٦٢ ، ح ٣١ .

٩ . في الوافي : « من - خ ل » بدل « ممّا » .

١٠ . الوافي ، ج ٤ ، ص ٤٦٥ ، ح ٢٣٥٩ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٢٧٠ ، ح ٢٠٤٨٢ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٦٣ ، ح ٣٢ .

بْنِ مَيْمُونٍ^١، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٢، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ زَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفَقَ، وَمِنْ رَفِيقِهِ بِكُمْ تَسْلِيلُهُ^٣ أَضْغَانَكُمْ، وَمُضَادَّةُ^٤ قُلُوبِكُمْ، وَإِنَّهُ لَيُرِيدُ تَخْوِيلَ الْعَبْدِ عَنِ الْأَمْرِ، فَيَتْرُكُهُ عَلَيْهِ حَتَّى يُخَوِّلَهُ بِالنَّاسِخِ كَرَاهِيَّتِهِ^٥ تَتَأَقَّلِ الْحَقُّ عَلَيْهِ^٦».

١٥ / ١٨٦١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَالِي، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا اضْطَحَبَ اثْنَانِ إِلَّا كَانَا أَكْظَمَهُمَا أَجْراً وَأَحَبَّهُمَا إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَرْفَقَهُمَا بِصَاحِبِهِ^٨».

١٦ / ١٨٦٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ^٩ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} يَقُولُ: «مَنْ كَانَ زَفِيقاً فِي أَمْرِهِ، نَالَ مَا يُرِيدُ مِنَ النَّاسِ».

١ . في «ج، ز، ص، ف، بس»: «بن ميمون».

٢ . هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف». وفي «ب» والمطبوع: «تسليلاً». ولم يُرَ مجيء الفعل من السِّلِّ.

٣ . في «ب، ض» والوافي: «مضادته». وفي مرآة العقول: «كَأَنَّ الْأَنْسَبَ هُنَا عَطْفُ مُضَادَّةٍ عَلَى أَضْغَانِكُمْ... وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً الْعَطْفُ عَلَى التَّسْلِيلِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ».

٤ . في «ج»: «فأبَّاه». وفي «ص»: «فأبَّاه ليس».

٥ . في «بر»: «كرَاهية».

٦ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦٢، ح ٢٣٤٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٣، ح ٣٣.

٧ . في الفقيه: «لصاحبه».

٨ . الكافي، كتاب العشرة، باب حسن الصحابة وحقِّ صاحبِ في السفر، ح ٣٧٦. وفي المحاسن، ص ٣٥٧،

كتاب السفر، ح ٦٨، عن الثَّوَالِي، عَنِ السُّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. الفقيه، ج ٢،

ص ٢٧٨، ح ٢٤٢٧، مرسلاً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٥، ح ٢٣٦٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٣٣،

ح ١٥٨٦٠؛ ج ١٥، ص ٢٧١، ح ٢٠٤٩٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٤، ح ٣٤.

٩ . هكذا في النسخ والطبعة الحجرية من الكتاب. وفي المطبوع: «فضيل».

١٠ . الوافي، ج ٤، ص ٤٦٥، ح ٢٣٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٢، ح ٢٠٤٩٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ٦٤، ح ٣٥.

٥٩- بَابُ التَّوَّاضِعِ

١٣١/٢

١٨٦٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَرْسَلَ النَّجَاشِيُّ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابِهِ،
فَدَخَلُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي بَيْتٍ لَهُ، جَالِسٌ عَلَى الشَّرَابِ، وَعَلَيْهِ خُلُقَانُ الشِّيَابِ^٢». قَالَ:
«فَقَالَ جَعْفَرُ^٣: فَأَشْفَقْنَا مِنْهُ حِينَ رَأَيْنَاهُ عَلَى^٤ تِلْكَ الْحَالِ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِنَا وَتَغَيَّرَ
وَجْوهِنَا، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَصَرَ مُحَمَّدًا وَأَقَرَّ غَيْثَهُ^٥، أَلَا أَبْشُرُكُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلَى أَيُّهَا
الْمَلِكُ، فَقَالَ: إِنَّهُ جَاءَنِي^٦ السَّاعَةُ مِنْ نَحْوِ^٧ أَرْضِكُمْ عَيْنٌ مِنْ عَيُونِي^٨ هُنَاكَ، فَأَخْبَرَنِي
أَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- قَدْ^٩ نَصَرَ نَبِيَّهَ مُحَمَّدًا عليه السلام، وَأَهْلَكَ عَدُوَّهُ، وَأَسَرَّ فُلَانًا وَفُلَانًا^{١٠}،
النَّقْوَا بِوَادٍ يُقَالُ لَهُ: بَذَرٌ، كَثِيرِ الْأَرَاكِ^{١١}، لَكَأَنِّي^{١٢} أَنْظُرُ إِلَيْهِ حَيْثُ كُنْتُ أُرْعَى لِسَيِّدِي

١ . الظاهر زيادة «عن أبيه» في السند، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨.

٢ . في شرح المازندراني: «الخلقان الثوب». و«الخلقان»: جمع الخلق، وهو البالي. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٧٢ (خلق).

٣ . في «ز»: «أبو جعفر». وفي «ف»: «+» بن محمد.

٤ . في «ج» وحاشية «ض»، «ف»، «بر»: «في». ٥ . في الأمالي للمفيد: «+» أن.

٦ . في «ص»، «ف»: «عيني». وفي الأمالي للمفيد والطوسي: «عيني به».

٧ . في الأمالي للمفيد والطوسي: «جاء في» بدل «جاءني».

٨ . في «ف»: «من» بدل «الساعة من نحو».

٩ . في «ز»: «عيون». والعين: الجاسوس والديبان. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣١ (عين).

١٠ . في «ز»، «ص»، «ف»: «-» قد.

١١ . في «ز»، «ف»: «-» فلان». وفي حاشية «د»: «+» وفلان». وفي الأمالي للمفيد والطوسي: «+» وقتل فلان وفلان وفلان.

١٢ . «الأراك»: شجر من الخفض يستاك بقضبانته. والواحدة: أراكة، له حمل كمناقيد العنب، واسمه: الكبّاث، وإذا نضج يُسَمَّن المَزْد. المصباح المنير، ص ١٢؛ النهاية، ج ١، ص ٤٠ (أراك).

١٣ . في «ب»، «ف»: «فَكَأَنِّي». وفي الوافي: «وقوله: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، إمّا من كلام النجاشي، أو حكاية كلام العين».

هَنَّاكَ وَهُوَ رَجُلٌ مِّنْ بَنِي ضَمْرَةَ.

فَقَالَ لَهُ جَعْفَرُ: أَيُّهَا الْمَلِكُ^٢، فَمَا لِي أَرَاكَ جَالِسًا عَلَى الشَّرَابِ، وَعَلَيْكَ هَذِهِ الْخُلُقَانُ؟ فَقَالَ لَهُ^٣: يَا جَعْفَرُ، إِنَّا نَجِدُ فِيْمَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى عِيسَى عليه السلام أَنَّ مِنْ حَقِّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يُخْدِتُوا لَهُ^٤ تَوَاضَعًا عِنْدَ مَا يُخْدِتُ لَهُمْ مِنْ نِّعْمَةٍ^٥، فَلَمَّا أَخَذْتُ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لِي نِعْمَةً بِمُحَمَّدٍ عليه السلام، أَخَذْتُ لِلَّهِ هَذَا التَّوَاضَعُ^٦.

فَلَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ عليه السلام، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: إِنَّ الصَّدَقَةَ تَزِيدُ صَاحِبَهَا كَثْرَةً، فَتَصَدَّقُوا؛ يَرْحَمَكُمُ اللَّهُ، وَإِنَّ التَّوَاضَعَ يَزِيدُ صَاحِبَهُ رِفْعَةً، فَتَوَاضَعُوا؛ يَرْفَعَكُمُ اللَّهُ^٧، وَإِنَّ الْعَفْوَ يَزِيدُ صَاحِبَهُ عِزًّا، فَاعْفُوا؛ يَعْزِّكُمُ اللَّهُ^٨.

١٨٦٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ فِي السَّمَاءِ مَلَكَئِينَ مُؤَكَّلَيْنِ بِالْعِبَادِ، فَمَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَاهُ، وَمَنْ تَكَبَّرَ وَضَعَاهُ»^٩.

١. في «ز»: - «بني».

٢. في الأمالي للمفيد والطوسي: «والصالح».

٣. في «ب»، ج، د، ز، ص، ض، ف، «ف» والوافي: - «له».

٤. في البحار والأمالي للمفيد والطوسي: - «له».

٥. في «ز»: «به تواضعا له بدل له تواضعا».

٦. في «ز»، ف، - «من».

٧. في الأمالي للمفيد: «النعمه».

٨. في «ز»، بر، والوافي: «محمّد».

٩. في «ض»: + «وقال».

١٠. في البحار: «يرحمكم الله».

١١. الأمالي للمفيد، ص ٢٣٨، المجلس ٢٨، ح ٢؛ والأمالي للطوسي، ص ١٤، المجلس ١، ح ١٨، بسند آخر عن هارون بن مسلم بن سعدان، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العفو، ح ١٧٩٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، من قوله: «وإن العفو يزيد صاحبه عزًّا مع اختلاف يسير» الوافي، ج ٤، ص ٤٦٧، ح ٢٣٦٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٢٤، ح ٢٣.

١٢. الزهد، ص ١٣٠، ح ١٦٦، عن ابن أبي عمير. المحاسن، ص ١٢٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٧، مرسلًا عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٢، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٨، ح ٢٣٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٢، ح ٢٠٤٩٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٢٦، ح ٢٤.

١٨٦٥ / ٣. ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ^١، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ خَمِيسٍ فِي مَسْجِدِ قُبَا، فَقَالَ: هَلْ مِنْ شَرَابٍ؟ فَأَتَاهُ أَوْسُ بْنُ خَوْلِيٍّ^٢ الْأَنْصَارِيُّ بِعَسٍّ^٣ مَخْبِضٍ^٤ بِعَسَلٍ، فَلَمَّا وَضَعَهُ عَلَى فِيهِ نَحَاةٌ، ثُمَّ^٥ قَالَ: شَرَابَانِ يَكْتَفِي بِأَحَدِهِمَا مِنْ صَاحِبِهِ، لَا أَشْرَبُهُ، وَلَا أُحْرِمُهُ، وَلَكِنْ أَتَوَاضَعُ لِلَّهِ؛ فَإِنَّ^٦ مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ^٧، وَمَنْ تَكَبَّرَ خَفَضَهُ اللَّهُ، وَمَنْ اقْتَصَدَ فِي مَعِيشَتِهِ^٨ رَزَقَهُ اللَّهُ، وَمَنْ بَذَرَ حَرَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ الْمَوْتِ^٩ أَحَبَّهُ اللَّهُ^{١٠}.

١٨٦٦ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُثَّاءِ، عَنْ

دَاوُدَ الْحَمَّارِ^{١١}:

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٢. في الزهد: «خولة».

٣. «العَسَّ»: القدح الكبير. والجمع: عِساس، وربما قيل: أعساس. المصباح المنير، ص ٤٠٩ (عس).

٤. في الزهد: «بِعَسٍّ من لبن مخيض». وخاض الشراب: خَلَطَهُ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٦٩ (خاض).

٥. في «ص»: «ثم».

٦. في «ب»، «د»، «ز»، «ص»، «ف»، «بر» والزهد: «فَبَانَهُ». وفي «ج»: «بَانَهُ».

٧. في «ف»: «- الله».

٨. في «ج»، «ز»: «معيشة».

٩. في الزهد: «ذكر الله».

١٠. الزهد، ص ١٢٤، ح ١٥١، عن محمد بن أبي عمير. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل القصد، ح ٦٢١٨، بسند

آخر، وتام الرواية فيه: «من اقتصد في معيشته رزقه الله، ومن بَذَرَ حَرَمَهُ الله؛ المحاسن، ص ٤٠٩، كتاب

المآكل، ح ١٣٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «ولكن أتواضع لله»، مع

اختلاف كامل الزيارات، ص ٢٧٠، الباب ٨٨، ذيل الحديث الطويل ١٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من

دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وتام الرواية فيه: «من تواضع لله رفعه الله، ومن تكبر خضعه الله؛ الأمالي للطوسي،

ص ٥٦، المجلس ٢، ح ٤٩، وتام الرواية فيه: «ما تواضع أحد إلا رفعه الله؛ وفيه، ص ١٨٢، المجلس ٧،

ضمن الحديث الطويل ٨، وتامه فيه: «ومن تواضع لله رفعه الله»، وفيهما بسند آخر عن رسول الله ﷺ. تحف

العقول، ص ٤٦، عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٨، ج ٢٣٦٤، الوسائل، ج ١٥،

ص ٢٧٧، ح ٢٠٥٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٥، ج ٦٤، و ج ٧٥، ص ١٢٦، ح ٢٥.

١١. في «بر»: «الحَمَّاز». وفي حاشية «ج»، «بف»: «الجمَّاز». وداود هذا، هو داود بن سليمان الحَمَّاز. راجع: »

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مِثْلَهُ^١. وَقَالَ: «مَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ اللَّهِ، أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي جَنَّتِهِ^٢».

١٨٦٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنِ ابْنِ قُصَّالٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَذْكُرُ أَنَّهُ: «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَلَكٌ^٣، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يُخَيِّرُكَ أَنْ تَكُونَ عَبْدًا رَسُولًا مُتَوَاضِعًا^٤، أَوْ مَلِكًا رَسُولًا^٥.

قَالَ^٦: «فَنَظَرْتُ إِلَى جَبْرِئِيلَ^٧، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ: أَنْ تَوَاضَعَ، فَقَالَ: عَبْدًا مُتَوَاضِعًا رَسُولًا^٨، فَقَالَ الرَّسُولُ^٩: «مَعَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُكَ مِمَّا عِنْدَ رَبِّكَ شَيْئًا، قَالَ^{١٠}: «وَمَعَهُ مِفْتَاحُ خَزَائِنِ الْأَرْضِ^{١١}»^{١٢}.

١. رجال النجاشي، ص ١٦٠، الرقم ٤٢٣؛ رجال الطوسي، ص ٢٠٢، الرقم ٢٥٧٣.
٢. في «ج. بر.» + «قال.» وفي «بس.» - «مثله.» وفي الوسائل والكافي، ح ٣٢٠٢ - «مثله و.»
٣. في «مرآة العقول.» أي آواه تحت قصورها وأشجارها، أو وقع عليه ظل رحمته، أو أدخله في كنفه وحمانيته، كما يقال: فلان في ظل فلان.
٤. الكافي، كتاب الدعاء، باب ذكر الله عز وجل كثيراً، ح ٣٢٠٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٨، ح ٢٣٦٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٥٦، ح ٨٩٩٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٢٧، ح ٢٦.
٥. في «ص.» - «ملك.» وفي حاشية «ز.» «جبرئيل عليه السلام».
٦. في «ز.» - «أن تكون.»
٧. في «مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٤٨.» أي قال أبو جعفر عليه السلام: فنظر الرسول إلى جبرئيل... ويحتمل أن يكون المستر في «قال» راجعاً إلى الرسول، و«إني» بالتشديد. وكان الأول أظهر.
٨. في الوافي: «نظر إلى جبرئيل كأنه يستشير.» وهذه الجملة وما بعدها معترضة.
٩. في «ص.» والوافي - «متواضعاً.» وفي «ف.» «عبدًا رسولاً متواضعاً.»
١٠. في الوافي: «فقال الرسول، يعني الملك.» ١١. في «ب.» «وقال.»
١٢. في المرأة: «قال ومعه، أي قال أبو جعفر عليه السلام وكان مع الملك عند تبليغ هذه الرسالة المفاتيح أتى بها ليعطيه إياها إن اختار الملك. ويحتمل أن يكون ضمير «قال» راجعاً إلى الملك، ومفعول القول محذوفاً، والواو في قوله: «ومعه» للحال، أي قال ذلك ومعه المفاتيح. وقيل: ضمير «قال» راجع إلى الرسول، أي قال صلى الله عليه وآله: لا أقبل وإن كان معه المفاتيح. ولا يخفى ما فيه.
١٣. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٧، ضمن الحديث الطويل، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٠.

١٨٦٨ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوْلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنَ التَّوَّاضِعِ أَنْ تَرْضَى بِالْمَجْلِسِ دُونَ الْمَجْلِسِ،
وَأَنْ تَسْلَمَ عَلَى مَنْ تَلْقَى، وَأَنْ تَتْرَكَ الْمِرَاءَ^٢ وَإِنْ كُنْتَ مُحِقًّا، وَ^٣ لَا تُحِبَّ أَنْ تُحَمَدَ عَلَى ١٢٣/٢
التَّقْوَى^٤».

١٨٦٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبٍ، عَنْ
رَوَاة:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى مُوسَى عليه السلام: أَنْ يَا مُوسَى،
أَتَذِيرِي لِمَ^٥ اضْطَفَيْتُكَ بِكَلَامِي^٦ دُونَ خَلْقِي؟ قَالَ^٧: يَا رَبِّ، وَلِمَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «فَأَوْحَى
اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِلَيْهِ: يَا مُوسَى^٨، إِنِّي قَلَبْتُ عِبَادِي ظَهْرًا لِيَتَطَنَّ، فَلَمْ أَجِدْ فِيهِمْ
أَخْدًا أَذَلَّ لِي نَفْسًا^٩ مِنْكَ؛ يَا مُوسَى، إِنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ وَضَعْتَ خَذَلَكَ^{١٠} عَلَى التَّرَابِ -أَوْ

١. ص ٤٦٨، ح ٢٣٦٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٣، ح ٢٠٤٩٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٥، ح ٦٥؛ وج ٧٥، ص ١٢٨، ح ٢٧.

١. في المعاني: «المجالس».

٢. ماريته أماريه ممارسة ومراءة: جاذلته. المصباح المنير، ص ٥٧٠ (مرى).

٣. هكذا في جميع النسخ والروايات ومرآة العقول والوسائل والبحار والمعاني. وفي المطبوع: «+» وأن.

٤. معاني الأخبار، ص ٣٨١، ح ٩، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثوولي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، وفي الكافي، كتاب العشرة، باب التسليم، ح ٣٦٤٥؛ والخصال، ص ١١، باب الواحد، ح ٣٩، بسند آخر، وتماز الرواية فيهما: «من التواضع أن تسلم على من لقيت». الجعفریات، ص ١٤٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٨٧، عن العسكري عليه السلام، وتماز الرواية فيه: «من التواضع السلام على كل من تمر به». والجلوس دون شرف المجلس». الوافي، ج ٤، ص ٤٧٠، ح ٢٣٧١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٠٨، ح ١٥٧٧٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٢٩، ح ٢٨.

٥. في البحار والعلل: «لما».

٦. في «ض»: «موسى».

٧. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «أن يا موسى». وفي الوسائل والعلل: «- يا موسى».

٨. في «ب، ج، د، ض»، والوافي: «أذل نفساً لي». وفي «ز»: «أذل نفساً بدون لي». وفي «ف»: «أذل بي نفساً».

٩. في الوسائل والعلل: «خذيك».

قَالَ: عَلَى الْأَرْضِ - ١.

١٨٧٠ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - عَلَى الْمُجَذَّمِينَ^٢ وَهُوَ رَاكِبٌ^٣ جِمَارَةً وَهُمْ يَتَغَدَّوْنَ^٤، فَدَعَا^٥ إِلَى الْغَدَاءِ^٦، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي لَوَلَا أَنِّي صَائِمٌ لَفَعَلْتُ، فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ أَمَرَ بِطَعَامٍ، فَصَنَعَ^٨، وَأَمَرَ أَنْ يَتَنَوَّقُوا^٩ فِيهِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَتَغَدَّوْا^{١٠} عِنْدَهُ، وَتَغَدَّى^{١١} مَعَهُمْ^{١٢}».

١٨٧١ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ:

١. علل الشرائع، ص ٥٦، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن علي بن يقطين، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٧٥، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧١، مع اختلاف وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٩، ح ٢٣٦٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٠، ح ٨٥٧٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٢٩، ح ٢٩.

٢. في «ب» وحاشية «ف»: «مجذمين». وفي حاشية «ج»، د، ف، ض، بس، والبحار: «المجذومين». والمجذَّم والمجذوم: المبتلى بالجذام، وهو داء يحدث من غلبة السوداء فيفسد مزاج الأعضاء. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٣٣ (جذم).
٣. يجوز فيه الإضافة كما في «ص».

٤. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «يتغدون» بالذال المعجمة، وكذا بعده.

٥. في «ب»: «الغذاء» بالمعجمتين.

٦. في الوسائل: «إني».

٧. في «ب»: «آني».

٨. في «ض»: «أن يتنوقوا». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «يتأنقوا».

٩. وتنوق فلان في مطعمه وعلبه وأمره: إذا تجود وبالغ. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٥٤ (نوق).

١٠. في هامش المطبوع عن بعض النسخ: «فتغدوا» بالمعجمتين.

١١. في «ب»: «تغدى» بالمعجمتين. وفي المرأة: «هذا ليس بصريح في الأكل معهم في إناء واحد، فلا يتنافى الأمر بالفرار من المجذوم؛ مع أنه يمكن أن يكونوا مستثنين من هذا الحكم لقوة توكلهم وعدم تأثر نفوسهم بأمثال ذلك، أو لعلمهم بأن الله لا يبتليهم بأمثال البلايا التي توجب نفرة الخلق».

١٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٦٩، ح ٢٣٦٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٧، ح ٢٥٠٧؛ البحار، ج ٤٦، ص ٥٥، ح ٢؛

و ص ٩٤، ذيل ح ٨٤؛ وج ٧٥، ص ١٣٠، ح ٣٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ مِنَ التَّوَاضُّعِ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ دُونَ شَرَفِهِ»^١.

١٨٧٢ / ١٠. عَنْهُ^٢، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ وَمُحْسِنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

نَظَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَدْ اشْتَرَى لِعِيَالِهِ شَيْئًا وَهُوَ يَحْمِلُهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ الرَّجُلُ اسْتَحْيَاهُ مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اشْتَرَيْتَ لِعِيَالِكَ، وَحَمَلْتَهُ إِلَيْهِمْ؛ أَمَا وَاللَّهِ، لَوْ لَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَأَخْبَبْتُ أَنْ أَشْتَرِيَ لِعِيَالِي الشَّيْءَ، ثُمَّ أَحْمِلَهُ إِلَيْهِمْ»^٣.

١٨٧٣ / ١١. عَنْهُ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِيمَا أَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيَّ دَاوُدَ عليه السلام: يَا دَاوُدُ، كَمَا

أَنْ أَقْرَبَ النَّاسَ مِنَ اللَّهِ التَّوَاضُّعُونَ، كَذَلِكَ أَبْعَدُ النَّاسَ مِنَ اللَّهِ الْمُتَكَبِّرُونَ»^٥. ١٢٤/٢

١٨٧٤ / ١٢. عَنْهُ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ رَفَعَهُ..... ←

١. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٠، ح ٢٣٧٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٠٨، ح ١٥٧٧٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣١، ح ٣١.

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو كتاب محسن بن أحمد

القيسي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٣، الرقم ١١٣٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٧١، الرقم ٧٥٤.

٣. في «ز»: «رأى». ٤. في حاشية «د»: «استحي».

٥. هكذا في «ب»، ص ض، ف، بس، بف، والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وله».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٠، ح ٢٣٧٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٢، ح ٥٧٥٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٢، ح ٣٢.

٧. في «ف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

٨. في «ب» وحاشية «ص»: «بف»، «إلى».

٩. الأملاني للصدوق، ص ٣٠٥، المجلس ٥٠، ح ١٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام عن

رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٤٧١، ح ٢٣٧٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٢،

ح ٢٠٤٩٤؛ البحار، ج ١٤، ص ٣٩، ح ٢١؛ ج ٧٥، ص ١٣٢، ح ٣٤.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله؛ فقد روى هو كتاب علي بن الحكم، كما في رجال النجاشي،

ص ٢٧٤، الرقم ٧١٨، وأكثر من الرواية عنه مباشرة في كتابه المحاسن. فالظاهر أن ما ورد في «ب»، «ف»، «بر»

والمطبوع من زيادة «عن أبيه» سهو لا يعتمد عليه.

إِلَى أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام فِي السَّنَةِ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا لَكَ ذَبَحْتَ كَبْشاً، وَتَخَرَّ فَلَانٌ بَذَنَهُ؟^٢

فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ نُوْحًا عليه السلام كَانَ فِي السَّفِينَةِ، وَكَانَ فِيهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَكَانَتْ السَّفِينَةُ مَأْمُورَةً، فَطَافَتْ بِالْبَيْتِ وَهُوَ طَوَافُ النِّسَاءِ، وَخَلَى سَبِيلَهَا نُوحٌ عليه السلام، فَأَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى الْجَبَلِ: أَنِّي وَاضِعٌ سَفِينَةَ نُوحٍ عَبْدِي عَلَى جَبَلٍ مِنْكُمْ، فَتَطَاوَلْتُ، وَشَمَخْتُ^٣، وَتَوَاضَعَ الْجُودِيُّ^٤ -وَهُوَ جَبَلٌ عِنْدَكُمْ- فَضَرَبَتِ السَّفِينَةُ بِجُودِهَا^٥ الْجَبَلَ». قَالَ: «فَقَالَ نُوحٌ عليه السلام عِنْدَ ذَلِكَ: يَا مَارِي، أَتَقِنُ، وَهُوَ بِالسَّرْيَانِيَّةِ: يَا رَبِّ، أَصْلَحْ».

قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَرَّضَ بِنَفْسِهِ^٦.

«يُؤَيِّدُ ذَلِكَ خَلْقُ «ج، د، ز، ص، ض، بس، بف، جر» والطبعة الحجرية من هذه الزيادة.

ثم إنَّ ما ورد في بعض الأسناد القليلة من توسط والد أحمد بن أبي عبد الله بينه وبين علي بن الحكم كما في المحاسن، ص ٣٠٠، ح ٥؛ وص ٣١٦، ح ٣٤؛ ٣٦٠، ح ٣٩؛ وص ٤٢٩، ح ٢٤٧، لا يأمن من وقوع الخلط.

١. في «ب، د، ز، ف، بس، بف، جر» وحاشية «ض» والوافي: «عن».

٢. قال الجوهري: «البدنة: ناقه أو بقرة تنحر بمكة؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمَنُونَهَا». وقال ابن الأثير:

«البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وسُمِّيَتْ بِدَنَةٍ لِعَظَمَتِهَا وَسَمْنِهَا». راجع: الصحاح،

ج ٥، ص ٢٠٧٧؛ النهاية، ج ١، ص ١٠٨ (بدن).

٣. «شمخت» أي ترفعت وعلت. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٥٠٠؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٣٠ (شمخ).

٤. «الجودي»: جبل بأرض الجزيرة ما بين دجلة والفرات، استوت عليه سفينة نوح عليه السلام. الصحاح، ج ٢،

ص ٤٦١؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٩ (جود).

٥. «الجُودِيُّ»: صدر السفينة. والجمع: الجأجئ. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٥ (جأجأ).

٦. في «ب، ز، ص، ض، ف، بس، بف» والوافي والبحار: «يا».

٧. في البحار، ج ١: «-قال: فظننت- إلى -بنفسه». وفي الوافي: «عَرَّضَ بِنَفْسِهِ، يَعْنِي أَرَادَ بِهِذِهِ الْحِكَايَةَ أَنَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ إِنَّمَا تَوَاضَعَ بِذِيحِ الشَّاةِ دُونَ أَنْ يَنْحَرَ الْبَدَنَةَ لِجَبْرِ اللَّهِ تَوَاضَعَهُ ذَاكَ بِالرَّفْعَةِ فِي قَدْرِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

٨. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٣٨، عن أبي بصير، من قوله: «إِنَّ نُوْحًا كَانَ فِي السَّفِينَةِ»، مع اختلاف

١٨٧٥ / ١٣ . عَنْهُ^١، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَتْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٣، قَالَ^٤؛ قَالَ: «التَّوَّاضَعُ أَنْ تُعْطِيَ^٥ النَّاسَ مَا تُحِبُّ أَنْ
تُعْطَاهُ^٦».

١٨٧٦ / ١٤ . وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ، قَالَ^٨: قُلْتُ: مَا حَدُّ التَّوَّاضِعِ الَّذِي إِذَا فَعَلَهُ الْعَبْدُ، كَانَ
مُتَوَاضِعًا؟

فَقَالَ: «التَّوَّاضَعُ دَرَجَاتٌ، مِنْهَا أَنْ يُعْرِفَ الْمَرْءُ قَدْرَ نَفْسِهِ، فَيَنْزِلَهَا^٩ مُنْزِلَتَهَا^{١٠}
يَقْلِبُ سَلِيمًا، لَا يُحِبُّ أَنْ يَأْتِيَ^{١١} إِلَى أَحَدٍ إِلَّا مِثْلَ مَا يُؤْتِي^{١٢} إِلَيْهِ، إِنْ رَأَى سَيِّئَةً

«يسير الوافي، ج ٤، ص ٤٧١، ح ٢٣٧٤؛ البحار، ج ١١، ص ٣٢٨، ح ٧٣، من قوله: «يا أبا محمد إن نوحاً؛
وج ٤٨، ص ١١٥، ح ٢٨؛ وج ٧٥، ص ١٣٢، ح ٣٥».

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله؛ فقد روى هو عن علي بن أسباط، وقد توسط بينهما بعض
أصحابنا؛ أو «عدة من أصحابنا» في عدد من الأسناد، أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٢٠٩، ح ٧٥؛
وص ٢٢٧، ح ١٥٨؛ وص ٢٢٩، ح ١٦٥؛ وص ٢٥٥، ح ٢٨٤؛ وص ٢٧٤، ح ٣٨٠؛ وص ٢٧٥، ح ٣٨٨؛
وص ٢٧٧، ح ٣٩٣ . ٢ . في «ب، د، ز، بس، بف، جر» الوافي: «أصحابنا».

٣ . هكذا في النسخ والطبعة الحجرية من الكتاب والوافي . وفي المطبوع: «+ الرضا».

٤ . في «ض» - «قال» .

٥ . في «ز»: «يعطى» .

٦ . في «ز»: «ما يحب أن يعطاه» .

٧ . الأماشي للصديق، ص ٢٤٠، المجلس ٤٢، ح ٨؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٩، ح ١٩٢، وفيهما بسند آخر عن
علي بن أسباط، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٧١، ح ٢٣٧٥؛ الوسائل، ج ١٥،
ص ٢٧٣، ح ٢٠٤٩٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٥، ح ٣٦ .

٨ . الظاهر أن الضمير المستتر في «قال» راجع إلى الحسن بن الجهم، وهو الذي سأل الإمام^{عليه السلام} عن حد التواضع .
فعليه يحتمل أن يكون السند معلقاً على السند المذكور إلى الحسن بن الجهم .

هذا، وقد ورد الخبر - باختلاف يسير - في مشكاة الأنوار للطبرسي، ص ٢٢٥ هكذا: عن أبي الحسن موسى^{عليه السلام}
سأله علي بن سويد المدائني عن التواضع الذي إذا فعله العبد كان متواضعاً ...

٩ . في «ز، ص»: «فينزلها» . ١٠ . في «بس»: «منزلها» .

١١ . قال في مرآة العقول: «أن يأتي إليه، على المعلوم . وكأن الظرف فيها مقدر، والتقدير: لا يحب أن يأتي إلى
أحد بشيء إلا مثل ما يؤتى به إليه... ويمكن أن يقرأ على بناء التفعيل في الموضعين من قولهم: أتيت الماء تاتية
وتأتياً، أي سهلت سبيله ليخرج إلى موضع . ذكره الجوهري، لكنه بعيد» .

ذَرَاهَا^١ بِالْحَسَنَةِ، كَاطِمُ الْغَيْظِ، عَافٍ عَنِ النَّاسِ، وَاللَّهُ يُجِبُّ الْمُحْسِنِينَ^٢.

٦٠- بَابُ الْحُبِّ فِي اللَّهِ وَالتُّغْضِي فِي اللَّهِ

١٨٧٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

خَالِدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَسَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ:

١٢٥ / ٢ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ وَأَبْغَضَ لِلَّهِ وَأَعْطَى لِلَّهِ^٥، فَهُوَ مِمَّنْ كَمَلَ

إِيمَانُهُ^٦.

١. «الذَّوْرُ»: الدفع. الصحاح، ج ١، ص ٤٨ (درأ).

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٢، ح ٢٢٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٣، ح ٢٠٤٩٨، من قوله: «التواضع درجات»؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٥، ذيل ح ٣٦.

٣. في السند تحويل، والطرق إلى ابن محبوب في ظاهر السند أربعة:

الأول: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى.

الثاني: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ.

الثالث: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ.

الرابع: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ؛ لَكِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ رِوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْنَادِ الْكَافِي، فَلَا يَبْعُدُ وَقُوعُ خَلْفٍ فِي السَّنَدِ، بَأَن يَكُونَ مَوْضِعُ «وَسَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ» بَعْدَ «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ» فَيَكُونُ الرَّوَايَةُ عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا. وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ الرَّجُوعُ إِلَى أَسْنَادِ [الْحَسَنِ] بْنِ مَحْبُوبٍ فِي الْكَافِي.

٤. فِي حَاشِيَةِ «ض»: «فِي اللَّهِ». وَفِي الْمَرْأَةِ: «فِي بَعْضِ النِّسَخِ» «فِي اللَّهِ» فِي الْمَوَاضِعِ.

٥. فِي الزَّهْدِ: «وَمَنْعَ اللَّهِ».

٦. الْمُحَاسِنُ، ص ٢٦٣، كِتَابُ مَصَابِيحِ الظُّلَمِ، ح ٣٣٠، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ. الزَّهْدُ، ص ٧٧، ح ٣٤، عَنْ

الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، «وَالوَافِي»، ج ٤، ص ٤٨١، ح ٢٣٩٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦،

ص ١٦٥، ح ٢١٢٤٩؛ الْبَحَارُ، ج ٦٩، ص ٢٣٩، ح ١٢.

١٨٧٨ / ٢ . ابنُ مَحْبُوبٍ^١، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ أَوْثُقِ عَزَى الْإِيمَانِ أَنْ تُحِبَّ^٢ فِي اللَّهِ، وَتُبْغِضَ فِي اللَّهِ، وَتُعْطِيَ فِي اللَّهِ، وَتَمْنَعَ فِي اللَّهِ»^٣.

١٨٧٩ / ٣ . ابنُ مَحْبُوبٍ^٤، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ - مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَخْوَلِ صَاحِبِ الطَّاقِ - عَنْ سَلَامِ بْنِ الْمُسْتَنِيرِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَدَّ الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ^٥ فِي اللَّهِ مِنْ أَكْثَرِ شَيْءٍ، أَلَا^٦ مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ وَأَعْطَى فِي اللَّهِ وَمَنْعَ فِي اللَّهِ^٧، فَهُوَ مِنْ أَصْفِيَاءِ اللَّهِ»^٨.

١ . السند معلق على سابقه وينسحب إليه الطرق الأربعة المتقدمة.

٢ . في هامش المطبوع: «في بعض النسخ بصيغة الغائب في الجمع».

٣ . المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢٨، عن ابن محبوب. وفي الأمالي للصدوق، ص ٥٧٨، المجلس ٨٥، ح ١٣؛ وثواب الأعمال، ص ٢٠٢، ح ١؛ والأمالي للمفيد، ص ١٥١، المجلس ١٩، ح ١، بسند آخر عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب. الزهد، ص ٧٧، ح ٣٥، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام: تحف العقول، ص ٣٦٢؛ المقنعة، ص ٣٣، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره؛ الاختصاص، ص ٣٦٥، مرسلًا عن البراء بن عازب، عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله، وفيهما إلى قوله: «وتبغض في الله». الوافي، ج ٤، ص ٤٨١، ح ٢٣٩٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٥، ح ٢١٢٥٠؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٣٩، ح ١٣.

٤ . في «ص، ف»: «+ لأصحابه». وفي الوسائل: - «قال رسول الله ﷺ».

٥ . في «ز، ف، ب»: - «للمؤمن».

٦ . «الشعب»: جمع الشعة، وهو الطائفة من كل شيء والقطعة منه، والشعة من الشجرة: الغصن المنفرد منها، وشعب الإيمان: الأعمال والأخلاق التي يقتضي الإيمان الإتيان بها. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٧٧؛ المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعب)؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٥٨.

٧ . في «ف»: «+ وإن». في «ف»: - «وأعطى في الله ومنع في الله».

٨ . المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢٩، عن الحسن بن محبوب. تحف العقول، ص ٤٨، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٤، ص ٤٨١، ح ٢٣٩٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٦، ح ٢١٢٥١؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٠، ح ١٤.

١٨٨٠ / ٤ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْمُتَحَابِّينَ فِي اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ قَدْ أَضَاءَ نُورٌ وَجُوهِهِمْ^١ وَ نُورٌ أَجْسَادِهِمْ وَ نُورٌ مَنَابِرِهِمْ^٢ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى يَغْرُقُوا بِهِ، فَيَقَالُ: هَؤُلَاءِ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ»^٣.

١٨٨١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْحُبِّ وَالْبَغْضِ: أَمِنْ الْإِيمَانِ هُوَ؟ فَقَالَ: «وَهَلِ الْإِيمَانُ إِلَّا الْحُبُّ وَالْبَغْضُ»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ»^٦.

١٨٨٢ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٨، عَنْ

١ . في المحاسن، ح ٣٣٩: - «نور وجوههم و». ٢ . في الوسائل: + «على».

٣ . المحاسن، ص ٢٦٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٩، عن الحسن بن علي الوشاء. ثواب الأعمال، ص ١٨٢، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. المحاسن، ص ٢٦٥، ح ٣٣٨، عن أبيه مرسلًا عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: الأمالي للمفيد، ص ٧٥، المجلس ٨، ح ١١. الوافي، ج ٤، ص ٤٨١، ح ٢٣٩٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٦، ح ٢١٢٥٢؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٥، ح ٦٤؛ وج ٦٩، ص ٢٤٠، ح ١٥.

٤ . في الوسائل: «ابن أبي عمير» بدل «حماد». وهو سهو نائس من كثرة روايات علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، كثرة لا يقدَّر عليها روايات علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى.

٥ . في «ز»: «من» بدون همزة الاستفهام. ٦ . الحجرات (٤٩): ٧.

٧ . المحاسن، ص ٢٦٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٢٦، عن أبيه، عن حماد بن عيسى. وفي الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٥٠؛ والمحاسن، ص ٢٦٢، ح ٣٢٧، بسند آخر وفيهما: «وهل الدين إلا الحب»؛ تفسير فوات، ص ٤٢٨، ح ٥٦٧، بسند آخر، وفيه: «وهل الدين إلا الحب والبغض»، وفي الثلاثة الأخيرة عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٢، ح ٢٤٠٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٧٠، ذيل ح ٢١٢٦٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٥٢؛ وج ٦٩، ص ٢٤١، ح ١٦.

٨ . في البحار: + «عن حرير». وهو سهو؛ لعدم ثبوت رواية محمد بن عيسى عن حرير. وما ورد في

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى - فِيمَا أَعْلَمَ^١ - عَنْ عَمْرِو بْنِ مُدْرِكٍ الطَّائِنِيِّ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: أَيُّ عَزَى الْإِيمَانِ أَوْثَقُ؟

فَقَالُوا^٣: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الصَّلَاةُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الزَّكَاةُ، وَقَالَ

١٣٦/٢

بَعْضُهُمْ: الصِّيَامُ^٤، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْجِهَادُ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِكُلِّ مَا قُلْتُمْ فَضْلٌ وَلَيْسَ بِهِ^٥، وَلَكِنْ أَوْثَقُ عَزَى الْإِيمَانِ

الْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ، وَتَوَالِي^٦ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَالتَّبَرُّي مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ^٧.

عَنْهُ^٨. ٧/١٨٨٣. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ الْأَخْمَسِيِّ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

رجال الكشي، ص ١٥٠، الرقم ٢٤٣، من رواية محمد بن عيسى عن حريز، الظاهر سقوط «عن عثمان بن عيسى» قبل «عن حريز»، من السند، كما يعلم ذلك من رجال الكشي، ص ١٦٠، الرقم ٢٦٩. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٣٠-٤٣١.

١. في الوسائل: «أعلمه».

٢. ورد الخبر في المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي، ص ٢٦٤، ح ٣٣٥ بنفس السند عن عمرو بن مدرك الطائني. وورد في المحاسن، ص ١٦٥، ح ١٢١ أيضاً - مع تفصيل - بسند آخر عن عمر بن مدرك أبي علي الطائني.

هذا وقد ذكر في رجال البرقي، ص ٣٦: «عمر بن مدرك أبو علي الطائني» وفي رجال الطوسي، ص ٢٥٤، الرقم ٣٥٨٣: «عمر بن مدرك الطائني» في أصحاب الصادق عليه السلام، والظاهر اتحاد العنوانين ووقوع التحريف في أحدهما.

٣. في «ف»: «فقال»، أي بعضهم.

٤. في «ب» والوسائل والمحاسن، ص ٢٦٤ والمعاني: «الصوم».

٥. أي ليس بأوثق. وفي «ف»: «نقص». ٦. في «ب» والمعاني: «وتوالي».

٧. المحاسن، ص ٢٦٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٥، عن محمد بن عيسى، معاني الأخبار، ص ٣٩٨، ح ٥٥، بسنده عن محمد بن عيسى... عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ؛ المحاسن، ص ١٦٥، كتاب الصفوة، ح ١٢١، عن عمرو بن مدرك، عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الاختصاص، ص ٣٦٥، مرسلاً عن البراء بن عازب، عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف. وراجع: تحف العقول، ص ٥٥. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٢، ح ٢٤٠١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٧، ح ٢١٢٨٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٢، ح ١٧.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٩. في «د»: «عمرو». والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٦٤، ح ٣٣٧، وفيه: «محمد». والرجل مجهول.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمُتَخَابُونَ فِي اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَرْضٍ زَبْزَجْدَةٍ^١ خَضْرَاءَ، فِي ظِلِّ عَرْشِهِ عَنْ يَمِينِهِ - وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ - وَجُوهُهُمْ أَشَدُّ بَيَاضًا^٢، وَأَضْوَأُ مِنَ الشَّمْسِ الطَّالِعَةِ، يَغْبِطُهُمْ^٣ بِمَنْزِلَتِهِمْ كُلُّ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، يَقُولُ النَّاسُ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ فَيَقَالُ^٤: هَؤُلَاءِ الْمُتَخَابُونَ فِي اللَّهِ»^٥.

١٨٨٤ / ٨. عَنْهُ^٦، عَنْ أَبِيهِ^٧، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ

الشُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا جَمَعَ^٨ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، قَامَ مُنَادٍ فَنَادَى^٩ يُسْمِعُ^{١٠} النَّاسَ، فَيَقُولُ: أَيُّنَ الْمُتَخَابُونَ فِي اللَّهِ؟»

قَالَ: «فَيَقُومُ عُنُقُ^{١١} مِنَ النَّاسِ، فَيَقَالُ لَهُمْ: اذْهَبُوا إِلَى الْجَنَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ».

قَالَ^{١٢}: «فَتَلْقَاهُمْ^{١٣} الْمَلَائِكَةُ^{١٤}، فَيَقُولُونَ: إِلَى أَيُّنَ؟ فَيَقُولُونَ: إِلَى الْجَنَّةِ بِغَيْرِ

﴿لم نعرفه﴾.

١. في المحاسن: «زيرجد». ٢. في المحاسن: «+ (من التلج)».

٣. في مرآة العقول: «وربما يقرأ: يغبطهم، على بناء التفعيل، أي يعدّ أنهم ذوي غبطة وحسن حال، أو مغبوطين للناس». وفي الغبطة: «أن تمتلئ مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه، وليس بحسد. تقول: غبّطته بما نال أغبطه غبّطاً وغبطةً. الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٦ (غبط)».

٤. في «ز»: «فيقولون». ٥. في «ص»: «المحابون».

٦. المحاسن، ص ٢٦٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٧، عن محمد بن علي، عن محمد بن جبلة الأحمسي. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٢، ح ٢٤٠٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٧، ح ٢١٢٥٣؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٥، ح ٦٥.

٧. في «ف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

٨. في «ز»: «- عن أبيه». والخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٦٤، ح ٣٣٦ عن أبيه، عن النضر، عن هشام بن سالم.

٩. في «ص»: «أجمع». ١٠. في حاشية «ف»: «ينادي». وفي المحاسن: «ينادي بصوت» بدل «فنادى».

١١. في حاشية «ض»: «وليسمع».

١٢. «العتق»: الجماعة من الناس، والرؤساء. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٠ (عتق).

١٣. في «ص»: «وقال».

١٤. في «ز»: «فتلقاهم». وفي مرآة العقول: «فتلقاهم، على بناء المجزء، أو على بناء التفضل، بحذف إحدى»

جَسَابُ.

قَالَ: «فَيَقُولُونَ^١: فَأَيُّ^٢ ضَرْبٍ^٣ أَنْتُمْ مِنَ النَّاسِ؟^٤ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَخَابِثُونَ فِي اللَّهِ».

قَالَ: «فَيَقُولُونَ: وَهِيَ أَيُّ شَيْءٍ كَانَتْ أَعْمَالُكُمْ؟^٥ قَالُوا: كُنَّا نَحِبُّ فِي اللَّهِ، وَنُبْغِضُ فِي اللَّهِ، قَالَ: «فَيَقُولُونَ: نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ»^٦.

١٨٨٥ / ٩. عَنْهُ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قُرَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «ثَلَاثُ^٩ مِنْ عَلَامَاتِ الْمُؤْمِنِ: عِلْمُهُ بِاللَّهِ، وَمَنْ يُحِبُّ، وَمَنْ يُبْغِضُ»^{١٠}.

١٨٨٦ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحِبُّكُمْ وَمَا يَعْرِفُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، فَيَذْخِلُهُ

١. التاءين، أي تستقبلهم.

٢. في الوسائل: «ويقولون».

٣. في الوسائل: «وأي». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «أي» بدون الفاء.

٤. في حاشية وج، ض، ف، والمحاسن: «حزب».

٥. في «ب»: «من الناس أنتم».

٦. المحاسن، ص ٢٦٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٦، عن أبيه، عن النضر الوافي، ج ٤، ص ٤٨٣، ح ٢٤٠٣؛

الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٧، ح ٢١٢٥٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٥، ح ١٩.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.

٨. في الكافي، ح ٢٢٩٤: «ثلاثة».

٩. في «ب»: «من».

١٠. المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٢، عن علي بن حسان الواسطي. الكافي، كتاب الإيمان

والكفر، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح ٢٢٩٤، بسند آخر؛ الجعفرات، ص ٣٣١، بسند آخر عن

أبي عبد الله، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب^{١٢}؛ صفات الشيعة، ص ٣٠، ح ٤٢، بسند آخر عن

أبي عبد الله^{١٣}، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٦٣، ح ١٧٥٩؛ الوسائل، ج ١٦،

ص ١٦٨، ح ٢١٢٥٥؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٦، ح ٢٠.

اللَّهُ الْجَنَّةَ بِحُبِّكُمْ؛ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَبْغِضُكُمْ وَمَا يَعْرِفُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، فَيَذِلُّهُ اللَّهُ بِبَغْضِكُمْ النَّارَ.^١

١٨٨٧ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ الْعَرْزَمِيِّ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ:

١٢٧ / ٢ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُرِدْتُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ^٣ فِيكَ خَيْرًا، فَانْظُرْ إِلَى قَلْبِكَ، فَإِنْ كَانَ يُحِبُّ أَهْلَ طَاعَةِ اللَّهِ وَيُبْغِضُ أَهْلَ مَعْصِيَتِهِ^٤، فَفِيكَ خَيْرٌ وَاللَّهُ يُحِبُّكَ؛ وَإِنْ كَانَ يُبْغِضُ أَهْلَ طَاعَةِ اللَّهِ وَيُحِبُّ أَهْلَ مَعْصِيَتِهِ^٥، فَلَيْسَ فِيكَ خَيْرٌ^٦ وَاللَّهُ يُبْغِضُكَ، وَالْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»^٧.

١٨٨٨ / ١٢ . عَنْهُ^٨، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْوَاسِطِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَحَبَّ رَجُلًا لِلَّهِ، لِأَتَانَهُ اللَّهُ عَلَى^٩ حُبِّهِ إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَخْتُوبُ فِي عِلْمِ اللَّهِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَبْغَضَ^{١٠} رَجُلًا لِلَّهِ، لِأَتَانَهُ

١ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣١٠؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٩، ح ٣٩؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٩٢، ح ٤٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٣، ح ٢٤٠٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٦، ح ٢١٢٨١؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٦، ح ٢١.

٢ . في «ب، ض، ف، بر»: «العزمي». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٥٧٦.

٣ . في «ب» - «أَنْ» . ٤ . في «ف»: «معصية الله» .

٥ . في «ج، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي ومرة العقول والوسائل والبحار: «وإذا» .

٦ . في «ف»: «معصية الله» . ٧ . في المحاسن: «ففيك شر» بدل «فليس فيك خير» .

٨ . المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣١، عن العزمي؛ علل الشرائع، ص ١١٧، ح ١٦، بسند آخر عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن ابن العزمي. مصادقة الإخوان، ص ٥٠، ح ٣، مرسلاً. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٤، ح ٢٤٠٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٣، ح ٢١٣٠٠؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٧، ح ٢٢.

٩ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى الخبر في المحاسن، ص ٢٦٥، ح ٣٤٢ عن أبي عليّ الواسطي . ١٠ . في «ص»: «عن» .

١١ . في الوافي: «يبغض» .

اللَّهُ عَلَى بُغْضِهِ إِثَاءٌ^١، وَإِنْ كَانَ الْمُبْغُضُ^٢ فِي عِلْمِ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ^٣،

١٨٨٩ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ بَشِيرٍ الْكَنْكَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَدْ يَكُونُ حُبٌّ فِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَحُبٌّ فِي الدُّنْيَا، فَمَا

كَانَ فِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَتَوَابَهُ عَلَى اللَّهِ؛ وَمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»^٤.

١ . في الوسائل :- «إثاء» .

٢ . في «ب» وحاشية «ف» : «المبغوض» . وفي «ف» : «المغضوب» .

٣ . في «أ» المقول : «هذا إذا لم يكن مقصراً في ذلك ولم يكن مستنداً إلى ضلالتة وجهالة، كالذين يحبون أنمة الضلالة ويزعمون أن ذلك لله، فإن ذلك لمحض تقصيرهم عن تتبع الدلائل، واتكالهم على متابعة الآباء وتقليد الكبراء واستحسان الأهواء؛ بل هو كمن أحب منافقاً يظهر الإيمان والأعمال الصالحة وفي باطنه منافق فاسق، فهو يحب لإيمانه وصلاحه لله، وهو مثاب بذلك. وكذا الثاني؛ فإن أكثر المنافقين يبغضون الشيعة ويزعمون أنه لله، وهم مقصرون في ذلك كما عرفت. وأما من رأى شيعة يتقى من المخالفين ويظهر عقائدهم وأعمالهم ولم يَزَ ولا سمع منه ما يدل على تشيعه، فإن أبغضه ولعنه فهو في ذلك مثاب ماجور وإن كان من أبغضه من أهل الجنة ومثاباً عند الله بتيقنه، أو كأحد من علماء الشيعة زعم عقيدة من العقائد كفرة، أو عملاً من الأعمال فسقاً، وأبغض المتصنف بأحدهما لله، ولم يكن أحدهما مقصراً في بذل الجهد في تحقيق تلك المسألة؛ فهما مثابان، وهما من أهل الجنة إن لم يكن أحدهما ضرورياً للدين» .

٤ . المحاسن، ص ٢٦٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٤٢، عن أبي علي الواسطي . الأماشي للطوسي، ص ٦٢١، المجلس ٢٩، ح ١٨، بسنده عن الحسن بن أبان، عن بعض أصحابنا، عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية فيه: «ولو أن رجلاً أحب رجلاً لله عز وجل، لأنابه الله تعالى على حبه إثاء، وإن كان في علم الله من أهل الجنة». مصادقة الإخوان، ص ٥٠، ح ٢، مرسلاً. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٤، ح ٢٤٠٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٤، ح ٢١٣٠١؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٨، ح ٢٣.

٥ . في «ب» ج: «بشر». والرجل مجهول لم نعرفه .

٦ . في المحاسن: «ثم نقض يده» .

٧ . المحاسن، ص ٢٦٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٤٤، عن أبيه، عن النضر بن سويد. وفيه، ص ١٦٢، كتاب الصفة، ح ١٠٩، بسند آخر عن بشير الدهان، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. مصادقة الإخوان، ص ٥٠، ح ١، مرسلاً. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٤، ح ٢٤٠٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٨، ح ٢١٢٥٦؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٤٩، ح ٢٤.

١٨٩٠ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَلْتَقِيَانِ^٢، فَأَفْضَلُهُمَا أَشَدُّهُمَا حُبًّا لِصَاحِبِهِ»^٣.

١٨٩١ / ١٥ . عَنْهُ^٤، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ وَابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا التَّقَى مُؤْمِنَانِ قَطُّ^٥ إِلَّا كَانَ أَفْضَلُهُمَا أَشَدَّهُمَا حُبًّا لِأَخِيهِ»^٦.

١٨٩٢ / ١٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ السَّيِّعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَنْ لَمْ يُحِبَّ عَلَى الدِّينِ وَلَمْ يُبْغِضْ عَلَى الدِّينِ، فَلَا دِينَ لَهُ»^٧.

١ . هكذا في (د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، جر) والطبعة الحجرية من الكتاب. وفي «ب» والمطبوع: «+ بن خالد».

٢ . في الوافي: «يلتقيان».

٣ . المحاسن، ص ٢٦٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٤، عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٥، ح ٢٤١٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٦، ح ٢١٢٨٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٥٠، ح ٢٥.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٥ . في المؤمن: «+ فتصافحا».

٦ . في المؤمن: «+ إيماناً».

٧ . في «ض، بس»: «+ لصاحبه».

٨ . المحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٣، عن أحمد بن أبي نصر. المؤمن، ص ٣١، ح ٦٠، عن صفوان الجمال، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٨٥، ح ٢٤١١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٦، ح ٢١٢٨٢؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٥٠، ح ٢٦.

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٨٥، ح ٢٤١٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧٧، ح ٢١٢٨٥؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٥٠، ح ٢٧.

٦١- بَابُ ذَمِّ الدُّنْيَا وَالزُّهْدِ فِيهَا

١٢٨/٢

١٨٩٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ الْجَزَرِيِّ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا أَثَبَّتَ^٢ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فِي قَلْبِهِ، وَأَنْطَقَ^٣ بِهَا لِسَانَهُ، وَبَصَّرَهُ عُيُوبَ الدُّنْيَا دَاءَهَا وَدَوَاءَهَا، وَأَخْرَجَهُ مِنَ الدُّنْيَا سَالِمًا إِلَى دَارِ السَّلَامِ»^٤.

١٨٩٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٥ جَمِيعًا، عَنْ الْقَاسِمِ

١. هكذا في حاشية «ج». وفي «ب» ج، د، ز، ص، بر، بس، بف، جر، والمطبوع والبحار: «الحريري». وفي «ض، ف» والوسائل: «الجزيري». والصواب ما أثبتناه: فَإِنَّ المذكور في كتب الرجال هو الهيثم بن واقد الجزري. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٧١؛ رجال البرقي، ص ٤٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٠، الرقم ٤٧٦٩.

هذا، وقد أورد ابن إدريس الخير في مستطرفات السرائر، ص ٥٩٣- في ضمن حديث - نقلًا من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب عن الهيثم بن واقد الجزري.

٢. في ثواب الأعمال: «أثبت» بالنون، واحتمله المازندراني في شرحه.

٣. في ثواب الأعمال: «وانطق». وفي الأمالي للطوسي: «وأطلق».

٤. في مرآة العقول، ج ٨، ص ٢٦٨: «وقيل: داءها ودواءها، مجروران بدلًا بعض للدنيا، فالمراد بعيوب دواء الدنيا: شدتها على النفس وصعوبتها. وربما يقرأ: دواها، بالقصر، بمعنى الأحق، أي المبتلى بحب الدنيا. ولا يخفى بعده».

٥. في الوسائل وثواب الأعمال: «منها» بدل «من الدنيا».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٥٨٩٠، عن الحسن بن محبوب. وفي ثواب الأعمال، ص ١٩٩، ح ١؛ والأمالي

للطوسي، ص ٧٢١، المجلس ٤٣، ح ٨، بسند آخر، وفي كلها مع زيادة في أوله: وفيه، ص ٥٣١، المجلس

١٩، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي ذر، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. تحف العقول،

ص ٥٧، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله «الوافي» ج ٤، ص ٣٨٧، ح ٢١٦٤؛ الوسائل،

ج ١٦، ص ١٠، ح ٢٠٨٢٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٨، ح ١٩.

٧. في «ر، بس»: «القاساني».

بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «جُعِلَ الْخَيْرُ كُلُّهُ فِي بَيْتٍ، وَجُعِلَ مِفْتَاحُهُ الرُّهْدُ فِي الدُّنْيَا».

ثُمَّ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَجِدُ الرَّجُلُ خَلَاوَةَ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ^٢ حَتَّى لَا يَبَالِيَ مَنْ أَكَلَ الدُّنْيَا».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «خَزَامٌ عَلَى قُلُوبِكُمْ أَنْ تَعْرِفَ خَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى تَرْهَدَ فِي الدُّنْيَا»^٤.

١٨٩٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٥، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّ مِنْ أَعْوَنِ^٦ الْأَخْلَاقِ عَلَى الدِّينِ الرُّهْدُ فِي الدُّنْيَا»^٧.

١٨٩٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

١. في الوسائل: - «عن القاسم بن محمد». والمتكرر في الأسناد رواية إبراهيم بن هاشم وعلي بن محمد [القاسمي] عن القاسم بن محمد [الإصفهاني] عن سليمان بن داود [المنقري]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤؛ و ص ٣٥٩-٣٦١؛ و ص ٣٦٥.

٢. في «ج، ز، ف» وشرح المازندراني والوسائل: - «في قلبه».

٣. في «د، بر، بس، بف»: «مَنْ» بفتح الميم، وليس في سائر النسخ ما ينافيه. وفي «مراجعة العقول»: «يحتمل أن يكون «مَنْ» اسم موصول، و«أَكَلَ» فعلاً ماضياً، وأن يكون «مَنْ» حرف جرّ و«أَكَلَ» مصدر؛ فعلى الأوّل المعنى أنّه لا يعتني بشأن الدنيا بحيث لا يحسد أحداً عليها، ولو كانت لقمة في فم كلب لم يغتم لذلك ولم يرد ذلك له كثيراً. وعلى الثاني أيضاً يرجع إلى ذلك، أو المعنى: لا يعتني بأكل الدنيا والتصرّف فيها».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٧، ح ٢١٦٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢، ح ٢٠٨٣١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٩، ح ٢٠.

٥. هكذا في «د، ز، ض، بر، بف، جر» والوسائل. وفي «ب، ج، ف، بس» والمطبوع: «الخرّاز». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٦. في «ز»: «أعوان».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٧، ح ٢١٦٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢، ح ٢٠٨٣٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٠، ح ٢١.

سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْعَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ:

أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَنْ الزُّهْدِ، فَقَالَ: «عَشْرَةُ أَشْيَاءَ^١، فَأَعْلَى دَرَجَةِ الزُّهْدِ أَدْنَى دَرَجَةِ الْوَرَعِ، وَأَعْلَى دَرَجَةِ الْوَرَعِ أَدْنَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ، وَأَعْلَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ أَدْنَى دَرَجَةِ الرِّضَا، أَلَا وَإِنَّ الزُّهْدَ فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ»^٢».

١٨٩٧ / ٥ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ الْمَنْعَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ يَقُولُ: «كُلُّ قَلْبٍ فِيهِ شَكٌّ أَوْ شِرْكٌ^٣ فَهُوَ سَاقِطٌ، وَإِنَّمَا أَزَادُوا بِالزُّهْدِ^٤ فِي الدُّنْيَا لِيَتَفَرَّغَ قُلُوبُهُمْ لِلْآخِرَةِ^٥».

١٨٩٨ / ٦ . عَلِيُّ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١ . في حاشية «بر» والوافي: «أجزاء» . ٢ . في حاشية «بر» والوسائل: «درجات» .

٣ . في «ز» وحاشية «بر»، بس، بف، والوسائل: «درجات» .

٤ . الحديد (٥٧): ٢٣ .

٥ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرضا بالقضاء، ح ١٥٨٧، إلى قوله: «أدنى درجة الرضا» مع اختلاف يسير . وفي الخصال، ص ٤٣٧، باب العشر، ح ٢٦؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٥٢، ح ٤، بسندهما عن القاسم بن محمد . تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٥٩، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود رفعه إلى علي بن الحسين عليه السلام، وفيه قطعة منه مع اختلاف وزيادة . تحف العقول، ص ٢٧٨ . الوافي، ج ٤، ص ٤٠٤، ح ٢٢٠٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢، ح ٢٠٨٣٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٠، ح ٢٢ .

٦ . في «ز»: «سفينه» . وهو سهو؛ وسفيان هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي . راجع: رجال النجاشي، ص ١٩٠، الرقم ٥٠٦؛ تهذيب الكمال، ج ١١، ص ١٧٧، الرقم ٢٤١٣ .

٧ . في الوسائل والبحار: «وهو» . ٨ . في الكافي، ح ١٤٨٦: «شرك أو شك» .

٩ . في «ب» والكافي، ح ١٤٨٦: «الزهد» بدون الباء . والباء زائدة .

١٠ . في «ز»: «للاخوة» .

١١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإخلاص، ح ١٤٨٦، مع زيادة في أوله . الوافي، ج ٤، ص ٣٨٨، ح ٢١٦٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٣، ح ٢٠٨٣٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٢، ح ٢٣ .

١٢ . في «ز»: «+ بن إبراهيم» .

مُسْلِم:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّ عَلَامَةَ الرَّاعِبِ فِي ثَوَابِ
الْآخِرَةِ زُهْدُهُ^٢ فِي عَاجِلِ زَهْرَةِ الدُّنْيَا؛ أَمَا إِنْ زَهْدَ الرَّاهِدِ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَا يَنْقُصُهُ مِمَّا
قَسَمَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ^٣ فِيهَا وَإِنْ زَهْدَ^٤، وَإِنْ حَرَصَ الْحَرِيسُ عَلَى^٥ عَاجِلِ زَهْرَةِ
الْحَيَاةِ^٦ الدُّنْيَا لَا يَزِيدُهُ فِيهَا وَإِنْ حَرَصَ؛ فَالْمَغْبُوثُ مِنْ حَرَمٍ^٧ حَظَّهُ مِنْ^٨ الْآخِرَةِ^٩.»
١٨٩٩ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخُثْعَمِيِّ^{١٠}،

١. في «ف»: «+ الزاهد». ٢. في «ب» والوسائل: «زهده».

٣. في «ف، بر» وحاشية «ج، ز، ص» والوافي: «+ الحياة». و«زهرة الدنيا»: بهجتها ونضارتها وحسنها.

٤. في «ف»: «+ وهذا». ٥. في البحار: «له عز وجل».

٦. في الوافي: «وإن زهد، أي وإن سعى في صرفها عن نفسه. وإن حرص، أي في تحصيلها. فالمراد بالزهد والحرص الأولين القليتان، وبالأخرين الجسمائتان».

٧. في «ض»: «في».

٨. في «ب، ج، ض، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والبحار: «- الحياة».

٩. في «بر» والوسائل: «غبن». ١٠. في «ب»: «عن».

١١. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٨، ح ٢١٦٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١١، ح ٢٠٨٢٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٢، ح ٢٤.

١٢. كذا في النسخ والمطبوع، لكن الظاهر عدم صحة «الخثعمي»، والمطلون كونه زيادة تفسيرية أدرجت في المتن سهواً.

توضيح ذلك: قد وردت في كثير من الأسناد رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن يحيى [بن عيسى] عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد. ومحمد بن يحيى في مشايخ أحمد بن محمد بن يحيى عن عيسى مشترك بين محمد بن يحيى الخثعمي ومحمد بن يحيى الخزاز، والتأمل في أسناد هذين الراويين يقضي بوجود اختلاف ما بين طريقيهما بحيث يروي الخثعمي في أكثر أسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، لكن الخزاز يروي عن عدة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ولم يثبت روايته عنه عليه السلام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٨٧ - ٣٨٨؛ وص ٣٩١ - ٣٩٣.

هذا، وقد ذكر النجاشي في ترجمة محمد بن يحيى الخثعمي أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وذكره الشيخ الطوسي أيضاً في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. وأما محمد بن يحيى الخزاز ذكر النجاشي أنه روى عن أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ولم يرد له ذكر في كتب الطبقات كرجال الشيخ ورجال البرقي. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٩.

عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَعْجَبَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا^١ جَائِعًا خَائِفًا^٢».

١٩٠٠ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ مَخْزُونٌ، فَأَتَاهُ مَلَكٌ، وَمَعَهُ مِفَاتِيحُ خَزَائِنِ الْأَرْضِ^٣، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذِهِ مِفَاتِيحُ خَزَائِنِ الْأَرْضِ^٤، يَقُولُ لَكَ رَبُّكَ: افْتَحْ^٥ وَخُذْ مِنْهَا مَا شِئْتَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُنْقَصَ^٦ شَيْئًا عِنْدِي».

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: الدُّنْيَا دَارٌ مِنْ^٧ لَا دَارَ لَهَا^٨، وَلَهَا^٩..... ←

«الرقم ٩٦٣ و ٩٦٤؛ رجال الطوسي، ص ٢٩٧، الرقم ٤٣٥٨.

فعليه، الظاهر زيادة «الخشعي» كما أشرنا إليه. والمراد من محمد بن يحيى هذا، هو محمد بن يحيى الخزاز؛ فقد وردت رواية محمد بن يحيى الخزاز عن طلحة بن زيد في الأمالي للصدوق، ص ٤٢، المجلس العاشر، ح ٨؛ علل الشرائع، ص ٣٢٠، ح ١؛ ص ٥٣٠، ح ٣؛ الخصال، ص ٢٤٢، ح ٩٣؛ ثواب الأعمال، ص ٢٧٠، ح ٧؛ كما روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن طلحة بن زيد في طريق الصدوق إلى طلحة بن زيد. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٨٠.

١. في شرح المازندراني: - «فيها». ٢. في «ص»: «وخائفاً جائعاً».

٣. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٠، ح ٢١٧١؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٦، ح ٦٦؛ وج ٧٣، ص ٥٣، ح ٢٥.

٤. في «ب» والبحار: «أرض الدنيا». وفي حاشية «ج»: «الدنيا» بدل «الأرض».

٥. في «ب»: - «وقال - إلى - الأرض». وفي «ج، ض»: «الدنيا».

٦. في حاشية «ف»: «افتتح».

٧. في «ز» والبحار: «أن ينقص». وفي «بر»: «أن يتنقص». وفي «مرأة العقول»: «من غير أن تنقص، على بناء المجهول... ويمكن أن يقرأ على بناء المعلوم، فالمستز راجع إلى المفاتيح».

٨. في «ب»: «لمن».

٩. في الوافي: «ولعل المراد: أن الدنيا دار من لا دار له غيرها، يعني من ليس له في الآخرة نصيب، فإن كان داره الآخرة لا يطمئن إلى الدنيا ولا يتخذها داراً ولا يقرّ فيها قراراً. أو المراد أن من اتخذ الدنيا داراً فلا دار له؛ لأنها

لا تصلح للاستقرار وليست بدار». ١٠. في «ف»: «ومالها».

يَجْمَعُ^١ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ.

فَقَالَ الْمَلَكُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا^٢، لَقَدْ سَمِعْتُ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ مَلِكٍ يَقُولُهُ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ حِينَ أُعْطِيََتْ الْمَفَاتِيحُ^٣.

١٩٠١ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجَذْيٍ^٤ أَسْكَهُ^٥، مُلْقَى عَلَى مَرْبَلَةٍ
مَيْتًا، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كَمْ يَسَاوِي هَذَا؟ فَقَالُوا: لَعَلَّهُ لَوْ كَانَ حَيًّا لَمْ يَسَاوِ دِرْهَمًا، فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لِلدُّنْيَا^٦ أَهْوَنُ^٧ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذَا الْجَذْيِ عَلَى أَهْلِهِ^٨.

١٣٠ / ٢. ١٩٠٢ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ الْقَاسِمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا زَهَّدَهُ فِي الدُّنْيَا، وَفَقَّهَهُ فِي
الدِّينِ، وَبَصَّرَهُ عُمُومَتَهَا؛ وَمَنْ أُوتِيَتْهُنَّ فَقَدْ أُوتِيَ^٩ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَقَالَ: «لَمْ يَطْلُبْ
أَحَدٌ الْحَقَّ بِنَابٍ أَفْضَلَ مِنَ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ ضِدٌّ لِمَا طَلَبَ أَغْدَاءُ الْحَقِّ».
قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، مِمَّاذَا^{١٠}؟

١. في مرآة العقول: «وربما يقرأ: يجمع، على بناء الإفعال من العزم والاهتمام».

٢. في «ب»، ض، ير، بس، بف، والبحار: «نبيًا».

٣. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٠، ح ٢١٧٣؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٦، ح ٦٧؛ وج ٧٣، ص ٥٤، ح ٢٦.

٤. «الجذّي»: هو الذكر من أولاد المعز، والأثنى غثاق. وقيد بعضهم بكونه في السنة الأولى. المصباح المنير، ص ٩٣ (جدي).

٥. «أسك»: مصطلم الأذنين مقطوعهما. النهاية، ج ٢، ص ٣٨٤ (سكك).

٦. في «ز، ير»: «الدنيا» بدون اللام.

٧. في «ف»: «أهوى».

٨. الزهد، ص ١١٧، ح ١٣٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، عن جابر، قال: «مرَّ رسول الله ﷺ ... مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٩١، ح ٢١٧٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٥، ح ٢٧.

٩. في «ف»: «+» خير أكثرًا.

١٠. في الوافي: «مماذا، أي مما ذا طلب أعداء الحق مطلوبهم».

قَالَ: «مِنَ الرَّغْبَةِ فِيهَا» وَقَالَ: «أَلَا مِنْ صَبَارٍ كَرِيمٍ، فَإِنَّمَا^٢ هِيَ أَيَّامٌ قَلِيلٌ، أَلَا إِنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تَجِدُوا طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتَّى تَزْهَدُوا فِي الدُّنْيَا».

قَالَ^٣: «وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا تَخَلَّى^٤ الْمُؤْمِنُ مِنَ الدُّنْيَا سَمَاءً، وَوَجَدَ خَلَاوَةً حُبِّ اللَّهِ، وَكَانَ عِنْدَ أَهْلِ الدُّنْيَا كَأَنَّهُ قَدْ خُوِلَطَ^٥، وَإِنَّمَا خَالَطَ الْقَوْمَ خَلَاوَةً حُبِّ اللَّهِ^٦، فَلَمْ يَسْتَعْلُوا^٧ بِغَيْرِهِ».

قَالَ^٩: «وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْقَلْبَ إِذَا صَفَا صَافَتْ بِهِ الْأَرْضُ حَتَّى يَسْمُوَ»^{١٠}.

١٩٠٣ / ١١. عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ..... ←

١. الهزمة في «ألا» للاستفهام، و«ألا» للنفي، و«من» زائدة لعموم النفي. والمعنى: ألا يوجد صبار كريم النفس يصبر عن الدنيا ويزهده فيها. أو هي «ألا» بالتشديد، استثناء من الرغبة فيها، أي إلا من صبار كريم فإنها لا تنزه؛ لأنه يطلبها من طرق الحلال ويصبر عن الحرام، أو لأنه يزوي نفسه عنها ويزويها عن نفسه. الأول هو الأظهر عند المجلسي، والثاني هو مختار المازندراني والفيض، إلا أن الفيض احتمل الأول أيضاً. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٦٠؛ الوافي، ج ٤، ص ٣٩٢؛ امرأة العقول، ج ٨، ص ٢٧٦.
٢. في الوافي والبحار: «وإنما». وفي الوافي: «فإنما هي أيام قلائل، هو ترغيب في الزهد وتسهيل لتحصيله».
٣. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى عبد الله بن القاسم المذكور في أصل السند. هذا، وبذلك يعلم مرجع الضميرين في «قال وسمعته يقول» الآية. ٤. في «ف»: «يخلى».
٥. «سما»: «علا وارتفع، من السمو بمعنى العلو والارتفاع. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٨٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٠٥ (سما).
٦. خلو فلان في عقله مخالطة: إذا اختل عقله. النهاية، ج ٢، ص ٦٤ (خلط).
٧. في الوسائل: «وكان عند أهل الدنيا - إلى - حب الله».
٨. في «ب، ص»: «فلم يشغلوا». ٩. في «د»: «وقال».
١٠. الكافي، كتاب فضل العلم، باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء، ح ٤٩، بسند آخر؛ الأمالي للمفيد، ص ١٥٧، المجلس ١٩، ح ٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وتام الرواية فيهما: «إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه في الدين». الأمالي للطوسي، ص ٥٣١، المجلس ١٩، ح ١، بسند آخر عن أبي ذر، عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «وبصره عيوبها» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٩١، ح ٢١٧٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٣، ح ٢٠٨٣٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٥، ح ٢٨.
١١. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ير، بس، بف». وفي «ف»: «+ بن إبراهيم» وفي «جر»: «عنه» بدل «علي».

الْقَاسِمِيُّ^١، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ^٢ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ^٣ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ:
سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٤ أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟
فَقَالَ^٥: «مَا مِنْ عَمَلٍ بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ - جَلَّ وَعَزَّ - وَ مَعْرِفَةِ رَسُولِهِ ﷺ أَفْضَلَ مِنْ
بُغْضِ الدُّنْيَا، وَإِنْ^٦ لَذَلِكَ لَشُعْبًا^٧ كَثِيرَةٌ، وَلِلْمَعَاصِي شُعْبًا^٨، فَأَوَّلُ مَا عَصِيَ اللَّهُ بِهِ الْكَبِيرُ،
وَهِيَ^٩ مَعْصِيَةُ إِبْلِيسَ حِينَ^{١٠} أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

« وفي المطبوع والبحار: + [عن أبيه] ». وهو سهو؛ فقد روى عليّ [بن إبراهيم] عن أبيه وعليّ بن محمد [القاساني] عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود [المنقري] في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٦١-٣٥٩؛ و ص ٣٦٥.

يؤيد ذلك ورود الخبر في الكافي، ح ٢٥٩٣، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه وعليّ بن محمد جميعاً عن القاسم بن محمد، عن سليمان المنقري، عن عبد الرزاق بن همام، عن معمر بن راشد، عن الزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله.

١. في «بس»: «القاساني».

٢. في «ب، ج، ز، بر، بف، جر»: + «عن». وهو سهو؛ فَإِنَّ الزهري هذا، هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، روى عن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب^٣، وروى عنه مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِي. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ٤١٩، الرقم ٥٦٠٦؛ و ج ٢٨، ص ٣٠٣، الرقم ٦١٠٤.

٣. في «ب، د»: + «عن عبيد الله». وفي «ف»: + «عن». وفي «بف»: + «بن عبيد الله». وفي الوافي: - «محمد بن مسلم بن شهاب».

٤. في حاشية «ف»: «العمل».

٥. في الكافي، ح ٢٥٩٣: «قال».

٦. في «ف»: «وبعد».

٧. في «ج، ز، ص، ض، ف»: «رسول الله». ٨. في الكافي، ح ٢٥٩٣: «فإن».

٩. في «ض»: «شعباً». وفي المرأة: «وَأَنَّ لَذَلِكَ، أَي لِبُغْضِ الدُّنْيَا شُعْبًا، أَي مِنْ الصِّفَاتِ الْحَسَنَةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. وَهِيَ ضِدُّ شُعْبِ الْمَعَاصِي، كَالْتَوَاضُعِ مَعَ الْكِبَرِ، وَالْقَنُوعِ مَعَ الْحَرَصِ، وَالرِّضَا بِمَا آتَاهُ اللَّهُ مَعَ الْحَسَدِ.

١٠. في «ف»: «والمعاصي شعب».

١١. في «ج، ض»: «وهو». وفي الكافي، ح ٢٥٩٣: - «وهي».

١٢. في حاشية «ف»: «حيث».

وَالْجِرْصُ^١، وَهِيَ^٢ مَعْصِيَةُ آدَمَ وَخَوَاءَ جِينٍ^٣ قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُمَا: «فَكَلَامَيْنِ ١٣١/٢
حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ»^٤ فَأَخَذَا مَا لَا حَاجَةَ بِهِمَا^٥ إِلَيْهِ،
فَدَخَلَ ذَلِكَ^٦ عَلَى دُرَيْبَتَيْهِمَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَطْلُبُ^٧ ابْنُ آدَمَ مَا لَا
حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ الْحَسَدُ، وَهِيَ مَعْصِيَةُ ابْنِ آدَمَ حَيْثُ حَسَدَ أَخَاهُ، فَقَتَلَهُ، فَتَشَعَّبَ مِنْ ذَلِكَ حُبُّ
النِّسَاءِ، وَحُبُّ الدُّنْيَا، وَحُبُّ الرِّئَاسَةِ، وَحُبُّ الرَّاحَةِ، وَحُبُّ الْكَلَامِ، وَحُبُّ الْعُلُوِّ
وَالْتَّرَوُّةِ، فَصِرْنَ سَبْعَ خِصَالٍ، فَاجْتَمَعْنَ كُلُّهُنَّ فِي حُبِّ الدُّنْيَا، فَقَالَ الْأَنْبِيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ
بَعْدَ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ: حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ؛ وَالدُّنْيَا دُنْيَاءَانِ: دُنْيَا بِلَاغٍ^٨، وَدُنْيَا
مَلْعُونَةٍ^٩.

١٢ / ١٩٠٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا إِضْرَارًا بِالْآخِرَةِ،

١. في «ب، بس» وحاشية «د، بر» والكافي، ح ٢٥٩٣ والوافي، ح ٣٢٣٨: «ثم الحرص» بدل «والحرص».

٢. في «ب»: «وهو».

٣. في حاشية «ف»: «حيث».

٤. الأعراف (٧): ١٩.

٥. في حاشية «ف»: «لهما».

٦. في المرأة: «فدخل ذلك، أي الحرص، أو أخذ ما لا حاجة به إليه».

٧. في «ف»: «+ به».

٨. في «ج»: «ومرأة العقول والبحار: «وحب».

٩. في المرأة: «دنيا بلاغ، أي تبلغ به إلى الآخرة ويحصل بها مرضاة الرب تعالى، أو تكون بقدر الضرورة والكفاف؛ فالزائد عليها ملعونة، أي ملعون صاحبها، فالإسناد على المجاز؛ أو هي ملعونة، أي بعيدة من الله ومن الخير والسعادة».

١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حب الدنيا والحرص عليها، ح ٢٥٩٣، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه
وعلي بن محمد جميعاً، عن القاسم بن محمد. الخصال، ص ٢٥، باب الواحد، ح ٨٧، بسند آخر عن أبي عبد
الله عليه السلام: «مصابح الشريعة، ص ١٣٧، الباب ٦٤، عن رسول الله ﷺ، وتعام الرواية فيهما: «حب الدنيا رأس كل
خطيئة». الوافي، ج ٤، ص ٣٩٢، ح ٢١٧٦؛ وج ٥، ص ٨٩٢، ح ٣٢٣٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٥٩، ح ٢٩.

وَفِي طَلَبِ الْآخِرَةِ إِضْرَارًا بِالدُّنْيَا، فَأَضَرُّوا بِالدُّنْيَا؛ فَإِنَّهَا أَحَقُّ بِالْإِضْرَارِ.^٢

١٣/ ١٩٠٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٣، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٤: حَدِّثْنِي بِمَا أَتُنْفَعُ بِهِ.

فَقَالَ^٥: «يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، أَكْثِرْ ذِكْرَ الْمَوْتِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ إِنْسَانٌ ذَكَرَ الْمَوْتَ إِلَّا زَهَدَ فِي الدُّنْيَا».^٦

١٤/ ١٩٠٦. عَنْهُ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ دَاوُدَ الْأَبْزَارِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٩: «مَلَكٌ يُنَادِي كُلَّ يَوْمٍ: ابْنِ آدَمَ، لِيَذَرَ لِلْمَوْتِ، وَاجْتَمَعَ لِلْفَنَاءِ، وَابْنِ لِلْخَرَابِ».^{١٠}

١. هكذا في ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، والوافي والوسائل. وفي «ب» والمطبوع: «أولى». وفي المرأة: «ويؤمى إلى أَنَّ المذموم من الدنيا ما يضرب بأمر الآخرة، فأما ما لا يضرب به كقدر الحاجة في البقاء والتعيش فليس بمذموم».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٢، ح ٢١٧٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٦١، ح ٣٠.

٣. هكذا في ج، ز، ص، ض، بس، بف، جر. وفي «ب»، د، بر، والمطبوع: «الخرزاز». وتقدم في الكافي، ذيل ح ٧٥، أَنَّ الصواب في لقب أبي أيوب هذا، هو الخراز.

٤. في الكافي، ح ٤٧٥٧: «ما». ٥. في «بر»: «قال».

٦. في الكافي، ح ٤٧٥٧: «ذكره إنسان» بدل «إنسان ذكر الموت».

٧. الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ٤٧٥٧، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أيوب، عن أبي عبيدة الزهد، ص ١٤٩، ح ٢١٤، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الوافي، ج ٤، ص ٣٩٣، ح ٢١٧٨؛

الوسائل، ج ٢، ص ٤٣٤، ح ٢٥٦٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٦٤، ح ٣١.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٩. في «د» والوافي: «وفي».

١٠. الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ٤٧٥٨، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن أيوب، عن أبي عبيدة الزهد، ص ١٤٨، ح ٢١٣، عن محمد بن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن. قرب الإسناد، ص ٣٩، ح ١٢٥، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١١}. الاختصاص، ص ٢٣٤، مرسلًا عن أبي عبد الله^{١٢}، وفيهما مع اختلاف

١٩٠٧ / ١٥ . عَنْهُ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا: إِنَّ الدُّنْيَا قَدْ
ازْتَحَلَّتْ مُذْبِرَةً، وَإِنَّ الآخِرَةَ قَدْ ازْتَحَلَّتْ مُقْبِلَةً، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَنُونَ؛ فَكُونُوا مِنْ
أَبْنَاءِ الآخِرَةِ، وَلَا تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا.

١٣٣/٢

أَلَا وَكُونُوا مِنَ الرَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا، الرَّاعِبِينَ^٣ فِي الآخِرَةِ.

أَلَا إِنَّ الرَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا اتَّخَذُوا الْأَرْضَ بَسَاطًا، وَالتُّرَابَ فِرَاشًا، وَالْمَاءَ طِيبًا،
وَقَرَضُوا مِنَ الدُّنْيَا تَقْرِيبًا^٤.

أَلَا وَمَنْ اشْتَأَى إِلَى الْجَنَّةِ سَلًا، عَنِ الشَّهَوَاتِ، وَمَنْ أَشْفَقَ مِنَ النَّارِ رَجَعَ عَنِ
الْمُحَرَّمَاتِ^٥، وَمَنْ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا هَانَتْ عَلَيْهِ الْمَصَائِبُ.

أَلَا إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا كَمَنْ رَأَى أَهْلَ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ مُخَلَّدِينَ^٦، وَكَمَنْ رَأَى أَهْلَ النَّارِ
فِي النَّارِ مُعَذِّبِينَ، شُرُورَهُمْ مَأْمُونَةٌ، وَقُلُوبُهُمْ مَحْزُونَةٌ؛ أَنْفُسُهُمْ^٧ عَفِيفَةٌ، وَخَوَائِجُهُمْ
خَفِيفَةٌ^٨؛ صَبَرُوا^٩ أَيَّامًا قَلِيلَةً، فَصَارُوا بِعَفْصِ رَاحَةٍ طَوِيلَةٍ.

أَمَّا اللَّيْلُ فَصَافُونَ^{١٠} أَقْدَامَهُمْ، تَجْرِي دُمُوعُهُمْ عَلَى خُدُودِهِمْ، وَهُمْ..... ←

« يسير وزيادة في أوله. وفي نهج البلاغة، ص ٤٩٣، الحكمة ١٣٢؛ وخصائص الأئمة، ص ١٠٣، مرسلا عن علي^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٣، ح ٢١٧٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٦٤، ح ٣٢.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى. ٢. في «ف»: «والراغبين».

٣. في حاشية «ف»: «قرضا». وفي الوافي: «القرض: القطع، أي قطعوا أنفسهم من الدنيا تقطعا بإقلاق قلوبهم عنها».

٤. سلو^١ عنه سلو^٢؛ صبرت، وسلا. وعنه: نبيته. والاسم: السلوة، ويضم. المصباح المنير، ص ٢٨٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٠ (سلو). ٥. في حاشية «بر» والوافي: «الحرمات».

٦. في مرآة العقول: «ومن الأفاضل من قرأ: مخلدين، على بناء الفاعل من الأفعال من قولهم: أدخل إليه، أي مال. ولا يخفى بعده».

٧. في «ف، ب»: «وأنفسهم».

٨. في «ز»: «مقضية».

٩. في «ف»: «صبروا» بالتشديد.

١٠. في الوافي: «فصافوا».

يَجْأَرُونَ^١ إِلَى رَبِّهِمْ، يَسْعَوْنَ فِي فَكَاكِ رِقَابِهِمْ.

وَأَمَّا النَّهَارُ^٢ فَحُلَمَاءُ^٣، عُلَمَاءُ، بَرَزَةٌ، أَتَقِيَاءُ، كَانَتْهُمْ الْقِدَاحُ^٤، قَدْ بَرَّاهُمْ^٥ الْخَوْفُ مِنَ الْعِبَادَةِ، يَنْظُرُ إِلَيْهِمُ النَّاطِرُ، فَيَقُولُ: مَرْضَى^٦ - وَمَا بِالْقَوْمِ مِنْ^٧ مَرْضٍ - أَمْ^٨ خَوِلُوا فَقَدْ خَالَطَ الْقَوْمَ أَمْرٌ عَظِيمٌ مِنْ ذِكْرِ النَّارِ وَمَا فِيهَا^٩.

١. جأَر القوم إلى الله مجَّاراً: وهو أن يرفعوا أصواتهم إلى الله متضرعين. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٦ (جأَر).

٢. في شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٩١: «أَمَّا النَّهَارُ، عطف على أَمَّا اللَّيْلُ، وكلاهما يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب على الظرفية».

٣. في البحار: «فحكماء».

٤. «الْقِدَاحُ»: جمع الْقِدْح، وهو السهم الذي يُرمى به عن القوس. يقال للسهم أَوَّلُ مَا يَقْطَعُ: قِطْعٌ، ثُمَّ يُنْتَحَتُ وَيَبْرَى فَيَسْتَمَى: بَرِيًّا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَسْتَمَى: قِدْحًا، ثُمَّ يَرَأْسُ وَيَرْكَبُ نَصْلَهُ فَيَسْتَمَى: سَهْمًا. وفي الواقي: «شَبَّهَهُمْ فِي نَحَافَةِ أَبْدَانِهِمْ بِالْأَسْهَمِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي السَّهْمِ، أَغْنَى الْبَرِي، وَهُوَ النَّحْتُ مِنَ الْعِبَادَةِ، أَيَّ مَنْ كَثُرَتْهَا، إِنْ تَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: كَانَتْهُمْ الْقِدَاحُ: أَوْ مِنْ قَلْتِهَا، إِنْ تَعَلَّقَ بِالْخَوْفِ». وراجع: «النهاية»، ج ٤، ص ٢٠ (قدح).

٥. في «بر» والواقي: «برَّاهُمْ». وبرى السهم يبريه برِّياً: نَحْتَهُ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٨ (برى).

٦. في «مرآة العقول»، ج ٨، ص ٢٩٠: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: مَرْضَى، عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ. وَقَوْلُهُ: أَمْ خَوِلُوا، مُعَادِلًا لَهُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِرِ، فَاعْتَرَضَ جَوَابَهُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَجْزَاءِ كَلَامِهِ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا لَشِدَّةِ اشْتِغَالِهِمْ بِحَبِّ اللَّهِ وَعِبَادَتِهِ، وَاعْتَزَالِهِمْ عَنْ عَامَّةِ الْخَلْقِ، وَمُبَايَنَةِ أَطْوَارِهِمْ لِأَطْوَارِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ لِأَقْوَالِهِمْ، وَيَسْمَعُونَ مِنْهُمْ مَا هُوَ فَوْقَ إِدْرَاكِهِمْ وَعَقُولِهِمْ، فَتَارَةً يَنْسَبُونَهُمْ إِلَى الْمَرَضِ الْجَسْمَانِيِّ، وَتَارَةً إِلَى الْمَرَضِ الرُّوحَانِيِّ وَهُوَ الْجَنُونُ وَاخْتِلَاطُ الْعَقْلِ بِمَا يَفْسُدُهُ، فَأَجَابَ عَلَيْهِ عَنْ الْأَوَّلِ بِالنَّفْيِ الْمَطْلُوقِ، وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ الْمَخَالَطَةَ مُحْتَقِقَةٌ لَكِنْ لَا بِمَا يَفْسُدُ الْعَقْلَ، بَلْ بِمَا يَكْمَلُهُ مِنَ خَوْفِ النَّارِ، وَحَبِّ الْمَلِكِ الْغَفَّارِ».

٧. في «ز»: «- وَمِنْ». ٨. في «ز»: «- وَأَمْ». وفي «بس، بف»: «لَمْ».

٩. تحف العقول، ص ٢٨١، عن علي بن الحسين عليه السلام: «فقه الرضا عليه السلام»، ص ٣٧٠، وفيهما مع اختلاف يسير. صفات الشيعة، ص ١٨، ضمن الحديث الطويل ٣٥، [خطبة هَمَام] بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام: «نهج البلاغة»، ص ٣٠٣، الخطبة ١٩٣، [خطبة هَمَام] عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما من قوله: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ عِبَادُكُمْ رَأَى أَهْلَ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ» مع اختلاف. وورد إلى قوله: «فَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الْآخِرَةِ وَلَا تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا» مع اختلاف يسير في هذه المصادر: كتاب سليم بن قيس، ص ٧١٨، ضمن الحديث الطويل ١٨، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٨٣٦، بسنده عن سليم بن قيس، عنه عليه السلام؛ الخصال، ص ٥١، باب الاثنين، ح ٦٢؛ وص ٥٢، نفس الباب، ح ٦٤، وفيهما بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوله

١٩٠٨ / ١٦ . عَنْهُ^١ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ :
دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، فَقَالَ^٢ : يَا جَابِرُ ، وَاللَّهِ إِنِّي لَمَخْزُونٌ ، وَإِنِّي لَمَشْغُولٌ
الْقَلْبِ .

قُلْتُ : جَعَلْتُ فِدَاكَ ، وَمَا شَغْلُكَ ؟ وَمَا حَزْنُ قَلْبِكَ ؟

فَقَالَ : يَا جَابِرُ ، إِنَّهُ مَنْ دَخَلَ قَلْبَهُ صَافِي خَالِصٍ^٣ دِينَ اللَّهِ ، شَغَلَ قَلْبُهُ عَمَّا سِوَاهُ ؛ ١٣٣ / ٢
يَا جَابِرُ ، مَا الدُّنْيَا ؟ وَمَا عَسَى أَنْ تَكُونَ الدُّنْيَا ؟ هَلْ هِيَ إِلَّا طَعَامٌ أَكَلْتَهُ^٤ ، أَوْ ثَوْبٌ لَبِسْتَهُ ،
أَوْ امْرَأَةٌ أَصْبَتَهَا ؟

يَا جَابِرُ^٥ ، إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَطْمَئِنُّوا إِلَى الدُّنْيَا بِبَقَائِهِمْ فِيهَا ، وَلَمْ يَأْمَنُوا قُدُومَهُمْ
الْآخِرَةَ .

يَا جَابِرُ ، الْآخِرَةُ دَارُ قَرَارٍ^٦ ، وَالدُّنْيَا دَارُ فَنَاءٍ وَزَوَالٍ ، وَلَكِنَّ أَهْلَ الدُّنْيَا أَهْلُ غَفْلَةٍ ،
وَكَانَ الْمُؤْمِنِينَ^٧ هُمُ الْفُقَهَاءُ ، أَهْلُ فِكْرَةٍ وَعِبْرَةٍ ، لَمْ يَصْمَهُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ - جَلَّ اسْمُهُ - مَا
سَمِعُوا بِأَذَانِهِمْ ، وَلَمْ يَغْمِهِمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ مَا رَأَوْا مِنَ الزَّيْنَةِ بِأَعْيُنِهِمْ^٨ ، فَفَازُوا بِثَوَابٍ

١ . وآخره . وفي الإرشاد ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ، ضمن الحديث الطويل ؛ والأماشي للمفيد ، ص ٩٢ ، المجلس ١١ ، ح ١ ؛
وص ٢٠٧ ، المجلس ٢٣ ، ح ٤١ ؛ وص ٣٤٥ ، المجلس ٤١ ، ح ١ ؛ والأماشي للطوسي ، ص ١١٧ ، المجلس ٤ ،
ح ٣٧ ؛ وص ٢٣١ ، المجلس ٩ ، ح ١ ، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام ، مع زيادة في أوله وآخره . خصائص
الأئمة عليهم السلام ، ص ٩٦ ، مرسلاً عن ابن عباس ، عن أمير المؤمنين عليه السلام ، مع زيادة في أوله وآخره . الوافي ، ج ٤ ،
ص ٣٩٤ ، ح ٢١٨١ ؛ البحار ، ج ٧٣ ، ص ٤٣ ، ح ١٨ .

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى .

٢ . في «بس» : «والله» .

٣ . في «ض» : «-» .

٤ . في «ص» : «شَغْلُكَ» على بناء الماضي . وهكذا يجوز في «حزن» . وفي «ض» : «شغل قلبك» .

٥ . في «ص» : «+» . وفي «في» .

٦ . في «ص» : «أكلته» ، وأختاها على صيغة الخطاب ، ويحتمل التكلم .

٧ . في «بر» : «ألا» .

٨ . في «ج» : «ض» ، ف ، بر ، بس ، بف : «القرار» .

٩ . في «ج» : «ص» : «وكان المؤمنون» .

١٠ . في «بحار» : «بأعينهم» .

الْآخِرَةَ كَمَا فَازُوا بِذَلِكَ الْعِلْمِ.

وَاعْلَمُ يَا جَابِرُ، أَنَّ أَهْلَ التَّقْوَى أُيَسِّرُ^١ أَهْلَ الدُّنْيَا مَوُونَهُ، وَأَكْثَرَهُمْ لَكَ مَعُونَهُ، تَذَكَّرُ^٢ فَيُعِيثُونَكَ، وَإِنْ نَسِيتَ ذَكَرُوكَ، قَوَّالُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، قَوَّامُونَ^٣ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، قَطَعُوا مَحَبَّتَهُمْ بِمَحَبَّةِ رَبِّهِمْ، وَوَحَّشُوا الدُّنْيَا لِبَاطِعَةِ^٤ مَلِكِهِمْ، وَنَظَرُوا إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَإِلَى مَحَبَّتِهِ بِقُلُوبِهِمْ، وَعَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ لِعَظِيمِ^٥ شَأْنِهِ، فَأَنْزَلَ الدُّنْيَا كَمَنْزِلِ نَزْلَتِهِ ثُمَّ ارْتَحَلَتْ غَنَّهُ، أَوْ كَمَالِ^٦ وَجْدَتِهِ فِي مَنَامِكَ، فَاسْتَيْقَظَتْ^٧ وَلَيْسَ مَعَكَ مِنْهُ^٨ شَيْءٌ، إِنِّي إِنَّمَا ضَرَبْتُ لَكَ^٩ هَذَا مَثَلًا؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ أَهْلِ اللَّبِّ وَالْعِلْمِ بِاللَّهِ كَفَى^{١٠} الظَّلَالِ. يَا جَابِرُ، فَاحْفَظْ مَا اسْتَرْعَاكَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَزَّ- مِنْ دِينِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَلَا تَسْأَلَنَّ عَمَّا لَكَ عِنْدَهُ إِلَّا مَا لَهُ عِنْدَ نَفْسِكَ، فَإِنْ تَكُنِ الدُّنْيَا عَلَى^{١١} غَيْرِ^{١٢} مَا وَصَفْتُ لَكَ، فَتَحَوَّلْ إِلَى دَارِ الْمُسْتَعْتَبِ^{١٣}، فَلَعَمْرِي لَرُبِّ حَرِيصٍ عَلَى أَمْرِ قَدْ شَقِيَ بِهِ جِئِنَ أَتَاهُ، وَلَرُبِّ كَارِهِ لِأَمْرِ قَدْ سَعِدَ بِهِ جِئِنَ أَتَاهُ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: «وَلِيُحْصِصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ

١. في «بر»: «من». ٢. في «ج»، ص: «تذكر» بحذف إحدى التاءين.

٤. في «د»: «بطاعة».

٦. الكاف جائزة. وفي «م» العقل: «كما».

٨. في «ص»: «منه».

١٠. في «ب»: «على».

١. في «بر»: «من».

٣. في «ف»: «قوامون».

٥. في «ب»: «عظيم».

٧. في «ب»: «واستيقظت».

٩. في «ز»: «ذلك».

١١. في «ز»، ص: «غير».

١٢. في الواقي: «لعل المراد بقوله: «ولا تسألنَّ عما لك عنده» أنك لا تحتاج إلى أحد تسأله عن ثوابك عند الله، إذ ليس ذلك إلا بقدر ماله عند نفسك، أعني بقدر رعايتك دينه وحكمته، فاجعله المسؤول وتعرف ذلك منه. أو المراد: لا تسأل عن ذلك، بل سل عن هذا، فإنك إنما تفوز بذلك بقدر رعايتك هذا. ثم قال ﷺ: «فإن تكن الدنيا عندك على غير ما وصفت لك فتكون تطمئن إليها، فعليك أن تتحول فيها إلى دار ترضى فيها ربك، يعني أن تكون في الدنيا بيدك وفي الآخرة بروحك تسعى في فكاك رقيبتك وتحصيل رضا ربك عنك حتى يأتبك الموت. وهذا الحديث مما ذكره الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول ولم يذكر فيه لفظة «غير» وعلى هذا فلا حاجة إلى التكلف في معناه». وذكر في «م» العقل، ج ٨، ص ٢٩٥-٢٩٦ لقوله ﷺ: «فإن تكن» وجوهاً، ومن أراد التفصيل فليراجع.

الكافرين^١ ٢.

١٣٤/٢

١٧ / ١٩٠٩ . عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ :

عَنْ أَبِي إِزَاهِيمٍ عليه السلام ، قَالَ : « قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ : جَزَى اللَّهُ الدُّنْيَا عَنِّي مَدَمَّةً بَعْدَ رَغِيفَيْنِ مِنَ الشَّعِيرِ : أَتَغْدَى^٤ بِأَخْذِهِمَا ، وَأَتَعَشِي بِالْآخِرِ ، وَبَعْدَ شَمْلَتِي الصُّوفِ^٥ : أَتُرِّزُ بِأَخْذَاهُمَا ، وَأَتَرْدِي^٦ بِالْآخِرَى^٧ . »

١٨ / ١٩١٠ . وَ عَنْهُ^٨ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنِ الْمُثَنَّى ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « كَانَ أَبُو ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^٩ - يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ : يَا مَبْتَغِي الْعِلْمِ ، كَأَنَّ شَيْئاً^{١١} مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ شَيْئاً ، إِلَّا »

١ . آل عمران (٣) : ١٤١ .

٢ . تحف العقول ، ص ٣٧٧ ، عن سفيان الثوري ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٩٥ ، ح ٢١٨٢ : البحار ، ج ٧٣ ، ص ٣٦ ، ح ١٧ .

٣ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في سند الحديث ١٣ .

٤ . في «ب» ، «ف» : «أَتَغْدَى» بالمعجمتين .

٥ . في «ص» ، «ض» : «شملت من» . وفي حاشية «ض» : «شملتني صوف» . و «السلمة» : كساء صغير يُؤْتَرَزُ به . المصباح المثير ، ص ٣٢٣ (شمل) .

٦ . في «ب» ، «ج» ، «بر» وحاشية «ف» والبحار والأمالى : «أُرْدِي» .

٧ . الأمالي للطوسي ، ص ٧٠٢ ، المجلس ٤٠ ، ح ٥ ، عن موسى بن بكر ، عن العبد الصالح عليه السلام ، عن أبي ذر رضي الله عنه . الوافي ، ج ٤ ، ص ٣٩٦ ، ح ٢١٨٣ : البحار ، ج ٢٢ ، ص ٤٠١ ، ح ١٠ ؛ وج ٧٣ ، ص ٦٤ ، ح ٣٣ .

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في سند الحديث ١٣ .

٩ . الخبر رواه البرقي في المحاسن ، ص ٢٢٨ ، ح ١٦٠ - باختلاف في بعض الأجزاء - بسنده عن مثنى بن الوليد ، عن أبي بصير ، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول . والشيخ المفيد أيضاً أورد الخبر أكثر تفصيلاً في الأمالي ، ص ١٧٩ ، المجلس ٢٣ ، ح ١ ، بسنده عن عاصم ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام .

والظاهر أَنَّ الصواب في ما نحن فيه «أبي جعفر عليه السلام» ؛ يؤيد ذلك ما تقدم في ح ١٨٢٩ ، من رواية مثنى ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام بعض أجزاء الخبر المفضل .

١٠ . في «ض» ، «ف» : «رحمه الله» . ١١ . في «ج» ، «ف» : «كان شيء» .

مَا يَنْفَعُ خَيْرُهُ وَيَضُرُّ شَرُّهُ، إِلَّا مَنْ رَجَمَ اللَّهُ.

يَا مُبْتَغِي الْعِلْمِ، لَا يَشْغَلَكَ أَهْلٌ وَلَا مَالٌ عَنْ نَفْسِكَ، أَنْتَ يَوْمَ تَفَارِقُهُمْ كَضَيْفٍ بَيْتٍ فِيهِمْ، ثُمَّ عَدَوْتَ عَنْهُمْ^٢ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَالْدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ كَمَنْزِلٍ تَحَوَّلَتْ مِنْهُ^٣ إِلَى غَيْرِهِ، وَمَا بَيْنَ الْمَوْتِ وَالتَّبْعِ إِلَّا كَنَوْمَةٍ يَمْتَحِنُهَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْتَ مِنْهَا.

يَا مُبْتَغِي الْعِلْمِ، قَدَّمَ لِمَقَامِكَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَإِنَّكَ مُتَابٌ بِعَمَلِكَ، كَمَا تَدِينُ تُدَانُ يَا مُبْتَغِي الْعِلْمِ^٤.

١٩١١ / ١٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي وَلِلدُّنْيَا^٥، إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُهَا

١. في الأمالي للمفيد: «عملاء بدل ما». وقيل: «ألا» حرف تنبيه، و«ما» نافية، والضميران راجعان إلى «شيئاً»، والجملة بيان لما قبلها. كذا في شرح المازندراني والوافي. وهذا أحد الوجوه الخمسة التي ذكرها في مرآة العقول.
٢. في الأمالي للمفيد: «من عندهم» بدل «عنهم».

٣. في حاشية «ض»: «عنه». وفي الأمالي للمفيد: «نزلته ثم عدلت عنه» بدل «تحوّلت منه».

٤. في حاشية «ف»: «تتاب». وفي الأمالي للمفيد: «مرتهن».

٥. في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٠١: «يا مبتغي العلم، قيل: هذا افتتاح كلام آخر تركه المصنّف، وإنّما ذكر ليعلم أنّ ما ذكره ليس بجميع الخطبة، كما مرّ بعضه في باب الصمت، [ح ١٨٢٩]؛ حيث قال عليه السلام: يا مبتغي العلم، إنّ هذا اللسان مفتاح الخير، إلخ».

٦. الأمالي للمفيد، ص ١٧٩، المجلس ٢٣، صدر الحديث الطويل ١؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٤٣، المجلس ٢٠، ذيل الحديث الطويل ٢، وفيهما بسند آخر عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام؛ المحاسن، ص ٢٢٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٦٠، عن الوشاء، عن مثنى بن الوليد، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. الأمالي للطوسي، ص ٥٤٣، المجلس ٢٠، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، وفيهما من قوله: «يا مبتغي العلم لا يشغلك أهل ولا مال»، إلى قوله: «ثم استيقظت منها»، مع زيادة في آخره، وفي كلّهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٧، ح ٢١٨٤؛ البحار، ج ٢٢، ص ٤٠١، ح ١١؛ وج ٧٣، ص ٦٥، ح ٣٤.

٧. في «ض، بر» وحاشية «بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار: «وما أنا والدنيا». وفي هامش المطبوع عن بعض النسخ: «ما أنا والدنيا». وفي البحار: «الدنيا» بدل «للدنيا». قال في المرأة: «مالي

كَمَثَلِ الرَّاكِبِ^١، رُفِعَتْ لَهُ شَجَرَةٌ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ^٢، فَقَالَ^٣ تَحْتَهَا، ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا^٤.

١٩١٢ / ٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقْبَةَ الْأَزْدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥: قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «مَثَلُ الْخَرِيسِ عَلَى الدُّنْيَا كَمَثَلِ دَوْدَةَ الْقَرْ، كُلَّمَا اِزْدَادَتْ^٧ عَلَى نَفْسِهَا لَفًا، كَانَ أَبْعَدَ لَهَا مِنَ الْخُرُوجِ حَتَّى تَمُوتَ غَمًا».

قَالَ: وَ^٨ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩: «كَانَ فِيمَا وَعَظَ بِهِ لُقْمَانُ ابْنَهُ^{١٠}: يَا بَنِيَّ، إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا قَبْلَكَ لِأَوْلَادِهِمْ، فَلَمْ يَبْقَ^{١١} مَا جَمَعُوا^{١٢}، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ جَمَعُوا لَهُ^{١٣}، وَإِنَّمَا

أَنْتَ عَبْدٌ مُسْتَأْجَرٌ^{١٤} قَدْ أُمِرْتَ بِعَمَلٍ، وَوَعِدْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا، فَأَوْفِ عَمَلَكَ، وَاسْتَوْفِ ١٣٥/٢ أَجْرَكَ، وَلَا تَكُنْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةِ شَاةٍ وَقَعَتْ^{١٥} فِي زَرْعٍ أُخْضِرَ، فَأَكَلَتْ حَتَّى سَمِنَتْ^{١٦}، فَكَانَ حَقُّهَا^{١٧} عِنْدَ سِمَنِهَا، وَلَكِنْ اجْعَلِ الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةِ قَنْطَرَةٍ^{١٨} عَلَى نَهْرٍ

للدنيا، أي أي شغل لي مع الدنيا؟ وقيل: «ما» نافية، أي مالي محبة مع الدنيا. أو للاستفهام، أي أي محبة لي معها حتى أرغب فيها؟ ذكره الطيبي في شرح بعض رواياتهم.

١. في «د، ص، ف، بر، بس، بف» والبحار: «راكب». وفي الوسائل: «راكب» بدل «ومثلها كمثل الراكب».

٢. في حاشية «ض»: «في الصيف». و«يوم صائف»: يوم حار.

٣. في حاشية «ج، ص»: «فبعد». وقال يميل قليلاً وقيلولة: نام نصف النهار. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قيل).

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٧، ح ٢١٨٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧، ح ٢٠٨٤٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٦٧، ح ٣٥.

٥. في الكافي، ح ٢٥٩٢: «مثل».

٦. في البحار، ص ٢٣ والكافي، ح ٢٥٩٢: «من القَرْ».

٧. في «ز، ص»: «و».

٨. في «ف»: «أبو جعفر».

٩. في «ز»: «فلم يبقوا».

١٠. في «ج، د، ز»: «وله». وفي مرآة العقول: «في بعض النسخ: ما جمعوا له، وكأنه زيد «له» من النسخ». ثم ذكر

معنى العبارة على تقديره.

١١. في «ز، ض»: «و» ولم يبق من جمعوا له.

١٢. في «ز»: «وقف».

١٣. هكذا في «ب، د، ز، ص، بر، بس، بف» والبحار. وفي «ج، ض، ف» والمطبوع: «سمن».

١٤. في حاشية «ض»: «هلاکها». والحنف: الهلاك.

١٥. «القَنْطَرَةُ»: الجسر. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٩ (قنطر).

جُزَتْ عَلَيْهَا وَتَرَكْتُهَا، وَلَمْ تَزِجْ إِلَيْهَا^١ أَخِرَ الدَّهْرِ، أَخْرِنَهَا وَلَا تَعْمَرْهَا^٢؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُؤْمَرْ^٣ بِعِمَارَتِهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ سَتَسْأَلُ عَدَا إِذَا وَقَفْتَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْ أَرْبَعٍ: شَبَابِكَ فِيمَا أَبْلَيْتَهُ؟ وَعُمْرِكَ فِيمَا أَفْنَيْتَهُ؟ وَمَالِكَ مِمَّا اكْتَسَبْتَهُ^٤، وَفِيمَا أَنْفَقْتَهُ؟ فَتَأْهَبُ لِذَلِكَ، وَأَعِدُّ لَهُ جَوَابًا، وَلَا تَأْسُ^٥ عَلَى مَا فَاتَكَ مِنَ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ قَلِيلَ الدُّنْيَا لَا يَدُومُ بَقَاؤُهُ، وَكَثِيرُهَا لَا يُؤْمَنُ بِلَاؤُهُ، فَخُذْ حِذْرَكَ، وَجِدِّ فِي أَمْرِكَ، وَاكْثِفِ الْغِطَاءَ عَنْ وَجْهِكَ، وَتَعَرَّضْ لِمَعْرُوفِ رَبِّكَ، وَجِدِّ التَّوْبَةَ فِي قَلْبِكَ، وَاكْمَشْ^٦ فِي فَرَاغِكَ، قَبْلَ أَنْ يَقْصِدَ قَصْدُكَ^٧، وَيَقْضَى قَضَاؤُكَ، وَيَخَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَا تُرِيدُ^٨.

١٩١٣ / ٢١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «فِيمَا نَاجَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ^٩ مُوسَى عليه السلام: يَا مُوسَى، لَا تَزْكَنْ إِلَى الدُّنْيَا زُكُونُ الظَّالِمِينَ، وَزُكُونُ مَنْ اتَّخَذَهَا أَبًا وَأُمًّا.

١. في «ف»: «إلى».

٢. في «ف»: «ولا تعمرها» على بناء التفعيل. «وأخربها» أي دعها خراباً بترك ما لا تحتاج إليه من المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن، والاعتصار على القدر الضروري في كل منها. كذا في المرأة.

٣. في «ز»: «لم تؤمر». ٤. في «ف»: «اكتسبه».

٥. «الأسى»: الحزن. وحقيقته: اتباع الفائت بالغم. المفردات للراغب، ص ٧٧ (أسا).

٦. «اكمش» أي اسرع وعجل. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٣٤٣ (كمش).

٧. في المرأة: «قصداً»، أي نحوك، كناية عن توجه ملك الموت إليه لقبض روحه، أو توجه الأمراض والبلايا من الله إليه.

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حب الدنيا والحرص عليها، ح ٢٥٩٢، إلى قوله: «حتى تموت غمماً» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٨، ح ٢١٨٦؛ وج ٥، ص ٨٩١، ح ٣٢٣٦؛ وفي البحار، ج ٧٣، ص ٢٣، ح ١٣؛ وفيه، ص ٦٨، ح ٣٦، إلى قوله: «أبعد لها من الخروج حتى تموت غمماً».

٩. في «ز»: «به».

يَا مُوسَى، لَوْ وَكَلْتَنكَ إِلَى نَفْسِكَ لَتَنْظَرُ لَهَا^١، إِذَا لَغَلَبَ^٢ عَلَيْكَ حُبُّ الدُّنْيَا وَزَهَرَتْهَا.
يَا مُوسَى، نَافِسٌ^٣ فِي الْخَيْرِ أَهْلُهُ^٤، وَاسْتَبَقَهُمْ^٥ إِلَيْهِ^٦؛ فَإِنَّ الْخَيْرَ كَاسِمِهِ^٧، وَاتْرَكَ
مِنَ الدُّنْيَا مَا بِكَ الْغِنَى عَنْهُ، وَلَا تَنْظُرْ^٨ عَيْنُكَ إِلَى كُلِّ مَفْتُونٍ بِهَا^٩ وَمُوكَلٍّ^{١٠} إِلَى نَفْسِهِ.
وَأَعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِتْنَةٍ بَذَوُّهَا حُبُّ الدُّنْيَا، وَلَا تَغْبِطُ أَحَدًا بِكَثْرَةِ الْمَالِ؛ فَإِنَّ مَعَ كَثْرَةِ
الْمَالِ تَكْثُرُ^{١١} الذُّنُوبُ لِوَاجِبِ الْحَقُوقِ^{١٢}، وَلَا تَغْبِطَنَّ^{١٣} أَحَدًا يَرْضَى النَّاسَ عَنْهُ حَتَّى
تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ رَاضٍ عَنْهُ^{١٤}، وَلَا تَغْبِطَنَّ مَخْلُوقًا^{١٥} بِطَاعَةِ النَّاسِ لَهُ؛ فَإِنَّ طَاعَةَ النَّاسِ لَهُ
وَاتِّبَاعَهُمْ إِيَّاهُ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ هَلَاكٌ لَهُ وَلِمَنِ اتَّبَعَهُ^{١٦}،^{١٧}

١٣٦/٢

١. في «ز» والبحار: «عليها».
٢. في حاشية «ض»: «ولغلبك».
٣. «نافس في الخير أهله»، أي سابقهم فيه، والمتافسة: الرغبة في الشيء على وجه المباراة في الكرم، والمباراة: المسابقة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٨٥؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٨ (نفس).
٤. في البحار: «-أهله».
٥. في «ب، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «واسبقهم».
٦. في الوافي: «كاسمه؛ يعني أَنَّ الخير خير كله كما أَنَّ اسمه خير».
٧. قال في مرآة العقول: «ولا تنظر، على بناء المجزء. عينك، بالرفع أو بالنصب بنزع الخافض، أي بعينك. وربما يقرأ: تنظر، على بناء الإفعال، أي لاتجعلها ناظرة إلى كُلِّ مفتون بها، أي مبتلى مخدوع بها».
٨. في «ز، ص»: «-و».
٩. في «ب، ج»: «موكلٌّ» بالشدديد. وفي مرآة العقول: «المتبادر أَنَّهُ على بناء المفعول، لكن كَأَنَّ الظاهر حيثنذ: وموكل؛ إذ لم يأت «أوكله» فيما عندنا من كتب اللغة، لكن كثير من الأبنية المتداولة كذلك. ويمكن أن يقرأ على بناء الفاعل من الإيكال بمعنى الاعتماد».
١٠. في «ز»: «كثرة». وقال في مرآة العقول: «تكثر الذنوب، بصيغة المضارع من باب حسن، أو مصدر باب التفعل». والأنسب هو الأخير؛ لِأَنَّهُ اسم «إِنَّ».
١١. في حاشية «ض»: «الحق».
١٢. «الْبَيْظَةُ»: أَن تَشْتَمِيْ مِثْلَ حَالِ الْمَغْبُوطِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرِيدَ زَوَالَهَا عَنْهُ، وَلَيْسَ بِحَسَدٍ. الصحاح، ج ٣، ص ١١٤٦ (غبط).
١٣. في «ج»: «-عنه».
١٤. في «ج» وحاشية «ض، ف، بر» والبحار: «أحدًا».
١٥. في «بر»: «تبعه».
١٦. الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث الطويل ١٤٨٢٣، بسنده عن علي بن عيسى رفعه، من دون الإسناد.

٢٢/١٩١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ: إِنَّمَا مَثَلُ الدُّنْيَا كَمَثَلِ الْحَيَّةِ، مَا أَلَيْنَ مَسَهَا^١ وَفِي جَوْفِهَا السَّمُّ النَّاقِعُ^٢، يَخَذَرُهَا الرَّجُلُ الْعَاقِلُ، وَيَهْوِي إِلَيْهَا الصَّبِيُّ الْجَاهِلُ»^٣.

٢٣/١٩١٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ يَعْظُمُهُ: أَوْصِيكَ وَنَفْسِي بِتَقْوَى^٤ مَنْ لَا تَحِلُّ^٥ مَعْصِيَتُهُ، وَلَا يَرْجَى غَيْرُهُ، وَلَا الْغِنَى إِلَّا بِهِ؛ فَإِنَّ مَنْ اتَّقَى اللَّهَ، جَلَّ وَعَزَّ وَقَوِيَ^٦ وَشَبَّحَ^٧ وَرَفَعَ عَقْلَهُ عَنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَدَنَّهُ مَعَ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَقَلْبُهُ وَعَقْلُهُ مُعَايِنُ^٨ الْآخِرَةِ، فَأُطْفَأَ بَصُؤُهُ^٩ قَلْبُهُ مَا أَبْصَرَتْ عَيْنَاهُ مِنْ حُبِّ^{١٠} الدُّنْيَا، فَقَدَّرَ حَرَامَهَا، وَجَانَبَ شُبُهَاتِهَا، وَأَصْرَ^{١١} - وَاللَّهِ - بِالْحَلَالِ الصَّافِي إِلَّا مَا لَا بَدَّ لَهُ مِنْ

«إلى المعصوم عليه السلام الوافي، ج ٤، ص ٣٩٨، ح ٢١٨٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧٣، ح ٣٧.

١. في «ز»: «لمسها». وفي حاشية «ج»: «متنها».

٢. «سَمُّ نَاقِعٍ»، أي بالغ. وقيل: قاتل. الصحاح، ج ٣، ص ١٢٩٢؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٩٨ (نقع).

٣. نهج البلاغة، ص ٤٨٩، الحكمة ١١٩؛ تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن الكاظم عليه السلام.

وفيهما مع اختلاف يسير الوافي، ج ٤، ص ٣٩٩، ح ٢١٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٧، ح ٢٠٨٤٥.

٤. في «ف»: «يعظمه».

٥. في «ز»، ص بر، بس، بف، وشرح المازندراني والوافي: «+الله».

٦. في «د»، ز، بر، بف، والوافي: «لا يحل».

٧. في «ب»، ز، ض، ف، بر، بف: «عَزَّ وَجَلَّ قَوِي». وعليه فقوله: «عَزَّ وَجَلَّ» معترض بين الشرط والجزاء.

وفي «ج»، بس، وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار: «عَزَّ وَقَوِيَ» بدل «جَلَّ وَعَزَّ وَقَوِيَ».

٨. في «ز»: «- وشيخ».

٩. في «ب»: «من».

١٠. في «ف»: «مغاير».

١١. في حاشية «بف»: «بنور».

١٢. قرأ الفاضل: «جَبَّ» بكسر الحاء، بمعنى المحبوب. وهو المحتمل عند المجلسي.

١٣. قال في مرآة العقول: «وأَصْرَ» على بناء المعلوم، كناية عن تركه... أو على بناء المجهول، أي بعد نفسه متضررة، أو يتضرر به لعلو حاله».

كِسْرَةٍ^١ مِنْهُ^٢ يَشُدُّ بِهَا صَلْبَهُ^٣، وَتَوْبٍ يَوَارِي^٤ بِهِ عَوْرَتَهُ مِنْ أَعْلَى مَا يَجِدُ^٥ وَأَخْسَنِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِيمَا لَا يَدُّ لَهُ^٦ مِنْهُ يَقَّةٌ وَلَا رَجَاءٌ، فَوَقَعَتْ يَقَتُّهُ وَرَجَاؤُهُ عَلَى خَالِقِ الْأَشْيَاءِ، فَجَدَّ وَاجْتَهَدَ وَأَتَعَبَ بَدَنَهُ^٧ حَتَّى بَدَّتِ الْأَضْلَاعُ، وَغَارَتِ الْعَيْنَانِ، فَأَبْدَلَ^٨ اللَّهُ لَهُ^٩ مِنْ ذَلِكَ قُوَّةً فِي بَدَنِهِ وَشِدَّةً فِي عَقْلِهِ، وَمَا دُخِرَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ أَكْثَرُ، فَارْفُضِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ حُبَّ الدُّنْيَا يَغْمِي وَيَصِمُّ^{١٠} وَيُنْكِمُ^{١١} وَيَذِلُّ الرِّقَابَ؛ فَتَذَارِكُ مَا بَقِيَ مِنْ عَمْرِكَ، وَلَا تَقُلْ عَدَاؤُ^{١٢} أَوْ^{١٣} بَعْدَ عَدٍ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ^{١٤} بِإِقَامَتِهِمْ عَلَى الْأَمَانِيِّ وَالتَّشْوِيفِ حَتَّى^{١٥} أَتَاهُمْ أَمْرُ اللَّهِ بَغْتَةً وَهُمْ غَافِلُونَ، فَتَنَقَّلُوا عَلَى أَغْوَادِهِمْ^{١٦} إِلَى قُبُورِهِمُ الْمُظْلِمَةِ الضَّيِّقَةِ وَقَدْ أَسْلَمَهُمْ^{١٧} الْأَوْلَادُ وَالْأَهْلُونَ، فَانْقَطِعْ إِلَى اللَّهِ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ مِنْ رَفْضِ الدُّنْيَا

١. في «ف»: «كسوة». و «الكسرة»: القطعة من الشيء المكسور. ومنه: الكسرة من الخبز. المصباح المنير، ص ٥٣٣ (كسر).

٢. في «ب، ج، ض»: «ما لا يدُّ له منه من كسرة». وفي «ص، بر»: «ما لا يدُّ منه له من كسرة». وفي البحار: «ما لا يدُّ منه من كسرة كلها بدل «ما لا يدُّ له من كسرة منه». وفي «ز، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي: «- منه». وفي المطبوع: «[منه]».

٣. في «ف»: «أصلية». و «الصلب»: من الظهر، وكل شيء من الظهر فيه فَعَارٌ فذلك الصُّلب. الصحاح، ج ١، ص ١٦٣ (صلب).

٤. في «ض»: «تواري».

٥. في «ب»: «يجده».

٦. في «ز، بس، -»: «وأتعب بدنه».

٧. في «ز»: «- له».

٨. «الصُّم»: انسداد الأذن وتقل السَّمْع. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٨٨ (صم).

٩. «الأبكم»: الأخرس الذي لا يتكلم، وإذا امتنع الرجل من الكلام جهلاً أو تعمداً فقد بَكِمَ عنه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٨٦ (بكم).

١٠. في «ب، ز، ص، ض، بس» وشرح المازندراني والوافي والبحار: «أو» بدل «أو».

١١. في حاشية «د»: «قلبك».

١٢. في «ز»: «من حيث» بدل «حتى».

١٣. في الوافي: «الأعواد، جمع عود، والمراد بها ما يحمل عليه الموتى إلى قبورهم».

١٤. «أسلمهم»: خذلهم، أو تركهم. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٩٤-٢٩٥ (سلم).

وَعَزَمَ لَيْسَ فِيهِ انكِسَارٌ وَلَا انْخِرَالٌ^١؛ أَعَانَنَا اللَّهُ^٢ وَإِيَّاكَ عَلَى طَاعَتِهِ، وَوَقَّعَنَا اللَّهُ^٣ وَإِيَّاكَ لِمَرْضَاتِهِ^٤.

١٩١٦ / ٢٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَغَيْرِهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَثَلُ^٥ الدُّنْيَا كَمَثَلِ مَاءِ الْبَحْرِ^٦، كُلَّمَا شَرِبَ^٧ مِنْهُ الْعَطْشَانُ أَزْدَادَ عَطْشًا حَتَّى^٨ يَقْتُلَهُ^٩».

١٣٧ / ٢٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - لِلْحَوَارِيِّينَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ مِنَ الدُّنْيَا، كَمَا لَا يَأْسَى أَهْلُ الدُّنْيَا عَلَى مَا فَاتَهُمْ مِنْ دِينِهِمْ^{١٠} إِذَا أَصَابُوا دُنْيَاهُمْ^{١١}».

١. الخزل والتخزل والانخزال: مشية في تناقل، وتخزل السحاب كأنه يتراجع تناقلًا. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣١٢ (خزل).

٢. في «ف» - «الله».

٣. في «ف» بر، والوافي - «الله».

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٩٩، ح ٢١٨٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧٥، ح ٣٩.

٥. في «بس»: «إِنَّمَا مَثَل».

٦. في الزهد: «البحر المالح» بدل «ماء البحر».

٧. في «ف»: «أَشْرَب».

٨. في «ف» - «حَتَّى».

٩. الزهد، ص ١١٦، ح ١٣٢، عن عبدالله بن المغيرة، عن طلحة بن زيد، مع زيادة في أوله. تحف العقول، ص ٣٩٥، ضمن الحديث الطويل، عن الكاظم عليه السلام، الوافي، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٢١٩٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧٩، ح ٤٠.

١٠. في الزهد: «وَأَخْرَجَهُمْ».

١١. الزهد، ص ١١٩، ح ١٤٠، عن الحسن بن علي، عن أبي الحسن عليه السلام. الأمالي للصدوق، ص ٤٩٦، المجلس ٧٥، ح ٢، بسنده عن الحسن بن علي، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٠١، ح ٢١٩١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٨٠، ح ٤١.

٦٢- بَابُ ١

١٩١٨ / ١ . النُّحْسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ
النُّشَاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُيْبَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي ^٢ وَعَظَمَتِي
وَعُلُوِّي ^٣ وَازْتِفَاعِ مَكَانِي، لَا يُؤْتِرُ عَبْدٌ هَوَايَ عَلَى هَوَى نَفْسِهِ إِلَّا كَفَفْتُ عَلَيْهِ ^٤
ضَيْعَتَهُ ^٥، وَضَمَنْتُ ^٦ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ رِزْقَهُ ^٧، وَكُنْتُ لَهُ مِنْ وَزَائِ تِجَارَةِ كُلِّ تَاجِرٍ ^٨». ^٩
١٩١٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ
رَزِينَ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ ^{١٠}، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

- ١ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣١٦: «بما لم يعنون هذا الباب لأنه قريب من الباب الأول، فكأنه داخل في عنوانه؛ لأنه فيه المنع عن إظهار هوى الأنفس وشهواتها على رضا الله تعالى، وليس هذا الإيثار إلا لأحب الدنيا وشهواتها، لكن لما لم تذكر في الخبرين ذكر الدنيا صريحاً أفرد لهما باباً وألحقه بالباب السابق».
- ٢ . في (د، ز، ص، ف، بر، بس، بف) والوافي والوسائل - «وجلالِي».
- ٣ . في حاشية (ض): «وعلو ارتفاعي».
- ٤ . في (ض): «مؤمن».
- ٥ . في الخصال: «وجعلت غناه في نفسه وهمة في آخرته».
- ٦ . في حاشية (د) والخصال: «عنه».
- ٧ . في (بف): «صنيعته». ويكف عنه ضيعته: أي يجمع عليه معيشته ويضمها إليه. النهاية، ج ٤، ص ١٩٠ (كف).
- ٨ . يجوز في «ضممت» تخفيف الميم، أي يقرأ بصيغة الغائب على بناء المجزء ورفع السماوات والأرض. واستبعده المجلسي.
- ٩ . في (بر): «برزقه».
- ١٠ . في المرأة: «أي كنت له عوضاً من تجارة كل تاجر، فإن كل تاجر يتجر لمنفعة دنيوية أو أخروية، ولما أعرض عن جميع ذلك كنت أنا ربح تجارتِه. وهذا معنى رفيع دقيق خطر بالبال».
- ١١ . الخصال، ص ٣، باب الواحد، ح ٥، بسند آخر عن الحسن بن علي بن فضال، عن عاصم بن حميد، عن أبي عبيدة الحذاء، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٩٠٢، ح ٣٢٥٤، الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٨، ح ٢٥٠٩؛ البحار، ج ٧٠، ص ٧٩، ح ١٥.
- ١٢ . المراد من ابن سنان في رواية أبي حمزة هو عبد الله بن سنان، وروى محمد بن يحيى عن أحمد بن

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَعَظَمَتِي وَبَهَائِي وَعُلُوُّ
ازْتِفَاعِي لَا يُؤَيِّزُ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ^٢ هَوَايَ عَلَى هَوَايَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا إِلَّا جَعَلْتُ غَنَاءَ فِي
نَفْسِهِ، وَهَمَّتَهُ^٣ فِي آخِرَتِهِ، وَضَمَنْتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ رِزْقَهُ، وَكُنْتُ لَهُ مِنْ وَزَائِ تِجَارَةِ
كُلِّ تَاجِرٍ^٤».

٦٣- بَابُ الْقَنَاعَةِ

١٩٢٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ،
عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:

«مُحَمَّدُ [بن عيسى] عن [الحسن] بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي حمزة في عددٍ من الأسناد، منها ما
ورد في الكافي، ح ١٨٢١ و ٢٣٣٤ و ٣١٨٨ و ٣١٩٢. وراجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ١٣٢، الرقم
١٤١٩٠؛ و ص ١٣٥، الرقم ١٤١٩٢. ولم نجد رواية العلاء بن رزين عن عبد الله بن سنان في غير هذا المورد.
والعلاء وابن سنان كلاهما من مشايخ الحسن بن محبوب وروى هو عنهما في كثير من الأسناد. راجع: معجم
رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٥٤-٣٥٨؛ و ج ٢٣، ص ٢٦٤-٢٦٦؛ و ص ٢٦٧-٢٦٩.
والظاهر وقوع خلل في سندنا هذا. والمحمّل قوياً أَنَّ ابن سنان معطوف على العلاء بن رزين، وأنَّ الصواب
في السند هو: «العلاء بن رزين وابن سنان عن أبي حمزة».
ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الأسناد من رواية العلاء بن رزين عن أبي حمزة مباشرة. راجع: المختار من كتاب
علاء بن رزين المطبوع ضمن الأصول الستة عشر، ص ٣٦٢، ح ٦١٧؛ و ص ٣٦٣، ح ٦١٨؛ و ص ٣٦٤، ح ٦٢٤
و ٦٢٥؛ الخصال، ص ٢٧٧، ح ٢١.

١. في «ج»: «أبي عبد الله».

٢. في «ب»: «المحاسن والزهد» - «مؤمن».

٣. في «بر»: «الزهد» - «وهمته».

٤. المحاسن، ص ٢٨، كتاب ثواب الأعمال، ح ١، عن ابن بنت إلياس، عن عبد الله بن سنان، عن الشمالي، عن
أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الزهد، ص ٨٦، ح ٥٧، عن النضر، عن ابن سنان؛ الكافي، كتاب الإيمان
والكفر، باب اتباع الهوى، ح ٢٦٧٤، بسند آخر عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ ثواب
الأعمال، ص ٢٠١، ح ١، بسنده عن أبي حمزة الشمالي، عن زين العابدين عليه السلام، فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٩؛ تحف
العقول، ص ٣٩٥، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٤٠١،
ح ٢١٩٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٧٩، ح ٢٠٥١٠.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّا كَ أَنْ تُطْمَحَ^١ بَصْرَكَ^٢ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكَ، فَكَفَى بِمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - لِنَبِيِّهِ عليه السلام:^٣ «فَلَا تُخْجِبَنَّ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ»^٤ وَقَالَ^٥: «وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْتَهُمْ زَوْجًا مِنْهُمْ وَزَوَّجَهُمُ الدُّنْيَا»^٦ فَإِنْ دَخَلَكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ^٧، فَادْكُرْ عَيْنَيْكَ^٨ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام؛ فَإِنَّمَا كَانَ^٩ قُوَّةُ الشَّعِيرِ، وَحُلُوَةُ التَّمْرِ، وَوُقُودَةُ السَّعْفِ^{١٠} إِذَا^{١١} وَجَدَهُ^{١٢}.

١. في «ز»: «أَنْ يَطْمَحَ». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٢٠: «أَنْ يَطْمَحَ بِبَصْرِكَ ... يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بِنَاءِ الْمَجْرَدِ وَرَفْعِ الْبَصْرِ. وَطْمَحٌ بِبَصْرِهِ نَحْوُ الشَّيْءِ يَطْمَحُ طَمْوحًا: اسْتَشْرَفَ لَهُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٣٧٨ (طمح).
٢. في «بس» والزهد: «-بَصْرَكَ». وفي الكافي، ج ٤، ص ١٥٠٠٤: «نَفْسُكَ».
٣. في الوسائل: «-لِنَبِيِّهِ عليه السلام».
٤. هكذا في القرآن. وفي جميع النسخ والمطبوع: «وَلَا». وفي مرآة العقول: «كَذَا فِي النُّسخِ الَّتِي عِنْدَنَا، وَالظَّاهِرُ: «فَلَا»؛ إِذِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ ... وَمَا ذَكَرَ هُنَا لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِنْهُمَا، وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ نَقْلًا بِالْمَعْنَى إِشَارَةً إِلَى الْآيَتَيْنِ مَعًا».
٥. التوبة (٩): ٥٥.
٦. في الكافي، ج ٤، ص ١٥٠٠٤: «+ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِرَسُولِهِ».
٧. طه (٢٠): ١٣١.
٨. في الوسائل: «-مِنْ ذَلِكَ».
٩. في الكافي، ج ٤، ص ١٥٠٠٤ والزهد: «فَإِنْ خَفْتُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ» بدل «فَإِنْ دَخَلَكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ».
١٠. في حاشية «ف»: «فَتَذَكَّرْ تَعْيَشَ».
١١. في مرآة العقول: «-كَانَ».
١٢. السَّعْفُ: أَغْصَانُ النَّخْلِ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ إِذَا بَسِيتَ، وَإِذَا كَانَتْ رَطْبَةً فَهِيَ الشُّطْبَةُ، هَذَا مَا دَامَتْ بِالْخَوْصِ، فَإِذَا زَالَ الْخَوْصُ عَنْهَا قِيلَ: جَرِيدَةٌ؛ أَوِ السَّعْفُ: الْوَرَقُ، وَالْوَحْدَةُ: سَعْفَةٌ. وَكِلَاهُمَا يُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ هُنَا. رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٩، ص ١٥١؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٧٧ (سعف).
١٣. في مرآة العقول: «إِنْ».
١٤. الكافي، كتاب الروضة، ج ٤، ص ١٥٠٠٤؛ والزهد، ص ٧٢، ج ٢٤، بسنده عن زيد الشحام، عن عمرو بن سعيد بن هلال، عن أبي عبد الله عليه السلام: «وَفِي الْأَمْوَالِ لِلْمَفِيدِ، ص ١٩٤، الْمَجْلِسُ ٢٣، ج ٣٥؛ وَالْأَمْوَالِ لِلطُّوسِيِّ، ص ٦٨١، الْمَجْلِسُ ٣٨، ج ١، بسندهما عن عمرو بن سعيد بن هلال، عن أبي عبد الله عليه السلام، وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ. وَفِيهِ، ص ٦٦٣، الْمَجْلِسُ ٣٥، ج ٢٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ: «كَانَ طَعَامُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام الشَّعِيرَ إِذَا وَجَدَهُ، وَحُلُوَةَ التَّمْرِ، وَوُقُودَةَ السَّعْفِ»، مَعَ زِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ. فَفَقَهُ الرِّوَايَةَ، ص ٣٦٥، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ: «إِنْ دَخَلَ نَفْسُكَ شَيْءٌ مِنَ الْقَنَاعَةِ فَادْكُرْ مَعَاشَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام». الْوَاقِفِيُّ، ج ٤، ص ٤٠٥، ج ٢٢٠١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢١، ص ٥٣٠، ج ٢٧٧٧٣؛ الْبَحَارُ، ج ٧٣، ص ١٧٢، ج ١٣.

١٩٢١ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ جَمِيعاً، عَنْ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ
بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ -سَالِمِ بْنِ مُكْرَمٍ-:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَأَلَنَا أُعْطِينَاهُ، وَمَنْ اسْتَعْنَى
أَغْنَاهُ اللَّهُ»^٢.

١٩٢٢ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ
مُخْبُوبٍ، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ وَاقِدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ رَضِيَ مِنَ اللَّهِ بِالنَّيْسِيرِ مِنَ الْمَعَاشِ^٣، رَضِيَ اللَّهُ
مِنْهُ^٤ بِالنَّيْسِيرِ^٥ مِنَ الْعَمَلِ»^٦.

١ . هكذا في النسخ والطبعة القديمة من الكافي والوسائل. وفي المطبوع: «وعلي بن محمد». والصواب ما
أثبتناه؛ فقد روى المصنف عن شيخه علي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد في كثير من الأسناد. راجع:
معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٣١-٣٣٢. فعليه في السند تحويل بعطف «علي بن محمد» عن صالح بن
أبي حماد، على «الحسين بن محمد بن عامر»، عن معلّى بن محمد، ويروي عن الوشاء، معلّى بن محمد
وصالح بن أبي حماد معاً.

يؤكد ذلك مضافاً إلى وجود لفظة «جميعاً» في السند الدال على تعدد الراوي عن الوشاء، ما ورد في الكافي،
ح ٢٠٢٣ و ٢٥٤١ و ٢٦٨٧ و ١٢٦٩٥، من رواية الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد وعلي بن محمد، عن
صالح بن أبي حماد جميعاً عن الوشاء، عن أحمد بن عائد، عن أبي خديجة [سالم بن مكرم].
هذا، ويظهر وجه سقوط «وعلي بن محمد» من المطبوع؛ من الشبهة الكثيرة بين معلّى بن محمد وعلي بن
محمد في الكتابة الموجب لجواز النظر من أحدهما إلى الآخر، كما أشرنا إليه غير مرة.

٢ . فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٥، الوافي، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٢٢١١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٠، ذيل ح ٢٧٧٧٤؛ البحار،
ج ٧٣، ص ١٧٤، ح ١٤.

٣ . في «ض» وفقه الرضا والخصال والمعاني وتحف العقول: «الرزق».

٤ . في «ز، ض، ف»: «عنه».

٥ . في فقه الرضا والخصال وتحف العقول، ص ٦٠: «بالقليل».

٦ . الفقيه، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٥٨٩٠، بإسناده عن الحسن بن محبوب. الأُمالي للطوسي، ص ٧٢١، المجلس ٤٣،

١٩٢٣ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي التَّوَرَةِ: ابْنُ آدَمَ، كُنْ كَيْفَ شِئْتَ؛ كَمَا تَدِينُ تَدَانُ، مَنْ رَضِيَ مِنَ اللَّهِ بِالْقَلِيلِ مِنَ الرِّزْقِ، قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ الْيُسْبِيرَ^١ مِنَ الْعَمَلِ^٢؛ وَمَنْ رَضِيَ^٣ بِالْيُسْبِيرِ مِنَ الْحَلَالِ، خَفَّتْ^٤ مَوْثِقَتُهُ، وَزَكَتْ مَكْسَبَتُهُ^٥، وَخَرَجَ^٦ مِنْ حَدِّ الْفُجُورِ^٧».

١٩٢٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْفَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَمْ يَفْنِغْهُ مِنَ الرِّزْقِ إِلَّا الْكَثِيرُ، لَمْ يَكْفِهِ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا الْكَثِيرُ؛ وَمَنْ كَفَاهُ مِنَ الرِّزْقِ الْقَلِيلُ، فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ مِنَ الْعَمَلِ الْقَلِيلُ»^٨.

ح ٥، بسند آخر؛ الخصال، ص ٦٦٦، أبواب المائة فما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ٢٦٠، ح ١، بسند آخر، وفيه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معنى الحديث من رضي... قال: يطيعه في بعض ويعصيه في بعض». فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٥؛ تحف العقول، ص ٥٧، و ص ٦٠، عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وفيه، ص ١٠٧، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كل المصادر مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٥، ح ٢٢٠٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٠، ح ٢٧٧٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٥، ح ١٥.

١ . في الوسائل: «القليل» . ٢ . في «ف» -: «من العمل» .

٣ . في حاشية «ج» -: «من الله» . ٤ . في «ز»: «خففت» .

٥ . في «ب، ج، بس» و «مرآة العقول»: «مكسبه» . وفي حاشية «ف»: «مكتسبه» .

٦ . في «ف» + «به» .

٧ . في تحف العقول، ص ٣٧٧: «العجز» . و «الفجور»: الريبة والانبعاث في المعاصي . ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٣٧٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٣٤ (فجر) .

٨ . الكليني، كتاب الروضة، ح ١٥٣٦١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام . تحف العقول، ص ٤٤٨، عن الرضا عليه السلام، وفيهما مع اختلاف وزيادة؛ وفيه، ص ٣٧٧، من قوله: «من رضي من الله بالقليل» . الوافي، ج ٤، ص ٤٠٥، ح ٢٢٠٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٥، ح ١٦ .

٩ . الوافي، ج ٤، ص ٤٠٦، ح ٢٢٠٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٦، ح ١٧ .

١٩٢٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: ابْنُ
آدَمَ، إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ مِنَ الدُّنْيَا مَا يَكْفِيكَ، فَإِنْ أُتِسِّرَ مَا فِيهَا يَكْفِيكَ؛ وَإِنْ كُنْتُ إِنَّمَا
١٣٩ / ٢ تُرِيدُ مَا لَا يَكْفِيكَ، فَإِنْ كُلُّ مَا فِيهَا لَا يَكْفِيكَ»^٢.

١٩٢٦ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْأَسَدِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ مَكْرَمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اشْتَدَّتْ خَالُ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَتْ لَهُ
امْرَأَتُهُ: لَوْ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَسَأَلْتُهُ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَلَمَّا رَأَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، قَالَ:
مَنْ سَأَلْنَا أُعْطِينَا، وَمَنْ اسْتَعْنَى أَغْنَاهُ اللَّهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا يَغْنِي غَيْرِي، فَرَجَعَ^٣ إِلَى
امْرَأَتِهِ، فَأَعْلَمَهَا، فَقَالَتْ^٤: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بَشَّرَ، فَأَعْلَمَهَا، فَأَتَاهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ
رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، قَالَ: مَنْ سَأَلْنَا أُعْطِينَا، وَمَنْ اسْتَعْنَى أَغْنَاهُ اللَّهُ، حَتَّى فَعَلَ الرَّجُلُ
ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ ذَهَبَ الرَّجُلُ، فَاسْتَعَارَ مَقُولًا^٥، ثُمَّ أَتَى الْجَبَلَ، فَصَعِدَهُ فَقَطَعَ حَطْبًا،

١ . في «ص»، ف، بر، بف، والوافي: «يا ابن».

٢ . في «ف» و «مرآة العقول والوسائل» - «إنما».

٣ . الوافي، ج ٤، ص ٤٠٦، ح ٢٢٠٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٧٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٦، ح ١٨.

٤ . في «ض»: «عبد الله». وربما يتوهم كونه عبد الله بن محمد الحجال الأسدي الذي روى عنه محمد بن الحسين
بعناوينه المختلفة. لكن الظاهر عدم صحة هذه النسخة، وعبد الرحمن هذا، هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي
هاشم، الذي روى محمد بن الحسين عنه بعنوان عبد الرحمن بن أبي هاشم البراز كتاب سالم بن مكرم. راجع:
رجال النجاشي، ص ٢٣٦، الرقم ٦٢٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٣٧.

يؤيد ذلك مضافاً إلى عدم ثبوت رواية الحجال - بعناوينه المختلفة - عن سالم بن مكرم - بعناوينه المختلفة - في
موضع، ما ورد في الكافي، ح ٨٣٢١ من رواية محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن
محمد، عن أبي خديجة. وأبو خديجة كنية سالم بن مكرم.

٥ . «لو» للتنمى.

٦ . في «ب»: «الرجل». وفي «ز»: «فراح».

٧ . في «ض»: «+ امرأته».

٨ . «المقول»: حديدة ينقر بها الجبال.

ثُمَّ جَاءَ بِهِ، فَبَاعَهُ بِنِصْفِ مَدٍّ^١ مِنْ دَقِيقٍ، فَرَجَعَ بِهِ، فَأَكَلَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ مِنَ الْغَدِ، فَجَاءَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ، فَبَاعَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَعْمَلْ وَيَجْمَعُ حَتَّى اشْتَرَى مِغْوَلًا، ثُمَّ جَمَعَ حَتَّى اشْتَرَى بَكْرَيْنِ^٢ وَغَلَامًا، ثُمَّ أَتَرَى^٣ حَتَّى أُيَسَّرَ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْلَمَهُ كَيْفَ جَاءَ يَسْأَلُهُ، وَكَيْفَ سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قُلْتَ لَكَ: مَنْ سَأَلْنَا أُعْطِينَاهُ، وَمَنْ اسْتَفْنَى أَغْنَاهُ اللَّهُ.^٤

١٩٢٧ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقُرَاتِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ أَغْنَى النَّاسِ، فَلْيَكُنْ بِمَا فِي يَدِهِ^٦ اللَّهُ أَوْثَقَ مِنْهُ بِمَا فِي يَدِهِ^٧ غَيْرُهُ».^٨

١٩٢٨ / ٩. عَنْهُ^٩، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

١. في «ب»: «من».
٢. «البكر»: الفتي من الإبل. والأنثى: بكرة. والجمع: يكار. الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٥ (بكر).
٣. «أترى» من الثروة، أي كثر ماله. لسان العرب، ج ١٤، ص ١١١ (ترا).
٤. في «ب»: «إلى».
٥. في «ف»: «- يسأله».
٦. فقه الرضا^{١٠}، ص ٣٦٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٩، ح ٢٢١؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٨، ح ١٠٢؛ وج ٧٣، ص ١٧٧، ح ١٩.
٧. في «ب»: «أبي عبد الله».
٨. في «ز»، ص ض، ف: «يدي».
٩. في «ف، بر»: «يدي».
١٠. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٥٨٥٨؛ والأُمالي للصدوق، ص ٣٠٥، المجلس ٥٠، ح ١١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٦، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٢٧، عن رسول الله ﷺ، وفي كلها مع زيادة في أوله وآخره؛ فقه الرضا^{١١}، ص ٣٦٤، وفي كلها مع اختلاف يسير. راجع: الأُمالي للمفيد، ص ٣٥٠، المجلس ٤٢، ح ١؛ والأُمالي للطوسي، ص ١٢٠، المجلس ٤، ح ١٨٧؛ وفقه الرضا^{١٢}، ص ٣٦٤. الوافي، ج ٤، ص ٤١٠، ح ٢٢١٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٧، ح ٢٠.
١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد بن محمد بن خالد،

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَنَعَ بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ، فَهُوَ مِنْ أَغْنَى

النَّاسِ».^٢

١٠ / ١٩٢٩. عَنْهُ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:

شَكَاَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ يَطْلُبُ فَيَصِيبُ وَلَا يَقْنَعُ، وَتَنَازَعَهُ نَفْسُهُ إِلَى مَا

هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ؟ وَقَالَ: عَلَّمَنِي شَيْئًا أَنْتَفِعَ بِهِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:^٣ «إِنْ كَانَ مَا يَكْفِيكَ يُغْنِيكَ، فَأَذْنِي مَا فِيهَا يُغْنِيكَ؛ وَإِنْ كَانَ

مَا يَكْفِيكَ لَا يُغْنِيكَ، فَكُلْ مَا فِيهَا لَا يُغْنِيكَ».^٤

عَنْهُ، ١١ / ١٩٣٠. عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

١٤٠ / ٢

«عن ابن فضال في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٩٥؛ و ص ٦٣١ - ٦٣٢. فظهر أن مرجع الضمير في هذا السند والسند الآتي واحد».

١. في «ب» و «حاشية ببر»: «و». وفي «ف» و «عن».

٢. الزهد، ص ٧٩، ح ٤١؛ والأُمالي للمفيد، ص ١٨٤، المجلس ٢٣، ح ٩، بسند آخر عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين عليه السلام، مع زيادة في أوله. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٥؛ والخصال، ص ١٢٥، باب الثلاثة، ضمن الحديث الطويل ١٢٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله.

الأُمالي للطوسي، ص ٥٣٥، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي ذر، عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ الأُمالي للصدوق، ص ٢٠١، المجلس ٣٦، ح ١٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيه: «وارض بقسم الله تكن أغنى الناس» مع زيادة في أوله وآخره. تحف العقول، ص ٦، ضمن الحديث الطويل، عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وفيه، ص ٢٧٨، عن علي بن الحسين عليه السلام الوافي، ج ٤، ص ٤٠٨، ح ٢٢٠٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣١، ح ٢٧٧٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٨، ح ٢١.

٣. في «ف» و «وله».

٤. تحف العقول، ص ٣٨٧، ضمن الحديث الطويل، عن موسى بن جعفر عليه السلام، من قوله: «إِنْ كَانَ مَا يَكْفِيكَ يَغْنِيكَ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٨، ح ٢٢٠٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٨، ح ٢٢.

٥. في «ب» و «حاشية ببر»، ب «ف» و «عنه». ثم إن الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد؛ فقد روى هو عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ حَنان [بن سدير] فِي الْمَحَلِّينَ، ص ٥٠٧، ح ٢٥٢؛ و ص ٥٢٤، ح ٧٤٨؛ و ص ٥٣٨، ح ٨١٦؛ و ص ٥٨٠، ح ٥٢.

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَنْ رَضِيَ مِنَ الدُّنْيَا^١ بِمَا يُجْزِيهِ^٢، كَانَ أَيْسَرَ مَا فِيهَا يَكْفِيهِ؛ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنَ الدُّنْيَا بِمَا يُجْزِيهِ، لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ يَكْفِيهِ»^٣.

٦٤- بَابُ الْكَفَافِ^٤

١٩٣١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ مِنْ أَغْبَطِ^٥ أَوْلِيَائِي عِنْدِي رَجُلًا خَفِيفُ^٦ الْحَالِ^٧، ذَا حَظٍّ مِنْ صَلَاحٍ، أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ بِالْغَيْبِ^٨، وَكَانَ غَامِضًا^٩ فِي النَّاسِ، جُعِلَ رِزْقُهُ كِفَافًا^{١٠}، فَصَبَرَ^{١١} عَلَيْهِ، عَجَلَتْ^{١٢}

١. في «ز»: «بالدنيا».

٢. أجزأني الشيء - مهموز -: أي كفاني. وهذا الشيء يُجزئ عن هذا، يُهمز ويلين. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٨٥ (جزأ).

٣. في «ف»: «- وفيها».

٤. في البحار وفقه الرضا: «شيء منها» بدل «فيها شيء».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٨، ح ٥٩١٠، مرسلاً؛ تحف العقول، ص ٢٠٧؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٠٩، ح ٢٢٠٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٢، ح ٢٧٧٨٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٨، ح ٢٣.

٦. في «ف»: «+ والغباف».

٨. «الينبغة»: حسن الحال والمرّة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٩١٦ (غبط).

٩. في شرح المازندراني والوافي ومرآة العقول عن بعض النسخ: «خفيف» بالمهملة، أي سوء العيش وقلة المال.

١٠. في تحف العقول: «الحاذ». وفي الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٣ (حوذ): «وفي الحديث: مؤمن خفيف الحاذ». أي خفيف الظاهر.

١١. في تحف العقول: «في الغيب».

١٢. «غامضاً»، أي مغشوراً غير مشهور. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٧ (غمض).

١٣. في «ف»: «تصبر» بهيئة الماضي من التغل.

١٤. في «ص»: «عجلت» بالتخفيف. يجوز فيه المبني للفاعل وسكون التاء أو ضمها وسكون اللام. وفي الوافي: «كَانَ المراد بعبارة مبيته زهده في مشتبهات الدنيا وعدم افتقاره إلى شيء منها كآته ميت، وقد ورد في الحديث

مَيِّتَهُ^١، فَقَلَّ تَرَاتُّهُ^٢، وَقَلَّ بَوَاكِيهِ^٣.

١٩٣٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طُوبَى لِمَنْ أَسْلَمَ^٤، وَكَانَ عَيْنُهُ

كَفَافًا^٥».

١٩٣٣ / ٣. النَّوْفَلِيُّ^٦، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ ارْزُقْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ

وَمَنْ أَحَبَّ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ الْعَقَافَ وَالْكَفَافَ، وَارْزُقْ مَنْ أَبْغَضَ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ^٧

الْمَالَ وَالْوَلَدَ^٨».

«المشهور: «موتوا قبل أن تموتوا». أو المراد أنه مهما قرب موته قلَّ تراتُّه وقلَّتْ بواكيه لانسلاخه متدرجاً عن أمواله وأولاده».

١. في حاشية «ف»: «ميتته». وفي تحف العقول: «ومات» بدل «عجلت ميتته».

٢. في حاشية «ض»: «ميراثه». و«التراث»: ما يخلفه الرجل لورثته. والتاء فيه بدل الواو. النهاية، ج ١، ص ١٨٦ (ترث).

٣. هكذا في «ب»، ج، د، ز، ص، بف، وتحف العقول. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقلت». وما أنبتناه في المتن هو الصحيح، كقوله تعالى: «قَالَ يَسُوَّةٌ».

٤. تحف العقول، ص ٣٨، عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤١١، ح ٢٢١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٨، ح ١٧٦؛ البحار، ج ٧٢، ص ٥٧، ح ١. ٥. في فقه الرضا: «وَأَمِنْ».

٦. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٦. الوافي، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٢٢١٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٣، ح ٢٧٧٨٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٥٩، ح ٢.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن النوفلي، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٨. في الجعفریات: «وكثرته».

٩. في الوافي: «ذلك لأن المال والولد فتنه لمن افتن بهما، وربما يكون الولد عدوًّا؛ قال الله تعالى: «إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ» [الأنفال (٨): ٢٨؛ التغابن (٦٤): ١٥] وقال عز وجل: «إِنَّ مِنْ أَرْزَاقِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ» [التغابن (٦٤): ١٤] وقال الله تعالى: «الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَنَاتُ خَيْرٌ مِنَ الْفَسْلِخَتِ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا

وَخَيْرٌ أَعْلَى» [الكهف (١٨): ٤٦]».

١٠. الجعفریات، ص ١٨٣، بسنده عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٦، «»

١٩٣٤ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ يَنْغُوتَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيِّ :

رَفَعَهُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ : «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَاعِيٍ إِبِلٍ، فَبَعَثَ يَسْتَسْقِيهِ، فَقَالَ : أَمَّا مَا فِي ضُرُوعِهَا فَصَبُوحُ الْخَيْ، وَأَمَّا مَا^٢ فِي آيَتِنَا^٣ ١٤١/٢ فَعَبُوقُهُمْ^٤، فَقَالَ^٥ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ.

ثُمَّ مَرَّ بِرَاعِيٍ غَنَمٍ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ يَسْتَسْقِيهِ، فَحَلَبَ لَهُ^٦ مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَأَكْفَأُ^٧ مَا فِي إِنَائِهِ فِي إِثْنَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَعَثَ إِلَيْهِ بِشَاةٍ، وَقَالَ : هَذَا مَا عِنْدَنَا، وَإِنْ أُخْبِنْتَ أَنْ نَزِيدَكَ زِدْنَاكَ^٨، قَالَ : «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ الْكَفَّافَ.

فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعَوْتَ لِلَّذِي رَدَّكَ بِدُعَاءٍ غَامَتْنَا نَجِيَّتُهُ، وَدَعَوْتَ لِلَّذِي أَسْعَفَكَ^٩ بِحَاجَتِكَ بِدُعَاءٍ^{١٠} كُلَّنَا نَكْرَهُهُ^{١١}؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ مَا قَلَّ وَكَفَى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَالْهَى^{١٢}، اللَّهُمَّ ارْزُقْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ الْكَفَّافَ^{١٣}.

« مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٢٢١٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٣، ح ٢٧٧٨٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ٥٩، ح ٣.

- ١ . «الصُّبُوح» : الشرب بالغداة، وهو خلاف العَبُوق . الصحاح، ج ١، ص ٣٨٠ (صبح).
- ٢ . في شرح المازندراني : - «ما» .
- ٣ . في «بس» : «أبياتنا» . وفي البحار : «آيَتِهَا» .
- ٤ . «العَبُوق» : ما يُشْرَب بالعشي . القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٢ (غبق).
- ٥ . في «ف» + «له» .
- ٦ . في «ب» - «له» .
- ٧ . في «ب»، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٢٢١٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٣، ح ٢٧٧٨٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ٥٩، ح ٣.
- ٨ . في «ف» : «نزيدك» .
- ٩ . الإسعاف : الإعانة وقضاء الحاجة . راجع : الصحاح، ج ٤، ص ١٣٧٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٨٨ (سعف).
- ١٠ . في الوافي : «دعاء» .
- ١١ . في «ب» - «نكره» بحذف المفعول .
- ١٢ . «الْهَى» ، أي شغل، والمراد : شغل عن الله تعالى وعن عبادته . راجع : النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لها).
- ١٣ . الأمالي للصدوق، ص ٤٨٧، المجلس ٧٤، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن

٥ / ١٩٣٥ . عَنْهُ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: يَخْرُجُ^٢ عَبْدِي الْمُؤْمِنُ^٣ إِنْ قَتَرْتُ عَلَيْهِ^٤، وَذَلِكَ أَقْرَبُ لَهُ مِنِّي، وَيَفْرَحُ^٥ عَبْدِي الْمُؤْمِنُ إِنْ وَسَّغَتْ^٦ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَبْعَدُ لَهُ مِنِّي^٧».

٦ / ١٩٣٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: إِنْ مِنْ أَعْبِطَ

عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: الزهد، ص ١٠٧، ضمن ح ١١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، عن أبي ذر. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٦، ح ٥٧٦٤؛ وتفسير القمي، ج ١، ص ٢٩٠، ضمن الحديث الطويل؛ والاختصاص، ص ٣٤٢، ضمن الحديث الطويل، مرسلًا عن النبي ﷺ. وفيه، ص ٢٣٤؛ وقرب الإسناد، ص ٣٩، ح ١٢٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله؛ وآخره؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٦، عن أبي ذر، مع زيادة في أوله، والموجود منه في كل المصادر هذه الفقرة: «إِنْ مَا قَلَّ وَكَفَى خَيْرَ مَمَّا كَثُرَ وَأَلْهَى» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٢٢١٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٦١، ح ٤.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فَإِنَّ أَبَا الْبُخْتَرِيِّ هَذَا، هُوَ وَهَبُ بْنُ وَهَبٍ الْقُرَشِيُّ، رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ بِتَوَسُّطِ أَبِيهِ فِي الطُّرُقِ وَالْأَسْنَادِ. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٧٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٤؛ و ص ٣٦٤، ج ٢١؛ و ص ٤٠٤؛ و ص ٤١٠-٤١١.
٢. في «ض»: «يُخْرَجُ» بهيئة الإفعال. وقال في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٣١: «حُزِنَ كَفْرَحٍ لَازِمٌ، وَحُزِنَ كَنَصَرٍ مُتَعَدٍّ... وَهَذَا يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ بَأَن يَكُونُ: يَخْرُجُ بِفَتْحِ الزَّايِ، وَعَبْدِي فَاعِلُهُ، وَإِنْ بِالْكَسْرِ حَرَفُ شَرْطٍ، أَوْ يَخْرُجُ بِالضَّمِّ، وَعَبْدِي مَفْعُولُهُ، وَأَنَّ بِالْفَتْحِ مَصْدَرِيَّةٌ فِي مَحَلِّ الْفَاعِلِ. وَالتَّقْيِيرُ: التَضْيِيقُ. وَكَذَا قَوْلُهُ: يَفْرَحُ، يَحْتَمِلُ بِنَاءَ الْمَجْرُودِ وَرَفْعَ عَبْدِي، وَكَسْرَ إِنْ، أَوْ بِنَاءَ التَّفْعِيلِ، وَنَصَبَ عَبْدِي، وَفَتْحَ أَنْ، وَاللَّامُ فِي «لَهُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلتَّعْدِيَةِ».

٣. في «ص»: «أَنْ» بفتح الهجزة، والمأوَّل به فاعل يحزن.

٤. في «ف»: «+» «رَزَقَهُ». ٥. في «ص»: «وَيَفْرَحُ» بالتشديد.

٦. في «ص»: «أَنْ» بفتح الهجزة.

٧. في شرح المازندراني: «قوله: إِنْ وَسَّغَتْ، بالتخفيف أو التشديد».

٨. تحف العقول، ص ٥١٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤١٣، ح ٢٢١٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٣، ح ٢٧٧٨٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ٦١، ح ٥.

٩. في «د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، جر» والوافي والوسائل والبحار: «- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

أُولِيَّائِي عِنْدِي^١ عَبْدًا مُؤْمِنًا، ذَا حَظٍّ مِنْ صَلَاحٍ، أَحْسَنَ^٢ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَعَبَدَ اللَّهَ فِي الشَّرِيزَةِ، وَكَانَ غَامِضًا فِي النَّاسِ، فَلَمْ يُشْرَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، وَكَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا، فَصَبَرَ عَلَيْهِ، فَعَجَّلَتْ^٣ بِهِ الْمَيِّتَةُ^٤، فَقُلَّ تَرَاتُّهُ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ^٥.

٦٥ - بَابُ^٦ تَعْجِيلِ فِعْلِ الْخَيْرِ

١٤٢/٢

١٩٣٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْرَةُ بْنُ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِخَيْرٍ فَلَا يُؤْخِزْهُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ رُبَّمَا صَلَّى الصَّلَاةَ^٨ أَوْ صَامَ الْيَوْمَ^٩، فَيُقَالُ لَهُ: اْعْمَلْ مَا شِئْتَ بَعْدَهَا، فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ^{١٠} لَكَ^{١١}».

١٩٣٨ / ٢ . عَنْهُ^{١٢}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ:

١ . في «بف»: «عندي».

٢ . في قرب الإسناد: «وأحسن».

٣ . يجوز فيه البناء للمفاعل والمفعول بصيغة المتكلم.

٤ . في حاشية «ف»: «الميتة».

٥ . في قرب الإسناد: «+ ثلاثاً».

٦ . قرب الإسناد، ص ٤٠، ح ١٢٩، عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن بكر بن محمد. وراجع: ح ١ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٤، ص ٤١١، ح ٢٢١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٧، ح ١٧٣؛ وج ٢١، ص ٥٣٢، ح ٢٧٧٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٦٢، ح ٦.

٧ . في «ص»، «ض»، «ف»: «+ فضل».

٨ . في «ز»: «أم». وفي الأمالي: «و». ٩ . في «ب»، «ص»، «بف» والوافي ورمّة العقول: «الصوم».

١٠ . في «ج»، «د»، «ص»، «ض»، «ف»، «بر»، «بس»، «بف» والوافي والوسائل: «- الله». وفي الوافي: «يعني أَنَّ العبادة التي توجب المغفرة التامة مستورة على العبد، لا يدرى أيها هي، فكلما هم بعبادة فعليه إمضاؤها قبل أن تفوته، فلعلمها تكون هي تلك العبادة».

١١ . الأمالي للمفيد، ص ٢٠٥، المجلس ٢٣، ح ٣٧، بسند آخر عن علي بن النعمان. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٢١٥١؛ الوسائل، ج ١، ص ١١١، ح ٢٧٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٠، ح ٣٠.

١٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «افْتَحُوا نَهَارَكُمْ بِخَيْرٍ، وَأَمْلُوا عَلَى حَفَظَتِكُمْ فِي أَوَّلِهِ خَيْرًا، وَفِي آخِرِهِ خَيْرًا؛ يُغْفَرَ لَكُمْ مَا بَيْنَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».^٢

١٩٣٩ / ٣. عَنْهُ^٣، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُرَازِمِ بْنِ حَكِيمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: إِذَا هَمَمْتَ بِخَيْرٍ فَبَادِرْ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا يَخْذُثُ».^٤

١٩٤٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَعَجَّلُ».^٥

١٩٤١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ←

١. في البحار: - «خيرًا».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٢، ح ٢١٥٨؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٧٦؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢١، ح ٣١.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٢١٥٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١١١، ح ٢٧٤؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٢، ح ٣٢.

٥. الكافي، كتاب الصلاة، باب المواقيت أولها وآخرها وأفضلها، ح ٤٨٢٨. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٤٠،

ح ١٢٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، وفيهما مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٤، ص ٣٧٩،

ح ٢١٤٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٧٧؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٢، ح ٣٣.

٦. في «ض، بر» والبحار: «بشر». وفي «بف»: «بسر».

وربما يتوهم أنَّ الصواب في ما نحن فيه هو «بشر»، وهو بشر بن يسار العجلي الذي ذكره الشيخ الطوسي في

رجاله، ص ١٦٨، الرقم ١٩٥٧ من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، لكن الخبر رواه الصدوق في الأمالي، ض ٣٠٠،

المجلس ٥٨، ح ١١، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن بشار بن

يسار، عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام.

هذا، وقد ترجم النجاشي لبشار بن يسار الشَّعْبِيِّ أخو سعيد، مولى بني شَيْبَةَ بن عجل وعده من أصحاب أبي

عبد الله عليه السلام، والظاهر اتحاد بشار هذا مع بشار بن يسار العجلي الذي ذكره الشيخ في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.

راجع: رجال النجاشي، ص ١١٣، الرقم ٢٩٠؛ رجال الطوسي، ص ١٦٩، الرقم ١٩٧١.

يَسَارٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ شَيْئاً مِنَ الْخَيْرِ فَلَا تُؤَخِّرْهُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَصُومُ الْيَوْمَ الْخَارَ^٢ يُرِيدُ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَيَعِيقَهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ النَّارِ، وَلَا تَسْتَقِلَّ^٣ مَا يَتَقَرَّبُ^٤ بِهِ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَلَوْ شِئْتُ^٥ تَمَرَّةً^٦».

١٩٤٢ / ٦. عَنْهُ^٧، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ هَمَّ بِخَيْرٍ فَلْيُعْجِلْهُ^٨ وَلَا يُؤَخِّرْهُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ رُبَّمَا عَمِلَ الْعَمَلَ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: قَدْ غَفَرْتُ لَكَ، وَلَا أَكْتُبُ عَلَيْكَ شَيْئاً أَبَداً؛ وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَا يَعْمَلْهَا، فَإِنَّهُ رُبَّمَا عَمِلَ الْعَبْدَ السَّيِّئَةَ، فَيَرَاهُ الرَّبُّ^٩ سُبْحَانَهُ، فَيَقُولُ: ١٤٣/٢

«ثُمَّ إِنَّهُ عَنُونُ الْكَشْفِ فِي رَجَالِهِ، ص ٤١١، الرقم ٧٧٣ بَشَار بن بَشَار، وقال: «حَدَّثَنِي مُحَمَّد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن عن بَشَار بن بَشَار الذي يروي عنه أَبَان بن عثمان؟ قال: هو خير من أَبَان وليس به بأس». فتحصل مآذ ذكر أنه لا يحصل الاطمئنان بصحة «بشر» في مانحن فيه، بل المظنون قوياً أَنَّ الصواب هو «بَشَار» كما في الأمالي للصدوق، وَأَنَّ احتمال حذف الألف في «بشر» - كما كان مرسوماً في قديم الأيام - غير منفي، فتأمل.

١. في «ب»: «بشار».

٢. في «بف» والأمالي: «+».

٣. في «ب، ج، ز، بر، بس، بف» والبحار: «ولا يستقل».

٤. في «ص، ض، ف»: «يتقرب».

٥. في «ب، ز، ص، ض، ف، بس» ومرواة العقول والبحار: «بشَق». وفي الوافي: «التهي عن الاستقلال إنما هو قبل الفعل ثلثاً يمنع عن الإتيان به، وأما بعد ما أتى به فلا ينبغي أن يستكثر عمله فيصير معجباً به. وقوله: ولو شق تمره، يعني التصديق به».

٦. الأمالي للصدوق، ص ٣٦٦، المجلس ٥٨، ح ١١، عن علي بن أحمد بن عبد الله البرقي، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن حكيم، إلى قوله: «فيعتقه الله به من النار»، مع زيادة في آخره: «الوافي، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٢١٥٢، الوسائل، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٧٩، إلى قوله: «فيعتقه الله به من النار»؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٢، ح ٣٤.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٨. في «ج»: «فليُعْجِلْهُ» بهيئة الإفعال.

٩. هكذا في «ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ٢٤٢٧ والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الله».

لَا وَعِزَّتِي وَجَلَّالِي، لَا أَغْفِرُ لَكَ بَعْدَهَا أَبَدًا.^٢

١٩٤٣ / ٧. عَلِيٌّ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «إِذَا هَمَمْتَ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ فَلَا تُؤَخِّرْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- رُبَّمَا أَطْلَعَ عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَةِ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَّالِي^٥، لَا أَعَذُّبُكَ بَعْدَهَا أَبَدًا؛ وَإِذَا هَمَمْتَ بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَعْمَلْهَا، فَإِنَّهُ رُبَّمَا أَطْلَعَ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَّالِي، لَا أَغْفِرُ لَكَ بَعْدَهَا أَبَدًا.^٦»

١٩٤٤ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِخَيْرٍ أَوْ صِلَةٍ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ^٨ شَيْطَانَيْنِ، فَلْيَبَازِزْ، لَا يَكْفَاهُ^٩ عَنْ ذَلِكَ.^{١٠}»

١٩٤٥ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

١. في الكافي، ح ٢٤٢٧، والمحاسن: - «لا».

٢. المحاسن، ص ١١٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٤، عن أبيه، عن الحسن بن علي بن فضال. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ح ٢٤٢٧، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن أبي عبد الله^٣؛ ثواب الأعمال، ص ٢٨٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال، مع اختلاف يسير، وفي كلها من قوله: «من هم بالسئنة فلا يعملها». الوافي، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٢١٥٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٣، ح ٢٨٠؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٣، ح ٣٥.

٣. في «ج، ز، ض» وحاشية «د»: «+ بن إبراهيم». وفي «جر»: «عنه» بدل «علي».

٤. يجوز فيه وما يأتي الإفعال والافتعال كلاهما. وظاهر النسخ أيضاً مختلف، ففي «ز، ف» من الافتعال. وفي غيرهما من الإفعال. وهما بمعنى الإشراف والعلم.

٥. في «بر، بس» - «وجلالي». ٦. في «ض»: «بعده».

٧. الوافي، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٢١٥٤؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٧٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٣، ح ٣٦.

٨. في «ف»: «و عن شماله». ٩. في الوافي: «ولنا يكفاه».

١٠. الوافي، ج ٤، ص ٣٨١، ح ٢١٥٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٣، ح ٢٨١؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٤، ح ٣٧.

أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ هَمَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ فَلْيُعَجِّلْهُ»^١، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِيهِ تَأْخِيرٌ^٢، فَإِنَّ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَظْرَةٌ^{٣، ٤}.

١٠ / ١٩٤٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ ثَقَّلَ الْخَيْرَ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا كَثِيفَةً^٥ فِي مَوَازِينِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَفَّفَ الشَّرَّ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا كَخَفِّتِهِ فِي مَوَازِينِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٦.

١٤٤ / ٢

٦٦- بَابُ الْإِنْصَافِ وَالْعَدْلِ

١ / ١٩٤٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حَمْزَةَ^٧، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي

١. في «ج»: «فليعجله» بهيئة الإفعال. وفي «ص، بر، بف»: «فليعمله».

٢. في حاشية «ض»: «تأخر».

٣. «نظرة» إما بسكون الظاء، أي فكرة لإحداث حيلة يكف بها العبد عن الإتيان بالخير. أو بكسرهما بمعنى التأخير، أي مهلة يتفكر فيها لذلك. أو بالتحريك بمعنى الحكم، أو بمعنى الفكر، أو بمعنى الانتظار. والكل

مناسب. راجع: شرح المازندراني، ج ٨، ص ٣٩٣؛ الوافي، ج ٤، ص ٣٨١؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٣٧.

٤. الوافي، ج ٤، ص ٣٨١؛ الوسائل، ج ١، ص ١١٣؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٥، ح ٣٨.

٥. في «ب»: «كثفته».

٦. الوافي، ج ٤، ص ٣٨١؛ الوسائل، ج ١، ص ١١١؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٢٥، ح ٣٩.

٧. في «ج» والبحار: «الحسن بن أبي حمزة».

٨. في «ب، ز، ص» والبحار: «عن».

أَخِرِ خُطْبَتِيهِ: طُوبَى لِمَنْ طَابَ خُلُقُهُ^١، وَطَهَّرَتْ سَجِيَّتَهُ^٢، وَصَلَحَتْ سَرِيرَتَهُ، وَحَسَنَتْ غَلَابَتَهُ، وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ، وَأَنْصَفَ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ^٣.

١٩٤٨ / ٢. عَنْهُ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ يَضْمَنْ لِي^٥ أَرْبَعَةً^٦ بِأَرْبَعَةِ أَنْبِيَاءٍ فِي الْجَنَّةِ؟ أَنْفِقُ وَلَا تَخَفْ فَقْرًا، وَأَفْشِ السَّلَامَ فِي^٧ الْعَالَمِ^٨، وَاتْرِكِ الْمِرَاءَ^٩ وَإِنْ كُنْتَ مُحِقًّا، وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ^{١٠}».

١٩٤٩ / ٣. عَنْهُ^{١١}، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ جَارُودٍ

١. في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٤٠: «خلقه، بضم الخاء، أي تخلق بالأخلاق الحسنة. ويحتمل الفتح أيضاً، أي يكون مخلوقاً من طينة حسنة».

٢. «الشَّجِيَّة»: الشُّلُوق والطبيعة. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٧٢ (سجا).

٣. الأمالي للطوسي، ص ٥٣٧، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي ذر، عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٣٠، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: نهج البلاغة، ص ٤٩٠، الحكمة ١٢٣. وفي تفسير القمي، ج ٢، ص ٧٠؛ وخصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٩٩، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف وزيادة. وفي الاختصاص، ص ٢٢٨، مراسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٣، ح ٢٣٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ٢٠٥٢٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٩، ح ٢٢.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٥. في الكافي، ح ٦١٧٠: «ولي».

٦. في المحاسن: «+ وأضمن له».

٨. في «ب»: «للعالم» بدل «في العالم».

٧. في «ج»: «بين».

٩. الكافي، كتاب الزكاة، باب الإنفاق، ح ٦١٧٠، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان. وفي المحاسن، ص ٨، كتاب القرائن، ج ٢؛ والزهد، ص ٦٤، ح ٣، عن محمد بن سنان، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة: الخصال، ص ٢٢٣، باب الأربعة، ح ٥٢، عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن سنان. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢، ح ١٧١١، مراسلاً. راجع: التوحيد، ص ٤٦١، ح ٣٤؛ والخصال، ص ١٤٤، باب الثلاثة، ح ١٧٠. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٣، ح ٢٣٧٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ٢٠٥٢٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٠، ح ٢٣.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

هذا، وفي «ص، بر، بف»: «- عنه». ووقوع التعليق في السند على كلا الاحتمالين مثلاً يخفى.

أَبِي الْمُنْذِرِ^١، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «سَيِّدُ الْأَعْمَالِ ثَلَاثَةٌ: ^٣إِنْصَافُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ حَتَّى لَا تَرْضَى بِشَيْءٍ^٤، إِلَّا رَضِيتَ لَهُمْ^٥ مِثْلَهُ^٦، وَمَوَاسَاتُكَ^٧ الْأَخَ فِي الْمَالِ، وَذِكْرُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ خَالٍ؛ لَيْسَ^٨ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ^٩ فَقَطْ، وَلَكِنْ إِذَا وَزَدَ عَلَيْكَ شَيْءٌ أَمَرَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ، أَخَذْتَ بِهِ، وَإِذَا^{١٠} وَزَدَ عَلَيْكَ شَيْءٌ نَهَى^{١١} اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْهُ، تَرَكْتَهُ^{١٢}».

١٩٥٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ

١. في «ص»: «جارود بن المنذر». و Jaroud هذا، هو Jaroud بن المنذر أبو المنذر الكندي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٠، الرقم ٣٣٤.
٢. في الخصال والمعاني والأمالى للمفيد والطوسي: «أشد».
٣. في الأمالى للمفيد: «إنصافك».
٤. في شرح المازندراني: «+ لنفسك». وفي الخصال والمعاني: «لا ترضى لها منهم بشيء». وفي الأمالى للمفيد: «لا ترضى لها بشيء منهم». وفي الأمالى للطوسي: «لا ترضى لها بشيء». كلها بدل «لا ترضى بشيء».
٥. في الخصال ومعاني والأمالى للمفيد: «+ منها».
٦. في الوافي والخصال والمعاني والأمالى للطوسي: «بمثله».
٧. الأصل في الكلمة هو الهمزة، والمواساة لغة في المواساة.
٨. في «ف»: «+ وليس هو». وفي الأمالى للمفيد: «+ أن تقول».
٩. في «ب، ج، ز، ص، بر، بس، بف» والبحار والأمالى للطوسي: «- والله أكبر».
١٠. هكذا في «ز، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار والخصال والمعاني والأمالى للطوسي. وفي «ب»: «وإن». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو إذا». ١١. في الأمالى للطوسي: «نهاك».
١٢. الخصال، ص ١٣١، باب الثلاثة، ح ١٣٩؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٣، ح ٤، بسند آخر عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال. وفي الأمالى للمفيد، ص ١٩٣، المجلس ٢٣، ح ٢٣؛ والأمالى للطوسي، ص ٦٨٠، المجلس ٣٧، ح ٢٥، بسند آخر عن الحسن بن علي بن فضال. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حق المؤمن على أخيه وأداء حقه، ح ٢٥٨، بسند آخر. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٥٧٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، ضمن وصيته لعلي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع: ح ٨ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٥، ح ٢٣٨٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٥، ذيل ح ٢٠٤٣٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣١، ح ٢٤.

التَّقْفِي، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلَّى^١، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمِثْمِيِّ، عَنْ رُومِي بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٣ فِي كَلَامٍ لَهُ: أَلَا إِنَّهُ مَنْ يُنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ، لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا عِزًّا»^٤.

١٤٥/٢ ٥ / ١٩٥١ . عَنْهُ^٥، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ هُمْ أَقْرَبُ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَفْرُغَ^٧ مِنَ الْحِسَابِ: رَجُلٌ لَمْ تَذُعْهُ قُدْرَةٌ فِي خَالٍ غَضَبِهِ إِلَى أَنْ يَجِيفَ^٨ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ؛ وَرَجُلٌ مَشَى بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَلَمْ يَمِلْ مَعَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِشَعِيرَةٍ؛ وَرَجُلٌ قَالَ بِالْحَقِّ^٩ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ»^{١٠}.

١٩٥٢ / ٦ . عَنْهُ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ

١. في حاشية «بر، بف» وحاشية المطبوع: «عبد الله بن المعلّى». وفي بحار الأنوار: -«علي بن».

والظاهر صحّة «علي بن المعلّى»: فقد روى إبراهيم بن محمد التقفي عن علي بن المعلّى في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٢٨٧، الرقم ٢٧٩؛ ثواب الأعمال، ص ٣٢، ح ١؛ علل الشرائع، ص ٤٦٥، ح ١٥.

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٣، ح ٢٣٧٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٣، ح ٢٠٥٢٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٣، ح ٢٥.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. في الخصال: + «الناس». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٤٤: «وقوله: حتى يفرغ، إمّا على بناء المعلوم والمستتر راجع إلى الله، أو على بناء المجهول والظرف نائب الفاعل».

٥. في الوافي والخصال: «قدرته».

٦. حاف يحيف خيفاً: جار وظلم، وسواء كان حاكماً أو غير حاكم فهو حائف، وجمعه: حافة. المصباح المنير، ص ١٥٩ (حيف).

٧. في الأمالي: «الحق».

٨. الأمالي للصدوق، ص ٣٥٨، المجلس ٥٧، ح ٦؛ والخصال، ص ٨١، باب الثلاثة، ح ٥، بسند آخر عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٧، ح ٢٣٩٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٣، ح ٢٦.

٩. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في ح ١٩٥٠؛ فقد روى هو عن أبيه عن النضر بن سويد في عدة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٣ و ٣٦٩.

الْحَسَنُ الْبَرَزِي:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي حَدِيثٍ لَهُ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدِّ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ؟ فَذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، أَوَّلُهَا: «إِنْصَافُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ».^٢

١٩٥٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَيِّدُ الْأَعْمَالِ^٣ «إِنْصَافُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ، وَمُوَاسَاةُ الْأَخِ فِي اللَّهِ، وَذِكْرُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ».^٤

١٩٥٤ / ٨. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، عَنِ

الْحَسَنِ الْبَرَزِي، قَالَ:

قَالَ لِي^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَشَدِّ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ؟^٦ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «إِنْصَافُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ، وَمُوَاسَاةُ أَخَاكَ، وَذِكْرُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ؛ أَمَّا إِنِّي لَا

١. في «ف»: «عن».

٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٣، ح ٢٣٨٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٤، ح ٢٧.

٣. في الجعفریات: «+ ثلاث». وفي الخصال وتحف العقول: «+ ثلاث خصال». وفي الأمالي: «+ ثلاثة».

٤. في «ف»: «عن».

٥. في الوافي: «المُواساة - بالهمزة - بين الإخوان عبارة عن إعطاء النصرة بالنفس والمال وغيرهما في كل ما يحتاج إلى النصرة فيه، يقال: آسيت به مالي مَواساةً، أي جعلته شريكاً فيه على سوية. وبالواو لغة».

٦. الجعفریات، ص ٢١٥؛ وص ٢٣٠؛ والأمالي للسطوسي، ص ٥٧٧، المجلس ٣٢، ح ٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ؛ الخصال، ص ١٢٤، باب الثلاثة، ضمن ح ١٢١، بسند آخر عن يونس بن عبد الرحمن رفعه إلى أبي عبد الله، عن رسول الله ﷺ. الإرشاد، ج ٢، ص ١٦٧، مرسلًا عن أبي جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ؛ تحف العقول، ص ٦، عن رسول الله ﷺ، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٤، ح ٢٣٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٣، ح ٢٠٥٢٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٤، ح ٢٨.

٧. في «ز»، «ف»: «ولي».

٨. هكذا في «ج»، ص ف، بر، والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ ثلاث». وفي مرآة العقول: «ليس ثلاث» في بعض النسخ، وهو أظهر. وعلى تقديره بدل أو عطف بيان للأشد، أو خبر مبتدأ محذوف.

٩. في «ز»: «ألا».

أَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا مِنْ ذَاكَ^١، وَلَكِنْ ذَكَرَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَزَّ- فِي كُلِّ مَوْطِنٍ إِذَا هَجَمَتْ^٢ عَلَى طَاعَةِ^٣، أَوْ عَلَى مَعْصِيَةِ^٤، ١٩٥٥ / ٩. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٥، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا ابْتَلِيَ الْمُؤْمِنُ بِشَيْءٍ أَشَدَّ عَلَيْهِ مِنْ خِصَالٍ ثَلَاثٍ يُخَرِّمُهَا^٦».

قِيلَ: وَمَا هُنَّ؟

١٤٦/٢ قَالَ: «الْمُؤَاسَاةُ^٧ فِي ذَاتِ يَدِهِ^٨، وَالْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِهِ، وَذِكْرُ اللَّهِ كَثِيرًا؛ أَمَّا إِنِّي لَا أَقُولُ^٩»: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^{١٠}»، وَلَكِنْ ذَكَرَ اللَّهُ عِنْدَ

١. في «ز، ف»: «ذلك».

٢. في «ج» وحاشية «ف» والوافي: «هممت». وفي مرآة العقول: «إذا هجمت، على بناء المعلوم أو المجهول... وفي بعض النسخ: إذا هممت. والأول أكثر وأظهر».

٣. في «ب، ف»: «طاعته».

٤. في «ب، ف»: «معصيته».

٥. معاني الأخبار، ص ١٩٢، ح ٣؛ والأُمالي للمفيد، ص ٨٨، المجلس ١٠، ح ٤، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير؛ وفي الأُمالي للمفيد، ص ٣١٧، المجلس ٣٨، ح ١؛ والأُمالي للطوسي، ص ٨٨، المجلس ٣، ح ٤٤؛ و ص ٦٦٥، المجلس ٣٥، ح ٣٧، بسند آخر عن هشام بن سالم، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حق المؤمن على أخيه وأداء حقه، ح ٢٠٥٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، باب اجتناب المحارم، ح ١٦٥٤؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ح ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ١٣٣، باب الثلاثة، ح ١٤٢. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٤، ح ٢٣٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٥، ذيل ح ٢٠٤٣٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٤، ح ٢٩.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، علي، عن أبيه.

٧. قرأها المازندراني على بناء المعلوم، وردّه المجلسي حيث قال: «ومن قرأ على بناء المعلوم من قولهم: خَرِثْتُهُ إِذَا امْتَنَعْتَ فَعَلَهُ، فَقَدْ أَخْطَأَ وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَا فِي كِتَابِ اللُّغَةِ».

٨. في «ب»: «المساواة».

٩. في الخصال والمعاني: «+لكم».

١٠. في «ج، ض، بر، بس، بف»، والوافي والتحفيص والتحفي: «- ولا إله إلا الله». وفي «ز، ص» والوسائل ٨

مَا أَحْلَلَهُ، وَذَكَرَ اللَّهُ عِنْدَ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ.^٢

١٩٥٦ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

أَبِي الْبَلَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي الْبَلَادِ رَفَعَهُ، قَالَ:

جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُرِيدُ بَغْضَ غَرَوَاتِهِ، فَأَخَذَ بِغَرَزِهِ رَاحِلَتِهِ، فَقَالَ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي عَمَلًا أَذْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، فَقَالَ: «مَا أُحِبُّتَ أَنْ يَأْتِيَتَكَ
النَّاسُ إِلَيْكَ، فَأَتِيَهُمْ؛ وَمَا كَرِهْتَ أَنْ يَأْتِيَتَكَ النَّاسُ إِلَيْكَ، فَلَا تَأْتِهِ إِلَيْهِمْ، خَلَّ سَبِيلَ
الرَّاحِلَةِ».^٣

١٩٥٧ / ١١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُثَيْسِ بْنِ هِشَامٍ،

عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْعَذْلُ أَخْلَى مِنَ الْمَاءِ يُصِيبُهُ الظَّمَانُ؛ مَا أَوْسَعَ الْعَذْلُ

وَالْخِصَالُ وَالْمَعَانِي: + «وَالله أكبر».

١. فِي «ص»: «أَحْلَلْ» عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. وَفِي «ف»: + «اللَّهُ».

٢. فِي «ص»: «حَرَّمَ» عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ.

٣. الْخِصَالُ، ص ١٢٨، بَابُ الثَّلَاثَةِ، ح ١٣٠؛ وَمَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ١٩٢، ح ١، بِسَنَدٍ آخِرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ محبوبٍ. التَّحْمِيصُ، ص ٦٧، ح ١٥٧، مَرْسَلًا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ. تَحْفَ الْعُقُولِ، ص ٢٠٧، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِيرِ «الوَاقِي» ج ٤، ص ٤٧٥، ح ٢٣٨٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٥، ص ٢٥٥، ذَيْلُ ح ٢٠٤٣٥؛ الْبَحَارُ، ج ٧٥، ص ٣٥، ح ٣٠.

٤. فِي الْبَحَارِ: - «عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي الْبَلَادِ».

٥. «الْغَرَزُ»: رِكَابُ كَوْرِ الْجَمَلِ إِذَا كَانَ مِنْ جِلْدٍ أَوْ خَشَبٍ. وَقِيلَ: هُوَ الْكُورُ مَطْلَقًا، مِثْلُ الرِّكَابِ لِلْسَّرَجِ. النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٣٥٩ (غَرَزَ).

٦. فِي «ف»: «أَنْ تَأْتِيَهُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَفِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «أَنْ يَأْتِيَهُ ... يُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى بِنَاءِ التَّفْعِيلِ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَتَيْتَ الْمَاءَ تَأْتِيَةً، أَيْ سَهَّلْتَ سَبِيلَهُ».

٧. الزُّهْدُ، ص ٨١، ح ٤٦، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. «الوَاقِي» ج ٤، ص ٤٧٦، ح ٢٣٨٦؛ الْبَحَارُ، ج ٧٥، ص ٣٦، ح ٣١.

إِذَا عَدَلَ فِيهِ^١ وَإِنْ قَلَّ^٢.

١٢ / ١٩٥٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَنْصَفَ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ، رَضِيَ بِهِ^٣ حَكَمًا لغيره^٤.
١٣ / ١٩٥٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ،
عَنْ يُونُسَ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مِيثَمٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى آدَمَ عليه السلام: أَنِّي سَأَجْمَعُ لَكَ
الْكَلَامَ فِي أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ.
قَالَ: يَا رَبِّ، وَمَا هُنَّ؟

١ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٤٨: «وقوله عليه السلام: إذا عدل فيه، يحتمل وجوهاً: الأول: أن يكون الضمير راجعاً إلى الأمر، أي ما أوسع العدل إذا عدل في أمر وإن قل ذلك الأمر الرابع: ما قيل: «إِنْ عَدَلَ» على المجهول من بناء التفعيل. والمراد جريانه في جميع الوقائع لا أن يعدل إذا لم يتعلق به غرض، فالتعديل رعاية التعادل والتساوي. وعلى التقادير يحتمل أن يكون المراد بقوله: «وإن قلَّ» بيان قلّة العدل بين الناس».

٢ . الاختصاص، ص ٢٦١، عن محمد بن الحسين، عن عيسى بن هشام. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٣.

٣ . في مرآة العقول: «رضي به، على بناء المجهول، وحكماً - بالتحريك - تميز أو حال عن ضمير «به». والمعنى أنه يجب أن يكون الحاكم بين الناس من أنصف الناس من نفسه. ويمكن أن يقرأ على بناء المعلوم. أي من أنصف الناس من نفسه لم يحتج إلى حاكم، بل رضي أن تكون نفسه حكماً بينه وبين غيره. والأول أظهر».

٤ . الخصال، ص ٨، باب الواحد، ح ٢٤، بسند آخر، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣، ص ١٣، ح ٣٢٣٧، مراسلاً؛ تحف العقول، ص ٣٥٧. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٦، ح ٢٣٨٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٣، ح ٢٥٢٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٧، ح ٣٤.

٥ . في حاشية «بر، بف»: «يونس». ويأتي في الكافي، ح ٦٩٣٤ رواية النضر بن شعيب عن يونس بن عمران بن ميثم. لكن الخبر رواه الحسين بن سعيد في كتابه الزهد، ص ٨٣، ح ٥١ عن محمد بن سنان، عن يوسف بن عمران، عن يعقوب بن شعيب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كما وردت رواية يوسف بن عمران الميثمي عن ميثم في رجال الكشي، ص ٨٣، الرقم ١٣٩، والظاهر اتحاده مع يوسف بن عمران بن ميثم هذا.

ثم إن الخبر أورده الصدوق في الخصال، ص ٢٤٣، ح ٩٨ بسنده عن محمد بن سنان، عن يوسف بن عمران، عن ميثم بن يعقوب بن شعيب. ووقع التحريف فيه لا يخفى؛ فإن يعقوب بن شعيب هذا، هو يعقوب بن شعيب بن ميثم التمار الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٥٠، الرقم ١٢١٦.

قَالَ: وَاحِدَةٌ لِي، وَوَاحِدَةٌ لَكَ، وَوَاحِدَةٌ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَوَاحِدَةٌ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّاسِ.

قَالَ: يَا رَبِّ بَيْنَهُنَّ لِي^١ حَتَّى أَغْلَمَهُنَّ^٢.

قَالَ: أُمَّا أَلْتِي لِي، فَتَعْبُدُنِي لَا تَشْرِكْ بِي شَيْئاً؛ وَأُمَّا أَلْتِي لَكَ، فَأُجْزِيكَ بِعَمَلِكَ أَخُوجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ؛ وَأُمَّا أَلْتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَعَلَيْكَ الدُّعَاءُ^٣ وَعَلَيَّ الْإِجَابَةُ؛ وَأُمَّا أَلْتِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَتَرْضَى لِلنَّاسِ^٤ مَا تَرْضَى لِنَفْسِكَ^٥، وَتَكْرَهُ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ^٦.

١٤٧ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ غَالِبٍ ١٤٧ / ٢

بْنِ غُثْمَانَ، عَنْ زَوْجِ ابْنِ أُخْتِ الْمُعَلَّى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا، فَإِنَّكُمْ تَعِيبُونَ عَلَى قَوْمٍ لَا يَغْدِلُونَ»^٧.

١٥ / ١٩٦١. عَنْهُ^٨، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

١. في «د»: - «لي».

٢. في الزهد: «أعمل بهن».

٣. في مرآة العقول: وقوله: فعليك الدعاء، كأنَّ «الدعاء» مبتدأ، و«عليك» خبره. وكذا: عليَّ الإجابة. ويحتمل أن يكون بتقدير: عليك بالدعاء.

٤. في «ف»: «الناس» منصوب بنزع الخافض.

٥. في «ز»: «به».

٦. الزهد، ص ٨٣، ح ٥١، عن محمد بن سنان؛ الخصال، ص ٢٤٣، باب الأربعة، ح ٩٨، بسنده عن محمد بن سنان، عن يوسف بن عمران، عن ميثم بن يعقوب بن شعيب (وفيه تصحيف)، ولم يرد فيهما: «وتكره لهم ما تكره لنفسك». وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٠٨، المجلس ٨٩، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ١٣٧، ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ الخصال، ص ٢٤٤، باب الأربعة، ح ٩٩، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٣، الوافي، ج ٤، ص ٤٧٦، ح ٢٣٨٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٧، ح ٢٠٥٣٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٨، ح ٣٥.

٧. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٣، ح ٢٠٥٤٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٨، ح ٣٦.

٨. في مرآة العقول: «الظاهر رجوع ضمير «عنه» إلى أحمد بن محمد بن عيسى في الخبر السابق، وغفل عن

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَدْلُ أَخْلَى مِنَ الشَّهْدِ، وَالْيَقِينُ مِنَ الرَّبْدِ، وَأَطْيَبُ رِيحاً مِنَ الْمِسْكِ»^١.

١٦ / ١٩٦٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ^٢:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثُ خِصَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ، كَانَ فِي ظِلِّ عَرْشِ اللَّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: رَجُلٌ أَعْطَى النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ

» تَوَسَّطَ خَيْرَ آخِرِ كَلَامٍ لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَتَبِعِ، وَيَحْتَمِلُ عَوْدَهُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ؛ لِرَوَايَتِهِ سَابِقاً عَنْ ابْنِ محبوب. ويمكن عوده إلى محمد بن عبد الجبار. والأوّل أظهر، كما لا يخفى على المتتبع.

هذا، وقد أرجع الشيخ الحرّ الضمير إلى محمد بن عبد الجبار في الوسائل، ح ٢٠٥٥١. والظاهر أنّ الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى كما استظهره المجلسي عليه السلام؛ فإنّنا لم نجد رواية محمد بن عبد الجبار عن ابن محبوب إلّا في خبرين: أحدهما في الكافي، ح ١٥٩٢، والآخر في الأمالي للمفيد، ص ٢٩٩، ح ٩. وكلا السندين ينتهيان إلى أبي حمزة الثمالي، قبل المعصوم. فيستبعد جدّاً رجوع الضمير إلى محمد بن عبد الجبار، مضافاً إلى أنّ رجوع الضمير إليه في أسناد الكافي في غاية الثدرة.

وأما احتمال رجوع الضمير إلى إبراهيم بن هاشم والد علي بن إبراهيم في ح ١٩٥٨، فإنّه وإن لم يكن غير منفي، لكنّه لم يثبت وقوع هذه الظاهرة في أسناد الكافي، كما يأتي في ح ٣٥٣٠، ويقدّم وقوع الفصل الكثير بين الضمير ومرجعه.

١. الاختصاص، ص ٢٦٢، عن ابن محبوب. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٤، ح ٢٠٥٥١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٩، ح ٣٧.

٢. الخبر رواه الصدوق في الخصال، ص ٨٠، ح ٣ بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران، عن عثمان بن جبلة، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام.

والظاهر صحّة ما في الخصال؛ فإنّه مضافاً إلى عدم ملازمة ما ورد في الكافي لطبقة إسماعيل بن مهران المعداد من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام - كما في رجال البرقي، ص ٥٥، ورجال الطوسي، ص ٣٥٢، الرقم ٥٢٠٨ - فيبعد روايته عن أبي جعفر المراد به محمد بن علي الباقر عليه السلام بواسطة واحدة، روى عثمان بن جبلة عن أبي عبد الله عليه السلام مع الوساطة فروايتَه عن أبي جعفر عليه السلام مباشرة بعيدة. راجع: بهائى الدرجات، ص ٢٢، ح ١٠، و ص ٥٠٧، ح ٨؛ معاني الأخبار، ص ٤٠٣، ح ٧١؛ الغيبة للطوسي، ص ٤٠٥.

هذا، والمطلون قوياً في وجه سقوط «عن أبي حمزة [الثمالي]» من سند الكافي، هو جواز نظر الناسخ من لفظة «أبي» في «أبي حمزة» إلى «أبي» في «أبي جعفر» المورث للسقط.

مَا هُوَ سَائِلُهُمْ؛ وَرَجُلٌ لَمْ يَقْدَمْ رَجُلًا وَلَمْ يُؤَخَّرْ رَجُلًا حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِلَّهِ رِضًا؛
وَرَجُلٌ لَمْ يَعْثُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ بِعَيْنٍ حَتَّى يَنْفِي ذَلِكَ الْعَيْنَ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْفِي
مِنْهَا^٢ غَيْبًا إِلَّا بَدَأَ لَهُ غَيْبٌ، وَكَفَى بِالْمَرْءِ شُغْلًا بِنَفْسِهِ عَنِ النَّاسِ^٣.

١٧ / ١٩٦٣ . عَنْهُ^٤، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَادٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ
الْغَفَارِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَاسَى^٦ الْفَقِيرَ مِنْ مَالِهِ^٧،
وَأَنْصَفَ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ، فَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ حَقًّا»^٨.

١٨ / ١٩٦٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ
نَافِعٍ بَيْتَاجِ السَّائِرِيِّ، عَنْ يُوسُفَ الْبَزَّازِ^٩، قَالَ:

١ . في «ف»:- «وَأَنَّ». ٢ . في «ج»:- «منه». والنفس مما يذكر ويؤث.

٣ . الخصال، ص ٨٠، باب الثلاثة، ح ٣، بسنده عن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت، عن أحمد بن محمد بن
خالد، عن إسماعيل بن مهران، عن عثمان بن جبلة، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر^{١٠} . المحاسن،
ص ٤، كتاب القرائن، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١١}؛ الخصال، ص ٨١، باب الثلاثة، ح ٤، بسند آخر عن
أبي عبد الله^{١٢} . تحف العقول، ص ٢٨٢، عن السجّاد^{١٣}، وفيهما من دون الإسناد إلى الرسول^{١٤}، وفي كلهما مع
اختلاف يسير . مصادقة الإخوان، ص ٧٦، ح ٢، مرسلًا عن داود بن فرقد، عن أبي عبد الله^{١٥}، من دون الإسناد
إلى رسول الله^{١٦} . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٧، ح ٢٣٨٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٨، ح ٢٠٥٣٨؛ البحار، ج ٧٥،
ص ٣٩، ح ٣٨.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد بن محمد هذا عن
عبد الرحمن بن حمّاد في بعض الأسناد. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٣٣٠١ و ٦٠١٦ و ٨٣٩٨ و ٨٧٥١؛
المحاسن، ص ٦، ح ١٧؛ وص ١١، ح ٢٣؛ وص ١٣٨، ح ٢٤؛ وص ٣٦١، ح ٨٩.

٥ . «المواساة»: المشاركة والمساهمة في المعاش والزرق، وأصلها الهمة فقلبت واوًا تخفيفاً. النهاية، ج ١،
ص ٥٠ (أسا).

٦ . في الخصال:- «من ماله». ٧ . الخصال، ص ٤٧، باب الاثنين، ح ٤٨، بسنده، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي،
عن عبد الله بن محمد الغفاري، عن جعفر بن إبراهيم الجعفري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه^{١٧} عن رسول
الله^{١٨} . الوافي، ج ٤، ص ٤٧٤، ح ٢٣٨٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ٢٠٥٢٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٠، ح ٣٩.

٨ . في «ب، ج»:- «البزّاز». والبزّاز اسم لمن يخرج الدهن من البزّز أو يبيعه. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ١٠٠.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا تَذَارَأُ^١ اثْنَانِ فِي أَمْرِ قَطٍّ، فَأَعْطِي أَحَدَهُمَا النِّصْفَ^٢ صَاحِبَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، إِلَّا أُدِيلَ^٣ مِنْهُ»^٤.

١٤٨/٢ ١٩٦٥/١٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَنَسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ جَنَّةً لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ثَلَاثَةٌ، أَحَدُهُمْ مَنْ حَكَمَ فِي نَفْسِهِ^٥ بِالْحَقِّ»^٦.

١٩٦٦/٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَدْلُ أَخْلَى مِنَ الْمَاءِ يُصِيبُهُ الظَّمَانُ؛ مَا أَوْسَعَ الْعَدْلُ إِذَا عُدِلَ فِيهِ وَإِنْ قَلَّ»^٧.

١ ج ١، ص ٢٣٦؛ توضيح المشتبه، ج ١، ص ٤٨٤.

هذا، والمذكور في رجال البرقي، ص ٢٩؛ ورجال الطوسي، ص ٣٢٤، الرقم ٤٨٤١ هو يوسف البرزاز.

١. في «بر»: «تداری» وهو من تخفيف الهمزة. و«الدَّراء»: الدفع، وتقول: تدارأتم، أي اختلفتم. الصحاح، ج ١، ص ٤٨ (درأ).

٢. «النِّصْف»: اسم الإنصاف. وتفسيره: أن تعطيه من نفسك النصف، أي تعطي من نفسك ما يستحق من الحق كما تأخذه. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٠٠ (نصف).

٣. أدال الله بني فلان من عدوهم: جعل الكثرة لهم عليهم. والإدالة: النصرة والغلبة. أساس البلاغة، ص ١٣٩؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٧٤ (دول).

٤. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ٢٠٥٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٠، ح ٤٠.

٥. في حاشية «د»، «بر» والكافي، ح ٢٠٨٦: «على نفسه». وفي «ف»: «وفي تقيّة».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب زيارة الإخوان، ح ٢٠٨٦، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً عن ابن محبوب. الخصال، ص ١٣١، باب الثلاثة، ح ١٣٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. المؤمن، ص ٦٠، ح ١٥٥، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٧، ح ٢٣٩١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٨٥، ح ٢٠٥٣١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤١، ح ٤١.

٧. الوافي، ج ٤، ص ٤٧٨، ح ٢٣٩٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٣، ذيل ح ٢٠٥٥٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٣٦، ح ٣٣.

٦٧- بَابُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ

١٩٦٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شَرَفَ الْمُؤْمِنِ قِيَامُ اللَّيْلِ^١، وَعِزُّهُ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ النَّاسِ»^٢.

١٩٦٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٣ جَمِيعًا، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ لَا يَسْأَلَ رَبَّهُ شَيْئًا إِلَّا أُعْطَاهُ، فَلْيَتَنَاسَّ^٤ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، وَلَا يَكُونُ لَهُ رَجَاءٌ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ، فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ، لَمْ يَسْأَلِ^٥ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا.....» ←

١ . في الوسائل: «بالليل».

٢ . الكافي، كتاب الصلاة، باب التوادر، ذيل ح ٥٦٩٧؛ والتهذيب، ج ٢، ص ١٢٠، ذيل ح ٤٥١؛ وثواب الأعمال، ص ١٦٣، ح ١؛ والخصال، ص ٦، باب الواحد، ذيل ح ١٨، بسند آخر عن عبدالله بن سنان. الزهد، ص ١٥٠، ذيل ح ٢١٨، عن ابن أبي عمير، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، حكاية عن جبرئيل في كلامه مع النبي صلى الله عليه وآله. وفي الأمالي للصدوق، ص ٢٣٣، المجلس ٤١، ذيل ح ٥؛ والخصال، ص ٧، باب الواحد، ذيل ح ١٩؛ ومعاني الأخبار، ص ١٧٨، ذيل ح ٢، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام حكاية عن جبرئيل في كلامه مع النبي صلى الله عليه وآله. وفي الفقيه، ج ١، ص ٤٧١، ذيل ح ١٣٦٠؛ وج ٤، ص ٣٩٩، ذيل ح ٥٨٥٦، هكذا: «نزل جبرئيل على النبي صلى الله عليه وآله فقال له...»؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤١٥، ح ٢٢١٩؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٨، ح ١٢٤٦٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٠٩، ح ١٤.

٣ . في «بس»: «القاساني».

٤ . في «ب، ج، د، ص، ف» والوافي: «فليأيس». من أيس يأيس. وهو إتيا لغة مستقلة، وإتيا مقلوب من يتس.

٥ . الجملة إتيا حالية، أو من عطف الخبر على الإنشاء.

٦ . في الوافي والوسائل والأمالي للمفيد، ص ٢٧٤ والأمالي للطوسي، ص ٣٦؛ «من».

٧ . في الوافي والكافي، ح ١٤٩٢٣؛ ومصباح الشريعة والأمالي للمفيد، ص ٣٢٩؛ «لم يأنه».

أَغْطَاةً.^١

١٩٦٩ / ٣. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الرَّهْرِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «رَأَيْتُ الْخَيْرَ كُلَّهُ قَدِ اجْتَمَعَ فِي قَطْعِ الطَّمَعِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ، وَمَنْ لَمْ يَزَجْ النَّاسَ فِي شَيْءٍ، وَرَدَّ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، اسْتَجَابَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ».^٢

١٩٧٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْغَلَاءِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

«سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «طَلَبَ الْحَوَائِجِ إِلَى النَّاسِ اسْتِلابٌ^٣ لِلْعِزِّ،

و^٤ مَذْهَبُهُ^٥ لِلْحَيَاءِ، وَالْيَأْسُ مِمَّا^٦ فِي أَيْدِي النَّاسِ عِزٌّ لِلْمُؤْمِنِ^٧ فِي دِينِهِ، وَالطَّمَعُ هُوَ

١. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٢٣. وفي الأمالي للمفيد، ص ٢٧٤، المجلس ٣٣، ح ١؛ وص ٣٢٩، المجلس

٣٩، ح ١، بسند آخر عن علي بن محمد القاشاني، عن الإصفهاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٦، المجلس ٢، ح ٣٨، بسند آخر عن علي بن محمد القاشاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث؛ وفيه، ص ١١٠، المجلس ٤، ح ٢٣، بسند آخر عن علي بن محمد القاشاني، عن حفص بن غياث. مصباح الشريعة، ص ١٣٢، الباب ٦٢، مع اختلاف يسير، وفي كلها مع زيادة في آخره؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٣٦٧، إلى قوله: «ولا يكون له رجاء إلا عند الله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٤١٥، ح ٢٢٢١؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٤٢، ح ٨٩٥٣؛ وج ٩، ص ٤٤٨، ح ١٢٤٦٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٠٩، ح ١٥.

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الطمع، ح ٢٦٠٥، إلى قوله: «عمّا في أيدي الناس». الوافي، ج ٤، ص ٤١٥، ح ٢٢٢٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٩، ح ١٢٤٦٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١٠، ح ١٦.

٣. في الوسائل: «استلاب».

٤. في «ج، ز، ص، يس، بف» والوافي: «و».

٥. في «ص»: «مذهبة» بهيئة اسم الفاعل. قال في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٥٤: «المذهبة إما بالفتح مصدراً ميميّاً، والحمل على المبالغة. أو هو بمعنى اسم الفاعل. أو اسم المكان، أي مظنة لذهاب الحياء. أو بالكسر، أي آلة لذهابه».

٦. في «ف»: «عمّا».

٧. في «يس» وحاشية «بف»: «المؤمن».

الْفَقْرُ الْخَاضِرُ^١.

١٩٧١ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ^٢

أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، اكْتُبْ لِي إِلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ دَاوُدَ الْكَاتِبِ

لَعَلِّي أُصِيبُ مِنْهُ^٣.

قَالَ^٤: «أَنَا أَضْنُ بِكَ أَنْ تَطْلُبَ مِثْلَ هَذَا وَشِبْهَهُ، وَلَكِنْ عَوَّلْ عَلَى^٥ مَالِي^٦».

١٩٧٢ / ٦ . عَنْهُ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ نَجْمِ بْنِ

حُطَيْمٍ الْغَنَوِيِّ:

١ . تحف العقول، ص ٢٧٩، عن علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٢٢٢٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٩، ح ١٢٤٧٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١٠، ح ١٧.

٢ . في «ب»:- «محمد بن».

٣ . في «ب» ج د، ص، ض، يس، والوافي: «وشيئاً».

٤ . في «ب»+: «إِذَا».

٥ . في حاشية «بر»: «أَعَزَّ». و «الضَّنَّ»: هو ما يختصه ويضنُّ به، أي يبخل به لمكانته منه وموقعه عنده. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٢٧٥ (ضنن).

٦ . في «بر»: «إِلَى».

٧ . الوافي، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٢٢٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ١٢٤٧١؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١١، ح ١٨.

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو عن أبيه، عن حماد بن عيسى كتبه - كما في الفهرست للطوسي، ص ١٥٦، الرقم ٢٤١ - وأكثر من الرواية عنه بتوسط أبيه في المحاسن. أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٦٧، ح ١٢٥ و ١٢٦؛ ص ١٣٢، ح ٦؛ و ص ١٣٣، ح ٩؛ و ص ٣٣٤، ح ١٠٢؛ و ص ٣٣٧، ح ١١٥ و ١١٧؛ و ص ٣٤٠، ح ١٢٩.

٩ . في «ص»، ض، بر: «خطيم». وقد ذكر البرقي في رجاله، ص ١٥ نجم بن حطيم الغنوي في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام. والشيخ الطوسي ذكر في رجاله، ص ١٤٧، الرقم ١٦٣١ نجم بن حطيم. ثم قال: «وقيل: أبو حطيم (ابن خطيم - خ ل) العبدي».

وقال ابن مأكولا في الإكمال، ج ٣، ص ١٦٨: «نجم بن الخطيم العجلي أبو علي، يروي عن أبي جعفر محمد بن علي، روى عنه حصين بن مخارق».

وقال ابن حنّان في كتابه الثقات، ج ٩، ص ٢٢٠: «نجم بن حطيم، يروي عن سدير الغنبي (الصيرفي - خ ل)، روى عنه حميد بن المثنى».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «النَّاسُ مِمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ عِزُّ الْمُؤْمِنِ فِي دِينِهِ؛ أَوْ مَا سَمِعْتَ قَوْلَ حَاتِمٍ^٢»:

إِذَا مَا عَزَمْتَ النَّاسُ الْفَيْتَةَ الْغِنَى إِذَا عَزَفَتْهُ النَّفْسُ وَالطَّمَعُ الْفَقْرُ^٣.

١٩٧٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: لِيَجْتَمِعَ فِي قَلْبِكَ الْإِفْتِقَارُ إِلَى النَّاسِ وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُمْ؛ فَيَكُونَ افْتِقَارَكَ

١. في «بر»: «أما».

٢. هو حاتم بن عبدالله بن سعد الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي، فارس شاعر جواد جاهلي، بضرب المثل بجوده وسخائه، كان من أهل نجد وزار الشام، وتزوج مارية بنت حجر الغسائية، ومات في عوارض، وهو جبل في بلاد الطين، قال ياقوت: وقبر حاتم عليه. وشعر حاتم كثير، ضاع معظمه، وبقي منه ديوان صغير مطبوع. وأزخا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي صلى الله عليه وآله، أي نحو سنة ٤٦ قبل الهجرة. (الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٥١).

٣. قال في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٥٦: «ذكر شعر حاتم ليس للاستشهاد، بل للشهرة والدلالة على أن هذا مما يحكم به عقل جميع الناس حتى الكفار». «إذا ما عزمت اليأس» كلمة «ما» زائدة، أي إذا عزمت على اليأس عن الناس. «ألفيته» أي وجدته «الغنا إذا عرفت» بصيغة الخطاب من باب التفعيل ونصب النفس، أو بصيغة الغيبة ورفع النفس. والطمع مرفوع بالابتدائية، والفقر بالخبرية. وتمثل أيضاً بهذا، الإمام الصادق عليه السلام في حديث آخر في الكافي، كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة، ح ٦٠٨٣، وفيه: «إذا ما عرفت» بدل «إذا ما عزمت».

٤. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٧، إلى قوله: «عز المؤمن في دينه» مع زيادة في آخره. «الوافي»، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٢٢٢٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٤، ح ١٢٤٧٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١٢، ح ١٩.

٥. في مرآة العقول: «ليجتمع في قلبك الافتقار إلى الناس والاستغناء عنهم، أي العزم عليهما بأن تعاملهم ظاهراً معاملة من يفقر إليهم في لين الكلام وحسن البشر، وأن تعاملهم من جهة أخرى معاملة من يستغني عنهم بأن تنزه عرضك من التدنس بالسؤال عنهم، وتبقي عزك بعدم التذلل عندهم للأطماع الباطلة. أو يجتمع في قلبك اعتقادان: اعتقاد بأنك مفقر إليهم للمعايشة، لأن الإنسان مدني بالطبع يحتاج بعضهم إلى بعض في التئيش والبقاء؛ واعتقاد بأنك مستغن عنهم غير محتاج إلى سؤالهم، لأن الله تعالى ضمن أرزاق العباد، وهو مسبب الأسباب».

إِنَّهُمْ فِي لَبِنٍ كَلَامِكَ وَحَسَنِ بَشْرِكَ، وَيَكُونُ اسْتِغْنَاؤُكَ عَنْهُمْ فِي نَزَاهَةِ عِزِّكَ وَنَقَاءِ عِزِّكَ.^١

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ^٢، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

٦٨- بَابُ صَلَةِ الرَّحِمِ

١٥٠/٢

١٩٧٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: «وَ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا»^٣ قَالَ: فَقَالَ: «هِيَ أَرْحَامُ النَّاسِ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَرَ بِصَلَتِهَا

١. الوافي، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٢٢٢٦؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٨، ح ١٢٤٦٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١٢، ح ٢٠.
٢. في «ز»: - وعلي.

والخبر رواه الصدوق في معاني الأخبار، ص ٢٦٧، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، قال: أخبرني أحمد بن عمر، عن يحيى بن عمران. ولا يبعد صحته؛ فقد روى الكليني في الكافي، ح ٣٤، بسنده عن أحمد بن عمر الحلبي، عن يحيى بن عمران، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول، وقد ذكر خيراً آخر.

هذا، وقد وردت رواية أحمد بن عمر الحلبي عن يحيى بن عمران الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الخصال، ص ٣٤٨، ح ٢٢، و ص ٤٣٤، ح ٢٠.

ثم إن أحمد بن عمر الحلبي وأحمد بن عمر الحلبي، كلاهما مذكوران في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٩٨، الرقم ٢٤٥؛ و ص ٩٩، الرقم ٢٤٨. وعلي بن عمر هذا مجهول لم نعرفه.

٣. معاني الأخبار، ص ٢٦٧، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، عن أحمد بن عمر، عن يحيى بن عمران، عن أبي عبد الله عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٠٤، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٢٢٢٧؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٤٨، ذيل ح ١٢٤٦٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ١١٢، ذيل ح ٢٠.

وَعَظَّمَهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ جَعَلَهَا مِنْهُ^٢.

١٩٧٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ^٣:

بَلَّغَنِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٥، أَهْلُ بَيْتِي أَبَوَا إِلَّا تَوْتُبَا^٦ عَلَيَّ وَقَطِيعَةً لِي وَشَتِيمَةً^٧، فَأَرْفُضُهُمْ؟ قَالَ: «إِذَا يَرْفُضُكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا. قَالَ: فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: «تَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ، وَتُعْطِي مَنْ حَرَمَكَ، وَتَغْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ؛ فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كَانَ لَكَ مِنَ اللَّهِ^٨ عَلَيْهِمْ ظَهِيرٌ^٩».

١٩٧٦ / ٣. وَ عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرَّضَاءُ^{١١}: «يَكُونُ الرَّجُلُ يَصِلُ رَجْمَهُ، فَيَكُونُ قَدْ بَقِيَ مِنْ عَمْرِهِ ثَلَاثُ سِنِينَ، فَيُصَيِّرُهَا^{١٢} اللَّهُ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَيَفْعَلُ اللَّهُ.....» ←

١. في تفسير العياشي والزهد: «مع». وفي الوافي: «جعلها منه، أي قرنها باسمه في الأمر بالتقوى». وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٥٩: «وربما يقرأ: مُنَّة، بضم الميم وتشديد النون، أي جعلها قوة وسبباً لحصول المطالب. أو بالكسر والتشديد، أي أنعم بهما على الخلائق. ولا يخفى ما فيهما من التعسف».

٢. الزهد، ص ١٠٦، ح ١٠٨، عن محمد بن أبي عمير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢١٧، ح ١٠، عن جميل بن دراج؛ وفيه، ح ٩، عن عمر بن حفظة، عنه ﷺ، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٣، ح ٢٤٣٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٣، ح ٢٧٧٨٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٦، ح ٧٦.

٣. هكذا في «ص»، بر، بف، والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقال».

٤. في «ف»: «أنه قال». ٥. في الوسائل: «إن».

٦. التوب: الاستيلاء على الشيء ظلماً. راجع: الصحيح، ج ١، ص ٢٣١؛ النهاية، ج ٥، ص ١٥٠ (وثب).

٧. في الوسائل: «وشتيمة». ٨. في «ب»: «من الله لك».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٨، ح ٢٧٨٠٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٣، ح ٧٢.

١٠. هكذا في «ب» والطبعة القديمة وحاشية «بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «محمد بن عبيد الله». والصواب ما

أثبتناه، وتقدم وجهه في الكافي، ذيل ح ١٨١١.

١١. في شرح المازندراني: «فيصير».

مَا يَشَاءُ^١.

١٩٧٧ / ٤. وَعَنْهُ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ خَطَّابِ الْأَعْمَرِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «صِلْهُ الْأَرْحَامِ تَرْكِي^٣ الْأَعْمَالِ، وَتَنْجِي الْأَمْوَالِ، وَتَذْفَعُ الْبَلَوَى،

وَتَيْسِّرُ الْحِسَابَ، وَتُنْسِي^٤ فِي الْأَجْلِ^٥».

١٩٧٨ / ٥. عَنْهُ^٦، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ غَمْرٍ وَبْنِ أَبِي الْعَقْدَامِ، عَنْ جَابِرٍ: ١٥١/٢

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْصِي الشَّاهِدَ مِنْ أُمَّتِي وَالْغَائِبَ

مِنْهُمْ وَمَنْ فِي أَضْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَنْ يَصِلَ الرَّجِمَ وَإِنْ

كَانَتْ^٨ مِنْهُ عَلَى مَسِيرَةِ سَنَةٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الدِّينِ^٩».

١. قرب الإسناد، ص ٣٥٥، ح ١٢٧١، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع زيادة في آخره. الأملالي للطوسي، ص ٤٨٠، المجلس ١٧، ح ١٨، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبانه عليه السلام عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «ثلاثين سنة». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٢٠، عن الحسين بن زيد بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع زيادة في أوله وآخره، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٨٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٠٨، ح ٧٠.

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٣. في «ب»: «تركي» على بناء الإفعال. وفي شرح المازندراني، ج ٩، ص ٧: «تركي، مضارع من باب الإفعال أو التفعيل، أي جعلها نامية، أو طاهرة من النقص أو الرد وإن كان فيها نقص ما».

٤. «النس»: التأخير. يقال: نسأت الشيء نساً، وأنسأته إنسأة؛ إذا أخرته. ويكون في العمر والدَّين. النهاية، ج ٥، ص ٤٤ (نسأ).

٥. في «بر»: «وفي».

٦. راجع: حديث ٢٠٠٦ ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٨٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١١، ح ٧١.

٧. هكذا في النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٨. في «ج»: «ض»، «ولو كان». وفي «ص»: «وشرح المازندراني والوافي: «وكان». قال المازندراني: «وفي بعض النسخ: ولو كانت منه، بالتأنيث، وكلاهما جائز؛ لأنَّ الرحم يذكر ويؤنث».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٣، ح ٢٤٣٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٤، ح ٧٣.

١٩٧٩ / ٦. وَ عَنْهُ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ حُفَيفٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صِلَةُ الْأَرْحَامِ تَحْسِنُ^٢ الْخُلُقَ، وَتُسَمِّحُ الْكُفَّ، وَتُطَيِّبُ النَّفْسَ^٣، وَتَزِيدُ فِي الرِّزْقِ، وَتَنْسِي^٤ فِي الْأَجَلِ^٥».

١٩٨٠ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الرَّجْمَ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَقُولُ^٦: اللَّهُمَّ صِلْ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي^٧، وَهِيَ رَجَمَ آلِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ^٨ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾^٩ وَرَجَمَ كُلَّ ذِي رَجْمٍ^{١٠}».

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٢. يجوز فيه وفي «تسمح» و «تطيب» الإفعال أيضاً. والنسخ مختلفة.

٣. في مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٦٦: «السماحة: الجود، ونسبتها إلى الكف على المجاز لصدورها منها غالباً. و «تطيب النفس» أي جعلها سحة بالبذل والعفو والإحسان، يقال: طابت نفسه بالشيء: إذا سمحت به من غير كراهة ولا غضب؛ أو تطهرها من الحقد والحسد وسائر الصفات الذميمة، فإنه كثيراً ما يستعمل الطيب بمعنى الطاهر؛ أو يجعل باله فارغاً عن الهموم والغموم والتفكير في دفع الأعداء، فإنها ترفع العداوة بينه وبين أقاربه».

٤. في «بر»: «وفي».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٤٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٤، ح ٧٤.

٦. في «ض»: «ف» والبحار: «يقول».

٧. في الوافي: «تمثيل للمعقول بالمحسوس وإثبات لحقّ الرحمة على أبلغ وجه. وتعلقها بالعرش كناية عن مطالبة حقها بمشهد من الله. ومعنى ما تدعوه: كن له كما كان لي، وافعل به ما فعل بي من الإحسان والإساءة».

٨. في «ض»: «وهي».

٩. الرعد (١٣): ٢١.

١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب صلة الرحم، ح ١٩٩٩، بسند آخر عن الرضا عليه السلام؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣٣٣، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام؛ الزهد، ص ١٠٢، ح ١٠٠، بسنده عن أبي بصير، إلى قوله: «وهي رحم آل محمد» مع زيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢٧، عن العلاء بن فضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ح ٢٩، عن محمد بن فضل، عن العبد الصالح عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير فرائد، ص ١٠١، ح ٨٨، الوافي، ج ٥، ص ٥٠٤، ح ٢٤٣٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٥، ح ٧٥.

١٩٨١ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ

عَطِيَّةٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ^١، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ نَاطِقٍ مِنَ الْجَوَارِحِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجْمُ تَقُولُ^٢: يَا رَبِّ مَنْ

وَصَلَّنِي فِي الدُّنْيَا، فَصَلَ الْيَوْمَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ؛ وَمَنْ قَطَعَنِي فِي الدُّنْيَا، فَاقْطَعْ الْيَوْمَ مَا
بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ»^٣.

١٩٨٢ / ٩ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَا ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: صَلِّ رَحِمَكَ وَلَوْ

بِشَرْبَةِ مِنْ مَاءٍ^٤، وَأَفْضَلُ مَا تَوْصَلُ^٥ بِهِ الرَّجْمُ كَفَّ الْأَذَى عَنْهَا، وَصَلَّهُ الرَّجْمُ

مَنْسَأَةً^٦ فِي الْأَجَلِ^٧، مَحْبَبَةً^٨ فِي.....»

١ . ورد الخبر في الزهد للحسين بن سعيد، ص ١٠٢، ح ٩٩، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن
يونس بن عفان. ولم نجد ذكراً ليونس بن عفان في غير سند هذا الخبر، وقد روى مالك بن عطية، عن يونس
بن عمار في الكافي، ح ٢٣٨١ و ٣٢٥٢ و ٣٤٨٤.

والظاهر أن ما ورد في الزهد محذوف، والمراد من يونس هو يونس بن عمار الصيرفي المذكور في أصحاب أبي
عبدالله ﷺ. راجع: رجال البرقي، ص ٢٩؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٤، الرقم ٤٨٥١.

٢ . في «ب، ض، ف، بر، بف»: «يقول».

٣ . الزهد، ص ١٠٢، ح ٩٩، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن يونس بن عفان، عن
أبي عبدالله ﷺ. «الوافي» ج ٥، ص ٥٠٤، ح ٢٤٣٨؛ الوسائل ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٨٩؛ البحار ج ٧٤، ص ١١٧،
ح ٧٧.

٤ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٥ . في «ز»: «من الماء».

٦ . في «ب، د، ز، ف، بر، بس، بف» والوافي: «ما يوصل».

٧ . «منسأة»: مفعلة من النشاء، والنساء: التأخير. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٤ (نساء).

٨ . في قرب الإسناد: «مشرة في المال و».

٩ . في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل وقرب الإسناد: «محبة». وفي شرح
المازندراني: «ومحبة». وفي مرآة العقول: «محبة»، في بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل.

الأهل،^١

١٩٨٣ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ الرَّجِمَ مُعَلَّقَةٌ^٢ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْعَرْشِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ مَنْ
وَصَلَّيْ، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي»^٣.

١٩٨٤ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ
بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^٤: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ:
خَافَتَا^٥ الصَّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجِمَ وَالْأَمَانَةَ، فَإِذَا مَرَّ الْوُصُولُ لِلرَّجِمِ الْمُؤَدِّي لِلْأَمَانَةِ،
نَفَذَ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِذَا مَرَّ الْخَائِنُ لِلْأَمَانَةِ الْقَطُوعُ لِلرَّجِمِ، لَمْ يَنْفَعَهُ مَعَهُمَا^٦ عَمَلٌ،

وفي بعضها بفتح الميم على بناء المجرد. إما على المصدر على المبالغة، أي سبب لمحبة الأهل. أو اسم
المكان، أي مظنة ككرة المحبة؛ لأنَّ الإنسان عبيد الإحسان.

١. قرب الإسناد، ص ٣٥٥، ح ١٢٧٢، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا، عن
أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إجلال الكبير، ح ٢٠٤١، بسند
آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية: «عظموا كباركم وصلوا أرحامكم، وليس تصلونهم بشيء أفضل من
كف الأذى عنهم». تحف العقول، ص ٤٤٥، عن الرضا عليه السلام، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «كف
الأذى عنها»، مع زيادة الآية: «لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَيْكُمْ بَالَتَيْنِ وَالْأَذَى» [البقرة: (٢): ٢٦٤]. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٦،
ح ٢٤٤٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٩، ح ٢٧٨٠٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٧، ح ٧٨.

٢. هكذا في النسخ والوسائل والطبعة القديمة. وفي المطبوع: «فضيل».

٣. في «ب»، ز، ص، ض، بر، بس، بف، والوسائل: «متعلقة».

٤. في «ب»، ض، بر، والبحار: «يقول».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٤، ح ٢٤٣٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٤، ح ٢٧٧٩١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٧، ح ٧٩.

٦. في «ض»: «رحمه الله».

٧. أي جانباه. والحافة: ناحية الموضوع وجانبه. النهاية، ج ١، ص ٤٦٢ (حرف).

٨. في «بف» والوافي: «لم ينفعهما معه».

وَتَكْفًا^١ بِهِ الصِّرَاطُ فِي النَّارِ.^٢

١٩٨٥ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ قُزَيْبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «صَلَّةُ الْأَرْحَامِ^٣ تَحْسِنُ^٤ الْخُلُقَ، وَتَسْمَحُ^٥ الْكَفَّ، وَتَطْيِبُ^٦ النَّفْسَ، وَتَزِيدُ فِي الرِّزْقِ، وَتُنْسِي^٧ فِي الْأَجْلِ^٨».

١٩٨٦ / ١٣ . عَنْهُ^٩، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ حُطَّابِ الْأَعْوَرِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «صَلَّةُ الْأَرْحَامِ تَرْكِي الْأَعْمَالِ، وَتَدْفَعُ الْبُلُوَى، وَتَنْمِي الْأَمْوَالَ^{١٠}، وَتُنْسِي^{١١} لَهُ فِي عُمْرِهِ، وَتَوْسَعُ^{١٢} فِي رِزْقِهِ، وَتُحَبِّبُ^{١٣} فِي أَهْلِ بَيْتِهِ؛ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ، وَلْيَصِلْ رَحِمَتَهُ»^{١٤}.

١٩٨٧ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

- ١ . في «ب، ف»: «وتكفًا». و«تكفًا» أي تقلب، وكفأت الإبناء: كيبته وقلبته. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٤٠ (كفًا).
- ٢ . الزهد، ص ١٠٧، ح ١١٢، عن حنان، عن أبيه، وفيه: «على حافتي الصراط يوم القيامة الرحم والأمانة، فإذا مر عليه الوصول للزحم والمؤذي للأمانة لم يكفاه في النار» مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٦، ح ٢٤٤٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٦٨، ح ٢٤١٦٩؛ البحار، ج ٨، ص ٦٧، ح ٩؛ وج ٧٤، ص ١١٧، ح ٨٠.
- ٣ . في «ز، ض، ف، بر، بس، بف»: «الرحم».
- ٤ . يجوز فيه وفي «تسمح» و«تطيب» الإفعال والتفعيل.
- ٥ . في «ز، بر» وحاشية «بف»: «وفي».
- ٦ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٤٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٥، ح ٢٧٧٩٣.
- ٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.
- ٨ . في «ض»: «المال».
- ٩ . في حاشية «بر»: «وله».
- ١٠ . في «ف»: «وتحب» على بناء الإفعال.

١١ . تحف العقول، ص ٢٩٩، وتام الرواية فيه: «صلة الأرحام تركي الأعمال، وتنمي الأموال، وتدفع البلوى، وتيسر الحساب، وتنسى في الأجل». الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٥، ح ٢٧٧٩٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ١١٨، ح ٨١.

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً^١، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْحَكَمِ الْخَنَّاطِ^٢، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «صَلِّهِ الرَّجِمِ وَحَسِّنْ الْجَوَارِ يَغْمُرَانِ^٣ الدِّيَارَ، وَيَزِيدَانِ فِي
الْأَعْمَارِ»^٤.

١٥ / ١٩٨٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقُدَّاحِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْخُدَّاءِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَعْجَلَ الْخَيْرِ ثَوَاباً صَلََةُ الرَّجِمِ»^٥.
١٦ / ١٩٨٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ النِّسَاءُ^٦ فِي الْأَجَلِ
وَالزِّيَادَةُ فِي الرِّزْقِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»^٧.

١ . في الوسائل :- «ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً».

٢ . في «ف، بس» وحاشية «ص»: «الخطاط». والظاهر أنه هو حكم بن أيمن الذي وصفه النجاشي بالخطاط،
ووصفه البرقي والطوسي بالخطاط. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٤؛ رجال البرقي، ص ٣٨؛ رجال
الطوسي، ص ١٨٥، الرقم ٢٢٥٠. ٣ . في «ف»: «يعمران» على بناء التفعيل.

٤ . الكافي، كتاب العشرة، باب حق الجوار، ح ٣٧١٣، بسند آخر عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن الحكم
الخطاط، وتام الرواية: «حسن الجوار يعمر الديار ويزيد في الأعمار». وفيه، ح ٣٧٦٢، بسند آخر وتام
الرواية: «حسن الجوار زيادة في الأعمار وعمارة الديار»؛ وفيه، ح ٣٧٦٥، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ عن
رسول الله ﷺ، وتام الرواية: «حسن الجوار يعمر الديار وينسي في الأعمار». صحيفة الرضا ﷺ، ص ٨٥،
ح ١٩٦، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن محمد بن علي ﷺ، وتام الرواية فيه: «صلة الأرحام وحسن
الجوار زيادة في الأموال». الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٥، ح ٢٧٧٩٤؛ البحار،
ج ٧٤، ص ١٢٠، ح ٨٢.

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٥، ح ٢٧٧٩٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ح ٨٣.

٦ . «النساء»: التأخير. يقال: نسأت الشيء نساً وأنسأته إنساءً: إذا أخرته. و«النساء» الاسم. ويكون في العمر
والدين. النهاية، ج ٥، ص ٤٤ (نسأ).

٧ . الزهد، ص ١٠٥، ح ١٠٧، بسند آخر عن النبي ﷺ، مع زيادة: الخصال، ص ٣٢، باب الواحد، ح ١١٢، ..

١٩٩٠ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ،

قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا نَعْلَمُ شَيْئًا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا صَلََّةُ الرَّحِمِ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلُ يَكُونُ أَجَلُهُ ثَلَاثَ سِنِينَ، فَيَكُونُ وَضُولًا لِلرَّحِمِ^١، فَيَزِيدُ اللَّهُ فِي عُمُرِهِ ثَلَاثِينَ سَنَةً، ١٥٣/٢
فَيَجْعَلُهَا^٢ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَيَكُونُ أَجَلُهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً، فَيَكُونُ قَاطِعًا لِلرَّحِمِ^٣،
فَيَنْقُصُهُ اللَّهُ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَيَجْعَلَ أَجَلَهُ إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ»^٤.

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبِي
الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، مِثْلَهُ.^٥

١٩٩١ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ

جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُرِيدُ الْبَصْرَةَ نَزَلَ
بِالرَّيْذَةِ^٦، فَاتَاهُ رَجُلٌ مِنْ مُحَارِبٍ^٧، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي تَحَمَّلْتُ فِي

١. بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٤، ص ١٥٧، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن الحسين بن علي عليه السلام، من دون الاستناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ح ٨٤.

٢. في «ز»: «في الرحم».

٣. في «ز»: «لرحمه».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٦، ح ٢٧٧٩٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ح ٨٥.

٥. الزهد، ص ١٠٨، ح ١١٥، عن الحسن بن علي، عن أبي الحسن عليه السلام، من قوله: «إِنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ أَجَلُهُ ثَلَاثَ سِنِينَ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٩، ح ٢٤٥٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٦، ذيل ح ٢٧٧٩٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ذيل ح ٨٥.

٦. «الرَّيْذَةُ»: من قرى المدينة على ثلاثة أيام، قرية من ذات عرق على طريق الحجاز إذا رحلت من فيد تريد مكة. معجم البلدان، ج ٣، ص ٤٤ (ريضة).

٧. «محارب»: قبيلة من فهر. الصحاح، ج ١، ص ١٠٩ (حرب).

قَوْمِي حَمَالَةً^١، وَإِنِّي سَأَلْتُ فِي طَوَائِفِ مِنْهُمْ الْمُوَاسَاةَ^٢ وَالْمَعُونَةَ، فَسَبَقْتُ إِلَيَّ
الْأَسِنَّةَ بِالنَّكَدِ^٣، فَمَزَّهُمُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَعُونَتِي، وَخَتَّهْمُ عَلَى مُوَاسَاتِي، فَقَالَ:
أَيْنَ هُمْ؟ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ قَرِيقٌ مِنْهُمْ حَيْثُ تَرَى.

قَالَ: «فَنَصَّ^٤ رَاجِلَتَهُ فَادَّلَفْتُ^٥ كَأَنَّهَا ظَلِيمٌ^٦، فَدَلَفْتُ^٧ بَعْضَ أَصْحَابِهِ فِي طَلَبِهَا، فَلَأَيًّا
بِلَايٍ^٨ مَا لَحِقْتُ^٩، فَانْتَهَيْتُ إِلَى الْقَوْمِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ، وَسَأَلْتُهُمْ مَا يَمْنَعُهُمْ^{١٠} مِنْ مُوَاسَاةِ
صَاحِبِهِمْ، فَشَكَّوهُ وَشَكَاهُمْ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١١}: وَصَلْ أَمْرُؤُ عَشِيرَتَهُ^{١٢}؛ فَإِنَّهُمْ

١٥٤/٢

١. «الحمالة»: ما يتحمله الإنسان عن غيره من دية أو غرامة، والتحمل أن يتحملها عن نفسه. النهاية، ج ١، ص ٤٤٢ (حمل).

٢. يجوز في الكلمة «المواساة» وهو من تخفيف الهمزة.

٣. «النكد»: كل شيء جز على صاحبه شراً. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٣٨ (نكد). والمراد: بالقبح والشر.

٤. يقال: نصَّ راحلته إذا استخرج ما عندها من السير. ونصَّ كل شيء: منتهاه. وقال الأصمعي: النص: السير الشديد حتى يستخرج أقصى ما عندها. مجمع البحرين، ج ٤، ص ١٨٥؛ الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥٨ (نص).

٥. «فادلفت»، على هيئة الافتعال، ويجوز الفعل، أي مشتت مشي المقيد وفوق الديب، كأنها الذكر من النعام؛ من الدليف، وهو المشي فوق الديب. أو مشتت وقاربت الخطو وأسرت؛ من الدليف بمعنى المشي مع تقارب الخطو والإسراع، كأنه الوحدان، وهو نوع من سير الإبل، وهو أن تسرع وتوسع الخطو، أو ترمي قوائمه كمشي النعام. أو المعنى: ركضت وتقدمت؛ من الدلف، وهو التقدم. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٠٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٨١ (دلف)؛ شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٢؛ الوافي، ج ٥، ص ٥١١؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٣٧٤؛ البحار، ج ٣٢، ص ١٣٣، ذيل الحديث ١٠٦.

٦. «الظليم»: الذكر من النعام. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٨ (ظلم).

٧. هكذا في «ب»، ز، ص، ف، بر، بف، وشرح المازندراني والوافي. وفي بعض النسخ والمطبوع: «فادلف».

٨. في «بر، بس»: «فلايأ» بصيغة التثنية. يقال: فعل ذلك بعد لأي، أي بعد شدة وإبطاء. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٧٨ (لأي).

٩. مقتضى المقام كون «ما» نافية، أي ما لحقت راحلته^{١٠} مع سعي ذلك البعض واجتهاده. وفي الوافي: «وما» مصدرية؛ يعني فأبطأ^{١١} واحتبس بسبب إبطاء لحوق القوم. وذكر في مرآة العقول، لقوله^{١٢}: «فلايأ بلاي ما لحقت» وجوهاً من المعنى، فقرأ على بعض الوجوه: لحقت، بصيغة المعلوم.

١٠. في مرآة العقول: «قوله^{١١}: وسألهم ما يمنهم». «ما» استفهامية، وضمير الغائب في «يمنهم» و«صاحبهم» لتغليب زمان الحكاية على زمان المحكي.

١١. في المرأة: «وصل امرؤ، أمر في صورة الخبر. وكذا قوله: وصلت العشرة. والنكرة هنا للعموم نحوها».

أُولَىٰ بَيْرِهِ وَذَاتِ يَدِهِ، وَوَصَلَتْ الْعَشِيرَةُ أَخَاهَا إِنْ عَثَرَ بِهِ ذَهْرٌ وَانْبَثَرَتْ عَنْهُ دُنْيَا؛ فَإِنَّ الْمُتَوَاصِلِينَ الْمُتَبَاذِلِينَ مَاجُزُونَ، وَإِنَّ الْمُتَقَاطِعِينَ الْمُتَنَابِرِينَ مَوْزُونُونَ.

قَالَ: «ثُمَّ^٢ بَعَثَ رَاحِلَتَهُ، وَقَالَ: حَلْ^٣».

١٩٩٢ / ١٩. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى،

عَنْ يَحْيَى :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَنْ يَزْعَبَ الْمَرْءُ عَنْ عَشِيرَتِهِ وَإِنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَوَلَدٍ، وَعَنْ مَوَدَّتِهِمْ وَكَرَامَتِهِمْ وَدِفَاعِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ وَالسِّنِّيَّتِهِمْ، هُمْ أَشَدُّ النَّاسِ حِيْطَةً^٦ مِنْ وَرَائِهِ وَأَعْطَقَهُمْ عَلَيْهِ وَالْمُهْمُّ لِسَعَتِهِ^٧ إِنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ أَوْ نَزَلَ بِهِ بَغْضُ مَكَارِهِ الْأُمُورِ؛ وَمَنْ يَفْبِضُ يَدَهُ عَنْ عَشِيرَتِهِ، فَإِنَّمَا يَفْبِضُ عَنْهُمْ يَدًا وَاحِدَةً، وَيَفْبِضُ^٨ عَنْهُمْ أَكْثَرَ أَيْدٍ كَثِيرَةً؛ وَمَنْ يَلِينُ^٩ حَاشِيَتَهُ، يَعْرِفُ صَدِيقَهُ مِنْهُ الْمَوَدَّةَ؛ وَمَنْ

﴿ في قولهم: أنجز حزمًا وعدة ﴾.

١. في «ز»: «دنيا».

٣. في (ب، ج، ز، ص، بر، بس، بف) وحاشية (ض، ف، خـ). وفي مائة العقول، ج ٨، ص ٣٧٦: «في أكثر النسخ بالحاء المهملة، وفي القاموس: أحلهم: أزالهم عن مواضعهم وحرّكهم فتحلّحوا، والإبل قال لها: حلّ حلّ متونين، أو خلّ مكنته. وفي النهاية: حلّ: زجرٌ للناقة إذا حشّتها على السير. وقيل: هو بالشديد، أي حلّ العذاب على أهل البصرة؛ لأنّه كان متوجّهاً إليهم. ولا يخفى ما فيه. وفي بعض النسخ بالخاء المعجمة: أي خلّ سبيل الراحلة، كأنّ السائل كان أخذاً بغرز راحلته، وهو المسموع عن المشايخ».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٥١٠، ح ٢٤٦٠؛ البحار، ج ٣٢، ص ١٣٢، ح ١٠٦؛ وج ٧٤، ص ١٠٥، ح ٦٩.

۵. فی «بس»: «من».

٦. في مرأة المقول: «حِطَّة، أي حفظاً... وهذا إذا كان حِطَّة بالكسر كما في بعض نسخ النهج، وفي أكثرها: حِطَّة، كهيئة، بفتح الباء وكسر الياء المشددة، وهي التحنن».

٧. «الشَّعْثُ»: الانتشار والتفرُّق كما يتشعب رأس السواك، وفي الدعاء: «لَمْ اللهُ شَعْنَكُمْ»، أي جمع أمركم.

المصباح المنير، ص ٣١٤ (ثعث). ٨. في «ف، بر»: «وتقبض».

٩. في «ف»: - «منهم».

١٠. في «ب، ز، ف، بس»: «تلن». وفي «بر، بف»: «يلن» بالتشديد. وفي «مرأة العقول»: «قيل: يلن، أما بصيغة

بَسَطَ يَدَهُ بِالْمَعْرُوفِ إِذَا وَجَدَهُ، يُخْلِيفُ اللَّهُ لَهُ^١ مَا أَنْفَقَ فِي دُنْيَاةٍ، وَيُضَاعِفُ لَهُ فِي آخِرَتِهِ؛ وَلِسَانُ الصَّدَقِ لِلْمَرْءِ يَجْعَلُهُ اللَّهُ فِي النَّاسِ خَيْرًا^٢ مِنَ الْمَالِ يَأْكُلُهُ وَيُورِثُهُ^٣، لَا يَزْدَادَنَّ^٤ أَحَدَكُمْ كِبَرًا وَعِظْمًا فِي نَفْسِهِ وَتَنَابًا عَنْ^٥ عَشِيرَتِهِ إِنْ كَانَ^٦ مُوسِرًا فِي الْمَالِ، وَلَا يَزْدَادَنَّ أَحَدَكُمْ فِي أُخْيِهِ زُهْدًا وَلَا مِنْهُ بُعْدًا إِذَا^٧ لَمْ يَزِ مِنْهُ مَرْوَةٌ وَكَانَ مَعُوزًا^٨ فِي الْمَالِ، وَلَا يَغْفُلُ^٩ أَحَدَكُمْ عَنِ الْقَرَابَةِ بِهَا الْخِصَاصَةُ^{١٠} أَنْ يَسُدَّهَا بِمَا لَا يَنْفَعُهُ إِنْ أَمْسَكَهُ، وَلَا يَصُرَّه^{١١} إِنْ اسْتَهْلَكَهُ.

المعلوم من باب ضرب أو باب الإفعال ... وأقول: الظاهر أنه من باب الإفعال. و«اللّين»: ضدّ الخشونة. ومن المجاز: قوم لّينون وألينا جمع لّين. وألآن لهم جناحه. الصحاح، ج ٦، ص ٢١٩٨؛ أساس البلاغة، ص ٤١٩ (لين). والمراد: حسن الصبغة والمعاشرة والملاطفة واللين مع العشيرة وغيرهم، كما في شرح المازندراني و «مرآة العقول».

١. في «بف»: «له».

٢. قرأ المجلسي في «مرآة العقول»: خير - بالرفع - ثم قال: «وفي بعض النسخ: خيراً، بالنصب فيحتمل نصب «لسان» من قبيل ما أضمر عامله على شريطة التفسير، ورفع بالابتداء و«يجعله» خبره، و«خيراً» مفعول ثان ليجعله».

٣. في «ب»: «يؤثره».

٤. في الوافي: «ولا يزاد» و«ازداد» لازم ومتعدّد. وكلاهما محتمل هنا. وعلى التعدي فأحدكم مفعوله، وأن كان - بفتح الهمزة - فاعله.

٥. في «ز»: «في».

٦. قال في «مرآة العقول»: «أن كان، بفتح الهمزة، أي من أن، أو بكسر ها حرف شرط».

٧. في «ج»: «إذا».

٨. «المعوز»، على بناء الفاعل بمعنى المفتقر الذي لا شيء له، أو على بناء المفعول، بمعنى القليل المال. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٤؛ «مرآة العقول»، ج ٨، ص ٣٧٩.

٩. في «ب»، ج، ز، ص، ف، بس، «بف» والوافي: «لا يغفل»: بدون الواو. وفي «ف»: «ألا يغفل» بدل «ولا يغفل».

١٠. «الخصاصة»: الفقر والحاجة. المصباح المنير، ص ١٧١ (خصص).

١١. الكافي، كتاب الزكاة، باب الإنفاق، ح ٦٦٤، وفيه «عن بعض من حدّثه» بدل «عن يحيى»، وتسام الزواية فيه: «ومن يسط يده بالمعروف إذا وجده يخلف الله له ما أنفق في دنياه، ويضاعف له في آخرته». الزهد، ص ١٠٣، ح ١٠١، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. نهج البلاغة، ص ٦٥، ذيل الخطبة ٢٣، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب العشرة، باب التعجّب إلى الناس ...، ح ٣٦٣٠. الوافي، ج ٥، ص ٥١١، ح ٢٤٦١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢١، ح ٨٦.

١٩٩٣ / ٢٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ آلَ فُلَانٍ يَبْئُرُ^١ بَغْضَهُمْ بَغْضًا وَيَتَوَاصِلُونَ، فَقَالَ: «إِذَا^٢ ١٥٥/٢
تَنَمَّي^٣ أَمْوَالُهُمْ وَيَنُمُونَ، فَلَا يَزَالُونَ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَتَقَاطَعُوا^٤، فَإِذَا^٥ فَعَلُوا^٦ ذَلِكَ انْقَشَعَ^٧
عَنْهُمْ^٨».

١٩٩٤ / ٢١ . عَنْهُ^٩، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْقَوْمَ لَيَكُونُونَ فَجْرَةً وَلَا
يَكُونُونَ بَرَّةً، فَيَصِلُونَ أَرْحَامَهُمْ، فَتَنَمِّي^{١٠} أَمْوَالُهُمْ، وَتَطُولُ^{١١} أَعْمَارُهُمْ، فَكَيْفَ إِذَا كَانُوا
أَبْرَارًا بَرَّةً^{١٢}».

١٩٩٥ / ٢٢ . وَعَنْهُ^{١٣}، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

-
- ١ . في «بس»: «تبر».
 - ٢ . في «ف»: «تنمو». وفي رواية العقول: «تنمي أموالهم، على بناء الفاعل، أو المفعول. وكذا «ينمون» يحتملها».
 - ٣ . في البحار: «يتقاطعون».
 - ٤ . في «ب»: «فإذا».
 - ٥ . في «ز، ص»: «قطعوا».
 - ٦ . «انقشع»، أي انكشف، والمراد: انكشف وزال عنهم نمو الأموال والأنفس. راجع: المصباح المنير، ص ٥٠٣ (قشع). وفي «ب، بر»: «انقشعت». وفي «ز، ص»: «انقطع». وفي حاشية «ج، د، بس»: «انقشعت - انقطعت».
 - ٧ . وفي حاشية «ص»: «انقشع - انقطعت». وفي الزهد: «انكسر».
 - ٨ . في «زهد»، ص ١٠٤، ح ١٠٣، عن القاسم، عن عبد الصمد بن هلال، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥١٢، ح ٢٤٦٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٥، ح ٨٧.
 - ٩ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.
 - ١٠ . في «ب»: «فتنمو». ويمكن قراءته على صيغة المعلوم من الإفعال. والضمير المستتر راجع إلى صلة الرحم.
 - ١١ . في «ص»: «وتطول» على صيغة المعلوم أو المجهول من التفعيل.
 - ١٢ . الوافي، ج ٥، ص ٥١٢، ح ٢٤٦٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٥، ح ٨٨.
 - ١٣ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله؛ فقد روى أحمد هذا عن القاسم بن يحيى في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٦٨ - ٣٧٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: صَلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالتَّسْلِيمِ^١، يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^٢». ٢٣ / ١٩٩٦
 مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ:

وَقَعَ بَيْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَبَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ كَلَامٌ حَتَّى وَقَعَتِ الضُّوْءُاءُ^٣ بَيْنَهُمْ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ، فَافْتَرَقَا عَشِيَّتَهُمَا بِذَلِكَ، وَغَدَوْتُ فِي حَاجَةٍ، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ وَهُوَ يَقُولُ: «يَا جَارِيَّةُ^٤، قُولِي لِأَبِي مُحَمَّدٍ يَخْرُجُ^٥». قَالَ: فَخَرَجَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا بَكَرَ بِكَ؟^٦ فَقَالَ^٧: «إِنِّي تَلَوْتُ آيَةً

١. في الخصال وتحف العقول: «بالسلام».

٢. النساء (٤): ١.

٣. الخصال، ص ٦١٣، أبواب المائة فما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠ [حديث أربعانة]: «والجعفرات، ص ١٨٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية فيه: «صلُّوا أَرْحَامَكُمْ بالدنيا والسلام». تحف العقول، ص ١٠٣، ضمن الحديث الطويل [حديث أربعانة]: «عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٧، عن النبي صلى الله عليه وآله، من دون الإشارة إلى الآية. وراجع: ح ٣١ من هذا الباب. الوافي، ج ٥، ص ٥١٢، ح ٢٤٦٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٩، ح ٢٧٨٠٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٦، ح ٨٩.

٤. في «ج»: «- (محمد بن)».

٥. قال الجوهري: «الضوءاء: أصوات الناس وجلبتهم»، وقال ابن الأثير: «الضوءاء: أصوات الناس وغلبيتهم، وهي مصدر». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤١٠ (ضوا)؛ النهاية، ج ٣، ص ١٠٥ (ضَوْوُ).

٦. في الوافي: «وإذا».

٧. في حاشية «ض»: «للجارية».

٨. في «ب»، ج، د، ض، بر، بس، بف، والبحار: «يخرج». وفي «ف»: «تخرج». والفعل مجزوم في جواب الأمر، كقوله تعالى في سورة إبراهيم (١٤): ٣١: «قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَلْتَتَّبِعُوا الضَّلَوتَ»، والإسراء (١٧): ٥٣: «قُلْ لِّعِبَادِيَ يَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِينَ آمَنُوا قُلْ آمَنَّا بِالَّذِينَ آمَنُوا قُلْ آمَنَّا بِالَّذِينَ آمَنُوا قُلْ آمَنَّا بِالَّذِينَ آمَنُوا».

٩. في «د»، «ف» وحاشية «ض»، بر، وشرح المازندراني والبحار: «يكربك» من الإكراب، وهو الإسراع. و«بكر» من البكور.

١٠. في «ب»، ج، ز، ف، بر، والوافي: «قال».

مِنْ كِتَابِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- الْبَارِحَةَ، فَأَقْلَعْتَنِي^٢، قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: «قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ذِكْرَهُ»^٣: «الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ»^٤. فَقَالَ^٥: صَدَقْتَ لَكَانِي^٦ لَمْ أَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ قَطُّ^٧، فَأَعْتَنَّا وَبَكَيْنَا^٨.

١٩٩٧ / ٢٤ . وَعَنْهُ^{١٠}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}: إِنْ لِي ابْنٌ عَمٌّ أَصْلُهُ فَيَقْطَعُنِي، وَأَصْلُهُ فَيَقْطَعُنِي^{١٢} حَتَّى ١٥٦/٢
لَقَدْ هَمَمْتُ لِقَطِيعَتِهِ إِيَّايَ أَنْ أَقْطَعَهُ، أَتَأْذَنُ لِي قَطْعُهُ^{١٣}؟
قَالَ: «إِنَّكَ إِذَا^{١٤} وَصَلْتَهُ وَقَطَعْتَكَ، وَصَلَكُمَا اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- جَمِيعاً، وَإِنْ قَطَعْتَهُ
وَقَطَعْتَكَ، قَطَعَكُمَا اللَّهُ»^{١٥}.

١٩٩٨ / ٢٥ . عَنْهُ^{١٦}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ:

١. في «ض» والبحار: «في».
٢. في «ف»: «فأوقفتني».
٣. في «ز»، ص، «ف»: «جَلَّ ذِكْرُهُ». وفي «ج»: «عَزَّ وَجَلَّ». وفي «ض»، «ف»: «عَزَّ وَجَلَّ ذِكْرُهُ». وفي الوافي:
٤. الرد (١٣): ٢١.
٥. في «بر» والوافي: «قال».
٦. في «ب»، «ف»: «فَكَانِي».
٧. في «بر» والوافي: «قط».
٨. في مرآة العقول: «الظاهر أن هذا كان لتنبه عبده وتذكيره بالآية ليرجع ويتوب، وإلا فلم يكن ما فعله^٩ بالنسبة إليه قطعاً للرحم، بل كان عين الشفقة عليه لينزجر عما أراده من الفسق بل الكفر؛ لأنه كان يطلب البيعة منه^{١٠} لولده المشوم، كما مر [ح ٩٣٨] أو شيء آخر مثل ذلك».
٩. تفسير الجبائي، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٣١، عن صفوان بن مهران الجمال، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥١٣، ح ٢٤٦٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٩٨، ح ٢٤؛ وج ٧٤، ص ١٢٦، ح ٩٠.
١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.
١١. في الوسائل: «وأصله فيقطعني».
١٢. في «ب»، ج، ز، ص، «ض»، «ف»، «بر»، «بس» والوافي والوسائل والبحار: «أتأذن لي قطعه».
١٣. في «ج»، ز، ص، «ض»، «ف»، «بر»، «بف» والوافي: «إن».
١٤. في «ز» والوسائل: «+ جميعاً».
١٥. الوافي، ج ٥، ص ٥١٤، ح ٢٤٦٨؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٨، ح ٢٧٨٠١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٨، ح ٩١.
١٦. في «ز»: «- وعنه». وفي «ف»، «بف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي أُحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ أَنِّي قَدْ أَذَلَّتْ رَقَبَتِي فِي رَجَمِي، وَإِنِّي لِأَبَادِرُ أَهْلَ بَيْتِي أَصْلَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَسْتَغْنَوْا عَنِّي».^١

٢٦ / ١٩٩٩ . عَنْهُ^٢، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ^٣ الصُّيَرِيِّ، عَنِ الرُّضَا عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَجِمَ آلِ مُحَمَّدٍ الْأَيْمَةَ عليهم السلام لِمُعَلَّقَةٍ بِالْعَرْشِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي، ثُمَّ هِيَ جَارِيَةٌ بَعْدَهَا فِي أَرْحَامِ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾».^٤

٢٧ / ٢٠٠٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ»^٥ فَقَالَ: «فَرَأَيْتَكَ».^٦

٢٨ / ٢٠٠١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ وَهَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَدُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ»؟

١ . الوافي، ج ٥، ص ٥١٤، ح ٢٤٦٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٩، ح ٩٢.

٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٣ . هكذا في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، جر» والطبعة القديمة. وفي «د» والمطبوع: «فضيل».

٤ . في «ب، بر»: «يقول». ٥ . النساء (٤): ١.

٦ . راجع: ح ٧ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٥، ح ٢٤٤٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٩، ح ٩٣.

٧ . الرعد (١٣): ٢١.

٨ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٥، ح ٢٤٤١؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٢٩، ح ٩٤.

٩ . في البحار: «عن» بدل الواو. وهو سهو؛ فإن هشام بن الحكم روى ابن أبي عمير كتابه، وتكررت روايته عنه في الأسناد، ولم يثبت رواية حماد بن عثمان عن هشام بن الحكم. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٣، الرقم

١١٦٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٣١٣-٣١٥.

١٠ . في حاشية «ج»: «سألت أبا عبد الله».

قَالَ: «نَزَلْتُ فِي رَجَمِ آلِ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ^١ - وَقَدْ تَكُونُ^٢ فِي قَرَابَتِكَ». ثُمَّ قَالَ: «فَلَا تَكُونَنَّ^٣ يَمَنْ يَقُولُ لِلشَّيْءِ: إِنَّهُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ^٤».

٢٩ / ٢٠٠٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنِ الْوُصَائِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَمُدَّ اللَّهُ فِي عَمْرِهِ، وَأَنْ يَنْسُطَ لَهُ^٦ فِي رِزْقِهِ، فَلْيَصِلْ رَجَمَهُ؛ فَإِنَّ الرَّجَمَ لَهَا لِسَانٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذَلِّقُ^٧ تَقُولُ^٨: يَا رَبِّ صَلِّ مَنْ وَصَلَنِي، وَاقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي، فَالرَّجُلُ^٩ لَيَرَى^{١٠} بِسَبِيلِ خَيْرٍ^{١١} إِذَا أَتَتْهُ الرَّجْمُ الَّتِي قَطَعَهَا، فَتَهْوِي بِهِ إِلَى^{١٢} أَسْفَلِ قَعْرِ فِي^{١٣} النَّارِ^{١٤}».

٣٠ / ٢٠٠٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ١٥٧/٢

١. في «ب، ج»: «الوافي: صَلَّى الله عليه وآله». وفي «ز، ص»: «عليهم السلام». وفي «ض»: «عليه وعليهم السلام». وفي «ف»: «صَلَّى الله عليه وآله وسلم».

٢. في «ج، ز، ض، ف، بر، بس، بف، والبحار»: «وقد يكون».

٣. في «ض»: «ولا تكونَنَّ». وفي «بس»: «فلا يكونَنَّ».

٤. في الوافي: «يعني إذا نزلت آية في شيء خاص، فلا تخصص حكمها بذلك الأمر، بل عممه في نظائره».

٥. راجع: تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٨؛ ح ٣٠؛ و ص ٢٠٩؛ ح ٣٣؛ و ص ٢٠٩؛ ح ٣٤. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٥؛ ح ٢٤٤٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣٠؛ ح ٩٥. ٦. في البحار: «- وأن».

٧. في الوافي والبحار: «- وله».

٨. «ذلق»، أي فصيح بليغ، هكذا جاء في الحديث على فُعل بوزن صُرِدَ. ويقال: طَلَّقَ ذَلَقَ، و طَلَّقَ ذَلَقَ، و طَلَّقَ ذَلَقَ. ويراد بالجميع الغضاء والتفاد. وذَلَّقَ كُلَّ شَيْءٍ حَدَّهُ. النهاية، ج ٢، ص ١٦٥ (ذلق).

٩. في «ب، ص، ض، ف، والبحار»: «يقول». ١٠. في البحار: «والرجل».

١١. في الوافي ومراة العقول: «+ وأنه». ١٢. في «ف»: «+ حتى».

١٣. في «ز»: «في». ١٤. في «ب»: «من». وفي «ف»: «- وفي».

١٥. الخصال، ص ٣٢، باب الواحد، ح ١١٢، بسند آخر عن النبي ﷺ؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٥٧، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته، عن الحسين بن علي عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الزهد، ص ١٠٥، ح ١٠٧، بسند آخر عن النبي ﷺ، مع اختلاف وزيادة في أوله، وفي كلها إلى قوله: «فليصل رحمه». الوافي، ج ٥، ص ٥٠٦؛ ح ٢٤٤٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣٠، ح ٩٦.

صَفْوَانَ، عَنِ الْجَهْمِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: تَكُونُ لِي الْقَرَابَةُ عَلَى غَيْرِ أَمْرِي، أَلَهُمْ عَلَيَّ حَقٌّ؟
قَالَ: «نَعَمْ، حَقُّ الرَّجْمِ لَا يَقْطَعُهُ شَيْءٌ، وَإِذَا كَانُوا عَلَى أَمْرِكَ كَانَ لَهُمْ^٢ حَقٌّ
الرَّجْمِ، وَحَقُّ الْإِسْلَامِ»^٣.

٢٠٠٤ / ٣١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ
عَمَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ صَلَةَ الرَّجْمِ وَالْبِرَّ لِيَهْوَنَانِ الْحِسَابَ، وَيَنْغِصَمَانِ
مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَصَلُّوا أَرْحَامَكُمْ^٤، وَتَبَرُّوا بِإِخْوَانِكُمْ وَلَوْ بِحُسْنِ السَّلَامِ وَرَدَّ الْجَوَابِ»^٥.

٢٠٠٥ / ٣٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ
بَشِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «صَلَةُ الرَّجْمِ تَهَوِّنُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهِيَ مَنْسَأَةٌ فِي
الْعَمْرِ، وَتَقِي مَصَارِعَ^٦ السُّوءِ؛ وَصَدَقَهُ^٧ اللَّئِيلُ^٨ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ»^٩.

١. في «ب، ز، ص، بر، بس، بف» والبحار: «يكون».

٢. في حاشية «ف، بف»: «+ عليك».

٣. الوافي، ج ٥، ص ٥١٤، ح ٢٤٦٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣١، ح ٩٧.

٤. في تحف العقول: «إخوانكم».

٥. تحف العقول، ص ٣٧٦. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٣٩، ح ٢٧٨٠٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣١، ح ٩٨.

٦. الصرع: الطرح على الأرض، ومصارع السوء كتابة عن الوقوع في البلايا العظيمة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٨ (صرع).
٧. في حاشية «ف»: «السر».

٨. الزهد، ص ١٠٤، ح ١٠٢، عن القاسم، عن عبد الصمد بن بشير، عن معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتعام
الرواية: «إِنَّ صَلَةَ الرَّحْمِ تَهَوِّنُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ قُرَأَ: «يَصْلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُؤْصَلَ...» [الرعد (١٣):
[٢١].] الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٤٨٠، المجلس ١٧، ذيل ح ١٨، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن

٢٠٠٦ / ٣٣. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ صَلَةَ الرَّجْمِ تُزَكِّي الْأَعْمَالَ، وَتُنْجِي الْأَمْوَالَ،
وَتُيسِّرُ الْحِسَابَ، وَتَدْفَعُ الْبُلُوَى، وَتَزِيدُ فِي الرِّزْقِ»^٢.

٦٩- بَابُ الْبِرِّ بِالْوَالِدَيْنِ

٢٠٠٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ
الْحَنَاطِ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا»^٤: مَا هَذَا
الإِحْسَانُ؟
فَقَالَ: «الإِحْسَانُ أَنْ تُحْسِنَ صُحْبَتَهُمَا، وَأَنْ لَا تُكَافِهَهُمَا أَنْ يَسْأَلَاكَ شَيْئاً مِمَّا
يَخْتَاجَانِ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَا مُسْتَغْنَيْنِينِ؛ أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا
مِمَّا تُحِبُّونَ»^٥».

«رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتام الرواية فيه: «صلة الرحم تهون الحساب وتقي مينة السوء». وراجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب صدقة الليل، ج ٤، ٦٠٧؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٠٥، ح ٣٠٠؛ والزهد، ص ١٠٤، ح ١٠٤؛ والأُمالي للصدوق، ص ٣٦٧، المجلس ٥٨، ح ١٥؛ وثواب الأعمال، ص ١٧٢، ح ١؛ وتفسير العياشي، ج ٢، ص ١٠٧، ح ١١٤. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٤٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣٢، ح ٩٩.

١. في «بر»: «تزكي» على بناء الإفعال. ٢. في الزهد: «في العمر».

٣. الزهد، ص ١٠٠، ح ٩٢، عن ابن أبي عمير، عن حسين، عن عثمان، عَمَّنْ ذَكَرَهُ. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب صلة الرحم، ح ١٩٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٤١، عن الحسين بن عثمان. تحف العقول، ص ٢٩٩، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٨٥، ح ١٩٦. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٧، ح ٢٤٥٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣٢، ح ١٠٠.

٤. البقرة (٢): ٨٣؛ الإسراء (١٧): ٢٣؛ ومواضع آخر.

٥. آل عمران (٣): ٩٢. وفي الوافي: «كَأَنَّ وَجْهَ الاستشهاد بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ اسْتِغْنَانِهِمَا عَنْهُ، «

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^١: «إِنَّمَا يَبْتَلِيَنَّ عَنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ وَلَا تَنْهَهِمَا» قَالَ: «إِنْ أَضْجَرَكَ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ، وَلَا تَنْهَهِمَا إِنْ ضَرَبَاكَ».

قَالَ: «وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا» قَالَ: «إِنْ^٢ ضَرَبَاكَ فَقُلْ لَهُمَا^٣: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمَا، فَبِذَلِكَ مِنْكَ قَوْلٌ كَرِيمٌ».

قَالَ^٦: «وَوَاحِضٌ لَهُمَا جَنَاحُ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ»^٧ قَالَ: «لَا تَمْلَأْ عَيْنَيْكَ^٨ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِمَا إِلَّا بِرَحْمَةٍ^٩ وَرِقَّةٍ، وَلَا تَرْفَعْ صَوْتَكَ فَوْقَ أَصْوَاتِهِمَا، وَلَا يَدَّكَ فَوْقَ أَيْدِيهِمَا، وَلَا تَقْدِّمَ قَدَّامَهُمَا»^{١١}.

«لا ضرورة داعية إلى قضاء حاجتهما، كما أنه لا ضرورة داعية إلى الإنفاق من المحبوب؛ إذ بالإنفاق من غير المحبوب أيضاً يحصل المطلوب، إلا أن ذلك لما كان شاقاً على النفس فلا يزال البر إلا به، وكذلك لا يزال برّ الوالدين إلا بالمبادرة إلى قضاء حاجتهما قبل أن يسألاه، وإن استغنيا عنه فإنه أشقّ على النفس لاستلزامه التفقد الدائم.

وجه آخر: وهو أن سرور الوالدين بالمبادرة إلى قضاء حاجتهما أكثر منه بقضائهما بعد الطلب، كما أن سرور المنفق عليه بإنفاق المحبوب أكثر منه بإنفاق غيره».

١. في «ج، ص»:- «وَلَنْ تَتَأَلَّوْا»- إلى- عَزَّ وَجَلَّ».

٢. في «ب، بف»:- «فَإِنْ».

٣. في «بس»:- «لَهُمَا».

٥. في «بس»:- «اللَّهُ».

٤. في «د»:- «يَغْفِر».

٧. الإسراء (١٧): ٢٣- ٢٤.

٦. في «ج»:- «ثُمَّ قَالَ».

٨. في «ب، ج، ص، ض، ف، بس، بف» ومرة العقول والوسائل والبحار: «لَا تَمَلْ». وفي المرأة: «الظاهر: لا تملأ، بالهمزة كما في مجمع البيان وتفسير العياشي. وأما على ما في نسخ الكتاب (أي: لا تملأ) فلعله أبدلت الهمزة حرف علة ثُمَّ حذفت بالجازم، فهو يفتح اللام المخففة. ولعل الاستثناء في قوله: «إِلَّا بِرَحْمَةٍ مُنْقَطِعٌ. والمراد بملأ العينين حدة النظر».

٩. في «بس، بف»:- «عَيْنِكَ».

١٠. في «ف»:- «وَرَأْفَةٍ».

١١. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٧، ح ٥٨٨٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ٣٩، عن أبي ولاد الحنّاط، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٣، ح ٢٤١٤؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٧، ح ٢٧٦٦٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٩، ح ٣.

٢٠٠٨ / ٢ . ابْنُ مَحْبُوبٍ^١، عَنْ خَالِدِ بْنِ نَافِعٍ التَّجَلِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٢، أَوْصِنِي، فَقَالَ: لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَإِنْ حُرِّقْتَ^٣ بِالنَّارِ وَعَذِّبْتَ إِلَّا وَقَلْبُكَ^٤ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، وَوَالِدُكَ فَأَطِعهُمَا^٥ وَبَرَّهُمَا حَتَّى تَكُنَا أَوْ مَيِّتَيْنِ، وَإِنْ أَمَرَكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ فَأَفْعَلْ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ»^٦.

٢٠٠٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ سَنَيْفٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَيْءٌ مِثْلُ الْكُتْبَةِ^١، فَيَذْفَعُ^٢ فِي ظَهْرِ

١. في «ب»: «عن ابن محبوب». وعلى أي تقدير، السند معلق على سابقه، وينسحب إليه كلا الطريقين المتقدمين إلى الحسن بن محبوب.

٢. في «ز»: «خلاده». وخالد بن نافع هو المذكور في رجال البرقي، ص ٣١؛ ورجال الطوسي، ص ٢٠١، الرقم ٢٥٥٤.

٣. في الوسائل -: «وإبراهيم».

٤. في الوسائل: «إن أحرق».

٥. في «م» العقول، ج ٨، ص ٣٩٣: «لا تشرك بالله شيئاً، أي لا بالقلب ولا باللسان، أو المراد به الاعتقاد بالشريك، فعلى الأول الاستثناء متصل، أي إلا إذا خفت التحريق أو التعذيب، فتكلم بالشرك تقية، وقلبك مطمئن بالإيمان، كما قال سبحانه في قصة عمار، حيث أكره على الشرك وتكلم به: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ» [النحل (١٦): (١٠٦)].

٦. في «د»، بر، بف: «+» ووالديك فأطعهما».

٧. في «ف»: «فإن».

٨. الزهد، ص ٨١، ح ٤٥، بسند آخر عن زيد بن علي، عن أبياته، عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف وزيادة في آخره. تحف العقول، ص ٤١. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٤، ح ٢٤١٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٢٦، ح ٢١٤٢٦، إلى قوله: «ووالديك فأطعهما»؛ وج ٢١، ص ٤٨٩، ح ٢٧٦٦٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤، ح ٢.

٩. في «م» العقول: «مثل الكعبة»، أي الدفعة والصدمة، أو مثل كعبة الغزل في الصفر، أو مثل البعير في الكبر، قال الفيروز آبادي: «الكعبة: الدفعة في القتال والجري، والحملة في الحرب، والرحام، والصدمة بين الخيلين؛ ومن الشاة شدته ودفعته. والرمي في الهوة، وبالضم: الجماعة، والجزوهق - وهو ما جمع مستدير أكهنة الكعبة، فارسي معرب - من الغزل، والإبل العظيمة والنقل. وقال الجزري: الكعبة، بالضم: الجماعة من الناس وغيرهم، فيه: وإياكم وكعبة السوق، أي وجماعة السوق، والكعبة، بالفتح: شدة الشيء ومعظمه، وكعبة النار: صدمتها. وكأن فيه تصحيحاً، ولم أجده في غير هذا الكتاب». وراجع أيضاً: النهاية، ج ٤، ص ١٣٨؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢١٨ (كعب).

١٠. في «ف»، بر، بف: «فتذفع».

الْمُؤْمِنِ، فَيَدْخُلُهُ الْجَنَّةُ، فَيَقَالُ: هَذَا الْبِرُّ»^١.

٢٠١٠ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ

حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ^٢: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟

قَالَ: «الصَّلَاةُ لَوْفَتِهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٣.

٢٠١١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ

الرَّخْمَنِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ:

١٥٩ / ٢ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا حَقُّ الْوَالِدِ عَلَى

وَلَدِهِ؟

قَالَ^٤: لَا يُسَمِّيهِ بِاسْمِهِ، وَلَا يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا يَجْلِسُ قَبْلَهُ، وَلَا يَسْتَسَبِّ

لَهُ^٥»^٦.

٢٠١٢ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

١ . في «ف»: «فندخله».

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٢، ح ٢٤٣٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٤، ح ٤.

٣ . في «ف»: «+وله».

٤ . في حاشية «ف»: «العمل».

٥ . المحاسن، ص ٢٩٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤٥، عن الوشاء، عن مثنى، عن منصور بن حازم. الخصال،

ص ١٦٣، باب الثلاثة، ح ٢١٣، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٦،

ح ٢٤١٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٨، ح ٢٧٦٦٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٥، ح ٥.

٦ . في «بر»، «بف» والوافي ومرآة العقول: «+أن».

٧ . في شرح المازندراني: «-وله». وفي المرأة: «أَي لا يفعل ما يصير سبباً لئب الناس له، كأن يستبهم أو أباهم؛

وقد سبب الناس والده من يفعل فعلاً شنيعاً قبيحاً».

٨ . الفقيه، ج ٤، ص ٣٧١، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن النبي ﷺ،

مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٤، ح ٢٤١٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٥، ح ٢٧٧٠٥؛ البحار، ج ٧٤،

ص ٤٥، ح ٦.

بَحْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ ٢- وَأَنَا عِنْدَهُ- لِعَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَنْصَارِيِّ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، فَظَنَنَّا أَنَّهَا ٣ الْآيَةُ الَّتِي فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ ٤، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ سَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «هِيَ الَّتِي فِي لُقْمَانَ: ٥ ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ (حُسْنًا)﴾ ٦، ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ ٧. فَقَالَ عليه السلام: «إِنَّ ذَلِكَ أَكْبَرُ مِنْ ٨ أَنْ

١. في «بس»: - «عبد الله».

٢. في «ف»: - «قال».

٣. في «ب»: «هذه».

٤. في «ص، ف»: «نزلت».

٥. الإسراء (١٧): ٢٣. وفي «ب، ج، د، بر، بس، بف» والوافي: - «وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا». وفي «ز»: - «فظننا» إلى - «إحسانًا».

٦. في المرأة: «هذا الحديث ضعيف، وهو من الأخبار العويصة الغامضة التي سلك كل فريق من الأمائل فيها وادياً، فلم يأتوا بعد الرجوع بما يسمن أو يغني من جوع، وفيه إشكالات لفظية ومعنوية». واعلم أن هاهنا إشكالين:

الأول: صرح الراوي أولاً بأن الكلام كان في قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ وجوابه عليه السلام بما لا يوافقه، ممّا لا يكاد يستقيم ظاهراً؛ لأنه غير مذكور في سورة لقمان.

الثاني: أن الآيات الدالة على فضل برّ الوالدين كثيرة، وما يناسب المقام منها أربع: الآية ٢٣ من سورة الإسراء (١٧)، والآية ٨ من سورة العنكبوت (٢٩)، والآية ١٤ و ١٥ من سورة لقمان (٣١)؛ فأما الآية الأولى في الحديث فهي موافقة لما في المصاحف، والآية المنسوبة إلى لقمان لاتوافق شيئاً من الآيات المذكورة في لقمان والعنكبوت، فكيف التوفيق؟

أجيب عن كليهما بأن المقصود هو الإشارة إلى الآيات بالنقل بالمعنى، أو بأن ذلك من تغيير الراوي وتصرفه. وقيل غير ذلك من وجوه الدفع، يتغير على بعضها معنى الكلام وإعراب بعض الكلمات. وارجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢١-٢٢؛ الوافي، ج ٥، ص ٤٩٥؛ امرأة العقول، ج ٨، ص ٤٠٠-٤١٠.

٧. لقمان (٣١): ١٤. ولقطة «حسناً» ليست في سورة لقمان، بل في العنكبوت (٢٩): ٨.

٨. لقمان (٣١): ١٥.

٩. قائل «فقال» هذا والآتي يختلف باختلاف وجوه الدفع، فهو إمّا الإمام عليه السلام، أو الراوي. وفي الآتي احتمال آخر وهو كون القائل هو الله تعالى. ومقول القول إمّا خبر أو استفهام إنكاري.

١٠. في «د، ز، ص، ض، ف، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي و«مرأة العقول»: - «من».

يَأْمُرُ^١ بِصَلَاتِهِمَا وَحَقَّقَهُمَا عَلَى كُلِّ خَالٍ. «وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ^٢؟ فَقَالَ: «لَا، بَلْ يَأْمُرُ^٣ بِصَلَاتِهِمَا، وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى الشَّرِكِ مَا زَادَ حَقَّهُمَا إِلَّا عِظْمًا^٤».

٧ / ٢٠١٣. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَمْنَعُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ أَنْ يَبْرَ وَالِدَيْهِ حَتَّى يَنْتَبِذَ^٥ مَيْتَيْنِ، يُصَلِّيَ^٦ عَنْهُمَا، وَيَتَصَدَّقَ عَنْهُمَا، وَيَحْجَّ عَنْهُمَا، وَيَصُومَ عَنْهُمَا، فَيَكُونَ الَّذِي صَنَعَ لَهُمَا، وَلَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، فَيَزِيدَهُ^٧ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِبِرِّهِ وَصَلَاتِهِ^٨ خَيْرًا كَثِيرًا^٩».

٨ / ٢٠١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ﷺ: أَدْعُو لَوَالِدَيَّ إِذَا كَانَا لَا يَعْرِفَانِ الْحَقَّ؟

١. في «ج، ف، بر، بس، بف»: «أن تأمر».

٢. في «ف»: «+ «فَلَا تُطْفِئُهُمَا»».

٣. في «ف»: «أمر». وفي «بس، بف»: «تأمر».

٤. في «بف»: «+ «من»». وفي «مرأة العقول»: «قوله: ما زاد حَقَّهُمَا، جملة أخرى مؤكدة، أي ما زاد حَقَّهُمَا بذلك إِلَّا عِظْمًا، برفع «حَقَّهُمَا»، أو ينصبه فيكون «زاد» متعدياً، أي لم يزد ذلك حَقَّهُمَا إِلَّا عِظْمًا. ويحتمل أن يكون «يأمر» مبتدأ بتقدير أن و «ما زاد» خبره».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٥، ح ٢٤١٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٣، ح ١.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في «ز» والبحار، ج ٧٤: «أو».

٨. في «بف»: «ويصلي». ويجوز فيه وما يليه الرفع والنصب؛ لأنه إما حال، أو بدل عن «ببر».

٩. في الوسائل، ح ١٠٦٤٧: «فيزيد».

١٠. في «ب، د، بس، بف» والوسائل، ح ٢٧٠٧٦، والبحار: «وصلاته». وفي «ز، ص» وحاشية «ض»: «وَصَلَّاتِهِ».

١١. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٦، ح ٢٤١٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٧٦، ح ١٠٦٤٧؛ وج ٢١، ص ٥٠٥، ح ٢٧٧٠٦؛ البحار،

ج ٧٤، ص ٤٦، ح ٧؛ وج ٨٨، ص ٣١٣. ١٢. في «بس»: «إن».

قَالَ: «ادْعُ لَهُمَا، وَتَصَدَّقْ عَنْهُمَا، وَإِنْ كَانَا حَيَيْنِ لَا يَعْرِفَانِ الْحَقَّ فَدَارِهِمَا؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي بِالرَّحْمَةِ، لَا بِالْعُقُوبِ ٢».

٢٠١٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ

أَبْر؟ قَالَ: أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ٢ / ١٦٠ أَبَاكَ.»

٢٠١٦ / ١٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو

بْنِ شَمِيرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي

رَاغِبٌ فِي الْجِهَادِ نَشِيطٌ ٦».

قَالَ: «فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: فَجَاهِذْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَقَتَّلَ تَكُنْ حَيًّا عِنْدَ اللَّهِ

تَزُوقُ، وَإِنْ تَمَتَّ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُكَ عَلَى اللَّهِ، وَإِنْ رَجَعْتَ، رَجَعْتَ ٧ مِنَ الذُّنُوبِ كَمَا

وُلِدْتَ ٨».

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي وَالِدَيْنِ كَبِيرَيْنِ يَزْعَمَانِ أَنَّهُمَا يَأْتِسَانِ بِي ٩ وَيَكْرَهَانِ

خُرُوجِي.

١. في حاشية «ف»: «فداوهما».

٢. في «ب»: «بالعقوبة».

٣. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٨، ح ٢٤٢٧؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٠، ح ٢٧٦٦٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٧، ح ٨.

٤. الزهد، ص ١٠٦، ح ١١٠، عن محمد بن أبي عمير. راجع: الكافي، كتاب العقيدة، باب بر الأولاد، ح ١٠٦١٦؛

والتهذيب، ج ٨، ص ١١٣، ح ٣٨٨. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٧، ح ٢٤٢١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩١، ح ٢٧٦٧٠؛

البحار، ج ٧٤، ص ٤٩، ح ٩.

٥. في «ض»: «إني».

٦. «نشط»، أي سريع، يقال: نشط في عمله، أي خف وأسرع. راجع: المصباح المنير، ص ٦٠٦ (نشط).

٧. في الأمالي: «خرجت».

٨. في «ض»، «ف» وحاشية «ز»، «ف»: «+ أُمُّكَ».

٩. في «ب»: «لي» وفي «ف»: «- بي».

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَقَرَّ^١ مَعَ وَالِدَيْكَ، فَوَ الَّذِي^٢ نَفْسِي بِيَدِهِ، لِاتَّسُهُمَا بِكَ يَوْمًا وَلَيْلَةً خَيْرٌ مِنْ جِهَادِ سَنَةٍ^٣.

١١ / ٢٠١٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ:

كُنْتُ نَضْرَانِيًّا، فَأَسْلَمْتُ وَحَجَجْتُ، فَدَخَلْتُ^٥ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ عَلَى النَّضْرَانِيَّةِ وَإِنِّي أَسْلَمْتُ، فَقَالَ: «وَأَيُّ شَيْءٍ رَأَيْتَ فِي الْإِسْلَامِ؟» قُلْتُ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا كُنْتُ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلَنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ»^٦ فَقَالَ: «لَقَدْ هَذَاكَ اللَّهُ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِهِ^٧ - ثَلَاثًا - سَلْ عَمَّا شِئْتَ يَا بُنَيَّ».

فَقُلْتُ: إِنَّ أَبِي وَأُمِّي^٨ عَلَى النَّضْرَانِيَّةِ وَأَهْلَ بَيْتِي، وَأُمِّي مَكْفُوفَةٌ الْبَصَرِ، فَأَكُونُ مَعَهُمْ، وَأَكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ فَقَالَ^٩: «يَا كُلُّونَ^{١٠} لَحْمَ الْخِنْزِيرِ؟» فَقُلْتُ^{١١}: لَا، وَلَا يَمْسُونَهُ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، فَانْظُرْ أَمَّاكَ فَبَرَّهَا، فَإِذَا مَاتَتْ فَلَا تَكَلِّهَا إِلَى غَيْرِكَ، كُنْ^{١٢} أَنْتَ الَّذِي

١. في «ض»: «فأقم». وفي الأمالي: «أقم». ٢. في «ز»: «+» «بعثني بالحق نبياً و».

٣. الأمالي للصدوق، ص ٤٦١، المجلس ٧٠، ح ٨، بسنده عن أحمد بن النضر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٠٦، ح ١٥٢، عن جابر، عن أبي جعفر ﷺ، إلى قوله: «وإن رجعت رجعت من الذنوب» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٧، ح ٢٤٢٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠، ذيل ح ١٩٩٢٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٢، ح ١٠.

٤. في «ز»: «-» «بن خالد».

٥. في «ب، ج»: «ودخلت». ٦. في «ب، ج»: «فأني».

٧. الشورى (٤٢): ٥٢. وفي «بر» ومرة العقول: «+» «من عبادنا».

٨. في «ف»: «فقد».

٩. في المرأة: «إنه ﷺ لما سأله عن سبب إسلامه، وقال: وأني شيء رأيت في الإسلام من الحجة والبرهان صار سبباً لإسلامك، فأجاب بأن الله تعالى ألقى الهداية في قلبي وهداني للإسلام، كما هو مضمون الآية الكريمة؛ فصَدَّقَهُ ﷺ وقال: لقد هداك الله، ثم قال: اللهم اهده ثلاثاً، أي زدني هدايته أو ثبته عليها».

١٠. في «ج، ض»: «أُمِّي وأبي».

١١. في الوسائل: «قال».

١٢. في «ج، بر، بس»: «ما يأكلون». ١٣. في «ب»: «قلت».

١٤. في «ج، د»: «كنت».

تَقُومُ بِشَأْنِهَا، وَلَا تُخْبِرَنَّ أَحَدًا أَنَّكَ أَتَيْتَنِي حَتَّى تَأْتِيَنِي بِمَنْىَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^١.
 قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِمَنْىَ وَالتَّاسَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُ مُعَلِّمٌ صَبِيَّانِ هَذَا يَسْأَلُهُ، وَهَذَا يَسْأَلُهُ، فَلَمَّا
 قَدِمْتُ الْكُوفَةَ أَلْفَطْتُ لِأُمِّي^٢، وَكُنْتُ أَطْعِمُهَا، وَأُقْلِي^٣ ثَوْبَهَا وَرَأْسَهَا، وَأَخْدُمُهَا، فَقَالَتْ
 لِي: يَا بَنِيَّ، مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِي هَذَا وَأَنْتَ عَلَى دِينِي؟ فَمَا الَّذِي أَرَى مِنْكَ مُنْذُ هَاجَرْتَ،
 فَدَخَلْتَ فِي الْخَنِيفَةِ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ نَبِيِّنَا أَمَرَنِي بِهَذَا، فَقَالَتْ: هَذَا الرَّجُلُ هُوَ
 نَبِيِّ؟ فَقُلْتُ: لَا، وَلَكِنَّهُ ابْنُ نَبِيِّ، فَقَالَتْ: يَا بَنِيَّ^٤، هَذَا نَبِيِّ، إِنْ هَذِهِ^٥ وَصَايَا الْأَنْبِيَاءِ،
 فَقُلْتُ: يَا أُمُّهُ^٦، إِنَّهُ لَيْسَ يَكُونُ بَعْدَ نَبِيِّنَا نَبِيٌّ، وَلَكِنَّهُ ابْنُهُ.
 فَقَالَتْ: يَا بَنِيَّ، دِينَكَ خَيْرٌ دِينٍ، اغْرِضْهُ عَلَيَّ، فَعَرَضْتُهُ عَلَيْهَا، فَدَخَلَتْ فِي
 الْإِسْلَامِ، وَعَلَّمَتْهَا، فَصَلَّتِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^٧، ثُمَّ عَرَضَ لَهَا^٨
 غَارِضٌ فِي اللَّيْلِ، فَقَالَتْ: يَا بَنِيَّ، أَعِدْ عَلَيَّ مَا عَلَّمْتَنِي، فَأَعَدَّتْهُ عَلَيْهَا، فَأَقْرَظَ بِهِ
 وَمَاتَتْ، فَلَمَّا أَصْبَحَتْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ غَسَلُوهَا، وَكُنْتُ أَنَا الَّذِي صَلَّيْتُ عَلَيْهَا،
 وَنَزَلْتُ فِي قَبْرِهَا^٩.

١. في الوافي: «لعلَّه» إنما نهى عن إخباره بآتيانه إليه كيلا يصرفه بعض رؤساء الضلالة عنه ﷺ ويدخله في ضلالته قبل أن يهتدي للحق، ولعلَّه إنما طوى حديث اعتدائه في إتيانه الثاني بمنى كتماناً لأسرارهم، أو لعدم تعلُّق الفرض بذكره.
 ٢. في الوافي: «لطفت بأُمِّي».

٣. يجوز فيه التفعيل أيضاً. قال في القاموس، ج ٢، ص ١٧٣٢ (فلى): «فلا» بالسيف يقلبه كيفلوه، ورأسه: بحثه عن القتل، كفلاؤه. هكذا نقله عنه في مرآة العقول. وقرأه المازندراني في شرحه، من باب رمى.

٤. في «ص»، ف، ب، «ف» والوافي: «+ ولا».

٥. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «+ وإن».

٦. في «ب»: «هذا».

٧. في حاشية «ب»: «يا أماء». وفي البحار، ج ٤٧: «يا أم».

٨. في «ف»: «+ والصبح».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٩، ح ٢٤٢٨؛ وفي الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩١، ح ٢٧٦٧١، ملخصاً؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٧٤، ح ٩٧؛ وج ٧٤، ص ٥٣، ح ١١.

١٢ / ٢٠١٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ؛ وَرِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ جَمِيعاً، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ حَيَّانَ، قَالَ:

خَبَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِبِرِّ إِسْمَاعِيلَ ابْنِي بِي، فَقَالَ: «لَقَدْ كُنْتُ أُحِبُّهُ وَقَدْ ارْزَدْتُ لَهُ حَبًّا؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَتَتْهُ أُخْتُ لَهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ^١، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا^٢ سَرَّ بِهَا، وَنَسَطَ مِلْحَفَتَهُ^٣ لَهَا، فَأَجْلَسَهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ يَحْدُثُهَا، وَيَضْحَكُ فِي وَجْهِهَا.

ثُمَّ قَامَتْ فَذَهَبَتْ^٤ وَجَاءَ أَخُوها، فَلَمْ يَصْنَعْ بِهِ^٥ مَا صَنَعَ بِهَا، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَنَعْتَ بِأَخْتِهِ مَا لَمْ تَصْنَعْ بِهِ وَهُوَ رَجُلٌ؟^٦ فَقَالَ: «لَئِنْهَا كَانَتْ أَبَرَّ بِوَالِدَيْهَا^٧ مِنْهُ»^٨.

١٦٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ أَبِي قَدْ كَبِرَ جِدًّا^٩ وَضَعُفَ، فَنَحْنُ^{١٠} نَحْمِلُهُ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ؟

فَقَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَلِيَّ ذَلِكَ مِنْهُ فَافْعَلْ، وَلَقَمُهُ بِيَدِكَ؛ فَإِنَّهُ جُنَّةٌ^{١١} لَكَ

١ . أخته وأخوه عليه السلام من الرضاعة هما ولدا حليمة السعدية.

٢ . في «ز»: «+ رسول الله».

٣ . في الزهد: «ردائه».

٤ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «ودهبت».

٥ . في «ز»: «+ شيئا».

٦ . في الوسائل: «- وهو رجل».

٧ . في الزهد: «بأبيها».

٨ . الزهد، ص ١٠٠، ح ٩١، عن فضالة بن أيوب، عن سيف بن عميرة، وفيه: «وأخبرني أبو عبد الله ببر ابنه

إسماعيل له، وقال: «ولقد كنت أحبه وقد ازداد إلي حبًّا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ...» الوافي، ج ٥، ص ٤٩٧، ح ٢٤٢٤؛

الوسائل، ج ٢١، ص ٤٨٨، ح ٢٧٦٦٥؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٦٦، ح ١١، من قوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَتَتْهُ»؛

وج ٧٤، ص ٥٥، ح ١٢.

٩ . في حاشية «بر»: «جسداً».

١٠ . في «ف»: «ونحن».

١١ . «الجُنَّة»: الدرع، وكل ما وقاك فهو جُنَّتَكَ. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٤ (جن).

عَدَاءُ^١.

٢٠٢٠ / ١٤ . عَنْ عَنِّي^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، عَنْ

جَابِرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ لِي أَبَوَيْنِ مُخَالَفَيْنِ؟

فَقَالَ: «بَرَّهُمَا كَمَا تَبَرَّ الْمُسْلِمِينَ^٣ مِمَّنْ يَتَوَلَّانَا^٤».

٢٠٢١ / ١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^٥، عَنْ

مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ مُضْعَبٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثٌ لَمْ يَجْعَلِ^٦ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لِأَخِي فِيهِنَّ رُخْصَةً: أَدَاءُ

الْأَمَانَةِ إِلَى النِّبِيِّ^٧ وَالْفَاجِرِ، وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ^٨ لِلْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، بَرِّينَ كَانَا أَوْ

١ . الزهد، ص ١٠١، ح ٩٤، عن فضالة بن أيوب، عن سيف بن عميرة، عن ابن مسكان. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٨،

ح ٢٤٢٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٥، ح ٢٧٧٠٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٦، ح ١٣.

٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٣ . في مرآة العقول، ج ٨، ص ٤٢٧: «كما تبرّ المسلمون، بصيغة الجمع، أي للأجنبي المؤمن حق الإيمان،

وللوالدين المخالفين حق الولادة، فهما متساويان في الحق. ويمكن أن يقرأ بصيغة التثنية، أي كما تبرّهما لو

كانا مسلمين، فيكون التشبيه في أصل البر لا في مقداره، لكنّه بعيد.

٤ . في «ج» ص، ف، بر، بس، بف: «يتوالانا».

٥ . الزهد، ص ١٠١، ح ٩٦، عن فضالة، عن سيف بن عميرة. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٨، ح ٢٤٢٦؛ الوسائل، ج ٢١،

ص ٤٩٠، ح ٢٧٦٦٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٦، ح ١٤.

٦ . في الوسائل -: «عن ابن محبوب». وهو سهو؛ فقد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب

كتاب مالك بن عطيّة. وتكررت رواية إبراهيم بن هاشم وأحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب،

عن مالك بن عطيّة في الأستاذ. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٠، الرقم ٧٥٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٥،

ص ٣٦٦-٣٦٧ و ص ٢٧٥-٢٧٦.

٨ . في حاشية «ف»: «البار».

٧ . في «ف»: «لا يجعل».

٩ . في «ج»: «للعهد».

فَاجِرِينَ^١.٢٠٢٢ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «مِنْ السَّنَةِ وَالْبَرِّ^٤ أَنْ يَكْتُمَ الرَّجُلُ بِاسْمِ أَبِيهِ^٥».

٢٠٢٣ / ١٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ جَمِيعاً، عَنِ النُّشَائِ، عَنْ

أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ -سَالِمِ بْنِ مُكْرَمٍ- عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ وَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، فَقَالَ: ابْنِزْأُمَّكَ، ابْنِزْ أُمَّكَ، ابْنِزْ أُمَّكَ^٧، ابْنِزْ أَبَاكَ، ابْنِزْ أَبَاكَ، ابْنِزْ أَبَاكَ، وَبَدَأَ بِالْأُمِّ قَبْلَ الْأَبِ^٨.٢٠٢٤ / ١٨ . النُّشَائِ^٩، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

١. الخصال، ص ١٢٨، باب الثلاثة، ح ١٢٩، بسنده عن الحسن بن محبوب... عن أبي عبد الله^{١٠}. وفي الكافي، كتاب المعيشة، باب أداء الأمانة، ح ٨٦١٤؛ والتهديب، ج ٦، ص ٣٥٠، ح ٩٨٨؛ والخصال، ص ١٢٣، باب الثلاثة، ح ١١٨، بسند آخر، عن أبي عبد الله^{١١}. تحف العقول، ص ٣٦٧، عن أبي عبد الله^{١٢}، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠٠، ح ٢٤٢٩؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٠، ح ٢٧٦٦٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٦، ح ١٥.

٢. في «ج»: -«بن إبراهيم».

٣. في «بر»: -«والبر».

٤. في قوله^{١٣}: «وَأَنْ يَكْتُمَ» وجوه ثلاثة: الأول: أَنْ يقرأ معلوماً. والمعنى: أَنْ يَكْتُمَ الرجل ولده باسم أبيه، أو المراد بالتكنية أعم من التسمية. الثاني: أَنْ يقرأ مجهولاً. والمعنى: أَنْ يَكْتُمَ المتكلم الرجل باسم أبيه أو ابنه على ما في بعض النسخ. وعلى هذا الوجه لا يكون الحديث في بَرِّ الوالدين بل يكون في بَرِّ المؤمن مطلقاً، إلا أن يقال: إِنَّ بَرِّ الوالدين داخل في عمومهِ. الثالث: أَنْ يقرأ بصيغة المعلوم. والمعنى يَكْتُمُ عن نفسه باسم أبيه.

راجع: الوافي، ج ٥، ص ٥٠١-٥٠٢؛ مرآة العقول، ج ٨، ص ٤٢٨.

٥. في «ب، بر»، وحاشية «ص، ض»: «ابنه».

٦. الجعفریات، ص ١٨٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{١٤} عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٥٠١، ح ٢٤٣٣؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٩٧، ح ٢٧٣٩٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٧، ح ١٦.

٧. في «ب»: -«ابن أُمَّكَ».

٨. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٦، ح ٢٤٢٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩١، ح ٢٧٦٧٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٨، ح ١٧.

٩. السند معلق على سابقه، وينسحب إليه كلا الطرفين المتقدمين إلى النُّشَائِ.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: إِنِّي وَلَدْتُ^٢ بِنْتًا وَرَبَّيْتُهَا حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ، فَأَلْبَسْتُهَا وَحَلَّيْتُهَا، ثُمَّ جِئْتُ بِهَا إِلَى قَلْبٍ^٣، فَدَفَعْتُهَا فِي^٤ جَوْفِهِ^٥، وَكَانَ^٦ آخِرَ مَا سَمِعْتُ^٧ مِنْهَا وَهِيَ^٨ تَقُولُ: يَا أَبَتَاهُ؛ فَمَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ؟
قَالَ: أَلَا لَمْ حَيَّةٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَاكَ خَالَةٌ حَيَّةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَبْرِزْهَا؛ فَأَبْرَزَهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ؛ يَكْفُرُ^{١٠} عَنْكَ مَا صَنَعْتَ».

١٦٣/٢

قَالَ أَبُو خَدِيجَةَ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَتَى كَانَ هَذَا؟»
فَقَالَ: «كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانُوا^{١١} يَقْتُلُونَ النَّبَاتَ مَخَافَةَ أَنْ يُسَبِّحَ^{١٢}، فَيَلْدَنَ فِي^{١٣} قَوْمٍ آخَرِينَ»^{١٤}.

١٩ / ٢٠٢٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ حَنَّانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «هَلْ يَجْزِي الْوَلَدُ وَالِدَهُ^{١٥}؟»
فَقَالَ: «لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا فِي خَصْلَتَيْنِ: يَكُونُ^{١٦} الْوَالِدُ مَمْلُوكًا، فَيَشْتَرِيهِ ابْنُهُ

١ . في البحار: - «إلى».

٢ . هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: + «قد ولدت». وفي «ض»: + «ولي».

٣ . «القلب»: البئر - وهو مذكّر. قال الأزهرى: القلب عند العرب البشر العادية القديمة. المصباح المئير، ص ٥١٢ (قلب).

٤ . في الوسائل: «إلى».

٥ . في «بر»: «جوفها».

٦ . في «د»: «سمعت».

٧ . في «ف»: «وحاشية برف» والوافي: «ألك».

٨ . في «ض»: «فكانوا».

٩ . في «بر»: «بف»: «من».

١٠ . الوافي، ج ٥، ص ٥٠٠، ح ٢٤٣٠؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٤٩٩، ح ٢٧٦٩١؛ البحار، ج ١٥، ص ١٧٢، ح ٩٩؛

١١ . في «ض»: «فكانوا».

١٢ . في الوسائل: «أباه».

١٣ . في «ض»: «فكانوا».

١٤ . في «ض»: «فكانوا».

١٥ . في «ض»: «فكانوا».

١٦ . في «ض»: «فكانوا».

فَيُعْتَقَهُ؛ أَوْ يَكُونُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ، فَيَقْضِيهِ عَنْهُ.^٢

٢٠٢٦ / ٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ^٣، قَالَ:
«أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ^٤، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ شَابَتْ نَفْسِي، وَأُجِبْتُ الْجِهَادَ، وَلِي وَالِدَةٌ تَكْرَهُ ذَلِكَ؟

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعْ، فَكُنْ مَعَ وَالِدَتِكَ؛ فَوَ الَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ نَبِيًّا^٥،
لَأَنْسُهَا بِكَ لَيْلَةً^٦ خَيْرٌ مِنْ جِهَادِكَ^٧ فِي سَبِيلِ اللَّهِ سَنَةً^٨».^٩

٢٠٢٧ / ٢١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^{١٠}:

١. في «ج، د، ز، ف» ومراة العقول والوسائل: «و» بدل «أو».
٢. الأمالي للصدوق، ص ٤٦٢، المجلس ٧٠، ح ٩، بسنده عن حنان بن سدير. الوافي، ج ٥، ص ٥٠١، ح ٢٤٣١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٦، ح ٢٧٧٠٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٨، ح ١٩.
٣. جابر في مشايخ عمرو بن شعبر، هو جابر بن يزيد الجعفي، وهو من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ. ولا تستقيم روايته عن رسول الله ﷺ مباشرة، فالظاهر وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال. راجع: رجال النجاشي، ص ١٢٨، الرقم ٣٣٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ١٠٨.
- يؤكد ذلك ما تقدم في الحديث ١٠ من الباب، من نقل مضمون الخبر مفصلاً بسند آخر عن عمرو بن شعبر، عن جابر، عن أبي عبد الله ﷺ قال: أتى رجل رسول الله ﷺ الخبر.
٤. هكذا في النسخ التي قبلت والطبعة الحجرية والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ».
٥. في الوسائل: «وله».

٦. في «بر، بف»:- «النبي».

٧. في «ج، ز، ض، ف، بس» والوافي والوسائل:- «نبيًّا».

٨. في «ز»:- «ليلة».

٩. في «ز، ص، ض، ف، بر، بس» والوافي والوسائل: «جهاد».

١٠. في «ز، ص، ف»:- «سنة في سبيل الله».

١١. الوافي، ج ٥، ص ٤٩٧، ح ٢٤٢٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٠، ح ١٩٩٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٩، ح ٢٠.

١٢. لم يثبت رواية عبد الله بن سنان عن محمد بن مسلم. والخبر رواه الحسين بن سعيد - مع اختلاف وزيادة -

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَكُونُ بَارًا بِوَالِدَيْهِ فِي حَيَاتِهِمَا، ثُمَّ يَمُوتَانِ، فَلَا يَقْضِي عَنْهُمَا دِيُونَهُمَا^١ وَلَا يَسْتَغْفِرُ لَهُمَا، فَيَكْتُبُهُ اللَّهُ عَاقًا، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ عَاقًا لَهُمَا^٢ فِي حَيَاتِهِمَا، غَيْرَ بَارٍ بِهِمَا، فَإِذَا مَاتَا قَضَى^٣ دَيْنَهُمَا وَاسْتَغْفَرَ^٤ لَهُمَا، فَيَكْتُبُهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَارًا^٥».

٧٠- بَابُ الْإِهْتِمَامِ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَالتَّصِيحَةِ لَهُمْ وَنَفْعِهِمْ

٢٠٢٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَصْبَحَ لَا يَهْتَمُّ بِأُمُورِ^١ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ».

٢٠٢٩ / ٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

١. في الزهد، ص ٩٩، ح ٨٩، عن النضر وفضالة، عن عبدالله بن سنان، عن حفص، عن محمد بن مسلم. وهو الظاهر؛ فقد روى [عبدالله] بن سنان، عن حفص [بن البختري]، عن محمد بن مسلم، في الكافي، ح ٣٤٦٠ و ٤٥٣٢؛ والتهديب، ج ١، ص ١٦٣، ح ٤٦٧.

١. في «ب، ج، د، ز، ض، بر، بف» والوافي والبحار: «دينهما».

٢. في الزهد: - «عاقًا لهما».

٣. في حاشية «ف» والزهد: + «عنهما».

٤. في «ف» + «الله».

٥. في «بف» + «بهما».

٦. الزهد، ص ٩٩، ح ٨٩، عن النضر وفضالة، عن عبدالله بن سنان، عن حفص، عن محمد بن مسلم، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٥٠١، ح ٢٤٣٢؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٥٠٦، ح ٢٧٧٠٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٥٩، ح ٢١.

٧. في «ج»: «في أمور».

٨. في حاشية «ض»: «بأمر».

٩. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٩؛ تحف العقول، ص ٥٨، عن النبي ﷺ، وفيه مع زيادة في أوله وآخره. وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٥، ح ٢٥١٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٦، ح ٢١٧٠١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٧، ح ١١٦.

١٦٤/٢ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْسَكَ النَّاسُ نُسْكَاً أَنْصَحَهُمْ جَنَاباً^٢ وَأَسْلَمَهُمْ قَلْباً لِجَمِيعِ^٣ الْمُسْلِمِينَ^٤».

٢٠٣٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^١، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ^٢، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَلَيْكَ بِالنُّصْحِ لِلَّهِ فِي خَلْقِهِ؛ فَلَنْ تَلْقَاهُ بِعَمَلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ»^٣.

٢٠٣١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ مَجْشُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْهَاشِمِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ لَمْ يَهْتَمْ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ»^١.

١. «النُّسْكَ» و«النُّسْك»: الطاعة والعبادة، وكل ما تُقَرَّبُ به إلى الله تعالى. والناسك: العابد. وسئل ثعلب عن الناسك ما هو؟ فقال: هو مأخوذ من النسيكة، وهي سبيكة الفضة المصفاة، كأنه صفى نفسه لله تعالى. النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك).

٢. «الجيب» أي القلب والصدر؛ ورجل ناصح الجيب، أي ناصح الصدر والقلب، أمين لا غش فيه. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٤٤ (جيب). وفي الوافي: «في بعض النسخ: أنصحهم حباً، ولعل الأول -أي ما في المتن- هو الصواب. وأصل النصح الخلوص، يقال: نصحته ونصحت له. ومعنى نصيحة الله صحة الاعتقاد في وحدانيته وإخلاص النية في عبادته، والنصيحة لكتاب الله هو التصديق له والعمل بما فيه، ونصيحة رسول الله ﷺ التصديق بنبوته ورسالته والالتقاد بما أمر به ونهى عنه، ونصيحة أئمة الحق صلوات الله عليهم التصديق بإمامتهم ووصايتهم وخلافتهم من عند الله وإطاعتهم فيما أمروا به ونهوا عنه، ونصيحة عامة المسلمين إرشادهم إلى مصالحهم». وفي الجعفریات: «أفصحهم حساً».

٣. في «بر»، بفتح: «بجميع».

٤. سقط هذا الحديث بتمامه من نسخة «ز».

٥. الجعفریات، ص ١٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٥، ح ٢٥٢١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٠، ح ٢١٧٠٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٨، ح ١١٧.

٦. في «بس»: «القاساني».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب نصيحة المؤمن، ح ٢٢١٤، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن المنقري. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٦، ح ٢٥٢٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٨، ح ١١٨.

٩. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٥، ح ٢٥١٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٦، ح ٢١٧٠٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٨، ح ١١٩.

٢٠٣٢ / ٥ . عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَمِّهِ عَاصِمِ

الْكُوزِيِّ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: مَنْ أَضْيَحَ لَا يَهْتَمُّ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ^٢، وَمَنْ سَمِعَ^٣ رَجُلًا يُنَادِي: يَا لِّلْمُسْلِمِينَ^٤، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ^٥».

٢٠٣٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: الْخَلْقُ عِيَالُ اللَّهِ، فَأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ مَنْ نَفَعَ عِيَالَ اللَّهِ، وَأَدْخَلَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ^٦ سُرُورًا^٧».

٢٠٣٤ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ:

١ . في «ج، ض» وحاشية «د، ص، بر»: «الكوفي».

والظاهر أن عاصماً هذا، هو عاصم بن سليمان الكُوزي، وهو من أهل البصرة. يروي كتابه ابن أخيه سليمان بن سماعة. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٤، الرقم ٤٨٧؛ و ص ٣٠١، الرقم ٨٢٠؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٢، الرقم ٣٧٤٢؛ الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ١٠٧.

٢ . في «ز»: «بمسلم».

٣ . في البحار: «من يسمع». وفي الجعفریات: «من شهد».

٤ . في «د، ص، بر، بس، بف»: «بالمسلمين» بدل «يا للمسلمين».

٥ . الجعفریات، ص ٨٨، التهذيب، ج ٦، ص ١٧٥، ح ٣٥١ من قوله: «من سمع رجلاً»، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٩، إلى قوله: «فليس منهم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٥، ح ٢٥٢٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٧، ح ٢١٧٠٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩، ح ١٢٠.

٦ . في «ز»: «ببيته».

٧ . الجعفریات، ص ١٩٣، مع زيادة في آخره: «قرب الإسناد»، ص ١٢٠، ح ٤٢١، وفيهما بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله هكذا: «الخلق كلهم عيال الله، فأحبهم إلى الله عز وجل أنفعهم لعيله». فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٩، وفيه: «الخلق عيال الله، فأحب الخلق إلى الله من أدخل على أهل بيت مؤمن سروراً، ومشى مع أخيه في حاجته». الوافي، ج ٥، ص ٥٣٦، ح ٢٥٢٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤١، ح ٢١٧١٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩، ح ١٢١.

حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْفَعُ النَّاسِ لِلنَّاسِ».^٢

٢٠٣٥ / ٨. عَنْهُ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُثَنَّى بْنِ الزُّلَيْدِ الْخَطَّاطِ، عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ:

عَنْ أَبِيهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ رَدَّ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَادِيَّةً^٦ مَاءً^٧ أَوْ نَارًا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».^٨

٢٠٣٦ / ٩. عَنْهُ^٩، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا»^{١٠} قَالَ: «قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا»^{١١}، وَلَا تَقُولُوا إِلَّا خَيْرًا حَتَّى

١. في «ف»: «وعمن».

٢. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٧، ح ٢٥٢٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤١، ح ٢١٧١٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩، ح ١٢٢.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. في «ب، بس، يف»: «قطر». وهو سهو. وفطر هذا، هو فطر بن خليفة أبو بكر المخزومي. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٧٠، الرقم ٣٨٩١؛ تهذيب الكمال، ج ٢٣، ص ٣١٢، الرقم ٤٧٧٣.

٥. في البحار: «على».

٦. رفعت عنك عادية فلان، أي ظلمه وشره. مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٨٣ (عدا). وراجع أيضاً: ترتيب كتاب

العين، ج ٢، ص ١١٥٧ (عدو). ٧. في «ص، بر، يف»: «ماء».

٨. الكافي، كتاب الجهاد، باب (بدون العنوان)، ح ٨٣١٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن مثنى، عن فطر بن خليفة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه صلوات الله عليهم، عن أمير المؤمنين ﷺ عن رسول الله ﷺ. قرب الإسناد، ص ١٣٢، ح ٤٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه ﷺ عن علي ﷺ، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. وتامم الرواية فيه: «من رد على المسلمين عادية ماء وعادية نار وعادية عدو مكابر للمسلمين غفر الله ذنبه». الوافي، ج ٥، ص ٥٣٧، ح ٢٥٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٤٢، ح ٢٠١٧٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩، ح ١٢٣. ٩. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

١٠. البقرة: (٢): ٨٣.

١١. في «ب، ز، ص، ف، بس»: «قال: قولوا للناس حسناً».

تَعْلَمُوا مَا هُوَ^٢.

٢٠٣٧ / ١٠ . عَنْهُ^٣، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ أَبِي جَبِيلَةَ - الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ - عَنْ ١٦٥ / ٢

جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾: قَالَ: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ أَحْسَنَ مَا تَجِبُونَ أَنْ يَقَالَ فِيكُمْ^٥».

٢٠٣٨ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ^٧﴾

قَالَ: «نَفَاعًا»^٨.

٧١ - بَابُ إِجْلَالِ الْكَبِيرِ

٢٠٣٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

١ . فِي الْوَافِي: «بِعَنِي لَا تَقُولُوا لَهُمْ إِلَّا خَيْرًا مَا تَعْلَمُونَ فِيهِمْ الْخَيْرَ وَمَا لَمْ تَعْلَمُوا فِيهِمْ الْخَيْرَ، فَأَمَّا إِذَا عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لَأَخِيرَ فِيهِمْ وَانْكَشَفَ لَكُمْ عَنْ سُوءِ ضَمَائِهِمْ بَحِثْ لَاتَبَقَى لَكُمْ مَرِيَّةٌ، فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقُولُوا خَيْرًا». وَهَذَا تَحْتَمِلُ الْمَوْصُولِيَّةَ وَالِاسْتِفْهَامَ وَالنَّفْيَ.

٢ . الْوَافِي، ج ٥، ص ٥٣٧، ح ٢٥٢٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٣٤٠، ح ٢١٧١٠؛ الْبَحَارُ، ج ٧٤، ص ٣٤٠، ح ١٢٤.

٣ . فِي «ف»: «وَعَنَهُ». وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ.

٤ . فِي تَفْسِيرِ الْعِثَاشِيِّ وَالْأَمَالِيِّ وَتَحْفِ الْعُقُولِ: «لَكُمْ».

٥ . الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٢٥٤، الْمَجْلِسُ ٤٤، ح ٤، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ مَاجِيلُوهُ، عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْمُفَضَّلِ، عَنْ جَابِرٍ. تَفْسِيرُ الْعِثَاشِيِّ، ج ١، ص ٤٨، ح ٦٣، عَنْ جَابِرٍ. تَحْفِ الْعُقُولِ، ص ٣٠٠، مِنْ قَوْلِهِ: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ أَحْسَنَ»، وَفِي كُلِّهَا مَعَ زِيَادَةِ فِي آخِرِهِ.

٦ . الْوَافِي، ج ٥، ص ٥٣٧، ح ٢٥٢٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٣٤١، ح ٢١٧١١؛ الْبَحَارُ، ج ٧٤، ص ٣٤١، ح ١٢٥.

٧ . مَرِيْمَ (١٩): ٣١.

٨ . تَفْسِيرُ الْقُتَيْبِيِّ، ج ٢، ص ٥٠؛ وَمَعْلَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٢١٢، ح ١، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

الْمُبَارَكِ. الْوَافِي، ج ٥، ص ٥٣٨، ح ٢٥٢٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٣٤٢، ح ٢١٧١٤؛ الْبَحَارُ، ج ٧٤، ص ٣٤١،

ح ١٢٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ إِجْلَالُ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ».^٢

٢٠٤٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَيْسَ مِثْلًا مَنْ لَمْ يُؤَفِّرْ كَبِيرَنَا^٢، وَيَرْحَمَ صَغِيرَنَا^٣».

٢٠٤١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانَ^٤، عَنْ

١. في «ز»: «والكبير».

٢. الكافي، كتاب العشرة، باب وجوب إجلال ذي الشيبة المسلم، ح ٣٧٠٦ و ٣٧١٠ و ٣٧١١، والأُمالي للطوسي، ص ٦٩٩، المجلس ٣٩، ح ٣٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. وفيه، ص ٣١١، المجلس ١١، ح ٧٨، [مع زيادة في أوله]؛ و ص ٥٣٥، المجلس ١٩، ضمن الحديث الطويل ١؛ وثواب الأعمال، ص ٢٢٤، ح ١ [مع زيادة في أوله]، بسند آخر عن النبي ﷺ. الجعفریات، ص ١٩٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله وآخره، وفي كل المصادر -إلا الكافي ح ٣٧١١- مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٤، ح ٢٥٤٤، الوسائل، ج ١٢، ص ٩٩، ح ١٥٧٤٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٨، ح ٢.

٣. في «ف»: «وكبيراً».

٤. في حاشية «ف» والوافي: «ولم يرحم».

٥. في «ف»: «صغيراً».

٦. الجعفریات، ص ١٨٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ، مع زيادة: «ويعرف فضلنا أهل البيت». الأُمالي للمفيد، ص ١٨، المجلس ٢، ح ٦، بسند آخر عن النبي ﷺ، مع زيادة: «ويعرف حقنا».

الوافي، ج ٥، ص ٥٤٤، ح ٢٥٤٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٩٨، ح ١٥٧٤٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ١٣٨، ح ٣.

٧. لم نجد رواية ابن أبي عمير عن عبد الله بن أبان، ولا رواية عبد الله بن أبان عن الوصافي في غير سند هذا الخبر.

والخبر أورده الطبرسي في مشكاة الأنوار، ص ٢٩٥ عن عبد الله بن أبان، عن الرضا عليه السلام، قال: «يا عبد الله عظموا كباركم» الخبر. والظاهر صحة ما في مشكاة الأنوار، ووقوع التحريف في ما نحن فيه.

يؤيد ذلك ما ورد في رجال البرقي، ص ٥٣، ورجال الطوسي، ص ٣٦٢، الرقم ٥٣٥٨؛ من عُدَّ عبد الله بن أبان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام. وكذا ما ورد في الكافي، ح ٥٨٦؛ التهذيب، ج ٣، ص ٣٢٥، ح ١٣٤١؛ بصائر الدرجات، ص ٤٢٩، ح ٢؛ و ص ٤٣٠، ح ٨ و ٩ و ١١؛ و ص ٥١٥، ح ٣٨؛ من رواية عبد الله بن أبان [الزيات] عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. والراوي عن عبد الله في بعض تلك المواضع هو محمد بن عمرو [الزيات].

والمحتمل قوياً أن الأصل في ما نحن فيه كان هكذا: «محمد بن عمرو عن عبد الله بن أبان»، ثم صحف

الْوَصَافِي، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «عَظَّمُوا كِبَارَكُمْ^١، وَصَلُّوا أَرْحَامَكُمْ، وَلَيْسَ تَصَلُّوهُمْ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ كَفِّ الْأَذَى عَنْهُمْ^٢».

٧٢- بَابُ أَخَوَةِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ^٣

٢٠٤٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ، بَنُو أَبِي وَأُمِّ^٤، وَإِذَا ضَرَبَ^٥ عَلَى رَجُلٍ

«مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو» بِ«مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ» ثُمَّ اخْتَصَرَ الْعُنْوَانَ فَعَبَّرَ عَنْهُ بِابْنِ أَبِي عَمِيرٍ فَتَلَقَّى الْخَبَرَ مِنْ أَحَادِيثِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ وَأَضَافَ الْمَصْنُوفَ إِلَيْهِ أَحَدَ طَرَفَيْهِ الْمَعْرُوفَةِ إِلَى أَخْبَارِهِ. وَهَذَا النُّوعُ مِنَ التَّصْحِيفِ كَثِيرٌ فِي النِّسْخِ لَا يَسَعُ الْمَجَالُ ذِكْرَ مَوَارِدِهِ.

يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ لَمْ نَجِدْ رَوَايَةَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ - بِعُنَاوِينِهِ الْمُخْتَلِفَةِ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانَ فِي غَيْرِ سَنَدٍ هَذَا الْخَبَرِ.

ثُمَّ إِنَّ تَصْحِيفَ «الرَّضَاءِ عليه السلام» قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ «بِالْوَصَافِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام» مِمَّا لَا مَعُونَةَ لَهُ فِي بَعْضِ الْخَطُوطِ الْقَدِيمَةِ.

١. فِي الْوَسَائِلِ: «كِبَرَاءَتِهِمْ».

٢. الْكَافِي، كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، بَابُ صَلَاةِ الرَّحِمِ، ح ١٩٨٢؛ وَقُرْبُ الْإِسْنَادِ، ص ٣٥٥، ح ١٢٧٢، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. تَحْفَ الْعُقُولِ، ص ٤٤٥، عَنْ الرِّضَا عليه السلام، وَفِي كُلِّهَا: «أَفْضَلُ مَا تَوْصِلُ بِهِ الرَّحِمَ كَفُّ الْأَذَى عَنْهَا» مَعَ زِيَادَةِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ: «الْوَافِي، ج ٥، ص ٥٤٤، ح ٢٥٤٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ٩٨، ح ١٥٧٤٥؛ وَفِيهِ، ص ٩٩، ح ١٥٧٤٦، مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ تَصَلُّوهُمْ»؛ الْبَحَارُ، ج ٧٥، ص ١٣٩، ح ٤.

٣. فِي «بِر»:

٤. فِي الْمُؤْمِنِينَ: - «إِنَّمَا».

٥. فِي الْوَافِي: «أُرِيدَ بِالْأَبِ رُوحُ اللَّهِ الَّذِي نَفَخَ مِنْهُ فِي طِينَةِ الْمُؤْمِنِ، وَبِالْأُمِّ الْمَاءُ الْعَذْبُ وَالتُّرْبَةُ الطَّيِّبَةُ اللَّذِينَ مَضَى شَرَحُهُمَا فِي أَوَائِلِ هَذَا الْكِتَابِ كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْآتِيَةِ، لَا أَدَمَ وَحَوَاءَ كَمَا يَتَّبَادَرُ إِلَى الْأَذْهَانِ؛ لَعَلَّ مَخْصَصَ الْإِسْنَادِ بِالْإِيمَانِ».

٦. فِي الْمُؤْمِنِينَ: «فَإِذَا».

٧. «الْفَرْبَانِ»: شِدَّةُ الْأَلَمِ الَّذِي يَحْصُلُ فِي الْبَاطِنِ. مِنْ قَوْلِهِمْ: ضَرَبَ الْجُرْحَ ضَرْبَانًا، إِذَا اشْتَدَّ وَجَعُهُ وَهَاجَ

مِنْهُمْ عِزْقٌ، سَهَرَتْهُ الْآخَرُونَ»^١.

١٦٦/٢ ٢٠٤٣ / ٢. عَنْهُ^٢، عَنْ أَبِيهِ^٣، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ ابْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ جَابِرِ

الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

تَقَبَّضْتُ^٤ بَيْنَ يَدَيِ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، رَبِّمَا حَزَنْتُ^٦ مِنْ
غَيْرِ فَقَالَ^٧: «نَعَمْ»^٨، يَا جَابِرُ، إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَلَقَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ طِينَةِ^٩
الْجَنَانِ، وَأَجْرَى فِيهِمْ مِنْ رِيحٍ^{١٠} رُوحِهِ^{١١}، فَلِذَلِكَ الْمُؤْمِنُ.....←

١. ألمه. وَصَرَبَ الْعِزْقُ: إِذَا تَحَرَّكَ بِقُوَّةٍ. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٠٦ (ضرب). فُضِرَبَ الْعِرْقُ حَرَكُهُ بِقُوَّةٍ،
وهذا كناية عن الألم المخصوص أو مطلقاً، أو المراد هنا المبالغة في قلة الأذى، وتعديته هنا بـ «على» لتضمين

معنى الغلبة. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣١؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٩.

١. المؤمن، ص ٣٨، ح ٨٤، عن أبي عبد الله^٥ -الوافي، ج ٥، ص ٥٥١، ح ٢٥٥٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٦٤، ح ٤.

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٣. الخبر أورده المجلسي نقلاً من الكافي، تارة في البحار، ج ٦١، ص ١٤٧، ح ٢٤، عن العدة، عن أحمد بن

محمد البرقي، عن أبيه، عن فضالة بن أيوب، وأخرى في ج ٦٧، ص ٧٥، ح ١١، عن العدة عن أحمد بن

محمد بن خالد، عن فضالة، وثالثة في ج ٧٤، ص ٢٦٥، ح ٥، عن علي، عن أبيه، عن فضالة بن أيوب.

والموضع الثاني والثالث من البحار مختلفان؛ فإن الخبر رواه أحمد بن محمد بن محمد بن خالد. في المحاسن،

ص ١٣٣، ح ١٠ - مع اختلاف - عن أبيه، عن فضالة بن أيوب. هذا بالنسبة إلى الموضع الثاني.

وأما بالنسبة إلى الموضع الثالث، فإن المراد من علي الراوي عن أبيه في صدر أسناد الكافي، هو علي بن

إبراهيم، ولم نجد رواية إبراهيم بن هاشم -والد علي- عن فضالة بن أيوب مباشرة في موضع، بل طبقة تأبي

عن ذلك.

٤. في الوافي: «تَقَبَّضْتُ، أَي حَصَلْ لِي قَبْضٌ وَحْزَنٌ».

٥. في المحاسن: «ثُمَّ قُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَهْتُمْ؟ بَدَلُ «فَقُلْتُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ رُبَمَا حَزَنْتُ».

٦. في البحار، ج ٦٧ والمحاسن: «قَالَ».

٧. في المحاسن: «+ يَا جَابِرُ، قُلْتُ: وَمِمَّ ذَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِذَاكَ؟ قُلْتُ: أَحَبُّ أَنْ أَعْلَمَهُ،

فَقَالَ».

٨. في المؤمن: «طِينٌ».

٩. في «بر»: «رُوحٌ».

١٠. في المؤمن: «سَهْمٌ مِنْ رِيحِ الْجَنَّةِ رُوحُهُ» بَدَلُ «فِيهِمْ مِنْ رِيحِ رُوحِهِ». وفي مرآة العقول: «يُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ: أَيِ

رُوحِهِ -بِفَتْحِ الرَّاءِ، أَيِ مِنْ نَسِيبِ رَحْمَتِهِ، كَمَا وَرَدَ فِي خَبَرٍ آخَرَ: وَأَجْرَى فِيهِمْ مِنْ رُوحِ رَحْمَتِهِ».

أَخُو الْمُؤْمِنِ لِإِيبِهِ وَأُمِّهِ، فَإِذَا أَصَابَ رُوحاً مِنْ^٢ تِلْكَ الْأَزْوَاجِ فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ حَزَنَ، حَزِنْتَ هَذِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْهَا^٣،^٤

٢٠٤٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ^٧ أَخُو الْمُؤْمِنِ: عَيْنُهُ وَذَلِيلُهُ، لَا يَخُونُهُ، وَلَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَغْتَشُهُ، وَلَا يَعِدُّهُ عِدَّةً فَيُخْلِفُهُ»^٨.

٢٠٤٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى؛

وَعِدَّةً مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ^{١٠} أَخُو الْمُؤْمِنِ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِنْ اشْتَكَى شَيْئاً مِنْهُ وَجَدَ أَلَمَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ جَسَدِهِ، وَأَزْوَاجُهُمَا مِنْ رُوحٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ رُوحَ الْمُؤْمِنِ

١. في البحار، ج ٦٧: «أخ».

٢. في المحاسن: - «روحاً من».

٣. في المحاسن: «بشيء حزنْتَ عليه الأرواح؛ لِأَنَّهَا مِنْهُ» بدل «حزن حزنْتَ هذه؛ لِأَنَّهَا مِنْهَا». وفي شرح المازندراني: «لا يقال: السبب الذي ذكره^{١١} ... يقتضي أن يكون كل مؤمن محزوناً دائماً؛ إذ لا يخلو مؤمن من إصابة حزن قطعاً. لأننا نقول: يجوز أن يتفاوت ذلك بسبب تفاوت القرب والاتصال في الشدة والضعف».

٤. المحاسن، ص ١٣٣، كتاب الصفوة، ح ٨٧، عن أبيه، عن فضالة بن أيوب: المؤمن، ص ٣٨، ح ٨٧، عن جابر، عن أبي جعفر^{١٢}، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٥١، ح ٢٥٥٨: البحار، ج ٦١، ص ١٤٧، ح ٢٤؛ وج ٦٧، ص ٧٥، ح ١١؛ وج ٧٤، ص ٢٦٥، ح ٥.

٥. في الوافي والوسائل: + «والحجَّال»، وهذا إشارة إلى ما يأتي في ح ٢٠٤٩، من نقل الخبر بنفس السند عن الحجَّال، عن علي بن عتبة.

٦. في الوافي: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ».

٧. مصادقة الإخوان، ص ٤٨، ح ٢، عن فضيل بن يسار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله^{١٣}، مع زيادة. وفي المؤمن، ص ٤٢، ح ٩٥، عن أبي عبد الله^{١٤}: الاختصاص، ص ٢٧، مرسلاً، إلى قوله: «لا يخونه» مع زيادة في آخره، وفي كليهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٣، ح ٢٥٦٣: الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٥، ح ١٦٠٩٦: البحار، ج ٧٤، ص ٢٦٨، ح ٧.

٨. في «بر»: - «مُحَمَّدُ بْنُ».

لَأَشُدُّ انْتِصَالاً بِرُوحِ اللَّهِ مِنْ اتِّصَالِ شُعَاعِ الشَّمْسِ بِهَا»^١.

٥ / ٢٠٤٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُثَنَّى الْخَنَاطِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «الْمُسْلِمُ^٢ أَخُو الْمُسْلِمِ، هُوَ عَيْنُهُ وَمِرَاتُهُ وَذَلِيلُهُ، لَا يَخُونُهُ، وَلَا يَخْدَعُهُ، وَلَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ^٣، وَلَا يَغْتَابُهُ»^٤.

٦ / ٢٠٤٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خُصَيْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، قَالَ:
كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ لِي: «تُحِبُّهُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ،
فَقَالَ لِي: «وَلَيْمَ لَا تُحِبُّهُ وَهُوَ أَخُوكَ، وَشَرِيكَكَ فِي دِينِكَ، وَعَوْنُكَ عَلَى عَدُوِّكَ، وَرِزْقُهُ
عَلَى غَيْرِكَ؟»^٥.

٧ / ٢٠٤٨ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ،
عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ..... ←

١ . مصادقة الإخوان، ص ٤٨، ح ٢، عن فضيل بن يسار، عن أبي بصير، مع زيادة. وفي المؤمن، ص ٣٨، ح ٨٦،
عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٨، ح ٨٥، عن أحدهما عليهما السلام، إلى قوله: «وفي سائر جده»، مع اختلاف بسير.
الوافي، ج ٥، ص ٥٥٢، ح ٢٥٥٩؛ البحار، ج ٦١، ص ١٤٨، ح ٢٥؛ وج ٧٤، ص ٢٦٨، ح ٨.
٢ . في «ج، ص»:- «والمسلم».
٣ . يجوز فيه بناء الإفعال والتفعيل أيضاً.
٤ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب حقّ المؤمن على أخيه وأداء حقّه، ح ٢٠٧٠، بسند آخر، مع زيادة في
آخره؛ وفيه، كتاب الزكاة، باب النواذر، ح ٦١٩٤، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. وفي المؤمن، ص ٤٣،
ح ٩٨، عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله؛ وفيه، ص ٤٣، ح ١٠١، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في
أوله وآخره؛ وفيه، ص ٤٥، ح ١٠٥، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره، وفي كلها مع اختلاف. الوافي،
ج ٥، ص ٥٥٤، ح ٢٥٦٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٤، ح ١٦٠٩٤؛ وفيه، ص ٢٧٩، ح ١٦٣٠٢؛ البحار، ج ٧٤،
ص ٢٧٣، ح ١٤.
٥ . استظهر في حاشية «ف» كونه: «ولا».

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٥٥٤، ح ٢٥٦٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٧١، ح ١٠.

٧ . اجتمع محمد بن الحسين - وهو ابن أبي الخطاب الراوي لكتاب محمد بن الفضل كما في رجال النجاشي،
ص ٣٦٧، الرقم ٩٩٥ - مع أبي عليّ الأشعري - وهو أحمد بن إدريس - في أسناد قليلة جداً، والواسطة بينهما

الْفَضِيل^١، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ لِأَيِّهِ وَأُمُّهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ

عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ طِينَةِ الْجَنَانِ، وَأَجْرِي فِي صَوْرِهِمْ^٢ مِنْ رِيحِ الْجَنَّةِ^٣، ١٦٧/٢
فَلِذَلِكَ هُمْ إِخْوَةٌ لِأَبٍ وَأُمٍّ^٤.

٢٠٤٩ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ عَلِيِّ

بْنِ عُقْبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ أَخُو الْمُؤْمِنِ: عَيْنُهُ وَذَلِيلُهُ، لَا يَخُونُهُ، وَلَا

يُظْلِمُهُ، وَلَا يَغْتَبُهُ، وَلَا يَعْدُهُ عِدَةً فَيُخْلِفُهُ»^٥.

❦ واحدة. راجع: الكافي، ح ٥٢٣ و ٤٨٣٢ و ١٤٦٦١؛ التهذيب، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨٦، و ص ٢٣٨، ح ٦٩٠.

فعليه رواية أبي علي الأشعري عن محمد بن الحسين بوسائط ثلاث بعيدة جداً، يؤيد ذلك أن المصنف يروي عن محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب] في أسناد كثيرة جداً بتوسط شيخه محمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٧-٨.

أضف إلى ذلك أن مشايخ محمد بن أورمة، متقدمون طبقة على محمد بن الحسين، بل الظاهر أن لابن أورمة نفسه نوع تقدم على محمد بن الحسين، كما يعلم من المعلومات الواردة حوله. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ١١٥-١١٩.

فعليه رواية ابن أورمة أيضاً عن محمد بن الحسين بواسطة واحدة بعيدة.

والحاصل أن وقوع الخلل في السند ممّا لا ريب فيه، وأما كيفية وقوعه، وما هو الصواب في السند، فلم نجد له جواباً مقنعاً.

١. هكذا في النسخ التي قبلت والطبعة القديمة والبحار. وفي المطبوع: «فضيل».

٢. في المؤمن: «طين».

٣. في «بر» وحاشية «ض» والبحار: «روحهم».

٤. في «ف»: «- من».

٥. في المحاسن: «أجرى فيهم من روح رحمة» بدل «أجرى في صورهم من روح الجنة».

٦. في «ف»: «- هم».

٧. المحاسن، ص ١٣٤، كتاب الصفوة، ح ١٢، بسنده عن محمد بن الفضيل، مع اختلاف يسير. وفي المؤمن، ص ٣٩، ح ٨٨، عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ٥، ص ٥٥٢، ح ٢٥٦٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٧١، ح ١١.

٨. راجع: ح ٣ من هذا الباب ومصادره.

٢٠٥٠ / ٩ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ أَخْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٢، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ

جَمِيلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُونَ خَدَمَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ»، قُلْتُ:

وَكَيْفَ يَكُونُونَ خَدَمًا بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ؟ قَالَ^٥: «يَقِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»، الْحَدِيثُ^٦.

٢٠٥١ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَخْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ أَبِي

عَمِيرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ^٨، عَنِ الْفَضِيلِ^٩ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٠} يَقُولُ: «إِنَّ نَفَرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَرَجُوا إِلَى سَفَرٍ لَهُمْ^{١١}، فَضَلُّوا

١ . السند معلق على سابقه . ويروي عن أحمد بن محمد بن عيسى، محمد بن يحيى .

٢ . هكذا في «ب»، «د»، «ص»، «ز»، «س»، «ف»، «ج» والطبعة الحجرية . وفي «ز»، «ج» والطبعة القديمة والوسائل : «أحمد بن محمد بن عبد الله» . وفي المطبوع : «أحمد بن أبي عبد الله» . وهو سهو لا محالة ؛ فإنه لم يُعهد رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن أبي عبد الله ، وهو أحمد بن محمد بن خالد .

٣ . في «ف» :- «قال : إن المؤمن أخو المؤمن» في الحديث ٨ ، إلى قوله : «عن جميل ، عن أبي عبد الله^{١٠}» في هذا الحديث . ٤ . في البحار : «لبعضهم» .

٥ . في الوسائل : «فقال» .

٦ . في «ب» : «لبعض» . وفي شرح المازندراني ، ج ٩ ، ص ٣٤ : «والظاهر أن الحديث مفعول «يفيد» ، فغية إشارة إلى بعض أنواع الإكرام وهو تعليم الحديث ونشر علوم الدين» ، واستبعده المجلسي حيث قال في مرآة العقول ، ج ٩ ، ص ١٥ : «وقوله : الحديث ، أي إلى تمام الحديث ، إشارة إلى أنه لم يذكر تمام الخبر . وفهم أكثر من نظر فيه أن «الحديث» مفعول «يفيد» فيكون حتمًا على رواية الحديث ، وهو بعيد» .

٧ . مصادقة الإخوان ، ص ٤٨ ، ح ١ ، مرسلاً . الوافي ، ج ٥ ، ص ٥٥٥ ، ح ٢٥٦٧ : الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٨٧ ، ح ٣٣٢٨٢ : البحار ، ج ٧٤ ، ص ٢٧١ ، ح ١٢ .

٨ . وردت رواية ابن أبي عمير عن أبي إسماعيل البصري عن الفضيل بن يسار في الكافي ، ح ١٧٧٤ و ١١٥٦٨ ؛ وقد ترجم الشيخ الطوسي لأبي إسماعيل البصري في الفهرست ، ص ٥٣٢ الرقم ٨٥٩ ، ونسب إليه كتاباً رواه عنه ابن أبي عمير . فلا يبعد أن يكون الصواب في العنوان «أبي إسماعيل البصري» .

٩ . هكذا في النسخ التي قوبلت والطبعة القديمة . وفي المطبوع : «فضيل» .

١٠ . في البحار ، ج ٦٣ :- «لهم» . ١١ . في المؤمن : «فأضلُّوا» .

الطَّرِيقَ، فَأَصَابَهُمْ عَطَشٌ شَدِيدٌ، فَتَكَفَّنُوا^١ وَلَزِمُوا أَصُولَ الشَّجَرِ، فَجَاءَهُمْ سَيْحٌ^٢ عَلَيْهِ
ثِيَابٌ بَيْضٌ^٣، فَقَالَ: قُومُوا، فَلَا بَأْسَ عَلَيْكُمْ، فَهَذَا الْمَاءُ، فَقَامُوا وَشَرَبُوا^٤ وَارْتَوَوْا^٥،
فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: أَنَا مِنَ الْجِنِّ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ عَيْنُهُ وَدَلِيلُهُ، فَلَمْ تَكُونُوا تَضَعُونَا
بِخَضْرَتِي^٦.

٢٠٥٢ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رِنْعِيِّ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ^٨، وَلَا يَفْتَنَابُهُ، وَلَا يَخُونُهُ^٩، وَلَا يَخْرُمُهُ^{١٠}».

قَالَ رُبِعِي^{١١}: فَسَأَلَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ^{١٢}: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ^{١٣}

١. في «ص» وحاشية «ج» د، والوافي: «فتكفوا». وفي المؤمن: «فتيمموا». وقال في الوافي: «فتكفوا: أحاطوا واجتمعوا. وفي بعض النسخ بتقديم الفاء على النون، أي لبسوا أكتفائهم وتهيأوا للموت».

٢. في «ض» والبحار والمؤمن: - «و».

٢. في «د، بس، بف» وحاشية «ض، بر» والبحار، ج ٧٤: «بياض».

٤. في «ب، ض، ف، يس، بف»: «فشربوا». ٥. في المزمّن: «فأرووا».

٦. المؤمن، ص ٤٣، ح ١٠٠، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٤، ح ٢٥٦٦؛ البحار، ج ٦٣، ص ٧١، ح ١٥؛ وج ٧٤، ص ٢٧٢، ح ١٣.

٧. هكذا في النسخ التي قبلت والطبعة القديمة والوسائل. وفي المطبوع: «فضيل».

٨. في «ف»: «ولا يحزنه».

١٠. في «ب، د، ز، ص، ف، بح، بر، بس، بف» والوافي والوسائل :- «ولا يفتابه، ولا يخونه، ولا يحرمه». وفي «ج» «ولا يحرمه، ولا يخونه، ولا يفتابه». وفي «جه» :- «ولا يخونه ولا يحرمه». وفي «ض، يـ، بح، بم،

جس، جم، والبحار كما في المتن. ١١. معلق على صدر السند وينسحب اليه كلا الطرفين.

١٢. في «ب، ج، ز، بر» والوافي ومرآة العقول والبحار: «قال».

١٣. هكذا في النسخ التي قبلت والطبعة القديمة والوافي ومرآة العقول. وفي المطبوع: «فضيل».

يَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ؛ لَا يَظْلِمُهُ^١، وَلَا يَغْتَابُهُ^٢، وَلَا يَخْذُلُهُ^٣، وَلَا يَخُونُهُ^٤، وَلَا يَحْرِمُهُ^٥».

٧٣- بَابُ فِيمَا يُوجِبُ الْحَقَّ لِمَنِ انْتَحَلَ الْإِيمَانَ وَيَنْقُضُهُ^٦

١٦٨/٢

٢٠٥٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ - وَ سُئِلَ^٧ عَنْ إِيْمَانٍ مَنْ يُلْزَمُنَا حَقُّهُ وَأُخُوَّتُهُ: كَيْفَ هُوَ؟ وَبِمَا يَثْبُتُ؟ وَبِمَا يَبْطُلُ؟ فَقَالَ عليه السلام: - «إِنَّ الْإِيْمَانَ قَدْ يَتَّخِذُ^٨ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَمَّا أَحَدُهُمَا^٩، فَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ^{١٠} لَكَ^{١١} مِنْ صَاحِبِكَ، فَإِذَا ظَهَرَ لَكَ مِنْهُ مِثْلُ الَّذِي تَقُولُ بِهِ أَنْتَ، حَقَّتْ وَلَايَتُهُ وَأُخُوَّتُهُ، إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْهُ نَقْضٌ^{١٢} لِلَّذِي وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ وَأَظْهَرَهُ لَكَ^{١٣}، فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ مَا تَسْتَدِلُّ^{١٤} بِهِ عَلَى نَقْضِ^{١٥} الَّذِي أَظْهَرَ لَكَ^{١٦}، خَرَجَ^{١٧} عِنْدَكَ مِمَّا

١. في «ز» و «مرآة العقول»: «إِنِّي».

٢. في «ز»: «رسول الله صلى الله عليه وآله».

٣. في «مرآة العقول»: «وَرَبَّمَا يَقْرَأُ: وَلَا يَظْلِمُهُ، عَلَى بِنَاءِ التَّغْيِيلِ، أَيْ لَا يَنْسِبُ إِلَى الظُّلْمِ، وَهُوَ تَكْلُفٌ».

٤. في الوافي: «وَلَا يَخُونُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَغْتَابُهُ، وَلَا يَحْرِمُهُ» بدل «وَلَا يَخْذُلُهُ - إِلَى - وَلَا يَحْرِمُهُ». وفي الوسائل: «وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَغْتَابُهُ، وَلَا يَغْنَهُ، وَلَا يَحْرِمُهُ» بدل «وَلَا يَغْنَهُ - إِلَى - وَلَا يَحْرِمُهُ».

٥. راجع: ح ٥ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٣، ح ٢٥٦٢، الوسائل، ج ١٢، ص ٢٧٩، ح ١٦٣٠٣ و ١٦٣٠٤، البحار، ج ٧٤، ص ٢٧٣، ح ١٤.

٦. في «ص»، «ف»، «بف»: «وَيَنْقُضُهُ». وفي «بس»: «وَيَنْقُضُهُ»، كلاهما بالصاد المهملة.

٧. في «بس»: «وَيَسْأَلُ».

٨. في «ز»: «قَدْ يَتَّخِذُهُ».

٩. في الوافي: «وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِذِكْرِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ مِنَ الْآخِرِ: لِأَنَّ الْآخِرَ كَانَ مَعْلُومًا، وَهُوَ مَا يَعْرِفُ بِالصُّبْحَةِ الْمَتَأَكَّدَةِ وَالْمَعَاشِرَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ لِلْيَقِينِ. وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْفَرْدَ الْأَخْفَى وَهُوَ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ بِدُونِ ذَلِكَ».

١٠. في «ج»: «ظَهَرَ».

١١. في «ص»: «بِكَ».

١٢. في «ز»، «ص»، «ف»: «نَقْضٌ» بالصاد المهملة.

١٣. في «ف»: «وَأَظْهَرَ لَكَ».

١٤. في «ص»: «يَسْتَدِلُّ».

١٥. في «ص»، «ف»، «بف»: «نَقْضٌ» بالصاد المهملة.

١٦. في «ف»: «ظَهَرَ لَكَ». وفي «بف»: «أَظْهَرَ لَكَ».

١٧. في «ج»، «ض»، «ف» وحاشية «د»، «بر»: «لَكِنْ خَرَجَ». وفي «ز»: «وَخَرَجَ».

وَصَفَ لَكَ وَأُظْهِرَ^١، وَكَانَ^٢ لِمَا^٣ أَظْهَرَ لَكَ نَاقِضًا^٤، إِلَّا أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ إِنَّمَا عَمِلَ ذَلِكَ تَقِيَّةً^٥، وَمَعَ ذَلِكَ يَنْظُرُ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ^٦ التَّقِيَّةُ فِي مِثْلِهِ، لَمْ يَقْبَلْ^٧ مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِلتَّقِيَّةِ مَوَاضِعَ، مَنْ أَرَاهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا لَمْ تَسْتَقِمْ^٨ لَهُ. وَتَفْسِيرُ مَا يَتَعْنَى مِثْلُ أَنْ يَكُونَ^٩ قَوْمٌ^{١٠} سَوْءٌ^{١١}، ظَاهِرٌ^{١٢} حُكْمِهِمْ وَفِعْلِهِمْ عَلَى غَيْرِ حُكْمِ الْحَقِّ وَفِعْلِهِ، فَكُلُّ^{١٣} شَيْءٍ يَعْمَلُ الْمُؤْمِنُ بَيْنَهُمْ لِمَكَانِ التَّقِيَّةِ - مِمَّا لَا يُؤَدِّي إِلَى الْفَسَادِ فِي الدِّينِ - فَإِنَّهُ جَائِزٌ^{١٤}.

٧٤- بَابُ فِي أَنَّ التَّوَاخِيَّ لَمْ يَقَعْ عَلَى الدِّينِ وَإِنَّمَا هُوَ التَّعَارُفُ^{١٥}

٢٠٥٤ / ١. مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ، عَنْ أَبِيهِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٦}، قَالَ: «لَمْ تَتَوَاخَوْا عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَ^{١٧} إِنَّمَا^{١٨} تَعَارَفْتُمْ

١. في «ب، ص، بر»: «وأظهره».

٢. في «ص»: «فكان».

٣. في «ض»: «كما».

٤. في «ص، ف»: «ناقضاً» بالصاد المهملة.

٥. في «ج، د، ز، ص، ض، ف»: «أن يكون».

٦. في «الوافي»: «لم تقبل».

٧. في «ب، ج، ض، بس»: «لم يستقم».

٨. في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، والوافي»: «أن يكون». وفي «ب» والوسائل والبحار كما في

المتن.

٩. في «ج»: «به».

١٠. قال في «مرآة العقول»، ج ٩، ص ١٩: «ظاهر، صفة «السوء»، وجملة «حكمهم» إلخ صفة للقوم، أو «ظاهر» صفة القوم؛ لكونه بحسب اللفظ مفرداً، أي قوم غالبين، و«حكمهم» إلخ جملة أخرى كما مر، أو «حكمهم» فاعل «ظاهر»، أي قوم سوء كون حكمهم وفعلهم على غير الحق ظاهراً، أو «ظاهر» مرفوع مضاف إلى «حكمهم»، وهو مبتدأ، و«على غيره» خبره، والجملة صفة للقوم».

١١. في «ص»: «وكل».

١٢. «الوافي»، ج ٥، ص ٥٦٧، ح ٢٥٨٦: «الوسائل»، ج ١٦، ص ٢١٦، ح ٢١٣٩٧: «البحار»، ج ٧٢، ص ١٢٨، ح ١٥.

١٣. في «ض، بر، بف»: «إنما وقع على التعارف». وفي «ف»: «إنما هو وقع على التعارف».

١٤. في «ب، بس»: «و».

١٥. في «ز، ص، بس»: «لكن».

عَلَيْهِ^٢.

١٦٩/٢ . عَنْهُ ٢ / ٢٠٥٥ . عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ وَ سَمَاعَةَ

جَمِيعاً :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «لَمْ تَتَوَاحُوا عَلَى هَذَا الْأَمْرِ ، وَ إِنَّمَا تَعَارَفْتُمْ عَلَيْهِ»^٤

٧٥- بَابُ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى أَخِيهِ وَأَدَاءِ حَقِّهِ

١ / ٢٠٥٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ ، عَنْ جَابِرٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «مِنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يُشْبِعَ جَوْعَتَهُ ، وَيُوَارِيَ عَوْرَتَهُ ، وَيُفَرِّجَ عَنْهُ كَرْبَتَهُ ، وَيَقْضِيَ دَيْنَهُ ، فَإِذَا مَاتَ خَلَفَهُ^٦ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ»^٧٢ / ٢٠٥٧ . عَنْهُ^٨ . عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْثِيرٍ الْهَجَرِيِّ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ

حُثَيْبٍ :

١ . في شرح المازندراني ، ج ٨ ، ص ٣٦ : «لَعَلَّ المراد أَنَّ المؤاخاة على هذا الأمر والأخوة في الدين كانت ثابتة بينكم في عالم الأرواح ، ولم تقع في هذا اليوم وهذه الدار ، وإنما الواقع في هذه الدار هو التعارف على هذا الأمر الكاشف عن الأخوة في ذلك العالم . ويؤيده قوله عليه السلام : «الأرواح جنود مجتدة ، ما تعارف منها ائتلف ، وما تخالف منها اختلف» قيل : معناه أَنَّ الأرواح خلقت مجتمعة على قسمين : مؤتلفة ومختلفة ، كالجنود التي يقابل بعضها بعضاً ، ثم فُرِقت في الأجساد ، فإذا كان الائتلاف والمؤاخاة أولاً كان التعارف والتألف بعد الاستقرار في البدن ، وإذا كان التناكر والتخالف هناك كان التنافر والتناكر هنا . وذكر في الوافي احتمالاً آخر ، ومن أراد التفصيل فليراجع .

٢ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٥٦٨ ، ح ٢٥٨٧ ؛ البحار ، ج ٦٨ ، ص ٢٠٤ ، ح ١٠ .

٣ . في «ج ، ف» : - «و» . ٤ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٥٦٨ ، ح ٢٥٨٨ .

٥ . في «ض» : «وإذا» .

٦ . يقال : خلف الرجل في أهله : إذا أقمت بعده فيهم ، وقمت عنه بما كان يفعله . النهاية ، ج ٢ ، ص ٦٦ (خلف) .

٧ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٥٥٧ ، ح ٢٥٦٩ ؛ الوسائل ، ج ١٢ ، ص ٢٠٤ ، ح ١٦٠٩٥ ؛ البحار ، ج ٧٤ ، ص ٢٣٧ ، ح ٣٩ .

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ؟
 قَالَ: «لَهُ سَبْعُ حَقُوقٍ وَاجِبَاتٍ^١ مَا مِنْهُمْ^٢ حَقٌّ إِلَّا وَهُوَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، إِنْ ضَيَّعَ مِنْهَا
 شَيْئًا^٣ خَرَجَ مِنْ وَلَايَةِ اللَّهِ وَطَاعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلَّهِ فِيهِ مِنْ^٤ نَصِيبٍ».
 قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا هِيَ؟
 قَالَ: «بِمَا مَعَلَى، إِنِّي عَلَيْكَ شَفِيقٌ، أَخَافُ أَنْ تُضَيِّعَ وَلَا تَحْفَظَ، وَتَعْلَمَ وَلَا تَعْمَلَ».
 قَالَ^٦: قُلْتُ لَهُ^٧: لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.
 قَالَ: «أَيْسَرُ حَقٍّ مِنْهَا أَنْ تُحِبَّ لَهُ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَتَكْزُرَهُ لَهُ مَا تَكْزُرُهُ لِنَفْسِكَ».
 وَ الْحَقُّ الثَّانِي: أَنْ تُجْتَنِبَ^٨ سَخَطَهُ، وَتَتَّبِعَ^٩ مَرْضَاتَهُ، وَتُطِيعَ أَمْرَهُ.
 وَ الْحَقُّ الثَّالِثُ: أَنْ تُعِينَهُ بِنَفْسِكَ وَمَالِكَ^{١٠} وَلِسَانِكَ وَيَدِكَ وَرِجْلِكَ.
 وَ الْحَقُّ الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ غَيْنَهُ وَدَلِيلَهُ وَمِرَاتَهُ^{١١}.

١. في مرآة العقول: «واجبات، بالجرّ صفة للحقوق. وقيل: أو بالرفع خبر للسبع».

٢. في المصادقة: «منها».

٣. في «ز»، ص «وحاشية» بر، بس، بف: «حقاً».

٤. في المصادقة: «ولاء». و «الولي»: القرب والدين، و «الولي»: الاسم منه، والمحبة والصديق والنصير. وولي الشيء وعليه ولاية وولاية. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦٠ (ولي). و «خرج من ولاية الله»، أي خرج عن محبته سبحانه أو نصرته. ذكره في مرآة العقول، ثم قال: «وحمل جميع على المبالغة وأنه ليس من خلص أولياء الله» وهو إجمال جواب عن إشكال وارد هاهنا، ذكره المازندراني في شرحه، وهو أنّ المؤمن لا يخرج عن حقيقة الإيمان إلا بالكفر، لا بترك الأخلاق المذكورة؛ فإنها ليست بواجبة بل هي من الآداب المرغوبة فيها، فلا بد من تأويل ظاهر الكلام وصرفه عن ظاهره، فنقول: لعل المراد بالوجوب التأكد والمبالغة، أو وجوب الإقرار بأن تلك الأمور من حقوق الإخوة، وبالولاية الولاية الكاملة برعاية تلك الحقوق، وبالنصيب الكامل الذي في خلص أولياء الله تعالى.

٥. في الوسائل، ح ١٦٠٩٧ والمصادقة: «- من».

٦. في الوسائل، ح ١٦٠٩٧ والمصادقة: «- قال».

٧. في «ض»: «تجنب».

٨. في الوسائل، ح ١٦٠٩٧: «له».

٩. في الوسائل، ح ١٦٠٩٧: «ب» + «تحصيل».

١٠. في مرآة العقول: «وبمالك».

١١. في المصادقة: «+ وقميصه».

وَالْحَقُّ الْخَامِسُ: أَنْ^١ لَا تَشْبَعُ وَيَجُوعُ، وَلَا^٢ تَزُورَ وَيَظْمَأُ، وَلَا تَلْبَسَ وَيَغْرَى.
وَالْحَقُّ السَّادِسُ: أَنْ^٣ يَكُونَ^٤ لَكَ خَادِمٌ وَلَيْسَ لِأَخِيكَ خَادِمٌ، فَوَاجِبٌ أَنْ تَبْعَثَ
خَادِمَكَ، فَيَغْسِلَ^٥ ثِيَابَهُ، وَيَصْنَعَ^٦ طَعَامَهُ، وَيَمَهِّدَ^٧ فِرَاشَهُ.
وَالْحَقُّ السَّابِعُ: أَنْ تُبْرِزَ^٨ قَسَمَهُ^٩، وَتُجِيبَ دَعْوَتَهُ، وَتَعُودَ مَرِيضَهُ^{١٠}، وَتَشْهَدَ
جَنَازَتَهُ، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ لَكَ حَاجَةً، تُبَادِرُهُ إِلَى قَضَائِهَا، وَلَا تُلْجِئُهُ^{١١} أَنْ يَسْأَلَكَهَا، وَلَكِنْ^{١٢}
تُبَادِرُهُ^{١٣} مُبَادَرَةً، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، وَصَلْتَ وَلَايَتَكَ بِوَلَايَتِهِ، وَوَلَايَتَهُ بِوَلَايَتِكَ^{١٤}.

١. في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بف» والبحار والمصادقة: - «أن». وفي «ب، بس» والوسائل والخصال والأمالى كما في المتن.
٢. في «بر»: - «لا».
٣. في المصادقة: + «لا تكون لك امرأة، وليس لأخيك امرأة».
٤. في شرح المازندراني: «تكون».
٥. في الوافي والوسائل: «فتغسل». وفي البحار: «ويغسل». ويجوز فيه التجريد وعلى بناء التفعيل، والنسخ أيضاً مختلفة.
٦. في «بس»: «وتصنع».
٧. في «بس» والوافي والوسائل: «وتمهّد».
٨. يجوز فيه على بناء المجزوء والإفعال.
٩. في «ص»: «وَقَسَمَهُ» بالفتح والكسر في أوله. وفي الوافي: «بَرَزَ الْقِسْمَ وإبراره: إمضاؤه على الصدق». وفي شرح المازندراني: «أصل البر الإحسان، ثم استعمل في القبول، يقال: بَرَزَ اللهُ عَمَلَهُ، إذا قبله، كأنه أحسن إلى عمله بأن يقبله ولم يردّه. وقبول قَسَمِهِ وإن لم يكن واجباً شرعاً، لكنه مؤكّد لتأكيده قلبه ويضيق حَقَّهُ».
١٠. في الوافي: «مرضته».
١١. في حاشية «ج» وشرح المازندراني والوسائل والمصادقة: + «إلى».
١٢. في «ف»: - «ولكن».
١٣. في المصادقة: «بأدره».
١٤. الخصال، ص ٣٥٠، باب السبعة، ح ٢٦؛ والأمالى للطوسي، ص ٩٨، المجلس ٤، ح ٣، بسند آخر عن معلّى بن خنيس. وفي الاختصاص، ص ٢٨؛ والمؤمن، ص ٤٠، ح ٩٣، عن معلّى بن خنيس، وفي كلّها مع اختلاف يسير. مصادقة الإخوان، ص ٤٠، ح ٤، مراسلاً الوافي، ج ٥، ص ٥٥٧، ح ٢٥٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٥، ح ١٦٠٩٧؛ و ج ١٩، ص ٢١٧، ح ٢٤٤٥٨، إلى قوله: «ويصنع طعامه ويمهّد فراشه»؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٣٨، ح ٤٠.

٢٠٥٨ / ٣. عَنْهُ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ سَيْفٍ، ١٧٠ / ٢

عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَغْيَنَ، قَالَ:

كَتَبَ أَصْحَابُنَا^٢ يَسْأَلُونَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَشْيَاءَ، وَأَمْرُونِي^٣ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ^٤ عَلَى أَخِيهِ، فَسَأَلْتُهُ، فَلَمْ يَجِبْنِي، فَلَمَّا جِئْتُ لِأُودِعَهُ، قُلْتُ^٥: سَأَلْتُكَ^٦ فَلَمْ تُجِبْنِي؟

فَقَالَ: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكْفُرُوا؛ إِنَّ مِنْ أَشَدِّ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ ثَلَاثًا^٧: إِنْصَافَ الْمَرْءِ^٨ مِنْ نَفْسِهِ حَتَّى لَا يَرْضَى لِأَخِيهِ^٩ مِنْ نَفْسِهِ إِلَّا بِمَا^{١٠} يَرْضَى لِنَفْسِهِ مِنْهُ^{١١}، وَمُؤَاسَاةَ^{١٢} الْأَخِ فِي الْمَالِ، وَذِكْرَ اللَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، لَيْسَ سُبْحَانَ^{١٣} اللَّهَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^{١٤}، وَلَكِنْ عِنْدَ^{١٥} مَا حَزَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَدْعُهُ^{١٦}».

١. الضمير راجع إلى محمد بن يحيى المذكور في سند الحديث ١.

٢. هكذا في «ج، د، ص، ض، بر، بس، بف» وحاشية «ز» والطبعة الحجرية والوافي والبحار. وفي «ب، ز، ف» والمطبوع: «بعض أصحابنا».

٣. في حاشية «بر»: «فأمروني».

٤. في «ز، ض» وحاشية «د، بر»: «المؤمن».

٥. هكذا في «ب، ص، بر، بف» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقلت».

٦. في المصادقة: «سألتكم».

٧. في «بر، بس» والوسائل والمصادقة: «المؤمن».

٨. في «بف» -: «لأخيه».

٩. في المصادقة -: «منه».

١٠. «المواساة»: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق. وأصلها الهزمة فقلبت واواً تخفيفاً. النهاية، ج ١، ص ٥٠ (أسا).

١١. في «بر»: «بسيحان».

١٢. في «ف»: «+ ولا إله إلا الله والله أكبر». وفي المصادقة: «+ ولا إله إلا الله».

١٣. في «ف» -: «عند».

١٤. مصادقة الإخوان، ص ٤٠، مرسلاً عن ابن أعين. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإنصاف

والعدل، ج ٩، ١٩٤٩ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ومصادرها. الوافي، ج ٥، ص ٥٥٩، ح ٢٥٧٣؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٧،

ح ١٢٤٠٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٢، ح ٤١.

٢٠٥٩ / ٤ . عَنْهُ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ

مَرَّازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «مَا عَبْدَ اللَّهِ^{عليه السلام} بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ أَدَاءِ حَقِّ الْمُؤْمِنِ»^٢.

٢٠٦٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ

الْيَمَّانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ لَا يَشْتَبِعَ وَيَجُوعَ أَخُوهُ، وَلَا يَزْوِيَ وَيَغْطِشَ أَخُوهُ، وَلَا يَكْتَسِي^٣ وَيَعْرِى أَخُوهُ، فَمَا أَغْظَمَ حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ»^٤.

وَقَالَ: «أَجَبٌ لِأَخِيكَ الْمُسْلِمِ مَا تُحِبُّ^٥ لِنَفْسِكَ؛ وَإِذَا^٦ اخْتَجْتَ فَسَلُهُ^٧، وَإِنْ سَأَلَكَ فَأَعْطِهِ، لَا تَمْلَهُ^٨ خَيْرًا»^٩.....←

١ . الضمير راجع إلى محمد بن يحيى المذكور في سند الحديث ١ .

٢ . في المؤمن، ص ٤٢: «والله ما عبده الله».

٣ . المؤمن، ص ٤٢، ح ٩٥، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٤٣، ح ٩٧، كلاهما عن أبي عبد الله^{عليه السلام}؛ الاختصاص، ص ٢٨، مرسلاً الوافي، ج ٥، ص ٥٦٥، ح ٢٥٨٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٣، ح ١٦٠٩١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٣، ح ٤٢.

٤ . في «بر»: «وأخيه».

٥ . في «ف» والاختصاص: «ولا يكسي». وفي حاشية «د»: «ولا يلبس».

٦ . في «ض، بر»: «تحبه».

٧ . في «ب»: «فإن». وفي «ز، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «وإن».

٨ . في «ز، ض، ف، بف» وحاشية «ج»: «فأسأله».

٩ . في «ف»: «+«لك»». وفي الاختصاص: «لا يملّه». ويجوز فيه وما يأتي النهي والنفي. مَلَيْتُهُ، ومنه: مَلَأْتُ وَمَلَأْتُ ومَلَأْتُ، شَيْئُهُ، كاستملته. وأملني وأمل علي: شق علي. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩٧؛ أساس البلاغة، ص ٤٣٧ (ملل). وقال في الوافي: «لعل المراد بقوله: لا تملّه خيراً ولا يمل لك: لا تسأله من جهة إكثاره الخير له، ولا يسأله من جهة إكثاره الخير لك».

ثم إن المازندراني جعل الفعلين من الإملاء بمعنى التأخير والإمهال، وأمّا الإملاء فبعيد عنده. وعكس هذا

وَلَا يَمَلُّهُ^١ لَكَ، كُنْ لَهُ ظَهْرًا^٢؛ فَإِنَّهُ لَكَ ظَهْرٌ؛ إِذَا^٣ غَابَ^٤، فَاحْظَظْهُ فِي غَيْبَتِهِ، وَإِذَا شَهِدَ فَرْزَهُ، وَأَجَلَهُ، وَأَكْرَمَهُ؛ فَإِنَّهُ مِنْكَ وَأَنْتَ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْكَ غَائِبًا فَلَا تُغَارِقْهُ حَتَّى تَسِلَّ^٦ سَخِيمَتَهُ^٧، وَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ فَاحْمَدِ اللَّهَ، وَإِنْ ابْتَلَيْ فَاعْصِدْهُ، وَإِنْ تَمَحَّلَ لَهُ فَأَعِنِّهِ^٨، وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: أَفَّ، انْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْوَلَايَةِ، وَإِذَا قَالَ^٩: أَنْتَ عَدُوِّي، كَفَرَّ^{١٠} أَحَدُهُمَا، فَإِذَا اتَّهَمَهُ انْمَاثَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ كَمَا

عند المجلسي، حيث قال: «ولا يملُّه خيراً، هي من باب علم... ويحتمل النفي والنهي، والأول أوفق بقوله: فَإِنَّهُ لَكَ ظَهْرٌ، ولو كان نهياً كان الأنسب: وليكن لك ظهراً، ويؤيده أن في مجالس الشيخ: «ولا يملُّه خيراً فإنه لا يملكك، وكن له عضداً فإنه لك عضد» [الأمالي، ص ٩٧، ح ٢]. وقد يقرأ الثاني من باب الإفعال... وقيل: هما من الإملاء بمعنى التأخير، أي لا تؤخره خيراً. ولا يخفى ما فيه، والأول أصوب». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٤٠؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٣-٣٤.

١. في الوافي: «ولا يملُّ». ٢. في «ب»: «ظهره».

٣. في الاختصاص: «فإذا». ٤. في الوافي: «+ عنك - خ».

٥. في الوسائل والاختصاص: «وإن».

٦. هكذا في «ج، د، هـ، ز، ص، بر، بس، بف»، والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حتى تسأل» وفي الوافي: «السل: انتزاعك الشيء وإخراجه في رفق. والسخيمة: الحقد».

٧. هكذا في «ب، ج، د، هـ، ز، ص، بر، بس، بف»، وحاشية «ض» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سميحه». وفي مرآة العقول نقل «سميحه» عن بعض النسخ، ثم قال: «أي حتى تطلب منه السماحة والكرم والعفو. ولم أر مصدره على وزن فعيلة، إلا أن يقرأ على بناء التصغير، فيكون مصغراً السمع أو السماحة. والظاهر أنه تصحيف للنسخة الأولى». وفي شرح المازندراني: «حتى تسأل سميحه، أي جوده بالعفو عن التصغير ومساحته بالتجاوز لئلا يستقر في قلبه فيوجب التنافر والتباغض. وفي بعض النسخ «سميحه» بالخاء المعجمة قبل الباء، أي حتى تسأل عن سبب سخيته، وهي الحقد والبغض، فإذا ظهر لك فتدركه حتى تزول السخيمة عنه فيخلص لك المودة، فإن استمر فأعذر إليه حتى يقبل منك».

٨. في الاختصاص: «وتمحل له وأعنه». وفي مرآة العقول: «وإذا تمحل له فأعنه، أي إذا كاده إنسان واحتال لضرره فأعنه على دفعه، أو إذا احتال له رجل فلا تكله إليه وأعنه أيضاً. وقرأ بغضهم: يحمل بالياء على بناء المجزء المجهول بالمعنى الأول، وهو أوفق باللغة، لكن لا تساعده النسخ». و«اليحال»: من المكيدة، وزوم ذلك بالجيئل. وتمحل فلان بفلان: إذا كاده ببيعاية إلى السلطان. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٦٨١ (محل).

٩. في الوسائل: «+ لله». وفي الاختصاص: «+ الرجل».

١٠. في الاختصاص: «فقد كفر».

يَنَمَاتُ^١ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ.

وَقَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّهُ قَالَ^٢: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَزْهَرُ نُورُهُ لِأَهْلِ السَّمَاءِ كَمَا تَزْهَرُ^٣ نُجُومُ السَّمَاءِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ».

وَقَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ وَلِيُّ اللَّهِ، يُعِينُهُ، وَيَضَعُ لَهُ، وَلَا يَقُولُ عَلَيْهِ إِلَّا الْحَقَّ، وَلَا يَخَافُ غَيْرَهُ»^٤.

٦ / ٢٠٦١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقَبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ^٥ الْمُسْلِمِ^٦ مِنَ الْحَقِّ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيَعُودَهُ إِذَا مَرِضَ، وَيَنْصَحَ لَهُ إِذَا غَابَ^٧، وَيُسَمِّتَهُ^٨ إِذَا عَطَسَ، وَيُجِيبَهُ إِذَا

١. في «بر»: «كانمياث». ومات الشيء مواتاً ويبيث ميثاً - لغة -: ذاب في الماء. المصباح المنير، ص ٥٨٤؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١٩٢ (موث).

٢. في الاختصاص: «+ كذا والله».

٣. في «ز»، ص، بر، بف، والاختصاص: «يزهر».

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التهمة وسوء الظن، ح ٢٧٧٧، وفيه قطعة منه. وفيه، باب السباب، ح ٢٧٧٥، بسند آخر، قطعة منه، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي الأمالي للطوسي، ص ٩٧، المجلس ٤، ح ٢، بسند آخر، إلى قوله: «فإنه منك وأنت منه»؛ المؤمن، ص ٤٢، ح ٩٥، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وإن تحمل له فأعنه» مع زيادة في أوله، وفيهما مع اختلاف يسير؛ الاختصاص، ص ٢٧، مراسلاً الوافي، ج ٥، ص ٥٥٩، ح ٢٥٧٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٦، ح ١٦٠٩٨، إلى قوله: «كما ينمات الملح في الماء»؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٣، ح ٤٣.

٥. في الوسائل: - «أخيه».

٦. في الكافي ح ٣٦٧٩ والمؤمن: - «المسلم».

٧. في «ج»: «طاب». «وَنَصَحَ الشَّيْءُ: خَلَصَ. أَي يَكُونُ خَالِصاً طَالِباً لْخَيْرِهِ، دَافِعاً عَنْهُ الْغِيَةَ وَسَائِرَ الشُّرُورِ. رَاجِع: مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ٩، ص ٣٧؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٥ (نصح).

٨. في «ج»: «ويسميه». و «السميت»: ذكر الله تعالى على الشيء، وتسميت العاطس: الدعاء له. والشين المعجمة مثله. وقال ثعلب: المهملة هي الأصل؛ أخذاً من السُّنْت، وهو القصد والهدى والاستقامة. وكل داغ بخير فهو مُسَمَّت، أي داغ بالعود والبقاء إلى سُنَّتِهِ. المصباح المنير، ص ٢٨٧ (سمت).

دَعَا، وَيَتَّبَعُهُ^١ إِذَا مَاتَ.

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ قُصَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ،
مِثْلَهُ^٢.

٧ / ٢٠٦٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ
أَبِي الْمَأْمُونِ الْحَارِثِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا حَقُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ؟

قَالَ: «إِنَّ مِنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ الْمَوْدَّةَ لَهُ فِي صَدْرِهِ، وَالْمُؤَاَسَاةَ^٣ لَهُ فِي
مَالِهِ، وَالْخَلْفَ لَهُ فِي أَهْلِهِ، وَالنُّصْرَةَ لَهُ عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ، وَإِنْ كَانَ نَافِلَةً^٤ فِي الْمُسْلِمِينَ
وَكَانَ غَائِبًا، أَخَذَ لَهُ بِنَصِيْبِهِ، وَإِذَا مَاتَ الزَّيَارَةَ^٥ إِلَى قَبْرِهِ، وَأَنْ لَا يَظْلِمَهُ، وَأَنْ
لَا يَغْشَهُ، وَأَنْ لَا يَخُونَهُ، وَأَنْ لَا يَخْذُلَهُ، وَأَنْ لَا يَكْذِبَهُ^٦، وَأَنْ لَا يَقُولَ لَهُ: أَفٌّ، وَإِذَا^٧
قَالَ لَهُ: أَفٌّ، فَلَيْسَ^٨ بَيْنَهُمَا وَلَايَةٌ، وَإِذَا قَالَ لَهُ^٩: أَنْتَ عَدُوِّي، فَقَدْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا،

١. في المؤمن: «ويشيعه».

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العطاس والتسميت، ح ٣١٧٩؛ وفيه، كتاب الأطعمة، باب إجابة دعوة
المسلم، ح ١١٥٨٣، ونعمان الرواية فيه: «إِنَّ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَجِيهَ إِذَا دَعَاهُ»، وفيهما بسند آخر.
المؤمن، ص ٤٥، ح ١٠٥، مع زيادة: وفيه، ص ٤٣، ح ٩٩، مع اختلاف يسير، وفيهما عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفي
الأُمالي للطوسي، ص ٤٧٨، المجلس ١٧، ح ١٢؛ وص ٦٣٤، المجلس ٣١، ح ١١؛ وص ٦٣٥، المجلس ٣١،
ح ١٢؛ والاختصاص، ص ٢٣٣، مرسلًا عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥،
ص ٥٦٠، ح ٢٥٧٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٧، ح ١٦٠٩٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٧، ح ٤٤.

٣. في حاشية «ج»: «والمساواة».

٤. في مرآة العقول: «وإذا».

٥. «النافلة»: العطية. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٨٥ (نقل).

٦. في «ف»: «فإذا».

٧. في الوسائل: «+وله».

٨. في مرآة العقول: «وَأَنْ يَكْذِبَهُ، بِالتَّشْدِيدِ. وَالتَّخْفِيفُ بَعِيدٌ».

٩. في «ب، ض»: «فإذا». وفي البحار: «وإن».

١٠. في «ز، ف»: «+ويكون».

١١. في «ف»: «-وله».

وَإِذَا اتَّهَمَهُ انَّمَاثَ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِهِ كَمَا يَنْمَاطُ^٢ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ.^٢

٢٠٦٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ صَاحِبِ الْكِلِّ^٤، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

كُنْتُ أَطُوفُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، فَعَرَضَ لِي^٥ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا كَانَ سَأَلَنِي^٦ الذَّهَابَ مَعَهُ فِي حَاجَةٍ، فَأَشَارَ^٧ إِلَيَّ، فَكَرِهْتُ^٨ أَنْ أَدْعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ وَأَذْهَبَ إِلَيْهِ^{١٠}، فَبَيْنَا^{١١} أَنَا أَطُوفُ إِذْ^{١٢} أَشَارَ إِلَيَّ^{١٣}، فَرَأَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٤}، فَقَالَ: «يَا أَبَانُ، إِنَّا لَكِ يَرِيدُ هَذَا؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَنْ هُوَ؟» قُلْتُ^{١٥}: رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ: «هُوَ عَلَى مِثْلِ مَا»^{١٦} أَنْتَ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَذْهَبَ إِلَيْهِ، قُلْتُ: فَأَقْطَعُ^{١٧} الطَّوْفَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ طَوَافُ الْفَرِيضَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: فَذَهَبْتُ مَعَهُ، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ: «يَا أَبَانُ، دَعُهُ»^{١٨}..... ←

١. في «ض»: «وإذا». ٢. في «بر»: «كانمياث».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التهمة وسوء الظن، ح ٢٧٧٧، بسند آخر، من قوله: «وإذا اتَّهَمَهُ انَّمَاثَ الْإِيمَانِ». وفي المؤمن، ص ٦٧، ح ١٧٥، عن أبي عبد الله^٥، من قوله: «وإذا قال له أف فليس بينهما» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٠، ح ٢٥٧٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٧، ح ١٦١٠٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٨، ح ٤٥.

٤. صاحب الكلل، أي كان يبيعها. والكل جمع كِلَّة، وهي السرة الرقيق يخاط كالبيت، يُتَوَقَّى فيه من البق والبعوض. وصوفة حمراء في رأس اليهودج. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٥٩٤ (كلل).

٥. في «د، ز، ص، بس، بف»، وحاشية «ف»: «له».

٦. في البحار: «يسألني». ٧. في «بر»: «وأشار».

٨. في المصادقة: - «فكرهت». ٩. في الوسائل: - «وأشار - إلى - وأذهب إليه».

١٠. في الوسائل: «فبينما». ١١. في «ب»: «إذا».

١٢. في الوسائل: - «أيضاً». ١٣. في «ف»: «+ هو».

١٤. في الوسائل: «الذي». ١٥. في «ز، ف، بر، بس، بف» والوسائل: «وأقطع».

١٦. في «ب»: «+ هو».

لَا تَرِدْهُ^١، قُلْتُ: بَلَى جَعِلْتُ فِدَاكَ^٢، فَلَمْ أَرْزُلْ أَرْدُدْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «يَا أَبَانُ، تُقَاسِمُهُ شَطْرَ مَالِكَ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَرَأَى مَا دَخَلَنِي، فَقَالَ: «يَا أَبَانُ، أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- قَدْ ذَكَرَ الْمُؤَثِّرِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ؟^٣ قُلْتُ: بَلَى جَعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: «أَمَا^٤ إِذَا^٥ أَنْتَ قَاسَمْتَهُ فَلَمْ تُؤَثِّرْهُ بَعْدَ، إِنَّمَا أَنْتَ وَهُوَ سَوَاءٌ^٦، إِنَّمَا تُؤَثِّرُهُ إِذَا^٧ أَنْتَ أَعْطَيْتَهُ^٨ مِنَ النِّصْفِ الْآخَرِ^٩».

٢٠٦٤ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي مَنصُورٍ، قَالَ:
كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَا وَابْنُ أَبِي يَغْفُورٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَلْحَةَ، فَقَالَ ابْتِدَاءً مِنْهُ: «يَا ابْنَ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سِتُّ خِصَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ، كَانَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَعَنْ يَمِينِ اللَّهِ^{١٠}».

١. في البحار: «+ قُلْتُ: بَلَى جعلت فداك، قال: يا أبان لا تردده». وفي المصادقة: «لا تردده». ويجوز كونه من الإرادة.
٢. في «ب، ج، بر»: «+ قال: يا أبان، دعه لا تردده، قلت: بَلَى جعلت فداك». وفي «د، بس، بف» والوافي: «+ قال: يا أبان، لا تردده، قلت: بَلَى جعلت فداك».
٣. في «ب، بس، بف» والوافي والمصادقة: «- وأما».
٤. في «ب»: «إِذَا».
٥. في «ج»: «- «إِنَّمَا أَنْتَ وَهُوَ سَوَاءٌ».
٦. في «ب»: «تُؤَثِّرُ».
٧. في «ب»: «إِذَا».
٨. في «بر»: «وَأَعْطَيْتَ».
٩. الكافي، كتاب الحج، باب الرجل يطوف فتعرض له الحاجة أو العلة، ح ٧٥٤٦، بسند آخر عن أبي أحمد، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. مصادقة الإخوان، ص ٣٨، ح ٢، مرسلًا عن أبان بن تغلب، الوافي، ج ٥، ص ٥٦١، ح ٢٥٧٨؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣٨٣، ح ١٨٠١٨، إلى قوله: «قال: نعم، فذهبت معه»؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٤٨، ح ٤٦.

١٠. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٤٢: «بين يدي الله، أي قدام عرشه، وعن يمين عرشه؛ أو كناية عن نهاية القرب والمنزلة عنده تعالى. ويحتمل أن يكون الوصفان لجماعة واحدة، غير عنهم في بعض الأحيان بالوصفين وفي بعضها بأحدهما، وهم أصحاب اليمين. ويحتمل أن يكون الطائفتان كل منهما اتصفوا بالخصال الست في الجملة، لكن بعضهم اتصفوا بأعلى مراتبها، فهم أصحاب اليمين، وبعضهم نقصوا عن تلك المرتبة، فهم بين

فَقَالَ^١ ابْنُ أَبِي يَغْفُورٍ: وَمَا هُنَّ^٢ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟

قَالَ: «يُحِبُّ الْمَرْءُ الْمُسْلِمَ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِأَعَزِّ أَهْلِهِ^٣، وَيَكْرَهُ الْمَرْءَ الْمُسْلِمَ لِأَخِيهِ مَا يَكْرَهُ لِأَعَزِّ أَهْلِهِ^٤، وَيُنَاصِحُهُ الْوَلَايَةَ^٥».

فَبَكَى ابْنُ أَبِي يَغْفُورٍ، وَقَالَ: كَيْفَ^٦ يُنَاصِحُهُ الْوَلَايَةَ؟

قَالَ: «يَا ابْنَ أَبِي يَغْفُورٍ، إِذَا كَانَ مِنْهُ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ بَنَتْهُ^٧ هَمَّتْ^٨، فَفَرِحَ لِفَرَحِهِ إِنْ هُوَ فَرِحَ، وَحَزِنَ لِحُزْنِهِ إِنْ هُوَ حَزِنَ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يَفْرُجُ^٩ عَنْهُ فَرَجَ^{١٠} عَنْهُ، وَإِلَّا دَعَا اللَّهَ^{١١} لَهُ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَ لَكُمْ^{١٢}، وَثَلَاثَ لَنَا: أَنْ تَعْرِفُوا فَضْلَنَا، وَ^{١٣} أَنْ تَطُورُوا عَقِبَتَنَا^{١٤}، وَأَنْ^{١٥} تَنْتَظِرُوا^{١٦} عَاقِبَتَنَا، فَمَنْ كَانَ هَكَذَا، كَانَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ١٧٣/٢

١. بديه، كما أن من يخدم بين يدي الملك أنقص مرتبة وأدنى منزلة ممن جلس عن يمينه؛ فالواو في قوله: وعن يمين الله، للتقسيم. والأول أظهر، لاسيما في الحديث النبوي؛ وراجع أيضاً الوافي، ج ٥، ص ٥٦٢.

٢. في الوسائل: «+ له».

٣. في «ب، ج، ض، بر»، وحاشية «بف» والوافي: «هي».

٤. في الوافي: «+ عليه».

٥. في الوافي: «+ عليه».

٦. في «ب»: «وكيف».

٧. في «بر»: «بنت».

٨. في الوافي: «لعل المراد بقوله ﷺ: إذا كان منه بتلك المنزلة: أنه إذا كانت منزلة أخيه عنده بحيث يحب له ما

يحب لأعز أهله عليه ويكره له ما يكره لأعز أهله عليه، بشه همة، أي نشره وأظهره، فإذا بشه همة فرح لفرحه

وحزن لحزنه، وفرج عنه أو دعا له. وهذا معنى مناصحته الولاية. ويحتمل أن يكون المراد بتلك المنزلة

صلاحته للأخوة والولاية».

٩. في «ف»: «يفرح».

١٠. في «ف»: «فرح».

١١. في الوسائل: «- الله».

١٢. في الوافي: «ثلاث لكم، يعني هذه الثلاث المذكورات لكم» وهي الحب والكراهة والمناصحة.

١٣. في «ب»: «أو».

١٤. في المؤمن: «أعقابنا».

١٥. في «بس»: «- وأن».

١٦. في المؤمن: «وتنظروا» بدل «وأن تنتظروا». وفي المرأة: «وأن تنتظروا عاقبتنا، أي ظهور قائمتنا وعود الدولة

إلينا في الدنيا، أو الأعم منها ومن الآخرة، كما قال تعالى: «وَالْقَنِيَةَ لِلْمُتَّحِينَ» [الأعراف (٧): ١٢٨: القصص (٢٨): ٨٣].

عَزَّ وَجَلَّ، فَيَسْتَضِيءُ بِنُورِهِمْ مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُمْ؛ وَأَمَّا الَّذِينَ عَنْ يَمِينِ اللَّهِ، فَلَوْ أَنَّهُمْ يَرَاهُمْ مَنْ دُونَهُمْ لَمْ يَهْنِئْهُمْ^١ الْعَيْشُ مِمَّا يَرَوْنَ مِنْ فَضْلِهِمْ.

فَقَالَ ابْنُ أَبِي يَغْفُورٍ: ^٢وَمَا لَهُمْ لَا يَرَوْنَ وَهُمْ عَنْ يَمِينِ اللَّهِ؟

فَقَالَ: «يَا ابْنَ أَبِي يَغْفُورٍ، إِنَّهُمْ مَحْجُوبُونَ^٣ بِنُورِ اللَّهِ، أَمَا بَلَغَكَ الْحَدِيثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ لِلَّهِ خَلْقًا عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَعَنْ يَمِينِ اللَّهِ^٤، وَجُوهُهُمْ أُنْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ، وَأَضْوَأُ مِنَ الشَّمْسِ الصَّاحِيَةِ، يَسْأَلُ السَّائِلُ: مَا هَؤُلَاءِ؟ فَيَقَالَ^٥: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَحَابُّوا^٦ فِي جَلَالِ اللَّهِ^٧».

٢٠٦٥ / ١٠. عَنْهُ^١، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَسَلَّمَ، فَسَأَلَهُ ﷺ: «كَيْفَ مَنْ خَلَفْتَ مِنْ إِخْوَانِكَ؟» قَالَ: فَأَحْسَنَ الثَّنَاءِ، وَزَكَّى وَأَطْرَى^٢، فَقَالَ لَهُ: «كَيْفَ عِيَادَةُ أَغْنِيَاءِهِمْ

١. في «ض»: «لَا يَهْنِئُهُمْ». وفي «ف، بر»: «لَمْ يَهْنِئْهُمْ». وأصله: يَهْنِئُ، قلبت الهمزة ياءً ثم حذفت الياء بالجزم فصار: لم يَهْنِ. وفي «بس»: «لَمْ يَمَسَّهُمْ».

٢. في «ز، بس، بف، والوافي»: «و». ٣. في «ج»: «مَحْجُوبُونَ».

٤. في «ف»: «يَدَيِ».

٥. في «ب، ز، ف، بس»: «و». في الوسائل: «وعن يمين الله».

٦. في المؤمن: «من».

٧. في «ف، بر»: «فيقول».

٨. في «ف»: «تَحَابُّوا». وفي مرآة العقول: «وقرأ بعض الأفاضل بتخفيف الباء، من الحبوة، والتحابي: أخذ العطاء. أي أخذوا ثوابهم في مكان ستروا فيه بأنوار جلاله. وفيه ما فيه».

٩. في «بر»: «حلال» بالحاء المهملة.

١٠. المحاسن، ص ٩، كتاب القرائن، ح ٢٨، بسند آخر عن أمير المؤمنين ﷺ، وفيه قطعة منه مع اختلاف يسير. المؤمن، ص ٤١، ح ٩٤، عن عيسى بن أبي منصور الوافعي، ج ٥، ص ٥٦٢، ح ٢٥٧٩، الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٤، ح ١٦٠٩٣.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

١٢. الإطراء: مجاوزة الحد في المدح. لسان العرب، ج ١، ص ٢٧٤ (طراً).

عَلَى فَقَرَائِهِمْ؟ فَقَالَ: قَلِيلَةٌ، قَالَ^١: «وَكَيْفَ^٢ مُشَاهِدَةُ أَغْنِيَائِهِمْ لِفَقَرَائِهِمْ؟»، قَالَ: قَلِيلَةٌ، قَالَ^٣: «فَكَيْفَ^٤ صِلَةُ أَغْنِيَائِهِمْ لِفَقَرَائِهِمْ فِي ذَاتِ^٦ أَيْدِيهِمْ؟»، فَقَالَ^٨: إِنَّكَ لَتَذْكُرُ أَخْلَاقًا قَلَمًا^٩ هِيَ فِيَمَنْ عِنْدَنَا، قَالَ^{١٠}: فَقَالَ: «فَكَيْفَ^{١١} يَزْعُمُ^{١٢} هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ^{١٣} شِيعَةٌ؟»،^{١٤}

٢٠٦٦ / ١١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّ الشَّيْعَةَ عِنْدَنَا كَثِيرٌ^{١٥}، فَقَالَ: «فَهَلْ^{١٦} يَغْطِفُ الْغَنِيُّ عَلَى الْفَقِيرِ؟ وَهَلْ^{١٧} يَتَجَاوَزُ الْمُخْسِنُ عَنِ^{١٨} الْمُسِيءِ، وَتَتَوَاسَوْنَ؟» فَقُلْتُ^{١٩}:

١. في «ج، ض» والبحار: «فقال».

٢. في «ب» والبحار وصفات الشيعة: «كيف» بدون الواو. وفي «ص، ض، ف، بر» والوافي والوسائل: «فكيف».

٣. في «بف» والبحار: «فقال».

٤. في «ج، بر، بف»: «وكيف». وفي «ز، ف» والبحار: «كيف». وفي صفات الشيعة -: «مشاهدة - إلى - فكيف».

٥. في صفات الشيعة: «مواصلة». ٦. في «ف»: «ذوات».

٧. أي أموالهم. يقال: كان خفيف ذات اليد، أي فقيراً قليل المال والحظ من الدنيا. راجع: «النهاية»، ج ٢، ص ٥٤ (خفف).

٨. في «ب، ز، ص، ف، بس، بف» والوافي والوسائل: «قال».

٩. في الوسائل وصفات الشيعة: «ما» بدل «قَلَمًا».

١٠. في «بر، بف» -: «قال».

١١. في البحار: «كيف».

١٢. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف، بس» والوافي وصفات الشيعة. وفي «بر، بف» والمطبوع و«مرآة العقول»: «تزعّم».

١٣. في صفات الشيعة: «+ ولنا».

١٤. صفات الشيعة، ص ٨، ح ١٣، بسنده عن محمد بن عجلان. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٣، ح ٢٥٨٠، الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٨، ح ١٢٤٠٤، البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٣، ح ٤٨.

١٥. في «ف»: «كثيرة». ١٦. في «د، ص، ض، ف، بر» والوافي: «هل».

١٧. في «ز، ض، بف» والوافي -: «هل». ١٨. في «ض، ف» والبحار: «على».

١٩. في «ب، بر، بف» والوافي: «قلت».

لَا، فَقَالَ: «لَيْسَ هَؤُلَاءِ شِيعَتَهُ، الشَّيْعَةُ مَنْ يَفْعَلُ هَذَا».^١

٢٠٦٧ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ بَحْيٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْقَضِيلِ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: عَظُمُوا أَصْحَابَكُمْ وَوَقَّروْهُمْ، وَلَا يَتَجَهَّمُوا^٤ بَغْضَاكُمْ، وَلَا تَصَارُوا^٥ وَلَا تَحَاسَدُوا، وَإِنَّا كُمْ وَالْبَخْلُ، كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ^٦».^٧

٢٠٦٨ / ١٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٨: «أَيُّجِيءُ أَحَدَكُمْ إِلَى أَخِيهِ، فَيَدْخُلُ يَدُهُ فِي كَبِيسِهِ، فَيَأْخُذُ حَاجَتَهُ، فَلَا يَذْفَعُ؟^٩ فَقُلْتُ: مَا أَغْرِفُ ذَلِكَ فِينَا، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٠}: «فَلَا شَيْءَ إِذَا» قُلْتُ: فَالْهَلَاكُ^{١١} إِذَا، فَقَالَ: «إِنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَنْطَوُوا أَخْلَامَهُمْ^{١٢} بَعْدَ».^{١٣}

١. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٤، ح ٢٥٨١؛ الوسائل، ج ٩، ص ٤٢٨، ح ١٤٤٠٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٤، ح ٤٩.

٢. هكذا في «ج»، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف، جر، والطبعة القديمة. وفي «ب» والمطبوع: «فضيل».

٣. في «بف»: «ولا يتهجم». ورجل جهّم الوجه، أي غليظه. وتجهّم له وتجهّمته، أي استقبلته بوجه كريه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٧؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩١ (جهم).

٤. في الكافي، ح ٣٦٠٦، والوافي والوسائل: «على بعض» بدل «بعضاً».

٥. أصله: لا تصاروا. ويجوز فيه المفاعلة أيضاً كما في «ب». وكذا قوله: «تحاسدوا».

٦. في «ص»: «المخلصين» بكسر اللام. وفي الكافي، ح ٣٦٠٦، + «الصالحين».

٧. الكافي، كتاب العشرة، باب حسن المعاشرة، ح ٣٦٠٦، الوافي، ج ٥، ص ٥٣٠، ح ٢٥١٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥، ح ١٥٥١٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٤، ح ٥٠.

٨. في المؤمن: «فالهلكة».

٩. «الجلم»: الأناة والعقل. وجمعه: أحلام وحُلُوم. ومنه: «أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلُسُهُمْ بِهِذَا؟» [الطور (٥٢): ٣٢]. والمعنى: لم يكمل عقولهم بعد. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم).

١٠. المؤمن، ص ٤٤، ح ١٠٣، عن أبي جعفر^{١١} الوافي، ج ٥، ص ٥٦٤، ح ٢٥٨٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٢٠، ح ٦٠٩٠؛ وج ٩، ص ٤٢٨، ح ١٢٤٠٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٤، ح ٥١.

٢٠٦٩ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْزَمَةَ رَفَعَهُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ: «سَبْعُونَ حَقًّا لَا أَخْبِرُكَ إِلَّا بِسَبْعَةٍ؛ فَإِنِّي عَلَيْكَ مُشْفِقٌ^٢ أَخْشَى^٣ أَلَّا تَحْتَمِلَ^٤». فَقُلْتُ: بَلَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَقَالَ: «لَا تَشْبَعْ^٥ وَجُوعٌ، وَلَا تَكْتَسِيَ^٦ وَيَغْرَى^٧، وَلَا تَكُونَ ذَلِيلَةً وَقَمِيصَةً الَّتِي يَلْبَسُهَا^٨، وَلِسَانَهُ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَتُحِبُّ لَهُ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ كَانَتْ لَكَ جَارِيَةٌ بَعَثْتَهَا لِتُمَهِّدَ^٩ فِرَاشَهُ، وَتَسْعَى فِي حَوَائِجِهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَإِذَا فَعَلْتَ^{١١} ذَلِكَ وَصَلْتَ وَلَا يَتَكَ بِوَلَايَتِنَا، وَوَلَا يَتَنَا بِوَلَايَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^{١٢}».

٢٠٧٠ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ،

١ . في حاشية «بف»: «إلى».

٢ . في «بس»: «مشفق عليك». وفي حاشية «ف»: «شفيق».

٣ . في «بس»: «أخاف».

٤ . في حاشية «ص، ض»: «ألا تحمل».

٥ . في «ف»: «وهو».

٦ . في «د، ف، بف»: «ولا تكسي».

٧ . في «ز»: «- و».

٨ . في «ف»: «يقمصه». وفي المرأة: «أي تكون محرم أسرارها ومختصاً به غاية الاختصاص؛ وهذه استعارة شائعة بين العرب والعجم. أو المعنى: تكون سائر عيوبه. وقيل: تدفع الأذى عنه كما يدفع القميص عنه الحرز والبرد. وهو بعيد».

٩ . في حاشية «بف»: «تبعثها».

١٠ . في «بف»: «+ وله».

١١ . في «ف»: «جعلت».

١٢ . الوافي، ج ٥، ص ٥٥٨، ح ٢٥٧٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٧، ح ١٦١٠١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٥، ح ٥٢.

وَلَا يَخُونُهُ، وَ^١يَحِقُّ^٢ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْاجْتِهَادُ فِي التَّوَاصُلِ^٣، وَالتَّعَاوُنُ^٤ عَلَى التَّعَاطُفِ، وَالْمُؤَاسَاةُ لِأَهْلِ الْحَاجَةِ، وَتَعَاطُفُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ حَتَّى تَكُونُوا^٥ - كَمَا أَمَرَكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ»^٦ - مَتَرَا حِمِينَ، مُعْتَمِينَ لِمَا^٧ غَابَ عَنْكُمْ مِنْ^٨ أَمْرِهِمْ، عَلَى مَا مَضَى عَلَيْهِ^٩ مَعَشَرُ الْأَنْصَارِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.^{١٠}

٢٠٧١ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّقَلَيْنِ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَنْ يَعْلِمَ إِخْوَانَهُ، وَحَقٌّ عَلَى إِخْوَانِهِ^{١٢} إِذَا قَدِمَ أَنْ يَأْتُوهُ»^{١٣}.

١ . في الكافي، ح ٢٠٧٥: - «والمسلم - إلى - ولا يخونه و».

٢ . في «بر»: «حق».

٣ . في «ب»: + «والتعاقد».

٤ . في «د، ز، ص، ض، ف، يس، بف» وشرح المازندراني والوسائل: «والتعاقد».

٥ . في «ج»: «حتى يكونوا».

٦ . هكذا في القرآن: الفتح (٤٨): ٢٩ و «ز» والكافي، ح ٢٠٧٥. وفي سائر النسخ والمطبوع: «رحماء بينكم».

٧ . في «ب»: «لما» بالشديد.

٨ . في «ف»: «عن».

٩ . في «ف»: - «عليه».

١٠ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التراحم والتعاطف، ح ٢٠٧٥، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد

بن عيسى، عن علي بن الحكم، وفيه، كتاب الزكاة، باب التواضع، ح ٦١٩٤، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن

محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله ﷺ، إلى قوله: «رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ» متراحمين. المؤمن،

ص ٤٣، ح ١٠١، عن سماعة، عن أبي عبد الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. وراجع: الكافي،

كتاب الإيمان والكفر، باب أخوة المؤمنين بعضهم لبعض، ح ٢٠٤٦. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٨، ح ٢٥٥٤؛

الوسائل، ج ١٢، ص ٢٠٣، ح ١٦٠٩٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٦، ح ٥٣.

١١ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «رسول الله».

١٢ . في «ف»: + «أنه».

١٣ . الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٥٠. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٥، ح ٢٥٨٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٤٨، ح ١٥٢٢٧؛

البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٧، ح ٥٤.

٧٦- بَابُ التَّرَاحُمِ وَالتَّعَاطُفِ

٢٠٧٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ شُعَيْبِ الْعَقَرِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ^٢: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَكُونُوا إِخْوَةً بَرَزَةً، مُتَحَابِّينَ فِي اللَّهِ^٣، مُتَوَاصِلِينَ، مُتَرَاحِمِينَ، تَرَاورُوا، وَتَلَاقُوا، وَتَذَاكُرُوا أَمْرَنَا، وَأَخْيُوهُ^٤».

٢٠٧٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ كَلِيبِ الصَّنِداوِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَوَاصَلُوا، وَتَبَارَّأُوا، وَتَرَاحَمُوا، وَكُونُوا إِخْوَةً بَرَزَةً كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٥».

٢٠٧٤ / ٣ . عَنْهُ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَوَاصَلُوا، وَتَبَارَّأُوا، وَتَرَاحَمُوا، وَتَعَاطَفُوا^٧».

١ . في «بر»: «الترحم».

٢ . في الأمالي والمصادقة: + «وأنا حاضر».

٣ . في «ف»: + «وكونوا».

٤ . في الأمالي: «وأحيوا أمرنا».

٥ . الأمالي للطوسي، ص ٥٨، المجلس ٢، ح ٥٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب.

مصادقة الإخوان، ص ٣٤، ح ٨، مرسلًا عن شعيب العنقري. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٧، ح ٢٥٥٠؛

الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١٦١١٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠١، ح ٤٥.

٦ . الزهد، ص ٨٣، ح ٤٩، عن محمد بن سنان، عن كليب الأسدي. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٧، ح ٢٥٥١؛ الوسائل،

ج ١٢، ص ٢١٦، ح ١٦١٢٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠١، ح ٤٦.

٧ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٨ . في النية: - «وتعاطفوا».

٩ . النية للنعماني، ص ١٥٠، صدر ح ٨، بسنده عن محمد بن سنان. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٧، ح ٢٥٥٢؛ الوسائل،

ج ١٢، ص ٢١٦، ح ١٦١٢١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠١، ح ٤٧.

٢٠٧٥ / ٤ . عَنْهُ^١، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَحِقُّ^٢ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْاجْتِهَادُ فِي^٣ التَّوَاضُّعِ، وَالتَّعَاوُنِ عَلَى التَّعَاطُفِ، وَالْمُؤَاسَاةِ^٤ لِأَهْلِ الْحَاجَةِ، وَتَعَاطُفٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ حَتَّى تَكُونُوا^٥. كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ»^٦. مَتَرَا حِمِينَ، مُغْتَمِينَ لِمَا غَابَ عَنْكُمْ^٧ مِنْ أَمْرِهِمْ، عَلَى مَا مَضَى عَلَيْهِ مَغْشَرُ^٨ الْأَنْصَارِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام»^٩.

٧٧- بَابُ زِيَارَةِ الْإِخْوَانِ

٢٠٧٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ^{١٠}، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^{١١}، قَالَ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ لِلَّهِ لَا يَغْيِرُهُ التِّمَاسُ مَوْعِدِ اللَّهِ وَتَنْجِزُ مَا عِنْدَ اللَّهِ، وَكَلَّ اللَّهُ^{١٢} بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَتَادُونَهُ: أَلَّا طِبْتَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ»^{١٣}.

١. في «ف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٢. في حاشية «ز»: «والحق».

٣. في «ف»: «و» بدل «في».

٤. «المواساة»: المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق. وأصلها الهمة، فقلبت واواً تخفيفاً. النهاية، ج ١.

٥. ص ٥٠ (أسا).

٦. في «ف»: «يكونوا».

٧. الفتح (٤٨): ٢٩.

٨. في الوسائل: «عنهم».

٩. في «ج» وحاشية «بر»: «معاشر».

١٠. راجع: ح ٢٠٧٠ ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٥٤٧، ح ٢٥٥٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٥، ح ١٦١٩.

١١. هكذا في النسخ التي قبلت والطبعة القديمة. وفي المطبوع: «[علي] ابن فضال». وهو سهو؛ فإن ابن فضال

في مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى، هو الحسن بن علي بن فضال الراوي لكتاب علي بن عتبة. راجع:

الفهرست للطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦٦٥-٦٦٦.

١٢. في حاشية «بر»: «أبي جعفر».

١٣. في «ف»: «- الله».

١٣. مصادقة الإخوان، ص ٥٦، ح ٤، مرسلًا عن أبي حمزة الثمالي. الوافي، ج ٥، ص ٥٨٩، ح ٢٦٣١؛ البحار،

ج ٧٤، ص ٣٤٢، ح ١.

٢٠٧٧ / ٢. عَنْهُ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَوْدَعَهُ^٢، فَقَالَ: «يَا خَيْثَمَةُ، أبلغَ مَنْ تَرَى مِنْ مَوَالِينَا السَّلَامَ، وَأَوْصِهِمْ^٣ بِتَقْوَى اللَّهِ الْعَظِيمِ، وَأَنْ يَعُوذَ غَبِيَّتُهُمْ عَلَى فَقِيرِهِمْ، وَ قَوِيَّتُهُمْ عَلَى ضَعِيفِهِمْ، وَأَنْ يَشْهَدَ خَيْثَمُ جَنَازَةَ مَيِّتِهِمْ، وَأَنْ يَتَلَقَّوْا فِي بَيْتِهِمْ؛ فَإِنْ لَقِيَائُ بَغْضِهِمْ بَغْضاً حَيَاةً لَأَمْرِنَا، رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَخِيَا أَمْرَنَا؛ يَا خَيْثَمَةُ، أبلغَ مَوَالِينَا: أَنَّا لَا نَغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِلَّا بِعَمَلٍ، وَأَنْتُمْ لَنْ يَنَالُوا وَلَا يَتَنَّا إِلَّا بِالْوَرَعِ، وَأَنْ أَشَدَّ النَّاسِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ^٤ عَدْلًا، ثُمَّ خَالَفَهُ^٥ إِلَى غَيْرِهِ^٦».

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق؛ فقد روى محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن علي بن النعمان في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٥٠.

٢. في المصادقة: «وَأَنَا أريد الشخص».

٣. ص ٦٨٨.

٤. في «ف»: «وَأَوْصِ».

٥. «لَقِيَائُ» بكسر اللام أو ضمها وتشديد الباء، وهو في الأصل على فعول، مصدر لقيه كرضيه، أي رآه؛ كذا قرأه الشراح. ويجوز فتح اللام وسكون القاف وتخفيف الباء. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٥٣؛ المصباح المنير، ص ٥٥٨ (لقا).

٥. في «ض، ف»: «في بيتهم».

٦. وصفته وصفاً: نعتُهُ بما فيه. ويقال: هو مأخوذ من قولهم: وصف الثوب الجسم؛ إذا أظهر حاله وبين هيئته. المصباح المنير، ص ٦٦١ (روصف). وقال في مرآة العقول، ج ٩، ص ٥٤: «قوله عليه السلام: وصف عدلاً، أي أظهر مذهباً حقاً ولم يعمل بمقتضاه، كمن أظهر موالاة الأئمة عليهم السلام ولم يتابعهم، أو وصف عملاً صالحاً للناس ولم يعمل به».

٧. في «ح»: «خالف».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٨، بسند آخر عن خيشمة: «الأمالي للطوسي، ص ٣٧٠، المجلس ١٣، ح ٤٧، بسند آخر عن الرضا، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام، خطاباً لخيشمة، مع زيادة في آخره؛ وفيه، ص ٦٧٩، المجلس ٣٧، ح ٢٠، مع زيادة في أوله؛ قرب الإسناد، ص ٣٣، ح ١٠٦، وفيهما بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «أبلغ موالينا أَنَّا لَا نَغْنِي عَنْهُمْ» مع اختلاف يسير. مصادقة الإخوان، ص ٣٤، ح ٦، مرسلًا عن خيشمة، عن أبي عبد الله عليه السلام. وورد من قوله: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ حَسْرَةً» مع اختلاف يسير في هذه المصادر: المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٤، بسند آخر، مع زيادة في آخره؛ وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من وصف عدلاً وعمل بغيره، ح ٢٥١٤ و ٢٥١٥ و ٢٥١٦؛ والزهد، ص ٧٨، ح ٣٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٦٦٣، المجلس ٣٥، ح ٣٠، بسند آخر عن

٢٠٧٨ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ

الْيَمَانِيُّ ، عَنْ جَابِرٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : حَدَّثَنِي جَبْرِئِيلُ عليه السلام أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَهْبَطَ إِلَى الْأَرْضِ مَلَكًا ، فَأَقْبَلَ ذَلِكَ الْمَلَكُ يَمْشِي حَتَّى دَفَعَ^٢ إِلَى^٣ بَابٍ عَلَيْهِ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّ الدَّارِ ، فَقَالَ لَهُ الْمَلَكُ : مَا حَاجَتُكَ إِلَى رَبِّ هَذِهِ الدَّارِ ؟ قَالَ : أَخْ لِي ، مُسْلِمٌ ، زُرْتُهُ فِي اللَّهِ^٦ تَبَارَكَ وَتَعَالَى .

قَالَ^٧ لَهُ الْمَلَكُ : مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا ذَاكَ ؟ فَقَالَ^٨ : مَا جَاءَ بِي إِلَّا ذَاكَ ، فَقَالَ^٩ : إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكَ وَهُوَ يَقْرِئُكَ السَّلَامَ ، وَيَقُولُ : وَجَبَتْ لَكَ الْجَنَّةُ^{١١} ، وَقَالَ الْمَلَكُ : إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ : أَيُّمَا مُسْلِمٍ زَارَ مُسْلِمًا ، فَلَيْسَ إِيَّاهُ زَارًا^{١٢} ، إِيَّايَ زَارَ ، وَثَوَابُهُ عَلَيَّ الْجَنَّةُ^{١٣} .

١ . أبي عبد الله عليه السلام . تحف العقول ، ص ٢٩٨ ، عن أبي جعفر عليه السلام ؛ فقه الرضا عليه السلام ، ص ٣٧٦ . وراجع : الكافي ، كتاب

فضل العلم ، باب لزوم الحجّة على العالم ... ح ١٢٧ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٥٤٩ ، ح ٢٥٥٦ ؛ البحار ، ج ٧٤ ، ص ٣٤٣ ، ح ٢ .

١ . في «ب» : «على» .

٢ . هكذا في «ب» ، ج ، د ، ز ، ض ، ف ، بر ، بس ، بف» وحاشية «ص» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول .

وفي «ص» والمطبوع والوسائل والبحار والمؤمن والاختصاص : «وقع» . و«حتى دفع» ، أي انتهى ، يقال : دُفِعْتُ إِلَى كَذَا بَالِئًا لِلْمَفْعُولِ ، أي انتهت إليه . راجع : المصباح المنير ، ص ١٩٦ (دفع) .

٣ . في «ب» : «على» .

٤ . في المؤمن والاختصاص : - «عليه» .

٥ . في حاشية «ص» : «ما جاء بك» .

٦ . في «ب» : «الله» .

٧ . في «ب» : «فقال» .

٨ . في «ب» : «فقال» .

٩ . في «ج» ، د ، ز ، ض ، ف ، بر» والوافي والبحار والمؤمن والاختصاص : «قال» .

١٠ . في «ب» ، ج ، د ، ز ، ض ، ف ، بر» والوافي والوسائل والبحار والمؤمن والاختصاص : «فإني» .

١١ . في «ص» ، ف : «+ قال» .

١٢ . في البحار والاختصاص : «+ بل» . وفي المؤمن : «+ وإنما» .

١٣ . الأمالي للصدوق ، ص ١٩٩ ، المجلس ٣٦ ، ح ٧ ؛ وثواب الأعمال ، ص ٢٠٤ ، ح ١ ، بسند آخر عن أبي

جعفر عليه السلام ، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ . الاختصاص ، ص ٢٦ ، مرسلًا عن جابر ، عن أبي جعفر ، عن آبائه عليهم السلام .

٢٠٧٩ / ٤ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ التُّهْدِيِّ، عَنْ الْحُصَيْنِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنِّي زُرْتُ،
وَتَوَابَكُ عَلَيَّ، وَلَسْتُ أَرْضَى لَكَ ثَوَاباً دُونَ الْجَنَّةِ».^٢

٢٠٨٠ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَنَيْفِ بْنِ
عَمِيرَةَ، عَنْ يَغْفُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي جَانِبِ الْمِصْرِ، ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ، فَهُوَ
زَوْزَةٌ، وَحَقَّقَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْرِمَ زَوْزَةً».^٦

٢٠٨١ / ٦ . عَنْهُ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَنَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ جَابِرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي بَيْتِهِ^٨، قَالَ اللَّهُ - عَزَّ
وَجَلَّ - لَهُ: أَنْتَ صَيفِي وَزَابِرِي، عَلَيَّ^٩ قِرَاكَ^{١٠}، وَقَدْ أُوجِبْتُ لَكَ الْجَنَّةَ بِحَبْلِكَ إِثَاءً».^{١١}

١٧٧/٢

-
١. عن النبي صلى الله عليه وآله: المؤمن، ص ٥٩، ح ١٥٠، عن أبي جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٠،
ح ٢٦٣٥؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٣، ح ١٩٨٦٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٤، ح ٣.
٢. في الوسائل: «وبدون».
٣. الوافي، ج ٥، ص ٥٩١، ح ٢٦٣٦؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٤، ح ١٩٨٦٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٥، ح ٤.
٤. «المصر»: البلد. وفي جانب مصر، أي ناحية من البلد، داخلاً أو خارجاً. وهو كناية عن بعد المسافة بينهما.
راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ٥٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٣٦ (مصر).
٥. «الزُّوزة»: الزائر. وهو في الأصل مصدر وضع موضع الاسم، كصوم ونوم، بمعنى صائم ونائم. النهاية، ج ٢،
ص ٣١٨ (زور).
٦. تحف العقول، ص ٦، ضمن الحديث الطويل، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٩١،
ح ٢٦٣٧؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨١، ح ١٩٨٥٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٥، ح ٥.
٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.
٨. في الوسائل: «وفي الله».
٩. في «ض»: «وعلي».
١٠. قَرَى الضيف قِرَى - بالكسر والقصر، والفتح والمد -: أضافه، كاقتراه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٣٤
(قري).
١١. الوافي، ج ٥، ص ٥٩١، ح ٢٦٣٨؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٤، ح ١٩٨٦٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٥، ح ٦.

٢٠٨٢ / ٧. عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي غُرَّةَ^٢، قَالَ:
 سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي اللَّهِ فِي مَرَضٍ أَوْ صَحَّةٍ لَا يَأْتِيهِ
 خِدَاعًا وَلَا اسْتِبْدَالَ^٣، وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَتَادُونَ فِي^٤ قَفَاةٍ: أَنْ طُبْتُ وَطَابَتْ
 لَكَ الْجَنَّةُ، فَانْتُمْ زَوَّارُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ وَفَدَ الرَّحْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَ مَنْزِلَهُ».
 فَقَالَ لَهُ^٥ بِشِيرٍ^٦: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَإِنْ^٧ كَانَ الْمَكَانُ بَعِيدًا؟
 قَالَ^٨: «نَعَمْ يَا^٩ بِشِيرٍ^{١٠}، وَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ مَسِيرَةَ سَنَةٍ: فَإِنَّ اللَّهَ جَوَادٌ^{١١}، وَالْمَلَائِكَةُ
 كَثِيرَةٌ^{١٢} يُشِيعُونَهُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ»^{١٣}.

٢٠٨٣ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^{١٤}، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ^{١٥} النَّهْدِيِّ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ^{١٦} فِي اللَّهِ وَلِلَّهِ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

١. في «ف»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمد.

٢. في «ب، ض»: «أبي غُرَّة». وفي «ج، ز، ب، ف»: «أبي عُرَّة».

٣. في الوافي: «الاستبدال: أَنْ يَتَّخِذَ مِنْهُ بَدَلًا، يَعْنِي لَا يَأْتِيهِ لَخْدَاعٍ أَوْ عَوْضٍ أَوْ غَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ، بَلْ إِنَّمَا يَأْتِيهِ اللَّهُ
 وَفِي اللَّهِ».

٤. في «ب، ف»: «من».

٥. في «ض»: «- له».

٦. هكذا في «ب، د، ز، ض، بر، بس» وحاشية «بف» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يسير».

٧. في «ج، ف، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوسائل: «فإن».

٨. في «ض»: «فقال».

٩. في «ف»: «- يا».

١٠. هكذا في «ب، د، ز، ض، بر، بس» وحاشية «بف» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يسير».

١١. في حاشية «ج» والوافي: «كريم».

١٢. في «ج، د، ز، ص، ض، ف» والوافي والوسائل: «كثير».

١٣. الكافي، كتاب الجنائز، باب ثواب عيادة المريض، ح ٤٢٨١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «وطابت
 لك الجنة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٢، ح ٢٦٣٩؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٨، ح ١٩٨٧٥؛ البحار،
 ج ٧٤، ص ٣٤٥، ح ٧.

١٤. في الوسائل: «- عن ابن أبي عمير». وهو سهو، كما يعلم ذلك من ملاحظة طبقة علي بن النهدي ومن

الحديث الرابع في نفس الباب، فلاحظ.

١٥. في البحار: «- بن».

١٦. في الوسائل: «+ المؤمن».

يَخْطُرُ^١ بَيْنَ قَبَاطِيٍّ^٢ مِنْ نُورٍ^٣، لَا يَمُرُّ بِشَيْءٍ إِلَّا أَضَاءَ لَهُ حَتَّى يَعِفَّ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ^٤: مَرْحَبًا، وَإِذَا قَالَ^٥: مَرْحَبًا، أَجْزَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ^٦ الْعُطْيَةَ^٧.

٢٠٨٤ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ بَشِيرٍ^٨، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ زَائِرًا أَخَاهُ إِلَهُ لَا يَغْيِرُهُ؛ الْيَمَاسُ وَجْهِ اللَّهِ^{١١} رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَهُ، وَكَلَّ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَتَادَوْنَهُ مِنْ خَلْفِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ: أَلَا طِبْتُ، وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ»^{١٢}.

١. في «ج، ف، بر» وشرح المازندراني والوافي: «يخطو». وخطران الرجل: اهتزازه في المشي وتبخره. ويخطو في مشيه، أي يتمايل ويمشي مشية المغتجب بنفسه. و«القباطي»: ثياب بيض رقيقة تجلب من مصر، واحدها: قِبْطِي. والمعنى: أنه يهتز بين ثياب بيض رقيقة من نور. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٩٠ (خطر)؛ وج ٤، ص ٢٦٦ (قبط).

٢. يجوز فيه فتح القاف وضمها، إلا أنه على الأول غير مصروف وعلى الثاني مصروف.

٣. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والمصادقة. وفي المطبوع: «و».

٤. في «بف» والبحار: «له».

٥. في الوافي: «فإذا».

٦. في «د» والمصادقة: «+ له». وفي البحار: «الله له».

٧. في الوسائل: «قال الله عز وجل: مرحباً أجزل له العطية» بدل «قال: مرحباً -إلى- العطية».

٨. مصادقة الإخوان، ص ٥٨، ح ٧، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٢، ح ٢٦٤٠؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٤، ح ١٩٨٦٧؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٧، ح ٦٨؛ وج ٧٤، ص ٣٤٧، ح ٨.

٩. في «بر»: «محمد بن».

١٠. في «ب، د، بف، جر» وحاشية «ض»: «يسير» وفي البحار: «عن بشير». والظاهر أن بشيراً هذا، هو بشير

الكناسي؛ فقد روى يحيى الحلبي عن بشير الكناسي في الكافي، ح ١٨٨٩؛ والمحاسن، ص ١٦٢، ح ١٠٨؛

وص ١٧٧، ح ١٦٠؛ وص ٢٦٥، ح ٣٤٤. ١١. في المؤمن: «و».

١٢. المؤمن، ص ٥٨، ح ١٤٨، عن أبي جعفر^{١٣}. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٠، ح ٢٦٣٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٨، ح ٩.

٢٠٨٥ / ١٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا زَارَ مُسْلِمٌ^٢ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ فِي اللَّهِ وَلِلَّهِ إِلَّا نَادَاهُ اللَّهُ ١٧٨/٢
عَزَّ وَجَلَّ: أَيُّهَا الرَّائِزُ، طِبْتَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ»^٣.

٢٠٨٦ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً^٤، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،
عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- جَنَّةً لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ^٥ حَكَمَ
عَلَى^٦ نَفْسِهِ بِالْحَقِّ، وَرَجُلٌ زَارَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ فِي اللَّهِ، وَرَجُلٌ آتَرَ^٧ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ فِي
اللَّهِ»^٨.

١ . هكذا في «ب»، ج، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف، وحاشية «بف» والطبعة الحجرية. وفي «بف»: + «عن أحمد بن محمد. وفي المطبوع: + [عن أحمد بن محمد]».

والصواب ما أثبتناه؛ فقد روى الحسين بن محمد، عن أحمد بن إسحاق مباشرة في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

٢ . في «ف»: «والمسلم».

٣ . قرب الإسناد، ص ٣٦، ح ١١٦، عن أحمد بن إسحاق بن سعد؛ ثواب الأعمال، ص ٢٢١، ح ١، بسنده عن أحمد بن إسحاق بن سعد. مصادقة الإخوان، ص ٥٦، ح ١، مرسلًا عن بكر بن محمد؛ وفيه، ص ٥٦، ح ٥، مرسلًا عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الاختصاص، ص ١٨٨، مرسلًا. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٠، ح ٦٦٣٤؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨١، ح ١٩٨٦٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٨، ح ١٠.

٤ . في الكافي، ح ١٩٦٥: - «وعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً».

٥ . في الكافي، ح ١٩٦٥: «أَحَدُهُمْ مِنْ» بدل «رَجُلٌ».

٦ . في الكافي، ح ١٩٦٥ والمؤمن والخصال: «فِي».

٧ . في المؤمن: «أَبَرَّ».

٨ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإنصاف والعدل، ح ١٩٦٥، إلى قوله: «حَكَمَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْحَقِّ». وفي الخصال، ص ١٣١، باب الثلاثة، ح ١٣٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. المؤمن، ص ٦٠، ح ١٥٥، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٣، ح ٢٦٤١؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٢، ح ١٩٨٦٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٨، ح ١١.

٢٠٨٧ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُخْرَجُ إِلَى أَخِيهِ يَزُورُهُ^١، فَيُوكِّلُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ مَلَكًا، فَيَضَعُ جَنَاحًا فِي الْأَرْضِ وَجَنَاحًا فِي السَّمَاءِ يُظِلُّهُ^٢، فَإِذَا دَخَلَ إِلَى مَنْزِلِهِ نَادَى^٣ الْجَبَّارُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمُعْظَمُ لِحَقِّي^٤، الْمَتَّبِعُ لِآثَارِ نَبِيِّي، حَقٌّ^٥ عَلَيَّ إِعْظَامُكَ؛ سَلْنِي أُعْطِكَ؛ اذْغَبْنِي أُجِبْكَ؛ اسْكُتْ أُبْتَدِّثْكَ، فَإِذَا انْصَرَفَ شَيْعَتُهُ الْمَلَكُ يُظِلُّهُ بِجَنَاحِهِ حَتَّى يَدْخُلَ^٦ إِلَى مَنْزِلِهِ، ثُمَّ يُنَادِيهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمُعْظَمُ لِحَقِّي^٧، حَقٌّ عَلَيَّ إِكْرَامُكَ، قَدْ أُوجِبْتُ لَكَ جَنَّتِي، وَشَفَعْتُكَ فِي عِبَادِي^٨.

٢٠٨٨ / ١٣ . صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ^٩، عَنْ عُقْبَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَزِيَارَةِ^{١١} الْمُؤْمِنِ^{١٢} فِي اللَّهِ خَيْرٌ^{١٣} مِنْ عِثْقِ عَشْرِ رِقَابٍ^{١٤} مُؤْمِنَاتٍ، وَمَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً وَقَى^{١٥} كُلَّ^{١٦} غُصْوٍ^{١٧}.....»

١. في «ب» و«ف» والوافي: «لزيوره».

٢. في «ب»: «ناداه الله». وفي «ص»، «ف»، «بر»، «بف» والوافي: «ناداه».

٣. في حاشية «بر»: «+» «المبتغي لإرادتي».

٤. في «بر»: «-» «حق». ويجوز فيه وفيما يأتي البناء على الماضي أيضاً.

٥. في «ب»: «حتى يدخله».

٦. في «ب»: «+» «المتبع لحق نبيه».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٥٩٣، ح ٢٦٤٢؛ الوسائل، ج ١٤، ص ٥٨٩، ح ١٩٨٧٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٤٨، ح ١٢.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن صالح بن عقبة، محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن

إسماعيل بن بزيع.

٩. في «ج»، «د»، «ف»، «بر» والبحار: «مؤمن».

١٠. في «ز»، «ص»، «ف»: «رقبات».

١١. في «ب» والبحار: «+» «الله عز وجل». وفي «بر»، «بس»، «بف» وحاشية «ز»: «+» «الله».

١٢. في البحار: «بكل».

١٣. في «ز»، «ص»، «ف»: «٦٠». وفي كل عضو، وزيد في بعض النسخ الجلالة في البين، وكأنه من

عُضْوًا^١ مِنَ النَّارِ حَتَّى أَنْ الْفَرَجَ يَبْقِيَ الْفَرَجَ^٢.

٢٠٨٩ / ١٤ . صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ^٣، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «إِنَّمَا ثَلَاثَةُ مُؤْمِنِينَ اجْتَمَعُوا عِنْدَ أَخٍ لَهُمْ، يَأْمَنُونَ بِوَأَيْقِفِهِ^٤، وَلَا يَخَافُونَ غَوَائِلَهُ^٥، وَيَرْجُونَ مَا عِنْدَهُ، إِنْ دَعَا اللَّهُ أَجَابَهُمْ، وَإِنْ سَأَلُوا أَغْنَاهُمْ، وَإِنْ اسْتَرَادُوا زَادَهُمْ، وَإِنْ سَكَنُوا ابْتَدَأَهُمْ^٦».

٢٠٩٠ / ١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ : سَمِعْتُ

أَبَا حَمْزَةَ يَقُولُ :

سَمِعْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ عليه السلام يَقُولُ : «مَنْ زَارَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ لِلَّهِ لَا يَغْيِرُهُ، يَطْلُبُ بِهِ ثَوَابَ ١٧٩ / ٢

اللَّهِ وَتَنْجِزَ مَا وَعَدَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَلَّ اللَّهُ^٧ - عَزَّ وَجَلَّ -»

« تحريف النسخ . وفي بعضها : وفي الله بكل ، وهو أيضاً صحيح ، لكن الأول أنسب بهذا الخبر » .

١ . في الوسائل : «+ منه» .

٢ . الكافي ، كتاب العتق والتدبير والكتابة ، ثواب العتق وفضله والرغبة فيه ، ح ١١١٥٢ ، بسند آخر ، مع زيادة في آخره ؛ وفيه ، ح ١١١٥٣ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله ؛ وفيه ، ح ١١١٥٤ ، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله ، مع زيادة في آخره ؛ التهذيب ، ج ٨ ، ص ٢١٦ ، ح ٧٦٩ ، بسند آخر ؛ وفيه ، ص ٢١٦ ، ح ٨٧٠ ، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله ، مع زيادة في آخره ؛ الأمالي للطوسي ، ص ٣٩٠ ، المجلس ١٤ ، ح ٣ ، بسند آخر عن فاطمة عليها السلام عن أبيها عليه السلام ، الفقيه ، ج ٣ ، ص ١١٣ ، ح ٣٤٣٣ ، مراسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله ، وفيهما مع زيادة في آخره ، وفي كلهما ورد فقرة : «من أعتق رقبة مؤمنة وقى كل عضو عضواً من النار» مع اختلاف . الوافي ، ج ٥ ، ص ٥٩٤ ، ح ٢٦٤٤ ؛ الوسائل ، ج ١٤ ، ص ٥٩٠ ، ح ١٩٨٨٠ ؛ البحار ، ج ٧٤ ، ص ٣٤٩ ، ح ١٣ .

٣ . هذا السند أيضاً معلق كسابقه .

٤ . «الباينة» : النازلة ، وهي الداهية والشَّرُّ الشديد . وجمعها : بوائق . راجع : المصباح المنير ، ص ٦٦ : النهاية ، ج ١ ، ص ١٦٢ (بوق) .

٥ . «الغانلة» : الفساد والشَّرُّ . وغانلة العبد : إياقه وفجوره ونحو ذلك . والجمع : الغرائل . وقال الكسائي : الغوائل : الدواهي . المصباح المنير ، ص ٤٥٧ (غول) .

٦ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٥٩٣ ، ح ٢٦٤٣ ؛ الوسائل ، ج ١٤ ، ص ٥٨٧ ، ح ١٩٨٧٣ .

٧ . في «ض» : «+ وهو» . في «ب» : «وعد» .

٩ . هكذا في «ب» ، ج ، ز ، ص ، ض ، ف ، بس ، بف ، والوسائل والبحار والمؤمن . وفي «د» ، بر ، والمطبوع : «

بِهِ^١ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ، يُنَادُونَهُ: أَلَا طِئِبْتَ وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ، تَبَيَّأَتْ^٢ مِنْ الْجَنَّةِ مَنْزِلًا^٣.

٢٠٩١ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ^٤ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:^٥ لِقَاءُ الْإِخْوَانِ مَغْنَمٌ جَسِيمٌ وَإِنْ قُلُّوا^٦».

٧٨- بَابُ الْمُصَافَحَةِ

٢٠٩٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ نَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكْرِيَّا، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

كُنْتُ زَمِيلًا^٨ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَكُنْتُ أَبْدًا بِالرُّكُوبِ، ثُمَّ يَزَكُّهُ هُوَ، فَإِذَا اسْتَوَيْنَا سَلَّمَ، وَسَاءَلَ مُسَاءَلَةً رَجُلٍ لَا عَهْدَ لَهُ بِصَاحِبِهِ، وَصَافَحَ، قَالَ: وَكَانَ إِذَا نَزَلَ نَزَلَ قُبَلِي، فَإِذَا اسْتَوَيْتُ أَنَا وَهُوَ عَلَى الْأَرْضِ سَلَّمَ، وَسَاءَلَ مُسَاءَلَةً مَنْ لَا عَهْدَ لَهُ بِصَاحِبِهِ، فَقُلْتُ:

«الله وكل».

١ . فِي «ز»: «بِهِ عَزَّ وَجَلَّ». وَفِي «ض»: «وَجَلَّ وَعَزَّ لَهُ».

٢ . «تَبَيَّأَتْ» أَيِ اتَّخَذَتْ، يُقَالُ: تَبَيَّأْتُ مَنْزِلًا، أَيِ اتَّخَذْتُهُ. رَاجِعُ: النَّهْيَةُ، ج ١، ص ١٥٩؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٦٧ (بَوَّأ).

٣ . الْمُؤْمِنُ، ص ٦٠، ح ١٥٢، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الْوَاقِفِيِّ، ج ٥، ص ٥٩٠، ح ٢٦٣٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٤، ص ٥٨٢، ح ١٩٨٦١؛ الْبَحَارُ، ج ٧٤، ص ٣٥٠، ح ١٥ . ٤ . فِي «ف»: «+ وَلِي».

٥ . فِي «ض»: «+ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام». ٦ . فِي حَاشِيَةِ «ف»: «إِنْ قُلَّ».

٧ . مُصَادَقَةُ الْإِخْوَانِ، ص ٣٤، ح ٤، وَفِيهِ: «عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبَانِهِ عليه السلام أَنْ عَلِيًّا عليه السلام، كَانَ يَقُولُ: إِنَّ لِقَى الْإِخْوَانِ مَغْنَمٌ جَسِيمٌ». الْوَاقِفِيُّ، ج ٥، ص ٥٩٤، ح ٢٦٤٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٤، ص ٥٨٦، ح ١٩٨٧١؛ الْبَحَارُ، ج ٧٤، ص ٣٥٠، ح ١٦ .

٨ . «الزَّمِيلُ»: التَّغْدِيلُ الَّذِي جُمِلَهُ مَعَ جُمْلِكَ عَلَى الْبَعِيرِ. وَقَدْ زَامَلَنِي: عَادَلَنِي. وَالزَّمِيلُ أَيْضًا: الرَّفِيقُ فِي السَّفَرِ الَّذِي يَعْينُكَ عَلَى أُمُورِكَ. النَّهْيَةُ، ج ٢، ص ٣١٣ (زَمَلَ).

يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنَّكَ لَتَفْعَلُ شَيْئًا مَا^١ يَفْعَلُهُ أَحَدٌ^٢ مِنْ قِبَلِنَا، وَإِنْ فَعَلَ مَرَّةً فَكَثِيرٌ^٣ فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتُ مَا^٤ فِي الْمُصَافَحَةِ؛ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَلْتَقِيَانِ^٥، فَيُصَافِحُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَلَا تَزَالُ^٦ الذُّنُوبُ تَتَحَاتُّ^٧ عَنْهُمَا كَمَا يَتَحَاتُّ^٨ الْوَرَقُ عَنِ الشَّجَرِ^٩، وَاللَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا حَتَّى يَفْتَرِقَا^{١٠}»^{١١}.

٢٠٩٣ / ٢. عَنْهُ^{١٢}، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٣}، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا التَّقَيَا وَتَصَافَحَا، أَدْخَلَ اللَّهُ يَدَهُ بَيْنَ
أَيْدِيهِمَا، فَصَافَحَ أَشَدَّهُمَا حُبًّا لِصَاحِبِهِ»^{١٤}.
٢٠٩٤ / ٣. ابْنُ فَضَالٍ^{١٥}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ السَّمِيدِعِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ
أَعْيَنَ الْجُهَنِيِّ:

١. في «ف»: «+ يشاء».
٢. في «ب»: ج، ز، ص، ض، ف، والوافي والوسائل والبحار: - «أحد».
٣. في البحار، ج ٤٦: «لكثير».
٤. في حاشية «ج»: «+ نزل».
٥. في «بس»: «يلقيان».
٦. في «د»: ص، ف، بر، والبحار: «فما تزال». وفي الوافي: «فلا يزال».
٧. تحاتت الشجرة: تضافت ورقها. المصباح المنير، ص ١٢٠ (حتت).
٨. في «ص»: ض، ف، بر، بف، والبحار، ج ٧٦: «تتحات».
٩. في الوافي: «الشجرة».
١٠. في «ز»: «حتى يفترقا». وفي البحار، ج ٤٦: «حتى يفترقا».
١١. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٧، ح ٢٨٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٣، ح ١٦١٤٦؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٢، ح ٤٧؛
وج ٧٦، ص ٢٣، ح ١١.
١٢. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.
١٣. المؤمن، ص ٣٦، ح ٧٨، عن أبي جعفر^{١٤} الوافي، ج ٥، ص ٦٠٨، ح ٢٨٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٩،
ح ١٦١٣٢؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٤، ح ١٢.
١٤. السند معلق. ويروي عن ابن فضال، عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا التَّقَى فِتْصَافَحًا^١، أَدْخَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَدَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، وَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ عَلَى أَشَدِّهِمَا حُبًّا لِصَاحِبِهِ، فَإِذَا أَقْبَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِوَجْهِهِ^٢ عَلَيْهِمَا، تَحَاثَّتْ عَنْهُمَا الذُّنُوبُ^٣ كَمَا يَتَحَاثُّ^٤ الْوَرَقُ مِنَ الشَّجَرِ^٥».

٢٠٩٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا التَّقَى فِتْصَافَحًا، أَقْبَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَيْهِمَا بِوَجْهِهِ، وَتَسَاقَطَتْ^٦ عَنْهُمَا الذُّنُوبُ كَمَا يَتَسَاقَطُ^٧ الْوَرَقُ مِنَ الشَّجَرِ^٨».

٢٠٩٦ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ، قَالَ:

زَامَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام فِي شَقِّ مَخْمَلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَتَنَزَّلَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَعَادَ، قَالَ^٩: «هَآلِكَ^{١٠} يَذَكَ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ» فَنَاولَتْهُ يَدِي، فَغَمَزَهَا^{١١} حَتَّى وَجَدْتُ الْأَذَى فِي أَصَابِعِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا عُبَيْدَةَ^{١٢}، مَا مِنْ مُسْلِمٍ لَقِيَ أَخَاهُ

١. في «ف»: «و تصافحا».

٢. في مرآة العقول والبحار: -«بوجهه».

٣. في حاشية «بف»: «الذنوب عنهما».

٤. في «ب، بس»: «تحاثت». وفي «ف، بر، بف»: «تحاثت».

٥. في «ز، بر» وحاشية «بف» والوافي والبحار: «عن».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٨، ح ٢٦٨٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٩، ح ١٦١٣٣؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٤، ح ١٣.

٧. في «ص»: «وتساقط».

٨. في «ز، بر» وحاشية «بف» والبحار: «عن».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٨، ح ٢٦٨٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١٦١٢٨؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٥، ح ١٤.

١٠. في البحار: «عاد وقال» بدل «و عاد، قال». ١١. في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر» والوافي: «هات».

١٢. في «بر»: «وغمزها» بالتشديد. و «الغمز»: العُصْر باليد. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ١٣٥٤ (غمر).

١٣. في الوسائل: -«يا أبا عبيدة».

المُسْلِمِ، فَصَافَحَهُ، وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ فِي أَصَابِعِهِ^١، إِلَّا تَنَازَرَتْ عَنْهُمَا ذُنُوبُهُمَا كَمَا يَتَنَازَرُ^٢ الْوَرَقُ مِنْ^٣ الشَّجَرِ فِي الْيَوْمِ الشَّائِي^٤،^٥

٢٠٩٧ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ مَالِكِ الْجُهَنِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «يَا مَالِكُ، أَنْتُمْ شِيعَتُنَا؟^٧ أَلَا تَرَى^٨ أَنَّكَ تَقْرُطُ^٩ فِي أَمْرِنَا، إِنَّهُ لَا يَقْدَرُ^{١٠} عَلَى صِفَةِ اللَّهِ، فَكَمَا لَا يَقْدَرُ^{١١} عَلَى صِفَةِ اللَّهِ، كَذَلِكَ^{١٢} لَا يَقْدَرُ^{١٣} عَلَى صِفَتِنَا؛ وَكَمَا لَا يَقْدَرُ^{١٤} عَلَى صِفَتِنَا، كَذَلِكَ لَا يَقْدَرُ^{١٥} عَلَى صِفَةِ الْمُؤْمِنِ؛ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَلْقَى الْمُؤْمِنَ فَيَصَافِحُهُ، فَلَا يَزَالُ اللَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا وَالذُّنُوبُ تَتَخَاةُ عَنْ وُجُوهِهِمَا كَمَا يَتَخَاةُ^{١٦} الْوَرَقُ مِنَ الشَّجَرِ حَتَّى يَفْتَرِقَا، فَكَيْفَ يَقْدَرُ^{١٧} عَلَى صِفَةِ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ»^{١٨}.

١. في المرأة: «كَأَنَّ الْمَرَادَ بِالشَّيْكِ هُنَا أَخَذَ أَصَابِعَهُ بِأَصَابِعِهِ، فَإِنَّهُمَا تَشْبَهُانِ الشَّبَكَةَ، لَا إِدْخَالَ الْأَصَابِعِ فِي الْأَصَابِعِ كَمَا زَعَمَ».

٢. في «ص»، «بف»: «تتناثر». وفي «بر»: «تناثر».

٣. في الوسائل: «عن».

٤. «الشائي»، أي شديد البرد. راجع: المصباح المنير، ص ٣٠٥ (شتر).

٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٨، ح ٢٦٨٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٤، ح ١٦١٤٧؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٥، ح ١٥.

٦. في «ب»، «ص»، «يس»، «مرأة العقول»: «لا ترى» بدون الهمزة.

٧. لكل من الإفعال والتفعيل وجه. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٦١٣؛ امرأة العقول، ج ٩، ص ٦٥.

٨. في «بر»: «لا تقدر».

٩. في «بر»: «ولا تقدر».

١٠. في الوافي: «فكذلك».

١١. في «ف»، «بر»: «لا تقدر».

١٢. في «ب»، «ز»، «ص»، «ض»، «ف»، «بر»، «الوافي» والبحار: «عن».

١٣. في «بر»: «تقدر».

١٤. المحلسن، ص ١٤٣، كتاب الصفوة، ح ٤١؛ وفضائل الشيعة، ص ٣٨، ح ٣٧، بسند آخر عن مالك الجهنبي.

المؤمن، ص ٣٠، ح ٥٦، عن مالك الجهنبي، وفي كلها مع اختلاف يسير. ثواب الأعمال، ص ٢٢٣، ح ١، بسند

آخر عن أبي عبد الله^{١٩}، مع اختلاف. مصادقة الإخوان، ص ٥٨، ح ١، مراسلاً عن إسحاق بن عمار، عن أبي

عبد الله^{٢٠}، مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٦١٢، ح ٢٦٩٩؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٦، ح ١٦.

- ٧ / ٢٠٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ^١، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:
- زَامَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢، فَحَطَطْنَا الرَّحْلَ^٣، ثُمَّ مَشَى قَلِيلًا، ثُمَّ جَاءَ فَأَخَذَ^٤ بِيَدِي، فَقَمَزَهَا عَمْرَةً شَدِيدَةً، فَقُلْتُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، أَوْ مَا كُنْتُ مَعَكَ فِي الْمَخِيلِ؟
- فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُؤْمِينَ إِذَا جَالَ جَوْلَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ أَخِيهِ، نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا بِوَجْهِهِ، فَلَمْ يَزَلْ مُقْبِلًا عَلَيْهِمَا بِوَجْهِهِ، وَ يَقُولُ لِلذَّنُوبِ: تَخَاتُ^٥ عَنْهُمَا^٦، فَتَتَخَاتُ^٧ يَا أَبَا حَمْزَةَ، كَمَا يَتَخَاتُ^٨ الْوَرَقُ عَنِ الشَّجَرِ، فَيَفْتَرِقَانِ وَمَا عَلَيْهِمَا مِنْ ذَنْبٍ^٩».
- ١٨١ / ٢. ٨ / ٢٠٩٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ الْمَصَافَحَةِ^{١١}، فَقَالَ: «دَوْرُ نَخْلَةٍ^{١٢}».
- ٩ / ٢١٠٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَفَرَقِ^{١٣}، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

١. هكذا في النسخ التي قوبلت والطبعة القديمة. وفي المطبوع: «فضيل».
٢. «الرَّحْلُ»: كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للبعير وجلس، وهو ما يوضع على ظهر الدابة تحت السرج أو الرحل. ورحل الشخص: مأواه في الحضر، ثم أطلق على أمتعة المسافر؛ لأنها هناك مأواه. راجع: المصباح المنير، ص ٢٢٢ (رحل).
٣. في «ب»: «وأخذ».
٤. في الوسائل: «ييدي».
٥. في حاشية «ج» والوسائل والبحار: «أورما».
٦. في «بس»: «-و».
٧. هكذا في «ج» ض، بر» والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تخات».
٨. في «ب»: «-عنهما».
٩. في «ج»: «فتخات». وفي حاشية «ض»: «فتحات» بحذف إحدى التاءين.
١٠. في «ج» بر، بس»: «تخات».
١١. في الوسائل: «من».
١٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٩، ح ٢٦٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٤، ح ١٦١٤٨؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٧، ح ١٧.
١٣. في الوافي: «أريد بحد المصافحة حد تجديدها».
١٤. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٩، ح ٢٦٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٣، ح ١٦١٤٥؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٧، ح ١٨.
١٥. هكذا في «ب» ج، د، ز، ض، ف، بر، بس، بف، جر» وحاشية «ص» وهامش المطبوع والوسائل والبحار.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يَنْتَبِغِي لِلْمُؤْمِنِينَ إِذَا تَوَارَىٰ أَحَدُهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ بِشَجَرَةٍ^٢، ثُمَّ التَّقْيَا، أَنْ يَتَصَافَحَا»^٣.

٢١٠١ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ زَيْدٍ^٥، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا لَقِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَسَلِّمْ عَلَيْهِ^٦ وَلْيَصَافِحْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَكْرَمَ بِذَلِكَ الْمَلَائِكَةَ؛ فَاصْنَعُوا صُنْعَ الْمَلَائِكَةِ»^٧.

٢١٠٢ / ١١. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو

«وفي «ص» والمطبوع: «عمرو بن الأفرق».

وقد روى محمد بن سنان عن عمرو الأفرق الخياط عن أبي عبيدة الحذاء في المحاسن، ص ٢٨٣، ح ٤١٦. وروى عن عمرو (عمر - خ ل) الأفرق عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام في الأمالي للمفيد، ص ١٢، ح ١٠. هذا، وقد عُدَّ عمرو الأفرق في رجال البرقي، ص ٣٦ من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، كما عُدَّ عمرو بن خالد الأفرق الحنطاني من أصحابه عليه السلام في رجال الطوسي، ص ٢٤٩، الرقم ٣٤٩٢. والتجاشي ذكر عُمَرَ بن خالد الحنطاني الأفرق في رجاله، ص ٢٨٦، الرقم ٧٦٤. وقال: «روى عن أبي عبد الله عليه السلام». والظاهر أَنَّ المحكي بهذه العناوين ليس إلا واحداً، وَأَنَّ التحريف واقع في أحد العناوين: «عمرو» و«عمر»؛ وفي أحد اللقبين: «الخياط» و«الحنطاني».

١. في «ف» و«يواري». ٢. في الوسائل: «شجرة».

٣. الوافي، ج ٥، ص ٦١٠، ح ٢٦٩٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٥، ح ١٦١٤٩؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ١٩.

٤. في «ب»: «بعض أصحابنا».

٥. في «ج، د، بس» وحاشية «ص، ض، ف، بر»: «يزيد». والظاهر أَنَّهُ سهو؛ فقد روى محمد بن المثنى، عن أبيه، عن عثمان بن زيد الجهنني، في الأمالي للطوسي، ص ٤١٣، المجلس ١٤، ح ٩٢٧. وعثمان بن زيد الجهنني مذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٩، الرقم ٣٦٨٧؛ و«ص» ٢٩٠، الرقم ٤٢١٧.

٦. في «ب، ج، ز، ص، ض، ف، بر، بن» والوافي والبحار: «عليه».

٧. في المصادقة: «بصنع».

٨. مصادقة الإخوان، ص ٥٨، ح ٢، مرسلاً عن جابر، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٦١٠، ح ٢٦٩١؛

الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١٦١٣٤؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ٢٠.

٩. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

بْنِ شَيْمِرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا التَّقِيْتُمْ^٢ فَتَلَقَوْا بِالسَّلَامِ وَالتَّصَافِحِ، وَإِذَا تَفَرَّقْتُمْ فَتَفَرَّقُوا بِالِاسْتِغْفَارِ»^٥.

٢١٠٣ / ١٢. عَنْهُ^٦، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ جَدِّهِ^٧ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ

زَيْنٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا عَزَوْا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَرُّوا^٨ بِمَكَانٍ كَثِيرِ الشَّجَرِ، ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى الْفَضَاءِ^٩، نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَتَصَافَحُوا»^{١٠}.

٢١٠٤ / ١٣. عَنْهُ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدَّثَهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْجَهْمِ الْهَلَالِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ

أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَافَحَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ، فَالَّذِي يَلْزِمُ التَّصَافِحَ أَغْظَمُ أَجْراً

١. في «ص»: «إِذَا». ٢. في الأمالي: «تلاقيتهم».

٣. في «ض، ف»: «فَإِذَا».

٤. في «ب»: «تفارقوا». وفي حاشية «بف»: «إِذَا تَفَارَقْتُمْ فَتَفَارَقُوا». وقوله: «بِالِاسْتِغْفَارِ» يعني بأن تقولوا: غفر الله لك مثلاً.

٥. الأمالي للطوسي، ص ٢١٥، المجلس ٨، ح ٢٤، بسنده عن سيف بن عميرة. الوافي، ج ٥، ص ٦١٠، ح ٢٦٩٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١٦١٣٥؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ٢١.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

٧. في «ز، ف»: «وحاشية «ص، بر»: «الحسن بن راشد عن».

ووقع السهو في هذه النسخ واضح؛ فإن موسى بن القاسم، هو موسى بن معاوية بن وهب البجلي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٥، الرقم ١٠٧٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٥٣، الرقم ٧١٨.

وكان قد أشبه موسى بن القاسم بالقاسم بن يحيى الراوي عن جده الحسن بن راشد، كثيراً، فتأمل. راجع:

معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٦٦. ٨. في «ف» والبحار: «ثم مرّوا».

٩. «الفضاء»: الخالي الفارغ الواسع من الأرض. النهاية، ج ٣، ص ٤٥٦ (فضا).

١٠. الوافي، ج ٥، ص ٦١٠، ح ٢٦٩٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٥، ح ١٦١٥٠؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ٢٢.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

مِنَ الَّذِي يَدْعُ، أَلَا وَإِنَّ الذُّنُوبَ لَتَتَخَاتُ^١ فِيمَا بَيْنَهُمْ^٢ حَتَّى لَا يَبْقَى ذَنْبٌ^٣.

١٤ / ٢١٠٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ :

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَتَنَظَّرَ إِلَيَّ بِوَجْهِ قَاطِبٍ^٤، فَقُلْتُ: مَا الَّذِي غَيَّرَكَ لِي؟

قَالَ: «الَّذِي غَيَّرَكَ لِإِخْوَانِكَ، بَلَّغَنِي يَا إِسْحَاقُ أَنَّكَ أَقْعَدْتَ بِنَابِكَ بَوَّابًا يَرُدُّ عَنْكَ^٥ ١٨٢/٢

فُقَرَاءَ الشَّيْعَةِ».

فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي خِفْتُ الشُّهْرَةَ.

فَقَالَ^٦: «أَفَلَا خِفْتُ^٧ الْبَلِيَّةَ^٨؟ وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا التَّقَيَّا فَتَصَافَحَا،

أَنْزَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الرَّحْمَةَ عَلَيْهِمَا^٩، فَكَانَتْ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ^{١٠} لِأَشَدِّهِمَا حُبًّا

لِصَاحِبِهِ، فَإِذَا تَوَافَقَا^{١١} عَمَرْتُهُمَا الرَّحْمَةُ، فَإِذَا^{١٢} قَعَدَا يَتَحَدَّثَانِ^{١٣}،»

١ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار . وفي «ج» والمطبوع: «ليتحات».

٢ . في الوافي: «بينهما».

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٦١١، ح ٢٦٩٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٣، ح ١٥٨٨٩؛ البحار، ج ٧٦، ص ٢٨، ح ٢٣.

٤ . قطب يَقُطِبُ قُطْبًا وقُطُوبًا فهو قَاطِب وقُطُوب: زوى ما بين عينه وكلح كما يفعله العبوس، كقُطِب. القاموس

المحيط، ج ١، ص ٢١٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٧٩ (قطب).

٥ . في حاشية «ز»: «من يرد من».

٦ . في «د»، ص ١٠٠، بر، بف، والوافي والوسائل والبحار، ج ٧٦: «قال».

٧ . في «ف»: «فلا خفت» بدون الهمزة.

٨ . في «ز»: «عليهما الرحمة». وفي البحار، ج ٥٩: «عليها».

٩ . هكذا في الوافي. وهو الصحيح. وفي النسخ والمطبوع: «تسعين». وفي مرآة العقول: «كَأَنَّ الْأَنْسَبَ: تسعون،

كما في بعض نسخ الحديث. وفي نسخ الكتاب: وتسعين، قالوا بمعنى مع. وليس في بعض الروايات:

«فكانت» فيستقيم من غير تكلف».

١٠ . في الوافي: «تعانقا». وفي الوسائل والبحار: «توافقا».

١١ . في «ب»، ج ٥، ذ، ز، ص، ف، بر، والوافي والوسائل والبحار، ج ٥٩ و ٧٦: «وإذا». وفي البحار، ج ٥: «إذا».

١٢ . في «ب»، ج ٥، ص، وحاشية «ض» والوسائل: «يتحدثان».

قَالَ^١ الْحَفَظَةُ بَغْضُهَا لِبَغْضِ: اغْتَرِلُوا بِنَا، فَلَعَلَّ^٢ لَهُمَا سِرًّا وَقَدْ سَتَرَ^٣ اللَّهُ عَلَيْهِمَا؟.

فَقُلْتُ: أَلَيْسَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: «مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ»^٤؟

فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، إِنْ كَانَتِ الْحَفَظَةُ لَا تَسْمَعُ، فَإِنَّ عَالِمَ السِّرِّ يَسْمَعُ وَيَرَى»^٥.

عنه^٦ / ٢١٠٦ / ١٥. عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَيَّمَنْ بْنِ مُخَرِّزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا صَافَحَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله رَجُلًا قَطُّ، فَتَنَعَ^٧ يَدَهُ^٨ حَتَّى

يَكُونَ^٩ هُوَ الَّذِي يَنْزِعُ^{١٠} يَدَهُ^{١١} مِنْهُ^{١٢}»^{١٣}.

٢١٠٧ / ١٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يَوْصَفُ، وَكَيْفَ يَوْصَفُ

١. في (د، ز، بر، بس، بف) والوسائل والبحار: «قالت».

٢. في الوسائل: «لعل».

٣. في (ب): «ستر» بالتشديد. وفي البحار، ج ٥٩: «ستره».

٤. في (ز) «ومرأة العقول: + «يعلم و».

٥. ق (٥٠): ١٨.

٦. الوافي، ج ٥، ص ٦١١، ح ٢٦٩٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٩، ح ١٦١٦٢؛ وفي البحار، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١، من قوله: «فإذا قعدا يتحدّثان»؛ وفيه، ج ٥٩، ص ١٨٩، ح ٤٢، من قوله: «أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا اتَّقَوْا فَتَصَانَحُوا»؛ وج ٧٦، ص ٢٩، ح ٢٤.

٧. الضمير راجع إلى سهل بن زياد المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو عن إسماعيل بن مهران في عددٍ من الأستاذ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٠٧-٥٠٨.

٨. في (ف): «فينزع». ونزع الشيء: جذبته من مقرّه، كَنَزَعَ الْقَوْسَ عَنْ كَبِدِهِ. ويستعمل ذلك في الأعراس. المفردات للراغب، ص ٧٩٨ (نزع).

٩. في الكافي، ح ١٤٩٩٠: «من يده».

١٠. في الكافي، ح ١٤٩٩٠: «والرجل».

١١. في حاشية (ج، ض، بر): «هو النازع». وفي حاشية (ص): «نزع».

١٢. في (د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف) والوافي والوسائل: «- يده».

١٣. في (ب، بس): «عنه».

١٤. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٩٩٠، بسند آخر. الوافي، ج ٥، ص ٦١٢، ح ٢٦٩٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٤٤، ح ١٥٨٩٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٩، ح ٨٢؛ وج ٧٦، ص ٣٠، ح ٢٥.

وَقَالَ^١ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾^٢؟ فَلَا يُوصَفُ بِقَدْرٍ^٣ إِلَّا كَانَ أَغْظَمَ مِنْ ذَلِكَ. وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُوصَفُ، وَكَيْفَ يُوصَفُ عَبْدٌ اخْتَجَبَ اللَّهُ^٤، عَزَّ وَجَلَّ - بِسَبْعٍ^٥، وَجَعَلَ طَاعَتَهُ فِي الْأَرْضِ كَطَاعَتِهِ فِي السَّمَاءِ^٦، فَقَالَ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^٧ وَمَنْ أَطَاعَ هَذَا فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَاهُ فَقَدْ عَصَانِي، وَفَوُضَ إِلَيْهِ؟ وَإِنَّا لَا نُوصَفُ، وَكَيْفَ يُوصَفُ قَوْمٌ رَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَهُوَ الشُّكُّ^٨. وَ الْمُؤْمِنُ لَا يُوصَفُ^٩، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَلْقَى أَخَاهُ، فَيَصَافِحُهُ، فَلَا يَزَالُ اللَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا، وَالذُّنُوبُ تَتَخَاتُ عَنْ وُجُوهِهِمَا كَمَا يَتَخَاتُ^{١١} الْوَرَقُ عَنِ الشَّجَرَةِ^{١٢}.

١. في «ب، بف» والكافي، ح ٢٨٣: «وقد قال». ٢. الأنعام (٦): ٩١؛ الحج (٢٢): ٧٤؛ الزمر (٣٩): ٦٧.

٣. في «ب، بس» وحاشية «ص» ومراة العقول والبحار والتوحيد: «بقدره».

٤. لقوله ﷺ: «احتجب الله» وجوه، عدها المجلسي أربعة، أولها ما قاله الفيض في الوافي، حيث قال: «قد ورد في الحديث أَنَّ اللَّهَ سَبْعِينَ أَلْفَ حِجَابٍ مِنْ نُورٍ وَظِلْمَةٍ، لَوْ كَشَفَهَا لِأَحْرَقَتْ سَبْحَاتٍ وَجْهَهُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ. وَعَلَى هَذَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «احتجب الله بسبع» أَنَّهُ ﷺ قَدْ ارْتَفَعَ الْحِجَابُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ حَتَّى بَقِيَ مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفِ سَبْعٍ». وقال في رابعها: «الرابع أن يقرأ الجلالة بالنصب، أي احتجب مع الله عن الخلق فوق سبع سماوات، أو سبعة حجب بعد السماوات فكلّمه الله وناجاه هناك، وفيه بُعْدٌ لفظاً». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٥٧؛ الوافي، ج ٥، ص ٦١٤؛ مراة العقول، ج ٩، ص ٧٢.

٥. في حاشية «ج»: «+سماوات».

٦. في «ب، ج، بف» والوافي: - «في السماء». وفي المؤمن: «كيف يوصف عبد رفعه الله عز وجل إليه، وقربه منه، وجعل طاعته في الأرض كطاعته بدل كيف يوصف - إلى - في السماء».

٧. في «ج، د، ز، ص، بر، بف» والوافي: - «و».

٨. الحشر (٥٩): ٧. ٩. في المؤمن: «الشرك».

١٠. في حاشية «ز»: «+ وكيف يوصف».

١١. في «ض»: «تتخات». وفي «بر»: «تحات» بحذف إحدى التاءين.

١٢. في «بر»: «من».

١٣. الكافي، كتاب التوحيد، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى، ح ٢٨٣؛ والتوحيد، ص ١٢٧، ح ٦، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، إلى قوله: «إلا كان أعظم من ذلك». المؤمن، ص ٣٠، ح ٥٥، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦١٣، ح ٢٧٠٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٨، ح ١٦١٢٩، من قوله: «المؤمن لا يوصف»؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٠، ح ٢٦.

١٧ / ٢١٠٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^١، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا^٢ التَّقَى الْمُؤْمِنَانِ فَتَصَافَحَا، أَقْبَلَ اللَّهُ بِوَجْهِهِ عَلَيْهِمَا، وَتَتَخَات^٣ الذُّنُوبُ عَنْ وَجْهِهِمَا حَتَّى يَفْتَرِقَا^٤».

١٨٣ / ٢ . ١٨ / ٢١٠٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَصَافَحُوا؛ فَإِنَّهَا تَذْهَبُ بِالسَّخِيمَةِ^٥».

١٩ / ٢١١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَقِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله حَذِيفَةَ، فَمَدَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله يَدَهُ، فَكَفَّ^٦ حَذِيفَةَ يَدَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: يَا حَذِيفَةُ، بَسَطْتُ يَدِي إِلَيْكَ، فَكَفَفْتَ يَدَكَ عَنِّي؟ فَقَالَ^٧ حَذِيفَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِيَدِكَ الرَّغْبَةُ^٨، وَلَكِنِّي كُنْتُ جُنْبًا، فَلَمْ أُحِبَّ أَنْ تَمَسَّ يَدِي يَدَكَ وَأَنَا جُنُبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا^٩ التَّقَى، فَتَصَافَحَا، تَخَاتَتْ ذُنُوبُهُمَا كَمَا يَتَخَات^{١٠}.....»

١ . في «ز»: «+ والحدّ». ٢ . في «ص»: «إذ». وفي «ف»: «إن».

٣ . في «ض»، ف، بر، بس، بف، والوافي: «تخاتت».

٤ . الوافي، ج ٥، ص ٦٠٨؛ ح ٢٦٨٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٨؛ ح ١٦١٢٧؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٢، ح ٢٧.

٥ . «السخيمة»: الحقد والضغينة والموجدة في النفس. لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٨٢ (سخم).

٦ . تحف العقول، ص ٣٦٠. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٧؛ ح ٢٦٨١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٩؛ ح ١٦١٣١؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٢، ح ٢٨.

٨ . في البحار، ج ٧٦: «+ يا».

٩ . في المرأة: بييدك الرغبة، كأن الباء بمعنى «في» أي يرغب جميع الخلق في مصافحة يدك الكريمة. وقيل: الباء للسببية، والرغبة بمعنى المرغوب، أي يحصل بسبب يدك مرغوب الخلائق، وهو الجنة. وهو تكلف

بعيد. ١٠ . في «ص»: «إذ».

١١ . في «ج»، ص: «: تتخات». وفي «ض»: «تخات» بحذف إحدى التاءين.

وَزَقُّ الشَّجَرِ.^٢

٢١١١ / ٢٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يَقْدِرُ أَحَدُ قَدَرِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَقْدِرُ قَدَرُ نَبِيِّهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَقْدِرُ قَدَرُ الْمُؤْمِنِ؛ إِنَّهُ لَيَلْقَى أَخَاهُ، فَيَصَافِحُهُ، فَيَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمَا، وَالذُّنُوبُ تَتَخَا^٣ عَنْ وَجُوهِهِمَا حَتَّى يَفْتَرِقَا، كَمَا يَتَخَا^٤ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ الْوَزْقُ عَنِ الشَّجَرِ.^٥

٢١١٢ / ٢١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مُصَافِحَةُ الْمُؤْمِنِ أَفْضَلُ مِنْ مُصَافِحَةِ الْمَلَائِكَةِ».^٦

٧٩- بَابُ الْمُعَانِقَةِ

٢١١٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

١. في «ف»: «الورق عن».

٢. الوافي، ج ٥، ص ٦١٢، ح ٢٦٩٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢٠، ح ١٦١٣٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٩، ح ٨٣؛ وج ٧٦، ص ٣٢، ح ٢٩.

٣. في ثواب الأعمال: «تحت». وفي المصادقة: «تحات».

٤. هكذا في «بس، بر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تحتات». وفي الوافي: «تحتات» بحذف إحدى التاءين. وفي ثواب الأعمال والمصادقة: «تحت». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: كما تحتات، الظاهر: كما تحت، كما في ثواب الأعمال؛ فإن تحتات لازم، إلا أن يتكلف بنصب الريح على الظرفية الزمانية بتقدير مضاف، أي يوم الريح. ورفع الورق، بالفاعلية».

٥. ثواب الأعمال، ص ٢٢٣، ح ١، بسنده عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن بكر بن محمد، مع اختلاف يسير. مصادقة الإخوان، ص ٥٨، ح ١، مرسلًا عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ٥، ص ٦١٢، ح ٢٦٩٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٢١، ح ١٦١٣٧، من قوله: «لا يقدر قدر المؤمن إنه ليلقى أخاه»؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٣، ح ٣٠.

٦. الوافي، ج ٥، ص ٦٠٧، ح ٢٦٨٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٩، ح ١٦١٣٠؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٣، ح ٣١.

بَرِيعٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقَبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ^١أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَا: ^٢«أَيُّمَا مُؤْمِنٍ خَرَجَ إِلَى أَخِيهِ يَزُورُهُ غَارِفًا بِحَقِّهِ»، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَسَنَةً، وَمَجِيئًا عَنْهُ سَيِّئَةً، وَرَفَعَتْ لَهُ ذَرَجَةً، وَإِذَا ^٣طَرَقَ الْبَابَ فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، فَإِذَا التَّقِيَا وَتَصَافَحَا وَتَعَانَقَا، أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا بِوَجْهِهِ، ثُمَّ بَاهَى ^٤بِهِمَا الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عَبْدَيَّ تَزَاوَرَا وَتَحَابَّا فِيَّ، حَقٌّ عَلَيَّ أَلَّا أُعَذِّبَهُمَا بِالنَّارِ ^٥بَعْدَ هَذَا ^٦الْمَوْقِفِ، فَإِذَا انصَرَفَ شَيْعَةُ ^٧الْمَلَائِكَةِ ^٨عَدَدًا ^٩نَفْسِهِ وَخُطَاةَ وَكَلَامِهِ، يَحْفَظُونَهُ ^{١٠}مِنْ ^{١١}بَلَاءِ الدُّنْيَا وَبَوَائِقِ ^{١٢}الْآخِرَةِ إِلَى مِثْلِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ ^{١٣}مِنْ قَابِلٍ، فَإِنْ مَاتَ فِيمَا بَيْنَهُمَا أُغْفِيَ مِنَ الْحِسَابِ، وَإِنْ كَانَ الْمَزُورُ يَعْرِفُ

١٨٤ / ٢

١. في «ز، ص، ض»: «أو».

٢. في «ج، ز، ص، ض، ف»: «قال».

٣. في «بس»: «يخرج».

٤. في المرأة: «كَأَنَّ الْمَرَادَ بِعَرَفَانِ حَقِّهِ أَنْ يَعْلَمَ فَضْلَهُ وَأَنْ لَهُ حَقَّ الزِّيَارَةِ وَالرَّعَايَةِ وَالْإِكْرَامِ، فَيَرْجِعُ إِلَى أَنَّهُ زَارَهُ لِذَلِكَ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَهُ حَقًّا عَلَيْهِ، لَا لِلْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ».

٥. «الْخُطْوَةُ» بِالضَّمِّ: مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ٢٣١ (خطأ).

٦. في حاشية «بف»: «ومحا».

٧. في «ب، د، ز، ص، ض، ف، بر، بف»: «الوسائل والبحار: «فإذا».

٨. في «ص»: «+ الله».

٩. يمكن قراءته على بناء الماضي.

١٠. في «ج، د، ف، بس»: «- بالنار». وفي «ض» وحاشية «بر»: «في النار».

١١. في «ج، د، ص، ف، بس» وحاشية «ض، بر» والبحار: «ذا». وفي الوسائل: «ذلك».

١٢. في «ز»: «شيعته».

١٣. في «ب، ج، ص، ض، ف» والبحار: «ملائكة».

١٤. في «ب، د، ز، ص، ض، ف، بر»: «تحفظونه».

١٥. في «ب، د، ز، ص، ض، ف، بر»: «تحفظونه».

١٦. في «ب، د، ز، ص، ض، ف، بر»: «تحفظونه».

١٧. «البائقة»: النازلة، وهي الداهية والشر الشديد. وجمعها: بوائق. المصباح المنير، ص ٦٦: القلموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٦ (بوق).

١٨. في المرأة: «كَأَنَّ ذَكَرَ اللَّيْلَةِ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَضْبِطُ التَّوَارِيخَ بِاللَّيَالِي، أَوْ إِيمَاءً إِلَى أَنَّ الزِّيَارَةَ الْكَامِلَةَ هِيَ أَنْ يَتِمَّ عِنْدَهُ إِلَى اللَّيْلِ؛ وَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ كَانُوا لِلتَّقِيَّةِ يَتَزَاوَرُونَ بِاللَّيْلِ».

مِنْ حَقِّ الزَّائِرِ مَا عَرَفَهُ الزَّائِرُ مِنْ حَقِّ الْمَزُورِ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»^١.

٢١١٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا اعْتَنَقَا غَمَرْتُهُمَا^٢ الرَّخْمَةَ، فَإِذَا التَّرَمَّا^٣ لَا يُرِيدَانِ بِذَلِكَ إِلَّا وَجْهَ اللَّهِ وَلَا يُرِيدَانِ غَرْضًا مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا، قِيلَ لَهُمَا: مَغْفُورًا^٤ لَكُمَا فَاسْتَأْنَفَا^٥، فَإِذَا أَقْبَلَا عَلَى الْمُسَاءَلَةِ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ: تَنَحَّوْا عَنْهُمَا؛ فَإِنَّ لَهُمَا سِرًّا، وَقَدْ سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا».

قَالَ إِسْحَاقُ: فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَلَا يَكْتَسِبُ عَلَيْهِمَا لَفْظُهُمَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ»^٦؟

قَالَ: فَتَنَفَّسَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الصَّعْدَاءُ^٨، ثُمَّ بَكَى حَتَّى اخْضَلَّتْ دُمُوعُهُ لِحْيَتَهُ، وَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - إِنَّمَا أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ تَعْتَزَلَ عَنِ^٩ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا التَّقَّيَا إِجْلَالًا لَهُمَا^{١٠}، وَإِنَّهُ وَإِنْ^{١١} كَانَتِ الْمَلَائِكَةُ لَا تَكْتَسِبُ لَفْظَهُمَا، وَلَا تَعْرِفُ كَلَامَهُمَا؛ فَإِنَّهُ يَعْرِفُهُ وَيَحْفَظُهُ عَلَيْهِمَا عَالِمُ السِّرِّ وَأَخْفَى^{١٢}»^{١٣}.

١ . راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب السعي في حاجة المؤمن، ح ٢١٦٢ ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٥٨٩، ح ٢٦٣٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣١، ح ١٦١٦٦؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٤، ح ٣٢.

٢ . أي غلَّظهما الرحمة وغطَّتهما، من قولهم: غَمَرَهُ الماء يَغْمُرُهُ، أي علاه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٧٢ (غمر).

٣ . «الالتزام»: الاعتناق. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢٩ (لزم).

٤ . في «ص، ف»: «مغفورة». وقوله: «مغفورا» منصوب بمقدَّر، أي أرجعا، أو كونا مغفورا.

٥ . في «بس»: «+ فاستأنفا». ٦ . في «ف»: «- ووقد».

٧ . ق (٥٠): ١٨.

٨ . «الصعداء»: تنفَّسَ ممدود وبتوجع. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٩٨٩؛ الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٨ (صعد).

٩ . في البحار: «من». ١٠ . في «ف»: «- ولهما».

١١ . في «ج»: «- وإن». ١٢ . في حاشية «ج»: «والأخفى».

١٣ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٥، ح ٢٧٠٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢١٣، ح ١٦١٦٧، إلى قوله: «فإنَّ لَهُمَا سِرًّا وَقَدْ سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا»: البحار، ج ٧٦، ص ٣٥، ح ٣٣.

٨٠- بَابُ التَّقْيِيلِ

١٨٥ / ٢

٢١١٥ / ١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكَوْفِيِّ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ هِشَامٍ،
عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لَكُمْ لَنُورًا تَعْرِفُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا، حَتَّىٰ أَنْ أَخَذَكُمْ
إِذَا لَقِيَ أَخَاهُ، فَبَلَّهَ فِي مَوْضِعِ النُّورِ مِنْ جَنَّبَيْهِ»^١.

٢١١٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَقْبَلُ رَأْسُ أَحَدٍ وَلَا يَدُهُ إِلَّا يَدُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، أَوْ
مَنْ أُرِيدَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله»^٢.

٢١١٧ / ٣ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ النَّزَّاسِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَرْزِيدٍ
صَاحِبِ السَّابِرِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَتَنَاوَلْتُ يَدَهُ، فَقَبَّلْتُهَا، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّهَا لَا تَصْلُحُ إِلَّا
لِنَبِيِّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيِّ»^٣.

٢١١٨ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَجَّالِ، عَنْ

١ . يجوز كسر الهمزة وفتحها باعتبارين .

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٦، ح ٢٧٠٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٦؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٧، ح ٣٤.

٣ . في «ج»، د، ز، ص، بف، والوافي والوسائل والبحار: «يد».

٤ . في الوافي: «لعل المراد بمن أريد رسول الله صلى الله عليه وآله الأنفة المعصومون عليهم السلام كما يستفاد من الحديث [الآتي].
ويحتمل شمول الحكم العلماء بالله وبأمر الله معاً العاملين بعلمهم الهادين للناس ممن وافق قوله فعله؛ لأنَّ
العلماء الحق ورثة الأنبياء، فلا يبعد دخولهم فيمن يراد به رسول الله صلى الله عليه وآله».

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٧، ح ٢٧٠٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٣؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٧، ح ٣٥.

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٧، ح ٢٧٠٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٤؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٩، ح ٣٦.

يُونُسَ بْنَ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: نَاوِلْنِي يَدَكَ أَقْبِلْهَا، فَأَعْطَانِيهَا، فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، رَأْسُكَ^١، فَفَعَلَ، فَقَبَّلْتُهُ، فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، رَجُلَاكَ^٢، فَقَالَ: أَقْسَمْتُ، أَقْسَمْتُ^٣،

١. في «ف»: «فَرَأْسُكَ».

٢. في «ب، ج، ض، ف»: وحاشية «ص» والبحار: «فرجلاك». وفي الوسائل: «رجلك». وقوله: «رجلاك» فاعل لفعل محذوف عند المازندراني؛ أي بقي رجلاك، ومبتدأ لخبر محذوف عند المجليسي؛ أي رجلاك أريد أقبلتها، أو رجلاك ما حالهما، أي أبجوز لي تقييلهما. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٦١؛ امرأة المعقول، ج ٩، ص ٨٢.

٣. في «أقسمت» ج ٩، ص ٨١: «قوله عليه السلام: أقسمت، يحتمل وجوهاً:

الأول: أن يكون على صيغة المتكلم ويكون إخباراً، أي حلفت أن لا أعطي رجلي أحداً يقبلها، إنما لعدم جوازه، أو عدم رجحانه، أو للتقية. وقوله: «بقي شيء» استفهام على الإنكار، أي هل بقي احتمال الرخصة والتجوز بعد القسم؟

الثاني: أن يكون إنشاءً للقسم ومناشدة، أي أقسم عليك أن تترك ذلك للوجوه المذكورة، وهل بقي بعد مناشدتي إياك من طلبك التقييل شيء؟ أو لم يبق بعد تقييل اليد والرأس شيء تطلبه؟

الثالث: ما كان يقوله بعض الأفاضل، وهو أن يكون المعنى: أقسمت قسمة بيني وبين خلفاء الجور، فاخترت اليد والرأس وجعلت الرجل لهم. «بقي شيء» أي ينبغي أن يبقى لهم شيء؛ لعدم الضرر منهم.

الرابع: ما قال بعضهم أيضاً: إنه أقسمت، بصيغة الخطاب على الاستفهام للإنكار، أي أقسمت أن تفعل ذلك فتبالغ فيه؟ و«بقي شيء» على الوجه السابق.

الخامس: ما ذكره بعض أفاضل الشارحين، وهو أن «أقسمت» على صيغة الخطاب، و«ثلاثاً» كلام الإمام عليه السلام، أي أقسمت قسماً لتقييل اليد، وآخر لتقييل الرأس، وآخر لتقييل الرجلين، وفعلت اثنين وبقي الثالث، وهو تقييل الرجلين فاعل؛ فإنه يجب عليك.

السادس: ما قيل: إن «أقسمت» بصيغة الخطاب من القسم بالكسر، وهو الحظ والنصيب، أي أخذت حظك ونصيبك، وليبق شيء مما يجوز أن يقبل للتقية.

وأقول: لا يخفى ما في الوجوه الأخيرة من البعد والراكاة، ثم إنه يحتمل على بعض الوجوه المتقدمة أن يكون المراد بقوله: «بقي شيء» التعريض بيونس وأمثاله، أي بقي شيء آخر سوى هذه التواضعات الرسمية والتواضعات الظاهرية، وهو السعي في تصحيح العقائد القلبية ومتابعتها في جميع أعمالنا وأقوالنا، وهي أهم من هذا الذي نهتم به؛ لأنه عليه السلام كان يعلم أنه سيضل ويصير فطحاً. وأما قوله: «رأسك» فيحتمل الرفع والنصب، والأخير أظهر، أي ناولني رأسك. وقوله: «فرجلاك» مبتدأ، وخبر محذوف، أي أريد أن أقبلها، أو ما حالها؟

أَقْسَمْتُ - ثَلَاثًا - وَبَقِيَ شَيْءٌ، وَبَقِيَ شَيْءٌ، وَبَقِيَ شَيْءٌ.^١

٢١١٩ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمَرِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَبَّلَ لِلرَّجَمِ ذَا قَرَابَةٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٢، وَقَبْلَهُ
الْأَخُ^٣ عَلَى الْخَذِّ، وَقَبْلَهُ الْإِمَامُ^٤ بَيْنَ عَيْنَيْهِ»^٥.

٢١٢٠ / ٦ . وَ عَنْهُ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

«أَيُّ يَجُوزُ لِي تَقْيِيلُهَا»^٨.

واعلم أن العلامة المازندراني قال بأول الوجوه، كالعلامة الفيض، واحتمل السادس ونقل الخامس عن خليل الفضلاء.

١ . الوافي، ج ٥، ص ٦١٧، ح ٢٧٠٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٥؛ البحار، ج ٧٦، ص ٣٩، ح ٣٧.

٢ . في الوافي: «فليس عليه شيء»، أي ذنب وخرج، يعني إذا كان الباعث على التقيل المحبة الطبيعية؛ فأما إذا كان لله وفي الله فهو مثاب عليه.

٣ . في الوافي: «لعل المراد بالأخ، للأخ في النسب؛ إذ الأخ في الدين إنما يقبل جهته كما مر». ويحتمل الأخ في الدين أو ما يشملهما، فيكون رخصة.

٤ . في حاشية «ج» بر: «الأم».

٥ . تحف العقول، ص ٤٥٠، عن الرضا عليه السلام، وتماز الرواية فيه: «قبلة الأم على الفم، وقبلة الأخت على الخد، وقبلة الإمام بين عينيه». الوافي، ج ٥، ص ٦١٦، ح ٢٧٠٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٣، ح ١٦١٧؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٠، ح ٣٨.

٦ . في «ض» ف: «عنه» بدون الواو.

٧ . المراد من أحمد بن محمد بن خالد في هذه الطبقة هو البرقي، ويروي عنه المصنف بواسطة واحدة. فعليه، الظاهر رجوع الضمير الواقع في صدر السند إلى محمد بن يحيى المذكور في السند السابق، لكن لم يثبت رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد في أسناد الكافي. والمراد من أحمد بن محمد بن يحيى في مشايخ محمد بن يحيى - شيخ المصنف - هو أحمد بن محمد بن عيسى؛ فقد روى محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى قريباً من ٦٨٠ مورداً، وقد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان في خمسة وخمسين مورداً منها.

والظاهر أن المراد من أحمد بن محمد المتوسط بين محمد بن يحيى ومحمد بن سنان في تسعة وثمانين مورداً من أسناد الكافي، هو أحمد بن محمد بن عيسى.

هذا، وقد ورد في بعض أسناد الكافي ما يوهم خلاف ذلك؛ فقد وردت في الكافي، ح ٣٢٣٩، رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عيسى بن عبد الله القمي، وفي ح ٣٢٩٨، رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عمر بن يزيد، وفي ح ٣٨٣٩، رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن

أَبِي الصَّبَاحِ مَوْلَى آلِ سَامَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ الثُّبُلَةُ عَلَى الْقَمِّ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ، أَوْ^٢ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ»^١.

٨١- بَابُ تَذَاكُرِ الْإِخْوَانِ

١٢١٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ

«خالد والحسين بن سعيد، وفي ح ٤٠٦٦، رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن الحسين بن سعيد، وفي ح ١٠٦٢٤، رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن سعد بن سعد الأشعري، وفي ح ١٢٣٧٢، رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن بكير. لكن يأتي أن هذه الأسناد الستة كلها مختلة وبنين وجه الاختلال في مواضعها، إن شاء الله.

إذا تبين ذلك فنقول: الظاهر في سندنا هذا إما زيادة «بن خالد» وأنه زيادة تفسيرية أدرجت في المتن سهواً، ويؤيد هذا الاحتمال خلل نسخة «ص» من هذه العبارة: «أَوْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي السَّنَدِ هَكَذَا «أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد» لكن جواز النظر من «محمد» الأول إلى «محمد» الثاني أوجب السقط في السند. ويؤيد هذا الاحتمال ما ورد في الكافي، ح ٣٨١٣، من رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عن البرقي المراد به محمد بن خالد عن ابن سنان المراد به محمد بن سنان؛ وما ورد في الكافي، ح ١٥٢٥٢، من رواية علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد عن محمد بن سنان؛ والله هو العالم.

أضعف إلى ذلك، أنه لم يرد في شيء من أسناد الكافي في رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن أبي عبد الله وهو عنوان آخر لأحمد بن محمد بن خالد.

١. في «ب، ج، د، ص، ف، ير، يس، بف» - «أبي».

والظاهر أن أبي الصباح هذا، هو صبيح أبو الصباح مولى بسام بن عبد الله الصيرفي المذكور في رجال النجاشي، ص ٢٠٢، الرقم ٥٤٠، ورجال الطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٠٥١. وبسام بن عبد الله الصيرفي مذكور في رجال النجاشي، ص ١١٢، الرقم ٢٨٨؛ ورجال الطوسي، ص ١٢٨، الرقم ١٣٠٠، وص ١٧٣، الرقم ٢٠٣٣، كما ذكر بسام الصيرفي، في رجال البرقي، ص ١٥.

فعليه، الظاهر وقوع التحريف في ما نحن فيه، وكذا ما ورد في رجال البرقي، ص ٣٨؛ من أبي الصباح العبدى مولى سام، وما ورد في الفهرست للطوسي، ص ٥٤١، ٨٩٩ من أبي الصباح مولى آل سام.

٢. في الوافي والوسائل والبحار وتحف العقول: «و».

٣. تحف العقول، ص ٤٠٩، عن الكاظم عليه السلام، الوافي، ج ٥، ص ٦١٦، ح ٢٧٠٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٤، ح ١٦١٧٢؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤١، ح ٣٩.

٤. في «د، ز»: «وتذكر».

أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «شَبِعَتْنَا الرَّحَمَاءُ بَيْنَهُمْ، الَّذِينَ إِذَا خَلَوْا ذَكَرُوا اللَّهَ،
إِنْ ذُكِّرْنَا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ^١، إِنَّا^٢ إِذَا ذُكِّرْنَا ذُكِّرَ اللَّهُ، وَإِذَا ذُكِّرَ عَدُوُّنَا ذُكِّرَ الشَّيْطَانُ»^٣.

٢ / ٢١٢٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ،
عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقَبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَزَاوَرُوا؛ فَإِنَّ فِي^٤ زِيَارَتِكُمْ إِخْيَاءَ لِقُلُوبِكُمْ، وَذِكْرًا
لِأَحَادِيثِنَا؛ وَأَحَادِيثُنَا تَعْطَفُ^٥ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَإِنْ أَخَذْتُمْ بِهَا رَشَدْتُمْ^٦ وَنَجَوْتُمْ،
وَإِنْ تَرَكْتُمُوهَا ضَلَلْتُمْ وَهَلَكْتُمْ، فَخُذُوا بِهَا، وَأَنَا^٧ بِنَجَاتِكُمْ رَعِيمٌ»^٨.

٣ / ٢١٢٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ،
عَنْ عَجَّادِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ:

١. في «ح» د، ز، ف، بس، بف، والوسائل والبحار: «إِنْ ذُكِّرْنَا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

٢. في «ض»: «إِنَّا».

٣. الكافي، كتاب الدعاء، باب ذكر الله عز وجل كثيراً، ح ٣١٩٩، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «شَبِعَتْنَا الَّذِينَ إِذَا
خَلَوْا ذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا»؛ وفيه، باب ما يجب من ذكر الله عز وجل في كل مجلس، ح ٣١٨٦، بسند آخر، وتام
الرواية فيه: «إِنْ ذُكِّرْنَا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَذُكِّرَ عَدُوُّنَا مِنْ ذِكْرِ الشَّيْطَانِ». الوافي، ج ٥، ص ٦٤٩، ح ٢٧٨٩، الوسائل،
ج ١٦، ص ٣٤٥، ح ٢١٧٢٢، البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٨، ح ٥٥.

٤. في «ض»: «وفي».

٥. يجوز فيه الثلاثي المجزأ أيضاً. وعطف عليه وتعطف، أي أشفقت. وعطف الناقعة على ولدها: حنّت عليه
ودرّ لبثها. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٥؛ المصباح المنير، ص ٤١٦ (عطف).

٦. «الرشد»: الصلاح، وهو خلاف الغي والضلال، وهو إصابة الصواب. المصباح المنير، ص ٢٢٧ (رشد).

٧. في «ض»: «فأنا».

٨. زعمت بالمال زعماً: كَفَلْتُ به. والزعم والرُعاة اسم منه، فأنا زعيم به. المصباح المنير، ص ٢٥٣ (زعم).

٩. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٩، ح ٢٧٨٨، الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٦، ح ٢١٧٢٤؛ وفيه، ج ٢٧، ص ٨٧، ح ٣٣٢٨٣؛
البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٨، ح ٥٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنِّي مَزَزْتُ بِقَاصٍ^١ يَقْصُ وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا الْمَجْلِسُ الَّذِي لَا يَشْقَى بِهِ جَلِيسٌ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «هَنِيهَاتَ هَنِيهَاتَ، أَخْطَأْتُ أَسْتَاهُمْ^٢ الْخُفْرَةَ^٣؛ إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ^٤ سِوَى الْكَرَامِ^٥ الْكَاتِبِينَ^٦، فَإِذَا مَرُّوا بِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ^٧ ١٨٧/٢ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ، قَالُوا^٨: قِفُوا، فَقَدْ^٩ أَصَبْتُمْ حَاجَتَكُمْ^{١٠}؛ فَيَجْلِسُونَ، فَيَتَفَقَّهُونَ^{١١} مَعَهُمْ، فَإِذَا قَامُوا عَادُوا مَرْضَاهُمْ، وَشَهِدُوا جَنَائِزَهُمْ، وَتَعَاهَدُوا غَائِبَهُمْ؛ فَذَلِكَ الْمَجْلِسُ الَّذِي لَا يَشْقَى بِهِ جَلِيسٌ»^{١٢}.

٢١٢٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْمُسْتَوْدِ النَّخَعِيِّ^{١٣}، عَنْ^{١٤} رَوَاهُ:

١. «الفاض»: من يأتي بالقيصة. والمراد هنا القصص الكاذبة الموضوعة. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ٨٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٥١ (قصص).
٢. في «ب، د، ز، ص، ف، بس» والوسائل: - «الذي».
٣. «الخطأ»: تقيض الصواب. و«الثَّ» ويحرك: الإبت، وجمعه: أستاذ: العَجُزُ أو خَلَقَ الدُّبُرَ. الصحاح، ج ١، ص ٤٧ (خطأ)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٣٧ (سته).
- وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ٨٥: «والإخطاء عند أبي عبيد: الذهاب إلى خلاف الصواب مع قصد الصواب، وعند غيره: الذهاب إلى غير الصواب مطلقاً... والمراد بالخفرة: الكنيف الذي يتغوط فيه. وكأن هذا كان مثلاً سائراً يضرب لمن استعمل كلاماً في غير موضعه، أو أخطأ خطأ فاحشاً».
٤. يقال: ساح في الأرض يسبح سياحة: إذا ذهب فيها. النهاية، ج ٢، ص ٤٣٢ (سبح).
٥. في «ض»+: «الْبِزْرَةُ».
٦. في حاشية «ز»: «والبررة».
٧. في «د، ز، ص، ض، بر، بس» والبحار: «فقالوا».
٨. في «ب، ض»: «قد».
٩. في الوسائل: - «فقد أصبتم حاجتكم».
١٠. في الوافي: «ويتفقهون».
١١. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٩ ح ٢٧٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٥ ح ٢١٧٢٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٥٩، ح ٥٧.
١٢. ورد الخبر - مع زيادة - في الكافي، ح ١٥٣٣٦، عن محمد بن يحيى - قد عبّر عنه بالضمير - عن أحمد، عن علي بن المستورد النخعي. وهو سهو ظاهر؛ فإن المراد من المستورد النخعي هو المستورد بن نهيك النخعي المعداد من أصحاب أبي عبد الله في رجال الطوسي، ص ٣١٢، الرقم ٤٦٦٦. وظهر ممّا ذكرنا وقوع السهو في ما ورد في تأويل الآيات، ص ٦٦٧، من نقل الخبر مع الزيادة عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن علي المستورد النخعي.
١٣. في «ز»+: «ذكره و».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّمَاءِ^١ لَيَطْلَعُونَ^٢ إِلَى^٣ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَهُمْ يَذْكُرُونَ فَضْلَ آلِ مُحَمَّدٍ».

قَالَ^٤: «فَقُولُ^٥: أَمَا تَرَوْنَ إِلَى^٦ هَؤُلَاءِ فِي قَلْبِهِمْ وَكَثْرَةِ عَذْوِهِمْ يَصِفُونَ فَضْلَ آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام؟» قَالَ^٧: «فَقُولُ^٨ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مِنَ الْمَلَائِكَةِ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ»^٩،^{١٠}

٢١٢٥ / ٥. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُبَسَّرٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^{١١}، قَالَ: قَالَ لِي: «أَتَخْلُونَ وَتَتَحَدَّثُونَ^{١٢}، وَتَقُولُونَ مَا سِئْتُمْ؟» فَقُلْتُ: إِي وَاللَّهِ^{١٣}، إِنَّا لَنَخْلُو وَتَتَحَدَّثُ، وَتَقُولُ مَا سِئْنَا، فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، لَوَدِدْتُ أَنِّي مَعَكُمْ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَوَاطِنِ؛ أَمَّا وَاللَّهِ، إِنِّي لِأَجِبَ رِيحَكُمْ وَأَرْوَا حَكْمَكُمْ، وَإِنَّكُمْ عَلَى

١. في الكافي، ح ١٥٣٣٦: «في سماء الدنيا». وفي الوافي: «+ الدنيا».

٢. في «ص»، ف: «ليطلعون» بتشديد اللام. ويجوز على بناء الإفعال.

٣. في الكافي، ح ١٥٣٣٦: «على».

٤. في «ف» والكافي، ح ١٥٣٣٦: «- وقال».

٥. في «ب»، د، ز، ض، ف، بس، بف، والوافي: «فيقول». وفي «ج» والكافي، ح ١٥٣٣٦: «فتقولون». وفي حاشية «ج»، بر: «فيقولون».

٦. في الكافي، ح ١٥٣٣٦: «- إلى».

٧. في الكافي، ح ١٥٣٣٦: «- وقال».

٩. الحديد (٥٧): ٢١؛ الجمعة (٦٢): ٤.

٨. في «ب»: «فيقول».

١٠. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٣٣٦، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن المستورد النخعي. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٠، ح ٢٧٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٦، ح ٢١٧٢٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٦٠، ح ٥٨.

١١. ورد الخبر في مصادقة الإخوان بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبدالله بن مسكان، عن مبسر، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام. وهو سهو؛ فإن المراد من مبسر، مبسر بن عبدالعزيز، وهو مات في حياة أبي عبدالله عليه السلام. راجع: رجال الكشي، ص ٢٤٤، الرقم ٤٤٦-٤٤٨؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٩، الرقم ٤٥٧٢.

١٢. في «ب» والمصادقة: «وتحدثون». ١٣. في «ب»: «+ و».

١٤. في «ض»: «- و».

دِينِ اللَّهِ وَدِينِ مَلَائِكَتِهِ، فَأَعِينُوا^١ بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ^٢.

٦/٢١٢٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ^٣، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا اجْتَمَعَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَصَاعِداً إِلَّا خَضَرَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مِثْلُهُمْ، فَإِنْ دَعَا بِخَيْرٍ، أُمْتُوا؛ وَإِنْ اسْتَعَاذُوا مِنْ شَرٍّ، دَعَا اللَّهُ لِيَصْرِفَهُ عَنْهُمْ؛ وَإِنْ سَأَلُوا حَاجَةً، تَشَفَّعُوا^٤ إِلَى اللَّهِ وَسَأَلُوهُ قَضَاءَهَا.

وَمَا اجْتَمَعَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْجَاذِبِينَ إِلَّا خَضَرَهُمْ عَشْرَةٌ^٥ أَضْعَافِهِمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ، فَإِنْ^٦ تَكَلَّمُوا، تَكَلَّمَ الشَّيْطَانُ^٧ يَنْخُو كَلَامِهِمْ؛ وَإِذَا ضَجَّكُوا، ضَجَّكُوا مَعَهُمْ، وَإِذَا نَالُوا مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، نَالُوا مَعَهُمْ، فَمَنْ ابْتَلَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِهِمْ، فَإِذَا خَاضُوا فِي ذَلِكَ^٨، فَلْيَقُمْ، وَلَا يَكُنْ^٩ شِرْكَ^{١٠} شَيْطَانٍ وَلَا جَلِيْسَهُ؛ فَإِنَّ غَضَبَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يَقُومُ لَهُ شَيْءٌ،

١. في «ف» والمصادقة: «فأعينونا».

٢. مصادقة الإخوان، ص ٣٢، ح ٢، بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبد الله بن مسكان، عن ميسر، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام -الوافي، ج ٥، ص ٦٥٠، ح ٢٧٩٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٧، ح ٢١٧٢٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٦٠، ح ٥٩.

٣. في «ب، ز، ص، ض» وحاشية «ف، بر»: «سعيد». وفي «ف»: «إسماعيل». وفي البحار: «+ بن إسماعيل». وتقدم الكلام في الكافي، ح ١٦٤٢ حول رواية الحسين بن محمد، عن علي بن محمد بن سعيد، عن محمد بن مسلم، وقلنا: إن الصواب هو «علي بن محمد بن سعد، عن محمد بن سالم»، فراجع.

٤. في الوسائل: «شفعوا». ٥. في «ض»: «- عشرة».

٦. في «ض»: «وإن». ٧. في «ب، ج، ض» وحاشية «بر»: «الشياطين».

٨. في «ب» وحاشية «بس»: «تلك». ٩. في «ض»: «فلا يكن». وفي «ف»: «ولا تكن».

١٠. احتمل المازندراني في لفظ «شرك» ثلاث احتمالات: فتح الشين وكسر الراء مصدر شركه في الأمر، أو كسر الأول وسكون الثاني بمعنى التصيب والشريك أيضاً، أو فتحهما بمعنى حباله الصيد وما ينصب للطير. والمجلسي اختار الأول ونسب الأخير إلى التصحيف لفظاً ومعنى. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٦٥؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٨٨.

وَلَعَنَتَهُ لَا يَزِدُّهَا شَيْءٌ.

١٨٨/٢ ثُمَّ قَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ، فَلْيُنْكَزِرْ بِقَلْبِهِ، وَلْيَقُمْ وَلَوْ خَلَبَ شَاةٌ أَوْ فَوَاقٍ نَاقَةً»^١.

٧ / ٢١٢٧ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَخْفُوطٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَنْكَى^٣ لِإِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ مِنْ زِيَارَةِ الْإِخْوَانِ فِي اللَّهِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ».

قَالَ^٤: «وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَلْتَقِيَانِ، فَيَذْكُرَانِ اللَّهَ، ثُمَّ يَذْكُرَانِ فَضْلَنَا أَهْلَ النَّبِيِّ، فَلَا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ إِبْلِيسَ^٥ مُضْغَةٌ^٦.....» ←

١. «فواق الناقة»: رجوع اللبن في ضرعها بعد حلبها. تقول العرب: ما أقام عندي فواق ناقة. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٢٥ (فوق).

٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٥١، ح ٢٧٩٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٧، ح ٢١٧٢٨، إلى قوله: «تشفعوا إلى الله وسألوه قضاءها؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٥٨، ح ١٣٠؛ وج ٧٤، ص ٢٦١، ح ٦٠.

٣. لم يتقدم في الأسناد المتقدمة ذكر لمحمد بن سليمان حتى يظهر المراد من «بهذا الإسناد»، لكن تأتي في الكافي، ح ٢٧١٤ رواية الحسين بن محمد، عن علي بن محمد بن سعيد، عن محمد بن مسلم، عن محمد بن مخفوط، وعرفنا أنفاً أن الصواب في مثل السند هو: «علي بن محمد بن سعد، عن محمد بن سالم».

والظاهر أن محمد بن سليمان أيضاً، في ستدنا هذا مصحف من «محمد بن سالم»، كما كان الأمر في محمد بن مسلم المتقدم هكذا. والمراد من «بهذا الإسناد» هو الطريق المتقدم إلى محمد بن مسلم.

هذا، ولا يخفى عليك أن الوجه في تحريف «سالم» ببعض الألفاظ، هو حذف «الألف» في بعض الخطوط القديمة، وهذا الأمر قد أوجب تحريف «سالم» ببعض الألفاظ المشابهة له بعد حذف «الألف»، منها: مسلم، سلمة، مسلمة وسليمن.

٤. في «بس»: «أبكي». يقال: نكيت في العدو أنكى نكايةً فأنا ناك، إذا كثرت فيهم الجراح والقتل فوهنا لذلك. وقد يهمز لفة فيه. يقال: نكأت القَرْحَةَ أَنْكَوْها، إذا قَسَرْتَهَا. النهاية، ج ٥، ص ١١٧ (نكا).

٥. في «ض»: «+ ولعنه الله».

٦. في البحار، ج ٧٤: «عن».

٧. في البحار: «وقال».

٨. في «ض»: «+ ولعنه الله».

٩. «المضغة»: القطعة من اللحم قَدَّرَ ما يعضغ. وجمعها: مُضْغٌ. النهاية، ج ٤، ص ٣٣٩ (مضغ).

لَحْمٍ^١، إِلَّا تَخَذَذَ^٢، حَتَّى أَنْ^٣ رَوْحَهُ لَتَسْتَفِيثَ مِنْ شِدَّةِ مَا يَجِدُ مِنَ الْأَلَمِ، فَتَحْسُ^٤ مَلَائِكَةَ السَّمَاءِ وَخُرَّانَ الْجَنَانِ، فَيُلْعَنُونَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى مَلَكٌ مُقَرَّبٌ إِلَّا لَعَنَهُ، فَيَقْعُ خَاسِئًا^٥ حَسِيرًا^٦ مَذْخُورًا^٧.

٨٢- بَابُ إِدْخَالِ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ^{١٠}

٢١٢٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى جَمِيعًا، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَّ مُؤْمِنًا فَقَدْ سَرَّنِي وَمَنْ سَرَّنِي فَقَدْ سَرَّ اللَّهَ»^{١١}.

١ . في البحار، ج ٦٣ :- «لحم».

٢ . في «ف»: «تتخذذ». و تتخذذ اللحم: زواله عن وجه الجسم. المفردات للراغب، ص ٢٧٦ (خذ).

٣ . يجوز فتح الهمزة وكسرهما باعتبارين . ٤ . في «ز»، ض، بر، بس، بف، والبحار: «ما تجذ».

٥ . في «د»، ف: «فتحسر».

٦ . «الخاسئ»: المُتَبَقِّد والمُطْرُود. ويكون الخاسئ بمعنى الصاغر القميء، أي الذليل. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣١؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٥ (خسأ).

٧ . «الحسير»: المتلهف والمتأسف ومن اشتدت ندامته وحسرتة على أمر فاته. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٨٨؛ المصباح المثير، ص ١٣٥ (حسر).

٨ . «المذخور»: المطرود والمتبقد؛ من الذَّخُور بمعنى الطرد والإبعاد. أو المدفوع؛ من الذَّخْر بمعنى الدفع يُقْف على سبيل الإهانة والإذلال. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٥؛ النهاية، ج ٢، ص ١٠٣ (دحر).

٩ . الوافي، ج ٥، ص ٦٥١، ح ٢٧٩٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٧، ح ٢١٧٢٩؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٥٨، ح ١٣١؛ وج ٧٤، ص ٢٦٣، ح ٦١.

١٠ . هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بس، بف». وفي «بر»: «إخوان المؤمن». وفي قليل من النسخ والمطبوع: «المؤمنين».

١١ . مصادقة الإخوان، ص ٦٢، ح ٩، مرسلًا عن أبي حمزة الثمالي؛ المؤمن، ص ٤٨، ح ١١٤، مرسلًا؛ فقه

٢١٢٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ - يُكْنَى أَبُو مُحَمَّدٍ^١ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «تَبَسُّمُ الرَّجُلِ فِي وَجْهِ أَخِيهِ حَسَنَةٌ، وَصَرْفُ الْقَدَى^٢ عَنْهُ حَسَنَةٌ، وَمَا عَيْدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ اللَّهُ^٤ مِنْ إِدْخَالِ الشُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ»^٥.

٢١٣٠ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْوَصَافِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِيمَا نَاجَى^٦ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ عَبْدَهُ مُوسَى عليه السلام قَالَ: إِنَّ لِي عِبَادًا أُبِيحُهُمْ^٧ جَنَّتِي، وَأُحْكَمُهُمْ فِيهَا، قَالَ: يَا رَبِّ، وَمَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تُبِيحُهُمْ جَنَّتِكَ وَتُحْكَمُهُمْ فِيهَا؟ قَالَ: مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُرُورًا.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مُؤْمِنًا كَانَ فِي مَمْلَكَةِ جَبَّارٍ، فَوَلَّعَ بِهِ^٨، فَهَرَبَ مِنْهُ إِلَى دَارِ الشُّرْكِ،

١. الرضا عليه السلام، ص ٣٧٤، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٣، ح ٢٧٩٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٩، ح ٢١٧٣٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٨٧، ح ١٤.

١. هكذا في «بس» وحاشية «ب» د، ز، ص. وفي «ز» ف، وحاشية «ض»: «بأبي محمد». وفي «ج»: «أبي محمد». وفي «ب» د، ص، ض، بر، بف، وحاشية «ج» والمطبوع: «أبو محمد». وفي الوافي والوسائل: «- من أهل الكوفة يكنى أبا محمد».

٢. «القذى»: جمع قذاة. وهو ما يقع في العين والماء والشراب من تراب أو تبن أو وسخ أو غير ذلك. النهاية، ج ٤، ص ٣٠ (قذا). ٤. في «ض»: «إليه».

٥. مصادقة الإخوان، ص ٥٢، ح ٢، مرسلًا عن جابر بن يزيد. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في إطفاف المؤمن وإكرامه، ح ٢١٩٩؛ ومصادقة الإخوان، ص ٥٢، ح ٣. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٣، ح ٢٧٩٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٤٩، ح ٢١٧٣٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٨٨، ح ١٥.

٦. في المصادقة: «ناجاء».

٧. في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٦٧: «الظاهر أن أبيعهم» من الإيابة... ويحتمل أن يكون من الإيابة بالناء المثناة الفوقانية. يقال: أتاحه الله لفلان، أي هيأه وقدره ويسره له. والمتاح: المقدور.

٨. في المؤمن: «وكان مولعًا به» بدل «فولع به». ولع به يؤلّع ولعًا ولوعًا فهو ولوع، أي لع في أمره وخرص على إيذانه. تاج العروس، ج ١١، ص ٥٣١ (ولع).

فَنَزَلَ بِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّرِكِ، فَأَظْلَمَهُ^١ وَأَزْفَقَهُ وَأَضَافَهُ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أُوحِيَ^٢ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، لَوْ كَانَ لَكَ^٣ فِي جَنَّتِي مَنْسَكُنْ، لَأَسْكَنْتُكَ فِيهَا، وَلَكِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيَّ مِنْ مَاتَ بِي مُشْرِكًا، وَلَكِنْ يَا نَارَ هَيْدِيهِ^٤، وَلَا تُؤْذِيهِ^٥، وَيُؤْتِنِي بِرِزْقِهِ^٦ طَرَفِي النَّهَارِ.

قُلْتُ: مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «مِنْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ»^٧.

٢١٣١ / ٤. عَنْهُ^١، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- إِدْخَالَ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^{١١}.

٢١٣٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

١. في المؤمن: «فأظلمه».
٢. في «ب»: «فأوحى».
٣. في المؤمن: «لك».
٤. في المؤمن: «+ للمشرك».
٥. في المؤمن: «هاريه». وأصل الهَيْدِ: الحركة. وقد هَدَّتْ الشَّيْءَ أَهْيَدَهُ هَيْدًا، إِذَا حَرَكْتَهُ وَأَزَعَجْتَهُ. النهاية، ج ٥، ص ٢٨٦ (هيد).
٦. في المؤمن: «+ وقال».
٧. في «ب، ج، ض، ف»، وحاشية «ص»: «يشاء».
٩. المؤمن، ص ٥٠، ح ١٢٣، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ؛ مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ٢، مرسلًا عن عبد الله بن الوليد الوصافي، إلى قوله: «من أدخل على مؤمن سرورًا». الوافي، ج ٥، ص ٦٥٣، ح ٢٧٩٨؛ البحار، ج ٨، ص ٣١٤، ح ٩٢، من قوله: «إِنْ مُؤْمِنًا كَانَ فِي مَمْلَكَةِ جَبَّارٍ؛ وج ٧٤، ص ٢٨٨، ح ١٦.
١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.
١١. مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ٣، مرسلًا عن جعفر بن محمد، عن علي بن الحسين ﷺ. كامل الزيارات، ص ١٤٦، الباب ٥٨، ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، مع زيادة في أوله وآخره؛ المؤمن، ص ٥٢، ح ١٣١، عن أبي عبد الله ﷺ؛ مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ٦، مرسلًا عن صفوان بن مهران الجمال، عن أبي عبد الله ﷺ؛ وفيه، ص ٦٠، ح ٤، مرسلًا عن جميل، عن أبي عبد الله ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير، من دون الإسناد إلى آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٤، ح ٢٧٩٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٨٩، ح ١٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^١: «أَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى دَاوُدَ عليه السلام: أَنْ^٢ الْعَبْدُ مِنْ عِبَادِي لَيَأْتِيَنِي بِالْحَسَنَةِ، فَأَبِيحُهُ جَنَّتِي، فَقَالَ دَاوُدُ: يَا رَبِّ، وَمَا تِلْكَ الْحَسَنَةُ؟ قَالَ: يَدْخُلُ^٣ عَلَى عَبْدِي الْمُؤْمِنِ سُرُوراً وَلَوْ بِتَمَرَةٍ، قَالَ دَاوُدُ: يَا رَبِّ، حَقٌّ لِمَنْ عَرَفَكَ أَنْ لَا يَقْطَعَ رَجَاءَهُ مِنْكَ»^٤.

٢١٣٣ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ مُقْصِلِ بْنِ عَمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَرَى أَحَدُكُمْ إِذَا أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُرُوراً أَنَّهُ عَلَيْهِ أَدْخَلَهُ^٦ فَقَطْ، بَلِ^٧ وَاللَّهِ عَلَيْنَا، بَلِ^٨ وَاللَّهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام»^٩.

٢١٣٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

١. في «ج» والوسائل -: «قال».

٢. يجوز فتح الهمزة وكسرها باعتبارين.

٣. في «ف»: «أن تدخل».

٤. في حاشية «د»: «على من».

٥. الأمالي للصديق، ص ٦٠٣، المجلس ٨٨، ح ٣، بسنده عن الحسن بن محبوب؛ ثواب الأعمال، ص ١٦٣،

ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن ابن سنان، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام. عيون الأخبار، ج ١،

ص ٣١٣، ح ٨٤، بسند آخر عن الرضا، عن أبيه الكاظم، عن أبيه الصادق عليه السلام؛ معاني الأخبار، ص ٣٧٤، ح ١،

بسند آخر عن الرضا، عن الصادق عليه السلام؛ قرب الإسناد، ص ١١٩، ح ٤١٧، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن

النبي عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الأمالي للطوسي، ص ٥١٥، المجلس ١٨، ح ٣٤، بسند آخر

عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن النبي عليه السلام، مع اختلاف. المؤمن، ص ٥٦، ح ١٤٣، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي،

ج ٥، ص ٦٥٤، ح ٢٨٠٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥١، ح ٢١٧٩٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٨٩، ح ١٨.

٦. في «بر، بن»: «وأدخله عليه».

٧. في «بس» وحاشية «د»: «بلى».

٨. في «بس» وحاشية «د»: «بلى».

٩. في «ز، ص»: «رسوله».

١٠. مصادقة الإخوان، ص ٦٠، ح ١، مرسلًا عن خلف بن حماد يرفع الحديث إلى أحدهما عليه السلام، مع اختلاف

يسير. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب القرض، ح ٦١٣١. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٤، ح ٢٨٠١؛ الوسائل، ج ١٦،

ص ٣٤٩، ح ٢١٧٣٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٠، ح ١٩.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-

١٩٠/٢

إِدْخَالَ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ: ^٢ شَبْعَةُ مُسْلِمٍ، ^٣ أَوْ قَضَاءُ دِينِهِ، ^٤.

٨ / ٢١٣٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

مُحَمَّدٍ ^٦، عَنْ سَدِيرِ الصُّيْرَفِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «إِذَا بَعَثَ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ مِنْ قَبْرِهِ ^٧، خَرَجَ مَعَهُ

مِثَالٌ ^٨ يَتَقَدَّمُ ^٩ أَمَامَهُ، كُلَّمَا رَأَى الْمُؤْمِنُ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ لَهُ الْمِثَالُ:

١. في الوسائل: «من».

٢. في «ب، ج، بر، بف» والوسائل: «من». وفي المحاسن: «و».

٣. في «أ، العقول»، ج ٩، ص ٩٣: «شعبة مسلم، يفتح الشين، إما بالنصب بنزع الخافض، أي بشعبة، أو بالرفع بتقدير هو شعبة، أو بالجر بدلاً أو عطف بيان للسرور».

٤. في «ف»: «دين».

٥. المحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المآكل، ح ١١، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٥، ح ٢٨٠٢: بالوسائل، ج ١٦، ص ٣٥١، ح ٢١٧٤٠: البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٠، ح ٢٠.

٦. روى الحسن بن محبوب كتاب حنان بن سدير، كما في الفهرست للطوسي، ص ١٦٤، الرقم ٢٥٤. ولم نجد روايته عن سدير مباشرة إلا في هذا المورد، وما ورد في ثواب الأعمال، ص ١٨٠، ح ١؛ و ص ٢٣٨، ح ٢. والخبر في المواضع الثلاثة واحد، إلا أن تفصيل الخبر ورد في الموضع الثاني من ثواب الأعمال، وما ورد هنا وفي ثواب الأعمال، ص ١٨٠، قطعة منه.

فعلية رواية الحسن بن محبوب، عن سدير منحصرة في خبر واحد. لكن الخبر بتفصيله ورد في الأمالي للمفيد، ص ١٧٧، المجلس ٢٢، ح ٨، وفي الأمالي للطوسي، ص ١٩٥، المجلس ٧، ح ٣٣٣، مستنداً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام.

فعلية، الظاهر وقوع السقط في ما نحن فيه. ٧. في الوسائل: «من قبره».

٨. في ثواب الأعمال، ص ١٥٠: «من قبره».

٩. في «ب، ج، د، ز، ض، ف، بس، بف» والوسائل والبحار والوافي وثواب الأعمال، ص ٢٠٠ والامالي للطوسي: «يقدمه». وفي «ص»: «تقدمه». وفي شرح المازندراني و «أ، العقول» نقلاً عن الشيخ البهائي: «المثال: الصورة، ويقدم على وزن يَكْرِم، أي يقويه ويشجعه، من الإقدام في الحرب، وهو الشجاعة وعدم الخوف. ويجوز أن يقرأ على وزن ينصر وماضيه قدم كنصر، أي يتقدمه». وفي الوافي: «يقدمه، أي يتقدمه، كما في قوله تعالى: «يَتَقَدَّمُ قَوْمَهُ» [هود (١١): ٩٨]. ولفظة «أمامه» تأكيد».

لَا تَفْرَغْ^١ وَلَا تَخْزَنْ، وَأَبْشِرْ بِالسُّرُورِ وَالْكَرَامَةِ^٢ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَتَّى يَقِفَ بَيْنَ يَدَيْ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَخَاسِبُهُ حِسَاباً يُسِيرُ، وَيَأْمُرُ بِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَالْإِمْتَالِ أَمَامَهُ، فَيَقُولُ لَهُ
الْمُؤْمِنُ: يَرْحَمُكَ^٣ اللَّهُ نِعَمَ الْخَارِجِ خَرَجْتَ مَعِيَ مِنْ قَبْرِي، وَمَا زِلْتَ تُبَشِّرُنِي^٤ بِالسُّرُورِ
وَالْكَرَامَةِ مِنَ اللَّهِ حَتَّى رَأَيْتُ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: مَنْ^٥ أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا السُّرُورُ الَّذِي كُنْتُ
أَدْخَلْتَهُ^٦ عَلَى أَخِيكَ الْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا، خَلَقَنِي اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْهُ لِأُبَشِّرَكَ^٧.

٢١٣٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ السَّيَّارِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

جُمْهُورٍ، قَالَ:

كَانَ النَّجَاشِيُّ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الدَّهَاقِينِ^٨ - غَامِلاً عَلَى الْأَهْوَازِ وَقَارِسَ،

فَقَالَ^٩ بَعْضُ أَهْلِ عَمَلِهِ^{١٠} لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ فِي..... ←

١. في الأمالي للمفيد والأمالي للطوسي: «لا تجزع».

٢. في ثواب الأعمال والأمالي للمفيد والأمالي للطوسي: «ومن الله، فلا يزال يبشّره بالسُّرُورِ والكرامة».

٣. في «ف» وحاشية «ص» وثواب الأعمال والأمالي للمفيد: «رحمك».

٤. في «ب»: «تبشّر لي».

٥. في الوسائل وثواب الأعمال: «فمن» بدل «فيقول من».

٦. هكذا في «ب» ج، د، ص، ف، بر، والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار وثواب الأعمال، ص ١٥٠
والأمالي للطوسي. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٠٠: «تدخله». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أدخلت».

٧. ثواب الأعمال، ص ٢٣٨، ذيل ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب؛ وفيه، ص ١٨٠، ح ١،
بسند عن الحسن بن محبوب. الأمالي للمفيد، ص ١٧٧، المجلس ٢٢، ذيل ح ٨؛ الأمالي للطوسي، ص ١٩٥،
المجلس ٧، ذيل ح ٣٥، وفيها بسند آخر عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن حنان
بن سدير، عن أبيه. المؤمن، ص ٥١، ح ١٢٦، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. وراجع: مصادقة الإخوان،
ص ٦٠، ح ٥٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٥، ح ٢٨٠٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٢، ح ٢١٧٤٢؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٧،
ح ٧٠؛ وج ٧٤، ص ٢٩٠، ح ٢١.

٨. «الدّهقان» بكسر الدال وضمّها: رئيس القرية، ومقدّم الثّناء - وهم المقيمون في البلد - وأصحاب الزراعة.
وقيل: هو التاجر، فارسيّ معرّب. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٤٥؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٣ (دهقن).

٩. في «ب»: «وقال».

١٠. «العامل»: هو الذي يتولّى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله. قال في مرآة العقول: «أي بعض أهل ..»

دِيَوَانِ^١ النَّجَاشِيِّ عَلَيَّ خَرَجًا^٢ وَهُوَ مُؤْمِنٌ^٣ يَدِينُ بِطَاعَتِكَ، فَإِنْ زَأَيْتَ أَنْ تَكْتُبَ لِي^٤ إِلَيْهِ كِتَابًا.

قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، سُرَّ أَخَاكَ؛ يَسُرُّكَ اللَّهُ».

قَالَ^٥: فَلَمَّا وَرَدَ الْكِتَابُ عَلَيْهِ، دَخَلَ عَلَيْهِ^٦ وَهُوَ فِي مَجْلِسِهِ، فَلَمَّا خَلَا نَاوَلَهُ الْكِتَابَ، وَقَالَ: هَذَا كِتَابُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَبَّلَهُ، وَوَضَعَهُ عَلَى عَيْنَيْهِ، وَقَالَ^٧ لَهُ^٨: مَا حَاجَتُكَ؟ قَالَ: خَرَجَ عَلَيَّ^٩ فِي دِيَوَانِكَ، فَقَالَ لَهُ: وَ^{١٠} كَمْ هُوَ؟ قَالَ^{١١}: عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، فَدَعَا كَاتِبَتَهُ، وَأَمَرَهُ^{١٢} بِإِذَائِبِهَا عَنْهُ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْهَا، وَأَمَرَ^{١٣} أَنْ يُثْبِتَهَا لَهُ لِجَارِلٍ^{١٤}، ثُمَّ^{١٥} قَالَ لَهُ: سَرَرْتُكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ جَعِلْتُ فِدَاكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ^{١٦} بِمَرْكَبٍ^{١٧} وَجَارِيَةٍ وَغُلَامٍ،

١. المواضع التي كانت تحت عمله وكان عاملاً عليها. وانظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٠٠ (عمل).

١. «الدِيَوَان»: جريدة الحساب، ثم أطلق على الحساب، ثم أطلق على موضع الحساب. وهو معزب. المصباح المنير، ص ٢٠٤ (دون).

٢. «الخروج» و«الخراج»: ما يخرج من المال في السنة بقدر معلوم، وما يأخذه السلطان. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٤٧٣ (خرج).

٣. في الوافي والتهذيب والاختصاص: «مؤمن» بدل «مؤمن».

٤. في البحار والتهذيب والاختصاص: «علي». ٥. في «ب» ف، «-»: «قال».

٦. في الوافي: «فلما ورد عليه» بدل «فلما ورد الكتاب عليه، دخل عليه».

٧. في الوافي والتهذيب: «ثم قال». ٨. في الوافي: «وله».

٩. في الوافي: «علي خراج». ١٠. في الوافي: «و».

١١. في «ف»+: «وله». وفي الوافي+: «هو». ١٢. في الوافي والبحار، ج ٧٤ والتهذيب: «فأمره».

١٣. في الوافي: «أخرج مثله فأمره» بدل «أخرجه منها وأمر».

١٤. في «يس»: «القابل».

١٥. في الاختصاص+: «قال له: سررتك؟ فقال له: نعم. قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم أخرى». وفي التهذيب:

+ «قال له: هل سررتك؟ قال: نعم. قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم أخرى».

١٦. في «ب»-: «وله». وفي الوافي والبحار، ج ٧٤+: «هل».

١٧. في البحار: «- وله». ١٨. في البحار، ج ٤٧: «بركب».

١٩١/٢ وَأَمَرَ لَهُ بِتَخْتِيبِ^١ ثِيَابٍ، فِي كُلِّ ذَلِكَ يَقُولُ لَهُ^٢: هَلْ سَرَزْتُكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَكَلَّمْنَا^٣ قَالَ: نَعَمْ، زَادَهُ حَتَّى فَرَّغَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اخْبِرْ قُرْشَ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي كُنْتُ جَالِسًا فِيهِ^٤ حِينَ دَفَعْتُ إِلَيَّ كِتَابَ مَوْلَايَ الَّذِي نَاوَلْتَنِي فِيهِ، وَارْفَعْ إِلَيَّ^٥ خَوَائِجَكَ. قَالَ: فَفَعَلَ، وَخَرَجَ الرَّجُلُ، فَصَارَ^٦ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَعْدَ ذَلِكَ، فَحَدَّثَهُ^٧ بِالْحَدِيثِ عَلَى جِهَتِهِ، فَجَعَلَ يَسُرُّ بِمَا فَعَلَ^٨، فَقَالَ^٩ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، كَأَنَّهُ قَدْ سَرَّكَ مَا فَعَلَ بِي؟

فَقَالَ: «يَا وَاللَّهِ، لَقَدْ سَرَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»^{١٠}.

٢١٣٧ / ١٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَمَّارِ أَبِي الْيَقْطَانِ^{١١}، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

١. «التخت»: وعاء يسان فيه الثياب. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٤٣ (تخت).
 ٢. في «ص»: «وفي».
 ٣. في «ج»: «ز، ض، ف، بر، بس، بف» والبحار: «-له».
 ٤. في «ف»: «وكلمنا».
 ٥. في «ف»: «فيه جالساً».
 ٦. في التهذيب والاختصاص: «جميع».
 ٧. في «ب»: «و صار».
 ٨. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والتهذيب والاختصاص. وفي المطبوع: «الرجل».
 ٩. في الوافي: «يستبشر بما فعله».
 ١٠. في الوافي: «له».
 ١١. التهذيب، ج ٦، ص ٣٣٣، ح ٩٢٥، بسنده عن السياري، عن ابن جمهور وغيره من أصحابنا. الاختصاص، ص ٢٦٠، مراسلاً عن السياري. الوافي، ج ١٧، ص ١٧٠، ح ١٧٠٦٤؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٧٠، ح ٨٩؛ وج ٧٤، ص ٢٩٢، ح ٢٢.
 ١٢. هكذا في «ب»، ج ٥، د، ز، ص، ض، بر، بف، جر، والوسائل والبحار. وفي «ف»: «عمار، عن أبي اليقطان. وفي «بس»: «عمار بن أبي اليقطان». وفي المطبوع: «عمار بن أبي اليقطان». والصواب ما أثبتناه؛ فَإِنَّ الْيَقْطَانَ من أعرف الكنى للخصين باسم عمار. ومن أشهر المسئين بهذا الاسم والمكتئين بهذه الكنية هو عمار بن ياسر الشهيد أبو اليقطان العنسي، راجع: تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٢١٥، الرقم ٤١٧٤.
- ثم إن الظاهر أن عماراً هذا، هو عمار أبو اليقطان المذكور في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ٣٦؛ رجال النجاشي، ص ٢٩١، الرقم ٧٨١.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، فَقَالَ^١: «حَقُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، لَوْ حَدَّثْتَكُمْ لَكَفَرْتُمْ^٢؛ إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ، خَرَجَ مَعَهُ مِثَالٌ مِنْ قَبْرِهِ يَقُولُ لَهُ: أَبَشِرْ بِالْكَرَامَةِ مِنَ اللَّهِ وَالسُّرُورِ، فَيَقُولُ لَهُ: بَشَرَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ».

قَالَ: «ثُمَّ يَمْنُضِي مَعَهُ يُبَشِّرُهُ^٣ بِمِثْلِ مَا قَالَ، وَإِذَا مَرَّ بِهَوْلٍ، قَالَ: لَيْسَ هَذَا لَكَ، وَإِذَا مَرَّ بِخَيْرٍ، قَالَ: هَذَا لَكَ، فَلَا يَزَالُ مَعَهُ، يُؤْمِنُهُ^٤ مِمَّا يَخَافُ، وَيُبَشِّرُهُ بِمَا يَجِبُ حَتَّى يَقِفَ مَعَهُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا أَمَرَ بِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، قَالَ لَهُ الْمِثَالُ: أَبَشِرْ^٥، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ أَمَرَ بِكَ إِلَى الْجَنَّةِ».

قَالَ^٦: «فَيَقُولُ^٧: مَنْ أَنْتَ رَحِمَكَ^٨ اللَّهُ، تُبَشِّرُنِي مِنْ حِينٍ خَرَجْتُ مِنْ قَبْرِي، وَأَنْتَ تَنِي فِي طَرِيقِي، وَخَبَّرْتَنِي عَنْ رَبِّي^٩».

قَالَ: «فَيَقُولُ: أَنَا السُّرُورُ الَّذِي كُنْتَ تُدْخِلُهُ عَلَى إِخْوَانِكَ فِي الدُّنْيَا، خُلِقْتُ مِنْهُ لِأَبَشَرَكَ^{١٠}، وَأُونِسَ^{١١} وَخَشَتَكَ^{١٢}».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، مِثْلَهُ.

٢١٣٨ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ

١. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والمؤمن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال، فقال». وفي «ض»: «- فقال».

٢. في مرآة العقول: «قيل: يمكن أن يقرأ بالتشديد على بناء التفعيل، أي لنسبتم أكثر المؤمنين إلى الكفر؛ لعجزكم عن أداء حقوقهم؛ اعتذاراً لتركها». ٣. في «بف»: «فبشّره».

٤. في البحار: «هذا ليس». ٥. في «ب»: «يؤمنه».

٦. في المؤمن: «وبالجنة». ٧. في الوسائل والمؤمن: «قال».

٨. في «بر» والوسائل والمؤمن: «+ وله».

٩. في «ب، ز، ص، ف، بس» والوسائل والمؤمن: «يرحمك».

١٠. في حاشية «ز»: «وَأَسْرَكَ». ١١. في «بر»: «وَأُونِسَكَ».

١٢. المؤمن، ص ٥٥، ح ١٤٢، عن أبان بن تغلب - الوافي، ج ٥، ص ٦٥٥، ح ٢٨٠٤: الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٣، ح ٢١٧٤٥: البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٥، ح ٢٣.

عَطِيَّة:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:^١ أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ سُرُورٌ تَدْخُلُهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ^٢: تَطَرُّدُ عَنْهُ جُوعَتُهُ، أَوْ تَكْثِيفُ عَنْهُ كَرْبَتُهُ»^٣.

٢١٣٩ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُرُورًا، خَلَقَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- مِنْ ذَلِكَ السُّرُورِ خَلْقًا، فَيَلْقَاهُ^٤ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَيَقُولُ لَهُ: أَبَشِرْ يَا وَلِيَّ اللَّهِ بِكَرَامَةِ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ^٥، ثُمَّ لَا يَزَالُ مَعَهُ^٦ حَتَّى يَدْخُلَهُ^٧ قَبْرُهُ^٨، فَيَقُولُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَإِذَا بُعِثَ يَلْقَاهُ^٩، فَيَقُولُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَا يَزَالُ مَعَهُ عِنْدَ كُلِّ هَوَلٍ، يُبَشِّرُهُ^{١٠}، وَيَقُولُ^{١١} لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ رَجِمَكَ^{١٢} اللَّهُ؟ فَيَقُولُ^{١٣}: أَنَا السُّرُورُ الَّذِي أَدْخَلْتَهُ عَلَى فَلَانٍ^{١٤}»^{١٥}.

٢١٤٠ / ١٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ

١. في «ف»: «وإن».

٢. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «الذي».

٣. في «ب، ج، ص، ض، بر، بس، بف»: والوافي والوسائل والبحار: «مؤمن».

٤. في «ب، ج، د، والوسائل»: «و» بدل «أو».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٦، ح ٢٨٠٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٣، ح ٢١٧٤٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٥، ح ٢٤.

٦. في البحار: «فيلقاه».

٧. في المؤمن: «يدخل».

٨. في «ف»: «وعند كل هول».

٩. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والمؤمن. وفي المطبوع: «ويلقاه».

١٠. في الوسائل والبحار والمؤمن: «تلقاه».

١١. في «ب، ج، ز، ص، ض»: «ويبشّر».

١٢. في «ب، ز، ص، ض»: والوسائل: «يرحمك».

١٣. في «ض» والوافي: «وله».

١٤. المؤمن، ص ٥١، ح ١٢٦، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. ثواب الأعمال، ص ١٧٩، ح ١، بسند آخر عن لوط بن إسحاق، عن أبيه، عن جده، عن رسول الله ﷺ: «مصادقة الإخوان»، ص ٦٠، ح ٥، مرسلاً عن لوط بن إسحاق، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٦، ح ٢٨٠٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥١، ح ٢١٧٤١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٦، ح ٢٥.

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

كَانَ^١ رَجُلٌ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾^٢ قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَمَا ثَوَابُ مَنْ أَدْخَلَ عَلَيْهِ السُّرُورَ؟» فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، عَشْرُ حَسَنَاتٍ، قَالَ^٣: «إِي وَاللَّهِ، وَأَلْفُ أَلْفٍ^٤ حَسَنَةٍ»^٥.

٢١٤١ / ١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى، عَنْ^٦ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ السُّرُورَ عَلَى مُؤْمِنٍ^٧، فَقَدْ أَدْخَلَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؛ وَمَنْ أَدْخَلَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَدْ وَصَلَ ذَلِكَ^٨ إِلَى اللَّهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَدْخَلَ عَلَيْهِ كَرْبًا^٩»^{١٠}.

١. في «ب»: «وكان».

٢. في «ص»: «و».

٣. الأحزاب (٣٣): ٥٨.

٤. هكذا في النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «فقال».

٥. قال في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٠٠: «حكم السائل بالعرش لقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا﴾ [الأنعام (٦): ١٦٠] وتصديقه عليه السلام إما مبني على أن العشر حاصل في ضمن ألف ألف، أو على أن أقل مراتبه ذلك ويرتقي بحسب الإخلاص ومرتبات السرور إلى ألف ألف؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة (٢): ٢٦١]. وراجع أيضاً: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٧٢.

٦. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٢٨٠٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٤، ح ٢١٧٤٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٦، ح ٢٦.

٧. في حاشية «ز»: «بن».

٨. في «ز»: «المؤمن».

٩. في مرآة العقول: «وقد وصل ذلك، أي السرور مجازاً، كما مرَّ. أو على بناء التفعيل، فضمير الفاعل راجع إلى المدخل».

١٠. «الكربة»: الغم الذي يأخذ النفس. وكذلك الكرب. تقول منه: كَرَبَهُ الغم، إذا اشتدَّ عليه. الصحاح، ج ١، ص ٢١١ (كرب).

١١. المؤمن، ص ٦٨، ح ١٨٣، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٢٨٠٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٠، ح ٢١٧٣٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٧، ح ٢٧.

٢١٤٢ / ١٥ . عَنْهُ^١، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيْتِمًا مُنْصَلِمًا لَقِيَ مُنْصَلِمًا فَتَرَهُ، سَرَّهُ^٢ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^٣.

٢١٤٣ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذْخَالُ الشُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ: إِشْبَاعُ جَوْعَتِهِ، أَوْ تَنْفِيسُ كَرْبَتِهِ، أَوْ قَضَاءُ دِينِهِ»^٦.

٨٣- بَابُ قَضَاءِ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ

٢١٤٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

بَكَّارِ بْنِ كَرْدَمٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٧: «يَا مُفَضَّلُ، اسْمَعْ مَا أَقُولُ لَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ

١ . الظاهر رجوع الضمير إلى سهل بن زياد المذكور في السند المتقدم، كما أرجعه العلامة المجلسي في البحار، ج ٧١، ص ٢٩٧، ح ٢٨؛ وكذا الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٠، ح ٢١٧٣٧؛ فإنه بعد امتناع رجوع الضمير إلى عذّة من أصحابنا - كما هو واضح - وعدم وقوع محدّد بن أورمة مرجعاً للضمير في شيء من أسناد الكافي، واشتغال سهل بن زياد ووقوعه مرجعاً للضمير في أسناد الكافي، يتعيّن رجوع الضمير إلى سهل، فتأثّل.

٢ . في «ص»: «سرّ».

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٢٨٠٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٠، ح ٢١٧٣٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٧، ح ٢٨.

٤ . في التهذيب والمصادقة: «و» بدل «أو». ٥ . في التهذيب والمصادقة: «و» بدل «أو».

٦ . قرب الإسناد، ص ١٤٥، ح ٥٢٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٢، مرسل عن هشام بن الحكم. وفي الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام، ح ٦٢٠١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١١٠، ح ٣١٨، بسند آخر عن ابن أبي عمير؛ المحاسن، ص ٣٨٨، كتاب المأكل، ح ١٣، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. المقنعة، ص ٢٦٧، مرسل عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير، والرواية في الأربعة الأخيرة هكذا: «مَنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِشْبَاعُ جَوْعَةِ الْمُؤْمِنِينَ...». الوافي، ج ٥، ص ٦٥٧، ح ٢٨١٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٠، ح ٢١٧٣٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٧، ح ٢٩. ٧ . في «بس»: «قال».

الْحَقُّ، وَافْعَلْهُ^١، وَأَخْبِرْ بِهِ عَلَيْهِ^٢، إِخْوَانِكَ^٣.

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا عَلَيْهِ إِخْوَانِي؟

قَالَ: «الرَّاعِبُونَ فِي قَضَاءِ حَوَانِجِ إِخْوَانِهِمْ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ قَضَى لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ حَاجَةً، قَضَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِائَةَ أَلْفِ حَاجَةٍ مِنْ ذَلِكَ أَوْلَاهَا الْجَنَّةُ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُدْخَلَ قَرَابَتَهُ وَمَعَارِفَهُ وَإِخْوَانَهُ الْجَنَّةَ بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُوا نَصَابًا».

وَكَانَ^٤ الْمُفْضَلُ إِذَا سَأَلَ الْحَاجَةَ أَخًا مِنْ إِخْوَانِهِ، قَالَ لَهُ: أَمَا تَشْتَهِي أَنْ تَكُونَ مِنْ عَلَيْهِ^٥ الْإِخْوَانِ؟^٦

٢ / ٢١٤٥. عَنْهُ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ^٩، عَنِ الْمُفْضَلِ بْنِ

١. في المصادقة: «واتبعه».

٢. في «د، بر»: «عليه». وفي «ف»: «عليه». وعليه الناس وعليهم: جعلتهم. وفلان من عليه الناس، وهو جمع رجل علي، أي شريف رفيع. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٢؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٥ (علا).

٣. في «ف»: «+ وأصحابك». وفي حاشية «ض، بس»: «أصحابك».

٤. في «ف»: «+ وهو».

٥. في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٠٢: «الناصب في عرف الأخبار يشمل المخالفين المتعصبين في مذهبهم، فغير النصاب هم المستضعفون».

٦. في «ض»: «فكان».

٧. مصادقة الإخوان، ص ٥٢، ح ٢، مراسلاً عن الْمُفْضَلِ. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٩، ح ٢٨١١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٢١٧٥٣، من قوله: «ومن قضى لأخيه المؤمن حاجة: البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٢، ح ٩٠».

٨. في «ب»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق؛ فإنَّ مُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ، هو مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ، فقد عونه النجاشي في رجاله، ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧ هكذا: «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ زِيَادُ بْنُ عَيْسَى». وقال الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨: «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ يَكْنَى أَبَا أَحْمَدَ مِنْ مَوَالِي الْأَزْدِ، وَاسْمُ أَبِي عَمِيرٍ زِيَادٌ».

يؤيد ذلك ما ورد في السند الآتي من: «عنه، عن مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عن الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ؛ فقد روى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ كِتَابَ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ». راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦٠، الرقم ٢٤٦؛ رجال النجاشي، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٤.

٩. في «ج، ض، ف»: «وحاشية د، ز، ص، بر»: «خالِدُ بْنُ كَثِيرٍ»، وهو عتوان غريب لم نجده في شيء من

عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَلَقَ خَلْقًا مِنْ خَلْقِهِ، اسْتَجَبَهُمْ لِقَضَاءِ حَوَائِجِ فَقَرَاءِ شَيْعَتِنَا لِيُشَبِّهَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْجَنَّةَ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ، فَكُنْ». ثُمَّ قَالَ: «لَنَا وَاللَّهِ رَبِّ نَعْبُدُهُ، لَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»^٢.

٢١٤٦ / ٣. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ صَدَقَةَ الْأَخْذَبِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَاءُ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عِتْقِ أَلْفِ رَقَبَةٍ، وَخَيْرٌ مِنْ حُمْلَانِ^٦ أَلْفِ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^٧.

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، مِثْلَ الْحَدِيثَيْنِ.

٢١٤٧ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ صَنْدَلٍ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لِقَضَاءِ حَاجَةِ امْرِئٍ مُؤْمِنٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ^٨ مِنْ عِشْرِينَ حَجَّةً،

«مصادرنا؛ من الأسناد والطرق وكتب الرجال.

١. في حاشية «ب»: «ولا».

٢. في الوافي: «لعل المراد بآخر الحديث بيان أنهم عليهم السلام لا يطلبون حوائجهم إلى أحد سوى الله سبحانه وأنهم منزّهون عن ذلك». وفي المرأة: «الظاهر أنه تنبيه للمفضل وأمثاله لتأبى بصيرته إلى الغلو».

٣. المؤمن، ص ٤٦، ح ١٠٨، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وليُشَبِّهَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْجَنَّةَ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٥٩، ح ٢٨١٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٧، ح ٢١٧٥٤، إلى قوله: «فإن استطعت أن تكون منهم فكن»؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٣، ح ٩١.

٤. في «ف»: «وعنه». وتقدّم أنّ الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٥. في المؤمن، ص ٤٩: «نسمة».

٦. «الحُمْلَان»: ما يحمل عليه من الدواب في الهبة خاصة. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٤٢٨ (حمل).

٧. المؤمن، ص ٤٧ و ٤٩، ح ١١١ و ١١٧؛ ومصادقة الإخوان، ص ٥٤، ح ٣؛ والاختصاص، ص ٢٦، مرسلاً.

الوافي، ج ٥، ص ٦٦٠، ح ٢٨١٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٣، ح ٢١٧٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٤، ح ٩٢.

٨. في «ص»، «ض»، «ف»، «بف»: «إِلَى» بدل «إِلَى اللَّهِ».

كُلَّ حَجَّةٍ يَنْفِقُ فِيهَا صَاحِبُهَا مِائَةَ أَلْفٍ.^١

٥ / ٢١٤٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ

الْجَنِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمَّارٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ^٢، الْمُؤْمِنُ رَحْمَةً عَلَى الْمُؤْمِنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»

قُلْتُ: وَكَيْفَ^٣ ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَتَى أَخَاهُ^٤ فِي حَاجَةٍ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ

سَاقَهَا إِلَيْهِ، وَسَبَّيْهَا^٥ لَهُ، فَإِنْ قَضَى^٦ حَاجَتَهُ، كَانَ قَدْ قَبِلَ الرَّحْمَةَ بِقَبُولِهَا؛ وَإِنْ رَدَّ عَنْ

حَاجَتِهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى قَضَائِهَا، فَإِنَّمَا رَدَّ عَنْ نَفْسِهِ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - سَاقَهَا ١٩٤/٢

إِلَيْهِ^٧، وَسَبَّيْهَا لَهُ، وَذَخَرَ^٨ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - تِلْكَ الرَّحْمَةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَكُونَ

الْمَزْدُودُ عَنْ حَاجَتِهِ هُوَ الْحَاكِمُ فِيهَا، إِنْ شَاءَ صَرَفَهَا إِلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ صَرَفَهَا إِلَى

غَيْرِهِ.

يَا إِسْمَاعِيلُ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ الْحَاكِمُ فِي رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ قَدْ شَرِعَتْ لَهُ،

فَالِى مَنْ تَرَى^٩ يَصْرِفُهَا؟ قُلْتُ: لَا أَطُنُّ يَصْرِفُهَا عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ: «لَا تَطُنُّ، وَلَكِنْ

اسْتَيْقِنْ؛ فَإِنَّهُ^{١٠} لَنْ يَرُدَّهَا عَنْ نَفْسِهِ.

يَا إِسْمَاعِيلُ، مَنْ أَتَاهُ أَخُوهُ فِي حَاجَةٍ يَقْدِرُ عَلَى قَضَائِهَا، فَلَمْ يَقْضِهَا لَهُ، سَلَطَ

١ . الوافي، ج ٥، ص ٦٦٠، ح ٢٨١٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٣، ح ٢١٧٦٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٤، ح ٩٣.

٢ . في الوسائل: - «جعلت فداك».

٣ . في «ف»: + «هو».

٤ . في «بر» والوافي: «ذلك».

٥ . في «ز»: وثواب الأعمال؛ وأتاه أخوه.

٦ . في البحار: - «من».

٧ . في «ز»: «فإن قضاء».

٨ . في الوسائل: «وسببها».

٩ . في «ب»: «إليها».

١٠ . في حاشية «ب»: + «له».

١١ . في «بر»: «وإذا».

١٢ . في «ز»: «يرى». وفي «ف»: - «ترى».

١٣ . في الوسائل: «إنه».

اللَّهُ عَلَيْهِ سُجَاعاً^١ يَنْهَشُ^٢ إِنْهَامَهُ فِي قَبْرِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، مَغْفُوراً لَهُ أَوْ مَعْدَباً^٣.

٢١٤٩ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبَانَ

بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعاً، كَتَبَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ

سِتَّةَ آلَافٍ^٤ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سِتَّةَ آلَافٍ سَيِّئَةٍ، وَزَفَعَ لَهُ سِتَّةَ آلَافٍ دَرَجَةٍ.

قَالَ^٥: «وَزَادَ فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ: «وَقَضَى لَهُ سِتَّةَ آلَافٍ حَاجَةٍ، قَالَ^٦: ثُمَّ قَالَ:

«وَقَضَاءُ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ أَفْضَلُ مِنْ طَوَافٍ وَطَوَافٍ»، حَتَّى عَدَّ عَشْراً^٧.

١. «السُّجَاعُ»: ضَرْبٌ مِنَ الْحَيَاتِ. المصباح المنير، ص ٣٠٦ (شجع).

٢. نَهَشَتْهُ الْحَيَّةُ: لَسَعَتْهُ. والنَّهَشُ: النِّهْسُ، وَهُوَ أَخَذُ اللَّحْمِ بِمَقْدَمِ الْأَسْنَانِ. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٢٣ (نَهَشَ).

٣. ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، ص ٢٩٦، ح ١، بِسَنَدِهِ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ. الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٦٦٤، الْمَجْلِسُ ٣٥، ح ٣٦،

بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. وَفِي الْمُؤْمَنِ، ص ٤٩، ح ١١٩؛ وَص ٦٨، ح ١٧٩، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

وَفِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ أَنَاهُ أَخُوهُ فِي حَاجَةٍ يَقْدِرُ عَلَى قَضَائِهَا» مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٥،

ص ٦٦٢، ح ٢٨٢١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٢١٧٥٧؛ الْبَحَارُ، ج ٧٤، ص ٣٢٤، ح ٩٤.

٤. فِي «بِسْ»: «أَلَفٌ».

٥. لَا شَكَّ فِي كَوْنِ جُمْلَةٍ: «قَالَ: وَزَادَ فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ وَقَضَى لَهُ سِتَّةَ آلَافٍ حَاجَةٍ» مَعْتَرِضَةً جِيءَ بِهَا تَتِمِيعاً

لِمَا عُدَّ فِي رِوَايَةِ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ. فَإِنْ حَذَفْنَاهَا مِنَ الْبَيْنِ يَسْتَقِيمُ مَعْنَى رِوَايَةِ أَبَانَ

بِلَا خِلَلٍ. وَالْمُرَادُ مِنْ «قَالَ: ثُمَّ قَالَ» أَنَّهُ قَالَ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، بَعْدَ مَا عُدَّ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى

الطَّوَافِ: قَضَاءُ حَاجَةِ الْخ.

هَذَا، وَأَمَّا الْهَضْمُ الْمُسْتَرَفِي «قَالَ: وَزَادَ فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ» فَالظَّاهِرُ رَجُوعُهُ إِلَى ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ الرَّوَايِ

لِكِتَابِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، وَالرَّوَايِ عَنْهُ فِي بَعْضِ الْأَسْنَادِ. رَاجِعْ: الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٣٩، الرَّقْمُ ٥٢؛ مَعْجَمُ

رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ١٤، ص ٤١٨؛ وَج ٢٢، ص ٢٤٤.

٦. فِي الْبَحَارِ: «- قَالَ».

٧. التَّهْذِيبُ، ج ٥، ص ١٢٠، ضَمَّنَ ح ٣٩٢ وَ ٣٩٣، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ. الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٤٩٣،

الْمَجْلِسُ ٧٤، ذِيلُ ح ١١، بِسَنَدٍ آخَرَ، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْمُؤْمَنِ، ص ٤٩، ح ١١٦، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛

الْفَقِيهِ، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٢١٥٩، مَرْسَلاً، مِنْ قَوْلِهِ: «قَضَاءُ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ أَفْضَلُ». رَاجِعْ: الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجِّ،

بَابُ فَضْلِ الطَّوَافِ، ح ٧٥٣٢؛ وَالْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٦٩٤، الْمَجْلِسُ ٣٩، ضَمَّنَ ح ٢١؛ وَفَقَهُ الرِّضَا عليه السلام.

٢١٥٠ / ٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ^١، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا قَضَى مُسْلِمٌ لِمُسْلِمٍ حَاجَةً^٢ إِلَّا نَادَاهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: عَلَيَّ ثَوَابُكَ، وَلَا أَرْضَى لَكَ بِدُونِ الْجَنَّةِ»^٣.

٢١٥١ / ٨ . عَنْهُ^٤، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ طَوَافًا وَاحِدًا، كَتَبَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ سِتَّةَ آلَافٍ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سِتَّةَ آلَافٍ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ سِتَّةَ آلَافٍ دَرَجَةٍ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الْمُلْتَزِمِ^٦، فَتَحَ^٧ لَهُ^٨ سَبْعَةَ أَبْوَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ.

قُلْتُ لَهُ^٩: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هَذَا الْفَضْلُ كُلُّهُ فِي الطَّوَافِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَأَخْبِرَكَ بِأَفْضَلٍ مِنْ ذَلِكَ^{١٠}، قَضَاءُ حَاجَةٍ.....» ←

ص ٣٣٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٠، ح ٢٨١٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٣، ح ٢١٧٧٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٦، ح ٩٥.

١. هكذا في النسخ والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «أحمد [بن محمد] بن إسحاق». والصواب ما أثبتناه كما تقدم في الكافي، ح ٢٠٨٥. ٢. في البحار: «حاجته».

٣. قرب الإسناد، ص ٣٩، ح ١٢٤، عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن بكر بن محمد الأزدي: ثواب الأعمال، ص ٢٢٣، بسنده عن أحمد بن إسحاق بن سعد. الاختصاص، ص ١٨٨، مرسلاً. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٢، ح ٢٨١٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٨، ح ٢١٧٥٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٦، ح ٩٦.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن إسحاق المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو كتاب سعدان بن مسلم وتوسط بينه وبين الحسين بن محمد في عدد من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٣٦؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٢٤-٤٢٥.

٥. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «والله».

٦. «الملتزم»: دَبَّرَ الكعبة. سَمِيَ به؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَعْتَقُونَهُ، أَيْ يَضُمُّونَهُ إِلَى صُدُورِهِمْ. مجمع البحرين، ج ٦، ص ١٦٢ (لزم).

٧. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «والله».

٨. في «ز» - «له».

٩. في «ب» ج، د، ز، ص، ف، بس، والوسائل والبحار: - «له».

١٠. في «ف»: «قلت: وما هو جعلت فداك؟ قال: بلى».

المُسلِم^١ أَفْضَلُ مِنْ طَوَافٍ وَطَوَافٍ وَطَوَافٍ^٢، حَتَّى بَلَغَ^٣ عَشْرًا^٤.

٢١٥٢ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ الْخَارَفِيِّ^٥، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ مَشَى فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ يَطْلُبُ بِذَلِكَ مَا

عِنْدَ اللَّهِ حَتَّى تُقْضَى^٦ لَهُ، كَتَبَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ بِذَلِكَ مِثْلَ أَجْرِ^٧ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ

مَبْرُورَتَيْنِ^٨، وَصَوْمَ شَهْرَيْنِ مِنْ أَشْهُرِ الْحَرَمِ وَاعْتِكَافِيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ وَمَنْ

مَشَى فِيهَا بِنِيَّةٍ وَلَمْ تُقْضَ^٩، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِذَلِكَ^{١٠} مِثْلَ حَجَّةٍ مَبْرُورَةٍ؛ فَارْغَبُوا فِي

الْخَيْرِ^{١١}».

١. في «ض»: «للمسلم».

٢. في «ب، ج، ص، ف، بر، بس» والوافي والوسائل والبحار: «وطواف».

٣. في حاشية «بف»: «عَدَّ».

٤. ثواب الأعمال، ص ٧٠، ح ١٣، بسنده عن سعدان بن مسلم. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٣٥، ولم يرد فيه: «حتى إذا كان -إلى- بأفضل من ذلك»، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٦١، ح ٢٨١٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٤، ح ٢١٧٧١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٦، ح ٩٧.

٥. هكذا في «ص، ض». وفي «ب، ج، د، ز، ف، بر، بس، بف، جر» والوسائل والبحار والمطبوع: «الخارقي». والصابغ ما أثبتناه؛ فَإِنَّ المذكور في الإكمال لابن ماکولا، ج ٣، ص ٢٣٥، والأنسب للسمعاني، ج ٢، ص ٣٠٥؛ وتوضيح المشتبه، ج ٣، ص ٢٨ هو «الخارقي» وهو بطن من همدان. وعَدَّ الشيخ الطوسي في رجاله إبراهيم بن زياد الخارقي، وإبراهيم بن هارون الخارقي من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ١٥٧، الرقم ١٧٥٢؛ و ص ١٥٨، الرقم ١٧٦٤. ثم إن في حاشية «ض»: «بن زياد». والظاهر أنه تفسير لإبراهيم.

٦. في الوافي: «يقضى» على بناء الفاعل. وفي مرآة العقول: «حتى يقضى، بآثاء على بناء المفعول، أو بآثاء على بناء الفاعل. وفي بعض النسخ: حتى يقضيها».

٧. في «بر»: «-أجر».

٨. الحج المبرور: الذي لا يخالطه شيء من المأثم، وقيل: هو المقبول. لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢ (برر).

٩. في البحار: «ولم يقض». في «ب، ص، ض» والبحار: «بذلك له».

١١. في البحار: «بالخير».

١٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٥، ح ٢٨٢٤؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٥٥، ح ١٤١٠٥، إلى قوله: «واعتكافيهما في»

٢١٥٣ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْرَمَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تَنَافَسُوا^١ فِي الْمَعْرُوفِ لِإِخْوَانِكُمْ، وَكُونُوا مِنْ أَهْلِهِ؛ فَإِنَّ لِلْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ: الْمَعْرُوفُ، لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا مَنْ اضْطَنَعَ الْمَعْرُوفُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ^٢ الْعَبْدَ لَيَمْشِي فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ، فَيُؤَكِّلُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ مَلَكَئِينَ: وَاحِدًا عَنْ يَمِينِهِ، وَآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ يَسْتَغْفِرَانِ لَهُ رِثَةً^٣، وَهُوَ يَدْعُوَانِ^٤ بِقَضَاءِ حَاجَتِهِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ، لَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَسْرُ بِقَضَاءِ حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ^٥ إِذَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنْ صَاحِبِ الْحَاجَةِ^٦».

٢١٥٤ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَاللَّهِ، لَأَنْ أُحَجَّ حَجَّتَهُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُغْتِقَ رَقَبَةً وَرَقَبَةً وَرَقَبَةً^١ وَمِثْلَهَا وَمِثْلَهَا -حَتَّى بَلَغَ^٢ عَشْرًا- وَمِثْلَهَا.....»

«المسجد الحرام»؛ وج ١٦، ص ٣٦٤، ح ٢١٧٧٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٧، ح ٩٨.

١ . «تَنَافَسُوا»، أي اربغوا، والتنافس من المنافسة، وهي الرغبة في الشيء والافتداد به. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٩٥ (نفس).

٢ . في «ف»؛ + «وباب».

٣ . في الوسائل: «وإِنَّ».

٤ . في «ض»؛ - «رِثَةً».

٥ . في «ب»؛ ز، بر، بس، والوسائل: - «و».

٦ . في الوسائل + «وله». وفي البحار: «يدعون».

٧ . في الوسائل: «أَسْرَ بِحَاجَةِ الْمُؤْمِنِ».

٨ . الكافي، كتاب الزكاة، باب إِنَّ أَهْلَ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ، ح ٦١١٤، بسند آخر،

مع زيادة: الزهد، ص ٩٧، ح ٨٤، بسند آخر؛ قرب الإسناد، ص ١٢٠، ح ٤٢٠، بسند آخر عن جعفر، عن

أبيه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي كلها هذه القطعة: «فَإِنَّ لِلْجَنَّةِ بَابًا -إِلَى- فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٥، ص ٦٦١، ح ٢٨١٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٥٩، ح ٢١٧٥٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٨، ح ٩٩.

٩ . في «ج»؛ - «ورقبة».

١٠ . في «مَرْءَ الْعُقُولِ»: «وقوله: حَتَّى بَلَغَ، فِي الْمَوْضِعَيْنِ كَلَامَ الرَّاوي، أَي قَالَ مِثْلَهَا سَبْعَ مَرَّاتٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ،»

وَمِثْلَهَا^١ - حَتَّى بَلَغَ السَّبْعِينَ - وَلَأنَّ أَعُولَ أَهْلِ بَيْتِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَسَدُ جَوْعَتِهِمْ،
وَأَكْسُو عَوْرَتَهُمْ، فَأَكْفَ^٢ وَجُوهَهُمْ عَنِ النَّاسِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحْجَّ حَجَّةً وَحَجَّةً وَحَجَّةً
وَمِثْلَهَا وَمِثْلَهَا^٣ - حَتَّى بَلَغَ عَشْرًا - وَمِثْلَهَا وَمِثْلَهَا - حَتَّى بَلَغَ السَّبْعِينَ^٤.

١٢/٢١٥٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ صَاحِبِ الشُّعْبِ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ :

١٩٦/٢ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى مُوسَى عليه السلام: أَنْ مِنْ عِبَادِي

مَنْ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالْحَسَنَةِ، فَأَحْكُمُهُ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، وَمَا تِلْكَ

الْحَسَنَةُ؟ قَالَ: يَمْنِي مَعَ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فِي قَضَاءٍ^٥ حَاجَّتِهِ، قُضِيَتْ أَوْ لَمْ تَقْضَ^٦.

١٣/٢١٥٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

٥. فصار المجموع سبعين . ويحتمل كونه كلام الإمام عليه السلام، ويكون «بلغ» بمعنى: يبلغ.

١. في مرآة العقول: «والظاهر أنَّ ضمير مثلها في الأولين راجع إلى الرقبة، وفي الأخيرين إلى العشر، وقوله

«حتى بلغ» في الموضوعين كلام الراوي، أي قال مثلها سبع مرّات في الموضوعين، فصار المجموع سبعين.

ويحتمل كونه كلام الإمام عليه السلام ويكون «بلغ» بمعنى يبلغ.

٢. في «ب» د، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «وأكف». ويكف ماء وجهه، أي يصبوئه ويجمعه عن

بذل السؤال. وأصله: المنع. النهاية، ج ٤، ص ١٩١ (كفف).

٣. في «د، بس»: «ومثلها».

٤. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، ح ٦٠٠٢، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه،

عن خلف بن حمّاد، عن إسماعيل الجوهري، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام: «ثواب الأعمال، ص ١٧٠،

ح ١٣، بسند عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد، عن إسماعيل الجوهري، عن أبي بصير،

عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير «الوافي، ج ٥، ص ٦٧٨، ح ٢٨٦١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٩،

٥. في الوسائل والمصادقة: «ولمن».

٦. في «د، ص، بس، بف» والوافي: «قضاء».

٦. في «ف»: «الجنة».

٨. في «ص، ض، بس» والبحار: «أم لم تقض». وفي مرآة العقول: «هذا محمول على ما إذا لم يقصر في السعي

كما مرّ، مع أنَّ الاشتراك في دخول الجنة والتحكيم فيها لا ينافي التفاوت بحسب الدرجات».

٩. مصادقة الإخوان، ص ٦٦، ح ٢، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام، الوافي، ج ٥، ص ٦٦٥، ح ٢٨٢٣؛ الوسائل، ج ١٦،

ص ٣٦٠، ح ٢١٧٦٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٩، ح ١٠١.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ أَتَاهُ أَخُوهُ الْمُؤْمِنُ فِي حَاجَةٍ، فَإِنَّمَا هِيَ رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - سَاقَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَبِلَ ذَلِكَ، فَقَدْ وَصَلَهُ بِوَلَايَتِنَا وَهُوَ مُوْضُولٌ^١ بِوَلَايَةِ اللَّهِ؛ وَإِنْ رَدَّ عَنْ حَاجَتِهِ^٢ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى قَضَائِهَا، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ شُجَاعاً مِنْ نَارٍ يَنْهَشُهُ^٣ فِي قَبْرِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، مَغْفُوراً لَهُ أَوْ مُعَذَّباً، فَإِنْ عَذَرَهُ الطَّالِبُ كَانَ أَسْوَاً خَالِماً^٤».

١٤/٢١٥٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَتَرِدَّ عَلَيْهِ الْحَاجَةُ لِأَخِيهِ، فَلَا تَكُونُ^٥ عِنْدَهُ، فَيَهْتَمُّ^٦ بِهَا قَلْبُهُ، فَيُذْخِلُهُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَهْمَهُ الْجَنَّةَ^٧».

١. في حاشية «ف»: «وهي موصولة». استظهر هذا.

٢. في «ج»: «حاجة».

٣. في «بر، بف»: «تنهشه».

٤. يجوز على بناء التفعيل أيضاً.

٥. في الوافي: «وإنما كان المعذور أسوأ حالاً لأن العاذر لحسن خلقه وكرمه أحق بقضاء الحاجة ممن لا يعذر، فرد قضاء حاجته أشنع، والندم عليه أعظم، والحسرة عليه أدم». ووجه آخر، وهو أنه إذا عذره لا يشكوه ولا يفتابه، فيبقى حقه عليه سالماً إلى يوم الحساب عما يعارضه ويقاص به».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من منع مؤمناً شيئاً من عنده أو من عند غيره، ح ٢٧٩٩، مع زيادة في آخره. الاختصاص، ص ٢٥٠، مرسل عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٢، ح ٢٨٢٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٠، ح ٢١٧٦١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٠، ح ١٠٢.

٧. في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، بف»: «فلا يكون».

٨. في «ب»: «فيهم». وفي «ج، ص، ض، يس» والوسائل: «يهم» بدون الفاء. وفي «د»: «يهم». وفي «ز»: «فيهم».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٣، ح ٢٨٢٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٣٧، ح ٢١٧٠٣؛ وص ٣٥٧، ح ٢١٧٥٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣١، ح ١٠٤.

٨٤- بَابُ السَّعْيِ فِي حَاجَةِ الْمُؤْمِنِ

٢١٥٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: ^١ قَالَ: «مَنْ شِى الرَّجُلُ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ ^٢ يَكْتَبُ ^٣ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَيُمْحَى ^٤ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَيَرْفَعُ ^٥ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ». قَالَ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: «وَيُعْدِلُ ^٦ عَشْرَ رِقَابٍ، وَأَفْضَلُ مِنْ اغْتِكَافٍ شَهْرٍ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ^٧». ١٩٧/٢

٢١٥٩ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا فِي الْأَرْضِ يَسْعَوْنَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ، هُمْ الْأَمِينُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَمَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُرُورًا، فَرَّحَ ^٨ اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». ^٩

٢١٦٠ / ٣. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ ^{١٠}، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ

١. في «ب» والرسائل: - «قال».

٢. في المصادقة والمؤمن: «المسلم».

٣. في المؤمن: «تكتب». وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ١١١: يكتب له، على بناء المفعول، والعائد محذوف. أو

على بناء الفاعل، والإسناد على المجاز.

٤. في الوسائل والمؤمن: «وتمحى».

٥. في الوسائل: «وترفع».

٦. في الوسائل: «وتعدل».

٧. في المؤمن: + «وصيامه».

٨. المؤمن، ص ٥٣، ح ١٣٥، عن محمد بن مروان، عن أحدهما عليهما السلام. مصادقة الإخوان، ص ٦٨، ح ٧، مرسلًا.

الوافي، ج ٥، ص ٦٦٥، ح ٢٨٢٥: الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٥، ح ٢١٧٧٥: البحار، ج ٧٤، ص ٣٣١، ح ١٠٥.

٩. في «ف» والمصادقة: «فرّج» بالجيم.

١٠. مصادقة الإخوان، ص ٧٠، ح ٨، عن معمر بن خلاد، وفيه، ص ٧٠، ح ١١، عن أحمد بن محمد، عن معمر بن

خلاد. تحف العقول، ص ٥٢، عن النبي صلى الله عليه وآله مع اختلاف يسير، وفيهما إلى قوله: «هم الأمينون يوم

القيامة». الوافي، ج ٥، ص ٦٦٦، ح ٢٨٢٦: الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٦، ح ٢١٧٧٦: البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٢،

ح ١٠٦. ١١. في «ج»: + «بن محمد».

الْحَذَاءِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَنْ مَشَى فِي حَاجَةٍ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ^١، أَظَلَّهُ اللَّهُ بِخَمْسَةِ^٢ وَسَبْعِينَ^٣ أَلْفَ مَلَكٍ، وَلَمْ يَزِفْ قَدَمًا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ حَسَنَةً، وَخَطَّ عَنْهُ بِهَا^٤ سَيِّئَةً، وَيَزِفْ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ، كَتَبَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ بِهَا أَجْرَ حَاجٍ وَمُعْتَمِرٍ^٥».

٢١٦١ / ٤. عَنْ عَنْتٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ صَدَقَةَ^٨ -رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ خُلَوَانٍ^٩:-

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أُمَشِيَ فِي حَاجَةٍ أَخٍ لِي مُسْلِمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ

١. في حاشية «ز»: «المؤمن».

٢. في الوسائل: «بخمسة».

٣. في «ص»: «وتسعين».

٤. في الوسائل: «+ «بها». وفي المصادقة: «بها» بدل «له».

٥. في «ف»: «بها عنه».

٦. في المصادقة: «ورفع».

٧. مصادقة الإخوان، ص ٦٦، ح ٣، عن أبي عبيدة الحذاء. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٦، ح ٢٨٢٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٦، ح ٢١٧٧٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ١٣٢، ح ١٠٧.

٨. هكذا في «ب»، «د»، «ز»، «ص»، «ض»، «بسر»، «بف»، «جر»، وحاشية «ج» والوسائل والبحار. وفي «ج»، «ف»، «بس» والمطبوع: «+ «عن». والظاهر من «ف» إضافة «عن» بعد.

والظاهر أن الصواب ما أثبتناه؛ فقد روى العلامة المجلسي تفصيل الخبر في البحار، ج ٧١، ص ٣١٥ نقلاً من كتاب قضاء الحقوق بإسناده عن صدقة الخُلَوَانِي.

ثم إن الخبر بتفصيله رواه الحسين بن سعيد في كتابه المؤمن، ص ٤٨ عن رجل من خُلَوَانٍ، لكن اختلاف الألفاظ بين هذا النقل ونقل البحار من كتاب قضاء الحقوق بحيث يبعد الأخذ من كتاب الحسين بن سعيد، فقريته «صدقة الخُلَوَانِي» باقية بحالها، فافهم جيداً.

٩. «خُلَوَانٍ»: في آخر حدود السواد ممّا يلي الجبال من بغداد. قال أبو يزيد: إنها مدينة عامرة ليس بأرض العراق بعد الكوفة والبصرة وواسط وبغداد وسرّ من رأى أكبر منها. وأكثر ثمارها التين. وهي بقرب الجبل. وليس للعراق مدينة بقرب الجبل غير ها. معجم البلدان، ج ٢، ص ٢٩٠ (حلوان).

أَغْنَى أَلْفَ نَسَمَةٍ، وَأُحْمِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَلَى أَلْفِ فَرَسٍ مُسْرَجَةٍ^١ مُلْجَمَةٍ^٢.

٢١٦٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ اليماني:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَمْنِي لِأَخِيهِ^٣ الْمُؤْمِنِ^٤ فِي حَاجَةٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ حَسَنَةٍ، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا^٥ سَيِّئَةٌ، وَرَفَعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَزَيْدًا^٦ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَشَفَعَ^٧ فِي عَشْرِ حَاجَاتٍ^٨».

٢١٦٣ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٩:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ سَعَى فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ طَلَبَ وَجْهِ اللَّهِ، كَتَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ يَغْفِرُ فِيهَا لِأَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ وَإِخْوَانِهِ^{١٠}»

١. في «ب، ز، بر» والوافي: «مسرجة» بالتضعيف.

٢. في «ض، بر» والوافي: «ملجمة» بالتضعيف. وفي حاشية «ف»: «ملتجمة». وفي «مرآة العقول»: «وأحمل في سبيل الله، أي أركب ألف إنسان على ألف فرس كل منها شد عليه السرج وألبس اللجام وأبعثها في الجهاد».

٣. المؤمن، ص ٤٨، ذيل ح ١١٣، عن رجل من حلوان. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٦، ح ٢٨٢٨. الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٩، ح ٢١٧٨٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٢، ح ١٠٨.

٤. في «بر»: «من». ٥. في «ز، ص، ض»: «+ المسلم».

٦. في «ب، بس، بف» وحاشية «ج» والبحار: «المسلم».

٧. في «ب، ف» والبحار: «بها عنه».

٨. الضمير في «زيد» عائد إلى «المؤمن». و«عشر» منصوب على التميز.

٩. في «ج، ف»: «+ له».

١٠. المؤمن، ص ٤٧، ح ١١١، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «ورفع له بها درجة»: الاختصاص، ص ٢٧، ضمن الحديث مرسلًا. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب المعانقة، ح ٢١١٣. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٦، ح ٢٨٢٩. الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٦، ح ٢١٧٧٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٣، ح ١٠٩.

١١. هكذا في «د، ز، ض، بر». وفي «ب، ج، ص، ف، بر، بس، بف» والمطبوع: «الخرّاز». وهو سهو كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

١٢. في البحار، ج ٨: «وإخوانه».

وَمَعَارِفِهِ^١؛ وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفاً فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قِيلَ لَهُ: اذْخُلِ النَّارَ، ١٩٨/٢
فَمَنْ وَجَدْتَهُ فِيهَا صَنَعَ إِلَيْكَ مَعْرُوفاً فِي الدُّنْيَا، فَأَخْرَجَهُ بِإِذْنِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَّا أَنْ
يَكُونَ نَاصِباً^٢.

٢١٦٤ / ٧. عَنْهُ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ سَعَى فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ^٥، فَاجْتَهَدَ^٦ فِيهَا،
فَأَجَزَى اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ^٧ قَضَاءَهَا، كَتَبَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ حَجَّةً وَعُمْرَةً^٨ وَاعْتِكَافَ
شَهْرَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَصِيَامَهُمَا، وَإِنْ^٩ اجْتَهَدَ فِيهَا^{١٠} وَلَمْ يُجِرِ اللَّهُ قَضَاءَهَا عَلَى
يَدَيْهِ^{١١}، كَتَبَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ^{١٢} حَجَّةً وَعُمْرَةً^{١٣}».

٢١٦٥ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ
دُرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ اعْتِمَاداً عَلَى أَخِيهِ^{١٤} أَنْ يُنْزَلَ بِهِ

١. في الوسائل: «معارفه وحيرانه وإخوانه».

٢. في «ب، ج، د، س» وحاشية «ص، ض، ف، بر»: «ناصبياً». «والنصب»: المعادة. يقال: نصبت لفلان نصباً: إذا عاديته. والنواصب والناصبية وأهل التَّصَبُّ: المتدينون بيقظة علي عليه السلام؛ لأنهم نصبوا له، أي عادوه. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٧٣: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٠ (نصب).

٣. مصادقة الإخوان، ص ٦٨، ح ٤، مرسلاً الوافي، ج ٥، ص ٦٦٧، ح ٢٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٧، ح ٢١٧٨٠؛ البحار، ج ٨، ص ٣٦٢، ح ٣٨؛ وج ٧٤، ص ٣٣٣، ح ١١٠.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٥. في حاشية «بف»: «المؤمن». ٦. في حاشية «بر» والوافي: «واجتهد».

٧. في «ف»: «يده». ٨. في «ز، ص» والبحار والمصادقة: «فإن».

٩. في «ب، د، ز، ص، ف، بس، بف» والوافي والوسائل والمصادقة: «فيها».

١٠. في «ف»: «يده». ١١. في الوافي: «وله».

١٢. مصادقة الإخوان، ص ٦٨، ح ٥، مرسلاً عن أبي بصير. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٧، ح ٢٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٩، ح ٢١٧٨٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٤، ح ١١١.

١٣. في «ف»: «+ والمسلم».

حَاجَتُهُ^١.

٢١٦٦ / ٩. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ صَفْوَانَ الْجُمَالِ، قَالَ: كُنْتُ جَالِساً مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ. يُقَالُ لَهُ: مَيْمُونٌ. فَشَكَا إِلَيْهِ تَعَذُّرَ الْكِرَاءِ^٢ عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي: «قُمْ، فَأَعِنْ أَخَاكَ» فَقُمْتُ مَعَهُ، فَتَيَسَّرَ اللَّهُ كِرَاهُ، فَزَجَعْتُ إِلَى مَجْلِسِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا صَنَعْتَ فِي حَاجَةٍ^٣ أَخِيكَ؟» فَقُلْتُ^٤: قَضَاهَا اللَّهُ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي^٥، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ أَنْ تُعِينَ^٦ أَخَاكَ الْمُسْلِمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ طَوَافِ أُسْبُوعٍ بِالْبَيْتِ^٧ مُبْتَدِئاً^٨»^٩.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا أَتَى الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام، فَقَالَ^{١٠}: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أُعِنِّي عَلَى قَضَاءِ حَاجَةٍ، فَاثْتَمَلُ^{١١} وَقَامَ مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَائِمٌ

١. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٧، ح ٢٨٣٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٦، ح ٢١٧٧٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٤، ح ١١٢.

٢. في «ف» - «وله».

٣. في «بر» - «الكرى». وفي الوافي: «الكره»، ممدوداً مصدر، ومقصوراً أجرة المستأجر. وكلاهما محتمل هنا. وعلى الأول يحتمل أن يكون أجيراً ومستأجراً. والمراد بتعذر الكراء إما تعذر الدابة التي يكتريها، أو تعذر من يكتري دوابه، بناءً على كونه مكارياً، أو عدم تيسير أجرة المكارى له. وكل ذلك مناسب لحال صفوان الراوي. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ١١٥.

٤. في «ب» - «فأعد».

٥. في حاشية «بف»: «لحاجة» بدل «في حاجة».

٦. في «ب» - «معه».

٧. في حاشية «ب»: «المؤمن». وفي المؤمن: «المسلم».

٨. في «ض» - «ف» - «وله».

٩. في «ج» - «د» - «ز» - «ص» - «ف» - «بر» - «بس» - «بف» - «الوافي والمصادقة»: «بأبي وأمي أنت».

١٠. في المؤمن والمصادقة: «إن تعن» بدل «أن تعين».

١١. في «ز» - «أن».

١٢. في «ز»: «في البيت».

١٣. في شرح المازندراني، ج ٩، ص ١١٥: «مبتدئاً» حال عن فاعل «قال» أي قال عليه السلام ذلك مبتدئاً قبل أن أسأله عن أجر من قضى حاجة أخيه، أو قبل أن يتكلم بكلام، وذلك لشدة الاهتمام به. أو عن فاعل «تعين» أي تعين مبتدئاً قبل السؤال؛ أو عن الطواف، فيدل على أن الطواف الأول أفضل وأن قضاء الحاجة أفضل منه. أو تمييز عن نسبة «أحب» إلى الإعانة، أي الإعانة أحب من حيث الابتداء، يعني قبل الشروع في الطواف، لا بعده.

١٤. في «ض» - «المصادقة»: «وله».

١٥. في البحار والمصادقة: «فانقل».

يُصَلِّي - فَقَالَ لَهُ^١: أَيْنَ كُنْتَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ تَسْتَعِينُهُ عَلَى حَاجَتِكَ؟ قَالَ^٢: قَدْ
فَعَلْتُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، فَذَكَرَ^٣ أَنَّهُ مُغْتَكِفٌ، فَقَالَ لَهُ^٤: أَمَا إِنَّهُ لَوْهَ أَغَانَكَ^٥ كَانَ خَيْرًا لَهُ^٦
مِنْ اغْتِكَافِهِ شَهْرًا^٧.

٢١٦٧ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ

ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الْخَلْقُ عِيَالِي، فَأَحْبَبُهُمْ^٨ إِلَيَّ الطُّفْهُمُ بِهِمْ،
وَأَسْعَاهُمْ فِي حَوَائِجِهِمْ^٩».

٢١٦٨ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ^{١٠}، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ^{١١}، عَنْ أَبِي عُمَارَةَ، قَالَ:

١ . في «ج، د، ض، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار والمصادقة: -«له».

٢ . في «بف»: «فقال».

٣ . في المؤمن: + «لي».

٤ . في «د، بس» والوسائل والمؤمن والمصادقة: -«له».

٥ . في الوسائل: «لو أنه» بدل «إنه لو».

٦ . هاهنا استبعاد؛ فإنه لقاتل أن يقول: كيف لم يختار الإمام ﷺ إعانته مع كونها أفضل؟ أجيب بوجوه، منها قد
ظهر للحسين أن أخاه الحسن ﷺ يسعى فيه، فأنره لأخيه تكريماً وتعظيماً له. قال المحقق الشيرازي: «هذا
لا يدفع الاستبعاد عن مضمون الحديث؛ لأنَّ قوله ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ لَوْهَ أَغَانَكَ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ اغْتِكَافِهِ شَهْرًا» لو كان
قوله حقيقة ولم يحرفه الراوي كان عتاباً وتخطئة لا يناسب شأن الأئمة ﷺ، فالأولى حمله على وهم الراوي
وتصرفه خصوصاً مع جهالة». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٨١؛ امرأة العقول، ج ٩، ص ١١٦.

٧ . في «د»: -«له».

٨ . المؤمن، ص ٥٢، ح ١٣٢، عن صفوان؛ مصادقة الإخوان، ص ٧٠، ح ١٠، مرسلاً عن صفوان. الوافي، ج ٥،
ص ٦٦٧، ح ٢٨٣٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٩، ح ٢١٧٨٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٥، ح ١١٣.

٩ . في «بر»: «وأحبهم».

١٠ . مصادقة الإخوان، ص ٧٠، ح ١٢، مرسلاً عن محمد بن عجلان، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ٥، ص ٦٦٨، ح ٢٨٣٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٧، ح ٢١٧٨١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٣٦، ح ١١٤.

١١ . في الوسائل: -«عن أبيه».

١٢ . في البحار، ج ١٤: -«عن بعض أصحابه».

كَانَ حَمَادُ بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا لَقِيَني، قَالَ: كَرَّرَ عَلَيَّ حَدِيثَكَ^١؛ فَأَخَذْتُهُ، قُلْتُ: زَوَيْنَا أَنْ^٢ عَابَدَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا بَلَغَ الْغَايَةَ فِي الْعِبَادَةِ، صَارَ مَشَاءً^٣ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ، غَانِيًا^٤ بِمَا يَصْلِحُهُمْ^٥.

٨٥- بَابُ تَفْرِيجِ كَرْبِ الْمُؤْمِنِ^٦

١ / ٢١٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٧، عَنْ^٨ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ أَغَاتَ^٩ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهْفَانَ^{١٠} اللَّهْفَانِ^{١١} عِنْدَ^{١٢} جَهْدِهِ^{١٣}، فَتَقَسَّ^{١٤}.....» ←

١. في الوافي: «كُرِّرَ على حديثك، بتشديد الراء، أي ارجع إليه، كأنه كان محدثاً. وفي بعض النسخ: كَرَّرَ عليّ، بالراءين وتشديد الراء، والأوّل هو الصواب». وقال المجلسي في مرآة العقول: «هو مخالف لما عندنا من النسخ».

٢. في «بس»: «أنه».

٣. في «ف»: «مشى».

٤. عاني كذا يعني: عرض لي وشغلني فأنا معني به، وعنيت بأمر فلانٍ - بالبناء للمفعول - عنايةً وعُتياً: شغلت به. وربما قيل: غنيتُ بأمره - بالبناء للفاعل - فأنا عانٍ. المصباح المنير، ص ٤٣٤ (عنو).

٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٦٩، ح ٢٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٦٧، ح ٢١٧٨٢؛ البحار، ج ١٤، ص ٥٠٨، ح ٣٤، وفيهما: «...عن أبي عمار قال: رويانا أنَّ عابداً...»؛ وج ٧٤، ص ٣٣٦، ح ١١٥.

٦. في حاشية «بف»: «المؤمنين».

٨. في حاشية «ز»: «+» «الحسن».

٩. في «ف» والمؤمن، ص ٥٦ وثواب الأعمال، ص ٢٢٠: «وَأَعَانَ».

١٠. «اللّهفان»: المكروب. يقال: لِهَفَ يَلْهَفُ فهو لَهْفَانٌ. ولِهَفَ فهو ملهوف. النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لهف).

١١. في الوسائل وثواب الأعمال - «اللّهفان»: وَلِهَفَتْ يَلْهَفُ لَهْفًا وَلَهْفَانًا: أخرج لسانه عطشاً، أو تَغَبّاً، أو إعياء. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٧٤؛ الصحاح، ج ١، ص ٢٧٨ (لهف).

١٢. في «ب»، بر، بف: «وعن».

١٣. «الجهد»: ما جهد الإنسان من مرضٍ أو أمرٍ شاقٍّ، فهو مجهود. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٥ (جهد).

١٤. تَقَسَّ كُزَيْتُهُ تَغْيِيساً: كشفها. المصباح المنير، ص ٦١٧ (نفس).

كُزِبَتْهُ^١، وَأَغَانَهُ^٢ عَلَى نَجَاحٍ^٣ حَاجَّتِهِ، كَتَبَ^٤ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُ بِذَلِكَ بُنْتَيْنِ^٥ وَسَبْعِينَ رَحْمَةً مِنْ^٦ اللَّهِ، يَعْجَلُ لَهُ مِنْهَا وَاحِدَةً يَصْلُحُ بِهَا أَمْرَ مَعِيشَتِهِ، وَيَدَّخِرُ^٧ لَهُ إِحْدَى وَسَبْعِينَ رَحْمَةً لِأَفْزَاجٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْوَالِهِ^٨.

٢١٧٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ التُّزَيْلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَغَانَ^٩ مُؤْمِنًا، نَفَسَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَنْهُ ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ كُزْبَةً: وَاحِدَةً^{١٠} فِي الدُّنْيَا وَثِنْتَيْنِ^{١١} وَسَبْعِينَ كُزْبَةً عِنْدَ كُزْبِهِ^{١٢} الْعَظْمَى». قَالَ: «حَيْثُ يَتَشَاغَلُ^{١٣} النَّاسُ بِأَنْفُسِهِمْ»^{١٤}.

١. «الكُزْبَةُ»: الغم الذي يأخذ بالنفس، وكذلك الكَرْب. تقول منه: كُزِبَ الغم: إذا اشتدَّ عليه. الصحيح، ج ١، ص ٢١١ (كرب).

٢. في حاشية «ف»: «وأغانه».

٣. يقال: نجح فلان وأنجح: إذا أصاب طلبته. ونجحت طلبته وأنجحت، وأنجحه الله. النهاية، ج ٥، ص ١٨ (نجح).

٤. في حاشية «بر» والبحار: «أوجب».

٥. في «ز»: «له عز وجل».

٦. في «بر» وحاشية «ف» والبحار: «اثنتين».

٧. قال في مرآة العقول، ج ٩، ص ١١٩: «وَيَمَّا يَقْرَأُ: مَنْ، بالفتح والتشديد والإضافة، منصوباً بتقدير اطلبوا، أو انظروا من الله، أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، أي هذا من الله، وعلى التقادير معترضة تقوية للسابق واللاحق أو منصوب مفعولاً لأجله لكتب. وأقول: كل ذلك تكلف بعيد».

٨. في «ز»: «ويذكر».

٩. ثواب الأعمال، ص ١٧٩، ح ١؛ و ص ٢٢٠، ح ١، بسند آخر عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. المؤمن، ص ٥٦، ح ١٤٥، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٤، ح ١٣٧، عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٧١، ح ٢٨٣٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٠، ح ٢١٧٨٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣١٩، ح ٨٥.

١٠. في «ف»: «وأغاث».

١١. في «ض»: «+ منها».

١٢. في «ز»: «واثنتين».

١٣. في «بر» وحاشية «ص» والوافي: «وكرته».

١٤. في «بر»: «وتشاغل».

١٥. الجعفریات، ص ١٩٨، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ؛ المحاسن، ص ٣٦٢، كتاب السفر، ح ٩٥، بسند آخر؛ وفيه، ح ٩٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الفقيه، ص ٢٩٣، ح ٢٤٩٧، مرسلاً عن رسول الله ﷺ، وفي كلها: «مَنْ أَغَانَ مُؤْمِنًا مَسَافَرًا...»، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٦٧١، ح ٢٨٣٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٢، ح ٢١٧٩٣؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٧، ح ٧٠؛ وج ٧٤، ص ٣٢٠، ح ٨٦.

٢١٧١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ مِسْمَعِ أَبِي سَيَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كَرْبَةً^١، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كَرْبَ الآخِرَةِ، وَخَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ وَهُوَ تَلَجٌ^٢ الْفُؤَادِ؛ وَمَنْ أَطْعَمَهُ مِنْ جُوعٍ، أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ؛ وَمَنْ سَقَاهُ شَرْبَةً^٣، سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ^٤ الْمَخْتُومِ».

٢١٧٢ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ:

عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ فَتَّحَ عَنْ مُؤْمِنٍ^٦، فَتَّحَ^٧ اللَّهُ عَنْ^٨ قَلْبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٢١٧٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ذَرِيجٍ^{١٠}، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كَرْبَةً^{١١} - وَهُوَ مُغْفِرٌ -

١. في «ب»: «كربته». وفي حاشية «ف»: «وفي الدنيا».

٢. ثَلَجَتْ نَفْسُهُ بِكَذَا: تَزَدَتْ وَشُرَتْ. أساس البلاغة، ص ٤٧ (تلج).

٣. في البحار، ج ٧ وثواب الأعمال، ص ١٧٩: «شربة ماء».

٤. «الرحيق»: من أسماء الخمر. يريد خمراً الجنة. و«المختوم»: المصون الذي لم يتبدل لأجل ختامه. النهاية، ج ٢، ص ٢٠٨ (رحق).

٥. المؤمن، ص ٤٨، ح ١١٥، عن مسمع، إلى قوله: «وهو تلج الفؤاد»؛ ثواب الأعمال، ص ١٧٩، ح ١، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن الحسن بن نعيم، عن مسمع كردين. وفيه، ص ١٧٥، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إطعام المؤمن، ح ٢١٧٨ ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٦٧١، ح ٢٨٣٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧١، ح ٢١٧٩٢؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٨، ح ٧١؛ وج ٧٤، ص ٣٢١، ح ٨٧.

٦. في «ف»: «وكربة».

٧. في «ب»: «د، ز، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «- وعن».

٨. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٢، ح ٢٨٤٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٢، ح ٢١٧٩٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢١، ح ٨٨.

٩. هكذا في النسخ والطبعة الحجرية والوسائل والبحار. وفي حاشية «ج»، بر، والمطبوع: «والمحاري».

١١. في «بر»: «كربة مؤمن». وفي المؤمن وثواب الأعمال: «نفس الله عنه سبعين كربة من كرب الدنيا».

يَسِّرَ اللَّهُ لَهُ^١ حَوَائِجَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قَالَ: «وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُؤْمِنٍ غَوْرَةً يَخَافُهَا، سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَبْعِينَ غَوْرَةً مِنْ غَوْرَاتِ الدُّنْيَا^٢ وَالْآخِرَةِ».

قَالَ: «وَاللَّهُ^٣ فِي عَوْنِ الْمُؤْمِنِ مَا كَانَ^٤ الْمُؤْمِنُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ؛ فَانْتَفِعُوا بِالْعِظَةِ، وَارْغَبُوا فِي الْخَيْرِ»^٥.

٨٦- بَابُ إِطْعَامِ الْمُؤْمِنِ

٢١٧٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَشْبَعَ مُؤْمِنًا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ؛ وَمَنْ أَشْبَعَ كَافِرًا، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَمْلَأَ جَوْفَهُ مِنَ الزَّقُّومِ^٦، مُؤْمِنًا كَانَ أَوْ كَافِرًا»^٧.

٢١٧٥ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أَطْعِمَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ

«وكره يوم القيامة. وقال: من يسر على مؤمن».

١. في «ض»: «له».

٢. في المؤمن وثواب الأعمال: «من عوراته التي يخافها في الدنيا» بدل «من عورات الدنيا».

٣. في المؤمن وثواب الأعمال: «وإن الله».

٤. في حاشية «بر»: «مادام».

٥. ثواب الأعمال، ص ١٦٣، ح ١، عن أبيه، عن محمد بن يحيى. المؤمن، ص ٤٦، ح ١٠٩، عن أبي عبد الله عليه السلام.

الوافي، ج ٥، ص ٦٧٢، ح ٢٨٤١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧١، ح ٢١٧٩٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٢٢، ح ٨٩.

٦. «الزَّقُّوم»: عبارة عن أطعمة كريهة في النار. المفردات للراغب، ص ٣٨٠ (زقم).

٧. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٣، ح ٢٨٤٢؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٢٧٣، ح ٣٠٥٢٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٦٩، ح ٦٣.

أُطْعِمَ أَفْقًا مِنَ النَّاسِ^١. قُلْتُ: وَمَا الْأَفْقُ؟ قَالَ: «مِائَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ»^٢.

٣ / ٢١٧٦. عَنْهُ^٣، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٤، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَطْعَمَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ مِنْ

الْمُسْلِمِينَ، أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ^٦ ثَلَاثِ جَنَّاتٍ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ^٧: الْفِرْدَوْسِ،

وَجَنَّةِ عَذْنٍ، وَطُوبَى، وَ^٨ شَجَرَةِ^٩ تَخْرُجُ فِي^{١٠} جَنَّةِ عَذْنٍ غَرَسَهَا ←

١. في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٨٥: «لعل المراد بالرجل من المسلمين المؤمن، وبالأفق من الناس المخالفون. والأفق - بضمّين - اسم جمع وليس منحصراً في عدد معين؛ ولهذا فسرهُ ﷺ هنا بمائة ألف أو يزيدون، وفسره أبوه ﷺ في خبر عبيد الله الوصافي عنه [ح ٢١٨٣] بعشرة آلاف».

٢. المحاسن، ص ٣٩١، كتاب المآكل، ح ٣٠؛ وثواب الأعمال، ص ١٨٠، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٢٩، ح ١، بسند آخر مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٣٩١، كتاب المآكل، ح ٣١، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، وفيه: «لأن أطعم رجلاً من شيعتي أحب...» مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٦، مرسلًا عن أبي بصير. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٣، ح ٢٨٤٣؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٤، ح ٣٠٦١٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧١، ح ٦٤.

٣. في «ف»: «وعنه».

٤. لم نجد رواية صفوان بن يحيى عن أبي حمزة مباشرة في غير سند هذا الخبر. وتأتي في ح ٢١٩٦ رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن صفوان، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كسا أحدًا من فقراء المسلمين، الخبر. ويحتمل اتحاد الخبرين كما يظهر من ألفاظهما وموضوعهما. وصفوان في مشايخ أحمد بن محمد - والمراد به ابن عيسى - هو صفوان بن يحيى.

ثم إن هذا الخبر رواه البرقي في المحاسن، ج ٢، ص ٣٩٣، ح ٤٣. باختلاف يسير - عن ابن أبي نجران، عن صفوان بن مهران الجمال، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر ﷺ؛ وذكر الخبر من دون نقله عن رسول الله ﷺ.

هذا، وقد روى صفوان الجمال، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر ﷺ، في المحاسن، ص ٤٢٥، ح ٢٢٤؛ والكافي، ح ١١٦٥٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٩٨، ح ٤٢٤، والخبر في هذه المواضع واحد. فعليه، احتمال وجود الخلل في سندها هذا وما يأتي في ح ٢١٩٦ غير منفرد.

٥. في «ف»: «وفي».

٦. في الوسائل وثواب الأعمال: «وهي». وفي البحار: «و».

٧. في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٢٤: «وفي أكثر النسخ: شجرة، بدون واو العطف. وهو الظاهر... فشجرة عطف بيان لطوبى. وقد يقال: «طوبى» مبتدأ وشجرة خبره». وفي الوافي: «شجرة» عطف على «ثلاث» يعني أطعمه الله من ثلاث جنان ومن شجرة في جنة عدن غرسها الله بيده.

٨. هكذا في «ج»، د، ز، ص، ض، ف، بر، بس، بف؛ وشرح المازندراني والوافي والوسائل والمحاسن. ←

رَبَّنَا بِيَدِهِ^٢.

٢١٧٧ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍ

الْيَمَانِيُّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُدْخِلُ بَيْتَهُ مُؤْمِنَيْنِ، فَيُطْعِمُهُمَا شَبْعَهُمَا، إِلَّا كَانَ ذَلِكَ^٣ أَفْضَلَ مِنْ عَثَقِ نَسَمَةٍ^٤».٢١٧٨ / ٥ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ^٦، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِنًا مِنْ جُوعٍ^٧، أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ؛ وَمَنْ سَقَى مُؤْمِنًا مِنْ ظَمَأٍ، سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ^٨».

«وفي «ب» والمطبوع: «من».

١ . في «ف»: «رَبِّهَا».

٢ . المحاسن، ص ٣٩٣، كتاب المأكَل، ح ٤٣، عن ابن أبي نجران، عن صفوان بن مهران الجمال، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «من أطعم ثلاثة نفر من المسلمين أطعمه الله من ثلاث جنان: ملكوت السماء الفردوس، ومن جنة عدن، ومن شجرة في جنة عدن غرسها ربي بيده». ثواب الأعمال، ص ١٦٥، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله؛ مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٥، عن أبي حمزة الوافي، ج ٥، ص ٦٧٣، ح ٢٨٤٤؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٤، ح ٣٠٦١٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧١، ح ٦٥.

٣ . في «د»، ص، بر، بس، بف، وشرح المازندراني: - «ذلك».

٤ . في «ز»، ص، ف: «ورقة».

٥ . المحاسن، ص ٣٩٤، كتاب المأكَل، ح ٥٤، عن أبيه، عن حماد بن عيسى؛ المؤمن، ص ٦٣، ح ١٦٠، عن أبي عبد الله عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٧، ضمن الحديث، مرسلاً الوافي، ج ٥، ص ٦٧٤، ح ٢٨٤٥؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠١، ح ٣٠٦٠٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٣، ح ٦٦.

٦ . في «ز»، ص، ف: «+ بن عيسى». ٧ . في «ب»: «جوعه». وفي الأمالي للمفيد: «جوعه».

٨ . المحاسن، ص ٣٩٣، كتاب المأكَل، ح ٤١، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، وتام الرواية فيه: «من أطعم مؤمناً أطعمه الله من ثمار الجنة». وفي ثواب الأعمال، ص ١٦٤، ح ٢؛ والأمالي للمفيد، ص ٩، المجلس ١، ح ٥، بسند آخر عن حماد، عن إبراهيم بن عمر، مع زيادة في آخره. المؤمن، ص ٦٣، ح ١٦١، عن علي بن الحسين عليه السلام؛ الاختصاص، ص ٢٨، وفيه: «عن أبي حمزة الثمالي، قال: من أطعم... وفيهما مع زيادة في آخره. وفي الكافي،

٢١٧٩ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِنًا حَتَّى يُشْبِعَهُ، لَمْ يَذْرِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي الْآخِرَةِ، لَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ». ثُمَّ قَالَ: «وَمِنْ مُوجِبَاتِ الْمَغْفِرَةِ إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ^٢ السَّغْبَانِ^٣. ثُمَّ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾^٤».

٢١٨٠ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ سَقَى مُؤْمِنًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ مِنْ حَيْثُ يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، أَغْطَاهُ اللَّهُ بِكُلِّ.....» ←

كتاب الإيمان والكفر، باب تفريج كرب المؤمن، ح ٢١٩٦؛ وثواب الأعمال، ص ١٤٩، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. وفي قرب الإسناد، ص ١٢٠، ح ٤٢٢؛ والأمال للصدوق، ص ٢٨٣، المجلس ٤٧، ح ١٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة. الأمال للطوسي، ص ١٨٢، المجلس ٧، ضمن الحديث الطويل ٨، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله. المحاسن، ص ٣٩٣، كتاب المآكل، ح ٤٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية فيه: «ومن أطعم جائعاً أطعمه الله من ثمار الجنة». المؤمن، ص ٦٤، ح ١٦٢ و ١٦٤ و ١٦٦، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة. مصادقة الإخوان، ص ٤٢، ح ١، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٤، ح ٢٨٤٦؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٩، ح ٣٠٦٢٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٣، ح ٦٧.

١. في «ف» - «الله». ٢. في «ب» - «المسلم».

٣. سَغِبَ سَغْبًا وسَغُوبًا: جاع، فهو سَاغِبٌ وسَغْبَانٌ. وقيل: لا يكون السَّغْبُ إِلَّا الجوع مع التعب. المصباح المنير، ص ٢٧٨ (سغب).

٥. المحاسن، ص ٣٨٩، كتاب المآكل، ح ١٧، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القَدَّاح. ثواب الأعمال، ص ١٦٥، ح ١، عن جعفر بن محمد بن عبيد الله، عن عبد الله بن ميمون القَدَّاح. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام، ح ٦١٩٥ و ٦٢٠٥؛ والمحاسن، ص ٣٨٩، كتاب المآكل، ح ١٨ و ١٩. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٤، ح ٢٨٤٧؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٩، ح ٣٠٦٢٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٣، ح ٦٨.

٦. في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ «يقدر» في الموضعين على بناء المجهول، وعلى بناء المعلوم أيضاً، فالضمير للمؤمن».

شَرْبَةِ سَبْعِينَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَإِنْ سَقَاهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَكَأَنَّمَا أُعْتِقَ عَشْرَ رِقَابٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ.^٢

٢١٨٨ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ نَعِيمٍ الصُّحَّافِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أُتِيَ بِإِخْوَانِكَ يَا حُسَيْنُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «تَنْفَعُ^٣ قَرَّاءَهُمْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ يَحِقُّ عَلَيْكَ أَنْ تُجِبَّ مَنْ يُجِبُّ اللَّهَ^٤، أَمَّا وَاللَّهِ^٥، لَا تَنْفَعُ مِنْهُمْ أَحَدًا حَتَّى تُجِيبَهُ، أَوْ تَدْعُوهُمْ إِلَى مَنْزِلِكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ^٦، مَا أَكَلُ إِلَّا وَمَعِيَ مِنْهُمْ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ وَالْأَقْلُ وَالْأَكْثَرُ^٧، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَمَّا إِنْ^٨ فَضَّلَهُمْ عَلَيْكَ أَغْظَمَ مِنْ فَضْلِكَ عَلَيْهِمْ».

فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَطْعِمُهُمْ طَعَامِي، وَأَوْطِنُهُمْ رَحْلِي، وَيَكُونُ فَضْلُهُمْ عَلَيَّ أَغْظَمَ؟^٩

قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا مَنْزِلَكَ، دَخَلُوا بِمَغْفِرَتِكَ وَمَغْفِرَةِ عِيَالِكَ؛ وَإِذَا خَرَجُوا

١. في «ب»: - «بِكُلِّ شَرْبَةٍ». واحتمل في مرآة العقول أن تقرأ الشربة الأولى بضم الشين، وهي قدر ما يروي الإنسان، والثانية بفتحها، وهي الجرعة تُبَلِّغُ مَرَّةً واحدة.

٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٨، ج ٢٨٦٢؛ الوسائل، ج ٢٥، ص ٢٥٣، ح ٣١٨٤١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٤، ح ٦٩.

٣. في الوسائل: «وتنفع».

٤. في مرآة العقول: «من يحب الله، يرفع الجلالة، أي يحبه الله. ويحتمل النصب، والأول أظهر».

٥. في الوسائل: «أما إنك» بدل «أما والله».

٦. في «ج، ز، ب»، الوافي والوسائل والمحاسن: - «نعم».

٧. في المحاسن: «أو الثلاثة أو الأقل أو الأكثر».

٨. في المحاسن: - «أما إن».

٩. في «ب، ص، ف، بر»: «وأوطنهم» على بناء التفعيل.

١٠. في المحاسن: «فقلت: أدعهم إلى منزلي، وأطعمهم طعامي، وأسقيهم، وأوطنهم رحلي، ويكونون علي أفضل منا» بدل «فقلت جعلت - إلى - علي أعظم».

مِنْ مَنْزِلِكَ، خَرَجُوا بِذُنُوبِكَ وَذُنُوبِ عِيَالِكَ»^١.

٢١٨٢ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الرَّاشِيِّ، قَالَ: ذَكَرَ أَصْحَابُنَا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْتُ: مَا أَتَعَدَّى وَلَا أَتَعَشَى إِلَّا وَمَعِيَ مِنْهُمْ الْإِثْنَانِ وَالثَلَاثَةُ وَأَقْلُ وَأَكْثَرُ^٢، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَضْلُهُمْ عَلَيْكَ أَغْظَمُ مِنْ فَضْلِكَ عَلَيْهِمْ».

فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، كَيْفَ^٤ وَأَنَا أُطْعِمُهُمْ طَعَامِي، وَأَنْفِقُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِي، وَأُخْدِمُهُمْ^٦ عِيَالِي^٧؟

فَقَالَ: «إِنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا عَلَيْكَ^٨، دَخَلُوا بِرِزْقٍ مِنَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- كَثِيرٍ؛ وَإِذَا خَرَجُوا، خَرَجُوا بِالْمَغْفِرَةِ لَكَ»^٩.

٢١٨٣ / ١٠. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَقْرِنٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الرِّصَافِيِّ^{١١}:

١. المحاسن، ص ٣٩٠، كتاب المآكل، ح ٢٨. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٥، ح ٢٨٤٨؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٤، ح ٣٠٦١٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٥، ح ٧٠. ٢. في المحاسن: «أو الثلاثة أو أقل أو أكثر».

٣. في «ب، ج، د، ص، ض، ف» والوافي والبحار: -«أبو عبدالله».

٤. في «ف»: -«كيف». ٥. في «ف، بر، بس، بف» والمحاسن: -«من».

٦. في «ز»: «وَأُخْدِمُهُمْ» على بناء التفعيل. وفي «ص»: «وَأُخْدِمْتُهُمْ».

٧. في المحاسن: «يُخْدِمُهُمْ خَادِمِي» بدل «أُخْدِمُهُمْ عِيَالِي».

٨. في «ج، ص، ف، بر، بف، وحاشية د» والوافي: «إليك».

٩. المحاسن، ص ٣٩٠، كتاب المآكل، ح ٢٦، عن أبيه، عن ابن أبي عمير؛ الكافي، كتاب الأطعمة، باب أَنَّ الضيف يأتي رزقه معه، ح ١١٦٢٩، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبي عبدالله عليه السلام: «الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ» ص ٢٣٧، المجلس ٩، ح ١١، عن محمد بن يعقوب، عن أبي محمد الراشدي. مصادقة الإخوان، محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن محمد بن زياد، عن أبي محمد الراشدي. مصادقة الإخوان، ص ٤٤، ح ٧، مرسلاً عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٥، ح ٢٨٤٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٥، ح ٧١.

١٠. في «ب، ف، علي». ١١. في «ب»: «عبدالله بن الرِّصَافِيِّ».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أُطْعِمَ رَجُلًا مُسْلِمًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُغْنِيَ أَقْفًا مِنَ النَّاسِ».

قُلْتُ^١: وَكَمْ الْأَقْفَى؟ فَقَالَ^٢: «عَشْرَةُ آلَافٍ»^٣.

٢١٨٤ / ١١. عَلِيُّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ رَبِيعٍ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ أُطْعِمَ أَخَاهُ فِي اللَّهِ، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ مَنْ أُطْعِمَ فِقَامًا مِنَ النَّاسِ». قُلْتُ: وَمَا الْفِقَامُ؟ قَالَ: «مِائَةُ أَلْفٍ مِنَ النَّاسِ»^٥.

٢١٨٥ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

سَدِيدِ بْنِ الصَّبْرِ، قَالَ:

«قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُغْنِيَ كُلَّ يَوْمٍ نَسَمَةً؟» قُلْتُ: لَا يَحْتَمِلُ ٢٠٣/٢

مَالِي ذَلِكَ، قَالَ: «تُطْعِمُ كُلَّ يَوْمٍ مُسْلِمًا، فَقُلْتُ: مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا؟ قَالَ^٦: «فَقَالَ: «إِنَّ

١. في «ب، ض» والبحار: «وقلت».

٢. في «ص، ف، بر، بس، بف»: «قال».

٣. في «ز، بر، بف» والوافي: «+ من الناس».

٤. المحاسن، ص ٣٩١، كتاب المآكل، ح ٣٢، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٥، ح ٢٨٥٠؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠١، ح ٣٠٦٠٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٦، ح ٧٢.

٥. هكذا في «ب، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف، جر» والطبعة القديمة. وفي «ج» وحاشية «بر»: «عنه». وفي «ف» والمطبوع: «علي بن إبراهيم».

٦. في الوسائل: «كان كمن أطعم» بدل «كان له من الأجر مثل من أطعم».

٧. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار وثواب الأعمال. وفي المطبوع: «+ [من الناس]». والفتاوى: الجماعة من الناس. لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٤٨ (فأم).

٨. المحاسن، ص ٣٩٢، كتاب المآكل، ح ٣٤، عن أبيه، عن حماد بن عيسى. ثواب الأعمال، ص ١٦٤، ح ١، بسنده عن حماد بن ربعي. الاختصاص، ص ٣٠، عن ربعي. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٦، ح ٢٨٥١؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٥، ح ٣٠٦١٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٦، ح ٧٣.

٩. في «ص، بر» والوسائل والمؤمن: «- ولي».

١٠. في «ض»+: «من».

١١. في «ض» والوسائل والبحار والمحاسن: «- وقال».

المُوسِرَ قَدْ يَشْتَهِي الطَّعَامَ.^١

١٣ / ٢١٨٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَكْلَةُ^٢ يَأْكُلُهَا أَخِي الْمُسْلِمُ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ
أُعْتِقَ^٣ رَقَبَةً.^٤»

١٤ / ٢١٨٧ . عَنْهُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أَشْبَعَ رَجُلًا مِنْ إِخْوَانِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُدْخَلَ
سُوقَكُمْ هَذِهِ^٥، فَأَبْتَنَعَ مِنْهَا رَأْسًا فَأُعْتِقَهُ.^٦»

١٥ / ٢١٨٨ . عَنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

١ . المحاسن، ص ٣٩٤، كتاب المآكل، ح ٤٩، عن أبيه، عن ابن أبي عمير . المؤمن، ص ٦٥، ح ١٦٩، عن سدير .

الوافي، ج ٥، ص ٦٧٦، ح ٢٨٥٢؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٢، ح ٣٠٦٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٧، ح ٧٤ .

٢ . في شرح المازندراني: «الأكلة، بالفتح: المرة، وبالضم: اللقمة والقرص . وإرادة اللقمة أنسب بما مر من أن
إطعام المسلم أحب إلي من أن أعتق أفقاً من الناس، ولا اختلاف؛ لما ذكرناه آنفاً . وقال في مرآة العقول: «فعل
الأول - أي الفتح - الضمير في «يأكلها» مفعول مطلق، وعلى الثاني - أي الضم - مفعول به» .

٣ . في المحاسن والمصادقة: «من عتق» بدل «من أن أعتق» .

٤ . المحاسن، ص ٣٩٤، كتاب المآكل، ح ٥٣، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر . وفيه، ص ٣٩٣، ح ٣٩٣، عن ابن
أبي نجران وعلي بن الحكم، عن صفوان الجمال . مصادقة الإخوان، ص ٣٨، ح ٦٠، مراسلاً، مع زيادة في أوله .

الوافي، ج ٥، ص ٦٧٦، ح ٢٨٥٣؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٢، ح ٣٠٦٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٧، ح ٧٥ .

٥ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو الخبر بنفس السند في
كتابه المحاسن، ص ٣٩٤، ح ٥٢ . ووردت روايته عن إسماعيل بن مهران في غير واحد من الأسناد . راجع:
معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٣٩٧، و ص ٦٣٣ - ٦٣٤ .

٦ . هكذا في «ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، بف» والوافي والمحاسن . وفي سائر النسخ والمطبوع: «هذه» .
والسوق يذكر ويؤنث .

٧ . المحاسن، ص ٣٩٤، كتاب المآكل، ح ٥٢، عن إسماعيل بن مهران . الوافي، ج ٥، ص ٦٧٦، ح ٢٨٥٤؛ الوسائل،
ج ٢٤، ص ٣٠٢، ح ٣٠٦٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٧، ح ٧٦ .

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد .

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أَخَذَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَأَدْخَلَ^١ إِلَى سَوْقِكُمْ هَذِهِ^٢، فَابْتِاعَ بِهَا الطَّعَامَ، وَأَجَمَعَ^٣ نَفَرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ نَسَمَةً^٤».

٢١٨٩ / ١٦. عَنْهُ^٥، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سُئِلَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا: مَا يَغْدِلُ عَيْتَقَ رَقَبَةٍ؟

قَالَ: «إِطْعَامَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ»^٦.

٢١٩٠ / ١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا أَرَى شَيْئًا يَغْدِلُ زِيَارَةَ الْمُؤْمِنِ إِلَّا إِطْعَامُهُ، وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُطْعِمَ مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِنًا مِنْ طَعَامِ الْجَنَّةِ»^٧.

٢١٩١ / ١٨. مُحَمَّدٌ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ

١. في «ب، ج، د، ف، بس» والوافي والبحار: «أدخل» بدون الواو. وفي «ض» والوسائل والمحاسن، ص ٣٩٣: «فأدخل».

٢. هكذا في «ج، ز، ص، ف، بر، بس، يف» والوافي والوسائل والمحاسن، ص ٣٩٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هذا». والسوق يذكر ويؤث.

٣. في «ف»: «فأجمع». وفي المحاسن، ص ٣٩٣: «ثم أجمع».

٤. المحاسن، ص ٣٩٣، كتاب المأكَل، ح ٤٤، عن علي بن الحكم. وفيه، ص ٣٩٦، ح ٦٣، بسند آخر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٧، ح ٢٨٥٥؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٢، ح ٣٠٦٠٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٨، ح ٧٧.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

٦. المحاسن، ص ٣٩٣، كتاب المأكَل، ح ٤٥، عن الحسن بن علي الوشاء. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٧، ح ٢٨٥٦؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٣، ح ٣٠٦١٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٨، ح ٧٨.

٧. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٧، ح ٢٨٥٥؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٦، ح ٣٠٦١٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٨، ح ٧٩.

٨. في «د، ض»: «وبن يحيى».

عُقْبَةَ، عَنْ رِفَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أَطْعِمَ مُؤْمِناً مُخْتِاجاً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُزَوِّرَهُ، وَلَأَنْ أُزَوِّرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ عَشْرَ رِقَابٍ»^١.

٢١٩٢ / ١٩. صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛

وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

«مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِناً مُوسِراً، كَانَ لَهُ يَغْدِلُ^٤ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ يُنْقِذُهُ مِنَ الذَّنْبِ؛ وَمَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِناً مُخْتِاجاً، كَانَ لَهُ يَغْدِلُ^٥ مِائَةَ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ يُنْقِذُهَا^٦ مِنَ الذَّنْبِ»^٧.

٢٠٤ / ٢١٩٣. صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ^٨، عَنْ نَصْرِ بْنِ قَابُوسَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لِإِطْعَامِ مُؤْمِنٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِتْقِ عَشْرِ رِقَابٍ وَعَشْرِ

١. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٧، ح ٢٨٥٨؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٣، ح ٣٠٦١١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٨، ح ٨٠.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن صالح بن عقبة، محمد [بن يحيى]، عن محمد بن الحسين [بن أبي الخطاب]، عن محمد بن إسماعيل.

٣. هكذا في أكثر النسخ والطبعة الحجرية والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «عن أبي عبدالله عليه السلام».

هذا وقد تقدّمت رواية محمد بن إسماعيل [بن بزيع]، عن صالح بن عقبة، عن عبدالله بن محمد الجعفي، عن أبي عبدالله عليه السلام في الكافي، ح ١٢٤٨ و ٢١١٣. وتقدّمت أيضاً رواية محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن يزيد بن عبد الملك، عن أبي عبدالله عليه السلام في الكافي، ح ٢١٢٢.

فعلية في السند تحويل بعطف «يزيد بن عبد الملك، عن أبي عبدالله عليه السلام» على «عبدالله بن محمد، عن أبي عبدالله عليه السلام». ٤. في «ب»، «د» والوسائل: «بعده».

٥. في «ب»، «د»، «ض» والوسائل: «بعده». ٦. في «بر» وحاشية «ز» والوافي: «ينقذهم».

٧. المحاسن، ص ٣٩٣، كتاب المآكل، ح ٤٧، بسند آخر. وتمام الرواية: «ما من مؤمن يطعم مؤمناً موسراً كان أو معسراً إلا كان له بذلك عتق رقبة من ولد إسماعيل». الوافي، ج ٥، ص ٦٧٧، ح ٢٨٥٩؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٣، ح ٣٠٦١٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٨، ح ٨١. ٨. السند معلق كسابقه.

٩. في «ب»، «ج»: «نضر». وهو سهو. ونضر هذا، هو نصر بن قابوس اللّحمي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٢٧، الرقم ١١٤٦؛ رجال البرقي، ص ٣٩.

جَجَجْ^١.

قَالَ: قُلْتُ: عَشْرَ رِقَابٍ وَعَشْرَ جَجَجٍ^{١٢}

قَالَ: فَقَالَ: يَا نَصْرُ، إِنْ لَمْ تُطْعِمُوهُ مَاتَ، أَوْ^٣ تَذْلُونُهُ^٤ فَيَجِيءُ^٥ إِلَى نَاصِبٍ فَيَسْأَلُهُ، وَالْمَوْتُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ نَاصِبٍ؛ يَا نَصْرُ، مَنْ أَخِيَا مُؤْمِنًا فَكَأَنَّمَا أَخِيَا النَّاسَ جَمِيعًا، فَإِنْ لَمْ تُطْعِمُوهُ فَقَدْ أَمْتَمُوهُ، وَإِنْ^٦ أَطْعَمْتُمُوهُ فَقَدْ أَخَيَيْتُمُوهُ^٧.

٨٧- بَابُ مَنْ كَسَا مُؤْمِنًا

٢١٩٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ،

عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «مَنْ كَسَا أَخَاهُ كِسْوَةَ شِتَاءٍ أَوْ صَيْفٍ^٩، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْسُوهُ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ، وَأَنْ يَهْوَنَ عَلَيْهِ^{١٠} سَكَرَاتِ الْمَوْتِ، وَأَنْ يَوْسَعَ عَلَيْهِ فِي^{١١} قَبْرِهِ، وَأَنْ يَلْقَى^{١٢} الْمَلَائِكَةَ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ بِالْبُشْرَى، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي

١. في «ف»: «جَجَجْ».

٢. في «ف»: «جَجَجْ».

٣. في «ف»: «و».

٤. هكذا في «ب»، ج، د، ز، ص، ض، ف، بس، بف، والوافي. وفي «بر» والمطبوع والبحار: «تذْلُونُهُ» من دلوته وأدليته، أي أرسلته. واختاره المازندراني في شرحه. وفي «مرآة العقول»: «كَأَنَّ الظَّاهِرَ حِينَئِذٍ: «أَوْ تَذْلُوهُ» لِلْعُطْفِ عَلَى الْجَزَاءِ، وَلِذَا قَرَأَ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْوَاوِ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ. وَتَذْلُونُهُ» بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ وَاللَّامِ الْمَشْدُودَةِ مِنَ الدَّلَالَةِ.

٥. في «ب»، ج، ح، وحاشية «ص»، ض، ف، والبحار: «فَيَأْتِي».

٦. في البحار: «فَإِنْ».

٧. راجع: الكافي، كتاب الزكاة، باب سقي الماء، ح ٦٢٣٣. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٨، ح ٢٨٦٠؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ٣٠٣، ح ٣٠٦١٣؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٧٩، ح ٨٢.

٨. في «ف»: «صيفاً». والنصب على الظرفية.

٩. في «ب»، ج، د، ز، ص، ض، ف، بر، وشرح المازندراني والوافي والوسائل والمصادقة: «من».

١٠. في «ب»: «- وفي».

١١. في «ض»: «أَنْ تَلْقَى». واحتمل المجلسي كون «الملائكة» مرفوعاً والمفعول محذوفاً. وقال: «يمكن أن»

كِتَابِهِ: ﴿وَتَلْقَاهُمْ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾^٢.

٢١٩٥ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

٢٠٥ / ٢ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَسَا أَحَدًا مِنْ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ثَوْبًا مِنْ عَزِيٍّ، أَوْ أَغَانَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا يَقْوِيهِ^٣ مِنْ مَعِيشَتِهِ^٤، وَكَلَّ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ سَبْعَةَ آلَافٍ مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَسْتَغْفِرُونَ^٥ لِكُلِّ ذَنْبٍ عَمِلَهُ إِلَى أَنْ يُنْفَخَ فِي الصُّورِ^٦».

٢١٩٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ^٨، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَسَا أَحَدًا مِنْ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ثَوْبًا مِنْ عَزِيٍّ، أَوْ أَغَانَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا يَقْوِيهِ^٩ مِنْ مَعِيشَتِهِ^{١٠}، وَكَلَّ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ^{١١} سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَسْتَغْفِرُونَ^{١٢} لِكُلِّ ذَنْبٍ عَمِلَهُ إِلَى أَنْ يُنْفَخَ فِي الصُّورِ^{١٣}».

٢١٩٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ

١. يقرأ... من باب التفعيل، والمستتر راجع إلى الله، والمفعول الأول محذوف، ومفعوله الثاني الملائكة. راجع:

مرآة العقول، ج ٩، ص ١٣٣. ١. الأنبياء (٢١): ١٠٣.

٢. مصادقة الإخوان، ص ٧٨، ح ١، مرسل مع زيادة. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٩، ح ٢٨٦٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٤، ح ٦٠٧٨؛ البحار، ج ٧، ص ١٩٨، ح ٧٢؛ وج ٧٤، ص ٣٦٩، ح ٨٣.

٣. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «يقوته».

٤. في حاشية «بر»: «على». ٥. في «ج، د، ز»: «معيشة».

٦. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «تستغفرون».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٩، ح ٢٨٦٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٣، ذيل ح ٦٠٧٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٨٠، ح ٨٤.

٨. تقدم في الكافي، ذيل ح ٢١٧٦، احتمال وجود الخلل في السند، فلاحظ.

٩. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «يقوته».

١٠. في «ب، ج، د، ز، ص، ض، ف» وحاشية «بر» والوسائل: «على».

١١. في «ز»: «معيشة». ١٢. في «ص»: «-».

١٣. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «تستغفرون».

١٤. الوافي، ج ٥، ص ٦٧٩، ح ٢٨٦٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٣، ح ٦٠٧٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٨٠، ح ٨٥.

أَبِي حَفْزَةَ الثَّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَسَا مُؤْمِنًا، كَسَاةَ اللَّهِ مِنَ الثِّيَابِ الْخُضْرِ»^١.
● وَقَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَا يَزَالُ فِي ضَمَانِ اللَّهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ سِلْكُ»^{٢، ٣، ٤}.

٥ / ٢١٩٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَنْ كَسَا مُؤْمِنًا ثَوْبًا مِنْ عَزْيٍ، كَسَاةَ اللَّهِ مِنْ
إِسْتَبْرَقِ الْجَنَّةِ؛ وَمَنْ كَسَا مُؤْمِنًا ثَوْبًا مِنْ غَنَى، لَمْ يَزَلْ فِي بَسْتَرٍ مِنَ اللَّهِ مَا بَقِيَ»^٦ مِنْ
الثَّوْبِ خِزْفَةٌ»^{٧، ٨}.

١. ثواب الأعمال، ص ١٦٤، ح ٢؛ والأُمالي للمفيد، ص ٩، المجلس ١، ح ٥، بسندهما عن حمّاد، عن إبراهيم بن عمر، مع زيادة في أوله. ثواب الأعمال، ص ١٧٥، ضمن ح ١، بسنده عن أبي حمزة الثمالي، والرواية هكذا: «من كساه من عري كساه الله من استبرق وحرير». المؤمن، ص ٦٣، ح ١٦١، عن علي بن الحسين عليه السلام؛ وفيه، ص ٦٥، ح ١٦٦، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٠، ح ٢٨٦٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٣، ح ٦٧٠٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٨١، ح ٨٦.

٢. في الأُمالي: - «قال في حديث آخر».

٣. السُّلْكَةُ: الخيط الذي يخاط به الثوب، وجمعه سِلْكٌ وأسلاك وسلوك. لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٢ (سلك).

٤. الأُمالي للمفيد، ص ٩، المجلس ١، ح ٥، بسنده عن حمّاد، عن إبراهيم بن عمر. ثواب الأعمال، ص ١٧٥، ضمن ح ١، بسنده عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين عليه السلام، وفيه: «من كساه من غير عري لم يزل في ضمان الله...». قرب الإسناد، ص ١٢٠، ح ٤٢٢، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الاختصاص، ص ٢٨، مرسلًا عن أبي حمزة الثمالي؛ المؤمن، ص ٦٣، ح ١٦١، عن علي بن الحسين عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٠، ح ٢٨٦٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٤، ح ٦٠٧٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٨١، ح ٨٦. ٥. في «ف»: - «ثوبًا».

٦. في «ف»: «وقت».

٧. «الخِرْقَةُ: القطعة من الثوب والمِرْقَةُ منه. لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٣ (خرق).

٨. ثواب الأعمال، ص ١٧٥، ضمن الحديث ١، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام، وفيه: «من كساه من عري

٨٨- بَابُ فِي الطَّافِ الْمُؤْمِنِ وَإِكْرَامِهِ

٢١٩٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ:

٢٠٦ / ٢ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ مِنْ وَجْهِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ قَذَاةً^١، كَتَبَ اللَّهُ -عَزَّ

وَجَلَّ- لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ؛ وَمَنْ تَبَسَّمَ فِي وَجْهِ أَخِيهِ، كَانَتْ لَهُ حَسَنَةٌ^٢.

٢٢٠٠ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ^٣: مَرْحَبًا، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَرْحَبًا إِلَى يَوْمِ

الْقِيَامَةِ^٤.

٢٢٠١ / ٣ . عَنْهُ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ يُونُسَ عَنْ

١. كساء الله من استبرق وحرير». الوافي، ج ٥، ص ٦٨٠، ح ٢٨٦٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٤، ح ٦٠٧٧؛ البحار،

ج ٧٤، ص ٣٨١، ح ٨٧.

٢. «قَذَاة»: ما يقع في العين والماء والشراب من تراب أو تبن أو وسخ أو غير ذلك. النهاية، ج ٤، ص ٣٠ (قذا).

٣. مصادقة الإخوان، ص ٥٢، ح ٣، مرسلاً. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب إدخال السرور على

المؤمنين، ح ٢١٢٩؛ ومصادره. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٥، ح ٢٧٧٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٤، ح ٢١٨٠٠؛ البحار،

ج ٧٤، ص ٢٩٧، ح ٣٠.

٣. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والمصادقة. وفي المطبوع: «المؤمن».

٤. مصادقة الإخوان، ص ٧٨، ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه عليه السلام. ثواب الأعمال، ص ١٧٦، ضمن

الحديث الطويل ١، بسند آخر، وفيه: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا لَقِيَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ فَقَالَ لَهُ: مَرْحَبًا...». الوافي، ج ٥،

ص ٦٤٥، ح ٢٧٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٤، ح ٢١٨٠١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٨، ح ٣١.

٥. في «ف»: «وَعَنَهُ».

٦. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس، بف، جر» والوسائل والبحار. وفي «ض» والمطبوع: «أحمد بن

محمد بن عيسى» بدل «أحمد بن محمد عن محمد بن عيسى».

وقد توسط أحمد بن محمد [بن عيسى] بين محمد بن يحيى وبين محمد بن عيسى في عدة من الأسناد.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٧٠-٥٧١، و ص ٦٩٧-٦٩٨.

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ آتَاهُ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ فَأَكْرَمَهُ، فَإِنَّمَا أَكْرَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^١.

٢٢٠٢ / ٤. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ نَصْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ حَمَادٍ^٢، عَنْ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا فِي أُمَّتِي عَبْدُ الطُّفِّ^٣ أَخَاهُ فِي اللَّهِ بِشْيءٍ مِنْ لُطْفٍ^٤، إِلَّا أَخْدَمَهُ^٥ اللَّهُ مِنْ خَدَمِ الْجَنَّةِ»^٦.

٢٢٠٣ / ٥. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَكْرَمَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ^٧ بِكَلِمَةٍ يَلُطِّفُهُ^٨ بِهَا وَفَرَّجَ عَنْهُ كَرْبَتَهُ، لَمْ يَزَلْ فِي ظِلِّ اللَّهِ الْمَمْدُودِ،»

١. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٥، ح ٢٧٨١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٦، ح ٢١٨٠٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٨، ح ٣٢.

٢. كذا في النسخ والمطبوع والوسائل والبحار. والظاهر وقوع التحريف في العنوان، والصواب: «الهيثم بن جَمَازٍ»؛ فَإِنَّ أَبَا دَاوُدَ الرَّوَايَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ هُوَ نَفِيعُ بْنُ الْحَارِثِ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى، وَقَدْ عُدَّ الْهَيْثَمُ بْنُ جَمَازٍ مِنْ رِوَاةٍ نَفِيعٌ هَذَا. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٩، الرقم ٢٠٨٧؛ وج ٣٠، ص ٩، الرقم ٦٤٦٦.

٣. أَلُطِفَهُ بِكَذَا، أَيِ بَرَّهَ بِهِ. وَالْأَسْمُ اللَّطْفُ. يُقَالُ: جَاءَنَا لَطْفَةً مِنْ فُلَانٍ، أَيِ هَدِيَّةٍ. الصَّحاح، ج ٤ ص ١٤٢٧ (لطف).

٤. فِي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ «مَا مِنْ عَبْدٍ لَاطَفَ أَخَاهُ» بِدَلٍّ «مَا فِي أُمَّتِي عَبْدٌ أَلُطِفَ أَخَاهُ».

٥. فِي «ز» ص: «لُطْفُهُ». وَفِي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: «اللُّطْفُ».

٦. فِي الرَّوَاةِ: «وَاللُّطْفَةُ».

٧. ثَوَابِ الْأَعْمَالِ، ص ١٨١، ح ١، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ. مُصَادَقَةُ الْإِخْوَانِ، ص ٧٨، ح ١، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ. الْوَافِي، ج ٥، ص ٦٤٦، ح ٢٧٨٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٣٧٥، ح ٢١٨٠٢؛ الْبَحَارُ، ج ٧٤، ص ٢٩٨، ح ٣٣.

٨. فِي الرَّوَاةِ: «الْمَوْمَنُ».

٩. فِي «ب» ز: «تَلَطَّفُهُ» فَعْلًا مَاضِيًّا مِنْ بَابِ التَّفَعُّلِ. وَفِي «ف» «يَلُطِّفُ».

عَلَيْهِ^١ الرَّحْمَةُ مَا كَانَ^٢ فِي ذَلِكَ^٣.

٢٢٠٤ / ٦. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ جَمِيلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ مِمَّا حَصَّ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ الْمُؤْمِنَ
أَنْ يُعْرِفَهُ بِرِ إِخْوَانِهِ^٤ وَإِنْ قَلَّ، وَلَيْسَ الْبِرُّ بِالْكَثْرَةِ^٥، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ^٦ فِي
كِتَابِهِ: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ». ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»^٧ وَمَنْ عَرَفَهُ^٨ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِذَلِكَ أَحَبَّهُ اللَّهُ^٩، وَمَنْ أَحَبَّهُ اللَّهُ^{١٠}
-تَبَارَكَ وَتَعَالَى- وَفَاءَهُ^{١١} أَجْرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ.

ثُمَّ قَالَ: «يَا جَمِيلُ، ازِدْ هَذَا الْحَدِيثَ لِإِخْوَانِكَ؛ فَإِنَّهُ تَزْغِيبٌ^{١٢} فِي الْبِرِّ^{١٣}».

١. في الوسائل: «ومن».

٢. في الوافي: «مادام -خ ل».

٣. ثواب الأعمال، ص ١٧٨، ح ١، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله بن محمد الغفاري، عن جعفر بن إبراهيم، عن
أبي عبد الله عليه السلام، الجعفريات، ص ١٩٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. علل
الشرائع، ص ٥٢٣، صدر ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع
اختلاف يسير. المؤمن، ص ٥٢، ح ١٢٨، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف الوافي، ج ٥،
ص ٦٤٦، ح ٢٧٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٦، ح ٢١٨٠٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٩، ح ٣٤.

٤. في مرآة العقول: «أي ثواب البرِّ، أو التعريف كناية عن التوفيق للفعل».

٥. في الوافي: «معناه أنه لا يتوقف البرُّ على كثرة المال، بل ينبغي للمقلِّ أيضاً أن يبرِّ إخوانه؛ وذلك لأنَّ الله
سبحانه حمد أهل الحاجة بالإيثار. والخصاصة: الحاجة».

٦. في «ف»: «وذلك يقول الله عزَّ وجلَّ».

٧. الحشر (٥٩): ٩.

٨. في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ: عرفه، على بناء المجزَّء».

٩. في الوسائل، ح ٢١٨٠٦: «-الله».

١٠. في «ف»: «-الله».

١١. في «ز»: «ولأوفاء».

١٢. في «ب»: «وحاشية «ص، بر»+: «لإخوانك».

١٣. في البحار: «+ لإخوانك».

١٤. مصادقة الإخوان، ص ٦٦، ح ٢، عن جميل بن دراج. ثواب الأعمال، ص ٢٢٠، ح ١، عن أبيه، عن محمد بن
أحمد بن خالد، عن محمد بن علي، عن عمر بن عبد العزيز، وتماز الرواية فيه: «من فضل الرجل عند الله
محبتته لإخوانه، ومن عرفه الله محبتته إخوانه أحبَّه الله، ومن أحبَّه الله وفاء أجره يوم القيامة». الوافي، ج ٥،

٢٢٠٥ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ٢٠٧/٢

صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْمُفَضَّلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَنْجِفَ أَخَاهُ التَّخْفَةَ».

قُلْتُ^١: وَأَيُّ شَيْءٍ^٢ التَّخْفَةُ؟

قَالَ: «مِنْ مَجْلِسٍ وَمَتَكًا وَطَعَامٍ^٣ وَكِسْوَةٍ وَسَلَامٍ، فَتَطَاوُلُ^٤ الْجَنَّةُ مَكَافَأَةً لَهُ، وَيُوجِي اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهَا: أَنِّي قَدْ حَرَمْتُ طَعَامَكَ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا إِلَّا عَلَى نَبِيٍّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيٍّ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهَا: أَنْ كَافِيي^٥ أَوْلِيَايَ^٦ يَتَخَفِهِمْ، فَيُخْرِجُ^٧ مِنْهَا وَصَفَاءَ وَوَصَائِفَ^٨، مَعَهُمْ أَطْبَاقُ^٩ مَعْطَاةٍ بِمَنَادِيلٍ مِنْ لَوْلُؤٍ، فَإِذَا نَظَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ وَهَوَلَهَا، وَإِلَى الْجَنَّةِ وَمَا فِيهَا، طَارَتْ^{١٠} عَقُولُهُمْ، وَامْتَنَعُوا أَنْ يَأْكُلُوا، فَيَنَادِي مَنَادٍ مِنَ تَحْتِ الْعَرْشِ: أَنْ^{١١} اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- قَدْ^{١٢} حَرَّمَ جَهَنَّمَ عَلَى مَنْ^{١٣} أَكَلَ

ح ٦٤٦، ح ٢٧٨٤: الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٧، ح ٢١٨٠٦؛ وج ٢٧، ص ٨٨، ح ٣٢٢٨٥؛ البحار، ج ٧٤، ص ٢٩٩، ح ٣٥.

١. في «ز»، ض، «ه»: «به».

٢. في «ف»: «ه»؛ «هي».

٣. في «ه»: «ه»؛ «وإطعام».

٤. في «د»، ص، ف، ه، ب، ف: «فتطاول». وفي «ب»: «فيتطاول». وفي الوافي: «فتطاول الجنة، أي تمتد وترتفع أن تكافيه في الدنيا بطعام أو شراب».

٥. في «ف»: «ه»؛ «له».

٦. في «ج»، ض: «كافي»، وهو من تخفيف الهمزة.

٧. في «ز»: «أولياء لي».

٨. في شرح المازندراني والوافي والبحار: «فتخرج».

٩. الوصف: الغلام دون المراهق، والوصيفة: الجارية كذلك، والجمع: وُصَفَاءُ ووصائف، مثل كريم وكرماء وكرائم. المصباح المنير، ص ٦٦١ (وصف).

١٠. «الطَّبَقُ»: من أمتعة البيت، يؤكل عليه. والجمع: أطباق. المصباح المنير، ص ٣٩٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٩٧ (طبق).

١١. في حاشية «ف»: «حارت».

١٢. في «م» القول: «إِنَّ اللَّهَ، يحتمل كسر الهمزة وفتحها».

١٣. في «ف»: «قد».

١٤. في «ز»، ه، «و الوافي»: «من».

مِنْ طَعَامِ جَنَّتِهِ^١، فَيَمْدُ الْقَوْمُ أَيْدِيَهُمْ، فَيَأْكُلُونَ^٢.

٨ / ٢٢٠٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٣، عَنْ مُحَمَّدِ

بْنِ فَضِيلٍ^٤، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «يَجِبُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَسْتَرْ عَلَيْهِ^٦ سَبْعِينَ كَبِيرَةً^٧.

٩ / ٢٢٠٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: أَمَلَى عَلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٨: «أَحْسِنَ - يَا إِسْحَاقُ - إِلَى أَوْلِيَائِي مَا اسْتَطَعْتَ، فَمَا أَحْسَنَ مُؤْمِنٌ إِلَى مُؤْمِنٍ وَلَا أَعَانَهُ إِلَّا خَمْسٌ^٩ وَجَهَ إِنْ لَيْسَ^{١٠}، وَفَرَحَ قَلْبُهُ^{١١}.

١. في «ه»: «الجنة».

٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٧، ح ٢٧٨٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٥، ح ٢١٨٠٣؛ البحار، ج ٨، ص ١٥٦، ح ٩٧؛ وج ٧٤، ص ٣٠٠، ح ٣٦.

٣. هكذا في النسخ والطبعة الحجرية من الكتاب والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى».

وقد توسط محمد بن أحمد [بن يحيى] بين محمد بن يحيى ومحمد بن عيسى في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤٤-٤٤٥؛ ج ١٥، ص ٣٢٨-٣٢٩.

٤. هكذا في «ب»، ج ٥، د، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بف، جر. والطبعة الحجرية والوسائل. وفي «بس» والمطبوع والبحار: «الفضل».

٥. في «ف»: «على المؤمن».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٥، ح ٢٥٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٩، ح ٢١٨١٠؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٠١، ح ٣٧.

٧. الخشخاش: الخدش في الوجه. لسان العرب، ج ٦، ص ٢٩٩ (خدش).

٨. في «ز»، ض، هـ: «ولعن الله».

٩. «فَرَحَ قَلْبُهُ» بالمبالغة وتكثر من فَرَحَ قَلْبُهُ، من باب منع، أي جرحه. وقال العلامة المجلسي: «فَرَحَ، بالقاف من باب التفعيل كناية عن شدة الغم واستمراره، وقرأه العلامة الفيض من باب المجزوء، حيث قال: «الفرح، بضم

٨٩- بَابُ فِي خِدْمَتِهِ^١

٢٢٠٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي الْمُعْتَمِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْمًا مُسْلِمٍ^٢ خَدَمَ قَوْمًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا^٣ أَغْطَاهُ اللَّهُ مِثْلَ عَدَدِهِمْ خُدَامًا^٤ فِي الْجَنَّةِ»^٥.

٩٠- بَابُ نَصِيحَةِ الْمُؤْمِنِ

٢٢٠٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عَيْسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَجِبُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَّصِحَّهُ»^٦.

١. القاف والمهملتين: الألم، قرح قلبه، أي ألمه. وأما العلامة المازندراني فإنه قرأه بالقاف، حيث قال: «فرح قلبه، إذا غمته، وأفرحه، إذا أنقله، وحقيقته: أزال عنه الفرح، كأشكيته. ويجوز أن يقرأ بالقاف، يقال: فرحه، من باب منع، أي جرحه». راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٢٤؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٤٥٢ (فرح)؛ المصباح المنير، ص ٤٩٦ (فرح)؛ شرح المازندراني، ج ٩، ص ٩٣ و ٩٤؛ امرأة العقول، ج ٩، ص ١٤١.

١٠. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٧؛ ح ٢٧٨٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٧٧؛ ح ٢١٨٠٧؛ البحار، ج ٧٤، ح ٣٠١، ص ٣٨.

١. في «ف»: «خدمة المؤمن». ٢. في «بر، يف»: «مؤمن».

٣. في «ه»: «- إلا». وهي زائدة، أو استثناء من مقدّر، أي ما فعل ذلك إلا أعطاه الله. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٩٤؛ امرأة العقول، ج ٩، ص ١٤١. ٤. في «ه» وحاشية «ف»: «خدما».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٦٤٨؛ ح ٢٧٨٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨٠؛ ح ٢١٨١٤؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٧، ح ٣.

٦. نصحتُ لزيد أنصح نصحاً ونصيحةً؛ هذه اللغة الفصيحة. وفي لغة يتعدى بنفسه، فيقال: نصحتُه. وهو الإخلاص والصدق والمشورة والعمل. والفاعل: ناصح ونصيح. والجمع: نَصَحاء. والنصيحة: كلمة يُعْبَرُ بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له. المصباح المنير، ص ٦٠٧؛ النهاية، ج ٥، ص ٦٣ (نصح).

٧. الوافي، ج ٥، ص ٦٨١؛ ح ٢٨٦٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨١؛ ح ٢١٨١٧؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٧، ح ٤.

٢٢١٠ / ٢ . عَنْهُ^١، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَجِبُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ^٢ النَّصِيحَةُ لَهُ فِي الْمَشْهَدِ وَالْمَغِيبِ^٣»^٤.

٢٢١١ / ٣ . ابْنُ مَحْبُوبٍ^٥، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ^٦، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يَجِبُ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ النَّصِيحَةُ»^٧.

٢٢١٢ / ٤ . ابْنُ مَحْبُوبٍ^٨، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِيَنْصَحِ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ كَنَصِيحَتِهِ^٩ لِنَفْسِهِ»^{١٠}.

٢٢١٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَغْظَمَ النَّاسِ مَنَزِلَةً عِنْدَ

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٢ . في «ب»: «من».

٣ . في «هـ»: «أن ينصحه» بدل «النصيحة له في المشهد والمغيب».

٤ . فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٩، وتام الرواية: «حق المؤمن على المؤمن أن يحضه النصيحة في المشهد والمغيب

كنصيحته لنفسه» . الوافي، ج ٥، ص ٦٨١، ح ٢٨٧٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨١، ح ٢١٨١٨؛ البحار، ج ٧٤،

ص ٣٥٨، ح ٥.

٥ . السند معلق، ويروي عن ابن محبوب، عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد.

٦ . في «ز»: «علي بن رثاب».

٧ . في «ف»: «ف» + «لنفسه». وفي البحار: «وله».

٨ . الوافي، ج ٥، ص ٦٨١، ح ٢٨٧١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨١، ح ٢١٨١٩؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٨، ح ٦.

٩ . السند معلق، كسابقه.

١٠ . في «ج»: «كنصيحة». وفي «هـ»: «كنصحه».

١١ . الأُمالي للطوسي، ص ٢٣١، المجلس ٩، ضمن الحديث ٢، عن الكليني، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن

أبيه، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، من

دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٦٨١، ح ٢٨٧٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨٢، ح ٢١٨٢٠؛ البحار،

ج ٧٤، ص ٣٥٨، ح ٧.

١٢ . في «هـ»: «والنبي».

اللَّهُ^١ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْشَاهُمْ فِي أَرْضِهِ^٢ بِالنَّصِيحَةِ لِخَلْقِهِ^٣.

٢٢١٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُتَقَرِّي، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ^٤ بِالنُّصْحِ لِلَّهِ فِي خَلْقِهِ، فَلَنْ تَلْقَاهُ^٥ بِعَمَلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ^٦».

٩١- بَابُ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ

٢٠٩/٢

٢٢١٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ حَبِيبِ الْأَخْوَلِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «صَدَقَةٌ يُجِبُّهَا اللَّهُ: إِصْلَاحُ^٧ بَيْنِ النَّاسِ إِذَا تَقَاسَدُوا، وَتَقَارُبَ بَيْنِهِمْ إِذَا تَبَاعَدُوا^٨».

● عَنْهُ^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مِثْلَهُ^{١٠}.

١. في «ب»: «عند الله منزلة».

٢. في «أ»: «الأرض». والمشي كناية عن شدة الاهتمام.

٣. الوافي، ج ٥، ص ٥٣٦، ح ٢٥٢٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨٢، ح ٢١٨٢١؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٨، ح ٨.

٤. في «هـ» والوافي: «عليك».

٥. في «هـ»: «فلن تلقاه» بالتشديد. أي تلقاه.

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الاهتمام بأموال المسلمين والنصيحة لهم ونفعهم، ح ٢٠٣٠، عن علي بن إبراهيم، عن علي بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد الوافي، ج ٥، ص ٥٣٦، ح ٢٥٢٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨٢، ح ٢١٨٢٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٣٥٨، ح ٩.

٧. في «ز»: «الإصلاح».

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد، كما هو الظاهر.

٩. الأُمالي للمفيد، ص ١٢، المجلس ١، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن عمرو الأفرق وحذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٥، ص ٥٣٩، ح ٢٥٣١ و ٢٥٣٢؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٣٩، ح ٢٤٠٠١؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٤، ح ٦ وذيله.

٢٢١٦ / ٢ . عَنْهُ^١، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَأَنْ أَضْلِحَ بَيْنَ اثْنَيْنِ^٢ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ
بِدِينَارَيْنِ»^٣.

٢٢١٧ / ٣ . عَنْهُ^٤، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا رَأَيْتَ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنْ شِيعَتِنَا مُنَازَعَةً، فَافْتَدِهَا^٥ مِنْ
مَالِي^{٦، ٧}».

٢٢١٨ / ٤ . ابْنُ سِنَانٍ^٨، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ سَابِقٍ^٩ الْحَاجُّ، قَالَ:
مَرَرْنَا بِالْمُفَضَّلِ - وَ^{١٠}أَنَا وَخَتْنِي^{١١} نَتَشَاجَرُ فِي مِيرَاثٍ - فَوَقَفَ عَلَيْنَا سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد . ٢ . في «ف»: «الناس» .

٣ . ثواب الأعمال، ص ١٧٨، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام . الوافي، ج ٥، ص ٥٣٩، ح ٢٥٣٢؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٣٩، ح ٢٤٠٠٠؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٤ .

٤ . الضمير راجع إلى محمد بن يحيى في سند ح ١، خلافاً لظاهر السياق؛ فَإِنَّ ابْنَ سِنَانَ الرَّاويَ عَنْ مُفَضَّلٍ - وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو - هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانَ . وَتَوَسَّطَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ [بْنُ عَيْسَى] بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْنَادِ . راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٦٥-٥٦٨، ص ٦٩٥-٦٩٦ .

٥ . في «ه»: «فافتد بها». و «الفدَى» و «الفداء»: حفظ الإنسان عن النابة بما يذله عنه . يقال: فديته بمالي، وفديته بنفسي، وفاديت بكذا . و «افتدى»: إذا بذل ذلك عن نفسه . وَقَدَّتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَافْتَدَتْ: أَعْطَتْهُ مَالاً حَتَّى تَخْلَصَ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ . المفردات للراغب، ص ٦٢٧؛ المصباح المنير، ص ٤٦٥ (فدى) .

٦ . في «ه»: «مالك» .

٧ . الوافي، ج ٥، ص ٥٣٩، ح ٢٥٣٣؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٤٠، ح ٢٤٠٠٢؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٤، ح ٨ .

٨ . السند معلق على سابقه، ويروي عن ابن سنان، محمد بن يحيى المعبر عنه بالضمير عن أحمد بن محمد .

٩ . في «ب» و «البحار»: «سائق». وفي «ج، ز، س»: «سابق». والمذكور في كتب الرجال «سابق» و «سائق». راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٠، الرقم ٤٧٦؛ رجال البرقي، ص ٤٢؛ رجال الكشي، ص ٣١٨، الرقم ٥٧٥ و ٥٧٦؛ رجال الطوسي، ص ٢١٤، الرقم ٢٨٠٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٣٣، الرقم ٨٦٤ .

١٠ . في «ج، ب، س»: «و» .

١١ . «الْخَتَنُ»، بالتحريك: كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ، مِثْلَ الْأَبِ وَالْأَخِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «هَكَذَا عِنْدَ الْعَرَبِ،»

لَنَا: تَعَالَوْا إِلَى الْمَنْزِلِ، فَأَتَيْنَاهُ، فَأُصْلِحَ^٢ بَيْنَنَا بِأَرْبَعِيَّةٍ دَرَاهِمٍ، فَدَفَعَهَا^٣ إِلَيْنَا مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى إِذَا^٤ اسْتَوْفَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا مِنْ صَاحِبِهِ، قَالَ: أَمَا إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ مَالِي، وَلَكِنْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٥ أَمَرَنِي^٥ إِذَا تَنَازَعَ رَجُلَانِ^٦ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي شَيْءٍ أَنْ أُصْلِحَ بَيْنَهُمَا^٧، وَأَقْتَدِيهَا^٨ مِنْ مَالِهِ، فَهَذَا مِنْ مَالِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩.

٢٢١٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: «الْمُصْلِحُ لَيْسَ بِكَاذِبٍ^{١١}».

٢٢٢٠ / ٦. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إسمَاعِيلَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢} فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ»^{١٣} قَالَ: «إِذَا دُعِيَ لِصُلْحٍ^{١٤} بَيْنَ اثْنَيْنِ^{١٥}، فَلَا تَقُلْ: عَلَيَّ

١. وَأَنَا عِنْدَ الْعَامَّةِ فَخْتُنَ الرَّجُلَ: زَوْجَ ابْنَتِهِ. وَعَنْ ابْنِ الْمُظَفَّرِ: «الْخَتَنُ: الصُّهْرُ»، وَالصُّهْرُ: زَوْجُ بِنْتِ الرَّجُلِ

وَأُخْتُهُ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ٢١٠٧؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٤٧٦؛ الْمَصْبَحُ الْمُنِيرُ، ص ١٦٤ (خَتَنُ).

١. فِي الْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ: - «لَنَا».

٢. فِي «ف»: «فَإِذَا أُصْلِحَ».

٣. فِي «هـ»: «وَدَفَعَهَا».

٤. فِي «ب»: «وَدَفَعَهَا».

٥. فِي «ف»: «وَبِأَنْ».

٦. فِي «ف»: «وَبِأَنْ».

٧. فِي «ص»: «وَحَاشِيَةُ «ز» وَ«بِأَنْ» وَ«فِي الْوَسَائِلِ»: «وَأَقْتَدِي بِهَا».

٨. فِي «ب»: «وَحَاشِيَةُ «ز» وَ«بِأَنْ» وَ«فِي الْوَسَائِلِ»: «وَأَقْتَدِي بِهَا».

٩. فِي «هـ»: «وَحَاشِيَةُ «د» وَ«بِأَنْ» وَ«فِي الْوَسَائِلِ»: «وَأَقْتَدِي بِهَا».

١٠. فِي «هـ»: «وَحَاشِيَةُ «د» وَ«بِأَنْ» وَ«فِي الْوَسَائِلِ»: «وَأَقْتَدِي بِهَا».

١١. فِي «هـ»: «وَحَاشِيَةُ «د» وَ«بِأَنْ» وَ«فِي الْوَسَائِلِ»: «وَأَقْتَدِي بِهَا».

١٢. فِي «هـ»: «وَحَاشِيَةُ «د» وَ«بِأَنْ» وَ«فِي الْوَسَائِلِ»: «وَأَقْتَدِي بِهَا».

١٣. فِي «هـ»: «وَحَاشِيَةُ «د» وَ«بِأَنْ» وَ«فِي الْوَسَائِلِ»: «وَأَقْتَدِي بِهَا».

١٤. فِي «هـ»: «وَحَاشِيَةُ «د» وَ«بِأَنْ» وَ«فِي الْوَسَائِلِ»: «وَأَقْتَدِي بِهَا».

١٥. فِي «هـ»: «وَحَاشِيَةُ «د» وَ«بِأَنْ» وَ«فِي الْوَسَائِلِ»: «وَأَقْتَدِي بِهَا».

يَعِينُ إِلَّا أَفْعَلَ^١،^٢

٧ / ٢٢٢١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ - أَوْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ - :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : قَالَ^٣ : «أُبْلِغَ عَنِّي كَذَا وَكَذَا» فِي أَشْيَاءَ أَمَرَ بِهَا . قُلْتُ : فَأَبْلَغَهُمْ عَنْكَ وَأَقُولُ عَنِّي^٥ مَا قُلْتَ لِي وَغَيْرَ الَّذِي قُلْتَ ؟

قَالَ : «نَعَمْ، إِنَّ^٦ الْمُصْلِحَ لَيْسَ بِكَذَّابٍ، إِنَّمَا هُوَ الصُّلْحُ لَيْسَ بِكَذِبٍ^٧»^٨.

٩٢ - بَابُ فِي إِحْتِيَاءِ الْمُؤْمِنِ

١ / ٢٢٢٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ^٩ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ» ←

١ . في الوافي : «يعني لا تقبل : حلفت بالله ألا أصلح بين الناس» .

٢ . التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٩، ح ١٠٦٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي نجران، عن ابن أبي عمير . تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٢، ح ٣٤٠، عن أيوب، مع اختلاف يسير وزيادة . الوافي، ج ٥، ص ٥٤٠، ح ٢٥٣٧ :

الوسائل، ج ١٨، ص ٤٤٠، ح ٢٤٠٠٤؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٦، ح ١١ .

٣ . في «ه» : «له» . وفي الوسائل : - «قال» . ٤ . في «ب» : «أمر» .

٥ . في «ب» : «عنك و» . وفي حاشية «ض» : «عنك» . وفي الوسائل : «على» .

٦ . في «ب» : «إنما» .

٧ . في «ب» والوسائل : - «إنما هو الصلح ليس بكذب» . وفي «ض، ف، بس» : «إنما هو المصلح ليس يكذب» . وفي مرآة العقول : «ذهب بعض الأصحاب إلى وجوب التورية في هذه المقامات ليخرج عن الكذب، كأن ينوي بقوله : قال كذا، رضي بهذا القول، ومثل ذلك : وهو أحوط» .

٨ . الوافي، ج ٥، ص ٥٤٠، ح ٢٥٣٦؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٤٢، ح ٢٤٠٠٨؛ البحار، ج ٧٦، ص ٤٨، ح ١٢ .

٩ . هكذا في القرآن و«ض، بر» والوسائل والمحاسن وتفسير العياشي، ح ٨ والأمال، وفي «ف» : «» .

جَمِيعاً؟^١

قَالَ^٢: «مَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ ضَلَالٍ^٣ إِلَى هُدًى فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهَا، وَمَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ هُدًى إِلَى ضَلَالٍ فَقَدْ قَتَلَهَا»^٤.

٢ / ٢٢٢٣. عَنْهُ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ قُصَيْبِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٦: قَوْلُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي كِتَابِهِ: «وَمَنْ أَخْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَاهَا النَّاسُ ٢١١/٢

جَمِيعاً؟ قَالَ: «مِنْ حَزَقٍ أَوْ غَرَقٍ». قُلْتُ: فَمَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ ضَلَالٍ إِلَى هُدًى؟ قَالَ: «ذَاكَ^٧ تَأْوِيلُهَا الْأَعْظَمُ»^٨.

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، مِثْلَهُ.

٣ / ٢٢٢٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ

سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩: أَسْأَلُكَ أَضْلَحَكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ» فَقُلْتُ^{١٠}: كُنْتُ عَلَى خَالٍ

«- فِي الْأُزْرِيِّ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَوْ قَسَادِي فِي الْأُزْرِيِّ».

١. المائدة (٥): ٣٢. ٢. في الوسائل والمحاسن: «فقال».

٣. في المحاسن: «ضلالة». ٤. في المحاسن وتفسير العياشي والأُمالي: «فقد».

٥. المحاسن، ص ٢٣١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨١. وفي الأُمالي للطوسي، ص ٢٢٦، المجلس ٨، ح ٤٦، بسنده

عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٣، ح ٨٥، عن سماعة.

الوافي، ج ٥ ص ٦٨٢، ح ٢٨٧٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٧، ح ٢١٣٠٨؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠١، ح ٤٨.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في المحاسن: «فقال: ذلك».

٨. المحاسن، ص ٢٣٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٢، عن علي بن الحكم. تفسير القمي، ح ١، ص ١٦٧، بسنده

آخر عن أبي جعفر^٩. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٣، ح ٨٧، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^{١٠}، مع

اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٢، ح ٢٨٧٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٦، ح ٢١٣٠٧؛ البحار، ج ٧٤،

ص ٤٠٣، ح ٤٩. ٩. في «٥» والمحاسن: «قال».

وَأَنَا الْيَوْمَ عَلَى خَالٍ أُخْرَى، كُنْتُ أَذْخُلُ الْأَرْضَ، فَأَدْعُو الرَّجُلَ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْمَرْأَةَ، فَيَنْقِدُ اللَّهُ مَنْ شَاءَ^١، وَأَنَا الْيَوْمَ لَا أَدْعُو أَحَدًا.

فَقَالَ: «وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَخْلِيَ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ، فَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُخْرِجَهُ^٢ مِنْ ظُلْمَةٍ إِلَى نُورٍ أَخْرَجَهُ».

ثُمَّ قَالَ: «وَلَا عَلَيْكَ -إِنْ أَنْتَ- مِنْ أَحَدٍ خَيْرًا^٣ -أَنْ تَنْبِذَ إِلَيْهِ الشَّيْءَ نَبْذًا^٤».

قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ أَخْيَاها فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا».

قَالَ: «مِنْ حَرَقٍ أَوْ غَرَقٍ^٥، ثُمَّ سَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «وَتَأْوِيلُهَا^٦ الْأَعْظَمُ أَنْ دَعَاها فَاسْتَجَابَتْ^٧ لَهُ^٨»^٩.

٩٣- بَابُ فِي^{١٢} الدُّعَاءِ لِلْأَهْلِ إِلَى الْإِيمَانِ

١ / ٢٢٢٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ،

١. في «ب»، هـ، والوسائل والمحاسن: «بشاء».

٢. في الوافي: «وما عليك، أي الذي يجب عليك؛ بأن تكون «ما» موصولة. أو وما بأس عليك؛ بأن تكون نافية. أو أي شيء عليك؛ بأن تكون استفهامية للإنكار».

٣. في «هـ»: «فمن أراد أن يخرج الله».

٤. «أنس»: «أبصر ورأى شيئاً لم يعهد». يقال: أنست منه كذا، أي علمت. النهاية، ج ١، ص ٧٤ (أنس).

٥. في الوافي: «بخير».

٦. نبذته تَبَذَّأ: ألقيته فهو منبوذ. والتَّبَذُّ يكون بالفعل والقول، في الأجسام والمعاني. المصباح المنير، ص ٥٩٠؛

النهاية، ج ٥، ص ٧ (نبذ). وفي الوافي: «ولا عليك، أي لا بأس عليك. «أن تبذ إليه الشيء» أي تلقي إليه كلمة

حق وإرشاد في دين أو هداية إلى معرفة». ٧. في المحاسن: «+ وأوغدر».

٨. في «ب»: «وتأويلها». ٩. في «ف»: «فاستجاب؛ لأن النفس ممّا يذكر ويؤثّر».

١٠. في «ب»: «به».

١١. المحاسن، ص ٢٣٢، كتاب مصابيح الظلم، ج ١٨٣. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٢، ح ٢٨٧٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٦،

ح ٢١٣٠٦؛ البحار، ج ٧٤، ص ٤٠٣، ح ٥٠. ١٢. في «ف»: «- وفي».

١٣. في «ب»: «- محمد بن».

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ لِي أَهْلَ بَيْتٍ وَهُمْ يَسْمَعُونَ مِنِّي، أَفَأَدْعُوهُمْ إِلَى هَذَا
 الْأَمْرِ؟
 فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ
 وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ﴾»^٢،^٣

٩٤- بَابُ فِي تَرْكِ دُعَاءِ النَّاسِ

٢١٢/٢

٢٢٢٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ كَلْبِ بْنِ مُعَاوِيَةَ
 الصَّنَدَاوِيِّ، قَالَ:
 قَالَ لِي^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا كُفُّمُ وَالنَّاسُ^٦؛ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا،
 نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نَكْتَةً^٧، فَتَرَكَهُ وَهُوَ يَجُولُ^٨ لِذَلِكَ وَيَطْلُبُهُ».
 ثُمَّ قَالَ: «لَوْ أَنَّكُمْ إِذَا كَلَّمْتُمُ النَّاسَ، قُلْتُمْ^٩: ذَهَبْنَا حَيْثُ ذَهَبَ اللَّهُ، وَاخْتَرْنَا مَنْ

١. في «ف»: «فأدعوهم» بدون الهمزة.

٢. التحريم (٦٦): ٦.

٣. المحاسن، ص ٢٣١، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٨٠، عن أخيه، عن علي بن النعمان الوافي، ج ٥، ص ٦٨٣، ح ٢٨٧٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٩، ح ٢١٣١٢؛ البحار، ج ٧٤، ص ٨٦، ح ١٠١.

٤. في «بس»: «في».

٥. في «ه»: «ولي».

٦. في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٥٤: «يَا كُفُّمُ وَالنَّاسُ، أي احذروا دعوتهم في زمن شدة التقية. وعُلِّل ذلك بأن من كان قابلاً للهداية وأراد الله ذلك نكت في قلبه نكته من نور، كناية عن أنه يلقي في قلبه ما يصير به طالباً للحق، متنهياً لقبوله».

٧. في مرآة العقول: «من نور». وفي المحاسن: «+بيضاء». والنكته في الشيء: كالنقطة وشبهه وسخ في المرأة، وكل شيء مثله سواد في بياض أو بياض في سواد فهو نكته. والجمع: نكّت ونكّات. المصباح المنير، ص ٦٢٤؛ ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٣٧ (نكت).

٨. في المحاسن: «فإذا هو يجول».

٩. في «ب»: «فقلتم».

اخْتَارَ اللَّهُ، اخْتَارَ اللَّهُ مُحَمَّدًا، وَاخْتَرْنَا^٢ آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ^٣.

٢١٣/٢

٢ / ٢٢٢٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السُّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ثَابِتِ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ:
قَالَ لِي^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٥: «يَا ثَابِتُ، مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ؟^٧ كَفُّوا عَنِ النَّاسِ،

١. هكذا في «ب»، ج، د، ز، ص، ف، هـ، ير، بس، بف، والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «واختار». وفي «ز»: «اختار الله». ٢. في «ض»، هـ: «فاختارنا».

٣. قال العلامة الطباطبائي: «ظاهر هذه الأخبار - كما يفسره الخبر الرابع - وكما يدل عليه العلة المذكورة فيها: أعني النكتة القلبية -: أَنَّ المعرفة من صنع الله وَأَنَّ الإنسان لا يصنع له فيها، أي أَنَّ المعرفة غير اختيارية، بل مستندة إلى أسباب إلهية غير اختيارية للإنسان، فلا في اختيار الداعي أن يصنع المعرفة في قلب المدعوى المنكر، ولا في اختيار المدعوى أن يعتقد بالحق من غير وجود الأسباب الإلهية».

ومحصل ما يظهر من هذه الأخبار وغيرها مما ينافيها بظاهرها أَنَّ الله سبحانه خلق الإنسان على دين الفطرة، أي أَنَّهُ لو خُلِّي وطبعه أذعن بالحق واعترف به، ثم إنَّه لو وقع في مجرى معتدل في الحياة رسخت في نفسه صفات وملكات حسنة، كالعدل والإنصاف ونحوهما، وتمايل إلى الحق أينما وجده، وكان على أهل العلم والإيمان أن يدعوا مثل هذا الإنسان حتى يشترّف بمعرفة تفاصيل الحق، كما اعترف في نفسه بإجماله، وهذا هو المراد بالآيات والأخبار الدالة على وجوب الدعوة والتبليغ.

وإن وقع في مجرى الهوى والشهوات ومباغضة الحق رسخت في نفسه ملكة العصبية الجاهلية والعناد والطغيان، وهو المراد بالنكتة السوداء، وزالت عنه صفة الإنصاف والميل إلى الحق، وامتنع تأثير الكلام الحق فيه، ولا يزيد المخاصمة والإصرار إلا بعداً وعناداً.

قوله عليه السلام: «لو أنكم إذا» إلى آخره، «لو» حرف تمنّ، والمراد: ليتكم إذا كلمتم الناس لم تقولوا: يجب عليكم كذا عقلاً، ويستحيل كذا عقلاً حتى يصروا في الخصام ويشدّ بذلك إصرارهم على الباطل، بل قلتم: إن ديننا دين الله ومذهبنا مذهب من اختاره الله، فلعلّ ذلك يوقظ روح الإنصاف والإذعان منهم».

٤. الأملاني للطوسي، ص ٢٢٦، المجلس ٨، ح ٤٧، بسنده عن ابن أبي عمير، من قوله: «لو أنكم إذا كلمتم»، مع اختلاف سير. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٦، عن القاسم بن محمد وفضالة بن أيوب، عن كليب بن معاوية الأسدي، إلى قوله: «وهو يجول لذلك ويطلبه». الوافي، ج ١، ص ٥٦٣، ح ٤٧٤، الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٠، ح ٢١٣١٤؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٧، ح ١١.

٥. في البحار: «ثابت بن أبي سعيد». والظاهر أَنَّ ثابتاً هذا، هو ثابت بن عبدالله أبو سعيد البجلي، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٣٠، فلاحظ.

٦. في «هـ»، بس: «- ولي».

٧. في «د»، ير، بف، وشرح المازندراني: «والناس».

و^١ لَا تَدْعُوا أَحَدًا إِلَى أَمْرِكُمْ؛ فَوَ اللَّهُ لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ^٢ وَأَهْلَ^٣ الْأَرْضِ^٤ اجْتَمَعُوا عَلَى^٥ أَنْ يَضِلُّوا عَبْدًا يُرِيدُ اللَّهُ هِدَاةً^٦، مَا اسْتَطَاعُوا^٧؛ كَفُّوا عَنِ النَّاسِ^٨، وَلَا يَقُولُ^٩ أَخَذَكُمْ^{١٠} أَخِي^{١١} وَأَبْنُ عَمِّي وَجَارِي؛ فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا طَيَّبَ^{١٢} رُوحَهُ، فَلَا يَسْمَعُ بِمَعْرُوفٍ^{١٣} إِلَّا عَرَفَهُ، وَلَا بِمُنْكَرٍ^{١٤} إِلَّا أَنْكَرَهُ، ثُمَّ يَقْذِفُ اللَّهُ فِي قَلْبِهِ كَلِمَةً يَجْمَعُ بِهَا أَمْرَهُ^{١٥}.

٢٢٢٨ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ^{١٥}، عَنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: نَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ؟
فَقَالَ: دِنَا فَضِيلُ^{١٦}، إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا، أَمَرَ مَلَكًا، فَأَخَذَ^{١٧} بِعُنُقِهِ^{١٨} حَتَّى

١. في «هـ»: «و».

٢. في «هـ» والوافي: «السموات».

٣. في «ب، ض، هـ»: «أهل».

٤. في الوافي: «الأرضين».

٥. في «هـ»: «على».

٦. في الكافي، ح ٤٣٠: «هدايته».

٧. في الكافي، ح ٤٣٠ والمحاسن: «وَأَنْ يَضِلُّوهُ».

٨. في المحاسن: «ولا يقل».

٩. في «ب»: «وأحد منكم».

١٠. في الوافي والكافي، ح ٤٣٠: «أحد عمي وأخي» بدل «أحدكم أخي». وفي الوافي: «أبي لا يتأسف على ضلال أقربائه وجيرانه».

١١. في «ف»: «وله».

١٢. في الكافي، ح ٤٣٠: «منكره».

١٣. الكافي، كتاب التوحيد، باب الهداية آتاهما من الله عز وجل، ح ٤٣٠، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٤، عن محمد بن إسماعيل، وفيهما مع زيادة. تحف العقول، ص ٣١٢، ضمن الحديث الطويل، عن أبي عبد الله عليه السلام، خطاباً لأبي جعفر محمد بن النعمان الأحول. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب طينة المؤمن والكافر، ح ١٤٥٠؛ وبيضاور الدرجات، ص ١٦، ح ٧. الوافي، ج ١، ص ٥٦١، ح ٤٧٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٠، ح ٢١٣١٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٨، ح ١٢.

١٤. في «هـ»: «هارون».

١٥. في الوافي والكافي، ح ٤٣٣ والمحاسن، ح ٤٤: «ولا، يا فضيل».

١٦. في «ز»: «فأخذه». وفي «ض، هـ»: «فأخذه».

١٧. في «ب»: «وعقه».

أَدْخَلَهُ^١ فِي هَذَا الْأَمِّ طَائِعاً أَوْ كَارِهاً^٢.

٢٢٢٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ هَذَا لِلَّهِ، وَلَا تَجْعَلُوهُ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّهُ مَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ لِلَّهِ^٥، وَمَا كَانَ لِلنَّاسِ فَلَا يَصْغَدُ إِلَى السَّمَاءِ^٦، وَلَا^٧ تَخَاصِمُوا بِدِينِكُمْ النَّاسَ^٨؛ فَإِنَّ الْمُخَاصِمَةَ^٩ مَمْرُضَةٌ لِلْقَلْبِ؛ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ لِنَبِيِّهِ عليه السلام: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ^{١٠}» وَقَالَ^{١١}: «أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ^{١٢}» ذَرُوا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ النَّاسِ، وَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمْ عَنْ^{١٣} رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَ^{١٤} عَلِيِّ عليه السلام

١ . في «ض» ٥٥: «يدخله». وفي الوافي والكافي، ح ٤٣٣ والمحاسن، ح ٤٤: «فأدخله» بدل «حتى أدخله».

٢ . في «ب» د، ص، ف، هـ، بر، بس، بف: «مكرهاً».

٣ . الكافي، كتاب التوحيد، باب الهداية أنها من الله عز وجل، ح ٤٣٣. وفي المحاسن، ص ٢٠٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤، عن صفوان، عن محمد بن مروان؛ وفيه، ح ٤٢، بسند آخر عن الفضيل بن يسار؛ وفي ذيل ح ٤٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفيه أيضاً، ح ٤٣ و ٤٦، بسند آخر؛ قرب الإسناد، ص ٣٥، ح ١١٣، بسند آخر، وفي الخمسة الأخيرة إلى قوله: «أدخله في هذا الأمر» مع اختلاف سير الوافي، ج ١، ص ٥٦٥، ح ٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٨٩، ح ٢١٣١٣؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٨، ح ١٣.

٤ . في الوافي: - «هذا».

٥ . في «هـ»: «له».

٦ . في «هـ»: «فلا».

٨ . في «هـ»: «الناس بدِينكم». وفي الوافي: «الناس لدينكم». وفي مرآة المعقول: «أي لاتجادلوا مجادلة يكون غرضكم فيها المغالبة والمعاندة بإلقاء الشبهات الفاسدة، لاظهار الحق؛ فإنَّ المخاصمة على هذا الوجه يمرض القلب بالشك والشبهة والأغراض الباطلة. وإن كان غرضكم إجبارهم على الهداية، فإنها ليست بدينكم، كما قال تعالى لنبيه: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي...»».

٩ . في «ب»: «الخصومة».

١٠ . القصص (٢٨): ٥٦.

١١ . في «ف»: «فقال».

١٢ . يونس (١٠): ٩٩. وفي «ف»: «وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» الآية.

١٣ . في «ف» بس، بف: «من».

١٤ . في «ف»: «وعن».

وَلَا سَوَاءَ، وَإِنِّي^١ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ^٢؛ إِذَا كَتَبَ اللَّهُ^٣ عَلَى عَبْدٍ أَنْ يَدْخُلَهُ^٤ فِي هَذَا الْأَمْرِ، ٢١٤/٢
كَانَ أَسْرَعَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّيْرِ إِلَى وَكْرِهِ^٥.

٢٢٣٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَدِينَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- خَلَقَ قَوْمًا لِلْحَقِّ؛ فَإِذَا مَرَّ بِهِمُ الْبَابُ مِنَ الْحَقِّ، قَبِلَتْهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهُ؛ وَإِذَا مَرَّ بِهِمُ الْبَابُ مِنَ الْبَاطِلِ، أَنْكَرَتْهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهُ؛ وَخَلَقَ قَوْمًا لِيُغَيِّرَ ذَلِكَ، فَإِذَا مَرَّ بِهِمُ الْبَابُ مِنَ الْحَقِّ، أَنْكَرَتْهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهُ؛ وَإِذَا مَرَّ بِهِمُ الْبَابُ مِنَ الْبَاطِلِ، قَبِلَتْهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهُ^٦».

٢٢٣١ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي

الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا، نَكَتَ فِي

١ . في «ه» والوافي: «وإني».

٢ . في شرح المازندراني: «+ إِنَّ اللَّهَ». وفي الوافي: «+ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ».

٣ . في شرح المازندراني والوافي: «- اللَّهُ».

٤ . في شرح المازندراني والوافي: «أَنْ يَدْخُلَ».

٥ . وَكْرُ الطَّائِرِ: عَشَهُ أَيْنَ كَانَ فِي جَبَلٍ أَوْ شَجَرٍ. والجمع: وَكَارَ وَأَوَكَارَ. المصباح المنير، ص ٦٧٠ (وكر).

٦ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الرياء، ح ٢٤٨٨، إلى قوله: «وَمَا كَانَ لِلنَّاسِ فَلَا يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ». وفيه،

كتاب التوحيد، باب الهداية أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ح ٤٣٢، عن عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ

فَضَّالٍ، التَّوْحِيدِ، ص ٤١٤، ح ١٣، بِسَنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، الْمُحَاسِنِ، ص ٢٠١، كِتَابُ

مَصَابِيحِ الظُّلُمِ، ح ٣٨، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، تَفْسِيرِ الْعِشَاءِيِّ، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٤٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ الْوَافِيِّ، ج ١،

ص ٥٦٤، ح ٤٧٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ١٩٠، ح ٢١٣١٦؛ الْبَحَارُ، ج ٦٥، ص ٢٠٩، ح ١٤.

٧ . في «ب»، ج، ز، ص، ض، ير، بس، بف، والوافي والبحار: «- الْبَابُ مِنْ».

٨ . في «بف»: «وَلَوْ». في «ه»: «- وَخَلَقَ قَوْمًا لِيُغَيِّرَ ذَلِكَ -إِلَى- يَعْرِفُونَهُ».

٩ . الْوَافِي، ج ١، ص ٥٦٣، ح ٤٧٥؛ الْبَحَارُ، ج ٦٨، ص ٢١٠، ح ١٥.

قَلْبِهِ نَكْتَةً مِنْ نُورٍ، فَأَضَاءَ لَهَا^١ سَمْعَهُ وَقَلْبَهُ^٢ حَتَّى يَكُونَ أَخْرَصَ عَلَى مَا فِي أَيْدِيكُمْ مِنْكُمْ؛ وَإِذَا^٣ أَرَادَ بِعَبْدٍ سُوءًا، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نَكْتَةً سَوْدَاءَ، فَأَظْلَمَ لَهَا سَمْعَهُ وَقَلْبَهُ^٤. ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ»^٥.

٢٢٣٢ / ٧. عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نَكْتَةً بَيَاضًا^١، وَفَتَحَ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ؛ وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ سُوءًا، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نَكْتَةً سَوْدَاءَ، وَسَدَّ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ شَيْطَانًا يُضِلُّهُ»^٢.

١. في «بر»: «بها». وفي مرآة العقول: «له».

٢. في «بر»: «بها».

٣. في «ف»: «فإذا».

٤. في «ض»: «قلبه وسمعه».

٥. في «ض»: «قلبه وسمعه».

٦. في الكافي، ح ٤٣١ والتوحيد: «سليمان بن خالد» بدل «محمد بن مسلم».

٧. في الكافي، ح ٤٣١ والتوحيد: «من نور». وفي الوافي: «ألقى في قلبه نية صالحة أو خاطر خير يؤثر فيه من فعلٍ فَعَلَ أو قول سَمِعَ، والنكت: أن يضرب في الأرض بقضيب ونحوه فيؤثر فيها». وفي هامشه عن رفيع رحمه الله تعالى: «أي أدخل في قلبه وأحدث فيه أثراً من نور وفتح مسامع قلبه وجعلها مفتوحة تسع المعارف، ووكل به ملكاً يسدده ويعرفها إياه ويحفظه عن الزيغ». وقوله: «إذا أراد بعبد سوءاً» أراد به وقوع مراد العبد وعلمه بأنه يريد السوء «نكت في قلبه نكتة سوداء» بأن يتركه مخلى بينه وبين مراده فيحدث في قلبه نكتة سوداء من سوء اختياره، ويصير مسامع قلبه مسدودة، وتركه والشيطان الموكّل به لإضلاله لما فيه من سوء اختياره.

٨. الكافي، كتاب التوحيد، باب الهداية آتيا من الله عز وجل، ح ٤٣١، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حمران، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام. التوحيد، ص ٤١٥، ح ١٤، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حمران، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام. المحاسن، ص ٢٠٠، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٥، بسند آخر عن سليمان بن خالد، عن

٩٥- بَابُ أَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا يُعْطِي الدِّينَ مَنْ يُحِبُّهُ

٢٢٣٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حُمْزَةَ بْنِ حُمْزَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا الصَّخْرِ، إِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ^٣ وَ يُبْغِضُ، وَلَا يُعْطِي هَذَا الْأَمْرَ إِلَّا صَفْوَتَهُ مِنْ خَلْقِهِ؛ أَنْتُمْ وَاللَّهُ عَلَى دِينِي وَدِينِ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ ٢١٥/٢ وَ إِسْمَاعِيلَ، لَا أَغْنِي عَنِّي بَنَ الْحُسَيْنِ، وَلَا^٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَإِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ عَلَى دِينِ هَؤُلَاءِ^٥».

١. أبي عبدالله ﷺ، مع اختلاف. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢١، ح ١١٠؛ وص ٣٧٦، ح ٩٤، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله ﷺ، وفي كلها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١، ص ٥٦٢، ح ٤٧٢؛ بحار الأنوار، ج ٦٨، ص ٢١١، ح ١٧.

١. في حاشية «ف»: «الدنيا».

٢. في «ج، د، ز، ص، هـ، بس، بف» والوافي: «ولي».

٣. في «أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي» والوافي: «من».

٤. في «هـ»: «ولا».

٥. قال العلامة الطباطبائي: «الحبّ انجذاب خاص من المحبّ نحو المحبوب؛ ليجده، ففيه شوب من معنى الانفعال، وهو بهذا المعنى وإن امتنع أن يتّصف به الله سبحانه، لكنّه تعالى يتّصف به من حيث الأثر، كسائر الصفات من الرحمة والغضب وغيرهما، فهو تعالى يحبّ خلقه من حيث إنّه يريد أن يجده وينعم عليه بالوجود والرزق ونحوهما، وهو تعالى يحبّ عبده المؤمن حيث إنّه يريد أن يجده ولا يفوته فينعم عليه بنعمة السعادة والعاقبة الحسنى، فالمراد بالمحبّة في هذه الروايات المحبّة الخاصّة. قوله: «لا أعني عليّ بن الحسين» إلى آخره، أي أنّ المراد بآبائي آبائي الأقربون والأبعدون جميعاً، لا خصوص آبائي الأديين، وهو كناية عن أنّ الدين الحقّ واحد، ودين إبراهيم ومذهب أهل البيت دين واحد، لأنّ هذا المذهب شعبة من شعب دين الحقّ».

٦. فضائل الشيعة، ص ٤٠، ح ٤١، بسنده عن عمر بن حنظلة؛ المحاسن، ص ٢١٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٠، عن الحسن بن عليّ بن فضال؛ كتاب سليم بن قيس، ص ٨٢٦، ضمن الحديث الطويل ٢٨، عن أبان، عن سليم، عن أمير المؤمنين ﷺ عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٣٧٤، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «إلا صفوته من خلقه» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٣٩، ح ٢٩٥٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠١، ح ١.

٢٢٣٤ / ٢ . الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَعْيَنَ الْجَهَنِّيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «يَا مَالِكُ، إِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَيَنْفِضُ، وَلَا يُعْطِي دِينَهُ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ»^١.

٢٢٣٥ / ٣ . عَنْهُ، عَنْ مُعَلَّى، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو الْخَنْعَمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَنْظَلَةَ^٢ وَ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ حُمْرَانَ^٣:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الدُّنْيَا يُعْطِيهَا اللَّهُ الْبَرَّ وَالْفَاجِرَ، وَلَا يُعْطِي الْإِيمَانَ^٤ إِلَّا صَفْوَتَهُ مِنْ خَلْقِهِ»^٥.

١ . المحاسن، ص ٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٧، عن الحسن بن علي الوشاء ومحمد بن عبد الحميد العطار، عن عاصم بن حميد. فضائل الشيعة، ص ٣٥، ح ٣٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. المؤمن، ص ٢٧، ح ٤٧، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما: «ولا يعطي الآخرة» بدل «ولا يعطي دينه» مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص ٣٠٠، فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٠، وفيه: «... من يحب ومن لا يحب...» الوافي، ج ٥، ص ٧٣٩، ح ٢٩٥٤؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٣، ح ٢.

٢ . في «ه»:- «و»، ولازمه رواية عمر بن حنظلة عن حمزة بن حمران، لكن تقدمت في الحديث الأول من الباب رواية حمزة بن حمران، عن عمر بن حنظلة، وهذا يقتضي تقدّم طبقة ابن حنظلة على ابن حمران. يؤيد ذلك أَنَّ البرقي في رجاله، ص ١١، وص ١٧ وكذا الشيخ الطوسي في رجاله، ص ١٤٢ الرقم ١٥٢٩، وص ٢٥٢، الرقم ٣٥٤٢، عدا عمر بن حنظلة من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله عليهما السلام، ووردت روايته عن أبي جعفر عليه السلام في بصائر الدرجات، ص ٢١٠، ح ١.

وَأَمَّا حمزة بن حمران فقد تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٦٩٦ أنه ليس من أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام. فراجع. فعليه الظاهر ثبوت «و» كما عليه أكثر النسخ، ونأخذ بظاهرها من عطف «حمزة بن حمران» على «عمر بن حنظلة» وإن كان في البين بعض احتمالات آخر.

٣ . في (ص)، «ه»:- «عن حمران»: ٤ . في «ه»:- «إيمانه».

٥ . المحاسن، ص ٢١٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٩، عن الوشاء، وفيه: «وإن هذا الدين لا يعطيه إلا أهله خاصة» بدل «ولا يعطي الإيمان». وفيه، ح ١١١، بسند آخر عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله عليه السلام. كتاب سليم بن قيس، ص ٨٢٦، ضمن الحديث الطويل ٣٨، عن أبان، عن سليم، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٢٩٧، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٣٩، ح ٢٩٥٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٣، ح ٣.

٢٢٣٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي سَلَيْمَانَ، عَنْ مُسِيرٍ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ الدُّنْيَا يُعْطِيهَا اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- مَنْ أَحَبَّ وَمَنْ أَبْغَضَ، وَإِنَّ الْإِيمَانَ لَا يُعْطِيهِ إِلَّا مَنْ أَحَبَّهُ»^٢.

٩٦- بَابُ سَلَامَةِ الدِّينِ

٢٢٣٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكَرُوا»^١ فَقَالَ: ٢١٦/٢
 «أَمَّا لَقَدْ بَسَطُوا^٢ عَلَيْهِ وَقَتْلَوْهُ، وَلَكِنْ أَتَذَرُونَ مَا وَقَاهُ؟ وَقَاهُ أَنْ يَفْتِنُوهُ^٣ فِي^٤ دِينِهِ»^٥.

١ . في حاشية «ب» : «+ الله».

٢ . في «ب» : «ص، ض، بر»، والوافي والبحار والمحاسن، ح ١٠٨ : «أحب». وفي «ف» : «يحب».

٣ . المحاسن، ص ٢١٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٠٨، عن أبيه، عن علي بن النعمان. وفيه، ح ١١٢، بسند آخر، وتام الرواية هكذا: «إِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الْمَالَ الْبَرَّ وَالْفَاجِرَ، وَلَا يُعْطِي الْإِيمَانَ إِلَّا مَنْ أَحَبَّ». والوافي، ج ٥، ص ٧٣٩، ح ٢٩٥٣ : البحار، ج ٦٨، ص ٢٠٣، ح ٤.

٤ . غافر (٤٠) : ٤٥. وفي الوافي: «الآية حكاية عن مؤمن آل فرعون حيث أراد فرعون أن يفتنه عن دينه بالمكر والعذاب».

٥ . في «ب» : «+ والله».

٦ . «بسطوا عليه»، أي بسطوا أيديهم عليه، وبسط اليد: مدها، أو هو كناية عن السلطة عليه، ومنه قوله تعالى: «وَأَلْمَنَّا بِكَ بِأَيْدِيهِمْ» [الأنعام (٦) : ٩٣]، أي مسلطون عليهم، كما يقال: بُسِطَ يده عليه، أي سُلِّطَ عليه. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٦٠ : القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٩٠ (بسط). وفي «هـ» وحاشية «ب» وشرح المازندراني والوافي: «لقد قسطوا» أي جاروا. وفي الوافي والقول عن بعض النسخ: «لقد سطوا» من السطو بمعنى القهر بالبطش.

٧ . في «بر» : «أن يفتنوا». وفي «بس» : «أن يفتنوه».

٨ . في «بر» : «عن».

٩ . المحاسن، ص ٢١٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١١٩، عن أبيه، عن علي بن النعمان. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٥٨.

٢٢٣٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ^١، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فِي وَصِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ لِأَصْحَابِهِ^٢: اَعْلَمُوا أَنَّ^٣
 الْقُرْآنَ هَدَى اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ، وَنُورَ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ عَلَى مَا كَانَ مِنْ جَهْدٍ وَفَاقَةٍ، فَإِذَا
 خَضَرَتْ بَلِيَّةٌ فَاجْعَلُوا أَمْوَالَكُمْ دُونَ أَنْفُسِكُمْ، وَإِذَا نَزَلَتْ^٥ نَارُ اللَّهِ^٦ فَاجْعَلُوا أَنْفُسَكُمْ دُونَ
 دِينِكُمْ؛ وَاعْلَمُوا^٧ أَنَّ الْهَالِكَ مَنْ هَلَكَ دِينُهُ، وَالْخَرِيبُ^٨ مَنْ حُرِبَ^٩ دِينُهُ^{١٠}، أَلَا وَإِنَّهُ لَا قَفَرَ
 بَعْدَ الْجَنَّةِ، أَلَا وَإِنَّهُ لَا غِنَى بَعْدَ النَّارِ، لَا يَفُكُّ أَسِيرَهَا، وَلَا يَبْرَأُ ضَرِيرَهَا^{١١}»^{١٢}.

٢٢٣٩ / ٣ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ
 يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «سَلَامَةُ الدِّينِ وَصَحَّةُ الْبَدَنِ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ؛ وَالْمَالُ زِينَةُ

«مرسلًا: المؤمن، ص ١٥، ح ٢، عن الصادق ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٧٤٥، ح ٢٩٦٤؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١١، ح ١.

١. في الكافي، ح ٣٤٧٨: «عن محمد بن عيسى، عن يونس». واستظهرنا في ما قدمناه في الكافي، ذيل ح ١٦٦٩، سقوط الواسطة بين محمد بن عيسى وأبي جميلة، فراجع.

٢. في «ب، ج، د، ص، ض، بر، بس، والوافي والبحار والكافي، ح ٣٤٧٨: «أصحابه». وفي «هـ»: «ولأصحابه».

٣. في «ض»: «+ وهذا». ٤. في الكافي، ح ٣٤٧٨: «- والليل و».

٥. في شرح المازندراني: «+ بكم».

٦. «النازلة»: الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالقوم. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٨ (نزل).

٧. في البحار: «فاعلموا».

٨. حرية الرجل: ما له الذي يعيش به؛ تقول: حَرَبَهُ يَحْرِبُهُ حَرْبًا، إِذَا أَخَذَ مَالَهُ وَتَرَكَ بِلَاشِيَهُ. وقد حرب ماله، أي سلَّته، فهو محروب وحريب. الصحاح، ج ١، ص ١٠٨ (حرب).

٩. في «د، ز، هـ»: «والخريب من حُرب» بالخاء المعجمة. ولم أجده معنى مناسباً.

١٠. «دِينُهُ»: منصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ «حرب»، والمفعول الأول ضمير مستتر راجع إلى الموصول.

١١. «الضربير»: المريض المهزول، وكل ما خالطه ضَرْ كالمضروب. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠١ (ضرر).

١٢. الكافي، كتاب فضل القرآن، ح ٣٤٧٨، إلى قوله: «على ما كان من جهد وفاقه». تحف العقول، ص ٢١٦، عن

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، من قوله: «فإذا حضرت بليَّةٌ» إلى قوله: «وإنَّه لا غنى بعد النار». الوافي، ج ٥، ص ٧٤٥،

ح ٢٩٦٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٢، ح ٢١٣٢٠، من قوله: «فإذا حضرت بليَّةٌ؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٢، ح ٢.

مِنْ زِينَةِ الدُّنْيَا حَسَنَةً.^١

● مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنِ الْقُضَلِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، مِثْلُهُ.

٢٢٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:

كَانَ رَجُلٌ يَدْخُلُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^٢ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَغَبَرَ ^٣ زَمَانًا، لَا يَحُجُّ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ بَعْضُ مَعَارِفِهِ ^٤، فَقَالَ لَهُ: «فُلَانٌ مَا فَعَلَ؟» قَالَ: فَجَعَلَ يَضْجَعُ ^٥ الْكَلَامَ يَظُنُّ ^٦ أَنَّهُ ^٧ إِنَّمَا ^٨..... ←

١. المحاسن، ص ٢١٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ١٢٠، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ربيع بن عبدالله، عن فضيل بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام، وتام الرواية فيه: «سلامة الدين وصحة البدن خير من زينة الدنيا حسب». الوافي، ج ٥، ص ٧٤٦، ح ٢٩٦٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٩٢، ح ٢١٣٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٣، ح ٣.

٢. في المحاسن: «أبي جعفر عليه السلام».

٣. في «ب» وحاشية «ج» د، ص، ض، و: «مرأة العقول والبحار والمحاسن: «فصير». وَغَبَرَ غُبُورًا: بقي. وقد يستعمل فيما مضى أيضاً، فيكون من الأضداد. وقال الزبيدي: غَبَرَ غُبْرًا: مكث. المصباح المنير، ص ٤٤٢ (غير).

٤. في المحاسن: «حيناً».

٥. حجج علينا فلان، أي قديم. والحجج: كثرة القصد إلى من يعظم. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٤٧ (حجج). وفي الوافي: «يعني به أنه لا يقدم مكة حتى يلقى أبا عبدالله عليه السلام فيتعرّف حاله».

٦. في المحاسن: «ممن كان يدخل عليه معه».

٧. «يضجع الكلام»، إما من الإضجاع بمعنى الخفض، يقال: أضجعت، أي خفضته، وإما من التضجيع بمعنى التقصير، يقال: ضجّع في الأمر، أي قصر. والمعنى: يخفضه أو يقصره ولا يصرح بالمقصود ويشير إلى سوء حاله وكان يجمع في بيان حاله ويخفي فقد ماله: لئلا يغمّ الإمام بذلك. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩٤ (ضجع)؛ شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٠٩؛ الوافي، ج ٥، ص ٧٤٦؛ امرأة العقول، ج ٩، ص ١٦٤.

٨. في «مرأة العقول والبحار: «فطن»».

٩. في «ب» ج، د، ص، ف، ير، يس، بف، وشرح المازندراني والوافي: «أنه».

١٠. يجوز في «إنما» فتح الهمزة وكسرها. والأوّل على أن «ما» موصولة في محلّ النصب اسم «إن»، والثاني على

يَغْنِي^١ الْمَنَسْرَةَ وَالْذُّنْيَا، فَقَالَ^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ^٣ دِينُهُ؟» فَقَالَ^٤: «كَمَا تُحِبُّ، فَقَالَ: «هُوَ وَاللَّهِ الْغِنَى»^٥.

٩٧- بَابُ التَّقِيَّةِ

٢١٧/٢

٢٢٤١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَغَيْرِهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا» قَالَ: «بِمَا صَبَرُوا عَلَى التَّقِيَّةِ»، «وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ»^٦ قَالَ: «الْحَسَنَةُ: التَّقِيَّةُ، وَالسَّيِّئَةُ: الْإِذَاعَةُ»^٧.

٢٢٤٢ / ٢. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٨، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الْأَعْجَمِيِّ^٩، قَالَ:

«كُونَهَا كَافَّةً. وَ«الْمَيْسِرَةُ» عَلَى الْأَوَّلِ مَرْفُوعٌ خَيْرٌ «أَنْ»، وَعَلَى الثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ. يَعْنِي. رَاجِعٌ: مَرَأةُ الْعُقُولِ، ج ٩، ص ١٦٤.

١. فِي الْمَحَاسِنِ: «عَنِ». وَفِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ: «يُظَنُّ إِنَّمَا يَعْنِي الْمَيْسِرَةَ وَالْذُّنْيَا، يَعْنِي تَقَاعَدَ عَنِ الْحَجِّ لِفَقْدِهِمَا».

٢. فِي الْمَحَاسِنِ: «+وَلَهُ».

٣. فِي الْمَحَاسِنِ: «+وَحَالَهُ فِي».

٤. فِي «ص»: «+وَهُوَ».

٥. الْمَحَاسِنِ، ص ٢١٧، كِتَابُ مَصَابِيحِ الظُّلَمِ، ح ١١٣، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ الْوَاقِفِيِّ، ج ٥، ص ٧٤٦، ح ٢٩٦٧؛ الْبَحَارِ، ج ٦٨، ص ٢١٤، ح ٤.

٦. الْقِصَصُ (٢٨): ٥٤.

٧. ذَاغُ الْحَدِيثِ ذَيْعًا وَذَيْوَعًا: ائْتَشَرَ وَظَهَرَ، وَأَذَعَتْهُ: أَظْهَرَتْهُ. الْمَصْبَاحُ الْمَثْبُوتُ، ص ٢١٢ (ذَيْعٌ).

٨. الْمَحَاسِنِ، ص ٢٥٧، كِتَابُ مَصَابِيحِ الظُّلَمِ، ح ٢٩٦، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٥، ص ٦٨٥، ح ٢٨٧٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٢٠٣، ح ٢١٣٥٦؛ الْبَحَارِ، ج ٧٥، ص ٤٢٢، ح ٨١.

٩. السَّنَدُ مُعَلَّقٌ عَلَى سَابِقِهِ. وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ.

١٠. فِي حَاشِيَةِ «ص»، ف، بَر: «ابْنُ عَمْرِو الْأَعْجَمِيِّ». وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو هَذَا، هُوَ أَبُو عَمْرِو الْعَجَمِيِّ الْمَذْكُورُ فِي رِجَالِ الْبَرْقِيِّ، ص ٣٧ فِي أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. وَ«الْأَعْجَمِيُّ» وَالْعَجَمِيُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. رَاجِعٌ: الْأَسْبَابُ لِلْمَعْنَانِي، ج ١، ص ١٨٦؛ ج ٤، ص ١٦١.

قَالَ لِي ^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَبَا أَبَا ^٢ عَمَرَ، إِنَّ تِسْعَةَ أَغْشَارِ الدِّينِ فِي ^٣ التَّقِيَّةِ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ، وَالتَّقِيَّةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي ^٤ النَّبِيذِ ^٥ وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ ^٦».

٢٢٤٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «التَّقِيَّةُ مِنْ دِينِ اللَّهِ، قُلْتُ: مِنْ دِينِ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِي وَاللَّهِ، مِنْ دِينِ اللَّهِ؛ وَلَقَدْ قَالَ يُوسُفُ: «أَيْتُهَا الْعَبْدُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ» ^٨ وَاللَّهِ مَا كَانُوا سَرَقُوا ^٩ شَيْئاً؛ وَلَقَدْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «إِنِّي سَقِيمٌ» ^{١٠} وَاللَّهِ مَا كَانَ سَقِيمًا» ^{١١}.

١. في ج، ض، ف، هـ: - «لي».

٢. في حاشية «ف»: «ابن».

٣. في الوافي: - «في».

٤. في المحاسن والخصال: + «شرب».

٥. يقال للخمر المعتصر من العنب: نبيذ، كما يقال للنبيذ: خمر. النهاية، ج ٥، ص ٧ (نبد).

٦. في شرح المازندراني: «ومسح الخفين». وفي الوافي: «وذلك لعدم من الحاجة إلى التقيّة فيها إلا نادراً».

٧. «والخف»: ما يلبس في الرجل من جلد رقيق. المعجم الوسيط، ج ١، ص ٢٤٧ (خفف). وقال بعض

الشارحين: ظهر عندي من إطلاقات أهل الخرمين ومن تتبع الأحاديث: إطلاق الخف على ما يستتر ظهر

القدمين سواء كان له ساق أولم يكن. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٩ (خفف).

٨. المحاسن، ص ٢٥٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٩، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام وعن أبي عمر

العجمي، عن أبي عبد الله ﷺ: الخصال، ص ٢٢، باب الواحد، ح ٧٩، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عبد الله بن

جندب، عن أبي عمر العجمي. الفقيه، ح ٢، ص ١٢٨، ح ١٩٢٨، مرسلًا، وتعام الرواية فيه: «ولا دين لمن لا تقية

له». راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، ح ٢٢٧١، والمحاسن، ص ٢٥٥، كتاب مصابيح الظلم،

ح ٢٨٦؛ وصفات الشيعة، ص ٣، ح ٣؛ وكفاية الأثر، ص ٢٧٤؛ وكمال الدين، ص ٣٧١، ح ٥٠٥ الوافي، ج ٥،

ص ٦٨٥، ح ٢٨٧٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٤، ح ٢١٣٥٨، إلى قوله: «ولا دين لمن لا تقية له»؛ وفيه، ص ٢١٥،

ح ٢١٣٩٤، من قوله: «ولا دين لمن لا تقية له»؛ البحار، ح ٧٥، ص ٤٢٣، ح ٨٢.

٩. يوسف (١٢): ٧٠.

١٠. في حاشية «بف»: «قد سرقوا».

١١. الصافات (٣٧): ٨٩.

١١. المحاسن، ص ٢٥٨، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٣. وفي علل الشرائع، ص ٥١، ح ٢، بسنده عن عثمان بن

عيسى. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٤٨، عن أبي بصير، مع اختلاف يسير، وفي الأخيرين إلى قوله: «والله

ما كانوا سرقوا شيئاً». راجع: كتاب سليم بن قيس، ص ٧٠٢، ح ١٥؛ و ص ٨٩٥، ح ٥٨. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٦،

ح ٢٨٨٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١٥، ح ٢١٣٩٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٢٥، ح ٨٣.

٢٢٤٤ / ٤ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ جَمِيعاً، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلْبِيِّ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ بِشْرِ^١، قَالَ:
 قَالَ^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «سَمِعْتُ أَبِي ﷺ يَقُولُ: لَا وَاللَّهِ، مَا عَلَى وَجْهِ^٣ الْأَرْضِ شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ التَّقِيَّةِ^٤؛ يَا حَبِيبُ^٥، إِنَّهُ مَنْ كَانَتْ لَهُ تَقِيَّةٌ رَفَعَهُ اللَّهُ؛ يَا حَبِيبُ، مَنْ لَمْ تَكُنْ^٦ لَهُ تَقِيَّةٌ وَضَعَهُ اللَّهُ؛ يَا حَبِيبُ، إِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا^٧ هُمْ فِي هُدْنَةٍ، فَلَوْ قَدْ كَانَ ذَلِكَ^٨، كَانَ هَذَا^٩»^{١٠}.

٢١٨/٢ ٢٢٤٥ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ جَابِرِ الْمَكْفُوفِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُورٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اتَّقُوا^{١٢} عَلَى دِينِكُمْ، فَاحْجُبُوهُ^{١٣} بِالتَّقِيَّةِ، فَإِنَّهُ

١ . في «ج، ز، ص، ف» وحاشية «ب، د» والوسائل والمحاسن: «بشير».

٢ . في «ج»: «قال». وفي المحاسن: «+ لي».

٣ . في «ض، هـ»: «+» وفي «بش». «وجه».

٤ . في «هـ»: «تقية».

٥ . في «ز، ص، ف، بس» والبحار والمحاسن: «لم يكن».

٦ . في «هـ، بر، بف»: «ومن».

٧ . في المحاسن: «إنما الناس» بدل «إن الناس إنما».

٨ . في «بر، بف» والوافي: «ذاك».

٩ . في الوافي: «يعني أن مخالفتنا اليوم في هدنة وصلح ومسالمة معنا لا يريدون قتالنا والحرب معنا، ولهذا نعمل معهم بالتقية». فلو كان ذلك، يعني لو كان في زمن أمير المؤمنين والحسين بن علي ﷺ أيضاً الهدنة، لكانت التقية، فإن التقية واجبة ما أمكنت؛ فإذا لم تمكن جاز تركها لمكان الضرورة. وفي بعض النسخ: هكذا، بدل هذا. وفي مرآة العقول: «فلو قد كان ذلك، أي ظهور القائم ﷺ والأمر بالجهاد معهم ومعارضتهم، كان هذا، أي ترك التقية الذي هو محبوبكم ومطلوبكم».

١٠ . المحاسن، ص ٢٥٦، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٩٤، عن أبيه، عن النضر بن سويد. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٦، ح ٢٨٨١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٥، ح ٢١٣٦٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٢٦، ح ٨٤.

١٢ . في «ف»: «+ الله».

١٣ . في «د، ز، ص، ف، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «واحجيوه».

لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ، إِنَّمَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ كَالنَّحْلِ فِي الطَّيْرِ؛ لَوْ أَنَّ الطَّيْرَ تَعْلَمُ^٢ مَا فِي أَجْوَافِ النَّحْلِ، مَا بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا أَكَلَتْهُ؛ وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ عَلِمُوا مَا فِي أَجْوَافِكُمْ - أَنْكُمْ تَجُوبُونَ أَهْلَ الْبَيْتِ - لَأَكَلُوكُمْ بِالسِّنِّيَةِ، وَلَنَحْلُوكُمْ^٣ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ؛ رَجِمَ اللَّهُ عَبْدًا مِنْكُمْ كَانَ عَلَى وَلَايَتِنَا.^٤

٢٢٤٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَخْبَرَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ قَالَ:
«الْحَسَنَةُ: التَّقِيَّةُ، وَالسَّيِّئَةُ: الْإِذَاعَةُ». وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (السَّيِّئَةِ)﴾^٥
قَالَ: «الَّتِي^٦ هِيَ أَحْسَنُ^٧: التَّقِيَّةُ، ﴿فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾^٨».

١. في الوسائل: «ولو».

٢. في «ب»، ج، د، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بف، والوسائل والبحار: «يعلم». وفي حاشية «بف»: «لو علم الطير» بدل «لو أَنَّ الطير تعلم».

٣. في المحاسن: «فيها».

٤. في «ب»: «ولنحلوكم» أي ضربوكم بمقدّم رجلهم. وفي «بس»: «ولنحلوكم». وفي حاشية «د»: «ولنحلوكم». وفي حاشية «ص»: «ليحلوكم». ونحل فلان فلاناً، أي سابه، فهو يَنْحَلُهُ، أي يُسَابُهُ. وتقول العرب: نَحَلْتُهُ القول أَنَحَلُهُ نَحْلًا: إِذَا أَضَفْتُ إِلَيْهِ قَوْلًا قَالَهُ غَيْرُهُ وَادَّعَيْتَهُ عَلَيْهِ. والنَّحْلَةُ: النسبة بالباطل. وتُتَبَّعُ كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٦٧؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٧٨ (نحل).

٥. المحاسن، ص ٢٥٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٠، عن عدّة من أصحابنا النّهديان وغيرهما، عن عباس بن عامر القصبي. راجع: الغنية للنعماني، ص ٢٥؛ و ص ٢٠٩، ح ١٧. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٧، ح ٢٨٨٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٥، ح ٢١٣٦٣؛ البحار، ج ٢٤، ص ١١٢، ح ٤؛ و ج ٧٥، ص ٤٦٦، ح ٨٥.

٦. في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٧١: «وَكَانَ الْجَمْعُ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْآيَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ مِنْ قِبَلِ النُّقْلِ بِالْمَعْنَى وَإِرْجَاعِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ فِي سُورَةِ حَمَّ سَجْدَةٍ هَكَذَا: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾. وفي سورة المؤمنون [٢٣: ٩٦]: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ أَلَسَيْتَ تَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ فَالْحَقَّ السَّيِّئَةُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى لِتَوْضِيحِ الْمَعْنَى، أَوْ لِيَبَانَ أَنَّ دَفْعَ السَّيِّئَةِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى أَيْضًا بِمَعْنَى التَّقِيَّةِ ... قَالَ الطَّبْرَسِيُّ: «ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» أَيِ السَّيِّئَةِ، أَيِ ادْفَعْ بِحَقِّكَ بِاطْلَمِ، وَبِحِلْمِكَ جِهْلَهُمْ...».

٨. في «ف»: «+ وهي».

٧. في «هـ»: «والتي».

٩. فضلت (٤١): ٣٤.

١٠. المحاسن، ص ٢٥٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٩٧، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى. الاختصاص، ص ٢٥، ٥٥.

٧ / ٢٢٤٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو^١ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا عَمْرٍو، أَرَأَيْتَكَ^٣ لَوْ حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثٍ، أَوْ أَفْتَيْتَكَ^٤ بِفَتْيَا^٥، ثُمَّ جِئْتَنِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَسَأَلْتَنِي عَنْهُ، فَأَخْبَرْتُكَ بِخِلَافِ مَا كُنْتُ أَخْبَرْتُكَ، أَوْ أَفْتَيْتَكَ بِخِلَافِ ذَلِكَ بِأَيِّهِمَا كُنْتَ تَأْخُذُ؟»

قُلْتُ: بِأَحَدَيْهِمَا، وَأَدْعُ الْآخَرَ.

فَقَالَ: «قَدْ^٦ أَصَبْتَ يَا أَبَا عَمْرٍو، أَبَى^٧ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُعْبَدَ سِرًّا^٨، أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ^٩ إِنَّهُ لَخَيْرٌ^{١٠} لِي وَلَكُمْ، وَ^{١١} أَبَى^{١٢} اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَنَا وَلَكُمْ^{١٣} فِي دِينِهِ إِلَّا التَّقِيَّةَ^{١٤}».

٨ / ٢٢٤٨. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ، قَالَ:

مرسلًا عن حرّيز، عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. تفسير فوات، ص ٢٨٥، ح ٥١٣، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٥، ح ٢٨٧٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٦، ح ٢١٣٦٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٢٨، ح ٨٦.

١. في الوسائل، ح ٢١٣٦٦: «أبي عمر».
٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «ولي».
٣. في «د، ص، ف، بر» والوافي والوسائل، ح ٣٣٣٥٠: «أرأيت». وفي حاشية «ب»: «أرأيت».
٤. في شرح المازندراني: «أفتيك».
٥. في «ه»: «بفتوى».
٦. في «ض، ه»: «و».
٧. في «بس»: «- وقد».
٨. في «ز»: «أبى الله أن يعبد إلا سرًّا».
٩. في «ض، بر»: «وأبى».
١٠. في «ص، بس»: «ذاك».
١١. في «ص»: «وحتى».
١٢. في «ج، د، ص، ه، ب، بس، ب، ف»: «- و».
١٣. في الوسائل، ح ٣٣٣٥٠: «ولكم».
١٤. الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ح ٢٠٠، بسند آخر، إلى قوله: «بأحدتهما» مع اختلاف الوافي، ج ٥، ص ٦٨٧، ح ٢٨٨٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٦، ح ٢١٣٦٦، من قوله: «يا أبا عمرو وأبى الله إلا أن يعبد سرًّا» ولم يرد فيه فقرة: «وأما والله لئن فعلتم ذلك إنه لخير لي ولكم»؛ وج ٢٧، ص ١١٢، ح ٣٣٣٥٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٢٨، ح ٨٧.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا بَلَغَتْ تَقِيَّةُ أَحَدٍ تَقِيَّةَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ إِنْ كَانُوا لَيَشْهَدُونَ الْأَعْيَادَ، وَيَشْهَدُونَ الرِّزَائِرَ^٢، فَأَعْطَاهُمُ اللَّهُ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ^٣».

٩ / ٢٢٤٩. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ وَاقِدٍ اللَّحَامِ، قَالَ:

اسْتَقْبَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي طَرِيقٍ، فَأَغْرَضْتُ عَنْهُ بِوَجْهِي^٤، وَمَضَيْتُ، فَدَخَلْتُ^٥ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي لَأَلْقَاكَ^٦، فَأَضْرِبُ وَجْهِي كَرَاهَةً^٧ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ^٨؟

فَقَالَ لِي^٩: «رَحِمَكَ اللَّهُ، وَلَكِنَّ^{١٠} رَجُلًا^{١١} لَقِيَنِي أُمْسٍ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ^{١٢} يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا أَحْسَنَ وَلَا أَجْمَلَ^{١٣}».

١٠ / ٢٢٥٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ: قِيلَ^{١٤} لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ النَّاسَ يَزُوونَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ:

١. فِي «ف، بر»: «أَنْ» بفتح الهمزة. وفي حاشية «ف»: «أَنَّهُمْ».

٢. زِنَارُ الرَّجُلِ: أَلْبَسَهُ الزُّنَارَ، وَهُوَ مَا عَلَى وَسْطِ النَّصَارَى وَالْمَجُوسِ. وَالْجَمْعُ: زُنَائِر. الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ١، ص ٥٦٦؛ مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٣، ص ٣١٩ (زَنَرَ).

٣. تَفْسِيرُ الْعِيَاثِيِّ، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ٩، عَنْ دُرَيْسٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْوَاقِفِي، ج ٥، ص ٦٨٨، ح ٢٨٨٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٢١٩، ح ٢١٤٠٢؛ الْبَحَارُ، ج ١٤، ص ٤٢٨، ح ١٤؛ وَج ٧٥، ص ٤٢٩، ح ٨٨.

٤. فِي «هـ»: «وَجْهِي عَنْهُ» بَدَلَ «عَنْهُ بِوَجْهِي». ٥. فِي «بف»: «وَدَخَلْتُ».

٦. فِي «هـ»: «أَلْقَاكَ». ٧. فِي «هـ»: «كَرَاهِيَةً».

٨. فِي «هـ، بف»: «لِي».

٩. فِي «ب، ج، د، ز، ص، ض، بر، بس، بف»: «لَكِنَّ» بِدُونِ الْوَاوِ.

١٠. فِي «ز»: «رَجُلٌ»، فَلَا يَدُ مِنْ تَخْفِيفِ «لَكِنَّ». ١١. فِي «ب، بر»: «السَّلَامُ عَلَيْكَ».

١٢. فِي «بس»: «وَلَا أَجَلَ». وَفِي الْوَاقِفِي: «أَيُّ لَمْ يَفْعَلْ حَسَنًا وَلَا جَمِيلًا». حَيْثُ تَرَكَ التَّقِيَّةَ وَسَلَّمَ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِكْرَامِ بِمَحْضَرِ الْمَخَالَفِينَ.

١٣. الْوَاقِفِي، ج ٥، ص ٦٨٨، ح ٢٨٨٥؛ الْبَحَارُ، ج ٧٥، ص ٤٢٩، ح ٨٩.

١٤. فِي الْوَسَائِلِ: «قُلْتُ».

«أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ سَتَدْعُونَ إِلَى سَبْيِي، فَسُبُونِي، ثُمَّ تَدْعُونَ^١ إِلَى الْبَرَاءَةِ مِنِّي، فَلَا تَبَرُّوْا^٢ مِنِّي؟»

فَقَالَ^٣: «مَا أَكْثَرَ مَا يَكْذِبُ النَّاسُ عَلَى عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ!»

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا قَالَ: إِنَّكُمْ سَتَدْعُونَ^٤ إِلَى سَبْيِي، فَسُبُونِي، ثُمَّ سَتَدْعُونَ إِلَى الْبَرَاءَةِ مِنِّي^٥، وَإِنِّي لَعَلَى دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: لَا تَبَرُّوْا^٦ مِنِّي».

فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ اخْتَارَ الْقَتْلَ دُونَ الْبَرَاءَةِ؟

فَقَالَ: «وَاللَّهِ، مَا ذَلِكَ^٧ عَلَيْهِ وَمَا لَهُ إِلَّا مَا مَضَى عَلَيْهِ عَمَّارُ بْنُ يَابِرٍ، خَيْثُ أَكْرَهَهُ أَهْلُ مَكَّةَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيهِ^٨: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ»^٩ فَقَالَ لَهُ^{١٠} النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا: يَا عَمَّارُ، إِنْ غَادَا فَعَدَّ؛ فَقَدْ^{١١} أَنْزَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عُذْرَكَ^{١٢}، وَأَمَرَكَ^{١٣} أَنْ تَعُودَ إِنْ غَادَا»^{١٤}.

١. في «ز» والبحار، ج ٧٥: «ثم استدعون». ٢. في «ه»: «تبرؤوا» بدل «فلا تبرؤوا».

٣. في «ض، ف»: «قال».

٤. في «ج، د، ض، ف، بس» والوسائل والبحار، ج ٣٩: «تدعون».

٥. في «ج»: «+ فلا تبرؤوا مني». وفي قرب الإسناد: «- فلا تبرؤوا مني -إلى البراءة مني».

٦. في «ج»: «فلا تبرؤوا». وفي «ض، بر» وشرح المازندراني والوسائل والبحار: «ولا تبرؤوا». وفي قرب الإسناد: «وتبرؤوا». ٧. في الوافي: «ذاك».

٨. في «ض، ف»: «فيه».

٩. النحل (١٦): ١٠٦. وفي «بس، ف»: «- فأَنْزَلَ اللَّهُ -إلى- (بالإيمان)».

١٠. في «ه»: «- وله». ١١. في «ف»: «- فقد».

١٢. في قرب الإسناد: «+ وبالكتاب».

١٣. في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٧٩: «وقوله ﷺ: وأمر، يمكن أن يكون ... بصيغة المضارع المتكلم».

١٤. قرب الإسناد، ص ١٢، ح ٣٨، عن هارون بن مسلم. الأمالي للطوسي، ص ٢١٠، المجلس ٨، ح ١٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أمير المؤمنين ﷺ، وتتمام الرواية فيه: «ستدعون إلى سبي فسبوني، وتدعون إلى البراءة مني فمدوا الرقاب، فأبني على الفطرة». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٧٣، عن معمر بن يحيى بن سالم، عن أبي جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٦٨٨، ح ٢٨٨٦، الوسائل، ج ١٦، ص ٢٢٥، ح ٢١٤٢٣، والبحار، ج ٣٩، ص ٣١٦، ح ١٤؛ وج ٧٥، ص ٤٣٠، ح ٩٠.

٢٢٥١ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ الْكِنْدِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّا كُنْمْ أَنْ تَعْمَلُوا عَمَلًا يُعَيِّرُونَا^١ بِهِ^٢؛ فَإِنْ وَلَدَ السُّوءَ يُعَيِّرُ وَالِدَهُ بِعَمَلِهِ، كُونُوا لِمَنْ انْقَطَعَتْكُمْ إِلَيْهِ زَيْنًا، وَلَا تَكُونُوا عَلَيْهِ شَيْنًا، صَلُّوا^٣ فِي عَشَائِرِهِمْ^٤، وَعُودُوا مَرْضَاهُمْ، وَاشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ، وَلَا يَسْبِقُونَكُمْ^٥ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ، فَاتُّنَمَّ أَوْلَى بِهِ مِنْهُمْ، وَاللَّهُ مَا عَبْدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْخَبَاءِ». قُلْتُ^٦: وَمَا الْخَبَاءُ؟ قَالَ: «التَّقِيَّةُ»^٧.

٢٢٥٢ / ١٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ حَلَّادٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْقِيَامِ لِلْوَلَاةِ^٨، فَقَالَ: «قَالَ^٩ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: التَّقِيَّةُ مِنْ دِينِي وَدِينِ آبَائِي، وَلَا إِيمَانٌ^{١٠} لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ»^{١١}.

١ . في «ب، ج، د، ز، ص، ف» والوسائل والبحار: «نَعِير».

٢ . في «بس»: «-» «به».

٣ . في «مراة العقول، ج، ٩، ص ١٧٩»: «يُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ: صَلُّوا، بِالتَّشْدِيدِ مِنَ الصَّلَاةِ، أَوْ بِالتَّخْفِيفِ مِنَ الصَّلَاةِ، أَيْ صَلُّوا الْمُخَالَفِينَ مَعَ عَشَائِرِهِمْ، أَيْ كَمَا يَصْلُهُمْ عَنْ عَشَائِرِهِمْ».

٤ . في «ب، ص، ف، بس، بف» والوافي: «عَشَائِرُكُمْ». وقال في الوافي: «عَشَائِرُكُمْ، يَعْنِي عَشَائِرُكُمْ الْمُخَالَفِينَ لَكُمْ فِي الدِّينِ». ٥ . في الوافي: «وَلَا يَسْبِقُونَكُمْ». وهو الأنسب بالمقام.

٦ . في «ض، هـ» والبحار: «فَقُلْتُ».

٧ . معاني الأخبار، ص ١٦٢، ح ١، بسنده عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «مَا عَبْدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ». الوافي، ج ٥، ص ٦٨٩، ح ٢٨٨٧، الوسائل، ج ١٦، ص ٢١٩، ح ٢١٤٠٣، البحار، ج ٧٥، ص ٤٣١، ح ٩١.

٨ . في «بف»: «لِلْوَلَاةِ». وفي الوافي: «الْقِيَامُ لِلْوَلَاةِ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْقِيَامُ لَهُمْ عِنْدَ اللِّقَاءِ إِكْرَامًا لَهُمْ وَتَوَاضُعًا. وَالثَّانِي: الْقِيَامُ بِأُمُورِهِمْ وَالِاتِّمَارُ بِمَا يَأْمُرُونَ بِهِ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْجَوَابِ الرِّخْصَةَ فِي ذَلِكَ دَفْعًا لِسُوءِهِمْ». ٩ . في «ج، هـ»: «قَالَ: فَقَالَ».

١٠ . في حاشية «ب» والكافي، ح ٢٢٧١ والمحاسن: «دِين».

١١ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، ضمن ح ٢٢٧١: المحاسن، ص ٢٥٥، كتاب مصابيح الظلم،

٢٢٥٣ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «التَّقِيَّةُ فِي كُلِّ ضَرُورَةٍ، وَصَاحِبُهَا أَعْلَمُ بِهَا جِئَن تَنْزِيلُ بِهِ»^٢.

٢٢٠ / ٢٢٥٤ / ١٤ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: وَأَيُّ شَيْءٍ أَقْرَ لِعَيْنِي مِنَ التَّقِيَّةِ؟ إِنَّ التَّقِيَّةَ جُنَّةٌ^٣ الْمُؤْمِنِ^٤».

٢٢٥٥ / ١٥ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مَنَعَ مِثْمَ^٧ - رَحِمَهُ اللَّهُ -» ←

١. ضمن ح ٢٨٦، وفيهما بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، من قوله: «التَّقِيَّةُ مِنْ دِينِي». الجعفریات، ص ١٨٠، بسند عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «التَّقِيَّةُ دِينِي وَدِينُ أَهْلِ بَيْتِي». الوافي، ج ٥، ص ٦٩٠، ح ٢٨٨٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٤، ح ٢١٣٥٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣١، ح ٩٢.

٢. المحاسن، ص ٢٥٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٧، بثلاثة أسانيد آخر، وتمام الرواية: «التَّقِيَّةُ فِي كُلِّ ضَرُورَةٍ». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٧١، ذيل ح ٧٣، عن معمر بن يحيى بن سالم، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه: «التَّقِيَّةُ فِي كُلِّ ضَرُورَةٍ» مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٣، ح ٤٢٨٧، مرسلاً عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٠، ح ٢٨٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١٤، ح ٢١٣٩٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٢، ح ٩٣.

٣. «الْجُنَّةُ»: الدُّرْعُ وَكُلُّ مَا وَقَاكَ فَهُوَ جُنَّتَكَ. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٤ (جن).

٤. في مرآة العقول: «للمؤمن».

٥. المحاسن، ص ٢٥٨، كتاب مصابيح الظلم، ذيل ح ٣٠١، عن الحسن بن محبوب؛ وفيه، صدر ح ٣٠١، بسند آخر عن جميل بن صالح، إلى قوله: «أَقْرَ لِعَيْنِي مِنَ التَّقِيَّةِ» وفيهما مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٣٠٧، عن أبي عبدالله عليه السلام، ضمن وصيته لأبي جعفر محمد بن النعمان الأحول. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٠، ح ٢٨٨٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٤، ح ٢١٣٦٠؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٢، ح ٩٤.

٦. في «ح»؛ «ض»؛ «بن صالح».

٧. استظهر في حاشية «د» نصب مِثْمَ، وهو يبتني على قراءة «منع» معلوماً. قال في مرآة العقول: «كَأَنَّهُ مِثْمًا،

مِنْ^١ التَّيَّةِ، قَوْلُ اللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هَذِهِ^٢ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عَمَّارٍ وَأَصْحَابِهِ: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ»^٣.

٢٢٥٦ / ١٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَتِ التَّيَّةُ لِيُخَفَّنَ بِهَا الدَّمُ، فَإِذَا بَلَغَ الدَّمُ فَلَيْسَ^٥ تَقِيَّةً»^٦.

٢٢٥٧ / ١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «كُلَّمَا تَقَارَبَ^٨ هَذَا الْأَمْرُ^٩، كَانَ أَشَدَّ لِلتَّيَّةِ»^{١٠}.

٢٢٥٨ / ١٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ

«فصَحَّفَ». ثُمَّ قَالَ فِي تَفْسِيرِ مَا فِي الْمَنْ: «أَيُّ لَمْ يَكُنْ مِثْمَ مَمْنُوعاً مِنَ التَّيَّةِ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَلَمْ يَتَّقْ؟ فَيَكُونُ الْكَلَامُ مَوْقُوفاً لِلإِسْتِغْنَاءِ لَا الدَّمَّ وَالْإِعْتِرَاضَ، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ عَلَى تَقْدِيرِ النَّسَبِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الرَّفْعِ مَدْحاً بِأَنَّهُ مَعَ جَوَازِ التَّيَّةِ تَرَكَهُ لَشِدَّةِ حُبِّهِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^{١١}... وَيُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ: مَنَعَ، عَلَى بِنَاءِ الْمَعْلُومِ. أَيْ لَيْسَ فَعَلُهُ مَانِعاً لِلغَيْرِ عَنِ التَّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ أَحَدَ الْفَرْدَيْنِ الْمُخْتِيرَ فِيهِمَا، أَوْ لاختصاصِ التَّيَّةِ بِهِ».

١. فِي «ض»: «فِي». ٢. فِي «هـ»: «هَذِهِ».

٣. النحل (١٦): ١٠٦.

٤. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٧٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ. الْوَاقِفِي، ج ٥، ص ٦٩١، ح ٢٨٩٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٢٢٦، ح ٢١٤٢٤؛ الْبَحَارُ، ج ١٩، ص ٩١، ح ٤٧؛ وَج ٤٢، ص ١٢٦، ذَيْلُ ح ٨؛ وَص ١٣٩، ح ٢١؛ وَج ٧٥، ص ٤٣٢، ح ٩٥.

٥. فِي «بِس»: «فَلَا».

٦. الْمُحَاسِنُ، ص ٢٥٩، كِتَابُ مَصَابِيحِ الظُّلَمِ، ح ٣١٠، عَنْ أَبِيهِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْبِقَطِينِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ. التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ١٧٢، ضَمَّنَ ح ٣٣٥، بِسْنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢} الْوَاقِفِي، ج ٥، ص ٦٩٥، ح ٢٨٩٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٢٣٤، ح ٢١٤٤٥؛ الْبَحَارُ، ج ٧٥، ص ٤٣٤، ح ٩٦.

٨. الْمُرَادُ هُنَا: خُرُوجُ الْقَائِمِ^{١٣}.

٩. فِي الْوَاقِفِيِّ: «يَقَارِبُ».

٩. الْمُحَاسِنُ، ص ٢٥٩، كِتَابُ مَصَابِيحِ الظُّلَمِ، ح ٣١١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ الْوَاقِفِي، ج ٥، ص ٦٩٣، ح ٢٨٩٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٢٠٦، ح ٢١٣٦٧؛ الْبَحَارُ، ج ٧٥، ص ٤٣٤، ح ٩٧.

الْجُعْفِيُّ وَمُعَمَّرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَامٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَزُرَّازَةَ، قَالُوا:
 سَمِعْنَا أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «التَّقِيَّةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُضْطَرُّ^٢ إِلَيْهِ ابْنُ آدَمَ فَقَدْ
 أَحْلَهُ^٣ اللَّهُ لَهُ^٤».

١٩ / ٢٢٥٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ
 حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٥: «التَّقِيَّةُ تَرْسُ^٦ اللَّهُ^٧ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ^٨».
 ٢٠ / ٢٢٦٠ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ
 أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «خَالِطُوهُمْ^٩ بِالْبِرَّانِيَّةِ، وَخَالِفُوهُمْ بِالْجَوَانِيَّةِ^{١٠}، إِذَا كَانَتْ

١ . في «هـ»: «جعفر» بدل «أبا جعفر».

٢ . في المحاسن: «التقية في كل شيء»، وكل شيء اضطر.

٣ . في الوافي: «أحل».

٤ . المحاسن، ص ٢٥٩، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٠٨، عن حماد بن عيسى، عن عمر بن أدينة، عن محمد بن مسلم وإسماعيل الجعفي وعدة، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٦٩١، ح ٢٨٩٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١٤، ح ٢١٣٩٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٥، ح ٩٨.

٥ . في الوافي: «قال».

٦ . الترس من السلاح: المتوقى بها. وجمعه: أنراس وتراس وترسة وتروس. وفي المرأة: «أي ترس يمنع الخلق من عذاب الله أو من البلاء النازلة من عنده». راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٣٢ (ترس).

٧ . في حاشية «هـ»: «ترس من الله عز وجل».

٨ . الوافي، ج ٥، ص ٦٩٠، ح ٢٨٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٧، ح ٢١٣٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٥، ح ٩٩.

٩ . في «ف»: «خالطوا».

١٠ . في النهاية، ج ١، ص ١١٧ (برر): «في حديث سلمان: من أصلح جوانيته أصلح الله برانيته. أراد بالبراني العلية، والألف والنون من زيادات النسب، كما قالوا في صنعة: صنعاني. وأصله من خرج فلان برأ، أي خرج إلى البر والصحراء، وليس من قديم الكلام وفصيحه. وقال أيضاً فيه، ص ٣١٩ (جوا): «في حديث سلمان عليه السلام: إن لكل امرئ جوانية وبرانية، أي باطناً وظاهراً، وسراً وعلانية، وهو منسوب إلى جوا البيت وهو داخله، وزيادة الألف والنون للتأكيد».

الإمارة صبيانية^١.

٢٢٦١ / ٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٢، عَنْ زَكْرِيَّا^٣ ٢٢١ / ٢

الْمُؤْمِنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ أُخِذَا، فَقِيلَ لَهُمَا: ابْرَأَا مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَبَرِئْتُ^٤ وَاحِدَ مِنْهُمَا، وَأَبَى الْآخَرُ، فَخُلِّيَ سَبِيلُ الَّذِي بَرِئْتُ، وَقُتِلَ الْآخَرُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا الَّذِي بَرِئْتُ فَرَجُلٌ فَقِيهٌ فِي دِينِهِ، وَأَمَّا الَّذِي لَمْ يَنْبِرْ^٥ فَرَجُلٌ تَعَجَّلَ إِلَى الْجَنَّةِ»^٦.

١. في مرآة العقول، ج ٩، ص ١٨٤: الإمارة - بالكسر -: الإمارة، والمراد بكونها صبيانية كون الأمير صبيًا أو مثله في العقل والسفاهة؛ أو المعنى أنه لم تكن بناء الإمارة على أمر حق، بل كانت مبنية على الأهواء الباطلة كلعب الأطفال. والنسبة إلى الجمع تكون على وجهين: أحدهما: أن يكون المراد النسبة إلى الجنس فيرة إلى المفرد. الثاني: أن تكون الجمعية ملحوظة، فلا يرذ. وهذا من الثاني؛ إذ المراد التشبيه بإمارة يجتمع عليها الصبيان.

٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٣، ح ٢٨٩٥: الوسائل، ج ١٦، ص ٢١٩، ح ٢١٤٠٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٦، ح ١٠٠.

٣. هكذا في «ض» ٥٥. وفي «ب» ف، بس، بف، جر، والمطبوع: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى». وفي «ج» د، ز، ص، بر، وحاشية «بف» والبحار: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى».

والمصواب ما أثبتناه؛ فقد روى محمد بن عيسى بن عبيد كتاب زكريا بن محمد المؤمن، كما في رجال النجاشي، ص ١٧٢، الرقم ٤٥٣؛ والفهرست للطوسي، ص ٢٠٦، الرقم ٣٠٦. ولم نجد رواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن المؤمن في غير هذا المورد.

وأما توسط أحمد بن محمد بين محمد بن يحيى ومحمد بن عيسى في ما يروي محمد بن عيسى عن زكريا المؤمن، فهو منحصر بهذا المورد وماورد في مطبوع الكافي، ح ٦٨٨٠، وقد توسط في كلا الموضعين في بعض النسخ المعتبرة «محمد بن أحمد» بينهما. وقد روى محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن زكريا المؤمن - بعناوينه المختلفة - في الكافي، ح ٦٦٦٦ و ٦٨٧٦ و ٦٨٧٧ و ٦٨٧٨.

ولا يخفى عليك أن كثرة روايات محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، بحيث يوجب وقوع التحريف في «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد»، لوجود الأئس الذهني عند السامع والاستعجال حين الاستسناخ، بخلاف العكس. فافهم جيداً.

٤. في «هـ»: «فتبرأ».

٥. في «ض» ٥٥: «والآخر».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٤، ح ٢٨٩٦: الوسائل، ج ١٦، ص ٢٢٦، ح ٢١٤٢٥؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٦، ح ١٠١.

٢٢٦٢ / ٢٢. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَحْذَرُوا عَوَاقِبَ الْعَثَرَاتِ»^١.

٢٢٦٣ / ٢٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الثُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّقِيَّةُ تَرْسُ الْمُؤْمِنِ، وَالتَّقِيَّةُ حِزْرُ الْمُؤْمِنِ، وَلَا

إِيمَانَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ؛ إِنَّ الْعَبْدَ لَيَقَعُ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِنَا، فَيَدِينُ اللَّهَ -عَزَّ

وَجَلَّ- بِهِ^٢ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، فَيَكُونُ لَهُ عِزًّا^٣ فِي الدُّنْيَا، وَتَوَرًّا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنَّ الْعَبْدَ

لَيَقَعُ إِلَيْهِ^٤ الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِنَا^٥، فَيُذِيعُهُ^٦، فَيَكُونُ لَهُ ذُلًّا فِي الدُّنْيَا، وَيَنْزِعُ^٧ اللَّهُ -عَزَّ

وَجَلَّ- ذَلِكَ النُّورَ مِنْهُ^٨»^٩.

١. في الوافي: «يعني كل ما تقولونه أو تفعلونه فانظروا أولاً في عاقبته ومآله، ثم قولوه أو افعلوه، فإن العثرة قلما تفارق القول والفعل، ولا سيما إذا كثرا؛ أو المراد أنه كلما عثرتم عثرة في قول أو فعل فاشتغلوا بإصلاحها وتداركها كيلا تؤذي في العاقبة إلى فساد لا يقبل الصلاح». وفي المرأة: «احذروا عواقب العثرات، أي في ترك التقية، كما فهمه الكليني ﷺ ظاهراً، أو الأعم فيشمل تركها».

٢. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٤، ح ٢٨٩٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٥، ح ٢١٣٦١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٧، ح ١٠٢.

٣. في «ه»: «و».

٤. في «ض»، «ه» وشرح المازندراني: «وإن».

٥. في «ه»: «- عز وجل به». وفي الوسائل، ح ٣٣٢٨٦ والبحار: «- به».

٦. في «ه»: «عزَّأله».

٧. في «ب»: «فيه». وفي حاشية «بف»: «له».

٨. في «بس»: «+ أهل البيت».

٩. في «بس»: «- فيذيعه».

١٠. في «ه»: «فنزعه».

١١. في «ب، بر»: «عنه». وفي «ف»: «+ وفي الآخرة».

١٢. قرب الإسناد، ص ٣٥، ح ١١٤، بسند آخر عن أبي عبدالله ﷺ، وفيه: «إنَّ التقية ترس المؤمن، ولا إيمان لمن

لا تقية له» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٤، ح ٢٨٩٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠٥، ح ٢١٣٦٢، إلى قوله:

«ولا إيمان لمن لا تقية له»؛ وفيه، ج ٢٧، ص ٨٨، ح ٣٣٢٨٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ٤٣٧، ح ١٠٣.

٩٨- بَابُ الْكِتْمَانِ

٢٢٦٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «وِدِدْتُ^١ وَاللَّهِ^٢ أَنِّي افْتَدَيْتُ^٣ خَصْلَتَيْنِ فِي الشَّيْئَةِ^٤ لَنَا يَبْغِضُ لَحْمِ سَاعِدِي^٥: النَّزَقُ^٦، وَقَوْلَةُ الْكِتْمَانِ^٧»^٨.

٢٢٢/٢

٢٢٦٥ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدِ الشُّحَّامِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَمَرَ النَّاسَ بِخَصْلَتَيْنِ، فَضَيَعُوهُمَا، فَصَارُوا مِنْهُمَا عَلَى غَيْرِ

١. في مرآة العقول: «لوددت».

٢. في «ه» - «و». وفي «ه» - «والله».

٣. «الْفِدَى» و «الْفِدَاء»: حفظ الإنسان عن النابتة بما يبذله عنه. يقال: فديته بمال وفديته بنفسه وفاديت بكذا. وافتدى: إذا بذل ذلك عن نفسه، وفدت المرأة نفسها من زوجها، وافتدت: أعطته مالا حتى تخلصت منه بالطلاق. المفردات للراغب، ص ٦٢٧؛ المصباح المئير، ص ٤٦٥ (فدى).

٤. في البحار: «شيعة».

٥. في «ه»، بر: «ساعدي». وفي المرأة: «كَانَ الْمَعْنَى: وَدِدْتُ أَنْ أَهْلِكَ وَأَذْهَبَ تِنِكَ الْخَصْلَتَيْنِ عَنِ الشَّيْئَةِ، وَلَوْ انْجَزَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يُلْزَمَنِي أَنْ أُعْطِيَ فِدَاءً عَنْهَا بَعْضَ لَحْمِ سَاعِدِي».

٦. «النَّزَقُ»: خَيْفَةٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ، وَعَجَلَةٌ فِي جَهْلٍ وَخَمَقٌ. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٨٠ (نزق).

٧. في المرأة: «وَالْعَرَادُ بِالْكِتْمَانِ: إِخْفَاءُ أَحَادِيثِ الْأُنْثَى وَأَسْرَارِهِمْ عَنِ الْمَخَالِفِينَ عِنْدَ خَوْفِ الضَّرَرِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى شَيْعَتِهِمْ، أَوْ الْأَعْمَ مِنْهُمْ وَمَنْ كَتَمَانَ أَسْرَارِهِمْ وَغَوَامِضَ أَخْبَارِهِمْ عَمَّنْ لَا يَحْتَمِلُهُ عَقْلُهُ».

٨. الخصال، ص ٤٤، ح ٤٠، بسند آخر عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٧، ح ٢٩٠٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٥، ح ٢١٤٤٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧١، ح ١٨.

٩. في المحاسن: «عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مَخْتَارٍ. وَلَا يَبْعُدُ كَوْنُ الصَّوَابِ فِيهِ «وَحُسَيْنِ بْنِ مَخْتَارٍ»؛ فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ زَيْدِ الشُّحَّامِ فِي الْكَافِي، ح ١٧٩٩ وَ ١٩٢٠ وَ ٢٣٥٤ وَ ٤٦٤٩، كَمَا رَوَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمَخْتَارِ، عَنْ زَيْدِ الشُّحَّامِ فِي الْكَافِي، ح ٨١٦٧؛ وَالتَّهْذِيبِ، ج ١، ص ٣٧٥، ح ١١٥٤؛ وَص ٤٦٤، ح ١٥٢٠؛ وَج ٦، ص ٤٧، ح ١٠٢؛ وَصانَو الدَّرَجَاتِ، ص ٤٢١، ح ١٠؛ وَرِجَالُ الْكَثْبِيِّ، ص ٢٩، الرِّقْم ٥٥.

شَيْءٍ: الصَّبْرُ^١، وَالْكَيْمَانُ^٢.

٢٢٦٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَارٍ، عَنْ سَلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا سَلَيْمَانُ، إِنَّكُمْ عَلَى دِينٍ مَن كَتَمَهُ أَغْرَهُ اللَّهُ، وَمَن أَدَاعَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ»^٣.

٢٢٦٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ، فَقُلْنَا: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنَّا نُرِيدُ الْعِرَاقَ، فَأَوْصِنَا، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لِيَقْوَ شَدِيدُكُمْ ضَعِيفُكُمْ، وَلِيَعُدَّ غَنِيُّكُمْ عَلَى فَقِيرِكُمْ، وَلَا تَبْثُثُوا^١ سِرَّنَا، وَلَا تَذِيعُوا^٢ أَمْرَنَا، وَإِذَا جَاءَكُمْ عَنَّا حَدِيثٌ، فَوَجَدْتُمْ عَلَيْهِ شَاهِدًا أَوْ شَاهِدَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَخَذُّوا بِهِ، وَإِلَّا فَيَقُوا عِنْدَهُ^٣، ثُمَّ رُدُّوهُ إِلَيْنَا حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكُمْ، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْمُنْتَظَرَ لِهَذَا الْأَمْرِ لَهُ^٤ مِثْلُ أَجْرِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ؛ وَمَن أَدْرَكَ قَائِمَنَا، فَخَرَجَ مَعَهُ، فَقَتَلَ عَدُوَّنَا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ عَشْرِينَ شَهِيدًا؛ وَمَن قَتَلَ مَعَ

١. في المحاسن: «كثرة الصبر».

٢. المحاسن، ص ٢٥٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٥، عن أبيه، عن محمد بن سنان - الوافي، ج ٥، ص ٦٩٧، ح ٢٩٠١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٦، ح ٢١٤٤٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٢، ح ١٩.

٣. المحاسن، ص ٢٥٧، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٩٥، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير - الوافي، ج ٥، ص ٦٩٧، ح ٢٩٠٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٥، ح ٢١٤٤٧؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٢، ح ٢٠.

٤. في «بر»: «دخل».

٥. عاد بمعروفه عوداً: أفضل. والاسم: العائدة. والعائدة: العطف والمغفلة. يقال: هذا الشيء أعود عليك من كذا، أي أنفع. المصباح المنير، ص ٤٢٦؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥١٤ (عود).

٦. بثت الشيء والخبر: نشرته. ترتيب كتاب العين، ص ٦٨ (بث).

٧. في «ض، بس»: «فإذا». ٨. في «ص»: «عنه».

٩. في «بر»: «+ وأجر».

قَائِمِنَا، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ شَهِيداً.^١

٢٢٦٨ / ٥ . عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ^٢ اِخْتِمَالِ أَمْرِنَا التَّصَدِيقُ لَهُ وَ الْقَبُولُ

فَقَطُّ ؛ مِنْ^٤ اِخْتِمَالِ أَمْرِنَا سِتْرَهُ وَصَيَانَتَهُ مِنْ^٥ غَيْرِ أَهْلِهِ ، فَأَقْرَبُهُمْ^٦ السَّلَامُ ، وَقُلْ لَهُمْ : ٢٢٣ / ٢

رَجِمَ اللَّهُ عَبْدًا اجْتَرَى^٧ مَوَدَّةَ النَّاسِ إِلَى نَفْسِهِ^٨ ، حَدَّثُوهُمْ بِمَا يَعْرِفُونَ^٩ ، وَاسْتُرُوا عَنْهُمْ مَا يَنْكَبُونَ^{١٠} .

ثُمَّ قَالَ : «وَاللَّهِ ، مَا النَّاصِبُ لَنَا خَزْبًا بِأَشَدَّ عَلَيْنَا مَوُونَةً مِنَ النَّاطِقِ عَلَيْنَا بِمَا نَكَرَهُ ، فَإِذَا عَرَفْتُمْ مِنْ عَبْدِ إِذَاعَةً ، فَاْمْشُوا إِلَيْهِ وَزِدُوهُ عَنْهَا ، فَإِنْ قِيلَ^{١١} مِنْكُمْ ، وَإِلَّا فَتَحْمَلُوا عَلَيْهِ بِمَنْ^{١٢} يَتَّقَلُ عَلَيْهِ وَيَسْمَعُ مِنْهُ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ يَطْلُبُ الْحَاجَةَ ، فَيَلْطَفُ^{١٣} فِيهَا حَتَّى تَقْضَى لَهُ ، فَالْطَّفُوا فِي حَاجَتِي كَمَا تَلْطَفُونَ فِي حَوَائِجِكُمْ ، فَإِنْ

١ . الأُمَلِي لِلطُّوسِي ، ص ٢٣١ ، المجلس ٩ ، ح ٢ ، بسنده عن الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عمرو بن شعمر ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام ، مع اختلاف يسير . وفي الكافي ، كتاب فضل العلم ، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب ، ح ٢٠٤ ، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام ، من قوله : «وإذا جاءكم عَنَّا حَدِيثٌ إِلَى قَوْلِهِ : «وَالْأَفْقَقُوا عِنْدَهُ» مَعَ اخْتِلَافٍ . الْوَاقِفِي ، ج ٥ ، ص ٦٩٧ ، ح ٢٩٠٣ ؛ الْوَسَائِل ، ج ١٦ ، ص ٢٣٦ ، ح ٢١٤٥٠ ، من قوله : «لَيَقُو شَدِيدُكُمْ ضَعْفَكُمْ إِلَى - لَا تَذِيعُوا أَمْرَنَا : الْبَحَار ، ج ٧٥ ، ص ٧٣ ، ح ٢١ .

٢ . فِي «ه» : «مُحَمَّد» .

٣ . فِي الْوَسَائِل : «- مِنْ» .

٤ . فِي «بِس» : «مَعَ» .

٥ . فِي الْوَسَائِل : «عَنْ» .

٦ . فِي «ض» : «فَأَقْرَبُهُمْ» . أَصْلُهُ : أَقْرَبْتُهُمْ ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ بَعْدَ قَلْبِهَا بِأَنَّ لِكِسْرَةِ مَا قَلْبُهَا .

٧ . «الْجَزْ» : الْجَذْبُ ، كَالْاجْتِرَانِ وَالْاجْتِرَارِ وَالِاسْتِجْرَارِ وَالتَّجْرِيرِ . الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ، ج ١ ، ص ٥١٨ (جَرَر) .

٨ . فِي الْوَسَائِل : «إِلَيْنَا» بَدَلَ «إِلَى نَفْسِهِ» .

٩ . فِي «ز» ، «بِس» ، «بَف» : «تَعْرِفُونَ» .

١٠ . فِي «ز» ، «بِس» : «تَنْكَرُونَ» .

١١ . فِي «ز» ، «بِس» ، وَحَاشِيَةُ «د» ، «بَف» : «قَبِلُوا» .

١٢ . فِي «ب» وَحَاشِيَةُ «ف» : «وَمَرَأَةُ الْعُقُول : «مِنْ» .

١٣ . اللَّطْفُ فِي الْعَمَلِ : الزُّفْقُ فِيهِ . الصَّحَاحُ ، ج ٤ ، ص ١٤٢٧ (لَطَف) .

هُوَ قَبْلَ مِنْكُمْ، وَإِلَّا فَادْفِنُوا كَلَامَهُ تَحْتَ أَقْدَامِكُمْ، وَلَا تَقُولُوا: إِنَّهُ يَقُولُ وَيَقُولُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَحْمَلُ^١ عَلَيَّ وَعَلَيْكُمْ؛ أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ مَا أَقُولُ، لَأَقْرَزْتُ أَنْكُمْ أَصْحَابِي، هَذَا أَبُو خَنِيْفَةَ لَهُ أَصْحَابٌ، وَهَذَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ لَهُ أَصْحَابٌ، وَأَنَا أَمْرُؤُ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ وَلَدَنِي^٢ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلِمْتُ كِتَابَ اللَّهِ، وَفِيهِ تَبَيَّنَ كُلُّ شَيْءٍ؛ بَدْءُ الْخَلْقِ، وَأَمْرُ السَّمَاءِ، وَأَمْرُ الْأَرْضِ، وَأَمْرُ الْأَوَّلِينَ، وَأَمْرُ الْآخِرِينَ، وَأَمْرُ مَا كَانَ، وَأَمْرُ^٣ مَا يَكُونُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى ذَلِكَ نَصَبَ عَيْنِي^٤.

٢٢٦٩ / ٦. عَنْ عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسَلِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «مَا زَالَ سِرُّنَا مَكْتُومًا حَتَّى صَارَ فِي يَدَيَّ^١ وَلِدَ كَيْسَانَ^٢، فَتَحَدَّثُوا بِهِ فِي الطَّرِيقِ.....»

١. في «ز»: «يَحْمَلُ».
٢. في «ز»، «هـ»: «وَلَدَنِي». أي أخبرني بولادتي وإمامتي في اللوح. وفي «مرآة العقول»، ج ٩، ص ١٩٠: «ومن قرأ: وَلَدَنِي، على بناء التفعيل، أي أخبرني بولادتي وإمامتي في خبر اللوح، فقد تكلف».
٣. في «ب»: «وبدء». وقوله: «بدء» مجرور، بدل أو بيان من «كل شيء»، ويجوز فيه الرفع أيضاً، إما بدل، أو بيان عن «تبيان»، أو مبتدأ بحذف العاطف.
٤. في «هـ»: «- وأمر».
٥. في «ج»، «د»، «ص»، «هـ»، «ز»، «س»، «ب»، «ف»: «والبحار» - «أمر».
٦. في «ز»: «عيني» بصيغة التثنية.
٧. الغيبة للنعماني، ص ٣٤، ح ٣، وفيه، ص ٣٥، ح ٥، وفيهما بسند آخر عن عبد الأعلى بن أعين، إلى قوله: «الناطق علينا بما نكره» مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٢٥، باب الواحد، ح ٨٩، بسند آخر، وتتمام الرواية فيه: «يا مدرك، رحم الله عبداً اجتز مودة الناس إلى نفسه، فحدثهم بما يعرفون، وترك ما ينكرون». الوافي، ج ٥، ص ٦٩٨، ح ٢٩٠٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٦، ح ٣١٤٥١، إلى قوله: «واستروا عنهم ما ينكرون». البحار، ج ٤٧، ص ٣٧١، ح ٩٢؛ وج ٧٥، ص ٧٤، ح ٢٢.
٨. في «ز»، «ص»، «ف»، «بر»، «الوافي»: «يد».
٩. «كيسان» لقب مختار بن أبي عبيدة، الذي طلب ثار أبي عبد الله الحسين عليه السلام، المنسوب إليه الكيسانية. وقيل:

وَقُرَى السَّوَادِ^١ ٢.

٧ / ٢٢٧. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ^٣، عَنْ أَبِي

عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «وَاللَّهِ»، إِنَّ أَحَبَّ أَصْحَابِي إِلَيَّ أَوْزَعُهُمْ وَأَفْقَهُهُمْ
وَأَكْثَمُهُمْ لِحَدِيثِنَا، وَإِنَّ أَسْوَأَهُمْ عِنْدِي خَالاً وَأَمْقَتَهُمْ^٦ لِلَّذِي^٧ إِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ
يُنْسَبُ^٨ إِلَيْنَا وَيُزَوِّي غَنَّا، فَلَمْ يَقْبَلْهُ^٩، أَشْمَأَزَّ مِنْهُ وَجَحَدَهُ، وَكَفَّرَ مِنْ^{١٠} دَانَ بِهِ، وَهُوَ
لَا يَذَرِي لَعْلَ الْحَدِيثِ مِنْ عِنْدِنَا خَرْجَ، وَإِلَيْنَا أَشْنَدَ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ خَارِجاً مِنْ^{١١}
وَلَايَتِنَا^{١٢}.

١. المراد بولد كيسان: أصحاب الغدر والمكر الذين ينسبون أنفسهم من الشيعة وليسوا منهم، قال في القاموس:

«كَيْسَان: اسم للفرار، ولقب المختار بن أبي عبيد المنسوب إليه الكيسانية». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٢١؛ الوافي، ج ٥، ص ٦٩٩؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ١٩٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٨٢ (كيس).

٢. العرب تسمي الأخضر أسوداً؛ لأنه يرى كذلك على بُعد. ومنه سواد العراق؛ لخضرة أشجاره وزروعه. وحده طولاً من حديثة الموصل إلى عبادان، وعرضاً من العذيب إلى خُلُوان. وهو أطول من العراق بخمسة وثلاثين فرسخاً. المصباح المنير، ص ٢٩٤؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٧٢ (سود).

٣. الوافي، ج ٥، ص ٦٩٩؛ البحار، ج ٤٥، ص ٣٤٥؛ ج ١٤؛ وج ٧٥، ص ٧٥، ج ٢٣.

٤. في «٥»: جميل بن ذراج. وهو سهو؛ فإنه لم يعهد رواية جميل بن ذراج عن أبي عبيدة الحداء في موضع. وأما جميل بن صالح فقد توسط بين [الحسن] بن محبوب وبين أبي عبيدة [الحداء] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٥٨. ٥. في «٥»: والبصائر: «أما والله».

٦. «المَقْت»: أشدُّ البُغْض. النهاية، ج ٤، ص ٣٤٦ (مقت).

٧. في «ب»: ج، ص، ف، هـ، بر، والوافي والبحار: «الذي». وفي الوسائل: - «الذي». وفي البصائر: «إلي الذي». ٨. في «ب»: «وينسب».

٩. في البصائر: «فلم يعقله ولم يقبله قلبه» بدل «فلم يقبله».

١٠. في البصائر: «بمن».

١١. هكذا في النسخ والوافي والبحار والبصائر. وفي المطبوع: «عن».

١٢. بصائر الدرجات، ص ٥٣٧، ج ١، عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٥، ص ٦٩٩؛ ج ٢٩٠٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٧، ج ٣٣٢٨٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٦، ج ٢٤.

٢٢٧١ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَ:

٢٢٤ / ٢ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُعَلَّى، اكْتُمْنَا أَمْرَنَا، وَلَا تَذْغُهُ، فَإِنَّهُ مَنْ كَتَمَ أَمْرَنَا وَلَمْ يَذْغُهُ، أَغَرَّهُ اللَّهُ بِهِ^١ فِي الدُّنْيَا، وَجَعَلَهُ نُورًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ^٢ فِي الْآخِرَةِ يَقُودُهُ إِلَى^٣ الْجَنَّةِ؛ يَا مُعَلَّى، مَنْ أَذَاعَ^٤ أَمْرَنَا وَلَمْ يَكْتُمْهُ^٥، أَذَلَّهُ اللَّهُ بِهِ فِي الدُّنْيَا، وَنَزَعَ النُّورَ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، وَجَعَلَهُ ظِلْمَةٌ تَقُودُهُ إِلَى النَّارِ؛ يَا مُعَلَّى، إِنَّ التَّقِيَّةَ مِنْ^٦ دِينِي وَدِينِ آبَائِي، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا تَقِيَّةَ لَهُ^٧، يَا مُعَلَّى، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُعْبَدَ فِي السِّرِّ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ يُعْبَدَ فِي الْعَلَانِيَةِ؛ يَا مُعَلَّى، إِنَّ الْمَذْبِيعَ لِأَمْرِنَا كَالْجَاذِ لَهُ^٨»^٩.

٢٢٧٢ / ٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ لِي^{١١} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَخْبَرْتُ^{١٢} بِمَا^{١٣} أَخْبَرْتُكَ بِهِ أَحَدًا، قُلْتُ: لَا، إِلَّا

١ . في «هـ» والمحاسن: - «به».

٢ . في «هـ» وحاشية «بر»: «يديه».

٣ . في «ج»، ز، ص، ف: «في».

٤ . في «هـ»: «ومن».

٥ . في المحاسن: + «وحدشنا».

٦ . في المحاسن: «ولم يكتمها».

٧ . في المحاسن: - «من».

٨ . في «ج»، ب، ف: - «له».

٩ . في المحاسن: «به».

١٠ . المحاسن، ص ٢٥٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٦. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب التقية، ح ٢٢٥٢،

بسنده آخر عن أبي الحسن ﷺ عن أبي جعفر ﷺ، وتام الرواية فيه: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن

لا تقية له». الجعفریات، ص ١٨٠، بسنده عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب ﷺ، وتام

الرواية فيه: «التقية ديني ودين أهل بيتي». راجع: الكافي، نفس الباب، ح ٢٢٤٢؛ والغنية للنعمان، ص ٣٨،

ح ١٢. الوافي، ج ٥، ص ٧٠٠، ح ٢٩٠٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٣٦، ح ٢١٤٥٢؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٦، ح ٢٥.

١١ . في «ج»، د، ص، ض، هـ، بس، ب، ف: - «لي».

١٢ . في مرآة العقول: «قوله: أخبرت، إمّا على بناء الإفعال بحذف حرف الاستفهام، أو بناء التفعيل بإثباته».

١٣ . في «ص»: «ما».

سَلِيمَانُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: «أَحْسَنْتَ^١، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ الشَّاعِرِ^٢:

فَلَا يَغْدُونَ^٣ سِرِّي وَسِرُّكَ ثَالِثًا أَلَا كُلُّ سِرٍّ جَاوَزَ اثْنَيْنِ شَانِعٌ^٤؟»

١٠ / ٢٢٧٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا^٦ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَبَى وَأَمْسَكَ، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ أُعْطِينَاكُمْ كُلَّ

مَا تَرِيدُونَ كَانَ شَرًّا لَكُمْ، وَأَخَذَ^٧ بِرَقَبَةٍ صَاحِبٍ هَذَا الْأَمْرِ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٨: «وَلَا يَهُ الْلَّهِ أَسْرَهَا إِلَى جَبْرِئِيلَ^٩، وَأَسْرَهَا جَبْرِئِيلُ إِلَى

مُحَمَّدٍ^{١٠}، وَأَسْرَهَا مُحَمَّدٌ^{١١} إِلَى عَلِيٍّ^{١٢}، وَأَسْرَهَا عَلِيٌّ^{١٣} إِلَى مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَنْتُمْ

تَذِيعُونَ ذَلِكَ، مَنِ الَّذِي أَمْسَكَ حَزْفًا سَمِيعَةً؟

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٤}: «فِي حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ: يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِنَفْسِهِ،

مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ، غَارِفًا بِأَهْلِ زَمَانِهِ، فَاتَّقُوا^{١٥} اللَّهَ، وَلَا تَذِيعُوا حَدِيثَنَا، فَلَوْلَا^{١٦} أَنَّ اللَّهَ

١. في (ب، ض، و) حاشية «بر»: «ما أحسنت»، وهو الأنسب. وفي شرح المازندراني: «أحسنت، للتبريح

والتفريع، كما دلَّ عليه ما بعده». وفي مرآة العقول: «فيه مدح عظيم لسليمان بن خالد إن حمل قوله: «أحسنت» على ظاهره، وإن حمل على التهكم فلا، وهو أوفق بقوله: «أو ماسمت»؛ فإنَّ سليمان كان ثالثًا.

٢. القائل: جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي، أبو عمر، المعروف بجميل بُشَيْتَةَ. وبشينة محبوبته؛

شاعر من العشاق، شعره يذوب رقة. قصد مصر في أواخر حياته وافداً على عبدالعزیز بن مروان، فأكرمه، وأمر له بمزمل فأقام به قليلاً، ومات فيه سنة ٨٢. الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٢٨؛ الأمثال الحكم للرازي

ص ١٥٥؛ الكامل للمبرِّد، ج ٢، ص ٣١٠. ٣. في مرآة العقول: «ولا يعدون».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٧٠٠، ح ٢٩٠٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٧، ح ٢٦.

٥. في (هـ) «بن يحيى». ٦. في (ب) «بس»: «كما».

٧. احتمال كون «أخذه» على صيغة التفضيل عطفاً على «شرأ».

٨. في شرح المازندراني: «قوله: قال أبو جعفر... الظاهر أنه من كلام أبي الحسن الرضا نقلاً عن جده^٩».

ويحتمل أن يكون من المصنَّف نقلاً لحديث آخر يحذف الإسناد.

٩. في (ف) «ف» و«اتَّقُوا». وفي الوافي: «فاتَّقُوا الله، من كلام الرضا^{١٠}».

١٠. في الوافي: «جواب «ولولا» محذوف، يعني: لولا مدافعة الله عنا وانتقامه لنا لما بقي منا أثر بسبب إذاعتكم

حديثنا».

يُدَافِعُ عَنْ أَوْلِيَائِهِ، وَيَنْتَقِمُ لِأَوْلِيَائِهِ مِنْ أَغْدَائِهِ.

أُ مَا رَأَيْتَ مَا^٢ صَنَعَ اللَّهُ بِآلِ بَرْمَكٍ، وَمَا انْتَقَمَ اللَّهُ^٢ لِأَبِي الْحَسَنِ^٢، وَقَدْ كَانَ بَنُو
 ٢٢٥/٢ الْأَشْعَثِ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ، فَدَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَوْلَايَتَهُمْ لِأَبِي الْحَسَنِ^٢، وَهُنَّ بِالْعِرَاقِ
 تَرَوْنَ أَعْمَالَ^٦ هَؤُلَاءِ^٧ الْفَرَاغَةِ، وَمَا أُمَهِّلُ^٨ اللَّهُ^٩ لَهُمْ، فَعَلَيْنَكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ،
 وَلَا تَعَزَّيْكُمْ^{١٠} الدُّنْيَا، وَلَا تَغْتَرَّوْا بِمَنْ قَدْ^{١١} أُمَهِّلُ^{١٢} لَهُ^{١٣}، فَكَأَنَّ^{١٤} الْأَمْرَ قَدْ وَصَلَ
 إِلَيْكُمْ^{١٥}.

٢٢٧٤ / ١١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ^{١٦}،

١. في «بر»: «عن».

٢. في «بس»: «ما». في الوافي: «أما رأيت، بيان للمدافعة والانتقام، وأراد بما صنع الله استيصالهم بسبب عداوتهم لأبي الحسن^٢ وإعانتهم على قتله. وأراد بأبي الحسن أبا موسى^٢».

٣. في «ب»: «ز، ص، ض، ف، ه، بر، بف»، والوافي: «- الله». وفي حاشية «بر»: «+ «به»».

٤. في «بر»: «خطب». و«الخطر» بالتحريك: الإشراف على الهلاك.

٥. في «ص»: «ض، ف، ه، بر، بف»، والبحار، ج ٧٥: «و».

٦. في «د»: «- أفعال». وفي «ه»: «الأفعال».

٧. في «ه»: «لهؤلاء».

٨. في «ف»: «أسهل». وفي «ه»: «أمهل».

٩. في «ف»: «ه»: «- الله».

١٠. هكذا في النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «[الحياة]».

١١. في «ب»: «د، ز، ه، بر، بف»، وشرح المازندراني والوافي: «قد».

١٢. في «بس»: «بف»: «+ الله».

١٣. في «ج»: «ص، بف»: «لهم».

١٤. في «ه»: «فكان». وفي «بر»: «وكان».

١٥. قرب الإسناد، ص ٢٨٠، ح ١٣٤٠ و ١٣٤١، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، مع زيادة في أوله. وفي

الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصمت وحفظ اللسان، ح ١٨٣٩؛ والفتحية، ج ٤، ص ٤١٦، ح ٥٩٠٣، بسند

آخر، من قوله: «في حكمة آل داود» إلى قوله: «عارفاً بأهل زمانه» مع اختلاف يسير. والوافي، ج ٥، ص ٧٠١،

ح ٢٩٠٩؛ البحار، ج ٤٨، ص ٢٤٩، ح ٥٨، من قوله: «فلولا أن الله يدافع عن أوليائه» إلى قوله: «فدفع الله عنهم

بولايتهم لأبي الحسن^٢»؛ وج ٧٥، ص ٧٧، ح ٢٧.

١٦. في «ه»: «- الوشاء».

عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طُوبَى لِعَبْدٍ نَوْمَةً^٢ عَرَفَهُ^٣ اللَّهُ وَلَمْ يَعْرِفْهُ النَّاسُ، أُولَئِكَ مَصَابِيحُ الْهُدَى، وَيَنَابِيعُ الْعِلْمِ، يَنْجَلِي^٤ عَنْهُمْ كُلُّ فِتْنَةٍ مُظْلِمَةٍ، لَيْسُوا بِالْمَذَابِيعِ الْبُذُرِ^٥، وَلَا بِالْجُفَاءِ^٦ الْمَرَاتِينِ^٧».

٢٢٧٥ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ

الْأَصْبَهَانِيِّ^٨:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: طُوبَى لِكُلِّ عَبْدٍ نَوْمَةً لَا يُؤْتِبُهُ^٩

١. في «ه»: «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يدل عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته».

٢. في «ه»: «- نومة». وفي «بر»: «+ لا يؤبه». و «النومة» بالضم وسكون الواو: الرجل الضعيف. وعن أبي عبيدة: هو الخامل الذكر الغامض في الناس الذي لا يعرف الشر وأهله. وقال الدريدي في كتاب الجمهرة: رجل نومة؛ إذا كان خاملاً. ونومة، يفتح الواو: إذا كان كثير النوم. مجمع البحرين، ج ٦، ص ١٨١ (نوم).

٣. في مرآة العقول: «قوله: عرفه الله، على بناء المجزؤ... ويمكن أن يقرأ على بناء التفعيل، أي عرفه الله نفسه وأوليائه ودينه بتوسط حججه عليه السلام ولم تكن معرفته من الناس، أي من سائر الناس ممن لا يجوز أخذ العلم عنه لكنه بعيد».

٤. في «ب، ف»: «ينجلي». وفي «ج، د، ه»: «تنجلي». وفي «ص، ير، بف»: «تنجلي».

٥. «البذر» جمع: بذور. يقال: بذرت الكلام بين الناس كما تبذر الحبوب، أي أفشيت وفزقته. النهاية، ج ١، ص ١١٠ (بذر). وفي الوافي: «والمذابيع، جمع مذبايع. وهو من لا يكتم السر. والبذر - بالضم - جمع البذور والبذير، وهو النمام ومن لا يستطيع كتم سره، وككتف كثير الكلام».

٦. جفا عليه: ثقل. والجفاء: نقيض الصلة، ويقتصر. ورجل جافي الخلقة والخلق: كثر غليظ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٨ (جفا). وجفاني فلان: فعل بي ماساءني. أساس البلاغة، ص ٦١ (جفو). وفي الوافي: «كأنه جعله لاتقباضه مقابلاً لمبسط اللسان الكثير الكلام. والمراد النهي عن طرفي الإفراط والتفريط ولزوم الوسط».

٧. راجع: الخصال، ص ٢٧، باب الواحد، ح ٩٨؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٨٠، ح ٨. الوافي، ج ٥، ص ٧٠٢، ح ٢٩١٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤٨، ح ٢١٤٧٨؛ البحار، ج ٧٥، ص ٧٩، ح ٢٨.

٨. في «د، ز»: «الإصفهاني». وفي الكافي، ح ٢٨٠٥: «ومن ذكره».

٩. «لا يؤبه»: لا يختفل به لحقارته. النهاية، ج ١، ص ١٨ (أبه).

لَهُ، يَعْرِفُ^١ النَّاسَ وَلَا يَعْرِفُهُ^٢ النَّاسُ، يَعْرِفُهُ^٣ اللَّهُ مِنْهُ بِرِضْوَانٍ^٤، أَوْلَيْكَ مَصَابِيحُ
الْهُدَى، تَنْجَلِي^٥ عَنْهُمْ^٦ كُلَّ فِتْنَةٍ مُظْلِمَةٍ^٧، وَيُفْتَحُ^٨ لَهُمْ^٩ بَابُ كُلِّ رَحْمَةٍ، لَيْسُوا بِالْبُدْرِ^{١٠}
الْمَذَابِيعِ، وَلَا الْجَفَاءِ الْمَرَاتِينِ.

وَقَالَ: «قُولُوا الْخَيْرَ؛ تَعْرِفُوا بِهِ، وَاعْمَلُوا الْخَيْرَ^{١١}؛ تَكُونُوا مِنْ أَهْلِهِ، وَلَا تَكُونُوا
عَجَلًا^{١٢} مَذَابِيعَ؛ فَإِنَّ خِيَارَكُمْ الَّذِينَ إِذَا نُظِرَ إِلَيْهِمْ ذُكِرَ^{١٣} اللَّهُ، وَشَارَكُمُ الْمَشَاوُونَ
بِالنِّيمَةِ، الْمَفْرُقُونَ بَيْنَ الْأَجَبَةِ، الْمُبْتَغُونَ لِلْبَرَاءِ^{١٤} الْمَعَايِبِ^{١٥}».

١. في «ف»: «عرف». وفي «ض»: «ليعرف». ٢. في «بس»: «ولا تعرف».

٣. في «ص»: «ومرأة العقول»: «يعرفه».

٤. في «مرأة العقول»: «قوله»: «منه» متعلق بـ «يعرفه» أي من عنده ومن لدنه ... وربما يقرأ: منه، يفتح الميم وتشديد
الز، أي نعمته التي هي الإمام أو معرفته». ٥. في «ض»: «+ منه».

٦. هكذا في «ج»، «ص»، «ض»، «بر»، «بس»، «بف»، وفي «ب»، «د»، «هـ»، «ز»: «تجلى». وفي «ز»: «يتجلى». وفي المطبوع:
«ينجلي». ٧. في «ز»، «ص»: «منهم».

٨. في «ب»، «ز»، «هـ»، «بف»، «الوافي»: «مظلمة». ٩. في «ف»: «ويفتح».

١٠. في «بر»: «+ كل». ١١. في «ض»، «هـ»: «البذر».

١٢. في الوسائل، ح ٢١٤٧٩: «بالخير». وفي الوسائل، ح ٢١١٤٢: «به».

١٣. في الوسائل: «+ «مراءين». وفي شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٢٦: «السُّجُل، بضم السين وتشديد الجيم
المفتوحة: جمع عاجل». ١٤. في «ف»، «هـ»: «ذكروا».

١٥. أي الطالبون لمن برأ من العيب مطلقاً أو ظاهر العيوب الخفية ليظهروه للناس، أو يفتروا عليهم حسداً وبغياً.
أصل التَّز، والتَّز، والتَّز، والتَّز: التضيي مما يكره مجاورته؛ ولذلك قيل: برأت من المرض، وبرئت من فلان،
وتبرأت وأبرأته من كذا، وبرأته، ورجل بريء، وقوم برآء وبريؤون. راجع: «مرأة العقول»، ج ٩، ص ١٩٩؛
المفردات للراغب، ص ١٢١ (برأ).

١٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب النيمة، ح ٢٨٠٥، من قوله: «شاركم المشاؤون بالنيمة». وفيه، نفس
الباب، ح ٢٨٠٣: «الزهد»، ص ٦٦، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ: «الفيء، ج ٤، ص ٣٧٥،
ح ٥٧٦٢، ذيل وصايا النبي ﷺ علي عليه السلام، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن النبي ﷺ: «وفي
الخصال، ص ١٨٢، باب الثلاثة، ذيل ح ٢٤٩؛ والأُمالي للطوسي، ج ٢، ص ٤٦٢، المجلس ١٦، ضمن ح ٣٦، بسند
آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وفي كلها من قوله: «شاركم المشاؤون» مع

١٣/٢٢٧٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ،

قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كُفُّوا أَلْسِنَتَكُمْ، وَالزَّمُوا بَيُوتَكُمْ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِيْبُكُمْ أَمْرٌ تَخْشَوْنَ بِهِ أَيْدَا^١، وَلَا تَزَالُ^٢ الزَّيْدِيَّةُ لَكُمْ وَقَاءً^٣ أَبْدَاً^٤».

١٤ / ٢٢٧٧. عَنْهُ^٥، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٦ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي يَدِكَ هَذِهِ شَيْءٌ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ^٧ أَنْ لَا تَعْلَمَ هَذِهِ، فَافْعَلْ».

قَالَ: وَكَانَ عِنْدَهُ إِنْسَانٌ، فَتَذَاكَّرُوا الْإِذَاعَةَ، فَقَالَ: «أَحْفَظْ لِسَانَكَ؛ تَعَزَّ، وَلَا تَمَكَّنْ ٢٢٦/٢ النَّاسَ مِنْ قِيَادِ^٨ رَقَبَتِكَ؛ فَتَذَلَّ^٩».

١. اختلاف يسير. المحاسن، ص ١٥، كتاب القران، ح ٤٢، عن محمد بن عيسى بن يقطين، عن يونس بن عبد الرحمن؛ تحف العقول، ص ٢١٦، عن علي عليه السلام، وتام الرواية فيهما: «قولوا الخير» إلى «تكونوا من أهله». الوافي، ج ٥، ص ٧٠٢، ح ٢٩١١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢٣، ح ٢١١٤٢، من قوله: «قولوا الخير» إلى «تكونوا من أهله»؛ وفيه، ج ١٦، ص ٢٤٨، ح ٢١٤٧٩؛ البحار، ج ٧٥، ص ٨٠، ح ٢٩.

٢. في «ه»، بر، بف: «ولا يزال».

٣. في حاشية «ف»: «وقاية».

٤. الغيبة للنعماني، ص ١٩٧، ح ٧، بسند آخر عن علي بن أسباط، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٥، ص ٧٠٣، ح ٢٩١٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤٨، ح ٢١٤٨٠، إلى قوله: «والزموا بيوتكم»؛ البحار، ج ٧٥، ص ٨٢، ح ٣٠.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٦. في «ز»: «والرضا».

٧. في «ه» والوافي: «فاستطعت» بدل «فإن استطعت».

٨. في «ه»: «قيادك و». و «القياد»: حيل تُقاد به الدابة. وتمكين الناس من القياد كناية عن الحبس والإذلال والأخذ الشديد وتسلط المخالفين على الإنسان بسبب ترك التقيّة وإفشاء الأسرار عندهم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٩ (فيد)؛ شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٢٧؛ امرأة العقول، ج ٩، ص ٢٠١.

٩. في «ه»: «- فتذلل». وفي الكافي، ح ١٨٢٣: «من قيادك فتذلل رقبته».

١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الصمت وحفظ اللسان، ح ١٨٢٣، وفيه: «عنه، عن عثمان بن عيسى،

٥ / ٢٢٧٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ نَجِيجٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ أَمْرَنَا مَسْتُورٌ مُقْتَنَعٌ بِالْمِيثَاقِ^١ ، فَمَنْ هَتَكَ عَلَيْنَا أَذْلَهُ اللَّهَ»^٢.

١٦ / ٢٢٧٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ^٣ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «نَفْسُ الْمَهْمُومِ لَنَا الْمَغْتَمُ لِظُلْمِنَا^٤ تَسْبِيحٌ ، وَهَمُّهُ لِأَمْرِنَا عِبَادَةٌ ، وَكِتْمَانُهُ لِسِرِّنَا^٥ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ : اكْتُبْ هَذَا بِالذَّهَبِ ؛ فَمَا كُتِبَتْ^٦ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْهُ^٧.

١ . قال : حضرت أبا الحسن صلوات الله عليه ، وقال له رجل : أوصني ، فقال له : احفظ لسانك قرب الإسناد ، ص ٣٠٩ ، ح ١٢٠٤ ، وفيه : «محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام ، قال : سمعته يقول لرجل : لا تمكن الناس من قيادك فتذل» . الوافي ، ج ٥ ، ص ٧٠٣ ، ح ٢٩١٣ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢٤٨ ، ح ٢١٤٨١ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٨٢ ، ح ٣١ .

٢ . في المرأة : «المقنع» اسم مفعول على بناء التفعيل ، أي مستور ، وأصله من القناع . «بالميثاق» أي بالعهد الذي أخذ الله ورسوله والأئمة عليهم السلام أن يكتموا عن غير أهلهم .

٣ . بصائر الدرجات ، ص ٢٨ ، ح ٢ و ٣ ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٥ ، ص ٧٠٣ ، ح ٢٩١٤ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٨٣ ، ح ٣٢ .

٤ . تقدم في الكافي ، ذيل ح ١٦٤٤ أَنَّ الصواب في العنوان هو «محمد بن أسلم» فلاحظ .

٥ . في «ص ، ه ، بر» وحاشية «ض» والوافي : «سَرْنَا» .

٦ . في المرأة : «فما كتبت» ، بالخطاب ، ويحتمل التكلم .

٧ . الأمالي للمفيد ، ص ٣٣٨ ، المجلس ٤٠ ، ح ٣ ، بسند عن محمد بن سعيد بن غزوان وعيسى بن أبي منصور ، عن أبان بن تغلب ، عن أبي عبد الله عليه السلام : «الأمالي للطوسي» ، ص ١١٥ ، المجلس ٤ ، ح ٣٢ ، بسند عن محمد بن سعيد بن غزوان ، عن عيسى بن أبي منصور ، عن أبان بن تغلب ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٥ ، ص ٧٠٤ ، ح ٢٩١٥ ؛ الوسائل ، ج ١٦ ، ص ٢٤٩ ، ح ٢١٤٨٥ ؛ البحار ، ج ٧٥ ، ص ٨٣ ، ح ٣٣ .

٩٩- بَابُ الْمُؤْمِنِ وَعَلَامَاتِهِ وَصِفَاتِهِ^١

٢٢٨٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَاهِرٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ قَتَمِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْحَزَنِيِّ^٣، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «قَامَ رَجُلٌ -يُقَالُ لَهُ: هَمَّامٌ، وَكَانَ عَابِداً نَاسِكاً مُجْتَهِداً-
إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٥ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٦، صِفْ لَنَا صِفَةَ الْمُؤْمِنِ
كَأَنَّا نَنْظُرُ إِلَيْهِ.

فَقَالَ: يَا هَمَّامُ، الْمُؤْمِنُ هُوَ الْكَيْسُ^٦ الْفَطِينُ^٧، بِشْرُهُ فِي وَجْهِهِ، وَحُزْنُهُ فِي قَلْبِهِ،

١ . في «ه، بر»: «وصفاته وعلاماته».

٢ . في «ز، هـ، وحاشية بر» والبحار: «محمد بن يحيى». وفي «ص»: «محمد بن يحيى، عن جعفر». وكلاهما سهو؛ فإنَّ محمد بن جعفر هذا، هو محمد بن جعفر الأسدي الكوفي الذي يقال له: محمد بن أبي عبد الله؛ روى هو كتاب محمد بن إسماعيل البرمكي، والبرمكي روى كتاب عبد الله بن داهر الأحمري. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٨، الرقم ٦٠٢؛ وص ٣٤١، الرقم ٩١٥؛ وص ٣٧٣، الرقم ١٠٢٠.

ثم إنَّ ما ورد في التوحيد للصدوق، ص ٣٠٨، ح ٢ من توسط الحسين بن الحسن بين محمد بن إسماعيل البرمكي وعبد الله بن داهر، فاحتمال وقوع الخلل فيه غير منفي؛ فقد روى محمد بن إسماعيل البرمكي، عن عبد الله بن داهر في علل الشرائع، ص ١٦٦، ح ١؛ والخصال، ص ٥٨، ذيل ح ٧٨ أيضاً مباشرة.

٣ . هكذا في «ب، ف، جر». وفي «ج، د، ز، هـ، بر، بس، بف» والمطبوع: «قثم أبي قتادة الحزاني».

والظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد ذكر ابن حبان في كتابه الثقات، ج ٩، ص ٢٥، قثم بن أبي قتادة، أباً أسامة الحزاني، وأما قثم أبو قتادة فلم نجده في موضع، مع الفحص الأكيد.

يؤيد ما استظهرناه ما ورد في الطبعة الحجرية من الكتاب؛ من «قسم بن أبي قتادة الحزاني». وكذا ما ورد في التوحيد، ص ٣٠٨، ح ٣ من رواية عبد الله بن داهر عن الحسين بن يحيى الكوفي، عن قثم بن قتادة، عن عبد الله بن يونس.

ثم إنَّ أبا قتادة الحزاني ليس إلّا واحداً، وهو عبد الله بن واقد الحزاني. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٦، ص ٢٥٩، الرقم ٣٦٣٨؛ وج ٣٤، ص ١٩٧، وهذا مؤيد آخر لصحة ما أثبتناه.

٤ . في «بف» - «يا أمير المؤمنين». ٥ . في «بف» «ولي».

٦ . «الكيس»: العاقل. وقد كاس يَكِيس كَيْساً. والكَيْسُ: العقل. النهاية، ج ٤، ص ٢١٧ (كيس).

٧ . «الْفَيْطَةُ»: الجذق، وضده: الْعَبَاةُ. وقيل: الْفَيْطَةُ: الفهم. وقيل: الْفَطَانَةُ: جودة استعدادِ الذهن لإدراك

أَوْسَعُ شَيْءٍ ضَدْرًا، وَأَذَلُّ شَيْءٍ نَفْسًا، رَاجَزٌ عَنْ كُلِّ قَانٍ، حَاضٌ عَلَى كُلِّ حَسَنِ،
 ٢٢٧/٢ لَا حَقْوَدَ وَلَا خَسُودَ، وَلَا وَثَابَ^٢ وَلَا سَبَابَ، وَلَا عِيَابَ وَلَا مُغْتَابَ، يَكْرَهُ الرِّفْعَةَ،
 وَيَشْنَأُ السُّمْعَةَ^٣، طَوِيلُ الْغَمِّ^٤، بَعِيدُ الْهَمِّ^٥، كَثِيرُ الصَّمْتِ، وَقُورٌ^٦، ذَكُورٌ، صَبُورٌ،
 شَكُورٌ، مَغْمُومٌ بِفَقْرِهِ، مَسْرُورٌ بِفَقْرِهِ، سَهْلُ الْخَلِيقَةِ^٨، لَبِيبُ الْعَرِيكَ^٩، رَصِينٌ^{١٠}
 الْوَفَاءُ، قَلِيلُ الْأَذَى، لَا مُتَأَفِّكَ^{١١}..... ←

١. ما يرد عليه من الغير. تاج العروس، ج ١٨، ص ٤٣٤ (فطن).

٢. حَضَه: حَنَه. الصحاح، ج ٢، ص ١٠٧١ (حَضَض).

٣. قوله عليه السلام: «ولا وِثَاب»، أي لا يثب ولا يطفر في وجوه الناس بالمنازعة والمعارضة؛ من الوِثْب، وهو الطفر، وحيث إن هذه الصفة من لوازم الحمق وخفة العقل فسره العلامة الفيض بالطيش، حيث قال: «الرؤية: الطيش». راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٩٣ (وِثْب).

٤. أي يبغيض الرياء.

٥. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٠٤: «طويل الغم»، أي لما تستقبله من سكرات الموت وأحوال القبر وأحوال الآخرة. «بعيد الهم» إما تأكيد للفقرة السابقة، فإن الهم والغم متقاربان، أي يهتم للأمور البعيدة عنه من أمور الآخرة. أو المراد بالهم القصد، أي هو عالي الهمة لا يرضى بالدون من الدنيا.

٦. في «بف»: «كثير».

٧. في المرأة: «أي ذو وقار ورزانة، لا يستعجل في الأمور، ولا يبادر في الغضب، ولا تجزئه الشهوات إلى ما لا ينبغي فعله».

٨. في «ه»: «مشهور». وفي المرأة: «مغموم بفكره، أي بسبب فكره في أمور الآخرة. «مسرور بفقره» لعلمه بقلّة خطره، ويسر الحساب في الآخرة، وقلة تكاليف الله فيه».

٩. «الخلقية»: التلقن، والخلقية: الطبيعة. والجمع: الخلائق. أي ليس في طبعه خشونة وغلظة. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٢١ (خلق).

١٠. «القرية»: الطبيعة. وفلان لبين العريكة: إذا كان سلساً مطاوعاً متقاداً قليل الخلاف والثغور. النهاية، ج ٣، ص ٢٢٢ (عرك).

١١. رصنت الشيء أرسنه رصناً: أكملته. وأرسته: أحكمته. والرصين: المحكم الثابت. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٤٤ (رصن). وقال في المرأة: «وما في بعض نسخ الكافي بالضاد المعجمة تصحيف».

١٢. في حاشية «بف»: «مُتَفَنِّكٌ». و«المتأفك»: من لا يبالى أن ينسب إليه الإفك، أي الكذب؛ قاله المازندراني. وأما المجلسي، فإنه قال: «كأنه مبالغة في الإفك بمعنى الكذب، أي لا يكذب كثيراً، أو المعنى لا يكذب على

وَلَا مَتَّهَتْكَ^١.

إِنْ ضَحِكَ لَمْ يَخْرُقْ^٢، وَإِنْ غَضِبَ لَمْ يَنْزُقْ^٣؛ ضَحْكُهُ تَبَسُّمٌ، وَاسْتِفْهَامُهُ تَعَلُّمٌ، وَمَرَاجَعَتُهُ تَفْهَمٌ، كَثِيرٌ عِلْمُهُ، عَظِيمٌ جِلْمُهُ، كَثِيرُ الرَّحْمَةِ، لَا يَنْخَلُ^٤، وَلَا يَنْجَلُ، وَلَا يَضْجَرُ^٥، وَلَا يَنْطَرُ^٦، وَلَا يَحِيفُ^٧ فِي حُكْمِهِ، وَلَا يَجُوزُ^٨ فِي عِلْمِهِ، نَفْسُهُ أَضْلَبُ مِنَ الصَّلْدِ^٩، وَمَكَادَحَتُهُ^{١٠} أَخْلَى مِنَ الشَّهْدِ،..... ←

١. الناس. وفي بعض النسخ: لا مستأنك، أي لا يكذب على الناس فيكذبوا عليه، فكأنه طلب منهم الإفك. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٣٠؛ امرأة العقول، ج ٩، ص ٢٠٦.

٢. هتك الستر وغيره يهتكه فانتهك وتهتك: جذبه قطعه من موضعه، أو شق منه جزءاً فبدا ما وراءه. ورجل متهتك ومتهتك ومستهتك: لا يبالي أن يهتك ستره. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٧ (هتك).

٣. «لم يخرق» من الخرق بمعنى الشق، والمعنى: إن ضحك لم يشق فاه ولم يفتح كثيراً حتى يبلغ التفهيم كما هو شأن الكرماء، أو من الخرق والخرق بمعنى الحق، والمعنى: لا يبلغ في الضحك حتى ينتهي إلى الخرق والسفه والحق، بل يقتصر على التبسم. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٦٧ (خرق).

٤. «الترق»: خفة في كل أمر، وعجلة في جهل وحمق. ترتيب الكتاب العين، ج ٣، ص ١٧٨٠ (نرق).

٥. في حاشية «ج»: «ولا يبيخل». وفي امرأة العقول: «وربما يقرأ بالنون ثم الجيم من النجل، وهو الرمي بالشيء، أي لا يرمي بالكلام من غير روية. وهو تصحيف». راجع أيضاً: البحار، ج ٦٧، ص ٣٧١.

٦. الصُّجْر: القلق والاضطراب من الغم، يقال: صجر من الشيء، أي اغتم وقلق واضطرب منه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٩؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٧١ (صجر).

٧. البطر: الأشر، وهو شدة الفرح، والنشاط، وقلة احتمال النعمة، والدهش، والحيرة، والطفيان عند النعمة وطول الغنى، وكراهية الشيء من غير أن يستحق الكراهية؛ وفعل الكل: كفرح. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٢؛ النهاية، ج ١، ص ١٣٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٣ (بطر).

٨. حاف يحيف خيفاً: جار وظلم، وسواء كان حاكماً أو غير حاكم، فهو حائف. المصباح المنير، ص ١٥٩ (حيف).

٩. في امرأة العقول: «أي لا يظلم أحداً بسبب علمه وربما يقرأ: يجوز، بالزاي، أي لا يتجاوز عن العلم الضروري إلى غيره».

١٠. حجرٌ صلد: صلب أملس. كناية عن شدة تحمله للميثاق، أو عن عدم عدوله عن الحق. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٩٨ (صلد).

١١. «الكذح»: العمل والسعي والكسب، يقال: هو يكذح في كذا، أي يكيد. وهو يكذح لعياله وتكسح، أي

٢٢٨/٢ لَا جَبِشَ^١، وَلَا هَلَعَ^٢، وَلَا عَيْفَ^٣، وَلَا صَلِفَ^٤، وَلَا مُتَكَلَّفَ^٥، وَلَا مُتَعَمَّقَ^٦، جَمِيلُ
الْمُنَازَعَةِ^٧، كَرِيمُ الْمَرَاجَعَةِ، غَدَلٌ إِنْ غَضِبَ^٨، رَفِيقٌ إِنْ طَلَبَ^٩، لَا يَتَهَوَّرُ^{١٠}، وَلَا يَتَهَتَّكُ^{١١}،
وَلَا يَتَجَبَّرُ^{١٢}، خَالِصُ الْوُدِّ، وَثِيقُ الْعَهْدِ، وَفِي الْعَقْدِ، شَفِيقٌ، وَصُولٌ، حَلِيمٌ، خَمُولٌ^{١٣}،
قَلِيلُ الْفُضُولِ^{١٤}، رَاضٍ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مُخَالِفٌ لِهَوَاهُ،.....←

••• يكتسب لهم. الصحاح، ج ١، ص ٣٩٨ (كدح).

في شرح المازندراني: «وصف عمله ومبالغته في الخيرات بأنه أحلى من العسل في مذاقه، وميل طبعه اللطيف إليه»، وقال الفيض في الوافي: «الكدح: الكد والسعي، وحلاوة مكادحته لحلاوة ثمرتها ويقيه في نيلها؛ فإن التعب في سبيل المحبوب راحة»، وقال المجلسي في مرآة العقول: «قيل: المكادحة: المنازعة، أي منازعته لرفقه فيها أحلى من العسل، وأقول: يحتمل أن يكون المعنى أن سعيه في تحصيل المعيشة والأمور الدنيوية لمساهلته فيها حسن لطيف».

١. «الجبش»: أشد الجرص وأسوؤه، أو أن تأخذ نصيبك وتطمع في نصيب غيرك. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٥٤ (جشم).

٢. «الهلع»: أشد الجزع والضجر. ورجل هَلَعَ هَلَوَعٌ هِلَوَاعٌ: جَزوع حريص. النهاية، ج ٥، ص ٢٦٩؛ ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٩٤ (هلع).

٣. غَفَّ به وعليه غَفًّا: إذا لم يَرَفُقْ به. وكل ما في الرفق من الخير ففي الغف من الشر مثله. المصباح المنير، ص ٤٣٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠٩ (غف).

٤. «الصلف»: التكلم بما يكرهه صاحبك، والتمدح بما ليس عندك، أو مجاوزة قدر الظرف والاذعاء فوق ذلك تكبراً، وهو صَلِفٌ من صلافٍ وصلَفَاءٌ وصلَفِين. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠٤ (صلف).

٥. «المتعمق»: المبالغ في الأمر، المتشدّد فيه، الذي يطلب أقصى غايته. والمراد عدم المبالغة في الأمور الدنيوية. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٢٩٩ (عمق).

٦. «التنازع»: «المنازعة»: المجادبة. ويعبر بهما عن المخاصمة والمجادلة. المفردات للراغب، ص ٧٩٨ (نزع).

٧. احتمل في «طلب» البناء للفاعل والمفعول باعتبارين. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٣٢؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٠٩.

٨. «الثَّهْوَر»: الوقوع في الشيء بقلّة مبالاة. الصحاح، ج ٢، ص ٨٥٦ (هور).

٩. في «د، بس» والوافي والبحار: «حمول» بالمهملة. وفي المرأة: «في أكثر النسخ بالخاء المعجمة، وفي بعضها بالحاء المهملة؛ فعلى الأول المعنى أنه خامل الذكر، غير مشهور بين الناس، وكأنه محمول على أنه لا يحب الشهرة ولا يسعى فيها، لأن الشهرة مطلقاً مذمومة. وعلى الثاني: إما المراد به الحلم تأكيداً، أو المراد بالحليم: العاقل؛ أو أنه يتحمل الشاق للمؤمنين. والأول أظهر».

١٠. فَضْلٌ فَضْلاً: زاد. وحُذِيَ الفضل، أي الزيادة. والجمع: فُضُول. وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيما •••

لَا يَغْلُظُ^١ عَلَى مَنْ دُونَهُ^٢، وَلَا يَخْوُضُ فِيمَا لَا يَغْنِيهِ، نَاصِرٌ لِلدِّينِ، مُحَامٍ عَنِ^٣
 الْمُؤْمِنِينَ، كَهَفٌ لِلْمُسْلِمِينَ، لَا يَخْرُقُ^٤ الثَّنَاءَ سَمْعَهُ، وَلَا يَنْكِي^٥ الطَّمَعُ قَلْبَهُ، وَلَا
 يَضُرُّ^٦ اللَّعِبَ حَكْمَهُ^٧، وَلَا يُطْلَعُ^٨ الْجَاهِلُ عِلْمَهُ، قَوْلًا، عَمَلًا، عَالِمًا، حَازِمًا^٩، لَا
 يَفْتَخِشُ، وَلَا بِطَيَّاشٍ^{١٠}، وَصَوْلٌ فِي غَيْرِ غَنْفٍ، بَذُولٌ فِي غَيْرِ سَرْفٍ، لَا يَخْتَالُ^{١١}، وَلَا
 يَغْدَارُ، وَلَا يَقْتَتِي أَثَرًا^{١٢}، ←

١. لا خير فيه. والمراد: زيادات القول والفعل. راجع: المصباح المنير، ص ٤٧٥ (فضل).

٢. في «ج»: «لا يغلظ». وفي مرآة العقول: «لا يغلظ، على بناء الإفعال. يقال: أغلظ له في القول، أي خشن. أو على بناء التفعيل. أو على بناء المجرد، ككُزِمَ». وهو الظاهر من شرح المازندراني.

٣. في «هـ، بر» وحاشية «د» والوافي: «من يؤذيه».

٤. في «بس»: «+» «المسلمين».

٥. في شرح المازندراني: «أي لا يشقه ولا يدخل فيه؛ لأنه يتأني من استماعه ويستكرهه». وقال الفيض في الوافي: «نفى الخرق والنكايه كناية عن عدم التأثر بهما». وفي مرآة العقول: «كأن المراد بالخرق الشق، وعدمه كناية عن عدم التأثر فيه كأنه لم يسمعه. وما قيل من أنه على بناء الإفعال، أي لا يصير سمعه ذا خرق وأحمق، فلا يخفى بعده». وخرقت الثوب: إذا شققته، وخرقت الأرض: إذا قطعناها فبلغت أفصاها. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٤٧٩ (خرق).

٦. في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ مهموزاً وغير مهموز». يقال: نكبت في العدو أنكبي نكايَةً فأنا ناك، إذا أكثرت فيهم الجراح والقتل فوهنا لذلك. وقد يهمل في ذلك. يقال: نكأت القزحة أنكؤها: إذا قسرتها. والمراد: عدم تأثير الطمع وعدم استقراره في قلبه. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١١٧ (نكا).

٧. في «ب»: «حكمه» على صيغة الجمع.

٨. قال المازندراني: «أي لا يعلم الجاهل علمه، يقال: أطلعه على افتعله إذا علمه، أو لا يعلم الجاهل علمه ولا يبلغ مبلغه، من طلع الجبل كمنع ونصر وعلم إذا علاه، وذلك لأنه حكيم يضع علمه وحكمته في موضعه ويمتنع عن غير أمله». وصرح المجلسي بكونه من باب الإفعال. وطلع الكوكب طلوعاً ومطلوعاً: ظهر، كأطلع، وعلى الأمر طلوعاً: علمه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩٧ (طلع).

٩. في «د»: «حازم».

١٠. «الطيش»: التزق والخفة. والرجل طيَّاش. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٠٩ (طيش).

١١. في «ج» والبحار: «ولا يختال». وتخله يخله: خدعه وراوغه. النهاية، ج ٢، ص ٩ (ختل). وفي الوافي ومرآة العقول: «ولا يختار». والختر: الغدر والخديعة.

١٢. في الوافي: «نفى اقتفاء الأثر كناية عن عدم التجسس لعيوب الناس».

وَلَا يَحِيفُ^١ بَشَرًا، زَفِيقٌ بِالْخَلْقِ، سَاعٍ^٢ فِي الْأَرْضِ، عَوْنٌ لِلضَّعِيفِ، غَوْتُ لِلْمَلْهُوفِ^٣،
لَا يَهْتِكُ سِتْرًا، وَلَا يَكْشِفُ سِرًّا، كَثِيرُ الْبُلُوْءِ، قَلِيلُ الشَّكْوَى.

٢٢٩/٢

إِنْ رَأَى خَيْرًا ذَكَرَهُ، وَإِنْ عَاقَبَ شَرًّا سَتَرَهُ، يَسْتُرُ الْعَيْبَ، وَيَحْفَظُ الْغَيْبَ، وَيَقْبِلُ^٤
الْعُتْرَةَ، وَيَنْفِرُ الرِّثْلَةَ، لَا يَطْلُعُ عَلَى نَصِجٍ فَيَذَرُهُ^٥، وَلَا يَدْعُ جَنْحَ^٦ حَيْفٍ فَيُضْلِحُهُ، أَمِينٌ،
رَصِينٌ^٧، تَقِيٌّ، نَقِيٌّ، زَكِيٌّ^٨، رَضِيٌّ، يَقْبِلُ الْعُذْرَ، وَيُجْمِلُ^٩
الذِّكْرَ، وَيُخْسِنُ بِالنَّاسِ الظَّنَّ، وَيَتَّهِمُ عَلَى الْعَيْبِ^{١٠} نَفْسَهُ، يُحِبُّ فِي اللَّهِ بِفِقْهِ
وَعِلْمِهِ، وَيَقْطَعُ فِي اللَّهِ بِحَزْمٍ^{١١} وَعَزْمٍ، لَا يَخْرُقُ بِهِ فَرْجَ^{١٢}، وَلَا يَطِيشُ^{١٣} بِهِ

١. في «ص»، «هـ» والبحار: «لا يخيف». وفي «ض»: «لا يجيف».

٢. في «ض»: «ساع».

٣. «الملهُوف»: المكروب. النهاية، ج ٤، ص ٢٨٢ (لهف).

٤. في «ز»، «بس»: «ولا». ٥. في «ف»: «عابر».

٦. في «ج»: «يقبل». وأقال الله عثرته: رفعه من سقوطه. ومنه الإقالة في البيع؛ لأنها رفع العقد. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قيل).

٧. في مرآة العقول: «أَي إذا اطلع على نصيح لأخيه لا يتركه، بل يذكره له».

٨. في مرآة العقول: «الحاصل أنه لا يدع شيئاً من الظلم يقع منه، أو من غيره على أحد؛ بل يصلحه، أو لا يصدر منه شيء من الظلم، فيحتاج إلى أن يصلحه. وفي بعض النسخ: جنف، بالميم والنون، وهو محرّكة: الميل والجور». و«الجِنح»: الجانب والكنف والتاحية. ومن الليل: الطائفة. ويضمّ: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٢٩ (جنف).

٩. في «ب»، ج، د، ض، ف، هـ، ير، «بس»: «رضين» بالضاد المعجمة. و«الرصين»: المحكم الثابت. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٢٤؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨١ (رصن).

١٠. في حاشية «د»: «ذكي» بالذال. و«زكي» أي طاهر من العيوب. و«ذكي» أي يدرك المطالب العلية من المبادي الخفية بسهولة.

١١. في «بر»: «ويجمل» بالتشديد. وفي «بس»: «ويحمل».

١٢. هكذا في «ف» ومرآة العقول والوافي. ويكون «على» بمعنى الباء، أي يتهم بالعبث نفسه. وفي أكثر النسخ والمطبوع: «الغيب» بالغين المعجمة، فيكون «على» بمعنى «في».

١٣. في «د»، «هـ»: «يجزم».

١٤. في «بر»: «فرج» بالميم المعجمة. وفي مرآة العقول: «أَي لا يصير الفرج سبباً لخرقه وسفاهه».

١٥. في «ض»: «ولا يطيش». وطاش السهم عن الهدف طيشاً: انحرف عنه فلم يصبه، فهو طائش وطياش. ٥٥

مَرَحٌ^١، مَذَكَّرٌ لِلْعَالِمِ، مَعْلَمٌ لِلْجَاهِلِ، لَا يَتَوَقَّعُ لَهُ بَائِقَةٌ^٢، وَلَا يُخَافُ لَهُ غَائِلَةٌ^٣، كُلُّ سَغِيٍّ
أَخْلَصَ عِنْدَهُ مِنْ سَغِيٍّ، وَكُلُّ نَفْسٍ أَصْلَحَ عِنْدَهُ^٤ مِنْ نَفْسِهِ، عَالِمٌ بِعَيْنِهِ، شَاغِلٌ بِعَمَلِهِ، لَا
يَتَّقِي بَغْيَ رَّبِّهِ، غَرِيبٌ^٦، وَجِيدٌ^٧، جَرِيدٌ^٨، حَزِينٌ^٩، يُحِبُّ فِي اللَّهِ، وَيَجَاهِدُ فِي اللَّهِ لِيَتَّبِعَ^{١٠}
رِضَاهُ، وَلَا يَنْتَقِمُ لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُؤَالِي فِي سَخَطِ رَّبِّهِ، مُجَالِسٌ لِأَهْلِ الْفَقْرِ، مُضَادِّقٌ
لِأَهْلِ الصَّدَقِ، مُؤَاوِزٌ^{١١} لِأَهْلِ الْحَقِّ، عَوْنٌ لِلْغَرِيبِ^{١٢}، أَبٌ لِلْيَتِيمِ، بَغْلٌ لِلْأَرْمَلَةِ^{١٣}،
حَفِيٌّ^{١٤} بِأَهْلِ الْمُسْكِنَةِ، مَرْجُوٌّ لِكُلِّ كَرِيهَةٍ^{١٥}، مَأْمُولٌ لِكُلِّ..... ←

«المصباح المنير، ص ٣٨٣ (طيش). وفي مرآة العقول: «أي لا يصير شدة فرحه سبباً لنزقه وخفته وذهاب عقله أو عدوله عن الحق وميله إلى الباطل».

١. في «بر» وحاشية «ج»: «ترح». و«مَرَحٌ مَرَحاً» فهو مَرِحٌ، مثل فَرِحَ، وزناً ومعنى. وقيل: أشد من الفرح. المصباح المنير، ص ٥٦٨ (مرح).

٢. «البائقة»: النازلة، وهي الداهية والشَّرُّ الشديد. وجمعها: بوائق. المصباح المنير، ص ٦٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٥٦ (بوق). ٣. في «هـ»: «عليه».

٤. «العائلة»: الفساد والشَّرُّ. وغائلة العبد: إِبَاقُهُ وفجوره ونحو ذلك. والجمع: الغوائل. وقال الكسائي: الغوائل: الدواهي. المصباح المنير، ص ٤٥٧ (غول). ٥. في «ص»، «ف»، «هـ»: «عنده أصلح».

٦. في «ج»، «ز»، «ص»، «ف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار: «قريب». ولكن استظهر المجلسي في البحار والمرآة: «غريب».

٧. في «ض»، «هـ»، «بر» والوافي ومرآة العقول والبحار: «جريد».

٨. في «ج»، «د»، «ف»، «بس» وشرح المازندراني: «-حزين».

٩. في «بر» والوافي: «ليتبغ».

١٠. «آزره»: ظاهره وعاونه على أمر. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٨٠ (آزر).

١١. هكذا في «د»، «ج»، «ص»، «ف»، «هـ» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للقريب».

١٢. «الأرملة»: المرأة التي مات زوجها، سواء كانت غنية أو فقيرة، أو هي المحتاجة المسكينة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٦٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٣٢ (رمل).

١٣. «الحفي»: التبرُّ اللطيف. ويقال: حفيٌّ بفلان وتحفَّت به، إذا غنيت بأكرامه. المفردات للراغب، ص ٢٤٦ (حفي).

١٤. في شرح المازندراني: «لأهل».

١٥. في الوافي: «كريمة». و«الكريهة»: الشدة في الحرب. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٤٧ (كره).

شِدَّةٌ^١، هَشَّاشٌ^٢، بَشَّاشٌ^٣، لَا بَعْبَاسٍ وَلَا بَحْسَاسٍ^٤، صَلِيبٌ، كَظَامٌ، بَسَامٌ^٥، ذَقِيقُ النَّظَرِ، عَظِيمُ الْحَذَرِ.

لَا يَجْهَلُ، وَإِنْ جَهِلَ عَلَيْهِ^٦ يَحْلُمُ^٧، لَا يَنْجَلُ^٨، وَإِنْ بُجِلَ عَلَيْهِ^٩ صَبَرَ، عَقَلَ ٢٣٠/٢ فَاسْتَحْيَا، وَقَنَعَ فَاسْتَعْنَى، حَيَاؤُهُ^{١٠} يَغْلُو شَهْوَتُهُ، وَوُدُّهُ يَغْلُو حَسَدُهُ^{١١}، وَعَفْوُهُ يَغْلُو حِقْدُهُ، لَا يَنْطِقُ بِغَيْرِ صَوَابٍ، وَلَا يَلْبَسُ إِلَّا الْإِفْتِصَادَ، مَشِيئُهُ^{١٢} التَّوَاضُّعُ، خَاضِعٌ^{١٣} لِرَبِّهِ بِطَاعَتِهِ، رَاضٍ^{١٤} عَنْهُ فِي كُلِّ خَالَاتِهِ، نَيْئَتُهُ خَالِصَةٌ، أَعْمَالُهُ لَيْسَ فِيهَا غِشٌّ^{١٥} وَلَا خَدِيعَةٌ، نَظَرُهُ عِزْرَةٌ، وَسُكُوتُهُ^{١٦} فِكْرَةٌ، وَكَلَامُهُ حِكْمَةٌ، مُنَاصِحًا مُتَبَاذِلًا مُتَوَاضِعًا، نَاصِحٌ

١. في «ف» ٥٥: «شديدة».

٢. «الهش»: كلُّ شيءٍ فيه رخاوة. ورجل هشٌّ إذا هشَّ إلى إخوانه. والمشاة: الارتياح والخفة للمعروف. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٨٨٧ (هش).

٣. في «بر»: «بشاش هشاش». و«البش»: اللطف في المسألة والإقبال على أخيك. ورجل هشٌّ بشٌّ. والبشاشة: طلاقة الوجه. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٦٥ (بش).

٤. جسَّ الأخبار وتجسسها: تتبعها. ومنه الجاسوس؛ لأنه يتتبع الأخبار ويفحص عن بواطن الأمور. المصباح المنير، ص ١٠١ (جسس).

٥. «البسام»: كثير التَّبَسُّم، وهو أقلُّ الضحك وأحسنه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٠ (بسم).

٦. هو يجهل على قومه: يُتَسَافَه عليهم. أساس البلاغة، ص ٦٧ (جهل).

٧. في «ب» ج، د، ض، ف، هـ، بر، بس، بف، والوافي والبحار: - «لا يجهل، وإن جهل عليه يحلم». وفي «ز»، ص: - «يحلم». ٨. في «بس»: «لا يتحمل».

٩. في «بس»: «وإن يخل». وفي شرح المازندراني: «لا ينجل، وإن نجل» من النجل وهو اظهار العيب ونحوه، والطنن بمقدم الرجل ليقطه كما يفعله المصارع، والرمي بالشئ.

١٠. في «بس» وحاشية «د»، ز، بف: «عنه». ١١. في «هـ»: «حياء» بحذف الهزمة تخفيفاً.

١٢. في «بس»: «جسده». ١٣. في «ب»: «مشيئته». وفي مرآة العقول: «ومشيئه».

١٤. في «ف»: «خاض». ١٥. في «ف»: «راضياً».

١٦. في «هـ»: «مكر».

١٧. هكذا في «ب»، ص، ض، ف، هـ، بر، بف، والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سكوته» بدون الواو.

فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، لَا يَهْجُرُ أَخَاهُ وَلَا يَغْتَابُهُ، وَلَا يَمُكِّرُ بِهِ، وَلَا يَأْسُفُ عَلَى مَا فَاتَهُ، وَلَا يَخْزَنُ عَلَى مَا أَصَابَهُ، وَلَا يَرْجُو مَا لَا يَجُوزُ لَهُ الرَّجَاءُ، وَلَا يَفْشَلُ فِي الشَّدَّةِ^١، وَلَا يَبْطُرُ^٢ فِي الرَّخَاءِ^٣، يَمْزُجُ الْجَلْمَ بِالْعِلْمِ^٤، وَالْعَقْلَ بِالصَّبْرِ.

تَرَاهُ بَعِيداً كَسَلَهُ، دَائِماً نَشَاطُهُ، قَرِيباً أَمَلَهُ، قَلِيلاً زَلَّاهُ، مُتَوَقِّعاً لِأَجَلِهِ، خَاشِعاً قَلْبَهُ، ذَاكِراً رَبَّهُ، قَابِغَةً نَفْسُهُ، مَنِيئاً جَهْلُهُ، سَهْلاً أَمْرُهُ، خَزِيناً لِذَنْبِهِ، مَيِّتَةً شَهْوَتُهُ، كَظُوماً غَيْظُهُ، صَافِياً^٥ خُلُقُهُ، آمِناً مِنْهُ^٦ جَارُهُ، ضَعِيفاً كِبَرُهُ، قَانِعاً بِاللَّذِي قَدَّرَ لَهُ، مَيِّتِناً^٧ صَبْرُهُ، مُحْكَمَ أَمْرُهُ، كَثِيراً ذِكْرُهُ، يُخَالِطُ النَّاسَ لِيَعْلَمَ، وَيَضْمَتُ لِيَسْلَمَ، وَيَسْأَلُ لِيَفْهَمَ، وَيَتَجَرَّ^٨ لِيَنْتَعِمَ، لَا يُنْصِتُ^٩ لِلْخَبَرِ^{١٠} لِيَفْخَرَ^{١١} بِهِ^{١٢}، وَلَا يَتَكَلَّمُ لِيَتَجَبَّرَ بِهِ^{١٣} عَلَى مَنْ سِوَاهُ، نَفْسُهُ مِنْهُ فِي غَنَاءٍ، وَالنَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ، أَتَعَبَ نَفْسَهُ لِأَخْرَجَتْهُ، فَأَرَّاحَ^{١٤} النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ، إِنْ بَغِيَ عَلَيْهِ صَبَرَ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ الَّذِي يَنْتَصِرُ لَهُ، بُعْدُهُ

١. في «ز»: «ولا يفرح بما آتاه».

٢. في «ف»: «ولا يبطر». و«البطر» في معنى: كالحيرة والدُّهش. يقال: لا يُبْطِرُنْ جهلُ فلانٍ حليمك، أي لا يُدْهشك. وفي معنى: كالأشرو غَمَطُ النُّعْمَةِ. يقال: بطر فلان نعمة الله، أي كأنه مريح حتى جاوز السُّكْرَ فتركه وراءه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٧٠ (بطر).

٣. في «بس»: «الرجاء».

٤. في «ز» وحاشية «ف» والوافي ومرآة العقول: «العلم بالعلم».

٥. في «ه»: «قليل»، أي هو قليل. وكذا فيما يأتي.

٦. في حاشية «ف»: «قانعاً».

٧. في «بس»: «ماقياً».

٨. في «ج»: «- منه».

٩. في «د»، ص، «ه»: «مينا». وفي «ض»: «ميتناً».

١٠. في «ب»: «ولا ينصب».

١١. في «ب»، ج، د، ص، ض، ه، بف، والوافي والبحار: «للخير». وفي «بس»: «للجزء».

١٢. هكذا في «ب»، د، ز، ه، بف، وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ليفجر».

١٣. في حاشية «ج»: «- به».

١٤. في «ه»: «وأراح».

١٥. في شرح المازندراني: «- به».

مِمَّنْ تَبَاعَدَ مِنْهُ بَعْضٌ وَنَزَاهَةٌ^٢، وَدُنُوهُ مِمَّنْ دَنَا مِنْهُ لِيْنٌ وَرَحْمَةٌ، لَيْسَ تَبَاعُدُهُ تَكْثِيرًا وَلَا عَظَمَةٌ، وَلَا دُنُوهُ خَدِيعَةٌ وَلَا جَلَابَةٌ^٣، بَلْ يَقْتَدِي بِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ، فَهُوَ إِمَامٌ لِمَنْ بَعْدَهُ مِنْ أَهْلِ الْبِرِّ.

قَالَ: «فَصَاحَ هَمَامٌ صَنِحَةً، ثُمَّ وَقَعَ مَغْشِيًا عَلَيْهِ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَمَّا وَاللَّهِ، لَقَدْ كُنْتُ أَخَافُهَا عَلَيْهِ، وَقَالَ: هَكَذَا تَصْنَعُ الْمَوْعِظَةُ النَّبَالِغَةُ بِأَهْلِهَا، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: فَمَا بِأَنَّكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: إِنَّ لِكُلِّ أَجَلًا لَا يَعْدُوهُ^٤، وَسَبَبًا لَا يُجَاوِزُهُ، فَمَهْلًا لَا تُعِذُّ^٥، فَإِنَّمَا نَفَثَ^٦ عَلَى لِسَانِكَ شَيْطَانٌ^٧».

١. في حاشية «ج»: «منا».

٢. في نهج البلاغة وكتاب سليم: «ممن تباعد عنه زهد ونزاهة».

٣. في «ه»: «+» وبمكر و».

٤. «الخلافة»: المخادعة. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥١٢ (خلب).

٥. في «ج، د، ف»، حاشية «ض» وشرح المازندراني ومرآة العقول والبحار: «المواعظ».

٦. في «ج، ز، ف، بر، يف»، حاشية «ه» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار: «لن يعدوه».

٧. في الوافي: «ولا تعد».

٨. أي ألقى؛ من التثقت بالفهم، وهو شبيه بالنفخ، وهو أقل من الثقل؛ لأن الثقل لا يكون إلا ومعه شيء من الرقيق.

النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (نفث).

٩. في «ف»: «الشیطان». وفي الوافي: «قول السائل: «فما بالك» أي لم تقع مغشياً عليك؟ أو ذكرت له ذلك مع خوفك عليه الموت؟ فأجابه عليه السلام بالإشارة إلى السبب البعيد، وهو الأجل المحكوم به القضاء الإلهي. وهو جواب مقنع للسامع، مع أنه حق وصدق. وأنا السبب القريب للفرق بينه وبين همّام ونحوه، فقوة نفسه القدسية على قبول الواردات الإلهية وتعوّده بها وبلوغ رياضته حدّ السكينة عند ورود أكثرها، وضعف نفس همّام عما ورد عليه من خوف الله ورجائه، وأيضاً فإنه عليه السلام كان متصفاً بهذه الصفات لم يفقدها حتّى يتحسّر على فقدها. قيل: ولم يجب عليه السلام بمثل هذا الجواب؛ لاستلزامه تفضيل نفسه، أو لقصور فهم السائل ونهيه له عن مثل هذا السؤال، والتفجير عنه بكونه من نفثات الشيطان لوضعه له في غير موضعه، وهو من أثار الشيطان، وبالله العصمة والتوفيق. إن قيل: كيف جاز منه عليه السلام أن يجيبه مع غلبة ظنه بهلاكه، وهو كالطبيب يعطي كلاً من المرضى بحسب احتمال طبيعته من الدواء؟ قلت: إنّه لم يكن يغلب على ظنه إلا الصعقة عن الوجد الشديد، فأما أن تلك الصعقة فيها موته، فلم يكن مظنوناً له؛ كذا قاله ابن ميثم عليه السلام.

١٠. الأمالي للصدوق، ص ٥٧٢، المجلس ٨٤، ح ٢؛ وصفات الشيعة، ص ٢٣، ح ٣٥، بسند آخر عن جعفر بن

٢٢٨١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ثَمَانٌ^٢ خِصَالٍ: وَقُورٌ^٣ / ٢٣١

عِنْدَ الْهَزَاهِرِ^٤، صَبُورٌ عِنْدَ الْبَلَاءِ، شُكُورٌ عِنْدَ الرِّخَاءِ، قَانِعٌ^٥ بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ، لَا يَظْلِمُ

الْأَعْدَاءَ، وَلَا يَتَحَامَلُ^٦ لِلْأَصْدِقَاءِ، بَذَنُهُ مِنْهُ فِي تَعَبٍ^٧ وَالنَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ، إِنَّ

الْعِلْمَ^٨ خَلِيلُ الْمُؤْمِنِ، وَالْجَلْمُ^٩ وَزِيرُهُ، وَالصَّبْرُ^{١٠} أَمِيرُ جُنُودِهِ، وَالرَّفْقُ^{١١} أَخُوهُ، وَاللِّينُ^{١٢}

وَالِدُهُ»^{١٣}.

١٣ محمد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب سليم بن قيس، ص ٨٤٩، ح ٤٣، عن أبان بن أبي عتياش، عن سليم،

عن أمير المؤمنين عليه السلام، نهج البلاغة، ص ٣٠٣، الخطبة ١٩٣، وفي كلها مع اختلاف. وفي نهج البلاغة، ص ٥٣٣،

الحكمة ٣٣٣، قطعة منه. تحف العقول، ص ١٥٩، مع اختلاف وتقدم وتأخر في بعض فقراته. الوافي، ج ٤،

ص ١٥٣، ح ١٧٤٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٦٥، ح ٧٠.

١. تقدم الخبر في الكافي، ح ١٥٣٩، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن عبد الملك بن

غالب. وتكلمنا هناك حول الصواب في العنوان، فلاحظ.

٢. في الكافي، ح ١٥٣٩: «ثمانى».

٣. «الهزاهر»: الفتن يهتز فيها الناس. المصباح المثير، ص ٦٣٧ (هز ز).

٤. في «ج»، «بس»: «قانعاً».

٥. في حاشية «بر»: «ولا يتجاهل». وتعامل الشيء: تكلفه على مشقة، وتعامل في الأمر به: تكلفه على مشقة،

وعليه: كلفه ما لا يطيق. قال المجلسي: «أي لا يحمل الوزر لأجلهم، أو لا يتحمل عنهم ما لا يطيق الإتيان به من

الأمر الشاق فيعجز عنها، والأول أظهر معنى، والثاني لفظاً». راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٤٣؛ القاموس المحيط،

ج ٢، ص ١٣٠٦ (حمل)؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٢٥.

٦. في «ه»: «التعب». ٧. في «ه»: «العلم».

٨. في «ه»: «والعلم». ٩. في الكافي، ح ١٥٣٩: «والعقل».

١٠. في حاشية «ج»: «والدين». وفي الكافي، ح ١٥٣٩ والبحار: «والبر». وفي مرآة العقول: «وقرأ بعض الأفاضل:

والدين، مكان قوله: واللين، أي هو والده الروحاني؛ فإنَّ الوالد سبب للحياة الجسمانية الفانية، والدين سبب

للحياة الروحانية الأبدية. وهذا أظهر وأنسب».

١١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب خصال المؤمن، ح ١٥٣٩؛ والأمالى للصدوق، ص ٥٩٢، المجلس ٨٦،

٢٢٨٢ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَصُمْتُ^١ لَيْسَلَمْ، وَيَنْطِقُ لِيَنْتَمَ^٢، لَا يَخْذُ أَمَانَتَهُ الْأَصْدِقَاءَ، وَلَا يَكْتُمُ شَهَادَتَهُ مِنَ الْبُعْدَاءِ^٣، وَلَا يَعْمَلُ شَيْئاً مِنَ الْخَيْرِ رِيَاءً، وَلَا يَتْرُكُهُ حَيَاءً، إِنْ زَكِّيَ خَافَ مِمَّا يَقُولُونَ، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ، لَا يَغْرَهُ^٤ قَوْلَ مَنْ جَهَلَهُ، وَيَخَافُ إِحْصَاءَ مَا عَمِلَهُ»^٥.

٢٢٨٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَغِضٍ مَنِ رَوَاهُ: رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ^١ لَهُ قُوَّةٌ فِي دِينِهِ^٢، وَحَزْمٌ فِي لِسَانِهِ، وَإِيمَانٌ فِي يَدَيْهِ، وَجِرْصٌ فِي فَمِهِ، وَنَشَاطٌ فِي هَدْيِهِ، وَبِرٌّ فِي اسْتِقَامَتِهِ، وَعِلْمٌ فِي

ح ١٧؛ والخصال، ص ٤٠٦، ح ١، بسند آخر عن الحسن بن محبوب. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٥٧٦٢، ضمن وصايا النبي عليه السلام؛ والخصال، ص ٤٠٦، باب الثمانية، ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي عليه السلام، إلى قوله: «والناس منه في راحة». تحف العقول، ص ٣٦١، الوافي، ج ٤، ص ١٥٨، ح ١٧٤٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٥، ذيل ح ٢٠٢٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٦٨، ح ١.

١. في الوسائل: «يُصَيِّتُ».

٢. في «ف»، «هـ» وحاشية «بر»، «بف»: «ليعلم». وفي حاشية «هـ»: «ليفهم».

٣. في «ز»: «الأعداء». وفي «ص»: «+ ومن الأعداء».

٤. في «ب»: «وإن».

٥. في الوسائل: «ما».

٦. في «هـ»: «مما».

٧. في «ض»: «ولا يغره». وفي «ف»، «بف»: «ولا يعزّه». وفي «هـ»: «ولا يغترّه».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الحلم، ح ١٨١٢، بسند آخر عن أبي حمزة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٩٣، المجلس ٧٤، ضمن ح ١٢، بسند آخر عن أبي حمزة الثمالي، وفيهما مع اختلاف سير الوافي، ج ٤، ص ١٥٨، ح ١٧٤٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٦، ح ٢٠٢٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٧٠، ح ٢.

٩. في «ف»: «+ ومن».

١٠. في «ف»: «+ والله».

جَلَمٍ، وَكَيْسٌ^١ فِي رَفْقٍ، وَسَخَاءٌ فِي حَقٍّ، وَقَصْدٌ فِي غِنَى، وَتَجَمُّلٌ^٢ فِي فَاقَةٍ، وَعَفْوٌ فِي قُدْرَةٍ، وَطَاعَةٌ لِلَّهِ^٣ فِي نَصِيحَةٍ، وَانْتِهَاءٌ فِي شَهْوَةٍ، وَوَرَعٌ فِي رَغْبَةٍ، وَجِرْصٌ^٤ فِي جَهَادٍ^٥، وَصَلَاةٌ فِي شُغْلٍ^٦، وَصَبْرٌ فِي شِدَّةٍ، وَفِي الْهَزَازِ وَقُورٌ، وَ^٧ فِي الْمَكَارِهِ صَبُورٌ، وَفِي الرِّخَاءِ شُكُورٌ، وَ^٨ لَا يَغْتَابُ وَلَا يَتَكَبَّرُ، وَلَا يَقْطَعُ الرَّجَمَ، وَلَيْسَ بِوَاهِنٍ وَلَا قَطٌّ^٩ وَلَا غَلِيظٌ، وَ^{١٠} لَا يَسْبِقُهُ بَصَرُهُ^{١١}، وَلَا يَفْضَحُهُ بَطْنُهُ، وَلَا يَغْلِبُهُ فَرْجُهُ، وَلَا يَخْسُدُ النَّاسَ، يُعَيِّرُ وَلَا يُعَيَّرُ، وَلَا يُسْرِفُ^{١٢}، يَنْصُرُ الْمَظْلُومَ، وَيَرْحَمُ الْمُسْكِينَ، نَفْسُهُ مِنْهُ فِي غَنَاءٍ، وَالنَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ، لَا يَزْعَبُ فِي عِزٍّ^{١٣} الدُّنْيَا، وَلَا يَجْزَعُ مِنْ ذُلِّهَا^{١٤}، لِلنَّاسِ هَمٌّ قَدْ أَقْبَلُوا عَلَيْهِ، وَ^{١٥} لَهُ هَمٌّ قَدْ شَغَلَهُ، لَا يَرَى فِي حُكْمِهِ^{١٦} نَقْصٌ، وَلَا^{١٧} فِي رَأْيِهِ

١. في الخصال وصفات الشيعة: «وشكر». و«الكَيْس»: العقل. والكيس في الأمور، يجري مجرى الرفق فيها. النهاية، ج ٤، ص ٢١٧ (كيس).

٢. في «بر»، «بف»، والوسائل: «وتحمّل» بالحاء المهملة. وفي مرآة العقول: «وقد يقرأ بالحاء المهملة، أي تحمّل وصبر في الفقر».

٣. وفي الخصال وصفات الشيعة: - «الله». ٤. في «ف»: «وحصن».

٥. في «ض»، «ه»، وحاشية «ز»: «اجتهاد».

٦. في الوافي: «لعل المراد بالصلاة في الشغل ذكر الله في أشغاله، أو أنّ المراد أنّه لا يشغله أشغاله عن إتيان الصلاة، بل يدع الشغل ويأتي الصلاة ثم يعود إليه؛ ويشملهما قوله سبحانه: «رَجُلٌ لَا تُلْهِيمُ تَجَنُّزَهُ وَلَا يَتَّبِعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ». [النور (٢٤): ٣٧]. ٧. في «ز»: - «و».

٨. في «ه» وشرح المازندراني: - «و».

٩. رجل فظ: أي سيئ الخلق، وفلان أظف من فلان، أي أصعب خُلُقًا وأشرس. النهاية، ج ٣، ص ٤٥٩ (فظظ).

١٠. في «ج»، «ص»، «بف»: - «و». ١١. في «ف»: «بسوء». وفي صفات الشيعة: «بطره».

١٢. في الوافي: «وفي بعض النسخ: لا يحسد الناس بعزّ - أي بسبب عزّه - ولا يقتر ولا يسرف. ولعلّه الأصح». وكذا قاله في مرآة العقول، إلّا أنّ فيه: «ولعلّه أשוב».

١٣. في «ف»: «غنى». ١٤. في «ب»: «في ذلّها». وفي الخصال: «من ألهما».

١٥. في «بر»، «بف»: - «و».

١٦. في «ج»، «د»، «ص»، وحاشية «بر»: «علمه». وفي الوسائل والخصال وصفات الشيعة: «حلمه».

١٧. في «د»: «ولا يرى».

وَهْنٌ، وَلَا فِي دِينِهِ ضَيَاعٌ^١، يُزِيدُ مِنَ اسْتِشَارَةِ، وَيُسَاعِدُ مَنْ سَاعَدَهُ، وَيَكْبَعُ^٢ عَنْ
الْخَنَا^٣ وَالْجَهْلِ^٤.

عَنْ^٥، عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ: ٥ / ٢٢٨٤.

٢٣٢/٢

عَنْ أَحَدِهِمَا^٦، قَالَ: «مَرَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٧ بِمَجْلِسٍ مِنْ قُرْنِشٍ، فَإِذَا^٨ هُوَ بِقَوْمٍ^٩
بَيْضُ^{١٠} يَتَابِعُهُمْ، صَافِيَةِ الْوَأْنِ، كَثِيرٍ ضِخْكَهُمْ، يُشِيرُونَ بِأَصَابِعِهِمْ إِلَى مَنْ يَمُرُّ بِهِمْ، ثُمَّ
مَرَّ^{١١} بِمَجْلِسٍ لِلرُّؤُسِ^{١٢} وَالْخُرُوجِ، فَإِذَا قَوْمٌ^{١٣} بَلِيْثٌ مِنْهُمْ الْأَبْدَانُ، وَدَقَّتْ مِنْهُمْ الرِّقَابُ،
وَاصْفَرَّتْ مِنْهُمْ الْأَلْوَانُ، وَقَدْ تَوَاصَعُوا^{١٤} بِالْكَلَامِ، فَتَعَجَّبَ^{١٥} عَلِيٌّ^{١٦} مِنْ ذَلِكَ، وَدَخَلَ^{١٧}
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ^{١٨}، فَقَالَ: يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي، إِنِّي^{١٩} مَرَزْتُ بِمَجْلِسٍ لَيْلٍ^{٢٠} فَلَانٍ، ثُمَّ

١. في مرآة العقول: «أي دينه قوي متين، لا يضيع بالشكوك والشبهات ولا يارتكاب المعاصي».

٢. في «ص» وحاشية «د»: «يكنع» وفي الوافي: «يكنع» والكَلَّ متقاربة المعنى. و«يكبع» أي يهاب ويحجن.
القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٨ (كبع).

٣. «الخنا»: الفحش في القول. النهاية، ج ٢، ص ٨٦ (خنا).

٤. الخصال، ص ٥٧١، أبواب الخمسين وما فوقه، ح ٢، بسنده عن الحسن بن علي، عن أبي سليمان الحلواني، أو
عن رجل عنه، عن أبي عبد الله^{عليه السلام}؛ صفات الشيعة، ص ٣٤، ح ٥٤، بسنده عن محمد بن أحمد، عن رجل، عن
أبي عبد الله^{عليه السلام}، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٥٩، ح ١٧٥١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٧،
ح ٢٠٢٤٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٧١، ح ٣.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٦. في «ض، هـ»: «وإذا».

٧. في «ض، هـ»: «هم قوم» بدل «هو بقوم».

٨. في مرآة العقول: «ويحتمل فيه وفي نظائره الجز والرفع».

٩. في «ص، ض، هـ، ب»: «مرز». وفي مرآة العقول: «يشيرون بأصابعهم، استهزاء وإشارة إلى عيوبهم».

١٠. في «ب، ب»: «الأوس».

١١. في «ز، ص، ض، ف، هـ، ب»: «والوافي والبحار: «أقوام».

١٢. في «ص، هـ»: «تواصعوا».

١٣. في «ب»: «+ أمير المؤمنين». وفي حاشية «د»: «فعمجب».

١٤. في «ض»: «فدخل».

١٥. في «هـ»: «- إني».

١٦. في «هـ»: «آل».

وَصَفَّهُمْ، وَارْمَزَتْ بِمَجْلِسِ الْأَوْسِ^٢ وَالْخَزَرَجِ، فَوَصَفَهُمْ. ثُمَّ قَالَ ﷺ: وَجَمِيعَ مُؤْمِنُونَ، فَأَخْبِرْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِصِفَةِ الْمُؤْمِنِ.

فَتَنَكَّسَ^٣ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ^٤، فَقَالَ: عِشْرُونَ خُصْلَةً^٥ فِي الْمُؤْمِنِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ لَمْ يَكْمُلْ إِيْمَانُهُ.

إِنَّ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِينَ يَا عَلِيُّ: الْخَاضِرُونَ الصَّلَاةَ^٦، وَالْمَسَارِعُونَ^٧ إِلَى الزَّكَاةِ، وَالْمُطْعِمُونَ الْمِسْكِينَ^٨، الْمَاسِحُونَ رَأْسَ^٩ النَّبِيِّ، الْمُطَهَّرُونَ أَطْمَارَهُمْ^{١٠}، الْمَمْتَرِزُونَ^{١١} عَلَى أَوْسَاطِهِمْ؛ الَّذِينَ إِنْ^{١٢} حَدَّثُوا لَمْ يَكْذِبُوا^{١٣}، ←

١. في «بس»: «ثم».

٢. في «ب»: «الأوس». وفي «ف»: «لآل أوس».

٣. في «هـ»: «فكنس» بالتشديد.

٤. في «هـ»: «رأسه».

٥. المعدود من الخصال تسع عشرة، وكأنَّ واحدة منها سقطت من قلم النسخ أو الرواة، قال الفيض: «ولا يبعد أن يكون تلك: رحماء بينهم»، وقال المجلسي: «إلا أن يقال: المطهرون أطمارهم، مشتملة على خصلتين: التطهير ولبس أخلاق الثياب، وقيل: الدعاء في آخر الخبر إشارة إلى العشرين وهي التقوى». راجع: الوافي، ج ٤، ص ١٦١؛ امرأة العقول، ج ٩، ص ٢٣٦.

٦. في «ب»، ص، بر، بس، بف، والبحار: «لم يكن».

٧. في «هـ»: «لصلاة».

٨. في الوسائل: «للمسكين». وفي البحار: «المساكين».

٩. في «ج»: «والماسحون». وفي الوسائل: «لرأس».

١٠. «الطمر»: الثوب الخلق، أو الكساء البالي من غير الصوف. وجمعه: أطمار. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠٤ (طمر).

١١. في «هـ»: «المؤترزون». وفي الوافي: «إمّا كناية عن اجتهدهم البليغ في العبادة، أو محمول على ظاهره». وفي امرأة العقول: «أي يشدون المنزلة على وسطهم احتياطاً لستر العورة، فإنهم كانوا لا يلبسون السراويل. أو المراد شد الوسط بالإزار كالمنطقة ليجمع الثياب...». و«أترزت»: لبست الإزار. وأصله بهزتين، الأولى همزة وصل، والثانية فاء افتعلت. راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٤؛ ومصباح المنير، ص ١٣؛ والقاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩١ (أزر).

١٢. في «هـ»: «إذا». وفي امرأة العقول: «وإن».

١٣. «إن حدّثوا لم يكذبوا»، كأنه تأكيد لجملة «وإذا تكلموا صدقوا» فيه شائبة تكرار، ولكن يمكن أن يراد بالتحديث نقل الأحاديث والأخبار، وبالتكلم غيره، أو يقرأ: حدّثوا على بناء المجهول من التفعيل، ولم يكذبوا على بناء المعلوم من التفعيل. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٤٩؛ امرأة العقول، ج ٩، ص ٢٣٥.

وَإِذَا^١ وَعَدُوا لَمْ يَخْلِفُوا، وَإِذَا^٢ اِثْمَنُوا لَمْ يَخُونُوا، وَإِذَا^٣ تَكَلَّمُوا صَدَقُوا، زُهَبَانِ بِاللَّيْلِ^٤،
أُسْدُ^٥ بِالنَّهَارِ^٦، صَائِمُونَ النَّهَارَ، قَائِمُونَ اللَّيْلَ^٧، لَا يُؤْذُونَ جَاراً، وَلَا يَتَأَذَى بِهِمْ جَارٌ؛
الَّذِينَ مَشَتْهُمْ^٨ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنٌ^٩، وَخَطَاهُمْ إِلَى بَيْتِ الْأَرَامِلِ^{١٠}، وَعَلَى أَثَرِ الْجَنَائِزِ؛
جَعَلَنَا اللَّهُ وَإِبَائَكُمْ مِنَ الْمُتَّقِينَ^{١١}.

٢٢٨٥ / ٦. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ أَبِي
الْعَبَّاسِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ^{١٢}،»

١. في «د، بس» وحاشية «ض، ف» والوسائل: «وإن».

٢. في «ج، د، بس» وحاشية «ف» والوسائل: «وإن».

٣. في «ج، د، ز، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي: «وإن».

٤. في «د، ض، ف» وحاشية «ج» والوسائل: «الليل». وفي مرآة العقول: «رهبان بالليل، أي يمضون إلى الخلوات ويتضرعون رغبة من الله، أو يتحملون مشقة السهر والعبادة كالرهبان. وفسر الرهبانية في قوله تعالى: وَرُهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا [الحديد (٥٧): ٢٧] بصلاة الليل».

٥. في «بر»: «أشداء».

٦. في «ج، د، بس» وحاشية «ج»: «النهار».

٧. في مرآة العقول: «الفرق بينه وبين رهبان الليل أَنَّ الرهبان إشارة إلى التضرع والرهبة، أو التخلّي والترهب. وقيام الليل للصلاة لا يستلزم شيئاً من ذلك».

٨. في «ص، ف، هـ»: «هوناً». و«الهون»: مصدر الهين في معنى السكينة والوقار. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٩٠٩ (هون).

٩. عن ابن السكيت: «الأرامل: المساكين من رجال ونساء، ويقال لهم وإن لم يكن فيهم نساء». وقال ابن الأثير: «الأرامل: المساكين من رجال ونساء، ويقال لكل واحد من الفريقين على انفراد: أرامل، وهو بالنساء أخص وأكثر استعمالاً، والواحد: أرمل وأرملة ... فالأرمل: الذي ماتت زوجته، والأرملة: التي مات زوجها، وسواء كانا غنيين أو فقيرين. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٧١٣، النهاية، ج ٢، ص ٢٦٦ (رمل).

١١. الأُمَمَالِي لِلصَّدُوقِ، ص ٥٤٧، المجلس ٨١، ح ١٦، بسند آخر عن الأصغر بن نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من قوله: «فأخبرني يا رسول الله بصفة المؤمن» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٦٠، ح ١٧٥٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٨، ح ٢٠٢٤١، من قوله: «فأخبرني يا رسول الله بصفة المؤمن»؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٧٦، ح ٤.

١٢. في «ج، بر» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار وصفات الشيعة: «مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَةٌ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَةٌ».

فَهُوَ مُؤْمِنٌ.^١

٧/ ٢٢٨٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ ٢/ ٢٣٣

زَعْلَانَ^٢، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْخَرَّاسَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جَمْعٍ الْقَبْدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شِيعَتُنَا^٣ الشَّاجِبُونَ^٤ الذَّابِلُونَ^٥ النَّاحِلُونَ^٦، الَّذِينَ إِذَا

جَنَّهُمْ^٧ اللَّيْلُ^٨، اسْتَقْبَلُوهُ بِحُزْنٍ^٩».^{١٠}

١. التوحيد، ص ٤٠٧، ضمن الحديث الطويل ٦، عن أحمد بن زياد بن جعفر الصمداني، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن موسى بن جعفر عليه السلام. وفي الأمالي للصدوق، ص ١٩٩، المجلس ٣٦، ذيل ح ٨؛ وصفات الشيعة، ص ٣٢، ح ٤٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٤٧، باب الاثنين، ح ٤٩؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ١٣٧؛ ضمن ح ٣٥، مع زيادة في آخره، وفيهما مرسلان عن النبي صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٤، ص ١٦١، ح ١٧٥٣؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٦، ح ٢٥٩؛ وج ١٦، ص ٦١، ح ٢٠٩٨٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٠، ح ٥٣.

٢. في «ب، ج، د، ز، ض، بر، بس» والوسائل: «محمد بن الحسن بن علان». وفي «ص، هـ» والبحار «محمد بن الحسن زعلان». وفي «بف»: «محمد بن الحسن علان».

٣. هكذا في «ب، ج، د، ز، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرة العقول. وفي المطبوع: «+هم».

٤. في «هـ»: «السباحون». وفي «بف» والوافي: «السائحون» أي الملازم للمساجد، والسيح: الذهاب في الأرض للعبادة. وفي حاشية «ب، بر»: «الشاحون». وَجِبَّ يَشْحَبُ شَحْبًا، أي تَغَيَّرَ من سفر أو هُزِلَ أو عَمِلَ أَوْ جَوَّعَ. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٨٩٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٨١ (شحب).

٥. الذابل: من قَلَّ ماء بشرته وذهبت نَدْوَتُهُ ونَضَارَتُهُ، يقال: ذبلت بشرته، أي قَلَّ ماء جلده وذهبت نضارته، أو هو اليابس الشفه، يقال: ذبل فوه يذبل، إذا جَفَّ وبيس ريقه، وذبل النبات، إذا ذوي، أي يبس من الحر. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٥٥؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٢٥٥ (ذبل).

٦. نحل الجسم يَنْحَلُّ نَحْلًا فهو ناحل، وأنحله الهم، أي أهزله. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧٦٧ (نحل).

٧. في «ض»: «أجنَّهم». يقال: أجنَّه الليل، وجنَّ عليهم الليل، إذا أظلم حتى يستره بظلمة. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٣٢٤ (جن).

٨. في «ز»: «+عليهم».

٩. في «ز»: «الحزن».

١٠. الخصال، ص ٤٤٤، باب العشرة، ح ٤٠؛ وصفات الشيعة، ص ١٠، ح ١٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. وفيه، ص ١٣، ح ٢٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «الذابلون الناحلون»، مع

٢٢٨٧ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ اليماني، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شِيعَتُنَا أَهْلُ الْهُدَى، وَأَهْلُ الثَّقَى^١، وَأَهْلُ الْخَيْرِ، وَأَهْلُ الْإِيمَانِ، وَأَهْلُ الْفَتْحِ وَالظَّفَرِ^٢».

٢٢٨٨ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ بَزْرَجٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّا كُ^٣ وَالسَّفَلَةُ^٤، فَإِنَّمَا^٥ شِيعَةُ^٦ عَلِيِّ عليه السلام مَنْ عَفَّ^٧ بَطْنُهُ وَفَرْجُهُ، وَاشْتَدَّ جِهَادُهُ^٨، وَعَمِلَ لِخَالِقِهِ، وَرَجَا ثَوَابَهُ، وَخَافَ عِقَابَهُ، فَإِذَا رَأَيْتَ أَوَّلِيكَ، فَأُولَئِكَ شِيعَةُ جَعْفَرٍ عليه السلام»^٩.

«اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ١٦٩، ح ١٧٧٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٦، ح ٢٠٣؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٦، ح ٤٠.

١. في «ه» - «أهل».

٢. في «ب»، ف، ير، بف، والوافي: «التقوى».

٣. في «ه» + «أهل».

٤. الوافي، ج ٤، ص ١٧٠، ح ١٧٧٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٦، ح ٤١.

٥. في شرح المازندراني: «وإناك».

٦. في مرآة العقول: «أقول: ربما قرأ: سَفَلَةٌ، بالتحريك، جمع سافل». و «السَّفَلَةُ»: السقاط من الناس. يقال: هو من السَّفَلَةِ، ولا يقال: هو سَفَلَةٌ. النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفل).

٧. في «ز»: «وإنما». ٨. في حاشية «بر»: «شيعتنا».

٩. عَفَّ عن الحرام يَعْفُ عَفًّا وَعِفَّةً وَعِفَافًا وَعِفَافَةً، أي كَفَّ، فهو عَفٌّ وَعَفِيفٌ. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٥ (عفف). ١٠. في حاشية «ب»: «اجتهاده».

١١. الخصال، ص ٢٩٥، باب الخمسة، ح ٦٣، بسند آخر عن المفَضَّل بن عمر؛ صفات الشيعة، ص ١١، ح ٢١،

بسند آخر عن المفَضَّل. وفيه، ص ٧، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن عبدالله يرمعه، عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله:

«وخاف عقابه» مع اختلاف يسير، وفي كلها: «إنما شيعة جعفر عليه السلام». وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب

الورع، ذيل ح ٦٣٣، بسند آخر، وفيه: «إنما أصحابي من اشتد ورعه، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه، فهو أولاء

أصحابي». الوافي، ج ٤، ص ١٧٠، ح ١٧٧٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٦، ح ٢٠٤؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٧، ح ٤٢.

١٠ / ٢٢٨٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ ،
عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنَّ شِيعَةَ عَلِيٍّ عليه السلام كَانُوا خُمَصُ^١ الْبُطُونِ ، ذُبُلُ الشَّفَاهِ^٢ ،
أَهْلُ^٣ زَافَةٍ^٤ وَعِلْمٍ وَحِلْمٍ ، يُعْرِفُونَ^٥ بِالرَّهْبَانِيَّةِ^٦ ، فَأَعَيْنُوا عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِالْوَرَعِ
وَالِاجْتِهَادِ^٧ .»

١١ / ٢٢٩٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ ،
قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُ الَّذِي^٨ إِذَا غَضِبَ ، لَمْ يُخْرِجْهُ غَضَبُهُ مِنْ^٩ حَقٍّ ؛

١ . قرأ المازندراني : خَمَصَ مصدرًا أو خَمِصَ وصفًا ، وكذا في ذيل ، ثم قال : «وهما هنا إما مصدران والحمل للمبالغة ، أو صفتان والإفراد لإسنادهما إلى الظاهر ، وأما قراءة خُمَصَ بضمّتين جمع خميص ، كـرغف جمع رغيف ، وقراءة ذُبُلُ بالضمّ وفتح الباء المشددة جمع ذابل كطَلَبَ جمع طالب فبعيدة .» وأما المجلسي ، فإنه قال : «والخمص - بالضمّ - : أنخمص ، أو بالفتح : مصدر ، والحمل للمبالغة . وربما يقرأ خُمَصًا بضمّتين جمع خميص كـرغف ورغيف . والذبل قد يقرأ بالفتح مصدرًا ، والحمل كما مرّ ، أو بالضمّ أو بضمّتين أو كـرغف والجمع جمع ذابل .» راجع : شرح المازندراني ، ج ٩ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ؛ مرآة العقول ، ج ٩ ، ص ٢٤٠ .
ورجل خُمَصَان وخميص الحشا ، أي ضامر البطن . والجمع : خُمَاص . وامرأة خميصة وخمصانة . وفلان خميص البطن من أموال الناس ، أي عفيف عنها ، وهم خُمَاصُ البطون . الصحاح ، ج ٣ ، ص ٣٨ ؛ ترتيب كتاب العين ، ج ١ ، ص ٥٢٨ (خمص) .

٢ . الذُّبُلُ : جمع ذابل ، وذابل الشفة : يابسها ، يقال : ذبل فوه يذبل ، أي جفّ وذهب ريقه ، وذبل النبات ، إذا ذوي ، أي يبس من الحرّ . راجع : النهاية ، ج ٢ ، ص ١٥٥ ؛ لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٢٥٥ (ذبل) .

٣ . في «ض» وصفات الشيعة : «وأهل» .

٤ . في «ز» : «تعرفون» .

٥ . هي من رَهْبَنَةِ النصارى . وأصلها من الرّهبة : الخوف . كانوا يترهبون بالتخلّي من أشغال الدنيا ، وترك ملاذّها ، والزهد فيها . النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٨٠ (رهب) .

٦ . صفات الشيعة ، ص ٩ ، ح ١٨ ، بسند آخر - الوافي ، ج ٤ ، ص ١٧٠ ، ح ١٧٧٧ ؛ الوسائل ، ج ١ ، ص ٨٧ ، ح ٢٠٥ ، وج ١٥ ، ص ١٨٩ ، ح ٢٠٢٤٢ ؛ البحار ، ج ٦٨ ، ص ١٨٨ ، ح ٤٣ .

٧ . في «ز» : «الذي» .

٨ . في «ف» : «عن» .

وَإِذَا رَضِيَ، لَمْ يَدْخِلْهُ رِضَاهُ فِي بَاطِلٍ؛ وَإِذَا قَدَّرَ، لَمْ يَأْخُذْ أَكْثَرَ مِمَّا لَهُ^٢.

١٢ / ٢٢٩١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ،

عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام^٣: «يَا سُلَيْمَانُ، أَتَدْرِي^٤ مِنَ الْمُسْلِمِ؟» قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَنْتَ

أَعْلَمُ، قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ^٥».

ثُمَّ قَالَ: «وَتَدْرِي^٦ مِنَ الْمُؤْمِنِ؟» قَالَ^٧: قُلْتُ: أَنْتَ أَعْلَمُ، قَالَ^٨: «وَالْمُؤْمِنُ مَنْ

اِئْتَمَنَ الْمُسْلِمُونَ^٩ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، وَالْمُسْلِمُ حَرَامٌ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَظْلِمَهُ، أَوْ

يُخَذِّلَهُ^{١٠}، أَوْ يَدْفَعَهُ دَفْعَةً تُعْتَبَرُ^{١١}».

١٣ / ٢٢٩٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي

أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

١. في «د، ف، هـ» صفات الشيعة: «من ماله»، واختلاف النسخة يتوقف على وصل «من» وفصله. راجع: مرآة

العقول، ج ٩، ص ٢٤١.

٢. صفات الشيعة، ص ٢٦، ح ٣٦، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن صفوان بن مهران، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٦١، ح ١٧٥٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ٢٠٧٣١؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٤، ح ٥٥.

٣. في «هـ»:- «قال أبو جعفر عليه السلام».

٤. في «ف، هـ»: «تدري» بدون الهمزة.

٥. في «هـ»: «يد» ولسانه.

٦. في «ص»: «أو تدري».

٧. في «ص، هـ»:- «قال».

٨. هكذا في النسخ والوافي. وفي المطبوع: «[أَنَّ]».

٩. في شرح المازندراني: «المؤمنون».

١٠. في «بس»: «أَنْ يَخْذِلَهُ أَوْ يَظْلِمَهُ». وفي مرآة العقول: «ولا يخذله، أي لا يترك نصرته مع القدرة عليها».

١١. في مرآة العقول: «أي إذا لم يقدر على نصرته يجب عليه أَنْ يعتذر منه، ويردّه بردّ جميل، ولا يدفعه دفعة تلقية

. تلك الدفعة في العنت والمشقة». والعنت: المشقة. وتعتّه: أدخل عليه الأذى. المصباح المنير، ص ٤٣١

(عنت).

١٢. معاني الأخبار، ص ٢٣٩، ح ١، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «المسلم من سلم الناس من يده ولسانه،

والمؤمن من ائتمنه الناس على أموالهم وأنفسهم». الوافي، ج ٤، ص ١٦١، ح ١٧٥٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٧٨،

ذيل ح ١٦٣٠٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٤، ح ٥٦.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُ الَّذِي إِذَا رَضِيَ، لَمْ يُدْخِلْهُ رِضَاهُ فِي إِيْمٍ وَلَا بَاطِلٍ؛ وَإِذَا سَخِطَ، لَمْ يُخْرِجْهُ سَخَطُهُ مِنْ قَوْلِ الْحَقِّ؛ وَالَّذِي إِذَا قَدَّرَ، لَمْ تُخْرِجْهُ قَدَرَتُهُ إِلَى التَّعْدِي إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ بِحَقٍّ»^٢.

٢٢٩٣/١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي التُّخْتَرِيِّ رَفَعَهُ^٤، قَالَ:

سَمِعْتَهُ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُونَ هَيِّنُونَ^٥ لَيِّنُونَ^٦، كَالْجَمَلِ الْأَنِفِ^٧، إِنْ قِيدَ انْقَادًا، وَإِنْ أُنِيخَ عَلَى صَخْرَةٍ اسْتِنَاحَ»^٨.

١. في الوسائل: «وإن».
٢. في «ج، ز، ف» والوافي والبحار، ج ٦٧: «لم يخرج».
٣. الخصال، ص ١٠٥، باب الثلاثة، ح ٦٥، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٤، ص ١٦٢، ح ١٧٥٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٢، ح ٢٠٢٥٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٥، ح ٥٧؛ وج ٧٥، ص ٢٣٥.
٤. في «بس»:- «رفعه».
٥. هان الشيء هونا: لأن وسهل، فهو هين. ويجوز التخفيف فيقال: هَيْنَ، لين. وأكثر ما جاء المدح بالتخفيف.
٦. «هينون ولينون» بالتخفيف تخفيف الهَيْنَ واللَّيْنِ وبالتشديد، قيل: هما في كلا الحالين بمعنى واحد، وقال ابن الأثير: «قال ابن الأعرابي: العرب تمدح بالهَيْنِ اللين مخففين، وتذم بهما مثقلين. وهَيْنَ فِعْلٌ مِنَ الْهَوْنِ، وهو السكينة والوقار والسهولة فعينه واو، وشيء هَيْنٌ وَهِيْنٌ، أي سهل». واللين: ضد الخشونة. قال المازندراني «والمقصود بيان حسن أخلاقهم وأنهم سهل الانقياد لحكم الله تعالى فيما أمر ونهى». راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٩٨؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٨٩؛ شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٥٣؛ الوافي، ج ٤، ص ١٦٣؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٤٣.
٧. في «ب، ج، ص، ف، ه» والوافي: «الألف» من الألفة، أي الذي لا يكون وحشياً. وفي «د، ض، بر» والوسائل: «الألف». و«الأنف»: المؤلف، وهو الذي عقر الخشاش أنفه، فهو لا يمتنع على قائده للوجع الذي به. وقيل: الأنف: الذلول، يقال: أنف البعير أنفاً، فهو أنف: إذا اشتكى أنفه من الخشاش. ويروى: كالجمال الأنف، بالمد وهو بمعناه. النهاية، ج ١، ص ٧٥ (أنف).
٨. هكذا في النسخ والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «إذا».
٩. الجعفریات، ص ١٧٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وتمام الرواية فيه: «المؤمنون هينون لينون كالجمال الأنوف إن استنخه أناخ». الوافي، ج ٤، ص ١٦٢، ح ١٧٥٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٥٩، ح ١٥٩٤٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٥، ح ٥٨.

١٥ / ٢٢٩٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ مِنْ عَلَامَاتِ الْمُؤْمِنِ: الْعِلْمُ بِاللَّهِ، وَمَنْ يُحِبُّ، وَمَنْ يَتَكَبَّرُ»^١.

١٦ / ٢٢٩٥ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^٢:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «الْمُؤْمِنُ كَمِثْلِ شَجَرَةٍ لَا يَتَحَاتُّ^٣ وَرَقُهَا فِي شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هِيَ؟ قَالَ: النَّخْلَةُ»^٤.

١٧ / ٢٢٩٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْأَعْمَرِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ حَلِيمٌ لَا يَجْهَلُ، وَإِنْ جُهِلَ عَلَيْهِ يَحْلُمُ»^٥؛

١ . في «هـ»: «يكرم». وفي الكافي، ح ١٨٨٥ والمحاسن: «يغض».

٢ . الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الحب في الله والبغض في الله، ح ١٨٨٥؛ والمحاسن، ص ٢٦٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٣٢؛ وصفات الشيعة، ص ٣٠، ح ٤٢، بسند آخر. الجعفریات، ص ٢٣١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٦٣، ح ١٧٦٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٦٨، ح ٢١٢٥٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٧، ح ٦٠.

٣ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام، فيعلم المراد من «بهذا الإسناد».

٤ . في «م» العقول، ج ٩، ص ٢٤٤: «كمثل شجرة، بالتحريك، أي مثل المؤمن كمثلها. أو بكسر الميم، فالكاف زائدة».

٥ . في «ج» ص، ف، بس، «م» العقول: «تحتات» وهو باعتبار جنس الورق لا بأس به. وتحتات الشجرة: تساقط ورقها. المصباح المنير، ص ١٢٠ (حتت).

٦ . في «ف»: «+ وفي».

٧ . في «ز»: «- و».

٨ . في «ف»: «هي النخلة». وفي الوافي: «يعني أنه مستقيم الأحوال، يتفجع منه دائماً».

٩ . الجعفریات، ص ١٩٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٤، ص ١٦٣، ح ١٧٦١.

١٠ . في «هـ»: «تحلم».

وَلَا يَظْلِمُ، وَإِنْ ظَلِمَ غَفَرَ؛ وَلَا يَبْخُلُ^١، وَإِنْ بَخِلَ^٢ عَلَيْهِ صَبَرَ^٣.

١٨ / ٢٢٩٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ جَعْفَرٍ^٤، عَنْ آدَمَ أَبِي الْحُسَيْنِ^٥ اللُّؤْلُؤِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مَنْ طَابَ مَكْسَبُهُ، وَحَسُنَتْ خَلِيقَتُهُ، وَصَحَّتْ سِرِّيَّتُهُ، وَأَتَقَى الْفُضْلَ مِنْ مَالِهِ، وَأَمْسَكَ الْفُضْلَ مِنْ كَلَامِهِ، وَكَفَى النَّاسَ شَرَّهُ^٧، وَأَنْصَفَ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ^٨».

١٩ / ٢٢٩٨ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ الْحَسَنِ^٩ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ^{١٠}، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١١}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِالْمُؤْمِنِ^{١٢}؟ مَنْ اسْتَمَنَّهُ

١ . في «ف»: «ولا يبجل». وفي حاشية «ف» وشرح المازندراني ومروءة العقول: «لا ينجل»، أي لا يظعن.

٢ . في «ف»: «وإن بجل». وفي حاشية «ف» وشرح المازندراني: «وإن نجل».

٣ . الروافي، ج ٤، ص ١٦٤، ح ١٧٦٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٩، ح ٢٠٢٤٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٨، ح ٦١.

٤ . في «د»، بر، بس، بف: «خفر». وفي «ص»: «خُتِر». وهو سهو؛ فقد ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٤٦٧، الرقم ٧٦٧؛ وفي كتابه الرجال، ص ٣٠٩، الرقم ٤٥٦٥: منذر بن جعفر العبدي.

٥ . في النسخ والبحار: «الحسن». والظاهر أنَّ آدم هذا، هو آدم بن المتوكل أبو الحسين يباع اللؤلؤ. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٤، الرقم ٢٦٠.

٦ . الخصال، ص ٣٥١، باب السبعة، ح ٣٠، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وغيره، بإسناده رفعاه إلى أمير المؤمنين عليه السلام. الروافي، ج ٤، ص ١٦٤، ح ١٧٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٨٩، ح ٢٠٢٤٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٩٣، ذيل ح ١٦.

٨ . في الوسائل: «الحسين». وهو سهو ظاهراً. والمراد من الحسن بن عليٍّ هو [الحسن بن عليٍّ] بن فضال الراوي عن أبي كهمس في التهذيب، ج ٤، ص ٣٧، ح ٩٥، والمحاسن، ص ١٦٠، ح ١٠٣.

٩ . في البحار: «كهمش». والمتكرر في الأسناد والمذكور في رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٧٠، والفهرست للطوسي، ص ٥٤١، الرقم ٨٨٨، ورجال البرقي، ص ٤٣ هو أبو كهمس. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٠٩-٢١١.

١٠ . في «د»، ز، ف، بف: «+ المؤمن». وفي «ج»: «المؤمن» بدون الباء. وفي حاشية «بر»: «بالمسلم». وفي الوسائل: «المؤمن» بدل «ألا أنبتكم بالمؤمن».

الْمُؤْمِنُونَ^١ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ^٢؛ أَلَا أَنْتَبَّكُمْ بِالْمُسْلِمِ^٣؟ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ^٤؛ وَالْمُهَاجِرَ مِنْ هَجْرِهِ السَّيِّئَاتِ وَتَرَكَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ^٥، وَالْمُؤْمِنُ حَرَامَ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَظْلِمَهُ، أَوْ يَخْذُلَهُ، أَوْ يَغْتَابَهُ، أَوْ يَدْفَعَهُ دَفْعَةً^٦.

٢٢٩٩ / ٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُقْصِلِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْعَطَّارِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٧: «إِنَّمَا شِيعَةُ عَلِيٍّ^٨ الْخُلَمَاءُ الْعُلَمَاءُ^٩، الذُّبُلُ الشُّفَاهُ، تُعْرِفُ^{١٠} الرَّهْبَانِيَّةَ عَلَى^{١١} وَجُوهِهِمْ^{١٢}».

٢٣٠٠ / ٢١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُودَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٣}، قَالَ: «صَلَّى^{١٤} أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٥} بِالنَّاسِ الصُّبْحَ بِالْعِرَاقِ، فَلَمَّا^{١٦} انْصَرَفَ وَعَظَهُمْ، فَبَكَى وَأَبْكَاهُمْ مِنْ خَوْفِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ، لَقَدْ عَهِدْتُ أَقْوَامًا

١. في «ب» وحاشية «ض، ف»: «المسلمون».

٢. في «ز، ف»: «أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ».

٣. في «ج، د، ز، ف، ب، ف»: «المسلم».

٤. في «ب، هـ، والوسائل»: «يَدِهِ وَلِسَانِهِ».

٥. في «ز، ف»: «هَاجَرَ».

٦. في «ز، ب، ف»: «+ (عَلَيْهِ)».

٧. المحاسن، ص ٢٨٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٢٦، بسند آخر عن أبي النعمان، عن أبي جعفر^٨. الفقيه، ج ٤،

ص ٣٦٢، ح ٥٧٦٢، ضمن وصايا النبي^٩ لعلِّي^{١٠}، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{١١} عن النبي^{١٢}.

صفات الشيعة، ص ٣١، ح ٤٣، بسند آخر عن أبي عبدالله^{١٣} عن النبي^{١٤}. علل الشرائع، ص ٥٢٣، ضمن ح ٢،

بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^{١٥} عن النبي^{١٦}، وفي كلها إلى قوله: «وترك ما حرم الله» مع اختلاف

يسير «الوافي»، ج ٤، ص ١٦٢، ح ١٧٥٦؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٧٨، ح ١٦٣٠٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٥٨، ح ٦٢.

٨. في شرح المازندراني: «العلماء الحكماء».

٩. في «بر»: «يعرف».

١٠. في «ص»: «عن».

١١. الوافي، ج ٤، ص ١٧١، ح ١٧٧٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٩، ح ٤٤٤.

١٢. في «هـ»: «+ (أَنْ)».

١٣. في «ب»: «+ (عَلَيْ)».

عَلَى عَهْدِ خَلِيلِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ^١ وَإِنَّهُمْ لَيُضَيِّحُونَ وَيُمْسُونَ شُعْنًا^٢ غُبْرًا^٣ خُمْصًا^٤،
بَيْنَ أَغْيَيْنِهِمْ كَرْكَبٍ^٥ الْمَغْزَى^٦، يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سَجْدًا وَقِيَامًا، يَزَاوَحُونَ بَيْنَ أَقْدَامِهِمْ
وَجَنَابِهِمْ^٧، يَتَنَاجَوْنَ رَبَّهُمْ، وَيَسْأَلُونَهُ^٨ فَكَأَنَّكَ رِقَابِهِمْ مِنَ النَّارِ، وَاللَّهُ لَقَدْ زَايَنَهُمْ مَعَ^٩

١. في «ض»: - «و».

٢. الشُّغْ، بضم الشين وسكون العين: جمع الأشعث، قال العلامة المازندراني في شرحه: «والأشعث: المتشر أمره، والمتغير لونه، والمتلبّد شعره قلّقه تعهّده بالدهن، والمُشَخ ثوبه من غير استحداد ولا تنظّف». راجع: المصباح المنير، ص ٣١٤ (شعث).

وفي مرآة العقول: «فإن قيل: التمشط والتدخّن والتنظّف كلّها مستحبة مطلوبة للشارع، فكيف مدحهم بهم بتركها؟ قلنا: يحتمل أن يكون تلك الأحوال لفقرهم وعدم قدرتهم على إزالتها، فالمدح على صبرهم على الفقر. أو المعنى أنّهم لا يهتمون بإزالتها زائدًا على المستحبّ، أو يقال: إذا كان تركها لشدة الاهتمام بالعبادة وغلبة خوف الآخرة يكون مدحوا».

٣. الغُبْر: بضم الغين وسكون الباء: جمع الأغبر، وهو المتلطّخ بالغبار، أو هو الذي لونه الغُبْرَة، وهو لون الغبار. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٥ (غبر).

٤. في الأمالي: «يمشون شعثًا غبراء خُمْصاء» بدل «يمسّون - إلى - خُمْصاء». و«الخُمْص»: بضمّتين: جمع الخميمص، وهو الجائع، اختاره العلامة المازندراني، أو بضمّ الأوّل وسكون الثاني: جمع الأخمص، وهو ضامر البطن؛ من الخُمْص. والخُمْص والمخمصة: الجوع، وهو خلاه البطن من الطعام؛ اختاره العلامة المجلسي، ثم قال: «أي بطونهم خالية إمّا للصوم أو للفقر، أو لا يشبعون لتلاّ يكسلوا في العبادة، وقد مرّ». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٣٨؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٠ (خُمْص). هذا وقد نقلنا وجوهاً في ضبط هذه الكلمة ونظائر هذا الحديث ١٠ من هذا الباب.

٥. في «ز»: «فكركب». و«الرُّكْب»: جمع الرُّكْبَة، وهو موصل ما بين أسافل أطراف الفخذ وأطراف الساق، أو موصل الوظيف والذراع، أو مرفق الذراع من كلّ شيء. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٤٣٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٧٠ (ركب).

٦. «المَغْزَى»: اسم جنس لا واحد له من لفظه، وهو اسم جامع لذوات الشعر من الغنم، والواحدة: شاة وكذلك البغزى، وألفها للإلحاق، لا للتأنيث ولهذا يَنَوّن في النكرة ويصغّر على مُعَيّن، ولو كانت الألف للتأنيث لم تحذف. وقال الفراء: المعزى مؤنثة. راجع: توتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٧١٤؛ الصحاح، ج ٣، ص ٨٩٠؛ المصباح المنير، ص ٥٧٥ (معز).

٧. في «ز، ف»: «جباههم وأقدامهم». وفي الوافي: «المرأحة بين الأقدام والجباه أن يقوم على القدمين مرّة، ويضع جبهته على الأرض أخرى».

٨. في «ج»: «ويسألون».

٩. في «ب»: «على».

هَذَا وَهُمْ خَائِفُونَ مُشْفِقُونَ.^١

٢٣٠١ / ٢٢ . عَنْهُ^٢، عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:
عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (عليه السلام)، قَالَ: «صَلَّى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) الْفَجْرَ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ فِي
مَوْضِعِهِ حَتَّى صَارَتْ الشَّمْسُ عَلَى^٣ قَيْدٍ^٤، رُمِحَ، وَأُقْبِلَ^٥ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ
لَقَدْ أَذْرَكْتُ أَقْوَامًا يَبْتَئُونَ^٦ لِرَبِّهِمْ سَجْدًا وَقِيَامًا، يُخَالِفُونَ^٧ بَيْنَ جَبَاهِهِمْ وَرُكْبِهِمْ، كَأَنَّ
زَفِيرَ النَّارِ فِي آذَانِهِمْ؛ إِذَا^٨ ذَكَرَ اللَّهُ عِنْدَهُمْ مَا دُوا^٩ كَمَا يَمِيدُ^{١٠} الشَّجَرُ، كَأَنَّمَا^{١١} الْقَوْمُ
بَاتُوا^{١٢} غَافِلِينَ».

قَالَ: «ثُمَّ قَامَ، فَمَا رَأَى صَاحِبًا حَتَّى قَبِضَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».^{١٣}

- ١ . الأُمالي للطوسي، ص ١٠٢، المجلس ٤، ح ١١، بسند آخر عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٧٤، ح ١٧٨٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٨٧، ح ٢٠٦؛ البحار، ج ٦٩، ص ٣٠٣، ح ٢٥.
- ٢ . الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو بعنوان أحمد بن أبي عبدالله كتاب سندي بن محمد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٢٨، الرقم ٣٤١.
- ٣ . في «ب»: «في».
- ٤ . في «ص»، وشرح المازندراني: «قدر». والقيد: المقدار. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١٩٦ (قيد).
- ٥ . في «ه»: «فأقبل».
- ٦ . في «ب»: «يتبتون».
- ٧ . في شرح المازندراني: «أي يضعون جباههم على التراب خلف وضع رُكْبِهِمْ عليه، يأتون بأحدهما عقب الآخر».
- ٨ . في شرح المازندراني: «وإذا».
- ٩ . ماد يميد: مال وتحرك. النهاية، ج ٤، ص ٣٧٩ (ميد). وفي مرآة العقول: «مادوا، أي اضطربوا وتحركوا واقشعروا من الخوف».
- ١٠ . في «ه»، بس: «تميد» باعتبار جنس الشجر.
- ١١ . في «ه»: «وكان».
- ١٢ . في البحار: «مباتوا». وفي مرآة العقول: «وفي بعض النسخ: ماتوا، أي كأنهم بسبب غفلتهم أموات غير أحياء».
- ١٣ . الزهد، ص ٨٤، ح ٥٣؛ والأُمالي للمفيد، ص ١٩٦، المجلس ٢٣، ح ٣٠، بسند آخر عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

الإرشاد، ج ١، ص ٢٣٦، مرسلًا عن صمصمة بن صوحان العبدي، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، وفي كلها مع

٢٣٠٢ / ٢٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ أَصْحَابِي، فَانْظُرْ مَنْ اشْتَدَّ وَرَعُهُ، وَخَافَ خَالِقَهُ، وَرَجَا ثَوَابَهُ، فَإِذَا رَأَيْتَ هَؤُلَاءِ، فَهَؤُلَاءِ أَصْحَابِي»^١.

٢٣٠٣ / ٢٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمَقْدَامِ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: شَبِعَتْنَا الْمُتَبَاذِلُونَ فِي وَلايَتِنَا، ٢٣٧/٢ الْمُتَحَابُّونَ فِي مَوَدَّتِنَا، الْمُتَزَاوِرُونَ فِي إِخْيَاءِ أَمْرِنَا؛ الَّذِينَ إِنْ غَضِبُوا لَمْ يَظْلِمُوا، وَإِنْ رَضُوا لَمْ يَسْرِفُوا، بَرَكَتٌ عَلَى مَنْ جَاوَزُوا، سَلَّمَ لِمَنْ خَالَطُوا»^٢.

٢٣٠٤ / ٢٥ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَيْسَى النَّهْرِيِّ:

«اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١٧٤، ح ١٧٨٥؛ البحار، ج ٤١، ص ٢٤، ح ١٧؛ وج ٤٢، ص ٢٤٧، ح ٤٩؛ وج ٦٧، ص ٣٦٠، ح ٦٣.

١. هكذا في النسخ والوافي. وفي المطبوع: «إلى».

٢. هكذا في «ب، ج، د، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار. وفي «ز» والمطبوع: «وإذا».

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الورع، ذيل ح ١٦٣٣، بسند آخر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٧١، ح ١٧٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٤٤، ح ٢٠٣٩٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٩، ح ٤٥.

٤. في حاشية «ف»: «المتوازرون». والتراور: زيارة بعضهم بعضاً.

٥. في «ب، بر»: «إذا».

٦. الاتصال، ص ٣٩٧، باب السبعة، ح ١٠٤، بسند آخر عن ظريف بن ناصح، عن عمرو بن أبي المقدام، عن محمد بن علي عليه السلام. صفات الشيعة، ص ١٣، ح ٢٣، بسند آخر عن ظريف بن ناصح، رفعه إلى محمد بن علي عليه السلام. تحف العقول، ص ٣٠٠، عن الباقر عليه السلام، وفي كلها من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٧١، ح ١٧٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٠، ح ٢٠٢٤٥؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٩٠، ح ٤٦.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٨. هكذا في «جص» وحاشية «بع». وفي «د، ز، ض، بر، بس، بف»: «النهريري». وفي «ص»: «البهريري».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَزَفَ اللَّهُ وَعَظَّمَهُ^١ مَنَعَ فَأَهَ مِنَ الْكَلَامِ، وَبَطَنَهُ مِنَ الطَّعَامِ، وَغَفَا^٢ نَفْسَهُ بِالصَّيَامِ وَالْقِيَامِ. قَالُوا: يَا أَبَانِنَا^٣ وَأُمَهَاتِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ^٤، هُوَ لَاءِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ سَكَنُوا؛ فَكَانَ سَكُونُهُمْ ذِكْرًا^٥، وَنَظَرُوا؛ فَكَانَ نَظَرُهُمْ عِزَّةً، وَنَظَعُوا؛ فَكَانَ نَظَعُهُمْ حِكْمَةً، وَمَشَوْا؛ فَكَانَ مَشْيُهُمْ بَيْنَ النَّاسِ بَرَكَةً، لَوْ لَا الْآجَالُ الَّتِي قَدْ كُتِبَتْ^٦ عَلَيْهِمْ، لَمْ تَقْرَ^٧ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ؛ خَوْفًا مِنَ الْعَذَابِ^٨، وَشَوْقًا إِلَى الثَّوَابِ^٩».

«في «ه»: «النهريري». وفي حاشية «د»: «النهری». وفي حاشية «ض» والوسائل: «النهرسيري». وفي المطبوع والبحار: «النهريري».

والمذكور من هذه الألقاب في ما يترقب منه ذلك هو النهری والنهرتيري. أما النهری، فلا نتكلم حوله لاتفاق النسخ على خلافه. وأما النهرتيري فقد ذكره السمعاني في كتابه الأنساب، ج ٥، ص ٤٣٥ وقال: «هذه النسبة إلى قرية يقال لها: نهرتيري بنواحي البصرة». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢٥٨، الرقم ٣٦٥٤، أيضاً، هو عيسى النهرتيري.

ويؤكد ذلك أن المجلسي نقل في مرآة العقول، من بعض نسخ الكافي: «النهرتيري».

١. في شرح المازندراني: «وعظمته».

٢. في «ب، بف»: «وعفى». وفي «ج، د»، والوافي ومرآة العقول والوسائل والأمالی، ص ٣٠٣ و ٥٥٢: «عنى» من «عني»، أي أذاها وكلفها ما يشق عليها. وفي «ه»: «عنى»، أي شغلها بالصيام والقيام.

وعفا الشيء: درس ولم يبق له أثر، وعفا الشيء: يعفو: صفا وخلّص. والقفو من البلاد: مالا أثر لأحد فيها بملك. وعفت الإبل المرعى: تناولته قريباً. النهاية، ج ٣، ص ٢٦٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢١ (عفو).

٣. في «ه»: «+ فنديك». ٤. في «ه»: «+ صلى الله عليك».

٥. في الأمالی، ص ٣٠٣: «فكان سكونهم فكراً، وتكلموا فكان كلامهم ذكرًا بدل «فكان سكونهم ذكرًا».

٦. في البحار: «كتب الله». ٧. في الأمالی، ص ٣٠٣ و ٥٥٢: «لم تستقر».

٨. في الوسائل: «العقاب».

٩. الأمالی للصدوق، ص ٣٠٣، المجلس ٥٠، ح ٧، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، عن عيسى النهريري، عن الصادق، عن أبياته عليه السلام عن النبي ﷺ، وفيه، ص ٥٥٢، المجلس ٨٢، ح ٦، بسنده عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، عن عيسى النهريري، عن

٢٣٠٥ / ٢٦ . عَنْهُ^١ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ رَفَعَهُ ، قَالَ :

خَطَبَ النَّاسَ^٢ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ، فَقَالَ : «أُثْبِتُ النَّاسَ ، أَنَا^٣ أَخْبَرَكُمْ عَنْ أَحْ^٤ لِي كَانَ مِنْ^٥ أَعْظَمِ النَّاسِ فِي عَيْنِي ، وَكَانَ رَأْسُ مَا عَظُمَ بِهِ^٦ فِي عَيْنِي صَغَرُ الدُّنْيَا فِي عَيْنِهِ ، كَانَ خَارِجاً مِنْ سُلْطَانِ بَطْنِهِ ؛ فَلَا يَشْتَهِي^٧ مَا لَا يَجِدُ ، وَلَا يَكْتَبِرُ إِذَا وَجَدَ ، كَانَ خَارِجاً مِنْ سُلْطَانِ فَرْجِهِ ؛ فَلَا يَسْتَخِفُّ^٨ لَهُ عَقْلُهُ وَلَا رَأْيُهُ ، كَانَ خَارِجاً مِنْ سُلْطَانِ الْجَهَالَةِ ؛ فَلَا يَمُدُّ يَدَهُ إِلَّا عَلَى ثِقَةٍ لِمَنْفَعَةٍ^٩ ، كَانَ لَا يَشْتَهِي^{١٠} وَلَا يَتَسَخَّطُ وَلَا يَتَبَرَّمُ^{١١} ، كَانَ أَكْثَرُ ذَهْرِهِ صَمَاتاً^{١٢} ، فَإِذَا قَالَ ، بَدَأَ^{١٣} الْقَائِلِينَ ، كَانَ

«الصادق» ، عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ . الوافي ، ج ٤ ، ص ١٧٥ ، ح ١٧٨٦ ؛ الوسائل ، ج ١ ، ص ٨٧ ، ح ٢٠٧ ؛ البحار ، ج ٦٩ ، ص ٢٨٨ ، ح ٢٣ .

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد .

٢ . في «ض» : «ه» - «الناس» .

٣ . في «ب» : «أما» . وفي «ز» ، «ف» والبحار : «إنما» .

٤ . في «ف» وحاشية «ج» ، «د» : «بأخ» .

٥ . في «ه» - «من» .

٦ . في «ض» - «به» .

٧ . في «بس» : «فلا يشتهي» .

٨ . قال في مرآة العقول ، ج ٩ ، ص ٢٦٠ : «هذه الفقرة تحتل وجوهاً ... الثالث : أن يقرأ : يستخف ، على بناء المجهول وعقله ورأيه مرفوعين وضمير له إما راجع إلى الأخ أو إلى الفرج . ومقابل : إن يستخف على بناء المعلوم ، وعقله ورأيه مرفوعان ، وضمير له للأخ ، فلا يساعده ما مر من معاني الاستخفاف» .

٩ . في مرآة العقول : «فلا يمد يده ، أي إلى أخذ شيء ؛ كناية عن ارتكاب الأمور «إلا على ثقة» واعتماد بأنه ينفعه نفعاً عظيماً في الآخرة أو في الدنيا أيضاً إذا لم يضر بالآخرة» .

١٠ . في «بس» : «لا يشتهي» . وفي المرأة : «لا يشتهي ، أي لا يكثر شهوة الأشياء» . ولا يتسخط ، أي لا يسخط كثيراً لفقد المشتيات ، أو لا يغضب لإيذاء الخلق له أو لقلّة عطائهم» .

١١ . في «ه» : «لا يبرم و» . وبرم بكذا ، أي صجرت منه بزمًا . ومنه التبرم . وأبرمني فلان : أضجرتني . والمعنى : أي لا يفسج ولا يمل من حوائج الخلق وكثرة سؤالهم وسوء معاشرتهم . راجع : ترتيب كتاب العين ، ج ١ ، ص ٧٦ (برم) .

١٢ . في «ه» : «صماتاً» . وقال في مرآة العقول : «وقرئ بضم الصاد وتخفيف الميم مصدرًا ، فالحمل للمبالغة» .

١٣ . أي سبقهم وغلبهم . النهاية ، ج ١ ، ص ١١٠ (بذذ) .

لَا يَدْخُلُ فِي مِرَاءٍ^١، وَلَا يُشَارِكُ فِي دَعْوَى، وَلَا يُذْلِي بِحُجَّةٍ حَتَّى يَرَى^٢ قَاضِيًا، وَكَانَ ٢٣٨/٢ لَا يَفْعَلُ عَنْ إِخْوَانِهِ، وَلَا يَحْصُ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ دُونَهُمْ، كَانَ ضَعِيفًا مُسْتَضْعَفًا، فَإِذَا جَاءَ الْجِدُّ^٣ كَانَ لَيْثًا غَادِيًا^٤، كَانَ لَا يَلُومُ أَحَدًا فِيمَا يَقَعُ الْعُدُو فِي مِثْلِهِ حَتَّى يَرَى اغْتِذَارًا^٥، كَانَ^٦ يَفْعَلُ مَا يَقُولُ، وَيَفْعَلُ مَا لَا يَقُولُ، كَانَ^٧ إِذَا ابْتَرَزَ^٨ أَمْرًا لَا يَذَرِي أَتَاهُمَا أَفْضَلُ، نَظَرَ إِلَى أَقْرَبِهِمَا إِلَى الْهَوَى فَخَالَفَهُ، كَانَ^٩ لَا يَشْكُو وَجَعًا إِلَّا عِنْدَ مَنْ يَرْجُو عِنْدَهُ الْبُرْءَ، وَلَا يَسْتَشِيرُ إِلَّا مَنْ يَرْجُو عِنْدَهُ النَّصِيحَةَ، كَانَ لَا يَنْتَبِرُّمْ وَلَا يَسْخَطُ وَلَا يَتَشَكَّى وَلَا يَتَشَهَّى وَلَا يَنْتَقِمُ، وَلَا يَفْعَلُ عَنِ الْعَدُوِّ؛ فَعَلَيْكُمْ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ

١. ماريته أماريه مماراة وميراء: جادلته. المصباح المنير، ص ٥٧٠ (مرى).

٢. في: «هـ»: «يعطى». وقرأه بعض الأفاضل: يُرَى، على بناء الإفعال، على ما نقل عنه المجلسي في مرآة العقول، ثم قال: «وفسر القاضي بالبرهان القاطع الفاصل بين الحق والباطل، أي كان لا يتعرض للدعوى إلا أن يظهر حجة قاطعة».

٣. في «هـ»: «و».

٤. في مرآة العقول: «وإذا».

٥. الجِدُّ في الأمر: الاجتهاد. وهو مصدر، يقال منه: جَدَّ يَجِدُّ. والاسم: الجِدُّ. وجَدَّ في كلامه جَدًّا: ضد هزل. والاسم منه: الجِدُّ أيضاً. المصباح المنير، ص ٩٢ (جدد). والمراد به هنا المحاربة والمجاهدة. شرح المازندراني، ج ٩، ص ١٦٢؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٦٣.

٦. في «ض، ف»: «غادياً بالغين المعجمة، أي باكراً. وفي شرح المازندراني: «وقرئ: غادياً، بالغين المعجمة أيضاً». والسُّبُعُ العادي، أي الظالم الذي يفرس الناس. النهاية، ج ٣، ص ١٩٣ (عدا). وفي شرح المازندراني: «يعني إن كان وقت المجاهدة مع أعداء الدين فهو بمنزلة الأسد في الهيبة والقوة والصلوة».

٧. في شرح المازندراني: «أي كان من عادته الحسنة أن لا يسرع بعلامة أحد إذا قصر في حقّه؛ لإمكان أن يكون له عذر. وليس المقصود اللوم بعد الاعتذار».

٨. في مرآة العقول: «وكان».

٩. في «ج»: «وكان».

١٠. في مرآة العقول: «أي استلبه وغلبه وأخذه قهراً؛ كتابة عن شدة ميله إليهما وحصول الدواعي في كلّ منهما. ولا يبعد أن يكون في الأصل: ابتراه، بالنون والياء الموحدة على الحذف والإيصال، أي اعتراض له. و«البز»: الغلبة، كالابتزاز. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٩٥ (بزز).

١١. في البحار: «وكان».

إِنْ أَطَقْتُمُوهَا، فَإِنْ^١ لَمْ تُطِيقُوهَا كُلَّهَا^٢، فَأَخْذُ الْقَلِيلِ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِ الْكَثِيرِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^٣.

٢٣٠٦ / ٢٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مِهْزَمٍ؛ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَاهِلِيِّ؛ وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ مِهْزَمِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا مِهْزَمُ، شِيعَتُنَا مَنْ لَا يَغْدُو صَوْتَهُ سَمْعَهُ، وَلَا شَخَاؤُهُ^٤ بَدَنَهُ^٥، وَلَا يَمْتَدِّحُ^٦ بِنَا مُعَلِّناً، وَلَا يَجَالِسُ لَنَا غَائِباً^٧، وَلَا يَخَاصِمُ لَنَا قَالِياً^٨؛ إِنْ لَقِيَ

١. في «ه»: «وإن». ٢. في «ز»: «-«كلها».

٣. تحف العقول، ص ٢٣٤، عن الحسن بن علي ﷺ. نهج البلاغة، ص ٥٢٦، الحكمة ٢٨٩، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١٧٦، ح ١٧٨٧، البحار، ج ٦٩، ص ٢٩٤، ح ٢٤.

٤. في «ص»: «شيعتنا يا مِهْزَم».

٥. في «د» وحاشية «بف»: «لا يعلو». وفي «م» العقول، ج ٩، ص ٢٦٧: «من لا يعدو، أي يتجاوز. وفي بعض النسخ: لا يعلو صوته سمعه، كأنه كناية عن عدم رفع الصوت كثيراً، ويحمل على ما إذا لم يحتج إلى الرفع لسماع الناس... أو على الدعاء والتلاوة والعبادة؛ فإن خفض الصوت فيها أبعد من الرياء. ويمكن أن يكون المراد بالسمع الإسماع كما ورد في اللغة، أو يكون بالإضافة إلى المفعول، أي السمع منه، أي لا يرفع الصوت زائداً على إسماع الناس، أو يكون بضم السين وتشديد الميم المفتوحة جمع سامع، أي لا يتجاوز صوته السامعين منه. وقرئ السمع بضمّتين جمع سموع بالفتح، أي لا يقول شيئاً إلا لمن يسمع قوله ويقبل منه».

٦. في «ج»: «شحناء» بتخفيف الهمزة. و «الشحناء»: العداوة والبغضاء. وشجنت عليه شخناً: حقدت وأظهرت العداوة. المصباح المنير، ص ٣٠٦ (شحن). وفي «م» العقول: «أي لا يتجاوز عداوته بدنه، أي يعادي نفسه ولا يعادي غيره، وإن عادى غيره في الله لا يظهره تقيّة».

٧. في «ب» ج، د، ز، ض، ف، بر، بس، وشرح المازندراني والوسائل: «يديه»، أي لا تغلب عليه عداوته، بل هي بيده واختياره.

٨. في «ه»: «ولا يمدح». وفي «بر» وحاشية «ج» «بف» والوافي: «ولا يمتدح».

٩. في «ز»: «غالياً». وفي الغيبة للنعمان: «ولا يمدح بنا معلناً، ولا يخاصم بنا قالياً ولا يجالس لنا غائباً» بدل «ولا يمتدح - إلى - قالياً».

١٠. في «ز»: «-«ولا يخاصم لنا قالياً». وفي الوسائل: «+«و». و «القلن»: البغض. يقال: قلاه يقليه قلنًى وقلى: «

مُؤْمِنًا أَكْرَمَهُ، وَإِنْ لَقِيَ جَاهِلًا هَجَرَهُ.

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَكَيْفَ أَضْنَعُ^١ بِهِؤْلَاءِ الْمُتَشَبِّهَةِ؟

قَالَ^٢: «فِيهِمُ التَّمْيِيزُ^٣، وَفِيهِمُ التَّبْدِيلُ، وَفِيهِمُ التَّمْحِصُ^٤، تَأْتِي^٥ عَلَيْهِمْ سِنُونَ^٦

تُغْنِيهِمْ، وَطَاعُونَ يَفْتُلُهُمْ، وَاخْتِلَافٌ يُبَدِّدُهُمْ؛ شَبِعْتَنَا مَنْ لَا يَهْرُ^٧ هَرِيرَ الْكَلْبِ، وَلَا

٢٣٩/٢ يَطْمَعُ طَمَعَ الْغُرَابِ، وَلَا يَسْأَلُ عَدُوَّنَا وَإِنْ مَاتَ جُوعًا.

قُلْتُ^٨: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَأَيْنَ أُطَلِّبُ هَؤُلَاءِ؟

قَالَ: «فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ، أَوْلَيْكَ الْخَفِيزُ^٩ عَيْشُهُمْ، الْمُتَنَقِّلَةُ^{١٠} دِيَارَهُمْ؛ إِنْ

شَهِدُوا لَمْ يَعْرِفُوا، وَإِنْ غَابُوا لَمْ يَفْتَقِدُوا، وَ^{١١} مِنَ الْمَوْتِ لَا يَجْزَعُونَ، وَفِي الْقُبُورِ

يَتَرَاوَرُونَ، وَ^{١٢} إِنْ لَجَأَ إِلَيْهِمْ ذُو حَاجَةٍ مِنْهُمْ رَحِمُوهُ، لَنْ تَخْتَلِفَ^{١٣} قُلُوبُهُمْ وَإِنْ

اِخْتَلَفَ^{١٤} بِهِمُ الدَّارُ^{١٥}».

١. إِذَا أَبْغَضَهُ. النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ١٠٥ (قلا).

١. فِي «ب»: «يَصْنَعُ». ٢. فِي «ز»، ص، ف، «و» حَاشِيَةُ «بِر»: «فَقَالَ».

٣. فِي حَاشِيَةِ «ض»: «التَّمْيِيزُ». ٤. فِي «ف»: «فِيهِمُ التَّمْحِصُ وَفِيهِمُ التَّبْدِيلُ».

٥. فِي «ص» وَالْوَافِي: «يَأْتِي».

٦. السِّنُونَ: جَمْعُ السَّنَةِ، وَهِيَ الْجَذْبُ وَالْقَحْطُ. رَاجِع: الْمَصْبَاحُ الْمُنِير، ص ٢٩٢؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ٢، ص ١٧٠١ (سنو).

٧. هَزَّ الْكَلْبُ إِلَيْهِ يَهْرُ هَرِيرًا: هُوَ صَوْتُهُ دُونَ نَبَاحِهِ مِنْ قَلَّةِ صَبْرِهِ عَلَى الْبُرْدِ. الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ١، ص ٦٨٧ (مرر). وَفِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «أَيُّ لَا يَجْزَعُ عِنْدَ الْمَصَائِبِ أَوْ لَا يَصُولُ عَلَى النَّاسِ بِغَيْرِ سَبَبٍ كَالْكَلْبِ».

٨. فِي «ز»، ف، «و» قُلْتُ.

٩. خَفِيزٌ عَيْشُهُ: سَهْلٌ وَوَطْئٌ، يَخْفِضُ خَفْضًا، وَهُوَ فِي خَفِيزٍ مِنَ الْعَيْشِ، وَمَخْفُوضٌ وَخَفِيزٌ. أَسَاسُ

الْبَلَاغَةِ، ص ١١٦ (خفص). ١٠. فِي «ف»: «الْمُتَنَقِّلَةُ».

١١. فِي «ز» - «و»: «و». ١٢. فِي «ه»: «-».

١٣. فِي «ج»، ض، ه، بر: «لَنْ يَخْتَلِفَ». وَفِي «ص»: «لَنْ يَخْلِفَ». وَفِي «ف»: «لَنْ يَتَخَلَّفَ».

١٤. فِي «ج»، د، ض، ه، بر: «وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «وإن اختلفت».

١٥. فِي «ب»، ه، بر: «و» حَاشِيَةُ «ف» وَشَرَحَ الْمَازَنْدَرَانِي وَالْوَافِي وَمَرَاةَ الْعُقُولِ: «الدَّيَارُ».

ثُمَّ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا الْمَدِينَةُ^١ وَعَلَيَّ الْبَابُ، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ لَا مِنْ قِبَلِ الْبَابِ، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُحِبُّنِي وَيُبْغِضُ عَلَيَّ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيَّهِ»^٢.

٢٨ / ٢٣٠٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ: «مَنْ عَامَلَ النَّاسَ فَلَمْ يَظْلِمْهُمْ^٣، وَحَدَّثَهُمْ فَلَمْ يَكْذِبْهُمْ، وَوَعَدَهُمْ^٤ فَلَمْ يُخْلِفْهُمْ^٥، كَانَ مِنْ حَرَمَتِ غَيْبَتِهِ، وَكَمَلَتْ مَرْوَتُهُ^٦، وَظَهَرَ عِزُّهُ، وَوَجِبَتْ أُخُوَّتُهُ»^٧.

٢٩ / ٢٣٠٨ . عَنْهُ^٨، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثُّمَالِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ^٩:

١ . في «ب، ز»: «أنا مدينة العلم».

٢ . الغيبة للنعماني، ص ٢٠٣، ح ٤، بسند آخر، مع زيادة: تحف العقول، ص ٣٧٨، وفيهما إلى قوله: «وإن اختلف بهم الدار» مع اختلاف يسير. صفات الشيعة، ص ١٧، ح ٣٤، بسند آخر؛ وفيه، ص ١٣، ح ٢٥، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، وفيهما إلى قوله: «وفي القبور يتزاوون» مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١٧٢، ح ١٧٨٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٢، ح ٢٠٢٥٣، إلى قوله: «ولا يسأل عدونا وإن مات جوعاً»؛ البحار، ج ٦٨، ص ١٨٠، ح ٣٩.

٣ . في «ه»: «فلن يظلمهم». وفي حاشية «بس»: «فلا يظلمهم».

٤ . في الوسائل، ح ١٠٧٧٢: «وواعدهم». ٥ . في «ه»: «فلن يخلفهم».

٦ . في حاشية «بر»: «مودته».

٧ . الخصال، ص ٢٠٨، باب الأربعة، ح ٢٩، بسند آخر. وفيه، ص ٢٠٨، ح ٢٨؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٠، ح ٣٤؛ وصحيفة الرضا ﷺ، ص ٤٧، ح ٣٠، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته ﷺ عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٥٧، عن النبي ﷺ، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٥٦٩، ح ٢٥٨٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٥، ح ١٠٧٧٢، وج ١٢، ص ٢٧٨، ح ١٦٣٠١؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٣٦.

٨ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٩ . في «ه»: «الحسين». وهو سهو؛ فإنَّ عبدالله هذا، هو عبدالله المحض ابن الحسن بن الحسن بن علي بن هـ

عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ ^٢: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثُ خِصَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ اسْتَكْمَلُ خِصَالِ الْإِيمَانِ ^٥: إِذَا رَضِيَ لَمْ يَدْخُلْهُ رِضَاءٌ فِي بَاطِلٍ ^٦، وَإِذَا ^٧ غَضِبَ لَمْ يُخْرِجْهُ الْقَضَبُ ^٨ مِنَ الْحَقِّ، وَإِذَا قَدَّرَ لَمْ يَتَغَاطَ ^٩ مَا لَيْسَ لَهُ ^{١٠}».

٣٠ / ٢٣٠٩. عَنْهُ ^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنَّ لِأَهْلِ الدِّينِ عَلَامَاتٍ

«أبي طالب، وأمه هي فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب. راجع: تهذيب الأنساب، ص ٣٤.

١. في «ه»: «أبنة».

٢. الظاهر سقوط الواسطة من السند؛ فقد روى الصدوق الخبر في الخصال، ص ١٠٥، ح ٦٦، بسنده عن فاطمة بنت الحسين بن علي عليه السلام، عن أبيها عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ. وكذا الشيخ الطوسي رواه في أماليه، ص ٦٠٣، المجلس ٢٧، ح ١٢٤٩، بسنده عن فاطمة بنت الحسين عليه السلام، عن أبيها الحسين، عن أبيه عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ.

٣. كذا في النسخ. وهو يؤيد أن الناقل عن النبي ﷺ غيرها. وفي المحاسن: «قالت».

٤. في المحاسن: «ليستكمل».

٥. في «بس»: «إيمانه». وفي المحاسن والخصال والاختصاص والأمالي للطوسي وتحف العقول: «الذي».

٦. في الخصال: «في إثم ولا باطل». ٧. في حاشية «ف»: «وإن».

٨. في المحاسن والاختصاص: «غضبه».

٩. التعاطي: تناول ما لا يحق ولا يجوز تناوله. لسان العرب، ج ١٥، ص ٦٩ (عطا).

١٠. المحاسن، ص ٦، كتاب القرائن، ح ١٢، عن ابن فضال، عن عاصم بن حمزة، عن عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن رسول الله ﷺ. الخصال، ص ١٠٥، باب الثلاثة، ح ٦٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن الحسن بن علي بن فضال، ... عن أمه فاطمة بنت الحسين بن علي، عن أبيها عليه السلام عن رسول الله ﷺ؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٠٣، المجلس ٢٧، ح ٥، بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن عاصم بن حميد الحنط، عن أبي حمزة ثابت بن أبي صفية، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن آبائه عليهم السلام، قال عاصم: وحدثني أبو حمزة عن عبد الله بن الحسن بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين عليها السلام عن أبيها الحسين، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ؛ الاختصاص، ص ٢٣٣، مرسلاً عن أبي حمزة، عن فاطمة بنت الحسين عليها السلام. الخصال، ص ١٠٦، باب الثلاثة، ح ٦٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٣. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٧، ح ٥٨٨٢؛ والأمالي للصدوق، ص ٢٠، المجلس ٦، ح ٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٦٦، ح ١٠. الوافي، ج ٤، ص ١٦٤، ح ١٧٦٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٠، ح ٢٠٢٤٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٠٠، ذيل ح ٢٨.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

يَعْرِفُونَ بِهَا: صَدَقَ الْحَدِيثُ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ، وَوَفَاءُ بِالْعَهْدِ^١، وَصِلَّةُ الْأَرْحَامِ، وَرَحْمَةُ الضُّعَفَاءِ، وَقِلَّةُ الْمُرَاقَبَةِ^٢ لِلنِّسَاءِ - أَوْ قَالَ^٣: قِلَّةُ الْمَوَاتَاةِ^٤ لِلنِّسَاءِ^٥ - وَيَذُلُّ الْمَعْرُوفُ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ^٦، وَسَعَةُ الْخُلُقِ، وَاتِّبَاعُ الْعِلْمِ وَمَا يَقْرُبُ^٧ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - زُلْفَى^٨، طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَأَبٍ؛ وَطُوبَى^٩ شَجَرَةٍ فِي الْجَنَّةِ أَضْلَاهَا فِي دَارِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَيْسَ مِنْ^{١١} مُؤْمِنٍ إِلَّا وَفِي دَارِهِ غُصْنٌ مِنْهَا، لَا يَخْطُرُ^{١٢} عَلَى قَلْبِهِ شَهْوَةٌ شَيْءٍ إِلَّا أَنَاهُ بِهِ ذَلِكَ^{١٣}، وَلَوْ أَنَّ زَاكِبًا مُجَدِّدًا سَارَ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ، مَا خَرَجَ مِنْهُ^{١٤}؛ وَلَوْ طَارَ مِنْ أَسْفَلِهَا غُرَابٌ، مَا بَلَغَ أَعْلَاهَا حَتَّى يَسْقُطَ هَرِمًا، أَلَا فِيهِ هَذَا فَارْغَبُوا، إِنَّ الْمُؤْمِنَ مِنْ^{١٥} نَفْسِهِ^{١٦} ٢٤٠/٢

١. في الوافي والوسائل: «المهد».

٢. في «ه»: «المنافاة». وفي الوسائل: «المواقاة».

٣. في الأمالي وصفات الشيعة - «قِلَّةُ الْمُرَاقَبَةِ لِلنِّسَاءِ» أَوْ قَالَ. وفي الوسائل: «و».

٤. في «بر»: «المواساة». والمواتاة: المطاوعة والموافاة.

٥. في «بس»: «للنساء».

٦. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٧٥: «الظاهر أَنَّ الخلق بالضم في الموضوعين ... وربما يقرأ الأول بالفتح؛ فَإِنَّ الظاهر عنوان الباطل، لكن هذا ليس كلياً؛ فَإِنَّ حسن الخلق قد يوجد في غير أهل الدين ... وقيل: المراد حسن الأعضاء الظاهرة بالأعمال الفاضلة؛ فَإِنَّه من علامات أهل الدين». وفي الوسائل: «الجوار».

٧. في «ز»: «تقرب» باعتبار المعنى المراد من الموصول. وفي مرآة العقول: «يقربهم».

٨. في الأمالي وصفات الشيعة - «زلفى».

٩. في الوافي: «تأويل طوبى: العلم؛ فَإِنَّ لكل نعيم من الجنة مثلاً في الدنيا، ومثال طوبى شجرة العلوم الدينية التي أصلها في دار النبي ﷺ الذي هو مدينة العلم، وفي دار كل مؤمن غصن منها، وإِنَّمَا شهوات المؤمن ومثوباته في الآخرة فروع معارفه وأعماله الصالحة في الدنيا، فَإِنَّ المعرفة بذر المشاهدة، والعمل الصالح غرس النعيم، إِلَّا أَنَّ من لم يذوق إلا من أخلص دينه لله وقوي إيمانه بالله بأن يتصف بصفات المؤمن المذكورة في هذا الباب».

١٠. في «ب، ص، هـ» والوافي والأمالي وصفات الشيعة - «محمد».

١١. في صفات الشيعة - «من».

١٢. في الأمالي: «لا تخطر».

١٣. في الأمالي وصفات الشيعة: «+ الغصن».

١٤. في «بر» وحاشية «ف» والأمالي: «منها».

١٥. قال في مرآة العقول: «من، بكسر الميم، وقد يقرأ بالفتح اسم موصول، أي مشغول بإصلاح نفسه لا يلتفت إلى عيوب غيره»، ولا إلى التعرض لضررهم.

١٦. في الوسائل والأمالي وصفات الشيعة: «نفسه منه» بدل «من نفسه».

فِي شُغْلٍ وَالتَّاسِ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ؛ إِذَا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ افْتَرَشَ وَجْهَهُ، وَسَجَدَ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- بِمَكَارِمِ بَدَنِهِ، يُنَاجِي الَّذِي خَلَقَهُ فِي فَكَاكِ رَقَبَتِهِ، ^١أَلَا^٢ فَهَكَذَا كُونُوا^٣.

٢٣١٠ / ٣١. عَنْهُ^٤، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو^٥ النَّخَعِيِّ؛

قَالَ^٦: وَحَدَّثَنِي^٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَيْفٍ، عَنْ أَخِيهِ عَلِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مَرْكُوه^٨؛

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ خِيَارِ الْعِبَادِ، فَقَالَ: الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبَشَرُوا، وَإِذَا أَسَاؤُوا اسْتَغْفَرُوا، وَإِذَا أَعْطُوا شَكَرُوا، وَإِذَا ابْتَلُوا صَبَرُوا،

١. فِي «ه»:- «أَلَا».

٢. فِي «ج، د، ض، ه، بر، بس، بف» والوافي والوسائل: «فكونوا».

٣. الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٢٢١، الْمَجْلِسُ ٥٩، ح ٧، بِسَنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَاسِمٍ؛ صِفَاتُ الشَّيْعَةِ، ص ٤٦، ح ٦٦، بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، وَفِيهِمَا: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ». الْخَصَالُ، ص ٤٨٣، ح ٥٦، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٥٠، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ. تَحْفُ الْعُقُولِ، ص ٢١١، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: «طَوْبَى لَهُمْ وَحَسَنَ مَأْبٍ»، وَفِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِيرِ الْوَافِيِّ، ج ٤، ص ١٦٥، ح ١٧٦٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٥، ص ١٩٠، ح ٢٠٢٤٧؛ الْبَحَارُ، ج ٦٩، ص ٣٦٤، ح ١.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

٥. فِي «ز، ص، ف، ه» والوسائل: «عمر». إِلَّا أَنَّ فِي الْوَسَائِلِ بِإِسْقَاطِ «النخعي». وَهُوَ سَهْوٌ؛ فَإِنَّ الْمَذْكُورَ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو النَّخَعِيُّ. رَاجِعْ: رِجَالُ الْبَرْقِيِّ، ص ٣٢؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٢١٧، الرِّقْمُ ٢٨٦٤. وَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ وَقُوعُ التَّصْحِيفِ فِي مَا وَرَدَ فِي الْأَمَالِيِّ لِلصَّدُوقِ، ص ١٩، الْمَجْلِسُ ٣، ح ٤؛ وَالْخَصَالُ، ص ٣١٧، ح ٩٩؛ مِنْ نَقْلِ الصَّدُوقِ الْخَبَرَ بِسَنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ النَّخَعِيِّ.

٦. الضمير المستتر فِي «قال» راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد؛ فَقَدْ رَوَى هُوَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ فِي كِتَابِهِ الْمَحَاسِنِ، ص ٢٧، ح ٧؛ وَص ٣٥٦، ح ٥٩؛ وَص ٤٨٥، ح ٥٣٣؛ وَص ٤٨٦، ح ٥٤٢. وَوَرَدَتْ رَوَايَتُهُ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ أَخِيهِ عَلِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو فِي الْمَحَاسِنِ، ج ٢، ص ٤٨٦، ح ٥٤٣. فَعَلِيهِ، فِي السَّنَدِ تَحْوِيلٌ.

٧. فِي «ه»+ «ه».

وَإِذَا غَضِبُوا غَفَرُوا.^١

٢٣١١ / ٣٢. وَبِإِسْنَادِهِ^٢:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ خِيَارَكُمْ^٣ أُولُو النَّهْيِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ أُولُو النَّهْيِ؟ قَالَ: هُمْ أُولُو الْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ، وَالْأَخْلَامِ الرَّزِينَةِ^٤، وَصَلَّةِ الْأَرْحَامِ^٥، وَالْبِرَّةِ بِالْأَمْنَةِ وَالْإِبَاءِ، وَالْمَتَّعَاهِدُونَ^٦ لِلْفُقَرَاءِ^٧ وَالْجِيرَانِ وَالْيَتَامَى، وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ، وَيُفْسُونَ^٨ السَّلَامَ فِي الْعَالَمِ، وَيُصَلُّونَ وَالنَّاسُ نِيَامَ غَافِلُونَ»^٩.

١. الأُمَلِي للصديق، ص ١٠، المجلس ٣، ح ٤؛ والخصال، ص ٣١٧، باب الخمسة، ح ٩٩، عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن إسماعيل بن مهران، عن سيف بن عميرة، عن سليمان بن جعفر النخعي، عن محمد بن مسلم وغيره، عن أبي جعفر عليه السلام، صفات الشيعة، ص ٤٥، ح ٦٤، بسند آخر ومع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٤٤٥، عن الرضا عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٤. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب كراهية الصوم في السفر، ح ٦٤٩٩؛ والفقيه، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٩٧٨، بسند آخر هكذا: «خيار أمتي الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا، وإذا أحسنوا استبشروا، وإذا أسأزوا استغفروا» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٤، ص ١٦٦، ح ١٧٦٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٦، ح ٢٦٠، وج ١٥، ص ١٩١، ح ٢٠٢٤٨؛ البحار، ج ٦٩، ص ٣٠٥، ح ٢٦.

٢. الظاهر أنَّ المراد من «بإسناده»، هو الإسناد المتقدم في الحديث السابق، إلى أبي جعفر عليه السلام.

٣. في «هـ»: «أخياركم». ٤. في «ف»: «- وبأ».

٥. في «ب، ج، د، هـ»، «ف» والوافي والوسائل: «من» بدون الواو. وفي «ف»: «وما».

٦. «الأحلام الرزينة» أي العقول المتينة.

٧. في «م» العقول: «وصلة الأرحام، عطف على الأحلام. ويمكن أن تكون الواو جزء الكلمة، والصاد مفتوحة جمع واصل... ويمكن على الاحتمال الثاني... نصب «الوصلة» على المدح».

٨. هكذا في «د، ض» والوافي والوسائل، وهو مقتضى السياق. وفي سائر النسخ والمطبوع: «والمتعاهدين». وقال في «م» العقول: «والمتعاهدين، في أكثر النسخ بالنصب، فيكون نصباً على المدح».

٩. في الوسائل: «- للفقراء».

١٠. قُتَتْ، أي كُثِّرَتْ وانتشرت. النهاية، ج ٣، ص ٤٤٩ (فشا).

١١. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل إطعام الطعام، ح ٦١٩٧، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله ﷺ، من قوله: «ويطعمون الطعام» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ١٦٦، ح ١٧٦٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩١، ح ٢٠٢٤٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ٣٠٥، ح ٢٧.

٢٣١٢ / ٣٣. عَنْهُ، عَنِ الْهَيْثَمِ النَّهْدِيِّ^١، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمَرَ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ^٢، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيُّ الْخِصَالِ بِالْمَرْءِ أَجْمَلُ؟

فَقَالَ: «وَقَارَ بِلَا مَهَابَةٍ، وَسَمَّاحٌ بِلَا طَلَبٍ مُكَافَأَةً، وَتَشَاغُلٌ بِغَيْرِ مَتَاعِ الدُّنْيَا»^٣.

٢٣١٣ / ٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِيهِ وَوَلَدِ الْحَنَاطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَقُولُ: إِنَّ الْمَعْرِفَةَ بِكَمَالِ دِينِ الْمُسْلِمِ تَرْكُهُ الْكَلَامَ فِيمَا لَا يَغْنِيهِ، وَقِلَّةُ مِرَاتِهِ^٤، وَحِلْمُهُ، وَصَبْرُهُ، وَحُسْنُ خُلُقِهِ»^٥.

٢٣١٤ / ٣٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَفَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَشْبَهِكُمْ بِي؟ قَالُوا: بَلَى

١. الهيثم النهدي هو الهيثم بن أبي مسروق عبدالله النهدي، كما في رجال النجاشي، ص ٤٣٧، الرقم ١١٧٥. وروى أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن، ص ١٤٤، ح ٤٧ عن الهيثم بن عبدالله النهدي، فالضمير في «عنه» راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المصرح باسمه في سند الحديث ٢٨.

٢. في «بف»: «أصحابنا».

٣. الأمالي للصدوق، ص ٢٨٩، المجلس ٤٨، ح ٨؛ والخصال، ص ٩٢، باب الثلاثة، ح ٣٦، بسند آخر عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن عبدالعزيز بن عمر، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٤، الوافي، ج ٤، ص ١٦٧، ح ١٧٦٨؛ البحار، ج ٦٩، ص ٣٦٧، ح ٢.

٤. «المراء»: الجدال. والتمازي والمماراة: المجادلة على مذهب الشك والريبة. ويقال للمناظرة: مماراة؛ لأن كل واحد منهما يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه كما يمتري الحالب اللبن من الضرع. النهاية، ج ٤، ص ٣٢٢ (مرا). وفي الوافي: «المراء: المجادلة والاعتراض على كلام من غير غرض ديني».

٥. الخصال، ص ٢٩٠، باب الخمسة، ح ٥٠، بسند آخر عن أحمد بن محمد بن عيسى. الأمالي للنفيد، ص ٣٤، المجلس ٤، ح ٩، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه، عن علي بن الحسين عليهما السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتعام الرواية فيه: «من حسن إسلام المرء تركه الكلام فيما لا يعنيه». تحف العقول، ص ٢٧٩، عن علي بن الحسين عليه السلام، الوافي، ج ٤، ص ١٦٧، ح ١٧٦٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩١، ح ٢٠٢٥٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٦١، ح ٦٤.

يَا رَسُولَ اللَّهِ^١، قَالَ: أَحْسَنْكُمْ خُلُقًا، وَأَلْيَنَكُمْ كَنَفًا^٢، وَأَبْرَكُمْ بِقَرَابَتِهِ، وَأَشَدُّكُمْ حُبًا ٢٤١/٢
لِإِخْوَانِهِ فِي دِينِهِ، وَأَضَبَرَكُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَأَكْظَمَكُمْ لِلْغَيْظِ، وَأَحْسَنْكُمْ غَفْوًا، وَأَشَدُّكُمْ
مِنْ نَفْسِهِ إِذَا ضَافًا فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ^٣.

٢٣١٥ / ٣٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ
عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِ الْإِنْفَاقُ عَلَى قَدْرِ الْإِقْتَارِ،
وَالْتَوَسُّعُ عَلَى قَدْرِ التَّوَسُّعِ، وَإِنْصَافُ النَّاسِ^٤، وَابْتِدَآؤُهُ^٥ إِيَّاهُمْ بِالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ^٦».

٢٣١٦ / ٣٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ ابْنِ
بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَضَلَبُ مِنَ الْجَبَلِ، الْجَبَلُ^٨.....» ←

١. هكذا في جميع النسخ والمصادر والشروح. وفي المطبوع: - «رسول الله».

٢. «الكنف»: الجانب. وكفا الطائر: جناحه. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٤ (كنف).

قال في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٧٩: «وَأَلْيَنَكُمْ كَنَفًا، أَي لَا يَتَأَذَى مِنْ مَجَاوِرَتِهِمْ وَمَجَالَسَتِهِمْ وَمِنْ نَاحِيَتِهِمْ أَحَدٌ... وَفِي الْهَيَاةِ، فِيهِ: أَلَا أَخْبِرَكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ أَحْسَنْكُمْ أَخْلَاقًا، الْمَوْطُؤُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ. هَذَا مِثْلُ، وَحَقِيقَتُهُ مِنَ التَّوَطُّعِ، وَهِيَ التَّمْهِيدُ وَالتَّذَلُّيلُ. وَفِرَاشٌ وَطَيٌّ: لَا يُؤْذِي جَنْبَ النَّائِمِ. وَالْأَكْنَافُ: الْجَوَانِبُ. أَرَادَ الَّذِينَ جَوَانِبُهُمْ وَطِبْطَبَةٌ يَتِمَكَّنُ فِيهَا مَنْ يَصَاحِبُهُمْ وَلَا يَتَأَذَى». راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٠١ (وطأ)، وراجع أيضاً: أساس البلاغة، ص ٤١٩ (لين).

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨، ح ٥٧٦٢، ضمن وصايا النبي عليه السلام لعلي عليه السلام، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن النبي عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٨، عن النبي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٤، ص ١٦٧، ح ١٧٧٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٣، ح ٢٠٢٥٤؛ البحار، ج ٦٩، ص ٣٠٦، ح ٢٨.

٤. في «ه»: «وَالْوَسْع».

٥. في «ب»، ض، هـ، وحاشية «ف، بر» والوافي: «+ مِنْ نَفْسِهِ».

٦. في «ب»: «وَوِ ابْتِدَاء».

٧. تحف العقول، ص ٢٨٢. الوافي، ج ٤، ص ١٦٨، ح ١٧٧١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٥٥، ح ١٥٦٣٢؛ وج ١٥، ص ١٩٢، ح ٢٠٢٥١؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٦١، ح ٦٥.

٨. في البحار: - «الْجَبَل».

يَسْتَقِلُّ مِنْهُ، وَالْمُؤْمِنُ لَا يَسْتَقِلُّ مِنْ دِينِهِ شَيْءٌ.^٢

٢٣١٧ / ٣٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُشَيْرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ حَسَنُ الْمَعُونَةِ، خَفِيفُ الْمَوْوَنَةِ، جَيِّدُ التَّدْبِيرِ لِمَعِيشَتِهِ^٣، لَا يُلْسَعُ^٤ مِنْ جَحْرِ مَرَّتَيْنِ^٥».

٢٣١٨ / ٣٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَارِثِ^٦:

١. في «ه»: «والوافي: «يستقل» في الموضوعين. وفي البحار: «تستقل». وفي مرآة العقول: «من القلة، أي ينقص ويؤخذ منه بعضاً بالفأس والمعول ونحوهما».

٢. الكافي، كتاب الجهاد، باب كراهة التعرض لما لا يطيق، ج ٦، ح ٨٣٤٦؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٧٩، ح ٣٦٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. وفي صفات الشيعة، ص ٣٠، ذيل ح ٤٢؛ وعلل الشرائع، ص ٥٥٧، ذيل ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٠١، ذيل ح ١١١، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨١٩، ح ٣٠٨٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٦٢، ح ٦٦.

٣. في «ج»: «لعيشه». وفي «ه»: «للمعيشة».

٤. في الوسائل: «ولا يلسع». ولتسعه المقرب والزبور: وهو الضرب بالذنب واللدغ بالقم. و«الجحر»: نقب الحية. وهو استعارة هاهنا، أي لا يدهي المؤمن من جهة واحدة مرتين؛ فإنه بالأولى يعتبر. أساس البلاغة، ص ٤٠٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٤٨ (لسع).

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٨، ح ٥٧٨٥؛ علل الشرائع، ص ٤٩، ذيل الحديث الطويل ١، وفيهما مرسلان عن النبي صلى الله عليه وآله، هكذا: «لا يلسع المؤمن من جحر مرتين»؛ تنزيه الأنبياء عليه السلام، ص ٧٤، مرسلان عن النبي صلى الله عليه وآله، وتام الرواية فيه: «لن يلدغ المؤمن من جحر مرتين»؛ الاختصاص، ص ٢٤٥، مرسلان عن الصادق عليه السلام، وتام الرواية فيه: «لا يلسع العاقل من جحر مرتين». الوافي، ج ٤، ص ١٦٨، ح ١٧٧٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٣، ح ٢٠٢٥٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٣٦٢، ح ٦٧.

٦. لم نجد عزرا بن سهل بن الحارث في ما تنبئنا من الأسناد وكتب الرجال، والخبر رواه الشيخ الصدوق في الخصال، ص ٨٢، ح ٧؛ وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٩، بسنده عن محمد بن أحمد [بن يحيى بن عمران الأشعري] قال: حدثني سهل بن زياد، عن الحارث بن الدلهات مولى الرضا عليه السلام، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول.

فعليه، الظاهر وقوع التحريف في ما نحن فيه، والصواب «سهل»، عن الحارث بن الدلهات مولى الرضا.

عَنِ الدَّلْهَاتِ مَوْلَى الرِّضَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَاءَ يَقُولُ: لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَكُونَ^١ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: سُنَّةٌ مِنْ رَبِّهِ، وَسُنَّةٌ مِنْ نَبِيِّهِ، وَسُنَّةٌ مِنْ وَلِيِّهِ. فَأَمَّا^٢ السُّنَّةُ^٣ مِنْ رَبِّهِ، فَكِتْمَانُ^٤ سِرِّهِ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «غَالِبُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدٌ» إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ^٥.

وَأَمَّا السُّنَّةُ^٦ مِنْ نَبِيِّهِ، فَمَدَارَاةُ النَّاسِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- أَمَرَ نَبِيَّهِ ﷺ بِمَدَارَاةِ^٧ ٢٤٢/٢ النَّاسِ، فَقَالَ: «خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ»^٨. وَأَمَّا السُّنَّةُ^٩ مِنْ وَلِيِّهِ، فَالصَّبْرُ فِي^{١٠} الْبَأْسَاءِ^{١١} وَالضَّرَائِ^{١٢}.

«يُزِيدُ ذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ رَوَاهُ الشَّيْخُ الصَّدُوقُ فِي مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ١٨٤، ح ١؛ وَفِي الْأَمَالِيِّ، ص ٢٧٠، الْمَجْلِسُ ٥٣، ح ٨، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ الْأَدَمِيِّ عَنْ مَبَارَكِ مَوْلَى الرِّضَاءِ.

١. فِي «ص»، هـ، «بَرٍّ»: «تَكُونُ».

٢. فِي «بَرٍّ»: «وَأَمَّا».

٣. فِي «ض»، هـ، «+» وَالتِّي.

٤. فِي الْخِصَالِ وَصِفَاتِ الشَّيْعَةِ وَالْعِيُونِ: «كِتْمَانٌ».

٥. فِي «ض»، هـ، «+» وَالتِّي.

٦. الْجَنِّ (٧٢): ٢٦ وَ ٢٧.

٧. الْأَعْرَافُ (٧): ١٩٩. وَفِي «ب»، ج، «بَسْ» وَامْرَأَةُ الْعُقُولِ: «بِالْمَعْرُوفِ». قَالَ فِي الْمَرْأَةِ: «وَأَقُولُ: رَوَى الصَّدُوقُ -قُدْسُ سِرِّهِ- فِي الْعِيُونِ هَذَا الْخَبَرَ عَنْ هَذَا الرَّوَايِ «وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَنَهِلِينَ» مَوْجُودٌ فِيهِ. وَزَادَ فِي آخِرِهِ أَيْضاً: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالصَّبْرُ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَائِ» [البقرة (٢): ١٧٧] وَكَانَتْ سَقَطَ مِنَ النَّسَاجِ. وَفِي الْأَمَالِيِّ وَالْخِصَالِ وَصِفَاتِ الشَّيْعَةِ وَالْعِيُونِ وَالْمَعَانِي: «وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَنَهِلِينَ».

٨. فِي «ض»، هـ، «+» وَالتِّي.

٩. فِي «هـ»، «عَلَى».

١٠. الْبَأْسَاءُ: الشَّدَّةُ. الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ٩٠٧ (بَأْسَ).

١١. فِي الْأَمَالِيِّ وَالْمَعَانِي: «+» وَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالصَّبْرُ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَائِ... وَأُولَئِكَ هُمُ السُّتُونَ».

وَفِي الْخِصَالِ وَصِفَاتِ الشَّيْعَةِ وَالْعِيُونِ: «+» وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «وَالصَّبْرُ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَائِ».

وَالضَّرَاءُ: الزُّمَانَةُ وَالشَّدَّةُ، وَالتَّقْصُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٦٠١ (ضَرَر).

١٢. الْخِصَالُ، ص ٨٢، بَابُ الثَّلَاثَةِ، ح ٧؛ وَصِفَاتِ الشَّيْعَةِ، ص ٣٧، ح ٦١؛ وَعِيُونُ الْأَخْبَارِ، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٩، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الدَّلْهَاتِ. وَفِي الْأَمَالِيِّ لِلصَّدُوقِ، ص ٣٢٩، الْمَجْلِسُ ٥٣، ح ٨؛ وَمَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ١٨٤، ح ١، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ الْأَدَمِيِّ، عَنْ مَبَارَكِ مَوْلَى الرِّضَاءِ. تَحْفَ الْعُقُولِ، ص ٤٤٢، مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِيرِهِ الْوَاقِفِ، ج ٤، ص ١٦٨، ح ١٧٧٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٥، ص ١٩٣، ح ٢٠٢٥٦؛ الْبَحَارُ، ج ٢٤، ص ٣٩، ذَيْلُ ح ١٧؛ وَج ٦٧، ص ٢٨٠، ذَيْلُ ح ٥.

١٠٠ - بَابُ فِي قَلَّةِ عَدَدِ الْمُؤْمِنِينَ^٢

١ / ٢٣١٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ قَتِيبَةَ الْأَعَشِيِّ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «الْمُؤْمِنَةُ أَعَزُّ^٣ مِنَ الْمُؤْمِنِ ، وَالْمُؤْمِنُ أَعَزُّ مِنَ الْكِبْرِيَةِ الْأَخْمَرِ^٤ ؛ فَمَنْ رَأَى مِنْكُمْ الْكِبْرِيَةَ الْأَخْمَرَةَ^٥ ؟»^٦

٢ / ٢٣٢٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ ، عَنْ كَامِلِ التَّمَارِ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ : «النَّاسُ كُلُّهُمْ بَهَائِمٌ - ثَلَاثًا - إِلَّا قَلِيلًا^٧ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَالْمُؤْمِنُ غَرِيبٌ^٨ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -»^٩

٣ / ٢٣٢١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^{١٠} ←

١ . في «ض» و «مرآة العقول» - «في» . ٢ . في شرح المازندراني : «باب في قلة المؤمنين» .

٣ . عز الشيء : قل فلا يكاد يوجد ، فهو عزيز . القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٧١٢ (عزز) .

٤ . في «ض» - «و» .

٥ . في «مرآة العقول» ج ٩ ، ص ٢٨٥ : «المشهور أنَّ الكبريت الأحمر هو الجوهر الذي يطلبه أصحاب الكيمياء ، وهو الإكسير» .

٦ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٧٢٧ ، ح ٢٩٣٧ ؛ البحار ، ج ٦٧ ، ص ١٥٩ ، ح ٣ .

٧ . هكذا في حاشية «بج» و «مرآة العقول» عن بعض النسخ ، وهو الصواب . وفي معظم النسخ والمطبوع والمصادر : «قليل» ، ولا تساعد القواعد النحوية . وفي «ه» وحاشية «ض» : «الليل» .

٨ . في «ب» ج ، د ، هـ ، س ، وحاشية «ض» ، ف ، ب ، و شرح المازندراني : «عزيز» .

٩ . بصائر الدرجات ، ص ٥٢٢ ، ذيل ح ١٣ ، بسنده آخر عن كامل التمار ، مع اختلاف يسير . راجع : المحاسن ، ص ٢٧١ ، كتاب مصابيح الظلم ، ح ٣٦٦ ؛ و ص ٢٧٢ ، ح ٣٦٧ . الوافي ، ج ٥ ، ص ٧٢٧ ، ح ٢٩٣٨ ؛ البحار ، ج ٦٧ ، ص ١٥٩ ، ح ٤ .

١٠ . في «ه» - «عن ابن محبوب» . وهو سهو ؛ فقد توسط [الحسن] بن محبوب بين إبراهيم بن هاشم

عَنِ ابْنِ رِثَابٍ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ لِأَبِي بَصِيرٍ: «أَمَّا وَاللَّهِ، لَوْ أَنِّي أَجِدُ مِنْكُمْ ثَلَاثَةً^٢ مُؤْمِنِينَ يَكْتُمُونَ حَدِيثِي، مَا اسْتَخْلَلْتُ أَنْ أَكْتُمَهُمْ^٣ حَدِيثًا^٤».

٢٣٢٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^٥ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَدِيرِ الصُّرَيْفِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْتُ لَهُ: وَاللَّهِ^٦ مَا يَسَعُكَ الْقَعُودُ، فَقَالَ^٧: «وَأَيُّ لِمَ يَا سَدِيرُ؟» قُلْتُ: لِكثْرَةِ مَوَالِيكَ وَشِيعَتِكَ وَأَنْصَارِكَ؛ وَاللَّهِ لَوْ كَانَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مَا لَكَ مِنَ الشَّيْعَةِ وَالْأَنْصَارِ وَالْمَوَالِي، مَا طَمِعَ فِيهِ تَيْمٌ وَلَا عَدِيٌّ، فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ، وَكَمْ عَسَى^٨ أَنْ يَكُونُوا»^٩ قُلْتُ: مِائَةَ أَلْفٍ، قَالَ: «مِائَةَ أَلْفٍ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، وَمِائَتِي أَلْفٍ، قَالَ^{١٠}: «مِائَتِي أَلْفٍ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، وَتَصَفَّ الدُّنْيَا.

قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: «يَخْفُ عَلَيْكَ أَنْ تَبْلُغَ مَعَنَا إِلَى يَنْبُعٍ؟» قُلْتُ: ٢٤٣/٢ نَعَمْ، فَأَمَرَ بِحِمَارٍ وَبَغْلٍ أَنْ يُسْرَجَا^{١١}، فَتَبَادَرْتُ، فَزَكَيْتُ الْحِمَارَ، فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ،

١. وسين [علي] بن رثاب في غير واحد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٩، ص ٣٥٩-٣٦١؛ وج ٢٣، ص ٢٤٤-٢٤٥؛ و ص ٢٧٠-٢٧١.

٢. في حاشية «بر»: «+ وعلي».

٣. في مرآة العقول «ثلاثة، إما بالتثنية و«مؤمنين» صفتها أو بالإضافة، فمؤمنين تميز».

٤. في «ب»: «وأن أكرم».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٧٢٧، ح ٢٩٣٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٦٠، ح ٥.

٦. في حاشية «بف»: «+ الصغار»، والظاهر أنه تفسير لمحمد بن الحسن.

٧. في «ف»: «- والله».

٨. في البحار، ج ٦٧: «- و».

٩. في «ه»: «تري».

١٠. في «ج، ز»، والوافي والبحار، ج ٤٧: «أن تكونوا».

١١. في «ج، ز، ف، بر»، والوافي: «فقال». وفي «ض» والبحار: «فقال و».

١٢. في «ج»: «أن يسرجا» بالتشديد.

تَرَى^١ أَنْ تُؤْتِرَنِي بِالْجِمَارِ^٢، قُلْتُ: الْبُغْلُ أَزَيْنُ وَأُنْبَلُ^٣، قَالَ: «الْجِمَارُ أَزْفَقُ بِي^٤، فَتَزَلْتُ، فَزَكَبَ الْجِمَارُ، وَزَكَبْتُ^٥ الْبُغْلَ، فَمَضَيْنَا، فَحَانَتْ^٦ الصَّلَاةُ، فَقَالَ: يَا سَدِيرُ، انْزِلْ بِنَا نُصَلُّ^٧».

ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ أَرْضُ سَبِيخَةٍ^٨ لَا تَجُوزُ^٩ الصَّلَاةُ فِيهَا، فَيَسِرْنَا حَتَّى صِرْنَا إِلَى أَرْضِ حَمْرَاءَ، وَنَنْظُرَ إِلَى غُلَامٍ يَزْعَى جِدَاءً، فَقَالَ: «وَاللَّهِ يَا سَدِيرُ،^{١٠} لَوْ كَانَ لِي شَيْعَةٌ بِعَدَدِ هَذِهِ الْجِدَاءِ، مَا^{١١} وَبَسْغِي الْقُودُ، وَنَزَلْنَا وَصَلَيْنَا، فَلَمَّا فَرَغْنَا مِنَ الصَّلَاةِ، عَطَفْتُ عَلَى^{١٢} الْجِدَاءِ، فَقَدَدْتُهَا، فَإِذَا هِيَ سَبْعَةُ عَشَرَ^{١٣}».

٢٣٢٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

قَالَ لِي عَبْدُ صَالِحٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «يَا سَمَاعَةُ، أَمِنُوا^{١٤} عَلَى فُرْشِهِمْ وَأَخَافُونِي^{١٥}، أَمَا وَاللَّهِ، لَقَدْ كَانَتِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا^{١٦} إِلَّا وَاحِدٌ يَعْبُدُ اللَّهَ، وَلَوْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ لَأَصَافَهُ اللَّهُ

١. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «أترى».

٢. البُغْل - بالضم - الذكاء والنجابة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩٩ (نبل).

٣. في «ه»: «ولي». ٤. في «ف»: «فركبت».

٥. في «ج، ز، بف» وحاشية «بر»: «فجاءت».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والبحار: «نصلي».

٧. قال الخليل: «أَرْضُ سَبِيخَةٍ، أي ذات ملح ونز»، والنز: ما يتحلب من الأرض من الماء، وقال ابن الأثير: «هي الأرض التي تعلوها الملوحة ولا تكاد تنبت إلا بعض الشجر». راجع: ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٧٨٢؛

النهاية، ج ٢، ص ٣٣٣ (سبخ).

٨. في «ص، ه، بر» والبحار: «لا يجوز».

٩. في «ه»: «يا سدير». ١٠. في «ز، بف» و«لما».

١١. في «ب» - «على». وفي «ج، د، ز، ص، ف، ه، بر» والوافي والبحار: «إلى».

١٢. الوافي، ج ٥، ص ٧٢٨، ح ٢٩٤٠؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٧٢، ح ٩٣؛ وج ٦٧، ص ١٦٠، ح ٦.

١٣. في «ز»: «أمنوا».

١٤. في المرأة: «وأخافوني، أي بالإذاعة وترك التقية. والضمير في «أمنوا» راجع إلى المدعين للتشيع الذين لم

١٥. «وما فيها»، الواو حالية، و«ما» نافية، و«كانت» تامة. يطبعوا أنتمهم».

عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ حَيْثُ يَقُولُ^١: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ خَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ»^٢
فَقَبَّرَ^٣ بِذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ آتَسَّهُ بِإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ، فَصَارُوا ثَلَاثَةً، أَمَّا وَاللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَقَلِيلٌ، ٢٤٤/٢
وَإِنَّ أَهْلَ الْكُفْرِ لَكَثِيرٌ^٤، أَتَذَرِي لِمَ ذَٰلِكَ؟^٥ فَقُلْتُ: لَا أَذْرِي جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَقَالَ: «صَيَّرُوا
أَنْسًا لِلْمُؤْمِنِينَ»^٦، يَبْتُئُونَ إِلَيْهِمْ مَا^٧ فِي صُدُورِهِمْ، فَيَسْتَرِيحُونَ إِلَى ذَٰلِكَ، وَيَسْكُنُونَ
إِلَيْهِ^٨.

٢٣٧٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَوْمَةَ، عَنِ النَّضْرِ، عَنْ
يَحْيَى، عَنْ^٩ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغَيْنَ، قَالَ:

١. في «بر»: «قال».

٢. النحل (١٦): ١٢٠.

٣. في «ج» وحاشية «ب»، ص، ض، ف، بر، والبحار وتفسير العياشي: «فصبر». وفي «ز»: «فصير». وفي «هـ»:
«فعلعل». وفي «م» العقول عن بعض النسخ: «فغير». وفي «غ»، أي مضى، فهو الغابر، أي الماضي وقد يكون
بمعنى الباقي، فهو من الأضداد، وعن الأزهرى: المعروف الكثير أن الغابر الباقي، وقال غير واحد من الأئمة:
إنه يكون بمعنى الماضي. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٣٧ (غير).

٤. في الوافي: «يعني بهم من كان في زي المؤمنين وفي عدادهم». وفي المرأة: «الكفر هنا مقابل الإيمان
الكامل».

٥. في «ب»، د، ص، ض، بس، بف، ومرة العقول والبحار: «كثير».

٦. في «ز»، ض، هـ، ومرة العقول: «ذلك». ٧. في شرح المازندراني: «للمؤمن».

٨. في «بف»: «عنا».

٩. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٨٤، عن سماعة بن مهران، إلى قوله: «فصاروا ثلاثة» مع اختلاف
يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٢٨، ح ٢٩٤١؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٧٣، ح ٩٤؛ وح ٦٧، ص ١٦٢، ح ٧.

١٠. هكذا في حاشية «ض»، ف، وفي النسخ والمطبوع: «بن».

والصواب ما أثبتناه. والمراد من «النضر» عن يحيى هو «النضر بن سويد»، عن يحيى بن عمران الحلبي؛ فإن
النضر بن سويد روى كتاب يحيى الحلبي، وروايته عنه في الأسناد كثيرة. راجع: الفهرست للطوسي،
ص ٥٠١، الرقم ٧٩٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٨٧-٣٨٩.

هذا، وقد روى النضر بن سويد، عن يحيى بن عمران الحلبي، عن أبي خالد القمّاط، عن حمّان بن أعين، في

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلْنَا؟ لَوْ اجْتَمَعْنَا عَلَى شَاةٍ مَا أَفْنَيْنَاهَا، فَقَالَ: «أَلَا أَخَذْتُكَ بِأَعْجَبٍ مِنْ ذَلِكَ؟ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ ذَهَبُوا إِلَّا -وَأَشَارَ بِيَدِهِ- ثَلَاثَةً».

قَالَ حُمْرَانُ: فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ^١، مَا خَالَ عَمَّارٌ؟ قَالَ^٢: «رَحِمَ اللَّهُ عَمَّارَهُ أَبَا الْبَيْضَانِ بَايَعَ وَقِيلَ شَهِيداً». فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنَ الشَّهَادَةِ، فَتَنَظَّرَ إِلَيَّ، فَقَالَ: «لَعَلَّكَ تَرَى أَنَّهُ مِثْلُ الثَّلَاثَةِ، أُنْهَاتُ أُنْهَاتٍ^٣». ٧ / ٢٣٢٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «لَيْسَ كُلُّ مَنْ قَالَ^٤ بَوْلَايَتِنَا مُؤْمِنًا، وَلَكِنْ جُعِلُوا^٥ أَنْسَاءَ لِلْمُؤْمِنِينَ^٦».

١. المحاسن، ص ٢٣٢، ح ١٨٣، والخبر تقدّم في الكافي، ح ٢٢٢٤ بنفس السند. فراجع. وأما رواية محمد بن أورمة عن النضر بن سويد، فقد وردت في الكافي، ح ٣٠٠٦، وكامل الزيارات، ص ٣٢٢، ح ١٣.

١. في حاشية «بر»: «وقد».

٢. يعني أشار عليه السلام بثلاث أصابع من يده. والمراد بالثلاثة: سلمان وأبوذر ومقداد. وللمزيد راجع: رجال الكشي، ص ٨، ح ٨، ص ١٧، و ص ١١، ح ٢٤.

٣. في «ب»: «قلت» بدل «قال حمران»: قلت: جعلت فداك».

٤. في «د، هـ»: «فقال». وفي «ف»: «فقال».

٥. في «هـ»: «+ رضي الله عنه».

٦. في «ج»: «هيهات هيهات». وأباهات: لغة في هيهات. ومعناها البعد. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٣٢ و ١٦٤٩ (أبه) و (هيه).

٧. راجع: رجال الكشي، ص ١١، ح ٢٤. الوافي، ج ٥، ص ٧٢٩، ح ٢٩٤٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ٣٤٤، ح ٥٤؛ وج ٦٧، ص ١٦٤، ح ٨.

٨. في حاشية «ض، بر» والبحار: «يقول». في «ز»: «جعل».

١٠. في «ف»: «للمسلمين».

١١. الوافي، ج ٥، ص ٧٢٩، ح ٢٩٤٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٦٥، ح ٩.

١٠١ - بَابُ الرِّضَا بِمَوْهِبَةِ الْإِيمَانِ وَالصَّبْرِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بَعْدَهُ

١ / ٢٣٢٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا عَبْدَ الْوَاحِدِ، مَا يَضُرُّ^٢ رَجُلًا إِذَا كَانَ عَلَى^٣ ذَا الرَّأْيِ - مَا قَالَ النَّاسُ لَهُ وَلَوْ قَالُوا: مَجْنُونٌ؛ وَمَا يَضُرُّهُ وَلَوْ كَانَ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ يَغْبِذُ اللَّهُ حَتَّى يَجِيئَهُ الْمَوْتُ»^٤.

٢ / ٢٣٢٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: لَوْلَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَاحِدٌ، لَأَسْتَغْنَيْتُ بِهِ^٥ عَنْ جَمِيعِ خَلْقِي، وَلَجَعَلْتُ لَهُ مِنْ إِيْمَانِهِ أَنْسًا لَا يَخْتَاجُ^٦ إِلَى أَحَدٍ»^٧.

٣ / ٢٣٢٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

١ . في البحار: «العدة، عن البرقي، عن أحمد بن محمد». وهو سهو واضح.

٢ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٩٢: «ما يضر، ما نافية، ويحتمل الاستفهام على الإنكار»، وكذا في «ما يضره» حيث قال: «وهو أيضاً يحتمل الاستفهام».

٣ . في «ذ»، «ه»: «هذا». وفي المرأة: «على ذا الرأي، أي على هذا الرأي، وهو التشيع».

٤ . في «ز»: «ولا».

٥ . الوافي، ج ٥، ص ٧٤١، ح ٢٩٥٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٣، ح ١٢.

٦ . في «ه»: «به».

٧ . في المحاسن: «+ معه». وفي المؤمن: «+ فيه».

٨ . المحاسن، ص ١٥٩، كتاب الصفوة، ح ٩٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام: «المؤمن، ص ٣٦، ح ٨٠، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع زيادة في أوله. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من أذى المسلمين واحترقهم، ح ٢٧٣٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف، وفي كلها من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٧٤١، ح ٢٩٥٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٤، ح ١٣.

أَبِي نَضْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا يُبَالِي^٢ مَنْ عَزَّاهُ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ أَنْ يَكُونَ عَلَى قَلَّةٍ جَبَلٍ
يَأْكُلُ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ»^٣.

٢٣٢٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ كَلْبِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا يَنْبَغِي^٤ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَسْتَوْجِشَ إِلَى
أَخِيهِ فَمَنْ دُونَهُ^٥، الْمُؤْمِنُ عَزِيزٌ فِي دِينِهِ»^٦.

٢٤٦ / ٥. عَنهُ^٧، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ
عَمْرِ بْنِ أَبَانَ وَسَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ قُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:
دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مَرَضَةٍ مَرَضَهَا لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا رَأْسُهُ عليه السلام، فَقَالَ:
«يَا قُضَيْلُ، إِنِّي^٨ كَثِيرًا مَا أَقُولُ: مَا عَلَى رَجُلٍ^٩ عَزَّاهُ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ لَوْ كَانَ فِي^{١٠}

١. هكذا في النسخ والطبعة القديمة. وفي المطبوع: «فضيل».

٢. في «ه»: «ماضر». وفي المرأة: «ما يبالي، خبر. أو المعنى: ينبغي أن لا يبالي من عزَّاه الله هذا الأمر، أي دين الإمامية».

٣. الوافي، ج ٥، ص ٧٤١، ح ٢٩٥٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٤، ح ١٤.

٤. في «ص»، ض، «ه»: «لا ينبغي».

٥. في المرأة: «وأقول: في بعض النسخ: عَمَّنْ دُونَهُ، وفي بعضها: عَنْ دُونِهِ، فهو صلة للاستيحاش، أي يأمن بأخيه مستوحشاً عَمَّنْ هو غيره». وفي الوافي: «ضَمَّنَ الاستيحاش معنى الاستيناس، فعَدَّاهُ بِهِ إِلَى». وإنَّما لا ينبغي له ذلك لأنه ذَلَّ، فلعل أخاه الذي ليس في مرتبه لا يرغب في صحبته».

٦. مصادقة الإخوان، ص ٤٨، وفيه: «عن يونس بن عبد الرحمن، عن كلب بن معاوية، قال: سمعته يقول...» الوافي، ج ٥، ص ٧٤٣، ح ٢٩٦٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٠، ح ١٠.

٧. الظاهر رجوع الضمير إلى علي بن إبراهيم المذكور في السند السابق؛ فقد روى علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد في الكافي، ح ١١٣٤ و ٥٧٣٦ و ١٥٢٢.

٨. في «ه»: «إني».

٩. في «م» المقول: «ما»، في قوله: «ما على رجل، نافية، أو استفهامية للإنكار. وحاصلها واحد، أي لا ضرر أو

١٠. في «ب»: «على».

لا وحشة عليه».

رَأْسِ جَبَلٍ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ.

يَا فَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ، إِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا يَمِينًا وَشِمَالًا، وَإِنَّا وَشِيعَتُنَا هُدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ؛ يَا فَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَوْ أَضْبَحَ لَهُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُ، وَلَوْ أَضْبَحَ مَقْطَعًا أَعْضَاؤُهُ^٢، كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُ.

يَا فَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ بِالْمُؤْمِنِ إِلَّا مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ؛ يَا فَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ، لَوْ عَدَلَتِ الدُّنْيَا عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، مَا سَقَى عِدْوَهُ مِنْهَا^٣ شَرْبَةَ مَاءٍ^٤؛ يَا فَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ^٥، إِنَّهُ مَنْ كَانَ هَمَّهُ هَمًّا وَاحِدًا^٦، كَفَاهُ^٧ اللَّهُ^٨ هَمَّهُ؛ وَمَنْ كَانَ هَمَّهُ فِي كُلِّ وَادٍ، لَمْ يَبَالِ اللَّهُ بِأَيِّ وَادٍ هَلَكَ^٩.

٢٣٣١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مَنْصُورِ الصَّنِقَلِ وَالْمَعْلَى بْنِ خُنَيْسٍ، قَالَا:

١. في «ص»: «معاً».

٢. في «ص»، «ه»: «فأعضاء». وفي مرآة العقول: «ومنهم من قرأ: أعضاء، بالنصب على التمييز».

٣. في «ض»، «ه»: «منها عدوه».

٤. في «ب»، «د»، «ز»، «ه»، «بف»: «ماء».

٥. في «ه»: «بن يسار».

٦. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٩٦: «من كان مقصوده أمراً واحداً وهو طلب دين الحق ورضاء الله تعالى وقربه وطاعته ولم يخلطه بالأغراض النفسانية والأهواء الباطلة، فإن الحق واحد وللباطل شعب كثيرة «كفاه الله همة» أي أعانه على تحصيل ذلك المقصود ونصره على النفس والشیطان وجنود الجهل «ومن كان همة في كل واد» من أودية الضلالة والجهالة «لم يبال الله بأي واد هلك» أي صرف الله لطفه وتوفيقه عنه، وتركه مع نفسه وأهوائها حتى يهلك باختيار واحد من الأديان الباطلة».

٧. في «بر» وحاشية «ص» والوافي: «كفى».

٨. في «ه»: «كل».

٩. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٢، ح ٥٧٦٢، ضمن وصايا النبي ﷺ لعليّ عليه السلام؛ والأُمالي للصدوق، ص ٢٣٤، المجلس ٤١، ذيل ح ٧؛ والأُمالي للطوسي، ص ٥٣١، المجلس ١٩، ح ١، ضمن وصايا النبي ﷺ لأبي ذرٍّ عليه السلام؛ الاختصاص، ص ٢٤٢ وفي كلها قطعة: «لو عدلت الدنيا عند الله - إلى - شربة ماء». الوافي، ج ٥، ص ٧٤١، ح ٢٩٥٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٥٠، ح ١١.

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَا تَرَدَّدْتُ^١ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدُّدِي فِي مَوْتٍ^٢ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، إِنِّي^٣ لَأَجِبُ لِقَاءَهُ، وَ يُكَرِّهُ الْمَوْتَ، فَأَصْرَفُهُ عَنْهُ؛ وَإِنَّهُ لَيَذْغُونِي، فَأَجِيبُهُ؛ وَإِنَّهُ لَيَسْأَلُنِي، فَأُعْطِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ عِبِيدِي مُؤْمِنٌ، لَأَسْتَعْنَيْتُ بِهِ عَنْ جَمِيعِ خَلْقِي، وَلَجَعَلْتُ لَهُ مِنْ إِيْمَانِهِ أَنْسَاءً لَا يَسْتَوْحِشُ^٤ إِلَى أَحَدٍ»^٥.

١. في المرأة: «هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بين الفريقين، ومن المعلوم أنه لم يرد التردد المعهود من الخلق في الأمور التي يقصدونها فيترددون في إضائها إما لجهل بعواقبها أو لقلّة تقهّم بالتمكّن منها لمنازع ونحوه، ولهذا قال: «أنا فاعله» أي لا محالة أنا أفعله لحتم القضاء بفعله، أو المراد به التردد في التقديم والتأخير، لا في أصل الفعل. وعلى التقديرين فلا بدّ فيه من تأويل، وفيه وجوه عند الخاصّة والعامة، وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ٢٩٧.

٢. في حاشية «ج، بر»: «قبض روح».

٣. في «ض، هـ» والمؤمن، ص ٣٣ والمصادقة: «إني».

٤. في المصادقة: «وهو».

٥. في «ض، هـ»: «وأصرفه».

٦. في «ف»: «فإنه».

٧. في «ز»: «+» «به». وضمن الاستيحاش معنى الاستيناس لتعديته بإلى. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٧٤٣.

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من أذى المسلمين واحقرهم، ح ٢٧٤٥، بسند آخر عن ابن مسكان، عن معلّى بن خنيس، إلى قوله: «وإنّه ليدعوني فأجيبه» مع اختلاف يسير؛ مصادقة الإخوان، ص ٧٤، ح ١، عن منصور الصيقل والمعلّى بن خنيس؛ المؤمن، ص ٣٣، ح ٦٣، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلّها مع زيادة في أوّله. المحاسن، ص ١٥٩ - ١٦٠، كتاب الصفوة، ح ٩٩ و ١٠٠، بسند آخر. المؤمن، ص ٣٦، ح ٨٠، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من أذى المسلمين واحقرهم، ح ٢٧٤١؛ والمحاسن، ص ٢٩١، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٤٣، بسند آخر، مع زيادة في أوّله. المؤمن، ص ٣٢، ضمن ح ٦١، وفيه: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نزل جبرئيل على النبي ﷺ فقال...» وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «ويكره الموت فأصرفه عنه» مع اختلاف يسير. وفي المؤمن، ح ٦٢، عن أبي جعفر عليه السلام؛ وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من أذى المسلمين واحقرهم، ضمن ح ٢٧٤٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي ﷺ. وفي التوحيد، ص ٣٩٨، ضمن ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ١٢، ضمن ح ٧، بسند آخر عن النبي ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة إلى قوله: «وإنّه ليسألني فأعطيه» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٤٢، ح ٢٩٦٠؛ البحار، ج ٦٧، ضمن ١٥٤، ح ١٥.

٢٤٧/٢

١٠٢ - بَابُ فِي سُكُونِ الْمُؤْمِنِ إِلَى الْمُؤْمِنِ

٢٣٣٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ذَكْرَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَسْكُنُ إِلَى الْمُؤْمِنِ، كَمَا يَسْكُنُ الظَّمْآنُ
إِلَى الْمَاءِ الْبَارِدِ»^١.

١٠٣ - بَابُ فِيمَا يَذْفَعُ اللَّهُ بِالْمُؤْمِنِ

٢٣٣٣ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ النَّيْمِيِّ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
زُرَّارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَذْفَعُ بِالْمُؤْمِنِ الْوَاحِدِ عَنِ الْقَرْيَةِ الْفَنَاءَ»^٣.
٢٣٣٤ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَيَّانٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُصِيبُ قَرْيَةً عَذَابٌ وَفِيهَا سَبْعَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»^٤.
٢٣٣٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

١ . الجعفریات، ص ١٩٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله . الوافي، ج ٥، ص ٧٤٣، ح ٢٩٦٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٦٥، ح ١٠.

٢ . في «ز» وحاشية «بر»: «الشمسي». وهو سهو؛ فإنَّ عليَّ بن الحسن الراوي عن محمد بن عبدالله بن زرارة، هو علي بن الحسن بن فضال، وهو يلقب في أسناده تارة بالنيمي، وأخرى بالتيهلي؛ لأنهم من موالى تيم الله، كما ورد في ترجمة أبيه. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤، الرقم ٧٢؛ رجال البرقي، ص ٥٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٦٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٣٤٥، الرقم ٨٠١٦، وص ٣٤٦، الرقم ٨٠١٧، وص ٥٦٦؛ الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٤٩٧-٤٩٨.

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٧٥٥، ح ٢٩٧٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٤٣، ح ١.

٤ . الاختصاص، ص ٣٠، وفيه: «عن ربعي، عن عمر بن يزيد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ما عذب الله قرية فيها سبعة من المؤمنين». الوافي، ج ٥، ص ٧٥٥، ح ٢٩٧٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٤٣، ح ٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قِيلَ لَهُ فِي الْعَذَابِ: إِذَا نَزَلَ بِقَوْمٍ يُصِيبُ^١ الْمُؤْمِنِينَ؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ يَخْلُصُونَ^٢ بَعْدَهُ^٣».

١٠٤ - بَابُ فِي أَنَّ الْمُؤْمِنَ صِنْفَانِ

٢٤٨/٢

٢٣٣٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ نُصَيْرِ أَبِي
الْحَكَمِ الْخَنَعَمِيِّ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنَانِ: فَمُؤْمِنٌ صَدَقَ^٦ بِعَهْدِ اللَّهِ^٧، وَوَفَّى
بِشَرْطِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ»^٨، فَذَلِكَ الَّذِي^٩ لَا
تُصِيبُهُ^{١٠} أَهْوَالُ الدُّنْيَا وَلَا أَهْوَالُ الْآخِرَةِ، وَذَلِكَ مِمَّنْ يَشْفَعُ^{١١} وَلَا يُشْفَعُ لَهُ؛ وَمُؤْمِنٌ

١. في «ز»: «أُصِيبَ». ٢. في حاشية «ز»، هـ: «يُخْلُصُونَ» بالتشديد.

٣. في «م» العقول، ج ٩، ص ٣٠٢: «بعده»، أي في البرزخ والقيامة... ويشكل الجمع بينه وبين الخبرين السابقين، ويمكن الجمع بوجوه: الأول: حمل العذاب في الأولين على نوع منه كعذاب الاستيصال، كما أنه سبحانه أخرج لوطاً وأهله من بين قومه ثم أنزل العذاب عليهم، وهذا الخبر على نوع آخر كالوفاة والقسط. الثاني: أن يحمل هذا على النادر، وما مرّ على الغالب على بعض الوجوه. الثالث: حمل هذا على أقل من السبعة، وحمل الواحد على النادر. وما قيل من أن المراد بالخلاص الخلاص في الدنيا فهو بعيد، مع أنه لا ينفع في رفع التنافي.

٤. الواقي، ج ٥، ص ٧٧٧، ح ٣٠٢٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٤٤، ح ٣.

٥. في «ب»، ج، د، ص، هـ: «المؤمنين». ٦. في «ض»، بر: «-» بن محمد.

٧. استظهرنا فيما قدمناه في الكافي، ذيل ح ١٩٨ اتحاد نصير هذا، مع نصر أبي الحكم الخنعمي المذكور في أصحاب الصادق عليه السلام، فراجع.

٨. في «هـ»: «صَدَقَ» بالتشديد.

٩. في «ص»: «صَدَقَ الله بعهد»، وفي «م» العقول، ج ٩، ص ٣٠٤: «قيل: الباء بمعنى في، أي في عهد الله. فقوله: صدق، كنصر بالتخفيف... ويمكن أن يقرأ: صَدَقَ، بالتشديد، بياناً لحاصل معنى الآية، أي صَدَقُوا بعهد الله وما وعدهم من الثواب وما اشترط في الثواب من الإيمان والعمل الصالح. والأول أظهر».

١٠. الأحزاب (٣٣): ٢٣. ١١. في «ض»، هـ: «-» والذي.

١٢. في «ب»، ج، د، ز، ض، هـ، بر، بس: «والواقي: لا يصيبه».

١٣. في «ب»، ف: «وَيُشْفَعُ» بالتشديد.

كَخَامَةِ الزَّرْعِ تَفْجُحُ^٢ أَخْيَانًا، وَتَقُومُ^٣ أَخْيَانًا، فَذَلِكَ^٤ مِمَّنْ تُصِيبُهُ أَهْوَالُ الدُّنْيَا وَأَهْوَالُ
الْآخِرَةِ، وَذَلِكَ مِمَّنْ يُشْفَعُ لَهُ وَلَا يُشْفَعُ لَهُ^٥.

٢٣٣٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ
الْعَمِّي^٦، عَنْ خَضِرِ بْنِ عَمْرٍو:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنَانِ: مُؤْمِنٌ وَفَى لِنَفْسِهِ^٧
بَشْرُوطِهِ الَّتِي اشْتَرَطَهَا^٨ عَلَيْهِ، فَذَلِكَ^٩ مَعَ التَّيْبِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ،
وَحَسَنٌ أَوْلَيْكَ رَفِيقًا، وَذَلِكَ^{١٠} مِمَّنْ^{١١} يُشْفَعُ وَلَا يُشْفَعُ لَهُ، وَذَلِكَ مِمَّنْ لَا تُصِيبُهُ^{١٢} أَهْوَالُ
الدُّنْيَا، وَلَا أَهْوَالُ الْآخِرَةِ؛ وَمُؤْمِنٌ رَلَّتْ بِهِ قَدَمٌ، فَذَلِكَ كَخَامَةِ الزَّرْعِ، كَيْفَمَا كَفَأَتْهُ^{١٣}
الرِّيحُ انْكَفَأَ، وَذَلِكَ مِمَّنْ^{١٤} تُصِيبُهُ أَهْوَالُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَيُشْفَعُ لَهُ وَهُوَ عَلَى
خَيْرٍ^{١٥}».

١. «الخامة»: الطاقة القَصَّة اللَّيْنَةُ مِنَ الزَّرْعِ، وَأَوَّلُ مَا نَبَتَ عَلَى سَاقٍ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٨٩ (خوم).

٢. في «ز»، ٥٥ وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول «يعوج».

٣. في «ز»، ٥٥ وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول على ما يظهر منه: «ويقوم».

٤. في «ب»: «وذلك». ٥. في «د، ز، ص، ض، ف، هـ، بـف»: «يصيبه».

٦. في «د»: «ولا يشفع» بالتشديد.

٧. الوافي، ج ٥، ص ٧٥٣، ح ٢٩٧٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٨٩، ح ١.

٨. في «ج»، ٥٥، بر، بف، جر، والبحار: «القمي». ٩. في «ز»، ص: «الله» بدون اللام.

١٠. هكذا في «ب»، د، ص، ض، هـ، بر، بس، بف، والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «شرطها».

١١. في «ض»: «فذلك». ١٢. في «هـ»: «فذلك».

١٣. هكذا في «ب، ز، ص، ض، بر، بس، بف، والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

١٤. في «ج»، ز، ض، هـ، بر، بف، والبحار: «لا يصيبه».

١٥. في «ب»: «كفاه». وفي حاشية «ب»، ص: والبحار: «كفته». وكفأ: قَلَبَهُ. لسان العرب، ج ١، ص ١٤٠ (كفأ).

١٦. في البحار: «من». ١٧. في «هـ»: «يصيبه».

١٨. في «ب»، ج، د، ز، ض، بر، والبحار: «وأهوال».

١٩. الوافي، ج ٥، ص ٧٥٣، ح ٢٩٧٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ١٩٢، ح ٢.

٢٣٣٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَامَ رَجُلٌ بِالْبُضْرَةِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنِ الْإِخْوَانِ، فَقَالَ عليه السلام: «الْإِخْوَانُ صِنْفَانِ: إِخْوَانُ الثَّقَةِ، وَإِخْوَانُ الْمُكَاشَرَةِ»^١.

فَأَمَّا إِخْوَانُ الثَّقَةِ، فَهُمْ: الْكَفُّ، وَالْجَنَاحُ^٢، وَالْأَهْلُ، وَالْمَالُ، فَإِذَا^٣ كُنْتَ مِنْ أَخِيكَ عَلَى حَدِّ الثَّقَةِ، فَأَبْذُلْ لَهُ مَالَكَ وَبَدَنَكَ^٤، وَصَافٍ مَنْ صَافَاهُ، وَعَادٍ مَنْ عَادَاهُ، وَكُتْمَ سِرِّهِ وَعَيْبَتِهِ^٥، وَأَظْهَرِ مِنْهُ الْحَسَنَ، وَاعْلَمْ أَنَّهَا السَّائِلُ أَنَّهُمْ أَقَلُّ مِنَ الْكَبِيرَةِ الْأَخْمَرِ. وَأَمَّا إِخْوَانُ الْمُكَاشَرَةِ، فَإِنَّكَ تُصِيبُ لَدَّتَكَ مِنْهُمْ، فَلَا تَقْطَعَنَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَلَا تَطْلُبَنَّ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ^٦ صَمِيرِهِمْ، وَأَبْذُلْ لَهُمْ مَا بَدَلُوا لَكَ مِنْ^٧ طَلَاقَةِ الْوُجْهِ وَخَلَاوَةِ اللَّسَانِ^٨.

١. «الكشر»: ظهور الأسنان للضحك. وكاشره: إذا ضحك في وجهه وبأسطه. النهاية، ج ٤، ص ١٧٦ (كشر).

٢. في «ه»: «الجنح والبد» بدل «الكف والجنح».

٣. في «بس» والمصادقة: «وإذا».

٤. في المصادقة وتحف العقول: «ويدك».

٥. في المصادقة: «وأعنه».

٦. في «بر» والوافي: «عن».

٧. في مرآة العقول: «منهم».

٨. الخصال، ص ٤٩، باب الاثنين، ح ٥٦، بسنده عن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن حفص، عن يعقوب بن بشير، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام: «مصادقة الإخوان، ص ٢٩، ح ١، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام: «الاختصاص، ص ٢٥١، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي مريم. تحف العقول، ص ٢٠٤، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٥٦٩، ح ٢٥٩٠: الوسائل، ج ١٢، ص ١٣، ذيل ح ١٥٥١٥: البحار، ج ٦٧، ص ١٩٣، ح ٣.

١٠٥ - بَابُ مَا أَخَذَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى مَا يَلْحَقُهُ فِيمَا ابْتَلَى بِهِ^١

٢٣٣٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَنْ لَا تُضَدَّقَ^٢ مَقَالَتُهُ، وَلَا يَنْتَصِفَ^٣ مِنْ عَدُوِّهِ، وَمَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَشْفِي^٤ نَفْسَهُ إِلَّا بِفَضِيحَتِهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مُؤْمِنٍ مُلَجَّمٌ^٥».

٢٣٤٠ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ مِيثَاقَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى بَلَايَا أَرْبَعٍ أُبَسِّرُهَا^٦ عَلَيْهِ مُؤْمِنٌ يَقُولُ بِقَوْلِهِ يَحْسُدُهُ^٧، أَوْ مُنَافِقٌ يَقْفُو^٨ أَثَرَهُ،

١ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣١١: «أَيُّ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْهَمِّ وَالْغَمِّ فِيمَا ابْتَلَى بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْأَخْبَارِ، أَوْ مَا يَلْحَقُهُ مِنْ مَعَاشِرَةِ الْخَلْقِ».

٢ . في «ب» ص، «بف»: «لَا يَصْدَقُ».

٣ . «لَا يَنْتَصِفُ»، أَيُّ لَا يَنْتَقِمُ. وَقَرَأْتَهُ مَبْتِئاً لِلْمَفْعُولِ أَيْضاً صَحِيحَةً.

٤ . في «ب» والوافي: «يُشْفِي» بِالتَّشْدِيدِ.

٥ . في الوافي: «يَعْنِي إِذَا أَرَادَ الْمُؤْمِنُ أَنْ يُشْفِيَ غَيْظَهُ بِالْإِنْتِقَامِ مِنْ عَدُوِّهِ افْتَضَحَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُطْلَقِ الْعَنَانِ، خَلِيعِ الْعَذَارِ، يَقُولُ مَا يَشَاءُ وَيَفْعَلُ مَا يَرِيدُ؛ إِذْ هُوَ مَأْمُورٌ بِالتَّقِيَّةِ وَالْكَتْمَانِ، وَالْخَوْفِ مِنَ الْعَصِيَانِ، وَالْخَشْيَةِ مِنَ الرَّحْمَنِ، وَلَئِنْ زَمَامَ أَمْرَهُ بِيَدِ اللَّهِ سَبَحَانَهُ؛ لِأَنَّهُ فَوَّضَ أَمْرَهُ إِلَيْهِ، فَيَفْعَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ مِمَّا فِيهِ مَصْلَحَتُهُ».

٦ . الخصال، ص ٢٢٩، بَابُ الْأَرْبَعَةِ، ح ٦٩؛ وَعِلَلُ الشَّرَائِعِ، ص ٦٠٥، ح ٧٧، بِسَنَدٍ آخَرَ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْمُؤْمِنُ، ص ٢٥، ح ٣٨، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَا يَنْتَصِفُ مِنْ عَدُوِّهِ». الْوَافِي، ج ٥، ص ٧٥٧، ح ٢٩٨١؛ الْبَحَارُ، ج ٦، ص ٢١٥، ح ٥.

٧ . في «ب» هـ، وَحَاشِيَةُ د، ض، يَر، بِس، وَالْوَافِي وَمِرَاةُ الْعُقُولِ وَالْوَسَائِلُ وَالْبَحَارُ: «أَشَدُّهَا».

٨ . في مرآة العقول: «يَقُولُ بِقَوْلِهِ، أَيُّ يَعْتَقِدُ مَذْهَبَهُ وَيَذَعُّ الشُّبُهَاتِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ كَامِلٍ، بَلْ يَغْلِبُهُ الْحَدُّ».

٩ . في «هـ»: «و». ١٠ . قَفُوتُ أَثَرِهِ: تَبَيُّغَتِهِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥١٢ (قَفُوتُ).

أَوْ شَيْطَانٌ يُغْوِيهِ^٢، أَوْ كَافِرٌ يَرَى جِهَادَهُ، فَمَا بَقَاءَ الْمُؤْمِنِ بَعْدَ هَذَا؟^٣

٢٣٤١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنِ

إِبْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَقَلَّتْ^٤ الْمُؤْمِنُ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْ ثَلَاثٍ^٥ - وَ لَوْ بَعْدَ مَا

٢٥٠ / ٢ اجْتَمَعَتِ الثَّلَاثُ^٦ عَلَيْهِ -: إِمَّا بَعْضُ^٧ مَنْ يَكُونُ مَعَهُ فِي الدَّارِ يَغْلِقُ عَلَيْهِ بَابَهُ يُؤْذِيهِ^٨، أَوْ

جَارُ^٩ يُؤْذِيهِ، أَوْ مَنْ فِي طَرِيقِهِ إِلَى حَوَائِجِهِ يُؤْذِيهِ؛ وَلَوْ أَنَّ مُؤْمِنًا عَلَى قَلَّةٍ جَبَلَ، لَبَعَثَ

اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ^{١٠} شَيْطَانًا يُؤْذِيهِ^{١١}، وَيَجْعَلُ اللَّهُ^{١٢} لَهُ مِنْ إِيْمَانِهِ أَنْسًا لَا يَسْتَوْحِشُ

١. في «هـ»: «و».

٢. في مرآة العقول: «وَرُبَّمَا يَقْرَأُ: يُغْوِيهِ، عَلَى بِنَاءِ التَّغْيِيلِ، أَيِ يَنْسِبُهُ إِلَى الْغَوَايَةِ. وَهُوَ بَعِيدٌ».

٣. الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٤٩٢، الْمَجْلِسُ ٧٤، ح ٩؛ وَالْخَصَالُ، ص ٢٢٩، بَابُ الْأَرْبَعَةِ، ح ٧٠، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله. الْمُؤْمِنُ، ص ٢١، ح ٢٠، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَفِي

كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ وَزِيَادَةٍ. الْوَافِي، ج ٥، ص ٧٥٧، ح ٢٩٨٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٢، ص ١٨١، ح ١٦٠١٩؛ الْبَحَارُ، ج ٦٨،

ص ٢١٦، ح ٦.

٤. الْإِفْلَاتُ: التَّخَلُّصُ مِنَ الشَّيْءِ فَجَاءَ مِنْ غَيْرِ تَمَكُّثٍ. رَاجِعُ: الْنَهَايَةُ، ج ٣، ص ٤٦٧ (فَلْتَ).

٥. فِي الْوَسَائِلِ: «ثَلَاثَةٌ».

٦. فِي «ج»، «د»، «ب» وَشَرَحَ الْمَازَنْدَرَانِيُّ وَالْبَحَارُ: «الثَّلَاثَةُ».

٧. فِي «ج»، «د»، «ز»، «ص»، «ب» وَشَرَحَ الْمَازَنْدَرَانِيُّ وَمرآة العقول وَالْبَحَارُ: «بَعْضُ». قَالَ فِي الْمَرْأَةِ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ

«بَعْضُ» مُبْتَدَأٌ، وَ«يُؤْذِيهِ» خَبَرُهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «بَعْضُ» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذوفٌ، وَ«يُؤْذِيهِ» صِفَةٌ أَوْ حَالٌ».

٨. فِي الْوَافِي: «- يُؤْذِيهِ».

٩. فِي «هـ» وَالْبَحَارُ: «جَارُهُ».

١٠. فِي «ض» وَحَاشِيَةِ «د»، «ب»: «عَلَيْهِ».

١١. فِي الْمَرْأَةِ: «وَذَكَرُوا تَسْلِيْطَ الشَّيَاطِينِ وَالْكَفَرَةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَجَوْهًا مِنَ الْحِكْمَةِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لِكُفَّارَةِ ذَنْبِهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا اخْتِبَارَ صَبْرِهِ وَإِدْرَاجَهُ فِي الصَّابِرِينَ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَتَزْهِيْدِهِ فِي الدُّنْيَا لثَلَا يَفْتَنَ بِهَا وَيَطْمَئِنُّ إِلَيْهَا،

فِيَشَقُّ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهَا. الرَّابِعُ: تَوَسُّلُهُ إِلَى جَنَابِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ فِي الضَّرَاءِ وَسُلُوكِهِ مَسْلَكَ الدَّعَاءِ لِدَفْعِ مَا

يَصِيْبُهُ مِنَ الْبَلَاءِ، فَتَرْتَفِعُ بِذَلِكَ دَرَجَتُهُ. الْخَامِسُ: وَحِشَتُهُ عَنِ الْمَخْلُوقِينَ وَأَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ... وَالْغَرَضُ مِنْ

هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ حَثُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْإِسْتِعْدَادِ لِتَحَقُّلِ التَّوَابِ وَالْمَصَائِبِ وَأَنْوَاعِ الْبَلَاءِ بِالصَّبْرِ وَالشُّكْرِ

١٢. فِي «هـ» وَالْوَسَائِلِ: «- وَاللَّهُ».

وَالرَّضَا بِالْقَضَاءِ».

مَعَهُ إِلَى أَحَدِهِ^١.

٢٣٤٢ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَرْبَعٌ لَا يَخْلُو مِنْهُنَّ^٢ الْمُؤْمِنُ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ: مُؤْمِنٌ يَخْشَاهُ - وَهُوَ أَشَدُّهُمْ^٣ عَلَيْهِ - وَمُتَأَفِّقٌ يَقْفُو أَثَرَهُ، أَوْ عَدُوٌّ يَجَاهِدُهُ، أَوْ شَيْطَانٌ يُغْوِيهِ^٤».

٢٣٤٣ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ^٦، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَعَلَ وَلِيَّهُ فِي الدُّنْيَا غَرَضًا^٧ لِعَدُوِّهِ^٨».

٢٣٤٤ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

١ . علل الشرائع، ص ٤٤، ذيل ح ٢، بسند آخر؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن علي بن الحسين، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوله، وفيها من قوله: «ولو أن مؤمناً» إلى قوله: «شيطاناً يؤذيه» مع اختلاف

يسير الوافي، ج ٥، ص ٧٥٧، ح ٢٩٨٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٢٢، ح ١٥٨٢٦؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٨، ح ٧.

٢ . في «هـ»: «أربعة».

٣ . في «هـ»: «أيسره».

٤ . في حاشية «ج» ض، «أيسره».

٥ . في «هـ»: «أربعة»، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٧٥٨، ح ٢٩٨٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٨١، ح ١٦٠٢٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٩، ح ٨.

٦ . في «هـ»: «- عن عيسى».

٧ . في «هـ»: «- عن محمد بن سنان».

٨ . الغرض: الهدف الذي يُرمى إليه. والجمع: أغراض. وتقول: غَرَضَهُ كَذَا، على التشبيه بذلك، أي مرامه الذي يقصده. المصباح المنير، ص ٤٤٥ (غرض). وقال في المرأة: «أي جعل محبة في الدنيا هدفاً لسهام عداوة عدوه وحيله وشروره».

٩ . المؤمن، ص ٢٠، ح ١٧، عن سماعة. الوافي، ج ٥، ص ٧٥٩، ح ٢٩٩٠؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢١، ح ١٠.

مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَشَكَا إِلَيْهِ رَجُلٌ الْحَاجَةَ، فَقَالَ لَهُ^١: «اضْبِرْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ لَكَ فَرْجاً» قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الرَّجُلِ، فَقَالَ: «أَخْبِرْنِي عَنْ سِجْنِ الْكُوفَةِ، كَيْفَ هُوَ؟» فَقَالَ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، ضَيَّقَ مُنْتَيْنِ، وَأَهْلُهُ بِأَسْوَأَ حَالٍ، قَالَ: «فَإِنَّمَا أَنْتَ فِي السِّجْنِ فَتَرِيدُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ^٢ فِي سَعَةٍ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ»^٣.

٢٣٤٥ / ٧. عَنْهُ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِثْرَاهِيمَ الْحَدَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَغِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ، فَأَيُّ سِجْنٍ^٥ جَاءَ مِنْهُ خَيْرٌ؟»^٦.

٢٥١ / ٢. ٢٣٤٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَجَّالِ، عَنْ

١. في «ب» د، ز، ض، هـ، ير، بس، بف، والوافي والبحار والمؤمن: - «وله».

٢. في «ب»: «إِنَّ».

٣. في «هـ»: - «فيه».

٤. في «ب» بر، وحاشية «ص»: «على».

٥. المؤمن، ص ٢٦، ح ٤٣، عن محمد بن عجلان. الوافي، ج ٥، ص ٧٥٩، ح ٢٩٩١؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢١٩، ح ٩.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في مرآة العقول: «فأي سجن، استفهام للإنكار، والمعنى أنه ينبغي للمؤمن أن لا يتوقع الرفاهية في الدنيا».

٨. الجعفریات، ص ٢٠٤، بسنده عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الخصال، ص ١٠٨،

ح ٧٤، بسند آخر عن أبي الحسن الأول، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع زيادة في آخره. الأمالي للطوسي،

ص ٣٤٦، المجلس ١٢، ح ٥٥، بسند آخر، عن النبي صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ص ٥٢٩، المجلس ١٩،

ضمن ح ١، بسند آخر، عن النبي صلى الله عليه وآله. معاني الأخبار، ص ٢٨٨، ضمن ح ٣، عن علي بن الحسين، عن أبيه عليه السلام

عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ تصحيح الاعتقاد، ص ٩٦، مراسلاً عن آل محمد عليهم السلام؛ تحف العقول، ص ٥٣، عن النبي صلى الله عليه وآله؛

وفيه، ص ٣٦٣، عن جعفر بن محمد عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع زيادة في آخره، ولم يرد في كلها فقرة: «فأي

سجن جاء منه خير؟» الوافي، ج ٥، ص ٧٦٠، ح ٢٩٩٢؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢١، ح ١١.

دَاوُدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مُكْفَرٌ».

● وفي رواية أخرى: «وَذَلِكَ أَنَّ مَعْرُوفَهُ يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ، فَلَا يَنْشُرُ^٢ فِي النَّاسِ، وَالْكَافِرُ مَشْكُورٌ»^٣.

٢٣٤٧ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَقَدْ وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ أَرْبَعَةً: شَيْطَانًا^٤ يُغْوِيهِ يُرِيدُ أَنْ يُضِلَّهُ، وَكَافِرًا^٥ يُغْتَالُهُ، وَمُؤْمِنًا يُخْسِدُهُ - وَهُوَ أَشَدُّهُمْ عَلَيْهِ - وَمَنَافِقًا^٦ يَتَّبِعُ^٧ عَثَرَاتِهِ»^٨.

٢٣٤٨ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبٍ،

عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ، خَلَّى^٩ عَلَى حَبِيرَانِهِ

١. الْمُكْفَرُ كَمُعْظَمَ: الْمَجْهُودُ النِّعْمَةُ مَعَ إِحْسَانِهِ وَهُوَ ضَدُّ لِلْمَشْكُورِ. أَيْ لَا يَشْكُرُ النَّاسُ مَعْرُوفَهُ. وَيُفْسِرُهُ رِوَايَةُ

الْصَّدُوقُ فِي عِلَلِ الشَّرَائِعِ، ص ٥٦٠، ح ٣، بِسَنَدِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ

أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مُكْفَرًا

لَا يَشْكُرُ مَعْرُوفَهُ، وَلَقَدْ كَانَ مَعْرُوفُهُ عَلَى الْقُرَيْشِيِّ وَالْعَرَبِيِّ وَالْعَجَمِيِّ، وَمَنْ كَانَ أَعْظَمَ مَعْرُوفًا مِنْ

رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلَى هَذَا الْخَلْقِ؛ وَكَذَلِكَ نَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ مُكْفَرُونَ لَا يَشْكُرُونَنَا، وَخِيَارُ الْمُؤْمِنِينَ مُكْفَرُونَ

لَا يَشْكُرُ مَعْرُوفَهُمْ».

٢. فِي «ب»، «بَر»، وَحَاشِيَةِ «ص» وَالْوَافِي: «فَلَا يَتَشَرُّ».

٣. عِلَلُ الشَّرَائِعِ، ص ٥٦٠، ح ١، بِسَنَدٍ آخَرَ، مَعَ زِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. وَالْوَافِي، ج ٥، ص ٧٦٠، ح ٢٩٩٣ وَ ٢٩٩٤؛

الْوَسَائِلُ، ج ١٦، ص ٣٠٨، ح ٢١٦٢٠؛ الْبَحَارُ، ج ٦٧، ص ٢٦٠، ح ٣.

٤. فِي «بف» - «اللَّهُ».

٥. فِي «ز»: «وَكَاْفِرٌ».

٦. فِي «ب»، «ج»، «د»، «ز»، «ه»، وَالْوَافِي وَالْبَحَارُ: «يَتَّبِعُ». وَفِي مَرْوَةِ الْعُقُولِ: «يَتَّبِعُ، كَيْعِلُمَ، أَوْ عَلَى بِنَاءِ الْاِفْتِعَالِ، أَيْ

يَتَفَخَّصُ وَيَتَطَلَّبُ عَثَرَاتِهِ».

٧. الْوَافِي، ج ٥، ص ٧٥٨، ح ٢٩٨٥؛ الْبَحَارُ، ج ٦٨، ص ٢٢١، ح ١٢.

٨. عَلَى بِنَاءِ الْمَعْلُومِ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرَرَّاجِعُ إِلَى الْمَوْتِ، وَالْإِسْنَادُ مُجَازِي. وَيَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْمَجْهُولِ «

مِنَ الشَّيَاطِينِ^١ عَدَدَ رَبِيعَةٍ وَمُضَرَ، كَانُوا مُشْتَغِلِينَ بِهِ^٢.

١١ / ٢٣٤٩ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٣، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا كَانَ وَلَا يَكُونُ وَلَيْسَ بِكَائِنٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ جَارٌ يُؤْذِيهِ، وَلَوْ أَنَّ مُؤْمِنًا فِي جَزِيرَةٍ مِنَ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، لَابْتَعَتْ^٤ اللَّهُ^٥ لَهُ^٦ مَنْ يُؤْذِيهِ^٧.

١٢ / ٢٣٥٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا كَانَ فِيمَا مَضَى، وَلَا فِيمَا بَقِيَ، وَلَا فِيمَا أَنْتُمْ فِيهِ مُؤْمِنٌ إِلَّا وَلَهُ جَارٌ يُؤْذِيهِ^٨.

١٣ / ٢٣٥١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا كَانَ وَلَا يَكُونُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ مُؤْمِنٌ إِلَّا وَلَهُ جَارٌ يُؤْذِيهِ^٩.

١. أيضاً. والتخليفة هنا ضمنت معنى الاستيلاء، يعني يخلو بين الشياطين المشتغلين به أيام حياته وبين جيرانه.

وربيعة ومضر قبيلتان صارتا مثلاً في الكثرة. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٧٥٨؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٣١٩.

١. في «ه»: «الشيطان». وفي شرح المازندراني: - «من الشياطين».

٢. الوافي، ج ٥، ص ٧٥٨، ح ٢٩٨٦؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢٢، ح ١٣.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا.

٤. في «ب، ج، هـ، بر، بف» الوافي والبحار: «لا تبعث». وفي الوسائل: «لبعث».

٥. في «بر» الوافي ومرآة العقول والبحار: - «الله».

٦. في «ض»: «إليه».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٧٥٩، ح ٢٩٨٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٢٢، ح ١٥٨٢٧؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢٣، ح ١٤.

٨. الوافي، ج ٥، ص ٧٥٩، ح ٢٩٨٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٢٢، ح ١٥٨٢٨؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢٣، ح ١٥.

٩. صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٨٨، ح ٦؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٣، ح ٥٩، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن

١٠٦ - بَابُ شِدَّةِ ابْتِلَاءِ الْمُؤْمِنِ

٢٣٥٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بَلَاءً^٥ الْأَنْبِيَاءُ^٦، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الْأُمَثَلُ^٧، فَلَا أُمَثَلُ^٨».

٢٣٥٣ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

ذُكِرَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩ الْبَلَاءُ، وَمَا يَخْصُ^{١٠} اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ^{١١} الْمُؤْمِنَ، فَقَالَ:

«رسول الله ﷺ. الأمالي للطوسي، ص ٢٨٠، المجلس ١٠، ح ٧٧، بسند آخر عن علي بن محمد، عن آبائه، عن الصادق عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٥٩، ح ٢٩٨٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ١٢٣، ح ١٥٨٢٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٢٣، ح ١٦.

١. في «ب» ص، بـ: «شدة».

٢. في «ب» ض، «بلاء».

٣. في «يس» - «بن إبراهيم».

٤. في «مرأة العقول»، ج ٩، ص ٣٢١: «البلاء ما يختبر ويعتحن من خير أو شر وأكثر ما يأتي مطلقاً الشر، وما أريد به الخير يأتي مقيداً، كما قال تعالى: ﴿بَلَاءٌ حَسَنًا﴾ [الأنفال (٨): ١٧]».

٥. «الأمثل فالأمثل»، أي الأشرف فالأشرف، والأعلى فالأعلى في الرتبة والمنزلة. يقال: هذا أمثل من هذا، أي أفضل وأدنى إلى الخير. وأمائل الناس: خيارهم. النهاية، ج ٤، ص ٢٩٦ (مثل).

٦. الأمالي للطوسي، ص ٦٥٩، المجلس ٣٥، ح ٧، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الخصال، ص ٣٩٩، باب السبعة، ضمن ح ١٠٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن النبي ﷺ: «الأمالي للطوسي، ص ٤٦٥، المجلس ١٦، ضمن ح ٣٧، بسند آخر عن النبي ﷺ. تنزيه الأنبياء، ص ٦١، مرسلًا عن النبي ﷺ: تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧١٩، ضمن ح ٦١، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام: «مصابيح الشريعة، ص ١٨٣، الباب ٨٧، ضمن الحديث، عن الصادق عليه السلام عن النبي ﷺ، وفي الخمسة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٣، ح ٢٩٩٩؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٣٥٨٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٠، ح ٣.

٧. في «بر» - «يمحض».

٨. في «هـ» - «به جل وعز».

«سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً فِي الدُّنْيَا؟ فَقَالَ ﷺ: النَّبِيُّونَ، ثُمَّ الْأُمَثَلُ
فَالْأُمَثَلُ، وَتَبَتَّلَى الْمُؤْمِنُ بَعْدَ عَلَى قَدَرِ إِيْمَانِهِ وَحُسْنِ أَعْمَالِهِ^١؛ فَمَنْ صَحَّ إِيْمَانُهُ
وَحَسُنَ عَمَلُهُ اشْتَدَّ بَلَاؤُهُ، وَمَنْ سَخَفَ إِيْمَانُهُ^٢ وَضَعَفَ عَمَلُهُ قَلَّ بَلَاؤُهُ^٣».

٢٣٥٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ^٤، عَنْ
عَمَارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ عَظِيمَ الْأَجْرِ لَمَعَ^٥ عَظِيمُ الْبَلَاءِ، وَمَا أَحَبَّ اللَّهُ قَوْمًا
إِلَّا ابْتَلَاهُمْ^٦».

٢٣٥٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعًا، عَنْ حَمَادِ بْنِ
عِيْسَى، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ، ثُمَّ الْأُمَثَلُ
٢٥٣ / ٢

١. في شرح المازندراني: «عمله».

٢. أي نقص إيمانه، من السُّخْف: وهو رِقَّةُ العقل ونقصانه. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٦٩ (سُخْف).

٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدة ابتلاء المؤمن، ح ٢٢٨٠؛ علل الشرائع، ج ٤، ص ٤٤، ح ١، وفيهما بسند آخر: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ أَنْ أَشَدَّ النَّاسِ بَلَاءً...» مع اختلاف يسير وزيادة. تحف العقول، ص ٣٩، عن

النَّبِيِّ ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٣، ح ٣٠٠١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٣٥٨٤؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٧، ح ٦.

٤. في الكافي، ح ١٧٩٩؛ «وعلني بن النعمان». ٥. في «ه» ومع». وفي الكافي، ح ١٧٩٩: «لَمِنْ».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب كظم الغيظ، ح ١٧٩٩، مع زيادة في أوله. الخصال، ص ١٨، باب الواحد،

ح ٦٤، عن أبيه، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادِ الْأَدَمِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّوْثِيِّ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ، عَنْ زَيْدِ أَبِي أَسْمَةَ الشَّحَامِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وفيه مع اختلاف يسير وزيادة

في آخره. المؤمن، ص ٢٤، ح ٣٦، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، مع زيادة في أوله؛ تحف العقول، ص ٤١، عن النَّبِيِّ ﷺ،

مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٥، ح ٣٠٠٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٣، ح ٣٥٩٣؛ البحار،

ج ٦٧، ص ٢٠٧، ح ٧.

٧. هكذا في النسخ والطبعة القديمة والوسائل. وفي المطبوع: «فضيل».

١٠. هكذا في «ب، ج، د، ص، ض، هـ، بر، بس، بف، جر». وفي «ز»: «معلّى». وفي المطبوع: «علاء».

حَمَادٌ^١، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا غَتَّهُ بِالْبَلَاءِ غَتًّا^٢، وَنَجَّهَ بِالْبَلَاءِ نَجًّا^٣، فَإِذَا دَعَا^٤، قَالَ: لَبَّيْكَ عَبْدِي، لَيْتَنِي عَجَلْتُ لَكَ مَا سَأَلْتَ، إِنِّي عَلَى ذَلِكَ لَقَادِرٌ، وَلَيْتَنِي^٥ أَدَّخَرْتُ^٦ لَكَ^٧، فَمَا أَدَّخَرْتُ لَكَ فَهُوَ^٨ خَيْرٌ لَكَ^٩».

٢٣٥٩ / ٨. عَنْ غَنَّةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ زَيْدِ الزُّرَّادِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَظِيمَ الْبَلَاءِ يُكَافَأُ بِهِ^{١٠} عَظِيمُ الْجَزَاءِ، فَإِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا ابْتَلَاهُ^{١١} بِعَظِيمِ الْبَلَاءِ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ^{١٢} الْبَلَاءِ^{١٣} فَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ^{١٤} السَّخَطُ^{١٥}».

٢٣٦٠ / ٩. عَنْ غَنَّةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ الْحُرِّ^{١٦}، عَنْ

١. لم نعرف حماداً هذا. والخبر مذكور في التمهيص، ص ٣٤، ح ٢٥، عن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام. فعليه يحتمل وقوع التصحيف في العنوان وأنَّ الصواب هو «حنان» والمراد به حنان بن سدير الراوي عن أبيه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٣٨١-٣٨٤.

٢. في الوسائل: «إذ». ٣. في المؤمن: «غته بالبلاء غتاً».

٤. أي صبه عليه وأسأل. و«النج»: شدة انصباب المطر والدم. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٢٧ (نسخ).

٥. في حاشية «ض»: «ولكن». ٦. في «بس»: «أدخرت» بالذال المعجمة في الموضعين.

٧. في «بر»: «-«لك»».

٨. في «ب»، ج، د، ض، هـ، بر، بس، بف، وشرح المازندراني والوافي: «-«فهو»».

٩. المؤمن، ص ٢٥، ح ٣٩، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٧٦، ح ٣٠٠٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٣٥٩٨؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٠٨، ح ١٠.

١٠. في «هـ»: «-«به»».

١١. في «هـ»: «-«تسخط»».

١٢. في البحار: «+«الله»».

١٣. في مرآة العقول: «القضاء».

١٤. في «ز»، ص، بف، والوافي والوسائل وتحف العقول والخصال: «-«عند الله»».

١٥. الخصال، ص ١٨، باب الواحد، ح ٦٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. تحف

العقول، ص ٤١، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٦، ح ٣٠٠٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥٣؛ البحار،

١٦. في «هـ»: «-«الحسن»».

ج ٦٧، ص ٢٠٩، ح ١١.

جَابِرُ بْنُ بَرِيدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا يُبْتَلَى الْمُؤْمِنُ فِي الدُّنْيَا عَلَى قَدْرِ دِينِهِ - أَوْ قَالَ - :
عَلَى حَسَبِ دِينِهِ»^١.

٢٣٦١ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى الْحَضَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَهْلُولٍ بْنِ مُسْلِمِ الْعَبْدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُ بِمَنْزِلَةِ كِفَّةٍ^٢ الْمِيزَانِ، كُلَّمَا زِيدَ^٣ فِي
إِيمَانِهِ زِيدَ^٤ فِي بَلَاءِهِ»^٥.

٢٣٦٢ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَمْضِي^٦ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَوَّنَ لَيْلَةً إِلَّا عَرَضَ لَهُ^٧
أَمْرٌ يَخْزَنُهُ، يَذْكُرُ بِهِ»^٨.

٢٣٦٣ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ
عَمَّارٍ، عَنْ نَاجِيَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنَّ الْمُغْيِرَةَ يَقُولُ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُبْتَلَى بِالْجَدَامِ، وَلَا بِالْبَرَصِ،

١ . الوافي، ج ٥، ص ٧٦٤؛ ح ٣٠٠٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤؛ ح ٣٥٩٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٠، ح ١٢.

٢ . يجوز فيه فتح الكاف أيضاً.

٣ . في «ب» ج، ص: «زاد».

٤ . في «ص»: «زاد». وفي «هـ»: «يزيد».

٥ . الأمل للطوسي، ص ٦٣١، المجلس ٣١، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام. تحف

العقول، ص ٤٠٨، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٤، ح ٣٠٠٤؛

الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤؛ ح ٣٥٩٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٠، ح ١٣.

٦ . في «ج، ز»: «ولا تمضي». في «ز»: «عليه».

٨ . المؤمن، ص ٢٣، ح ٣٠، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٠، ح ٢٩٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٢،

ح ٣٥٩٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١١، ح ١٤.

وَلَا يَكْذِبُ، وَلَا يَكْذِبُ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ لَعَفْلًا عَنْ صَاحِبِ يَاسِينَ^٢ إِنَّهُ كَانَ مُكْتَنَعًا^٣. ثُمَّ رَدَّ أَصَابِعَهُ، فَقَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى تَكْنِيعِهِ^٤ أَتَاهُمْ، فَأَنْذَرَهُمْ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْغَدِ، فَقَتَلُوهُ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ^٥ الْمُؤْمِنَ يَنْتَلِي بِكُلِّ بَلِيَّةٍ، وَيَمُوتُ بِكُلِّ مِيتَةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ». ٦. ٢٣٦٤ / ١٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٧، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. في شرح المازندراني: «وكذا».

٢. في الوافي: «صاحب ياسين هو حبيب بن إسرائيل النجاري»، وهو الذي جاء من أقصى المدينة يسعى، وكان ممن آمن بنبيينا ﷺ وبينهما ستمائة سنة».

٣. في «ب، ص»: «مكتنعاً». و«المكتنع»: الذي قُتعت يده، أي تقبضت، أو هو الذي يست يدها وشلت، أو هو الذي قطعت يدها. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٠٤؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٣١٥؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٧ (كنع). وفي الوافي: «المكتنع، بتشديد النون المفتوحة: أشل اليد أو مقطوعها. وفي بعض النسخ بالثاء المثناة من فوق، وهو من رجعت أصابعه إلى كفه وظهرت مفاصل أصول الأصابع. ورد أصابعه عليه السلام يؤيد النسخة الثانية؛ إذ لا رد في الأشل والأقطع».

٤. في «ب، ض، بس»: «تكنيعه».

٥. في «ب»: «- وإن».

٦. الكافي، كتاب الجنائز، باب علل الموت وأن المؤمن يموت بكل ميتة، ح ٤٢٤٨، من قوله: «إن المؤمن يبتلى». كتاب سليم بن قيس، ص ٦٦٣، ح ١٢، ضمن خطبة أمير المؤمنين ﷺ، عن أبان، عن سليم، من قوله: «إن المؤمن يبتلى» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٧٧٥؛ ح ٣٠٢٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤، ح ٣٥٠٦، من قوله: «إن المؤمن يبتلى»؛ البحار، ج ١٤، ص ٢٧٤، ح ٦، إلى قوله: «ثم عاد إليهم من الغد فقتلوه»؛ وج ٦٧، ص ٢٠١، ح ٤.

٧. في الوسائل: «- عن أبيه». وهو سهو؛ فإنه مضافاً إلى ما ورد في الحديث الخامس عشر من نفس الباب والكافي، ح ٦١٢٣، من رواية أحمد بن محمد بن خالد وأحمد بن أبي عبدالله - والمراد منهما واحد - عن أبيه، عن إبراهيم بن محمد الأشعري، وما ورد في بصائر الدرجات، ص ٢٤٢، ح ١، من رواية أبي عبدالله البرقي - وهو والد أحمد بن أبي عبدالله - عن إبراهيم بن محمد الأشعري، يكون رواية إبراهيم بن محمد الأشعري، كابن فضال وابن أبي نصر وصفوان بن يحيى، هم في طبقة مشايخ أحمد بن أبي عبدالله. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٢٧٢، الرقم ٢٤٩.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ مِنَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- لِبِأَفْضَلِ مَكَانٍ^١ -ثَلَاثًا- إِنَّهُ لَيَبْتَلِيهِ بِالْبَلَاءِ، ثُمَّ يَنْزِعُ^٢ نَفْسَهُ^٣ عُضْوًا عُضْوًا مِنْ جَسَدِهِ وَهُوَ يَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ»^٤.

٢٣٦٥ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ٢/٢٥٥
فَضِيلِ بْنِ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً^٥ لَا يَبْلُغُهَا عَبْدٌ إِلَّا بِالْإِبْتِلَاءِ^٦ فِي جَسَدِهِ»^٧.

٢٣٦٦ / ١٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ^٨، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْحَنَاطِ^٩، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:
شَكَوْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ مَا أَلْقَى مِنَ الْأَوْجَاعِ -وَكَانَ مِسْقَامًا^{١٠}- فَقَالَ لِي:

١. في «ب، ص، ض، بر»: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِبِأَفْضَلِ مَكَانٍ». وفي «ج، د، ز، هـ، بس»: «وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ بِأَفْضَلِ مَكَانٍ».
٢. في «ز»: «لَيَنْزِعُ».
٣. في مرآة العقول: «قال بعضهم: النفس، بضم النون والغاء، جمع نفيس، أي يقطع أعضاءه النفيسة بالجذام. ولا يخفى ما فيه».
٤. الوافي، ج ٥، ص ٧٦١، ح ٢٩٩٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٨، ح ٣٥٣٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١١، ح ١٥.
٥. في حاشية «ص»: «منزلة»، ويأباه تأنيث الضمير في «لا يبلغها».
٦. في «ز»: «بِالْبَلَاءِ». وفي «هـ»: «بِالْبَلَاءِ».
٧. الوافي، ج ٥، ص ٧٧٠، ح ٣٠١٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٥٧٠؛ وص ٢٦١، ح ٣٥٨٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٢، ح ١٦.
٨. في «هـ»: «- والأشعري».
٩. في «ز، بس»: «الحناط»، والمذكور في كتب الرجال هو أبو يحيى الحنّاط. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٥٦، الرقم ١٢٣٦؛ رجال البرقي، ص ٣٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٣٥، الرقم ٨٦٩؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٧، الرقم ٥١٨٧.
١٠. في مرآة العقول: «هذا كلام أبي يحيى، وضمير «كان» عائذ إلى «عبدالله». والمسقاة - بالكسر - الكثير السقم والمرض».

«يَا عَبْدَ اللَّهِ^١، لَوْ يَعْلَمَ الْمُؤْمِنُ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ^٢ فِي الْمَصَائِبِ، لَتَمَنَّى أَنَّهُ قُرْضٌ بِالْمَقَارِضِ»^٣.

١٦ / ٢٣٦٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ رِبَاطٍ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : «إِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ لَمْ يَزَالُوا مُنْذُ كَانُوا فِي شِدَّةٍ، أَمَا إِنَّ ذَلِكَ إِلَى مُدَّةٍ قَلِيلَةٍ، وَغَافِيَةٍ طَوِيلَةٍ»^٤.

١٧ / ٢٣٦٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ حُمْرَانَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيَتَعَاهَدُ^٥ الْمُؤْمِنَ بِالْبَلَاءِ، كَمَا يَتَعَاهَدُ الرَّجُلُ أَهْلَهُ بِالْهَدْيَةِ مِنَ الْغَنِيِّ، وَيَحْمِيهِ^٦ الدُّنْيَا، كَمَا يَحْمِي الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ»^٧.

١٨ / ٢٣٦٩ . عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ^{١٠}،

١ . في «ب» : «أبو عبد الله عليه السلام» بدل «يا عبد الله» . وفي الوسائل : - «يا عبد الله» .

٢ . في البحار : «الجزاء» .

٣ . الوافي، ج ٥، ص ٧٧٠، ح ٣٠١٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٣٥٩٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٢، ح ١٧.

٤ . الغيبة للنعمان، ص ٢٨٥، ح ٤، بسندين آخرين عن محمد بن سنان. المؤمن، ص ٢٠، ح ١٦، عن يونس بن

رباط. الوافي، ج ٥، ص ٧٦١، ح ٢٩٩٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٣٥٨٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٣، ح ١٨.

٥ . هكذا في النسخ. وفي المطبوع : «الحسين» .

٦ . يتعهده وتعاهده : تفقده وأحدث العهد به. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٤١ (عهد).

٧ . أي يضمنه الدنيا. وحكى المريض ما يضره حمية : منعه إياه. واختصني هو من ذلك وتحمتي : امتنع. لسان

العرب، ج ١٤، ص ١٩٧ (حما).

٨ . المؤمن، ص ٢١، ذيل ح ٢١، عن حمزان. تحف العقول، ص ٣٠٠، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع :

المؤمن، ص ٢٢، ح ٢٦، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٩، ح ٣٠١٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٣، ح ٣٥٩٢؛

البحار، ج ٦٧، ص ٢١٣، ح ١٩. في «ب» ج : «عنه» .

١٠ . في «هـ» : - «الخثعمي» .

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَهْلُولٍ الْعَبْدِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَمْ يُؤْمِنْ^١ اللَّهُ^٢ الْمُؤْمِنَ مِنْ هَازِهِ^٣ الدُّنْيَا، وَلَكِنَّهُ أَمَنَهُ^٤ مِنَ الْقَمَى^٥ فِيهَا وَالشَّقَاءِ^٦ فِي الْآخِرَةِ^٧».

٢٣٧٠ / ١٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ نَعِيمٍ ٢٥٦/٢

الصُّخَّافِ، عَنْ ذَرِيحِ الْمُخَارِبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَقُولُ: إِنِّي لَأَكْزَرُ لِلرَّجُلِ^٨ أَنْ يَغَافِيَ فِي الدُّنْيَا، فَلَا يَصِيبَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَصَائِبِ^٩».

٢٣٧١ / ٢٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي

دَاوُدَ الْمُسْتَرْقِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «دُعِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله إِلَى طَعَامٍ، فَلَمَّا^{١٠} دَخَلَ مَنْزِلَ الرَّجُلِ، نَظَرَ إِلَى دَجَاجَةٍ فَوْقَ خَائِطٍ^{١١} قَدْ بَاضَتْ، فَتَقَعَ^{١٢} الْبَيْضَةَ عَلَى وَتِدٍ فِي خَائِطٍ، فَتَبَيَّنَتْ عَلَيْهِ،

١ . في «هـ»: «لا يؤمن». ٢ . في «هـ»: «- والله».

٣ . «الهزاهز»: الفتن يهتز فيها الناس والهز هزّة: تحريك البلايا والحروب للناس. لسان العرب، ج ٥، ص ٤٢٤؛

المصباح المنير، ص ٦٣٧ (هز). ٤ . في «بر»: «أمنه».

٥ . في الوافي: «والمراد بالعمى عمى القلب»، قال الله عز وجل: «فَإِنَّمَا لَا تَفْعَى الْأَبْصَرُ وَلَكِنَّ تَفْعَى الْقُلُوبُ أَلْتِي فِي السُّدُورِ» [الحج (٢٢): ٤٦]. وأما عمى البصر فيه مكرمة؛ روى الصدوق رحمه الله في الخصال [ص ١٣، ح ٤٥] بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا أحبَّ الله عبداً نظر إليه، فإذا نظر إليه أتخفه بواحدة من ثلاث (في الخصال: من ثلاثة بواحدة): إما صداع، وإما عمى، وإما رمد».

٦ . في حاشية «ز»: «والتعب».

٧ . صفات الشيعة، ص ٣٣، ح ٥٠؛ والغنية للنعمان، ص ٢١١، ضمن ح ١٩، بسند آخر، مع اختلاف

يسير الوافي، ج ٥، ص ٧٧٦، ح ٣٠٢٦؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٣، ح ٢٠.

٨ . في «هـ»: «للعبد». ٩ . الوافي، ج ٥، ص ٧٦٧، ح ٣٠١٠.

١٠ . في «هـ»: «+ وأن». ١١ . في «ب»: «وحاطه».

١٢ . في «د»: «فوقعت». وفي «ض»: «فتقع». وفي الوافي: «فوقع».

وَلَمْ تَسْقُطْ، وَلَمْ تَنْكَسِرْ، فَتَعَجَّبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَعْجِبْتُ^١ مِنْ هَذِهِ الْبَيْضَةِ؟ فَوَ الَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا زُرْتُ^٢ شَيْئاً قَطُّ.

قَالَ^٣: «فَنَهَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ طَعَامِهِ شَيْئاً، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يُزْرَأْ^٤ فَمَا لِلَّهِ فِيهِ مِنْ^٥ حَاجَةٍ».

٢٣٧٢ / ٢١. عَنْهُ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَصِيرٍ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا حَاجَةَ لِلَّهِ فِيمَنْ لَيْسَ لَهُ^٨ فِي

١. في «ه»: «عجبت» بدون الهزة.

٢. «ما زُرْتُ شَيْئاً»، أي ما أخذت وما أصبت وما تُقَصِّ شَيْئاً؛ من الزُّرء، وهو النقص، يقال: ما رزأتُ من مالك شَيْئاً، أي ما نقصت ولا أخذت، وما زُرْتُ فلاناً شَيْئاً، أي ما أصاب من ماله شَيْئاً ولا نقص منه، ومنه الزُّرء بمعنى المصيبة. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٥٣؛ النهاية، ج ٢، ص ٢١٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ٨٥ (رزأ).

٣. في «ب، د، ز، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي: «قال».

٤. في «ز، ض، هـ»: «النبي».

٥. في «ب، بر»: «لم يُزْرَأْ»، وهو بقلب الهزة ياءً تخفيفاً وحذفها بالجزم.

٦. في «ه»: «من».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٧، ح ٣٠١١؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٣٠، ح ١٠٧؛ وج ٦٧، ص ٢١٤، ح ٢١.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبدالله المذكور في السند السابق.

٩. هكذا ظاهر الوافي، المؤيد بالمخطوطتين من الكافي كما في هامش الوافي. وفي «ب، ج، د»: «عبدالرحمن،

عن أبي عبدالله ﷺ قال: قال رسول الله». وفي «ز، ص، ض، هـ، بف» والمطبوع: «عبدالرحمن، عن أبي عبدالله ﷺ، وأبي بصير، عن أبي عبدالله ﷺ». وفي «بر»: «عبدالرحمن وأبي بصير، عن أبي عبدالله ﷺ». وفي

«بس»: «عبدالرحمن، عن أبي عبدالله ﷺ، وأبي بصير، قال: قال رسول الله».

والظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه، كما يظهر بأدنى تأمل؛ فإنه يستبعد وقوع العطف على نحو ماورد في المطبوع والنسخ الموافقة له؛ لعدم مبرر له. ووقوع عبارة «أبي عبدالله» في انتهاء السند قبل أبي بصير، يؤكد وقوع التحريف في السند. هذا، وقد أكثر أبان [بن عثمان] من الرواية عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، راجع: معجم

رجال الحديث، ج ١، ص ٣٨٨-٣٩١؛ و ص ٤٢١-٤٢٥.

١٠. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٣٨: «ليس له، أي لله. وإرجاعه إلى المؤمن كما زعم بعيد. والظاهر أنَّ المراد

مَالِهِ وَبَدَنِهِ^١ نَصِيبٌ.^٢

٢٣٣٣ / ٢٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عُثْمَانَ النَّوَّاءِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَنْتَلِي الْمُؤْمِنَ بِكُلِّ نَيْلَةٍ، وَيَمِيتُهُ بِكُلِّ مَيْتَةٍ، وَلَا يَنْتَلِيهِ بِذَهَابِ عَقْلِهِ، أَمَا تَرَى أَيُّوبَ كَيْفَ سَلَّطَ^٤ إِبْلِيسَ عَلَى مَالِهِ، وَعَلَى^٦ وَلَدِهِ^٧، وَعَلَى أَهْلِهِ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ،»

« بالنصيب النقص الذي وقع بقضاء الله وقدره في ماله أو بدنه بغير اختياره، ويحتمل شموله للاختياري أيضاً، كأداء الحقوق المالية، وإبلاء البدن بالطاعة». وفي الوافي: «نصيب الله سبحانه في مال عبده وبدنه ما يأخذه منهما ليلوه فيهما، وهو زكاتهما، كما يأتي بيانه؛ قال الله تعالى: ﴿لَتَكُونَنَّ فِي أَهْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْتَمُتَنَّ مِنْ آلَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران (٣): ١٨٦].»

١. في نهج البلاغة وخصائص الأئمة: «ونفسه».

٢. نهج البلاغة، ص ٤٩١، الحكمة ١٢٧؛ وخصائص الأئمة عليه السلام، ص ١٠١، مرسلاً عن علي عليه السلام، مع زيادة في أوله الوافي، ج ٥، ص ٧٦٧، ح ٣٠١٢؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٥، ح ٢٢.

٣. في البحار، ج ١٢: «+ وأنه».

٤. قال العلامة الطباطبائي: «شاهد ذلك من كتاب الله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّهُ أُنَسِّئِ الشَّيْطَانُ نُصْبُ وَعَذَابٌ﴾ [ص (٣٨): ٤١]. فإن قلت: إطلاق قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ شُلُطَنٌ﴾ الآية ينافي ذلك، قلت: ذيل الآية يفسر صدرها، وهو قوله: ﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر (١٥): ٤٢] الآية. توضيحه أن جميع الآيات الواردة في قصة سجدة آدم تدل على أن إبليس شأنه الإغواء، والإضلال يقابل الهداية، وهما من الأمور القلبية المرتبطة بالإيمان والعمل، فالذي اتَّخَذَهُ لعنه الله ميداناً لعمله هو قلب الإنسان، وعمله الإضلال عن صراط الإيمان والعمل الصالح، والذي رَدَّ الله عليه وحفظ عباده من كيدِه فيه هو عبوديتهم، فعباده تعالى الواقعون في صراط العبودية مأمونون من كيدِه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ شُلُطَنٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ الآية [النحل (١٦): ٩٩] فالإيمان هو العبودية، والتوكل من لوازمها. وأما أجسام العباد وما يلحق بها فليست بمأمونة عن كيدِه ومكره، فله أن يمسَّ العبد المؤمن في غير عقله وإيمانه من جسم، أو مال، أو ولد، أو نحو ذلك، وأثره الإيذاء، وأما ما وراء ذلك فلا. ومن هنا يظهر أن الوصف في قوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي﴾ إلى آخره، كالشعر بالعالية.

٥. في «ض»: «+ عزَّ وجلَّ عليه». وفي «هـ» وحاشية «ض، بر» والبحار، ج ٦٧: «+ الله».

٦. في الكافي، ح ٤٢٥٠: «- وعلى».

٧. في «هـ»: «- وعلى ولده».

وَلَمْ يُسَلِّطْ^١ عَلَى عَقْلِهِ، تَرِكَ لَهُ لِيُوَحِّدَ^٢ اللَّهُ بِهِ؟^٣

٢٣٧٤ / ٢٣٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ

بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّهُ لَيَكُونُ لِلْعَبْدِ مَنَزَلَةٌ عِنْدَ اللَّهِ، فَمَا يَنَالُهَا إِلَّا

بِإِخْدَى خَصْلَتَيْنِ: إِمَّا بِذَهَابِ مَالِهِ^٤، أَوْ بِبِلْيَةِ فِي جَسَدِهِ^٥.

٢٣٧٥ / ٢٤. عَنْهُ^٦، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَوْ لَا أَنْ يَجِدَ عَبْدِي الْمُؤْمِنُ فِي

قَلْبِهِ^٧، لَعَصَبْتُ^٨ رَأْسَ الْكَافِرِ بِعَصَابَةِ حَدِيدٍ لَا يُصْدَعُ^٩ رَأْسُهُ أَبَدًا^{١٠}».

١. في «بس» والكافي، ح ٤٢٥٠: «ولم يسلمه».

٢. في «ب» د، ص، هـ، بر، والوافي والبحار، ج ٦٣: «يوحد». وفي «ج»: «ليوحد». وفي الكافي، ح ٤٢٥٠: «ما يوحد».

٣. الكافي، كتاب الجنائز، باب علل الموت وأن المؤمن يموت بكل ميتة، ح ٤٢٥٠، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن سنان، الوافي، ج ٥، ص ٧٧٧، ح ٣٠٢٧؛ البحار، ج ١٢، ص ٣٤١، ح ١؛ وج ٦٣، ص ٢٠١، ح ١٨؛ وج ٦٧، ص ٢٠٦، ح ٥.

٤. في البحار: - «أحمد بن». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن [الحسن بن علي] بن فضال في كثير من الأسناد جداً. ولم نجد في ما تتبعنا توسط محمد بن عيسى بين محمد بن يحيى وابن فضال. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٧٠-٤٧٦؛ و ص ٤٩٦-٤٩٧؛ و ص ٦٥٦-٦٥٧؛ و ص ٦٦٥-٦٦٦. ٥. في «هـ» وحاشية «ض»: «فلا ينالها».

٦. في مرآة العقول: «بذهاب ماله، بكسر اللام. وقد يقرأ بالفتح».

٧. المؤمن، ص ٢٨، ح ٥٠، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير، الوافي، ج ٥، ص ٧٦٩، ح ٣٠١٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٣٥٨٧؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٥، ح ٢٣.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٩. في الوافي: «يعني لولا مخافة انكسار قلب المؤمن بوجده على ما يراه على الكافر من العافية المستمرة، لتقويت رأس الكافر حتى لا يصدع أبداً». ١٠. يجوز فيهما التشديد أيضاً.

١١. يجوز فيهما التشديد أيضاً.

١٢. الوافي، ج ٥، ص ٧٧٠، ح ٣٠٢٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٦، ح ٢٤.

٢٣٧٦ / ٢٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ ^٢ ٢٥٨/٢ تُكْفِيهَا الرِّيحُ كَذَا وَكَذَا، وَكَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ تُكْفِيهِ الْأَوْجَاعُ وَالْأَمْرَاضُ؛ وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الْأَرْزَبَةِ ^٤ الْمُسْتَعْيِمَةِ الَّتِي لَا يَصِيبُهَا شَيْءٌ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ، فَيَقْصِفُهُ قُصْفًا ^٦.

٢٣٧٧ / ٢٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ: مَلْعُونٌ كُلُّ مَالٍ لَا يَزْكَى، مَلْعُونٌ كُلُّ جَسَدٍ لَا يَزْكَى وَلَوْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مَرَّةً، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَّا زَكَاةُ الْمَالِ فَقَدْ عَرَفْنَاهَا ^{١٠}، فَمَا زَكَاةُ الْأَجْسَادِ ^{١١}؟ فَقَالَ لَهُمْ: أَنْ تُصَابَ بِآفَةٍ.

قَالَ: «فَتَغَيَّرَتْ وَجْوهُ ^{١٢} الَّذِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ قَدْ تَغَيَّرَتِ أَلْوَانُهُمْ، قَالَ لَهُمْ: أَتَذَرُونَ ^{١٣} مَا عَنِيتُ بِقَوْلِي ^{١٤}؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ:

١ . «الخامة»: الطاقة القَصَّة اللَّيْنَةُ مِنَ الزَّرْعِ. النهاية، ج ٢، ص ٨٩ (خوم).

٢ . في «بس»: «يكفيها» بقلب الهمزة ياءً. وكفاه: قلبه. لسان العرب، ج ١، ص ١٤٠ (كفا).

٣ . في «بر»: «الريح».

٤ . في حاشية ج، ض، هـ، بر: «الأزرّة»، وهو شجر الصنوبر. وهو الأنسب بالمقام بقريته قبوله الموت.

و«الإرزبة» و«البزرزة»: عُصِيَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٦٨ (رزب).

٥ . قَصَفْتُ الْعُودَ فَانْقَصَفَ: مَثَلُ كَسْرَتِهِ فَانْكَسَرَ وَزَنًا وَمَعْنَى: وَرَبَّمَا اسْتَعْمَلَ لَازِمًا أَيْضًا، فَقِيلَ: قَصَفْتَهُ قُصْفًا.

المصباح المنير، ص ٥٠٦ (قصف).

٦ . الوافي، ج ٥، ص ٧٧٠، ح ٣٠١٩؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٧، ح ٢٥.

٧ . في «ب»، «د»، «ز»، «ص»، «بر»، «بف»، «الوافي» والبحار: «النبّي».

٨ . في «ض»، «هـ»: «ولولكان». ٩ . في «ب»: «- وكل».

١٠ . في «هـ»: «عرفناه». وفي «بر»: «عرفناه». ١١ . في «بر»: «الجسد».

١٢ . في «ض»، «هـ» وقرب الإسناد: «القوم».

١٣ . في «ج»، «د»، «ز»، «ص»، «هـ»، «بر»، «بس»، «بف» والوافي والبحار وقرب الإسناد: «هل تدرون».

١٤ . في «بس»: «+ ذلك».

بلى^١، الرَّجُلُ يُخَدِّشُ الْخَدَشَةَ، وَيُنَكِّبُ النَّكْبَةَ^٢، وَيَغْتَرُّ الْعَثْرَةَ، وَيَمْرُضُ الْمَرَضَةَ، وَيَشَاكُ الشُّوْكََةَ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا^٣، حَتَّى ذَكَرَ فِي^٤ حَدِيثِهِ^٥ اخْتِلَاجَ^٦ الْغَنِينَ^٧.

٢٧٨ / ٢٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ

بُكَيْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَيْتَمَلَى الْمُؤْمِنُ بِالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ^٨ وَأَشْبَاهَ هَذَا؟ قَالَ^٩:

فَقَالَ: «وَهَلْ كُتِبَ الْبَلَاءُ إِلَّا عَلَى الْمُؤْمِنِ؟»^{١٠}.

١. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٤٩: «قال: بلى، أقول: كأنه جواب عن سؤال مقدر، كأن القوم قالوا: ألا نفرسه لنا؟ قال: بلى. وصحّف بعض الأفاضل فقرأ: بلى الرجل، مصدراً مضافاً إلى الرجل أي خلقه، كأن البلياء تبلي الجسد وتخلقه، ويخدش» صفة «الرجل» لأن اللام للعهد الذهني. ولا يخفى ما فيه».

٢. في «ه»: «وينكت النكته». وفي مرآة العقول: «النكبة» أن يقع رجله على الحجارة ونحوها، أو يسقط على وجهه، أو أصابته بلبّة خفيفة من بلايا الدهر».

٣. في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٠٦: «وما أشبه هذا، يحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ، وأن يكون من كلام الراوي». وقال المجلسي في مرآة العقول: «أقول: الظاهر أنه من كلام الصادق ﷺ إلى آخر الخبر، وضمير حديثه» راجع إلى النبي ﷺ».

٤. في «ج، د، ه»: «والبهار وقرب الإسناد:» + «آخر».

٥. في «ه»: «قرب الإسناد: الحديث».

٦. «الاختلاج»: الحركة والاضطراب. النهاية، ج ٢، ص ٦٠ (خلج).

٧. قرب الإسناد، ص ٦٧، ح ٢١٨، عن هارون بن مسلم. الكافي، كتاب الزكاة، باب منع الزكاة، ح ٥٧٥٢، بنفس السند عن أبي عبد الله ﷺ، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ؛ وفيه، ص ٥٠، نفس الباب، ح ٨، بسند آخر؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٠، ح ١٥٨٦، بإسناده عن مسعدة، عن أبي عبد الله ﷺ، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وتمام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «ملعون ملعون مال لا يزكى» الوافي، ج ٥، ص ٧٦٨، ح ٣٠١٣؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢١٨، ح ٢٦٦.

٨. «البرص»: بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٣ (برص).

٩. في «ض، ه»: «وأشباههما» بدل «وأشبه هذا؟ قال».

١٠. قرب الإسناد، ص ١٧٤، ح ٦٢٨، عن محمد بن الوليد، عن عبد الله بن بكير. وفي المحاسن، ص ٣٢٦، كتاب العلل، ح ٧٦؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٧، ح ٩٣؛ والاعتصار، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٦٢٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٧٧٧، ح ٣٠٢٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٣٦٠٠؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٢١، ح ٢٧٧.

٢٣٧٩ / ٢٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ، عَنِ الْخَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَكْرُمُ^١ عَلَى اللَّهِ حَتَّى لَوْ سَأَلَهُ^٢ الْجَنَّةُ
بِمَا فِيهَا، أُعْطَاهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ^٣ مِنْ مُلْكِهِ شَيْئاً؛ وَإِنَّ^٤ الْكَافِرَ لَيَهْوَنُ^٥ عَلَى^٦ ٢٥٩/٢
اللَّهُ حَتَّى لَوْ سَأَلَهُ الدُّنْيَا بِمَا فِيهَا، أُعْطَاهُ ذَلِكَ^٧ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ^٨ مِنْ مُلْكِهِ شَيْئاً؛
وَإِنَّ^٩ اللَّهَ لَيَتَعَاهَدُ عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ بِالْبَلَاءِ، كَمَا يَتَعَاهَدُ الْغَائِبُ أَهْلَهُ بِالطَّرْفِ^{١٠}؛ وَإِنَّهُ^{١١}
لَيُخِمِيهِ الدُّنْيَا، كَمَا يَخِمِي الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ^{١٢}».

٢٣٨٠ / ٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ سَمَاعَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام: أَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بَلَاءً النَّبِيُّونَ، ثُمَّ
الْوَصِيُّونَ، ثُمَّ الْأُمَمَلُ فَلَا أُمَمَلُ؛ وَإِنَّمَا يَبْتَلَى الْمُؤْمِنُ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِ الْحَسَنَةِ^{١٣}، فَمَنْ
صَحَّ دِينُهُ وَحَسَنَ عَمَلُهُ، اشْتَدَّ بَلَاؤُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ^{١٤} - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَجْعَلِ الدُّنْيَا ثَوَاباً

١ . في «هـ»: «مكرم».

٢ . في «ب»: «لوسأل».

٣ . في «د» وحاشية «ج»، ص، ض، هـ وشرح المازندراني والوافي: «أن ينقص».

٤ . في «ض»: «شيء».

٥ . في «ب»: «- وإن».

٦ . في «ص»: «ليهوّن» بالتحديد.

٧ . في «ض» والبحار: «ذلك».

٨ . في «ج»، هـ والوافي والبحار: «أن ينقص». وفي مرآة العقول: «أن انتقص».

٩ . في «ب»: «شيء».

١٠ . «الطرف»: واحده الطرفه، وهي ما يُسْتَطَرَفُ وَيُسْتَلْتَحُ. وأطرف فلاناً: أعطاه ما لم يعطه أحداً قبله. مجمع

البحرين، ج ٥، ص ٨٩ (طرف).

١١ . في «ب»: «- وإنه».

١٢ . المؤمن، ص ٢١، ح ٢١، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ٥، ص ٧٦٩،

ح ٢٠١٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٣٦٠١، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَيَتَعَاهَدُ عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ»؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٢١،

ح ٢٨.

١٣ . في «ب»: «وعلى قلة الحسنه».

١٤ . في الوافي: «قوله عليه السلام: وذلك أَنَّ اللَّهَ، دفع لما يتوهم أَنَّ المؤمن لكرامته على الله تعالى كان ينبغي أن

لا يبتلى، أو يكون بلاؤه أقل من غيره. وتوجيهه أَنَّ المؤمن لما كان محل ثوابه الآخرة دون الدنيا، فينبغي أن

لا يكون له في الدنيا إلا ما يوجب الثواب في الآخرة. وكلما كان البلاء في الدنيا أعظم، كان الثواب في الآخرة

أعظم؛ فينبغي أن يكون بلاؤه في الدنيا أشد».

لِمُؤْمِنٍ، وَلَا عَقُوبَةَ^١ لِكَافِرٍ، وَمَنْ سَخَفَ دِينَهُ وَضَعَفَ عَمَلَهُ، قَلَّ بَلَاؤُهُ؛ وَ^٢ أَنَّ الْبَلَاءَ
أَسْرَعَ إِلَى الْمُؤْمِنِ النَّقِيِّ مِنَ الْمَطَرِ إِلَى قَرَارِ^٣ الْأَرْضِ.^٤

٣٠ / ٢٣٨١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ^٦ هَذَا الَّذِي ظَهَرَ^٧ يُوْجِهُي زَعْمُ النَّاسِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْتَلِ
بِهِ عَبْدًا لَهُ فِيهِ حَاجَةٌ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «لَقَدْ كَانَ^٨ مُؤْمِنٌ آلِ فِرْعَوْنَ^٩ مَكْتَنَعٌ^{١٠} الْأَصَابِعِ،

١. في «ج»: «عقاباً».

٢. في «ج، د، ص، ض، هـ، بر، بس، بف» والوافي: «-».

٣. «القرار» واحدة: القَرَارَة. وهي المَطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ وما يَسْتَقَرُّ فِيهِ ماء المطر. لسان العرب، ج ٥، ص ٨٥ (قرر).

٤. علل الشرائع، ص ٤٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدة ابتلاء المؤمن، ح ٢٣٥٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٣٩، عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيهما إلى قوله: «قَلَّ بَلَاؤُهُ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٦٤، ح ٣٠٠٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٣٥٩١؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٢٢، ح ٢٩.

٥. في الكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣: «-»؛ «بن عيسى».

٦. في الكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣: «جعلت فذاك» بدل «إن».

٧. في الكافي، ح ٣٤٠٥: «قد ظهر». والآثار التي ظهرت بوجهه كان برصاً، ويحتمل الجدام.

٨. في الكافي، ح ٣٤٠٥: «فقال لي: لا لقد كان». وفي الكافي، ح ٥٠٤٣: «فقال: لا، قد كان» كلاهما بدل «قال: فقال لي: لقد كان».

٩. هاهنا إشكال، وهو أَنَّ الآية المذكورة هي حكاية قول مؤمن آل ياسين، والمذكور هنا مؤمن آل فرعون. وَجْه الإشكال بوجوه: الأول: لعل ذكر مؤمن آل فرعون في هذا الخبر من اشتباه الرواة أو النسخ. الثاني: أَنَّ المراد بالفرعون هنا فرعون عيسى عليه السلام، والفرعون يطلق على كُلِّ جَبَّارٍ متكبر. الثالث: كونهما واحداً، وكان طویل العمر جداً ومع إدراكه زمان موسى أدرك زمان عيسى عليه السلام. قال المجلسي: «ولا يخفى بعد الوجهين -أي الأخيرين- لا سيما الأخير؛ فإنه ينافيه أخبار كثيرة دالة على تعدد المؤمنين». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٠٧؛ الوافي، ج ٥، ص ٧٧٦؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٥٣.

١٠. في «ب، ض» والكافي، ح ٥٠٤٣: «مكتنَع». و«مكتنَع الأصابع»: أشلها، أي هو من رجعت أصابعه إلى كفِّه وظهرت دواجيه، وهي مفاصل أصول الأصابع. ويقال: كَتَبَتْ أَصَابِعُهُ كَتَعًا، أي تَشَجَّتْ وَبَسَتْ. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٠٤؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٨٦ (كنع).

فَكَانَ يَقُولُ هَكَذَا، وَيَمُدُّ يَدَيْهِ^١، وَيَقُولُ: «يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ»^٢.

ثُمَّ^٣ قَالَ لِي^٤: «إِذَا كَانَ الثُّلُثُ الْأَخِيرُ مِنَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِهِ، فَتَوَضَّأْ^٥، وَفَمَّ إِلَى صَلَاتِكَ الَّتِي تُصَلِّيْهَا، فَإِذَا كُنْتُ فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ^٦، فَقُلْ - وَأَنْتَ سَاجِدٌ -: يَا عَلِيُّ، يَا عَظِيمُ، يَا رَحْمَانُ، يَا رَحِيمُ، يَا سَامِعَ الدَّعَوَاتِ، يَا مُعْطِي الْخَيْرَاتِ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ^٧، وَأَعْطِنِي مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا أَنْتَ أَهْلُهُ، وَاضْرِفْ عَنِّي مِنْ^٨ شَرِّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا^٩ أَنْتَ أَهْلُهُ، وَادْهَبْ^{١٠} عَنِّي بِهَذَا^{١١} الْوَجَعِ^{١٢} - وَتَسْمِيهِ^{١٣} - فَإِنَّهُ قَدْ غَاطَنِي^{١٤} وَأُخْرَنِي^{١٥}؛ وَالْحُجَّ فِي الدُّعَاءِ».

٣٦٠/٢

قَالَ^{١٦}: فَمَا وَصَلْتُ إِلَى الْكُوفَةِ حَتَّى أَذْهَبَ^{١٧} اللَّهُ بِهِ^{١٨} عَنِّي كُلَّهُ^{١٩}.

١. في «ه» والكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣ والوافي: «يده».

٢. يس (٣٦): ٢٠.

٣. لم يرد في الوافي من هنا إلى آخر الحديث.

٤. في الكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣: «ولي».

٥. في «ه»: «الآخر».

٦. في «ب» وحاشية «ه»: «فتوضأ».

٧. في الكافي، ح ٥٠٤٣: «ثم».

٨. في «ه»، بس، بفتح: «الأولتين».

٩. في الكافي، ح ٥٠٤٣: «وأهل بيت محمد» بدل «وآل محمد».

١٠. في «ه»: «من».

١١. في «ض»، هـ، وحاشية «بر»: «وما».

١٢. في «بر» والكافي، ح ٥٠٤٣: «وأنا».

١٣. في «ه» وحاشية «بر»: «واصرف».

١٤. في «ز»، هـ، والكافي، ح ٣٤٠٥ و ٥٠٤٣: «هذا» بدون الباء.

١٥. في «ه»: «البلاء».

١٦. في «ه»: «وشدته». وفي الكافي، ح ٣٤٠٥: «وسمه».

١٧. في «ه»: «قد أغاضني».

١٨. في «ز»: «وأخسرني».

١٩. في «ب»، بس: «وقال». وفي الكافي، ح ٥٠٤٣: «وفعلت».

٢٠. في «ض»، هـ، «أذهب».

٢١. في «ه» والكافي، ح ٥٠٤٣: «به».

٢٢. الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء للعلل والأمراض، ح ٣٤٠٥، وكتاب الصلاة، باب السجود والتسبيح

والدعاء فيه، ح ٥٠٤٣. الوافي، ج ٥، ص ٧٧٦، ح ٣٠٢٥؛ البحار، ج ٦٧، ص ٢٢٣، ح ٣٠.

١٠٧ - بَابُ فَضْلِ قُرْآنِ الْمُسْلِمِينَ

٢٣٨٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ قُرْآنَ الْمُسْلِمِينَ^١ يَتَقَلَّبُونَ^٢ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ قَبْلَ أَغْنِيَانِهِمْ بِأَرْبَعِينَ خَرِيفاً^٣».

ثُمَّ^٤ قَالَ: «سَأُضْرِبُ لَكَ مَثَلَ ذَلِكَ^٥، إِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ سَفِينَتَيْنِ مَرَّ بِهِمَا عَلَى غَاشِرٍ^٦، فَتَنَظَّرَ فِي إِحْدَاهُمَا، فَلَمْ يَرْ فِيهَا شَيْئاً، فَقَالَ: أُسْرِبُوهَا^٧، وَتَنَظَّرَ^٨ فِي الْأُخْرَى،

١ . في «ج» د، بر «وحاشية ب» ز، ص، ض، هـ، بس، بف «وشرح المازندراني والوافي والبحار: «المؤمنين»».

٢ . «التقلب»: التصرف. المفردات للراغب، ص ٦٨٢ (قلب).

٣ . في النهاية، ج ٢، ص ٢٤: «وفي: فقراء أمتي يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً. الخريف: الزمان المعروف من فصول السنة ما بين الصيف والشتاء، ويريد به أربعين سنة؛ لأنّ الخريف لا يكون في السنة إلا مرة واحدة، فإذا انقضى أربعون خريفاً فقد مضت أربعون سنة».

وفي الوافي: «وفي بعض الأخبار: إنّ الخريف ألف عام، والعام ألف سنة».

وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٥٥: «روى في معاني الأخبار بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ عبداً مكث في النار سبعين خريفاً، والخريف سبعون سنة، إلى آخر الخبر، وفسره صاحب المعالم بأكثر من ذلك، وفي بعض الروايات أنّه ألف عام، والعام ألف سنة، وقيل: إنّ التفاوت بهذه المدة إذا كان الأغنياء من أهل الصلاح والسادات، وأدّوا الحقوق الواجبة، ولم يكتسبوا من وجه الحرام، فيكون حيسهم بمجرّد خروجهم من عهدة الحساب والسؤال عن مكسب المال ومخرجه، وإلا فهم على خطر عظيم». وراجع: أيضاً: معاني الأخبار، ص ٢٢٦، ح ١.

٥ . في «ص» ض، هـ: «مثلاً لذلك».

٦ . «العاشرة»: من يأخذ العشر. يقال: عَشَرْتُ مَالَهُ أَغْشَرُ عُشْراً فإنا عاشر، وعشرته فإنا مَعْشَرٌ وَعَشَارٌ: إذا أخذت عُشره. النهاية، ج ٣، ص ٢٣٩ (عشر).

٧ . «أسربوها»: أرسلوها؛ من السَّرَب: الذهاب في حدود. يقال: سَرَبَ سَرْباً وَسُرُوباً وانسرب وانسرباً. والساب: الذهاب على وجهه في الأرض. المفردات للراغب، ص ٤٠٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٧٧ (سرب).

٨ . في «ج»: «فنظر».

فَإِذَا هِيَ مُوقُوزَةٌ^١، فَقَالَ: أَخْبِسُوهَا^٢.

٢٣٨٣ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدَانَ،

قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْمَصَائِبُ مَنَحٌ^٣ مِنَ اللَّهِ، وَالْفَقْرُ مَخْزُونٌ عِنْدَ اللَّهِ»^٤.

٢٣٨٤ / ٣. وَ عَنْهُ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ، إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْفَقْرَ أَمَانَةً عِنْدَ خَلْقِهِ، فَمَنْ سَتَرَهُ^٥، أَعْطَاهُ اللَّهُ^٦ مِثْلَ أَجْرِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ؛ وَمَنْ أَفْشَاهُ إِلَى مَنْ يَقْدِرُ عَلَى قَضَاءِ حَاجَتِهِ، فَلَمْ يَفْعَلْ، فَقَدْ قَتَلَهُ، أَمَا إِنَّهُ مَا قَتَلَهُ بِسَيْفٍ وَلَا رُمَحٍ، وَلَكِنَّهُ قَتَلَهُ بِمَا^٧ نَكَى^٨»^٩..... ٢٦١/٢ ←

١. في «ج، د، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول: «موقرة» من الإفعال. وفي «ب» والبحار والأمالى: «موقرة» من التفعيل. و«الوقرة»: الجمل الثقيل، أو أعم. وجمعه: أوقار. وأوقر الدابة إيقاراً وقيرة، ودابة وقرى: موقرة. ورجل موقر: ذو وقر، ونخلة موقرة وموقرة وموقر وموقرة وميقار وموقر. القاموس المحيط، ج، ١، ص ٦٨٣ (وقر).

٢. الأمالى للمفيد، ص ١٤١، المجلس ١٧، ح ٧، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن عبدالله بن أبي يعفور، عن أبي جعفر عليه السلام، الوافي، ج ٥، ص ٧٨٩، ح ٣٠٤٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ٦، ح ٤.

٣. «المنح»: الغطا، مَنَحَ يَمْنَحُه وَيَمْنِخُه. والاسم: الْمِنَخَةُ وَالْمِنِيخَةُ. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٨؛ المصباح المنير، ص ٥٨٠ (منح).

٤. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٩، ح ٣٠٤٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٧، ح ٥.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٦. في «هـ» وحاشية «بر»: «إلى». ٧. في البحار: «سره».

٨. في «هـ»: «- الله».

٩. في «بر»: «لكن». وفي «بس»: «ولكن» كلاهما بدل «ولكنه».

١٠. في «هـ»: «مما».

١١. في «د» وشرح المازندراني: «نكأ». يقال: نكيت في العدو أنكى نكاية فأنا ناك؛ إذا أكثر فيهم الجراح والقتل

مِنْ قَلْبِهِ».^٢

٢٣٨٥ / ٤ . عَنْهُ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ الْحَذَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَغِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ

شُعَيْبٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّمَا أَزْدَادَ الْعَبْدَ إِيمَانًا، أَزْدَادَ ضِيقًا فِي مَعِيشَتِهِ».^٤

٢٣٨٦ / ٥ . وَيُاسِّنَادِهِ^٥، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا إِيْحَاحُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللَّهِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، لَنَقَلَهُمْ^٦ مِنْ

الْخَالِ^٧ الَّتِي^٨ هُمْ فِيهَا إِلَى خَالٍ^٩ أَضْيَقَ مِنْهَا».^{١٠}

٢٣٨٧ / ٦ . عَنْهُ^{١١}، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

فوهنوا لذلك. وقد يهمز لفة فيه. يقال: نَكَاتَ الْقَرْحَةَ أَنْكُوها: إِذَا قَشَرْتَهَا. والمراد جرح القلب وانكساره
وَوَعَرَ الصدر، وهو تَوَقَّدَ من الغيظ. النهاية، ج ٥، ص ١١٧ (نكا).

١. في «ه»: «في».

٢. ثواب الأعمال، ص ٢١٧، ح ١، بسنده عن عبدالله البصري، يرفعه إلى أبي عبدالله ﷺ، مع اختلاف

يسير الوافي، ج ٥، ص ٧٩٠، ح ٣٠٤٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٨، ح ٦.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن محمد بن خالد.

٤. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٨، ح ٧.

٥. الظاهر أَنَّ المراد من «بإسناده» هو السند المذكور إلى أبي عبدالله ﷺ في الحديث المتقدم. يؤيد ذلك وقوع

الضمير الراجع إلى أحمد بن محمد بن خالد في صدر السندين ٦ و ٧.

٦. في «ض»: «ه» + «الله جَلَّ وَعَزَّ».

٧. في «بس» وحاشية «ج»: «الحالة».

٨. في «ج»: «الذي».

٩. في «ه»: «ه» + «هي». وفي «بس»: «حالة». وفي الوسائل: «ما هو».

١٠. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٥٩، ح ٨٧١٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٩، ذيل ح ٧.

١١. الضمير في هذا السند والسند الآتي راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد، كما مرَّ آنفاً؛ فقد روى أحمد عن

نوح بن شعيب في عدة من أسناد المحاسن، أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٤٢٣-٥٠٠. وتقدّمت

روايته عنه بعنوان أحمد بن أبي عبدالله في الكافي، ح ٢٣٧١.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُعْطِيَ عَبْدٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا اِغْتِبَارًا، وَمَا زُوِيَ^١ عَنْهُ إِلَّا اِخْتِبَارًا^٢».

٢٣٨٨ / ٧. عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ وَأَبِي إِسْحَاقَ الْحَقَّافِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ لِمُصَاصٍ^٤ شَيْعِنَا فِي دَوْلَةِ الْبَاطِلِ إِلَّا الْقُوَّةُ، شَرَّفُوا إِنْ شِئْتُمْ أَوْ عَرَّبُوا لَنْ تُرَزَّقُوا^٥ إِلَّا الْقُوَّةُ»^٦.

٢٣٨٩ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^٧ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِ، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عَلِيُّ، الْحَاجَةُ أَمَانَةُ اللَّهِ عِنْدَ خَلْقِهِ؛ فَمَنْ كَتَمَهَا عَلَى نَفْسِهِ، أَغْطَاهُ اللَّهُ ثَوَابَ مَنْ صَلَّى؛ وَمَنْ كَشَفَهَا إِلَى مَنْ يَقْدِرُ أَنْ يُفَرِّجَ عَنْهُ، وَلَمْ يَفْعَلْ، فَقَدْ قَتَلَهُ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ بِسَيْفٍ وَلَا بِسَنْبَانٍ^٨ وَلَا سَهْمٍ، وَلَكِنْ قَتَلَهُ بِمَا نَكَى^٩ مِنْ قَلْبِهِ»^{١٠}.

١. في «ج»، هـ: «لا زوي». وفي «د»، ز، ص: «شرح المازندراني والوافي والبحار: «لا زوي». وزواه زياً وزوياً: نخاه فانزوى، والشيء: جَمَعَهُ وَفَتَّقَهُ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٥ (زوا).

٢. في «مراة العقول»: «قوله: «إلا اختباراً»، في بعض النسخ بالياء المثناة التحتانية، أي لأنه اختاره وفضله وأكرمه بذلك».

٣. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٩، ح ٨.

٤. «المصاص»: خالص كل شيء. النهاية، ج ٤، ص ٣٣٧ (مصص).

٥. في البحار: «لم ترزقوا».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٩؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠، ح ١٠.

٧. في «هـ»: «الحسين». وهو سهو، ومحمد بن الحسن هذا، هو ابن أبي خالد الأشعري، وتقدم الكلام حوله في الكافي، ذيل ح ١٥٧، فراجع.

٨. في «هـ»: «ولا سنبان».

٩. في «ض» وحاشية «بر»: «ولكنه».

١٠. في «ج»، د: «نكأ». تقدم ترجمته في الحديث ٣ من هذا الباب.

١١. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٠، ح ٣٠٤٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠، ح ٩.

٢٣٩٠ / ٩. وَ عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَعْدَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَلْتَقِثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^١ إِلَى فَقَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيهَاً بِالْمُعْتَذِرِ إِلَيْهِمْ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي^٢، مَا أَفْقَرْتُكُمْ فِي الدُّنْيَا مِنْ هَوَانٍ بِكُمْ عَلَيَّ، وَلَتَرَوُنَّ^٣ مَا أَصْنَعُ بِكُمْ الْيَوْمَ، فَمَنْ زَوَّدَ أَحَدًا مِنْكُمْ فِي دَارِ الدُّنْيَا مَعْرُوفًا، فَخَذُوا بِيَدِهِ، فَأَدْخَلُوهُ^٤ الْجَنَّةَ».

قَالَ: «فَيَقُولُ رَجُلٌ مِنْهُمْ: يَا رَبِّ، إِنَّ أَهْلَ الدُّنْيَا تَنَافَسُوا فِي دُنْيَاهُمْ، فَتَنَكَّحُوا النِّسَاءَ^٥، وَلَبَسُوا الثِّيَابَ اللَّيْنَةَ، وَأَكَلُوا الطَّعَامَ، وَسَكَنُوا الدُّورَ، وَرَكِبُوا الْمَشْهُورَ مِنَ الدَّوَابِّ؛ فَأَعْطِنِي مِثْلَ مَا أُعْطِيَتْهُمْ، فَيَقُولُ^٦ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: لَكَ وَلِكُلِّ عَبْدٍ مِنْكُمْ مِثْلُ مَا أُعْطِيتُ أَهْلَ الدُّنْيَا مِنْذُ كَانَتْ^٧ الدُّنْيَا إِلَى أَنْ انْقَضَتْ الدُّنْيَا سَبْعُونَ ضِعْفًا»^٨.

٢٣٩١ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبَّادٍ جَمِيعاً يَرْفَعَانِهِ:

إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا كَانَ مِنْ وَلَدِ آدَمَ مُؤْمِنٍ إِلَّا فَقِيرًا، وَلَا كَافِرٍ إِلَّا غَنِيًّا حَتَّى جَاءَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، فَقَالَ: «رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا»^٩ فَصَيَّرَ اللَّهُ فِي هَؤُلَاءِ

١. في «هـ»: «يوم القيامة». ٢. في «بر» والوافي: «وَجَلَالِي».

٣. في مرآة العقول: «ولترن، بسكون الواو وتخفيف النون، أو بضم الواو وتشديد النون المؤكدة».

٤. في مرآة العقول: «ما أصنع، ما» موصولة أو استفهامية.

٥. في «ب، ج، د، ض، هـ، بر، بس، بف» وشرح المازندراني والوافي والبحار، ج ٧: «أحدًا».

٦. في «ب، بس»: «وأدخلوه». ٧. في الوافي: «+ الله».

٨. في «ج»: «كان».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٧٩١، ح ٣٠٤٩؛ البحار، ج ٧، ص ٢٠٠، ح ٧٧؛ نوح، ج ٧٢، ص ١١، ح ١١.

١٠. الممتحنة (٦٠): ٥. وهذا من تَمَتُّهِ قول إبراهيم ﷺ في سورة الممتحنة، ومعناه: لا تعذبنا بأيديهم ولا ببلاء من عندك فيقولوا: لو كان هؤلاء على الحق لما أصابهم هذا البلاء. والمعنى المستفاد من الخبر قريب من هذا: لأنَّ الفقر أيضاً بلاء يصير سبباً لافتتان الكفار، إما بأن يقولوا: لو كان هؤلاء على الحق لما ابتلوا بعموم الفقر فيهم، أو بأن يفروا من الإسلام خوفاً من الفقر. راجع: مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٦٢.

أَمْوَالًا وَخَاجَةً، وَفِي هَؤُلَاءِ أَمْوَالًا وَخَاجَةً.^١

٢٣٩٢ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ذَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ مُوسِرٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم نَقِيَّ الثُّوبِ، فَجَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَجَاءَ رَجُلٌ مُعْسِرٌ دَرَنَ الثُّوبِ، فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِ^٢ الْمُوسِرِ، فَقَبَضَ الْمُوسِرُ ثِيَابَهُ^٣ مِنْ تَحْتِ فَخْذَيْهِ^٤، فَقَالَ لَهُ^٥ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: أَخِيفْتُ

١ . الوافي، ج ٥، ص ٧٨٦، ح ٣٠٤٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٢، ح ١٢.

٢ . في «ج»: «النبى».

٣ . قال الشيخ البهائي في أربعينه، ص ٣٦٤، ذيل ح ٢٩: «إلى»، إمّا بمعنى مع، كما قال بعض المفسرين في قوله تعالى: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ» [آل عمران (٣): ٥٢؛ الصف (٦١): ١٤]، أو بمعنى «عند»، كما في قول الشاعر: أشهى إلي من الرحيق السلسل. ويجوز أن يضمن «جلس» معنى توجه ونحوه.

٤ . في «هـ»: «دنس». و«الدَّن» الوسخ. النهاية، ج ٢، ص ١١٥ (درن).

٥ . في «هـ، بف»: «جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم».

٦ . في «هـ»: «بجنب».

٧ . في «هـ»: «إليه».

٨ . في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٦٣: «قال الشيخ المتقدم - أي الشيخ البهائي - رحمه الله: ضمير «فخذه» يعود إلى الموسر، أي جمع الموسر ثيابه وضمتها تحت فخذي نفسه؛ لئلا تلاصق ثياب المعسر. ويحتمل عوده إلى المعسر. و«من» على الأول إمّا بمعنى «في»، أو زائدة على القول بجواز زيادتها في الإثبات؛ وعلى الثاني لابتداء الغاية. والعود إلى الموسر أولى، كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فخفت أن يوسخ ثيابك»؛ لأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: فخفت أن يوسخ ثيابك، الغرض منه مجرد التفرغ للموسر، كما هو الغرض من التفرغين السابقين؛ أعني قوله: خفت أن يمكك من فقره شيء؛ خفت أن يصيبه من غناك شيء، وهذه التفرعات الثلاث منخرطة في سلك واحد. ولو كان ثياب الموسر تحت فخذي المعسر لأمكن أن يكون قبضها من تحت فخذه خوفاً من أن يوسخها.

أقول: ما ذكره قدس سره وإن كان التفرغ فيه أظهر وبالأول ينسب، لكن لا يصير هذا مجوزاً لارتكاب بعض التكلفات؛ إذ يمكن أن يكون التفرغ لأن سراية الوسخ في الملاصقة في العدة القليلة نادرة، أو لأن هذه مفسدة قليلة لا يحسن لأجلها ارتكاب إيذاء المؤمن». وراجع أيضاً: الأربعون حديثاً للشيخ البهائي، ص ٣٦٤، ذيل ح ٢٩.

٩ . في البحار، ج ٢٢: «وله».

٢٦٣/٢ أَنْ يَمْسَكَ^١ مِنْ فَقْرِهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ^٢: فَخِفْتُ^٣ أَنْ يُصِيبَهُ مِنْ غِنَاكَ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَخِفْتُ أَنْ يُوسِّخَ^٤ ثِيَابَكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي قَرِيناً^٥ يُزَيِّنُ لِي كُلَّ قَبِيحٍ، وَيَقْبَحُ لِي كُلَّ حَسَنٍ، وَقَدْ جَعَلْتُ لَهُ نِصْفَ مَالِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُعْصِرِ: أَتَقْبَلُ؟ قَالَ: لَا.
فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: وَلِمَ؟^٦ قَالَ: أَخَافُ أَنْ يَدْخُلَنِي^٧ مَا دَخَلَكَ^٨.

١٢/٢٣٩٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٩، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ حَقِصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «فِي مُنَاجَاةِ مُوسَى ﷺ: يَا مُوسَى، إِذَا رَأَيْتَ الْفَقْرَ مُقْبِلاً، فَقُلْ: مَرْحَباً بِشِعَارِ^{١٠} الصَّالِحِينَ، وَإِذَا رَأَيْتَ الْغِنَى مُقْبِلاً، فَقُلْ: ذَنْبٌ عَجَلْتُ عَقُوبَتَهُ^{١١}».

١. في «ه»: «أَنْ يَصِيبَكَ».

٢. في «بر»: «فَقَالَ».

٣. في «ب»: «أَخِفْتُ».

٤. في «بر، بف» والوافي: «أَنْ تَوْسَخَ».

٥. في الوافي: «إِنَّ لِي قَرِيناً، أَيْ شَيْطَاناً يَغْوِينِي وَيَجْعَلُ الْقَبِيحَ حَسَناً فِي نَظَرِي، وَالْحَسَنَ قَبِيحاً، وَهَذَا الصَّادِرُ مِنِّي مِنْ جُمْلَةِ إِغْوَاةِهِ». وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ فِي الْمَرْأَةِ بَعْدَ نَقْلِ مَا فِي الْوَافِيِّ: «وَيُمْكِنُ أَيْضاً أَنْ يَرَادَ بِالْقَرِينِ

النَّفْسُ الْأَمَارَةُ الَّتِي طَغَتْ وَبَغَتْ بِالْمَالِ».

٦. في «مرآة العقول»: «قَدْ».

٧. في البحار، ج ٧٢: «لَيْمَ» بدون الواو.

٨. في «ب»: «+» مثل «».

٩. الوافي، ج ٥، ص ٧٩٢؛ ح ٣٠٥٢؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٣٠؛ ح ١٠٨؛ ج ٧٢، ص ١٣، ح ١٣.

١٠. في «ه»: «الْقَاسَانِيِّ».

١١. أَيْ عَلَامَةُ الصَّالِحِينَ. وَشِعَارُ الْقَوْمِ فِي الْحَرْبِ: عَلَامَتُهُمْ لِيَعْرِفَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ. مُجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٣، ص ٣٤٧ (شعر).

١٢. تَفْسِيرُ الْقَتَنِيِّ، ج ١، ص ٢٠٠، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، مَعَ زِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ؛ وَفِيهِ، ص ٢٤٢، ضَمِنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٦٦٦، الْمَجْلِسِيُّ ٩٥، ضَمِنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ ٢، بِسَنَدِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ. الْكَافِيُّ، كِتَابُ الرُّوضَةِ، ضَمِنَ الْحَدِيثَ ١٤٨٢٣، بِسَنَدِ

٢٣٩٤ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: طُوبَى لِلْمَسَاكِينِ ^٢ بِالضَّبْرِ، وَ^٣ هُمْ الَّذِينَ يَرَوْنَ مَلَكَوَتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^٤.

٢٣٩٥ / ١٤ . وَيَأْسَنَادُهُ^٥، قَالَ:

«قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الْمَسَاكِينِ^٦، طَيِّبُوا أَنْفُسَكُمْ^٧، وَأَعْطُوا اللَّهَ الرِّضَا مِنْ قُلُوبِكُمْ؛ يَبْتَئِكُمُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَى فَقْرِكُمْ، فَإِنْ^٨ لَمْ تَفْعَلُوا فَلَا ثَوَابَ^٩ لَكُمْ»^{١٠}.

٢٣٩٦ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^{١١}، عَنْ عَيْسَى الْقُرَّاءِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

«آخر، عن علي بن عيسى رفعه، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٩٣، ضمن مناجاة الله عز وجل لموسى بن عمران عليه السلام، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير الوافي، ج ٥، ص ٧٩٣، ح ٣٠٥٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٥، ح ١٤.

١. في «ض» ٥٥: «رسول الله».

٢. في «ب» «اللمسكين». وفي مائة العقول: «لا يبعد أن يقرأ: المساكين، بالتشديد للمبالغة، أي المتسكين كثيراً بالصبر».

٣. في «هـ» -: «و».

٤. الجعفریات، ص ١٦٥؛ المقنعة، ص ٣٧٤، بسندهما عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله الوافي، ج ٥، ص ٧٩٣، ح ٣٠٥٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٥، ح ١٥.

٥. المراد من «بإسناده» هو السند المتقدم في الحديث السابق.

٦. في «ز» وحاشية «د»، ص: «رسول الله».

٧. في «د»: «معاشر».

٨. في «هـ» «المسلمين».

٩. في حاشية «ص»: «أنفساً».

١٠. في «ص»: «وإن».

١١. في «ب»: «فلا يثاب».

١٢. ثواب الأعمال، ص ٢١٨، ح ٢، عن حمزة بن محمد العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ الوافي، ج ٥، ص ٧٩٣، ح ٣٠٥٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٧، ح ١٦.

١٣. هكذا في «ج»، ز، هـ، بر، بس، بف، جر». وفي «ب» ص، ض والمطبوع: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر». وفي البحار: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، أَمَرَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- مُنَادِيًا يُنَادِي بَيْنَ يَدَيْهِ: أَيُّنَ الْفُقَرَاءِ؟ فَيَقُومُ عُنُقُ^١ مِنَ النَّاسِ كَثِيرٌ، فَيَقُولُ: عِبَادِي، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا، فَيَقُولُ: إِنِّي لَمْ أَفْقِرْكُمْ^٢ لَهَوَانٍ بِكُمْ عَلَيَّ، وَلَكِنِّي^٣ إِنَّمَا اخْتَرْتُكُمْ لِمِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ، تَصَفَّحُوا وَجُوهَ النَّاسِ، فَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَغْرُوفًا لَمْ يَضَنْغْهُ إِلَّا فِيَّ، فَكَافَوْهُ عَنِّي بِالْجَنَّةِ»^٤.

٢٣٩٧ / ١٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْرَاهِيمَ الْحَدَّادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَغِيرٍ، عَنْ جَدِّهِ شُعَيْبٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَوْ لَا الْخَاحُ هَذِهِ الشَّيْعَةُ عَلَى اللَّهِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، لَنَقَلَهُمْ مِنَ الْخَالِ الَّتِي هُمْ فِيهَا إِلَى مَا هُوَ أَضْيَقُ مِنْهَا»^٥.

٢٣٩٨ / ١٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ كَثِيرٍ الْخَزَّازِ^٦:

«هذا، ووقوع السقط في المطبوع وما وافقه من النسخ -لجواز النظر من «أحمد بن محمد» الأول إلى «أحمد بن محمد» الثاني- واضح.

١. «العنق»: الجماعة من الناس والرؤساء. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٠ (عنق).
٢. في حاشية «بر»: «لم أفقرتكم». فيه ما لا يخفى بعده.
٣. في حاشية «بر»: «مرأة العقول والبحار: ولكن».
٤. ثواب الأعمال، ص ٢١٨، ح ١، بسند آخر عن يعقوب بن يزيد، عمن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ٥، ص ٧٩١، ح ٣٠٥١؛ البحار، ج ٧، ص ٢٠٠، ح ٧٨؛ وج ٧٢، ص ٢٤، ح ١٧.
٥. في الوافي: «حال» بدل «ما هو».
٦. في «ج، د، ص، بر، بس» وحاشية «بف» والبحار: «منها».
٧. الوافي، ج ٥، ص ٧٨٥، ح ٣٠٣٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٥٩، ذيل ح ٨٧١٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٤، ح ١٨.
٨. في «بر، بف»: «الخرار». والظاهر صحة «الخرار»: فقد روى محمد بن الحسين بن كثير الخزاز، عن أبيه في الكافي، ح ١٢٤٨٦. والحسين بن كثير الخزاز مذكور في رجال أبي عبدالله عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ١٨٤، الرقم ٢٢٣٤ و٢٢٣٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي^١: «أَمَا تَدْخُلُ السُّوقَ؟ أَمَا تَرَى الْفَاقِهَةَ تُبَاغِ وَالشَّيْءَ مِمَّا تُشْتَهِيهِ؟» فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّ لَكَ بِكُلِّ مَا^٢ تَرَاهُ فَلَا تَغْدِرُ عَلَى شِرَائِهِ^٣ حَسَنَةً^٤».

١٨ / ٢٣٩٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ^٥، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عَمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ -جَلَّ ثَنَاهُ- لَيُعْذِرُ إِلَى^٦ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ الْمُخَوِّجِ^٧ فِي الدُّنْيَا، كَمَا يُعْذِرُ الْأَخَّ إِلَى أَخِيهِ^٨، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي^٩، مَا أَخَوَجْتُكَ فِي الدُّنْيَا مِنْ هَوَانٍ كَانَ بِكَ عَلَيَّ، فَارْفَعْ هَذَا السَّجْفَ^{١٠}، فَانْظُرْ إِلَى^{١١} مَا عَوَّضْتُكَ مِنَ الدُّنْيَا» قَالَ: «فَيَرْفَعُ^{١٢}، فَيَقُولُ: مَا ضَرَّتْنِي مَا مَنَعْتَنِي مَعَ مَا^{١٣} عَوَّضْتَنِي^{١٤}».

١٩ / ٢٤٠٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، قَامَ عُنُقُ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَأْتُوا

١. في «بر»: «ولي».

٢. في «بر»: «بما» بدل «بكل ما».

٣. في «ب»، «د»، «ض»، «بر»، «بس»، «بف» والبحار: «شراء». وفي نواب الأعمال: «+ وتصدر عليه».

٤. نواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ١، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، يرفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٥، ص ٧٩٣، ح ٣٠٥٦؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٥، ح ١٩.

٥. في «ب»، «ز»، «بر»، «بس» وحاشية «ج»، «ض»: «عثمان».

٦. في «ب»: «على».

٧. في «هـ»: «والمخوِّج» اسم المفعول من المجزؤ. وفي مرآة العقول: «المخوِّج، يحتمل كسر الواو وفتحها». وحاج الرجل يحوج: إذا احتاج. وأحوج، من الحاجة، فهو مخوِّج. وجمعه: محاوِّج. المصباح المنير، ص ١٥٥ (حوج).

٨. في «بر»: «لأخيه».

٩. في «ج»، «ص»، «بف» والوافي: «وجلالي».

١٠. «السجف»: الشتر. النهاية، ج ٢، ص ٣٤٣ (سجف).

١١. في «هـ»: «إلى».

١٢. في «هـ»: «فرفع».

١٣. في «هـ»: «عما».

١٤. المؤمن، ص ٢٤، ح ٣٥، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٧٩١، ح ٣٠٥٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٥، ح ٢٠.

بَابُ الْجَنَّةِ، فَيُضْرِبُوا^١ بَابَ الْجَنَّةِ^٢، فَيَقَالُ لَهُمْ^٣: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْفُقَرَاءُ،
 ٢٦٥/٢ فَيَقَالُ لَهُمْ: أَقْبِلِ الْجِسَابِ؟ فَيَقُولُونَ^٤: مَا أَغْطَيْتُمُونَا شَيْئًا^٥ تَخَاسِبُونَا عَلَيْهِ، فَيَقُولُ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: صَدَقُوا، ادْخُلُوا^٦ الْجَنَّةَ^٧.

٢٤٠١/٢٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ
 مُبَارَكٍ غَلَامِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^٨ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: إِنِّي لَمْ أَغْنِ الْغَنِيِّ
 لِكِرَامَةٍ بِهِ عَلَيَّ، وَلَمْ أَفْقِرِ الْفَقِيرَ لَهَوَانٍ بِهِ عَلَيَّ، وَهُوَ مِمَّا ابْتَلَيْتُ بِهِ الْأَغْنِيَاءَ بِالْفُقَرَاءِ، وَلَوْ
 لَا الْفُقَرَاءُ لَمْ يَسْتَوْجِبِ الْأَغْنِيَاءُ الْجَنَّةَ^٩».

٢٤٠٢/٢١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى،
 عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَالْمُقْضَلِ بْنِ عَمَرَ، قَالَا:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}: «مَيَاسِيرُ^{١١} شَيْعَتِنَا أَمَنَّاوُنَا عَلَى مَخَاوِجِهِمْ^{١٢}، فَاحْفَظُونَا

١. في «ه»: «فيضربون».

٢. في «ه»: «الباب» بدل «باب الجنة».

٣. في «ج، د، ب»: «ف» والوافي: «لهم».

٤. في «ف»: «فيقال».

٥. في «ف»: «ف» و«حتى».

٦. في «ه»: «ف» و«حتى».

٧. في «ه»: «ف» و«حتى».

٨. في «ه»: «ف» و«حتى».

٩. في «ه»: «ف» و«حتى».

١٠. في «ه»: «ف» و«حتى».

١١. في «ه»: «ف» و«حتى».

١٢. في «ه»: «ف» و«حتى».

١٣. في «ه»: «ف» و«حتى».

١٤. في «ه»: «ف» و«حتى».

فِيهِمْ ؛ يَخْفَظُكُمُ اللَّهُ»^١.

٢٤٠٣ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : الْفَقْرُ أَزْيَنُ لِلْمُؤْمِنِ^٢ مِنْ
الْعِذَارِ^٣ عَلَى خَدِّ الْفَرَسِ»^٤.

٢٤٠٤ / ٢٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
غَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ :
سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام، عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً
وَاحِدَةً» قَالَ : «عَنِي بِذَلِكَ أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ ﷺ أَنْ يَكُونُوا عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ كُفَّاراً كُلَّهُمْ » «لَجَعَلْنَا
لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْيُوهُمْ سُقْفًا مِنْ فِصَّةٍ»^٥ وَلَوْ فَعَلَ اللَّهُ^٦ ذَلِكَ بِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ لَخَرِنَ
الْمُؤْمِنُونَ، وَغَمَّهْمُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنَاصِحُوهُمْ وَلَمْ يُؤَارِثُوهُمْ»^٧.

١ . الوافي، ج ٥، ص ٧٩٤، ح ٣٠٦٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٧، ح ٢٣.

٢ . في حاشية «ض، بر» : «للمؤمنين» .

٣ . العذاران من الفرس : كالعارضين من وجه الإنسان . ثم سمي السَّير الذي يكون عليه من اللُّجام عِذاراً باسم موضعه . النهاية، ج ٣، ص ١٩٨ (عذر) .

٤ . الوافي، ج ٥، ص ٧٩٤، ح ٣٠٥٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨، ح ٢٤.

٥ . الزخرف (٤٣) : ٣٣ . وفي العلل : + «وَمَقَارِحَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ» وفي الوافي : «معنى الآية : لولا كراهة أن يجتمع الناس على الكفر لجعلنا للكفار سقوفاً من فِصَّة ... إلى آخرها . ومعنى الحديث : أنها نزلت في هذه الأمة خاصة ، يعني لولا كراهة أن تجتمع هذه الأمة يعني عانتهم وجمهورهم على الكفر ، فيلحقوا بسائر الكفار ويكونوا جميعاً أمة واحدة ، ولا يبقى إلا قليل ممن محض الإيمان محضاً . فعبر بالناس عن الأكثرين لقلَّة المؤمنين ، فكأنهم ليسوا منهم» .

٦ . في شرح المازندراني والعلل : - «الله» .

٧ . علل الشرائع، ص ٥٨٩، ح ٣٣، بسنده عن الحسن بن محبوب . الوافي، ج ٥، ص ٧٨٦، ح ٣٠٤١؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨، ح ٢٥.

١٠٨ - بَابُ ١

٢٤٠٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ الْأَرْقَطُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَوْ عَنْ شُعَيْبٍ ^٢:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ، فَقَالَ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنِّي رَجُلٌ مُنْقَطِعٌ إِلَيْكُمْ بِمَوَدَّتِي، وَقَدْ أَصَابْتَنِي ^٥ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، وَقَدْ تَقَرَّبْتُ بِذَلِكَ إِلَى أَهْلِ بَيْتِي وَقَوْمِي، فَلَمْ يَزِدْنِي بِذَلِكَ ^٦ مِنْهُمْ إِلَّا بَعْدًا.
قَالَ: «فَمَا آتَاكَ اللَّهُ خَيْرَ مِمَّا أَخَذَ مِنْكَ».
قَالَ ^٧: «جُعِلْتُ فِدَاكَ، اذْغُ ^٨ اللَّهُ لِي ^٩ أَنْ يُغْنِيَنِي عَنْ خَلْقِهِ».
قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ رِزْقَ مَنْ شَاءَ عَلَى يَدَيَّ ^{١٠} مَنْ شَاءَ ^{١١}، وَلَكِنْ سَلِ ^{١٢} اللَّهَ أَنْ

١ . في «ص»: «باب آخر منه». وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٧٤: «إنما جعله باباً آخر ولم يعنونه لأن أخباره مناسبة للباب الأول، لكن بينهما فرق؛ فإن الباب الأول كان معقوداً لفضل الفقر، والخبران المذكوران في هذا الباب يظهر منهما الفرق بين الفقر الممدوح والمذموم. وقيل: لأن أخبار الباب السابق كانت تدل على مدح الفقراء منطوقاً، وهذا يدلان عليه مفهوماً. وكأن ما ذكرنا أظهر».

٢ . الظاهر من السند عطف «شعيب» عن أبي عبد الله عليه السلام على «أبي عبد الله عليه السلام»، ومفاده التردد في رواية بكر الأرقط عن أبي عبد الله عليه السلام هل كانت مباشرة أو بتوسط شعيب.

هذا، وفي الوسائل: «بكر الأرقط أو شعيب».

٣ . في «د»، ز، ف، بر: «شعيب». وفي «ه»: «مسب».

٤ . هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «له».

٥ . في «ه»: «أصابني».

٦ . في «ض»: «ذلك».

٧ . في «ب»، ه: «قلت». وفي «ض»، ف: «+قلت».

٨ . في حاشية «ف»: «سأل».

٩ . في «ب»، ج، د، بف: «والوافي والوسائل والبحار: -«لي»».

١٠ . في «ه»: «يد». وفي الوسائل: «-«يدي»».

١١ . في الوسائل: «يشاء».

١٢ . في «ج»، ز، وحاشية «ض»، بر: «والبحار: «سأل»».

يُغْنِيكَ^١ عَنِ الْحَاجَةِ الَّتِي تَضْطَرُّكَ إِلَى لِثَامِ خَلْقِهِ^٢.

٢٤٠٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْفَقْرُ الْمَوْتُ الْأَحْمَرُ»^٣. فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْفَقْرُ

مِنَ الدِّينَارِ وَالذَّهَبِ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ مِنَ الدِّينِ»^٤.

١٠٩ - بَابُ أَنَّ لِلْقَلْبِ أُذُنَيْنِ يَنْفُثُ فِيهِمَا الْمَلِكُ وَالشَّيْطَانُ^٥

٢٤٠٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٦، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَلَهُ أُذُنَانِ، عَلَى إِحْدَاهُمَا^٧ مَلَكٌ مُرْشِدٌ،

وَعَلَى الْأُخْرَى^٨ شَيْطَانٌ مُفْتِنٌ^٩، هَذَا يَأْمُرُهُ، وَهَذَا يَرْجُرُهُ، الشَّيْطَانُ يَأْمُرُهُ بِالْمَعَاصِي، ٢٦٧/٢

وَالْمَلَكُ يَرْجُرُهُ عَنْهَا، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَائِلِ قَعِيدٌ» مَا يُلْفِظُ مِنْ

١ . في «بر»: «به».

٢ . الوافي، ج ٥، ص ٧٤٧، ح ٢٩٦٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٣٨، ح ٨٩٤٣، من قوله: «قال: جعلت فداك، أدع الله؛ البحار، ج ٧٢، ص ٤، ح ٢.

٣ . قد يستعار الموت للأحوال الشاقة كال فقر والذل وغير ذلك. والموت الأحمر: القتل؛ لما فيه من حمرة الدم، أولشدته. يقال: موت أحمر، أي شديد. النهاية، ج ٤، ص ٣٦٩ (موت)؛ وج ١، ص ٤٣٨ (حمر).

٤ . معاني الأخبار، ص ٢٥٩، ح ١، بسند آخر. تحف العقول، ص ٦، عن النبي صلى الله عليه وآله، ضمن وصيته لعلي عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٦٠١، كتاب المنافع، ح ١٦؛ ونهج البلاغة، ص ٥٠٠، الحكمة ١٦٣؛ والاختصاص، ص ٢٢٦؛ والأمالى للمفيد، ص ١٨٨، المجلس ٢٣، ح ١٥؛ والأمالى للطوسي، ص ٢٢٩، المجلس ٨، ح ٥٤، وفي كلها: «الفقر الموت الأكبر». الوافي، ج ٥، ص ٧٤٧، ح ٢٩٦٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٥، ح ٣.

٥ . في «ه»: «باب - إلى - الشيطان».

٦ . في البحار، ج ٧٠ - «عن أبيه». وهو سهو واضح.

٧ . في «ض»، «ه» والبحار، ج ٦٣: «أحدهما».

٨ . في «ه»: «الآخر».

٩ . في «د، ف، بر»: «مفتن». وقوله: «مفتن» يجوز فيه على بناء الإفعال والتفعيل كما في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٨٧.

قَوْلِ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَنِيدٌ^١،^٢.

٢٤٠٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلْقَلْبِ أَذْنَيْنِ^٣، فَإِذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِذَنْبٍ، قَالَ لَهُ رُوحُ
الْإِيمَانِ: لَا تَفْعَلْ، وَقَالَ لَهُ الشَّيْطَانُ: افْعَلْ، وَإِذَا كَانَ عَلَى بَطْنِهَا نَزَعُ مِنْهُ رُوحُ
الْإِيمَانِ»^٤.

٢٤٠٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلِقْلِبُهُ أَذْنَانِ فِي جَوْفِهِ: أُذُنٌ يَنْفُتُ

١. ق (٥٠): ١٧-١٨. وفي الوافي: «المستفاد من هذا الحديث أَنَّ صاحب الشمال شيطان، والمشهور أَنهما جميعاً ملكان، كما يأتي في باب الهم بالسيئة أو الحسنة؛ إِلَّا أَن يُقال: إِنَّ المرشد والمفتن غير الكاتبين الرقبين».

وقال العلامة الطباطبائي: «إِنَّ غاية ما تدلُّ عليه أَنَّ مع الإنسان من يراقبه ويحفظ عليه أقواله، وإنَّ هذا الرقيب قاعد عن يمين الإنسان وشماله، فهو أكثر من واحد؛ وأما أَنه من هو وهل هو ملك أو شيطان فلا دلالة فيها على ذلك، ولذا صحَّ أَن ينطبق على ما في بعض الأخبار من أَنه شيطان وملك كما في هذا الخبر، وعلى ما في آخر أَنهما ملكان كاتبان للحسنة والسيئات».

٢. تفسير القمي، ج ١، ص ٣١، بسند آخر؛ وج ٢، ص ٤٥٠، مرسلًا مع زيادة في آخره، وفيهما إلى قوله: «هذا يأمره وهذا يزجره» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٤، ح ٣٥٠٣؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٠٥، ح ٣٤؛ وج ٧٠، ص ٢٣، ح ١.

٣. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٣٨٨: «للفنس طريق إلى الخير وطريق إلى الشر، وللخير مشقة حاضرة زائلة ولذة غائبة دائمة، وللشر لذة حاضرة فانية ومشقة غائبة باقية، والنفس يطلب اللذة ويهرب عن المشقة، فهو دائماً متردد بين الخير والشر، فروح الإيمان يأمره بالخير وينهاه عن الشر، والشيطان بالعكس».

٤. في «ه»: «فإذا».

٥. في الوافي: «المجورور في بطنها يعود إلى المزنئي بها، كما وقع التصريح به في الأخبار الآتية».

٦. قرب الإسناد، ص ٣٣، ح ١٠٨، بسند آخر، وتام الرواية: «إِنَّ للقلب أَذْنَيْنِ: روح الإيمان يسأره بالخير، والشيطان يسأره بالشر، فأَيهما ظهر على صاحبه غلبه». الوافي، ج ٥، ص ١٠١٤، ح ٣٥٠٢؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٠٦، ح ٣٥؛ وج ٦٩، ص ١٩٨، ح ١٦؛ وج ٧٠، ص ٤٤، ح ٢.

فِيهَا الْوُسُوسُ الْخَنَاسُ^١، وَأَذْنٌ يَنْفُثُ فِيهَا الْمَلَكُ، فَيُؤَيِّدُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ بِالْمَلَكِ، فَذَلِكَ^٢ قَوْلُهُ: «وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ»^٣،^٤

١١٠- بَابُ الرُّوحِ الَّذِي أُيِّدَ بِهِ الْمُؤْمِنُ^٥

٢٦٨/٢

١٠٢٤ / ١. الْخَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ، قَالَ:
دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، فَقَالَ لِي: «إِنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- أَيْدَى الْمُؤْمِنَ بِرُوحٍ مِنْهُ»^٧، تَخَضَّرَهُ^٨ فِي كُلِّ وَقْتٍ يُحْسِنُ فِيهِ وَيَتَّقِي، وَتَغَيَّبَ^٩ عَنْهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ

١. خَنَسْتُ الرَّجُلَ خَنَسًا: أَخْرَجْتَهُ، أَوْ قَبَضْتَهُ وَزَوَيْتَهُ. وَيَسْتَعْمَلُ لَازِمًا أَيْضًا فَيَقَالُ: خَنَسَ هُوَ، وَمِنْهُ: الْخَنَاسُ فِي صِفَةِ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ يَخْنَسُ إِذَا سَمِعَ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى، أَيْ يَنْقَبِضُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٨٣ (خَنَسَ).
٢. فِي الْبَحَارِ: «وَذَلِكَ».

٣. الْمَجَادِلَةُ (٥٨): ٢٢.

٤. الْوَافِي، ج ٥، ص ١٠١٣، ح ٣٥٠١؛ الْبَحَارُ، ج ٦٩، ص ١٩٩، ح ١٧؛ وَج ٧٠، ص ٤٧، ح ٣.

٥. فِي «ه»:- «بَاب -إِلَى- الْمُؤْمِن».

٦. تَقَدَّمَ فِي ذَيْلِ ح ١٦٤٢ وَ ٢١٢٧، الْإِشَارَةُ إِلَى وَقْعِ التَّصْحِيفِ فِي أَسْنَادِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَنَّ لَفْظَةَ «سَالِمٍ» قَدْ يَصَحَّفُ بِ«مُسْلِمٍ» وَ«سَلَمَةَ» وَ«مُسْلِمَةً» وَ«سَلِيمَانَ»، وَالْمَوْجِبُ لِهَذَا الْأَمْرُ هُوَ حَذْفُ «الْأَلْفِ» عَنْ لَفْظَةِ «سَالِمٍ» كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ سَابِقاً.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا، فَقُولُ: أَكْثَرُ النُّسخِ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ مَصْحُوفَةٌ؛ فَإِنَّ فِي «ج»، «د»، «ز»، «س»، «بِف» وَالْمَطْبُوعُ: «مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ»، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. وَفِي «ف»: «مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَبِي سَلَمَةَ». وَفِي «جَر»: «مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْلِمِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ». وَفِي الْبَحَارِ: «مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ».

وَأَمَّا مَا أَثْبَتْنَاهُ فَهُوَ مَا خُوِّدَ مُؤَلَّفٌ مِنْ نُسَخِ أَرْبَعٍ؛ فَإِنَّ فِي «ب»، «ه»، «س»: «مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ». وَفِي «ص»: «مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ». وَالظَّاهِرُ أَنَّ «مُسْلِمٍ» فِي «ص» هُوَ «سَالِمٍ» قَدْ حَذَفَتْ الْأَلْفَ مِنْهُ.

٧. فِي «ج»، «د»، «ص»، «ز»، «س»، «بِر» وَالْوَافِي: «- مِنْهُ».

٨. فِي «ب»: «يَحْضَرُ». وَفِي «ج»، «د»، «ز»، «ص»، «ف»، «ه»، «بِر»، «س»، «بِف» وَالْوَسَائِلُ: «يَحْضَرُهُ».

٩. فِي «ب»، «ج»، «د»، «ز»، «ص»، «ف»، «بِر»، «س»، «بِف» وَالْوَسَائِلُ: «وَيَغِيبُ».

يُذْنِبُ فِيهِ وَيَعْتَدِي، فَهِيَ مَعَهُ تَهْتَرُ سُرُوراً عِنْدَ إِحْسَانِهِ، وَتَسِيخُ^١ فِي الشَّرِّ^٢ عِنْدَ إِسَاءَتِهِ، فَتَعَاهِدُوا عِبَادَ اللَّهِ نِعْمَةً بِإِصْلَاحِكُمْ أَنْفُسَكُمْ؛ تَزْدَادُوا يَقِيناً، وَتَزْبَحُوا نَفْساً ثَمِيناً؛ رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا هَمَّ بِخَيْرٍ فَعَمِلَهُ، أَوْ هَمَّ بِشَرٍّ فَازْتَدَعَّ عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ نُؤَيِّدُ^٣ الرُّوحَ بِالطَّاعَةِ لِلَّهِ وَالْعَمَلِ لَهُ»^٤.

١. في «بف»: «ويسخ». وفي الوسائل: «تسخ» بدون الواو. وساخت قوائمه في الأرض سوخاً، وتسبخ سيخاً: هو مثل الفَرْق في الماء. وساخت بهم الأرض: خَسَفَتْ. المصباح المنير، ص ٢٩٤ (سوخ).
٢. «الشرى»: الثراب، وكل طين لا يكون لازباً إذا بُل. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٣٩ (ثرو).
٣. في «ب، ف، يس»: «نزيد». وفي الوسائل: «نريد».
٤. قال العلامة الطباطبائي في شرح الحديث وحقيقة الروح: «قال الله تعالى: «أَوْ مَنْ كَانَ مِنِّي فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَاهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي أَنْفُسِكُمْ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا» الآية [الأنعام (٦): ١٢٢] دَلَّتْ الآية على ما يَخْصُ الله تعالى به الإيمان في مقابل الكفر من الآثار، وهو النور الذي يسري في أفعال العبد، فيرى به الخير ويفرقه من الشر ويميز به النفع من الضر. والدليل على أن هذا النور لغاية الإبصار قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الْأَشْيَاءِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ» [الأعراف (٧): ٢٠١] وهذا النور الذي هو نور الإبصار والإدراك من خواص الحياة، كما أن نور الإدراك الحسي والخيالي في الإنسان وسائر أنواع الحيوان لا يتحقق إلا بعد تحقق الحياة، وهذه الحياة التي أثبتها الله تعالى للمؤمن حياة خاصة زائدة على الحياة العامة التي يشترك فيها المؤمن والكافر، فللمؤمن حياتان وللکافر حياة واحدة، ومن هنا يمكن للمتدبر أن يحدث أن للمؤمن روحاً آخر وراء الروح الذي يشترك فيه المؤمن والكافر؛ فَإِنَّ خَاصَّةَ الْحَيَاةِ إِنَّمَا يَتَرَفَّعُ مِنَ الرُّوحِ، واختلاف الخواص يؤدي إلى اختلاف المبادئ.

وهذا هو الذي يظهر من مثل قوله تعالى: «لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ» الآية [المجادلة (٥٨): ٢٢] هو الذي تدل عليه هذه الرواية.

وليست هذه الروح من الملائكة؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَيْمَنَ ذَكَرَ الرُّوحَ عِنْدَهُ غَيْرَ الْمَلَائِكَةِ كَقَوْلِهِ: «يُرْسِلُ التَّلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهُ» الآية [النحل (١٦): ٢] وقوله: «يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالتَّلَائِكَةُ سَفَاً» الآية [النبا (٧٨): ٣٨] وقوله: «تَنْزِلُ التَّلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا» الآية [القدر (٩٧): ٤] إلى غير ذلك، فهذه الروح غير الملائكة الداعية إلى الخير، كما أنها غير الروح المشترك بين المؤمن والكافر على ما عرفت، نعم يمكن أن يقال: إن هذه الروح ليست مغايرة للروح الإنساني بالعدد، بل إنما هي مغايرة لها بحسب المرتبة، كما وقع نظيره في الرواية؛ حيث عدَّ روح الحركة مغايرة لروح الشهوة، مع أن المغايرة بينهما إنما هي بحسب المرتبة دون العدد.

١١١ - بَابُ الذُّنُوبِ

١ / ٢٤١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «كَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ : مَا مِنْ شَيْءٍ أَفْسَدَ لِلْقَلْبِ مِنْ خَطِيئَةٍ^٢؛ إِنَّ الْقَلْبَ لَيُؤَاقِعُ الْخَطِيئَةَ، فَمَا تَزَالَ^٣ بِهِ حَتَّى تَغْلِبَ عَلَيْهِ، فَيُصَيِّرُ^٤ أَغْلَاهُ أَسْفَلَهُ^٥» .

٢ / ٢٤١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ»^٦ فَقَالَ^٧ : ٢ / ٢٦٩
«مَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى فِعْلٍ^٨ مَا يَعْلَمُونَ^٩ أَنَّهُ يُصَيِّرُهُمْ» ←

« وقوله : «تهتَزَّ سروراً»، كناية عن تمكثها في الإنسان وألفتها له وأنسها به، وقوله : «تسيخ في الثرى» كناية عن انفعالها وسقوطها عن الإنسان بعوده إلى ما كان عليه من الحال .

٥ . الوافي، ج ٥، ص ١٠١٣، ح ٣٥٠٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٦، ح ٢٠٥٥٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٤، ح ١٠ .

١ . في «هـ» :- «قال كان أبي عليه السلام» .

٢ . في البحار : «خطيئته» . وفي الأمالي للصدوق والأمالي للطوسي : «الخطيئة» .

٣ . في البحار : «فلا تزال» .

٤ . في «ب» ج، ص، ف، هـ، و امرأة العقول : «فصير» . وفي «ز، بر، بف» والوافي : «فتصير» . وهذا هو مقتضى السياق . وفي الأمالي للصدوق والطوسي : «أسفله أعلاه .» وفي الوافي : «يعني فما تزال تفعل تلك الخطيئة بالقلب وتؤثر فيه بحلاوتها حتى تجعل وجهه الذي إلى جانب الحق والآخرة إلى جانب الباطل والدنيا» .

٥ . الأمالي للصدوق، ص ٣٩٧، المجلس ٦٣، ح ٩؛ والأمالي للطوسي، ص ٤٣٨، المجلس ١٥، ح ٣٦، بسندهما

عن محمد بن سنان . الوافي، ج ٥، ص ٩٩٩، ح ٣٤٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ٢٠٥٧٢؛ البحار، ج ٧٣،

٦ . البقرة (٢) : ١٧٥ .

٧ . ح ٣١٢، ج ١ .

٨ . في «هـ» :- «فعل» .

٩ . في «هـ» : «قال» .

٩ . في «بس، بف» وحاشية «بر» : «ما يعملون» .

إِلَى النَّارِ.^١٣ / ٢٤١٣ . عَنْهُ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عِزِّي يَضْرِبُ، وَلَا نَكْبَتِي، وَلَا ضَدَاعٍ، وَلَا مَرَضٍ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ^٣- فِي كِتَابِهِ^٤: «وَمَا أَضَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمِمَّا كَسَبْتُمْ أُبَيِّدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ»^٥. قَالَ: ثُمَّ قَالَ^٦: «وَمَا يَعْفُو اللَّهُ أَكْثَرَ مِمَّا يُؤَاخِذُ بِهِ»^٧.

٤ / ٢٤١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ^٨ نَكْبَةٍ تُصِيبُ^٩ الْعَبْدَ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَمَا يَعْفُو اللَّهُ عَنْهُ^{١١} أَكْثَرَ»^{١٢}.

٥ / ٢٤١٥ . عَلِيُّ^{١٣}، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ التَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١ . تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٥، ح ١٧٥، عن ابن مسكان، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٥، ص ٩٩٩،

ج ٣٤٦٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٩، ح ٢٠٥٦٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٣، ح ٢.

٢ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٣ . في «ض»: «ه». قوله: جَلَّ وَعَزَّ.

٤ . في «ج»: «- وفي كتابه».

٥ . الشورى (٤٢): ٣٠.

٦ . في «ه»: «- و».

٨ . الأُمالي للمفيد، ص ٣٤، المجلس ٥، ح ١؛ الأُمالي للطوسي، ص ٦٣١، المجلس ٣١، ح ٢، مع زيادة في آخره،

وفيها بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام؛ وفيه، ص ٥٧٠، المجلس ٢٢، ح ٦، بسند آخر عن موسى بن

جعفر، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلها مع اختلاف الوافي، ج ٥، ص ٩٩٩، ح ٣٤٦٣؛ الوسائل،

ج ١٥، ص ٢٩٩، ح ٢٠٥٦٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٥، ح ٣.

٩ . في «ض»: «- ومن».

١٠ . هكذا في النسخ وهو مقتضى القاعدة. وفي المطبوع: «يصيب».

١١ . في «ه»: «ونه». وفي الوسائل: «- وعنه».

١٢ . الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٠، ح ٣٤٦٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ٢٠٥٧١.

١٣ . في «ج»: «عنه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ^١: لَا تُبْدِيَنَّ عَنْ وَاضِحَةٍ^٢ وَقَدْ غَمِلْتَ الْأَعْمَالَ الْفَاضِحَةَ، وَلَا يَأْمَنُ^٣ النَّبِيَّاتُ^٤ مَنْ عَمِلَ الشَّيْئَاتِ^٥».

٢٤١٦ / ٦. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ^٦ سَطَوَاتِ^٧ اللَّهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ». قَالَ^٨: قُلْتُ^٩ لَهُ^{١٠}: وَمَا سَطَوَاتُ اللَّهِ؟..... ←

١. في الكافي، ح ٣٧٤٢: «قال: إن من الجهل الضحك من غير عجب، قال: وكان يقول» بدل «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول».

٢. في مرآة العقول، ج ٩، ص ٤٠١: «الإبداء: الإظهار، وتعديته بـ»عن« لتضمن معنى الكشف. وفي الصحاح والقاموس والمصباح: الواضحة: الأسنان تبدو عند الضحك. وفي القاموس: فضحه - كمنعه -: كشح مساويه، أي لا تضحك ضحكاً يبدو به أسنانك ويكشف عن سرور قلبك، وقد عملت أعمالاً قبيحة ... لا تدري أغفر الله لك أم يعذبك عليها». وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٤١٦؛ المصباح المنير، ص ٦٦٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٦٨ (وضح).

٣. في الجعفریات: «ولا يأمن». وفي الاختصاص: «فلا تأمن». وفي مرآة العقول: «ولا يأمن البيات، بكسر النون ليكون نهياً، والكسرة للقاء الساكنين. أو بالرفع خبراً بمعنى النهي. وما قيل: إنه معطوف على الجملة الحالية بعيد».

٤. بيت العدو، أي أوقع بهم ليلاً. والاسم: البيات. والمراد الأخذ بالمعاصي. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٤٥ (بيت).

٥. الكافي، كتاب العشرة، باب الدعابة والضحك، ح ٣٧٤٢. وفي الجعفریات، ص ٢٣٥، بسنده عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الاختصاص، ص ٢٥٢، مرسلًا عن الرضا، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٤، ح ٣٤٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٠، ح ٢٠٥٧٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٧، ح ٤.

٦. في الزهد والأمالی للمفيد: «احذروا» بدل «تعوذوا بالله من».

٧. «الشطوة»: القهر بالبطش. والجمع: الشطوات. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٦٦ (سطا).

٨. في «ب» والوسائل والزهد والأمالی: - «قال».

٩. في الوسائل والزهد والأمالی: «فقلت».

١٠. في «ب» ز، ص، ف، هـ، بس، والوسائل والزهد والأمالی: - «له».

قَالَ: «الْأَخْذُ عَلَى الْمَعَاصِي».^٢

٢٤١٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ^٣

٢٧٠ / ٢. النَّجَّفَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «الذَّنُوبُ كُلُّهَا شَدِيدَةٌ، وَأَشَدُّهَا مَا نَبَتْ عَلَيْهِ اللَّحْمُ وَالْدَّمُ؛

لِأَنَّهُ إِمَّا مَرْحُومٌ، وَإِمَّا مُعَذَّبٌ، وَالْجَنَّةُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا طَيِّبٌ».^٥

٢٤١٨ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنِ الْقُضَيْلِ

بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَذْنِبُ الذَّنْبَ، فَيَزْوِي^٧ عَنْهُ الرِّزْقُ».^٨

٢٤١٩ / ٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^٩، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

١. في «ص»: «إلى».

٢. الزهد، ص ٧٩، ح ٤٠: الأُمالي للمفيد، ص ١٨٤، المجلس ٢٣، ح ٨، بسندهما عن إبراهيم بن

عبد الحميد. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٠، ح ٣٤٦٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٥، ح ٢٠٥٨٨.

٣. في الوسائل: «بن جعفر».

٤. في «ز» والبحار: «أو» بدل «وإمّا». وفي شرح المازندراني: «لعلّ المرحوم من كثرت ذنوبه بالتوبة أو البلاء أو العفو، والمعذب من لم تكفر ذنوبه بأحد هذه الوجوه».

٥. في «ص»، هـ: «فالجنة».

٦. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٧، ح ٣٥٨٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٩، ح ٢٠٥٦٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٧، ح ٥.

٧. في «هـ»: «أبي عبدالله».

٨. يجوز فيه البناء على الفاعل أيضاً، والضمير المستتر فيه راجع إلى «الذنب». وزوى الشيء: قبضه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٥ (زوا). وفي مرآة العقول: «أي قد يكون تقتير الرزق بسبب الذنب عقوبة أو لتكفير ذنبه، وليس هذا كلياً، بل هو بالنسبة إلى غير المستدرجين، فإن كثيراً من أصحاب الكبائر يوسع عليهم الرزق».

٩. تحف العقول، ص ١١٠، ضمن حديث أربعمائة، عن أمير المؤمنين^{١٠}، وفيه: «احذروا الذنوب، فإنّ العبد يذنب الذنب فيحبس عنه الرزق». راجع: علل الشرائع، ص ٢٩٧، ح ١؛ وتفسير القمي، ج ٢، ص ٣٨١. الوافي،

ج ٥، ص ١٠٠٠، ح ٣٤٦٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ٢٠٥٧٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٨، ح ٦.

١٠. في الكافي، ح ١٠٣٠٦: «الكليبي».

التَّوْفَلِي، عَنْ حُسَيْنٍ ^١بْنِ مُخْتَارٍ، عَنْ رَجُلٍ ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ عَبْدَ الدِّينَارِ
وَالذَّرْهَمِ، مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ كَمَهُ ^٣أَعْمَى، مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ نَكَحَ ^٤بَهِيمَةً ^٥».

٢٤٢٠ / ١٠. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ^٦، عَنِ الْوَشَاءِ ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اتَّقُوا الْمُخَفَّرَاتِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّ
لَهَا طَالِباً يَقُولُ أَحَدَكُمْ: أَذْنِبُ وَأَسْتَغْفِرُ ^٨إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُولُ: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ ^٩»

١. هكذا في النسخ. وفي المطبوع والكافي، ح ١٠٣٠٦: «الحسين».

٢. في الكافي، ح ١٠٣٠٦: «عن بعض أصحابه» بدل «عن رجل».

٣. في «كمه» وجوه ثلاثة: التخفيف، والتشديد، وضَمُّ الكاف وتشديد الميم اسماً. وهو بالتشديد، أي قال له: يا أعمى، أو يا أكمه؛ معيّر له بذلك، أو أضلّه عن الطريق ولم يهده إليه، أو كان جاهلاً فأعماه عن الحق، أو ضالاً فزاده عمى، أي ضلالاً. وفي القاموس: الكاه: من يركب رأسه لا يدرى إلى أين يتوجه. قال: ويحتمل: كمه، بالتخفيف والمعنى: من ركب أعمى، وهو كناية عمّن لم يسلك الطريق الواضح. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٣٦٠ (كمه). وفي معاني الأخبار بعد نقل الحديث قال: «قال مصنف هذا الكتاب: قوله ﷺ: مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ كَمَهُ أَعْمَى، يعني من أرشد متحيراً في دينه إلى الكفر وقرّره في نفسه حتّى اعتدّه. ومعنى قوله ﷺ: مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ كَمَهُ أَعْمَى، فأنّه يعني به من يمنع زكاة ماله ويخجل بمؤاساة إخوانه، فيكون قد أثر عبادة الدينار والدرهم على عبادة خالقه». وللمزيد راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٣١؛ مرآة العقول، ج ٩، ص ٤٠٦-٤٠٧.

٤. في «ض»: «-ملعون».

٥. في مرآة العقول: «ربما يقرأ «نَكَحَ» بالتشديد على بعض الوجوه».

٦. الكافي، كتاب النكاح، باب الخسخصة ونكاح البهيمه، ح ١٠٣٠٦، وتام الرواية فيه: «ملعون ملعون من نكح بهيمه». وفي الخصال، ص ١٢٩، باب الثلاثة، ح ١٣٢، ومعاني الأخبار، ص ٤٠٢، ح ٦٧، بسندهما عن محمد بن إبراهيم التوفلي، عن الحسين بن المختار بإسناده رفعه، قال: قال رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير الوافي، ج ٥، ص ١٠٦٨، ح ٣٥٩٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣١٩، ح ٧.

٧. في «بس»: «-بن محمد».

٨. في «بس»: «-علي».

٩. في «ب، ز» والبحار: «+الله». وفي «هـ»: «+الله جلّ وعزّ».

١٠. كذا في النسخ. وفي القرآن: ﴿وَنَكُتُبُ﴾. قال في مرآة العقول: «وكأنه أي إضافة السين -من النسخ أو الرواة. وقبل: هذا نقل للآية بالمعنى؛ لبيان أنّ هذه الكتابة تكون بعد إحياء الموتى على أجسادهم لفضيحتهم».

٢٧١/٢ نَاقَدْتُمَا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ^١ وَقَالَ^٢ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا إِنْ تَكْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنْ اللَّهُ لَطِيفٌ خَبِيرٌ»^{٣، ٤}.

١١/٢٤٢١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ^٥، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ طَرِيفٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الذَّنْبَ يَحْرِمُ الْعَبْدَ الرِّزْقَ»^٧.

١٢/٢٤٢٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَذْنِبَ الذَّنْبَ، فَيُذْرَأُ^٨ عَنْهُ الرِّزْقُ»، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «إِذَا أَقْسَمُوا لَيْصُرَ مِنْهَا مُصِيبِينَ ۝ وَلَا يَسْتَنْتُونَ ۝ قَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ

١. يَس (٣٦): ١٢.

٢. فِي «ص»: «فَقَالَ». وَفِي «د»، «ه»: «وَاللَّهُ».

٣. لِقَمَان (٣١): ١٦.

٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب استصغار الذنب، ذيل ح ٢٤٦٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إِلَى قَوْلِهِ: «فَقَدْ إِمَامٌ مُبِينٌ» مَعَ اخْتِلَافٍ بَيِّنٍ. الْوَاقِي، ج ٥، ص ١٠١، ح ٣٤٩٥: الْوَسَائِلُ، ج ١٥، ص ٣١١، ح ٢٠٦٠٦: الْبَحَارُ، ج ٧٣، ص ٣٢١، ح ٨.

٥. فِي الْوَسَائِلِ: - «عَنْ ابْنِ فَضَالٍ». وَهُوَ سَهْوٌ؛ فَقَدْ رَوَى [الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ] بْنُ فَضَالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ [بْنِ مَيْمُونٍ] فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْنَادِ، وَقَدْ تَوَسَّطَ ابْنُ فَضَالٍ فِي بَعْضِهَا بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَبَيْنَ ثَعْلَبَةَ. رَاجِعٌ: مَعْجَمُ الرِّجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٥، ص ٣٠٦-٣٠٥؛ وَج ٢٣، ص ٢١٨-٢٢٠.

٦. فِي «ج»، «ه»: «طَرِيفٌ».

٧. الْمُحَاسِنُ، ص ١١٦، كِتَابُ عِقَابِ الْأَعْمَالِ، ح ١٤٥، بِسند آخر، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَنْوِي الذَّنْبَ، فَيَحْرَمُ رِزْقَهُ». قَرَبَ الْإِسْنَادُ، ص ٣٢، ح ١٠٤، بِسند آخر، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَأْتِي الذَّنْبَ، فَيَحْرَمُ بِهِ الرِّزْقَ» مَعَ زِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ. الْوَاقِي، ج ٥، ص ١٠٠، ح ٣٤٦٧: الْوَسَائِلُ، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ٢٠٥٧٤.

٨. الذُّزَّةُ: الدَّفْعُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٧١ (دُرّاً). وَفِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «الْفِعْلُ هُنَا عَلَى بِنَاءِ الْمَجْهُولِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَعْلُومَ بِإِرْجَاعِ الْمُسْتَرِّ إِلَى الذَّنْبِ».

ثَانِيَمُونَ^١.

٢٤٢٣ / ١٣ . عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ،
قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : « إِذَا أَذْنَبَ الرَّجُلُ خَرَجَ^٢ فِي قَلْبِهِ نَكْتَةٌ سَوْدَاءٌ ، فَإِنْ^٣
تَابَ انْمَحَتْ ، وَإِنْ^٤ زَادَ زَادَتْ حَتَّى تَغْلِبَ عَلَى قَلْبِهِ ، فَلَا يَفْلَحُ بَعْدَهَا أَبَدًا^٥ . »

٢٤٢٤ / ١٤ . عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « إِنَّ الْعَبْدَ يَسْأَلُ^٦ اللَّهَ^٧ الْحَاجَةَ ، فَيَكُونُ مِنْ شَأْنِهِ قَضَاؤُهَا^٨
إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ، أَوْ إِلَى وَفْتٍ بَطِيءٍ ، فَيَذْنِبُ الْعَبْدُ ذَنْبًا ، فَيَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -
لِلْمَلَكِ : لَا تَقْضِ حَاجَتَهُ ، وَآخِرِمَهُ^٩ إِيَّاهَا^{١٠} ؛ فَإِنَّهُ تَعَرَّضَ لِسَخْطِي ، وَاسْتَوْجَبَ الْجَزْمَانَ^{١١}
مِنِّْي . »

١ . القلم (٦٨) : ١٧ - ١٩ . وفي الوافي : « الآية نزلت في قوم كانت لأبيهم جنة ، فكان يأخذ منها قوت سته ويتصدق بالباقي ، فلما مات قال بنوه : إن فعلنا ما كان يفعل أبونا ضاق علينا الأمر ، فحلفوا أن يقطعوها ، وقد بقي من الليل ظلمة داخلين في الصبح منكرين ، ولم يستثنوا في يمينهم ، أي لم يقولوا : إن شاء الله ، فطاف عليها بلاء أو هلاك . » طائف أي محيط بها . وهذا كقول سبحانه : « وَاجْعَلْ يَمِينَهُ^{١٢} يَمِينًا^{١٣} » [الكهف (١٨) : ٤٢] قيل : احترقت جنتهم فاسودت ، وقيل : يبست وذهبت خضرتها ولم يبق منها شيء .

٢ . المحاسن ، ص ١١٥ ، كتاب عقاب الأعمال ، ح ١١٩ ، مرسلًا عن الفضيل . الوافي ، ج ٥ ، ص ١٠٠١ ، ح ٣٤٦٨ ; الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٣٠١ ، ح ٢٠٥٧٥ ؛ البحار ، ج ٧٣ ، ص ٣٢٤ ، ح ٩ .

٣ . في « هـ » : « خرجت » . ٤ . في « ض » ، « هـ » : « فإذا » .

٥ . في « هـ » : « فإن » .

٦ . الوافي ، ج ٥ ، ص ١٠٠٣ ، ح ٣٤٧٦ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٣٠٢ ، ح ٢٠٥٧٦ ؛ البحار ، ج ٧٣ ، ص ٣٢٧ ، ح ١٠ .

٧ . في حاشية « بر » : « ليسأل » . ٨ . في « ف » : « - : الله » .

٩ . في « ض » ، « هـ » : « قضاه » وهو من تخفيف الهمزة .

١٠ . في الوسائل ، ح ٢٠٥٧٧ - : « وإيَّاه » .

١١ . الاختصاص ، ص ٣١ ، مرسلًا مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٥ ، ص ١٠٠١ ، ح ٣٤٦٩ ؛ الوسائل ، ج ٧ ، ص ٧ .

٢٤٢٥ / ١٥ . ابن محبوب^١، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّهُ مَا مِنْ سَنَةٍ أَقَلَّ مَطَرًا^٢ مِنْ سَنَةٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ؛ إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِذَا عَمِلَ قَوْمٌ بِالْمَعَاصِي، صَرَفَ عَنْهُمْ مَا كَانَ قَدَّرَ لَهُمْ مِنَ الْمَطَرِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَإِلَى الْفَيَافِي^٣ وَالْبَحَارِ وَالْجِبَالِ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيَعْدُذِبُ الْجَعَلَ^٤ فِي جُحْرَهَا بِحَبْسٍ^٥ الْمَطَرِ عَنِ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ بِمَحَلِّهَا^٦ بِخَطَايَا مَنْ يَحْضُرُهَا، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهَا السَّبِيلَ فِي^٧ مَسْلَكِ^٨ سِوَى مَحَلِّهَا^٩ أَهْلِ الْمَعَاصِي».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ»^{١٠}.

٢٤٢٦ / ١٦ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ

بَكَيْرٍ^{١٢}:

ص ١٤٤، ح ٨٩٦١؛ وج ١٥، ص ٣٠٢، ح ٢٠٥٧٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٢٩، ح ١١.

١ . السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى المعبر عنه بالضمير، عن أحمد بن محمد.

٢ . في «ف»: «مطر».

٣ . «الفيافي»: البراري الواسعة، جمع فَيْفَاء. النهاية، ج ٣، ص ٤٨٥ (فيف).

٤ . «الْجَعَلَ»: دَابَّةٌ سوداء من دواب الأرض، وقيل: هو أبو جُحْران، أو الجرباء، وهي ذكر أم حُبَيْن، وجمعه: جِعْلَان. المصباح المئير، ص ١٠٣؛ لسان العرب، ج ١١، ص ١١٢ (جعل).

٥ . في البحار: «فحبس».

٦ . في «ب» والمحاسن والأمال: «بمحلَّتها».

٧ . في «ز»، هـ والمحاسن والأمال: «إلى».

٨ . في «ز»: «المسلك».

٩ . في «ف»: «محل».

١٠ . الحشر (٥٩): ٢.

١١ . المحاسن، ص ١١٦، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٢، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. وفي الأمال: للصدوق، ص ٣٠٨، المجلس ٥١، صدر ح ٢؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٠، بسندهما عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠١، ح ٣٤٧٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٥٧، ذيل ح ٢١٥٠٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٢٩، ح ١٢.

١٢ . في «ب» ج، ز، ص، ض، ف، هـ، بر، بس، بف، جر، والوسائل: -«عن ابن بكير». والصواب ما ورد في «د»

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ يُذْنِبُ الذَّنْبَ، فَيُخْرَمَ صَلَاةَ اللَّيْلِ، وَإِنَّ الْعَمَلَ السَّيِّئَ أَسْرَعَ فِي صَاحِبِهِ مِنَ السَّكِينِ فِي اللَّحْمِ»^١.

١٧ / ٢٤٢٧. عَنْهُ^٢، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَا يَعْمَلُهَا، فَإِنَّهُ رُبَّمَا عَمِلَ الْعَبْدُ السَّيِّئَةَ، فَيَرَاهُ الرَّبُّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى^٤ - فَيَقُولُ: ^٥وَعِزَّتِي وَجَلَالِي^٦، لَا أَغْفِرُ لَكَ بَعْدَ ذَلِكَ^٧ أَبَدًا^٨»^٩.

١٨ / ٢٤٢٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ التُّهَيْدِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ،

«والمطبوع والبحار من ثبوت «عن ابن بكير»؛ فإن ابن فضال في مشايخ محمد بن عبد الجبار، هو الحسن بن علي بن فضال، وهو من أصحاب الرضا ﷺ، روى هو كتاب عبدالله بن بكير، وتوسط ابن بكير بينه وبين أبي عبدالله ﷺ في عدد من الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٢٤، الرقم ١٦٤؛ وص ٣٠٤، الرقم ٤٦٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٢٠-٤٢١؛ ج ٢٢، ص ٣٦٣-٣٦٤. ويؤيد ذلك رواية ابن فضال، عن ابن بكير، عن أبي عبدالله ﷺ في الحديث الآتي.

١. المحاسن، ص ١١٥، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٩، عن محمد بن علي، عن ابن فضال، عن رجل، عن أبي عبدالله ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٣، ح ٣٤٧٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٢، ح ٢٠٥٧٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣٠، ح ١٣.

٢. الضمير راجع إلى محمد بن عبد الجبار المذكور في السند السابق.

٣. في الكافي، ح ١٩٤٢ والمحاسن وثواب الأعمال: «عن بعض أصحابنا».

٤. «فلا يعملها» بصيغة النهي. ٥. في «ب» والبحار: «يعمل».

٦. في الكافي، ح ١٩٤٢: «فإراه الله سبحانه» بدل «فإراه الرب تبارك وتعالى».

٧. في الكافي، ح ١٩٤٢: «ولا».

٨. في «ز»: «بعزتي وجلالي»، وفي «ص»: «وعزتي وجلالي». وفي الوافي: «وجلالتي».

٩. في الكافي، ح ١٩٤٢: «بعدها». وفي المحاسن: «بعد ذلك».

١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب تعجيل فعل الخير، ح ١٩٤٢، مع زيادة في أوله. وفي المحاسن، ص ١١٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٤؛ وثواب الأعمال، ص ٢٨٨، ح ١، بسندهما عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبدالله بن بكير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله ﷺ. الأمالي للمفيد، ص ٢٠٥، المجلس ٢٣، ذيل ح ٣٦، بسند آخر، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٣، ح ٣٤٧٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٣، ح ٢٠٥٧٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣١، ح ١٤.

عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «حَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُغْنِي فِي دَارٍ إِلَّا أَضْحَاهَا^٢ لِلشَّمْسِ حَتَّى تُطَهِّرَهَا^٣».

١٩/٢٤٢٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَعُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْعَبْدَ لَيُخْبَسُ عَلَى ذَنْبٍ مِنْ ذُنُوبِهِ مِائَةَ عَامٍ، وَإِنَّهُ لَيَنْظَرُ إِلَى أَزْوَاجِهِ فِي الْجَنَّةِ يَتَنَعَّمُ^٤».

٢٧٣/٢. ٢٠/٢٤٣٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّازَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ ابْنِ بَكْثَرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَفِي قَلْبِهِ نَكْتَةٌ بَيْضَاءُ، فَإِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا^٥، خَرَجَ فِي النُّكْتَةِ نَكْتَةٌ سَوْدَاءُ؛ فَإِنْ تَابَ^٦ ذَهَبَ ذَلِكَ^٧ السَّوَادُ^٨، وَإِنْ تَمَادَى فِي

١. في «ه»: «أبي عبدالله».

٢. صَحِيحٌ لِلشَّمْسِ ضِحَاءٌ - ممدود -: إذا برزت لها. وَصَحِيحٌ - بالفتح - مثله. وفي الوافي: «أضحاها: أظهرها؛ كناية عن تخريبها وهدمها».

٣. في «ج، ص، ه، ب، ف»: «يطهرها».

٤. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٤، ح ٣٤٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٦، ح ٢٠٥٨٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣١، ح ١٥.

٥. في «ه»: «- والأصم».

٦. في «ه»: «من».

٧. في «ز، ه»: «يتنعم في الجنة». وفي الأمالي: «أزواجه وإخوانه في الجنة» بدل «أزواجه في الجنة يتنعم».

٨. الأمالي للصدوق، ص ٤١٢، المجلس ٦٤، ح ٩، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ.

الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٤، ح ٣٤٧٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٩، ح ٢٠٥٨٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣١، ح ١٦.

٩. في «ه»: «فإن».

١٠. في «ه»: «- وذنباً».

١١. في «ف»: «نكتة».

١٢. في «ه»: «أناب».

١٣. في «ب، ف»: «تلك».

١٤. في «ف، ز»: «فإن». وتمادى فلان في غيّه: إذا لج فيه. لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٧٣ (مدى).

الذُّنُوبِ زَادَ ذَلِكَ السَّوَادُ^١ حَتَّى يَغْطِيَ^٢ الْبَيَاضَ ، فَإِذَا غَطَّى^٣ الْبَيَاضُ^٤ لَمْ يَزِجْ صَاحِبُهُ إِلَى خَيْرٍ أَبَدًا ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «كَلَّا بَلْ زَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»^٥.

٢٤٣١ / ٢١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام ، قَالَ : «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : لَا تُبْدِيَنَّ عَنْ وَاضِحَةٍ وَقَدْ عَمِلْتَ الْأَعْمَالَ الْفَاضِحَةَ^٦ ، وَلَا تَأْمِنْ^٧ الْبَيَاتِ وَقَدْ عَمِلْتَ السَّيِّئَاتِ^٨».

٢٤٣٢ / ٢٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنِ الْحُسَيْنِ^٩ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الْمَدَائِنِيِّ^{١٠} :

١ . في «ف» : «السوداء» .

٢ . في «ف» : «تغطي» .

٣ . هكذا في «ص» ، ض ، ف ، هـ ، ب ، ف ، والوسائل والبحار . ويجوز فيه أيضاً البناء على الفاعل من التفعيل ونصب «البياض» . وفي سائر النسخ والمطبوع : «تغطي» .

٤ . في «ب» والاختصاص : - «فإذا غطى البياض» .

٥ . المطففين (٨٣) : ١٤ .

٦ . الاختصاص ، ص ٢٤٣ ، مرسلًا مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٥ ، ص ١٠٠٣ ، ح ٣٤٧٥ ، الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٣٠٣ ، ح ٢٠٥٨٠ ؛ البحار ، ج ٧٣ ، ص ٣٣٢ ، ح ١٧ .

٧ . في «ف» : «+» عن واضحة .

٨ . في «هـ» والوافي والاختصاص : «لأأمنن» . وفي الجعفریات : «لأأمنن» .

٩ . الكافي ، كتاب العشرة ، باب الدعاة والضحك ، ح ٣٧٤٢ ، بسند آخر ؛ الجعفریات ، ص ٢٣٥ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن أبياته ، عن أمير المؤمنين عليه السلام . الاختصاص ، ص ٢٥٢ ، مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام ، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٥ ، ص ١٠٠٤ ، ح ٣٤٧٩ ؛ الوسائل ، ج ١٥ ، ص ٣٠٠ ، ح ٢٠٥٦٩ ؛ البحار ، ج ٧٣ ، ص ٣٣٤ ، ح ١٨ .

١٠ . في «هـ» : «الحسن» . والحسين هذا ، هو الحسين بن إسحاق التاجر ، وقد توسط بين محمد بن يحيى العطار وبين علي بن مهزيار في عدة من الأسناد . أنظر على سبيل المثال : الفقيه ، ج ٤ ، ص ٤٤٦ ؛ علل الشرائع ، ص ٤١٨ ، ح ٥ ؛ وص ٤٤٨ ، ح ١ ؛ الخصال ، ص ٤ ، ح ٧ ؛ وص ٣٩ ، ح ٢٣ ؛ وص ٢٥ ؛ وص ٨١ ، ح ١ ؛ معجم رجال الحديث ، ج ٥ ، ص ١٩٨ ، الرقم ٣٣٠٥ .

١١ . في «ز» : «أبي عمير المدائني» .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: ^١ إِنَّ اللَّهَ قَضَى قَضَاءً خْتَمًا أَلَّا يُنْعِمَ ^٢ عَلَى الْعَبْدِ بِنِعْمَةٍ فَيَسْلُبَهَا إِتَاءَهُ، حَتَّى يُخْذِثَ ^٣ الْعَبْدَ ذَنْبًا يَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ التَّقِيمَةَ».

٢٧٤/٢ ٢٤٣٣ / ٢٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «رَبُّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ» ^٧ الْآيَةِ، فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ قَوْمٌ كَانَتْ ^٨ لَهُمْ قُرَى مُتَّصِلَةٌ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَانْتَهَارَ جَارِيَةٌ، وَأَمْوَالٌ ظَاهِرَةٌ، فَكَفَرُوا ^{١٠} نِعَمَ ^{١١} اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَغَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ مِنْ عَافِيَةِ اللَّهِ، فَغَيَّرَ ^{١٢} اللَّهُ مَا بِهِمْ مِنْ نِعْمَةٍ، وَ ^{١٣} «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْيِرُ مَا يَقُومُ حَتَّى يُغْيِرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ» ^{١٤} فَارْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ^{١٥} سَيْلَ الْعَرِمِ، فَغَرَّقَ قَرَاهِمَ، وَخَرَّبَ دِيَارَهُمْ، وَأَذْهَبَ ^{١٦} أَمْوَالَهُمْ ^{١٧}، وَابْدَلَهُمْ مَكَانَ جَنَاتِهِمْ ^{١٨} جَنَّاتٍ ذَوَاتِ أَكْلٍ

١. في البحار: - «كان أبي عليه السلام يقول».

٢. في «ج، د، ص، ض، يس» امرأة العقول والوسائل والبحار وتفسير العياشي: «لا ينعم» بدون الهمزة.

٣. في «هـ»: «حتى يذنب». ٤. في «ض، ف»: «يستوجب».

٥. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ١٩، عن أبي عمرو المدائني، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي،

ج ٥، ص ١٠٠٥، ح ٣٤٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٣، ح ٢٥٨١؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٣٤، ح ١٩.

٦. هكذا في «يس، بف، جل». وفي القرآن: «فَقَالُوا رَبُّنَا». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قالوا ربنا».

٧. سبأ (٣٤): ١٩.

٨. في الوسائل: «بعضها».

٩. في «د»: «أنعم». وفي الكافي، ح ١٥٤١٢: «بأنعم».

١٠. في «ز»: «يغَيِّر».

١١. الرعد (١٣): ١١. وفي الكافي، ح ١٥٤١٢: «من عافية - إلى - «بأنفسهم»».

١٢. في «بر»: «إليهم».

١٣. في «ب، د، ز، ص، ض، بر، يس، بف» الوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ١٥٤١٢: «بأموالهم».

١٤. في البحار: «جنتيهم».

خُمْطُ^١ وَأَثْلُ^٢، وَشَيْءٌ مِنْ سِذْرِ قَلِيلٍ، ثُمَّ قَالَ^٣: «ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ تُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ»^٤.

٢٤ / ٢٤٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ سَمَاعَةَ^٥، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً فَسَلَبَهَا^٦ إِثْنَاهُ، حَتَّى يُذْنِبَ ذَنْبًا يَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ السَّلْبَ»^٧.

٢٥ / ٢٤٣٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ وَقْدٍ

الْجَزَرِيُّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بَعَثَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَائِهِ^٨ إِلَى

١. «خُمْط»: ضرب من الأراك يؤكل. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٢٨ (خمط).

٢. «الأثل»: شجر يشبه الطُرفاء، إلا أنه أعظم منها وأجود منها عوداً. تصنع منه الأقداح الصُفر الجياد. ترتيب كتاب

العين، ج ١، ص ٦٦-٦٧. ٣. في الكافي، ح ١٥٤١٢: «+ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

٤. سبأ (٣٤): ١٧.

٥. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٤١٢، عن محمد، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح،

عن سدير، قال: سألت رجلاً أباجعفر عليه السلام الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٥، ح ٣٤٨٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٤،

ح ٢٠٦١٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣٤، ح ٢٠.

٦. روى محمد بن سنان عن سماعة بن مهران في تأويل الآيات، ص ٤٦٣، و ص ٦٥٤، و ص ٧٣٣، والطريق في

المواضع الثلاثة واحد؛ روى محمد بن العباس، عن محمد بن أحمد [بن ثابت]، عن القاسم بن إسماعيل، عن

محمد بن سنان، عن سماعة بن مهران، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام. والمعهود في غير هذا الطريق

رواية محمد بن سنان، عن سماعة [بن مهران] بالتوسط والواسطة في الأغلب هو عمار بن مروان، فعليه،

احتمال سقوط الواسطة في ما نحن فيه غير منفي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٧٢-٣٧٣.

٧. في حاشية «ج»: «فيلبها».

٨. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٦، ح ٣٤٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ٢٠٥٨٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٣٩، ح ٢١.

٩. في المحاسن: «- من أنبيائه».

قَوْمِهِ^١، وَأَوْحَى^٢ إِلَيْهِ: أَنْ قُلْ لِقَوْمِكَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ وَلَا أَنْاسٍ^٣ كَانُوا عَلَى طَاعَتِي، فَأَصَابَهُمْ فِيهَا سَرَاءٌ^٤، فَتَحَوَّلُوا^٥ عَمَّا أَحَبُّ إِلَى مَا أَكْزَرُ، إِلَّا تَحَوَّلْتُ لَهُمْ عَمَّا يَجُتُّونَ إِلَى مَا يَكْرَهُونَ؛ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ وَلَا أَهْلِ بَيْتٍ كَانُوا عَلَى مَعْصِيَتِي، فَأَصَابَهُمْ فِيهَا سَرَاءٌ^٦، فَتَحَوَّلُوا^٧ عَمَّا أَكْزَرُ إِلَى مَا أَحَبُّ، إِلَّا تَحَوَّلْتُ لَهُمْ^٨ عَمَّا يَكْرَهُونَ إِلَى مَا يَحِبُّونَ، وَقُلْ لَهُمْ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي؛ فَلَا تَقْنَطُوا^٩ مِنْ رَحْمَتِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَاظَمُ^{١٠} عِنْدِي^{١١} ذَنْبٌ^{١٢} أَغْفِرُهُ؛ وَقُلْ لَهُمْ: لَا يَتَعَرَّضُوا مُعَانِدِينَ لِسَخْطِي، وَلَا يَسْتَخِفُّوا بِأَوْلِيَائِي؛ فَإِنَّ لِي سَطَوَاتٍ عِنْدَ غَضَبِي لَا يَقُومُ لَهَا شَيْءٌ مِنْ خَلْقِي.^{١٣}

٢٦/٢٤٣٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ،^{١٤} عَنْ جَدِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ

١. في «بف»: «قوم».

٢. في «هـ»: «أوحى». وفي المحاسن: «وأوحى الله».

٣. في «ج، د، ز، ص، ف، ب، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «ناس». وفي المحاسن: «أهل بيت».

٤. في «هـ»: «سر».

٥. في المحاسن: «فيها سوء»، فانتقلوا بدل «فيها سراء»، فتحوّلوا.

٦. في «هـ»: «خير».

٧. في «ف» + «ما».

٨. في «د، ب، بف» - «لهم».

٩. في «ض، ف»: «فلا يقنطوا».

١٠. في «هـ»: «لا يتعاطمني».

١١. في «هـ»: «- عندي».

١٢. في البحار، ج ٧٣: «- عبيد».

١٣. المحاسن، ص ١١٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٣، عن ابن محبوب، عن الهيثم بن واقد. ثواب الأعمال،

ص ٣٠٢، ح ٦، يسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن الهيثم بن واقد، مع اختلاف يسير،

وفيها إلى قوله: «عَمَّا تَجُتُّونَ إِلَى مَا يَكْرَهُونَ». الوافي، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٣٤٨٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٦،

ح ٢٠٥٩؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٥٨، ح ١٣، وج ٧٣، ص ٣٣٩، ح ٢٢.

١٤. روى المصنّف عن محمد بن يحيى، عن علي بن إبراهيم الهاشمي في الكافي، ح ١١٩٤٦. فربما يُتَخَيَّلُ اتِّحَادُ

علي بن إبراهيم الهاشمي في ما نحن فيه مع المذكور هناك، لكن لا دليل على ذلك، بل القرينة تقوم على

خلافه؛ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ هَذَا، هُوَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ

بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْجَوَانِي. روى كتابه أبو الفرج الإصفهاني المتوفى سنة ٣٥٦، كما في

رجال النجاشي، ص ٢٦٢، الرقم ٦٨٧. وقال نجم الدين النسابة في كتابه المجدي: «لقيه أبو الفرج الإصفهاني

اللَّهُ^١، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنِ الرَّضَا^٢، قَالَ: «أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ: إِذَا أُطِغَتْ رَضِيَتْ، وَإِذَا رَضِيَتْ بَارَكَتْ، وَ لَيْسَ لِرَبِّكَ نِيهَاةٌ، وَإِذَا عَصِيَتْ غَضِبَتْ، وَإِذَا غَضِبَتْ لَعَنَتْ؛ وَ لَعْنَتِي تَبْلُغُ السَّابِعَ مِنَ الْوَرَاءِ^٣».

٢٧ / ٢٤٣٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤: «أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَحَدَكُمْ لَيَكْتُمُ.....»

صاحب كتاب الأغاني». لاحظ أيضاً: تهذيب الأنساب، ص ٢٢٩.

فعليه علي بن إبراهيم هذا، هو علي بن إبراهيم الجواني. وقد روى الشيخ الصدوق في عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٧٤، ح ١، مسنداً عن محمد بن يعقوب الكليني، عن علي بن إبراهيم العلوي الجواني. ثم إنه لا يبعد اتحاد علي بن إبراهيم الهاشمي المذكور في الكافي، ح ١١٩٤٦ مع علي بن إبراهيم الجعفري الذي روى عنه محمد بن يحيى في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٧٣.

١. في البحار: «عبدالله». ٢. في «ز، ض، هـ»: «أبي الحسن الرضا».

٣. هكذا في «ب» والبحار، ج ١٤ و ٧٣. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الورى». وفي حاشية «ج، د، ف، بس، ب» والوافي: «الولد». وما أثبتناه هو الصحيح الأظهر؛ فَإِنَّ الشَّرَاحَ ترجموه بولد الولد، وهو معنى «الوراء»، وأما «الورى» فهو بمعنى الناس، وهو غير مناسب لسياق الحديث الشريف. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٣؛ النهاية، ج ٥، ص ١٧٨ (وراء)؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٩١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٢٣ (ورأ). وفي مرآة العقول، ج ٩، ص ٤٦٦: «ويستشكل بأنّه أتى تفسير لأولاد الأولاد حتّى تبلغ اللعنة إليهم إلى البطن السابع؟ فمنهم من حمله على أنّه قد يبلغهم وهو إذا رضوا بفعل آبائهم ... وأقول: يمكن أن يكون المراد به الآثار الدنيويّة، كالفقر والفاقة والبلايا والأمراض والحبس والمظلوميّة، كما نشاهد أكثر ذلك في أولاد الظلمة، وذلك عقوبة لآبائهم؛ فَإِنَّ الناس يرددون عن الظلم بذلك؛ لِحُبِّهِمْ لأولادهم، ويعوّض الله الأولاد في الآخرة، كما قال تعالى: «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ» الآية [النساء (٤): ٩]. وهذا جائز على مذهب العدالة، بناءً على أنّه يمكن إيلام شخص لمصلحة الغير مع التعويض بأكثر منه، بحيث يرضى من وصل إليه الألم، مع أنّ في هذه الأمور مصالح للأولاد أيضاً؛ فَإِنَّ أولاد المترفين بالنعم إذا كانوا مثل آبائهم، يصير ذلك سبباً لبغيم وطفانهم أكثر من غيرهم».

٤. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٧، ح ٣٤٨؛ وسائل الشعية، ج ١٥، ص ٣٠٧، ح ٢٠٥٩١؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٥٩، ح ١٥؛ ج ٧٣، ص ٣٤١، ح ٢٣.

٥. في الوافي: «- وآه».

بِهِ^١ الْخَوْفَ مِنَ السُّلْطَانِ، وَ مَا^٢ ذَلِكَ إِلَّا بِالدُّنُوبِ، فَتَوْقُوهَا مَا اسْتَطَعْتُمْ،
و لَا تَمَادُوا^٣ فِيهَا^٤.

٢٨ / ٢٤٣٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا وَجَعَ أَوْجَعُ لِلْقُلُوبِ مِنَ الدُّنُوبِ، وَ لَا خَوْفٌ أَشَدُّ مِنَ
الْمَوْتِ، وَ كَفَى بِمَا سَلَفَ تَفَكُّرًا، وَ كَفَى بِالْمَوْتِ وَاعِظًا»^٥.

٢٩ / ٢٤٣٩ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ النَّيْمِيِّ^٦، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ

هِلَالِ الشَّامِيِّ - مَوْلَى لِأَبِي^٧ الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام - قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «كَلَّمَا أَخَذْتَ الْعِبَادَةَ مِنَ الدُّنُوبِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْمَلُونَ،

أَخَذَتْ اللَّهُ^٨ لَهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ»^٩.

١. في الوسائل - «به».

٢. في «ص»: «فما».

٣. تَمَادَى فَلَانَ فِي غَيْهِ: إِذْ لَاحَظَ دَامَ عَلَى فَعْلِهِ. المصباح المنير، ص ٥٦٧ (مدى).

٤. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٧، ح ٣٤٨٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ٢٠٥٨٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٢، ح ٢٤.

٥. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان) ح ١٦٨٠؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٧، المجلس ١،

ح ٣١؛ ومصباح الشريعة، ص ١١٣، الباب ٥٣؛ وتحف العقول، ص ٣٥، الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٧، ح ٣٤٨٧؛

الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ٢٠٥٨٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٢، ح ٢٥.

٦. هكذا في «ه». وفي «ب»، ج، د، ز، ف، بر، بس، بف، جر، والوسائل والبحار والمطبوع: «الميثمي».

والصواب ما أثبتناه؛ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ فِي مَشَائِخِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ.

وَتَقَدَّمَ فِي الْكَافِي، ذِيلُ ح ٢٣٣٣، أَنَّ الصَّوَابَ فِي لِقَاءِ هُوَ «النَّيْمِيُّ» وَ «النَّيْمِيُّ». راجع: معجم رجال الحديث،

ج ٢، ص ٧٠٧-٧٠٨.

٧. في «ص»: «أبي» بدل «لأبي».

٨. في الوسائل والأمال: «الله».

٩. علل الشرائع، ص ٥٢٢، ح ٧، عن علي بن حاتم، عن أحمد بن محمد العاصمي وعلي بن محمد بن يعقوب،

عن علي بن الحسين، عن العباس بن علي مولى لأبي الحسن موسى عليه السلام عن الرضا عليه السلام. الأمالي للطوسي،

ص ٢٢٨، المجلس ٨، ح ٥٢، بسنده عن أحمد بن محمد العاصمي، عن علي بن الحسين، عن العباس بن علي

الشمي، عن الرضا عليه السلام. تحف العقول، ص ٤١٠، عن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٧، ح ٣٤٨٨؛

الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ٢٠٥٨٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٣، ح ٢٦.

٢٤٤٠ / ٣٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ صُهَيْبٍ: ٢٧٦/٢
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا عَصَانِي مَنْ عَرَفَنِي^١، سَلَطْتُ
عَلَيْهِ مَنْ لَا يَعْرِفُنِي^٢».

٢٤٤١ / ٣١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مُنَادِيًا^٣ يَنَادِي:
مَهْلًا مَهْلًا عِبَادَ اللَّهِ عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ، فَلَوْ لَا بَهَائِمُ رُتِعَ، وَصَبِيَّةٌ رُضِعَ، وَشَيْوخٌ رُكِعَ،
لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا، تَرْضَوْنَ بِهِ رِضًا^٤».

١١٢ - بَابُ الْكَبَائِرِ

٢٤٤٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ
الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْتَهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ

١. في الوسائل والفقهاء والأمال: «يعرفني».

٢. الأمال: للصدوق، ص ٢٢٩، المجلس ٤٠، ح ١٢، بسند آخر عن زيد بن علي، عن أبيه عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٤، ح ٥٨٧١، مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف بسير الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٨، ح ٣٤٨٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٧، ح ٢٠٥٩٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٣، ح ٢٧.
٣. في الخصال: «ملكاً».

٤. «تَرْضَوْنَ»، أي تَدَقُّونَ وَتُجْزَوْنَ، والَرْضُ: الدَّقُّ الجريش. والدَقُّ: كسر الشيء قطعة قطعة، والجريش: حَكَّ شيء خشن بشيء مثله. راجع: ترتيب كتاب العيون، ج ١، ص ٢٧٩؛ لسان العرب، ج ٧، ص ١٥٤ (رضض).

٥. في «ه» + «تَمَّتْ - والصحيح: «تَمَّ» - آخر الجزء الأول من كتاب الإيمان والكفر، ويتلوه بمشيئة الله وعونه في الجزء الثاني. بسم الله الرحمن الرحيم».

٦. الخصال، ص ١٢٨، باب الثلاثة، ح ١٣١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٨، ح ٣٤٩٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٠٧، ح ٢٠٥٩٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٤، ح ٢٨.

سَيُنَابِكُمْ وَتَدْخِلُكُمْ مُذْخَلًا كَرِيمًا^١ قَالَ: «الْكَبَائِرُ، الَّتِي أَوْجَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهَا النَّارَ»^٢.

٢٤٤٣ / ٢. عَنْهُ^٣، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، قَالَ:

كَتَبَ مَعِيَ^٤ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام يَسْأَلُهُ عَنِ الْكَبَائِرِ: كَمْ هِيَ؟ وَمَا هِيَ؟ فَكَتَبَ^٥: «الْكَبَائِرُ^٦: مَنْ اجْتَنَبَ^٧ مَا وَعَدَ^٨ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ، كَفَّرَ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا، وَ السَّبْعُ الْمَوْجِبَاتُ^٩: قَتْلُ النَّفْسِ الْخَرَامِ، وَ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَ أَكْلُ الرِّبَا،

١. النساء (٤): ٣١.

٢. ثواب الأعمال، ص ١٥٨، ح ١، بسند آخر عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ح ٢، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وفيها مع زيادة في آخره: الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٩، ح ٤٩٤٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ مسائل علي بن جعفر عليه السلام، ص ١٤٩، ح ١٩١، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٨، ح ١١٢، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٢٣٩، ح ١١٤، عن كثير النوا، عن أبي جعفر عليه السلام، من دون ذكر الآية، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٤٩، ح ٣٥٦٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٥، ح ٢٠٦٢٠.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٤. في «هـ»: - «معي».

٥. في «ب»: «قال» بدل «وما هي فكتب».

٦. لفظ «الكبائر» خبر مبتدأ محذوف بتقدير مضاف أو مضافين، أي هذا بيان الكبائر، أو بيان حقيقة الكبائر. أو هو مفعول «كتب» كما بعدها، أي كتب لفظ الكبائر في صدر الكتاب؛ ليعلم أن ما بعدها متعلق ببيانها، كما هو المتعارف في ذكر الشيء مجملًا ثم مفصلاً، وفي ذكر العنوانات. وقيل غير ذلك من الوجوه. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٤٣؛ الوافي، ج ٥، ص ١٠٤٩؛ امرأة العقول، ج ١٠، ص ٦.

٧. «من اجتنب» مبتدأ، و«كفر» على بناء المعلوم أو المجهول خبره. أو «الكبائر» مبتدأ و«من اجتنب» خبره. بتقدير مضاف، أي ذنوب من اجتنب، وجملة «كفر عنه سيئاته» معترضة، و«السبع الموجبات» معطوف على الخبر عطفاً تفسيريّاً، وقيل غير ذلك. راجع: امرأة العقول.

٨. في «هـ»: «وعد» بالتشديد.

٩. «السبع الموجبات» عطف على «ما وعد الله»، أي من اجتنب السبع الموجبات للنار كفر عنه سيئاته، من باب عطف الخاص على العام. أو مبتدأ و«قتل النفس» خبره. أو عطف على «من اجتنب» أي الكبائر السبع الموجبات. وأما «الموجبات» فبفتح الجيم، أي التي أوجب الله عليها النار. أو يكسرهما، أي التي توجب النار.

وَالْتَعَرَّبَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ^١، وَقَذَّفَ الْمُخَصَّنَاتِ^٢، وَأَكَلَ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالْفِرَارَ مِنَ الرَّخْفِ^٣.

٢٤٤٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْكِبَائِرُ سَبْعٌ: قَتْلُ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّدًا، وَقَذْفُ الْمُخَصَّنَةِ، وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّخْفِ، وَالتَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا، وَأَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ^٤، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ^٥».

٢٤٤٥ / ٤. يُونُسُ^٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

١. «التعرّب بعد الهجرة» هو أن يعود إلى البادية ويقيم مع الأعراب بعد أن كان مهاجرًا. وكان من رجع بعد الهجرة إلى موضعه من غير عذر، يعدّونه كالمرتدّ. النهاية، ج ٣، ص ٢٠٢ (عرب). وفي الوافي بعد نقل ما في النهاية: «ولا يبعد تعميمه لكل من تعلم آداب الشرع وشنته، ثم تركها وأعرض عنها ولم يعمل بها».

٢. في «ب» ج، د، ف، هـ، بر، بس، بف، وشرح المازندراني والوافي ومرة العقول والوسائل: «المحصنة». وهي المعروفة بالعفة.

٣. ثواب الأعمال، ص ١٥٨، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «من اجتنب ما وعد الله» مع اختلاف يسرو زيادة في أوله. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٥، ح ٤٩٣٤. الوافي، ج ٥، ص ١٠٤٩، ح ٣٥٦٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٨، ح ٢٠٦٢٨. ٤. في الوسائل: - «سمعت يقول».

٥. في الوافي: «أي بعد أن يبين له تحريره، كما يستفاد من بعض الأخبار؛ ولما كان ما سوى هذه السّت من الكبائر ليس في مرتبة هذه السّت في الكبر ولا في عدادها، لم يعدّ معها مفضلاً، كأنها بمجموعها كواحدة منها».

٦. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦١، ح ٤٩٣١؛ والخصال، ص ٣٦٣، باب السبعة، ح ٥٦؛ وعلل الشرائع، ص ٤٧٤، ح ١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٤١٧، بسند آخر مع زيادة في آخره؛ وفي علل الشرائع، ص ٣٩٢، ح ٢، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «إن الكبائر سبع». تفسير فرائد، ص ١٠٢، ح ٩١، عن جعفر بن محمد الفزاري، معتناً عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ١٠٣، ح ٩٢، عن الحسين بن سعيد، معتناً عن معلى بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٧، ح ١٠٥، عن معاذ بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ المقنعة، ص ٢٩٠، مرسلاً، وفي كلها مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء قبل الصلاة، ح ٣٣٤٩؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٤١، ح ٥٩٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٢، ح ٣٣. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٠، ح ٣٥٦٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٣.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِنَ الْكِبَائِرِ عَقُوقَ الْوَالِدَيْنِ، وَالنَّاسَ مِنْ رُفِ اللَّهِ، وَ الْأَمْنَ لِمَكْرِ اللَّهِ».^٣

٢٤٤٦ / ٥. وَقَدْ رُوِيَ: «أَنَّ أَكْبَرَ الْكِبَائِرِ الشُّرْكَ بِاللَّهِ».^٦

٢٤٤٧ / ٦. يُونس ^٧، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ نَعْمَانَ ^٨ الرَّازِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ زَنَى خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا^٩ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ».^{١٠}

٢٤٤٨ / ٧. عَنْهُ ^{١١}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^{١٢}، قَالَ:

١. في «ف»: «الكبار».

٢. في «ز» وحاشية «د»: «من مكر». والأمن لمكر الله، أي عذابه واستدراجه وإمهاله عند المعاصي.

٣. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٦، ذيل الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٠، ح ٣٥٧٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٤.

٤. في «د»، «ز»، «ب»، «س»، «ف»: «وَأَنَّ». ٥. في «هـ»: «- بالله».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ضمن ح ٢٤٦٦؛ والفقيه، ج ٣، ص ٥٦٣، ضمن ح ٤٩٣٢؛ وعلى الشرائع، ص ٣٩١، ضمن ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٥، ضمن ح ٣٣، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه، عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٥٠، صدر ح ٤١٧؛ وتفسير فرائد، ص ١٠٢، صدر ح ١٠٢؛ والخصال، ص ٤١١، باب الثمانية، ضمن ح ١٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٧، ضمن ح ١٠٥، عن معاذ بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام. المغتنة، ص ٢٩٠، مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٠، ح ٣٥٧١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٥.

٧. في «ب»: «س». ٨. في «ب»: «النعمان».

٩. في «س»: «- متعمِّدًا».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢٨١، ح ١، بسند عن يونس بن حماد الرازي، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٩٣، ح ٧٤، بسند عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٨٩٢، مع زيادة في آخره؛ المغتنة، ص ٣٤٧، وفي الأخيرين مرسلًا، وفي كلهما من قوله: «من أفطر يومًا مع اختلاف يسير». الوافي، ج ٤، ص ١١٢، ح ١٧١١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٦؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٧، ح ١٣.

١١. ظاهر السياق ومقتضى الطبقة رجوع الضمير إلى يونس.

١٢. في «هـ»: «عبدة». ومحمد بن عبدة، ومحمد بن عبدة كلاهما مذكوران في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيْزَنِي ^١ الرَّأْيِي ^٢ وَهُوَ مُؤْمِنٌ؟
 قَالَ: «لَا ^٣؛ إِذَا كَانَ عَلَى بَطْنِهَا سَلْبُ الْإِيمَانِ، فَإِذَا قَامَ رَدٌّ إِلَيْهِ ^٤، فَإِنْ ^٥ غَادَ سَلْبٌ.»
 قُلْتُ: فَإِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَعُودَ؟
 فَقَالَ: «مَا أَكْثَرَ مَنْ ^٦ يُرِيدُ أَنْ يَعُودَ، فَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ أَبَدًا.»

٢٤٤٩ / ٨. يُونُسُ ^١، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّغَمَ» ^{١٠} قَالَ: «الْفَوَاحِشُ: الزُّنَى وَالسَّرِيقَةُ؛ وَاللَّغَمُ: الرَّجُلُ يَلْمُ بِالذَّنْبِ ^{١١} فَيَسْتَعْفِرُ اللَّهَ ^{١٢} مِنْهُ.»

قُلْتُ: بَيْنَ الضَّلَالِ وَالْكُفْرِ مَنْزِلَةٌ؟

راجع: رجال البرقي، ص ٢٠؛ رجال الطوسي، ٢٨٩، الرقم ٤٢١١ و ٤٢١٣.

ثم إنه لم يُعلم ضبط «عبدة» بالجزم. فإن في «بر»: «عَبْدَةٌ» وسائر النسخ ساكنة عن الضبط. وهذا اللفظ متعدّد ضبطه؛ فقد ذكر «عَبْدَةٌ»، «عَبْدَةٌ»، «عَبْدَةٌ» و«عَبْدَةٌ». راجع: توضيح المشتبه، ج ٦، ص ١٠٤-١٠٧.

١. هكذا في «هـ» وحاشية «بر» والبحار، وهو الأنسب. وفي أكثر النسخ والمطبوع: «لا يزني».

٢. في «بس»: «المؤمن».

٣. في «هـ»: «لا». وفي مرآة العقول: «لا، هنا في كلامه ليس لنفي النفي، بل لتصديق النفي».

٤. في مرآة العقول: «الإيمان، إمّا مرفوع بنبأه الفاعل، أو منصوب بكونه ثاني مفعولي «سلب» والمفعول الأول النائب للفاعل الضمير الراجع إلى الزاني». ٥. في «ز»: «عليه».

٦. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «فإذا».

٧. في «بر»: «ما».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان)، ضمن الحديث ١٥١٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «سلب الإيمان». فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٥؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣١، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيهما إلى قوله: «فإذا قام ردّ إليه»، وفي كلّها مع اختلاف «الوافي»، ج ٥، ص ١٠١٧، ح ٣٥٠٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٣، ح ٢٠٦٢٧؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٧، ح ١٤. ٩. السند معلق، كالثلاثة السابقة.

١٠. النجم (٥٣): ٣٢. واللغَمُ: مقاربة المعصية، ويعتبر به عن الصغيرة، ويقال: فلان يفعل كذا لمعاً، أي حيناً بعد حين. المفردات للراغب، ص ٧٤٦ (لم).

١١. في «بر»: «الذنب».

١٢. في «ب»: «الله».

فَقَالَ: «مَا أَكْثَرَ عَزَى الْإِيمَانِ»^٢.

٩ / ٢٤٥٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْكَبَائِرِ، فَقَالَ: «هُنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام سَبْعٌ: الْكُفْرُ بِاللَّهِ، وَ قَتْلُ النَّفْسِ، وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا، وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّخْفِ، وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ.

قَالَ: قُلْتُ: فَهَذَا أَكْثَرُ الْمَعَاصِي؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَأَكُلُ دِزْهَمٍ^٣ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا أَكْثَرَ أَمْ تَزُكُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «تَزُكُ الصَّلَاةِ».

قُلْتُ: فَمَا عَدَدَتْ تَزُكُ الصَّلَاةِ فِي الْكَبَائِرِ؟ فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ أَوَّلُ مَا قُلْتَ لَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: الْكُفْرُ، قَالَ: «فَإِنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرٌ»^٤ يَغْنِي^٥ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ^٦.

١. في الوافي: «أراد السائل هل يوجد ضالٌ ليس بكافر، أو كلٌ من كان ضالاً فهو كافر؟ فأشار عليه السلام في جوابه باختيار الشق الأول وبين ذلك بأن عرى الإيمان كثيرة، منها ما هو بحيث من يتركها يصير كافراً، ومنها ما هو بحيث من يتركها لا يصير كافراً، بل يصير ضالاً؛ فقد تحققت المنزلة بينهما بتحقيق بعض عرى الإيمان دون بعض». والمراد بعرى الإيمان مراتبه؛ تشبيهاً بعروة الكوز في احتياج حمله إلى التمسك بها. وفي توجيه السؤال والجواب وجوه آخر ذكرت في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٤٩، ومراة العقول، ج ١٠، ص ١٨-١٩.

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب اللطم، ح ٢٩٩٠، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن إسحاق بن عمار، إلى قوله: «فيستغفر الله منه» مع زيادة في أوله. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٦٦، ذيل ح ٤٩، عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «قلت: بين الضلال والكفر». الوافي، ج ٤، ص ٢٠٩، ح ١٨٢٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٨، إلى قوله: «فيستغفر الله منه».

٣. هكذا في «ب»، ج ٥، د، ز، ص، ف، هـ، بر، والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقلت».

٤. في «بر»: «وهو». وفي حاشية «بر» والوسائل، ح ٢٠٦٣١: «هذا».

٥. في الوسائل، ح ٢٠٦٣١: «الدرهم».

٦. في «هـ»: «يتم هذا» بدل «اليتيم ظلماً».

٧. في «هـ»: «يعني». والظاهر أن «يعني» كلام المصنف - قدس سره - أو بعض الرواة. قال المجلسي: «وكونه من كلامه عليه السلام على سبيل الالتفات - كما زعم - بعيد جداً».

٨. ثواب الأعمال، ص ٢٧٧، ح ١؛ والخصال، ص ٢٧٢، باب الخمسة، ح ١٧؛ وعلل الشرائع، ص ٤٧٥، ح ٣، ٤.

٢٤٥١ / ١٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ جُنَّةً حَتَّى يَغْمَلَ أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً، فَإِذَا عَمِلَ أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً انْكَشَفَتْ^٢ عَنْهُ الْجُنُنُ^٣، فَيُوحِي اللَّهُ إِلَيْهِمْ: أَنْ اسْتَرَوْا عَبْدِي بِأَجْنَحَتَيْكُمْ،

« بسند آخر عن عبيد بن زرارة، مع اختلاف. وفي الخصال، ص ٢٧٣، باب الخمسة، ح ١٦؛ وعلل الشرائع، ص ٤٥٧، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفي كل المصادر إلى قوله: «والتعزب بعد الهجرة»، وورد في كلها أن الكبائر خمس. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥١، ح ٣٥٧٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٢، ح ٤٤٦٥، من قوله: «إِنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ»؛ وج ١٥، ص ٣٢١، ح ٢٠٦٣١.

١. لم يُعهد محمد بن حبيب في هذه الطبقة وفي مشايخ أحمد بن محمد بن خالد، فربما يحتمل كونه مصحفاً وأن الصواب هو محمد بن حسن، والمراد به محمد بن الحسن بن شُمون؛ فقد تقدّمت في الكافي، ح ٢٣٠٣، و تأتي أيضاً في ح ٣٦٨١ رواية أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن الحسن بن شُمون. لكن لم نجد لهذا الاحتمال مؤيداً؛ فإن أحمد بن محمد بن خالد وإن روى عن ابن شُمون في قليل من الأسناد، لكن لم يرو ابن شُمون في شيء من هذه الأسناد عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، وقد أكثر محمد بن الحسن بن شُمون من الرواية عنه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٨٣-٤٧٨. وانظر أيضاً: المحاسن، ص ٢٦٠، ح ٣١٦؛ و ص ٢٦١، ح ٣٢٢؛ و ص ٣٩١، ح ٣١؛ و ص ٣٩٣، ح ٤٨؛ و ص ٥٣٣، ح ٧٩٣؛ و ص ٥٧٢، ح ١٥؛ و ص ٦٠٨، ح ٧.

٢. في «ب»: «ارتفع». وفي الوافي: «انكشف».

٣. في الوافي: «الجنة»، بالضم: ما يسترو يقي، وكأنها هنا كناية عن نتائج أخلاقه الحسنة وثمرات أعماله الصالحة التي تخلق منها الملائكة. وأجنحة الملائكة كناية عن معارفه الحقّة التي بها يرتقي في الدرجات، وذلك لأنّ العمل أسرع زوالاً من المعرفة، وإنّما يأخذ في بغض أهل البيت؛ لأنّهم الحائلون بينه وبين الذنوب التي صارت محبوبة له ومعشوقة لنفسه الخبيثة بمواعظهم وصاياهم عليهم السلام.

وقال في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٢: «كَانَ الرّاد بالجنّ أطافه سبحانه التي تصير سبباً لتترك المعاصي وامتناعه، فيكلّ كبيرة - سواء كانت من نوع واحد، أو أنواع مختلفة - يستحقّ منع لطف من أطافه، أو رحماته تعالى وعفوه وغفرانه، فلا يفضحه الله بها، فإذا استحقّ غضب الله سلبت عنه، لكن يرحمه سبحانه ويأمر الملائكة بستره، ولكن ليس سترهم كستر الله تعالى.

أو المراد بالجنّ ترك الكبائر؛ فإنّ تركها موجب لغفران الصغائر عند الله وسترها عن الناس، فإذا عمل بكبيره لم ينحتم على الله مغفرة صغائره و شرع الناس في تجسّس عيوبه، وهكذا إلى أن يعمل جميع الكبائر، وهي

فَتَسْتَرُهُ الْمَلَائِكَةُ بِأُجْنِحَتَيْهَا.

٢٨٠/٢ قَالَ: «فَمَا يَدْعُ شَيْئاً مِنَ الْقَبِيحِ إِلَّا قَارَفَهُ حَتَّى يَمْتَدِّحَ^٢ إِلَى النَّاسِ يَفْعَلُهُ الْقَبِيحُ، فَيَقُولُ^٣ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، هَذَا عَبْدُكَ مَا يَدْعُ شَيْئاً إِلَّا رَكِبَهُ، وَإِنَّا لَنَسْتَحْيِي^٤ مِمَّا يَصْنَعُ، فَيُوجِي اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِمْ: أَنْ^٥ ازْفَعُوا أُجْنِحَتَكُمْ عَنْهُ؛ فَإِذَا قِيلَ ذَلِكَ^٦ أَخَذَ فِي بُغْضِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْهَيْتُكَ^٨ سِتْرُهُ فِي السَّمَاءِ وَ سِتْرُهُ فِي الْأَرْضِ، فَيَقُولُ^٩ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، هَذَا عَبْدُكَ قَدْ بَقِيَ مَهْتَوَكَ السَّيْرِ، فَيُوجِي اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِمْ: لَوْ كَانَتْ^{١٠} لِلَّهِ فِيهِ^{١١} حَاجَةٌ، مَا أَمَرَكُمُ^{١٢} أَنْ تَزْفَعُوا أُجْنِحَتَكُمْ عَنْهُ^{١٣}».

«أربعون تقريباً فيفتضح عند الله وعند الناس بكبائره وصغائره.

أو أراد بالجنن الطاعات التي يوقفه الله تعالى لفعلها بسبب ترك الكبائر، فكلما أتى بكبيرة سلب التوفيق لبعض الطاعات التي هي مكفرة لذنوبه عند الله وساترة لعيوبه عند الناس. ويؤيده ما ورد عن الصادق عليه السلام، وذلك أَنَّ الصلاة ستر وكفارة لما بينها من الذنوب. فهذه ثلاثة وجوه خطر بالبال على سبيل الإمكان والاحتمال».

ثم ذكر ما نقلناه عن الوافي رابع الوجوه وقال: «الخامس: ما قيل: إِنَّ تلك الجنن أجنحة الملائكة. ولا يخفى إياه ما بعده عنه إِلَّا بتكلف تام».

السادس: أَنَّ المراد بالجنن الملائكة أنفسهم؛ لأنهم جنن له من دفع شر الشيطان ووساوسه، فإذا عمل كبيرة فارق عنه ملك إلى أن يفارق الجميع، فإذا فارقه جميعاً أوحى الله إليهم أن استروه بأجنتكم من بعيد؛ ليكون محفوظاً في الجملة من شر الشياطين، فضمير «إليهم» في قوله: فيوحي الله إليهم، راجع إلى الجنن. وأقول: على الوجوه الأخر ضمير «إليهم» راجع إلى الملائكة بقرينة ما بعده.

١. في «بر» : «يفترسه».

٢. في «ب» : «ج» ، «ز» ، «ص» ، «بر» والوافي والعلل: «يتمدح».

٣. في «د» ، «هـ» ، «س» والوافي: «فتقول».

٤. في «هـ» : «نستحيي».

٥. في «بر» : «بما».

٦. في «هـ» : «-» ، «أَنْ».

٧. في «مرأة العقول» ج ١٠، ص ٢٣: «فإذا فعل - على بناء المجهول - ذلك، أي رفع الأجنحة - أو على بناء المعلوم، فذلك» إشارة إلى ما هو سبب رفع الأجنحة».

٨. في «مرأة العقول» : «فينهتك».

٩. في «د» ، «ص» ، «هـ» والوافي والعلل: «فتقول».

١٠. في «ز» ، «ص» ، «بر» و «مرأة العقول» : «كان».

١١. في «ز» : «فيه لله».

١٢. في «ب» والعلل: «أمرتكم».

١٣. علل الشرائع، ص ٥٣٢، ح ١، بسنده عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم البصري، مع اختلاف يسير.

● وَرَوَاهُ^١ ابْنُ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ.

٢٤٥٢ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٢ يَقُولُ: «الْكَبَائِرُ: الْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالنَّيَاسُ^٣ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ^٤، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَغَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا^٥، وَأَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، وَالتَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَةِ، وَالفِرَارُ مِنَ الرَّخْفِ^٦».

فَقِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ، الْمُرْتَكِبُ لِلْكَبِيرَةِ يَمُوتُ عَلَيْهَا، أَمْ تُخْرِجُهُ^٧ مِنَ الْإِيمَانِ؟ وَإِنْ عَذَّبَ بِهَا فَيَكُونُ^٨ عَذَابُهُ^٩ كَعَذَابِ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ لَهُ انْقِطَاعٌ؟ قَالَ: «يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِذَا زَعَمَ أَنَّهَا حَلَالٌ وَلِذَلِكَ^{١٠} يُعَذَّبُ أَشَدَّ^{١١} الْعَذَابِ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَرِفًا بِأَنَّهَا كَبِيرَةٌ وَهِيَ^{١٢} عَلَيْهِ حَرَامٌ، وَ^{١٣} أَنَّهُ يُعَذَّبُ^{١٤} عَلَيْهَا، وَأَنَّهَا غَيْرُ حَلَالٍ، فَإِنَّهُ مُعَذَّبٌ^{١٥} عَلَيْهَا، وَهُوَ^{١٦} أَهْوَنُ عَذَابًا مِنَ الْأَوَّلِ، وَيُخْرِجُهُ^{١٧} مِنَ الْإِيمَانِ».

• الاختصاص، ص ٢٢٠، بسند آخر عن الصادق^{١٨}، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين^{١٩}، مع اختلاف الوافي، ج ٥، ص ١٠١١، ح ٣٤٩٩: الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٦، ح ٢٠٦٢١، إلى قوله: «انكشف عنه الجن».

١. الظاهر أن قاتل «ورواه» هو المصنف، فيكون الخبر مرسلًا.

٢. في البحار، ج ٦٨: «أبا جعفر».

٣. في حاشية «ب»، ج ٣، د، بر، بس، بف، والبحار، ج ٦٨: «والإياس». وفي الوافي: «لعل الثانية عطف بيان للأولى؛ لعدم التغاير بينهما في المعنى؛ إذ لا فرق بين اليأس والقنوط، ولا بين الرُّوح والرحمة. وربما يخص اليأس بالأمور الدنيوية، والقنوط بالأمور الأخروية».

٤. في «ص»، «ه»، والوافي: «والأمن لمكر الله». في «ه»: «ظلمًا».

٥. في الوسائل، ح ٢٠٦٤٠: «بعد الزحف». في «ه»: «أبخرجه».

٦. في «ه»: «فيكون».

٧. في «ه»: «وكذلك».

٨. في الوسائل، ح ٥٠: «وأنها» بدل «وهي».

٩. في «ص»: «عذب».

١٠. في «ه»: «عذب».

١١. في «ه»: «وهذا».

١٢. في «ه»: «وهذا».

وَلَا يُخْرِجُهُ^١ مِنْ^٢ الْإِسْلَامِ^٣.

٢٤٥٣ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٤: فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ^٥: «إِذَا زَنَى الرَّجُلُ فَارَقَهُ رُوحُ الْإِيمَانِ؟»

قَالَ: «هُوَ^٦ قَوْلُهُ: «وَأَيُّكُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ»^٧ ذَلِكَ^٨ الَّذِي يُفَارِقُهُ^٩».

١. في «ب، د، ز»: «ولا تخرجه».

٢. في «بر»: «عن».

٣. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٦، ذيل الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا^٤. تحف العقول، ص ٤٢٢، ضمن الحديث الطويل، عن الرضا^٥، وفيهما إلى قوله: «والفرار من الزحف»، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ١١٣، ح ١٧١٥؛ وج ٥، ص ١٠٥١، ح ٣٥٧٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٣، ح ٥٠٠، من قوله: «ف قيل له: أرايت المرتكب للكبيرة؟» وج ١٥، ص ٣٢٤، ح ٢٠٦٤٠، إلى قوله: «والفرار من الزحف»؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٦٠، ح ١٨.

٤. ابن بكير هذا هو عبدالله بن بكير روى كتابه الحسن بن علي بن فضال وتكررت روايته عنه في الأسناد. وعبدالله بن بكير من أحداث أصحاب أبي عبدالله^٥ الذين لم يدركوا أبا جعفر^٦ كالرواة عنه، بل روى ابن بكير عن أبي جعفر^٧ في كثير من الأسناد جداً بالتوسط والواسطة في أكثر هذه الأسناد هو عمه زرارعة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٠٤، الرقم ٤٦٤؛ رجال الكشي، ص ٣٥٧، الرقم ٧٠٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٣٨-٤٤٠؛ و ص ٤٤٨.

فعليه، الظاهر إما سقوط الوسطة في سندنا بين ابن بكير وبين أبي جعفر^٨، أو وقوع التحريف في عنوان المعصوم^٩.

٥. في «ه»: «قال» بدل «في قول».

٦. المجادلة (٥٨): ٢٢.

٧. في المحاسن وثواب الأعمال: - «هو».

٨. في «د، ز» و «مرآة العقول والمحاسن وثواب الأعمال»: «ذلك».

٩. في المحاسن: «يفارقهم».

١٠. المحاسن، ص ١٠٦، كتاب عقاب الأعمال، ح ٩٠، عن ابن فضال، عن عبدالله بن بكير. ثواب الأعمال، ص ٣١٣، ح ٨، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن ابن فضال. قرب الإسناد، ص ٣٣، ح ١٠٩، بسند آخر عن أبي عبدالله^١، وفيه: «قال أبو عبدالله^٢: «إِذَا زَنَى الرَّجُلُ...» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢، ذيل ح ٤٩٩٠، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبيه^٣، من دون الإسناد إلى الرسول^٤، وتمام الرواية فيه: «إِذَا زَنَى الزَّانِي فَارَقَهُ رُوحُ الْإِيمَانِ» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٧، ح ٣٥٠٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ٢٠٦٤١؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٠، ذيل ح ٥.

٢٨١ / ٢ ٢٤٥٤ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيِّ، عَنِ الْفَضْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُسَلَبُ مِنْهُ رُوحُ الْإِيمَانِ مَا دَامَ عَلَى بَطْنِهَا؛ فَإِذَا نَزَلَ^١، غَادَ الْإِيمَانُ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٢: أَرَأَيْتَ إِنْ هَمَّ؟ قَالَ: «لَا^٣، أَرَأَيْتَ إِنْ هَمَّ أَنْ يَسْرِقَ أَوْ تُقَطَّعَ^٤ يَدُهُ؟»^٥.

٢٤٥٥ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ صَبَّاحِ بْنِ سَبَّابَةَ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ^٦: يَزْنِي^٧ الرَّأْيِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ؟ قَالَ: «لَا، إِذَا كَانَ عَلَى بَطْنِهَا سَلَبُ الْإِيمَانِ مِنْهُ، فَإِذَا قَامَ رَدَّ عَلَيْهِ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ^٨ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ؟ قَالَ: «مَا أَكْثَرَ مَا يَهْمُ^٩ أَنْ يَعُودَ، ثُمَّ لَا يَعُودَ»^{١٠}.

٢٤٥٦ / ١٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُثَّاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ

١. في «ز، ه»: «ترك».

٢. في «ب، ج، د، ز، ص، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «- له».

٣. في «ه، بر، بف» والوافي: «+ قال».

٤. في «ج، ز، بر»: «أُيقَطَّع». وفي «ه»: «يَقَطَّع» بدون همزة الاستفهام. وفي «بس، بف»: «انقطع».

٥. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٨، ح ٣٥٠٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ٢٠٦٤٢؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٧، ح ١٥.

٦. هكذا في أكثر النسخ. وفي «جر»: «عنه». وفي المطبوع: «+ بن إبراهيم».

٧. في «ه»: «عبدة». وتقدم في ذيل ح ٢٤٤٨ تعدد الضبط في لفظة «عبدة»، فراجع. وفي المحاسن وثواب الأعمال: «ف قيل له» بدل «فقال له محمد بن عبدة».

٨. في «ب، ز، ه» وحاشية «بر»: «+ الرجل».

٩. في «ب» وحاشية «بر» والمحاسن: «+ إذا». وفي «ه، بر، بف»: «فإن».

١٠. في «ه» وحاشية «د، بر» وثواب الأعمال: «من يهْم».

١١. المحاسن، ص ١٠٧، كتاب عقاب الأعمال، ح ٩٣، عن ابن أبي عمير. ثواب الأعمال، ص ٣١٢، ح ٣، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٨، ح ٣٥٠٨.

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْكَبَائِرُ سَبْعَةٌ^١: مِنْهَا: قَتْلُ النَّفْسِ مَتَعَمَّداً، وَ الشَّرْكُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَةِ، وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، وَ الْفِرَازُ مِنَ الرَّخْفِ، وَ التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْماً».

قَالَ: «وَ التَّعَرُّبُ وَ الشَّرْكُ وَاحِدَةً»^٢.

٢٤٥٧ / ١٦ . أَبَان^٣، عَنْ زِيَادِ الْكُنَاسِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَ الَّذِي^٤ إِذَا دَعَاهُ أَبُوهُ لَعَنَ أَبَاهُ، وَ الَّذِي إِذَا أَجَابَهُ ابْنُهُ يَضْرِبُهُ»^٥.

٢٤٥٨ / ١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ الْغَنَوِيِّ^٦، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ نَاساً زَعَمُوا أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَزْنِي وَ هُوَ مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَسْرِقُ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَ هُوَ

١. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٨: «سبعة»، كأنَّ التاء بتأويل «الكبيرة» بالذنب إن لم يكن من تصحيف النسخ. وقيل: «الكبائر» مبتدأ، و«سبعة» مبتدأ ثانٍ، و«منها» صفة للسبعة، و«قتل» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول. ولا يخلو من وجه.

٢. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٧، ضمن ح ١٠٤، عن ميسر، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥١، ح ٣٥٧٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ٢٠٦٤٣.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أبان، الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء.

٤. في «ز»: «فالذي».

٥. في الوافي: «ولعلَّ أبان روى الرواية السابقة تارة أخرى عن الكناسي وزاد في آخرها هذه الزيادة. والأمران من أفراد العقوق. وفيه تنبيه على أنَّ العقوق قد يكون من جانب الوالد أيضاً».

٦. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٢، ح ٣٥٧٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٥، ح ٢٠٦٤٤.

٧. في «بس، جر»: «الغنوي». والمذكور في الأنساب هو الغنوي. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ٣١٥.

٨. في «ه»: «أناساً».

مُؤْمِنٌ، وَلَا يَأْكُلُ الرِّبَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْفِكُ الدَّمَ الْحَرَامَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَقَدْ ثَقُلَ عَلَيَّ هَذَا^١ وَخَرَجَ^٢ مِنْهُ صَدْرِي حِينَ أَرُغِمُ أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ يُصَلِّي صَلَاتِي، وَيَدْعُو دُعَائِي، وَيُنَاصِحُنِي وَأُنَاصِحُهُ، وَيُؤَارِثُنِي وَأُؤَارِثُهُ، وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ مِنْ أَجْلِ ذَنْبٍ يَسِيرٍ أَصَابَهُ؟

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «صَدَقْتَ^٣، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ، خَلَقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - النَّاسَ عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ، وَأَنْزَلَهُمْ^٤ ثَلَاثَ مَنَازِلَ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي الْكِتَابِ^٥: «أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ»، وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ»، «وَالسَّابِقُونَ»^٦.

فَأَمَّا مَا ذَكَرَ^٧ مِنْ أَمْرِ^٨ السَّابِقِينَ، فَإِنَّهُمْ^٩ أَنْبِيَاءُ مُرْسَلُونَ وَغَيْرُ مُرْسَلِينَ، جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ خَمْسَةَ أَزْوَاجٍ: رُوحَ الْقُدُسِ، وَرُوحَ الْإِيمَانِ، وَرُوحَ الْقُوَّةِ، وَرُوحَ الشَّهْوَةِ، وَرُوحَ الْبَدَنِ؛ فَيَرْوِحُ الْقُدُسُ بُعْثُوا أَنْبِيَاءَ مُرْسَلِينَ^{١٠} وَغَيْرُ مُرْسَلِينَ، وَبِهَا عَلِمُوا الْأَشْيَاءَ؛ وَبِرُوحِ الْإِيمَانِ عَبَدُوا اللَّهَ، وَلَمْ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً^{١١}؛ وَبِرُوحِ الْقُوَّةِ جَاهَدُوا عَدُوَّهُمْ، وَغَالَبُوا مَعَاشَهُمْ^{١٢}؛ وَبِرُوحِ الشَّهْوَةِ أَصَابُوا لَذِيذَ الطَّعَامِ، وَنَكَحُوا الْخَلَالَ مِنْ سَبَابِ

١. في «ج»: «هذا».

٢. في «ج، ص، ي، ف»: «وخرج».

٣. في الوافي: «صَدِقتْ، على البناء للمفعول، أي صدقوك فيما زعموا». وفي مرآة العقول: «صَدَقْتُ، على بناء

المعلوم المخاطب... أو المعلوم الغائب».

٤. مفعول «يقول» محذوف، أي يقول ذلك.

٥. في «ب»: «فأنزلهم».

٦. في «ب»: «فأنزلهم».

٧. في «هـ»: «وذلك قوله عز وجل في كتابه».

٨. الواقعة (٥٦): ٨ - ١٠.

٩. في «د، ز، بس، ي، ف»: «والمؤمنين والبحار: ما ذكره».

١٠. في «هـ»: «وأمير».

١١. في مرآة العقول: «فإنهم، بكسر الهمزة وقد يقرأ بفتحها، فلأنهم أنبياء».

١٢. في «ص»: «المرسلين».

١٣. في «هـ»: «وَبِرُوحِ الْإِيمَانِ - إِلَى شَيْئٍ».

١٤. في «ب»: «مَعَاشَهُمْ». وفي «هـ» وحاشية «بف»: «مَعَاشَهُمْ».

النِّسَاء^١؛ وَ بِرُوحِ الْبَدَنِ دَبُّوا^٢ وَ دَرَجُوا^٣؛ فَهَؤُلَاءِ مَغْفُورٌ لَهُمْ، مَصْفُوحٌ عَنْ ذُنُوبِهِمْ^٤.
ثُمَّ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «بِكَ الرُّسُلِ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ
وَ رَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَ آتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَنَاتِ وَ أَيْدِنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ»^٥ ثُمَّ قَالَ فِي
جَمَاعَتِهِمْ: «وَ أَيْدِنَاهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ»^٦ يَقُولُ: أَكْرَمَهُمْ بِهَا، فَفَضَّلَهُمْ^٧ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ؛ فَهَؤُلَاءِ
مَغْفُورٌ لَهُمْ، مَصْفُوحٌ عَنْ ذُنُوبِهِمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَصْحَابَ الْمَيْمَنَةِ - وَ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ^٨ حَقًّا - بِأَعْيَانِهِمْ، جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ أَرْبَعَةَ
أَزْوَاجٍ: رُوحَ الْإِيمَانِ، وَ رُوحَ الْقُوَّةِ، وَ رُوحَ الشَّهْوَةِ، وَ رُوحَ الْبَدَنِ؛ فَلَا يَزَالُ الْعَبْدُ
يَسْتَكْمِلُ^٩ هَذِهِ الْأَزْوَاجَ الْأَرْبَعَةَ حَتَّى تَأْتِيَ^{١٠} عَلَيْهِ خَالَاتٌ.

فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا هَذِهِ الْخَالَاتُ؟
فَقَالَ: «أَمَّا أُولَاهُنَّ^{١١}، فَهَؤُ^{١٢} كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ
لِكَيْ لَا يَعْلَمَ^{١٣} بَعْدَ عِلْمٍ سَيِّئًا»^{١٤} فَهَذَا يَنْتَقِصُ^{١٥} مِنْهُ جَمِيعُ الْأَزْوَاجِ، وَ لَيْسَ بِالَّذِي يَخْرُجُ
مِنْ دِينِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ بِهِ رَدُّهُ إِلَى أَرْدَلِ عُمُرِهِ^{١٦}، فَهَؤُ^{١٧} لَا يَعْرِفُ لِلصَّلَاةِ وَفَنًا،

١. في «ج، ز، بف» وحاشية «د»: «الدنيا». وفي «ص»: «نساء الدنيا».

٢. دب الصغير يدب ديباً، ودب الجيش ديباً أيضاً: ساروا سيراً لئناً. المصباح المنير، ص ١٨٨ (دب).

٣. في «ص، بس» + وفيها: «وَرَجَّحَ دروجاً وَدَرَجَاناً: مَشَى. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٩٣ (درج).

٤. في البصائر، ص ٤٤٧ و ٤٤٩ -: «فهؤلاء مغفور لهم، مصفوح عن ذنوبهم». وعلى ما في المتن كأن الذنب هنا
مادد على ترك الأولى، أو كناية عن عدم صدورها عنهم.

٥. البقرة (٢): ٢٥٣.

٦. المجادلة (٥٨): ٢٢.

٧. في «بر»: «فَضَّلَهُمْ» بدون الفاء العاطفة.

٨. في «د، ص، بر، بف» والوافي والبحار: «يأتي».

٩. في «ه»: «مستكملاً».

١٠. في «ب، ج، ص، ه، والبحار: «أولهن».

١١. في «ب، ه، + ومن»: «وهو كما في سورة الحج (٢٢): ٥».

١٢. في «ز»: «يتقص».

١٣. في «ه، بر» والوافي والبحار: «العمر».

١٤. في «ه، بر» والوافي والبحار: «العمر».

وَأَلَّا يَسْتَطِيعَ التَّهَجُّدُ^٢ بِاللَّيْلِ وَلَا بِالنَّهَارِ^٣، وَلَا الْقِيَامَ فِي الصَّفِّ مَعَ النَّاسِ؛ فَهَذَا نَقْصَانٌ مِنْ رُوحِ الْإِيمَانِ، وَلَيْسَ يَضُرُّهُ شَيْئاً.

وَمِنْهُمْ^٤ مَنْ يَنْتَقِصُ^٥ مِنْهُ رُوحُ الْقُوَّةِ، فَلَا يَسْتَطِيعُ^٦ جِهَادَ عَدُوِّهِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ طَلَبَ الْمَعِيشَةِ^٧.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَنْتَقِصُ^٨ مِنْهُ^٩ رُوحُ الشَّهْوَةِ، فَلَوْ مَرَّتْ بِهِ أَصْبَحَ^{١٠} بَنَاتِ آدَمَ لَمْ يَحْنُ إِلَيْهَا^{١١}، وَلَمْ يَقُمْ، وَتَبَقِيَ^{١٢} رُوحُ الْبَدَنِ فِيهِ^{١٣}، فَهُوَ يَدْبُ وَيَذْرُجُ حَتَّى يَأْتِيَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَهَذَا الْحَالُ^{١٤} خَيْرٌ^{١٥}؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - هُوَ الْفَاعِلُ بِهِ^{١٦}، وَقَدْ تَأْتِي^{١٧} عَلَيْهِ خَالَاتٌ^{١٨} فِي قُوَّتِهِ وَشَبَابِهِ^{١٩}، فَيَهُمُّ بِالْخَطِيئَةِ، فَيُسْجَعُ^{٢٠} رُوحُ الْقُوَّةِ، وَيَزِينُ^{٢١} لَهُ رُوحُ الشَّهْوَةِ، وَيَقْوَدُهُ^{٢٢} رُوحُ الْبَدَنِ حَتَّى

١. في «هـ»: «وهو».

٢. في «ز»: «والنهار» بدون «ولا» والباء. وفي «هـ»: «ولا النهار».

٣. في «ب، د، ز، س» وحاشية «بر» امرأة العقول: «فيهم».

٤. في «ز»: «هـ»: «ينقص».

٥. في «ز»: «هـ»: «ينقص».

٦. في «ز»: «هـ»: «ينقص».

٧. في «ص»: «- منه».

٨. «الصُّبْحَةُ»: الجمال. وقد صُيِّحَ صَبَاحَةٌ فَهُوَ صَبِيحٌ وَصَبَاحٌ. الصحاح، ج ١، ص ٣٨٠ (صبح).

٩. لم يحن إليها، أي لا يشاقق إليها. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٢٨ (حنن). ولم يقم، أي لم يقم إليها لطلبها

ومراودتها.

١٠. في «ب، ج، د، ز، ص، هـ، بر» امرأة العقول: «ويبقى».

١١. في «بر» امرأة العقول: «- فيه».

١٢. في «ج، د، ص، هـ، بر» والوافي والبحار: «بحال».

١٣. في «ج»: «بختير».

١٤. في «د، ص، بر، يف» والوافي والبحار: «يأتي».

١٥. في «س»: «+ فهو».

١٦. في «هـ» والوافي والوسائل: «فتسجعه».

١٧. في «ج، هـ» والوافي: «وتزين».

١٨. في «الوافي والوسائل والبحار»: «وتقوده».

تَوَقُّعُهُ^١ فِي الْخَطِيئَةِ^٢، فَإِذَا^٣ لَامَسَهَا نَقَصَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَ تَقَصَّى^٤ مِنْهُ، فَلَيْسَ^٥ يَعُودُ^٦ فِيهِ حَتَّى يَتُوبَ، فَإِذَا تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ^٧ عَادَ أَدْخَلَهُ اللَّهُ^٨ نَارَ جَهَنَّمَ.

فَأَمَّا^٩ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ، فَهُمْ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى؛ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ» يَعْرِفُونَ مُحَمَّدًا ﷺ وَ الْوَلَايَةَ فِي التَّوْرَةِ وَ الْإِنْجِيلِ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ^{١٠} فِي مَنَازِلِهِمْ «وَإِنْ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ ۝ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ»: أَنَّكَ^{١١} الرَّسُولُ إِلَيْهِمْ «فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُفْتَرِينَ»^{١٢} فَلَمَّا جَحَدُوا مَا عَرَفُوا، ابْتَلَاهُمُ اللَّهُ^{١٣} بِذَلِكَ، فَسَلَبَهُمْ رُوحَ الْإِيمَانِ، وَ أَسْكَنَ أَبْدَانَهُمْ ثَلَاثَةَ أَزْوَاجٍ رُوحَ الْقُوَّةِ، وَ رُوحَ الشَّهْوَةِ، وَ رُوحَ الْبَدَنِ.

٢٨٤ / ٢ ثُمَّ أَصَافَهُمْ إِلَى الْأَنْعَامِ، فَقَالَ: «إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ»^{١٤} لِأَنَّ الدَّابَّةَ إِنَّمَا تَحْمِلُ بِرُوحِ الْقُوَّةِ، وَ تَعْتَلِفُ^{١٥} بِرُوحِ الشَّهْوَةِ، وَ تَسِيرُ بِرُوحِ الْبَدَنِ.

فَقَالَ لَهُ^{١٦} السَّائِلُ^{١٧}: أَخَيَّنْتَ قَلْبِي بِإِذْنِ اللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^{١٨}.

١. في «ب، ج، د، ز، هـ، بر، بس، بف»: «يوقعه».

٢. في الوسائل: «يواقع الخطيئة» بدل «توقعه في الخطيئة».

٣. في الوافي: «وإذا».

٤. في «ب، ج»: «تقصي». وفي «د، ز»: «تقصي» بالقاف. وقال في مرآة العقول: «وهو تصحيف». وفي «هـ»: «يفضي». وَ تَقَصَّيْتُ مِنَ الْأَمْرِ تَقَصُّيًّا: إِذَا خَرَجْتَ مِنْهُ وَتَخَلَّصْتَ. النهاية، ج ٣، ص ٣٥٢ (فصا).

٥. في «هـ»: «وليس».

٦. في الوافي: «تعود».

٧. في «هـ»: «فإن».

٨. في «هـ»: «وأنا».

٩. في «ب»: «وأنك».

١٠. في «ج، د، هـ، بر، بف» والوافي والبحار: «والله».

١١. الفرقان (٢٥): ٤٤.

١٢. في «ب، ج، د، ص، بس، بف» والوافي والبحار: «وله».

١٣. في «ز»: «السائل له».

١٤. في «ض»: «يا أمير المؤمنين».

١٥. بصائر الدرجات، ص ٤٤٩، ح ٦، بسنده عن محمد بن داود، عن ابن هارون العبدى، عن محمد، عن

٢٤٥٩ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا زَنَى الرَّجُلُ فَارَقَهُ رُوحُ الْإِيمَانِ»، قَالَ: فَقَالَ: «هُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^١: «وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ»^٢. ثُمَّ قَالَ: «غَيْرَ هَذَا أَبَيْنُ مِنْهُ، ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٣: «وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ»^٤ هُوَ الَّذِي فَارَقَهُ»^٥.

٢٤٦٠ / ١٩ . يُونُسُ^٦، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»^٧ الْكِبَائِرُ فَمَا سِوَاهَا. قَالَ: قُلْتُ: دَخَلَتِ الْكِبَائِرُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ؟^٨ قَالَ: «نَعَمْ»^٩.

١. الأصمغني بن نباتة. وفيه، ص ٤٤٧، ح ٥، بسند آخر عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «خلق الله عز وجل الناس على ثلاث طبقات». تحف العقول، ص ١٨١، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير فترات، ص ٤٢٦، ح ٦٠٨. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٤، ح ٣٥٠٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢١، ح ٢٦٣٠، إلى قوله: «والدليل عليه كتاب الله» ومن قوله: «وقد تأتي عليه حالات في قوته وشبابه» إلى قوله: «وإن عاد أدخله الله نار جهنم». البحار، ج ٦٩، ص ١٧٩، ح ٣.

١. في «هـ»: «فارقه».

٢. في «هـ»: «قوله تعالى».

٣. البقرة (٢): ٢٦٧.

٤. في «ص، بس، بف» والوافي - «وَلَا تَتِمَّمُوا» - إلى - قول الله عز وجل -. وقال العلامة المجلسي: «هو [أي] عدمها» أظهر».

٥. المجادلة (٥٨): ٢٢.

٦. الوافي، ج ٥، ص ١٠١٧، ح ٣٥٠٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٣، ح ٢٠٦٣٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ١٩٥، ح ١١.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى.

٨. النساء (٤): ٤٨ و ١١٦.

٩. في الوافي: «أراد بالاستثناء استثناء المشيئة، يعني هل يغفر الكبائر لمن يشاء كما يغفر الصغائر، وأن ما قلت كما قلت».

١٠. تفسير القمي، ج ١، ص ١٤٠، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٤، ح ٤٩٦٦، مع زيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٥٢، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ح ١٥١، عن قتيبة الأعشى، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٣٠، ح ٣٥٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٣، ح ٢٠٦٦٥.

- ٢٤٦١ / ٢٠. يُؤْتَسُ^١، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْكَبَائِرُ فِيهَا اسْتِغْنَاءُ^٢ أَنْ يَغْفِرَ^٣ لِمَنْ يَشَاءُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^٤
- ٢٤٦٢ / ٢١. يُؤْتَسُ^٥، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا»^٦
 قَالَ: «مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ ﷺ، وَاجْتِنَابُ الْكَبَائِرِ الَّتِي أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا النَّارَ»^٧.
- ٢٤٦٣ / ٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ﷺ: الْكَبَائِرُ تُخْرِجُ مِنَ الْإِيمَانِ؟
 فَقَالَ^٨: «نَعَمْ، وَ مَا^٩ دُونَ الْكَبَائِرِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزْنِي الرَّأْيِي وَ هُوَ مُؤْمِنٌ،
 وَ لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ»^{١٠}.

٢٨٥ / ٢

١. السند معلق، كسابقه.
٢. في «بف»: «الاستغناء».
٣. في الوسائل: «أن تغفر».
٤. الوافي، ج ٥، ص ١٠٣١، ح ٣٥٢٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٣، ح ٢٠٦٦٦.
٥. السند معلق، كسابقيه.
٦. البقرة (٢): ٢٦٩.
٧. في الوافي: «يعني أَنَّ الحكمة عبارة عن اعتقاد وعمل. والظاهر أَنَّ الوصف بالتي أوجب الله عليها النار وصفٌ تفسيري...؛ إذ لو كان تعييداً لكانت الكبائر صنفين، وليست كذلك. إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الذنوب كلها كبائر».
٨. الكافي، كتاب الحجّة، باب معرفة الإمام والرّد إليه، ح ٤٧٩، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أيوب بن الحرّ، عن أبي بصير. المحاسن، ص ١٤٨، كتاب الصفوة، ح ٦٠، بسند آخر عن أبي بصير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٩٦، عن أبي بصير، وتعام الرواية في كلها بعد ذكر الآية: «طاعة الله ومعرفة الإمام». وفيه، ص ١٥١، ح ٤٩٧، عن أبي بصير، عن أبي جعفر ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٨، ح ٣٥٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٥، ح ٢٠٦١٩.
٩. في الوسائل: «+ موسى».
١٠. في «ه، بر» والوافي: «قال».
١١. في «ز»: «فما».
١٢. قرب الإسناد، ص ٢٢٩، ح ١١٧٦، بسند آخر عن موسى بن جعفر ﷺ، عن رسول الله ﷺ. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب (بدون العنوان)، ضمن الحديث ١٥١٨؛ وفيه، كتاب المعيشة، باب القمار والنهبة، ح ٨٥٧٠، مع زيادة في آخره؛ والفتية، ج ٤، ص ٢٢، ضمن ح ٤٩٩٠، مع زيادة: التهذيب، ج ٦، ص ٣٧١، ح ١٠٧٤، مع زيادة في آخره، وفي الأربعة الأخيرة بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، عن رسول الله ﷺ. الأمالي للمفيد، ص ٢١،

٢٤٦٤ / ٢٣ . ابنُ أَبِي عَمِيرٍ^١، عَنْ عَلِيِّ^٢ الرِّيَّابِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:
 دَخَلَ ابْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرَ وَعَمَرُ^٣ بْنُ ذَرٍّ - وَأُظُنُّ^٤ مَعَهُمَا أَبُو حَنِيفَةَ - عَلَى أَبِي
 جَعْفَرٍ^٥، فَتَكَلَّمَ ابْنُ قَيْسٍ الْمَاصِرِ، فَقَالَ: إِنَّا لَا نُخْرِجُ أَهْلَ^٥ دَعْوَتِنَا وَأَهْلَ مِلَّتِنَا مِنَ
 الْإِيمَانِ فِي الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ.
 قَالَ: فَقَالَ لَهُ^٦ أَبُو جَعْفَرٍ^٥: يَا ابْنَ قَيْسٍ، أَمَا رَسُولُ اللَّهِ^٧، فَقَدْ^٧ قَالَ: لَا يَزْنِي
 الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ فَادْهَبْ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ حَيْثُ
 شِئْتُمْ.^٨

٢٤٦٥ / ٢٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ،
 قَالَ:

«المجلس ٣، ضمن ح ٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد^٥ عن رسول الله^٧، مع زيادة في آخره. الخصال،
 ص ٦٠٨، باب المائة فمافوقه، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد^٥. عيون الأخبار،
 ج ٢، ص ١٢٥، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا^٥، وفيهما من دون الإسناد إلى الرسول^٧.
 تحف العقول، ص ٤٢٠، عن الرضا^٥، ضمن الحديث الطويل، وفي كل المصادر (إلا قرب الإسناد) مع
 اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ١، ص ٣١، مرسلاً عن رسول الله^٧، مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر
 من قوله: «لا يزني الزاني وهو مؤمن». الوافي، ج ٤، ص ١١٢، ح ١٧١٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٢٥، ح ٢٠٦٤٥؛
 البحار، ج ٦٩، ص ٦٣، ح ٧.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم، عن أبيه.

٢. هكذا في «ب»، د، ص، هـ، بر، بس، بف، والبحار. وفي «ج، ز» والمطبوع: «بن». وفي «جر» - «علي».

٣. هكذا في «ب»، ز، ص، بر، بف، جر، والبحار. وفي «ج، د، هـ، بس» والمطبوع: «عمرو». والصواب ما أثبتناه.

وعمرو هذا، هو عمر بن ذر بن عبد الله المرهبي. راجع: رجال الكشي، ص ٢١٩، الرقم ٣٩٤؛ تهذيب الكمال،

ج ٢١، ص ٣٣٤، الرقم ٤٢٣٠، وما بهامشه من المصادر.

٤. في «ج» + «و».

٥. في «هـ»، «بأهل».

٦. في «ص»، هـ، بس - «وله».

٧. في «ص»، بر - «فقد».

٨. الوافي، ج ٤، ص ١١٣، ح ١٧١٣؛ البحار، ج ٦٩، ص ٦٣، ح ٨.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَزْكِبُ الْكِبِيرَةَ مِنَ الْكَبَائِرِ^١ فَيَمُوتُ، هَلْ يُخْرِجُهُ ذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ؟ وَإِنْ عَذَّبَ، كَانَ عَذَابُهُ كَعَذَابِ الْمُشْرِكِينَ، أَمْ لَهُ مَدَّةٌ وَانْقِطَاعٌ؟ فَقَالَ: «مَنْ أَزْكَبَ كِبِيرَةً مِنَ الْكَبَائِرِ، فَرَزَعَهُ^٢ أَنَّهَا خَلَالٌ، أَخْرَجَهُ ذَلِكَ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَعَذَّبَ أَشَدَّ الْعَذَابِ؛ وَإِنْ كَانَ مُعْتَرِفًا أَنَّهُ ذَنْبٌ^٣ وَمَاتَ عَلَيْهَا^٤، أَخْرَجَهُ^٥ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ عَذَابُهُ أَهْوَنَ مِنْ عَذَابِ الْأَوَّلِ»^٦.

٢٤٦٦ / ٢٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ الثَّانِي^٧ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَالَ:

«سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: دَخَلَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَلَمَّا سَلَّمَ وَجَلَسَ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِنَّمِ وَالنَّفَاجِشِ»^٨ ثُمَّ^٩ أَمْسَكَ، فَقَالَ لَهُ^{١٠} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا أَسْكَتَكَ؟ قَالَ^{١١}: أُحِبُّ أَنْ أُغْرِفَ الْكَبَائِرَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَقَالَ: نَعَمْ يَا عَمْرُو، أَكْثَرُ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؛ يَقُولُ اللَّهُ: «مَنْ^{١٢} يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ

١. في الوسائل: - «من الكبائر».

٢. في «ه»: «يخرج بذلك».

٣. في «ه»: «فإن».

٤. في «ه»: «وزعم».

٥. في «ز»: «أن ذلك» بدل «أنها».

٦. هكذا في «ب، ج، ز، ص، ه، بر، بس، بف» والوافي والوسائل. وفي «د» والمطبوع: «أذن».

٧. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ه، بر، بس، بف» والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عليه».

٨. في «د، ز»: «ذلك».

٩. الوافي، ج ٤، ص ١١٣، ح ١٧١٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٣، ح ٤٩؛ البحار، ج ٦٨، ص ٢٩٩، ح ٥٦؛ وج ٨٢،

ص ٢١٧، ذيل ح ٣٢.

١٠. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ه، بر، بس، بف، جر» والوافي. وفي المطبوع: - «الثاني».

١١. الشورى (٤٢): ٣٧؛ النجم (٥٣): ٣٢.

١٢. في «ه»: «و» بدل «ثم».

١٣. في الوافي: - «له».

١٤. في «ب، ه»: «فقال».

١٥. هكذا في القرآن والوسائل. وفي النسخ والمطبوع: «ومن».

حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ^١.

وَبَعْدَهُ الْإِبَاسُ^٢ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ^٣«إِنَّهُ لَا يَنْتَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ»^٤.

ثُمَّ الْأَمْنُ لِمَكْرِ^٥ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ»^٦.

وَمِنْهَا عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ جَعَلَ الْعَاقَ «جَبَّارًا شَقِيًّا»^٧.
وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا»^٨ إِلَى آخِرِ^٩ الْآيَةِ.

وَقَذْفُ الْمُخَصَّنَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^{١٠}.

وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا»^{١١}.

وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّخْفِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤَمِّدْ ذُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَ مَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَ بَشَسَ الْمَصِيرُ»^{١٢}.

وَأَكْلُ الرِّبَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ»^{١٣}.

١. المائدة (٥): ٧٢. ٢. في «هـ»: «الْيَاس».

٣. في «هـ»: «وَلَا تَأْتِيْهُم مِّن رُّوْحِ اللَّهِ». ٤. يوسف (١٢): ٨٧.

٥. في «هـ»: «مَكْر». وفي الوسائل: «مَنْ مَكْر». ٦. الأعراف (٧): ٩٩.

٧. إشارة إلى الآية ٣٢ من سورة مريم (١٩): «وَبَرَاءُ يُولَدَيْنِ وَلَمْ يَخْلُقِي جَبَّارًا شَقِيًّا».

٨. النساء (٤): ٩٣. ٩. في «بر»: «- إِلَى آخِرِ».

١٠. النور (٢٤): ٢٣. ١١. النساء (٤): ١٠.

١٢. الأنفال (٨): ١٦. ١٣. البقرة (٢): ٢٧٥.

وَالسَّخَرُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ»^١.

وَالزَّنَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا»^٢.

وَالْيَمِينَ الْغَمُوسُ^٣ الْفَاجِرَةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ»^٤.

وَالْعُلُولُ^٥؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٦.
وَمَنْعُ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ^٧: «فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ»^٨.

وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَكِتْمَانُ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَمَنْ يَكْتُمْنَهَا فَإِنَّهُ آيَمٌ قَلْبُهُ»^٩.

وَشَرْبُ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - نَهَى عَنْهَا، كَمَا نَهَى عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ^{١٠}.

١. البقرة (٢): ١٠٢. أي الذي اشترى السحر بدل دين الله. والخلاق: النصيب.

٢. الفرقان (٢٥): ٦٨ - ٦٩. وأثاماً، أي عقوبة.

٣. اليمين الغموس: هي اليمين الكاذبة الفاجرة. سميت غموساً؛ لأنها تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٦ (غمس).

٤. هكذا في «بر» و «مرآة العقول» والوسائل، وهو مطابق للقرآن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- وإن».

٥. آل عمران (٣): ٧٧.

٦. غُلَّ غُلُولًا: خَانَ، كَأَغْلَى، أو خَاصَّ بِالْقِيَمَةِ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٧٢ (غلل).

٧. آل عمران (٣): ١٦١. ٨ في «ه»: «يَوْمَ يُحْمَسُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

٩. التوبة (٩): ٣٥. وفي «ز، ص»: «وظهورهم». وكوى فلاناً، أي أحرق جلده بحديدة.

١٠. البقرة (٢): ٢٨٣.

١١. إشارة إلى الآية ٩٠ من سورة المائدة (٥): «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَرْزَامُ رَجَسٌ مِمَّنْ عَمِلَ الشَّيْطَانُ فَأَجْزِهِمْ».

و تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا، أَوْ شَيْنًا مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا، فَقَدْ بَرِئَ مِنْ ذِمَّةِ اللَّهِ وَ ذِمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
و نَفَضَ الْعَهْدَ وَ قَطِيعَةَ الرَّحِمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: «أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَ لَهُمْ سُوءُ الدَّارِ»^٢.

قَالَ: «فَخَرَجَ عَمْرُو - وَلَهُ^٣ صَرَخٌ مِنْ بَكَائِهِ - وَ هُوَ يَقُولُ: هَلَكَ مَنْ قَالَ بِزَايِهِ، وَ نَارَ عَمَّكَ فِي الْفَضْلِ وَ الْعِلْمِ»^٥.

١١٣ - بَابُ اسْتِصْغَارِ الذَّنْبِ

٢٤٦٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الْمُحَقَّرَاتِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُغْفَرُ». قُلْتُ:

١. في «د»، ص، هـ، بس، بف، والوافي و مرآة العقول والوسائل: «رسوله».

٢. الرعد (١٣): ٢٥.

٣. في «ب»: «له» بدون الواو.

٤. في «بس»: - «هو».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٣، ح ٤٩٣٢، معلقاً عن عبدالعظيم الحسني. عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٣٣؛ علل الشرائع، ص ٣٩١، ح ١؛ وفيه، ص ٤٧٨، ح ٢، من قوله: «قتل النفس التي» إلى قوله: «فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا»؛ وفيه، ص ٤٧٩، ح ٢، من قوله: «عقوق الوالدين» إلى قوله «جَبَارًا شَقِيئًا»؛ وفيه، ص ٤٨٠، ح ٢، من قوله: «قَذَفَ المحصنة» إلى قوله: «وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»، وفي كلها (إلا الفقيه) بسند آخر عن أحمد بن أبي عبدالله، عن عبدالعظيم الحسني. وفي الفقيه، ص ٥٧١، ضمن ح ٤٩٥٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٩٢، ضمن ح ١٥، بسند آخر عن محمد بن علي ؑ، هكذا: «ما أكبر الكبائر؟ قال: شرب الخمر». الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكبائر، ح ٢٤٤٦، مرسلاً، وتمام الرواية فيه: «وقد روي أن أكبر الكبائر الشرك بالله». فقه الرضا ؑ، ص ٣٣٢، من قوله: «وأكل مال اليتيم» إلى قوله: «وَيَسْتَحِلُّونَ سَعِيرًا»، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٥٢، ح ٣٥٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٨، ح ٢٠٦٢٩.

وَمَا الْمُحَقَّرَاتُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ يُذْنِبُ الذَّنْبَ^١، فَيَقُولُ: طَوْبِي لِي لَوْ^٢ لَمْ يَكُنْ لِي^٣ غَيْرُ ذَلِكَ^٤».

٢٤٦٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٦ يَقُولُ: «لَا تَسْتَكْثِرُوا كَثِيرَ الْخَيْرِ، وَلَا تَسْتَقِيلُوا قَلِيلَ الذُّنُوبِ^٧؛ فَإِنَّ قَلِيلَ الذُّنُوبِ يَجْتَمِعُ حَتَّى يَكُونَ^٨ كَثِيرًا، وَخَافُوا اللَّهَ^٩ فِي السِّرِّ حَتَّى تُغْطُوا مِنْ أَنْفُسِكُمْ النَّصَفَ^{١٠}».

٢٤٦٩ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ وَ الْحَجَّالِ جَمِيعًا، عَنْ ثَعْلَبَةَ^{١١}، عَنْ زِيَادٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ^{١٣} نَزَلَ بِأَرْضٍ قَرْعَاءَ^{١٤}، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: انْتُوا^{١٥}

١. في «هـ»: - «الذنب». ٢. في الوسائل: «إن» بدل «لو».

٣. في «بس»: - «لي».

٤. تحف العقول، ص ٥، عن النبي^ﷺ، و تمام الرواية: «اتَّقُوا الْمُحَقَّرَاتِ مِنَ الذُّنُوبِ، وَهِيَ قَوْلُ الْعَبْدِ: لَيْتَ لَا يَكُونُ لِي غَيْرُ هَذَا الذَّنْبِ». الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٩، ح ٣٤٩٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٠، ح ٢٠٦٠٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٥، ح ٢٩.

٥. في الكافي، ح ٣٠٣٧: «أحمد بن محمد بن خالد». وفي الوسائل، ح ٢٠٦٠٤: «أحمد بن محمد بن عيسى».

٦. في «بس»: «الذنب». ٧. في «هـ» والكافي، ح ٣٠٣٧ والزهد: «حتى يصير».

٨. في «ز»: - «الله». ٩. في الزهد: + «والعلاية».

١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب محاسبة العمل، ح ٣٠٣٧. وفي الزهد، ص ٧٧، ح ٣٣، عن عثمان بن عيسى. الأمالي للمفيد، ص ١٥٧، المجلس ١٩، ح ٨، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي الحسن موسى بن جعفر^ﷺ، وفي كلها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٩، ح ٣٤٩٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٢٩، إلى قوله: «ولا تستقلوا قليل الذنوب»؛ وج ١٥، ص ٣١٠، ح ٢٠٦٠٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٦، ح ٣٠.

١١. في «بف»: + «بن ميمون».

١٢. أصبحت الأرض قراء: رعي نباتها، أي لانتبات فيها. راجع: أساس البلاغة، ص ٥٠٣ (قرع).

١٣. في «ج» والوافي والبحار، ج ٧٣: «انتونا». وفي «د»، «هـ»: «ايتونا».

يَحْطَبُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحْنُ بِأَرْضِ قَزَعَاءَ، مَا بِهَا مِنْ حَطَبٍ، قَالَ: فَلْيَأْتِ كُلُّ
إِنْسَانٍ بِمَا قَدَّرَ^٢ عَلَيْهِ، فَجَاؤُوا بِهِ حَتَّى رَمَوْا بَيْنَ يَدَيْهِ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَكَذَا تَجْتَمِعُ^٣ الذُّنُوبُ.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّاكُمْ وَ الْمُحَقَّرَاتِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ طَالِبًا، أَلَا وَإِنَّ طَالِبَهَا
يَكْتَسِبُ مَا قَدَّمُوا وَ آثَارَهُمْ، وَ كُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ^٤ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ^٥.

١١٤ - بَابُ الْإِصْرَارِ عَلَى الذَّنْبِ

٢٤٧٠ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَمَّدٍ النَّهَيْكِيِّ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ الْقَنْدِيِّ^٦،
←

١. في «ب» والوسائل: «وقال».

٢. في «هـ»: «يقدر».

٣. في «ز، بر»: «يجتمع».

٤. في مرآة المعقول، ج ١٠، ص ٧٠: «وأما قوله: أحصينا، فيحتمل أن يكون في الأصل: أحصاء، فصخف النساخ موافقاً للآية، أي على سبيل الحكاية وقرأ بعض الأفاضل: نكتب، بالنون موافقاً للآية خبراً «إِنَّ»، أي طالبا هذه الآية على الإسناد المجازي. وله وجه، لكنه مخالف للمضبوط في النسخ». والجملة إشارة إلى الآية ١٢ من سورة يس (٣٦): «إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ».

٥. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، صدرح ٢٤٢٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، من قوله: «إِنَّاكُمْ وَ الْمُحَقَّرَاتِ مِنَ الذَّنْبِ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٠٩، ح ٣٤٩٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣١٠، ح ٢٠٦٠٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٤٦، ح ٣١.

٦. لم نجد عمار بن مروان القندي في غير سند هذا الخبر، فالظاهر وقوع التصحيف في العنوان. والمحتمل في بادي الرأي وقوع التصحيف إما في لقب العنوان، أو بعض أجزائه الآخر.

أما احتمال التصحيف في اللقب، فضعيف؛ فَإِنَّ عَمَّارَ بْنَ مَرْوَانَ في روايته اثنتان: عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ الشُّكْرِيِّ، وَعَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ الْكَلْبِيِّ، وروايتهما عن عبدالله بن سنان، أو رواية النهيكي عنهما، غير معهودة لم نجد لها في موضع مع الفحص الأكيد.

والظاهر أَنَّ الصواب في العنوان هو زياد بن مروان القندي؛ فقد روى أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن، ص ٤٠٢، ذيل ح ٩٦، عن النهيكي، عن القندي؛ وفي المحاسن، ص ٤٢١، ذيل ح ٢٠٠، عن النهيكي، عن زياد

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا صَغِيرَةٌ مَعَ الْإِضْرَارِ^٢، وَلَا كَبِيرَةٌ مَعَ الْإِسْتِغْفَارِ^٣».

٢/٢٤٧١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النُّصَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَمْ يَصِرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ»^٤

قَالَ: «الْإِضْرَارُ^٥ أَنْ يُذْنِبَ الذَّنْبُ^٦، فَلَا يَسْتَغْفِرُ^٧ اللَّهُ^٨، وَلَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِتَوْبَةٍ^٩؛ فَذَلِكَ

الْإِضْرَارُ»^{١٠}.

«القندي».

وأما ما ورد في المحاسن، ص ٥٤٤، ح ٨٥١ من روايته عن النهيكي عن عبدالله بن محمد، عن زياد بن مروان، أوص ٥٩٣، ح ١٠٧ من روايته عن النهيكي، عن عبدالله بن محمد، عن زياد بن مروان القندي، فقد ورد الأول في البحار، ج ٣٣، ص ١٦٢، ح ٩؛ وج ٨٦، ص ٣٦٠، ح ٣٩. والثاني في البحار، ج ٦٣، ص ٣٩٧، ح ١٢، وفي المواضع الثلاثة النهيكي عبدالله بن محمد وهو الصواب.

هذا، وروى زياد بن مروان عن عبدالله بن سنان في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٨٦.

١. في «هـ» - «عن عبدالله بن سنان».

٢. في «هـ»: «إصرار».

٣. في «هـ»: «استغفار».

٤. الأماشي للمصدق، ص ٤٣٣، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله؛ التوحيد، ص ٤٠٧، ضمن الحديث الطويل ٦، بسند آخر عن موسى بن جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله؛ ثواب الأعمال، ص ٣٣٠، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله - الوافي، ج ٥، ص ١٠١١، ح ٣٤٩٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦١٨.

٥. آل عمران (٣): ١٣٥.

٦. هكذا في «ب»، «د»، «ز»، «ص»، «هـ»، «بر»، «بس»، «بف»، «الوافي والوسائل والبحار وتفسير العياشي». وفي المطبوع: «هـ».

٧. في تفسير العياشي: «العبد».

٨. في «بر» والبحار وتفسير العياشي: «ولا يستغفر».

٩. في «ج»، «هـ»، «بر»، «بف»، «الوافي والبحار» - «الله».

١٠. في «هـ» وحاشية «بر»، «بف»: «بتركه». وفي الوسائل وتفسير العياشي: «بالتوبة».

١١. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٨، ح ١٤٤، عن جابر - الوافي، ج ٥، ص ١٠١١، ح ٣٤٩٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٥.

٢٤٧٢ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَاللَّهِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ طَاعَتِهِ عَلَى الْإِضْرَارِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَعَاصِيهِ».^٢

١١٥ - بَابُ فِي أَصُولِ الْكُفْرِ وَأَرْكَانِهِ

٢٨٩ / ٢

٢٤٧٣ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَصُولُ الْكُفْرِ ثَلَاثَةٌ: الْجِرْصُ، وَالْإِسْتِكْبَارُ، وَالْحَسَدُ، فَأَمَّا الْجِرْصُ، فَإِنَّ آدَمَ ﷺ حِينَ نَهَى عَنِ الشَّجَرَةِ حَمَلَهُ الْجِرْصُ عَلَى أَنْ أَكَلَ مِنْهَا؛ وَأَمَّا الْإِسْتِكْبَارُ، فَإِبْلِيسُ^٦ حَيْثُ^٧ أَمَرَ بِالسُّجُودِ لآدَمَ، فَأَبَى^٨؛ وَأَمَّا الْحَسَدُ، فَأَبْنَا آدَمَ

١. في «هـ»: «ما يقبل».

٢. الوافي، ج ٥، ص ١٠١١، ح ٣٤٩٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦٧٩.

٣. في حاشية «بر»: «قال: سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول».

٤. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٧٣: «كَأَنَّ الْمُرَادَ بِأَصُولِ الْكُفْرِ مَا يَصِيرُ سَبَباً لِلْكُفْرِ أحياناً، لا دائماً، وللکفر أيضاً معان كثيرة: منها ما يتحقق بإنكار الرب سبحانه والإلحاد في صفاته. ومنها ما يتضمن إنكار أنبيائه وحججه، أو ما أتوا به من أمور المعاد وأمثالها. ومنها ما يتحقق بمعصية الله ورسوله. ومنها ما يكون بكفران نعم الله تعالى إلى أن ينتهي إلى ترك الأولى، فالحرص يمكن أن يصير داعياً إلى ترك الأولى، أو ارتكاب صغيرة أو كبيرة حتى ينتهي إلى جحود يوجب الشرك والخلود، فما في آدَمَ ﷺ كان من الأول، ثم تكامل في أولاده حتى انتهى إلى الأخير، فصَحَّ أَنَّهُ أَصْلُ الْكُفْرِ، وكذا سائر الصفات».

٥. في «بس» والخصال: «أَنْ يَأْكُلَ». في «هـ»: «فَإِنَّ إِبْلِيسَ».

٧. في حاشية «ج» والبحار والخصال والأمالی: «حين».

٨. في «هـ»: «فلم يسجد». وفي البحار والأمالی: «استكبر». وفي شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٦٨: «قد كان إباء إبليس لعنه الله من السجود عن حسد واستكبار، وإنما خص الاستكبار بالذكر لأنه تمسك به، حيث قال: «أَنَا

حَيْثُ قَتَلَ أَخَذَهُمَا صَاحِبَهُ ٢، ٣.

٢ / ٢٤٧٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: أَرْكَانُ الْكُفْرِ أَرْبَعَةٌ: الرِّغْبَةُ، وَ الرِّهْبَةُ، وَ السَّخَطُ ٥، وَ الْغَضَبُ ٦».

٣ / ٢٤٧٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ٧ الدُّهْقَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ ٨ أَوَّلَ مَا عَصِيَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ -

« خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ » [الأعراف (٧): ١٢؛ ص (٣٨): ٧٦]، أَوْلَانِ الاستكبار أفتح من الحسد؛ لَأَنَّ المتكبر يذكر مشاركة الباري في أخص صفاته».

١. في الخصال والأُمالي: «حين».

٢. في الخصال والأُمالي: «+ حسدًا».

٣. الأُمالي للصدوق، ص ٤١٩، المجلس ٦٥، ح ٧؛ والخصال، ص ٩٠، باب الثلاثة، ح ٢٨، بسندهما عن بكر بن محمد. الواقفي، ج ٥، ص ٨٣٩، ح ٣١٠٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٩، ح ٢٠٦٨٤، إلى قوله: «والاستكبار والحسد؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٤، ح ١».

٤. في حاشية «ج»: «رسول الله».

٥. في «بر»: «+ يقضاه الله». ولعل المراد بالرغبة الرغبة في الدنيا والحرص عليها، وبالرغبة الخوف من فواتها والهم من زوالها، وبالسخط عدم الرضا بقضاء الله وانتقاض النفس في حكمه، وبالغضب ثوران النفس نحو الانتقام عند مشاهدة ما لا يلائمها من المكروه والآلام. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٦٩.

٦. الأُمالي للصدوق، ص ٤١٩، المجلس ٦٥، ح ٨، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم. الجعفریات، ص ٢٣٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في أوله. تحف العقول، ص ٢٢٣، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ص ٢٠٧، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الواقفي، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ١٨٥٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٩، ح ٢٠٦٨٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٥، ح ٢.

٧. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، بر، بس، بف، جر». وفي «هـ والمطبوع»: «عبدالله».

والصواب ما أثبتناه. وعبدالله هذا، هو عبدالله بن عبدالله الدهقان المترجم في رجال المنجاشي، ص ٢٣١، الرقم ٦١٤، وفي الفهرست للطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٦٩. وروى نوح بن شعيب عنه بعنوان عبدالله بن عبدالله الدهقان في الكافي، ح ١٢٩. ٨. في «هـ والخصال»: «- وإن».

بِهِ سِتٌّ^١: حُبُّ الدُّنْيَا، وَ حُبُّ الرِّئَاسَةِ، وَ حُبُّ الطَّعَامِ، وَ حُبُّ النَّوْمِ، وَ حُبُّ الرَّاحَةِ^٢،
وَ حُبُّ النِّسَاءِ^٣.

٢٤٧٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ خَتَمِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ ٢٩٠ / ٢
أَبْغَضُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: قَطِيعَةُ الرَّجِيمِ، قَالَ:
ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: الْأَمْرُ بِالْمُنْكَرِ، وَ النَّهْيُ عَنِ الْمَعْرُوفِ^٤.

٢٤٧٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ زَيْدِ
الصَّائِغِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ إِنْ حَدَّثَ كَذَبًا، وَإِنْ وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِنْ
اتَّخَذَ خَانَ، مَا مَنَزَلَتُهُ؟

١. في «ص» و «الوافي»: «+ وخصال». وفي الخصال: «سِتٌّ خصال».

٢. في «ه»: «وَحُبُّ الرَّاحَةِ وَ حُبُّ النَّوْمِ». والمراد الإفراط في تلكم الصفات بحيث ينتهي إلى ارتكاب الحرام أو ترك السنن والاشتغال عن ذكر الله؛ أو حُبُّ الحَيَاةِ الدُّنْيَا المذمومة، وَ حُبُّ الرِّئَاسَةِ بالجور والظلم، وَ حُبُّ الطَّعَامِ بحيث لا يبالي حصل من حلال أو حصل من حرام، وَ حُبُّ النَّوْمِ بحيث يصير مانعاً من الطاعات الواجبة والمندوبة، وكذا حُبُّ الرَّاحَةِ وَ حُبُّ النِّسَاءِ. راجع: مرآة العقول، ج ١٠، ص ٧٥.

٣. المحاسن، ص ٢٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٥٩، عن نوح بن شعيب النسابوري، عن عبيد بن عبد الله الدقمقان. الخصال، ص ٣٣٠، باب الستة، ح ٢٧، بسنده عن عبد الله بن القاسم، عن عبد الله بن سنان، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٢، ح ٣٢٣٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٩، ح ٢٠٦٨٦؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٥، ح ٣.

٤. في «ه»: «ثُمَّ قَالَ». وفي «ف»: «ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ».

٥. المحاسن، ص ٢٩٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٤٦٠، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة ومحمد بن سنان. وفي الكافي، كتاب الجهاد، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ٨٣٢٧؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٣٥٥، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٦٦، وفيه: «نَرَوِي أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَقَالَ...»، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٥، ص ٩١٥، ح ٣٢٦٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ١٢١، ذيل ح ٢١١٣٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٦، ح ٤.

قَالَ: «هِيَ أَذْنَى الْمَنَازِلِ مِنَ الْكُفْرِ وَ لَيْسَ بِكَافِرٍ»^١

٢٤٧٨ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ عَلَامَاتِ الشَّقَاءِ جُمُودُ الْعَيْنِ^٢، وَ قَسْوَةُ الْقَلْبِ، وَ شِدَّةُ الْحِزْنِ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا^٣، وَ الْإِضْرَارُ عَلَى الذَّنْبِ^٤».

٢٤٧٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ

أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ^٥، فَقَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشِرَارِكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ^٦ ﷺ: الَّذِي يَمْنَعُ رِفْدَهُ^٧، وَ يَضْرِبُ عَبْدَهُ، وَ يَتَزَوَّدُ^٨ وَ خَذَهُ؛ فَظَنُّوا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ خَلْقًا هُوَ شَرٌّ^٩ مِنْ هَذَا.

١. الوافي، ج ٤، ص ١٩٩، ح ١٨١٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٤٠، ح ٢٠٦٨٩؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٦، ح ٥.

٢. في «ج، ه، بر» وشرح المازندراني والوافي: «علامة».

٣. جمعت عنه: قُلْ دَمَقَهَا. المصباح المنير، ص ١٠٧ (جمد).

٤. في الخصال، ص ٢٤٢: «الرزق».

٥. الخصال، ص ٢٤٢، باب الأربعة، ح ٩٦، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام:

عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٢٤٣، باب الأربعة،

ح ٩٧؛ والجعفریات، ص ١٦٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ. تحف العقول،

ص ١٠، ضمن الحديث الطويل؛ و ص ٤٧، عن النبي ﷺ. الاختصاص، ص ١١١، وفيه: «أَنَّ لِلْمَنَاقِقِ أَرْبَع

عَلَامَاتٍ...؛ وفيه، ص ٢٢٨: «أَرْبَعٌ مِنْ عَلَامَاتِ النِّفَاقِ...»، وفيهما مرسلان عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ومع اختلاف سير الوافي، ج ٥، ص ٨٤٠، ح ٣١١١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٣٧، ح ٢٠٦٨٠؛

البحار، ج ٧٢، ص ١٠٧، ح ٦.

٦. في «ز»: «لِلنَّاسِ».

٧. في «ج» والوسائل والبحار: «فَقَالَ».

٨. رَفْدَهُ رَفْدًا: أَعْطَاهُ أَوْ أَعَانَهُ. وَالرَّفْدُ: اسْمٌ مِنْهُ. المصباح المنير، ص ٢٣٢ (رفد).

٩. في «ه»: «يَنْزِلُ». وفي مرآة العقول: «وَيَتَزَوَّدُ وَحْدَهُ، أَيْ يَأْكُلُ زَادَهُ وَحْدَهُ مِنْ غَيْرِ رَفِيقٍ مَعَ الْإِمْكَانِ. أَوْ أَنَّهُ لَا

يُعْطِي مِنْ زَادِهِ غَيْرَهُ شَيْئًا مِنْ عِيَالِهِ وَغَيْرِهِمْ. وَقِيلَ: أَيْ لَا يَأْخُذُ نَصِيبَ غَيْرِهِ عِنْدَ أَخْذِ الْعَطَاءِ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَالزَّادُ: طَعَامٌ يَتَّخِذُ لِلسَّفَرِ. الصَّحاح، ج ٢، ص ٤٨١ (زود).

١٠. في «ه»: «أَشْرَ» وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي.

ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ ﷺ: الَّذِي لَا يَزْجِي خَيْرَةً، وَلَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ؛ فَظَنُّوا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ خَلْقًا هُوَ شَرٌّ مِنْ هَذَا.

ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ^٢، قَالَ ﷺ: الْمُتَفَحِّشُ اللَّعَّانُ، الَّذِي إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَنَهُمْ، وَإِذَا ذُكِرُوا لَعَنُوهُ^٣.

٢٤٨٠ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، كَانَ مُنَافِقًا - وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى، وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ -: مَنْ إِذَا اتَّجَمَنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا^٦ ٢٩١/٢ وَعَدَّ أَخْلَفَ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ^٧ فِي كِتَابِهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ»^٨ وَ قَالَ: «أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ»^٩ وَ فِي^{١٠} قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَ اذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ ضَائِقَ الْوَعْدِ وَ كَانَ رَسُولًا نَبِيًّا»^{١١}.

٢٤٨١ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

١. فِي «ه»: «ذَلِكَ».
٢. فِي الْوَسَائِلِ -: «يَا رَسُولَ اللَّهِ».
٣. رَاجَعَ: مَعَانِي الْأَخْبَار، ص ١٩٦، ح ٢. الْوَاقِ، ج ٥، ص ٩٥٦، ح ٣٣٦٣؛ الْوَسَائِلِ، ج ١٥، ص ٣٤٠، ح ٢٠٦٩٠؛ الْبَحَار، ج ٧٢، ص ١٠٧، ح ٧.
٤. فِي حَاشِيَةِ «ج»: «أَصْحَابِنَا».
٥. فِي «ص»: «وَإِنْ».
٦. فِي «بَر»: «يَقُول».
٧. الْأَنْفَال (٨): ٥٨.
٨. التَّوْر (٢٤): ٧.
٩. فِي «ه»: «وَفِي».
١٠. مَرِيَم (١٩): ٥٤.
١١. قَرَبَ الْإِسْنَاد، ص ٢٨، ح ٩٢، بِسَدِّ أَخْرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ^{١٢}، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: «وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ» مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ. الْخَصَال، ص ٢٥٤، بَابُ الْأَرْبَعَةِ، ح ١٢٩، بِسَدِّ أَخْرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. مَصْبَاحُ الشَّرِيعَةِ، ص ١٤٤، الْبَاب ٦٨، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٣} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ وَزِيَادَةٍ. تَحْفَ الْعُقُول، ص ١٠، ضَمِنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^{١٤}؛ وَفِيهِ، ص ٣١٥، ضَمِنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ، عَنِ الصَّادِقِ^{١٥}، وَفِيهِمَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِ، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ١٨٧٧؛ الْوَسَائِلِ، ح ١٥، ص ٣٣٩، ح ٢٠٦٨٧؛ الْبَحَار، ج ٧٢، ص ١٠٨، ح ٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَدِكُمْ مِنِّي شَبْهًا؟^١ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ ﷺ: الْفَاجِشُ الْمَتَفَحِّشُ الْبَذِيءُ^٢ الْبَخِيلُ الْمُخْتَالُ^٣، الْخَقُودُ^٤ الْحَسُودُ، الْقَاسِي الْقَلْبُ، الْبَعِيدُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ يُرْجَى، غَيْرُ الْمَأْمُونِ مِنْ كُلِّ شَرٍّ يُتَّقَى»^٥.

٢٤٨٢ / ١٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ رَفَعَهُ إِلَى سَلْمَانَ، قَالَ:

إِذَا أَرَادَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - هَلَكَ عَبْدٌ، نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءُ، فَإِذَا^٦ نَزَعَ مِنْهُ الْحَيَاءُ، لَمْ تَلْقَهُ^٨ إِلَّا خَائِنًا مَخُونًا، فَإِذَا^{١٠} كَانَ خَائِنًا مَخُونًا، نَزَعَتْ^{١١} مِنْهُ الْأَمَانَةُ، فَإِذَا نَزَعَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ، لَمْ تَلْقَهُ^{١٢} إِلَّا فُظًّا^{١٣} غَلِيظًا، فَإِذَا كَانَ فُظًّا غَلِيظًا، نَزَعَتْ مِنْهُ رِبْقَةُ^{١٤} الْإِيمَانِ، فَإِذَا^{١٥} نَزَعَتْ مِنْهُ

١. في «ه»: «سبباً».

٢. «البذيء»: الفاحش القول؛ من البذاء، وهو الفحش في القول. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٩ (بذا)؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣٠ (بذأ).

٣. «المختال»: المتكبر. تقول منه: اختال فهو ذو خيلاء وذو خال وذو مخيلة، أي ذو كبر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩١ (خيل).

٤. في «ه»: «شيء».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٠، ح ٣١١٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٤١، ح ٢٠٦٩١؛ البحار، ج ٧٢، ص ١٠٩، ح ٩.

٦. في «بر، بف»: «وإذا».

٧. في «د»: «مخوناً». وفي الوافي: «مخوناً، على صيغة الفاعل أو المفعول؛ من خونه تخويناً، إذا نسب إلى الخيانة. ونقصه». وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ١٠، ص ٨١.

٨. في البحار: «فإن».

٩. في «ص»: «لم يلقه».

١٠. رجل فظ، أي سيئ الخلق. وفلان أفظ، أي أصعب خلقاً وأشرس. النهاية، ج ٣، ص ٤٥٩ (فظظ).

١١. «الربقة»: في الأصل: عروة في خيل تجعل في عتق البهيمة أو يدها تمسكها، فاستعارها للإيمان، يعني ما يشد المؤمن به نفسه من غرى الإيمان، أي حدوده وأحكامه، وتجمع الربقة على ربق. ويقال للحبل الذي تكون فيه الربقة: ربق، وتجمع على أرباق ورباق. النهاية، ج ٢، ص ١٩٠ (ربق).

١٢. في «ب»: «ومن». وفي حاشية «ب»: «وإذا».

رَبَّنَّاهُ الْإِيمَانِ^١، لَمْ تَلْقَهُ^٢ إِلَّا شَيْطَانًا مَلْعُونًا^٣.

٢٤٨٣ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادٍ الْكَرْخِيِّ: ٢٩٢/٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مَلْعُونَاتٌ مَلْعُونٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ:

الْمُتَّقِطُ فِي ظِلِّ النَّزَالِ^٤، وَالْمَانِعُ الْمَاءَ^٥ الْمُتَنَابِ^٦، وَالسَّادُّ الطَّرِيقَ الْمُغْرَبَةَ^٧».

٢٤٨٤ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

الْكَرْخِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مَلْعُونٌ^٨ مَنْ فَعَلَهُنَّ:

الْمُتَّقِطُ فِي ظِلِّ النَّزَالِ^٩، وَالْمَانِعُ الْمَاءَ^{١٠} الْمُتَنَابِ^{١١}، ←

١. في «ب»: «الإسلام». وفي حاشية «ب»: «إيمان».

٢. في «ص»: «لم يلقه». وفي «هـ»: «فلم تلقه».

٣. الاختصاص، ص ٢٤٨، مرسلاً عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ، وفيه: «أول ما ينزع من العبد الحياء...» مع اختلاف يسير. راجع: معاني الأخبار، ص ٤١٠، ح ٩٤. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٠، ح ٣١١٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ١١٠، ح ١٠.

٤. المراد بظل النزال تحت سقف أو شجرة ينزلها المسافرون، وقد يعم بحيث يشمل المواضع المعدة لنزولهم وإن لم يكن فيه ظل؛ لاشتراك العلة أو بحمله على الأعم. والتعبير بالظل لكونه غالباً كذلك. والظاهر اختصاص الحكم بالغائط؛ لكونه أشدّ ضرراً، وربما يعم ليشمل البول. البحار، ج ٦٩، ص ١١٢، ذيل ح ١١.

٥. «الماء» مفعول أول للمانع، إما مجرور بالإضافة من باب الضارب الرجل، أو منصوب على المفعولية و«المتاب» مفعول ثان. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٧٤؛ امرأة العقول، ج ١٠، ص ٨٣.

٦. انتابه: قصده مرة بعد مرة. النهاية، ج ٥، ص ١٢٣ (نوب). والمراد: الماء المباح الذي يتناب عليه ويؤتى مرة بعد أخرى، أي يرد عليه الناس متناوبة ومتبادلة؛ لعدم اختصاصه بأحدهم، كالماء المملوك المشترك بين جماعة.

٧. في «ج»، «د»، «هـ»، «بف» وشرح المازندراني والوافي والبخاري: «المقربة». وفي «بر»: «المقربة». و«الطريق المعربة»: «البيئة الواضحة». راجع: مجمع البحرين، ج ٢، ص ١١٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٠ (عرب).

٨. الوافي، ج ١٨، ص ١٠٦، ح ١٨٧٢٤؛ البحار، ج ٧٢، ص ١١٢، ح ١١.

٩. في الكافي، ح ٣٨٧٥: «وخصال».

١٠. في البحار: «ملعونات».

١١. في الفقيه: «النزل».

١٢. في البحار: «للماء».

وَالسَّادُّ الطَّرِيقَ الْمَسْلُوكَ^٢.

٢٤٨٥ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشِرَارِ رِجَالِكُمْ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ.

فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ رِجَالِكُمُ النَّبَهَاتُ^١ الْجَرِيءُ^٢ الْفَحَّاشُ، الْاَكْبَلُ وَخَذَةُ،

٢٩٣/٢ وَالْمَانِعُ رِفْدَهُ، وَالضَّارِبُ عَبْدَهُ، وَالْمُلْجِئُ عِيَالَهُ إِلَى غَيْرِهِ»^٣.

٢٤٨٦ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُيَسَّرٍ^٤، عَنْ أَبِيهِ:

١. في الكافي، ح ٣٨٧٥ والوافي والتهذيب: «وسادة».

٢. في حاشية «بر»: «المعربة».

٣. الكافي، كتاب الطهارة، باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه أو يبال، ح ٣٨٧٥، بسنده عن إبراهيم الكرخي.

التهذيب، ج ١، ص ٣٠، ح ٨٠، بسنده عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ١، ص ٢٥، ح ٤٥، وفيه: «وفي خبر

آخر لعن الله المتغوط...». الوافي، ج ٦، ص ١٠٨، ح ٣٨٦٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٢٥، ذيل ح ٨٥٥؛ البحار،

ج ٧٢، ص ١١٤، ح ١٢.

٤. في «ب»: «فقلنا». وفي «ص»، «بر»، «بف» و حاشية «بس» والوافي: «فقالوا».

٥. في «ب»، «د»، «ز»، «و» والبحار: «قال». في الوسائل: «قال: شرار» بدل «فقال: إن من شرار».

٦. بَهْتُهُ بَهْتًا وَبَهْتًا وَبَهْتَانًا فَهُوَ بَهَاتٌ، أَي قَالَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ. الصحاح، ج ١، ص ٢٢٤ (بَهْت).

٧. في «د»، «بر» والوافي: «الجرى»، وهو من تخفيف الهمزة بقلبها ياءً وإدغام الباءين. والجرىء والجرى:

المقدام على القبيح. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٧٥؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ٨٥.

٨. في الوافي: «-و».

٩. التهذيب، ج ٧، ص ٤٠٠، ذيل ح ١٥٩٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، مع اختلاف يسير.

المحاسن، ص ٣٥٦، كتاب المأكَل، ح ٦٠، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ. تحف العقول،

ص ٢٧، ضمن الحديث، عن النبي ﷺ، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٤١، ح ٣١١٤؛ الوسائل،

ج ١٥، ص ٣٤٠، ح ٢٠٦٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ١١٤، ح ١٣.

١٠. لم نجد رواية ابن أبي عمير عن مُيَسَّرٍ إلا في سند هذا الخبر وما ورد في الفقيه، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٣٩٧٧ من

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَمْسَةٌ لَعْنَتْهُمْ وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٍ؛ الرَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَالتَّارِكُ لِسُنَّتِي، وَالمَكْذِبُ بِقَدْرِ اللَّهِ، وَالمُسْتَحِلُّ مِنْ عِزَّتِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَالمُسْتَأْتِزُّ بِالنَّفِيِّ وَالمُسْتَحِلُّ لَهُ».

١١٦- بَابُ الرِّيَاءِ

٢٤٨٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

رواية محمد بن أبي عمير، عن ميسر بن عبد العزيز. لكن خبر الفقيه ورد في الكافي، ح ٩٠٣٤؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٦٦، ح ٢٨٣، و ص ١٢٨، ح ٥٦٠، وقد توسط جميل [بن دراج] بين ابن أبي عمير وميسر. والمظنون في ما نحن فيه وقوع التحريف في العنوان، بأن كان الأصل إما «ابن ميسر، عن أبيه» أو «محمد بن ميسر، عن أبيه»؛ فقد روى ابن أبي عمير كتاب محمد بن ميسر عبد العزيز، وروى في بعض الأسناد عنه بعنوان محمد بن ميسر. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٢٠، الرقم ٦٤٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٤٥٧.

ثم إنه روى إبراهيم بن عتبة، عن محمد بن ميسر، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام في الكافي، ح ٨٩٥٣؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٧١، ح ٣٠٣. والخبر واحد. كما روى إبراهيم بن عتبة، عن محمد بن ميسر، عن أبيه، عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليه السلام في المحاسن، ص ٥٣١، ح ٧٧٩. وبذلك يعرف الخلل في ما ورد في الكافي، ح ١١٩٧٣ من نقل خبر المحاسن عن إبراهيم بن عتبة، عن ميسر، عن محمد بن عبد العزيز، عن أبيه، عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليه السلام.

١. «كُلُّ نَبِيٍّ عَطْفٌ عَلَى فَاعِلٍ لَعْنَتْهُمْ»، أو منصوب على أنه مفعول معه. و«مُجَابٍ» صفة لـ «نَبِيٍّ»، أو «كُلِّ نَبِيٍّ» مبتدأ، و«مُجَابٍ» خبره، والجملة حالية، أو معطوفة. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٧٥؛ امرأة العقول، ج ١٠، ص ٨٦. ٢. في «هـ»: «وَالْقَدَرُ».

٣. الاستثارة: الانفراد بالشئ. النهاية، ج ١، ص ٢٢ (أثر).

٤. في «ب، ج، د، ز»، وشرح المازندراني والوافي و«مرأة العقول والوسائل والبحار: المستحل» بدون الواو.

٥. المحاسن، ص ١١، كتاب القرائن، ح ٣٣؛ والخصال، ص ٣٤٩، باب السبعة، ح ٢٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفي الخصال، ص ٣٥٠، نفس الباب، ح ٢٥، بسند آخر عن علي بن الحسين، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ؛ وفيه، ص ٣٣٨، باب السنة، ح ٤١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، وفي كلها مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ١٨٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٤١، ح ٢٠٦٩٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ١١٥، ح ١٤.

ابن القَدَّاح^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ لِعَبَادِ بْنِ كَثِيرٍ الْبَصْرِيِّ فِي الْمَسْجِدِ: «وَيْلَكَ يَا عَبَّادُ، إِيَّاكَ وَالرِّيَاءَ؛ فَإِنَّهُ مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَى مَنْ عَمِلَ لَهُ»^٢.

٢٤٨٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقَبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ هَذَا^٣ لِلَّهِ، وَ لَا تَجْعَلُوهُ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّهُ مَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ لِلَّهِ، وَمَا كَانَ لِلنَّاسِ فَلَا يَصْعَدُ^٤ إِلَى اللَّهِ»^٥.

٢٤٨٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كُلُّ رِيَاءٍ شِرْكٌ؛ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ لِلنَّاسِ كَانَ ثَوَابُهُ عَلَى النَّاسِ،

١. في البحار: + «عن أبي بصير». والمراد من ابن القَدَّاح هو عبدالله بن ميمون، ولم نجد في شيء من الأسناد روايته عن أبي بصير، سواء أقلنا بكونه يحيى الأسدي أو ليثاً المرادي. فالظاهر زيادة «عن أبي بصير» في سند البحار.

٢. المحاسن، ص ١٢٢، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ١٣٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٨٩، ذيل ح ١، بسند آخر، وتام الرواية فيها: «قال الله عز وجل: مَنْ عَمِلَ لِي وَلِغَيْرِي، فَهُوَ لِمَنْ عَمِلَ لَهُ». الوافي، ج ٥، ص ٨٥٣، ح ٣١٣٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٥، ح ١٤٣؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٦٦، ح ١.

٣. في الكافي، ح ٤٣٢ والمحاسن والتوحيد: - «هذا».

٤. في «ص»: «فهو لا يصعد». والصعود إليه كناية عن القبول.

٥. في الكافي، ح ٢٢٢٩: «إلى السماء».

٦. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في ترك دعاء الناس، صدر ح ٢٢٢٩. وفيه، كتاب التوحيد، باب الهداية أنها من الله عز وجل، صدر ح ٤٣٢، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال. المحاسن، ص ٢٠١، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٣٨، عن ابن فضال؛ التوحيد، ص ٤١٤، صدر ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٣٧، صدر ح ٤٨، عن علي بن عقبة. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٣، ح ٣١٣٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨١، ح ٢.

وَمَنْ عَمِلَ لِلَّهِ كَانَ ثَوَابُهُ عَلَى اللَّهِ.^١

٢٤٩٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي ^٢ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ^٣ «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا زَاهِدًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا»^٤ قَالَ: «الرَّجُلُ ^٥ يَعْمَلُ شَيْئًا مِنَ الثَّوَابِ ^٦ لَا يَطْلُبُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِنَّمَا يَطْلُبُ ^٧ تَرْكِئَةَ النَّاسِ يَشْتَهِي أَنْ يُسْمِعَ بِهِ النَّاسَ ^٨، فَهَذَا ^٩ الَّذِي أَشْرَكَ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ».

ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ أَسْرَّ خَيْرًا فَذَهَبَتْ ^{١٠} الْأَيَّامُ أَبَدًا ^{١١} حَتَّى يُظْهِرَ اللَّهُ لَهُ خَيْرًا، وَمَا مِنْ عَبْدٍ يَسِرُّ شَرًّا فَذَهَبَتْ ^{١٢} الْأَيَّامُ ^{١٣} حَتَّى يُظْهِرَ اللَّهُ لَهُ شَرًّا»^{١٤}.

٢٤٩١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرْفَةَ، قَالَ:

١. الزهد، ص ١٣٤، ح ١٧٦، عن محمد بن سنان، عن يزيد بن خليفة. علل الشرائع، ص ٥٦٠، ح ٤، بسنده عن يزيد بن خليفة، مع زيادة في أوله. وفي المحاسن، ص ١٢١، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٨٩، ح ١، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٧، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٣، ح ٣١٣٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨١، ح ٣.

٢. في الزهد: «قال سأله عن: بدل وفي».

٣. في «ه»: «قال في قوله» بدل «في قول الله عز وجل».

٤. في الزهد: «هو العبد» بدل «الرجل».

٥. في الزهد: «به».

٦. في «ير»: «فهو».

٧. في الزهد: «- وأبدأ».

٨. في الزهد: «وما من عبد أسرَّ شراً فتذهب».

٩. هكذا في النسخ التي قبلت وشرح المازندراني والوافي والوسائل والبحار والزهد. وفي المطبوع: «- وأبدأ».

١٠. الزهد، ص ١٣٦، ح ١٨٠، عن النضر بن سويد. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٥٢، ح ٩٣، عن جرّاح؛ فقه

الرضا عليه السلام، ص ٣٨٧، مع زيادة في آخره، وفيهما إلى قوله: «فهذا الذي أشرك بعبادة ربه»؛ وفيه، ص ٣٨٨، من

قوله: «وما من عبد أسرَّ خيراً»، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٣، ح ٣١٣٦؛

الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٩؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨١، ح ٤؛ وج ٨٤، ص ٣٤٨.

قَالَ لِي^١ الرِّضَا: «وَيَحْكَمْ، يَا ابْنَ عَرَفَةَ، اَعْمَلُوا لِغَيْرِ رَبَاءٍ وَلَا سُمْعَةٍ؛ فَإِنَّهُ مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَكَلَّمَ اللَّهَ إِلَى مَا عَمِلَ^٢؛ وَيَحْكَمْ، مَا عَمِلَ أَحَدٌ عَمَلًا إِلَّا رَدَّاهُ^٣ اللَّهُ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»^٤.

٢٤٩٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

إِنِّي لَأَتَعَشَّى مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ إِذْ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۝ وَلَوْ أَلْقَى مَغَاذِيرَهُ»^٦؛ «يَا أَبَا حَفْصٍ^٧، مَا يَصْنَعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ^٨ - بِخِلَافِ مَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى؟ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ^٩ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَسْرَ سَرِيرَةً رَدَّاهُ اللَّهُ^{١٠} رِدَاءَهَا، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ^{١١}، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»^{١٢}.

١. في «ه»: «- ولي».

٢. في مرآة العقول والبحار: «من عمل».

٣. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ١٠٧: «رداه تردية: ألبسه الرداء، أي يلبسه الله رداءً؛ فإنه يلبس فوق الثياب ولا يكون مستوراً بثوب آخر ... وربما يقرأ: رداه، بالتخفيف والهمز. يقال: رداه به، أي جعله له رداءً وقوة وعماداً» ونسبه إلى الخط والتصنيف.

٤. في «ب، ج، د، ز، بر، بس، بف» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار: «+ به».

٥. في «ب، ه» وشرح المازندراني ومرآة العقول: «فخيراً».

٦. في «ب، ه» وشرح المازندراني ومرآة العقول: «فشرّاً».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٦، ح ١٤٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٤، ح ٥.

٨. في البحار: «عند».

٩. القيامة (٧٥) - ١٤ - ١٥.

١٠. في الوسائل، ج ١٤٢: «ثم قال» بدل «يا أبا حفص».

١١. في الكافي، ج ٢٥٠١: «أن يعتذر إلى الناس بخلاف ما يعلم الله منه» بدل «أن يتقرب - إلى - ما يعلم الله تعالى».

١٢. في الكافي، ج ٢٥٠١: «ألبسه الله» بدل «رداه الله».

١٣. في «ب، ه»: «فخيراً».

١٤. في «ب، ه»: «فشرّاً».

١٥. سيأتي هذا الحديث بعينه سنداً ومتناً في هذا الباب ذيل الرقم ١٥، ولا اختلاف إلا في موضعين أشرنا إليه. الجعفيّات، ص ١٥٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته^{١٦} عن رسول الله^{١٧}، وتمام الرواية فيه: «من أسر سريرة ألبسه الله تعالى رداها، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»^{١٨}. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٤، ح ٣١٣٩؛

٢٤٩٣ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ الْمَلِكَ لَيَضَعُ^٢ بِعَمَلِ الْعَبْدِ ٢٩٥/٢ مَبْتَهَجاً^٣ بِهِ، فَإِذَا ضَعِدَ بِخَسَنَاتِهِ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: اجْعَلُوهَا فِي سَجِينٍ، إِنَّهُ لَيْسَ إِثْمًا أُزَادَ بِهَا»^٦.

٢٤٩٤ / ٨ . وَابْنُ سَائِدٍ^٧ قَالَ:

«قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: ثَلَاثُ غَلَامَاتٍ لِلْمُرَائِي: يَنْشَطُ إِذَا رَأَى النَّاسَ، وَ يَكْسَلُ إِذَا كَانَ وَخْذَهُ، وَ يَحِبُّ أَنْ يُحْمَدَ^٨ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ»^٩.

٢٤٩٥ / ٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا خَيْرُ شَرِيكَ، مَنْ أَشْرَكَ مَعِي

١. الوسائل، ج ١، ص ٥٧، ح ١١٨، من قوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ»: و ص ٦٥، ح ١٤٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٥، ح ٦.

١. في «ج»، هـ، بر، بف، «:» رسول الله ﷺ.

٢. في «ص» «يضعه».

٣. في «ص» «متهججاً».

٤. في الجعفریات: «فإنه».

٥. في «ب، ج، د، ص، بر، بس، بف، والوسائل والبحار والجعفریات»: «به».

٦. الجعفریات، ص ١٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٧١، ح ١٥٦؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٧، ح ٧.

٧. المراد من «ابن سائده»، هو السند المتقدم إلى النبي ﷺ.

٨. في شرح المازندراني: «أن يحمدوه».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسنده عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ.

الجعفریات، ص ٢٣١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قرب الإسناد، ص ٢٨،

صدر ح ٩٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي صلوات الله عليهم. الخصال، ص ١٢١، باب

الثلاثة، ضمن ح ١١٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ١٠، عن

النبي ﷺ. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٦؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٣، ح ١٦٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٨، ح ٨.

غَيْرِي فِي عَمَلٍ عَمَلَةٍ لَمْ أَقْبَلْهُ، إِلَّا مَا كَانَ لِي خَالِصاً.^١

٢٤٩٦ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَظْهَرَ لِلنَّاسِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ، وَبَارَزَ اللَّهَ بِمَا كَرِهَهُ^٢،

لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ مَاقَتْ^٣ لَهُ»^٤.

٢٤٩٧ / ١١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ قُضَيْلٍ^٥:

١. المحاسن، ص ٢٥٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٧٠. وفي الزهد، ص ١٣١، ح ١٧٠، عن عثمان بن عيسى، وفيه: «أنا أغنى الأغنياء عن الشريك من أشرك...»؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ٩٤، عن علي بن سالم؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨١، وفي كلها مع اختلاف يسير. راجع: المحاسن، ص ٢٥٢، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٧١، وتفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ٩٥؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨١. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٨، ح ٩.

٢. في «ه»: «يكبره». وفي مرآة العقول: «المستفاد من اللغة أنه من المبارزة في الحرب، فإن من يعصي الله سبحانه بمرأى ومسمع، فكأنه يبارزه ويقاتله».

٣. «المَقَتْ»: أشد البغض. النهاية، ج ٤، ص ٣٤٦ (مقت).

٤. الزهد، ص ١٣٨، ح ١٨٨، بسند آخر. قرب الإسناد، ص ٩٢، ح ٣٠٩، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٤، ح ١٤٠؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٨، ح ١٠.

٥. هكذا في «ه». وفي «بف»: «فضيل أبي العباس». وفي «ب، ج، د، ز، ص، ف، بر، بس» والمطبوع والوسائل والبحار: «فضل أبي العباس».

وما أنبأته هو الظاهر، والمراد من فضيل هو فضيل بن عثمان الأعور، ويقال له: الفضل أيضاً، روى صفوان [بن يحيى] عنه بعنوانيه المختلفة في الكافي، ح ٣١٦ و ١٥٨٥، والتهذيب، ج ١، ص ٥٨، ح ١٦٢؛ و ص ٧٩، ح ٢٠٤، والمحاسن، ص ٣٩٤، ح ٥٠، والشوحيذ، ص ٣١٤، ح ٢؛ و ص ٤٥٧، ح ١٥؛ ورجال الكشي، ص ٢٣٥، الرقم ٤٢٨؛ ورجال النجاشي، ص ٢٧٦، الرقم ٧٢٥. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٦٨، الرقم ٣٨٥٤؛ و ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٧٧؛ رجال النجاشي، ص ٣٠٨، الرقم ٨٤١.

وأما رواية صفوان - والمراد منه صفوان بن يحيى - عن الفضل أبي العباس - وهو الفضل بن عبد الملك البقاعي - فلم تثبت في موضع.

والمحتمل قوياً أَنَّ لفظة «أبي العباس» زيدت في حاشية بعض النسخ تفسيراً لفضل ثم أدرجت في المتن، في الاستنساخات التالية سهواً.

هذا، وجددير بالذكر أَنَّ نسخة «ه» هي أقدم النسخ وأكثرها اعتباراً في ما نحن فيه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا يَصْنَعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُظْهَرَ حَسَنًا وَ يُسِرَّ سَيِّئًا، أَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ، فَيَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَذَلِكَ؟ وَاللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ»^٢، إِنَّ السَّرِيرَةَ إِذَا صَحَّتْ^٣، قَوِيَتْ الْعَلَابِيَّةُ^٤.

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْفَضْلِ^٥، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مِثْلَهُ.

١٢ / ٢٤٩٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُسِرُّ خَيْرًا إِلَّا لَمْ تَذْهَبِ الْآيَاتُ حَتَّى يُظْهَرَ اللَّهُ لَهُ خَيْرًا، وَمَا مِنْ عَبْدٍ يُسِرُّ شَرًّا إِلَّا لَمْ تَذْهَبِ الْآيَاتُ حَتَّى يُظْهَرَ اللَّهُ لَهُ شَرًّا»^٦.

١٣ / ٢٤٩٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - بِالْقَلِيلِ مِنْ عَمَلِهِ، أَظْهَرَ^٧ اللَّهُ لَهُ^٨ أَكْثَرَ مِمَّا أَرَادَ^٩؛ وَمَنْ أَرَادَ النَّاسُ بِالكَثِيرِ مِنْ عَمَلِهِ^{١٠} فِي تَعَبٍ مِنْ^{١١} بَدَنِهِ وَ سَهَرٍ

١. في «هـ»: «ويستر». .

٣. في الوسائل: «صلحت».

٤. الأمالي للمفيد، ص ٢١٤، المجلس ٢٤، ح ٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٥، ح ٣١٤٠، الوسائل، ج ١، ص ٦٤، ح ١٣٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٩، ح ١١.

٥. هكذا في «ج، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف». وفي «ب، جر» والمطبوع: «الفضل».

هذا، ولا يبعد اتحاد الفضل هذا مع الفضل المذكور في السند السابق؛ فإنه يقال له: الفضل والفضل كلاهما.

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٤، ح ٣١٣٧، الوسائل، ج ١، ص ٥٧، ح ١١٩؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٨٩، ح ١٢.

٧. في «هـ»: «وعلي».

٨. في البحار: «أظهر». وكذا في مرآة العقول نقلاً عن بعض النسخ.

٩. في «هـ»: «وجل وعز» بدل «له».

١٠. في المحاسن: «وأراد به».

١١. في «ص»: «وكان».

١٢. في «بر»: «في».

مِنْ لَيْلِهِ^١، أُنْبِيَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا أَنْ يَقْلَلَهُ فِي عَيْنٍ مَنْ سَمِعَهُ^٢.

٢٥٠٠ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ^٤ زَمَانٌ تَخْبُثُ^٥ فِيهِ سَرَائِرُهُمْ، وَ تَحْسُنُ فِيهِ غَلَائِبَتُهُمْ طَمَعاً فِي الدُّنْيَا،^٦ لَا يُرِيدُونَ بِهِ مَا عِنْدَ رَبِّهِمْ^٧، يَكُونُ دِينُهُمْ^٨ رِيَاءً^٩، لَا يَخَالِطُهُمْ خَوْفٌ، يَعْمَهُمُ اللَّهُ^{١٠} بِعِقَابٍ، فَيَذْعُونَهُ^{١١} دَعَاءَ الْغَرِيقِ^{١٢}، فَلَا يَسْتَجِيبُ^{١٣} لَهُمْ».

٢٥٠١ / ١٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

زَيْدٍ، قَالَ:

إِنِّي لَأَتَعَشَّى مَعَ^{١٤} أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٥} إِذْ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «يَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةً^{١٦} وَلَوْ أَلْقَى مَغَازِيرَهُ»^{١٧}، وَيَا أَبَا حَفْصٍ، مَا يَصْنَعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَفْتَدِرَ إِلَى النَّاسِ بِخِلَافِ مَا يَعْلَمُ اللَّهُ مِنْهُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ^{١٨} يَقُولُ: مَنْ أَسَرَّ سِرِيرَةً أَلْبَسَهُ اللَّهُ رِذَاءَهَا، إِنْ

١. في «هـ»: «ليلته».

٢. المحاسن، ص ٢٥٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٤، عن عدة من أصحابنا، عن علي بن أسباط، عن يحيى بن بشير التال، عن ذكره، عن أبي عبد الله^٣ . الوافي، ج ٥، ص ٨٥٥، ح ٣١٤١؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٩٠،

ح ١٣.

٣. في الكافي، ح ١٥٢٩١: «على أمتي». وفي ثواب الأعمال: «في أمتي».

٤. في «هـ» ومرة العقول: «ويخبث». ٥. في الكافي، ح ١٥٢٩١: «ولا».

٦. في الكافي، ح ١٥٢٩١: «عند الله ربهم». وفي ثواب الأعمال: «عند الله» كلاهما بدل «عند ربهم».

٧. في ثواب الأعمال: «أمرهم». ٨. في الكافي، ح ١٥٢٩١: «+ منه».

٩. في «هـ»: «فيدعون». ١٠. في «ب»: «وله».

١١. في «ز»، «هـ» وحاشية «بر»، «بف» وثواب الأعمال: «فلا يستجيب».

١٢. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٩١. وفي ثواب الأعمال، ص ٣٠١، ح ٣، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم . الوافي،

ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٦٥، ح ١٤١؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٩٠، ح ١٤.

١٣. في البحار: «عند». ١٤. القيامة (٧٥): ١٤-١٥.

١٥. في «بس»: «- كان».

خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ.^٢

٢٥٠٢ / ١٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ ^٣ قَالَ: «الْإِيقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ أَشَدُّ مِنَ الْعَمَلِ». قَالَ: وَمَا الْإِيقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ؟ قَالَ: «يَصِلُ الرَّجُلُ بِصَلَةٍ، وَيَنْفِقُ نَفَقَةً إِلَيْهِ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَكُتِبَ لَهُ سَرًّا، ثُمَّ يَذْكُرُهَا ^٤ فَتُمْحَى ^٥، فَتُكْتَبُ ^٦ لَهُ عَلَانِيَةً، ثُمَّ يَذْكُرُهَا فَتُمْحَى، وَتُكْتَبُ ^٧ لَهُ سَرًّا». رِيَاءً.^٨

٢٥٠٣ / ١٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

١. في «ب، هـ»: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا، وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا». وفي «ص»: «إِنْ خَيْرٍ فَخَيْرًا، وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا».
٢. قد مرَّ هذا الحديث بعينه سنداً ومتناً في هذا الباب، ذيل الرقم ٦، ولا اختلاف إلّا في قوله: «أَنْ يَعْتَزِلَ إِلَى النَّاسِ» وقوله: «أَلْبَسَهُ اللَّهُ» كما أشرنا في موضعه. وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «كَانَتْهُ أَعَادَهُ لِاخْتِلَافِ النِّسْخِ فِي ذَلِكَ. وَهُوَ بَعِيدٌ. وَلَعَلَّهُ كَانَ عَلَى السَّهْوِ. وَمَا هُنَاكَ أَنْتَ أَظْهَرَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ». وقال المحقق الشعراني في هامش شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٨٢: «هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، دُونَ اللَّفْظِ».
٣. في «هـ»: «- وَأَنَّهُ».
٤. أَبْقِيَتْ عَلَيْهِ: إِذَا رَحِمَتْهُ وَأَشْفَقَتْ عَلَيْهِ. الْتَهَامَةُ، ج ١، ص ١٤٧ (بقي). وفي مرآة العقول: «الْإِيقَاءُ عَلَى الْعَمَلِ، أَيِ حِفْظِهِ وَرِعَايَتِهِ وَالشَّفَقَةُ عَلَيْهِ مِنْ ضِيَاعِهِ».
٥. في «د، هـ»: «وَمَرَأَةُ الْعُقُولِ وَالْبَحَارِ»: «فَتُكْتَبُ». وفي المرأة على بناء المجهول. وفي «ز، بر» والوسائل: «فَتُكْتَبُ». وفي «بس»: «تُكْتَبُ». وفي حاشية «بس»: «يُكْتَبُ». وفي الوافي: «فَيُكْتَبُ».
٦. اتَّفَقَتْ النِّسْخُ عَلَى بِنَاءِ الْمَجْرُودِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَهُوَ أَنْسَبُ.
٧. في مرآة العقول: «قَوْلُهُ: فَتُمْحَى، عَلَى بِنَاءِ الْمَجْهُولِ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى بِنَاءِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْإِفْعَالِ بِقَلْبِ التَّاءِ مِمَّا».
٨. في الوافي: «وَيُكْتَبُ». وفي البحار، ج ٧٠: «وَتُكْتَبُ».
٩. في «ج، هـ، والبحار»، ج ٧٠: «فَتُكْتَبُ». وفي «ز»: «فَيُكْتَبُ».
١٠. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٦، ح ٣١٤٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٥، ح ١٦٧؛ البحار، ج ٧٠، ص ٢٣٣؛ وج ٧٢، ص ٢٩٢، ح ١٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: اخْشَوْا اللَّهَ خَشْيَةً لَيْسَتْ بِتَعْذِيرٍ^١، وَاعْمَلُوا لِلَّهِ فِي غَيْرِ رِيَاءٍ وَلَا سُمْعَةٍ؛ فَإِنَّهُ^٢ مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَكَلَهُ اللَّهُ^٣ إِلَى عَمَلِهِ^٤».

١٨/٢٥٠٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَعْمَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْخَيْرِ، فَيَرَاهُ إِنْسَانٌ، فَيَسْرُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ^٥: «لَا بَأْسَ، مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَظْهَرَ^٦ لَهُ فِي النَّاسِ الْخَيْرُ^٧، إِذَا^٨ لَمْ يَكُنْ صَنَعَ^٩ ذَلِكَ لِذَلِكَ^{١٠}».

١١٧- بَابُ طَلَبِ الرِّئَاسَةِ

١ / ٢٥٠٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعْمَرِ بْنِ خَلَادٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: «أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا، فَقَالَ^{١١}: «إِنَّهُ يُحِبُّ الرِّئَاسَةَ». فَقَالَ: «مَا ذُنْبَانِ

١. في المحاسن: «بتعذير». ٢. في «ب، ج، بر، بس»: «فإن».

٣. في «د»: «- والله». ٤. في المحاسن: «+ يوم القيامة».

٥. المحاسن، ص ٢٥٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٢٨٢، عن جعفر بن محمد بن عبدالله الأشعري. الكافي، كتاب الجهاد، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ضمن الحديث ٨٣٢٤، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. نهج البلاغة، ص ٦٤، ضمن الخطبة ٢٣، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٧، ح ٣١٤٨، الوسائل، ج ١، ص ٦٦، ذيل ح ١٤٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٩٣، ح ١٧.

٦. في «ب، ج، د، ز، هـ، بس» والوسائل والبحار: «قال».

٧. في «هـ»: «+ والله جلّ وعز». وفي الوافي: «+ والله».

٨. في «هـ»: «والخيرات». ٩. في «بس»: «+ إذ».

١٠. في «ب» وحاشية «ج»: «يصنع».

١١. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٧، ح ٣١٥٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٧٥، ح ١٦٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٩٤، ح ١٨.

١٢. في «ج، ص، هـ» والوافي: «+ والرضا».

١٣. في «ب»: «يقال». وفي مرآة العقول: «ضمانر وأنه» و «ذكر» و «فقال» أولاً راجعة إلى معمر ويحتمل

ضَارِبَانِ^١ فِي غَنَمٍ قَدْ تَفَرَّقَ رِعَاؤُهَا بِأَضَرِّ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ^٢ مِنْ^٣ الرِّئَاسَةِ^٤.

٢٥٠٦ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ أَخِيهِ أَبِي عَامِرٍ^٥، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «مَنْ طَلَبَ الرِّئَاسَةَ هَلَكَ»^٧.

٢٥٠٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ يَقُولُ: «إِنَّا كُنْمْ وَهَؤُلَاءِ الرُّؤَسَاءُ الَّذِينَ يَتَرَأْسُونَ^{١٠}، فَوَ اللَّهُ

مَا حَقَّقْتُ^{١١} النَّعَالَ خَلْفَ رَجُلٍ إِلَّا.....»

رجوعها إلى الإمام^{١٢}.

١. الذنب الضاري: الذي اعتاد بالصيد وإهلاكه؛ من الضراوة بمعنى العادة، يقال: ضَرِيَ بالشيء، إذا اعتاده فلا

يكاد يصبر عنه، وضري الكلب بالصيد، إذا تطعم بلحمه ودمه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٨٦؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٨٢ (ضرا).

٢. «في دين المسلم» صلة للضرر المقدر، وفي الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: ليس ضرر الذنبيين في الغنم بأشد من ضرر الرئاسة في دين المسلم. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ١١٨.

٣. في «ز، بر» والبحار: «+ طلب».

٤. رجال الكشي، ص ٥٠٣، ح ٩٦٦، بسنده عن معمر بن خلاد، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣، ح ٣١١٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٠، ح ٢٠٧٠٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٤٥، ح ١.

٥. في «ب، ه، بف، جر»: «عن أخيه عن أبي عامر». وهو سهو؛ فإن أبا عامر هذا هو أبو عامر بن جناح أخو سعيد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩١، الرقم ٥١٢؛ رجال البرقي، ص ٥٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٧، الرقم ٥١٨٣.

٦. التوحيد، ص ٤٦٠، ح ٣٢، بسند آخر مع زيادة في أوله. تحف العقول، ص ٤٠٩، عن موسى بن جعفر^{١٣}، مع زيادة في أوله وآخره. وفيه، ص ٤٨٦، عن العسكري^{١٤}، مع اختلاف وزيادة في أوله؛ فقه الرضا^{١٥}، ص ٢٨٤، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣، ح ٣١١٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٠، ح ٢٠٧٠٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٠، ح ٢.

٧. في «هـ»: «عيسى» بدل «خالد».

٨. قرأه المازندراني في شرحه، ج ٩، ص ٢٨٦؛ «يتراءسون»، ثم قال: «الإنبيان بصيغة التفاعل ليدل على أنهم أظهروا أنَّ أصل الفعل وهو الرئاسة حاصل لهم وهو متصف عنهم، كما في تجاهل وتغافل».

٩. «الخفق»: صوت النعل وما أشبهه من الأصوات. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٥٠٨ (خفق). وفي مرآة العقول:

هَلَكَ^١ وَأُهْلِكَ^٢.

٢٩٨/٢ ٤٠٨ / ٤. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ وَغَيْرِهِ رَفَعُوهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَلْعُونٌ مَنْ تَرَأَسَ^٤، مَلْعُونٌ^٥ مَنْ هَمَّ بِهَا، مَلْعُونٌ مَنْ حَدَّثَ بِهَانَفْسَهُ^٦».

٢٥٠٩ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ

بْنِ أَبِي عَقِيلَةَ الصَّبْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا كَرَامٌ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ^٩، قَالَ:قَالَ لِي^{١٠} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِيَّاكَ^{١٢} وَالرَّئَاسَةَ، وَإِيَّاكَ أَنْ^{١٣} تَطَّأَ أَعْقَابَ الرِّجَالِ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَمَّا الرَّئَاسَةُ فَقَدْ عَرَفْتُهَا؛ وَأَمَّا أَنْ أَطَّأَ أَعْقَابَ الرِّجَالِ،

«هذا... تحذير عن تسويل النفس وتكبرها واستعلائها باتباعها العوام ورجوعهم إليه، فيهلك بذلك، ويهلكهم بإضلالهم وإفтанهم بغير علم».

١. اتَّفَقَ النسخ على التخفيف، وهو ظاهر شرح المازندراني؛ حيث قال: «أما هلاكه فلائه يورث الفخر والعجب والتكبر وغيرها من المهلكات». ويجوز فيه البناء على المفعول من التفعيل.

٢. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣، ح ٣١١٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٠، ح ٢٠٧١٠؛ وج ٢٧، ص ١٢٦، ح ٣٣٣٨٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٠، ح ٣.

٣. في «ب، ج، د، ز»: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. في «بر»: «تراءس».

٥. في البحار: «+ كل».

٦. في الوسائل: «نفسه بها».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٤، ح ٣١١٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥١، ح ٢٠٧١٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥١، ح ٥.

٨. هكذا في «ز» وحاشية «هـ، ب». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن». والصواب ما أثبتناه. والحسن هذا، هو الحسن بن أيوب بن أبي عقيلة المذكور في الفهرست للطوسي، ص ١٢٩، الرقم ١٧٩. ويؤيد ذلك أنَّ الخبر رواه الشيخ الصدوق في معاني الأخبار، ص ١٦٩، ح ١، بسنده عن حسين بن أيوب بن أبي عقيلة الصبري.

٩. في «هـ»: «- الثمالي».

١٠. في «هـ» والوسائل، ح ٣٣٣٨٧ والبحار والمعاني، ص ١٦٩: «- لي».

١١. في «هـ»: «عن معمر بن خلاد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، أنه ذكر رجلاً فقال: إنه يحب الرئاسة، فقال: بدل

«عن الحسن بن أيوب - إلى - أبو عبد الله عليه السلام». ١٢. في حاشية «ص»: «إياكم».

١٣. في «بر» والوافي: «وأن».

فَمَا ثَلَاثًا^١ مَا فِي يَدَيَّ^٢ إِلَّا مِمَّا وَطِئْتُ أَغْقَابَ الرِّجَالِ^٣
 فَقَالَ لِي^٤: «لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ، إِلَّا أَنْ تَنْصِبَ رَجُلًا دُونَ الْحُجَّةِ، فَتُضَدِّقَهُ فِي كُلِّ
 مَا قَالَ»^٥.

٢٥١٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: قَالَ لِي: «وَيْحَكَ^٧ يَا أَبَا الرَّبِيعِ، لَا تَطْلُبَنَّ^٨ الرِّئَاسَةَ، وَلَا
 تَكُنْ^٩ ذُنْبًا^{١٠}، وَلَا تَأْكُلْ بِنَا النَّاسِ؛ فَيَفْقِرَكَ^{١١} اللَّهُ، وَلَا تَقُلْ^{١٢} فِينَا مَا لَا نَقُولُ فِي
 أَنْفُسِنَا؛ فَإِنَّكَ مَوْفُوقٌ^{١٣} وَمَسْؤُولٌ لَا مَحَالَةَ، فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا صَدَقْنَاكَ، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا
 كَذَبْنَاكَ»^{١٤}.

٢٥١١ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَضْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُصَوِّرِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ ابْنِ مِيَاخٍ^{١٥}،

١. في حاشية «د»: «ولت» . ٢. في «ه»: «يدي» .

٣. في الوافي: «وطء العقب كناية عن الاتباع في الفعل وتصديق المقال . واكتفى في تفسيره بأحدهما لاستلزامه الآخر غالباً» . وفي مرآة العقول: «أي شئت خلفهم لأخذ الرواية عنهم، فأجاب^٦ بأنه ليس الغرض النهي عن ذلك، بل الغرض النهي عن جعل غير الإمام المنصب من قبل الله تعالى بحيث تصدقه في كل ما يقول» .

٤. في «ه» والمعاني، ص ١٦٩: «ولي» .

٥. معاني الأخبار، ص ١٦٩، ح ١، بسنده عن حسين بن أيوب بن أبي عقيلة الصيرفي، عن كزّام الخشعمي، عن أبي حمزة الثمالي . وفيه، ص ١٧٩، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٥، ص ٨٤٤، ح ٣١٢٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٠، ح ٢٠٧٠٩؛ وج ٢٧، ح ١٢٦، ج ٣٣٨٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٠، ح ٤ .

٦. في الوسائل: «- ويحك» . ٧. في «ب»: «لا تطلب» .

٨. في «ب، ج، د، س»: «ولا تلنك» .

٩. في «ب، ج» وحاشية «د» ومرآة العقول: «ذنباً» أي لا تكن تابعاً للجهال . وفي «ه»: «دنياً» .

١٠. في «ه» وحاشية «بر»: «يفيقرك» . ١١. في «ه»: «ولا تقول» .

١٢. في «ه»: «موقوف» . وكلامه عليه السلام إشارة إلى الآية ٢٤ من سورة الصافات (٣٧) «وَقَفُّوهُمْ إِنْهُمْ مُشْكُوتُونَ» .

١٣. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الكذب، ح ٢٦٨٣، بسند آخر، مع اختلاف . الوافي، ج ٥، ص ٨٤٥، ح ٣١٢١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥١، ح ٢٠٧١٤، إلى قوله: «يفيقرك الله»؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥١، ح ٦ .

١٤. في «بس» وحاشية «د» والوسائل: «أبي ميّاح» . وهو سهو، وابن ميّاح هذا، هو الحسين بن ميّاح المدائني .

٢٩٩/٢ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ الرِّئَاسَةَ هَلَكَ»^١.

٢٥١٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أُتِرَى^٢ لَا أُعْرِفُ خِيَارَكُمْ مِنْ شِرَارِكُمْ؟ بَلَى وَاللَّهِ^٣،

وَإِنَّ شِرَارَكُمْ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوطَأَ عَقِبُهُ^٤، إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَذَّابٍ، أَوْ عَاجِزٍ الرَّأْيِ^٥».

١١٨ - بَابُ اخْتِيَالِ الدُّنْيَا بِالَّذِينَ

٢٥١٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ:

«ذكره ابن داود والعلامة نقلاً عن ابن الفضائري. راجع: خلاصة الأقوال، ص ١٧، الرقم ١٢؛ الرجال لابن داود،

ص ٤٤٦، الرقم ١٥٠.

١. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٣، ح ٣١١٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥١، ح ٢٠٧١٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٢، ح ٧.

٢. في «ه»، بر، «بف» وحاشية «ص» والوافي والبحار، «أتراني». وفي مرآة العقول: «أترى، على المعلوم أو المجهول استفهام إنكار».

٣. في الوسائل: «الله» بدون الواو.

٤. «أن يوطأ عقبه»، أي يكثر أتباعه، بأن يكون سلطاناً أو مقدماً أو ذا مالي، فيتبعه الناس ويمشون وراءه. النهاية، ج ٥، ص ٢٠٢ (وطأ).

٥. في الوافي: «أخز الحديث يحتمل معنيين: أحدهما: من أحب أن يوطأ عقبه لابد أن يكون كذّاباً أو عاجز الرأي؛ لأنه لا يعلم جميع ما يسأل عنه، فإن أجاب عن كل ما يسأل فلا بد من الكذب، وإن لم يجب عما لا يعلم فهو عاجز الرأي. والثاني: أنه لابد في الأرض من كذّاب يطلب الرئاسة ومن عاجز الرأي يتبعه».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٥، ح ٣١٢٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥١، ح ٢٠٧١٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٥٢، ح ٨.

٧. في «ص»: «اختيال»، وقال في مرآة العقول: «هو تصحيف». وفي «ه»: «احتيال» بالمهمل.

وَيَلِّ لِلَّذِينَ يَخْتَلُونَ^١ الدُّنْيَا بِالَّذِينَ، وَ يَلِّ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ^٢ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ، وَ يَلِّ لِلَّذِينَ يَسِيرُ^٣ الْمُؤْمِنُ فِيهِمْ بِالتَّقِيَّةِ^٤، أَيْ يَغْتَرُونَ^٥، أَمْ عَلَيَّ يَجْتَرُونَ^٦؟ فَبِي حَلَفْتُ لِأَتِيحَنَ^٧ لَهُمْ فِتْنَةً تَنْزُكُ^٨ الْحَلِيمَ^٩ مِنْهُمْ حِزَانِ^{١٠}،^{١١}

١١٩ - بَابُ مَنْ وَصَفَ عَدْلًا وَعَمِلَ بِغَيْرِهِ

٢٥١٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ يُوْسُفَ الْبَزَازِ، عَنْ مُعَلَّى

بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}، قَالَ: «إِنَّ^{١٣} مِنْ^{١٤} أَشَدِّ النَّاسِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ

١. في «ز»: «يختلون». وفي «ص» وحاشية «بف»: «يختالون». وفي «هـ» وحاشية «بر»: «يحتالون» بالمهمله. وقوله: «يختلون» أي يطلبون الدنيا بعمل الآخرة. يقال: حَتَلَهُ يَحْتَلُهُ إِذَا خَدَعَهُ وَرَاوَعَهُ، وَخَتَلَ الذَّنْبَ الصِّيدَ إِذَا تَخَفَى لَهُ. النهاية، ج ٢، ص ٦ (ختل).
٢. في «هـ»: «يفتنون».

٣. في «ص»: «يشير». وفي «هـ» «بف»: «يستر».

٤. في «ز»: «يفترون». وفي «ص»: «تفترون».

٥. في «هـ» «بف»: «لا تنجز». وفي «بس» وحاشية «ج»، «د» «بف»: «لا متحن». «والمتح»: النزاع والاستخراج. «ولا تينح»، أي لا قدرن، يقال: أتاح الله له الشيء، أي قدره له وأنزله به، وتاح له الشيء، وأتيح، أي قدر له. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٥٧؛ النهاية، ج ١، ص ٢٠٢ (تبح).
٨. في «ب، ز»: «يترك».

٩. «الحليم»: الأناة والعقل، وجمعه: أحلام وحلوم. ومنه: «أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلُسْتُهُمْ يَهْتَذَأَ»، وهو حليم، وجمعه حُلَمَاءُ وَأَحْلَامٌ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم).

١٠. في «ب، د»، والوافي ومرآة العقول: «حيراناً». وقال في المرأة بَأْنَ تَوَيْتُهُ لِلتَّاسِبِ.

١١. قرب الإسناد، ص ٢٨، ح ٩٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^{١٢}، من دون الإسناد إلى الرسول^ﷺ، مع زيادة: «فقه الرضا^ﷺ»، ص ٣٧٦، فيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٤٨، ح ٣١٢٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٦، ح ٢٠٧٢٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٨٥، ح ٤٩.

١٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «+ [أَنَّهُ]».

١٣. في «ب، ج، د، ز، ص، هـ، بر»: «- [إِنَّ]».

١٤. في «بف» والوافي والوسائل والبحار والأمالى وتحف العقول: «- [مَنْ]».

عَذْلًا، ثُمَّ أَعْمَلَ بِغَيْرِهِ^٢.

٣٠٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعَشِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ^٤: «مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَذْلًا، وَاعْمَلَ بِغَيْرِهِ^٦».

٣٠١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ حَسْرَةً^٧ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَذْلًا، ثُمَّ خَالَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ^{١٠}».

٣٠٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ

١. في «بس» والأماشي: «و» بدل «ثم».

٢. في الأماشي وتحف العقول: «خالفه إلى غيره» بدل: «عمل بغيره». وفي الوافي: «العدل: الوسط الغير المائل إلى إفراط أو تفريط؛ يعني من علم غيره طريقاً وسطاً في الأخلاق والأعمال، ثم لم يعمل به ولم يحمل نفسه عليه، تكون حسرته يوم القيامة أشد من كل حسرة؛ وذلك لأنه يرى ذلك الغير قد سعد بما تعلمه منه، وبقي هو يعلمه شقياً؛ قال الله تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ» كَثِيرٌ مِمَّا يَسْتَأْذِنُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَعْمَلُونَ» [الصف: (٦١) ٣-٢] وقال عز وجل: «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ أَنْفُسَكُمْ» [البقرة: (٢) ٤٤].

٣. الأماشي للطوسي، ص ٦٧٩، المجلس ٣٨، ذيل ح ٢٠، بسند آخر: المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، صدر ح ١٣٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام: تحف العقول، ص ٢٩٨، عن أبي جعفر عليه السلام: الوافي، ج ٥، ص ٨٤٩، ح ٣١٢٥، الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٥، ح ٢٠٥٥٥، البحار، ج ٧٢، ص ٢٢٣، ح ١.

٤. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «وإن».

٥. في «ب» -: «من».

٦. في «ص» -: «من».

٧. في «ه» -: «من».

٨. في «ه» -: «حيرة».

٩. في البحار: «و» بدل «ثم».

١٠. الزهد، ص ٧٨، ح ٣٩، بسند عن ابن أبي يعفور: الأماشي للطوسي، ص ٦٦٣، المجلس ٣٥، ح ٣٠، بسند عن ابن أبي عمير، عن هشام، عن ابن أبي يعفور: الوافي، ج ٥، ص ٨٤٩، ح ٣١٢٧، البحار، ج ٧٢، ص ٢٢٤، ح ٣.

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَالَ ^١ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَتُكَبِّرُوا فِيهَا مِنْهُمُ وَالْغَاوُونَ» ^٢

قَالَ ^٣: «يَا أَبَا بَصِيرٍ، هُمْ قَوْمٌ وَصَفُوا عَذْلًا بِالسِّنْتِهِمْ، ثُمَّ خَالَفُوهُ إِلَى غَيْرِهِ» ^٤.

٢٥١٨ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ خَنِيمَةَ، قَالَ:

قَالَ لِي ^٥ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَبْلَغُ شَيْعَتَنَا أَنَّهُ لَنْ يَنَالَ ^٦ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِعَمَلٍ ^٧، وَ أَبْلَغُ

شَيْعَتَنَا أَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَذْلًا، ثُمَّ يَخَالِفُهُ ^٨ إِلَى غَيْرِهِ» ^٩.

١٢٠- بَابُ الْمِرَاءِ وَالْخُصُومَةِ ^{١٠} وَمُعَادَاةِ الرِّجَالِ

٢٥١٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

١. في «ه» والوافي: «قال».

٢. الشعراء (٢٦): ٩٤.

٣. في «ه» والوسائل والزهد، ح ١٨٥: «فقال».

٤. الكافي، كتاب فضل العلم، باب لزوم الحجّة على العالم وتشديد الأمر عليه، ح ١٢٧؛ والزهد، ص ١٣٧،

ح ١٨٥، عن عبد الله بن بحر، عن ابن مسكان، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ح ١٨٤، بسند آخر عن أبي بصير، عن

أبي جعفر عليه السلام، المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ١٣٤، بسند آخر. تفسير القمي، ج ٢،

ص ١٢٣، مرسلًا؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٦، مع زيادة في آخره، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٥، ص ٨٥٠، ح ٣١٢٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٩٦، ح ٢٠٥٥٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٢٤، ح ٤.

٥. في «ب»: «- علي».

٦. في «ج»، «بس»: «لا ينال».

٧. في «ب»: «+ صالح».

٨. في «ه» والكافي، ح ٢٠٧٧ والأُمالي: «خالفه».

٩. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب زيارة الإخوان، ذيل ح ٢٠٧٧، بسنده عن علي بن النعمان، عن ابن

مسكان، عن خيشمة. الأُمالي للطوسي، ص ٣٧٠، المجلس ١٣، ح ٤٧، بسند آخر عن الرضا، عن أبيه، عن أبي

جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره؛ قرب الإسناد، ص ٣٣، ح ١٠٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مصادقة الإخوان،

ص ٣٤، ح ٦، مرسلًا عن خيشمة، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع زيادة، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٥، ص ٨٥٠، ح ٣١٢٩.

١٠. في «ه»: «والخصومات».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِيَّاكُمْ وَالْمِرَاءَ^١ وَالْخُصُومَةَ؛ فَإِنَّهُمَا يُعْرِضَانِ^٢ الْقُلُوبَ عَلَى الْإِخْوَانِ، وَتُنْبِتُ عَلَيْهِمَا^٣ النَّفَاقَ^٤».

٢٥٢٠ / ٢. وَبِإِسْنَادِهِ^٥، قَالَ:

«قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: ثَلَاثٌ مَنْ لَقِيَ^٦ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ بَابٍ شَاءَ: مَنْ حَسَنَ^٧ خُلُقَهُ، وَخَشِيَ اللَّهَ فِي الْمَغْيِبِ وَالْمَحْضَرِ، وَتَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُجْحَقًا^٨.

٢٥٢١ / ٣. وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ^٩:

«مَنْ نَصَبَ اللَّهَ غَرْضًا^{١٠} لِلْخُصُومَاتِ، أَوْشَكَ^{١١} أَنْ يَكْثُرَ الْإِنْتِقَالُ^{١٢}».

٢٥٢٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحٍ^{١٤} بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُشَيْرٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ

١. مَارِيَّتُهُ أُمَارِيهِ مَحَارَاةٌ وَمِرَاءٌ: جَادَلْتُهُ. المصباح المنير، ص ٥٧٠ (مرى). وفي الوافي: «المراء: الجدل والاعتراض على كلام الغير من غير غرض ديني».

٢. في «هـ»: «تمرضان».

٣. في «بس، بف» وحاشية «ج، د»: «عليها».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٩٣٩، ح ٣٣١٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١٦١٨٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٩٩، ح ٥.

٥. المراد من «بإسناده» هو الطريق المذكور إلى أمير المؤمنين عليه السلام في السند السابق.

٦. في «ص»: «ولقيه».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٩٣٩، ح ٣٣١٨؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١٦١٨١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٩٩، ذيل ح ٥.

٨. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام في سند الحديث ١. والمراد من «بإسناده» هو الطريق المتقدم إليه في السند السابق.

٩. في «بر، بس»: «غَرْضًا»، أي جانباً. والغَرْضُ: الهدف الذي يرمى إليه. والجمع: أغراض. المصباح المنير، ص ٤٤٥ (غرض). والمراد: كثرة المخاصمة في ذات الله سبحانه وصفاته. نهى عن التفكير فيها؛ لأنَّ العقول قاصرة عن إدراكها، والجدال في الله والخوض في آيات الله يورثان الشكوك والشبه. راجع: الوافي، ج ٥، ص ٩٣٩؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ١٣٧. ١١. في حاشية «بف»: «يوشك».

١٢. في الوافي: «+ [من الحق إلى الباطل]». والظاهر أنَّ هذه الزيادة ليست من الرواية، بل بيان وتفسير لما قبله من العلامة الفيض الكاشاني.

١٣. الوافي، ج ٥، ص ٩٣٩، ح ٣٣١٩؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١٦١٨٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٩٩، ذيل ح ٥.

١٤. في «هـ»: «- صالح».

مَرَوَانٌ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحَارِبَنَّ حَلِيمًا^١ وَلَا سَفِيهَا^٢؛ فَإِنَّ الْحَلِيمَ يَقْبَلُكَ^٣،
وَالسَّفِيهَ يُؤْذِيكَ^٤».

٥ / ٢٥٢٣ . عَلِيُّ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا كَاذٌ^٧ جَبْرْتِيلُ ﷺ يَأْتِينِي إِلَّا قَالَ:
يَا مُحَمَّدُ، اتَّقِ شَخْنَاءَ^٨ الرِّجَالِ وَعَدَاوَتَهُمْ^٩».

٦ / ٢٥٢٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ
الْحُسَيْنِ الْكِنْدِيِّ^{١٠}:

١. «الحلم»: الأناة والعقل، وجمعه: أحلام وحلوم. ومنه: «أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَعُوا مِنْهَا بَهِيمَةً»، وهو حلیم، وجمعه: حُلَمَاءُ وأحلام. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم).
٢. «السفيه»: الجاهل. النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦ (سفه).
٣. في «ه» وحاشية «بف» وتحف العقول والاختصاص: «يقبلك». وفي «بس»: «يقبلك». و«القلی»: البغض. يقال: فلاه يقليه قِلَى وقَلَى: إذا أبغضه. النهاية، ج ٤، ص ١٠٥ (قلا).
٤. في «ه» وتحف العقول والاختصاص: «يرديك».
٥. تحف العقول، ص ٣٧٩؛ الاختصاص، ص ٢٣١، وفيهما ضمن الحديث مرسلًا. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٠، ح ٣٣٢٠؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٦، ح ١٦١٨٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٦، ح ٨.
٦. في «ج»: «عنه». في «ه»+: «ابن إبراهيم».
٧. في «ه» وحاشية «بر» والوافي: «ماكان». وجعل في مرآة العقول المبالغة في «ماكاد» أكثر من «ماكان». قال: «وفي الأول المبالغة أكثر، أي لم يقرب إتيانه إلا قال».
٨. «الشحناء»: العداوة والبغضاء وشجنت عليه شَخْنًا: حَقَّدَتْ وأظهرت العداوة. المصباح المنير، ص ٣٠٦ (شحن).
٩. في «ه»: «وعداواتهم».

١٠. سيأتي هذا الحديث بعينه سنداً ومتناً في هذا الباب، ذيل الرقم ٩. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٠، ح ٣٣٢١؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٨، ح ١٦١٨٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٧، ح ٩.

١١. في «ه»: «الحسين بن الحسن الكندي». هذا، وقد ترجم النجاشي في رجاله، ص ٤٦، الرقم ٩٥ للحسن بن الحسين بن الحسن المجدي الكندي. وكذا ذكره الشيخ في رجاله، ص ١٨٠، الرقم ٢١٥١. وذكر البرقي في

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ جَبْرِئِيلٌ عليه السلام لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: إِيَّاكَ وَمَلَاخَاةُ الرِّجَالِ»^٢.

عنه^٣ / ٧٠٥٢٥. عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْمُشَارَةَ»، فَإِنَّمَا تَوْرَثُ الْمَعْرَةَ، وَتُظْهِرُ

الْمَعْرَةَ^٤.

٢٥٥٢٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَبَسَةَ الْعَابِدِ:

«رجاله، ص ٢٦، حسن بن الحسين، وقال: «كندي». ثُمَّ إِنَّهُ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي التَّهْذِيبِ، ج ٢، ص ١٢٢، ح ٤٦٣. واحتمال وقوع التحريف غير منفي؛ والله هو العالم.

١. «ملاحاة الرجال»: مقاولتهم ومخاصمتهم. يقال: لحيت الرجل ألحاهً لَحْيًا: إِذَا لَقَّيْتَهُ وَعَدَّلْتَهُ. ولا حيتته مُلاحاة ولحا: إِذَا نَارَعْتَهُ. النهاية، ج ٤، ص ٢٤٣ (لحا).

٢. الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٤١٦، المجلس ٦٥، ح ١، بسند آخر: الْأَمَالِيُّ لِلْمُفِيدِ، ص ١٩٢، المجلس ٢٣، ح ٢١، بسند آخر عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٥١٢، المجلس ١٨، ح ٢٦، بسند آخر عن أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَفِي كُلِّهَا ضَمِنَ الْحَدِيثَ، مَعَ اخْتِلَافٍ بَسِيرٍ. تحف العقول، ص ٤٢، مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٩٤١، ح ٣٣٢٣؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١٦١٩١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٧، ح ١٠.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٤. فِي «هـ، بر» والوافي: «والمماراة». و«المشاراة»: المخاصمة. ولا تشار أخاك: تفاعل من الشر، أي لا تفعل به شراً يُحَوِّجُهُ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ بِكَ مِثْلَهُ. الصحاح، ج ٢، ص ٦٩٥؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٥٦ (شرر).

٥. «المعرة»: الإثم، والأذى، والغرم، والدية، والخيانة، وتلَوْنُ الْوَجْهَ غَضَبًا. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦١٣ (عرر).

٦. فِي «هـ، بف» والوافي ومرآة العقول والوسائل والبحار: «العورة». و«المعورة»: اسم فاعل من أعور الشيء: إِذَا صَارَ ذَا غَوَارٍ، أَوْ ذَا غُورَةٍ. والعورة: كُلُّ شَيْءٍ يَسْتُرُهُ الْإِنْسَانُ اتَّقَهُ وَحَيَاةً. والعوَار: الْعَيْبُ. راجع: المصباح المنير، ص ٤٣٧ (عور).

٧. الاختصاص، ص ٢٣٠، مرسلاً، وتمام الرواية فيه: «إِيَّاكَ وَعِدَاوَةُ الرِّجَالِ، فَإِنَّمَا تَوْرَثُ الْمَعْرَةَ وَتَبْدِي الْعُورَةَ». الوافي، ج ٥، ص ٩٤١، ح ٣٣٢٤؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١٦١٩٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٧، ح ١١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَا كُمْ وَالْخُصُومَةُ! فَإِنَّهَا تَشْغُلُ الْقَلْبَ^٢، وَتُورِثُ النَّفَاقَ، وَتَكْسِبُ الضَّغَائِنَ^٣».

٢٥٢٧ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا كَاذُ جَبْرِئِيلَ عليه السلام يَأْتِينِي إِلَّا قَالَ: ٣٠٢/٢ يَا مُحَمَّدُ، اتَّقِ شَحْنَاءَ الرِّجَالِ وَعدَاوتَهُمْ^٤».

٢٥٢٨ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَتَانِي جَبْرِئِيلُ عليه السلام قَطُّ إِلَّا وَغَضَبِي، فَأَجِرْ قَوْلَهُ لِي^٥؛ إِيَّاكَ وَمُشَارَةَ النَّاسِ؛ فَإِنَّهَا تَكْشِفُ الْعَوْرَةَ^٦، وَتَذْهَبُ بِالْعِزِّ^٧».

١. في الأمالي: «وفي الدين».

٢. في الأمالي: «و تستجيز الكذب». والضغن والضغن: الحقد والجمع أضغان وكذلك الضغينة وجمعها: الضغائن. لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٥٥ (ظعن).

٣. الأمالي للصدوق، ص ٤١٨، المجلس ٦٥، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٢، ح ٣٣٢٥؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٧، ح ١٦١٨٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٨، ح ١٢.

٤. في الوافي: «ما كان».

٥. قد مر هذا الحديث بعينه سنداً ومتناً في هذا الباب، ذيل الرقم ٥، فكأنه تكرار من النسخ، كما قال به في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٩٢؛ ومرة العقول، ج ١٠، ص ١٤٠.

٦. في «ه»: «وقال».

٧. العورة: «كل شيء يستره الإنسان أنفة وحياء». المصباح المنير، ص ٤٣٧ (عور).

١٠. في شرح المازندراني: «بالغز» بالغين المعجمة والراء المهملة، وقال: «الغز، جمع الأغز؛ من الغزة، وهي البياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، وكل شيء ترفع قيمته، كما يقال: غزة ماله. والمراد بها هاهنا محاسن الأمور والأعمال الصالحة والأخلاق الفاضلة على سبيل التشبيه والاستعارة». وفيه تكلف واضح.

١١. الأمالي للطوسي، ص ٤٨٢، المجلس ١٧، ح ٢١، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، «

٢٥٢٩ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي
عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا^١ عَهْدٌ إِلَيَّ جَزِئِلٌ ﷺ فِي^٢
شَيْءٍ مَا عَهْدٌ إِلَيَّ فِي مُعَادَاةِ الرَّجَالِ»^٤.

٢٥٣٠ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ زَرَعَ الْعَدَاوَةَ، حَصَدَ مَا^٥ بَذَرَ»^٦.

١٢١ - بَابُ الْغَضَبِ

٢٥٣١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْغَضَبُ يَفْسِدُ الْإِيمَانَ، كَمَا يَفْسِدُ
الْخَلُّ الْعَسْلَ»^٨.

١. وتام الرواية: «إياكم ومشاورة الناس؛ فإنها تظهر العزة وتدفن العزة». الوافي، ج ٥، ص ٩٤٢، ح ٣٣٢٦؛
الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١٦١٩٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٨، ح ١٣.
٢. في رواية العقول: «كلمة ما» في الأولى نافية، وفي الثانية مصدرية، والمصدر مفعول مطلق للنوع. والمراد هنا
المداواة مع المنافقين من أصحابه كما فعل ﷺ أو مع الكفار أيضاً قبل الأمر بالجهاد.
٣. في حاشية «بس»: «ولي».
٤. الوافي، ج ٥، ص ٩٤١، ح ٣٣٢٢؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٨، ح ١٦١٩٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٩، ح ١٤.
٥. في «ج» و حاشية «ص»: «بما».
٦. في «هـ»: «بزر».
٧. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٢، ح ٣٣٢٧؛ الوسائل، ج ١٢، ص ٢٣٩، ح ١٦١٩٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٤٠٩، ح ١٥.
٨. في رواية العقول: «أى إذا أدخل الخلل العسل ذهب حلاوته وخاصيته، وصار المجموع شيئاً آخر، فكذا الإيمان
إذا دخله الغضب فسد ولم يبق على صرافته وتغيرت آثاره، فلا يسئ إيماناً حقيقة. أو المعنى: أنه إذا كان طعم
العسل في اللذاقة فشرب الخلل، ذهب تلك الحلاوة بالكثرة فلا يجد طعم العسل، فكذا الغضب إذا ورد على
صاحب الإيمان، لم يجد حلاوته وذهبت فوائده».
٩. الجعفریات، ص ١٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، وتام الرواية: «

٢٥٣٢ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُتَيْسِرٍ، قَالَ:

ذُكِرَ الْغَضَبُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَغْضَبُ^١، فَمَا يَرْضَى أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ النَّارَ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ غَضِبَ عَلَى قَوْمٍ - وَهُوَ قَائِمٌ - فَلْيَجْلِسْ مِنْ قَوْمِهِ^٢ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ^٣ سَيَذْهَبُ عَنْهُ رِجْزُ الشَّيْطَانِ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ غَضِبَ عَلَى ذِي رَحِمٍ، فَلْيَدْنُ مِنْهُ، فَلْيَمْسَهُ^٤، فَإِنَّ الرَّحِمَ إِذَا مُسَّتْ^٥ سَكَتَتْ^٦». ١٠

«الغضب يفسد الإيمان كما يفسد الصبر العمل وكما يفسد الخل العمل». وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب سوء الخلق، ح ٢٦١١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، وفيه «سوء الخلق» بدل «الغضب». الوافي، ج ٥، ص ٨٦٣، ح ٣١٥٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ٢٠٧٣٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٦٧، ح ٢٢.

١. في «ج»: «لغضب».

٢. فارت القدر تنور فوراً وفوراً: جاشت. ومنه قولهم: ذهب في حاجة ثم أتيت فلاناً من قوري، أي قبل أن أسكن. وفار فانه: جاش غضبه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٣ (فور). وفي مرآة العقول: «أي في غليان الحال وقبل سكون الأمر».

٣. في «هـ»: «وإنه».

٤. في الوسائل: «يذهب». وفي مرآة العقول: «فإنه سيذهب، كيمنع، والرجز» فاعله. أو على بناء الإفعال، والضمير المستتر فاعله وراجع إلى مصدر «فليجلس»، و«الرجز» مفعوله.

٥. في «بر»: «منه».

٦. «رجز الشيطان»: وسأوسه. النهاية، ج ٢، ص ٢٠٠ (رجز).

٧. في «هـ»: «فليلمسه».

٨. وفي الأمالي: «فأَيُّمَا رجل غضب وهو قائم فيجلس، فإنه سيذهب عنه رجز الشيطان؛ وإن كان جالساً فليقم. وأَيُّمَا رجل غضب على ذي رحمة فليقم إليه وليدن منه وليمسّه...». وفي مرآة العقول: «إذا مسّت، على بناء المجهول، أي بمثلها. ويحتمل المعلوم، أي مثلها. وما في رواية المجالس - أي مجالس الصدوق المتقدم ذكره - أظهر. ويظهر منها أنه سقط من رواية الكتاب بعض الفقرات متناً وسنداً. فتخطن: إذ هي عين هذه الرواية».

٩. في مرآة العقول: «الظاهر أنّ «سكنت» على بناء المعلوم المجزء. ويحتمل المجهول من بناء التفعيل».

١٠. الأمالي للصدوق، ص ٣٤٠، المجلس ٥٤، ح ٢٥، بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن عقبة، عن أبيه، عن أبي بصير، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٦، ح ٣١٧٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ٢٠٧٣٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٠، ح ٢٣.

٣ / ٢٥٣٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الغَضَبُ مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ»^١.

٤ / ٢٥٣٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ

سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: أُنَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله رَجُلٌ بَدَوِيٌّ، فَقَالَ: إِنِّي أَسْكُنُ الْبَادِيَةَ، فَعَلَّمَنِي جَوَامِعَ الْكَلَامِ»^٢، فَقَالَ: أَمْرُكَ أَنْ لَا تَغْضَبَ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ^٣ الْأَعْرَابِيُّ^٤ الْمَسْأَلَةَ^٥ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^٦ حَتَّى رَجَعَ الرَّجُلُ إِلَى^٧ نَفْسِهِ، فَقَالَ: لَا أَسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَ هَذَا، مَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِلَّا بِالْخَيْرِ.

قَالَ: «وَكَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: أَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِنَ الْغَضَبِ؟ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَغْضَبُ^٨، فَيَقْتُلُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَ يَقْذِفُ الْمُحْصَنَةَ»^٩.

٥ / ٢٥٣٥ . عَنْهُ^{١١}، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى،

١. الزهد، ص ٨٩، ضمن ح ٦٢، عن فضالة بن أيوب، عن داود بن فرقد؛ الخصال، ص ٧، باب الواحد، ح ٢٢،

بسنَد آخر عن يونس بن عبد الرحمن، عن داود بن فرقد. تحف العقول، ص ٣٩٥، عن موسى بن جعفر عليه السلام،

ضمن وصيته للشَّام؛ وفيه، ص ٤٨٨، عن العسكري عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٣، ح ٣١٥٩؛ الوسائل، ج ١٥،

ص ٣٥٨، ح ٢٠٧٣٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٤، ح ٢٤.

٢. في «هـ»، بر، بف، والوافي: «الكلم».

٣. في «بر»: «- عليه».

٤. في الوافي: «الأعرابي عليه».

٥. في «هـ»: «- المسألة».

٦. في «هـ»: «مرار».

٧. في «هـ»: «بر»؛ «على».

٨. في «ب، ج، ز، ص، بس» والوافي والبحار: «يغضب».

٩. في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٩٥: «المحصنة، بالكسر والفتح أيضاً على غير قياس، وهي العفيفة يقال:

أحصنت المرأة إذا عفت، وأحصنت نفسها بمقلها التام».

١٠. الزهد، ص ٨٩، ح ٦٢، بسنَد آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٣، ح ٣١٦٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٩،

ح ٢٠٧٣٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٤، ح ٢٥.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: عَلَّمَنِي عِظَةً أَتَعِظُ بِهَا، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي عِظَةً أَتَعِظُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ: انْطَلِقْ وَلَا تَغْضَبْ،^٢ ثُمَّ أَعَادْ^٣ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: انْطَلِقْ وَلَا تَغْضَبْ؛^٤ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.^٥

٢٥٣٦ / ٦. عَنْهُ،^٦ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ:

عَمَّنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ، سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ».^٧

٢٥٣٧ / ٧. عَنْهُ،^٨ عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ حَبِيبِ السَّجِسْتَانِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ فِيمَا نَاجَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ^٩ مُوسَى عليه السلام: يَا مُوسَى، أَمْسِكْ^{١٠} غَضَبَكَ عَمَّنْ مَلَكَكَ عَلَيْهِ؛ أَكْفَ^{١١} عَنْكَ غَضَبِي».^{١٢}

١. في «ب، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل -: «له».

٢. في الوسائل -: «له».

٣. في «ب، ج، د، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «فلا تغضب».

٤. في «ز» والوافي والوسائل والبحار: «عاد». في «هـ» والوسائل -: «له».

٥. في «ب، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «فلا تغضب».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٣، ح ٣١٦١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٣٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٥، ح ٢٦.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

٨. العورة: كل شيء يستر الإنسان أنفة وحياة. المصباح المنير، ص ٤٣٧ (عور). وفي مرآة العقول: «ستر الله عورته، أي عيوبه وذنوبه في الدنيا فلا يفضحه بها، أو في الآخرة فيكون كفارة عنها، أو الأعم منهما».

٩. ثواب الأعمال، ص ١٦١، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٤، ح ٣١٦٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٣٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٥، ح ٢٧.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

١١. في «بر»: «به عز وجل».

١٢. في «هـ»: «أملك».

١٣. في «هـ»: «غضبي عنك».

١٤. في «هـ»: «غضبي عنك».

١٥. الأمالي للصديق، ص ٢٥٤، المجلس ٤٤، ضمن ح ٦؛ والأمالي للمفيد، ص ٢١٠، المجلس ٢٣، ضمن ح ٤٦.

١٦. بسند آخر عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٤، ح ٣١٦٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٤٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٥، ح ٢٨.

٢٥٣٨ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيَّ بَعْضَ أَنْبِيَائِهِ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَذْكَرَنِي فِي غَضَبِكَ، أَذْكَرَكَ فِي غَضَبِي، لَا أَمْحَقَكَ فِيمَنْ أَمْحَقُ، وَارْضَ بِي مُنْتَصِراً؛ فَإِنَّ انْتِصَارِي لَكَ خَيْرٌ مِنْ انْتِصَارِكَ لِنَفْسِكَ».^٣

٢٥٣٩ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِثْلُهُ، وَزَادَ فِيهِ: «وَإِذَا ظَلِمْتَ بِمَظْلَمَةٍ فَارْضَ بِانْتِصَارِي لَكَ، فَإِنَّ انْتِصَارِي لَكَ خَيْرٌ مِنْ انْتِصَارِكَ لِنَفْسِكَ»».^٤

٢٥٤٠ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

١. في «د»، بس، بف، «والوافي» - «ويا». ٢. في «ه» والأُمالي: «ولا».

٣. الأُمالي للطوسي، ص ٢٧٨، المجلس ١٠، ذيل ح ٧٠، بسند آخر عن الهادي، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه: «يقول الله عز وجل: يا ابن آدم... إلى قوله: «لا أمحقك فيمن أمحق» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٤، ح ٣١٦٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٤، ح ٢٠٧٥١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٦، ح ٢٩.

٤. في «ب»، ج، د، بر، بس: «- علي بن». والظاهر ثبوته؛ فقد روى الحسن بن علي بن فضال - وهو المراد من ابن فضال في مشايخ محمد بن عبد الجبار - كتاب علي بن عقبة. راجع: القهرست للطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٦٤، و ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٥.

٥. المراد بالزيادة وقوع جملة: «وَإِذَا ظَلِمْتَ بِمَظْلَمَةٍ فَارْضَ بِانْتِصَارِي لَكَ» بدل جملة «وارض بي منتصراً» في الخبر السابق، كما في الرواية الآتية. قال المجلسي: «ومفادهما - أي مفاد الجملتين - واحد. ولما كان هذا في اللفظ أطول، أطلق عليه لفظ الزيادة. وإنما ذكر ما بعدها مع كونه مشتركاً بينهما؛ للعلم بموضع الزيادة». راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٢٩٧؛ امرأة العقول، ج ١٠، ص ١٥١.

٦. في «ز»: «- ولك». ٧. في الوافي: «- فَإِنَّ انْتِصَارِي لَكَ».

٨. كثر القوائد، ج ١، ص ١٣٥، عن عبد الله بن سنان. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٤، ح ٣١٦٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٤، ح ٢٠٧٥٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٦، ح ٣٠.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي التَّوْرَةِ مَكْتُوبًا: يَا ابْنَ آدَمَ، اذْكُرْنِي حِينَ تَغْضَبُ؛ اذْكُرْكَ عِنْدَ غَضَبِي، فَلَا أَمْحُكَ فِيمَنْ أَمْحَى، وَإِذَا طَلَمْتُ بِمِظْلَمَةٍ فَارْضَ بِانْتِصَارِي لَكَ؛ فَإِنَّ انْتِصَارِي لَكَ خَيْرٌ مِنْ انْتِصَارِكَ لِنَفْسِكَ».^٥

٢٥٤١ / ١١ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ جَمِيعًا، عَنْ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي، قَالَ: اذْهَبْ وَلَا تَغْضَبْ»^٦، فَقَالَ الرَّجُلُ: قَدْ اكْتَفَيْتُ بِذَلِكَ^٧، فَمَضَى إِلَى أَهْلِهِ^٨، فَإِذَا بَيْنَ قَوْمِهِ^٩ حَزَبٌ قَدْ قَامُوا صُفُوفًا، وَلَبِسُوا السَّلَاحَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ لَيْسَ بِسَلَاحَةٍ، ثُمَّ قَامَ مَعَهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَا تَغْضَبْ، فَرَمَى السَّلَاحَ^{١٠}، ثُمَّ جَاءَ يَمْشِي إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ هُمْ عَدُوُّ قَوْمِهِ، فَقَالَ: يَا هَؤُلَاءِ، مَا كَانَتْ لَكُمْ مِنْ جِرَاحَةٍ^{١١} أَوْ قَتْلٍ أَوْ ضَرْبٍ لَيْسَ فِيهِ أَثَرُ^{١٢}، فَعَلَيَّْ فِي مَالِي أَنَا^{١٣}..... ←

١. في «بر»، بس، «بف» والوافي والبحار: - «يا».

٢. في حاشية «ج»: «حين».

٣. في «ز» والبحار: «فإذا».

٤. في «بر»: «مظلمة».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٥، ح ٣١٦٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٤، ح ٢٠٧٥٣؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٥٨، ح ٦٦.

٦. في «ه»: - «يقول: إِنَّ فِي التَّوْرَةِ مَكْتُوبًا» في الحديث السابق، إلى قوله: «عن معلى بن خنيس عن أبي

عبدالله عليه السلام قال».

٧. في الوسائل: «فلا تغضب».

٨. في «ب»، «بر» والبحار، ج ٢٢ و ٧٣: «بذلك».

٩. في «ز»: «قومه».

١٠. في حاشية «بر»: «أهله».

١١. في «ه»: «بالسلاح».

١٢. في «بف»: «جراحاً» بدل «من جراحة».

١٣. في «مراة العقول»، ج ٩، ص ١٥٣: «ليس فيه أثر، أي علامة جراحة؛ لتصح مقابله للجراحة. والأثر - بالتحريك -: بقية الشيء وعلامته؛ وبالضم وضمتين: أثر الجراحة يبقى بعد البرء».

١٤. في «ز»: - «أنا». وفي «مراة العقول»: «أنا، إما تأكيد للضمير المجزوء تأكيداً بالمرفوع المنفصل. أو مبتدأ وخبر «أو فيكموه» على بناء الإفعال أو التفعيل. والضمير راجع إلى الموصول، أي علي دية ما ذكر».

أَوْفَيْكُمُوهُ^١، فَقَالَ الْقَوْمُ: فَمَا كَانَ فَهَوَ^٢ لَكُمْ، نَحْنُ أَوْلَىٰ بِذَلِكَ مِنْكُمْ.

قَالَ: «فَاضْلَحَ^٣ الْقَوْمُ، وَذَهَبَ الْغَضَبُ»^٤.

١٢ / ٢٥٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

أَبِي حَمْزَةَ الشُّمَالِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْغَضَبَ جَمْرَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، تُوَقَّدُ فِي قَلْبِ^٥ ابْنِ

آدَمَ، وَإِنْ أَحْدَكُمُ إِذَا غَضِبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ^٦، وَانْتَفَحَتْ أَوْدَاجُهُ^٧، وَدَخَلَ الشَّيْطَانُ فِيهِ،

فَإِذَا خَافَ أَحْدَكُمُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ، فَلْيَلْزِمِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رِجْزَ الشَّيْطَانِ لَيَذْهَبُ^٨ عَنْهُ^٩

عِنْدَ ذَلِكَ»^{١٠}.

١٣ / ٢٥٤٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

١. في «ج»: «أَوْفَيْكُمُوهُ»، على بناء التفصيل. والإيفاء والتوفية: إعطاء الحق تاماً.

٢. في «هـ»: «خير».

٣. في «ص، بس»: «فأصلح».

٤. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٥، ح ٣١٦٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٩، ح ٢٠٧٣٥، إلى قوله: «أذهب ولا تغضب»؛ البحار، ج ٢٢، ص ٨٤، ح ٣٥؛ وج ٧٣، ص ٢٧٧، ح ٣١.

٥. في «هـ»: «يوقد».

٦. في «ب»: «عينه».

٧. «الأوداج»: ما أحاط بالعتق من العروق التي يقطعها الذابح. واحدها: وَّج. وقيل: الودجان: عرقان غليظان عن جانبي ثَغْرَةِ النحر. النهاية، ج ٥، ص ١٦٥ (ودج).

٨. في «ج، د، ص، بر، بس، بف، والوافي»: «يذهب».

٩. في «ز»: «- عنه».

١٠. الأمل للصدوق، ص ٣٤٠، المجلس ٥٤، ضمن ح ٢٥، بسند آخر عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢١٧، ذيل ح ٨، عن الأصمعي بن نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما من قوله: «فإذا خاف أحدكم» مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٦، ح ٣١٧١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٤٢؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦٥، ح ١٤٩؛ وج ٧٣، ص ٢٧٨، ح ٣٢.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْغَضَبُ مَمْحَقَةٌ^١ لِقَلْبِ الْحَكِيمِ^٢. وَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَمْلِكْ غَضَبَهُ، لَمْ يَمْلِكْ عَقْلَهُ»^٣.

٢٥٤٤ / ١٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَفَّ نَفْسَهُ^٤ عَنْ أَغْرَاضِ النَّاسِ^٥، أَقَالَ^٦ اللَّهُ نَفْسَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ عَنِ النَّاسِ، كَفَّ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَنْهُ عَذَابَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^٨.

٢٥٤٥ / ١٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ عَنِ النَّاسِ، كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^٩.

١. في «ب» و شرح المازندراني: «ممحقة» بكسر الميم الأولى. اسم آلة للمحق، وهو الإبطال. و«المحق»: النقص والمحو والإبطال. وقد محقه يمحقه. وممحقة: مفعلة منه، أي مبطنة له ومخرقة به. النهاية، ج ٤، ص ٣٠٣: «(محق).

٢. «لقب الحكيم»: لعقله. يقال: ما قلبك معك، أي ما عقلك. مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٤٦ (قلب). وفي شرح المازندراني: «وإنما خص قلب الحكيم بالذكر؛ لأن المحق الذي هو إزالة النور إنما يتعلق بقلب له نور، وقلب غير الحكيم مظلم ليس له نور؛ أو لأن قلب غير الحكيم يعلم بالأولوية».

٣. تحف العقول، ص ٣٧١. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٥، ح ٣١٦٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ٢٠٧٤١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٧٨، ح ٣٣.

٤. في «ه» وحاشية «ب»: «أبي عبدالله».

٥. في «ه»: «والمسلمين».

٦. في «ز»: «نفسه».

٧. في «ه»: «أفاله». وأقال الله عشرته: رفعه من سقوطه. ومنه الإقالة في البيع؛ لأنها رفع العقد. المصباح المنير، ص ٥٢١ (قيل).

٨. ثواب الأعمال، ص ١٦١، ح ١، بسنده عن عاصم. الزهد، ص ٦٦، ح ٩، بسند آخر. الاختصاص، ص ٢٢٩، مرسلًا، وفي كلها عن أبي جعفر عليه السلام من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٦، ح ٣١٦٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٥٩، ح ٢٠٧٣٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٠، ح ٣٤.

٩. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٦، ح ٣١٧٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦١، ح ٢٠٧٤٣.

١٢٢ - بَابُ الْحَسَدِ

٣٠٦/٢

- ٢٥٤٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:
- قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِي بِأَيِّ بَادِرَةٍ^٢ فَيَكْفُرُ^٣، وَإِنَّ الْحَسَدَ لَيَأْكُلُ^٤ الْإِيمَانَ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْخَطْبَ^٥».
- ٢٥٤٧ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ^٦ الْإِيمَانَ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْخَطْبَ^٧».
- ٢٥٤٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقْفِيِّ، قَالَ:

١. في الوسائل: «بأدنى».

٢. «البادرة»: ما يتبدّر من حدة الرجل عند الغضب من قول أو فعل. راجع: ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٧١ (بدر).

٣. في «ب، ص، بر»: «فيكفر» بالتضعيف. وذكر في مرآة العقول ج ١٠، ص ١٥٦ وجوهاً في معناه. قال في

ثالثها: «الثالث: أن يقرأ: فتكفر، على بناء المجهول من باب التفعيل، أي البوادر عند الغضب مكفرة غالباً؛

لعذر الإنسان فيه في الجملة، لاسيّما إذا تعقبت ندامة... ويمكن أن يقرأ بالياء، كما في النسخ على هذا البناء

أيضاً، أي ينسب إلى الكفر، وإن كان معذوراً عند الله لرفع الاختيار.

٤. في «ز، ص»: «يأكل».

٥. في «بف»: «يأكل».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٩، ح ٣١٥٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٥، ح ٢٠٧٥٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٣٧، ح ١.

٧. في الوسائل: «ليأكل».

٨. في قرب الإسناد: «اليابس».

٩. الكافي، كتاب الصيام، باب أدب الصائمين، ح ٦٣٢٨؛ والفتاوى، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٨٧٥، بسند آخر. قرب

الإسناد، ص ٢٩، ح ٩٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله، وفي كلها مع زيادة في أوله.تحف العقول، ص ٣٦٣، ذيل الحديث، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه، ص ١٥١، ضمن الخطبة المعروفة بالديباج،عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ نهج البلاغة، ص ١١٨، ضمن الخطبة ٨٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٩، ح ٣١٥١؛ الوسائل،

ج ١٥، ص ٣٦٥، ح ٢٠٧٥٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤٤، ح ٢.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَ لَا يَخْشُدْ بَغْضُكُمْ بَغْضًا؛ إِنَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ كَانَ مِنْ^١ شَرَّائِهِ السَّيِّئِ فِي الْبِلَادِ، فَخَرَجَ فِي بَغْضٍ سَيِّئِهِ^٢ وَمَعَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ^٣ قَصِيرٌ، وَكَانَ كَثِيرُ اللَّزُومِ لِعِيسَى عليه السلام، فَلَمَّا انْتَهَى عِيسَى إِلَى الْبَحْرِ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ بِصِحَّةِ يَقِينٍ مِنْهُ، فَمَشَى عَلَى ظَهْرِ الْمَاءِ، فَقَالَ الرَّجُلُ الْقَصِيرُ - حِينَ نَظَرَ إِلَى عِيسَى عليه السلام جَارَهُ^٤ -: بِسْمِ اللَّهِ بِصِحَّةِ يَقِينٍ مِنْهُ، فَمَشَى^٥ عَلَى الْمَاءِ، وَ لِحَقِّ^٦ بِعِيسَى عليه السلام، فَدَخَلَهُ^٧ الْعُجْبُ^٨ بِنَفْسِهِ، فَقَالَ: هَذَا عِيسَى رُوحُ اللَّهِ يَمْشِي عَلَى الْمَاءِ، وَأَنَا أَمْشِي عَلَى الْمَاءِ، فَمَا فَضْلُهُ عَلَيَّ؟

قَالَ: «فَرَمَسَ^٩ فِي الْمَاءِ، فَاسْتَعَاثَ بِعِيسَى، فَتَنَاولَهُ مِنَ الْمَاءِ، فَأَخْرَجَهُ. ثُمَّ قَالَ لَهُ^{١٠}: مَا قُلْتَ يَا قَصِيرٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: هَذَا^{١١} رُوحُ اللَّهِ يَمْشِي عَلَى الْمَاءِ^{١٢}، وَأَنَا أَمْشِي عَلَى الْمَاءِ^{١٣}، فَدَخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ عُجْبٌ^{١٤}. فَقَالَ لَهُ عِيسَى: لَقَدْ وَضَعْتَ نَفْسَكَ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ فِيهِ، فَمَقَمَتَكَ اللَّهُ عَلَى مَا قُلْتَ، فَتُبَّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - مِمَّا قُلْتَ^{١٥}».

٣٠٧/٢

١. في «ب، ص»: «في».

٢. يقال: ساح في الأرض يسبح سياحةً: إذا هبَّ فيها. والسيح: الذهاب في الأرض للعبادة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤٣٢ (سيح).

٣. في «بس»: «من أصحابه».

٤. في «ز»: «بر، بس»: «قال».

٥. في «ز، ص، هـ، بر، بس»: «قال».

٦. في «ب»: «فلحقه».

٧. في البحار، ج ١٤: «فلحق».

٨. ورد هاهنا أنَّ العُجْبَ غير الحسد فلا يناسب ذكر هذا الحديث في هذا الباب. وأجيب بوجوه: منها: أنَّ الحاسد والمعجب يضع نفسه في غير موضعه، وأنَّ الحامل له على الجرأة على هذا التمتي الحسد بمنزلة عيسى عليه السلام واختصاصه بالنبوة. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٠١؛ مرة العقول، ج ١٠، ص ١٦٤.

٩. «الرُّؤْس»: السَّتر والتغطية. والرَّمس في الماء: إدخال الرأس فيه حتَّى يغطيه. وهو كـ«القَمَس» بالغين. وقيل: هو بالراء أن لا يطيل اللَّبث في الماء، وبالغين أن يطيله. النهاية، ج ٢، ص ٢٦٣ (رمس).

١٠. في «هـ»: «عيسى».

١١. في شرح المازندراني: «- له».

١٢. في «ب، ج، د، ز، بر، بس»: «على الماء».

١٣. في الوافي والبحار: «- على الماء».

١٤. في «هـ»: «مما قلت».

١٥. في «هـ»: «العُجْب».

قَالَ: «فَتَابَ الرَّجُلُ، وَعَادَ إِلَى مَزْتَبِتِهِ^١ الَّتِي وَضَعَهُ اللَّهُ فِيهَا؛ فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَلَا تَخْسَدَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا»^٢.

٢٥٤٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَاذَ الْفَقْرِ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا، وَكََاذَ
الْحَسَدِ أَنْ يَغْلِبَ الْقَدَرُ»^٣.

٢٥٥٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ،
قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَفَقَهُ الدِّينَ: الْحَسَدُ، وَالْعُجْبُ، وَالْفَخْرُ»^٤.

٢٥٥١ / ٦ . يُونُسُ^٥، عَنْ دَاوُدَ الرَّقُيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِمُوسَى بْنِ
عِمْرَانَ عليه السلام: يَا ابْنَ عِمْرَانَ، لَا تَخْسَدَنَّ^٦ النَّاسَ عَلَى.....»

١. في البحار، ج ٧٣: «المرتبة».

٢. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٠، ح ٣١٥٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٥، ح ٢٠٧٥٦، وتمام الرواية فيه: «أَتَقُوا اللَّهَ وَلَا يَحْسَدُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا»؛ البحار، ج ١٤، ص ٢٥٤، ح ٤٩؛ وج ٧٣، ص ٢٤٤، ح ٣.

٣. في الوافي: «لَعَلَّ الْمَرَادَ بِغَلْبَةِ الْقَدَرِ مَا قَدَّرَ لِلْحَاسِدِ وَالْمَحْسُودِ مِنَ الْخَيْرِ».

٤. الخصال، ص ١١، باب الواحد، ح ٤٠، عن حمزة بن محمد، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الأمايلي للصدوق، ص ٢٩٥، المجلس ٤٩، ح ٦، بسند آخر. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٦، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، وتمام الرواية فيه: «كَادَ الْحَسَدُ أَنْ يَسْبِقَ الْقَدْرَ». الوافي، ج ٥، ص ٨٦٠، ح ٣١٥٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٥، ح ٢٠٧٥٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤٦، ح ٤.

٥. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨١٩، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ٩٢، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما ضمن الخطبة المعروفة بالوسيلة هكذا: «الْحَسَدُ أَفَى الدِّينِ». الوافي، ج ٥، ص ٨٥٩، ح ٣١٥٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٦، ح ٢٠٧٥٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤٨، ح ٥.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى.

٧. في «بس، بف» - «وقال رسول الله ﷺ». ٨. في مرآة العقول: «لا تحسدون».

مَا آتَيْنَهُمْ^١ مِنْ فَضْلِي، وَلَا تَمُدَّنْ عَيْنُكَ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا تَتَّبِعْهُ^٢ نَفْسُكَ؛ فَإِنَّ الْخَاسِدَ سَاطِطٌ لِنَعْيِي^٣، صَادٌّ لِقَسَمِي^٤ الَّذِي قَسَمْتُ بَيْنَ عِبَادِي، وَمَنْ يَكْ كَذَلِكَ، فَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَيْسَ مِنِّي^٥.

٧ / ٢٥٥٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ فَضِيلِ^٦

بْنِ عِيَّاضٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغِطُّ^٨ وَلَا يَخْسُدُ، وَالْمُنَافِقُ يَخْسُدُ وَلَا يَغِطُّ^٩».

١٢٣ - بَابُ الْعَصِيَّةِ

١ / ٢٥٥٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: «مَنْ تَعَصَّبَ أَوْ تَعَصَّبَ لَهُ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةً^{١١}».

١. في «ص»، «ه»: «آتاهم».

٢. في «بس»: «فلاتتبعه».

٣. في «ه» والوسائل: «لنعمتي». وفي «بس»: «النعماء» بحذف الهمزة تخفيفاً.

٤. في «ه»: «لقسمتي».

٥. في البحار، ج ١٣: «التي».

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٥٩، ح ٣١٥٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٦، ح ٢٠٧٥٩؛ البحار، ج ١٣، ص ٣٥٨، ح ٦٧؛ وج ٧٣، ص ٢٤٩، ح ٦.

٧. هكذا في «ب»، ج، ص، ه، بر، بس، بف، جر، والطبعة القديمة. وفي «د» والمطبوع: «الفضيل». وفي «ز»:

«فضل». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٠، الرقم ٨٤٧.

٨. «الغِطَّة»: أَنْ تَتَمَتَّى مِثْلَ حَالِ الْمَغْبُوطِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرِيدَ زَوَالَهَا عَنْهُ، وَلَيْسَ بِحَدِّ الصَّحَاحِ، ج ٣، ص ١١٤٦ (غبط).

٩. الوافي، ج ٥، ص ٨٦١، ح ٣١٥٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٦٦، ح ٢٠٧٦٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٥٠، ح ٧.

١٠. في «د، ز، ص، ه، بر، بس، بف» والوافي: «ريق». و«الزينة» في الأصل: عُرْوَةٌ فِي حَبْلِ تُجْعَلُ فِي عُنُقِ

الإيمان^١ مِنْ عُنُقِهِ^٢.

٣٠٨ / ٢ . ٢٥٥٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَدُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَعَصَّبَ أَوْ تَعَصَّبَ لَهُ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَ^٣ الْإِيمَانِ^٤ مِنْ عُنُقِهِ^٥».

٢٥٥٥ / ٣ . عَلِيُّ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ^٧ حَبَّةٌ مِنْ خَزْدَلٍ مِنْ عَصَبِيَّةٍ، بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ أَغْرَابِ الْجَاهِلِيَّةِ^٨».

٢٥٥٦ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

«البيهية أو يدها تمسكها، فاستعارها للإيمان، يعني ما يشد المؤمن به نفسه من غرى الإيمان، أى حدوده وأحكامه، وتجمع الرُبْقَة على رِبْقٍ. ويقال للحبل الذى تكون فيه الرُبْقَة: رِبْقٌ، وتجمع على أرباق ورباق. النهاية، ج ٢، ص ١٩٠ (ربق).

١. في «ه» وثواب الأعمال: «الإسلام».

٢. ثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ٢، بسند آخر. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٠، ح ٢٠٧٧٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٣، ح ١.

٣. في «ب، ز، بر»: «رِبْقَة».

٤. في «ه» وثواب الأعمال: «الإسلام».

٥. ثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ١، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٠، ح ٢٠٧٧٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٣، ذيل ح ١.

٦. هكذا في «ب، ج، د، ه، بر، بس، بف». وفي «ز» والمطبوع: «بن إبراهيم».

٧. في «ه» وحاشية «بر» والأمالى: «ومثقال».

٨. الأمالى للصديق، ص ٦٠٧ المجلس ٨٨، ح ١٤؛ والجعفریات، ص ١٦٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيانه عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. ثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ٤، بسند آخر عن العمري رفعه، قال: «من تعصّب حشره الله يوم القيامة مع أغراب الجاهليّة». الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٠، ح ٢٠٧٧٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٤، ح ٢.

خَضِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَعَصَّبَ عَصَبَهُ^٢ اللَّهُ بِعِصَابَةٍ مِنْ نَارٍ»^٣.

٢٥٥٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ^٤

أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ غَامِرِ بْنِ السَّمُطِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي^٥ ثَابِتٍ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ يُدْخِلِ^٦ الْجَنَّةَ حَمِيَّةٌ غَيْرُ^٧ حَمِيَّةِ خَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ

الْمُطَّلِبِ، وَ ذَلِكَ حِينَ أَسْلَمَ غَضَبًا لِثَنِيَّ عليه السلام فِي حَدِيثِ السَّلَى^٨ الَّذِي أُلْقِيَ عَلَى النَّبِيِّ عليه السلام»^٩.

٢٥٥٨ / ٦. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَزْدَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانُوا يَحْسَبُونَ أَنَّ إِبْلِيسَ مِنْهُمْ، وَ كَانَ

١. في «ه» وحاشية «بر»: «سليمان».

٢. في «ب، ج، د، ص، ه، بر»: «عصبه».

٣. ثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ٣، بسنده عن صفوان، عن حفص، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام.

الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧١، ح ٢٠٧٧٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٤، ح ٣.

٤. في «بس»: «محمد بن».

٥. في الوسائل: - «أبي». وحبیب هذا، هو حبيب بن أبي ثابت الأسدي المترجم في مصادرنا ومصادر العامة.

راجع: رجال البرقي، ص ٩؛ رجال الطوسي، ص ١١٢، الرقم ١١٠٠؛ تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٣٥٨، الرقم

١٠٧٩.

٦. في «ب» وشرح المازندراني ومرآة العقول والبحار: «لم تدخل».

٧. في «ب»: «والآء».

٨. «السلى»: الجلد الرقيق الذي يخرج فيه الولد من المواشي من بطن أمه ملفوفاً فيه، تنزع من الفصيل ساعة

يولد وإلا قُتِلَتْه. والجمع: أسلاء. النهاية، ج ٢، ص ٣٩٦؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ٢٢٢ (سلى). وقد مرّ قصة

السلى في الكافي، ح ١٢٢١.

٩. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٨، ح ٣١٧٩؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧١، ح ٢٠٧٧٥؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٨٣، ح ٤٥؛

و ج ٧٣، ص ٢٨٥، ح ٤.

١٠. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَاسْتَخْرَجَ مَا فِي نَفْسِهِ^١ بِالْحَمِيَّةِ وَالْعُزْبِ، فَقَالَ: «خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»^٢.

٧ / ٢٥٥٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٤، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٥ عَنِ الْعَصْبِيَّةِ، فَقَالَ: «الْعَصْبِيَّةُ - الَّتِي يَأْتُمُ عَلَيْهَا^٦ صَاحِبُهَا - أَنْ يَرَى الرَّجُلُ شِرَارَ قَوْمِهِ خَيْرًا مِنْ خَيْرِ قَوْمٍ آخَرِينَ، وَلَيْسَ مِنَ الْعَصْبِيَّةِ أَنْ يَجِبَ^٧ الرَّجُلُ قَوْمَهُ، وَلَكِنْ مِنَ الْعَصْبِيَّةِ أَنْ يُعَيِّنَ^٨ قَوْمَهُ عَلَى الظُّلْمِ»^٩.

١٢٤ - بَابُ الْكِبَرِ

١ / ٢٥٦٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١١}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ حُكَيْمٍ^{١٢}، قَالَ:

١. في حاشية «ج»: «قلبه».
٢. الأعراف (٧): ١٢؛ ص (٣٨): ٧٦.
٣. الزهد، ص ٨٩، ذيل ح ٦٢، عن فضالة بن أيوب، إلى قوله: «بالحمية والغضب»، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٩، ح ٥، عن داود بن فرقد. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٧، ح ٣١٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٢، ح ٢٠٧٧٦؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٥٩، ح ١٣٣.
٤. في «ز» هـ: «القاساني».
٥. في «ب»: «عليها يأتُم».
٦. في «هـ»: «-: -:» وخيار.
٧. في «هـ»: «أن يعين».
٨. في الوسائل: «+ الرجل».
٩. في «ص»: «عن».
١٠. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٨، ح ٣١٧٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٢، ح ٢٠٧٧٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٨٨، ح ٦.
١١. في البحار: «+ عن أبيه». وهو سهو كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨٧.
١٢. ورد الخبر في معاني الأخبار، ص ٣٩٤، ح ٤٧، بسند آخر عن أبان بن عثمان، عن حبيب بن حكيم. و حبيب هذا ذكره الشيخ الطوسي في رجاله، ص ١٩٧، الرقم ٢٤٨٥ في أصحاب أبي عبد الله^{١٣}، لكن لم نجد روايه أبان عنه في غير سند هذا الخبر. والظاهر وقوع الخلل في أحد العنوانين - على الأقل - كما أنه يحتمل وقوع الخلل في كلا العنوانين وأن الصواب هو حديد بن حكيم أو حكم بن حكيم، الراوي عنهما أبان في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٢٣٩، و ج ٦، ص ١٦٦ - ١٦٧.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَذْنَى الْإِلْحَادِ، فَقَالَ^١: «إِنَّ الْكِبْرَ أَذْنَاهُ»^٢.

٢٠٦١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ

الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع: قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْكِبْرُ^٣ قَدْ يَكُونُ فِي شِرَارِ النَّاسِ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ، وَ الْكِبْرُ رِذَاءُ اللَّهِ؛ فَمَنْ نَارَعَ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - رِذَاءَهُ^٤، لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا سَفَالًا؛ إِنَّ^٥ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ فِي بَغْضِ طَرِيقِ^٦ الْمَدِينَةِ وَ سَوْدَاءَ تَلْقُطِ^٧ السَّرْقِينَ، فَقِيلَ لَهَا: تَنَحَّيْ عَنْ طَرِيقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ الطَّرِيقَ لَمُعْرُضٌ^٨، فَهَمَّ بِهَا بَغْضُ الْقَوْمِ أَنْ يَتَنَاوَلَهَا^٩، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُوهَا؛ فَإِنَّهَا جَبَّارَةٌ^{١٠}»^{١١}.

١. في «ج، د، ز، ص، هـ، ير، بس، بف» والوافي والوسائل والبحار: «قال».

٢. معاني الاخبار، ص ٣٩٤، ح ٤٧، بسنده عن أبان بن عثمان، عن حبيب بن حكيم، قال: «سألت أبا عبد الله ع: عن أذنَى الإلحاد، فقال: إِنَّ الْكِبْرَ مِنْهُ». الوافي، ج ٥، ص ٨٧٠، ح ٣١٨٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٤، ح ٢٠٧٨١؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٩٠، ح ١.

٣. في «ب» و «حاشية «بس»: «إِنَّ الْكِبْرَ».

٤. في «هـ»: «-: «الله».

٥. في «هـ»: «لأن».

٦. في «هـ»: «وفي رذاته».

٧. في «هـ»: «سقاء».

٨. في «هـ»: «طرقات».

٩. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٠٣: «تلقط، كنصر، أو على بناء التفعّل بحذف إحدى التاءين».

١٠. في «ب» والوافي: «لمعروض». وفي مرآة العقول: «لمعروض، على بناء المفعول من الإفعال أو التفعيل، وقد يقرأ على بناء الفاعل من الإفعال. فعلى الأولين من قولهم: أعرضت الشيء وعرضته، أي جعلته عريضاً. وعلى الثالث من قولهم: عرضت الشيء، أي أظهرته فأعرض، أي ظهر، وهو من النوادر». راجع أيضاً: مجمع البحرين، ج ٤، ص ٢١٢: «معجم مقائيس اللغة، ج ٤، ص ٢٧٠ (عرض)».

١١. نال من عدوه نيلاً: بلغ مقصوده. و نالته أنيله وأناله نيلاً: أصبته. المصباح المنير، ص ٦٣٢؛ القاموس المحيط، ج ٤، ص ٦٢ (نيل). وفي مرآة العقول: «يتناولها، أي يأخذها فينخِصها قسراً عن طريقه ﷺ، أو يشتها من قولهم: نال من عرضه، أي شتمه. والأول أظهر».

١٢. في «ص»: «حجارة». وفي حاشية «ج»: «حجارة». و «الجبار»: العاتي عن أمر ربه. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ٢٥٩ (جير).

١٣. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨١٦، بأسناد مختلفة عن أبي عبد الله ع. تحف العقول، ص ٣١٣، ».

٢٥٦٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ
الْعَلَاءِ بْنِ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «الْعِزُّ رِذَاءُ اللَّهِ، وَالْكِبَرُ إِزَارُهُ، فَمَنْ
تَنَاوَلَ شَيْئًا مِنْهُ^٢، أَكْبَهُ اللَّهُ فِي جَهَنَّمَ»^٣.

٢٥٦٣ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ
مَعْمَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْكِبَرُ رِذَاءُ اللَّهِ، وَالْمُتَكَبَّرُ يُنَازِعُ اللَّهَ رِذَاءَهُ»^٤.

٢٥٦٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ
٣١٠ / ٢ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكِبَرُ رِذَاءُ اللَّهِ؛ فَمَنْ نَازَعَ اللَّهَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، أَكْبَهُ^٥
اللَّهُ فِي النَّارِ»^٦.

« وفيهما ضمن رسالته عليه السلام إلى جماعة الشيعة هكذا: «الكبر رداء الله عز وجل، فمن نازع الله رداءه خصمه الله
[وفي التحف: قصمه الله] وأذله يوم القيامة». فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٧٢، وفيه: «الكبر رداء الله من نازع الله رداءه
قصمه». الوافي، ج ٥، ص ٨٧٠، ح ٣١٨٣؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٨٠، ح ٢٠٨٠٢؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٢،
ح ٩٤، من قوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم مَرٌّ»؛ وج ٧٣، ص ٢٠٩، ح ٢.

١. في الوافي وثواب الأعمال: «والكبرياء». ٢. في حاشية «ج ٥»: «منهما».

٣. ثواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ١، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن أبي عبدالله. الوافي، ج ٥، ص ٨٦٩،
ح ٣١٨٠؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٤، ح ٢٠٧٨٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٣، ح ٣.

٤. تحف العقول، ص ٢٩٢، وتمام الرواية فيه: «والله، المتكبر ينزع الله رداءه». الوافي، ج ٥، ص ٨٦٩، ح ٣١٨٢؛
الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٥، ح ٢٠٧٨٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٤، ح ٤.

٥. في ثواب الأعمال: «الكبرياء». ٦. في «هـ»: «نازعه» بدل «نازع الله».

٧. في ثواب الأعمال: «كبه».

٨. ثواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ٢، بسنده عن محمد بن علي الكوفي، عن أبي جميلة المرادي، عن أبي
عبدالله عليه السلام. الزهد، ص ١٣٠، ح ١٦٧، بسند آخر. تحف العقول، ص ٣٩٦، عن موسى بن جعفر عليه السلام، ضمن

٢٥٦٥ / ٦. عَنْهُ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ^٢،
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، قَالَا^٣: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ
مِنْ كِبَرٍ»^٤.

٢٥٦٦ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ
مِنَ الْكِبَرِ». قَالَ: فَاسْتَرْجَعْتُ^٦، فَقَالَ: «مَا لَكَ تَسْتَرْجِعُ؟» قُلْتُ: لِمَا سَمِعْتُ مِنْكَ، فَقَالَ:
«لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ، إِنَّمَا أَغْنِي الْجُحُودَ، إِنَّمَا هُوَ الْجُحُودُ»^٨.

٢٥٦٧ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

«وصيته للشهامة»، وفيهما مع اختلاف الوافي، ج ٥، ص ٨٦٩، ح ٣١٨١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٤، ح ٢٠٧٨٣؛
البحار، ج ٧٣، ص ٢١٥، ح ٥.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٢. في «ص»، «هـ» + «بن أعين».

٣. في «هـ»: «قال».

٤. في «هـ»: «الكبر».

٥. ثواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن القاسم بن عروة. الزهد،
ص ١٢٩، ح ١٦٥، بسند آخر. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٦٤، ح ٥؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٤١، ح ١، بسند
آخر مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص ٣٩٦، عن موسى بن جعفر عليه السلام، ضمن وصيته للشهامة، وفي
الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير الوافي، ج ٥، ص ٨٧١، ح ٣١٨٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٤، ح ٢٠٧٨٤؛
البحار، ج ٧٣، ص ٢١٥، ح ٦.

٦. الاسترجاع: أن يقول الإنسان عند المصيبة: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ».

٧. في «ب»: «وهو».

٨. معاني الأخبار، ص ٢٤١، صدر ح ٢، بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن
مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، إلى قوله: «من خردل من الكبر» مع زيادة في آخره. وفيه، ح ٣، بسند آخر عن يزيد
بن فرقد، عمن سمع أبا عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير الوافي، ج ٥، ص ٨٧١، ح ٣١٨٨؛ الوسائل، ج ١٥،
ص ٥، ح ٢٠٨١٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٦، ح ٧.

عُقْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ حُرٍّ^١، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «الْكِبَرُ أَنْ تَغْمِصَ^٣ النَّاسَ، وَتَسْفَهُ^٤ الْحَقَّ».

٩ / ٢٥٦٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ^٥، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٦: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٧: إِنَّ أَكْبَرَ غَمَصِ الْخَلْقِ^٨، وَسَفَهُ

الْحَقِّ».

قَالَ^٩: «قُلْتُ: وَ^{١٠} مَا غَمَصُ الْخَلْقِ^{١١}، وَسَفَهُ الْحَقِّ؟

قَالَ: «يَجْهَلُ^{١٢} الْحَقَّ، وَيَطْعُنُ^{١٣} عَلَى أَهْلِهِ؛ فَمَنْ^{١٤} فَعَلَ ذَلِكَ»

١. هكذا في «ب»، ج، د، ز، بر، بس، بف، جر، والطبعة القديمة. وفي «هـ» والمطبوع: «الحر».

٢. في «بف»: «+ قال».

٣. في «هـ»: «يغمص». وفي «بر»: «تغمص». و«يغمص الناس»: احتقرهم ولم يرههم شيئاً. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٦ (غمص).

٤. في «هـ، بس»: «ويسفه». و«السفه»: نقص العقل. والمراد هنا لازمه. وهو الجهل بالحقّ وطعن أهله. وقيل: السفه: الجهل، وأصله الخفة والطيش، ومعنى سفه الحقّ: الاستخفاف به وأن لا يراه على ما هو عليه من الرجحان والرزانة. راجع: شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٠٩؛ الوافي، ج ٥، ص ٨٧١؛ مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٠٩.

٥. معاني الأخبار، ص ٢٤٢، ح ٥، بسنده عن ابن فضال: المحاسن، ص ٦٦، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٢٤، عن ابن فضال، عن رجل، عن أبي عبد الله^٦، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٥، ص ٨٧١، ح ٣١٨٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٦، ح ٢٠٨١٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٧، ح ٨.

٦. في المعاني: «- بن عميرة». وفي التهذيب: «- عن سيف بن عميرة». هذا، وروى علي بن الحكم عن عبد الأعلى [بن أعين] بتوسط سيف [بن عميرة] في الكافي، ح ١٩٧٠ و ٢٨٣٥ و ٦٨٦٤؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ١٠٦٥.

٧. في التهذيب: «الحق».

٨. في الوسائل والكافي، ح ٦٨٦٤؛ والتهذيب والمعاني: «- قال».

٩. في الوافي والكافي، ح ٦٨٦٤: «- و».

١٠. في التهذيب: «الحق».

١١. في «هـ»: «تجهل».

١٢. في «هـ، بر، بف»: «وتطعن».

١٣. في الكافي، ح ٦٨٦٤؛ والتهذيب والمعاني: «ومن».

فَقَدْ نَزَعَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - رِدَاءَهُ.^٢

٢٥٦٩ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فِي جَهَنَّمَ لَوَادِيًا لِلْمُتَكَبِّرِينَ يُقَالُ لَهُ: سَقَرٌ، شُكَا إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - شِدَّةَ حَرِّهِ، وَسَأَلَهُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّسَ^٣، فَتَنَفَّسَ، فَأَخْرَقَ جَهَنَّمَ^٤».

٢٥٧٠ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ

دَاوُدَ بْنِ فَزَقِدٍ، عَنْ أَخِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْمُتَكَبِّرِينَ يُجْعَلُونَ فِي صُورٍ^٥ الدَّرِّ، يَتَوَطَّوهُمْ^٦

النَّاسُ حَتَّى يَفْرَغَ اللَّهُ مِنَ الْحِسَابِ^٧».

١. في الكافي، ح ٦٨٦٤، والتهذيب: - «فقد».

٢. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٦٤، عن عذة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم؛ التهذيب، ج ٥، ص ٢٣، ح ٦٩، معلقاً عن الكليني، عن عذة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، وفيهما مع زيادة في أوله. معاني الأخبار، ح ٢٤٢، ج ٥، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٢١٤٧، مرسلاً عن الصادق عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، وفيه: «الكبر هو أن يجهل الحق...» مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٥، ص ٨٧١، ح ٣١٩٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٦، ح ٢٠٨١٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٨، ح ٩.

٣. في الزهد: + «فأذن له».

٤. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٥١، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن بكير؛ الزهد، ص ١٨٤، ح ٢٨٤، عن محمد بن أبي عمير؛ المحاسن، ص ١٢٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٨، مرفوعاً عن ابن أبي عمير؛ ثواب الأعمال، ص ٢٦٥، ح ٧، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن أبي بكر، عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٠، ح ٣١٨٥؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٥، ح ٢٠٧٨٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١٨، ح ١٠.

٥. في «ه» وشرح المازندراني و ثواب الأعمال: «صورة».

٦. في الوسائل: «تَتَوَطَّوهُمْ». وفي المحاسن: «فيطوهم».

٧. المحاسن، ص ١٢٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٧، عن أبيه البرقي بإسناده رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام؛ ثواب الأعمال، ص ٢٦٥، ح ١٠، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن محمد بن ستان. الوافي، ج ٥،

١٢/٢٥٧١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
 اسْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَغْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا الْكِبَرُ؟ فَقَالَ: «أَعْظَمُ الْكِبَرِ أَنْ تَسْفَهَ الْحَقَّ^١،
 وَ تَغْمِصَ النَّاسَ».

قُلْتُ: وَ مَا سَفَهَ الْحَقَّ^٢؟ قَالَ: «تَجْهَلُ الْحَقَّ، وَ تَطْعُنُ^٣ عَلَى أَهْلِهِ».

١٣/٢٥٧٢. عَنْهُ^٤، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي^٥ أَكُلُ الطَّعَامَ الطَّيِّبَ، وَ أَشْمُ الرِّيحَ^٦ الطَّيِّبَةَ، وَ أَزْكَبُ
 الذَّابَّةَ الْفَارِهَةَ^٧، وَ يَتْبَعُنِي الْغُلَامُ، فَتَرَى فِي هَذَا شَيْئاً^٨ مِنَ التَّجَبُّرِ؛ فَلَا أَفْعَلُهُ^٩؟
 فَطَرَقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، ثُمَّ قَالَ^{١٠}: «إِنَّمَا الْجَبَّارُ الْمَلْعُونُ مِنْ عَمَصِ النَّاسِ، وَ جَهْلِ
 الْحَقِّ».

قَالَ عَمْرٍو: فَقُلْتُ^{١١}: أَمَّا الْحَقُّ فَلَا أَجْهَلُهُ، وَ^{١٢} الْقَمَضُ لَا أَذْرِي^{١٣} مَا هُوَ.

«ص ٨٧٠، ح ٣١٨٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٥، ح ٢٠٧٨٧؛ البحار، ج ٧، ص ٢٠١، ح ٧٩؛ وج ٧٣، ص ٢١٩، ح ١١.

١. في «هـ»: «أَنْ يَسْفَهَ ابْنُ آدَمَ».

٢. في «ب، ج، د، هـ، بر، بس، بف» والوافي والبحار: «وما تسفه الحق». وقرأ في مرآة العقول: «وما تسفه الحق». ثم قال: «ويمكن أن يقرأ بصيغة المصدر من باب التفضل».

٣. هكذا في «ص، بر، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يجهل».

٤. هكذا في «ص، بر، بف» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يطعن».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٢، ح ٣١٩١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٦، ح ٢٠٨١٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٠، ح ١٢.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في «هـ» والوافي: «إني». ٨. في الوسائل: «الرائحة».

٩. «الذَّابَّةُ الْفَارِهَةُ» أي نشيطة قوية. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٣٥٥ (فرو).

١٠. في «هـ»: «فترى في هذا علي شيء». ١١. في «هـ»: «فلا أفعل».

١٢. في «ب»: «فقال». وفي «هـ»: «وقال». ١٣. في «هـ» والبحار: «قلت».

١٤. في «بس» وحاشية «بف»: «وأنا». ١٥. في «بس»: «فلا أذري».

قَالَ: «مَنْ حَقَّرَ النَّاسَ وَ تَجَبَّرَ عَلَيْهِمْ، فَذَلِكَ الْجَبَّارُ»^١.

٢٥٧٣ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي

حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ»^٢: شَيْخُ زَانَ، وَ مَلِكُ جَبَّارٌ، وَ مَقِيلٌ^٣ مُخْتَالٌ^٤.

٢٥٧٤ / ١٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ حَدَّثِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ يُونُسَ عليه السلام لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ يَعْقُوبُ عليه السلام، دَخَلَهُ عِزُّ الْمُلْكِ، فَلَمْ يَنْزِلْ إِلَيْهِ^٦، فَهَبَطَ عَلَيْهِ^٧ جَبْرِئِيلُ عليه السلام، فَقَالَ: يَا يُونُسُ، ابْسُطْ رَا حَتَكَ^٨، ٣١٢ / ٢

١. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٢، ح ٣١٩٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٧، ح ٢٠٨١٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٠، ح ١٣.

٢. في «ب» : «عظيم».

٣. رجل مُقِلٌ وَأَقْلٌ: فقير. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٨٦ (قلل).

٤. الخَالُ وَالشَّيْلَاءُ وَالْجَيْلَاءُ: الكبر. والمختال: المتكبر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩١ (خيل).

٥. ثواب الأعمال، ص ٢٦٥، ح ١٢، بسنده عن محمد بن عبد الحميد العطار. الفقيه، ج ٤، ص ٢١، ح ٤٩٨٢

مرسلاً: تفسير الميثاق، ج ١، ص ١٧٩، ح ٦٨، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف سير.

راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب الغيرة، ح ١٠٢٨٧؛ والفقيه، ج ٤، ص ٢١، ح ٤٩٨٣. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٢،

ح ٣١٩٤؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٩، ح ٢٠٧٩٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢١، ح ١٤.

٦. النزول إما عن الدابة أو عن السرير، وكلاهما مرويان. وينبغي حمله على أن ما دخله لم يكن تكبراً وتحقيراً

لوالده؛ لكون الأنبياء منزّهين عن أمثال ذلك؛ بل راعى فيه المصلحة لحفظ عزّته عند عاقبة الناس لتمكنه من

سياسة الخلق وترويع الذين؛ إذا كان نزول الملك عندهم لغيره موجباً لذلك، مكان رعاية الأدب للأب مع نيّوته

ومقاساة الشدائد لحبه أهم وأولى من رعاية تلك المصلحة، فكان هذا منه عليه السلام تركاً للأولى، فلذا عوّب عليه و

خرج نور النبوة من صلبه؛ لأنهم لرفعة شأنهم وعلو درجتهم يعاتبون بأدنى شيء، فهذا كان شبيهاً بالتكبر ولم

يكن تكبراً. راجع: شرح الماندراني، ج ٩، ص ٣١٢؛ الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣؛ امرأة العقول، ج ١٠، ص ٢١٥.

٧. هكذا في «ب»، ج ٥، ص ١٠٢، ب، ي، س، ب، ف، «و الوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «-عليه».

٨. الراحة: باطن الكف. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٦٢ (روح).

فَخَرَجَ مِنْهَا نُورٌ ساطِعٌ، فَصَارَ فِي جَوْ السَّمَاءِ، فَقَالَ يُونُسُ: يَا جَبْرِئِيلُ^١، مَا هَذَا النُّورُ
الَّذِي خَرَجَ مِنْ رَاحَتِي؟ فَقَالَ^٢: نَزَعَتِ الثُّبُوءُ مِنْ^٣ عَقَبِكَ عُقُوبَةً؛ لِمَا لَمْ تَنْزِلْ^٤ إِلَى
الشَّيْخِ^٥ يَغْقُوبَ، فَلَا يَكُونُ مِنْ عَقَبِكَ نَبِيٌّ^٦.

٢٥٧٥ / ١٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «مَا مِنْ^٨ عَبْدٍ إِلَّا وَفِي رَأْسِهِ حَكْمَةٌ^٩ وَ مَلَكٌ يُمْسِكُهَا،
فَإِذَا تَكَبَّرَ، قَالَ لَهُ: اتَّضِعْ، وَضَعَكَ اللَّهُ، فَلَا يَزَالُ أُعْظِمُ النَّاسَ فِي نَفْسِهِ، وَ^{١٠} أَصْغَرَ النَّاسِ
فِي أُغْيُنِ النَّاسِ؛ وَإِذَا^{١١} تَوَاضَعَ رَفَعَهُ^{١٢} اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: ائْتَعِشْ نَعْمَتَكَ اللَّهُ^{١٣}،
فَلَا يَزَالُ أَصْغَرَ النَّاسِ فِي نَفْسِهِ، وَ^{١٤} أَرْفَعَ^{١٥} النَّاسَ فِي أُغْيُنِ النَّاسِ».

٢٥٧٦ / ١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^{١٦}، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ، عَنِ النَّهْدِيِّ،

١. في البحار: «يا جبرئيل». ٢. في «ز، ص، ه، بر»: «قال».

٣. في «ج»: «وفي». وفي البحار: «عن». ٤. في «ب، ج»: «لم تنزل» بالتضعيف.

٥. في «ه»: «للشيخ».

٦. علل الشرائع، ص ٥٥، ح ١، بسند آخر مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣، ح ٣١٩٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٣، ح ١٥.

٧. في «ه»: «يتكبر» بدل «من».

٨. في الوافي: «الحكمة - محرّكة -: ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه وفيه العذاران» وفي شرح المازندراني: «حكمت بكذا: إذا منعت من خلافه، فلم يقدر على الخروج من ذلك؛ ومنه الحكمة؛ لأنها تمنع صاحبها من أخلاق الأراذل. ولعل المراد بالحكمة هنا الحالة المقتضية لسلوكه سبيل الهداية على سبيل الاستعارة، وبإسك الملك إيتاها إرشاده إلى ذلك السبيل ونهيه عن العدول عنه».

٩. في «ج، ب، ه، بر، بس، ب، ف، ح، د، ه، بر»: «هو». وفي «ه، بر»: «هو» بدل «و».

١٠. في «ه، بر»: «فإذا».

١١. في «ب، ص، ه، بر، بس، ب، ف، ح، د، ه، بر»: «و حاشية ج» والوافي و امرأة المعول والوسائل والبحار: «رفعها».

١٢. أي ارتفع رفعت الله.

١٣. في «ه»: «أرفع» بدون الواو. وفي حاشية «ج»: «وأكبر».

١٤. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣، ح ٣١٩٦؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٦، ح ٢٠٧٨؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٤، ح ١٦.

١٥. في «ب»: «أحمد بن محمد».

عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعْرِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنِّرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَّبِعُ^١ إِلَّا مِنْ ذَلَّةٍ يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ»^٢.

٢٥٧٧ / ١٨ . وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ تَكَبَّرَ أَوْ تَجَبَّرَ^٣ إِلَّا لِيَذَلَّهُ وَجَدُهَا فِي نَفْسِهِ»^٤.

٣١٣/٢

١٢٥ - بَابُ الْعُجْبِ

٢٥٧٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا - مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَيَّارٍ^١ - يَرْفَعُهُ^٢:
عَنْ^٣ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ أَنَّ الذَّنْبَ خَيْرٌ لِلْمُؤْمِنِ مِنَ الْعُجْبِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ مَا ابْتَلَى^٤ مُؤْمِنٌ^٥ بِذَنْبٍ أَبَدًا»^٦.

١. في «ص»: «وبنه»؛ وبنيته أي بتكبر. لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٨٢ (نيه).

٢. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣، ح ٣١٩٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٧٩، ح ٢٠٨٠٠؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٥، ح ١٧.

٣. في مرآة العقول: «أو تجبر»، ويمكن أن يكون التريد من الراوي، وإن كان منه عليه السلام فيدل على فرق بينهما في

المعنى. ٤. في «ه» والوسائل: «يجدها».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٣، ح ٣١٩٨؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٣٨٠، ح ٢٠٨٠١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٢٥، ح ١٧.

٦. في «ه» وحاشية «بر»: «سان». وفي الوسائل: «من أصحابنا» - إلى - بن سيار.

٧. في الوافي والبحار، ج ٦٩: «رفعه». ٨. في حاشية «بر»: «إلى».

٩. في «ص»، «ه» وحاشية «ج»، «د» وشرح المازندراني: «مؤمنًا».

١٠. علل الشرائع، ص ٥٧٩، ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن علي بن أشباط،

عن رجل من أصحابنا من أهل خراسان رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام. الأسامي للطوسي، ص ٥٧١، المجلس ٢٢،

ح ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي تحف العقول، ص ٣٦٣؛ والاختصاص،

ص ٢٤٢ مرسلاً، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٩، ح ٣٢٠٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٠،

ح ٢٤٠؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٣٥، ح ٢؛ و ج ٧٢، ص ٣٠٦، ح ١.

٢٥٧٩ / ٢ . عَنْهُ^١، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ أَخِيهِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ دَخَلَ الْعُجْبَ هَلَكَ»^٢.

٢٥٨٠ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو الْحَلَّالِ^٣:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعُجْبِ الَّذِي يُفْسِدُ الْعَمَلَ، فَقَالَ: «الْعُجْبُ

دَرْجَاتٌ مِنْهَا أَنْ يُزَيَّنَ لِلْعَبْدِ سُوءَ عَمَلِهِ، فَيَزَاهُ حَسَنًا، فَيُعْجِبَهُ، وَ يَحْسَبُ أَنَّهُ يُحْسِنُ

صُنْعًا؛ وَ مِنْهَا أَنْ يُؤْمِنَ الْعَبْدُ بِرَبِّهِ، فَيُحْمَنَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ لِلَّهِ عَلَيْهِ فِيهِ الْمَنُ»^٤.

٢٥٨١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَذْنِبُ^٥ الذَّنْبَ، فَيَنْدَمُ عَلَيْهِ، وَيَعْمَلُ الْعَمَلَ،

١. انضمام راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو كتابي سعيد بن جناح،

وتوسط بينه وبين محمد بن يحيى في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩١، الرقم ٥١٢؛ معجم

رجال الحديث، ج ٢، ص ٥١٩، و ص ٦٧٦.

٢. الأمالي للصدوق، ص ٤٤٦، المجلس ٦٨، ضمن ح ٩؛ عيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٤، ضمن ح ٢٠٤، وفيهما

بسنده آخر عن أبي جعفر محمد بن علي الرضا، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ٤٠٩، عن

موسى بن جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٩، ح ٣٢٠٦؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٤١؛

البحار، ج ٧٢، ص ٣٠٩، ح ٣.

٣. في «ه»: «الخلال». وأحمد هذا، اختلف في لقبه، والغالب في الأسناد وكتب الرجال هو «الحلال». راجع:

رجال النجاشي، ص ٩٩، الرقم ٢٤٨؛ رجال البرقي، ص ٥٢؛ رجال الطوسي، ص ٣٥٢، الرقم ٥٢١٣؛

و ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٨٢، الرقم ١٠٣؛ خلاصة الأقوال، ص ١٤، الرقم ٤؛

الرجال لابن داود، ص ٣٥، الرقم ١٠٤؛ معجم الحديث، ج ٢، ص ١٧٩، الرقم ٧٢٧.

٥. في امرأة العقول: «فراة».

٤. في المعاني: «+ موسى».

٦. في «ه»: «المنّ فيه». وفي تحف العقول: «المنّة عليه فيه».

٧. معاني الأخبار، ص ٢٤٣، ح ١، بسنده عن علي بن أسباط. تحف العقول، ص ٤٤٤، عن أحمد بن نجم، عن

الرضا عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٩، ح ٣٢٠٧؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٣٨؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣١٠، ح ٤.

٨. في «ز»: «يذنب».

فَيْسُرُهُ ذَلِكَ، فَيَتَرَاخَى عَنْ خَالِهِ^١ تِلْكَ^٢، فَلَأَنْ يَكُونَ عَلَى خَالِهِ تِلْكَ خَيْرٌ لَهُ^٣ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ^٤.

٢٥٨٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ بَحْيٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ نَضْرِ بْنِ قُرَوَائِشٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتْنِي عَالِمٌ عَابِدًا، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ صَلَاتُكَ؟ فَقَالَ: مِثْلِي يُسْأَلُ عَنْ صَلَاتِهِ^١ وَأَنَا أُعْبِدُ اللَّهَ مِنْذُ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: فَكَيْفَ^٢ بَكَائُكَ؟ قَالَ: أَبْكِي حَتَّى تَجْرِي دُمُوعِي، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ: فَإِنَّ صَحْبَكَ^٣ - وَأَنْتَ خَائِفٌ^٤ - أَفْضَلُ^٥ مِنْ بَكَائِكَ وَأَنْتَ مُدِيلٌ^٦، إِنَّ الْمُدِيلَ لَا يَضَعُ مِنْ عَمَلِهِ شَيْءً^٧».

٢٥٨٣ / ٦ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا^٨: ٣١٤ / ٢

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ رَجُلَانِ الْمَسْجِدَ^٩: أَحَدُهُمَا عَابِدٌ، وَالْآخَرُ فَاسِقٌ،

١. في حاشية «بس»: «+ فلا يكون على حاله».

٢. في «بس»: «ذلك».

٣. في مرآة العقول: «- له».

٤. الزهد، ص ١٣٦، ح ١٨١، عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٩، ح ٣٢٠٨؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٣٧؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣١١، ح ٥.

٥. في «ص، بر، بس، بف»: «نصر». وهو سهو. وابن قرواش هذا، هو النضر بن قرواش الجمال. راجع: رجال البرقي، ص ٤١؛ رجال الطوسي، ص ٣١٥، الرقم ٤٦٨٥.

٦. في البحار: «عبادته».

٧. في «ز» والبحار والزهد: «كيف».

٨. في فقه الرضا: «عارف بالله» بدل «خائف».

٩. في «ه، بف»: «إن».

١٠. في «ز» والوافي: «خير».

١١. «أنت مدل»: «واثق بعملك، من قولهم: هو يدل بفلان، أي يثق به. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٩٩ (دلل)».

١٢. الزهد، ص ١٣٢، ح ١٧١، عن النضر بن سويد، عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام.

فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٨٨، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٠، ح ٣٢٠٩؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٤٢؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣٠٧، ح ٢.

١٣. في «د، ه» والوافي: «أصحابه».

١٤. في «ز»: «المسجد رجلان».

فَخَرَجَا مِنَ الْمَسْجِدِ وَالْفَاسِقُ صَدِيقٌ^١، وَالْعَابِدُ فَاسِقٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْعَابِدُ الْمَسْجِدَ مُدِلًّا بِعِبَادَتِهِ يُدِلُّ بِهَا، فَتَكُونُ^٢ فِكْرَتُهُ فِي ذَلِكَ، وَتَكُونُ^٣ فِكْرَةُ الْفَاسِقِ فِي التَّنَدُّمِ عَلَى^٤ فُسْيقِهِ، وَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - مِمَّا صَنَعَ^٥ مِنَ الذُّنُوبِ^٦.

٢٥٨٤ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَعْمَلُ الْعَمَلَ وَهُوَ خَائِفٌ مُشْفِقٌ، ثُمَّ يَفْعَلُ شَيْئًا^٧ مِنَ الْبِرِّ، فَيَدْخُلُهُ شُبُهَةُ الْعُجْبِ بِهِ^٨، فَقَالَ: «هُوَ فِي خَالِهِ الْأُولَى - وَهُوَ خَائِفٌ - أَحْسَنُ خَالًا^٩ مِنْهُ فِي خَالِ عُجْبِهِ»^{١٠}.

٢٥٨٥ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: بَيْنَمَا مُوسَى عليه السلام جَالِسٌ^{١١} إِذْ أَقْبَلَ^{١٢}

١. في مرآة العقول: «صديق، أي مؤمن صادق في إيمانه كثير الصدق والتصديق قولاً و فعلاً... وقيل لمن صدق بقوله واعتقاده، وحقق صدقه بفعله».

٢. في «بر، بف»: «فيكون».

٣. في «ز، ه، بر، والعلل»: «ويكون».

٤. في «ه»: «في».

٥. في «ه، بر، بف، والوافي»: «لما ذكر».

٦. علل الشرائع، ص ٣٥٤، ح ١، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن محمد رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٠، ح ٣٢١٠؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٤٣؛

البحار، ج ٧٢، ص ٣١١، ح ٦. ٧. في «ص»: «عملاً».

٨. في «ه»: «به». ٩. في «ص، بس»: «حالاً».

١٠. المحاسن، ص ١٢١، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٥، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٥، ص ٨٨٠، ح ٣٢١١؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٣٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٣١٢، ح ٧.

١١. هكذا في «ز، بر، بف» وحاشية «ب» والوافي. وهو مقتضى القاعدة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جالساً».

١٢. في البحار، ج ٧٢: «عليه».

إِنِّيئِسَ وَ عَلَیْهِ بَزْنَسٌ^١ ذُو الْوَانِ، فَلَمَّا دَنَا مِنْ مُوسَى^٢ خَلَعَ الْبَزْنَسَ، وَقَامَ إِلَى مُوسَى، فَسَلَّمَ عَلَیْهِ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا إِبْلِيسُ، قَالَ: أَنْتَ؟ فَلَا قَرَبَ^٣ اللَّهُ دَارَكَ، قَالَ: إِنِّي إِنَّمَا جِئْتُ^٤ لِأَسَلَّمَ عَلَیْكَ؛ لِمَكَانِكَ مِنَ اللَّهِ.

قَالَ: «فَقَالَ لَهُ^٥ مُوسَى^٦: فَمَا هَذَا الْبَزْنَسُ؟ قَالَ: بِهِ أَخْتَطِفُ^٧ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ، فَقَالَ^٨ مُوسَى: فَأَخْبِرْنِي بِالذَّنْبِ^٩ الَّذِي^{١٠} إِذَا^{١١} أَذْنَبَهُ^{١٢} ابْنُ آدَمَ، اسْتَحْوَذَتْ عَلَيْهِ^{١٣}. قَالَ^{١٤}: إِذَا أُغْجِبَتْهُ نَفْسُهُ، وَ اسْتَكْثَرَ^{١٥} عَمَلَهُ، وَ صَغُرَ فِي عَيْنِهِ^{١٦} ذَنْبُهُ.

وَقَالَ: «قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - لِدَاوُدَ^{١٧}: يَا دَاوُدُ، بَشِّرِ الْمُذْنِبِينَ، وَ أَنْذِرِ الصَّادِقِينَ، قَالَ: كَيْفَ^{١٨} أَبَشِّرُ الْمُذْنِبِينَ وَ أَنْذِرُ الصَّادِقِينَ؟ قَالَ: يَا دَاوُدُ، بَشِّرِ الْمُذْنِبِينَ أَنِّي أَقْبَلُ التَّوْبَةَ، وَ أَعْفُو عَنْ^{١٩} الذَّنْبِ^{٢٠}، وَ أَنْذِرِ الصَّادِقِينَ أَلَّا يُغْجَبُوا^{٢١} بِأَعْمَالِهِمْ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَبْدٌ

١. «الْبَزْنَسُ»: كُلُّ ثَوْبٍ رَأْسُهُ مِنْهُ مَلْتَرَقٌ بِهِ، دَرَاةٌ كَانَ أَوْ مِطْطَرًا أَوْ جَبَةً. وَقِيلَ: فَلَنَسُوا طَوِيلَةً وَكَانَ النَّشَاكُ يَلْبَسُونَهَا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ. تَرْتِيبُ كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ١، ص ٨٠؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٦، ص ٢٦ (برنس).

٢. فِي «ص»، هـ، بَر: «مَنْهُ» بَدَلَ «مِنْ مُوسَى».

٣. فِي «بِف» «قُرْن». وَفِي شَرْحِ الْمَازَنْدَرَانِي: «فَلَا قَرَبَ اللَّهُ دَارَكَ، لَعَلَّهُ كُنَايَةٌ عَنْ حَيْرَتِهِ، أَوْ بَعْدَ مَنْزِلِهِ عَنْ الْمُؤْمِنِ». وَفِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «أَيُّ لَاقَرَبَكَ اللَّهُ مَنَّا، أَوْ مِنْ أَحَدٍ. وَقِيلَ: أَيُّ حَتْرِكَ اللَّهُ. وَقِيلَ: لَا تَكُنْ دَارَكَ قَرِيبَةً مِنَ الْمَعْمُورَةِ؛ كُنَايَةٌ عَنْ تَخْرِيبِ دَارِهِ».

٤. فِي «هـ»: «أَحْبَبْتُ».

٥. فِي «بِس» -: «لَهُ».

٦. فِي «بِس» -: «لَهُ».

٧. فِي «ز»، بَس: «اِخْتَطَفْتُ». وَالاِخْتِطَافُ: اسْتِلَابُ الشَّيْءِ وَأَخْذُهُ بِسُرْعَةٍ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٤٩؛

المصباح المنير، ص ١٧٤ (خطف).

٨. فِي «ج»، ز، هـ، بَر، بِف: «وَالْبَحَارُ، ج ٦٣: «لَهُ».

٩. فِي «بِف»، ج ٦٣: «عَنِ الذَّنْبِ».

١٠. فِي «بِف» -: «إِذْ».

١١. فِي «بِس»: «ذَنْبِهِ».

١٢. «اسْتَحْوَذَتْ عَلَيْهِ»، أَيُّ غَلِبَتْ عَلَيْهِ، يُقَالُ: اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ، أَيُّ غَلِبَهُ وَاسْتَمَالَهُ إِلَى مَا يَرِيدُهُ مِنْهُ. رَاجِعُ: المصباح المنير، ص ١٥٥ (حوذ).

١٣. فِي «بِر»، بَر، بِف: «فَقَالَ».

١٤. فِي «ج»: «عَيْنِهِ».

١٥. فِي «هـ»: «فَاسْتَكْثَرَ».

١٦. فِي «ج»: «كَيْفَ».

١٧. فِي «بِر»: «أَغْفَرَ» بَدَلَ «أَعْفُو عَنْ».

١٨. فِي «ج»: «الذَّنْبِ».

١٩. فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ، ج ١٠، ص ٢٢٧: «أَنْ لَا يَعْجَبُوا، قِيلَ: «أَنْ» نَاصِبَةٌ، وَ«لَا» نَافِيَةٌ، أَوْ «أَنْ» مَفْسَرَةٌ وَ«لَا» نَافِيَةٌ. ٢٠

أَنْصِبُهُ^١ لِلْجِسَابِ إِلَّا هَلَكَ^٢.

١٢٦ - بَابُ حُبِّ الدُّنْيَا وَالْجِرْصِ عَلَيْهَا

٣١٥/٢

١ / ٢٥٨٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ

رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛

و^٣ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

«رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ حُبُّ الدُّنْيَا»^٥.

«ويعجبوا» من باب الإفعال على بناء المجهول، أو على بناء المعلوم، نحو أغد البعير. وأقول: الأول أظهر.

١. في مرآة العقول: «أنصبه، كأضربه، أي أقيمه. وكونه على بناء الإفعال بمعنى الإنعاب بعيد».

٢. الأمالي للمفيد، ص ١٥٦، المجلس ١٩، ح ٧، عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى القطيني، عن يونس بن عبد الرحمن، عن سعدان بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وصغر في عينه ذنبه» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٨٨١، ح ٣٢١٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٣٦، من قوله: «فقال موسى فأخبرني بالذنب الذي»؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٠، ح ٢٢، من قوله: «قال: قال الله عز وجل لداود عليه السلام؛ وفيه، ج ٦٣، ص ٢٥٩، ح ١٣٤، إلى قوله: «وصغر في عينه ذنبه»؛ وج ٧٢، ص ٣١٢، ح ٨.

٣. في السند تحويل بعطف «هشام، عن أبي عبد الله عليه السلام» على «درست بن أبي منصور، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام»؛ فقد روى الشيخ الطوسي الخبر في الأمالي، ص ٦٦٢، المجلس ٣٥، ح ١٣٧، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم. وقد روى ابن أبي عمير كتب هشام بن سالم وأكثر من الرواية عنه. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٤، الرقم ١١٦٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٣٢-٤٣٣؛ وج ٢٢، ص ٣١٥-٣١٥.

٤. في «ه» - وهشام، عن أبي عبد الله عليه السلام. ولا يخفى ما فيه؛ من جواز النظر عن «أبي عبد الله عليه السلام» إلى «أبي عبد الله عليه السلام» الموجب للسقط.

٥. الخصال، ص ٢٥، باب الواحد، ح ٨٧، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن درست بن أبي منصور، عن رجل؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٦٢، المجلس ٣٥، ح ٢٢، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام. الكافي، كتاب الروضة، ضمن الحديث ١٤٩١٨، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن أسباط، عنهم عليهم السلام: الأمالي للصدوق، ص ٥٢١، المجلس ٧٨، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام.

٢٥٨٧ / ٢ . عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ بَشِيرٍ^٢، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا ذُنْبَانِ ضَارِيَانِ^٣ فِي غَنَمٍ قَدْ فَارَقَهَا^٤ رِعَاوُهَا^٥ - أَخَذَهُمَا فِي أُولَاهُا، وَ الْآخَرُ فِي آخِرِهَا - بِأَفْسَدٍ فِيهَا مِنْ حُبِّ الْمَالِ^٦ وَ الشَّرَفِ^٧ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ^٨».

٢٥٨٨ / ٣ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا ذُنْبَانِ ضَارِيَانِ فِي غَنَمٍ لَيْسَ لَهَا رَاعٍ - هَذَا فِي أُولَاهُا، وَ هَذَا فِي آخِرِهَا - بِأَسْرَعٍ فِيهَا مِنْ حُبِّ الْمَالِ^٩ وَ الشَّرَفِ فِي دِينِ الْمُؤْمِنِ^{١٠}».

٢٥٨٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى

« تحف العقول، ص ٢١٥، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في أوله وآخره؛ فيه، ص ٥٠٠، ضمن مناجاة الله عز وجل لعيسى بن مريم عليه السلام؛ و ص ٥٠٧، ضمن مواعد المسيح عليه السلام، وفي كل المصادر (إلا الأمايلي للطوسي) مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٩، ح ٣٢٢٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٨، ح ٢٠٨٢١؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧، ح ١.

١. في «ج»: «عنه». وفي «ه، بر»: «+» بن إبراهيم.

٢. في «ه»: «بشر».

٣. الذنب الضاري: الذي اعتاد بالصيد وإهلاكه؛ من الضراوة بمعنى العادة، يقال: ضَرِيَ بالشيء، إذا اعتاده فلا يكاد يصبر عنه، و ضري الكلب بالصيد، إذا تطعم بلحمه ودمه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٨٦؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٨٢ (ضرا).

٤. في الوسائل: «قد غاب عنها» بدل «قد فارقتها».

٥. «الرعاة»: جمع راعي الغنم، وقد يجمع على رعاة. النهاية، ج ٢، ص ٢٣٥ (رعى).

٦. في الوسائل: «بأضر». في «ص، ه، بر» والوافي: «الدنيا».

٨. في البحار: «والثروة».

٩. الزهد، ص ١٢٧، ح ١٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير؛ المؤمن، ص ٥٥، ضمن ح ١٤١، عن إبراهيم التيمي، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٩، ح ٣٢٣٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١، ح ٢٠٨٥٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤، ح ١٤.

١٠. في الوافي: «الدنيا». في «ج»: «المسلم».

١٢. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٩، ح ٣٢٣٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١، ح ٢٠٨٥٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤، ح ١٥.

الْخَزَائِرُ^١، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يُدِيرُ^٢ ابْنَ آدَمَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا^٣ أَغْنَاهُ، جَنَّمَ^٤ لَهُ عِنْدَ الْمَالِ، فَأَخَذَ بِرَقَبَتَيْهِ»^٥.

٢٥٩٠ / ٥. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدٍ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ لَمْ يَتَغَرَّ بِعَزَاءِ اللَّهِ^٧، تَقَطَّعَتْ نَفْسُهُ حَسَرَاتٍ عَلَى الدُّنْيَا؛ وَمَنْ أَتْبَعَ^٨ بَصَرَهُ^٩ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، كَثُرَ هُمُهُ، وَلَمْ يَشْفِ غَيْظُهُ؛ وَمَنْ لَمْ يَرِ^{١٠} لِلَّهِ^{١١} - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِ^{١٢} نِعْمَةٌ إِلَّا فِي مَطْعَمٍ أَوْ مَشْرَبٍ أَوْ مَلْبَسٍ، فَقَدْ قَصَرَ عَمَلُهُ»^{١٣}.

١. في «ج، ز، ص، بر، بس»: «الخزائر». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٤؛ خلاصة الأقوال، ص ١٥٨، الرقم ١٢٠؛ رجال ابن داود، ص ٣٤٠، الرقم ١٤٩٩.

٢. في «ص»: «يريد». وفي البحار: «يدبر». وفي مرآة العقول: «أي يبعثه على ارتكاب كل ضلالة ومعصية، أو يكون معه ويلازمه عند عروض كل شبهة أو شهوة، لعله يضلّه أو يزلّه».

٣. في «هـ»: «فإذا».

٤. «وأعياه»: أعجزه، من قولهم: داء عياه، أي صعب لا دواء له، كأنه أعيأ الأطباء. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٣ (عص).

٥. جَنَّمَ يَجْتِمُّ جُتْمًا، أي لزم مكانًا لا يبرح. توثيق كتاب العين، ج ١، ص ٢٦٢ (جنم).

٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٠، ح ٣٢٣٣؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١، ح ٢٠٨٥٨؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦٠، ح ١٣٥؛ و ج ٧٣، ص ٢٢، ح ١١.

٧. في «هـ، بر»: «زيد».

٨. في «بر»: «لله». وفي الوافي: «العزاء: الصبر والسلوة، أو حسن الصبر». وراجع أيضاً: المصباح المنير، ص ٤٠٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧١٨ (عزأ).

٩. في «ب»: «أتبع».

١٠. في مرآة العقول: «نظرو».

١١. في «ص، بر، بف، وحاشية ج»: «بأن». وفي «هـ» و مرآة العقول والوافي: «أن».

١٢. في «ص»: «الله». ١٣. في «بس»: «- عليه».

١٤. في «هـ» وحاشية «بر»: «قضي عليه» بدل «قصر عمله».

وَدَنَا عَذَابُهُ^٢.

٢٥٩١ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ^٣ يَغْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ أَبِي وَكَيْعٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ:
عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الدِّينَارَ وَالدِّرْهَمَ أَهْلُكَا مِنْ كَانَ قَبْلُكُمْ، وَهُمَا مَهْلِكَاكُمْ»^٦.

٢٥٩٢ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقْبَةَ الْأَزْدِيِّ:

١. في الوافي: «معنى الحديث أَنَّ من لم يصبر ولم يسلِّ، أو لم يحسن الصبر والسلوة على ما رزقه الله من الدنيا، بل أراد الزيادة في المال أو الجاه ممَّا لم يرزقه إياه، تقطعت نفسه متحسراً حسرة بعد حسرة على ما يراه في يدي غيره ممَّن فاق عليه في العيش، فهو لم يزل يتبع بصره ما في أيدي الناس، ومن أتبع بصره ما في أيدي الناس كثر همُّه ولم يشف غيظه، فهو لم ير أَنَّ الله عليه نعمة إلا نعم الدنيا، وإنَّما يكون كذلك من لا يوقن بالآخرة، ومن لم يوقن بالآخرة قصر عمله، وإذ ليس له من الدنيا بزعمه إلا قليل مع شدَّة طمعه في الدنيا وزينتها، فقد دنا عذابه؛ نعوذ بالله من ذلك، ومنشأ ذلك كله الجهل وضعف الإيمان.

وأيضاً لما كان عمل أكثر الناس على قدر ما يرون من نعم الله عليهم عاجلاً وأجلاً، لاجرم من لم ير من النعم عليه إلا القليل فلا يصدر عنه من العمل إلا القليل، وهذا يوجب قصور العمل ودنو العذاب.

٢. الزهد، ص ١١٤، ح ١٢٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوله: الأُمالي للطوسي، ص ٤٩٠، المجلس ١٧، ح ٤٥، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، من قوله: «ومن لم ير لله عزَّ وجلَّ؛ الخصال، ص ٦٤، باب الانئين، ح ٩٥، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وفيه إلى قوله: «حسرات على الدنيا»، مع زيادة في آخره: تفسير القمي، ج ١، ص ٣٨١، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. وفيه، ج ٢، ص ٦٦، مرسلاً، مع زيادة في أوله: تحف العقول، ص ٥١، عن النبي ﷺ، مع زيادة، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٠، ح ٣٢٣٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ٧، ح ٢.

٣. في «ب، ج، د، ز، بس، بف، وحاشية «بر» والوسائل: «و» بدل «عن». وهو سهو؛ فقد أكثر أحمد بن أبي عبد الله من الرواية عن يعقوب بن يزيد، قد توسط يعقوب بن يزيد في بعضها بين أحمد وبين زياد القندي. أنظر على سبيل المثال: المحاسن، ص ٢٤٩، ح ٦٠؛ و ص ٤٢١، ح ٢٠٠؛ و ص ٤٦٥، ح ٤٣٢؛ و ص ٤٧٦، ح ٨٢٢؛ و ص ٤٨١، ح ٥٠٧؛ و ص ٤٩٩، ح ٦١٤؛ و ص ٥٢٠، ح ٧٣٠؛ و ص ٥٣٣، ح ٧٩١؛ و ص ٥٣٥، ح ٨٠٢.

٤. في «هـ» «النبي».

٦. الخصال، ص ٤٣، باب الانئين، ح ٣٧، بسنده عن يعقوب بن يزيد، عن زياد بن مروان، عن أبي وكيع. الوافي، ج ٥، ص ٨٩١، ح ٣٢٣٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢١، ح ٢٠٨٥٩؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٣، ح ١٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: مَثَلُ الْخَرِيسِ عَلَى الدُّنْيَا مَثَلُ دَوْدَةَ الْقَرْ، كُلَّمَا أَزْدَادَتْ مِنَ الْقَرْ^٢ عَلَى نَفْسِهَا لَقَاءً، كَانَ أَبْعَدَ لَهَا مِنَ الْخُرُوجِ حَتَّى تَمُوتَ غَمًّا». وَ قَالَ^٣ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَغْنَى الْغِنَى مَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحِرْصِ أُسِيرًا». وَ قَالَ: «لَا تَشْعِرُوا^٤ قُلُوبَكُمْ الْإِسْتِغَالَ بِمَا^٥ قَدْ فَاتَ؛ فَتَشْغَلُوا^٦ أَذْهَانَكُمْ عَنِ^٧ الْإِسْتِغَادِ لِمَا لَمْ يَأْتِ»^٨.

٢٥٩٣ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا^٩، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، ٣١٧/٢ عَنْ سُلَيْمَانَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ^{١٠} مُحمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ:

سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ^{١٢}؟
قَالَ^{١٣}: «مَا مِنْ عَمَلٍ بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - وَ مَعْرِفَةِ.....»

١. في الكافي، ح ١٩١٢: «كمثل».

٢. في الكافي، ح ١٩١٢ والوسائل: - «من القَرْ». وفي «ه» - «من».

٣. في «ج»: «+» وقال.

٤. في «ب»: «بالاشتغال بما». وفي «ز»: «لاشتغال ما».

٥. في «ه»، بر: «فتشغلوا».

٦. في الوافي: «من».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذم الدنيا والزهد فيها، ح ١٩١٢، إلى قوله: «حتى تموت غمًّا مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٤، ضمن ح ٥٨٤٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية فيه: «أغنى الناس من لم يكن للحرص أسيرًا». الوافي، ج ٥، ص ٨٩١، ح ٢٢٣٦ والوسائل، ج ١٦، ص ١٩، ح ٢٠٨٥٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٣، ح ١٣.

٩. في الكافي، ح ١٩٠٣: «عن علي بن محمد القاساني» بدل «وعلي بن محمد جميعًا». وتقدم أنه سهو، فلاحظ.

١٠. في «ب»، ج، د، ز، بر، بس، بف، والوسائل: «+ عن». وهو سهو؛ والزُّهري هذا، هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ٤١٩، الرقم ٥٦٠٦.

١١. في «ز»، ه، بر: «وحاشية «بف»: «مسلم بن عبدالله». وفي الكافي، ح ١٩٠٣: «مسلم بن شهاب».

١٢. في الوسائل: - «وعند الله».

١٣. في الكافي، ح ١٩٠٣: «وقال».

رَسُولِهِ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ بَغْضِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ^٢ لِدَٰلِكَ لَشُعْبًا^١ كَثِيرَةً، وَلِلْمَعَاصِي شُعْبٌ؛
فَأَوَّلُ مَا عَصِيَ اللَّهَ بِهِ الْكَبِيرُ^٣، مَعْصِيَةُ إِبْلِيسَ^٤ جِين^٥ «أَبْنَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ
الْكَافِرِينَ»^٦.

ثُمَّ الْجِرْصُ، وَهِيَ^٧ مَعْصِيَةُ آدَمَ وَحَوَاءَ^٨ حِينَ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُمَا:
«فَكُلَا^٩ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ»^{١٠} فَأَخَذَا مَا لَا حَاجَةَ بِهِمَا
إِلَيْهِ، فَدَخَلَ ذَلِكَ عَلَى دُرِّيَّتَيْهِمَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَذَلِكَ^{١١} أَنْ أَكْثَرَ مَا يَطْلُبُ ابْنُ آدَمَ مَا
لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ الْحَسَدُ، وَهِيَ مَعْصِيَةُ ابْنِ آدَمَ حَيْثُ حَسَدَ أَخَاهُ، فَتَشَعَّبَ مِنْ ذَلِكَ حُبُّ
النِّسَاءِ، وَحُبُّ الدُّنْيَا، وَحُبُّ الرِّئَاسَةِ، وَحُبُّ الرَّاحَةِ، وَحُبُّ الْكَلَامِ، وَحُبُّ الْعُلُوِّ
وَالثَّرْوَةِ؛ فَصِرْنَ سَبْعَ خِصَالٍ، فَاجْتَمَعْنَ كُلُّهُنَّ فِي حُبِّ الدُّنْيَا، فَقَالَتْ^{١٢} الْأَنْبِيَاءُ
وَالْعُلَمَاءُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ: حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ؛ وَالدُّنْيَا دُنْيَاَانِ: دُنْيَا بِلَاغٍ^{١٣}.

١. في «ب، ج» والوسائل: «رسول الله».

٢. في «ه، بر» والكافي، ح ١٩٠٣: «وإن»، واستظهره في مرآة العقول.

٣. في «ب، د، ز، بس، بف»: «شعبا». في الوافي: «المشار إليه في قوله ﷺ: «فإن لذلك لشعبا» يعني أن للأعمال
الصالحة شعبا يرجع كلها إلى بغض الدنيا، وللمعاصي شعبا يرجع كلها إلى حب الدنيا. ثم اكتمى ببيان أحدهما
عن الآخر. وأراد بحب الدنيا أولا حب المال، وثانيا حب كل ما لا حاجة به في تحصيل الآخرة».

٤. في «ز» وحاشية «بف» والوسائل: «شعبا». وفي «بر»: «لشعبا».

٥. في الكافي، ح ١٩٠٣: «+ وهي».

٦. في «ز، ص، بر، بف»: «+ ولعن الله».

٧. في حاشية «ص»: «حيث».

٨. البقرة (٢): ٣٤.

٩. في حاشية «بف»: «فهو».

١٠. هكذا في القرآن و«د، ص». وفي «ز»: «وكلا». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كلا».

١١. الأعراف (٧): ١٩.

١٢. في «ص، ه، بر، بف» والوافي: «فلذلك». وفي مرآة العقول: «فذلك».

١٣. هكذا في «ب، ج، د، ز، ص، ه، بر، بس» والوافي والبحار. وفي قليل من النسخ والمطبوع والكافي،
ح ١٩٠٣: «فقال».

١٤. «بلاغ»: الكفاية. لسان العرب، ج ٨، ص ٤١٩ (بلغ).

و دُنْيَا مَلْعُونَةٍ^١.

٢٥٩٤ / ٩ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ الْمُنْقَرِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي مُنَاجَاةِ مُوسَى عليه السلام: يَا مُوسَى، إِنَّ الدُّنْيَا دَارُ عُقُوبَةٍ، عَاقِبَتْ فِيهَا^٢ آدَمَ عِنْدَ خَطِيئَتِهِ^٣، وَجَعَلَتْهَا مَلْعُونَةً، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا مَا كَانَ فِيهَا لِي؛ يَا مُوسَى، إِنَّ عِبَادِي الصَّالِحِينَ زَهَدُوا فِي الدُّنْيَا بِقَدْرِ عِلْمِهِمْ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ رَغِبُوا فِيهَا بِقَدْرِ جَهْلِهِمْ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ عَظَّمَهَا فَقَرَّتْ غِنَاهُ^٤ فِيهَا^٥، وَلَمْ يُحَقِّزْهَا أَحَدٌ إِلَّا انْتَفَعَ بِهَا^٦».

٣١٨/٢ ٢٥٩٥ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا ذَنْبَانِ ضَارِيَانِ^٧ فِي غَنَمٍ قَدْ فَارَقَهَا رِعَاؤُهَا^٨ - وَاجِدَ فِي أَوَّلِهَا، وَهَذَا^٩ فِي آخِرِهَا - بِأَفْسَدَ فِيهَا مِنْ حُبِّ الْمَالِ^{١٠} وَ الشَّرَفِ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ^{١١}».

١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب ذم الدنيا والزهد فيها، ح ١٩٠٣. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٢، ح ٣٢٣٨؛

الوسائل، ج ١٦، ص ٨، ح ٢٠٨٢٢؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٩، ح ٩.

٢. في حاشية «ب»: «وفي». ٣. في «د»: «بها».

٤. في «ص»: «خطيئة».

٥. في «ب، ز، ص، بس، بف» وحاشية «بر» وشرح المازندراني ومرآة العقول والوسائل والبحار والأمال:

«عينه». ٦. في الوسائل: «بها».

٧. تفسير القمي، ج ١ ص ٢٤٢، ضمن الحديث، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المنقري.

وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٦٦، المجلس ٩٤، ضمن ح ٢؛ وثواب الأعمال، ص ٢٦٣، ح ١، بسند آخر عن

القاسم بن محمد، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٣، ح ٣٢٣٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٩،

ح ٢٠٨٢٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢١، ح ١٠. ٨. في «ز، بس»: «ضاريان».

٩. في «د، بر»: «رعائنها».

١٠. في «ص، ه، بر، بف» وحاشية «د»: «وآخر». وفي الوافي: «والآخر».

١١. في «ج» والوافي: «الدنيا».

١٢. راجع: ح ٣ و ٢، من هذا الباب. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٩، ح ٣٢٣١.

٢٥٩٦ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ^١ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ مَهَاجِرِ الْأَسَدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «مَرَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ^{عليه السلام} عَلَى قَرْيَةٍ قَدْ مَاتَ أَهْلُهَا وَ طَيْرُهَا وَ دَوَائِبُهَا، فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُمْ لَمْ يَمُوتُوا إِلَّا بِسَخَطِي^٢، وَ لَوْ مَاتُوا^٣ مُتَفَرِّقِينَ لَتَدَافَنُوا. فَقَالَ الْخَوَارِثُونَ: يَا رُوحَ اللَّهِ وَ كَلِمَتُهُ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُخَيِّنَهُمْ لَنَا، فَيُخْبِرُونَا مَا كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ؟ فَتَجَنَّبَهَا^٤.

فَدَعَا عِيسَى^{عليه السلام} رَبَّهُ^٥، فَتَوَدَّى مِنَ الْجَوْ: أَنْ نَادِيَهُمْ، فَقَامَ عِيسَى^{عليه السلام} بِاللَّيْلِ عَلَى شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَقَالَ: يَا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، فَأَجَابَهُ مِنْهُمْ مُجِيبٌ: لَبَّيْكَ يَا رُوحَ اللَّهِ وَ كَلِمَتُهُ^٦، فَقَالَ: وَنَحْكُمُ، مَا كَانَتْ أَعْمَالُكُمْ؟ قَالَ: عِبَادَةُ^٧ الطَّاعُوتِ، وَ حُبُّ الدُّنْيَا مَعَ خَوْفٍ قَلِيلٍ، وَ أَمَلٍ بَعِيدٍ^٨، وَ غَفْلَةٍ فِي لَهْوٍ^٩ وَ لَعِبٍ.

فَقَالَ: كَيْفَ كَانَ حُبُّكُمْ لِلدُّنْيَا^{١٠}؟ قَالَ: كَحُبِّ الصَّبِيِّ لِأُمِّهِ، إِذَا أَقْبَلَتْ عَلَيْنَا فَرَحْنَا وَ سُرِرْنَا، وَ إِذَا أَدْبَرَتْ عَنَّا^{١١} بَكَيْنًا وَ حَزَنًا.

قَالَ: كَيْفَ^{١٢} كَانَتْ عِبَادَتُكُمْ لِلطَّاعُوتِ؟ قَالَ: الطَّاعَةُ لِأَهْلِ الْمَعَاصِي.

١. في «بس»: «عبدالرحمن».

٢. في «بر»: «سخط». والسخط: الغضب. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣١٢ (سخط).

٣. في «ب»: «كانوا».

٤. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «فتجنَّبها».

٥. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

٦. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

٧. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

٨. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

٩. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

١٠. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

١١. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

١٢. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

١٣. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

١٤. في «هـ، بر، بف، والوافي»: «رَبَّهُ».

قَالَ: كَيْفَ كَانَ^١ عَاقِبَةُ أَمْرِكُمْ؟ قَالَ: بَشْنَا لَيْلَةً^٢ فِي غَافِيَةٍ، وَاصْبَحْنَا فِي الْهَافِيَةِ، فَقَالَ: وَمَا الْهَافِيَةُ؟ فَقَالَ^٣: سَجِّينٌ^٤.

قَالَ: وَمَا^٥ سَجِّينٌ؟ قَالَ: جِبَالٌ مِنْ جَمْرِ تَوْقَدُ عَلَيْنَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. قَالَ: فَمَا قُلْتُمْ، وَمَا قِيلَ لَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: رُدُّنَا إِلَى الدُّنْيَا فَتَزْهَدْ فِيهَا، قِيلَ لَنَا: كَذَبْتُمْ^٦.

قَالَ: وَيَحَكَ، كَيْفَ^٨ لَمْ يَكَلِّمْنِي غَيْرُكَ مِنْ بَيْنِهِمْ؟ قَالَ: يَا رُوحَ اللَّهِ^٩، إِنَّهُمْ^{١٠} مُلْجَمُونَ^{١١} بِلِجَامٍ^{١٢} مِنْ نَارٍ بِأَيْدِي مَلَائِكَةِ غَلَاظِ شِدَادٍ، وَإِنِّي^{١٣} كُنْتُ فِيهِمْ وَلَمْ أَكُنْ مِنْهُمْ^{١٤}، فَلَمَّا نَزَلَ الْعَذَابُ عَمَّنِي مَعَهُمْ، فَأَنَا مُعَلَّقٌ بِشَعْرَةٍ عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ^{١٥} لَا أَذْرِي أَكْبَبْتُ^{١٦} فِيهَا، أَمْ أَنْجُو مِنْهَا؟

فَالْتَقَتَ عِيسَى[ؑ] إِلَى الْخَوَارِجِيِّينَ، فَقَالَ: يَا أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، أَكُلَ الْخُبْزِ الْيَاسِ بِالْمِلْحِ ٣١٩/٢

١. في «بر» والبحار: «كانت».

٢. في الوسائل: «- ليلة».

٣. في «ب، د، ز، ص، هـ، بر، بف» والوسائل والبحار: «قال».

٤. في «هـ»: «سجّيل».

٥. في شرح المازندراني: «ما» بدون الواو.

٦. في «هـ»: «سجّيل».

٧. في «ج»: «كذبتهم» بالتشديد. وفي مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٤٠: «وربما يقرأ بالتشديد، أي كذبتهم الرسل فلا محيص عن عذابكم».

٨. في «بر»: «لِمَ» بدل «كيف».

٩. في «ج، د، هـ»: «وحوكمته». وفي «بر» والوافي: «+ ووكلمته بقدس الله». وفي البحار: «+ ووكلمته».

١٠. في «ب»: «هم».

١١. في «ب» وحاشية «ج»: «ملجَمُونَ». وفي «ج، هـ» وحاشية «ب»: «ملجَمُونَ».

١٢. في «د، هـ، بر» والوافي والوسائل: «بِلِجَامٍ». ١٣. في «ز، بر، بف» والوافي: «وَأَنَا».

١٤. في البحار: «عنهم».

١٥. «شفير جهنم»: جانبها وحرفها. وشفير كل شيء: خزفه. النهاية، ج ٢، ص ٤٨٥ (شفر).

١٦. «أكبب» أي أطرح فيها على وجهي. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٥٩ (كبب).

الجريش^١، وَ التَّوَمُّ عَلَى الْمَزَابِلِ^٢ خَيْرٌ كَثِيرٌ مَعَ غَافِيَةِ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ^٣.

٢٥٩٧ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى عَبْدِ بَاباً مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا إِلَّا فَتَحَ اللَّهُ^٤ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ مِثْلَهُ^٥».

٢٥٩٨ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ^٦ السَّمْعَرِيِّ، عَنْ

حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: تَعْمَلُونَ لِلدُّنْيَا وَ أَنْتُمْ تَرْزُقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ عَمَلٍ، وَ لَا تَعْمَلُونَ لِلْآخِرَةِ وَ أَنْتُمْ لَا تَرْزُقُونَ فِيهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَ نِلَّكُمْ عِلْمَاءُ سُوءٍ، الْأَجْرُ تَأْخُذُونَ^٧، وَ الْعَمَلُ تُضَيِّعُونَ، يُوشِكُ رَبُّ الْعَمَلِ أَنْ يَقْبَلَ^٨»

١. جزش الشيء: أن يدق و لا ينتم دقّه. يقال: جرشه وهو جريش. معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٤٤٢ (جرش).

٢. في «بر» والوافي: «التراب».

٣. ثواب الأعمال، ص ٣٠٣، ح ١؛ وعلل الشرائع، ص ٤٦٦، ح ٢١؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٤١، ح ١، بسند آخر مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٣، ح ٣٢٤٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٥٥، ح ٢١٥٠٢؛ البحار، ج ٧٣،

ص ١٠، ح ٣. ٤. في «بف»: «فسح».

٥. في «ص»، «هـ» والوافي وتحف العقول: - «أمر».

٦. في «هـ» والوافي وتحف العقول: - «الله». ٧. في تحف العقول: «مثليه».

٨. تحف العقول، ص ٣٧٠. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٦، ح ٣٢٤٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٦، ح ٤.

٩. في البحار: - «عن». وهو سهو، والقاسم بن محمد هذا هو الأصفهاني، روى إبراهيم بن هاشم عنه عن

[سليمان بن داود] المتقري في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٣، و ص ٣٥٩-٣٦٠؛

و ص ٣٦٥.

١٠. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٤٢: «الأجر تأخذون، بحذف حرف الاستفهام وهو على الإنكار. ويحتمل أن

يكون المراد أجر الدنيا، أي نعم الله سبحانه. وعلى هذا يحتمل أن يكون توبيخاً لا استفهاماً، وأن يكون المراد أجر الآخرة، فالاستفهام متعين».

١١. في الوافي: «أريد برب العمل: العابد الذي تقلد أهل العلم في عبادته، أعني يعمل بما يأخذ عنهم. وفيه توبيخ

لأهل العلم الغير العامل». وفي مرآة العقول: «قرأ بعضهم: يقيل، بالياء المثناة من الإقالة، أي يرد عمله؛ فإن

المقيل يرد المتاع».

عَمَلُهُ، وَ يُوشِكُ^١ أَنْ يُخْرِجُوا^٢ مِنْ ضِيقِ الدُّنْيَا إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ، كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ هُوَ فِي مَسِيرِهِ إِلَى آخِرَتِهِ وَ هُوَ مُقْبِلٌ عَلَى دُنْيَاةٍ، وَ مَا يَضُرُّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا يَنْفَعُهُ^٣؟^٤

١٤ / ٢٥٩٩ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو^٥ - فِيمَا أَعْلَمُ - عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَدَّاءِ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَبْعَدُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ -: إِذَا هُ لَمْ يَهْمُهُ^٦ إِلَّا بَطْنُهُ وَ فَرْجُهُ»^٧.

١٥ / ٢٦٠٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ وَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي تَعْفُورٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَضْبَحَ وَ أَمْسَى^٨ وَ الدُّنْيَا أَكْبَرُ هَمِّهِ، جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْفَقْرَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَ شَتَّتْ أَمْرَهُ، وَ لَمْ يَنْتَلِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قَسِمَ^٩ لَهُ؛ وَ مَنْ أَضْبَحَ وَ أَمْسَى وَ الْآخِرَةُ أَكْبَرُ هَمِّهِ، جَعَلَ اللَّهُ^{١٠} الْغِنَى^{١١} فِي قَلْبِهِ، وَ جَمَعَ لَهُ أَمْرَهُ^{١٢}»^{١٣}.

١. في «ه»: «ويوشكوا».

٢. في «ب»: «د، ص، بس»، والوافي: «أن تخرجوا».

٣. الأماشي للطوسي، ص ٢٠٧، المجلس ٨، ح ٦، بسند عن القاسم بن محمد، مع اختلاف يسير - الوافي، ج ٥، ص ٨٩٥، ح ٣٢٤١؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٦، ح ٥.

٤. في البحار: «عمر».

٥. في «ص»: «وإذ».

٦. في حاشية «ب»: «لا يهمله».

٧. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٦، ح ٣٢٤٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠، ح ٢٠٨٥٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٨، ح ٧.

٨. في «ز»: «أمسي وأصبح».

٩. هكذا في «ب»، ج، د، ز، ص، هـ، بر، بس، بف، وشرح المازندراني والوافي ومرآة العقول والبحار. وفي

المطبوع: «+ الله».

١٠. في «ب، بس»: «+ الله».

١١. في الوافي: «الغنى».

١٢. في «ه» وحاشية «بف»: «المسرة».

١٣. ثواب الأعمال، ص ٢٠١، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان

٢٦٠١ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ، عَنْ

خَفِصِ بْنِ قَزْطٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَثُرَ اشْتِيَاقُهُ^٢ بِالدُّنْيَا^٣، كَانَ أَشَدَّ لِحَسْرَتِهِ عِنْدَ

فِرَاقِهَا»^٤.

٢٦٠٢ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ ابْنِ

أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِالدُّنْيَا تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِثَلَاثِ خِصَالٍ:

هَمْ لَا يَفْنَى^٥، وَ أَمَلٍ لَا يَذْرُؤُ، وَ رَجَاءٍ لَا يَنَالُ»^٦.

عبد العزيز بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الزهد، ص ١١٧، ح ١٣٥، بسند آخر. تحف العقول، ص ٤٨، عن النبي صلى الله عليه وآله، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٦، ح ٣٢٤٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧، ح ٦.

١. في «ب»: «وأكثر».

٢. في «ه»: «اشتياقه». وفي «بر»: «يف». «اشتياقه». «والاشتياك»: الالتباس. واشتياك الظلام: اختلط. واشتياك النجوم: إذا تداخلت واتصل بعضها ببعض. ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٨٨٥ (شيك). وهو هنا كناية عن كثرة تعلق القلب بالدنيا والاشتغال بها. راجع: مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٤٥.

٣. في «ص»: «والمسائل: في الدنيا». وفي «ه»: «للدنيا».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨١، ح ٥٨٣٣؛ الأمالي للصدوق، ص ٣٩٣، المجلس ٦٢، ح ٤؛ معاني الأخبار، ص ١٩٧، ح ٤؛ الأمالي للطوسي، ص ٤٣٤، المجلس ١٥، ح ٣١، وفي كلها ضمن الحديث الطويل، بسند آخر عن موسى بن جعفر، عن أبياته، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٧، ح ٣٢٤٥؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٠، ح ٢٠٨٥٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٩، ح ٨.

٥. في حاشية «ص»: «في الدنيا». في الخصال: «منها» بدل «قلبه».

٦. في «ب»: «في الدنيا». وفي شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٣٢: «لا يغنى، بالغين، أي لا ينفع. أو بالفاء، أي لا يزول؛ لبقائه بعد الموت».

٨. الخصال، ص ٨٨، باب الثلاثة، ح ٢٢، بسنده عن عبد العزيز العبدى. تحف العقول، ص ٣٦٧؛ نهج البلاغة، ص ٥٠٨، ذيل الحكمة ٢٢٨: «خصائص الأئمة عليهم السلام»، ص ١٠٣، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٧، ح ٣٢٤٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ٢٤، ح ١٦.

١٢٧- بَابُ الطَّمَعِ

٢٦٠٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَّانَ، عَنْ عَمْرِو حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَقْبَحَ بِالْمُؤْمِنِ أَنْ تَكُونَ لَهُ رَغْبَةٌ تَذِلُّهُ»^٢.

٢٦٠٤ / ٢. عَنْهُ^٣، عَنْ أَبِيهِ:

عَمْرُو ذَكَرَهُ بَلَغَ بِهِ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «يَنْسُ الْعَبْدُ عَبْدًا لَهُ طَمَعٌ يَقْوَدُهُ، وَيَنْسُ الْعَبْدُ عَبْدًا لَهُ رَغْبَةٌ تَذِلُّهُ»^٤.

٢٦٠٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٥، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْفَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَخْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: «رَأَيْتُ الْخَيْرَ كُلَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِي قَطْعِ الطَّمَعِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ»^٦.

١. في «د، ز، ص، ير، بس»: «أن يكون».

٢. صفات الشيعة، ص ٣٢، ح ٤٥، بسند آخر. تحف العقول، ص ٤٨٩، عن العسكري عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٩، ح ٣٢٤٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤، ح ٢٠٨٦٤؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧١، ح ١١.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. في «ب» والوسائل: «+ يكون».

٥. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٩، ح ٣٢٤٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤، ح ٢٠٨٦٥؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧٠، ح ٩.

٦. في البحار: «- عن أبيه». وهو سهو. كما يعلم مما قدمناه ذيل ح ٢٥٩٨.

٧. في مرآة العقول، ج ١٠، ص ٢٥٨: «لأن الطمع يورث الذلّ والحقارة والחסد والحقد والعداوة والغيبة والوقيعة وظهور الفضائح والظلم والمداينة والنفاق والرياء والصبر على باطل الخلق والإعانة عليه وعدم التوكل على الله والتضرع عليه والرضا بقسمته والتسليم لأمره، إلى غير ذلك من المفساد التي لا تحصى، وقطع الطمع يورث أصدقاء هذه الأمور التي كلها خيرات».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الاستغناء عن الناس، ح ١٩٦٩، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٥، ص ٨٩٩، ح ٣٢٥٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤، ح ٢٠٨٦٦؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧١، ح ١٠.

٢٦٠٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^١، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ رُشَيْدٍ^٣، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَامٍ، عَنْ سَعْدَانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا الَّذِي يُثَبِّتُ الْإِيمَانَ فِي الْعَبْدِ؟ قَالَ:
«الْوَرَعُ». وَ الَّذِي يُخْرِجُهُ مِنْهُ؟ قَالَ: «الطَّمَعُ»^٤.

٣٢١/٢

١٢٨ - بَابُ الْخُرْقِ

٢٦٠٧ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو حَدَّثَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَسِمَ لَهُ الْخُرْقُ^١، حُجِبَ عَنْهُ الْإِيمَانُ»^٢.
٢٦٠٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّعْمَانِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ:

١. في «جر» وهامش المطبوع عن بعض النسخ: «أحمد بن محمد».

٢. هكذا في «ب، ج، د، ز، هـ، بر، بس» وحاشية «بف» والوافي والوسائل والبحار. وفي «بف، جر» والمطبوع: «أصحابنا».

٣. في «جر»: «راشد».

٤. في «ب، د، ز، ص، هـ، بر، بف» والوافي والوسائل والبحار: - «ما». وفي «ج، بس»: - «له ما».

٥. في «بر»: «يخرج».

٦. في «د، هـ» والوسائل والخصال: - «قال».

٧. الخصال، ص ٩، باب الواحد، ح ٢٩، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن أبي عبد الله الرازي، علي بن سليمان بن رشيد، عن موسى بن سلام، عن أبان بن سويد، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٥، ص ٨٩٩، ح ٣٢٥١؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٤، ح ٢٠٨٦٧؛ البحار، ج ٧٣، ص ١٧١، ح ١٢.

٨ «الخرق»: الجهل والحمق، ونقيض الرفق. وقد خرق يخرق خرقاً، فهو أخرق. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٦ (خرق).

٩. في البحار: «يحجب».

١٠. الأمالي للصديق، ص ٢٠٥، المجلس ٣٧، ح ٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي جعفر عليه السلام. تحف العقول، ص ٢٩٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٧، ح ٣٢٢٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٦، ح ٢٠٨٧٣؛ البحار، ج ٧٣، ص ٣٩٨، ح ٤.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كَانَ الْخُرْقُ خَلْقًا يُرَى، مَا كَانَ شَيْءٌ^١ مِمَّا خَلَقَ^٢ اللَّهُ أَقْبَحَ مِنْهُ»^٣.

١٢٩ - بَابُ سُوءِ الْخُلُقِ

٢٦٠٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ سُوءَ الْخُلُقِ لَيُفْسِدُ الْعَمَلَ، كَمَا يُفْسِدُ الْخَلُّ^٤
الْعَسَلَ»^٥.

٢٦١٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوَالِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَبَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِصَاحِبِ الْخُلُقِ
السَّيِّئِ بِالْتَّوْبَةِ، قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ^٦ إِذَا تَابَ مِنْ ذَنْبٍ، وَقَعَ فِي
ذَنْبٍ أَكْثَرَ مِنْهُ»^٧.

٢٦١١ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ،
عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ ذَكْرَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ سُوءَ الْخُلُقِ لَيُفْسِدُ^٨ الْإِيمَانَ، كَمَا يُفْسِدُ الْخَلُّ^٩

١. في «ب»: «+ منه».

٢. الزهد، ص ٨٨، ح ٦٠، عن علي بن النعمان، مع زيادة في أوله وآخره «الوافي» ج ٥، ص ٨٨٧، ح ٣٢٢٣؛

الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧، ح ٢٠٨٧٤.

٣. الزهد، ص ٩٣، ح ٧٥، بسند آخر، مع زيادة في أوله. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الغضب،

ح ٢٥٣٢؛ والجعفریات، ص ١٦٣. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٧، ح ٣٢٢٤؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧، ح ٢٠٨٧٥؛

البحار، ج ٧٣، ص ٢٩٦، ح ١.

٤. في «ز، ه، بر»: «وكيف ذلك».

٥. في «ب»، ص، ه، بس، والوسائل: «- لأنه».

٦. علل الشرائع، ص ٤٩٢، ح ١. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٨، ح ٣٢٢٨؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٧، ح ٢٠٨٧٦.

٧. في «ب»، ه، بر: «يفسد».

الْعَسَلُ^١

٢٦١٢ / ٤. عَنْهُ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَلِيٍّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ سَاءَ خُلُقُهُ، عَذَّبَ نَفْسَهُ»^٣.

٢٦١٣ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ يَحْيَى ٢/٣٣٢، بَنِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَى بَعْضِ أَنْبِيَائِهِ: الْخُلُقُ السَّيِّئُ يُفْسِدُ الْعَمَلَ، كَمَا يُفْسِدُ الْخَلُّ الْعَسَلَ»^٤.

١. أي إذا أدخل الخَلَّ العسل ذهبت حلاوته وخاصيته وصار المجموع شيئاً آخر، فكذا الإيمان إذا دخله سوء الخلق فسد ولم يبق على صرافته وتغيرت آثاره فلا يسمى إيماناً حقيقة. أو المعنى: أنه إذا كان طعم العمل في الذائقة فشب الخَلُّ، ذهبت تلك الحلاوة بالكلية فلا يجد طعم العمل، فكذا سوء الخلق إذا ورد على صاحب الإيمان لم يجد حلاوته وذهبت فوائده. راجع: مرآة العقول، ج ١٠، ص ١٤١.

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الغضب، ح ٢٥٣١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه «الغضب» بدل «سوء الخلق». الوافي، ج ٥، ص ٨٨٧، ح ٣٢٢٥؛ الو-ائل، ج ١٦، ص ٢٧، ح ٢٠٨٧٧.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٤. في الفقيه والأمال للصدوق، ص ٢٠٥: «أساء».

٥. الأمالي للصدوق، ص ٢٠٥، المجلس ٣٧، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيح. وفيه، ص ٥٤٣، المجلس ٨١، ضمن ح ٣، بسند آخر: الأمالي للطوسي، ص ٥١٢، المجلس ١٨، ضمن ح ٢٦، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٨، ضمن الحديث الطويل ٥٨٣٤، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ تحف العقول، ص ٣٦٣، وفيه، ص ٥٨، عن النبي صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٥، ص ٨٨٨، ح ٣٢٢٧؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨، ح ٢٠٨٧٨.

٦. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٧، ح ٩٦؛ وصحيفة الرضا عليه السلام، ص ٦٥، ح ١١٣، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، هكذا: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الخلق السيئ يفسد...». الوافي، ج ٥، ص ٨٨٨، ح ٣٢٢٦؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨، ح ٢٠٨٧٩.

١٣٠ - بَابُ السَّفَةِ

٢٦١٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^١، عَنْ شَرِيفِ بْنِ سَابِقٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «إِنَّ السَّفَةَ^٣ خُلِقَ لَيْتِمٌ^٤، يَسْتَطِيلُ^٥ عَلَى مَنْ هُوَ دُونَهُ، وَ يَخْضَعُ لِمَنْ هُوَ^٦ فَوْقَهُ»^٧.

٢٦١٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «لَا تَسْفَهُوا^٨؛ فَإِنَّ أَيْمَتَكُمْ لَيَسُوا بِسَفَهَاءَ».

١. في «بس»: - «بن خالد».

٢. هكذا في «ز» جر. والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الفضل بن أبي غرة». والمذكور في مصادرنا الرجالية هو الفضل بن أبي قُرَّة. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٠٨، الرقم ٨٤٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٦٤، الرقم ٥٦٩؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٦٥؛ رجال البرقي، ص ٣٤.

٣. «السفة» في الأصل: الخُفَّة والطَّيْش. وسُفَّة فلان رأيه: إذا كان مضطرباً لا استقامة له. و«السفة»: الجاهل. و«السُّفَّة»: نقيض الحلم. وسُفِّه الرجل: صار سفيهاً. وسُفِّه جلمه ورأيه ونفسه: إذا حملها على أمر خطأ. النهاية، ج ٢، ص ٣٧٦؛ ترتيب كتاب العين، ج ٢، ص ٨٣١ (سفه).

٤. في «ص»: «خُلِقَ». بفتح الخاء. وقال في مائة العقول، ج ١٠، ص ٢٦٢: «قوله: خلق لَيْتِمٍ، بضم الخاء وجر لَيْتِمٍ بالإضافة، فالوصفان بعد اللّيتيم. ويمكن أن يقرأ «لَيْتِمٍ» بالرفع على التوضيف، فيمكن أن يقرأ بكسر الفاء وفتحها وضم الخاء وفتحها، فالإسناد على أكثر التقادير في الأوصاف على التوسع والمجاز. أو يقدّر مضاف في السفة على بعض التقادير. أو فاعل لقوله: يستطيل، أي صاحبه، فتفتن».

٥. «يستطيل»، أي يترفع أو يغلب. يقال: طال عليه واستطال وتطاول: إذا علا وترفع عليه، أو قهره وغلب عليه. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٤٥؛ المصباح المنير، ص ٣٨٢ (طول).

٦. في «ب، ج، د، ز، بس» وشرح المازندراني والوسائل والبحار: - «هو».

٧. في «ب، د، ز، بس» وشرح المازندراني والوسائل والبحار: - «هو».

٨. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٩، ح ٣٣٣٩؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠، ح ٢٠٨٨٦؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٩٣، ح ١.

٩. في «ص»: «ولا تسفهوا»، بتشديد الفاء على بناء التفعّل. وقال في شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣٢٧: «»

● وَقَالَ^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ كَافَأَ^٢ السَّفِيهَ بِالسَّفِيهِ، فَقَدْ رَضِيَ بِمَا^٣ أَتَى^٤، إِلَيْهِ حَيْثُ^٥ اخْتَدَى^٦ مِثْلَهُ.»^٧

٢٦١٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام فِي رَجُلَيْنِ يَتَسَابَّانِ، فَقَالَ^٨: «الْبَادِي مِنْهُمَا أَظْلَمُ، وَوِزْرُهُ وَوِزْرُ صَاحِبِهِ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَعَدَّ الْمَظْلُومُ»^٩.

٢٦١٧ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^{١٠}، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ:

«وَمَرَأَةُ الْعَقُولِ، ج ١٠، ص ٢٦٣: «نُقِلَ عَنِ الْمُبَرَّدِ وَتَغَلَّبَ أَنَّ سَفَهَ بِالْكَسْرِ مُتَعَدٍّ، وَبِالضَّمِّ لَازِمٌ. فَإِنْ كَسَرْتَ الْفَاءَ هُنَاكَانَ الْمَفْعُولُ مَحذُوفًا، أَيْ لَا تَسْفَهُوْا أَنْفُسَكُمْ».

١. قوله: «قال» الظاهر أنها رواية أخرى مرسله محذوفة الإسناد، كما قاله المازندراني في شرحه. أو من تنقصة الخبر السابق، كما قاله المجلسي في مرآة العقول وإن احتمل الأول أيضاً.

٢. في الوافي: «كافي» بتخفيف الهمزة بقلبها ياءً. ٣. في الوسائل: «بمثل ما».

٤. في «د»، ص، ب، ف: «أُتِيَ». وفي «بف»: «- أُنِيَ». وقرأه المازندراني: «أُنِيَ». وقال المجلسي: «بما أتى إليه، على بناء المجزوء، أي جاء إليه من قبل خصمه ... وقد يقرأ أُنِيَ، على بناء الإفعال أو المفاعلة».

٥. في «ه»: «حَتَّى».

٦. في «ز»: «احتذر». واحتديث به: اقتديث به في أموره. المصباح المنير، ص ١٢٦ (حذف).

٧. الاختصاص، ص ٢٤١، مرسلًا، وفيه: «لَا تَسْفَهُوْا، فَإِنْ أَنْتَكُم لَيْسُوا بِسَفَهَاءَ» مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٩، ح ٣٣٤٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠، ح ٢٠٨٨٤؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٩٩، ح ٣.

٨. في الكافي، ح ٢٧٧١: «قال».

٩. في الكافي، ح ٢٧٧١: «مَالِمَ يَتَعَذَّرُ إِلَى الْمَظْلُومِ» بدل «مَالِمَ يَتَعَذَّرُ الْمَظْلُومُ».

١٠. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب السباب، ح ٢٧٧١، يستند عن ابن محبوب. تحف العقول، ص ٤١٢، مرسلًا عن الكاظم عليه السلام. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٩، ح ٣٣٤٢؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٢٩، ح ٢٠٨٨٣؛ البحار، ج ٧٥، ص ٢٩٤، ح ٢.

١١. هكذا في «ج، د، ز، ه، بر، ب، جر». وفي «ب، بس» والمطبوع: «- بن يحيى». هذا، وقد روى صفوان بن يحيى كتاب العيص بن القاسم وأكثر من الرواية عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٠٢، الرقم ٨٢٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤١٨-٤٢١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أُنْبَغَصَ خَلْقِ اللَّهِ عَبْدًا اتَّقَى النَّاسَ لِسَانَهُ»^١.
 [تَمَّ الْمُجَلَّدُ الثَّالِثُ مِنْ هَذِهِ الطَّبْعَةِ، وَيَلِيهِ الْمُجَلَّدُ الرَّابِعُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِيهِ]
 [تَبَيَّنَتْ كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَكِتَابُ الدُّعَاءِ وَفَضْلِ الْقُرْآنِ وَالْعِشْرَةِ]

١. في شرح المازندراني: «ذكر هذا الحديث في باب «من يتقى شربه» أنسب، ولعل ذكره في هذا الباب باعتبار أنه مبدؤه السفة». وقريب منه في مرآة العقول.

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب من يتقى شربه، ح ٢٦٣٥، بسند آخر، وتمام الرواية: «من خاف الناس لسانه، فهو في النار»؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيه: «من خاف الناس لسانه، فهو من أهل النار». الوافي، ج ٥، ص ٩٥٦، ح ٣٣٦٠؛ الوسائل، ج ١٦، ص ٣٠، ح ٢٠٨٨٨.

فهرس الموضوعات

رقم
الصفحة
عدد
الأحاديث
الأحاديث
الضمنية

٧

(٥) كتاب الإيمان والكفر

- ١- باب طينة المؤمن والكافر ٧ ٧
- ٢- باب آخر منه، وفيه زيادة وقوع التكليف الأول ١٩ ٣
- ٣- باب آخر منه ٢٣ ٣
- ٤- باب أن رسول الله ﷺ أول من أجاب وأقر لله عز وجل بالربوبية ٢٩ ٣
- ٥- باب كيف أجابوا وهم ذر ٣٣ ١
- ٦- باب فطرة الخلق على التوحيد ٢٤ ٥
- ٧- باب كون المؤمن في صلب الكافر ٣٦ ٢
- ٨- باب إذا أراد الله عز وجل أن يخلق المؤمن ٣٨ ١
- ٩- باب في أن الصبغة هي الإسلام ٤٠ ٣
- ١٠- باب في أن السكينة هي الإيمان ٤٢ ٥
- ١١- باب الإخلاص ٤٤ ٦
- ١٢- باب الشرائع ٤٨ ٢

١	١٥	٥١	١٣- باب دعائم الإسلام
٠	٦	٦٨	١٤- باب أَنَّ الإسلام يحقن به الدم وَأَنَّ الثواب على الإيمان
٠	٥	٧٢	١٥- باب أَنَّ الإيمان يشرك الإسلام، والإسلام لا يشرك الإيمان
٠	٢	٧٦	١٦- باب آخر منه وفيه أَنَّ الإسلام قبل الإيمان
٠	٣	٧٩	١٧- باب
٠	٨	٩٠	١٨- باب في أَنَّ الإيمان مبثوث لجوارح البدن كلّها
٠	١	١٠٥	١٩- باب السبق إلى الإيمان
٠	٢	١٠٩	٢٠- باب درجات الإيمان
٠	٤	١١٣	٢١- باب آخر منه
١	٣	١١٧	٢٢- باب نسبة الإسلام
٠	٤	١٢٠	٢٣- باب
٠	١	١٢٦	٢٤- باب
٠	١	١٣٠	٢٥- باب صفة الإيمان
٠	٦	١٣٣	٢٦- باب فضل الإيمان على الإسلام واليقين على الإيمان
١	٤	١٣٥	٢٧- باب حقيقة الإيمان واليقين
٠	٥	١٤٠	٢٨- باب التفكّر
٠	٧	١٤٢	٢٩- باب المكارم
٠	١١	١٤٨	٣٠- باب فضل اليقين
٠	١٣	١٥٥	٣١- باب الرضا بالقضاء
٢	٨	١٦٤	٣٢- باب التفويض إلى الله والتوكل عليه
٠	١٣	١٧٣	٣٣- باب الخوف والرجاء
٠	٤	١٨٢	٣٤- باب حسن الظن بالله عزّ وجلّ

٠	٤	١٨٥	٣٥- باب الاعتراف بالتقصير
٠	٨	١٨٧	٣٦- باب الطاعة والتقوى
٠	١٥	١٩٥	٣٧- باب الورع
٠	٨	٢٠٣	٣٨- باب العقّة
٠	٦	٢٠٦	٣٩- باب اجتناب المحارم
١	٥	٢٠٩	٤٠- باب أداء الفرائض
٠	٦	٢١١	٤١- باب استواء العمل والمداومة عليه
٠	٧	٢١٤	٤٢- باب العبادة
٠	٥	٢١٨	٤٣- باب النية
٠	٢	٢٢١	٤٤- باب
١	٦	٢٢٢	٤٥- باب الاقتصاد في العبادة
٠	٢	٢٢٥	٤٦- باب من بلغه ثواب من الله على عمل
١	٢٥	٢٢٥	٤٧- باب الصبر
٠	٣٠	٢٤٢	٤٨- باب الشكر
١	١٨	٢٥٥	٤٩- باب حسن الخلق
١	٦	٢٦٦	٥٠- باب حسن البشر
٠	١٢	٢٦٩	٥١- باب الصدق وأداء الأمانة
٠	٧	٢٧٤	٥٢- باب الحياء
٠	١٠	٢٧٧	٥٣- باب العفو
٠	١٣	٢٨٢	٥٤- باب كظم الغيظ
٠	٩	٢٨٨	٥٥- باب الحلم
٠	٢١	٢٩٢	٥٦- باب الصمت وحفظ اللسان

- ٥٧- باب المداراة ٣٠٢ ٦ .
- ٥٨- باب الرفق ٣٠٦ ١٦ .
- ٥٩- باب التواضع ٣١٣ ١٤ .
- ٦٠- باب الحبّ في الله والبغض في الله ٣٢٢ ١٦ .
- ٦١- باب ذم الدنيا والزهد فيها ٣٣١ ٢٥ .
- ٦٢- باب ٣٥٣ ٢ .
- ٦٣- باب القناعة ٣٥٤ ١١ .
- ٦٤- باب الكفاف ٣٦١ ٦ .
- ٦٥- باب تعجيل فعل الخير ٣٦٥ ١٠ .
- ٦٦- باب الإنصاف والعدل ٣٦٩ ٢٠ .
- ٦٧- باب الاستغناء عن الناس ٣٨١ ٧ ١ .
- ٦٨- باب صلة الرحم ٣٨٥ ٣٣ ١ .
- ٦٩- باب البرّ بالوالدين ٤٠٣ ٢١ .
- ٧٠- باب الاهتمام بأمور المسلمين والنصيحة لهم ونفعهم ٤١٧ ١١ .
- ٧١- باب إجلال الكبير ٤٢١ ٣ .
- ٧٢- باب أخوة المؤمنين بعضهم لبعض ٤٢٣ ١١ .
- ٧٣- باب فيما يوجب الحقّ لمن انتحل الإيمان وينقضه ٤٣٠ ١ .
- ٧٤- باب في أنّ التواخي لم يقع على الدين وإنما هو التعارف ٤٣١ ٢ .
- ٧٥- باب حقّ المؤمن على أخيه وأداء حقّه ٤٣٢ ١٦ ١ .
- ٧٦- باب التراحم والتعاطف ٤٣٨ ٣ .
- ٧٧- باب زيارة الإخوان ٤٣٩ ١٦ .
- ٧٨- باب المصافحة ٤٥٨ ٢١ .

- ٧٩- باب المعانقة ٢ ٢٤٩ .
- ٨٠- باب التقبيل ٦ ٢٧٢ .
- ٨١- باب تذاكر الإخوان ٧ ٢٧٥ .
- ٨٢- باب إدخال السرور على المؤمن ١٦ ٢٨١ ١
- ٨٣- باب قضاء حاجة المؤمن ١٤ ٢٩٢ ١
- ٨٤- باب السعي في حاجة المؤمن ١١ ٥٠٢ .
- ٨٥- باب تفريح كرب المؤمن ٥ ٥٠٨ .
- ٨٦- باب إطعام المؤمن ٢٠ ٥١١ .
- ٨٧- باب من كسا مؤمناً ٥ ٥٢١ ١
- ٨٨- باب في إطفاف المؤمن وإكرامه ٩ ٥٢٤ .
- ٨٩- باب في خدمته ١ ٥٢٩ .
- ٩٠- باب نصيحة المؤمن ٦ ٥٢٩ .
- ٩١- باب الإصلاح بين الناس ٧ ٥٣١ ١
- ٩٢- باب في إحياء المؤمن ٣ ٥٣٤ ١
- ٩٣- باب في الدعاء للأهل إلى الإيمان ١ ٥٣٦ .
- ٩٤- باب في ترك دعاء الناس ٧ ٥٣٧ .
- ٩٥- باب أن الله إنما يعطي الدين من يحبّه ٤ ٥٤٣ .
- ٩٦- باب سلامة الدين ٤ ٥٤٥ ١
- ٩٧- باب التقية ٢٣ ٥٤٨ .
- ٩٨- باب الكتمان ١٦ ٥٤١ .
- ٩٩- باب المؤمن وعلاماته وصفاته ٣٩ ٥٧٣ .
- ١٠٠- باب في قلة عدد المؤمنين ٧ ٦١٤ .

- ١٠١- باب الرضا بموهبة الإيمان والصبر على كل شيء بعده . ٦١٩ ٦
- ١٠٢- باب في سكون المؤمن إلى المؤمن . ٦٢٣ ١
- ١٠٣- باب فيما يدفع الله بالمؤمن . ٦٢٣ ٣
- ١٠٤- باب في أن المؤمن صنفان . ٦٢٤ ٣
- ١٠٥- باب ما أخذه الله على المؤمن من الصبر على ما يلحقه فيما... ٦٢٧ ١٣ ١
- ١٠٦- باب شدة ابتلاء المؤمن . ٦٣٣ ٣٠
- ١٠٧- باب فضل فقراء المسلمين . ٦٥٠ ٢٣
- ١٠٨- باب . ٦٦٢ ٢
- ١٠٩- باب أن للقلب أذنين ينفت فيهما الملك والشیطان . ٦٦٣ ٣
- ١١٠- باب الروح الذي أيد به المؤمن . ٦٦٥ ١
- ١١١- باب الذنوب . ٦٦٧ ٣١
- ١١٢- باب الكبائر . ٦٨٣ ٢٥ ١
- ١١٣- باب استصغار الذنب . ٧٠٥ ٣
- ١١٤- باب الإصرار على الذنب . ٧٠٧ ٣
- ١١٥- باب في أصول الكفر وأركانه . ٧٠٩ ١٤
- ١١٦- باب الرياء . ٧١٧ ١٨ ١
- ١١٧- باب طلب الرئاسة . ٧٢٦ ٨
- ١١٨- باب اختتال الدنيا بالدين . ٧٣٠ ١
- ١١٩- باب من وصف عدلاً وعمل بغيره . ٧٣١ ٥
- ١٢٠- باب المراء و الخصومة و معاداة الرجال . ٧٣٣ ١٢
- ١٢١- باب الغضب . ٧٣٨ ١٥
- ١٢٢- باب الحسد . ٧٤٦ ٧

- ١٢٣- باب العصبيّة ٧٤٩ ٧ .
- ١٢٤- باب الكبر ٧٥٢ ١٨ .
- ١٢٥- باب العجب ٧٤١ ٨ .
- ١٢٦- باب حبّ الدنيا و الحرص عليها ٧٤٤ ١٧ .
- ١٢٧- باب الطمع ٧٧٨ ٤ .
- ١٢٨- باب الخرق ٧٧٩ ٢ .
- ١٢٩- باب سوء الخلق ٧٨٠ ٥ .
- ١٣٠- باب السفه ٧٨٢ ٤ ١ .